

حاشي تحفة المحتاج بشرح المنهاج

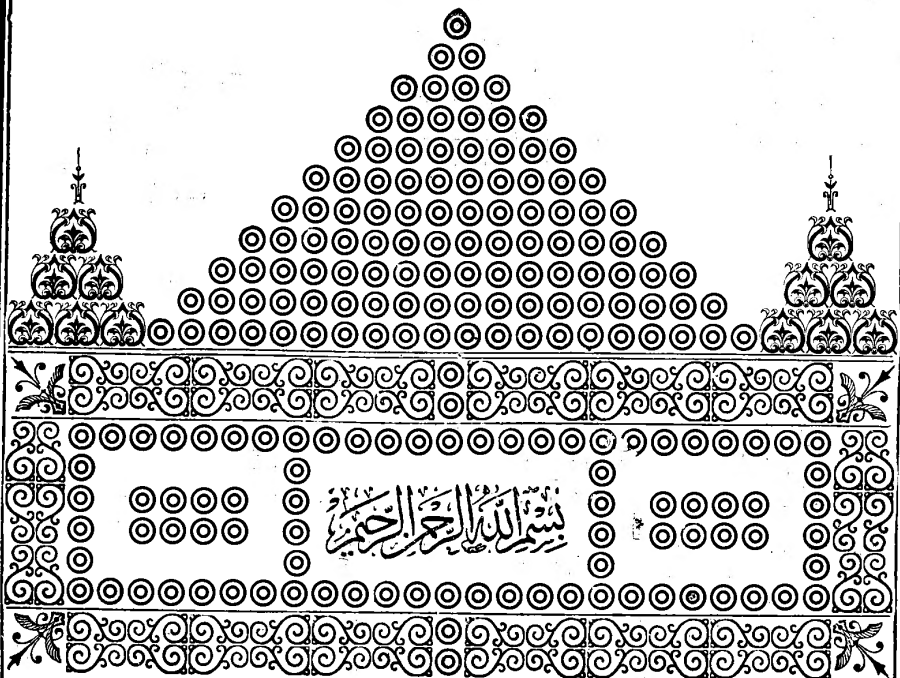
للعلامتين الفهامين والامامين القدوتين العلامة العارف بالله
الشيخ عبد الحميد الشرواني نزيل مكة المكرمة والامام المحقق
والعلامة المدقق الشيخ احمد بن قاسم العبادي على تحفة
المحتاج بشرح المنهاج تأليف الامام العالم العلامة
الأوحد الفهامة خاتمة المحققين شهاب الدين احمد
ابن حجر الهيتمي الشافعي نزيل مكة المشرفة
تعمد الله الجميع برحمته امين
(الجزء الخامس)

(وبهامشه تحفة المحتاج بشرح المنهاج)

(تنبيه) قد وضعت حاشية العلامة الشيخ عبد الحميد الشرواني
في أول كل صحيفة وحاشية الامام ابن قاسم العبادي في آخر كل
صحيفة مفصلاً بينهما بجدول وجعلت التعقيب تابعة لحاشية الشرواني
(روجعت وصححت على عدة نسخ بمعرفة لجنة من العلماء)

يُطْلَبُ مِنَ الْكُتُبَةِ الْبَحْرِيَّةِ الْكُبْرَى بِأَوَّلِ شَرَارِعِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ
لصاحبها مصطفى محمد

مُطْبَعَةُ مُصْطَفَى مُحَمَّدٍ
صَادَرَتِ الْكُتُبَةُ الْبَحْرِيَّةُ الْكُبْرَى بِأَوَّلِ شَرَارِعِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ



(كتاب السلم)

اي كتاب بيان حقيقته واحكامه اه عش (قوله ويقال له الخ) اى لغة هذه الصيغة تشعر بان السلم هو
الكثير المتعارف وان هذه اللغة قليلة اه عش وعبارة المعنى السلم لغة اهل الحجاز والسلف لغة اهل العراق
سمى اى هذا العقد سلما اتسليما راس المال فى المجلس وسلفا لتقديمه اه وقوله سمي الخ فى النهاية مثله قال
عش قوله لتسليم الخ اى لاشتراط التسليم لصحة العقد وقوله لتقديمه اى تقديم نقده على استيفاء السلم فيه
غالبوا من غير الغالب ما لو كان حالا او بعجلة المسلم اليه ودفعه حالا فى مجلس العقد اه (قوله ويقال له) الى قوله
وقد يستشكل فى النهاية وكذا فى المعنى الا قوله لا الى اية الدين (قوله الا ماشد به الخ) انظر الذى شد به هل هو
عدم جواز السلم او ان جوازه معتبر على وجه يخالف لما عليه الائمة فيه نظر والظاهر الاول فليراجع اه
عش اقول بل الظاهر الثانى والا لكان الظاهر ان يقول لا من شد ابن المسيب (قوله اية الدين) اى قوله
تعالى يا ايها الذين امنوا اذا تداينتم بدين الاية (قوله والخبر الصحيح الخ) عبارة النهاية وخبر الصحيحين من
اسلم فى شىء فليسلم فى كبل الخ وعبارة المعنى وشرح المنهج وخبر الصحيحين من اسلم فى شىء فليسلم فى كبل
الخ فلفعل الرواية متعددة (قوله ووزن معلوم) الواو بمعنى او لا يجوز الجمع بين الكيل والوزن اه عش
(قوله الى اجل معلوم) ومعنى الخبر من اسلم فى مكيل فليكن معلوما او موزون فليكن معلوما او الى اجل فليكن
معلوما لانه حصره فى الكيل والوزن والاجل اه نهاية قال عش قوله لم لانه حصره الخ وذلك لانه يلزم على
ظاهرة فساد السلم فى غير المكيل والموزون وفى الحال اه قول ابن تيمية (هو بيع) يؤخذ من جملة بيعه ان قد
يكون صريحا هو ظاهر وقد يكون كناية كالكتابة وشارة الاخرس التى يفهمها الفطن دون غيره اه عش
(قوله شىء موصوف) فهو موصوف بالجر صفة لموصوف مخذوف كانه عليه المحلى وانما فعل كذلك لانه لو قرى
بالرفع كان المعنى بيع موصوف فى الذمة والبيع لا يصح وصفه بكونه فى الذمة الا بتجاوز كان يقال موصوف

(كتاب السلم)

(كتاب السلم)

ويقال له السلف واصله
قبل الاجماع الا ماشد به ابن
المسيب اية الدين فسرهما
ابن عباس رضى الله عنهما
بالسلم والخبر الصحيح من
اسلف فليسلف فى كبل
معلوم ووزن معلوم الى
اجل معلوم (هو) شرعا
(بيع) شىء موصوف فى
الذمة (بلفظ السلف او
السلم كما سيعلم

مبيعه أو ما تعلق به أو نحو ذلك ولا حاجة إليه أه عش (قوله من كلامه) أى قوله ولو قال اشتريت منك ثوبا صفته كذا الخ وقوله فلا اعتراض عليه اذهب وحذف لدليل وهو جائز أه سم (قوله فلا اعتراض) (المعترض هو الدميرى حيث قال يرد عليه ما اذا عقد بلفظ البيع ولم يتعرض للفظ السلم فانه ينفق بيما لا سلم أه (قوله بان هذا تعريف له بخاصته) يجوز ان يكون مراد الشارح بالخاصة الخاصة الاضافية للاحتمالية ويكون الغرض من التعريف التمييز عن بعض الاغيار كبيع الاعيان لاعتبار الاغيار والله اعلم ثم رايت المحشى سم اشار الى جميع ما ذكر وجه صحة التعريف بما أشرنا اليه ونقل عن السيد قدس سره أنه قد يكون الغرض من التعريف تمييزه عن بعض ما عده أه سيد عمر (قوله وهو البيع في الذمة) أى بلفظ البيع (قوله) ويجاب بمنع ذلك ان كان مبنى هذا الجواب على انه معتبر في خاصة الشيء اعتبارا الواضع اياها في مفهومه فمنوع أو مجرد وجودها فيه دون غيره فالوصف بالذمة ليس كذلك بالنسبة للسلم تدبر أه سم (قوله وبيانه) أى المنع (قوله) وضع لفظ البيع لمطلق المقابلة الخ لا يخفى ان البيع شرعا وان كان ما فاده لكن تحته فردان بيع الاعيان وبيع الذمة ولا شك أن بيع الذمة مغاير للسلم بالمباهية وأن المعنى المذكور متحقق فيه فلم يثبت كونه خاصة حقيقة فتعين التعويل على ما أشرنا اليه أه سيد عمر (قوله لفظ السلم) أى والسلف (قوله لمقابلة) بالتونين وفى اكثر النسخ فيما اطلعنا لمقابلته بالاضافة الى الضمير ولعله من الناسخ (قوله بقيد الثانى) أى الوصف في الذمة أه كردى (قوله نظير علم الجنس) يشعر بان معنى علم الجنس اخص من معنى اسم الجنس وهو مبل معناهما واحد بالذات وإنما يختلف بالاعتبار لان التعيين والمعمودية أى الذهنية معتبرة فى معنى علم الجنس دون اسمه كما تقرر فى محله أه سم (قوله اعقد الهمة للاستفهام) (قوله بلفظ سلم) أى أو سلف (قوله لفظ السلم) أى أو السلف (قوله لان الغالب الخ) قديم (قوله) سم (قوله ذلك) أى التعريف بالمتفق عليه (قوله قيل ليس الخ) عبارة المغنى قال الزركشى وليس الخ (قوله قيل الخ) أى قال بعضهم وليس الغرض تضعيفه أه عش (قوله مع كونهما فئتين هنا) وهما السلم والسلف (ونم) وهما النكاح والزواج أه كردى (قوله ويعلم) الى قوله قال فى النهاية والمغنى ثم قالوا ومثل الرقيق المسلم المرتد كما مر فى باب المبيع (قوله إسلام الكافر) من اضافة المصدر الى فاعله (قوله فى نحو مسلم) أى من كل ما يتبع تملك الكافر له كالمصحف وكتب العلم والسلاح فى إسلام الحربى أه عش (قوله والعبد المسلم

(قوله من كلامه) أى قوله ولو قال اشتريت منك ثوبا صفته كذا الخ وقوله فلا اعتراض عليه اذهب وحذف لدليل وهو جائز (قوله) وقد يستشكل لا إشكال مع ملاحظة ما قروه من انقسام الخاصة الى مطلقة وهى ما تختص بالشيء بالقياس الى جميع ما عده كالأضاحك للإنسان والى اضافية وهى ما يختص بالشيء بالقياس الى بعض اغياره كالماشى للإنسان فان قلت فاذا كانت الخاصة هنا اضافية لانهما اخص السلم بالنسبة الى بعض اغياره وهو بيع الاعيان فهل يصح التعريف بها قلت نعم على ما صوبه السيد فقال والصواب ان المعتبر فى المعرف كونه موصلا الى تصور الشيء اما بالكنه او بوجه ما سواء كان مع التصور بالوجه يميز عما عده او عن بعض ما عده أه (قوله) ويجاب بمنع ذلك ان كان مبنى هذا الجواب على انه معتبر فى خاصة الشيء اعتبارا الواضع اياها فى مفهومه فمنوعه أو مجرد وجودها فيه دون غيره فالوصف بالذمة ليس كذلك بالنسبة للسلم تدبر (قوله وبيانه ان من الظاهر الخ) ملخص هذا البيان كما يعرف بالتأمل دعوى أن خاصة الشيء ما اعتبره الواضع فيه وان وجد فى غيره من غير اعتباره فيه وهذا منوع يؤيد المنع ان كلا من الضاحك والماشى خاصة للإنسان مع ان واحدا منهما لم يعتبره الواضع فيه وقد عرفوا الخاصة بانها الخارج المقول على ما تحته حقيقة واحدة فقط فليتأمل أه (قوله نظير علم الجنس) تنظير السلم الذى هو وصف من البيع يعلم الجنس يشعر بان معنى علم الجنس اخص من معنى اسم الجنس وهو مبل معناهما واحد بالذات وإنما يختلف بالاعتبار لان التعيين والمعمودية معتبرة فى معنى علم الجنس دون اسمه كما تقرر فى محله (قوله لان الغالب)

لأنه ان نظر لعزة تحصيله
للمسلم لتعذر دخوله في
ملكه اختيار الا في صور
نادرة فلا فرق كالموأسلم في
لواثة كبيرة فالذي يتجه
عدم الصحة مطلقا ما بالفظ
البيع فهو بيع وإن أعطى
حكم السلم في منع الاستبدال
عنه نظرا للبعي كما مر
ويأتي (يشترط له) ليصح
(مع شروط البيع) لغير
الرؤى ما عدا الرؤى وقيل
المراد شروط المبيع في الذمة
فلا يحتاج لاستثناء الرؤى
ويؤيده ما قدمه من صحة سلم
الاعمي (امور) اخرى سبعة
اختص بها فلذا عقد لها
هذا الكتاب (احدها تسليم
راس المال) الذي هو
بمنزلة الثمن في البيع واخذ
غير واحد من قولهم تسليم
انه لا يكفي استبدال المسلم
اليه بالقبض لانه في المجلس
مما لا يتم العقد لانه فاشترط
فيه اختيار المتعاقدين
كالصيغة لكن رددته
عليهم في شرح الارشاد بان
القبض في الربوات كذلك
وقد صرحوا بان لا يشترط
الاقباض فيها فهذا أولى
وحينئذ فالتعير بالتسليم
يجرى على الغالب والفرق
بين البايين في ذلك بعيد جدا
فلا يلتفت اليهم لا تفاقم
على انه يحتاج للربا ما لا
يحتاج لغيره (في المجلس)
الذي وقع به العقد قبل
التفرق منه وان قبض فيه
المسلم فيه ولو بعد التخيير

(فيه) أي المسلم اه بصري (قوله) لانه ان نظر لعزة تحصيله (الخ) هل التعليل منحصر في ذلك ينبغي أن يتأمل
اه سيد عمر عبارة سم قوله فلا فرق قد يفرق اه وأشار ع ش الى الجواب بما نصه قال حج الذي يتجه فيه
عدم الصحة مطلقا أي سواء كان حاصله عند الكافر أو لا أو قول وذلك لندرة دخول العبد المسلم في ملك الكافر
فأشبه المسلم فيما يعز وجوده ولا يرد ما لو كان في ملكه مسلم لأن ما في الذمة لا ينحصر فيه ولا يجب دفعه عما فيها
ويجوز تلقه قبل التسليم فلا يحصل به المقصود اه (قوله) اما بلفظ البيع (الخ) محترز قوله سابقا بلفظ
السلف أو السلم (قوله) كما سم أي المبيع قبل القبض اه كردي (قوله) ويأتي) أي في فصل لا يصح
ان يستبدل عن المسلم فيه بقوله ومثله المبيع في الذمة (قوله) ويأتي) انظره مع قوله الاتي فعلى الاول الى
قوله ويجوز الاعتراض عنه إلا ان يكون ذلك في راس المال وهذا في المبيع بناء على ان راس المال هنا بما
يجوز الاعتراض عنه لكن هذا يخالف ما يأتي عن شرح الروض في توجيه بطلان الحوالة المفيدة امتناع
الاعتراض عن راس المال اه سم (قوله) البيع في الذمة) واول لواريد مطلق البيع لم يحتاج لاستثناء
الرؤية أيضا لأنها انما تشترط في بيع المعينات لا ما في الذمة والسلم بيع ما في الذمة فتأمل اه سم (قوله)
ويؤيده) في التأييد نظر واضح لان تقديم صحة سلم الاعمي غاية ما يدل عليه عدم اشتراط الرؤية وما دلالته
على ان المصنف اراد هنا بالبيع بيع الموصوف في الذمة حتى لا يحتاج للاستثناء فلا لصدة مع ارادة الاعيان
مع استثناء الرؤية فتأمل اه سم (قوله) اختص بها) فيه ان بعض السبعة شرط للبيع أيضا كالقدرة
على التسليم والعلم واما ما فيه من التفصيل بعينه يجري في البيع الذي كالا يخفى اه رشیدی وقد يجاب بان
المراد بالسلم هنا ما يشمل البيع الذي قول الماتن (أحدها تسليم الخ) أفهم كلام المصنف أنه لو قال أسلمت
اليك المائة التي في ذمتك مثلا في كذا انه لا يصح السلم وهو كذلك اه نهاية زاد المغني وشرح الروض ولو
صالح عن راس المال لم يصح لعدم قبض راس المال في المجلس اه (قوله) لانه) أي القبض وكذا ضمير قوله
فيه (قوله) كذلك) أي مما لا يتم العقد لانه (قوله) بان القبض) أي في المجلس (قوله) بانه) أي الشأن
(قوله) فهذا أولى) عبارة ع ش المعتمد جواز الاستبدال بقبض راس المال لان باب الربا ضيق من هذا
وصرحوا فيه بجواز الاستبدال بالقبض فهذا من باب أولى رملي اه زبادي (قوله) بين البايين) أي باي
السلم والربا (قوله) في ذلك) أي في القبض (قوله) قبل التفرق) بيان للمراد من المجلس حتى لو قاما
وتماشيا منازل حتى حصل القبض قبل التفرق لم يضر اه ع ش (قوله) وإن قبض فيه المسلم فيه)
وفاقا للنهاية والمغني عبارتهما ولا يكفي قبض المسلم فيه الحال في المجلس عن قبض راس المال لان تسليمه
فيه تبرع واحكام البيع لا تبنى على التبرعات اه (قوله) ولو بعد التخيير) خلافا للنهاية والمغني (قوله)
قد يمنع (قوله) فلا فرق) قد يفرق (قوله) ويأتي) انظره مع قوله الاتي فعلى الاول الى قوله ويجوز
الاعتراض عنه إلا ان يكون ذلك في راس المال وهذا في المبيع بناء على ان راس المال هنا بما يجوز
الاعتراض عنه لكن هذا يخالف ما يأتي عن شرح الروض في توجيه بطلان الحوالة المفيدة امتناع الاعتراض
عن راس المال (قوله) المبيع في الذمة) واول لواريد مطلق البيع لم يحتاج لاستثناء الرؤية أيضا لأنها انما
تشتترط في بيع المعينات لا في الذمة والسلم بيع ما في الذمة فتأمل (قوله) ويؤيده) في التأييد نظر واضح
لان تقديم صحة سلم الاعمي غاية ما يدل عليه عدم اشتراط الرؤية وما دلالته على ان المصنف اراد هنا بالبيع
بيع الموصوف في الذمة حتى لا يحتاج للاستثناء فلا لصدة مع ارادة بيع الاعيان مع استثناء الرؤية فتأمل
(قول المصنف أحدها تسليم رأس المال في المجلس) في الروض وشرحه هنا وإن أسلم اليه ماله في ذمته أو صالح
عن راس المال لم يصح لتعذر قبضه من نفسه في الاولى ولعدم قبض راس المال في المجلس في الثانية وقضية
ما ذكره في الاولى حمل قوله اعني شرح الروض في باب الصلح ما نصه وبقي منها أي اقسام الصلح اشياء اخر منها
السلم بان تجعل المدعى به راس مال سلم اه على ان المدعى به عين وقبضها حينئذ بمعنى من يمكن فيه القبض
فليتأمل واما تخصيص ما هنا بغير لفظ الصلح فبعد جد بل لا وجه له فليتأمل ثم ظاهر هذا الذي في باب الصلح ان

نظير ما مر الخ) يؤخذ منه أن من يجعل التخايير هناك بمنزلة التفريق يجعله هنا بمنزلة كذلك اه سم (قوله) واشترط حلوله) اي بان يشترطه او يطاق اه سم (قوله فان فارقة) الى المتن في النهاية والمغنى (قوله فان فارقة) اجدهما) زاد النهاية والمغنى او الزم اه وعش او الزم اجدهما اه (قوله بطل فيما الخ) عبارة النهاية والمغنى بطل العقد او قبل تسليم بعضه بطل فيما لم يقبض وفيما يقابله من المسلم فيه وصح في الباقي بقسطه اه قال ع ش قوله م ربطل العقد اى سواء حصل القبض بعد ذلك في المجلس ام لا اه (قوله ويثبت الخيار) عبارة العباب ويثبت الخيار للمسلم اليه لا للمسلم اه ولم يزد في شرحه على التوجيه بتقصير المسلم بعدم إقباضه الجميع وعدم تقصير المسلم اليه اه سم عبارة ع ش قوله ويثبت الخيار ظاهره انه لكل من المسلم والمسلم اليه وهو خيار عيب فيكون فوراً للسكن في سم على حج ما نصه اى للمسلم اليه بخلاف المسلم لتقصيره بعدم إقباض الجميع اه اقول قول سم قريب وعليه فلو فسخ المسلم اليه ثم تنازعاني قدر ما قبضه صدق لانه الغارم وان اجازو تنازعاني قدر ما قبضه فينبغي تصديق المسلم اليه لان الاصل عدم قبضه لما يبدعه المسلم وليس هذا اختلافاً في قدر رأس المال أو المسلم فيه لا تفاهماً على أن رأس المال كذا وإنما الخلاف فيما قبضه منه اه بجري (قوله في ذمى) الظاهر انه محض تصوير اه سيد عمر عبارة ع ش ليس بقيد بل يكفي اسلمت اليك ديناراً ويحمل على ما في الذمة اه قول المتن (وسلم في المجلس) اى قبل التخايير اه نهاية زاد المغنى فان تفرقا وتخييرا قبله بطل العقد اه خلافاً للتحفة في التخايير (قوله اى حل العقد وصح) غرضه به تبعاً للمحلل التورك على المصنف في تعبيره بالجواز لان الكلام في الصحة وعدمها لا في الجواز وعدمه اه غ ش (قوله من نقد البلد الذي مر الخ) وهو النقد الغالب في البلد اه كرى (قوله فلا يحتاج لبيان نحو عدده) قد يوه انه لا يحتاج لبيان وليس كذلك كما هو ظاهر فلو قال غير عدده لكان اولى ثم رايت المحشى سم قال قوله فلا يحتاج لبيان عدده يتامل ما المراد بهذا الكلام فان ظاهره في غاية الاشكال اه وكان لفظة نحو ساقطة من نسخته وإلا ففى في اصل الشارح بخطه اه سيد عمر عبارة ع ش بعد ذكر ما مر عن سم ثم رايت كلام الشارح مر الاتى ولو اسلم دراهم او دنانير في الذمة حمل على غالب نقد البلد الخ وهو صريح في انه لا بد من ذكر العدد وإن كان نقد البلد بصفة معلومة اه قول المتن (به) اى برأس المال اه ع ش (قوله المسلم اليه) مفعول احال (قوله فالحواله باطلة بكل تقدير) كذا في النهاية والاسنى والمغنى زاد الاخير ان لتوقف صحتها على صحة الاعتراض عن المحال به وعليه وهى منتفية في رأس مال السلم اه وزاد الاخير ولان صحتها تستلزم صحة السلم بغير قبض حقيق اه (قوله في الصورة الاولى) هى قوله لو احال المسلم به الخ وسيأتى بيان الصورة الثانية قبيل قول المتن ويجوز (قوله وفي الصورة الاولى) الى قوله وفي الصورة الثانية في النهاية والى قول المتن ويجوز في المغنى (قوله في الصورة الاولى أن يقدره بعد قبضه) (قوله ذكر) اى قول المصنف وقبضه المحال اه مغنى (قوله كذلك) اى مثل ما قبض في المجلس في عدم الجواز (قوله باذنه) اى باذن جديد فلا يكفي ما تضمنته الحواله سم على منهج اه ع ش عبارة سم هنا قوله بعد قبضه باذنه

لفظ الصلح يغنى عن لفظ المسلم فهل هو كذلك (قوله نظير الخ) يؤخذ منه أن من يجعل التخايير هناك بمنزلة التفريق مطلقاً يجعله هنا بمنزلة كذلك (قوله واشترط حلوله) اي بان يشترطه او يطلق (قوله ويثبت الخيار الخ) عبارة العباب ويثبت الخيار للمسلم اليه لا للمسلم اه ولم يزد في شرحه على التوجيه بتقصير المسلم بعدم إقباضه الجميع وعدم تقصير المسلم اليه اه (قوله فلا يحتاج لبيان نحو عدده) يتامل ما المراد بهذا الكلام فان ظاهره في غاية الاشكال (قوله باطلة بكل تقدير) قال في شرح الروض لتوقف صحتها على صحة الاعتراض عن المحال به وعليه وهى منتفية في رأس مال السلم (قوله الاولى) وسيأتى بيان الصورة الثانية (قوله بعد قبضه باذنه) قضية ذلك انه لا بد من إذن جديد وان لا يكفي الاذن الذى تضمنته الحواله وكان وجهه ان اذن الحواله إنما هو للحواله وجهة المحتال لا الجهة المحيل (فرع) قال في الروض ولو اسلم اليه ما في ذمته او صالح عن رأس المال لم يصح انتهى فلو قال اسلمت اليك العشرة التى في ذمتك مثلاً ثم قبضها منه وسلمها

وسله في المجلس صح بخلاف ما لو أمر المسلم بالتسليم للمسلم اليه لأن الانسان في إزالة الملك لا يصير وكلا لغيره لكن المسلم اليه حينئذ وكيل للمسلم في القبض فيأخذه منه (٦) ثم رده اليه كما تقرر ولا يصح قبضه من نفسه خلافا للقول نعم لو أسلم ودبعة للوديع جاز

من غير إقباض لأنها كانت ملكا له قبل السلم بخلاف ما ذكر (ولو قبضه) المسلم اليه (واودعه المسلم) وهما في المجلس (جاز) ولورده اليه قرضا أو عن دين فقد تناقض فيه كلام الشيعين وغيرهما والمعتمد جوازه لأن تصرف أحد العاقلين مع الآخر لا يستدعي لزوم الملك ولو اعتمقه المسلم اليه قبل قبضه أو كان ممن يعتق عليه فإن قبضه قبل التفريق بآنت صحته ونفوذ العتق وإلا بان بطلانهما وفي الصورة الثانية أن تفرقا قبل القبض بطل لأن المعتبر هنا القبض الحقيقي والحوالة ليست كذلك ولهذا لا يكفي فيه الإبراء وبعده وقد أذن المسلم اليه للمسلم في التسليم للمحتال كان وكلا عنه في القبض فيصح لأن القبض حينئذ وقع عن جهة المسلم (ويجوز كونه) أي رأس المال (منفعة) كاسلمت اليك منفعة هذا أو منفعة نفسى سنة أو خدمتى شهرا أو تعليمى سورة كذا في كذا كما يجوز جعلها ثمنا وغيره (و تقبض بقبض العين) الحاضرة ومضى زمن يمكن فيه الوصول للغاية وتخليتها (في المجلس) لأنه الممكن في قبضها فيه باعتبار القبض الحقيقي محله إن أمكن وزعم الأسنوى أن الحر لو سلم نفسه ثم أخرجها عن التسليم بطل لأنه لا يدخل تحت اليد مردود لتعذر إخراجها لنفسه كافي لإجارتها في رأس المال أنه لا يشترط فيه عدم عزة الوجود و يفرق بينه وبين المسلم فيه بأنه لا غرر هنا لأنه إن أقبضه في المجلس صح وإلا فلا بخلافه ثم أرى أنهم صرحوا بذلك (وإذا فسخ السلم) بسبب من أسباب الفسخ كقطع المانم

قضية ذلك أنه لا بد من إذن جديد وأنه لا يكفي الإذن الذي تضمنته الحوالة وكان وجهه أن أذن الحوالة إنما هو للحوالة ووجهة المحتال لا لجهة المحيل اه (قوله وسله) أي سلم المحيل المحال به للمحتال وهو المسلم اليه (قوله امره) أي المحال عليه بعد الحوالة اه ع (قوله لأن الانسان) وهو هنا المحال عليه (قوله لغيره) وهو هنا المسلم (قوله فيأخذه منه) أي يأخذ المسلم المحال به من المسلم اليه (قوله كما تقرر) أي بقوله أو من المحتاج إلخ (قوله ولا يصح قبضه) من إضافة المصدر إلى مفعوله أي قبض المسلم اليه ما سلم من مدين المسلم بأمره (قوله نعم لو أسلم ودبعة إلخ) يؤخذ منه تأييد ما رجحه من عدم اعتبار التسليم اه سيد عمر (قوله ودبعة) ومثل الودبعة غير هاهنا هو ملك للمسلم كالمعار والمستام والمؤجر وغير ذلك بما يفيد التعليل والمغصوب لمن يقدر على انتزاعه فان لم يقدر عليه المسلم ولا المسلم اليه فلا يجوز جعله رأس مال سلم كالأجور يبيعه فلو اتفق أن من هو بيده رده على خلاف ما كان معتقدا فيه أو أخذه منه من هو أقوى منه ودفعه لملكه فسلمه في المجلس لم يصح لأن ما وقع باطلا لا يقلب صحيحا اه ع (قوله لأنها كانت إلخ) وبهذا يفرق بين صحة السلم هنا وفساده فيما قال أسلمت اليك المائة التي في ذمتك فان المائة ثم لا يملكها المسلم إلا بالقبض لأن ما في الذمة لا يملك إلا بذلك (قوله قبل السلم) أي وهي لكونها في يد المسلم اليه يكفي في قبضها مضى زمن يمكن فيه الوصول إليها اه ع (قوله بخلاف ما ذكر) أي ما تسلمه المسلم اليه من مدين المسلم بأمره قول المتن (واودعه) أي رأس مال السلم فاهاه مفعول ثان قدمه لا اتصاله بالعمل على المسلم الذي هو المفعول الأول لأنه فاعل في المعنى قول المتن (جاز) أي كل من عقد السلم والاي داع (قوله لأن تصرف إلخ) لتعليل للجواز بالنسبة للإيداع والرد اليه قرضا أو عن دين (قوله لا يستدعي إلخ) أي لا يتوقف على لزوم الملك بل يصح قبل لزومه بخلافه مع الاجنبي اه بجيرى (قوله ولو اعتمقه) أي رأس المال (قوله فان قبضه) أي رأس المال وهو العبد اه ع (قوله بآنت صحته إلخ) والفرق بين هذا وبين ما تقدم في البيع حيث جعل الاعتاق قبضا ثم لا هاتهنا لما كان المعتبر هنا القبض الحقيقي لم تكف بالاعتاق لأنه ليس قبضا حقيقيا بخلافه ثم فانه يكفي فيه القبض الحكمي اه ع (قوله وفي الصورة الثانية) وهي أن يحيل المسلم اليه ثالثا برأس المال على المسلم وكان الأول ذكره قبل قول المصنف ولو قبضه إلخ اه كردى عبارة السيد عمر يظهر أن محله قبل قول المصنف ولو قبضه إلخ لأنه تنمة مسئلة الحوالة السابقة اه (قوله بطل) أي عقد السلم اليه ولو كان الرقيق يعتق على المسلم اليه اه معنى (قوله لا يكفي فيه) أي في القبض عن السلم اه كردى (قوله كان) أي المحتال (قوله عنه) أي عن المسلم اليه (قوله فيصح) أي العقد على خلاف ما مر في إحالة المسلم اه كردى (قوله كاسلمت) إلى قوله ويتجه في المعنى والنهابة (قوله أو منفعة نفسى) ولا يكفي أسلمت اليك منفعة عقار صفته لما يأتي من أن منفعة العقار لا تثبت في الذمة اه ع (قوله وغيره) كاجرة وصدق اه معنى قول المتن (بقبض العين إلخ) لو تلفت قبل فراغ المدة يذبحى انفساخ السلم فيما يقابل الباقي فليخرر سم على منهج اه ع (قوله للغاية) وإن كانت غائبة ببلد بعيد كما هو ظاهر فلو تفرقا فاقبل مضى زمن يمكن فيه الوصول إليها انفسخ العقد اه رشيدى (قوله وتخليتها) أن عطف على الوصول اقضى أنه لا تعتبر التخليه بالفعل والظاهر

له فهل يصح هذا السلم أو لا (قوله لأن تصرف أحد العاقلين إلخ) فان قلت تقدم في الربا أن التأخير قبل القبض بمنزلة التفريق قبله وإن تقابضا بعد التأخير في المجلس كما قال شيخنا الشباب الرملى أنه المعتمد فهل تصرف أحد العاقلين مع الآخر كذلك بجماع أنه إلزام للعقد وإجازة منه ماله فيكون اعتماد الجواز المذكور مبنيا على غير ما تقدم قلت الظاهر لا للفرق بين التأخير الصريح والضمنى (قوله وقداذن) ظاهره أنه لا بد من إذن جديد غير ما تضمنته الحوالة (قوله وتخليتها) أن عطف على الوصول اقضى أنه لا يعتبر التخليه بالفعل

في قبضها فيه باعتبار القبض الحقيقي محله إن أمكن وزعم الأسنوى أن الحر لو سلم نفسه ثم أخرجها عن التسليم بطل لأنه لا يدخل تحت اليد مردود لتعذر إخراجها لنفسه كافي لإجارتها في رأس المال أنه لا يشترط فيه عدم عزة الوجود و يفرق بينه وبين المسلم فيه بأنه لا غرر هنا لأنه إن أقبضه في المجلس صح وإلا فلا بخلافه ثم أرى أنهم صرحوا بذلك (وإذا فسخ السلم) بسبب من أسباب الفسخ كقطع المانم

أنه ليس كذلك كما يعلم مما تقدم في مباحث القبض مع ما حررناه ثم وإن عطف على مضى لم يقتض ذلك بل اعتبار التخلية بالفعل سم على حج والمراد تخليتها من امتعة غير المسلم إليه اه ع ش عبارة الرشيدى قوله وتخليتها معطوف على مضى وشمل كلامه المنقول وغيره اه و عبارة المغنى ولو جعل رأس المال عقاراً غائباً ومضى في المجلس زمن يمكن فيه المضى اليه والتخلية صح لان القبض فيه بذلك وهو كذلك اه وهى كما ترى صريحة في العطف على المضى المعبر عنه في الشرح والنهاية بالوصول قول المتن (في المجلس) متعلق بكل من مضى وتخليتها كانبه عليه الشهاب الرملى سم اه رشيدى وهذا إنما يظم إذا عطف قوله وتخليتها على المضى وأما إن عطف على الوصول فلا يصح لعلقه بتخليتها بل لا يظن لعلقه بالتخلية مطلقاً فإنه يلزم عليه اشتراط تفرغ العين الغائبة الغير المنقولة عن امتعة غير المشتري بالفعل في المجلس وهو محال فتعين أنه متعلق بالقبض والمضى فقط (قوله لانه) أى ما ذكر من قبض العين الخ ومضى زمن الخ (قوله في قبضها فيه) أى قبض المنفعة في المجلس (قوله بطل) أى عقد السلم (قوله بأنه لا غرر الخ) ويفرق ايضا بأن رأس المال يجوز الاستبدال عنه على المعتمد بخلاف المسلم فيه اه ع ش (قوله هنا) أى في رأس المال وكذا ضمير اقبضه (قوله صح) أى عقد السلم (قوله ثم) أى في المسلم فيه (قوله بسبب) إلى قوله وظاهر في النهاية والمغنى (قوله حق ثالث) كان رهنه أو كاتبه أو باعه ولم يعد إليه فإن عاد إليه بعد ذلك رده لانه كانه لم يزل ملكه عنه اه ع ش قول الملة (استرده) أى ولا رشح له في مقابلة العيب كالثمن فإن المشتري يأخذه من البائع بلا رشح إذا فسخ عقد البيع بعد نعيه حيث كان العيب نقص صفة لا نقص عين فإن كان كذلك رده مع الارش كما صرح به الشارح ر في باب الخيار اه ع ش و صرح به الشارح أيضا هناك قول المتن (بعينه) أى ولو حجر على المسلم إليه اه ع ش (قول المتن بعينه) وليس للمسلم إليه إبداله اه مغنى قال ع ش ظاهر قول الشارح ر في باب الخيار فلهى للمشتري فيما إذا فسخ عقد البيع وبقي الثمن بحاله في يد البائع الرجوع في عينه الخ أنه يخير بين ذلك وبين العدول إلى بدله و ظاهر قول المصنف هنا استرده بعينه انه يجبر على ذلك فإن كان المراد ما ذكر من انه يتخير ثم ويجبر هنا يمكن ترجيحه بأنه ثم لم يتسبب في رجوعه له لانه فرض الكلام ثم فمالو تالف المبيع تالفادى إلى فسخ البيع وما هنا مفروض فمالو فسخ هو العقد لسبب يقتضيه اه اقول ما قدمنا عن المغنى بل قول المتن وقيل للمسلم إليه اقد يشير إلى انه لا فرق في تخيير هنا كائناً فليراجع (قوله لم يتناول) أى العقد عين رأس المال (قوله اما إذا تالف الخ) محترز قول المصنف ورأس المال باق (قوله فيرجع بمثل الخ) ولو أسلم دراهم أو دينار في الذمة حمل على غالب نقد البلد فان لم يكن غالب بين المراد بالنقد أو لا لم يصح كالثمن في البيع أو أسلم عرضاً وجب ذكر قدره وصفته نهاية ومغنى (قوله جميع ما سراح) ومنه يعلم ان المعتبر في قيمة المتقوم قيمته يوم التلف اه ع ش (قوله في سلم حال) إلى قوله وهذا يتبين في المغنى وإلى قول المتن الثالث في النهاية إلا قوله نعم إلى المتن (قوله جز ما في المتقوم) كان الاولى تأخير عن بيان المثلى كإفعل النهاية والمغنى لان الخلاف فيه على الطريق الثانى ليس في كفاية الروية عن معرفة القدر كما يقتضيه سياق كلامه بل في كفايتها عن معرفة القيمة (قوله الذى انضبطت الخ) قد يقال هذا الانضباط يتصور في المثلى فلا يتجه هذه التفرقة ويجاب بان وجه

والظاهر أن ليس كذلك كما يعلم مما تقدم في مباحث القبض مع ما حررناه ثم وإن عطف على مضى لم يقتض ذلك بل باعتبار التخلية بالفعل (قول المصنف في المجلس) متعلق ايضا بقوله ومضى زمن الخ ولذا عبر في شرح الروض بقوله ومضى زمن في المجلس (قوله جز ما في المتقوم الخ) عبارة لا سنوى وهذا كله إذا كان مثلياً وعليه أقصر المصنف فان كان متقوماً وضبط صفاته بالمعانة ففي اشتراط معرفة قيمته طريقان منهم من طرذا القولين والاكثر قطعاً بالصحة اه ومثلها عبارة الأذرى وغيره وهذا أوضح من تقرير الشارح فإنه لم يبين أن محل الخلاف معرفة قيمته وحينئذ في فارق المثلى بأن معرفة الأوصاف طريق لمعرفة القيمة بخلاف رؤية المثلى ليست طريقاً لمعرفة قدره (الذى انضبطت الخ) قد يقال هذا الانضباط يتصور في المثلى فلا يتجه هذه التفرقة ويجاب بان وجه هذه التفرقة ان معرفة الأوصاف المتقوم طريق لمعرفة القيمة المفرومة

ويفرق على الاول بان الغروية اقل منه في المثلث وفي الاظهر في المثلث كالتنوع ولا اثر لاحتمال الجهل بالمرجوع به ولو تلف كما لا اثر له لاثم لان
ذاليد مصدق في قدره لانه غارم ولو علماه قبل التفرق صح جزاؤه ووجه بان علة القول بالبطال هنا لا ترجع لخلل في العقد لعدم تخمينه بارتبته
بل فيما بعده وهو الجهل به عند الرجوع (٨) لو تلف وبالعلم به قبل التفرق زال ذلك المخذور وبهذا يتبين ان استشكله بان ما وقع بجهولا

هذه التفرقة ان معرفة أو صاف المتقوم طريق لمعرفة القيمة المغرومة عند الرجوع ومعرفة أو صاف المثلث ليس
طريقا لمعرفة قدره المغروم ثم انه لم يبين محترز قوله الذي انضبطت الخ ولعله انه يجري فيه الخلاف فان قيل
بل هو البطلان لعدم روية معتبرة قلت ممنوع لان الروية المعتبرة في الصحة لا يكون معها انضباط اسم وقوله
ولعله الخ اقره ع ش (قوله ويفرق) اي بينه وبين المثلث (على الاول) اي على الطريق الجازم بالكفاية (قوله)
اقل منه الخ) يؤخذ رجه من قوله لا في ولا اثر الخ اسم (قوله ولا اثر الخ) رد شبهة مقابل الاظهر (قوله)
لو تلف اي راس المال (قوله له ثم) اي لاحتمال الجهل في الثمن (قوله لان ذاليد) وهو المسلم اليه هنا اه معنى
(قوله لو علماه) اي علم المسلم والمسلم اليه القدر او القيمة على الطريق الثاني اهمعني (قوله القول بالبطالان)
وهو مقابل الاظهر (قوله هنا) اي فيما لو راى العاقد ان راس المال المثلث ولم يعرف قدره (قوله للعلم به) اي
برأس المال علة للثني (قوله بل فيما بعده) اي العقد عطف على قوله في العقد (قوله وهو) اي الخلل الذي بعد
العقد (قوله وهذا) اي بما ذكر من ان البطلان عند القائل به ليس لخلل في العقد الخ (قوله ان استشكله) اي
الجزم بالصحة فيما لو علم القدر قبل التفرق (قوله كبعثك بما باع الخ) اي فانه باطل (قوله غير ملاق) خبر
قوله ان استشكله (قوله لما نحن فيه) اي الجزم المذكور (قوله هنا) اي فيما لو قال بعثك بما باع الخ (قوله)
جهلها به) اي بالثمن (قوله عنده) اي العقد (قوله كما علم من حده السابق الخ) عبارة المعنى لان لفظ
السلم موضوع له فان قيل الدينية داخله في حقيقة السلم فكيف يصح جعلها شرطا اجيب بان الفقهاء قد
يريدون بالشرط ما لا بد منه فيتناول حينئذ جزء الشيء (قوله من حده) اي السلم (قوله الشامل الخ) اي
فلا يرد ان الشرط يكون خارجا عن المشروط وكان الاولى فيشمل الخ كافي النهاية (قوله هذه) اي الدار
(قوله نفسه الخ) اي المسلم اليه (قوله بخلاف غيره) اي وما هنا منه وقد يتوقف الفرق المذكور بان محل
المنفعة في غير العقار من نفسه وقته ودابته معين والمعين بصفة كونه معين لا يثبت في الذمة فاي فرق بينه
وبين العقار اللهم الا ان يقال لما كان العقار لا يثبت في الذمة اصلا لم يغتفر ثبوت منفعة في الذمة اذا كان
مسما فيه بخلاف غيره لما كان يثبت في الذمة في الجملة اغتفر ثبوت منفعة في الذمة وبقولنا في الجملة لا يرد
الحر لانه بقرض كونه رقيقا يثبت في الذمة فيصح السلم في منفعة اه ع ش قول المتن (ولا ينعقد بيعا)
وعليه فتى وضع بدله عليه ضمنه ضمان المغصوب ولا عبرة باذنه له في قبضه لانه ليس اذنا شرعا بل هو لاغاه
ع ش (قوله ولفظ السلم يقتضى الدينية) اي والدينية مع التعيين يتناقضان اه معنى (قوله وقدر جحون
المعنى الخ) اي وليس المعنى هنا قويا حتى يرجع على اللفظ اه كردى (قوله ذات ثواب) حال من الهبة لانه بمعنى
صاحبه اه رشيدى (قوله كما اقتضته) اي على طريق المفهوم المخالف (قوله قاعدة ما كان صريحا في بابه)
تمتها وجد نفاذا في موضوعه لا يصير كناية في غيره (قوله لان هذا الخ) علة للاقتضاء (قوله اولا) اي اولا
يكون لفظ السلم كناية في البيع (قوله لان موضوعه يتنافى التعيين) هذا مسلم في الموضوع الشرعى واما
موضوعه لعله فلا يتنافى فلم لا يصح جملة كناية بالنظر الى ملاحظته اه سيد عمر وقد يقال ان مقتضى
اطلاقهم ان المنظر اليه انما هو المعنى الشرعى قول المتن (الانعقد بيعا) هل ينعقد البيع في الذمة من الاعمى

عند الرجوع ومعرفة أو صاف المثلث ليس طريقا لمعرفة قدره المغروم ثم انه لم يبين محترز قوله الذي انضبطت
الخ ولعله انه يجري فيه الخلاف فان قيل بل هو البطلان لعدم روية معتبرة قلت ممنوع لان الروية المعتبرة في
الصحة فلا يكون معها انضباط (قوله اقل منه في المثلث) يؤخذ رجه من قوله لا في ولا اثر الخ (قوله هذه)

لا ينقلب صحيحا بالمعرفة
في المجلس كبعثك بما باع
به فلان فرسه فعلماه قبل
التفرق غير ملاق لما نحن
فيه لان البطلان هنا لخلل
في العقد وهو جهلها به من
كل وجه عنده فلم ينقلب
صحيحا بعلمها به فتامله
(الثاني) من الشروط
(كون المسلم فيه دينيا) كما
علم من حده السابق فالمراد
بكونه شرطا انه لا بد منه
الشامل للركن (فلو قال
اسلمت اليك هذا الثوب)
او دينارا في ذمتي (في)
سكنى هذه سنة لم يصح
بخلافه في منفعة نفسه او
قنه او دابته كما قاله الاسنوى
والبلقيني وغيرهما ووجه
بان منفعة العقار لا تثبت
في الذمة بخلاف غيره كما يعلم
بما ياتي في الاجارة وفي (هذا
العبد) فقيل (فليس بسلم)
قطعا لاختلال ركنه وهو
الدينية (ولا ينعقد بيعا في
الاظهر) عملا بالقاعدة
الاغلبية من ترجيحهم
مقتضى اللفظ ولفظ السلم
يقتضى الدينية وقد
يرجعون المعنى اذا قوى
بجعلهم الهبة ذات ثواب
معلوم بيعا نعم لو نوى بلفظ

السلم البيع فهل يكون كناية فيه كما اقتضته قاعدة ما كان صريحا في بابه لان هذا المجد نفاذا في موضوعه جاز كونه كناية
في غيره اولا لان موضوعه يتنافى التعيين فلم يصح استعماله فيه وما في القاعدة محله في غير ذلك كل محتمل والثاني اقرب الى كلامهم ولا يتنافى
ما ياتي في اخر الفرع من صحة نية الصرف بالسلم لانه لا تعين ثم يتنافى مقتضاه (ولو قال اشتريت منك ثوبا بصفته كذا هذه الدراهم) أو بدلتا
في ذمتي (فقال بعثك ان عقد بيعا) عملا بمقتضى اللفظ (وقيل) واطال المناخرون في الانتصار له (سليما) نظرا للمعنى فعلى الاول يجب

بلاجرة على الاوجه لانه من تنمة التسليم (١٠) الواجب ولا خيار للسلم ولا يجاب المسلم اليه لو طلب الفسخ ورأس المال ولو لفك رهن

و خلاص ضامن على المعتمد
واللاستوى والبلقيني هنا
ما فيه نظر ولو انهدمت دار
عينت للرضاع المستاجر له
ولم يتراضيا بمحل غيرهما ففسخ
كما اتفق به البلقيني وبفرق
بينه وبين ما نحن فيه بان
المدار هنا على ما يليق بحفظ
المال ومؤنه والغالب استواء
الحلّة فيهما ومن ثم قالوا
المراد بمحل العقد هنا محلته
لا خصوص محلّه وقالوا لو
قال تسليمه لي في بلد كذا وهي
غير كبيرة كبغداد كفي
احضاره في اولها وان بعد
عن منزله او في اي محل
ثبتت منه صح ان لم تنسح
و ثم على حفظ الابدان وهو
مختلف باختلاف الدور
ومن ثم لو عينت دار الرضاع
تعين (و يصح) السلم مع
التصرّح بكونه (حالا) ان
وجد المسلم فيه حيثئذ والا
تعين المؤجل (و) كونه
(مؤجلا) اجماعا فيه وقياسا
اولو يافى الحال لانه اقل
غررا او انما تعين الاجل في
الكتابة لعدم قدرة القن
عندها على شيء وكون البيع
يعنى عنه شيئا ان كان في
الذمة لا يقتضى منعه على
ان العرف اطر دبال رخص
في مطلق السلم دون البيع
(فان اطلق) العقد عن
التصرّح بهما فيه (انعقد
حالا) كالثنى في البيع
(وقيل لا ينعقد) لان

(الخ) بقي ما لو تساوى المحلان هل يراعى جانب المسلم أو المسلم اليه فيه نظر والاقرب تخيير المسلم اليه لصدق كل
من المحلين بكونه صالحا للتسليم من غير ترجيح لغيره عليه اه ع ش (قوله بلاجرة) اي ياخذها المسلم في الا بعد
او المسلم اليه في الانقص المراد اجرة الزيادة في الا بعدو النقص في الا قرب سم على حج اه ع ش قوله المسلم اليه
في الانقص لعل الظاهر العكس (قوله ورأس المال) عطف على الفسخ و (قوله فسخ) عبارة التهاية فله
الفسخ اه اي يجوز لولي الرضيع فسخ الاجارة قال ع ش افادانه لا يفسخ بنفس الانهدام وعليه فلولم
يتراضيا عنهما اعرض عنهما حتى يصطلاحا على شيء وقضيته ايضا انه لا يشترط الفور في الفسخ (قوله ومؤنه)
عطف على قوله ما يليق اه رشيدى (قوله استواء المحلّة) اي الناحية اه ع ش (قوله فيهما) اي ما يليق
الخ والمؤن (قوله تسليمه) بصيغة المضارع من التسليم (قوله كبغداد) تمثيل للكبيرة فلا يكفي الاطلاق بل
لابد من تعيين المحلّة اه سيد عمر (قوله في اولها) اي غير الكبيرة (قوله لم ينسح) عبارة المغنى ولو قال في اي
البلاد شئت ففسد او في اي مكان شئت من بلد كذا فان اتسع لم يجز ولا اجازا وبلى كذا فهل يفسد او يصح
وينزل على تسليم النصف بكل بلد وجهان احكمهما كما قال الشاشي الاول قال في المطالب والفرق بين تسليمه
في بلد كذا وتسليمه في شهر كذا حيث لا يصح اختلاف الغرض في الزمان دون المكان اه (قوله و ثم) اي
والمدار في مسألة الاستتجار للرضاع (قوله من ثم لو عيننا الخ) قضيتان نظيره لا ياتي هنا وفيه نظر يعلم بما
سبق ويمكن الفرق بان الخوف على الابدان اقوى من الخوف على الاموال كما يدركه الانسان بالوجدان اه
سم قول المتن (ويصح حالا) خلافا للاثمة الثلاثة زماوى اه يجزى (قوله السلم مع التصريح) الى قوله وكالى
اول الخ في المغنى لا قوله على ان العرف الى المتن (قوله ولا تعين المؤجل) اي تعين التصريح بالتأجيل ولا
بطل رشيدى وع ش (قوله اجماعا) اي باجماع الائمة اه ع ش (قوله فيه) اي في المؤجل (قوله لانه) اي
الحال (قوله لعدم قدرة الخ) اي والحلول ينافى ذلك اه معنى (قوله وكون البيع بغنى عنه) اي عن السلم
الحال اشارة الى جواب من قال يستغنى بعقد البيع عن السلم الحال فيمتنع السلم الحال وحاصل الجواب ان هذا
لا يقتضى منعه لانهما عقدان محببان فيتخير بينهما و (قوله على ان العرف) علاوة دالة على الاحتياج الى
السلم مع مساواته للبيع لكونه حالا اي ان العرف اطر دفيه بأرخص ثمن سواء كان حالا أو مؤجلا بخلاف
البيع فهذا دليل واضح على عدم الاستغناء عنه اه كردى (قوله سيما ان كان في الذمة) اي البيع بل قد
يقال من اجاز البيع في الذمة يلزمه جواز السلم الحال اذ لا فرق في المعنى اه سم (قوله فان اطلق العقد الخ)
اي وكان المسلم فيه موجودا ولا لم يصح اه معنى قول المتن (انعقد حالا) ولو الحقا به اجلا في المجلس لحق ولو
صرح بالاجل في العقد ثم اسقطاه في المجلس سقط وصار حالا ولو حذفاه في المفسد لم ينقلب العقد الفاسد صحيحا
معنى وساطان (قوله فيه) اي في السلم (قوله يمنع ذلك) اي قوله فاسكوت الخ (قوله كما هو واضح) الكاف
العباب ولو طرأ على موضع عين التسليم خراب أي أخرجه عن صلاحيته للتسليم سلم في اقرب موضع صالح
له انتهى قال في شرحه على الاقيس في الروضة من اوجه ثلاثة ثم قال في العباب وخوف اي او طرأ خوف على
نحو نفس او مال او اختصاص لم يلزم المستحق قبوله ولا غريمه نقلة الى غيره فله الفسخ والصبر انتهى قال في
شرح هو قوله وخوف الخ هو ما قاله الرويانى كالماوردى وهو اجمد الاوجه الثلاثة وقد علمت ان الاقيس
منها تعين اقرب موضع صالح سواء خرب المعين ام صار نحو فاقلا عذر للمصنف فيما فهمه من ان حكم الخراب
غير حكم الخوف اذ لا يشهد له المعنى وهو واضح ولا النقل الذى جرى عليه في الروضة لان كلاما صريح انه
لا فرق واطال جدافى بيان ذلك (قوله بلاجرة) اي ياخذها المسلم في الا بعدو والمسلم اليه في الانقص والمراد
اجرة الزيادة في الا بعدو النقص في الا قرب (قوله و من ثم لو عينت دار الخ) قضيتان نظيره لا ياتي هنا
وفيه نظر يعلم بما سبق ويمكن الفرق بان الخوف على الابدان اقوى من الخوف على الاموال كما يدركه
الانسان بالوجدان (قوله شيئا ان كان في الذمة) بل قد يقال من اجاز البيع في الذمة يلزمه جواز السلم

العرف فيه التأجيل فاسكوت عنه يصير له كالتأجيل بمجهول ويرد بمنع ذلك كما هو واضح (ويشترط) في المؤجل (العلم) فيه
بالاجل) للعاقدين او لعديلين غيرهما او لعدد التواتر ولو من كفار و لكون الاجل تابعا لم بضر جهل العاقدين به كياتى اما لا ذالم بعام فلا يصح

كالى الحصاد أو قدوم الحاج أو طلوع الشمس أو الشتاء ولم يرد وقتها المعين وكالى أول أو آخر رمضان لوقوعه
هذامانقلاه عن الأصحاب وإن أطال المتأخرون في رده أو في يوم كذا أو في رمضان مثلاً (١١) لانه كله

فيه وفي نظائره كقوله كما هو ظاهر وكلا لا يخفى بمعنى اللام أى لما هو واضح من الدليل اه ع ش (قوله أو
طلوع الشمس) أى ظهور ضوءها ووجه عدم الصحة فيه أن الضوء قد يستره الغيم أو غيره اه ع ش (قوله
لوقوعه الخ) تعليل لعدم صحة إلى أول رمضان أو إلى آخر رمضان على النشر المرتب أى لوقوع القول
الأول على كل جزء من النصف الأول ووقوع الثانى على كل جزء من النصف الآخر (قوله هذا) أى
عدم الصحة فى الصورتين الأخيرتين (مانقلاه الخ) المعتمد الجواز ويحمل قوله إلى أول رمضان على
الجزء الأول من النصف الأول وقوله إلى آخر رمضان على الجزء الأخير من النصف الثانى نهاية وسم
وع ش (أو في رمضان) إلى قوله كذا قاله فى النهاية لإلا قوله لا من حيث الوضع إلى ومن ثم (قوله لانه) أى
ما ذكر من اليوم ورمضان وكذا ضمير من اجزائه (قوله كله) بالرفع على الابتداء أو بالنصب على التأكيد
(قوله وإنما جاز ذلك) أى قوله فى رمضان مثلاً فى الطلاق بأن قال لها أنت طالق فى رمضان (قوله
لانه لما قبل) أى الطلاق (قوله قبله بالعام) جواب لما أى قبل الطلاق التعليق بالعام (قوله ثم تعلق
بأوله) أى ثم بعد الجواز تعلق الطلاق بأول رمضان (قوله لتعينه) أى الأول لما يأتى الخ وهو قوله بل
لزم من مبهم منها (قوله منه) أى بما يأتى (قوله تعلقه بأوله يقتضى الخ) الجملة مقول القول (قوله ولا من
حيث العرف) كقوله إلا أنى بل من حيث الخ عطف على قوله لا من حيث الوضع أى أن تعيين الجزء الأول
لوقوع الطلاق فيه ليس من جهة الوضع ولا من جهة العرف بل هو أى التعيين بسبب صدق لفظ رمضان
بالجزء الأول اه كرى (قوله انه حيث الخ) بيان للقاعدة وتذكير للضمير يتأويل الضابط وحيث للشرط
بمعنى متى (قوله صدق) أى تحقق (قوله اسم الخ) أى مفهومه (قوله لوعلى طلاقا قبل موته) بأن قال لها
أنت طالق قبل موتى وكان الأولى بقيل موته (قوله حالاً) أى عقب التعليق (قوله أو بتكليمها الخ) عطف
على قوله قبل موته (قوله لذلك) أى لصدق الاسم (قوله ولم يتقيد) أى التكليم (بأوله) أى يوم الجمعة حتى
لا يقع بالتكليم فى الأثناء (قوله بنحو العيد) كجهادى وريبع ونفر الحج (قوله على أزمته) أى على اجزاء
مدلوله (قوله بل لزم من مبهم منها) فيه نظر يعلم بما يأتى عن سم إنفا (قوله وقضيته) أى قول ابن الرفعة بل
لزم من مبهم منها (قوله على الخلاف فيهما) أى على القول بالفرق بينهما بأن الأول موضوع للماهية مع قيد
الوحدة الشائعة والثانى موضوع لها بلا قيد وهو المختار وذهب الامدى وابن الحاجب إلى انه لا فرق بينهما
وانهما موضوعان للماهية مع قيد الوحدة الشائعة (قوله ما مر من قبله بالعام الخ) أى قبل الطلاق
التعليق بالعام (ولم يقبله به) أى لم يقبل السلم التاجيل بالعام اه كرى (قوله الذى الخ) نعمت لما مر (قوله
انه الخ) أى دلالة الظرف على أزمته (لوضعه) أى الظرف (لكل فرد فرد) أى جزء جزء (قوله من ذلك) أى
من مقتضى تعبير ابن الرفعة أن دلالة الظرف من دلالة النكرة ومقتضى ما مر أنه من دلالة العام (قوله كما علم
الخ) ولأن العام ما استغرق الصالح له من الافراد لا من الاجزاء فوضعه بالعموم تجوز وكان علاقته انه شبه
الاجزاء بالحزبات واطلق عليها اسمها اه ع ش (قوله ولو كان عاماً الخ) لا يخفى على عارف انه يتعين تأويل
تعبيرهم بالعموم على أن المراد الصدق بكل جزء وإلا فالقول مثلاً موضوع للقدر المخصوص من الزمان
للكل جزء منه كما هو معلوم لكنه يتضمن كل جزء والحكم المنسوب اليه صادق مع تعلقه بجملمته وبكل
جزء منه فليتأمل اه سم وقوله لا لكل جزء الخ أى كما يقتضيه ما مر أى ولا لجزء مبهم منه كما يقتضيه

الحال إذ لا فرق فى المعنى (قوله هذامانقلاه) المعتمد الصحة (قوله من قبله) أى من قولنا قبله (قوله ولو كان عاماً
الخ) لا يخفى على عارف انه يتعين تأويل تعبيرهم بالعموم هنا على أن المراد الصدق بكل جزء وإلا فالقول مثلاً
موضوع للقدر المخصوص من الزمان لا لكل جزء منه كما هو معلوم لكنه يتضمن كل جزء والحكم المنسوب اليه

حيز دلالة النكرة أو المطلق على الخلاف فيهما وقضية ما مر من قبله بالعام ولم يقبله به الذى عبر به اسمعيل الحضرمي
وغيرهما أنه من حيز دلالة العام المقتضية لوضعه لكل فرد فرد من أفرادها فان قلت فما الحق من ذلك قلت الحق
للبصنف لا من حيث الوضع ولو كان غاماً لكانت دلالة على الأول من حيث الوضع لما تقرر فى

زعم انه لا جامع بين الحل
والعقد حتى يستشكل هذا
بهذا (فان عين شهر والعرب
أو الفرس أو الروم جاز)
لانها معلومة مضبوطة وكذا
النيروز والمهرجان وفصح
النضاري (وان اطلق)
الشهر (حمل على الهلال)
وان اطرده عرفهم بخلافه
لانه عرف الشرع هذا ان
عقدا اوله (فان انكسر
شهر) بان عقدا اثنائه
والتاجيل بالشهور (حسب
الباقى) بعد الاول المنكسر
(بالاهلة وتم الاول ثلاثين)
مما بعدها ولا يلغى المنكسر
لثلاثين خرا ابتداء الاجل عن
العقد نعم لو عقد في يوم او
ليلة اخر الشهر اكتفى
بالاشهر بعده بالاهلة وان
نقص بعضها ولا يتم الاول
مما بعدها لانها مضت عربية
كوامل هذا ان نقص
الشهر الاخير والام يشترط
انسلخه بل يتم منه
المنكسر ثلاثين يوما لتعذر
اعتبار الهلال فيه حينئذ
(والاصح حجة تاجيله بالعيد
وجمادى) وشهر ربيع
والنفسر (ويحمل على
الاول) فيحل باول جزءه
لتحقق الاسم به ومن ثم لو
كان العقد بعد الاول وقبل
الثاني حمل عليه لتعينه
(فصل) في بقية الشروط
السبعة وقد مر منها اربعة
الثلاثة التي في المتن وحلول
رأس المال والخامس

كلام ابن الرفعة (قوله قول ابن العباد عما تقرر الخ) اى عن جهته تحقيرا له (قوله من الفرق) اى بين
الطلاق والسلم (قوله انه ليس بشئ) مقول القول (قوله زعم) اى ابن العباد (قوله بين الحل والعقد) اى
الطلاق والسلم (قوله هذا بهذا) اى السلم بالطلاق (قوله لانها معلومة) الى الفصل في النهاية وكذا في المغنى الا
قوله وان اطر دالى لانه (قوله وكذا النيروز والمهرجان) النيروز نزول الشمس برج الميزان والمهرجان
بكسر الميم وقت نزولها برج الحمل كذا في المغنى والنهاية ثم ذكر في المغنى بعد اسطر اول الحل ثم قال وربما
جعل النيروز انتهى وهذا المشهور وما افاده ولا كصاحب النهاية لا يتخلو عن غرابة اه سيد عمر عبارة
السكردي وهما يطلقان على الوقتين اللذين تنتهى الشمس فيها الى اول برجى الحمل والميزان اه وعبارة
عش قال في المصباح وفي بعض التواريخ كان المهرجان يوافق اول الشتاء ثم تقدم عنه حتى صار ينزل في اول
الميزان اه وهو مخالف لقول الشارح مر وقت نزولها برج الحمل اه (قوله وفصح النضاري) بكسر
الفاء عندهم (قوله على الهلال) وهو ما بين الهلال نهاية ومعنى (قوله هذا) اى حمل المطلق على الهلالى
(قوله ان عقدا) اى العاقدان (قوله والتاجيل بالشهور) جملة حالية (قوله ولا يلغى المنكسر) اى الشهر
الذى وقع العقد في اثنائه والمراد بالغائه ان لا تحسب بقيته من المدة (قوله نعم الخ) استدرالك على قوله ولا يلغى
المنكسر اه بجزمى (قوله لو عقد في يوم الخ) حاصله ان العقد اذا وقع في اليوم او الليلة الاخيرين يعتبر
ماعد الشهور الاخير هلايا وكذا الاخير ان نقص وفي هذا يلغى المنكسر ويتاخرا ابتداء الاجل عن العقد
وكان وجه ذلك عدم فائدة اعتبار المنكسر لو اعتبر ناقده من اخر يوم من اخر الاشهر لان كونه ناقصا لا يعلم
الا بعد مضى ذلك اليوم جميعه فقبل مضيه لا يمكن الحكم بالحلول وبعد مضيه لا فائدة للحكم بحلوله قبل تمامه
وايضاً يلزم من اعتبار فوره من اليوم التاسع والعشرين من اخر الاشهر الذى هل ناقصا اعتبار الشهر
العددي تسعة وعشرين يوما وهو خلاف المقرر في نظائر هذا المحل ومن اعتبار قدره من اول الشهر الداخل
بجعل الشهر الاخر ثلاثين نظرا للعدد لزوم زيادة في الاجل على الاشهر العربية الشرعية الى الهلالية ومن
ثم اذا لم ينقص الاخر بان كان ثلاثين تاما اعتبر ناقدا المنكسر من اليوم الثلاثين منه لعدم لزوم زيادة على
الاشهر العربية وعدم اعتبار الشهر العددي تسعة وعشرين فتدبر اه بصرى (قوله لانها مضت الخ) فلو
عقد في اليوم الاخير من صفر واجل بثلاثة اشهر مثلا فنقص الربيعان وجمادى الاولى حل بمضيها ولم
يتوقف على تكيل العدد بشئ من جمادى الاخرى اه كردى (قوله هذا ان نقص الخ) اى الاكتفاء
بالاهلة بعد يوم العقد اه عش (قوله والام يشترط انسلخه) حتى لو كان العقد في وقت الزوال من يوم
اخر الشهر حل الدين بوقت الزوال من يوم الثلاثين من الشهر الاخير اه كردى وعش (قوله منه)
اى من الشهر الاخير (قوله لتعذر الخ) ووجه ان اعتبار الهلال في الشهر الاخير حين اذ كان كاملا
يؤدى الى الغاء المنكسر المؤدى الى تاخر ابتداء الاجل عن العقد فان قلت ان هذا الوجه يجرى ايضا فيما اذا كان
الشهر ناقصا فلم يتم منه المنكسر ثلاثين يوما اقول قد مر جوابه عن البصرى (قوله حينئذ) عبارة شرح
الروض بدل حينئذ دون البقية اه سم (قوله والنفسر) اى نفس الحج (قوله بعد الاول) لعل المراد بالبعدية
في الربيعين وجمادى بين ان العقد وقع في اثنائه ربيع الاول او جمادى الاولى وقال الى ربيع او جمادى
فيحمل على اول الثاني والا فلا يتصور حمله على اول ربيع الثاني اذا ورد العقد بعد انسلخ الاول فليتامل
اه عش وهو ظاهر

(فصل) في بقية الشروط (قوله في بقية الشروط) الى قوله واما اذا وجد في النهاية الاقوله وان تلفه الى
المتن وكذا في المغنى الاقوله في كله الى المتن (قوله وحلول رأس المال) ومرو هو بعد قول المصنف احدها تسليم
رأس المال في المجلس كردى وعش (قوله على تسليمه) اى المسلم فيه فقوله حينئذ الخ من تقرير الشئ على

صادق مع تعلقه بجملة وبكل جزء منه فليتامل (قوله حينئذ) عبارة شرح الروض بدل حينئذ دون البقية
(فصل) (قول المصنف مقدور اعلى تسليمه الخ) اى ولو بان يكون موجودا عند المسلم اليه فقط اذا كان

نفسه قول المتن (مقدور اعلى تسليمه الخ) ولو بأن يكون موجودا عند المسلم اليه فقط إذا كان السلم حالا على ما سياتى عن صاحب الاستقصاء في قوله ولا يصح فيما ندر وجوده بما فيه اسم قول المتن (على تسليمه) وياتى في تعبيره بالتسليم ما مر في البيع اه نهاية و يفيد ايضا قول الشارح و صرح بهذا مع دخوله الخ قال ع ش قوله ما مر الخ اى من أن قدرة المشتري على التسليم كافية كمن اشترى مقصودا بقدر على انتزاعه وقد يفرق بين ما هنا وبين البيع بان البيع لما ورد على شيء بعينه اكتفى بقدرة المشتري على انتزاعه بخلاف ما هنا فان السلم إنما رد على ما في الذمة فلا بد من قدرة المسلم اليه على اقباضه لكن قال سم على حجران المسلم اليه لو ملك قدر المسلم فيه فغصبه منه غاصب فقال للسلم القادر على تخليصه تسلمه عن حقه فتسلمه فالظاهر الاجزاء فهذا تسلم اجزاء في السلم فتأمل اه غ ش اى فهذا صريح في عدم الفرق (قوله من غير مشقة كبيرة) اى بالنسبة لغالب الناس في تحصيله الى موضع وجوب التسليم اه غ ش وفي البجيري عن الشوبري والمراد مشقة لا تحتل عادة فيما يظهر اه (قوله وكذا الوطن الخ) اى فانه لا يصح وعليه فلو تبين انه كثير في نفس الامر فهل يتبين صحة العقد اكتفاء بما في نفس الامر ولا نظر في العقد الشرط ظاهر افيه نظرو قضية قو لهم العبرة في شروط البيع بما في نفس الامر الاول اه غ ش أقول وقضية قو لهم ما وقع فاسدا لا ينقلب صحيحا الثاني فليراجع (قوله من الباكورة) هي اول الفاكهة مغنى وفي البجيري هي الثمرة عند الابتداء وعند النقاد اى الانتهاء راجع الانوار شوبري وفي المصباح والزيادة هي اول ما يدرك منها اه (قوله وصرح بهذا) اى بالشروط الخماس (قوله في قوله مع شروط الخ) اى المذكور اول الباب (قوله ليرتب الخ) هذا وان نفع في مجرد تصريح بهذا الشرط إلا أنه لا ينفع في قول الشارح مرفيا سبق سبعة وقوله وليبين الخ فيه ان البيع لا ينحصر في بيع المعين كما مرّت الاشارة اليه والحاصل انه لم يحصل جواب عن عد هذا شرط ازا ثندا عن شروط البيع اه رشيدى (قوله المفترقين) اى البيع والسلم كرى وع ش (قوله فيها) اى في القدرة كرى ولعل الاولى اى في محل القدرة والتأنيث باعتبار المضاف اليه (قوله فان بيع المعين الخ) فيه ان البيع في الذمة كالسلم يعتبر فيه القدرة تارة عند العقد وتارة عند الحلول فاستوى السلم والبيع في الجملة وملاحظة بيع المعين دون غيره والحكم بالافتراق بينهما وبين السلم بما لا حاجة اليه اه سم (قوله تعتبر) اى القدرة (قوله مطلقا) مجرد التاكيد لا بد من بيع المعين لا يدخله اجل وعبارته هو انه يصح حالا ومؤجلا وليس كذلك فلعل مراده انه ليس له إلا هذه الحال القوي كونه حالا او المراد سواء كان ثمنه حالا ومؤجلا لكن هذا بعيد عن السياق فلو اسقط مطلقا لكان اولى اه غ ش (قوله وهنا) اى في السلم (قوله هذا) اى العقد يعنى اقران القدرة بهو (قوله الحلول) اى وجود القدرة عنده (قوله الى محل التسليم) خرج به ما عداه ولو دون مسافة القصر منه وكان الفرق بينهما وبين ما ياتى انه يغتفر في الدوام مالا يغتفر في الابتداء اه بصرى قول المتن (للبيع) اى ونحوه من المعاملات

السلم حالا على ما سياتى عن صاحب الاستقصاء في قوله ولا يصح فيما ندر وجوده بما فيه (قوله وليبين به محل القدرة المفترقين فيها الخ) هكذا ذكر ذلك ايضا شيخ الاسلام ويرد عليه انه الالحال الى عدم افتراق البيع والسلم في ذلك لان البيع في الذمة يشترط فيه القدرة عند وجوب التسليم وهو تارة بالعقد وتارة بتأخر عنه كما ان السلم كذلك فاستوى السلم والبيع في الجملة في ذلك وملاحظة بيع المعين دون غيره والحكم بالافتراق بين السلم وبينه بما لا حاجة اليه إلا أن يقال بيع المعين هو المتبادر لانه الغالب فاتجهت ملاحظته دون غيره ولا يخفى عليك ما فيه لا يقال هما مفترقان من جهة انه يكفي التسلم في البيع دون السلم لتعلقه بالذمة لانا نقول اما أولا فالفرق لم يقع بحيثية التسليم أصلا بل بوقته كما لا يخفى من العبارة فاحصل الفرق أن القدرة معتبرة عند العقد في البيع واما في السلم فقد تعتبر عند العقد وقد تعتبر عند الحلول واما ثانيا فالببيع في الذمة يساوى السلم في تعلق كل بما في الذمة فلا أثر لهذا الفرق واما ثالثا فلا نسلم هذا الفرق لان المسلم اليه لو ملك قدر المسلم فيه فغصبه منه غاصب فقال للسلم القادر على تخليصه تسلمه عن حقه فتسلمه فالظاهر الاجزاء فهذا تسلم

اه معنى (قوله من زيادة كثيرا) أى بعد قوله ان اعتيد نقله اه عش (قوله بان الاعتيا دالخ) قديمع لكن الظاهر ان المتبادر من الاعتيا دالكثرة وان لم تلزمه اه سم واقره عش والسيد عمر المتن (ولا افلا) اى وإن كان البلد الموجود فيه دون مسافة القصر كما هو قضية السياق ولا يعارضه مفهوم قوله الاتى او كان ذلك البلد على مسافة القصر لأن ذلك فيما عرض انقطاعه كما هو صريح التصوير وكلامه هنا فى المنقطع من محل التسليم وقت وجوبه فلا يصح التسليم فيه وإن كان بمحل قريب بحيث لم يعتد نقله للبيع مراه سم وفى النهاية والمغنى ما يوافقه (قوله لنحو هدية) أى ما لم يعتد المهدى اليه بيعها وإلا فتكون كالمنقول للبيع وبقي المالك المسلم اليه هو المهدى اليه هل يصح ايضا فيه نظرا لاقرب عدم الصحة لانه لا يتقاعد عمالوا سلم فى لحم الصيد الذى يعز وجوده لمن عنده وقد قالوا فيه بعدم الصحة على المعتمد وعمالوا سلم إلى كافر فى عبد مسلم فانه لا يصح ولو كان عنده عبد كافر واسلم لندرة ملكه لهم اللهم إلا ان يقال لما اعتيد نقله الهدى اليه كثيرا هو والمسلم اليه صيره بمنزلة الموجود وقت وجوب التسليم اه عش وهذا الاخير اى الصحة اقرب لما ذكره قول المتن (فانقطع) وفى معنى انقطاعه لو غاب المسلم اليه وتعدى الوصول الى الوفاء مع وجود المسلم فيه نهاية وسم وياتى عن المغنى مثله بزيادة قال عش قوله مر وتعدى الوصول اى بان لم يكن له مال فى البلد او كان وشق الوصول اليه بان لم يكن ثم قاض او كان وامتنع من البيع عليه اما مطلقا وامتنع لابر شوة وان قلت اه (قوله من لا يبيعه) اى مطلقا اه سم عبارة الكردى بخلاف مالو كان يبيعه بضمن غال فيجب تحصيله اه وهذا على مختار الشارح الاتى والاول على مختار النهاية والمغنى كما يأتى (قوله على مسافة القصر) يفهم انه لو كان على مادون مسافة القصر فلا خيار اه سم (قوله وكذا بعده) قد يشمل ما قبله اه سم اى اذا الظاهر أن المراد محله ما بعد تمام الاجل (قوله لمطله) اى مدافعة المسلم اليه المسلم اه كردى قول المتن (فى الاظهر) ويجرى الخلاف اذا قصر المسلم اليه فى الدفع حتى انقطع وحل الاجل بموت المسلم اليه قبل وجود المسلم فيه او تاخر التسليم لغية احد العاقدين ثم حضر بعد انقطاعه اه معنى وفى عش عن عميرة مثله (قوله) وإن قال له المسلم اليه الخ) اى فلا يجبر على قبول راس المال بل هو على خياره بين الصبر والفسخ اه عش (قوله لا بعضه المنقطع) أى قهرا اما اذا تراضيا على ذلك فيجوز أخذ ما تقدم فمالباع عدين وظهر عيب احدهما اه عش (قوله بدله) اى بدل ما تلفه من المثل او القيمة قول المتن (حتى يوجد) اى ولو فى العام القابل مثلا اه عش (قوله بنفسه) اى الانقطاع اه عش (قوله فيهما) اى فى عدم الخيار وعدم الانفساخ اه معنى (قوله) اما اذا وجد عند من لا يبيعه قال فى الايجاب كالروض وغيره فيما دون مرحلتين قال فى شرحه وخرج بمادون مرحلتين المرحلتان فاكثر فلا يلزمه التحصيل منه لما فيه من المشقة العظيمة نعم قياس ما مر تخير المسلم وان خياره على الفور اه وقضية كلامه هنا خلافا اه سم (قوله) فيلزمه تحصيله) خالفه النهاية والمغنى فقالوا لو وجده يباع بضمن غال اى ولم يزد على ثمن مثله وجب تحصيله وهذا هو

أجزاء السلم (قوله بان الاعتيا د يفهمه) قديمع لكن الظاهر أن المتبادر من الاعتيا دالكثرة وإن لم تلزمه (قول المصنف ولا افلا) اى وان كان البلد الموجود فيه دون مسافة القصر كما هو قضية السياق ولا يعارضه مفهوم قوله الاتى او كان ذلك البلد على مسافة القصر لأن ذلك فيما عرض انقطاعه كما هو صريح التصوير وكلامه هنا فى المنقطع من محل التسليم وقت وجوبه فلا يصح التسليم فيه وإن كان موجودا بمحل قريب بحيث لم يعتد نقله للبيع مر (قول المصنف فانقطع) وفى معنى انقطاعه ما لو غاب المسلم اليه وتعدى الوصول الى الوفاء مع وجود المسلم فيه مر (قوله من لا يبيعه) اى مطلقا (قوله على مسافة القصر) يفهم أنه لو كان على مادون مسافة القصر فلا خيار (قوله وكذا بعده) قد يشمل ما قبله (قوله) اما اذا وجد عند من لا يبيعه الخ) قال فى العباب كالروض وغيره فيما دون مرحلتين قال فى شرحه وخرج بمادون مرحلتين المرحلتان فاكثر فلا يلزمه التحصيل من ذلك لما فيه من المشقة العظيمة نعم قياس ما مر تخير المسلم وان خياره على الفور اه وقضية كلامه هنا خلافا ذلك (قوله) فيلزمه تحصيله) وبالأولى اذا باعه بضمن مثله فاقبل واعلم ان

من زيادة كثير او رد بان الاعتيا د يفهمه (ولا) يعتد نقله للبيع بان نقل له نادرا ولم ينقل اصلا ونقل لنحو هدية (فلا) يصح السلم فيه اذا لندرة عليه (ولو اسلم فيما يعز) وجوده (فانقطع) كله او بعضه لجأحة افسدته وإن وجد ببلد اخر لكن ان كان يفسد بالنقل ولا يوجد الا عند من لا يبيعه او كان ذلك البلد على مسافة القصر من بلد التسليم (فى محله) بكسر الحاء اى وقت حلوله وكذا بعده وإن كان التأخير لمطله (لم يفسخ فى الاظهر) كما اذا افسل المشتري بالثمن وليس هذا كتلف المبيع قبل القبض لأن ذاك فى معين وهذا فيما فى الذمة (فيتخير المسلم) وإن قال له المسلم اليه خذ راس مالك (بين فسخه) فى كله لا بعضه المنقطع فقط وإن قبض ما عداه واتلفه فاذا فسخ لزمه بدله ورجع براس ماله (والصبر حتى يوجد) فيطالب به وخياره على التراخي فله الفسخ وان اجاز واسقط حقه منه (ولو علم قبل المحل) بكسر الحاء (انقطاعه عنده فلا خيار له قبله) ولا يفسخ بنفسه حيثئذ (فى الاصح) فيهما لأن وقت وجوب التسليم لم يدخل اما اذا وجد عند من لا يبيعه الا باكثر من ثمن مثله فيلزمه تحصيله بذلك

وفارق الغاصب بانه التزم التحصيل بالعقد باختياره وقبض البدل فالزيادة في مقابلة ما حصل له من ثمن ما قبضه بخلاف
عقد وضع للربح فلزم المسلم اليه تحصيله هذا الغرض الموضوع له العقد ولا لا تنفت (١٥) فائدة والغص

مراد الروضة بقولها وجب تحصيله وان غلا سعره لان المراد انه يباع باكثر من ثمن مثله لان الشارع جعل
الموجود باكثر من قيمته كالعدوم كافي الرقبة وماء الطهارة وايضا فالغاصب لا يكلف ذلك ايضا على
الاصح فهنا ولي وفرق بعضهم بين الغصب وما هنا بما لا يجدي اه قال ع ش قوله ولم يزد على ثمن مثله
ظاهره وان قلت الزيادة وينبغي خلافه فيما لو كان قدور ابتغى به وقوله كافي الرقبة اي الواجبة في الكفارة
وقوله وفرق بعضهم مراده حج اه (قوله وفارق) اي المسلم اليه (قوله وقبض البدل) اي راس المال
(قوله التقدير) الى قول المتن ويشترط في النهاية الا قوله فان فرض فهو يسير (قوله فيه) اي في المسلم
فيه قول المتن (معلوم القدر) اي للعاقدين ولو اجمالا كعمرة الاعمى الاوصاف بالسماع ولعدلين ولا بد من
معرفة الصفتين بالتعيين لان الفرض منهما الرجوع اليهما عند التنازع ولا تحصل تلك الفائدة الا
بمعرفة الصفتين تفصيلا كذا قاله في القوت وهو حسن متعين اه ع ش (قوله كبسط) بضم تين جمع بساط بكسر
الباء ككتب وكتاب اه بجر مي (قوله ما ليس فيه) وهو الذرع والعد (بما فيه) وهو السكيل والوزن والباء
بمعنى على (قوله كجوز وما جرمه الخ) وفي الربا جعلوا ما يعد السكيل فيه ضابطا ما كان قدر التمر فاقطر
الفرق بينهما وقد يقال لما كان الغالب على الربا التعبد احتيط له فقدر ما لم يعد كيله في زمنه صلى الله عليه وسلم
بالتمر لكونه كان مكيفا في زمنه عايه الصلاة والسلام على من سبغ في السلام اه ع ش (قوله وفارق الخ)
جواب سؤال عبارة المغني فان قيل لم لا يتعين اه في المسكيل السكيل وفي الموزون الوزن كما في باب الربا الجيب بان
المقصود هنا معرفة القدر ونتم المماثلة بعبادة عبده صلى الله عليه وسلم اه (قوله بنحو الماء) اي حيث علم مقدار
ما يغوص فيه من الظروف المشتملة على قدر معلوم من الوزن فيجوز القبض به هنا ومن نحو الماء الادهان
المائة كالزيت اه ع ش (قوله اماما لا يعد) الى قوله فان فرض في المغني (قوله اماما لا يعد ضابط الخ) من
هذا يعلم صحة السلم في النورة المفتتة كيلا ووزنا بانها بفرض انها موزونة فالوزن يصح السلم فيه اذا عد
السكيل ضابطا فيه بان لا يعظم خطره اذ لم يخرجوا عن هذا الضابط الا ما عظم خطره كفتات المسك والعنبر
على ما فيه وظاهر عدم صحة قياس النورة على مثل المسك والعنبر على ان صاحب العباب صرح بصحة السلم فيها
كيلا ووزنا فتنبه له اه رشدي (قوله كفتات) بضم الفاء كما في المصباح اه ع ش (قوله عند العقد) اي فلا
يشترط ذكر الوزن في العقد اه سم (قوله من وزنه حيثن) اي حين الاستيفاء (قوله يحمل الخ) زاد النهاية
بل لعل كلامه مفروض في ارادة منع السلم فيه كيلا اه قال ع ش قوله منع السلم فيه اي فيما ذكر وهو
النقدان فهو قصر اضافي قصد به الاحتراز عن السكيل لا تعين الوزن اه وعبارة المغني واستثنى الجرجاني وغيره
التقدين ايضا فلا يسلم فيهما الا بالوزن وينبغي ان يكون الحكم كذلك في كل ما فيه خطر في التفاوت بين
السكيل والوزن كما قاله ابن يونس اه (قوله ثوب) عبارة المغني عقب قول المتن كذا وفي ثوب مثلا صفته كذا
ووزنه كذا وذره كذا اه وهي احسن قول المتن (او صاع حنطة) اي مثلا مغني وع ش (قوله قيل الخ) افره
المغني (قوله الصاع اسم للوزن) اي الموزون الذي هو خمسة ارطال وثلاث فشرط الوزن فيه تحصيل للعاص
اه كرى (قوله كيلا) اي على ان كيلها كذا اه كرى (قوله كادل عليه كلامهم) حيث قالوا الصاع
قد حان بالمصري (قوله ضبطا عاما) اي جاري في جميع الاقطار اي بخلاف ضبطه بالسكيل كالقدح المصري
مثلا قول المتن (في البطيخ) بكسر الباء (والباذنجان) بفتح المعجمة وكسر ها (والقناء) بالثلثة والمدنهاية ومعنى

الشيخين عبر بانهم لو كانوا يبيعونه بشن غال وجب تحصيله وقضيته وجوب تحصيله وان زاد على ثمن مثله
واخذ به الزر كشي وفرق بين السلم والغصب بما ذكره الشارع وقال الاسنوي المراد بالغلو هنا ارتفاع
الاسعار لا الزيادة على ثمن المثل انتهى ولا يخفى ما في الفرق من التكلف (قوله عند العقد) اي فلا يشترط
ذكر الوزن في العقد (قوله للوزن) اي فلا يناسب المذكور (قوله ويرد بان الاصل الخ) بل يكفي في

اسم للوزن فلو قال في مائة صاع كيلا لا ستقام اه ويرد بان الاصل في الصاع السكيل كادل عليه كلامهم في زكاة
لانه الذي يضبطه ضبطا عاما (ويشترط الوزن في البطيخ والباذنجان والقنا والسفرجل والرمان) ونحوها من كل

قال ع ش قوله مر بكسر الباء اي و بفتحها ايضا وقوله بالمثلثة الخ قال في المصباح والقائم فعال وكسر القاف اكثر من ضمها هو اسم جنس لما يقول له الناس الخيار والعجور والفقوس الواحدة قثاء انتهى اه (قوله او غير ذلك) عطف على قوله لكونها كبر الخ (قوله ولا عدل لكثرة) الى قوله ولا يتناهي في النهاية (قوله لكل واحدة) اي ولا للجملة كما اعتمد شيخنا الشهاب الرملي وحينئذ فالبطيخة الواحدة والعدد من البطيخ كل منهما لا يصح السلم فيه فلو اتلف انسان عددا من البطيخ فهل يضمن قيمته لا نه غير مثلي لانه لا يصح السلم فيه او يضمن وزنه بطيخا لانه مع النظر لمجرد الوزن يصح السلم فيه و امتناعه فيه انما جاء من جهة ذكر عدد مع وزنه فيه نظر والمنتهى ما تحرر من المباحة مع مر ان العدد من البطيخ مثلي لانه يصح السلم فيه فيضمن بمثله اذا تلف وانما يعرض له امتناع السلم فيه اذا جمع فيه بين العدد والوزن الغير التقريبي وان البطيخة الواحدة متقومة فتضمن بالقيمة لان الاصل منع السلم فيها وان عرض جوازه فيها اذ اريد الوزن التقريبي انتهى سم وع ش (قوله لعزة وجوده) وقول السبكي لو اسلم في عدد من البطيخ مثلا كانه بالوزن في الجميع دون كل واحدة جاز اتفاقا ممنوع كاقال شيخنا الشهاب الرملي لانه يشترط ذكر حجم كل واحدة فيؤدي الى عزة الوجود نهائية ومعنى اي فلا يصح فيه السلم ما لم يرد الوزن التقريبي على ما مر ع ش (قوله في نحو بطيخة الخ) اي كسفر جلة واحدة اه معني (قوله لا احتياجه) اي السلم في نحو بطيخة الخ (قوله في الصورتين) هما ذكر العد والوزن لسكل والسلم في الواحدة مع ذكر حجمها ووزنها فالطريق لصحته ان يقول في قنطار مثلا من البطيخ تقريبا حجم كل واحدة كذا اه ع ش اي وفي بطيخة حجمها كذا ووزنها كذا تقريبا (قوله وكذا يقال فيما لوجع الخ) اي فاذا قيد الوزن بالتقريبي او اطلقه وقلنا يحمل على التقريبي صح ولا فلا اه ع ش (قوله بخلاف نحو خشب الخ) اي فيصح السلم فيه اذا جمع بين ذرعه ووزنه وكذا بين عده ووزنه نهائية ومعنى ويمكن ارجاع كلام الشارح اليه ايضا (قوله تحت ما زاد) اي على القدر المشروط (قوله اقاع الباذنجان) القمع بالفتح والكسر كغيب ما التزق باسفل الثمرة ونحوهما اه قاموس (قوله رجح الزركشي) سبقه الى ذلك الاذرعى اه سم (قوله لانه) اي عدم القطع (قوله لا يقبل اعلاه) ليس فيه تصريح باشتراط القطع انتهى سم على حج اقول بل يقتضى عدم اشتراط القطع فان قوله لا يقبل ظاهر في ان العقد صحيح بدون اشتراطه ولكن اذا احضره المسلم اليه بالورق لا يجب على المسلم القبول اه ع ش (قوله فسمو مع الخ) (فرع)

الرد ان المراد به هنا السكيل وقوله ضبطا عما يتامل (قوله ولا عدم وزن لسكل واحدة) اي ولا للجملة كما اعتمد شيخنا الشهاب الرملي وحينئذ فالبطيخة الواحدة والعدد من البطيخ كل منهما لا يصح السلم فيه فلو اتلف انسان عددا من البطيخ فهل يضمن قيمته لا نه غير مثلي لانه لا يصح السلم فيه او يضمن وزنه بطيخا لانه مع النظر لمجرد الوزن يصح السلم فيه و امتناعه فيه انما جاء من جهة ذكر عدد مع وزنه فيه نظر والمنتهى ما تحرر من المباحة مع مر ان العدد من البطيخ مثلي لانه يصح السلم فيه فيضمن بمثله اذا تلف وانما يعرض له امتناع السلم فيه اذا جمع فيه بين العدد والوزن الغير التقريبي وان البطيخة الواحدة متقومة فتضمن بالقيمة لان الاصل منع السلم فيها وان عرض جوازه فيها اذ اريد الوزن التقريبي (قوله لكل واحدة) قال في شرح الروض اما لو اسلم في عدد من البطيخ مثلا كانه بالوزن في الجميع دون كل واحدة فيجوز اتفاقا قاله السبكي وغيره اه لكن قال شيخنا الشهاب الرملي ان ما قاله السبكي ممنوع لانه يشترط ذكر حجم كل فيؤدي الى عزة الوجود وقدر (قوله التقريبي) وهذا احد محلي نص البويطي على الجواز كما حكاه في شرح الروض والمحمل الثاني حمله على عدد يسير لا يتعذر تحصيله عليه وحمله غيره على عدد كثير لتعذر ضبطه (قوله صحته في الصورتين) هذا يفيد جواز السلم في البطيخة او البيضة الواحدة اذا ذكر زنها واريد التقريبي وقضية ذلك انها مثلية لصحة السلم بها وقدر ما فيها فاير اجمع (قوله رجح الزركشي) سبقه الى ذلك الاذرعى (قوله لا يقبل اعلاه) ليس فيه تصريح باشتراط القطع (فرع) في العباب وفيما اى ويطل السلم فيما قصد منه ورفعه وليه كالفعل والحس بخلاف ما قصد له فقط كالجزر والسلمج مقطوع الورق انتهى وفي القوت اطلاقا جواز

فيه لكونها كبر جر مامن الجوز كيض نحو الدجاج لا نحو الحمام او لغير ذلك كالبلبل وقصب السكر وسائر الفواكه فلا يكفي فيها كيل ولا عدل لكثرة تفاوتها ولا عدم وزن لسكل واحدة لعزة وجوده ومن ثم امتنع في نحو بطيخة او بيضة واحدة لا احتياجه الى ذكر حجمها مع وزنها وذلك لعزة وجوده نعم ان اراد الوزن التقريبي اتجه صحته في الصورتين لا تنفاء عزة الوجود حينئذ وكذا يقال فيما لو جمع في ثوب بين ذرعه ووزنه بخلاف نحو خشب لا مكان تحت ما زاد ولا يتناهي وجوب ذكر طوله وعرضه ونحوه لان الوزن فيه تقريبي (تنبيه) في اشتراط قطع اقاع الباذنجان احتمالا ان للماوردي رجح الزركشي منهما المنع قال لانه العرف في بيعه لكن يشهد للاشتراط قول الام اذا اسلم في قصب السكر لا يقبل اعلاه الذي لا حلاوة فيه ويقطع مجامع عروقه من اسفله ويطرح ما عليه من القشور اي الورق اه وعلى الاول يفرق بان التفاوت فيما ذكر في القصب اعلى منه في الاقاع فسمو مع هنا لاثم (ويصح) السلم (في الجوز)

في القوت واطلقا جواز السلم في القول وزنا كما سبق وجعلها الماوردي ثلاثة أقسام قسم يقصد منه شيان كالخس والفجل يقصد ليه وورقه فالسلم فيه باطل لاختلافه وقسم كله مقصود كالحند بافيجوز وزنا وقسم يتصل به ما ليس بمقصود كالجزر والسليج وهو اللفظ فلا يجوز إلا بعد قطع ورقه اه وكان المراد فلا يجوز إلا بشرط قطع ورقه ولقائل ان يقول في القسم الاول ينبغي الجواز بعد قطع ورقه اورؤه ولو الالاختلاف فليتامل اه سم على حج وقوله ولقائل الخ يفيد انه حمل كلام الماوردي على رؤوس الخس والفجل لا على بزرهما لكن سياقي في الشارح مر بعد قول المصنف وسائر الجوب كالتمر التصريح بجوازه في الفجل ونحوه وزنا وظاهره ولو كان ورقه وقياس ما ذكره في القسم الثاني من القول صحة السلم في الورد والياسمين وسائر الازهار وزنا لانضباطها ومعرفة صفاتها عند أهلها اه عش وقوله يفيد انه حمل الخ محل تامل (قوله والحق بعضهم) إلى قول المتن ولو سلم في النهاية الا قوله وهو واضح إلى المتن وكذا في المغني الا قوله وشرطه إلى المتن وقوله او يعتاد إلى المتن (قوله والحق بهم بعضهم الخ) معتمد اه عش (قوله البن) هو القهوة اه كردي (قوله لا يسرع اليه الفساد الخ) بخلاف الجوز واللوز فانه لا يصح السلم في ليهما وحده لانه اذا نزع قشرته السفلى اسرع اليه الفساد والمراد بلب البن ما هو الموجود غالباً من القاب الذي نزع قشره اه عش وفي اسراع الفساد بلب اللوز وقفة ظاهرة (قوله الا قبل انعقاده) اي فيصح السلم فيه وظاهره عود الاستثناء للجوز وما معه ويتامل ذلك فيما عدا اللوز فانه قبل انعقاد قشره الا على لا ينتفع به ومن ثم اقتصروا في الاستثناء بما له كان ويباع في قشره الا على قبل انعقاده على اللوز اه عش ويؤيد إشكاله اقتصار المغني هنا على استثناء اللوز ايضا عبارته وإنما يجوز السلم في هذه الاشياء في القشر الاسفل فقط نعم لو سلم في اللوز الاخضر قبل انعقاد القشرة السفلى جاز لانه ما كول كله كالخيار قاله الاذري وتقدم ذلك في البيع ويجوز في نحو المشمش كيلا ووزنا وإن اختلف نواه كبيرا وصغرا اه وقوله ويجوز الخ في النهاية مثله قال عش وقوله في نحو المشمش كالخوخ والتين ومحل جوازه بالسكيل فيهما اذا لم يزدجر مهما على الجوز فان زاد على ذلك تعين الوزن اه (قوله خلافا للرافعي) اي حيث قيد صحة السلم فيه بنوع يقل اختلاف قشوره اه عش (قوله في غير شرح الوسيط) وقدموا ما في شرح الوسيط لانه متتابع فيه كلام الاصحاب لا يختصر اه نهاية زاد المغني وهذا هو المعتمد اه (قوله فهذا اولي) اذ باب الربا اضيقت من السلم مغني ونهاية (قوله وكذا يصح السلم فيه) اي فيما ذكر من الجوز وما عطف عليه (قوله لذلك) اي لسهولة الامر فيه عبارة النهاية والمغني قياسا على الجوب والتمر اه (قوله غير المحرق) نعت للطوب (قوله ووزنه تقريبا) بهذا يندفع استشكل الجمع في كل لبنة بين الوزن وبين طولها وعرضها ونخنها بانه يؤدي إلى علة الوجود سم على حج اه عش (قوله في خرف الخ) اي ويصح السلم في خرف والمراد الفرأهي بالسبن لا بالصاد وعكس ابن السكيت وتبعه ابن قتيبة فقال سنجة الميزان بالصاد لا بالسبن وفي نسخة من التهذيب سنجة وصبغة والسبن اغرب وافصح فهما اثنان واما كون السبن افصح فلان الصاد والجسم لا يجتمعان في كلمة عربية اه عش وفي البجيرمي الصنجة شئ يوزن به مجهول القدر كان قال اسلمت اليك في قدر هذا الحجر من التراب يوضع في كفة الميزان ويقال به المسلم فيه في الكفة الاخرى وبذلك حصلت المغايرة

السلم في القول وزنا كما سبق وجعلها الماوردي ثلاثة اقسام قسم يقصد منه شيان كالخس والفجل يقصد ليه وورقه فالسلم فيه باطل لاختلافه وقسم كله مقصود كالحند بافيجوز وزنا وقسم يتصل به ما ليس بمقصود كالجزر والسليج وهو اللفظ فلا يجوز إلا بعد قطع ورقه انتهى وكان المراد فلا يجوز إلا بشرط قطع ورقه ولقائل ان يقول في القسم الاول ينبغي الجواز بعد قطع ورقه اورؤه ولو الالاختلاف فليتامل (قوله ووزنه تقريبا) بهذا يندفع استشكل الجمع في كل لبنة بين الوزن وبين طولها وعرضها ونخنها بانه يؤدي إلى علة الوجود (قوله بشرط ذكر الخ) قال في الروض ويشترط ذكر وزن اللبنة لانها تضرب باختياره

بذراع يده اى المحجول قدره لانه قد يتلف (١٨) قبل قبض مافى الذمة فيعظم الغرر والتنازع ومن ثم صح بعثك مل هذا الشكوز من هذه

لا انتفاء الغرر حيثئذ كاسر
(والا) بان اعتيد ذلك اى
عرف مقدار ملن يأتى (فلا)
يفسد السلم (فى الاصح)
ولغا ذلك الشرط لعدم
العرض فيه فيقوم غيره
مقامه فان شرط عدم إبداله
بطل العقد اما تعين نوع
نحو السكيل بالنص عليه
فهو شرط إلا ان يغلب نوع
او يعتاد كيل مخصوص فى
حب مخصوص ببلد السلم
فيما يظهر فيحمل الاطلاق
عليه ولا بد من علم العاقدین
وعدا لىن معهما بذلك كما
يأتى فى اوصاف المسلم فيه
(ولو اسلم فى) قدر معين من
(ثمر قرية صغيرة لم يصح)
لا احتمال تلفه فلا يحصل
منه شيء (او عظمة صح فى
الاصح) لان ثمرها لا ينقطع
غالباً فالمدار على كثرة ثمرها
بحيث يؤمن انقطاعه عادة
وقلته بحيث لا يؤمن كذلك
لاعلى كبرها وصغرها اما
السلم فى كله فلا يصح قبل
هذا انما يناسب شرط
القدرة لا شرط معرفة القدر
ويرد بان هذا ذكر كالتمة
والرديف اما بين الشرطين
من التناسب (و) الشرط
السابع (معرفة الاوصاف
المتعلقة بالمسلم فيه للعاقدین
مع عدلين كما يأتى فى فرج
قولها مثل هذا) بخلاف
ما لو اسلم اليه فى ثوب مثلاً

بين الميزان والصنجة اه (قوله بذراع يده الخ) أى أو بكوز لا يعرف قدر ما يسع نهاية ومعنى (قوله صح بعثك الخ) فلو تلف قبل القبض تخير المشتري فان اجاز صدق البائع فى قدر ما يحويه الشكوز لانه الغارم وقضية قوله من هذه انه لو قال له من البر الفلانى المعلوم لهما لم يصح ولعله غير مراد وانه جرى على الغالب وان المدار على كون البر معيناً كادل عليه قوله لانه قد يتلف قبل قبض مافى الذمة اه ع (قوله كاسر) اى فى البيع عند ذكر الصبرة اه كرى (قوله اما تعين نوع الخ) عبارة النهاية والمغنى وشرح الروض ولو اختلفت المكاييل والموازين والذرعان اشترط بيان نوع منها ما لم يكن ثم غالب فيحمل عليه الاطلاق اه قال ع ش قوله اشترط بيان نوع الخ قضيته انه لا يكتفى ارادتهما الواحد منهما وهو قياس ما لو نوباً بقدر ما نفع ولا غالب فيها اه حج فيما تقدم فى التحالف بعد قول المصنف او قدره او قدر المبيع تحالفاً اه (بذلك) اى بقدر ما يسعه المكيال اى الغالب او المعتاد اه ع ش ومثل المكيال الميزان والذراع والصنجة (قوله قدر معين) الى قوله واعترضه فى المغنى لا قوله قيل وقوله وبودالى المتن وقوله للعاقدین الى فخرج الى قول المتن والاصح فى النهاية الا قوله ويعلم الى المتن (قوله من ثمر قرية الخ) الثمرة مثال فغيرها مثلاً اه معنى قول المتن (لم يصح) وظاهر كلامهم عدم الفرق بين السلم المؤجل والحال هو كذلك نهاية ومعنى (قوله انقطاعه) اى القدر فيه كما هو ظاهر اه سيد عمر (قوله لا على كبرها الخ) فالتعبير بالصغير والعظيمة جرى على الغالب اه نهاية قول المتن (او عظمة صح) وهل يتعين ذلك الثمر او يكتفى الاثبات بمثله احتمالاً لان اللامام والمفهوم من كلامهم الاول اى التعين اه معنى زاد النهاية وعليه لواقى بالاجود من غير تلك القرية اجبر اى المسلم على قبوله فيما يظهر اه قال ع ش قوله فلما يظهر قضيته انه لا يجبر على قبول المثل وإن كان مساوياً لثمر القرية المعينة من كل وجه قال فى شرح العباب محل عدم اجباره على قبول المثل ان تعلق بخصوص ثمر القرض للمسلم كمنضجه او نحوه والا جبر على القبول لان امتناعه منه محض تعنت اه وعليه فقد يقال لم يظهر حيثئذ فرق بين المثل والاجود ولا معنى ما افاده كلامه من تعين ثمر القرية إلا لان يقال المراد بتعيينه استحقاق الطلب به دون غيره وذلك لا ينافى الاجبار على قبول غيره حيث لا غرض بتعقيل ثمر القرية اه (قوله اما السلم فى كله) اى من غير اعتبار كيل او وزن كان يقول أسلمت اليك فى جميع ثمر هذه القرية لانه يصير مسليماً فى معين اه ع ش ويظهر ان المراد لا يصح السلم فى ثمر نحو قرية كله بطلاً لا تعذر معرفة قدره ولا لانه لا يؤمن انقطاع بعضه بنحو جائحة (قوله قيل الخ) عزاه المغنى الى الزركشى واقره (قوله هذه) اى مسألة المتن المذكورة بقوله ولو اسلم فى ثمر قرية الخ اه ع ش (قوله انما تناسب شرط القدرة) اى على التسليم لانه يوجب عسراً اه معنى (قوله شرط القدرة) ويمكن ان يوجه بان ذكرها هنا لمناسبة مشكلة تعيين المكيال المذكورة بجامع ان علة البطلان فيهما احتمال التلف قبل القبض وعلة الصحة فيهما الا من التلف المذكور فليتأمل اه سم (قوله معرفة القدر) اى الذى الكلام فيه اه سم (قوله ويرد) يتأمل اه سم (قوله بين الشرطين) اى شرط القدرة على التسليم وشرط معرفة القدر اه ع ش (قوله قولها) اى المتعاقدين عبارة النهاية ولو اسلم اليه فى ثوب كهذا او صاع كهذا لم يصح اه قال ع ش قوله لم يصح اى لجواز تلف المشار اليه فلا تعلم صفة المعقود

اه (قوله واما تعين نحو السكيل) عبارة شرح الروض ولو اختلفت المكاييل والموازين والذرعان فلا بد من تعيين نوع منها الا ان يغلب نوع منها فيحمل الاطلاق عليه كفى اوصاف المسلم فيه اه (قول المصنف او عظمة صح فى الاصح) قال فى العباب وهل يتعين او يكتفى مثله فيه تردد اه قال فى شرحه اى احتمال اللامام وظاهر كلامهم الاول نعم ينبغي أن يحل ان كان له فى الامتناع من المثل غرض وإلا جبر على قبول المثل لان الامتناع منه حيثئذ عتاد اه وقوله مثله خرج الاجود فيجب قبوله اخذنا ما يأتى (قوله قيل هذا انما يناسب شرط القدرة الخ) يمكن ان يوجه بان ذكره لمناسبة مشكلة تعيين المكيال المذكور بجامع ان علة البطلان فيهما احتمال التلف قبل القبض وعلة الصحة فيهما الا من التلف المذكور فليتأمل (قوله معرفة القدر) الذى الكلام فيه وقوله ويرد يتأمل

والفرق ان الاول فيه إشارة إلى العين وهي لا تعتمد الوصف (التي) ينصبط بها المسلم (١٩) فيه وبخلاف

عليه حتى يرجع فيها للعدلين اه (قوله والفرق) أى بين قولهما مثل هذا وقولهما تلك الصفة (قوله وهي) أى الإشارة إلى العين (قوله لا يخرج عن الجمل به) أى المسلم فيه (الابذل) أى بذكر الاوصاف التي يختلف بها الغرض اه عش (قوله بخلاف ما يتسامح الخ) محترز القيد الثاني الذي في المتن وسياق محترز القيد الاول الذي في الشرح (قوله كالسكر والسمن) ومع ذلك لشرط وجب العمل به اه عش (قوله وما الاصل الخ) أى وبخلاف ما الخ وهو محترز القيد الثالث الذي في الشرح (قوله واعترضه) أى قوله وما الاصل عدمه اه رشيدى (قوله صارت بمنزلة ما الاصل وجوده) أى وما الاصل وجوده لا بد من ذكره في العقد إذا اختلف به الغرض وكل من التوبة والبكارة يختلف به الغرض فلا بد من ذكره فاذا شرط البكارة لا يجب قبول الثيب وان شرط التوبة وجب قبول الثيب إذا حضرها وقياس ما رمن وجوب قبول الاجودانه لو احضره البكر وجب قبولها ولو لا نظر لسكونه قد يتعلق غرضه بالثيب لضعف الاله لان المدار على ما هو الاجود عرفاه عش وينبغي كما مر عن السيد عمر استثناءه لو صرح بغرضه المتعلق بالثيب فلا يجب حينئذ قبول البكر (قوله ويصح) الى قوله وبه يعلم في المعنى (قوله ويصح شرط كون نه زانية او سارقا الخ) أى فلو أتى له بغير سارق ولا زان وجب قبوله لانه خير بمشرطه اه عش (قوله او قوادا) عبارة الروض لا مغنية او عوادة قال في شرحه وقع في الروضة القوادة وصوابه كما قال الاسنوى وغيره انه بالعين ولهذا عدل اليه المصنف والمتجه الحاق القوادة بالقاف بالزانية ونحوها انتهى اه سم (قوله والفرق ان هذه مع خطرها الخ) اعلم ان ما ذكره الشارح من هذا الفرق لفقهاء من فرقين ذكرهما في شرح الروض عبارته وفرق بانها صناعة محرمة وتلك امور تحدث كالعمى والعور قال الرافعي وهذا فرق لا يقبله ذهنك وقال الزركشى بل هذا الفرق صحيح إذا حاصل ان الغناء والضرب بالعود لا يحصل إلا بالتعلم وهو محظور وما أدى الى المحظور محظور بخلاف الزنا والسرقة ونحوهما فانها عيوب تحدث من غير تعلم فلم وكالسلم في العبد المعيب لانها اوصاف نقص ترجع الى الذات فالعيب مضبوط فصيح قال ويفرق بوجه آخر وهو ان الغناء ونحوه لا يدفيه مع التعلم من الطبع القابل لذلك وهو غير مكتسب فلم يصح كالأول في عبد شاعر بخلاف الزنا ونحوه انتهى وعلى الفرق الثاني لا يعتبر كون الغناء محظور أى بالاله الملاهي المحرمة بخلافه على الاول وصرح الماوردى بالجواز فيما إذا كان الغناء مباحا انتهى ما في شرح الروض اه رشيدى وفي المغنى مثل ما نقله عن شرح الروض (قوله مع خطرها) هل يقر بالخطأ المعجمة والطاء المهملة او بالعكس اه سيد عمر اقول ما مر عن الرشيدى صريح في الثاني (قوله حينئذ) أى حين العقد (قوله فلا يكتفى الخ) عبارة النهاية فلا يكتفى ذكرها قبله ولا بعده ولو في مجلس العقد نعم لو توافقا قبل العقد وقال اردنا في حالة العقد ما كنا اتفقا عليه صح على ما قاله الاسنوى وهو نظير من له نبات وقال لا خرز وجنتك بنتى ونوبا معينة لكن ظاهر كلامهم يخالفه اه قال عش قوله صح على ما قاله الاسنوى هذا هو المعتمد واقتصر على ما نقله عن الاسنوى عميرة ولم يتبعه سم اه اقول وايضا جزم المغنى بالصحة وقال الاسنوى (قوله ان هذا) أى قوله على وجه لا يؤدي الخ (قوله بمعناه الخ) أى الشرط الماند كور (قوله السابق) أى في اول الفصل قول المتن (فلا يصح فيما لا ينصبط) محترز القيد الاول الذي في الشرح عبارة الرشيدى تقرير على اشتراط معرفة الاوصاف اذا ما لا ينصبط مقصوده لا تعرف اوصافه اه (قوله الذى لا ينصبط) عبارة النهاية والمغنى التي لا تنصبط اه (قوله مع عدم منعه الخ) هل يشكل بقوله الا لانه يمنع العلم بالمقصود اه سم وسيد عمر عبارة الرشيدى قضيته

(قوله أو قوادا) عبارة الروض لا مغنية أو عوادة قال في شرحه وقع في الروضة القوادة وصوابه كما قال الاسنوى وغيره انه بالعين ولهذا عدل اليه المصنف والمتجه الحاق القوادة بالقاف بالزانية ونحوها انتهى (قوله المصنف) وذكرها في العقد نعم توافقا قبل العقد وقال اردنا في حالة العقد ما كنا اتفقا عليه صح على ما قاله الاسنوى وهو نظير من له نبات وقال لا خرز وجنتك بنتى ونوبا معينة لكن ظاهر كلامهم يخالفه شرح مر (قوله مع عدم منعه) هل يشكل بقوله الا لانه يمنع العلم بالمقصود (فرع) عدنى شرح الروض من المختلط الذى

وفرقوا بينه وبين خل نحو التمر بان ذلك لا غنى له عنه فان قوامه به بخلاف هذا إذا لمصلحة له فيه ومثله المصل قيل يرد

فانه لا يصح السلم فيه مع قصد بعض أركانه فقط ويرد بان الماء وان لم يقصد لكنه يمنع العلم بالمقصود كما يصرح به قولهم لا يصح بيعه للجمل بالمقصود منه وهو اللبن (ومعجون) مركب من جزأين أو أكثر (وغالية) وهي مركبة من دهن معروف مع مسك وعنبر أو عود وكافور (وخف) ونعل مركبين من بطانة وظهارة وخشولان العبارة لا تبنى بذكر انعطافها وأقدارها ومن ثم صح كما قاله السبكي ومن تبعه في خف أو نعل مفردان كان جديدا من غير جلد كثوب مخطط جديد لا ملبوس (وترياق) بفوقية أو دال أو طامه معلقة ويجوز كسر أوله وضمه (مخلوط) بخلاف النباتات أو الحجر (والاصح صحته في المختلط) بالصنعة (المنضبط) عند أهل تلك الصنعة المقصود الأركان كما باصله (كعنانى) من قطن وحرير (وخز) من ابريسم ووبرا و صوف بشرط علم العاقدین بوزن كل من اجزائه على المعتمد وعليه يظهر الاكتفاء بالظن (و) في المختلط خلقة أو غير مقصود لكنه من مصلحته فن الثاني نحو (جنب و اقط) وما لهما من الملح والافنحة

أى قول حجب مع عدم الخ أن الخاط بغير المقصود إذا لم يمنع العلم بالمقصود لا يمنع الصحة وقضية الفرق الآتى خلافة على أن لك أن تمنع كون الماء لا يمنع العلم بمقصود الخيض وعبارة لا ذرعى في قوته فرغ لا يجوز السلم فيما خاطله ما ليس بمقصود من غير حاجة كاللبن المشوب بالماء مخيضاً كان أو غير انتهى وما ذكره هو قضية الفرق الآتى اذ الضمير في كلامه يرجع الى اللبن كما هو صريح عبارة شرح الروض فتأمل اه (قوله) وانما سبب الخ هذا التوجيه يقتضى بطلانه في مطلق الخيض وتصوير الشارح المذكور بالمختلط بالماء وقوله و فرقوا الخ يقتضى البطلان في المختلط بالماء فقط فليحذر اه سيد عمر عبارة المغنى والنهاية في شرح و خ ل تمرأوز بيب ولا يصح في حامض اللبن لأن حموضته عيب الا في مخيض لا ماء فيه فيصح فيه ولا يضر وصفه بالخوضه لانها مقصودة واللبن المطلق يحمل على الحلول وان جف اه (قوله بان ذاك) أى الخل (قوله عنه) أى الماء (قوله) ومثله المصل هل هو في مطلقه او المختلط منه بالماء ينبغي ان يأتي فيه ما يتحرر في الخيض اخذاً من التشبيه اه سيد عمر عبارة الكردى أى مثل الخيض المصل وهو ما حصل من اختلاط اللبن بالدقيق اه (قوله قيل يرد الخ) أى على مفهوم المتن اه رشيدى (قوله لا يصح بيعه) أى ولو بالدرهم اه ع ش (قوله من دهن الخ) أى دهن بان اه ع ش (قوله اعود الخ) عطف على مسك وعنبر (قوله بالصنعة) الى قوله لكن قيل في النهاية الا قوله وعليه الى المتن (قوله من قطن وحرير) أى وهو مركب من قطن الخ نهاية ومعنى (قوله مفرد) مقابل المركب أى متخذ من شى واحد من غير جلد اما المتخذ من الجلد فلا يصح فيه لمنع سلم الجلد اه كرى (قوله من غير جلد) أمانته فلا يصح لاختلاف اجزائه رقة وضدها اه ع ش وفي سم ما يوافقه قول المتن (وترياق) قال القاضي أبو الطيب وغيره الترياق نجس فانه يطرح فيه لحوم الحيات ولبن لانان ونص عليه في الام قال الاذرعى فيحمل كلام المصنف وغيره على ترياق طاهر اه رشيدى (قوله ويجوز الخ) أى فى اللغات الثلاث كسر اوله وضمه فهذه ست لغات ذكرها المصنف في دقائقه ويقال ايضا ذراق وطراق اه معنى أى يكسر اوله والتشديد ع ش (بخلاف النبات او الحجر) عبارة شرح الروض فان كان نباتا او حجر اجاز السلم اسم وعبارة النهاية والمغنى واحتراز بالخلوط عما هو نبات واحد او حجر فيجوز السلم فيه ولا يصح السلم في حنطة مختلطة بشعير ولا فى أدهان مطيبة بطيب نحو بنفسج وبان وورد بان خلطها بشى من ذلك اما اذا روج سمسما بالطيب المذكور واعتصر فلا يضر اه قال ع ش قوله مختلطة بشعير أى وان قل حيث اشترط خلطها بالشعير فان اقتصر على ذكر البرثم احضره له مختلطاً بشعير وجب قبولها ان قل الشعير بحيث لا يظهر به تفاوت بين الكيلين وبقى ما لو شرط عليه خلوه من الشعير وان قل كواحدة هل يصح السلم ام يبطل لانه يؤدى الى غزاة الوجود قديماً على لحم الصيد بموضع العزة فيه نظر والاقرب الثانى للعللة المذكورة الا ان يقال ان هذا لا يعز وجوده وان كان مختلطاً فيمكن تنقية شعيره بحيث يصير خالصاً خصوصاً اذا كان قدر ايسر اقلل الصحة هى الاقرب اه ع ش وهى أى الصحة الظاهر (قوله نعل) الى قوله لكن قيل في المغنى الا قوله عليه الى المتن (قوله علم العاقدین) أى وعدلين فيما يظهر اه ع ش (قوله بالظن) أى للعاقدین اه ع ش (قوله فن الثانى) أى المختلط بغير مقصود الخ (قوله نحو جنب) و السمك الملح كالجنب نهاية ومعنى واسنى قول المتن (و اقط) (فرع) آفتى شيخنا الشهاب الرملى بصحة السلم فى القشطة ولا يضر اختلاطها بالنظرون لانه من مصالحها اه فهل يصح فى المختلطه بدقيق الارز فيه نظر ويحتمل الصحة مر اه سم على حجب ويحمل على المعتاد فيه من كل من النظرون والدقيق اه ع ش (قوله والافنحة)

لا يصح السلم فيه الحنطة المختلطة بالشعير والسفينة انتهى (قوله من غير جلد) بخلافه من جلد قال فى شرح الروض قال السبكي فان كان من جلد ومنع السلم فيه وهو الاصح امتنع مر (قوله بخلاف النبات او الحجر) عبارة شرح الروض فان كان نباتا او حجر اجاز السلم فيه (قول المصنف و اقط) قال فى الروض و سمسك ملح لا الادهان المطيبة فان تروح سمسما بالطيب لم يضر انتهى (فرع) آفتى شيخنا الشهاب الرملى بصحة السلم فى القشطة ولا يضر اختلاطها بالنظرون لانه من مصالحها انتهى قبل يصح فى المختلطه بدقيق الارز فيه

ن مصالحها لكن قيل يختلف الغرض بقلتهما وكثرتهما وعليه يجب بان هذا تفاوت سهل غير هار دقاهم يظفروا اليه قيل لا بد من وهى

تقييد الجبن بالجديد لمنعه في القديم او العتيق كما نص عليه في الام وعله بان اقل ما يقع عليه اسم العتيق او القديم
متقدمون اه وفيه نظر فسياتي صحته في التمر العتيق ولا يجب بيان مدة عتقه فكذا هنا الا (٢١) ان يفرق

وهي بكسر الهمزة وفتح الفاء وتخفيف الحاء المهملة على المشهور كرش الخروف والجدى مالم يأكل
غير اللبن فاذا اكل فكرش وجمعها انافع ويجوز في الجبن السكون والضم مع تخفيف النون وتشديد ها
والجيم مضمومة في الجميع واشهر هذه اللغات اسكان الباء وتخفيف النون اه معنى (قوله لمنعه)
اي السلم اي لكونه ممنوعا (قوله في القديم او العتيق) او هنا وفيما يأتي لمجرد التخيير في التعبير
(قوله كما نص عليه) اي على منع السلم في الجبن القديم (قوله فكذا هنا) اعتمده النهاية والمغنى
فقال ويصح السلم في الزبد والسمن كاللبن ويشترط ذكر جنس حيوانه ونوعه وما كوله من مرعى
او علف معين بنوعه ويزد كرفي السمن انه جديد او عتيق ويزد كراطوا الزبد وضدها ويصح السلم في
اللبن كيلا ووزنا ويزن برغوته ولا يكال بها لانها لا تؤثر في الميزان ويزد كرنوع الجبن وبلده وورطوبته
ويبسه الذي لا تغير فيه اما ما فيه تغير فلا يصح فيه لانه معيب وعليه يحمل منع الشافعي السلم في الجبن القديم
والسمن يوزن ويكال وجامده الذي يتجافى في المكيال يوزن كالزبد واللبن المجفف وهو غير المطبوخ
اما غير المجفف فكاللبن وما نص عليه في الام من انه يصح السلم في الزبد كيلا ووزنا يحمل على زبد لا يتجافى في
المكيال قال عرش قوله كالزبد واللبن في المصباح اللبنا مهموز وزان غنبا اول اللبن عند الولادة قال ابو زيد
واكثر ما يكون ثلاث جلبات واقله حلبة في النتائج اه (قوله من حمل النص الخ) جرى عليه النهاية
والمغنى كاسر (قوله ومن الاول) الى قوله وان اريد في النهاية والمغنى (قوله ومن الاول) اي المختلط خلقة
(قوله ايضا) اي كاللبن والافط (قوله بل على المختلط كما تقرر) قد يقال الذي تقرر انه معطوف على وصف
المختلط فالمختلط مسطوط عليه كما قدره في كلامه على ان عطفه على المختلط يفيد انه غير مختلط وظاهر انه ليس
كذلك اه رشيدى وقد يقال المراد على المختلط المعهود الى المقيد بكونه بالصناعة ومقصود الاركاب فلا
إشكال (قوله لا اختلاف) ولان ملح به يقل ويكثر والاشبه كما قاله الاشعري الحاق النيدة بالخبز نهاية ومعنى
(قوله ولو بان لم يعتد الخ) في هذه الغاية شيء (قوله اذ لا وثوق بتسليمه) نعم لو كان السلم حلالا وكان المسلم
فيه موجودا عند المسلم اليه بموضع يندر فيه صح كفاي الاستقصاء اه معنى زاد النهاية وفيه نظر لا يخفى اه
قال عرش قوله مر وفيه نظر معتمد قال سم على حجب بعد نقله كلام صاحب الاستقصاء هذا والمعتمد عدم
الصحة خلافا لصاحب الاستقصاء اه وفي الايعاب بعد ذكر كلام الاستقصاء مانصه وكلام الباقرين يدل
على ضعفه وان العبرة بما من شأنه لا بالنظر لفرد خاص على ان هذا الذي عنده قد يتلف قبل ادائه فيعود التنازع
المسبب عنه اشتراط عدم عزة الوجود اه (قوله الذي لا بد منه) الى الفرع في النهاية وكذا في المغنى لا
اقوله ولعله الى المتن (قوله لما ذكر) اي لعدم الوثوق بتسليمه اه قول المتن (كلا لؤ الكبار) [اطلاقهم
لنحو البواقيت وتقييدهم لؤ الكبار يقتضي الفرق بينهما وهو باطل محل تأمل لان فيه اي نحو البواقيت
صغار اطلب للدواء فقط فينبغي أن يصح اه سيد عمر (قوله وقد تخفف) ظاهره استواء همام فهو ما
وفرقت بينهما باذنا افرط في الكبر قيل كبار مشددا واذالم يفرط قيل كبار بالضم مخففا ومثله طوال
بالتشديد والتخفيف كما في المختار فيهما اه عرش قول المتن (والبواقيت) وغير همام الجوهر النفيسة
نهاية ومعنى (قوله وضبطه) اي الصغير وقوله بسدس دينار و قدر ذلك انا عشر شعيرة اه عرش (قوله
بسدس دينار) اي تقريبا كما قاله فانه يصح فيه كما مرو ولا يصح في العتيق لشدته اختلافا كما قال الماوردي بخلاف

نظر ويحتمل الصحة (قول المصنف ولا يصح فيما ندر وجوده) قال في عب نعم لو اسلم حلالا في موجود عند
المسلم اليه يحمل يندر وجوده فيه صح عند صاحب الاستقصاء وكلام الباقرين يدل على ضعفه وان العبرة بما من
شأنه لا بالنظر لفرد خاص على ان هذا الذي عنده قد يتلف قبل ادائه فيعود التنازع المسبب عنه اشتراط عدم
عزة الوجود اه وما يشكل عليه انه لو عين مكيالا غير معتاد فسد قياس ما قاله صاحب الاستقصاء صحة السلام

(والبواقيت) اذ لا بد فيهما من ذكر الشكل والحجم والصفاء مع الوزن واجتماع ذلك نادر بخلاف صغير ال
أي غالبا وضبطه الجويني بسدس دينار ولعله باعتبار ما كان من كثرة وجود كباره في زمنهم اما الان فهذا

البلور فانه لا يختلف ومعياره الوزن اه معنى (قوله فلا يصح السلم فيه) أى فى الصغير المضبوط بما مر خلافا
 للمعنى كما مر انفا (قوله لعزته) اى بالصفات التى تطالب للزينة اه سم (قوله صفاتها) اى الجارية (قوله
 كزنجية) بفتح الزاى وكسر هاء انتهى مختاروهى مثال لما قلت صفاته وذلك لان لون الزنج لا يختلف فالصفات
 المعتبرة هى الطول ونحوه دون اللون اه ع ش قول المتن (واختها الخ) راجع لما زاده الشارح بقوله
 وبهيمه الخ ايضا قول المتن (واختها) اى ولو كان ذلك فى محل بكثرو وجودهما فيه اخذنا من قوله مر لندرة
 اجتماعهما الخ عبارة شيخنا الشوبرى على المنهج قال فى الابعاب بعد كلام قررناه واعلم انه لا فرق فى ذلك
 ايضا بين ليدى كثر فيه الجوارى وأولادهما بالصفة المشروطة كبلاد السودان وأن لا خلافا لمن زعمه جلال النص
 بالمع على ليدى لا يكثرفيه ذلك انتهى اه ع ش (قوله مثلا) اى وعمتها او خالتها او شاة وسختها انها به ومعنى
 (قوله لا العقيق) اى فلا يصح السلم فيه اه ع ش (قوله لا اختلاف احجاره) اى العقيق (فرع)
 (قوله غير الحامل) اسقطه النهاية وقال ع ش قوله فى الحيران اى كلا او بهضا قال حجب غير الحامل
 اه وامله لعزته الوجود بالصفة التى يذكرها كما سرفى تعليل المنع فى جارية وبنتها وانه بالتخصيص على الحمل
 صيره مة سودا فاشبهه ما لو باعها وحملها وهو باطل اه عبارة المغنى لافى الحيوان الحامل من امه او غيرها
 لانه لا يمكن وصف ما فى البطن اه (قوله لثبوتها) الى قوله ويرطير فى النهاية وكذا فى المغنى الا قوله على ما فى
 كثير من النسخ الخ ايضا (قوله نص الخ) عبارة الهاء بقوله المغنى فى خبر مسلم انه صلى الله عليه وسلم اقترض
 بكر او قيس على القرض السلم وعلى البكر غيره من بقية الحيوان اه ع ش (قوله امر عمر والخ) كذا
 فى المغنى وعبارة النهاية امر عبد الله بن عمر والخ قال ع ش بعد ذكر عبارة الشارح حجب فمحتمل انه سقط من
 القلم لفظة ابن فليراجع ولفظ ابن داود عن عبد الله بن عمر وان رسول الله صلى الله عليه وسلم امره ان يحجز
 جيشا فنفدت الابل فامر ان ياخذ من قلاص الصدقة فكان ياخذ البعير بالبعيرين اى من ابل الصدقة
 انتهى اه قال بعير رأس المال والبعير أن مسلم فيه أى بأخذ من ابل الصدقة بعير او يرد بعيرين مما سيعنمه
 (قوله وهذا سلم) انما يظهر كونه سدا على معتمده اذا عقد بلفظ السلم اما لو عقد بلفظ البيع فهو بيع لا سلم
 ويمكن الجواب بان المراد انه سلم اما حقيقة او حكما ويشعر به قوله لا فرض الخ فانه جعل علة كونه
 لا فرضا ما فيه من الاجل والزيادة وهما كما يقيلهما السلم يقيلهما البيع اه (قوله او خطائى) بتخفيف
 الطاء نسبة الى اخطاء بلدة بالعجم وهو الرومى صنفان من التركى اه بجزير مى وقال السيد عمر قوله كرومى او
 خطائى كانه باعتبار العرف فى نحو مصر لشمول التركى للرومى ولالافى اصل الروضة جعل الرومى صنفامقابلا
 للتركى ومثل الاذرى لقسمى التركى بالخطائى والمغنى اه (قوله اى النوع) هذا قضية شرح غيره كالقوت
 وقضية شر المنهج ان الضمير فى لونه للرقيق وهو ظاهر توافق الضمائر اه سم قول المتن (ويصف بياضه)
 قال فى العباب وفى جواز ابيض مشرب بحمرة او صفرة وجهان اه اقول وينبغى ان يكون الارجح الجواز
 يكتفى ما ينطق عليه الاسم منه بل ما ذكر مستفاد من قول المصنف ويصف بياضه بسمرة لان المراد منها الحمرة
 اه ع ش (قوله او الصنف) عطف على النوع (قوله كالزنج) مثال للمصنف قال البجيرمى بفتح الزاى
 وحكى كسر هاء ع ش وفى المصباح النون طائفة من السودان تسكن تحت خط الاستواء وليس وراءهم عمارة
 قال بعضهم وتمتد بلادهم من الغرب الى قرب الحليشة وبعض بلادهم على نيل مصر الواحد زنجى مثل روم
 ورومى وهو بكسر الزاى والفتح لغة انتهى قول المتن (وذكورته وانوته) اى احدهما فلا يصح فى الخطئى
 نهاية ومعنى قال ع ش أى وإن اتضح بالذكورة امزة رجوده وعليه فلو سلم اليه فى ذكر لجأه بخشى
 اتضح بالذكورة او عكسه لجأه باثى اتضح انوثته لم يجب قبوله لان اجتماع الاثنين يقلل الرغبة فيه ويورث
 فى جارية وأختها أو ولد ما إذا كان عند المسلم اليه بالصفات هذا والمعتمد عدم الصحة خلافا لصاحب الاستقصاء
 (قوله لعزته) اى بالصفات التى تطالب للزينة (قول المصنف وجارية وأختها) قال فى الروض وكذا
 حامل وشاة ضرع (قوله اى النوع) هذا قضية شرح غيره كالقوت وقضية شرح المنهج ان الضمير

فلا يصح السلم لعزته
 (وجارية) وبهيمه كاويزة
 او دجاجة على الاوجه وان
 قلت صفاتها كالزنجية
 (واختها وولدها) مثلا
 لندرة اجتماعهما مع
 الصفات المشترطة وانما
 صح شرط نحو الكتابة مع
 ندرة اجتماعها مع تلك
 الصفات لسهولة تحصيلها
 بالتعلم ويصح فى البلور لا
 العقيق لاختلاف احجاره
 (فرع يصح) السلم فى
 الحيوان غير الحامل
 لثبوتها فى الذمة قرضا فصا
 فى الابل وقياسا فى غيرها
 وتصحيح الحاكم النهى عن
 السلف فى الحيوان مردود
 بانه لم يثبت وروى ابو داود
 انه صلى الله عليه وسلم امر
 عمر بن العاصى رضى الله
 عنه ان ياخذ بعيرا ببعيرين
 الى اجل وهذا سلم لا قرض
 لانه لا يقبل تاجيلا ولا زيادة
 (ويشترط فى الرقيق ذكر
 نوعه كتركى) او حبشى
 وصنفه المختلف كرومى او
 خطائى (وذكر لونه اى)
 النوع ان اختلاف (كايض)
 واسود (ويصف بياضه
 بسمرة أو شقرة) وسواده
 بصفاء او كدرة اما إذا لم
 يختلف لون النوع او
 الصنف كالزنجى فلا يجب
 ذكره (وذكر (ذكورته
 وانوته

وثباته وبكارتها والواو في هذا هي ما في كثير من النسخ ونحوه من كل ضد ينما ياتي بمعنى او (٢٣) (وسنة) ك

نقصا في خلقته اه (قوله وثباته وبكارتها) ظاهره سواء كان الرقيق ذكرا أو أنثى ويلبغى تقييده
بالأنثى وبعبارة متن الروض وشرحه ويجب في الامة ذكر الشابة والبكاره اى احدهما اه ع ش (قوله
ونحوه) بالجر عطف على هذا (قوله ان تقدم) اى الاحتلام بالفعل (قوله والا) اى وان لم تقدم الاحتلام
على الخمسة عشر و (قوله فهي) اى الخمسة عشر اى فيحمل إطلاق محتم عليها وفي المغنى وشرح الروض
ما نصه قال الأذرى والظاهر ان المراد به اول عام الاحتلام او وقته والا فان عشرين سنة محتم اه وبعبارة
النهاية أو محتم أى أول عام احتلامه بالفعل أو وقته وهو تسع سنين اه (قوله وإن لم ير ضيا) غايه (قوله
فلا يقبل الخ) صريح في صحة إطلاق محتم في العقد وان التفصيل إنما هو فيما يجب قبوله وهذا لا ينافي في
كلام الشارح مر كالا ذرى ولا لكان يجب قبول ابن تسع مطلقا فيجب ان يكون المراد في كلام الشارح
مر انه لا بد من النص في العقد على احد المذكورين في كلامه كما قررته ويمكن ان يكون المراد من كلام
الشارح مر كالا ذرى انه يصح إطلاق محتم وانه لا يجب الا قبول ابن تسع فقط او من هو في اول عام
احتلامه بالفعل اى فلا يقبل ابن عشر مثلا إذا لم يحتمل بالفعل لكن لا يخفى ما فيه ويجوز ان الشارح مر
كالا ذرى اراد بقولها اى اول عام احتلامه بالفعل او وقته مجرد التردد بين الامرين اه رشيدى (قوله
ما زاد الخ) الاولى هنا وفي قوله ما نقص الخ التعبير بمن (قوله ولم يحتمل) جملة حاله عما نقص (قوله او بلوغ
خمس عشر) صريح في إطلاق المحتم حيثئذ حقيقة وقديتوق في شمول حقيقة الاحتلام ابلوغ خمسة عشر
بلا احتلام فليراجع اه سم (قوله فلم يعدل لغيرها) اى غير الخمسة عشر مما زاد عليها او نقص عنها ولم
يحتمل بالفعل (قوله وفي ذنبك) اى الضرب والاحتجاب (قوله اى قامت) الى قوله ويقبل في النهاية والمغنى
(قوله بخلاف نحو الذكورة) عبارة المغنى لافى النوع والذكورة والانوثة فلا يقال فيها على التقريب اه
(قوله لتحديد) اى بلا زيادة ولا نقص (قوله العدل) عبارة النهاية ويعتمد قول الرقيق في الاحتلام وفي السن
ان كان بالغوا لا يقول سيده البالغ العاقل المسلم ان علمه ولا يقول النخاسين اى الدلائل بظنونهم اه وكذا
في المغنى لا قوله البالغ العاقل المسلم قال ع ش وقضية قول حجج العدل اى العبد الكافر إذا اخبر بالاحتلام
لا يقبل خبره وفي كلام بعضهم انه يقبل ونظر فيه الشيخ ثم قال اللهم إلا أن يقال لا يعرف ذلك إلا منه
قبل يعنى بخلاف إخباره عن السن فلا يقبل منه بل لا بد لقبوله من كونه مسلما عدلا انتهى بالمعنى وهو ظاهر
اه عبارة الايعاب في شرح ويصدق الرقيق في احتلامه نضفا وإن كان غير مسلم كما اقتضاه إطلاقهم
لانه لا يعرف إلا منه اه وأشار البجيرمى الى الجمع بقوله اى العدل ذنبه اه وهو حسن (قوله ولا يقول
سيده) ظاهره ان السيد لا يقبل قوله إلا إذا كان العبد غير بالغ ولفله غير مراد وحيثئذ يمكن تقرير الشارح
مر بما حصله ان يعتمد قول الرقيق إن كان بالغوا وخبروا بوجود ذلك بان كان غير بالغ او بالغوا ولم يخبر قول
السيد ولكنه يقتضى انه إذا تعارض قول العبد وقول السيد تقدم قول العبد وهو محل تأمل ان ظهرت قرينة
تقوى صدق السيد كان ولد عنده وادعى انه ارض ولادته ولم يذكر العبد قرينة يستند اليها بل قال كذا
ولم يذكر رأيت في شرح العباب لحج ما يصرح بالاول اى تقديم خبر العبد عند التعارض اه ع ش قول المتن
(ولا يشترط ذكر الكحل الخ) لكن لو ذكر شيئا من ذلك وجب اعتباره باتفاق القولين وينزل على اقل
الدرجات بالنسبة لغالب الناس اه غ ش (قوله يعلمون جفن العين) اى كالكحل من غيرا كتحال نهاية ومعنى
قول المتن (ونحوهما) اى ولكن يسن ذكره خروجا من الخلاف وقياسا على ذكر مفايج الاسنان ومما
الآتى بالاولى اه ع ش (قوله وتكلم الخ) أى وثقل الاردا ف نهاية ومعنى (قوله ورقة خصر) وهو وسط
الاسنان اه كرى (قوله وملاحه) هى تناسب الاسنان وقيل صفة يلزمها تناسب الاعضاء اه ع ش (قوله

في لونه للرقيق وهو ظاهر توافق الضمائر (قوله والمراد احتلامه) الذى شرح الروض قال الأذرى والظاهر
ان المراد به اول عام الاحتلام او وقته والا فان عشرين سنة محتم انتهى (قوله او بلوغ خمسة عشر

ويظهر الاكتفاء بعدل منهم لان المدار على حصول الظن (ولا يشترط ذكر السكحل) بفتح حين وذو
ونحوهما) كدعج وهو شدة سواد العين مع سعتها وتكلم وجه وهو استدراكه ورقة خصر وملاح

لا يجب التعرض هنا لكونه
فلا أو خصيا وعليه فلا
يلزمه قبول الخصي لأن
الخصاء عيب كما مر وبه
يفرق بين هذا وما يأتي في
اشتراط ذكره في اللحم
لانه ليس عيبا ثم مع اختلاف
الغرض به (والا نوتة والسن
واللون) إلا الا بلى إذ
لا يجوز السلم فيه لعدم
انضباطه (والنوع) والصفة
ان اختلف كبخاتي أو
تركي في الخيل وكصرى
أو روى في البقية ويجوز
من نعم أو ماشية نحو طى
بما العادة كثرتهم ولا
يجب هنا ذكر القد وقبل
يجب وانصرله الا ذرعى
وغيره ولا وصف اللون
لكن يسن في نحو خيل
ذكر غرة وتنجيل (وفي
الطير) والسملك ولحمها
(النوع والصغرو وكبر الجنة)
أى احدهما ولون طير لم
يرد للاكل وكذا سنه
ان عرف وذكورته
وأنوته إن أمكن التمييز
وتعلق به غرض وكون
السملك نهريا أو بحريا
طريا أو مالحا (وفي
اللحم) من غير صيد
طير ولو قديدا ملحسا
(لحم بقر) عراب أو
جواميس

بأهملها) أى الرقيق إذا لمقصود منه الخدمة لا التمتع في الغالب اه عش (قوله لا يجب التعرض هنا) أى
في السلم في الحيوان رقيقا أو غيره اخذ من قوله لان الخصي الخ اه سم (قوله كما مر) أى في البيع (قوله اشتراط
ذكره) أى ذكر كونه فلا أو خصيا (قوله في اللحم) أى في السلم فيه (قوله إلا الا بلى) وفاقا للمغنى وقال النهاية
قال الا ذرعى والاشبه الصحة ببلد يكثرو وجودها فيه ويكفي ما يصدق عليه اسم ابلق كسائر الصفات اه ويمكن
حمل الجواز على وجود ذلك بكثرة في ذلك المحل وعدم الجواز على خلاف ما ذكر اه عش قوله اسم ابلق في
المختار البلق سواد وبياض وكذا البلقة بالضم يقال فرس ابلق وعليه فينبغي ان يلحق بالابلق ما فيه حمرة
وبياض بل يحتمل ان المراد بالابلق في كلامهم ما شتمل على لونين فلا يختص بما فيه سواد وبياض وقوله
والاشبه الصحة معتمد وفي سم قوله إلا الا بلى قال في شرح الروض بخلاف الاعفر وهو الذى بين البياض
والسواد اه عش (قوله كبخاتي الخ) مثال للنوع وفي النهاية والمغنى عطف على ذلك او من نتاج بنى فلان وبلد
بنى فلان وفي بيان الصنف المختلف ارحية او مهرية اه (قوله وكمرى الخ) او من خيل بنى فلان لطائفة كثيرة
نهاية ومعنى (قوله في البقية) أى في البغال والحمير والبقرة والغنم قال المغنى وكذا الغنم فيقول تركى او كرى اه
(قوله ويجوز الخ) أى ويجوز ان يقال بدل النوع من نعم الخ اه كرى (قوله ويجوز من نعم الخ) يؤخذ مما
مر في تمر القرية ان المراد هنا على كونه يؤمن انقطاعه فصيح او لا فلا يصح وعليه فيختلف ذلك هنا ثم
باختلاف القدر المسلم فيه اه بصرى وفي سم عن شرح الروض ما يوافقه (قوله بما العادة كثرتهم) أى لثلا
يعز وجود المسلم فيه (قوله ولا يجب هنا) أى في الماشية (ذكر القد) وفاقا للمنج والمغنى وخلافا لنهاية حيث
قال بعد ذكر كلام الا ذرعى ما غيره مانصه فعلى هذا يشترط اى ذكر القد في سائر الحيوانات وهو المعتمد اه
(قوله في نحو خيل) عبارة المغنى في غير الابل اه (قوله اى احدهما) اى الصغرو والكبرى الى المتن عن النهاية
والمغنى (قوله سنه) اى الطير مطلقا (قوله ان عرف) ويرجع فيه للبائع كفى الرقيق اه مغنى زاد سم عن شرح
الروض والظاهر انه إذا ذكر السن لا يحتاج الى ذكر الجنة كفى الغنم اه (قوله نهريا) اى من البحر الحلو
(قوله او بحريا) اى من البحر المالح اه عش (قوله طريا او مالحا) قال البيهقي ليسا متقابلين بل الطرى
يقابله القديد والمالح يقابله غير المالح اه وفي النهاية والمغنى ولا يصح السلم في النجل وان جوز نابعه كما يحشه
الا ذرعى لانه لا يمكن حصره بعد ولا كيل ولا وزن اه قال عش واما النحل بالخاء فالظاهر صحة السلم فيه
لا مكان ضبطه بالطول ونحوه فيقول اسلمت اليك في نخلة صفتها كذا فيحضرها له بالصفة التي ذكر ومن
الصفة ان يذكر مددة نباتها من سنة مثلاً اه قول المتن (وفي اللحم) لو اختلف المسلم والمسلم اليه في كونه مذكى
او غيره صدق المسلم عملا بالاصل ما لم يقل المسلم اليه انا ذكيتة فيصدق وسيأتي في كلام الشارح مرفى الفصل
الاتى عش (من غير صيد) الى قول المتن وفي الثياب في النهاية إلا قوله والفرق الى يجب (قوله من غير صيد)

صريح في اطلاق المختم حينئذ حقيقة وقديتوق في شمول حقيقة الاحتلام لبلوغ خمسة عشر بالا احتلام
فليراجع (قوله انه لا يجب التعرض هنا الخ) المتبادر تغاير هذا بالماشية لكن ينبغي جريانها في الرقيق
ايضا اخذنا من قوله لان الخصاء عيب (قوله إلا الا بلى) قال في شرح الروض بخلاف الاعفر وهو بين
البياض والسواد اه (قوله كبخاتي أو عراب) أو من نتاج بنى فلان ان لم يعز وجوده أو بلد بنى فلان
كذلك وفي بيان الصنف المختلف ارحية او مجيدة لا اختلاف الغرض بذلك اما إذا عز وجوده كان نسب الى
طائفة يسيرة فلا يصح السلم فيه كتنظيره فيما مر في ثمرستان اه ثم قال عن الروضة وما لا يبين نوعه
بالاضافة الى قوم يبين بالاضافة الى بلد وغيره اه (قوله وكذا سنه ان عرف) قال في شرح الروض
ويرجع فيه للبائع كفى الرقيق والظاهر انه إذا ذكر السن لا يحتاج الى ذكر الجنة كفى الغنم وما قالوه من
ان ذكرها إنما اعتبر لان السن الذى يعرف به كبرها وصغرها لا يكاد يعرف اه (قوله من غير صيد) قال
في الروض وشرحه ولا مدخل للخصاء والعلف ونحوهما في لحم الصيد اه وذكر في الروض وشرحه
اولا مانصه ويذكر موضع اللحم في كبير من الطير او السملك كالغنم وهذا محله في الفصل الاتى اه

قال في الروض وشرحه ولا مدخل للخصام والعلف ونحوهما في لحم الصيد اهـ وذ كر في الروض وشرحه او لا مانصه ويذ كر موضع اللحم في كبير من الطير او السمك كاعظم وهذا محله في الفصل الاتي انتهى اه سم قول المتن (اوضان) وينبغي اشتراط ذكر اللون اذا اختلف فيه الغرض كان يقول من خروف ابيض او اسود كما في حواشي شرح الروض لوالد الشارح مر اه ع ش باختصار (قوله لا اعجف) صفة هزيل اي هزيل غير اعجف اه كردي (قوله لان العجف الخ) يقال عجفت الشاة من الباب الرابع والخامس اذا ذهب سمها وضعفت اه قامولش قول المتن (معطوف) قال في شرح الروض قال الزركشي وقياس ماسياتي في اللبن من اعتبار ذكر نوع العلف اعتبار ههنا ايضا كما صرح به بعضهم اه قال في الروض وشرحه فصل يشترط في اللبن والزبد والسمن ذكر جنس حيوانه ونوعه وما كوله من مرعى او علف معين بنوعه ولون السمن والزبد ويذ كر في السمن انه جديد او عتيق انتهى اه سم بخذف وقوله يشترط الخ في النهاية والمغني مثله من غير عزو (قوله فنه الجذع) والاقرب الا كنفاء بالجذعة اذا اجذعت قبل تمام السنة في وقت جرت العادة باجذاع مثلهما فيه لان عدوله عن التقدير بالسمن قرينة على ارادة معنى الجذعة وان اجذعت قبل تمام السنة فيجزى قبلها وكذا بعدهما لم تنتقل الى حد لا يطاق عليها جذعة عرفا مر اه ع ش واقول يؤيده ما مر في المحتمل (قوله سمين) ضد هزيل اخره ليتصل اضداد ما في المتن بعضهم يابعض (قوله وذلك لاختلاف الغرض بذلك) وظاهر ذلك انه لا يجب قبول الراعية وان كانت في غاية السمن وهو كذلك وان قال في المطالب الظاهر وجوب قبولها بغير معنى (قوله من علف يؤثر الخ) عبارة مغني ولا يكتفي في المعلوفة العلف مرة او مرات بل لا بد ان ينتهي الى مبلغ يؤثر في اللحم كما قاله الامام واقرا اه (قوله نعم ان لم يختلف الخ) عبارة شرح الروض فلو كان يبذل لا يختلف فيه الراعي والمعلوف قال الماوردي لم يلزم ذكره انتهى سم (قوله بلد) اي غرض اهل بلد بان لا يتفاوت لحمهما عند مر اه ع ش عبارة السيد عمر قوله بلداى ماشية بلد فيمكن ان يقول من ماشية بلد كذا وينبغي ان يلحق به غيره بما ياتي اه (قوله ذ كر احدهما) ان كانت هذه عبارة فضمير الثانية عائدا الى المعلوفة وضدها وينبغي ان يكون مثلهما بقية الاوصاف ويحتمل ان عبارة احدها ويكون مرجع الضمير الاوصاف المذكورة في المتن وعليه فعبارته واقية لا تحتاج الى استدراك ثم هذه المسئلة تجرى فيما يعتبر في الثمار والحبوب وغيرهما اذا لم تختلف ببلد ولا فيحتاج الى الفرق سيد عمر (قوله وكذا في لحم الصيد) اي فلا يشترط فيه ذكر هذه الاوصاف اه رشيدى عبارة ع ش اي فلا يشترط ذكرها فيه لعدم تانيها فيه وكذا الطير وعليه فيشترط في لحمها النوع وصغر الحجم او كبرها دون ما زاد على ذلك من الصفات المذكورة اه وفي سم والرشيدى عبارة العباب ويذكر في لحم الصيد ما يذ كر في لحم غيره الا الخاصى والعلف والذكورة والانوثه الا ان امكنه وفيه غرض انتهى اه (قوله ويشترط فيه) يعنى في لحم الصيد (قوله ما صيد به) اي من احبولة او سهم او جرحه وانها فهد مثلا وكلب اه سم (قوله نزعاه) اي العظم وكذا ضمير قبوله (قوله لا شرط نزع الخ) اي لا يجوز شرطه (قوله على الاوجه) خلافا للفتي (قوله لا لحم عليه) راجع للذنب والراس اما الرجل فلا يجب قبولها مطلقا عليها لحم او لا اه ع ش (قوله كقطن) الى قول

(قول المصنف معلوف) قال في شرح الروض قال الزركشي وقياس ماسياتي في اللبن من اعتبار ذكر نوع العلف اعتبار ههنا ايضا كما صرح به بعضهم انتهى ثم قال في الروض وشرحه فصل يشترط في اللبن والزبد والسمن ذكر جنس حيوانه ونوعه وما كوله من مرعى او علف معين وقضية كلام اصله اعتبار السن ككونه لبن صغير او كبير قال الا ذرعى ولم ار من ذكره ولون السمن والزبد لا اللبن ويذكر في السمن انه جديد او عتيق انتهى ثم ذكر في شرحه خلافا كبيرا في ذكر انه جديد او عتيق (قوله نعم ان لم يختلف الخ) عبارة شرح الروض فلو كان يبذل لا يختلف فيه الراعي والمعلوف قال الماوردي لم يلزم ذكره (قوله وكذا في لحم الصيد) عبارة العباب ويذكر في لحم الصيد ما يذ كر في لحم غيره الا الخاصى والعلف وضدهما والذكورة والانوثه الا ان امكن وفيه غرض ويبين انه صيد باحولة او سهم او جرحه وانها فهد مثلا او كلب (قوله لا شرط نزع نوى اي

غن غير (والطول والغرض والفاظ (٣٦) والدقة) بالدال وهما صفتان للغزل (والصفافه) وهي انضمام بعض الخيوط الى بعض

المتن وفي التمر في النهاية لا قوله واطلاقهم الى المتن وكذا في المغنى لا قوله ولا الى ويجوز السلم وقوله ويجوز
في الخبر الى المتن (قوله عن غيره) اي عن البلد والجنس اه معنى (قوله قد يستعمل) اي مجازا ثم هذا
التعبير صريح في ان التفرقة هي الاصل وفي عاصمه قول المصنف والرقه هو يوافق ما نقل عن الشافعي لكن
في الصحاح الدقيق والريق خلاف الغليظ اه عش (قوله والدقيق موضع الرقيق الخ) اي والغليظ موضع
الصفيق وعكسه قول المتن (والنعومة والخشونة) وهما مخصوصان بغير الاريسم لانه لا يكون إلا ناعما اه
كردى أى بعد الطبخ وأما قبله فنه ناعم وخشن (قوله وكذا اللون) خلافا للمغنى كما يأتي (قوله في نحو حرير)
كالقز (قوله واطلاقهم) اي سكوت اصحابنا عن اشتراط ذكر اللون (بحول الخ) وليتامل ما ذكره في القطن
حيث ذكره فيما يجب فيه بيان اللون وفيما لا يختلف اللهم إلا ان يقال انه نومان اه عش اقول وهو المشاهد
عبارة المغنى (تنبيه) سكنت الشيوخ تبعاً للجمهور عن ذكر اللون وذكر في البسيط اشتراطه في الثياب قال
الاذري وهو متعين بعض الثياب كالحرير والقرو والوبر وكذا القطن ببعض البلاد منه ابيض ومنه اشقر
خلقه وهو عزيز وتختلف الأغراض والقيم بذلك اه جوابه ما مر في الدعج ونحوه اه اي من أسامع الناس
بأهماله (قوله على ما لا يختلف) اي لو ناقول المتن (ومطلقه) اي الثوب (قوله ان لم يختلف) فان اختلف
الغرض به لم يجب قبوله اه سم عبارة عش اي لعامة الناس لا لخصوص المسلم كما هو القياس في نظائره اه
(لا تضباطه) ومن انضباطه ان لا يغلي بالنار وان يكون بغير دواء فان تآثر النار واخذها من قواد غير منضبط
بل ولو خلا عن الدواء في هذه الحالة ثم المصقول بالثامثل ذلك فيما يظهر اه عش (ان احاط بهما الوصف)
بأن ضبطهما طر لا وغرضاً وسعةً وضيقاً اه معنى (قوله وعليه) أى على هذا التفصيل (في ذلك) اي فيما ذكر
من التميميص والسر اوبل (قوله بعد دقة) اي ونفضه لا قبله فيذكر بلده ولو نه وطوله او قصره ونعومته او
خشونته هرقة واغلظ وعتقه او حدائنه ان اختلف الغرض بذلك نهاية ومعنى قال عش وفي سم ما يوافقه
قوله اي ونفضه اي من الساس ولعله لانه لا يمكن ضبطه قبل نفضه بالوصف ولا يشكل عليه جواز بيعه لان
البيع يعتمد المعايير بخلاف السلم اه (قوله الصنع ونوعه وزمنه) عبارة النهاية والمعنى ما يصنع به وكونه
في الشتاء والصيف اه قول المتن (والاقيس) اي الا وفق بالقياس على القواعد الفقهية اه عش (قوله لان
الصنع الخ) يؤخذ منه ان ما غسل بحيث زال انسداد الفرج يجوز السلم فيه بان يقول اسلمت في مصبوغ بعد
النسج مغسول بحيث لم يبق انسداد فيه الخ ولا مانع منه اه عش عن سم على منبه عن الطبراني ويؤخذ منه
ان ما لا ينسد بصبغته شي من فوجه كما هو المشاهد في بعض انواعه يجوز السلم فيه (قوله ويجوز في الخبرة)
والخبرة كالعنبة برد يمانى موشى مخطوط والجمع خبر كعنب وحبرات والعصب كغلس برود يمنية يعصب غزها
اي يجمع ويشد ثم يصنع وينسج فيأتي موشى ليقام ما عصب منه ابيض لم ياخذ صبيغ وقيل هي برود
مخططة اه رشيدى (قوله غلط فيه) غلطه في القوت اهم (قوله حله) اي قول شارح قول المتن (لونه)
كابيض او احمر اه معنى قول المتن (وبلده) اي كبصرى او مدني قول المتن (وصغر الحبات وكبرها) اي
احدهما لان صغير الحب اقوى واشدها نهاية ومعنى قول المتن (وعتقه) بكسر العين كما قال الاسنوى ويضمها كما
نقله ابن الملقن عن ضبط المصنف بخطه اه معنى قال عش قال الاسنوى بكسر العين مصدر عتق بضم التاء
وفي شرح المنهج بضم العين انتهى عميرة وفي المصباح بفتح العين وكسر اه وكلام القاموس يفيد انه
بالفتح والضم ولم يتعرض للكسر فيحتمل ان قول الحاشي بكسر العين تحريف عن بضم العين وبدل عليه قوله
مصدر عتق بالضم اه (قوله وكون جفاة) اي قوله ومثله في النهاية لا قوله وظاهره الى ويذكر وكذا في المغنى
لا يجوز شرطه (قوله ان لم يختلف الخ) فان اختلف به لم يجب قبوله (قوله بعد دقة) ينبغي ان
يراد به ما يشمل تخليصه من ساسه المسمى في عرف مصرنا بالنفض إذ هو قبل ذلك لا ينضبط
(قوله وزمنه) من شتاء او صيف قاله الماوردي انتهى (قوله غلط فيه) غلطه في القوت

(والرقه) وهي ضد هاهما
يرجعان لصفة النسج فما
هنا احسن مما في الروضة
واصلها من اسقاطهم ما نعم
قد يستعمل الدقيق موضع
الريق وعكسه (والنعومة
والخشونة) وكذا اللون في
نحو حرير ووبر وقطن
واطلاقهم محمول على ما لا
يختلف من كتان او قطن
(ومطلقه) عن ذكر قصر
وعدمه (يحمل على الخام)
لانه الاصل دون المقصور
نعم يجب قبوله لكن ان لم
يختلف الغرض (ويجوز)
السلم (في المقصور) لا تضباطه
لا الملبوس وان لم يغسل
لعدم انضباطه بخلاف
جديد وان غسل ولو قيصا
وسراويل ان احاط بهما
الوصف ولا فلا وعليه يحمل
تناقض الشيوخ في ذلك
(و) يجوز السلم في الكتان
لكن بعد دقة لا قبله (و) اه
صبيغ غزله قبل النسج
كالبرود) إذا بين الصبيغ
ونوعه وزمنه ولونه وبلده
(والاقيس محته في) الثوب
(المصبوغ بعده) اي النسج
كالغزل المصبوغ (قلت
الاصح منه وبه قطع
الجمهور والله اعلم) لان
الصبيغ بعده يسد الفرج
فلا يظهر فيه نحو صفافه
اورقة ويجوز في الخبرة
وعصب الثمن ان وصفه
حتى تخطيطه نص عليه في

إلا

الام وقول شارح الاعصب اليمن غلط فيه والاولى حله على ما لا يضبطه الوصف

(وفي التمر) والزبيب (لونه ونوعه) كدمقلى أو برنى (وبلده وصغر الحبات أو كبرها وعتقه وحدائنه) وكون جفاة

إلا قوله والافى بلديختلف بها (قوله بامه او على الارض) اى على النخل او بعد الجدا دفان الاول ابقى والثانى اصنى اه معنى (قوله لامدة جفافه) ويستحب ان يبين عتق عام او عامين وانخوذ ذلك فان اطلق فالنص الجواز وينزل على مسمى العتق اه معنى زاد الا يعاب واذا شرط العتق بقبل وجوبها يسمى عتيقا اه (قوله فى القرامكسوز الخ) وهو المعروف بالعجوة نهاية ومعنى (قوله غير الاخيرين) اى غير العتق والحدائة اه ع ش عبارة المغنى والرطب كالتمر فيما ذكره معلوم انه لا جفاف فيه اه (قوله لتعذرا استقصاء صفاته) هذا قد يفهم صحة السلم فى العجوة المنسولة اى المزروع نواها وصرح بذلك شيخنا العلامة الشوبرى اه ع ش وقد قدم فى الشارح خلافة وعن المغنى وفاقه (قوله فيما ذكر الخ) اى فى شروطه المذكورة فبين نوعها كالشامى والمصرى والصعيدى والبحرى ولونه فيقول ابيض او احمر او اسود قال السبكى وعادة الناس اليوم لا يذكر وزن اللون ولا صغر الحبات وكبرها عادة فاسدة مخالفة للنص الشافعى والاصحاب فينبغى ان ينبه عليها اه معنى قوله حتى مدة الجفاف) ويصح السلم فى الادقة فيذكر فيها ما مر فى الحب الامقدارة ويذكر ايضا انه يطحن بر حال الدواب او الماء وغيره وخشونة الطحن ونعومتها ويصح فى النخالة كما قاله ابن الصباغ ان انضبط بالكيل ولم يكتر تفاوتهما فيه بالانكاس وضده يصح فى التين قال الرويانى وفى جوازها فى السويق والنشا وجهان المذهب الجواز كالدقيق ويجوز السلم فى قصب السكر بالوزن اى فى قشره الاسفل ويشترط قطع اعلاه الذى لا حلاوة فيه كما قاله الشافعى وقال المزنى وقطع مجامع عروقه من اسفله ولا يصح السلم فى العقار لانه ان عين مكانه فالعين لا يثبت فى الذمة والافمجهول ويصح فى البقول كالكراث والبصل والثوم والفجل والسلق والنمغ والهند باوزن افايد كرجسها ونوعها ولونها وصغرها وكبرها وبلدها ولا يصح فى السليج والجزر الا بعد قطع الورق لان ورقها غير مقصود ويصح فى الاشعار والاصواف والابا فيذكر نوع اصله وذكورته وانوثته لان صوف الاناث انعم واغتوا بذلك عن ذكر اللين والخشونة وبلده واللون والوقت هل هو خريفى او ربيعى والطول والقصر والوزن ولا يقبل الا منقى من يعرو نحوه كشوك ويجوز شرط غسله ولا يصح فى القز وفيه دود حيا او ميتا لانه يمنع معرفة وزن القز ما بعد خروجه منه فيجوز ويصح فى انواع العطر العامة الوجود كالمسك والعنبر والكافور والعود والزعفران لا تضبطها فيذكر الوصف من لون ونحوه والوزن والنوع نهاية ومعنى (قوله بتفصيلها) اراد به قوله المار الا فى بلد يختلف بها (قوله لا يصح خلافا الخ) حاصل المعتمد جواز بيع الارز فى قشرته العليا دون السلم اه سم (قوله فى قشرته) اى العليا نهاية (قوله وكبرها) اى الحب وتانىث الضمير لكون الحب اسم جنس جمعيا (قوله وانما صح بيعه) اى فى قشرته العليا (قوله وبحت صحته فى النخالة) هذا ظاهر ان انضبطت بالكيل ولم يكتر تفاوتهما فيه بالانكاس وضده نهاية ومعنى (قوله فى النخالة والتين ومثله قشر البن) ويجوز فى الثلاثة كيلا ووزنا ويعتبر فى الكيل كونه بالاعرف مقدار ما تسع ويعتبر فى كيلا ما جرت به العادة فى التحامل عليه بحيث يتكسب بعضه على بعض ولو اختلفا فى صفة كيلا من تحامل او عدمه يرجع لاهل الخبرة او فى صفة ما يكال به تحالفا لان اختلافها فى ذلك اختلاف فى قدر المسلم فيه اه ع ش (قوله فيذكر فى كل

(قوله لامدة جفافه) عبارة العباب مع شرحه واذا شرط العتق بقبل وجوبها يسمى عتيقا ولا يجب ذكر المدة التى مضت عليه كان يقول انه عتق عام او عامين مثلا لكنه اى تقديرها احوظ ومن ثم يستحب ان يبين عتق عام او عامين فان اطلق فالنص الجواز وينزل على مسمى العتق وهو قول البغداديين وقال البصريون لا يصح وحلوا النص على تمر الحجاز الذى لا يتفاوت بتفاوت عتقه الى اخر ما اطال به وصد الكلام بنسبة ذلك للجواهر وغيرها وللرافعى فى بعضه (قوله نعم لا يصح الخ) حاصل المعتمد جواز بيع الارز فى قشرته العليا دون السلم (قوله وبحت صحته فى النخالة) فى شرح الروض نقل صحته فى النخالة عن فتاوى ابن الصلاح اذا انضبطت بالكيل ولم يكتر تفاوتهما فيه بالانكاس وضده انتهى وقال فى شرح الروض ايضا قال الرويانى وفى جوازها فى السويق والنشا وجهان المذهب الجواز كالدقيق انتهى (قول المصنف جيبى او بلدى) عبارة شرح

(الخ) عبارة النهاية ويصح في التبن فيذ كرهه من تبن حنطة أو شعير وكيله أو وزنه اه (قوله) بمارعه (الخ) ماوجه اطلاق ان نور الفا كمة داه اه سيد عمر عبارة المغنى قال الماوردى فان النحل يقع على الكون والصعتر فيكون دواو يقع على انوار الفا كمة او غير هافيكون داه اه (قوله) او دواو (قوله) قال الاذرى وكان هذا في موضع يتصور فيه رعى هذا بمفرده وهذا بمفرده وفيه بعدنهايه ومعنى قال عرش قوله وفيه بعداى فلواتفق وجود ذلك في بلد اشترطوا الا فلا اه (قوله) اى ذكر (قوله) الى قول المتن والظاهر في النهاية (قوله) بل كل شىء (الخ) اى من خواصه انه اذا طرح فيه شىء وترك المطر ورح فيه بحاله لا يتغير اه عرش قول المتن (والمشوى) قال في شرح الروض اى والنهايه والمغنى قال الاذرى والظاهر جواز ه في المسموط لان النار لا تعمل فيه عماله تائير اه سم قول المتن (والمشوى) اى الناضج بالنار اه مغنى (قوله) لو انضبطت ناره (قوله) اى نار ما اثرت فيه (قوله) او لطف (قوله) سياق له مر ان المراد باللطافة الانضباط فعمقه عليه للتفسير وعليه فلو بمعنى الوالوانا المستعملة في عطف التفسير اه عرش (قوله) صح فيه (قوله) وفاقا للمغنى (قوله) على المعتمد (قوله) اى الذى صححه في تصحيح التنبيه وان اعتمد في الروض خلافا له سم (قوله) بضيقه (قوله) اى الربا (قوله) وذلك (قوله) اى ما انضبطت ناره اه عرش (قوله) وفانيد وقند (قوله) السكر الحام القائم في اعساله كما فسر به الجلال السيوطى في فتاويه والفانيد نوع من العسل اه رشيدى عبارة عرش قوله وقند نوع من السكر اه وعبارة الجبل الفانيد قيل عصا القصب وقيل شىء يتخذ من الدقيق وعسل القصب اه (وقند) جزم به في شرح الروض ومشى عليه البلقينى في التدريب اه سم (قوله) نازع فيه (قوله) اى في القند (قوله) انه متقدم (قوله) في فتاوى العراقى الذى يظهر من كلام الاصحاب ان القند ليس مثليا فان ناره قوية ليست للتمييز ويختلف جودة ورداه بحسب تربة القصب وجودة الطبخ لكن صحح الماوردى السلم في القند ومقتضى ذلك انه مثلى اه سم (قوله) (ودبس) بالكسر وبكسر تين عسل التمر اه قاموس ويظهر ان المراد به هنا ما يشمل عسل العنب (قوله) (ولبا) بالهمز كعنب اول ما يحلب وغير المطبوخ منه يجوز السلم فيه قطعا واما المطبوخ فيجوز السلم فيه على ما صححه في تصحيح التنبيه وان اعتمد في الروض خلافا وفي شرح الروض فيذ كره في اللبا ما يذ كره في اللبن وانه قبل الولادة وبعد ها وانه اول بطن او ثانيه او ثالثه وللبا يومه وامسه كذا نقله السبكى عن الاصحاب اه سم وقوله وانه قبل الولادة وبعد ها منه يعلم ان تفسيره بانه اول ما يحلب المراد منه اول ما يحلب بعد انقطاع اللبن للحامل وعوده اه عرش (قوله) وجص ونورة (قوله) اى كيلة ووزنا كما تقدم التنبيه عليه اه رشيدى (قوله)

ومرعه لتكيفه بمارعه
من داه كنور الفا كمة او
دواو كالكون (صيقى او
خريقى) لان الخريقى اجود
(ابيض او اصفر) قوى او
رقيق ويقبل مارق لحس
لالعيب (لا يشترط) فيه
(العق والحداثة) اى
ذكر احدهما لانه لا يتغير
ابدا بل كل شىء يحفظ به
(ولا يصح) السلم (في) كل
ما تائير النار فيه غير منضبط
كالخبز (والمطبوخ والمشوى)
لاختلاف الغرض باختلاف
تائير النار فيه ومن ثم لو
انضبطت ناره او لطف صح
فيه على المعتمد وفارق الربا
بضيقه وذلك كسكر وفانيد
وقند خلافا لمن نازع فيه
زاعما انه متقوم ودبس مالم
يخالطه ماء ولبا وصابون
لانضباط ناره وقصد اجزائه
مع انضباطها وجص ونورة
ونيلة

المنهيج ان يذ كره مكانه كجبل او بلدى ويبين بلده كحجازى او مصرى انتهى (قوله) ومرعه (قوله) ظاهره في الجبل ايضا (قول المصنف والمشوى) قال في شرح الروض قال الاذرى والظاهر جواز ه في المسموط لان النار لا تعمل فيه عماله تائير انتهى (قوله) على المعتمد (قوله) الذى صححه في تصحيح التنبيه وان اعتمد في الروض خلافا (قوله) وقند) جزم به في شرح الروض ومشى عليه البلقينى في التدريب فقال عطف على ما يصح السلم فيه وفي السكر على النص وفي القند صرح به الماوردى وفي فتاوى العراقى الذى يظهر من كلام الاصحاب ان القند ليس مثليا فان ناره قوية ليست للتمييز ويختلف جودة ورداه بحسب تربة القصب وجودة الطبخ كاذ كره اهل الخبرة بذلك وهو داخل في عموم منع الفقهاء السلم فيما دخلته النار للطبخ لكن صحح الماوردى السلم في القند ومقتضى ذلك انه مثلى انتهى قال السيوطى في فتاويه وما جزم به في صدر كلامه فيها عن الاصحاب هو المتجه وبه يفتى وليست المسئلة مصرح بها في كلام الشيخين الا انها داخله في عموم منعها السلم فيما يطبخ ويزيد على السكر غررا بما فيه من الاختلاف بحسب تربة القصب فتارة يحصل منه السكر قليلا وتارة كثير بخلاف السكر فان هذا الغرر معدوم فيه انتهى واعلم ان السيوطى لما سئل هل يجوز السلم في السكر الحام القائم في اعساله فسر به بالقند وذكرفيه ما تقدم عن التدريب وفتاوى العراقى (قوله) ولبا (قوله) قال في شرح الروض واللبا بالهمز والقصر اول ما يحلب وغير المطبوخ منه يجوز السلم فيه قطعا انتهى واما المطبوخ فيجوز السلم فيه على ما صححه في تصحيح التنبيه وان اعتمد في

وزجاج وما رددو لحم وآجروا وأنى خزف انضبطت كما يعلم بما بقى (ولا يضرب تأثير الشمس) (٢٩) أو

وما ورد أى خالص بخلاف المغشوش ومثله أى ماء الورد غيره من بقية المياه المستخرجة اعرش (قوله وآجر) أى كل نضجه وظاهر انه يشترط فيه ما يشترط فى اللبن كما مر وفى سم عن شرح الروض نعم ويمتنع فى الآجر الذى لم يكمل نضجه واحمر بعضه واصفر بعضه نقله الماوردى عن اصحابنا قال السبكي وهو ظاهر لاختلافه اعرش (قوله انضبطت الخ) وعلم مما تقرر ان مراد المصنف كغيره بكون نار السكر وتجوّه لطيفة انها مضبوطة فلا اعتراض عليه حيث ذكروا به ومعنى (قوله فى تميز نحو غسل الخ) ويصح السلم فى الشمع نهاية ومعنى قال عرش المتبادر منه أنه شمع العسل لانه المعروف وينبغى أن مثله ما يتخذ من الدهن فيصح السلم فيه وزنايم ان ظهر ان قتلته نخيته على خلاف العادة لم يجب قبوله اهـ (قوله أى السلم) الى قوله وفى نقد فى النهاية وكذا فى المغنى الا قوله أى محفورة بالآلة وقوله قبل قول المتن (كبرمة) وهى القدر اهـ ومعنى (قوله بها) أى بالمعمولة (قوله وهذا) أى قوله معمولة قول المتن (وجلد) أى على هيئته اهـ ومعنى (قوله ورق) وهو جلد رقيق يكتب فيه فعطفه على الجلد من عطف الخاص على العام (قوله وهو الدست) لا يظهر هذا التفسير هنا وفى ترجمة القاموس الطنجير فارتى معرب معناه القدر الصغير اهـ وهو المناسب هنا (قوله لمن جعل الخ) كالخبرى اهـ نهاية (قوله وحسب) بضم الحاء المهملة والباء الزير اعرش (قوله ونشاب) وهو سهم عجمى اهـ كرى (قوله لعدم انضباطها) أى المذكورات فى المتن والشرح وفى غش فى النشاب مانصه أى باشتماله على الرئيس والنصل والخشب اهـ (قوله باختلاف اجزائها) قال الاشمونى والمذهب جواز السلم فى الاوائى المتخذة من الفخار ولعله محمول على ما مر نهاية ومعنى قال عرش قوله على غير ما مرأى من المعمولة اهل الاصول أى غير مختلف الاجزاء (قوله أو قصاصة) جمع قصعة وهى القطعة اهـ كرى أى فأو لمجرد التخيير فى التعبير أو للتفسير بمعنى الواو (قوله وزنا) راجع لقوله صح فى قطع الخ (قوله والمدورة) قد يغنى عنه قوله مثلاً (قوله ومحلة) أى الصحة فى الاسطال (قوله لان خالطه غيره) أى كالمصنوع من النحاس والراسا ص اهـ معنى قول المتن (وفيهما ص منها) يذنبى بالشرط المتقدم بقوله ومحلة ان اتحاد الخ (قوله أو من اصلها) أى المذكورات اشارة الى حذف المضاف (قوله وذلك) أى الصحة فيما ص منها (قوله بانضباط قولها) بكسر اللام لان ما كان مفردة على فاعل بفتح العين فجعله فواعل بكسرهما كعالم بالفتح وعوالم بالكسر اعرش (قوله وفى نقد) وقوله الآتى وفى دق الخ عطفان على فى الاسطال أى ويصح فى نقد بأن يجعل مسداً فيه (قوله لا مثله الخ) أى لان كان مثله أى نقداً (قوله ولا السلم الخ) لا يخفى ما فى كلامه من الركعة والتعقيد بل كان حقه حذف ولا السلم عبارة المعنى ويصح فى الذهب والفضة ولو غير ضرورى بين غيرهما لا سلام احدهما فى الآخر ولو حالاً وقضا فى المجلس لتضاد احكام السلم والصرف لان السلم يقتضى استحقاق احد العرضين فى المجلس دون الآخر والصرف يقتضى استحقاق قبضهما فيه ويؤخذ من ذلك ان سائر المطعومات كذلك هذا ان لم ينو بالاسلم عقد الصرف والاصح اذا كان حالاً وتقابضا فى المجلس لان ما كان صريحاً فى بابه ولم يجد نفاذاً فى موضوعه يكون كناية فى غيره اهـ وهى حسن (قوله حيث الخ) راجع لقوله لا مثله اهـ سم (قوله لم ينو بابه الصرف) وفاقال معنى وشرح الروض وخلافاً للنهاية غبارتها فلم يصح

الروض خلافاً وفى شرح الروض وأما اللبا فذكر فيه ما يذكر فى اللبن وانه قبل الولادة أو بعدها وانه اول بطن او ثانيه او ثالثه ولأولاً يومه او امسه كذا نقله السبكي عن الاصحاب انتهى (قوله وزجاج خالص بخلاف المغشوش) (قوله وآجر) قال فى شرح الروض نعم ويمتنع فى الآجر الذى لم يكمل نضجه واحمر بعضه واصفر بعضه نقله الماوردى عن اصحابنا قال السبكي وهو ظاهر لاختلافه اعرش (قوله وفى نقد الخ) عبارة الروض ويجوز اسلام غير النقدين فيه ما لا احدهما فى الآخر ولو حالاً اهـ قال فى شرحه واذ قلنا لا يصح سلماً فهل ينعقد صرفاً يفتى على ان العبرة بصنع العقود او بمعانيها ثم محل ذلك اذ لم ينو بالاسلم عقد الصرف والاصح لان ما كان صريحاً فى بابه ولم يجد نفاذاً فى موضوعه يكون كناية فى غيره اهـ انتهى (قوله حيث لم ينو بابه)

قوالها وفى نقان كان رأس المال غيره لا مثله ولا السام حيث لم ينو بابه الصرف لاحد النقدين ف

ولو غير جنسة ولو حالاً لان وضع السلم على التأخير وفي دقيق ودهن وبقل وشعر ووصوف وقطن وورق ومعدن وعظرو وأدوية و بهار و سائر ما ينضبط (ولا يشترط ذكر الجودة و الرداءة) فيما يسلم فيه (في الاصح و يحمل مطلقة) منهما (على الجيد) للعرف و يصح شرط أحدهما الا ردى العيب لعدم انضباطه و من ثم لو أسام (٣٠) في معيب بغيب مضبوط صح و يظهر هنا وجوب قبول السام ما لم يخالف به الغرض

والا شرط الاجودية لان اقصاها غير معلوم و يقبل في الجودة أقل درجاتها و في الرداءة والا ردئية ما حضر لان طلب غيره عناد واستشكل شارح هذا بصفة سلم الاعمى قبل التمييز أى لانه لا يعرف الاجود من غيره و يرد بان ان صح سلمه لا يصح قبضه بل يتعين توكيله فيه نعم الاشكال و ارد على اشتراطهم معرفة العاقلين في الصفات فلو أورد عليه لا صاب و يجاب بان المراد بمعرفة تصورها ولو بوجه و الاعمى المذكور يتصورها كذلك (ويشترط معرفة العاقلين الصفات) المشتركة (وكذا غيرهما) أى عدلان اخران يشترط معرفتهما (في الاصح) ليرجع اليهما عند التنازع والمراد أن يوجد غالباً بمحل التسليم ممن يعرفها عدلان او اكثر و من لازم معرفة من ذكرها ذكرها في العقد بلغة يعرفها العاقدان وعدلان قليل ولا تكرار هنا مع ما قدمه من اشتراط معرفتها لان المراد ثمن تعرف في نفسها لضبطها اه و فيه ما فيه و الاولى ان هذا تفصيل لبيان ذلك

سلماني مسألة النقد لم يتعقد صرفا وان نوباه على الراجح خلافا لبعض المتأخرين اه (قوله ولو غير جنسه) كاسلام البرقي الارز (قوله وقطن) فذكر فيه أو في محله أو غزله مع نوعه البلبو اللون وكثرة لحمه وقلته ونعمته او خشونته وورقة الغزل وغلظه وكونه جديدا او عتيقا ان اختلف به الغرض و ياتى ذلك في نحو الصوف كما ذكره ابن كج و مطلق القطن يحمل على الخاف وعلى ما فيه الحب و يصح فيه لافي القطن في جوزه ولو بعد الشق لا ستار المقصود بما لا مصلحة فيه اه معنى (قوله وورق) و يبين فيه العدد والنوع والطول والعرض واللون والدقة أو الغالظ والصنعة والزمان كصيني أو شتوي نهاية ومعنى (قوله ومعدن) كالحديد والراسص والنحاس ويشترط ذكر جنسها ونوعها و ذكر كورة الحديد وانوته قال الماوردى وغيره والذكر القولا ذوالاثنى اللين الذي يتخذ منه الاواني ونحوها اه معنى (قوله و بهار) بوزن سلام الطيب ومنه قيل لآزهار البادية بهار قال ابن فارس و البهار بالضم شىء بوزن به انتهى مصباح اه ع ش (قوله للعرف) الى قوله نعم في المعنى و الى الفصل في النهاية الا قوله قيل الى هذا تفصيل (قوله شرط احدهما) أى الجودة و الرداءة (قوله الاردى العيب) أى بخلاف الاردا و بخلاف ردى النوع ع و نهاية ومعنى (قوله في معيب الخ) قال في شرح الروض فان بينه و كان منضبطا كقطع اليد و العمى صح كما قاله السبكي وغيره انتهى سم (قوله في معيب الخ) أى لا يعز وجوده (قوله الاجودية) بخلاف الجودة اه سم (قوله واستشكل شارح هذا) أى حمل المطلق على الجيد اه كرى عبارة الرشيدى وجه الاشكال أن محذور الجودة و الرداءة يتناهي ما ذكره من صحة سلم الاعمى قبل التمييز مع عدم معرفته الاجود من غيره اه (قوله بصحة سلم الاعمى الخ) أى كونه مسلما و مسلما اليه (قوله الاجود) الاولى الجيد (قوله بتصورها كذلك) أى بوجه اه ع ش (قوله والمراد الخ) أى من قوله وكذا غيرهما (قوله ان تعرف في نفسها) أى بان لا تكون مجبولة اه رشيدى (قوله تفصيل الخ) اود كر توطئة لقوله وكذا غيرها الخ فان المتبادر من المعرفة السابقة معرفة العاقلين اه سيد عمر

(فصل في بيان أخذ غير المسلم فيه عنه) (قوله في بيان) الى التنبيه في النهاية (قوله ووقت أدائه الخ) أى وما يتعلق بوقت أدائه ومكانه لانه لم يذكر هنا نفس الزمان الذى يجب التسليم فيه ولا المكان بل علم ما امر اه ع ش قال البجيرمى ذكر الاول بقوله ولو أحضره الخ والثاني بقوله ولو وجد الخ اه قول المتن (لا يصح) أى ولا يجوز لان عدم الجواز لازم لعدم الصحة اه ع ش (قوله بالرفع) نياية عن الفاعل اه نهاية قال ع ش و يجوز نصبه بيناء الفعل للفاعل وجعل الفاعل ضميرا يعود على المسلم اه (قوله ومسقى بمطر الخ) جعلهم اختلاف المساء المتى به من اختلاف النوع لان اختلاف الصفة لا يخلو من غرامة فلو استثنى من اختلاف الصفة كان أقعد اه سيد عمر (قوله على ما نقله الريمى) نسبة الى ريمه بالفتح بخلاف بالين و حصن بالين قاموس اه ع ش (قوله أو من مطر الخ) فيه أنه لا بد يكون من نحو ثلج (قوله اللهم الا ان

لم يقيد بذلك أيضا قوله لا مثله والجواب انه لا حاجة اليه معه فتامله و أقول يذنبى رجوعه أيضا لقوله لا مثله (قوله الاردى العيب) أى بخلاف الاردا و بخلاف ردى النوع (قوله لعدم انضباطه) قال في شرح الروض فان بينه و كان منضبطا كقطع اليد و العمى صح كما قاله السبكي وغيره انتهى (قوله الاجودية) بخلاف الجودة (قوله وفي الرداءة) قضيته انه اذا شرط رداءة النوع فاحضره نوعا ردا منه و يجب قبوله وهو ممنوع و يجاب بأن امتناع قبول نوع اخر معلوم بما ياتى فالمراد هنا ما حضر من ذلك النوع والله أعلم (فصل)

الاجمال و آخره ليقع الختم به بعد السك لانه المرجع عند وقوع التنازع في شىء من ذلك (فصل) في بيان أخذ غير المسلم يعلم فيه عنه و وقت أدائه ومكانه (لا يصح ان يستبدل عن المسلم فيه) ومثله المبيع في الذمة (غير) بالرفع (جنسه) كبر عن شعير (ونوعه) كبرنى عن معقل و مرئى عن هندی و ثمر عن رطب و مسقى بمطر عن مسقى بعين و مسقى بماء السماء عن مسقى بماء الوادى على ما نقله الريمى واعتمده هو وغيره وفيه نظر لان ماء الوادى ان كان من عين فقد مر أو من مطر فهو ماء السماء ايضا اللهم الا ان

يعلم اختلاف ما يثبت منه اختلافاً ظاهراً وكذا فيما زعمه بعضهم أن اختلاف المكانين بمنزلة (٣١) اختلاف

يعلم الخ) أي فلا يتوجه النظر وإن فرض الاختلاف فلعله لجواز أن تأثير المطر النازل على الزرع يخالف تأثير ما اجتمع في الوادي منه ثم سقى به الزرع لتكثيف المجتمع في الوادي بصفة أرضه فتحصل له حالة تختلف منازل من السماء على الزرع بلا مخالطة شيء أه عش (قوله اختلاف ما يثبت منه) أي من المذكور من ماء الوادي وماء السماء (قوله وكذا فيما زعمه بعضهم الخ) هذا الزعم معتمد أه عش (قوله إن اختلاف المكانين الخ) أي فلا يكفي أحدهما عن الآخر فهو ظاهر حيث علم اختلاف ما يثبت في المكانين اختلافاً ظاهراً أه عش (قوله وذلك لأنه الخ) تعليل للثبوت أه رشیدی (قوله وذلك) أي عدم الصحة قال شيخنا الزيادي فلو ضمن شخص دين السلم وأراد المسلم الاعتياض منه غير جنسه أو نوعه فهل يجوز أو لا تردد والمعتد الجواز لأنه دين ضمان ولا دين سلم والثابت في الذمة نظيره لا عينه عش وعزیزی (قوله لأنه الخ) أي الاستبدال المذكور (قوله والحيلة فيه) أي في الاستبدال عش ومعنى (قوله بأن يتقايلا) أي فلا أثر لجرد التفاسخ إذ لا يصح من غير سبب كما تقدم التنبيه على أخذه من كلام الشارح مر خلافاً للشهاب ابن حجر فيما مروى أن كان هنا قد ذكر هذا التفسير الذي ذكره الشارح مر أه رشیدی (قوله ثم يعتاض عن رأس المال) فيه أن هذه الحيلة لم تفد الاستبدال عن المسلم فيه الذي فيه الكلام بل عن رأس المال إلا أن يحجب باتحاد الفائدة فيهما (قوله ثم يعتاض الخ) أي ولو كان أكثر من رأس المال بكثير ولومع بقاء رأس المال الأصلي أه عش (قوله ومن ذلك) أي الاعتاض الممتنع أه عش (قوله واستويا) أي الدرهمان (قوله لأنه كالاعتراض عن المسلم فيه) أي فكأنه الاعتراض ما كان في ذمته للآخر عما كان في ذمة الآخر له أه رشیدی (قوله كاختلاف الجنس) حتى منعوا أخذ أحد النوعين عن الآخر أه سم (قوله كاتفاقه) حتى اشترطت المائلة أه (قوله كما لو اتحد) إلى قوله والذي يتجه في النهاية والمعنى (قوله كما لو اتحد الخ) عبارة النهاية والمعنى لأن الجنس بجمعهما فكان كالواحد وهذه الزيادة ليظهر قوله الآتي ولو اعتبرنا جمع الخ لا بد منها (قوله بقرب الاتحاد هنا) أي في الصفة فكانه لا اختلاف بين العوضين بخلافه في النوع فإن التباين بينهما أوجب اعتبار الاختلاف أه عش وقوله في الصفة أي الاختلاف في الصفة عبارة السكردي أي في النوع بخلاف الاتحاد في الجنس فإنه بعيد بالنسبة إلى الاتحاد في النوع أه (قوله ولو اعتبرنا الخ) تقوية لقوله ويرد الخ أه عش (قوله لا اعتبرنا الخ) أي لا كتفينا في الجواز بجنس فوق الجنس السافل كالحب فيجوزنا استبدال الشعير ونحوه عن القمح أه عش قال سم قد تمنع هذه الملازمة لظهور تقارب صفات أفراد الجنس الواحد وأنواعه بخلاف الجنسين وإن دخلا تحت جنس أعلى أه (قوله وعلى الجواز) أي المرجوح قول الماتن (اجود) كجديد عن عتيق أه سم (قوله لعموم خبر الخ) ينبغى أن يقرأ بالنصب على الحكاية لما ياتي في لم يران لفظ الحديث أن خياركم أحسنكم قضاء اللهم إلا أن ثبت فيه رواية باسقاطان أه عش (قوله والظاهر أنه) أي المسلم إليه (لم يجد غيره) أي غير الأجود عبارة المعنى ولا شعاع بذله بأنه لم يجد شيئاً إلى برائة ذمته بغيره وذلك يوجب امر المنة التي يعمل بها الثاني أه (قوله نعم إن أصر الخ) هذا استدراك على أحضار الأجود وقضيته أنه لو أحضره له بالصفة المشروطة من غير زيادة ولا نقص وجب قبوله وإن كان له غرض في الامتناع أه عش وفيه وقفة عبارة الرشیدی قوله لم نرعه لم نرعه الخ هذا لا يختص بالأجود وإن أومه سياقه بل هو جارٍ إذا دام المسلم فيه مطلقاً كما هو واضح أه عبارة الأعياب صريحة في الإطلاق وعدم الاختصاص بالأجود (قوله زوجة)

(قوله كاختلاف الجنس) حتى منعوا أخذ أحد النوعين عن الآخر (قوله كاتفاقه) أي حتى اشترطت المائلة (قوله لا اعتبرنا جمع جنس آخر) قد تمنع هذه الملازمة لظهور تقارب صفات أفراد الجنس الواحد وأنواعه بخلاف الجنسين وإن دخلا تحت جنس أعلى (قول المصنف اجود) كجديد عن عتيق (قوله عن عشرة) قال في شرح العباب فلا يجبر على قبول الزيادة (قوله وفي نحوه كاخيه وجهان) أو جههما المنع

أضره قبوله ككونه زوجاً أو بعضه لم يلزمه كالأول تميزت الزيادة كأحد عشر عن عشرة وفي نحوه كاخيه وجهان عليه والذي يتجه أنه إن كان هناك حاكم يرى عتقه عليه بمجرد دخوله في ملكه لم يلزمه قبوله وإنه لا يلزمه قبول من شـ

عبارة المغني زوجته او زوجها اه (قوله والذي يتجه الخ) ظاهره التفصيل وأطلق النهاية والمغني والاياعاب منع وجوب القبول فقالوا او في نحو عمه وجهان او وجههما المنع لان من الحكم من يحكم بعقده عليه اه قال ع ش وقديوجه إطلاق الشارح بانه بما عرض التداعي عند غير قاضي البلد وبغير ما قد يرى ذلك فلا يجب قبوله دفعا للضرر على انه قد يقال امتناعه من قبول من يعتق عليه ولو على قول فيه عذر اه (قوله وانه لا يلزم الخ) وقالا للنهاية (قوله من شهد) اي بحريته فردا ولم تكمل البيئته اه نهاية (والذي يتجه الاول) خالفه النهاية والاياعاب وسم فقالوا أحكما الثاني اه اي ويعتق عليه رشيدى (قوله لان كونه بعضه الخ) رد ذلك بانه لو كان بمنزلة العيب لم يجوز للوكيل شراؤه مع العلم بالحال لانه يمتنع عليه شراء المعيب لذلك ويبطل اذا كان بعين مال الموكل مع انه يجوز شراؤه مع العلم ويقع للموكل مطلقا سم واياعاب وع ش (قوله ويجب تسليم) الى قوله ويقبل في المغني والى المتن في النهاية الا قوله مالم يتناه الى والرطب (قوله من تبين الخ) عبارة المغني من التراب والمدرو الشيعرو نحو ذلك اه (قوله وزوان) قال في المختار الزوان بالضم يخاطط البر وقال السكرخي هو حباب اسود مدور وهو مثلث الزاي مع تخفيف الواو اه كذا هامش و قول المختار يضم الزاي اي والهمز و عبارة المصباح الزوان حباب يخاطط البر ويكسبه الراداة وفيه لغات ضم الزاي مع الهمز وتركه فيكون وزان غراب وكسر الزاي مع الواو الواحدة زوانة واهل الشام يسمونه الشيلم اه ع ش (قوله وقد اسلم كيلا جان) ومع احتماله في السكيل إن كان لاخراج التراب ونحوه مؤقلا لم يلزمه قبوله كاحكامه في الروضة واقره اه مغني وفي سم عن شرح الروض مثله (قوله او زنا فلا) ظاهره وان قل جدا لان ادنى شيء يظهر في الوزن اه ع ش عبارة المغني لافي الوزن لظهوره فيه اه (قوله وعكسه) ولا بكيلا او وزن غير ما وقع العقد عليه كان باع صاعا فكتاله بالمدو لا يزول المسكيل ولا يضع الكف على جوانبه بل يملأه ويصب على راسه بقدر ما يحتمل مغني ونهاية قال ع ش قال في شرح الروض فان خالف لزمه الضمان لفساد القبض كالمو قبضه جزافا ولا ينفذ التصرف فيه كاسم في البيع اه سم على حج وقوله لزمه الضمان اي ضمان يد لا ضمان عقد ومحل ذلك ان تبسر رده فان تعذر تصرف فيه من باب الظفر وهو المثل في المثل وقيمة يوم التلف ان تلف كالمستام اه ع ش (قوله مالم يتناه جفافة) حتى لم يبق فيه نداوة مغني وسم (قوله والرطب غير مشدخ) عطف على قوله التمر جافا والمشدخ بضم الميم وفتح الشين المعجمة وتشديد الدال المهملة وبالحاء المعجمة البسر يغمر في نحو خل ليصير رطبا ويقال له بمصر المعمول فان اختلفا انه معمول صدق المسلم اليه لان الاصل عدم التشدخ اه يجزى عبارة السكردي والرطب المشدخ الذي يندى قبل استواء بحار وملح ونحوهما حتى يلين اه (قوله

جاهلا فهل يفسد قبضه او يصح ويعتق عليه وجهان والذي يتجه الاول لان كونه بعضه بمنزلة العيب فيه وقبض المعيب عمافي الذمة لا يصح الا ان رضى القابض به ويجب تسليم نحو البر نقيما من تبين وزواد فان كان فيه قليل من ذلك وقد اسلم كيلا جان او زنا فلا وما اسلم فيه كيلا لا يجوز قبضه وزنا وعكسه لانه يشبه الاستبدال الممنوع ويجب تسليم التمر جافا مالم يتناه جفافة لان ذلك عيب فيه والرطب غيره مشدخ

لان من الحكم من يحكم بعقده عليه (قوله وجهان) أحكما ثانيهما لا الاول (قوله بمنزلة العيب) أي لم يجوز للوكيل شراؤه مع العلم بالحال لانه يمتنع عليه شراء المعيب لذلك ويبطل اذا كان بعين مال الموكل مع انه يجوز شراؤه مع العلم ويقع للموكل مطلقا قال في الروضة في باب القراض فرع لو وكل بشراء عبد فاشترى الوكيل من يعتق على الموكل صح ووقع عن الموكل على المذهب وبه قطع الجمهور لان اللفظ شامل بخلاف القراض فان مقصوده الريح فقط ونقل الامام وجهان انه لا يقع للوكيل بل يبطل الشراء فان اشترى بعين المال ويقع عن الوكيل إن كان في الذمة اه وعلى هذا فقد يتجه تر جميع الثاني فليتأمل نعم قد يؤيد الاول بقوله بخلاف القراض فان مقصوده الريح الخ اخذنا من قوله في شرح قول المصنف ولو علم قبل المحل انقطاعه عنده وايضا فاسلم عقد وضع للريح فليتأمل ثم رايت شرح م ر اورد جميع ما اردته (قوله وقد اسلم كيلا جان) قال في شرح الروض ومع احتماله في السكيل إن كان لاخراج التراب ونحوه مؤقلا لم يلزمه قبوله كاحكامه في الروضة واقره اه (قوله لا يجوز قبضه وزنا وعكسه) قال في شرح الروض فان خالف لزمه الضمان لفساد القبض كالمو قبضه جزافا ولا ينفذ التصرف فيه كاسم في البيع وكذا لو اكتاله بغير السكيل الذي وقع عليه العقد كان باع صاعا فكتاله بالمد على مارجحه ابن الرفعة من وجهين (قوله مالم يتناه) اي حتى لم يبق فيه

ويقبل قول المسلم في اللحم هو ميتة كما قاله جمع متقدمون استصحابا لاصل الحرمة في الحياة (٣٣) حتى يذيقن ا

ويقبل قول المسلم الخ وظاهر ان محله ان سلم ما لم يقل المسلم اليه ذبحته اخذ من قو لهم لو وجدت شاة مذبوحة فقال ذبحي ذبحتها حلت على ان قو لهم لو وجد قطعة لحم في اناء او خرقه ببيلد لا يجوس فيه او والمسلمون فيه اغلب فطاهرة لانه يغلب على الظن انه ذبيحة مسلم يقتضى تصديق المسلم اليه مطلقا لا يدعوا به بغلبة الظن المذكورة نهاية وسم قال ع ش قوله ما لم يقل الخ اى فان قال ذلك اجبر الحاكم المسلم على قبوله ثم بعد ذلك انظر ماذا يفعله فيه هل يجوز له التصرف فيه بالبيع ونحوه عملا بحكم الحاكم وبالظاهر او يعمل بظنه فلا يجوز له استعماله ولا التصرف فيه لانه ميتة في ظنه فيه نظروا الظاهر الثانى وقوله مطلقا اى سواء قال ذكيتة ام لم يقل وسواء كان فاسقا ام لا اه وقال الرشيدى قوله مر يقتضى تصديق الخ اى فى بلدا لا يجوس فيه او والمسلمون فيه اغلب بقريته ما قبله اه قول المتن (ولو احضره الخ) اى فى مكان التسليم او لا اه حلى (قوله اى المسلم فيه) الى قوله وقضية إطلاقهم فى النهاية وكذا فى المغنى الا قوله او اجنبى عن ميت وقوله او كان يترقب الى المتن (قوله بمعنى كان) ويكثر فى كلام الشيخين الاتيان بان بدل كان اهناء زاد المغنى ولكنه خلاف المصطلح عليه اه قول المتن (بان كان) اى المسلم فيه (قوله او غيره) اى او كان المسلم فيه غير الحيوان (قوله او كان يترقب الخ) يتأمل هذا فان قضية التعبير باوانه لو كان غير حيوان ولم يحتج بحفظه لمؤنة وتوقع زيادة سعره عند المحل لم يجب القبول وقد يتوقف فيه بانه حيث لا ضرر عليه يجبر على القبول ويدخره لوقت الحلول إن شاء فلا يفوت مقصوده فلعل ارمعنى الو او ويصور ذلك بما اذا الحقه ضرر غير ما ذكر كخوف تغير المسلم فيه اذا دخر الى الوقت الذى يترقبه مع كونه لم يحتج فى ادخاره الى محل يحفظه فيه ولا مؤنة له اءع ش وهذا مبنى على ما هو الظاهر من ان قول الشارح او كان الخ عطف على قوله احتاج الخ ويحتمل انه عطف على قول المصنف كان حيوانا وقول الكردي انه عطف على امتنع اه لا يظهر له وجه قول المتن (او وقت غارة) تقديره او الوقت وقت غارة ولا يصح عطفه على خبر كان اه معنى اى لان فيه الاخبار عن الذات وهو المسلم فيه باسم الزمان (وإن وقع الخ) جزم به شرح الروض اه سم (او يريد الخ) اى لو كان يريد اه نهاية وعبرة المغنى او كان ثمرا او لحما يريد اكله عند المحل طريا اه وكان ينبغى للشارح ان يزيد ما مر عن المغنى او يقدمه على قول المتن او وقت غارة ليعطف على قوله يترقب (قوله للضرر) تعليل للمتن فلو قدمه على للغاية كما فعله المغنى لكان احسن (يكن له) اى للمسلم قول المتن (اجبر) اى ويكفى الوضع بين يديه اءع ش (قوله تعنت) اى عنادا (قوله اصلا) فى تصور انتفاء الغرض للمسلم اليه نظر اذا قل مراتبه حصول البراءة بقبض المسلم له اللهم الا ان يقال المراد به لم يقصد حصول البراءة وان كانت حاصلة لقبول المسلم ولا يلزم من كون الشىء حاصلا كونه مقصودا اءع ش (قوله وافهم اعتبره الخ) حق العبارة وافهم تقديمه لغرض المؤدى ونحو ذلك اه رشيدى اقول لا غبار على تعبير الشارح بل التعبير ان متلازمان سم (قوله اخذه الخ) ولو كان المسلم غائبا فقياس ما ذكر ان يقبض اى الحاكم له فى حال غيبته كما قاله الزركشى شرح مر اه سم (قوله ولو احضر الخ) ببناء المفعول اى احضره المسلم اليه او وارثه الخ (قوله الحال) اى اصالة او بعد حلول الاجل سم وع ش (قوله اجبر المسلم على قبول الخ) قد يوم انه لا يقبل منه الا القبول ولا ينفذ ابرائه ولعله ليس بمراد ولما المراد به انه

تداوة (قوله ويقبل قول المسلم في اللحم هو ميتة الخ) ينبغى ان محله ما اذا لم يخبر المسلم اليه بانه ما ذكاه لقبول خبره فى الذكية كما قبلوا الاخبار الذى عن شاة بانه ذكاه او لا فهو المصدق على ان قضية ما قالوه من انه لو وجد قطعة لحم في اناء او خرقه ببيلد لا يجوس فيه او كان المسلمون اغلب حكم بطهارتها ان المصدق المسلم اليه الا ان يقال لا يلزم من الطهارة الحل وفيه نظر بل يلزم من طهارة اللحم حله ما لم يثبت سبب اخر لحرمة غير النجاسة فليتأمل (قول المصنف كان) اى المسلم فيه حيوانا (قول المصنف او وقت غارة) اى كان الوقت المحضر فيه (قوله وإن وقع) جزم به فى شرح الروض (قوله اخذه الخ) ولو كان المسلم غائبا فقياس ما ذكر ان يقبض له فى حال غيبته كما قاله الزركشى مر (قوله الحال) ينبغى شمليه للتوكل بعد حلوله (قوله

(٥ - شروانى وابن قاسم - خامس) ولو احضر المسلم فيه الحال فى مكان اجبر المسلم على قبوله أو لغرضها اجبر عليه أو على الابراء لان امتناعه وقد وجد زمان التسليم ومكانه

ويخالفه اعتماد جمع متأخرين
انه لا يلزمه القبول في
القرض إلا حيث لا خوف
اى وإن كان العقد فيه على
الالوجه خلافا للادعى
ويفرق بأن القرض مجرد
معروف وإحسان وهو
يقضى عدم اضرار
المقرض بوجه فلم يلزم
بالقبول ولو في محل القرض
الا حيث لا ضرر عليه فيه
وما هنا محض معاوضة
وقضيتها لزوم قبضها
المستحق في محل تسليمها من
غير نظر لا ضرر المسلم او
لا وإنما روعى غرضه فيما
مر لان ذلك القبض فيه غير
مستحق بمقتضى المعاوضة
لان الفرض انه قبل الحلول
اوفى غير محل التسليم فنظر
فيه لا ضرر القابض وعدمه
فتامله (ولو وجد المسلم المسلم
اليه بعد المحل) بكسر الحاء
(في غير محل التسليم) بفتحها
اى مكانه المدين بالشرط او
العقد عليه فله الدعوى عليه
بالمسلم فيه والزامه بالسفر
معه لمحل التسليم او يوكل
ولا يحبس لانه لو امتنع (لم
يلزمه الاداء إن كان لنقله)
من محل التسليم الى محل
الظفر (مؤنة) ولم يتحملها
المسلم لتضرر المسلم اليه
بذلك بخلاف ما لا مؤنة لنقله
كيسير نقد وماله مؤنة
وتحملها المسلم اذ لا ضرر
حينئذ ولا نظر لكونه في

يقصر هنا في لفظ الاجبار على القبول ويجرى الثاني لفظا بين القبول والابراء ويترك فيهما باحدهما
فليراجع (قوله على ما ذكر) اى من القبول فقط او من القبول والابراء (قوله) والحال المحض في غير محل
التسليم لم يبين حكمه فيما سبق وعبارة العباب ولا يلزمه اى قوله بغير مكان التسليم حيث له غرض كالخوف
وكؤنة النقل وإن بذلها غيره فان قبله لم تلزمه مؤنة اه وخرج ما لا ذالم يكن غرض وهل يجرى فيه حينئذ حكم
ما احضرى في محل التسليم كما يصرح به الفرق الا فى اه سم عبارة المغنى وشرح المنهج او لغرضها اجبر على القبول
او الابرأ وقد يقال بالتخير بالا جبار على القبول او الابرأ فى المؤجل اى مطلقا والحال المحض في غير مكان
التسليم ايضا وعلى ذلك جرى صاحب الانوار فى الثاني والذى يقتضيه كلام الروضة واصطفا هو الالوجه
الاجبار فيهما على القبول فقط اه وياتى فى الشرح ما يوافقه (وقضية إطلاقهم) الى المتن نقله عن ش عن الشارح
وسكت عليه (قوله وقضية إطلاقهم) اى اجبار المسلم فيه (قوله هنا) اى فى الحال المحض فى محل التسليم اه سم
(قوله فى القرض) يتجه ان ما هنا كالقرض اه سم (قوله فيه) اى فى وقت الخوف (قوله ويفرق بأن الخ)
قضية الفرق ان دين المعاملة غير السلم كدين السلم وينبغى ان دين غير المعاملة مطلقا كدين الاتلاف كذلك
اه سم (قوله واحسان) عطف تسمير لمعروف (قوله فلم يلزم) ببناء المفعول (قوله وما هنا) اى دين السلم
(قوله المستحق) بصيغة اسم المفعول نعت لقبضا (قوله اولا) الاولى وعدمه (القبض فيه غير مستحق
الخ) الجملة خبر ان (قوله اوفى غير محل التسليم) او لمنع الخلو (قوله بكسر الحاء) الى قوله بخلافه عن ميت فى
المغنى الا قوله ولا نظر الى المتن ولما الفصل فى النهاية الا ما ذكر (قوله او العقد عليه) لا ينبغى ان الكلام فى
السلم المؤجل بدليل قوله بعد المحل وفيما له مؤنة بدليل قوله إن كان لنقله مؤنة وتقدم ان المؤجل الذى لنقله
مؤنة لا بد من بيان محل التسليم وان صالح محل العقد فقوله او العقد عليه مشكل اذ لا يكون التعيين بالعقد فى
ذلك الا ان يجاب بان المراد بالمؤنة هناك مؤنة النقل الى محل العقد والمراد بها مؤنة النقل من محل التسليم
الى محل الظفر ويجوز ان يكون لنقله مؤنة الى محل الظفر ولا يكون له مؤنة الى محل العقد فيقرض ما هنا فى
السلم المؤجل الذى ليس له مؤنة الى محل العقد الصالح فانه حينئذ لا يجب بيان محل التسليم بل يتعين موضع
العقد ثم اذا وجد فى غير محل التسليم فصل فيه بين ان يكون لنقله مؤنة او لا اه سم على حجج اه ع وشو لك
ان تجيب بمنع قول المحشى بدليل قوله بعد المحل وحمل قول المصنف المذكور على ما يشمل الحلول بالعقد (قوله
عليه) يظهر انه متعلق بالمدين خلافا لما يوجهه صنيع سم المار انما من تعلقه بالعقد وكان الاولى اسقاطه كما
فعله المحلى والنهاية والمغنى وشرح المنهج (قوله او يوكل) بالنصب عطف على السفر معه (قوله ولا يحبس)
بناء المفعول عطف على جملة له الدعوى الخ (قوله ولا نظر لكونه فى ذلك المحل الخ) هذا ممنوع كما يعلم بما ياتى

والحال المحض فى غير محل التسليم لم يبين حكمه فيما سبق وعبارة العباب ولا يلزمه اى قوله بغير مكان التسليم
حيث له غرض كالخوف وكؤنة النقل وان بذلها غيره فان قبله لم تلزمه مؤنة اه وخرج ما لا ذالم يكن غرض
وهل يجرى فيه حينئذ حكم ما احضرى في محل التسليم كما يصرح به الفرق الا فى وقوله فيه فى محل تسليمها وقوله
وانما روعى الخ (قوله فى القرض) يتجه ان ما هنا كالقرض (قوله ويفرق بأن القرض) قضية الفرق ان
دين المعاملة غير السلم كدين السلم وينبغى ان دين غير المعاملة مطلقا كدين الاتلاف كذلك (قوله او العقد
عليه) لا ينبغى ان الكلام فى السلم المؤجل بدليل قوله بعد المحل وفيما له مؤنة بدليل ان كان لنقله مؤنة وتقدم
ان المؤجل الذى لنقله مؤنة لا بد من بيان محل التسليم وان صالح محل العقد فقوله او العقد عليه مشكل اذ
لا يكون التعيين بالعقد فى ذلك الا ان يجاب بان المراد بالمؤنة هناك مؤنة النقل الى محل العقد والمراد بها مؤنة
مؤنة النقل من محل التسليم الى محل الظفر ويجوز ان يكون لنقله مؤنة الى محل الظفر ولا يكون له مؤنة الى
محل العقد فيقرض ما هنا فى السلم المؤجل الذى ليس له مؤنة الى محل العقد الصالح فانه حينئذ لا يجب بيان
محل التسليم بل يتعين موضع العقد ثم اذا وجد فى غير محل التسليم فصل فيه بين ان يكون لنقله اليه مؤنة
او لا (قوله ولا نظر لكونه فى ذلك المحل اغلى منه بمحل التسليم) ينبغى ان هذا مبنى على ما ياتى فى القرض فى

ذلك المحل اغلى منه بمحل التسليم (ولا يطالبه بقيمته)

في القرض نهاية وغيره قال ع ش قوله مر وهو ممنوع أى فلا يجب على المسلم اليه أو نحوه أدؤه حيث ارتفع سعره وان لم يكن لنقله مؤنة وحيداً فالمانع من وجوب التسليم اما كونه لنقله مؤنة أو ارتفاع سعره وهذا هو المعتمد اعبارة سم قوله ولا نظر الخ ينبغي ان هذا مبنى على ما يأتى له في القرض في شرح قول المصنف ولو ظفر به الخ من رد كلام ابن الصباغ اما على اعتداده الذى مشى عليه شيخنا الشهاب الرملى كما نبهنا عليه هناك فيقال بمثله هنا فليتأمل اه (قوله وللحيلولة) والاولى إسقاط الغاية لان القيمة إذا كانت للفيض لا يطلب بها قطعاً لانها استبدال حقيق بخلاف ما إذا كانت للحيلولة لانها تشبه الوثيقة اه ع ش (قوله له الفسخ) بان يتقايلا عقد السلم سلطان اه بجري هذا على مختار النهاية واما عند الشارح فلا يشترط الاقالة بل يجوز الفسخ بلا سبب كما مر (قوله والا) اى وان تلف راس ماله (قوله ولم يتحملها المسلم اليه) بمعنى تحصيله وتحمله الزيادة لا بمعنى دفع المؤنة للسلم لانه اعتياض اه نهاية قال ع ش قوله وتحمله الزيادة اى بان تدفع الزيادة لمن يحمله الى محل التسليم او يلتزمه ماله اه وفي الحلوى قوله ولم يتحملها المسلم اليه بان يتكفل بنقله من محل التسليم بان يستاجر من يحمل ذلك وليس المراد أنه يدفع أجره ذلك للمسلم لانه اعتياض اى شبه اعتياض لانه اعتياض عن صفة المسلم فيه وهى النقل لا عن المسلم فيه اه بزيادة (قوله لم تجب له مؤنة الخ) بل لو بذلها له لم يجز له قبولها لانه كالا اعتياض نهاية ومعنى (قوله كان لم يكن الخ) عبارة النهاية والمغنى بان الخ بالباء بدل الكاف (قوله حيث لا غرض) من الغرض الخوف وقضية الفرق السابق بين السلم والقرض عدم اعتباره في غير القرض اه سم (قوله وقد احضره الخ) حال من الدائن (قوله لا اجنبى عن حى) قديهم مقابلته للوارث ان المراد به من عده مع ان الوارث كالا جنى في مسئلة الحى سم على حجج وقديقال يفهم ان الوارث في الحلوى كالا جنى الا انه الان لا يسمى وارثاً وانما يسمى بعد موت الوارث اه ع ش (قوله لا تركه له) هل مثله امتناع الوارث عن القضاء مع وجود التركة وقضية التعميل نعم (قوله ذمته) اى الميث (قوله ان الدين يجب بالطلب) ومثله القرينة الدالة عليه دلالة قوية اه ع ش (قوله مالم يخف الخ) ظرف القول يميل الخ (فصل في القرض) (قوله في القرض) الى قوله ويثبت في النهاية (قوله في القرض) انما عبر به دون الاقراض لان المذكور في الفصل لا يختص بالاقرض بل اغلب احكامه الآتية في الشيء المقرض ولو عبر بالاقرض لكانت الترجمة قاصرة وهذا اولى مما فى حاشية الشيخ اه رشيدى يعنى من قول ع ش ولعله اثره على ما في المتن لاشتهار التعبير به وليفقدان له استعمالين اه (قوله بمعنى الاقراض) اى مجازاً والذى يفيد كلام المختار انه إذا استعمل مصدر كان بمعنى القطع وهو غير معنى الاقراض فانه تمليك الشيء على ان يرد بده له لكنه سمي به وبالقرض لكون المقرض اقتطع من ماله قطعة للمقرض اه ع ش (قوله

شرح قول المصنف ولو ظفر به في غير محل الاقراض الخ من رد كلام ابن الصباغ اما على اعتداده الذى مشى عليه شيخنا الشهاب الرملى كما نبهنا هناك فيقال بمثله هنا فليتأمل (قوله ولم يتحملها المسلم) كذا في شرح المنهج وكتب شيخنا الشهاب الرملى ما مشه ما نصه هذه العبارة يصدق مفهومها الاقراض بما لو اسلم اليه في قبح صعيدى مثلاً وجعل محل التسليم الصعيد ثم وجده بمصر فطالبه به فيمات وتحمل المؤنة اى ان يدفع له مقدار اجرة حمله من الصعيد اليها ولا يتجمل اجباره على قبول ذلك كالا يخفى فليتأمل نعم في عكسها يتجه الاجبار انتهى وقوله عكسها اى بان وجده بالصعيد ومحل التسليم بمصر فطالبه وقبض بالمسلم فيه ولم يطلب منه اجرة حمله (قوله ولم يتحملها المسلم اليه) بمعنى تحصيله وتحمله الزيادة لا بمعنى دفع الزيادة للمسلم لانه اعتياض شرح مر وهو ما خوذ من قول السبكي لا يجبر وان تحملها المسلم اليه لانه اعتياض انتهى وقضية علته امتناع قبوله مع المؤنة وهو ظاهر مر انتهى (قوله لا غرض له) من الغرض الخوف وقضية الفرق السابق بين السلم والقرض عدم اعتباره في غير القرض (قوله لا اجنبى عن حى) قديهم مقابلته للوارث ان المراد به ما عده مع ان الوارث كالا جنى في مسئلة الحى (فصل)

الآتي قوله ما حقه ترجمه به فصل بل هو (٣٦) نوع منه إذ كل منهما يسمى سافا (الافراض) الذي هو ثمانية الشيء بر دبدله (مندوب)

اليه ولشهره هذا وتضمنيه
لمستحب حذفه فهو من السنن
الا كيدة للآيات الكثيرة
والاحاديث الشبيهة كخبر
مسلم من نفس عن اخيه
كربة من كرب الدنيا نفس
الله عنه كربة من كرب يوم
القيامة والله في عون العبد
ما دام العبد في عون اخيه
وصح خبر من اقض الله
مرتين كان له مثل اجر
احدهما لو تصدق به وفي
خبر سننه من ضعفه
الا كثرون انه صلى الله عليه
وسلم رأى ليلة اسرى به
مكتوبا على باب الجنة ان
درهم الصدقة بعشرة
والقرض بثمانية عشر وان
جبريل علل له ذلك بان
القرض انما يقع في يد
محتاج بخلاف الصدقة
وروى البيهقي خبر قرض
الشيء مخير من صدقته وبينت
ما في هذه الاحاديث في
شرح الارشاد وجزم بعضهم
اخذ من الخبرين الاخيرين
بانه افضل من الصدقة غير
صحيح لان الاول المصرح
بافلتيتها صحيح دونها
فوجب تقديمه عند التعارض
على انه يمكن حملها على
انه من حيث الابتداء لما
فيه من صون وجه من
لا يعتاد السؤال عنه افضل

(الآتي) أي بقول المتن ويجوز إقراض كل ما يسلم فيه اه كردى (قوله) إذ كل منهما (قوله) قد يقال هذا من
الاشتراك اللفظي اه سيد عمر زاد عش اللهم إلا ان يقال ان المراد يجعله نوعا منه انه ينزل منزلة النوع
لانه نوع حقيقة وإنما نزل منزلة النوع لان كلا منهما ثابت في الذمة اه (قوله) الذي هو (الخ) أي
شرعا اه عش (قوله) بر دبدله (قوله) أي على ان يرد بدله اه معنى قول المتن (مندوب) ظاهر إطلاقه انه
لا يفرق في ذلك بين كون المقرض مسلما أو غيره وهو كذلك فان فعل المعروف مع الناس لا يختص
بالمسلمين ويجب علينا الذب عن اهل الذمة منهم والصدقة عليهم جائزة وإطعام المضطر منهم واجب
والتعير بالاخ في الحديث ليس للتعقيد بل لمجرد الاستعطاف والشفقة اه عش (قوله) ولشهره (هذا)
أي تعدي مندوب بالي اه كردى عبارة عش أي قوله اليه اه (قوله) ولشهره (هذا) أي وصيرورته
في الاصطلاح اسما للطلب طلبا غير جازم اه سم (قوله) أو تضمنيه (قوله) عطف على الشهرة (قوله)
حذفه) أي اليه فعلى الاول من الحذف والا يصل دون الثاني (قوله) فهو من السنن (الخ) الاولى وهو
بالواو كافي النهاية (قوله) للآيات الكثيرة (قوله) أي المفيدة للثناء على القرض كآية من ذلك الذي يقرض الله
قرضا حسنا اه عش (قوله) من ضعفه (الخ) وهو خالد بن زيد الشامي اه معنى (قوله) بثمانية عشر
ووجه ذكر الثمانية عشر ان درهم القرض فيه تنفيس كربة وانظار إلى قضاء حاجته وردده فقيه عبادتان
فكان بمنزلة درهمين وهما بعشرين حسنة فالتضعيف ثمانية عشر وهو أي التضعيف الباقي فقط لان
المقرض يسترد ومن ثم لو ابرا منه كان له عشرون ثواب الاصل والمضاعفة اه نهاية (قوله) علل له
ذلك) أي بعد سؤاله صلى الله عليه وسلم عن سبب التفاضل بينهما اه عش عبارة المغني في تمام الحديث فقالت
يا جبريل ما بال القرض افضل من الصدقة قال لان السائل قد يسأل وعنده والمستقرض لا يستقرض الا من
حاجة اه (قوله) في يحتاج) أي في الغالب اه عش (قوله) لان الاول المصرح) في دعوى الصراحة نظر اه
سيد عمر وهذا مبنى على حمل الاول على الحقيقي واما اذا حمل على الاضافي اعني خبر من اقض الله الخ كاهو
صرح المغني ويدل عليه قول الشارح صحيح فالصراحة واضحة ثم رابت في الرشيدى ما نه مراده بالاول
الاول من الاخبار الخاصة بالقرض وهو خبر من اقض الله الخ واما خبر مسلم السابق فليس خاصا بالقرض اه
(قوله) لما فيه من صون) عبارة النهاية لا امتياز عنها بصونه ما وجه من لم يعتد السؤال عن بذله لكل احد اه
(قوله) عنه) أي عن السؤال (قوله) افضل) خبر ان وكذا اعراب نظيره الاتي (قوله) ومحل ندبه) إلى المتن في
النهاية الا قوله فور إلى ما لم يعلم وكذا في المغني الا قوله ومن ثم إلى واركاه (قوله) ومحل ندبه (الخ) ويظهر ان
محلها ايضا حيث لم يعلم او يظن انه إنما يؤلفيه من حرام او شبهة ومال المقرض خلى عنها او الشبهة فيه اخف
منها في مال المقرض وإلا فواضح انه لا يندب حينئذ وإنما سبق النظر في حكمه حينئذ فيحتمل ان يقال
بالحرمة إذا علم انه إنما يؤلفيه بالحرام وان نفسه لا تساخ بالترك قياسا على مسئلة الانفاق في معصية وبالكره
في مسئلة الشبهة وانها تختلف في الشدة باختلاف الشبهة اه سيد عمر (قوله) والواجب) أي على المقرض
(قوله) وان لم يعلم (الخ) الاسبك اسقاط ان (قوله) عليهما) أي المقرض والمقرض (قوله) او في مكروه) ولم
يذكر المباح ويمكن تصويره بما إذا دفع إلى غنى يسؤال من الدافع مع عدم احتياج الغني اليه فيكون مباحا
لا مستحبا لان لم يشتمل على تنفيس كربة وقد يكون في ذلك غرض للدافع كحفظ ماله باحراره في ذمة المقرض
اه عش عبارة السيد عمر هل يشترط في ندبه احتياج المقرض في الجملة كما تشعر به الاحاديث حتى لو اقترض
تاجر لا حاجة بل لان يريده في تجارته طمعا في الربح الحاصل منه لم يكن مندوبا بل مباحا ولا يعتبر ما ذكر محل
تأمل لكن قضية اطلاقهم استحباب الصدقة على الغني انه لا يفرق اه وهو الاقرب والله اعلم (قوله) والا كره)
(قوله) ولشهره (هذا) أي وصيرورته في الاصطلاح اسما للطلب طلبا غير جازم (قوله) من السنن
صفة مندوب (قوله) ويحرم الاقتراض والاستدانة

ومحل الاول على أنها من حيث الانتهاء لما فيها من عدم رد المقابل افضل ومحل ندبه ان لم يكن المقرض مضطرا ولا واجب
وان لم يعلم او يظن من اخذه انه ينفق في معصية ولا حرم عليهما او في مكروه والا كره ويحرم الاقتراض والاستدانة

على ذير مضطرب الوفاء من جهة ظاهرة فوراً في الحال وعند الحلول في أنوكل مالم يعلم المقرض بحاله وعلى
القرض كما باتى نظيره في صدقة التطوع ومن لم يعلم المقرض انه انما يقرضه لنحو صلاحه (٣٧) وهو باطننا

أى لهما أيضا اه عش (قوله على غيره مضطرب الخ) أى بخلاف المضطرب يجوز اقتراضه وان لم يرج الوفاء
بل يجب وان كان المقرض وليا كما يجب عليه بيع مال محجوره من المضطرب نسيت سم على حج وقوله
وان كان المقرض وليا أى حيث لم يوجد المقرض المضطرب الا هو اه عش (قوله من جهة ظاهرة) أى
قريبة الحصول كما يؤخذ مما باتى في صدقة التطوع اه عش (قوله مالم يعلم المقرض بحاله) أى فان علم
فلا حرمه وهل يكون مباحا او مكروها فيه نظروا ولا يبعد الكراهة ان لم يكن ثم حاجة اه عش وامام
الحاجة فلا يبعد التنب (قوله وعلى من اخفى غناه الخ) ينبغي مالم يعلم المقرض حاله سم اه عش أى فان علم
ففيه مامرا نفيا (قوله واطهر فاقته الخ) ولو اخفى الغناة واطهر الغنى حالة القرض حرم ايضا لما فيه
من التدليس والتغريب عكس الصدقة نهابة ونفى قل عش قوله م حرم ايضا وما كذا انتهى سم اه
اقول ويمكن ادراجه في قول الشارح ومن ثم لم يعلم الخ (قوله كما هو ظاهر) هل نقول هنا حيث كان بحيث
لو علم حاله باطنا لم يقرض انه لا تلك القرض كما سياتى نظيره في صدقة التطوع او بما كذا هنا مطلقا وبقرب
بان القرض معاوضة وهى لا تندفع بالغنى فيه نظروا والثانى اقرب سم على حج ووجه بانه يشبه شراء المعسر من
لا يعلم اسعاره وبيع المبيع مع العلم بعيبه ان يجرله او الشراء بالثمن المبيع كذلك الى ذير ذلك من انه ور
اه عش (قوله غير القرض الحكيم) أى واما القرض الحكيم كالانفاق على اللقط الخحتاج واطعام
الجامع وكسوة العارى فسياتى انه لا يفترق الى إيجاب وقبول (قوله وتدين نظرايه) أى في اسألتك اه عش
(قوله مشترك بين القرض والسلم) مع قوله هذا لا يحتمل العلم اه سم وفيه تأمل (قوله وذكر
المتعلق) نحو قوله أسألتك كذا في كذا اه عش عبارة الكردى وهو قوله في كذا كما يقال أسألتك
كذا في عبد صفته كذا اه (قوله او يبدله) استعاضة النهاية والمغنى (قوله لان ذكر المثل) الى
قوله وبحث في النهاية إلا قوله او البديل (قوله فيه) أى في خذه بمثله او يبدله (قوله إذا وضعه الخ) هذا
التعليل لا يظهر بالنسبة الى قوله او البديل (قوله صورة) الاولى ولو صورة (قوله وبه فارق) أى بقوله
لان ذكر المثل او البديل الخ عش (قوله وانما الخ) كقوله او اتضح الخ فافق على فارق (قوله انه صريح) أى
خذه بمثله او بدله صريح في القرض (قوله لا كناية) أى في القرض (قوله خلافا لجمع) منهم شيخ الاسلام في
شرح منجه اه عش (قوله ويرده الخ) مما يؤيد هذه القاعدة ما كان صريحا في بابه ولهذا ردده شيخنا الشهاب
الرملى واعتمده صريح هنا ولا يتعقده البيع مطلقا اه سم (قوله لا كناية) أى في البيع (قوله بحث
السبكي الخ) اعتمده النهاية والمغنى (قوله ان ياخذه بكذا كناية) ينبغي تصويره بما اذا كان المسمى مثل المقرض
كخذه الدينار بدينار وعليه فيفرق بين معنى المثل ولفظه بما مر من ان ذكر المثل فيه نص الخ اه عش
(قوله هذا المثل) أى لمسكتك هذا الدرهم بمثله او بدرهم الى المثل للجنس وإلا فذكر مثالا و (قوله
هنا) أى في القرض (قوله محتمل) لعلة بكسر الميم (قوله وان اختلف المراد بها فيهما) فان المراد بالثمنية
في القرض ماثلة الشيء المقرض حقيقة او صورة وفي الصرف عدم الزيادة والنقصان (قوله لهذا الخ) الإشارة

على غير مضطرب الخ) أى بخلاف المضطرب يجوز اقتراضه وان لم يرج الوفاء بل يجب أى وان كان المقرض
وليا كما يجب عليه بيع مال محجوره من المضطرب المعسر بالنسيئة (قوله من اخفى غناه) ينبغي مالم يعلم
المقرض حاله (قوله حرم الاقتراض ايضا كما هو ظاهر) هل نقول هنا حيث كان بحيث لو علم حاله باطنا لم
يقرض انه لا تلك القرض كما سياتى نظيره في صدقة التطوع او يملكه هنا مطلقا ويفرق بان القرض
معاوضة وهى لا تندفع بالغنى فيه نظروا والثانى قريب (قوله مشترك بين القرض والسلم) مع قوله هذا
لا يحتمل السلم (قوله لا ذكر المثل) انظر خذه هذا الدينار بدينار ثم رابت قوله الاتى نعم بحث السبكي
وغيره الخ (قوله ان خذه بكذا كناية) مما يؤيد هذه القاعدة ما كان صريحا في بابه ولهذا ردده شيخنا الشهاب

فيه نظروا والمتجه الاول ويؤيده أنهم لم يذكر هذا المثل هنا اه ومأقوله محتمل في خصوص هذا المثل لانه
الثنائية مقصودة في كل منهما وان اختلف المراد بها فيهما فلذا استوى قوله بمثله وقوله بدرهم واحت

وحيث قلنا نتيجه أنهما إن نويابه أحدهما تعين لما تقرر من صلاحيته لهما وإلا كان في مثله صريح قرض وفي بدهم صريح بيع عملا
بالمبادر فيهما وقد يستشكل هذا بأنه لا نظير (٣٨) له وهو صراحتة في بابين مختلفين ويتخصص بالنية أن وجدت وإلا فالمتبادر وبجواب

بالتزام ذلك لصورة اقتضاء النظر له فتامله (أو ملكتك على أن ترد بدله) أو خذه ورد بدله أو أصرفه في حوائجك ورد بدله فإن حذف ورد بدله فكناية كخذه فقط أي أن سبقه اقترضني وإلا فهو كناية قرض أو بيع أو هبة أو اقتصر على ملكتك ولم ينو البديل فبها وإلا فكناية ولو اختلفا في ذكر البديل صدق الأخذ وإنما صدق مطعم مضطراؤه قرض حملا للناس على هذه المكرمة التي بها أحياء النفوس إذ لو أوجوا للأشهاد لغات النفس أو في نيته صدق الدافع كافي بغير هذا وانفق على نفسك بنية القرض كذا قيل وقولهم لا ثواب في الهبة المطلقة وإن نواه الواهب صريح في أنه لا عبرة بنيته ويفرق بينه وبين ما ذكر بان هنا لفظا صريحا بملك فلم يقبل الرفع بالنية وشم لفظا محتملا فقبل نية القرض به وبهذا يعلم أنه حيث كان اللفظ الماتى به كناية صدق الدافع في نيته به أو صريحا في التملك بلا بدل صدق الأخذ في نية ذكر البديل أو نيته وفي قواعد الزركشي ما حاصله قالوا هنا اختلفا في ذكر القرض صدق الأخذ وفي

إلى قوله إذا التملية الخ (قوله وحيث) أي حين صلاحيته للصرف والقرض (قوله وهو صراحتة الخ) تفسير لهذا وفي وقد يستشكل هذا (قوله صراحتة في بابين الخ) في لزوم ذلك مأمرا نظرا بل مقتضاه أنه صريح في أحدهما وهو ما يتبادر منه كناية في الآخر وهو ما يحتاج إلى النية فيه فليتأمل نعم يشك بقولهم ما كان صريحا في بابه ووجد نقاذ في موضوعه لا يكون كناية في غيره وحيث يجب ببحرهما فإفاده الشارح ثم رأت الفاضل الحاشي قال قوله وهو صراحتة الخ يتأمل انتهى وهو إشارة إلى ما ذكره سيد عمر ويمكن دفع النظر بأن مراد الشارح بالصراحة في بابين الخ الصلاحية لهما بقرينة سابق كلامه (قوله اقتضاء النظر) أي الفكر والدليل (قوله فإن حذف ورد بدله) أي من أصرفه في حوائجك الخ (قوله أي أن سبقه) أي أنما يكون خذه كناية أن سبقه الخ فله قوله أصرفه في حوائجك و (قوله وإلا فهو الخ) أي وإن يسبقه اقترضني أو عش (قوله كناية قرض أو بيع) صورته في البيع أن يقدم ذكر الثمن في لفظ المشتري كعبه بعشرة فقال البائع خذه أو سيد عمر عبارة عش قوله أو بيع مشكلا بان البيع لا بد فيه من ذكر الثمن ولا تنكفي نيته لا مع الصريح ولا مع الكناية على ما اعتمدته مر وعبارة حج في البيع بكذا لا يشترط في ذكره بل تنكفي نيته على ما فيه مما بينته في شرح الإرشاد اه (قوله أو اقتصر الخ) عطف على قوله حذف الخ (قوله وإلا فكناية) أي وإن نوى البديل فكناية قرض سم على حج اه عش (قوله ولو اختلفا) إلى قوله أو في نيته في النهاية (قوله في ذكر البديل) أي مع قوله ملكتك بان يقول أحدهما ذكر معه ويقول الآخر لا اه كردى وقوله مع قوله ملكتك أو قوله خذه أو قوله أصرفه في حوائجك (قوله صدق الأخذ) أي بنيه لان الأصل عدم ذكره مغنى ونهاية قال عش ظاهره وإن كان باقيا قال سم على منهج قال مر عمله أي تصديق الأخذ إذا كان باقيا وإلا فالقول قول الدافع انتهى فليحرر أقول والآخر بظاهر إطلاق الشارح مروى حيث صدق في عدم ذكر البديل لم يكن هبة بل هو باق على ملك دافعه لان خذه مجردة عن ذكره البديل كناية ولم توجد نية من الدافع فيجب رده لما لك وليس المالك مطالبة بالبديل اه عش وقوله وإن كان باقيا حق المقام وإن لم يكن باقيا وقوله وحيث صدق الخ أنما يتأتى في قوله خذه وقوله أصرفه في حوائجك دون قوله ملكتك لما مر آنفا أنه عند عدم النية هبة (قوله أو في نيته) أي نية البديل في قوله ملكتك اه سم عبارة الكردي عطف على ذكر البديل أي واختلفا في نية البديل اه ويظهر أن مثل قوله ملكتك هنا قوله خذه وقوله أصرفه في حوائجك (قوله ويفرق بينه) أي بين الاقتصا على ملكتك وبين ما ذكر وهو قوله بيع هذا وانفق على نفسك سم وكردى (قوله بان هنا) أي في الهبة المطلقة (قوله فلم يقبل الرفع) كان المراد بالرفع الزام البديل اه سم (قوله ثم) أي في قوله بيع هذا الخ (قوله وبهذا يعلم) أي بالفرق المذكور (قوله في نيته به) أي نية البديل باللفظ الكينائي (قوله أو صريحا في التملك) إن كان إشارة إلى مسألة الهبة المطلقة فلا حاجة لتصديق الأخذ في نية لأنها وإن ثبتت لم تؤثر كما إفاده كلامه اه سم عبارة الكردي قوله أو صريحا في التملك كملكته هنا اه وهو ظاهر (قوله وفي قواعد الزركشي الخ) تأييد لقوله أنه حيث كان اللفظ الخ (قوله هنا) أي في القرض (اختلفا) أي لو اختلفا (قوله وفي الهبة) أي وقالوا في الهبة (قوله قال الخ) أي لو قال الخ (قوله صدق المنتهب) أي يمينه (قوله فقالا) أي العبد والزوجة (قوله في الكل) أي في كل من الصور الأربع (قوله عليه) أي اللفظ المملك أي على وجوده (قوله والأصل عدمه) أي الزائد الملزم (قوله وبراءة الذمة)

الرملي واعتمده أنه صريح هنا ولا ينفعه بديه البيع مطلقا (قوله أو في نيته) أي نية البديل في قوله ملكتك (قوله ويفرق بينه وبين ما ذكر) أي بين قوله ملكتك وقوله بيع هذا وانفق على نفسك كذا يظهر في شرح هذا الكلام (قوله فلم يقبل الرفع) كان المراد بالرفع الزام البديل (قوله أو صريحا في التملك) إن كان إشارة إلى مسألة الهبة المطلقة فلا حاجة لتصديق الأخذ في نية لأنها وإن ثبتت لم تؤثر كما إفاده كلامه

الهبة قاله وهيتك يعوض فقال مجانا صدق المنتهب ولو قال أعنتك بالف أو طلقك بالف عطف
فقالا مجانا صدقا يمينيهما لأن المالك في الكل يدعى زيادة لفظ ملزم على اللفظ المملك المتفقين عليه والأصل عدمه وبراءة الذمة

ومر ان لو قال بملك قال له لو هبني - فكل دلي في قول الآخر لانهم اختلفوا في اهل الظاهر والملك صدق المالك لاننا اعرف بالظ
الصادر منه صدق في جود الدين اليه لا في التزام ذمة الاخر بالجزع لاجل ابرائه انه او في ان الماخذ وقرض او قرضه لاننا ساقى ذمة له اخر
القرض وياتي اخر الصداق ماله تعاق بما هنالو اقر بالقرض وقال فوراً ولا (٣٩) لم اقبض لم يقبل كالمهم كلام الرافعي وغيره

نعم له ليفه انه اقبضه كما
يعلم بما ياتي في الرهن وقال
الماوردي يصدق المقرض
بيمينه وابن الصباغ ان قاله
فوراً او يظهر فيما اشتره من
استعمال لفظ العارية هنا
انه فيما لا تصح اعارته كناية
لانه لم يجد نفاذا في موضوعه
وفي غيره ليس كناية لانه
صريح في بابه ووجد نفاذا
في موضوعه ثم رايت بعضهم
اطلق صراحتهما هنا ان
شاعت ويرده ما ذكرته من
التفصيل الذي لا بد منه فان
قلت الشيوع لا يعتد به الا
فما لا تصلح للعارية قلت
بتسليمه هو لا يدخل له في
الصراحة لان الذي له دخل
فيها الشيوع على السنة
حملة الشرع لا في السنة
العوام كما هنا (ويشترط
قبوله في الاصح) كالبيع
ومن ثم اشترط فيه شروط
البيع السابقة في العاقدين
والصيغة كما هو ظاهر حتى
موافقة القبول للايجاب فلو
قال اقرضتك ألفاً قبل
خمسائة وبالعكس لم يصح
واعترض بوضوح الفرق
بان المقرض متبرع فلم
يضر قبول بعض المسمى
ولا الزيادة عليه ويرد بمنع
اطلاق كونه متبرعاً كيف
ووضع القرض انه تملك

عطف على عدمه (قوله ومر) أي في باب اختلاف المتبايعين اه كردد (قوله هنا) أي فيما لو قال بعتك الخ
(قوله ذمة الاخر) أي مدعى الهبة (قوله او في ان الماخوذ) عطف على قوله في ذكر القرض اه كردد
والظاهر بل المتعين انه عطف على قوله في ذكر البذل كما هو صريح صنيع النهاية ولا ن قوله في ذكر العوض
مما حاكاه الزركشي وما هنامن كلام الشارح نفسه بلا حكاية (قوله فوراً ولا) أي او بلا فور (قوله
لم اقبض) مقول قال عبارة النهاية ولو اقر بالقرض وقال لم اقبض صدق بيمينه كما قاله الماوردي لعدم المنافاة اذ
المقرض يطلق عليه اسم القرض قبل القبض وقال ابن الصباغ ان قاله فوراً اه فظاهر صنيع النهاية اعتماد
مقالة الماوردي باطلا فها أي سواء اقاله فوراً ولا اه بصرى (قوله لم يقبل) خلافاً للنهاية (قوله يصدق
المقرض بيمينه) معتمد اه عرش (قوله وابن الصباغ الخ) ضعيف اه عرش (قوله من استعمال الخ)
بيان لما اشتره (قوله هنا) أي في القرض (قوله وفي غيره) عطف على قوله فيما لا تصح الخ (قوله ووجد
نفاذا الخ) قد يقال تقدم انه يلزم ما ذكر في المسئلة المنقولة عن شرح الاستوى ومع ذلك تقدم ما فيها
للشارح فيحتمل ان يجعل هنا لفظ العارية كناية مطلقاً ويكون ذلك مستثنى ايضاً للبدر كوهو الشيوع
فليتأمل اه سيد عمر (قوله صراحتهما) الاولى صراحته أي لفظ العارية (قوله هنا) أي في القرض (قوله
لا يعتد به الا فيما الخ) أي فلا يتأتى فيه التفصيل المار فتكون العارية الشائعة في القرض صريحاً
فيه (قوله بتسليمه) أي الحصر (قوله هو) أي الشيوع (قوله فيها) أي الصراحة (قوله اشيع
الخ) خبر ان قول المتن (قبوله في الاصح) فلو لم يقبل لفظاً ولم يحصل ايجاب معتبر من المقرض لم يصح القرض
ويحرم على الاخذ بالتصرف فيه لعدم ملكه له لكن اذا تصرف فيه ضمن بدله بالمثل او القيمة لما ياتي
من أن فاسد كل عقد كصحيحة في الضمان وعدمه ولا يلزم من اعطاء الفاسد حكم الصحيح مشابته له من كل
وجه اه عرش (قوله كالبيع) إلى قوله ومن الاول في النهاية الا قوله او فداء اسير (قوله كالبيع
الخ) وظاهر ان الالتباس من المقرض كافتراض من يقوم مقام الايجاب ومن المقرض كافتراض يقوم
مقام القبول كما في البيع اه معنى (قوله في العاقدين الخ) ظرف للسابقة (قوله والصيغة) بالجر عطفاً
على العاقدين اه عرش (قوله حتى موافقة القبول الخ) بالرفع عطفاً على شروط البيع (قوله واعترض)
أي اشتراط موافقة القبول للايجاب في القرض (قوله ووضع القرض) أي الذي وضع له لفظ القرض
(قوله فيه شائبة الخ) خبر السكون من حيث كونه ناقصاً واما من حيث كونه مبتدأ فخره قوله لا يتأني ذلك
(قوله لا يتأني ذلك) أي انه مساو للبيع اه عرش (قوله قال جمع الخ) دفع به ما يوهمه المتن من ان
الايجاب لا خلاف فيه (قوله منه) أي من المقرض والاولى فيه كافي في النهاية والمعنى أي في الاقراض (قوله
ايضاً) أي كالقبول على مقابل الاصح اه عرش (قوله واختاره الاذرعى الخ) أي ما قاله الجميع عبارة المعنى
قال القاضي والمتولى للايجاب والقبول ليس بشرط بل اذا قال اقرضني كذا فاعطاه إياه وبعث اليه رسولا
فبعث اليه المال صح القرض قال الاذرعى والاجماع الفعل عليه وهو الاقوى والمختار ومن اختار صحة البيع
بالمعاطاة كالمصنف قياسه اختيار القرض بها واولى بالصحة اه (قوله وقال قياس جواز المعاطاة في البيع
الخ) قضيته جوازها ايضا في رفع اليد عن الاختصاص وفي النزول عن الوظيفة فليراجع (قوله واعتراض
الغزي الخ) اقره المعنى (قوله له) أي لقول الاذرعى قياس جواز الخ (قوله هنا) أي في القرض (قوله هو
(قوله ولو اقر بالقرض الخ) عبارة شرح مر ولو اقر بالقرض وقال لم اقبض صدق بيمينه كما قاله الماوردي

لشيء يرد مثله فساوى البيع اذ هو تملك الشيء بشئ فكما اشترط ثم الموافقة فكذلك هنا وكون القرض فيه شائبة تبرع كما ياتي لا يتأني ذلك
لان المعاوضة فيها المقصود والقائل بانه غير معاوضة هو مقابل الاصح ومن ثم قال جمع ان الايجاب منه غير شرط ايضاً واختاره الاذرعى
قال قياس جواز المعاطاة في البيع جوازها هنا واعتراض الغزي له بانه سهل لان شرط المعاطاة بذل العوض والتزامه في الذمة وهو مفقود هنا هو

السهم) خبر واعتراض الغزالي (قوله خلاف المعاطاة) أى الخلاف في صحة البيع بها (قوله في الرهن وغيره) ومنه القرض اه ع ش وفيه تامل (قوله) ايس فيه ذلك) اى بذل العوض او التزامه اه ع ش وكذا الموصول في قوله فاذا ذكره الخ (قوله) اما القرض الحكيمى) عتزل قوله في غير القرض الحكيمى قبيل قول المتن وصيغته اه ع ش (قوله) فلا يشترط فيه صيغة) اى اصلا اه ع ش (قوله) كاطعام جائع الخ) تمثيل للقرض الحكيمى فكان الاولى ان يقدم ويذكر عقبه (قوله) كاطعام جائع الخ) محل عدم اشتراط الصيغة في المضطر وصوله الى حالة لا يقتدر معه على صيغة ولا يشترط ولا يكون اطعام الجائع وكسوة العارى ونحوهما قرضا لان يكون المقرض غنيا والابن كان فقيرا او المقرض غنيا فهو صدقة لما تقر في باب السير ان كفاية الفقراء واجبة على الاغنياء وينبغي تصديق الاخذ فيما لو ادعى الفقرو انكره الدافع لان الاصل عدم لزوم ذمته شىء اه ع ش (قوله) ومنه) اى القرض الحكيمى اه ع ش (قوله) باعطاء ماله غرض فيه) يعنى باعطاء شىء الامر غرض في اعطاء ذلك الشىء (قوله) وعمر دارى الخ) اى بيع هذا وانفقته على نفسك بنية القرض ويصدق فيها اه نهاية اى النية عن عبارة الرشيدى اى ولا يحتاج الى شرط كما هو واضح اه (قوله) واشتر هذا بثوبك الخ) يؤخذ من كونه قرضا انه يرد مثل الثوب صورة ويبدل عليه قوله الاقنى انفا بصورة كالفرض اه سم اى خلافا للنهاية حيث قال ابرجع ب قيمته (قوله) لا بد في جميع ذلك الخ) اى من صور القرض الحكيمى ويحتمل انه لا يحتاج لشرط الرجوع فيما يدهمه للشاعر والظالم لان الغرض من ذلك دفع وجو الشاعر له حيث لم يعطه ودفع شرائط الظالم عنه بالادعاء وكلاهما منزل منزلة اللازم وكذا في عمر دارى لان العماره وان لم تكن لازمة لكنها منزل منزلة الجرياز العرف بعدم هال الشخص لمذمومة حتى يخرب وهذا الاحتمال هو الذى يظهر ثم ان دين له شيئا فذلك والاصدق الدافع في القدر الاثاق ولو صحبه المقرض من كفاية شره لا اعانته على المصيبة اه ع ش (قوله) من شرط الرجوع) محله في الاسير اذ لم يقل فادنى دليل الاقنى انفا وصرح به شرح العباب اه سم (قوله) بخلاف ما لزمه الخ) حال من قوله ماله غرض فيه عبارة الكردى اى بخلاف امر غيره باداء ما لزمه الخ فانه لا يشترط للرجوع فيه شرطه اه (قوله) كقول الاسير الخ) خرج بذلك ما لا بد من قبل فادنى أى أو نحوه الارجوع واعلم ان الاشاره على باب الضمان تنزيها لاداء الميرزة الواجب بانهم اعتدوا في وجوب السوى في تحصيله لم يعتدوا به في غيره وفيه رد على من توهم الحاق المحبوس ظلما بالامير حتى لا يحتاج في الرجوع عليه الى شرط الرجوع اه رشيدى اقول انما يظهر هذا الرد لو اريد بلوجوب التنزلي هنا الوجوب على المعطى وايس كذلك وانما المراد بذلك الوجوب على الامر وحينه فاذ لا حق ظاهر (قوله) ومن الاول) يريد به قوله ماله غرض فيه اه كردى والاحسن قوله امر غيره باعطاء ماله غرض فيه قال الجبرمى ومن ذلك ايضا دفع بعض الناس الدراهم عن بعض في القهوة والحمامات ويحبى بعض الجيران بقهوة وكعك مثلا كما في ع ش ومنه ايضا كسوة الحاج بما جرت العادة بانه يرد كما في القليوبى اه (قوله) لمن ادعى) ببناء الماضى المبني للفاعل (قوله) اى قبل ثبوته) اى والافهمون جملة ما لزمه (قوله) والا) اى وان كان الامر المذكور بعد تعلق الزكاة بالذمة (قوله) واذ ارجع) الى قوله وحصل لى في النهاية (قوله) كان في المقدر الخ) اى كان المرجوع به في المقدر اى ولو حكما كان اذنه في فدائه من الاسر بما يراه اه ع ش (قوله) والمعين) انظر ما حكم غير المقدور والمعين والظاهر انه يرجع فيه ببذله الشرعى من مثل او قيمة لانه الاصل والرجوع بالمثل الصورى على غير قياس فاذا اتى ثبت الاصل فليرجع اه رشيدى وعبارة ع ش قوله والمعين مفهومه انه لو لم يكن معينا ولا مقدرا لا يرجع والظاهر خلافاه وانه يرجع بمصارفه حيث كان لعدم المناقاة اذ القرض يطلق عليه اسم القرض قبل القبض وقال ابن الصباغ ان قاله لورا (قوله) واشتر هذا بثوبك الخ) يؤخذ من كونه قرضا انه يرد مثل الثوب صورة ويبدل عليه قوله الاقنى انفا بصورة كالفرض (قوله) من شرط الرجوع) محله في الاسير اذ لم يقل فادنى دليل الاقنى انفا وعبارة شرح

السهم لاجرائهم خلاف المعاطاة في الرهن وغيره مما ليس فيه ذلك فاذا ذكره شرط للمعاطاة في البيع دون غيره اما القرض الحكيمى فلا يشترط فيه صيغة كاطعام جائع وكسوة عار وانفاق على لقيط ومنه امر غيره باعطاء ماله غرض فيه كاعطاء شاعر او ظالم او اطعام فقير او فداء اسير وعمر دارى واشتر هذا بثوبك لى وباقى اخر الضمان ما يعلم منه انه لا بد في جميع ذلك ونحوه من شرط الرجوع بخلاف ما لزمه كدين وما منزل منزلته كقول الاسير لغيره فادنى ومن الاول لمن ادعى على مادعى به اى قبل ثبوته واد زكاته اى قبل تعلقها بالذمة والا فهى من جملة الديون كما هو ظاهر واذا رجع كان في المقدور والمعين بمثله صورة كالفرض

لعدم المناقاة اذ القرض يطلق عليه اسم القرض قبل القبض وقال ابن الصباغ ان قاله لورا (قوله) واشتر هذا بثوبك الخ) يؤخذ من كونه قرضا انه يرد مثل الثوب صورة ويبدل عليه قوله الاقنى انفا بصورة كالفرض (قوله) من شرط الرجوع) محله في الاسير اذ لم يقل فادنى دليل الاقنى انفا وعبارة شرح

ولو قال اقض ديني وهولك قرضا أو ميعا ص قبضه لا قوله وه إلى آخره نعم له أجرة (٤١) مثل تقاضيه أو قبض وديعي مثلا وتكون

لك قرضا صحيح وكانت قرضا وحصل لي الفاقرضا ولك عشرة جمالة فيستحق الجمل ان اقترضه لان اقترضه وقرض الاعشى واقترضه كبيعته (و) يشترط في المقرض (اهلية التبرع) المطلق لانه المراد حيث أطلق وهي تستلزم رشده واختياره فيما يقرضه فلا يرد عليه خلافا لنزع صحة وصية السفه وتديره وتبرعه بمنفعة بدنه الخفيفة وذلك لان فيه شائبة تبرع ومن ثم امتنع تاجيله إذ التبرع يقتضي تنجيذه ولم يجب التقاض فيه وإن كان ربويا فلا يصح من محجور عليه وكذا وليه إلا الضرورة بالنسبة لغير القاضى إذ له ذلك مطلقا الكثرة أشغاله وإن نازع فيه السبكي نعم لا بد من يسار المقرض منه وأمانته وعدم الشبهة في ماله إن سلم منها مال المولى والاشهاد عليه وكذا اخذ رهن منه إن رأى القاضى اخذ له ايضا اقراض مال المفلس بتلك الشروط إذا رضى الغرماء بتأخير القسمة اما المستقرض فشرطه الرشد والاختيار وسيعلم بما يأتي صحة تصرف السفه المهل قرضا وغيره وكذا السكران (ويجوز اقراض كل (ما سلم فيه) أى في نوعه فلا يرد امتناع السلم في المعين وجواز قرضه

لائقا ويصدق في قدره فيرد مثله إن كان مثليا وصورته إن كان متقوما اه وهو الاوافق في الباب والله اعلم (قوله ولو قال) إلى المتن في المغنى لا قوله نعم إلى اواقض (قوله وهولك) مبتدأ وخبره (قوله قرضا الخ) حال من الضمير المستتر في الخبر (قوله لا قوله وه الخ) أى الابد من قرض جديد اه معنى أى ومن صيغة بيع جديدة (قوله تقاضيه) يعنى تحصيله من المدين (قوله اواقض الخ) أى اوقال اقض الخ (قوله صح) والفرق بين هذه وما قبلها ان الدين لا يتعين إلا بقضه بخلاف الودعة اه ع ش (قوله وحصل الخ) مراد اللفظ مبتدأ وخبره قوله جمالة (قوله لا ان اقترضه) أى لا يكون جمالة ان اقترضه من مال نفسه اه كرى عبارة المغنى فلان المأمور اقترضه من ماله لم يستحق العشرة اه (قوله وقرض الاعشى الخ) كذا في النهاية (قوله كبيعته) أى فلا يصح في المدين ويصح في الذمة وبوكل من يقض له أو يقض عنه ع ش ومعنى (قوله المطاق) إلى قوله وسيعلم في النهاية والمغنى (قوله لانه المراد) أى التبرع المطاق (حيث اطلق) أى التبرع ويدل لذلك أى كون مراد المصنف التبرع المطلق ان الاقف واللام أى في التبرع افادت العموم نهاية ومعنى (قوله واختياره) فلا يصح اقراض مكره وعله إذا كان يغير حق فلو أكره بحق وذلك بأن يجب عليه لنحو اضطرار صح اه ع ش (قوله فيما يقرضه) متعلق باهلية التبرع (قوله فلا يرد عليه) تفريع على إرادة المطاق فيما يقرضه وأدبنا ان تقدير فيما يقرضه بدفع ورو دما ذ كرا ايضا (قوله صحة وصيته الخ) فاعل فلا يرد (قوله الخفيفة) أى التى لا يحتاج اليها نفقة نفسه كان كان غنيا كما باتى له مر اه ع ش (قوله وذلك) أى اشترط اهلية التبرع (قوله تاجيله) أى القرض اه ع ش (قوله ولم يجب الخ) عطف على امتنع (قوله وإن كان ربويا) أى فيجوز عدم إقباضه في المجاس ولا بشرط قبض بدله في المجاس اه ع ش (قوله من محجور عليه) ولا من مكاتب اه كرى (قوله إذ له ذلك مطلقا) أى للقاضى قرض مال المحجور عليه من غير ضرورة اه نهاية (قوله نعم لا بد الخ) صنيعة يفهم ان هذا في القاضى لكن المغنى يقتضى ان بقية الاولياء كذلك اه سم وفيه ان كلام الشارح صريح في انه لا يجوز للبقية الاقراض غير ضرورة مطلقا (قوله لا بد من يسار المقرض منه الخ) أى من القاضى قال سم على منبج وهذه الشروط معتبرة في اقراض المولى ويرد عليه أن من الضرورة ما لو كان المقرض مضطرا وقد تقدم عنه على حجج أن يجب على المولى اقراض المضطر من مال المولى عليه مع انتفاء هذه الشروط ومن الضرورة ما لو اشرف مال المولى عليه على الهلاك بنحو مرض وتعين إخلاصه في اقراضه وبعدها اثر ما ذكر في هذه الصورة فان اشترطه قد يؤدى إلى اهلاك المال والمالك لا يريد أن يلائه انتهى فاعل يحمل الاشتراط إذا دعت حاجة إلى اقراض ماله ولم تصل إلى حد الضرورة ويكون التعبير بالضرورة عنها مجازا اه ع ش (قوله ان سلم منها مال المولى) أى او كان أقل شبهة ع ش وسيد عمر (قوله إن رأى القاضى الخ) عبارة النهائية والمغنى ان رأى ذلك اه قال الرشيدى شيئا في الكتاب الا ترى ترجيح وجوب الارتهان عليه مطلقا وتاويل ما هنا اه وقال ع ش عبارته في اول كتاب الرهن والوجه الوجوب مطلقا والتعبير بالجواز لا ينافى الوجوب وقولها ان رأى ذلك أى ان اقتضى نظره اصل الفعل لان رأى الاخذ اه وما هنا لا ينافى لا مكان حمل قوله ان رأى ذلك على اصل القرض وهو لا ينافى كون الرهن والاشهاد واجبين حيث رأى القرض مصلحة لكن عبارة حج ان رأى القاضى أخذه اه وهى لا تقبل هذا التاويل وقوله الوجه الوجوب مطلقا أى قاضيا أو غيره اه (قوله إذا رضى الغرماء) أى الكاملون فلا عبرة برضا اوليائهم اه ع ش (قوله بتأخير القسمة) الى ان يجتمع المال كله كاتقله عن النص نهاية ومعنى (قوله الرشد والاختيار) عبارة النهائية والمغنى اهلية المعاملة فقط اه قال ع ش أى دون اهلية التبرع اه (قوله وكذا السكران) أى المتعدي (قوله أى في نوعه) الى قوله ولوردى النهاية لا قوله لكن في غير الربا الضيقة (قوله وجواز قرضه) أى المعين عطف على امتناع السلم (قوله جازان

العباب هنا تمثيلا للقرض التقديرى وكذا افداء أسير باذنه وان لم يشترط رجوعا كاذكره في الايمان اه (قوله نعم لا بد الخ) صنيعة يفهم ان هذا في القاضى لكن المغنى يقتضى أى بقية الاولياء كذلك (قوله

قرب الفصل عرفا ولا فلا
 وإن نازع فيه السبكي
 ويجوز قرض كفو من نحو
 دراهم ليتبين قدرها بعد
 ويرد مثلها ولا أثر للجهل
 بها حالة العقد وقضية
 الضابط حل اقراض النقد
 المغشوش وهو ما اعتمده
 جمع متأخرون خلافا
 للروابي لأنه مثلي تجوز
 المعاملة به في الذمة وإن
 جهل قدر غشه لكن في
 غير الربا لضيقه كما مر
 بسطه في البيع فتقيد
 السبكي وغيره ما هنا بما
 عرف قدر غشه مردود ولو
 رد من نوعه أحسن أو أزيد
 وجب قبوله والاجاز ولا
 نظر للمائلة السابقة في
 الربا لضيقه والمساخطة في
 القرض لأنه ارفاق ومزبد
 احسان فإن اختلف النوع
 كان استبدالاً فتجب المائلة
 والقبض كما مر في الاستبدال
 وفي الروضة هنا عن القاضي
 منع قرض المنفعة لا متناع
 السلم فيها وفيها كاصلها في
 الاجارة جوازها وجمع
 الاسنوى وغيره أخذ من
 كلامها بحمل المنع على
 منفعة محل معين والحل على
 منفعة في الذمة وهي منفعة
 غير العقار كما مر أو مثل السلم
 (الا الجارية التي تحل
 للبقرض في الاظهر)

قرب الخ) لأن الظاهر أنه دفع الألف عن القرض اه (قوله ولا فلا) علله في الروضة تبعاً للمذهب فقال لأنه
 لا يمكن البناء مع طول الفصل اما لو قالوا قرضك هذه الألف مثلاً وتفرقا ثم سلمها اليهم بضر وإن طال الفصل
 اه معنى وقوله اما لو الخ في النهاية مثله (قوله ليتبين قدرها) أي على شرط ان يتبين كما سيأتي عن الانوار
 بخلاف ما إذا أطلق فإنه لا يصح اه سيد عمر عبارة ع ش افهم أنه لو اقضه لاجداً القصد لم يصح قال سم
 على حج عبارة شرح الروض اي والمغني فلو اقضه كفاهم الدراهم لم يصح ولو اقضه على ان يستبين مقداره
 ويرد مثله صح ذكره في الانوار انتهى ويمكن تنزيل كلام الشارح مر عليه بأن تحمل اللام في قوله ليتبين
 على معنى على اه (قوله ولا أثر للجهل بها الخ) اي ويصدق في قدرها لأنه الغارم حيث ادعى قدر الاتفا ولا
 فيطالب بتعيين قدر لائق او يحبس الى البيان اه ع ش (قوله خلافا للروابي) في منعه مطلقاً نهاية ومعنى
 (قوله ما هنا) اي حل اقراض النقد المغشوش (قوله مردود) إن كان رده من حيث النقل فسلم واما المعنى
 فيشمله إذ حصول برادة الذمة عند الوفاء مع الجهل بقدر الغش متعذر اه سيد عمر (قوله من نوعه) اي
 المغشوش اه كرى ومثل المغشوش في ذلك الخاص بل مطلق الربوي فالأولى إرجاع الضمير لمطلق القرض
 (قوله وجب قبوله) شامل للزيادة المتميزة وفي وجوب قبولها نظر ظاهر وتقدم عدم قبولها في السلم اول
 الفصل السابق فليراجع اه سم وقره السيد عمر (قوله ولا اجاز) المفهوم منه ان المعنى وإن لم يكن احسن
 ولا يزيد جاز قبوله ولا يجب وفي عدم الوجوب نظر إذا كان بصفة الماخوذ نعم ان صور هذا بما دون الماخوذ
 اتجه نفي الوجوب فليراجع اه سم (قوله ولا نظر الخ) راجع لقوله وجب قبوله (قوله والمساخطة الخ) عطف
 على ضيقه (قوله كما مر في الاستبدال) عبارة هناك ولو استبدل عن القرض جاز حيث لا ربا فلا تضر زيادة
 تبرعها المؤدى بان لم يجعلها في مقابلة شيء موثقي العلم هنا بالقدر ولو باخبار المالك وفي اشتراط قبضه تارة
 وتعيينه أخرى في المجلس ما سبق من انهما ان توافقا في علة الربا اشتراط قبضه وإلا اشتراط تعيينه اه بخذف
 (قوله جوازها) اي القرض والسلمو (قوله محل معين) اي عقار بخلافه من القن ونحوه لما مر من صحة السلم
 في ذلك اه ع ش عبارة الرشيدى قوله بحمل المنع على منفعة محل معين يعني منفعة خصوص العقار كانه عليه
 الشهاب بن حجر ولعله لم يكن في النسخة التي كتب عليها الشهاب ابن قاسم حتى كتب عليه ما نصه قوله وجمع
 الاسنوى افي بهذا الجمع شيخنا الشهاب الرملي واقول في هذا الجمع نظر لان قرض المعين جائز فليجوز قرض
 منفعة المعين حيث امكن رد مثله الصوري بخلاف العقار ثم نقل عن شرح البهجة بعد نقله عنه جمع الاسنوى
 المذكور ما نصه والاقرب ما جمع به السبكي والبلقيني وغيرهما من حمل المنع على منفعة العقار كما يمنع السلم فيها
 ولأنه لا يمكن رد مثلها والجواز على منفعة غيرها ما في حواشي الشهاب ابن قاسم وظاهر ما ذكرناه لا يجوز
 اقراض منفعة العقار وإن كانت منفعة النصف فاعل لكن يؤخذ من التعليل بأنه لا يمكن رد مثلها أنه لا يجوز
 حينئذ ولا تفا الفرق بين هذا وبين اقراض جزء شائع من دار بقيد الا في كلام الشارح مر انفار قد
 علم من كلامهم ان ما جاز قرضه جاز قرض منفعته فليتأمل اه وقوله كانه عليه الشهاب الخ فيه نظر يظهر
 بالتأمل في عبارة التحفة (قوله وهي) اي والحال ان المنفعة التي في الذمة قول المتن (التي تحل للبقرض) اي

ويجوز قرض كفو الخ) عبارة شرح الروض فلو اقضه كفاهم الدراهم لم يصح ولو اقضه على ان يستبين
 مقداره ويرد مثله صح ذكره في الانوار انتهى (قوله النقد المغشوش) افي به شيخنا الشهاب الرملي (قوله
 وجب قبوله) شامل للزيادة المتميزة وفي وجوب قبولها نظر ظاهر وتقدم عدم قبولها في السلم اول الفصل
 السابق فليراجع وقوله ولا اجاز المفهوم منه ان المعنى وإن لم يكن احسن ولا يزيد جاز قبوله ولا يجب وفي عدم
 الوجوب نظر إذا كان بصفة الماخوذ نعم ان صور هذا بما دون الماخوذ اتجه نفي الوجوب فليراجع انتهى
 (قوله رجع الاسنوى) افي بهذا الجمع شيخنا الشهاب الرملي واقول في هذا الجمع نظر لان قرض المعين جائز
 فليجوز قرض منفعة المعين حيث امكن رد مثله الصوري بخلاف العقار وعبارة شرح البهجة فلا يجوز كما
 في الروضة اقراض المنافع اي منافع العين المعنية لا متناع السلم فيها اما التي في الذمة فيجوز اقراضها لجواز

ولو غير مشتهة فلا يجوز قرضها له وان جاز السالم فيها لانه تدبعاؤها وبردها فمير في (٤٣) اعارة الجوارى للوطء وهو متع كاقفله

مالك عن احام اهل المدينة
وما نقل عن عطاء من جواز
رد بانه مكذوب عليه وليس
في محله فقد نقله عنه ائمة
اجلاء قالوجه الجواب بانه
شاذ بل كاد أن يخرق به
الاجماع ولا ينافيه جواز
هبتها للولد مع جواز
الرجوع فيها لجواز القرض
من الجانبين ولان موضوعه
الرجوع ولو في البدل فاشبه
الاعارة بخلاف الهبة فيهما
وخرج بتحل حرمة عليه
بنسب أو رضاع أو مصاهرة
وكذا ملائحته ونحوه جوسية
ووثنية لان نحو اخت زوجة
لتعلق زوال مانعها باختياره
ويجبه خلافا لجمع ان مثلها
مطلقة لانا لقرب زوال
مانعها بالتحليل الذي لا
يستبعد وقوعه على قرب
عرفا بخلاف اسلام نحو
المجوسية ورتقاء وقرناء
ومقرضة لنحوه وح لان
المحذور خوف المتع وهو
وجوده من عبر بخوف
الوطء فقد جرى على الغالب
وبحث الاذرعى حل
اقرضا لبعضه لانه من
وطئها حرمت على
المقرض والا فلا محذور
وهو بعيد لان المحذور
وهو وطؤها ثم ردها
موجود وتحريمها على
المقرض أمر آخر لا يقيد

ولو كان صغيرا جدا لا نهر بما تبقى عنده الى بلوغه حدا يمكنه التمتع بها فيه اه ع شر (قوله) ولو غير مشتهة الى
قوله وليس في محله في النهاية (قوله) قرضها له اي قرض الجارية لمن تحل هي له (قوله) وان جاز السالم فيها
عبارة النهاية والمغني مع انه لو جعل راس المال جارية محل للمسلم اليه وطؤها وكان المسلم فيه جارية ايضا
جاز له ان يرد لها عن المسلم فيه لان العقد لازم من الجانبين اه وقولها جاز له ان يرد لها الخ ظاهر اطلاقهما
ولو بعد وطئها بل سياق الكلام كالصرح فيه (قوله) قد يطؤها اي او يتمتع بها فدخل المسحوح لا مكان
تمتعها بها اه ع شر (قوله) ويردها لانه عقد جائز من الطرفين ثبت الرد والاسترداد اه معنى (قوله) وهو
الخ اي ذلك الاعارة (قوله) رد خبر وما نقل الخ (قوله) وليس في محله فقد الخ اي ايس الرد صحيحا لانه قد نقل
الجواز عن عطاء الخ (قوله) بانه اي ما نقل عن عطاء وكذا ضمير كادوبه (قوله) ولا ينافيه الى قوله ويجه
في النهاية والمغني (قوله) ولا ينافيه اي منع قرض الجارية لمن تحل هي له (قوله) جواز هبتها اي الجارية
ع شر (قوله) بخلاف الهبة اي والسالم اه ع شر (قوله) ونحوه جوسية لو اسلمت نحو المجوسية بعد اقتراضها
فهل يجوز وطؤها او يمنع لوجود المحذور وهو احتمال ردها بعد الوطء في شبهة اعارتها للوطء فيه نظر سم
على صحيح اقول الاقرب الاول لحكمنا بصحة العقد وقت القرض واسلامها لا يمنع من حرمة الملك ابتداء
واحتمال ان يرد لها لانظر اليه مع ثبوت الملك ولكن نقل بالدرس عن حواشي شرح الروض للوالد الشارح
خلافه اه ع شر عبارة الرشيدى وافاد والد الشارح م في حواشي شرح الروض انه لو اسلمت نحو
المجوسية لم يبطل العقد ومنتع الوطء اه (قوله) لا نحو اخت زوجة قد يدخل فيه ما لو تزوج امرأة ولم يدخل
بها فلا يجوز له ان يقتضى ابتها وهو المتجه في فتاوى السيوطى سم على حج ويوجه باحتمال أن يفارق أمها قبل
الدخول ثم يطأ البنت ويردها اه ع شر (قوله) خلافا لجمع الخ ظاهر المغني ووافقة هذا الجمع عبارته ونصية
التعليل الفارق بين المجوسية ونحو اخت الزوجة ان الماطقة لانا محل قرضها ماطقة اه زاد النهاية وبحث
بعضهم عدم حلها لقرب زوال مانعها بالتحليل اه قال ع شر قوله وبحث الخ معتمد الزايد وصرح به
صحيح التحفة وكتب عليه سم م اه (قوله) بخلاف اسلام نحو المجوسية ترد النظر فيما اذا اسلمت المجوسية
أو الوثنية أو تحلكت الماطقة لانا على القول بحل قرضها ونصية كلامهم بقاؤها على ملك الماترض عا به فاهل
الفرق انه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء ولانه اذا لم يحل في ابتداء القرض انتفت اشباهة لاعارة
الجوارى للوطء ووضعت جدافا لم تصاح الا باطال اه سيد عمر ومبل كلامه الى جواز الوطء ايضا (قوله)
ورتقاء الى قوله ويجوز تملك في النهاية (قوله) ورتقاء الخ حذف على نحو اخت الخ (قوله) ولا يجوز تملك
الماطقة التي تحل اعتمده المغني ايضا (قوله) لان العبرة الخ ولا يشكل هذا على ما قدمنا ان المجوسية اذا
اسلمت في يدا المقترض لا يتبين فساد القرض بل يحتمل جواز الوطء هنا عدم جوازها على ما مر بان المانع تبين
وجوده هنا حال القرض بخلاف اقتراض المجوسية فان اسلامها عارض بعد القرض ويغتفر في الدوام
مالا يغتفر في الابتداء اه ع شر (قوله) وقرض الخ حاشي الخ) حاصل المعتمد انه يجوز كون الخنثى مقرضا

السلم فيها كذا في الروضة وأصلها في المهمات والاقرب ما جمع به السبكي والبلقيني وغيرهما من حل المنع
على منفعة العقار كما يمنع السلم فيها ولا تملك ردها ثم الجواز على منفعة غيره من عبده ونحوه كما يجوز السلم
فيها ولا مكان ردها ثم النصوص انتهى (قوله) ونحوه مجوسية لو اسلمت نحو المجوسية بعد اقتراضها فهل
يجوز وطؤها او يمنع لوجود المحذور وهو احتمال ردها بعد الوطء في شبهة اعارتها للوطء فيه نظر (قوله)
لا نحو اخت زوجة قد يدخل فيه ما لو تزوج امرأة ولم يدخل بها فلا يجوز له ان يقتضى ببتها وهو المتجه
في فتاوى السيوطى (قوله) لان اتضاها بعيد فلما اوضح ذكر اثنين كما هو ظاهر فساد القرض ووجب
رد الجارية بزوالها ولو منفصلة المقرض م ثم رايت الشارح ذكر ذلك (قوله) وقرض الخ الخ حاشي الخ)
حاصل المعتمد انه يجوز كون الخنثى مقرضا بكسر الراء ومقترضا بفتح الخ حاشي الخ) ولا يجوز كونه مقرضا

اثباتا ولا نفيا وقرضا لخنثى جائز لان اتضاها بعيد ولا يجوز تملك مالها أقرب من اتضاها لخنثى هذا هو المنقول فيهما ووجهه
ما ذكرته خلافا لمن عكس ذلك فان اتضح ذكر ا بان بطلان القرض لان العبرة في العقود بما في نفس الامر وقرض الخنثى المشكل

الرجل قبل يمل لتدروطنه مادام (٤٤) ورد بانتهاب ولا تتعالم له (و لا يسلم فيه) اي في نوعه (لا يجوز اقراضه في الاصح) لان

مالا يضبط أو يعز وجوده
يتعذر أو يتعسر رد مثله اذ
الواجب في المتقوم رد مثله
صورة نعم يجوز قرض الخبز
والعجين ولو خيرا حاضرا
للحاجة والمساعدة ويرده
وزناقل في الكافي او عددا
ولهم اشتراطه الجع بينهما
بعيد وجزء شائع من دارلم
يزد على النصف لان له حينئذ
مثلا لا الروبة على الاوجه
وهي خميرة لبن حاضرات
على اللبن ليرب لا اختلاف
حوضتها المأصودة وعالم من
الضابط أن القرض لابد
ان يكون معلوم القدر اي
ولو مالا لئلا يرد ما مر في
نحو كف الدرهم وذلك
ليرد مثله او صورته ويجوز
اقراض المسكيل موزونا
وعكسه ولو قال اقرضني
عشرة مثلا فقال خذها من
فلان فان كانت له تحت يده
جازوا لا فهو وكيل في قبضها
فلا بد من تجديده قرضها كما
مر (ويرد) وجوبا حيث
لا استبدال (المثل في المثل)
ولو نقدا أبطله السلطان
لانه اقرب الى حقه (وفي
المتقوم) ويأتي ضابطهما في
العصب برد (المثل صورة)
لخبير مسلم انه صلى الله عليه
وسلم استسلف بكر الى وهو
الشيء من الابل وورد رباعيا
اي وهو ما دخل في السنة
السابعة وقال ان خياركم
احسنكم قضاء ومن لازم

بكسر الراء. وقترض ادم تحق المانع ولا يجوز كونه قرضا بفتح الراء لانه يز وجوده مر اه. ثم دلى
حج اه ع ش (قوله الرجل) اي او الماراة اخذ ان الالة اه ع ش اي وعامر تن سم دن مر قول ابن
(وما لا يسلم فيه) كالجارية ولدها والجواهر ونحوها اه. معني عبارة ع ش ومنه الماراة لا يجوز كونه
مقترضا بفتح الراء. ومنه ايضا البر المختلط بالسير الا يصح قرضه ومع ذلك لو خالف وفل وجب دلى الاخذ
رد مثل كل من البر والسير خاله او ان اختل في قدره صدق لاخذاه (قوله لان مالا يضبط) الى قوله ولو
قال في النهاية والمعني (قوله لان مالا يضبط الخ) ومن ذلك قرض النضة المقاصيص فلا يصح قرضها لهذه الالة
مطلقا. واننا وغيره لتفاوتها في نفسها كبراصها وازوزنت ومع ذلك لو خالفوا فلا واختل في ذلك
قاله قول لاخذاه تساوي كذا ان لدرهم الجيدة اه ع ش (قوله قوله قرض الخبز) اي باسائر انواته اه
ع ش (قوله ويرده الخ) اي الخبز اه كرى اي والعجين معني (قوله قال في الكافي الخ) قد يريده ان الخبز
منقوم والواجب فيه رد المثل الصوري كباقي اه سيدعمر عبارة المعني وقيل يجوز عددا ايضا ورجحه
الخوارزمي في الكافي اه (قوله ولهم اشتراطه) اي صاحب الكافي (قوله وجزء شائع) دفع على الخبز
(قوله لم زد على النصف) يردد الاخر فيما زاد على الجع او في الزائدة فقط فربما الصفة على نال
اه سيدعمر قول قياس الم لا اول (قوله لا يرد ما مر) اي في شرح ويجوز اقراض الخ (قوله وعكسه) اي
ان لم ينجاف في المسكيل نهاية ومعني (قوله تحت يده) اي يد النلان (قوله والا) اي بان كانت له ذمته اه
سم (قوله كما مر) اي قبيل قول المتزوا هاهنا التبرع (قوله وجوبا) الى قوله يرد في المعني الى قوله وباتي في
النهاية لا قوله اي وهو ما دخل في السابعة (قوله حيث الاستبدال) اماعع استبدال كان عوض عن بر في ذمته
ثوبا او درهم فلا يمنع ما مر من جواز الاعتياض عن غير المثل من اه ع ش (قوله ولو نقدا أبطله السلطان) فشمع
ذلك ما عمت به البلوى في زمنا في الديار المصرية من اقراض الفلوس الجدد ثم ابطالها واخراج غير ما وان لم
تسكن نقدا اه نهاية (قوله بكرة) بفتح الباء اه ع ش (قوله الثاني من الابل) وهو ماله خمس سنين ودخل
في السادسة زيادي اه ع ش (قوله رباعيا) بتخفيف الياء اه ع ش (قوله من المعاني التي تزيد بها القيمة)
كحرفة الرقيق وقرابة الدابة نهاية ومعني قال ع ش قال في المختار الفارة من الناس الحاذق المبيع ومن الدواب
الجيد السير اه (قوله فيرد ما يجمع تلك كلها) فان لم يثبت اعتبار مع الصورة مراعاة القيمة اه معني
(قوله النقطة الخ) عبارة الايعاب مع العياب فرع النقطة المعتاد فيما بين الناس في الافراح كالختان
والنكاح وهو ان يجمع صاحب الفرح الناس لا كل او نحوه ثم يقوم انسان فيعطى كل من الحاضرين ما يليق
به فاذا استوعبهم اعطى ذلك لذى الفرح الذي حضر الناس لاجل اعطائه اما لكونه سبق له مثله واما اقتصد
ابتداء معروف معه ليكافئه مثله اذا وقع له نظيره أفتى النجم الياسي والازرق البغدي انه اى بانه كالمقرض
الضمي وحينئذ يطالبه واهى المعطى او وارثه وافتى السراج البلقيني القائل في حقه جماعة من الائمة انه باع
درجة الاجتهاد بخلافه فقال لا رجوع به وهو الذي يتجه ترجيحه لعدم مسوغ الرجوع واعتياد المجازاة به
وطلبه ممن لم يجاز به لا يقتضى رجوعا عند عدم الصيغة التي تصيره قرضا اه شرح العياب (قوله المعتاد في
الافراح) اي اذا دفعه لصاحب الفرح في يده او يد ماذونه اما ما جرت العادة به من دفع النقطة للشاعر
والمزين ونحوهما فلا رجوع به الا اذا كان باذن صاحب الفرح وشرط الرجوع عليه وليس من الاذن سكوت
على الاخذ ولا وضعه الصينية المعروفة الان بالارض واخذ النقطة وهو ساكت لانه بتقدير تنزيل ما ذكر
منزلة الاذن ليس فيه تعرض للرجوع وتقرر ان القرض الحسكى يشترط للزوم له المقرض اذنه في الصرف
مع شرط الرجوع فتنبه له اه ع ش عبارة الرشيدى واعلم ان الشباب ابن حجر قيد على الخلاف بما اذا كان
صاحب الفرح ياخذ النقطة لنفسه اي بخلاف ما اذا كان ياخذها لنحو الختان او كان الدافع يدفعه له بنفسه

بفتح الراء لانه يز وجوده مر (قوله ولا فهو وكيل) اي بان كانت له ذمته

فانه
اعتبار المثل الصوري اعتبار ما فيه من المعاني التي تزيد بها القيمة فيرد ما يجمع
تلك كلها حتى لا يفوت عليه شيء ويصدق المقرض فيها بيمينته والذي يتجه في النقطة المعتاد في الافراح انه هبة ولا اثر لعرف فيه

لاضطرابه ما لم يقل خذته مثلاً ونوى القرض ويصدق في ذب ذلك هو أو وارثه وعلى هذا يحمل إطلاق جمع أنه قرض أي حكامهم رأيت بعضهم
لما نقل قول هؤلاء وقول البلقيني أنه هبة قال ويحمل الأول على ما إذا اعتيد الرجوع به والثاني على ما لم يعتد قال لا اختلافه بأحوال الناس والبلاد
أه وحيث علم اختلافه تعين ما ذكرته ويأتي قبيل اللفظة تقييد هذا الخلاف بما يتعين الوقوف عليه ووقع لبعضهم أنه اتفق في
أخ انفق على أخيه الرشيد وعياله سنين وهو ساكت ثم أراد الرجوع عليه بأنه يرجع (٤٥) اخذ من القول بالرجوع في

مسئلة التقوط وفيه نظر
بل لا واجب له أما لو افلان
ماخذ الرجوع ثم اطراد
العادة به عندهم ولاعادة
في مسئلتنا فضلاً عن
اطرادها بذلك وأما ثانياً
فلان الائتمه جزو في مسائل
بما يفيد عدم الرجوع
منها أدى واجبا عن غيره
كدينه بلاذته صح ولا
رجوع له عليه بلا خلاف
والنفقة على من الأخ
واجبة عليه فكان ادأؤه اعنة
كاداء دينه وبهذا يتبين
أنها مصرح بها في كلامهم
وان الائتمه فيها بما مرغلة
عن هذا وبفرض أنها
غير واجبة فهي لا رجوع
بها بالأولى لأنه اذا لم يرجع
باداء ما لم يرد فمالم يلزم أولى
فان قلت صرحوا في مسائل
بالرجوع قلت تلك اما
لكونه أنفق باذن الحاكم
أو مع الاشهاد للضرورة
كان في هرب الجمل ونحوها
واما الظنه ان الاتفاق لازم
له كما اذا انفق على مطلقته
الحامل لبيان لا حل أو
نفي حمل الملاعنة ثم استلحقه

فانه لا رجوع قطعاً وسياتي في الشارح مر في آخر كتاب الهبة ما حاصله أن ما جرت به العادة في بعض البلاد
من وضع طاسة بين يدي صاحب الفرح ليضع الناس فيها دراهم ثم يقسم على المزين ونحوه انه ان قصد المزين
وحده ومع نظائره المعاونين له عمل بالقصد وان اطلق كان ملكاً لصاحب الفرح يعطيه لمن يشاء اه عبارة
البحيري والذي تحرر من كلام مر وحجروا حواشيها انه لا رجوع في النقوط المعتاد في الافراح اي لا يرجع
به مالكة اذا وضعه في يد صاحب الفرح ويدماذونه الا بشروط ثلاثة ان يأتي بالفظ كخذ ونحوه وان ينوى
الرجوع ويصدق هو ووارثه فيها وان يعتاد الرجوع فيه واذا وضعه في يد المزين ونحوه او في الطاسة المعروفة
لا يرجع الا بشرطين اذن صاحب الفرح وشروط الرجوع كما حققه شيخنا الحنفى اه وقوله الا بشروط
ثلاثة فيه نظر بل المستفاد من كلامهم هنا انه يرجع عند وجود الشرطين الاولين بل قد يؤخذ من كلامهم
أنه يرجع عند اطراد العادة بالرجوع اطراداً كلياً (قوله لا اضطرابه) قد يؤخذ منه أنه لو اطراد في قصد
الرجوع كان قرضاً ويشعر به ايضا قوله الاتي ثم رأيت بعضهم الى قوله وحيث علم اختلافه تعين ما ذكرته
لكن يشكل على ذلك ما يأتي في الاجارة من عدم لزوم الاجرة حيث لا لفظ يشعر بالتزامها ولو كان العامل ممن
لا يعمل الا باجرة نعم هو متجه على ما استحسنه ثم في شرح المنهاج تبعاً للمحرر من اللزوم حينئذ اه سيد عمر
(قوله ما لم يقل الخ) ظاهره انه نظرف لقوله لا اثر للعرف فيه فيهم اشرط العرف ولو مضطرباً مع القول
والنية المذكورين وهو مخالف لما افاده كلامنا السابق في القرض الحكمي من كفاية القول والنية الان
يحمل ظرفاً لفهمه قوله انه هبة أي ولا يكون قرضاً ما لم يقل الخ (قوله في نية ذلك) أي القرض (قوله وعلى
هذا) اي على ان يقول خذته مع نية القرض (قوله قول هؤلاء) اي قول جمع انه قرض (قوله لا اختلافه) اي
الاعتقاد (قوله تعين ما ذكرته) اي من انه هبة إلا اذا جرت العادة المضطربة بالرجوع وقال نحو خذته ونوى
القرض فيكون قرضاً (قوله ويأتي قبيل اللفظة الخ) عبارته هناك محل ما مر من الاختلاف في النقوط المعتاد
في الافراح اذا كان صاحب الفرح يعتاد اخذته لنفسه اما اذا اعتدائه لنحو الخاتن وان معطيه إنما قصده
فقط فيظهر الجزم بأنه لا رجوع للبعطي على صاحب الفرح وإن كان الاعطاء إنما هو لاجله اه ع ش (قوله
ووقع لبعضهم) هو الشمس الخطيب اه سم (قوله واجبة عليه) أي الاخ (قوله انها الخ) أي مسئلتنا اه
كردي (قوله وعجيب توفقه) ان كان القرض في مسئلتى التعجيل واللفظة ان الاخذ ملكه بشرطه فما
ذكره من الرجوع بما انفقه غير ظاهر لانه انما انفق على ملكه ولهذا ياخذ اذا حصل الرجوع الزيادة
المنفصلة في المسئلتين لحصولها في ملكه والرجوع انما يرفع الحكم من حينه كما تقرر في محلها وان كان
القرض فيهما ان لم يملك كما يشعر به قوله انه ملكه كان بان اخذ المعجلة غير مستحق وخفي عليه الحال او بان
خلل التعجيل فما ذكره من الرجوع قريب فليحذر سم على جمع اه ع ش (قوله وقيل برد القيمة) قد
يتجه ترجيح حيث تعذر المثل كدار اقراض نصفها ثم وقف جميعها فاقام اه سيد عمر (قوله واداء المقرض
(قوله ووقع لبعضهم) هو الشمس الخطيب (قوله واما الظنه ان الاتفاق لازم له) يظهر انه لا اثر في مسئلتنا
لأن لانه لا مناشله شرعاً بخلافه في مسائل الظن المذكورة فليتامل (قوله وعجيب توفيقه) ان كان القرض في
مسئلتى التعجيل واللفظة ان الاخذ ملك بشرطه فما ذكره من الرجوع بما انفقه غير ظاهر لانه انما انفق
ملكه ولهذا ياخذ اذا حصل الرجوع الزيادة المنفصلة في المسئلتين لحصولها في ملكه والرجوع انما يرفع الملك

فترجع بما أنفقته عليه لظنها الوجوب فلا تبرع ولو عجل حيواناً زكاة ثم رجع لسبب رجع عليه الأخذ بما أنفقته على الوجه لا نفقاه بظن
الوجوب لظنه انه ملكه وعجيب قول الرزكشي لم يصرحوا به ثم نقل عن ابن الاستاذ في هذه ما يقتضى عدم الرجوع وكذا
يقال في لفظة تملكها ثم جاء مالكةا وعجيب توفقه كابن الاستاذ في هذه ايضا نعم لا اثر لظن وجوب في مبيع اشتراء فاسدا
فلا يرجع بما أنفق عليه (وقيل) يرد (القيمة) يوم القبض واداء المقرض كاداء المسلم فيه في جميع ما مر فيه صفة

الى قوله استوت في النهاية والمغنى (قوله وزمنا) قضية تشبيهه بالسلم في الزمان انه ان احضره في محله لم يه
 القبول وان احضره قبل محله لا يلزمه القبول ان كان له غرض في الامتناع وهو مشكل لان القرض لا يدخله
 اجل بل اذا ذكر الاجل اما بلغوا وبفسد العقد واجيب بان المراد من تشبيهه به في الزمان ما ذكره من انه
 اذا احضر المقرض في زمن النهب لا يجب عليه قبوله كما ان المسلم فيه اذا احضره قبل محله لا يلزمه القبول وان
 احضره في زمن الامن وجب قبوله فالمراد من التشبيه مجرد ان القرض قد يجب قبوله وقد لا يجب ثم رايت في
 سم على حجب ما يوافقه اه ع ش (قوله ومخلا) ومعلوم انه لا يكون الا حالا اه مغنى قول المتن (مؤنة)
 اى اجرة قول المتن (بقيمة بلد الاقراض) لانه محل التلك (يوم المطالبة) لانه وقت استحقاقها اه مغنى
 (قوله لا بالمثل) عطف على بقيمة الاقراض (قوله استوت قيمة الخ) خالفه النهاية والمغنى فقالا فعمل
 انه لا يطالبه بمثله اذ لم يحمل مؤنة محله لما فيه من الكفاية وان يطالبه بمثل ما لا مؤنة لمحله وهو كذلك فالمانع
 من طلب المثل عند الشيخين وكثير مؤنة الحمل وعند جماعة منهم ابن الصباغ كون قيمة بلد المطالبة اكثر من
 قيمة بلد الاقراض ولا خلاف في الحقيقة كما قال شيخى بين الشيخين وغيرهما لان من نظر الى المؤنة بنظر الى
 القيمة بطريق الاولى لان المدار حصول الضرر وهو موجود في الحالين اه قال ع ش وتعرف قيمته
 به اى بلد الاقراض مع كونهما في غيرهما اما ببلوغ الاخبار او باستصحاب ما علمه قبل مفارقتها او بعد
 بلوغ الخبر اه وقال الرشيدى قوله فعمل انه لا يطالبه الخ شمل ما اذا كان بمحل الظفر اقل قيمة كما اذا
 اقرضه طعاما بمكة ثم لقيه بمصر لكن في شرح الروضة انه ليس له في هذه الصورة مطالبة بالقيمة بل لا يلزمه
 الا مثله وقوله ما لا مؤنة لمحله اى ولا كانت قيمته ببلد المطالبة اكثر اه (قوله واستوت) الى قوله للضرر كان
 الاولى ذكره عقب قوله الاتى فيطالبه به (قوله للضرر) اى على المقرض وهو علة لقوله لا بالمثل (قوله
 وهى) الى قوله وقوله في النهاية والمغنى (قوله وهى) اى القيمة اى اخذها (قوله لم يتراد) اى ليس للمقرض
 ردها وطالب المثل ولا للمقرض طلب استردادها ناهى به مغنى (قوله يعسر نقله) اى لخوف الطريق مثلا
 ع ش ورشيدى (او تفاوت قيمته الخ) ومنه كما هو واضح ما اذا اقرضه دنانير مثلا بمصر ثم لقيه بمكة وقيمة
 الذهب فيها اكثر كما هو الواقع فليس له المطالبة بالمثل وانما يطالب بالقيمة اه رشيدى (قوله وانما يتاقي
 الخ) رده النهاية بما نصه وما عارض به قوله اى الامام او تفاوتت قيمته من انه انما يتاقي على ما مر عن ابن
 الصباغ بناء المعترض على عدم استقلال كل من العليتين وقدم رده اه اى علقى منع مطالبة المثل من
 مؤنة النقد وارتفاع قيمة بلد المطالبة (قوله فرض نقد) الى قوله ومثله القرض في المغنى والى قول المتن ولو

من حينه كما تقر في محله ما وان كان القرض فيه ما لم يملك كما يشعر به قوله لظنه انه ملكه كان بان ان اخذ
 المعجلة غير مستحق وخفي عليه الحال او بان خلل في التعجيل فاذ كره من الرجوع قريب فليحجر (وزمنا)
 قد يشكك بان القرض لا يؤجل حتى يتصور احضاره قبل وقته ويحاج بان المراد انه لا يجب قبوله في زمان
 النهب قال في شرح البهجة ولا اى ولا يجب قبوله في زمن النهب على ما اقتضاه كلامه اى صاحب البهجة وصرح
 به الشارح يعنى العراقي انتهى لكن تقدم الفرق بين السلم والحال والقرض في ذلك فلا ينفع هذا الجواب لان
 يراد التشبيه بالسلم في الجملة ولا يخفى ما فيه (قوله وللنقل مؤنة) في شرح م ر و اعلم ايضا ان المراد بكون النقل له
 مؤنة ان تزيد قيمته بالنقل الى بلد المطالبة لان مجرد النقل له مؤنة فانه لا يمكن نقل شئ من بلد الى بلد الا بمؤنة ولو
 كان المراد ذلك لادى الى انه لو اقرضه قميصا بقرية من قرى مصر ثم وجد باخرى منها وقيمة في الموضوعين سواء
 او في بلد المطالبة اقصى انه يطالبه بالقيمة فيه وليس كذلك لما سبق انتهى واقول في هذا الكلام نظر (قوله
 لا بالمثل) الذى اعتمدته شيخنا الشهاب الرملى ان المانع من طلب المثل كل من مؤنة الحمل وكون قيمة بلد
 المطالبة اكثر واقتصار الشيخين على الاول لا يتاقي الثانى بل هو مفهوم منه بالاولى والمساواة فلا منافاة بين
 ما قاله الشيخان وما قاله ابن الصباغ م ر (قوله جر منفعة للمقرض) وشمل ذلك شرطا ينفع المقرض والمقرض
 فيبطل به العقد فيما يظهر م ر اى بخلاف ما ينفع المقرض وحده كما ياتى في المتن لكن يشكك بما ياتى في

وزمنا ومخلا (و) لكن (لو)
 ظفر (المقرض (به) اى
 بالمقرض (في غير محل
 الاقراض وللنقل) من محله
 الى محل الظفر (مؤنة) ولم
 يتحملها المقرض (طالبة
 بقيمة بلد الاقراض) يوم
 المطالبة لجواز الاعتياض
 عنه لا بالمثل استوت قيمة بلد
 الاقراض والمطالبة ام لا كما
 قاله الشيخان خلافا لابن
 الصباغ وجماعة للضرر
 وهى للفصلولة فلو اجتمعا
 يبطل الاقراض لم يتراد اما
 اذا لم تسكن له مؤنة او تحمّلها
 المقرض فيطالبه به نعم
 النقد الذى يعسر نقله او
 تفاوتت قيمته بتفاوت البلاد
 كالذى لنقله مؤنة قاله الامام
 وقوله او تفاوتت قيمته انما
 ياتى على ما مر عن ابن الصباغ
 (ولا يجوز) قرض نقد او
 غيره ان اقترن (بشرط رد
 صحيح عن مكسر او) رد
 (زيادة) على القدر المقرض
 او رد جديد عن ردى او غير
 ذلك من كل شرط جرم منفعة
 للمقرض

شرط اجلا في النهاية الا قوله وكذا كل مدين (قوله) كرده بيلداخر) ومنه ما جرت به العادة من قوله للمقترض اقرضتك هذا على ان تدفع بدله لو كيلي بمكة المشرقة اه ع ش اى وان يدفع وكيك بدله لى او لو كيلي بمكة المسكرة مثلا (قوله) اورهنه بدن اخر) اى رهن المقترض الشئ المقترض بدن اخر كان للمقترض عليه (قوله) فان فعل فسد العقد) والمعنى فيه ان موضوع القرض الارفاق فاذا شرط فيه لنفسه حقا خرج عن موضوعه ففنع صحته نهاية ومعنى قال ع ش ومعلوم ان فساد العقد حيث رفع الشرط في صلب العقد امالو توافقا على ذلك ولم يقع شرط في العقد فلا فساد اه (قوله) كل قرض جر منفعة) اى شرط فيه ما يجزى الى المقترض منفعة وشمل ذلك شرطا ينفع المقترض والمقترض فيبطل به العقد فيما يظهر اه نهاية اى بخلاف ما ينفع المقترض وحده كما يأتى في المتن او ينفعهما ولكن نفع المقترض اقوى كما يأتى في الشرح اه سم (قوله) ومنه) اى من القرض بشرط جر منفعة للمقترض عبارة السكردى اى من ربا القرض اه (قوله) مثلا) او يشتري ملكا بكثر الخ ويخدمه او يعلم ولده ونحو ذلك (قوله) من قيمته) الاولى من اجرة مثله (قوله) ان وقع ذلك شرطا) اى ان وقع شرط الاستتجار في صلب العقد اه ع ش (قوله) اذ هو) اى القرض لمن يستاجر الخ او القرض بشرط جر منفعة للمقترض (حينئذ) اى اذا وقع ذلك في العقد (قوله) والا) اى بان توافقا عليه قبل العقد ولم يذكر اه فى صلبه (قوله) من ماله) الاولى او ادى من ماله ليشمل ماله او اقترض لمواليه وادى من ماله اه سيد عمر (قوله) كقبول هديته) اى بغير شرط نعم الاولى كما قال المارردى تنزهه عنها قبل رد البذل نهاية ومعنى (قوله) للخبر السابق) اى في شرح وفي المتقوم المثل صورة (قوله) وفيه) الاولى حذفه وجعل ما بعده بدلا عما قبله (قوله) ولو عرف الخ) قال في الروضة قلت قال في التتمة لو قصد اقراض المشهور بالزيادة للزيادة ففي كراهته وجهان والله اعلم اه وفي الروض نحوه وبه يعلم ما في صنيع الشارح حيث اقتضى ان الوجهين مطلقان وان التجميع عند القصد من تصرفه فليتامل سيد عمر وسم عبارة النهاية ولو اقترض من عرف برد الزيادة قاصدا ذلك كره في اوجه الوجهين اه (قوله) وظاهر كلامهم ملك الزائد تبعا) فديقال محل ذلك ان دفع الزيادة عالما بها لم يكن له عذرا ما لو دفعها بظن عدم الزيادة فبان ان الزيادة فينبغي ان لا يملك الزائد كما لو قال المقترض ظننت ان حقت كذا فبان انه دونه او دفعه بغير عذر قال ظننت انه بمقدار حقتك وعليه فلو تنازعا فالمصدق القابض فيما يظهر اه سيد عمر (قوله) ملك الزائد تبعا) اى وان كان متميزا عن مثل المقترض كان اقترض درهم فرداهو معها نحو سمن ويصدق الاخذ في كون ذلك هدية لان الظاهر معه اذا اراد الدافع انه انما اتى به لياخذ بدله لذك كره ومعلوم مما صورناه انه رد المقترض الزيادة معائمه ادعى ان الزيادة ليست هدية فيصدق الاخذ امالو دفع الى المقترض سمن او نحوه مع كون الدين باقيا في ذمته وادعى انه من الدين لاهدية فانه يصدق الدافع حينئذ اه ع ش (قوله) فهو) اى الزائد هبة مقبوضة ولا يحتاج فيه الى ايجاب وقبول اه نهاية (قوله) فيمتع الرجوع فيه) اى لدخوله في ملك الاخذ بمجرد الدفع اه ع ش قول المتن (او ان يقرضه) اى ان يقرض المقترض المقترض شيئا اخر حلي وزيادى وليس المعنى ان يقرض المقترض المقترض لانه حينئذ يجزى نفع للمقترض فلا يصح فتأمل اه بجري قول المتن (والاصح) انه لا يفسد العقد) ظاهره وان كان للمقترض فيه منفعة وقضية قول الشارح اذ ليس فيه الخ ان محل عدم الفساد اذ لم يكن للمقترض منفعة وهو نظير ما سياتى في الاجل فليراجع اه رشيدى اقول كلام شرح المنهج كالصريح في عدم الفرق عبارته او شرط ان يرد انقص قدرا او صفة كرم كسر عن صحيح او ان يقرضه غيره او اجلا بلا غرض صحيح او به والمقترض غير ملى لغا الشرط فقط اى لا العقد لان ما جره من المنفعة ليس للمقترض بل للمقترض او لها والمقترض معسر اه (قوله) للمقترض بل للمقترض والعقد عقدا رفاق فكانه زادا في الارفاق نهاية ومعنى (قوله) اوله) اى كمن نهب اه سم

شرط الاجل زمن نهب والمقترض غير ملى فان ذلك الشرط ينفعهما كما سياتى ومع ذلك صح الا ان يوجب بما يأتى انه غلب نفع المقترض لانه اقوى (قوله) وكذا كل مدين) يفيد انه لا يكره قبول هديته نعم الاولى كما

كرده بيلد اخر او رهنه بدن اخر فان فعل فسد العقد لخبر كل قرض جر منفعة فهو ربا وخبر ضعفه بجى معناه عن جمع من الصحابة ومنه القرض لمن يستاجر ملكا اى مثلا بكثر من قيمته لاجل القرض ان وقع ذلك شرطا اذ هو حينئذ حرام اجماعا والا كره عندنا وحرم عند كثير من العلماء قاله السبكي (ولورد) وقد اقرض لنفسه من ماله (هكذا) اى زائدا قدرا او صفة (بلا شرط فحسن) ومن ثم ندب ذلك ولم يكره للمقترض الاخذ كقبول هديته ولو فى الربوى وكذا كل مدين للخبر السابق وفيه ان خياركم احسنكم قضاء ولو عرف المستقرض برد الزيادة كره اقرضه على احد وجهين ويتجه ترجيحهما ان قصد ذلك وظاهر كلامهم ملك الزائد تبعا وهو متجه خلافا لبعضهم وحينئذ فهو هبة مقبوضة فيمتنع الرجوع فيه كما فى به ابن عجل (ولو) شرط مكسر اعن صحيح او ان يقرضه شيئا اخر (غيره لغا الشرط) فيهما ولم يجب الوفاء به لانه وعد تبرع (والاصح) انه لا يفسد العقد اذ ليس فيه جر منفعة للمقترض (ولو) شرط اجلا فهو كشرط

مكسر عن صحيح ان لم يكن للمقترض غرض صحيح

اوله المقرض غير مليء فيلغو لاجل امتناع (٤٨) التفاضل فيه كالمبايعة العقد لانه زاد في الارفاق بحر المنفعة المقرض ولا اثر لجزءها

(قوله اوله) الى قول المتن وان كان في النهاية وكذا في المغنى الا قوله على ما فيه مما ياتي في بابه (قوله لا امتناع الخ) عبارة المغنى لانه عقد يتمتع فيه التفاضل فامتنع فيه الاجل كالصرف اه (قوله لجزءه) اي للمقرض (في الاخيرة) اي في قوله اوله والمقرض غير مليء (قوله وفارق الرهن) اي حيث لو شرط فيه شرط يجر منفعة للرهن فسد وما ذكر من شرط رد المكسر عن الصحيح اي ومن شرط الاجل يجر منفعة المقرض وقد قلنا فيه بصحة العقد والغاء الشرط اه ع ش عبارة السكردي اي فارق القرض الرهن بانه لو وقع مثل هذا الشرط في الرهن بطل الشرط والرهن جميعا وهذا يلوغ الشرط دون العقد اه (قوله فانه سنة) اي بخلاف الرهن اه مغنى (قوله ولا يتاجل الحال الخ) عبارة النهاية ولا تمتنع المطالبة بالحال مع اليسار الخ اه قال ع ش اي ولو قصر الزمن جدا اه (قوله الا بالوصية) اي بان اوصى ان لا يطالب مدينه الا بعد مدة فيلزم انفاذ وصيته (قوله والنذر) اي كان نذران لا يطالبه اصلا او الا بعد مدة كذا فيمتنع عليه المطالبة بنفسه وله التوكيل في ذلك اه ع ش (قوله للمقرض غرض) اي في الاجل وهو الى قوله وكذا في الارباح في النهاية الا قوله وحده وكذا في المغنى الا قوله عينا (قوله مليء) اي بالمقرض او بدله فيما يظهر اه نهاية (قوله عينا الخ) عبارة في البيع وشرطه اي الرهن العلم به بالمشاهدة او الوصف بصفات السلم وشرطه اي الكفيل العلم به بالمشاهدة او باسمه ونسبه لا بوصفه بموسرقة اه (قوله واقراره) كقوله واشهاد عليه عطف على رهن (قوله وحده) يعني لا مع غيره بان يقول بشرط ان تقر بالقرض وبدن آخر فانه يفسد اه كرده (قوله لانه) اي ما ذكر من الرهن وما عطف عليه (قوله بمجرد توثقة) اي للعقد لا منفعة زائدة (قوله اذا اختل الشرط) اي بان لم ينف المقرض به اه كرده (قوله لان الحياء الخ) قال في شرح العباب فاندفع قول الاسنوي مافائدة صحة ذلك مع تمكنه من الفسخ بدونه انتهى اه سم (قوله يمنعانه منه) اي من الرجوع بلا سبب بخلاف ما اذا وجد فان المقرض اذا امتنع من الوفاء بشيء من ذلك كان المقرض معذورا في الرجوع غير ملوم قال ابن العباد ومن فوائده اي صحة الشرط ان المقرض لا يحمل له التصرف في العين التي اقترضها قبل الوفاء بالشرط وان قلنا بملك بالقبض كالايجوز للمشتري التصرف في المبيع قبل دفع الثمن الا برضا البائع والمقرض هنا لم يبيع له التصرف الا بشرط صحيح وان في صحة هذا الشرط حثا للناس على فعل القرض وتحصيل انواع البر وغير ذلك اه نهاية قال ع ش قوله مر لا يحمل له التصرف الخ اي ولا ينفذ تصرفه اه وقال سم قال في شرح العباب واعترض ما قاله ابن العباد في المقيس بانه يحتاج الى نص وفي المقيس عليه بانه غير صحيح اه ولك رد ما قاله في المقيس بانه لا يحتاج لنص مع ظهور المعنى الذي قاله كالايجز وفي المقيس عليه بانه رهن وغلبة عما قالوه فيه المعلوم منه انه ان كان للبائع حق حسيه تعين القول بحرمه التصرف لانه لا يلزم له ابطاله حينئذ وليس له ذلك فلا حرمه لغو هذه منه لرضا البائع به بقرينة تاجيله الثمن او اقباضه المبيع قبل قبض ثمنه ومن فوائده امن الضياع بانكار اوفوت فبواسر ارشادي كالاشهاد في البيع انتهى كلام شرح العباب اه سم (قوله السابق في المبيع) يعني على الوجه الذي سبق في قبض المبيع (قوله والا) اي وان لم يملك بالقبض (قوله وكالهبة) عطف على والاخ عبارة المغنى عقب المتن كالموهب واولي لانه لا للعوض مدخل فيه ولا نه لو لم يملك به لا تمتنع عليه التصرف فيه اه (قوله في النفقة ونحوها) اي فبمجرد قبضه يعتق عليه لو كان نحر اصله ويلزمه نفقة الحيوان على الاول والثاني

اه في الاخيرة لان المقرض لما كان معسرا كان الجسر اليه اقوى فقلب وفارق الرهن بقوة داعي القرض فانه سنة وبان وضعه جرح المنفعة للمقرض فلم يفسد باسقاطه ويسن الوفاء بالتأجيل ونحوه لانه وعد خير ولا يتاجل الحال الا بالوصية والنذر على ما فيه مما ياتي في بابه فباحدهما تتأخر المطالبة به مع حلوله (وان كان) للمقرض غرض (كر من نهب) والمقرض مليء (فكش شرط) رد صحيح عن مكسر) فيفسد العقد (في الاصح) لان فيه جرح منفعة للمقرض (وله) اي المقرض (شرط رهن وكفيل) عينا قياسا على ما مر في البيع واقراره وحده عند حاكم واشهاد عليه لانه بمجرد توثقة فلا اذا اختل الشرط الفسخ وان كان له الرجوع بلا شرط لان الحياء والمرودة يمنعانه منه (ويملك القرض بالقبض) السابق في المبيع كما هو ظاهر والا لا تمتنع عليه التصرف فيه وكالهبة (وفي قول بالتصرف) المزيل للملك عاية لحق المقرض لان له الرجوع فيه ما بقي فبالنصرف يتبين حصول ملكه بالقبض وتظهر فائدة الخلاف في النفقة ونحوها وكذا في الارباح ليصح على

قاله الماوري تنزهه عنها قبل رد البدل وعبارة الروض وفي كراهة القرض عن تعود رد الزيادة وجهان ان قصد ذلك انتهى اي ان قصد اقرضه لاجل اوقضيته ان محل الوجهين مقيدي كلامهم بقصد ذلك بخلاف عبارة الشارح (قوله اوله) اي كرم نهب (قوله لان الحياء والمرودة يمنعانه منه) قال في شرح العباب فاندفع قول الاسنوي مافائدة صحة ذلك مع تمكنه من الفسخ بدونه لان يقال ليس المراد صحة الشرط بل عدم افساده للقرض انتهى واجاب عنه ابن العباد بنحو ما مر وبان من فوائده الشرط توقف حل تصرف المقرض في القرض على الوفاء به لان المقرض لم يبيع له التصرف الا حينئذ وكلا لا يحمل للمشتري التصرف في المبيع قيل

نهاية قول المتن (وله) أي يجوز للمقرض (الرجوع الخ) (فرع) في شرح الروض أي والمغني ولو قال لغيره ادفع مائة قرضا على الوكيل فلان يدفع ثم مات الامر فليس للدافع مطالبة الاخذ لان الاخذ لم ياخذ نفسه وانما هو وكيل عن الامر وقد انتهت وكالته بموت الامر وليس للاخذ الرد عليه ولو رد ضمن للورثة وحق الدافع يتعلق بتركه الملية عموما لا بما دفع خصوصا انتهى والظاهر ان معنى قوله لا بما دفع خصوصا انه لا يتعلق حقه فيه بل لان ياخذ مثله من التركة والا فله ان ياخذ ما دفع بعينه اخذا من قوطم له الرجوع في غينة مادام باقيا بحاله بل يؤخذ من ذلك ان له ان ياخذ من الوكيل بعد رجوعه اذا كان في يده ولا شيء على الوكيل في دفعه له فليتأمل سم علي حج ولودفع شخص لا خردراهم وقال ادفعها لزيد فادعى الاخذ دفعها لزيد فانكر صدق فيما ادعاه لان الاصل عدم القبض اه عش (قوله في ملك المقرض) الى قوله فان قلت في النهاية والمغني (قوله بان لم يتعلق الخ) سيأتي محترزه (قوله وان دبره الخ) اي اوعلق عتقه بصفة نهاية ومعنى (قوله لان له الخ) تعليل للمتن (قوله وللمقرض الخ) عطف على قول المتن وله الرجوع الخ (قوله رده الخ) اي قطعاه اه معنى (قوله قهر) اي اذا لم يكن للمقرض غرض صحيح في الامتناع كامر (قوله فلا يرجع فيه) اي لا يصح اه عش (قوله رجع) اي المقرض و (قوله ان اتصلت) اي الزيادة و (قوله اخذها) ظاهره وان طالب المقرض رد البديل وهو محتمل ان لم يخرج المقرض بالزيادة عن كونه مثل المقرض صورة فلو اقرضه فجعله فكبرت ثم طلبها المقرض لم يجب اه عش (والافيدونها) ومن ذلك ما لو اقرضه دابة حائلا ولدت عنده فبردها بعد وضعها بدون ولدها المنفصل اما اقرض الدابة الحامل فلا يصح لان القرض كاسلم والحامل لا يصح السلم فيها اه عش (قوله او نقص) شمل ما لو كان النقص صفة او عين وقياس ما تقدم انه اذا وجد الثمن ناقصا نقص صفة اخذه بلا ارض انه هنا كذلك لكن ظاهر كلامهم يخالف اه عش اي ويفرق بان المقرض محسن (قوله تملكك) بناء المفعول (قوله الاتية) اي انفا بقوله على الاصل في الضمان (قوله ثم) اي في اللقطة (قوله فان التملك) اي تملك الملتقط للقطعة (قوله قهر عليه) اي على مالك اللقطة اي لا مدخل له فيه (قوله فاجرى به) اي الرد الى الملتقط ويحتمل ان المراد جارى الملتقط في الرد (قوله انه) اي الضامن (قوله حتى في المغصوب منه) اي في الناقص المغصوب من المالك (قوله فهذا) اي الملتقط (اولي) اي من الغاصب وكان الاولي ابدال الفاء بالواو (قوله ويصدق) الى الكتاب في النهاية والضمير المستتر للمقرض (قوله في انه قبضه بهذا النقص) ومنه ما لو اقرضه فضة ثم ادعى المقرض انها مقاصيص والمقرض انها جيدة فبردها المقرض مثلها ويبنى ان يعتبر ذلك بالوزن الذي يذكره المقرض لان النقص يتفاوت فيصدق في ذلك وان لم تجر العادة فيها بينهم بوزنها وطريقه في تقدير الوزن الذي يرد به اما اختيارها قبل التصرف فيها او تخمينها بما يغلب على ظنه انه زنتها وما ذكر من تصديق المقرض لا يستلزم صحة اقرضاها لان القرض صحيحا كان او فاسدا يقتضى

دفع الثمن الا برضا البائع انتهى واعترض ما قاله في المقاس بأنه يحتاج الى نص وفي المقيس عليه بأنه غير صحيح انتهى ولك رد ما قاله في المقيس بأنه لا يحتاج الى نص مع ظهور المعنى الذي قاله كالايجاز وفي المقيس عليه بأنه وهم وغفلة عما قالوه فيه المعلوم منه انه ان كان للبائع حق حبسه تعين القول بحرمة التصرف لانها لازمة لبطالانه حينئذ او ليس له ذلك فلا حرمة لنفذه منه لرضا البائع به بقربة تاجيلة الثمن او قباضه المبيع قبل قبض ثمنه الحال وبان من فوائده الامن من الضياع بانكار او فوت فهو امر ارشادي كالا شهادي في البيع انتهى (قول المصنف وله الرجوع) (فرع) في شرح الروض ولو قال لغيره ادفع مائة قرضا على الوكيل وكيلى فلان يدفع ثم مات الامر فليس للدافع مطالبة الاخذ لان الاخذ لم ياخذ لنفسه وانما هو وكيل عن الامر وقد انتهت وكالته بموت الامر وليس للاخذ الرد عليه ولا رد ضمن للورثة وحق الدافع يتعلق بتركه الملية عموما لا بما دفع خصوصا اه والظاهر ان معنى قوله لا بما دفع خصوصا انه لا يتعلق حقه فيه بل

(وله) بناء على الاول الرجوع في عينه مادام باقيا في ملك المقرض (بحاله) بان لم يتعلق به حق لازم (في الاصح) وان دبره او زال عن ملكه ثم عاد كاهو قياسا كبر نظائره لان له طلب بدله عند فواته فعينه اولى وللمقرض رده عليه قهرا وخرج بحاله رهنه وكتابته وجنابته اذا علمت برقبته فلا يرجع فيه حينئذ نعم لو اجره رجع فيه كالوزاد ثم ان اتصلت اخذها بالواو فبدونها او نقص فان شاء اخذها مع ارشاه او مثله سلميا فان قلت ياتي في لقطة تملكك ثم ظهر مال الكها وقد نقصت بعيب فطالب المالك بدلها والملتقط ردها مع الارض اجيب الملتقط وهذا يشكل على ما هنا قلت لا يشكل عليه بل يفرق بان المقرض محسن فناسب تخييره على خلاف القاعدة الاتية بخلاف المالك ثم فان التملك قهر عليه فاجر به على الاصل في الضمان انه في الناقص برده مع ارشاه حتى في المغصوب منه فهذا اولى ويصدق في انه قبضه بهذا النقص على ما فقه به بعضهم

الضمان والا قرب عدم صحة اقراضها مطلقا وزنا وعدا اه عش وجزم بعدم الصحة فيما سر (قوله وهذا ان)
 اى قوله ان الاصل السلامة وقوله ان الاصل في كل حادث اخ اه عش (قوله خاصان) محل تأمل (قوله على
 الاول الخ) اى اصل برائة الذمة (قوله صرحوا الخ) وانظر ما المصريح به ولعله كان الاصل اخذنا من كلام
 النهاية صرحوا فى الغصب بان الغاصب لو رد المصوب الخ ثم اسقطه الناسخ (قوله في ترجيع الاول) وهو
 الافتاء المار (قوله بل اولى) اى المقترض بالتصديق من الغاصب (قوله فان شاء صبر الخ) ظاهره انه لو اراد
 ان ياخذ مسلوب المنفعة لا يمكن منه وهو غير مراد فله ان يرجع فيه الان وياخذ مسلوب المنفعة وعليه
 ليتخير بين الصبر الى فراغ المدة وبين اخذ مسلوب المنفعة حالا وبين اخذ البديل اى وينتفع بالمستاجر الى
 فراغ المدة اه عش عبارة المغنى ولا ارش له فيما اذا وجد مؤجرا بل ياخذ مسلوب المنفعة اه (قوله نعم)
 لا يظهر وجه الاستدراك (قوله فيما اشتراه) اى ثم حجر عليه بالفلس (قوله اخر التفليس) الاولى ان يقدمه
 على قوله فيما اشتراه

(كتاب الرهن)

(قوله هل لغة) الى قوله قولان في النهاية والى المتن فى المغنى الا قوله ولم يخلف الى والكلام وقوله واثره الى على
 ثلاثين (قوله الثبوت) اى والدوام اه معنى (قوله الراهنة) اى الثابتة الموجودة لان (قوله والحبس)
 الاولى والحبس بالاول لان المقصود انه يطلق على كل منهبا لغة لانه يطلق على احدهما لا بعينه اه عش
 وعبر المغنى بالاحتباس بدل الحبس (قوله بدينه) سواء كان لادى او لله تعالى اه عش (قوله اى
 محبوسة الخ) عبارة المغنى اى محبوسة فى القبر غير منبسطة مع الارواح فى عالم البرزخ وفى الاخرة معقولة عن
 دخول الجنة حتى يقضى عنه اه (قوله ولو فى البرزخ) وهو المدة التى بين الموت والبعث فن مات فقد دخل
 البرزخ اه عش (قوله ان عصى الخ) ظاهره وان صرفه فى مباح وتاب بعد ذلك وقياس ما ياتى فى قسم
 الصدقات ان من عصى بالاستدانة وصرفه فى مباح اعطى من الزكاة ان هذا كمن لم يعص اه عش (قوله
 قولان) يعنى هما قولان الاول يحبس ان عصى بالدين سواء خلف وفاء ولا والثانى يحبس ان عصى بالدين ان لم
 يخلف وفاء وهذا ما ظهر فى حل عبارته والله اعلم (قوله لكن المنقول الخ) ظاهره ترجيح القول الاول لكن فى
 عش ما نصه وفى حج ما يفيد ان الراجح عدم الفرق بين من خلف وفاء وغيره وبين من عصى بالدين وغيره
 وظاهر اطلاقه كالشارح مرانه لا فرق بين موته نجاة وبين كونه برضا ولعل وجه حبس روحه حيث خلف
 ما بين بالدين انه كان بمكنه التوفية قبل وفاته فهو منسوب الى التقصير فى الجلة فلا يراد منه قد يكون مؤجلا
 والمؤجل انما يجب وفاؤه بعد الحلول اه وقوله وبين من عصى بالدين وغيره لعله اخذ من قول الشارح قبل
 والتفصيل الخ وفيه ان الشارح ذكره بصيغة التمرى وقوله ولعل وجه حبس الخ عبارة المغنى والخبر محمول
 على غير الانبياء تنزيها لهم وعلى من لم يخلف وفاء اى وقصر اماما لم يقصر بان مات وهو معسر وفى عز مة الوفاء
 فلا تحبس نفسه اه ومفهومه كافى الجيرى عن العنان ان من خلف وفاء لا يحبس وان لم يقص لان التقصير
 حينئذ من الورثة فلا ثم عليهم لتعلق الدين بالتركة فاذا انصرفوا فيها تعلق الدين بدمتهم وامان مات ولم يخلف
 وفاء ولم يتمكن من ادائه فلا يكون نفسه موهنة لانه معذورا (قوله والتفصيل) اشارة الى هذين القولين يعنى
 هماراى الماوردى لا قولان اه كردى (قوله والكلام) الى المتن فى النهاية الا قوله واثره الى على ثلاثين
 (قوله فى غير الانبياء الخ) اى وغير المسكفين كان لزمهم دين بسبب اتلافهم عش وحلى (قوله وشرعا)

(كتاب الرهن)

لكن يعارضه ان الاصل
 السلامة وان الاصل فى كل
 حادث تقديره باقرب زمن
 وهذا خاصان فليقدم
 على الاول العام ثم رايتم
 صرحوا فى غاصب رد
 المصوب ناقصا وقال غصبته
 هكذا فكذب المالك صدق
 الغاصب لان الاصل برائة
 من الزيادة وهذا صريح فى
 ترجيع الاول بل اولى واذا
 رجع فيه مؤجرا فان شاء
 صبر لا نقض المدة ولا اجرة له
 وان شاء اخذ بدله وافق
 بعضهم فى جذع اقترضه
 وبني عليه وحب بذره انه
 كالهالك فيتعين بدله نعم ان
 حجر على المقترض بفلس
 ياتى فيه ما ياتى فيما اشتراه
 اخر التفليس

(كتاب الرهن)

هل لغة الثبوت ومنه الحالة
 الراهنة والحبس ومنه الخبر
 الصحيح نفس المؤمن موهنة
 بدينه حتى يقضى عنه دينه
 اى محبوسة عن مقامها
 الكرم ولو فى البرزخ ان
 عصى بالدين او مات لم يخلف
 وفاء قولان لكن المنقول
 عن جمهور اصحابنا انه
 لا فرق بين ان يخلف وفاء
 وان لا قيل والتفصيل انما
 هو راي تفرد به الماوردى
 والكلام فى غير الانبياء
 صلوات الله وسلامه عليهم

عطف على قوله لغة (قوله أى فارهنوا الخ) عبارة شرح الروض قال القاضى معناه فارهنوا واقتضوا لانه مصدر جمل جزء الشرط لجرى مجرى الامر كقوله فتحرير رقة فضر ب الرقاب انتهى سم وقوله فتحرير رقة فان المراد منه فليحرر رقة وقوله فضر ب الرقاب أى فاضربوا ضرب الرقاب اه ع ش (قوله انى الشحم) سمي به لكونه سميا اه بجيرى (قوله وآثره ليسم الخ) التوجيه بالمنة لا يخلو مناته وبالتكلف لا يخلو من تعسف لان المقطوع به بالنسبة اليهم رضى الله عنهم انهم يرون المننة صلى الله عليه وسلم فى تأهيلهم لذلك وانهم يريون من التكلف بالنسبة لما يعملونه من أعمال البر مطلقا سيما بالنسبة إلى رسول الله ﷺ فالاول ما اشار اليه بعض العارفين ان اثاره لما فيه من مزيد التواضع اه سيد عمر عبارة المغنى فان قيل هلا اقترض صلى الله عليه وسلم من المسلمين اجيب بانه صلى الله عليه وسلم فعل ذلك بيانا لجاز معاملة اهل الكتاب وقيل لانه لم يكن عندا حدم مياسير اهل المدينة من المسلمين طعام فاضل عن حاجته اه (قوله او تكلف الخ) عطف على منته (قوله او عدم الخ) عطف على ابرائه (قوله على ثلاثين الخ) أى ثمن ثلاثين ويحتمل انه عليها انفسها لا اقتراضها منه ونقل بالدرس عن فتح البارى الجزم بالاول وراجع اه ع ش (قوله والصحيح نه مات ولم يفكه) كذا فى النهاية والمغنى وقال البجيرى والصحيح انه افكه قبل موته كما قاله القليوبى والبرماوى وخالف ع ش فقال الاصح انه توفي ولم يفكه ومثله فى شرح مرو وهو ضعيف والمعول عليه ما قاله القليوبى عبارة والصحيح انه افكه قبل موته كما رآيته مصر حابه عن المارودى وغيره من الاثمة وكون الدر علم يؤخذ من اليهودى لا بعد موت النبي ﷺ لا يدل على بقاءه على الرهن لاحتمال عدم المبادرة لاخذه بعد فكه وما فى شرح شيخنا من غير مستقيم انتهى (قوله واركانه الخ) والوثائق بالحقوق ثلاثة شهادة ورهن وضمان فالاول لخوف الجحد والآخران لخوف الافلاس نهاية ومغنى (قوله ومروهن) لانما يقل بدل مروهن ومروهن به معقود عليه كما فعل فى البيع ونحوه لان الشروط المعتبرة فى احدهما غير المعتبرة فى الآخر فكان التفصيل اولى لمطابقته لما بعد من قوله وشرط الرهن كونه عينا اه ع ش (قوله واستيجاب) الى التنبيه فى النهاية الا قوله بالمروهن الى المتن وكذا فى المغنى الا قوله وبحث الى المتن (قوله او استيجاب) هلا زاد ايضا واستقبال وقبول ثم يشمل ذلك كله المتن ارادة بايجاب وقبول ولو حكاهم عبارة المغنى والقول فى المعاطاة والاستيجاب مع الايجاب والاستقبال مع القبول هنا كالبيع وقد مر بياناه (قوله لانه عقد مالى مثله) يفيد انه لو قال رهنك هذين فقبل احدهما لم يصح العقد نظير ما مر فى القرض وقد يفرق بان هذا تبرع محض فلا يضر فيه عدم موافقة القبول للايجاب كالحبة وقد يؤيد الفرق ما تقدم للشارح مر فيما لو اقرضه الفا فقبل خمسينة حيث علل عدم الصحة فيه بمشابهته للبيع بأخذ العوض وما هنا لا عوض فيه فكان الحبة أشبه اه ع ش (قوله لانه عقد مالى مثله) أى فافتقر اليها مماثلة نهاية ومغنى (قوله خلاف المعاطاة) وصورة المعاطاة هنا كما ذكره المتولى ان يقول له اقرضنى عشرة لا عطيك ثوبى هذا رهننا فيعطى العشرة ويقبضه الثوب اه مغنى (قوله من هذا) أى التعليل المذكور (قوله وبحث صحة الخ) أفنى بخلافه شيخنا الشهاب الرملى اه سم عبارة النهاية وما بحثه بعضهم من صحة الخ بعيد برده ظاهر كلامهم وقد أفنى بخلافه الوالد رحمه الله تعالى اه (قوله لا بد من خطاب الوكيل) أى وإسناده إلى جملة المخاطب فلو قال رهنك رأسك مثلا لم يصح لان القاعدة أن كل ما صح تعليقه كالتعاقب والطلاق جاز إسناده إلى الجزء وما لا يصح تعليقه كالبيع والرهن لا يصح إسناده إلى الجزء الا الكفاية فانها تصح اذا استندت إلى جزء لا يعيش بدونه كراسه وقلبه والا فلا يصح تعليقه اه ع ش (قوله والفرق) بالجر عطف على الصحة (قوله فيه نظر الخ) خبر وبحث صحة الخ (قوله كان رهننا) أى ولا يحتاج إلى قبول بعد قوله رهننا اه ع ش ورشيدى قول المتن (فان شرط فيه مقتضاه) المقتضى والمصلحة متباينان وذلك

فرهن مقبوضة أى فارهنوا واقتضوا ورهنه ﷺ درعه عند أنى الشحم اليهودى وآثره ليسم من نوع منة أو تكلف مياسير أصحابه بابرائه أو عدم أخذ الرهن منه على ثلاثين صاعا من شعير لاهله متفق عليه والصحيح أنه مات ولم يفكه وأركانها عاقد ومروهن ومروهن به وصيغة وبدأ بها لاهميتها فقال (لا يصح) الرهن (إلا بإيجاب وقبول) أو استيجاب وإيجاب بشرطها السابقة فى البيع لانه عقد مالى مثله ومن ثم جرى هنا خلاف المعاطاة ويؤخذ من هذا أنه لا بد من خطاب الوكيل هنا نظير ما مر فى البيع وبحث صحة رهنك موكلك والفرق بأن أحكام البيع تتعلق بالوكيل دون أحكام الرهن فيه نظر بل تحكم ولو قال دفعت إليك هذا وثيقة بحقك على فقال قبلت أو بعثتك هذا بكذا على أن ترهننى دارك به فقال اشتريت ورهنك كان رهننا (فان شرط

(قوله فرهن مقبوضة) عبارة شرح الروض قال القاضى حسين معناه فارهنوا واقتضوا لانه مصدر جمل جزء الشرط بالفاء لجرى مجرى الامر كقوله فتحرير رقة فضر ب الرقاب انتهى (او استيجاب وإيجاب) هلا زاد ايضا واستقبال وقبول ثم يشمل ذلك كله المتن ارادة بإيجاب وقبول ولو حكاهم (وبحث صحة رهنك موكلك)

فيه مقتضاه تقدم المرتن به (٥٢) اى المرهون عند تراحم الغرماء (او) شرط فيه (مصلحة للعقد كالاشهاد)

بالمرهون به وحده نظير
ما مر آنفا (او) شرط فيه
(مالا غرض فيه) كان لا
ياكل المرهون الا كذا
(صح العقد) كالبيع ولغا
الشرط الاخير (وان شرط
ما يضر المرتن) وينفع
الراهن كان لا يباع عند
الحل أولا بالاكثر من
ثمن المثل (بطل) الشرط
(والرهن) لمنافاته لمقصوده
(وان نفع) الشرط (المرتن
بطل الشرط وكذا الرهن)
يبطل (فى الاظهر) لما فيه من
تغيير قضية العقد وكونه
تبرعا فهو نظير ما مر آخر
القرض لا نظر اليه لما مر
آنفا من الفرق بينهما امالو
قيدها بسنة مثلا وكان
الرهن مشروطا فى بيع
فهو جع بين بيع وإجارة
فيصحان (ولو شرط ان
تحدث زوائده) كشمرة
وتاج (رهونة فالأظهر
فساد الشرط) لعدمها مع
الجملة بها (الاظهر) انه
متى فسد الشرط (فسد
العقد) اى عقد الرهن
بفساده لما مر (تنبيه)
قد يقال لاحاجة لهذه
الجملة الشرطية لانه بين
حكم الشرط والعقد فيما
قبل هذه الصورة فلو قال
فساد الشرط والعقد اسلم
من إيهام أن العقد فى

لان المقتضى عبارة عما يلزم العقد ولهذا ثبت فى العقد وإن لم بشرطه وأما المصلحة فلا يلزم فيها ما ذكر
كالاشهاد فانه من مصالحه بل مستحب فيه وما تقرر علم ان المصنف اراد بالمصلحة ما ليس بلازم مستحبا كان
او مباحا اه ع ش قول المتن (فيه) اى فى عقد الرهن (قوله بالمرهون به) عبارة الروض وشرحه والعباب
وشرحه اى والنهاية والمغنى كالاشهاد به اى بالعقد كما هو صريح سياهم سم وع ش (قوله وحده) اى لا مع
غيره بأن يقول بشرط ان تشهد به وبرهن آخر عندك فانه يفسد اه كردى (قوله نظير ما مر) وهو قوله
واقاره به وحده فى القرض فى شرح وله شرط رهن وكفيل (قوله كان لا ياكل الخ) قد يقال هذا الشرط ما
لا غرض فيه محل نظر لجواز ان اكل غير ما شرط بضر العبد مثلا فر بما تقتض به الوثيقة بخلاف البيع فانه لما
خرج عن ملك البائع لم يكن له غرض فيما ياكله وان اضر به اه ع ش (قوله الشرط الاخير) وهو قوله وما
لا غرض فيه ع ش (قوله وينفع الراهن) قيد به لكونه الغالب لا الاحتراز اه ع ش عبارة المغنى وإن لم ينتفع
به الراهن اه (قوله من غير تقييد) سيد كر تحرزه بقوله أما لو قيدها بسنة الخ قول المتن (وكذا الرهن فى
الاظهر) حكى الخلاف فيه دون ما قبله لان الشرط فيما قبله مناف لمقصود الرهن بالكلية فاقضى البطلان
قطعا وما هنا لا يفوت مقصود الرهن بحال فمكن معه جريان الخلاف اه ع ش (قوله وكونه تبرعا) اى الرهن
مبتدا خبره قوله لا نظر اليه (قوله لما مر آنفا) اى فى القرض فى شرح ان لم يكن للقرض غرض غير صحيح كردى
(قوله من الفرق بينهما) اى بقوله وفارق الرهن بقوة داعى القرض فانه سنة وبان وضعه جبر المنفعة للقرض
اه ع ش (قوله اما لو قيدها بسنة الخ) اقول ينبغى ان يكون صورة ذلك بعتك هذا الثوب بدينار على ان
ترهنى به دارك هذه ويكون سكنها الى سنة فيقبل فهذا العقد جمع بين بيع الثوب واستئجار الدار سنة
بالثوب فجموع الدينار والمنفعة المعنية ثمن والثوب مبيع اه اجرة فلو غرض ما يوجب انفساخ الاجارة
انفساخ البيع فيما يقابل اجرة مثل الدار سنة من الثوب فليتأمل سم على حجج وقوله انفساخ البيع أى ولا خيار
للمشتري لان الصفقة لم تنجد إذ ما هنا بيع وإجارة والخيار لما ثبت حيث اتحدت الصفقة وكان الاولى له
التعبير بالعقد لان البيع لم ينفسخ وإنما انفسخت الاجارة اه ع ش (قوله وكان الرهن مشروطا فى بيع)
يخرج ما لو لم يكن كذلك كرهنتك هذه الدار على كذا على ان يكون لك سكنها سنة بدينار فما المانع من صحته
ويكون جمعا بين رهن وإجارة فليراجع سم على حجج اقول وقد يقال وجه عدم الصحة اشتغال العقد على شرط
ما ليس من مقتضيات الرهن ولا من مصالحه فهو مقتضى للفساد فهو رهن بشرط مفسد كالو باع داره لشخص
بشرط ان يقرضه كذا وهو مبطل اه ع ش وقوله على شرط ما ليس الخ اى وفيه غرض ونفع للراهن او
للمرتن (قوله لما مر) اى بقوله لمنافاته الخ وقوله لما فيه الخ وقال ع ش اى من قوله لعدمها الخ (قوله قد يقال
لا حاجة لهذه الجملة الخ) محل تأمل إذ المقصود من قوله رانته الخ بيان الاظهر من قولين مبنيين على الاظهر من
فساد الشرط فى مسألة الزوائد لبيان قاعدة كلية بلزوم فساد العقد لفساد الشرط ولذا قال الشارح المحقق
المحلى اى والمغنى متى فسد الشرط المذكور اه ليبين ان الكلام ليس فى مطلق الشرط حتى يرد عليه ان الملازمة

أقنى بخلافه شيخنا الشهاب الرملى (قوله بالمرهون به) عبارة الروض وشرحه والعباب وشرحه كالاشهاد
به اى بالعقد كما هو صريح سياهم (قوله نظير ما مر) لعلة فى القرض (قوله من غير تقييد) قضية قوله الاى
وكان الرهن الخ ان يزيد او مع التقييد ولم يكن الرهن الخ فليتأمل (قوله لو قيدها بسنة مثلا الخ) اقول
ينبغى أن يكون صورة ذلك بعتك هذا الثوب بدينار على ان ترهنى به دارك هذه ويكون سكنها الى سنة
فيقبل فهذا العقد جمع بين بيع الثوب واستئجار الدار سنة بالثوب فجموع الدار والمنفعة المعنية ثمن والثوب
مبيع واجرة فلو غرض ما يوجب انفساخ الاجارة انفساخ البيع فيما يقابل اجرة مثل الدار سنة من الثوب
فليتأمل (قوله وكان الرهن مشروطا فى بيع) يخرج ما لو لم يكن كذلك كرهنتك هذه الدار على كذا على ان
يكون لك سكنها سنة بدينار فما المانع من صحته ويكون جمعا بين رهن وإجارة فليراجع (قول المصنف ولو بشرط
ان تحدث زوائده) كزوائده فليذكر منافعه لكن لو كان هذا الرهن مشروطا فى قرض لم يبطل القرض قال

الصورة السابقة لم يبين حكمه على أن هذه الملازمة غير صحيحة إذ قد يفسد الشرط ولا يفسد العقد غير

كما مر فيما لا غرض فيه
 وبحاجب بأن الذي ذكره
 قبل شروط معينة وهنا
 قاعدة كلية ولذا تعين ان
 ضمير فساد ليس لعين الشرط
 قبله بل للشرط الاعم
 لكن بقيد كونه مخالفا
 لمقتضى العقد فقام له (وشرط
 العاقد) الراهن والمرتهن
 الاختيار و (كونه مطابق
 التصرف) لانه عقد مالى
 كالبيع وليكون الولى مطابق
 التصرف فى مال موليه
 بشرط المصلحة وليس من
 اهل التبرع فبه كان المراد
 بطلقه هنا كونه اهلا للتبرع
 فيه بدليل تفريعه عليه بقوله
 (فلا يرهن الولى) بسائر
 أقسامه (مال) موليه كالفقيه
 (والصبي والمجنون) لانه
 يحبس من غير عوض الا
 لضرورة كما لو اقترض
 لحاجة بمونه او ضياعه
 مر تقبا غلته او حلول دين
 له او اتفاق متاعه الكساد أو
 او غبطة ظاهرة كان يشتري
 ما يساوى مائتين بمائة نسيئة
 ويرهن بهما ما يساوى مائة
 له لان المرهون ان سلم
 فواضح وإلا كان فى المبيع
 ما يجبره فلو امتنع البائع
 إلا رهن ما يزيد على المائة
 ترك الشراء خلا فالجمع وفى
 هذه الصورة لا يرهن الا
 عندما يجوز ايداعه من
 امن ولا يمتد الخوف اليه
 (ولا يرهن لها) اولسقيه

غير صحيحة ولو قال فالظاهر فساد الشرط والعقد لا يقتضى ان القول بفساد العقد على القول بفساد الشرط
 وان القول بصحته على القول بصحة الشرط من ان المقر ان فى صحة العقد على فساد الشرط واين وبالمجلة
 فبمراجعة اصل الروضة مع التامل الصادق والتحلى بحماية الانصاف يعلم ما فى التنبيه فتأمل ان كنت من اهله
 اه شيدعمر بادنى تعبير (قوله شروط معينة) خبر ان الخ (قوله وهنا) عطف على قوله قبل (قوله كونه
 مخالفا لمقتضى العقد) اى او لمصلحة (قوله فتأمل) له اشارة إلى بعد الجواب (قوله وليكون الولى الخ) علة
 مقدمة لقوله كان المراد الخ (قوله وليس الخ) اى الولى (قوله فيه) اى فى مال موليه (قوله بطلقه) اى مطابق
 التصرف (قوله فيه) الاولى اسقاطه (قوله تفريعه) اى المصنف (عليه) اى على كون العاقد مطابق التصرف
 (قوله بقوله فلا يرهن الخ) مفعول تفريعه (بسائر اقسامه) اى ايا كان او جدا او وصيا او حاكما او امينه
 شرح المنهج وعش (قوله بسائر) إلى قول المتن وشرط الرهن فى النهاية الا قوله خلا فالجمع وتوله والمرهون
 عنده الى المتن وكذا فى المغنى الا قوله لان المرهون الى وفى هذه الصورة (قوله كالفقيه الخ) الكف استقصائية
 (قوله الا لضرورة) و (قوله او غبطة ظاهرة) فيما اشارة الى ان قول المصنف الا لضرورة الخ
 راجع الى الملهطوف والمعهطوف عليه معا (قوله بمونه او ضياعه) اى المولى (قوله غلته) اى غلة الضياع
 (قوله او اتفاق) بفتح النون اى رواج كردى وعش (قوله كان يشتري ما يساوى مائتين) اى حالتين
 ويصور ذلك بان يكون لزوم زعنوب والولى لشوكة اه عش (قوله له) نهت لما يساوى الخ او حال
 منه والضمير للمولى (قوله ما يزيد على المائة) ظاهر ولو كانت الزيادة قد را يتغابن به وهو بعيد جدا اه
 عش (قوله وفى هذه الصورة) انظر تقييده هذه الصورة مع ان ما قبلها كذلك كما يصرح بكلام شرح
 الروض وبعبارة العباب وشرحه وإنما برهن فى جميع الصور المذكورة - حيث جاز له الرهن عنده - يجوز
 ايداعه انتهى سم على حج والعل النسخة التى كتب عليها هذه الصورة وإلا فعبارة - حج كالشارح مر هذه
 الصورة والمراد بها جميع ما تقدم فهى مساوية لشرح الروض اه عش (قوله يجوز ايداعه) اى بان
 يكون عدل رواية (قوله زمن امن) نهت ثانيا لا مزين (قوله او السقيه) الو او بمعنى او (قوله لانه) اى الولى
 (قوله فى حال الاختيار) اى وعدم الغبطة الظاهرة بقرينة ما يأتى قريبا وكان عليه ان يذكر هذا هنا اه
 رشيدى (قوله مقبوض) اى قبل التسليم فلا ارتهان (قوله كاسر) اى قبيل قول المتن ويجوز اقراض
 ما يسلم فيه قول المتن (الا لضرورة) عبارة الروض وشرحه ولا يرتن له الا ان تعذر التقاضى لدينه او باع ماله
 مؤجلا فيرتهن فيهما وجوبا وإنما يجوز بيع ماله مؤجلا لغبطة من ادين غنى وباشهاد وابل قصير فى
 العرف ويشترط كون المرهون واقفا بالثمن فان فقد شرط بما ذكر بطل البيع وان باع له نسيئة او اقرضه
 لنهيب ارتهن جوازا ان كان قاضيا وإلا فوجوب انتهى باختصار وقوله ارتهن جوازا الخ كذا قاله بعضهم
 والاوجه الوجوب مطلقا مر اه سم وقول شرح الروض وإنما يجوز بيع ماله الخ زاد النهاية والمغنى
 عليه ما نصه فان خاف تلف المرهون فالأولى ان لا يرتن لانه قد يتأفف ويرفعه الى حاكم يرى سقوط الدين
 بتلف المرهون وعلم من جواز الرهن والارتهان للمولى جواز معاملة الاب والجد لفرعهما بانفسهما ويتوليا

فى الروض ولو اقرضه بشرط رهن وتكون منافعه للمقرض بطل القرض والرهن أو ان تكون مرهونة بطل
 الرهن لا القرض اى لانه لا يجزى بذلك نفعا للمقرض انتهى وقد يقال بشرط رهن المتنافع نفع جره القرض
 للمقرض وقد يجاب بانه لو ضر هذا الضر شرط اصل الرهن (فرع) فى الروض وشرحه فصل كما لا يدخل
 الشجر والبناء فى رهن الارض لا يدخل الغرس والاس والشعر وغير مؤبر والصوف وان لم يباع وان الجز
 فى رهن الشجر والجدار والغنم بطريق الاولى وغصن الخلاف وورق الاس وهو المرسين والقرصاد ونحو
 ذلك بما يقصد غالبا كورق الخناو الصدر كالشعر فلا يدخل بخلاف مالا يقصد غالبا كغصن غير الخلاف
 انتهى وكان المراد بالاس الارض الحاملة للجدار (قوله كاسر) ذلك مخصص لما هنا (قوله وفى هذه الصورة
 لا يرهن الا عندما الخ) انظر تقييده بهذه مع ان ما قبلها كذلك كما يصرح به كلام شرح الروض وبعبارة

لانه فى حال الاختيار لا يبيع الا بحال مة بوض ولا يقرض الا القاضى كما مر

الطرفين ويمتنع على غيرهما ذلك اه (قوله لضرورة) راجع للبيع والقرض جميعا (قوله والمرهون عنده) يتأمل وان اعرب عنده حالا والهاء لاولى فواضح اه سمى اى والجملة الاسمية حال تنازع فيها اقرض و باع (قوله او تعذراخ) و (قوله او كان الخ) عطفان على قوله اقرض (قوله فيلزمه الارتهاان الخ) ظاهره ولو كان الولى قاضيا وعبرة الاسنى والمغنى ارتن جواز ان كان قاضيا ولا فوجوب باه زاد النهاية كذا قاله بعضهم والاوجه الوجوب مطلقا اى قاضيا او غيره والتعبير بالجواز لا ينافى الوجوب اه قال ع شرح قوله لا ينافى الوجوب اى لانه جواز بعد منع فيصدق به وان المراد بالجواز مالىس بحرام وهو صادق بالوجوب اه (قوله كالولى) هذا هو الاصح اه سمى (قوله ومثله المأذون الخ) اى مثل الولى عبارة المغنى وشرح الروض وكذا العبد المأذون له فى التجارة ان اعطاه سيده مالا فان اتجر بجاهه بان قال له سيده اتجر بجاهك ولم يعطه مالا فكذلك التصرف مالم يربح فان ربح بان فضل فى يده مال كان كما لو اعطاه مالا قال الزركشى وحيث منعنا المكاتب اى بان لم توجد الشروط المتقدمة فى الولى فيستثنى رهنه وارتهاان مع السيد وما لورهن على ما يؤدى به النجم الاخير لافضائه الى العتق اه وقوله قال الزركشى الى اخره فى النهاية مثله (قوله ان اعطى مالا او ربح اى والا فله البيع والشرافى الزمة حالا ومؤجلا والرهن والارتهاان مطلقا اه سمى قول الماتن (كونه عينا) من ذلك رهن ما اشتد حبه من الزرع فاذ رهنه وهو قبل فسكره من الثمرة قبل بدو الصلاح انتهى متن روض هذا ونقل عن الخطيب انه يستثنى من هذه القاعدة وهى كون المرهون عينا يصح بيعها الارض المزروعة فانه يصح بيعها اى حيث رؤيت قبل الزرع او من خلاله ولا يصح رهنها انتهى وقول متن الروض قبل بدو الصلاح اى وحكمه الصحة وان لم يشترط قطعه كما باقى التصريح به فى كلام الشارح مر عقب قول المصنف وان لم يعلم هل يفسد الخ اه ع ش عبارة البجيرمى قوله عينا ولو موصوفة بصفة السلم او مشغولة بنحور زرع والقول بعدم صحة رهن المشغولة بمحول على غير المرتبة اه وهو الظاهر فليراجع (قوله يصح بيعها) الى قول الماتن ورهن الجاني فى النهاية الا قوله قسمة الى فخرج وقوله اى من غير الى الماتن (قوله ولو موصوفة الخ) ظاهره انه لا يشترط فى صحته عدم طول الفصل بينه وبين القبض على خلاف ما مر

العباب وشرحه وانما رهن فى جميع الصور المذكورة حيث جاز له الرهن عند من يجوز ايداعه انتهى (قول المصنف الا لضرورة) عبارة الروض وشرحه ولا يرتن له الا ان تعذر التقاضى لديه او باع ماله مؤجلا فيرتن فيه ما وجوبه وانما يجوز بيع ماله مؤجلا لغبطة من امين غنى وباشهاد باجل قصير فى العرف وبشرط كون المرهون واقيا بالثمن فان فقد شرط ما ذكر بطل البيع وإن باع ماله نسيئة او اقرضه لنهب ارتن جواز ان كان قاضيا ولا فوجوب انتهى باختصار وذكر نزاعا فى بطلان البيع بفقد شرط الاشهاد وقوله ارتن جواز الخ كذا قاله بعضهم والاوجه الوجوب مطلقا والتعبير بالجواز لا ينافى الوجوب وقولها ان رآه اى فى قولها فى الحبر وياخذ رهنه ان رآه اى ان اقتضى نظره اصل الفعل لان راى الاخذ فقط مر وانظر لم يذكر شروط البيع مؤجلا فى البيع مؤجلا للنهب ولم يخص وجوب الارتهاان فيما تقدم بغير القاضى على ما مر (قوله والمرهون عنده) يتأمل وان اعرب عنده حالا والهاء لاولى فواضح وعبرة عبارة شرح الارشاد مع الماتن وارتن وجوب اولى طفل ومجنون وسفيه بما ورث من دين مؤجل استيثاقه قال الشيخان قال الصيدلانى والاولى ان لا يرتن اذا خيف تلف المرهون لانه قد يتلف ويرفعه الى حاكم يرى سقوط الدين بتلفه انتهى وقضيته ان ذلك يجرى فى سائر صور الارتهاان وحيث قيد وجوبه حيث قبل به بما اذ لم يخف تلفه والاعتذار والاولى ان لا يرتن انتهت ثم ذكر بقية الصور ويصاح قوله فيقيد الخ مع حمل الاولوية فى عبارة الشيخين على الوجوب والجواز وفى الروض وشرحه وان باع ماله نسيئة او اقرضه لنهب ارتن جواز ان كان قاضيا ولا فوجوب والاولى ان لا يرتن اذا خيف تلف المرهون لانه قد يتلف الى اخر ما تقدم نقله عن الصيدلانى (قوله والمكاتب على تناقض فيه كالولى) هذا هو الاصح قال الزركشى وحيث منعنا المكاتب فيستثنى رهنه وارتهاان مع السيد على ما يؤدى به النجم الاخير لافضائه الى العتق مر (قوله ان اعطى مالا او ربح اى

(الا لضرورة) كما اذا اقرض ماله او باعه مؤجلا لضرورة كنهب والمرهون عنده لا يمتد الخوف اليه او تعذر عليه استيفاء دينه او كان مؤجلا بسبب اخر كارت (او غبطة ظاهرة) بان يبيع ماله عقارا كان أو غيره مؤجلا بغبطة فيلزمه الارتهاان بالثمن والمكاتب على تناقض فيه كالولى فيما ذكر ومثله المأذون ان اعطى مالا او ربح (وشروط الرهن) اى المرهون (كونه عينا) يصح بيعها ولو موصوفة بصفة السلم خلافا للامام (فى الاصح)

في القرض في الذمة وقد يفرق بان الغرض من الرهن التوثيق وما دام الدين باقيا في ذمة الراهن هو محتاج الى التوثيق والغرض من القرض دفع الحاجة والغالب عدم بقائها مع طول الفصل اه ع ش (قوله فلا يصح) الى قوله فلم صحة الخ في المغنى (قوله فلا يصح رهن المنفعة) يوم ان المنفعة من محل الخلاف وليس كذلك فكان الاصول ان يقول فلا يصح رهن الدين اذ هو محل الخلاف ثم يذكر حكم رهن المنفعة على طريق القطع من غير تفريع على الاصح اه رشيدى اى كافي المغنى عبارته ولا يصح رهن منفعة جزما كان يرهن سكنى داره مدة اه (قوله رهن المنفعة) ومنها نفع الحلووات فلا يصح رهنها اه ع ش (قوله لانها تتلف شيئا الخ) فيه نظر بالنسبة للعمل المتلزم في الذمة مثلا بل وبالنسبة لمنفعة ملك الراهن كان يرهن منفعة سكنى داره سنة من غير تعيين السنة سم على حج اقول فيه نظر لان المنفعة المتعلقة بالدين يشترط الدين وقد تقدم انه لا يصح رهنه والمبهمة لا يصح رهنها لعدم التعيين وسياتي ان المنفعة المتعلقة بالدين يشترط اتصالها بالعقد وهو يؤدى الى فواتها كلا او بهما قبل وقت البيع اه ع ش اقول فيه نظر من وجوه اولها الظاهر ان تنظير سم انما هو في تقريب الدليل دون الحكم وثانيها ان قوله وقد تقدم الخ صوابه ياتي وثالثها ان قوله وسياتي الخ اى في الاجارة قد يمنع قياس الرهن عليها ورابعها ان قوله قبل وقت البيع فما المبيع هنا (قوله لا وثوق به) اى لعدم القدرة عليه اه سم (قوله في ذمة الجاني) حال من ضمير عليه الرجوع على البذل (قوله و من مات الخ) الجملة معطوفة على جملة بدل نحو الجناية الخ اشارة الى الاستثناء عمافى الماتن (قوله وله منفعة اودين) يعنى عنه قوله الاق ومنه ادبته ومنفعته (قوله ومنها) اى من تركته (قوله تعاقى رهن) مفعول مطلق افعوله تعاقى الدين بتركته (قوله ولا رهن وانف الخ) مفعول دلى قوله رهن المنفعة (قوله على الوجه الذى الخ) اى فيكون بالتخلي في ذمة المنقول وبالقيل في المنقول نهاية ومعنى (قوله الاق المنقول) اى لحل التصرف واصحة القبض فلا يتوقف على اذ غايته انه اذا قبض المنقول بلا اذن من شر بكم انتم و صار كل منها طار يقا في الضمان والقرار دلى من تافى العين تحت يده ذكره في حواشى الروض وظاهر كلام الشارح مر كحج ان الاذن في قبض المنقول شرط لصحة القبض اه ع ش وما ذكره من حواشى الروض من الصحة مع الحرمة والموافق لكلامهم في المبيع (قوله الاق المنقول) اى فلا يحتاج الى اذن الشريك القبض في العقار ويذبحى انه اذا تلف عدم الضمان ويوجه بان اليد عليه ليست حسيبة وانه لا تعدى في قبضه لجواز له اه ع ش (قوله بيده) اى الشريك اه ع ش (قوله جاز وناب) مقتضاه انه يكون تابعا عنه بنفس الرضا وليس كذلك بل لا بد من اللفظ من احدهما وعدم الرد من الاخر كما يعلم من باب الوكالة اه ع ش (قوله عنه) اى عن المرتن (قوله في يده لهما) ويؤجره ان كان بما يؤجر وتجرى المهايأة بين المرتن والشريك كجربانها بين الشريكين نهاية ومعنى قال ع ش قوله ويؤجره اى العدل باذن الحاكم قال في الايعاب وان ايبا الاجارة لانه بازمه رعاية المصلحة ولا نظر لكونها كاملين فكيف يجبرهما على ذلك لانهما بامتناعهما صارا كالتافيين بنحو سفة فسكنه الشارع من جبرهما رعاية لمصلحتهما انتهى ع ش (قوله فعلم) اى من قول المصنف ويصح رهن الخ اه ع ش (قوله من بيت الخ) و (قوله من دار الخ) من فيهما للتبعض (قوله كيجوز بيعه) اى الجزم المعين اه ع ش اى بالاشاعة

والالة البيع والشراء في الذمة حالا ومؤجلا والرهن والارتهان مطلقا (قوله لانها تتلف الخ) فيه نظر بالنسبة للعمل المتلزم في الذمة مثلا بل وبالنسبة لمنفعة ملك الراهن كان يرهن منفعة سكنى داره سنة من غير تعيين السنة (قوله لا وثوق به) اى لعدم القدرة عليه (قوله يكون في يده لهما) ويؤجره ان كان بمن يؤجر وتجرى المهايأة بين المرتن والشريك كجربانها بين الشريكين مر (قوله القنة) قيد بذلك لان جميع الاحكام المذكورة لا تجرى في الام ولدها من البهائم (فرع) في الروض فصل الزوائد المتصلة مرهونة لا المنفصلة والحمل المقارن للعقد لا للقبض مرهون لتتابع بحملها وكذا ان انفصل لا الحل الحادث فلا يتابع الام للمرتن اى لحقه حتى تلده ان تعلق به حق ثالث انتهى وصرح ايضا قبل هذا بعدم دخول الصوفى في رهن

فلا يصح رهن المنفعة لانها تاف شيئا فشيئا ولا رهن الدين ولو بمن هو عليه لانه قبل قبضه لا وثوق به وبعده لم يبق ديننا نعم بدل نحو الجناية على المرحون بحكمهم عليه في ذمة الجاني باذنه من فيمتنع على الراهن الا برأءه منه ومن مات مدينه وله منفعة او دين تعلق الدين بتركته ومنها دينه ومنفعته تعلق رهن ولا رهن ونف ومكتب وأم ولد (ويصح رهن المشاع) من الشريك وغيره وقبضه بقبض الجع على الوجه الذى مرفى قبض المبيع ولا يحتاج لاذن الشريك الاق المنقول فان لم ياذن ورضى المرتن كونه بيده جاز وناب عنه في القبض والا اقام الحاكم عدلا يكون في يده لهما فعلم صحه رهن نصيبه من بيت معين من دار مشتركه بلا اذن شريكه كيجوز بيعه فلو اقتسماها قسمة صحيحة برضا المرتن بها ولو لكونها افرازا او لحكمها كما يراها

فخرج المهر من لثمة كملوه قيمة ما لانه (٥٦) - حصل له بدله اى من ذير ائين فن ثم انظر واليه في غرم القيمة ولم يجملوه رهنالعدم تعيينه

(و) يصح رهن (الام) القنة (دون ولدها) القن ولو صغيرا (وعكسه) لبقاء الملك فيهما فلا تفريق (وعند الحاجة) الى توفية الدين من ثمن المهر من (بيعان) معا اذا ملكهما الراهن والولد في من يحرم فيه التفريق لتعذر بيع أحدهما حينئذ (ويوزع الثمن) عليهما ثم يقدم المهر من بما يخص المهر من منهما ثم ذكر كيفية ذلك التوزيع بقوله (والاصح انه) اى الثمان (تقوم الام) اذا كانت هي المهرونة (وحدها) مع اعتبار كونها فيما اذا قارن وجود الولد لزوم الرهن ذات ولد حاضرة له لانها رهنه كذلك فاذا سالت حينئذ مائة (ثم) تقوم (مع الولد) فاذا ساوبا مائة وخمسين فالتخسون قيمة الولد وهى ثلث المجموع فيوزع الثمن عليهما بهذه النسبة فيسكون للمهرين ثلثاه ولا تعلق له بالثلث الاخر فان كان الولد مهورنا دونها انعكس الحكم فيقوم وحده عضونا مكفولا ثم معها (فالزائد قيمتها) وكالام من الحق بها في حرمة التفريق كما مر فائدة هذا التوزيع مع وجوب قضاء دين بكل حال تظهر فيما اذا تراحم الغرماء (ورهن الجاني والمرتد

(قوله فخرج) أى بالقسمة (المهر من) يعنى البيت الذى رهن نصيبه منه (قوله لومه) اى الراهن (قيمتها) يعنى قيمة نصيبه من البيت اه رشيدى (قوله رهننا) اى وتكون رهننا اه عرش (قوله فن ثم) اى من اجل عدم تعيين بدله (قوله انظر واليه) اى البدل وكذا ضمير ولم يجملوه وضير تعيينه (قوله لعدم تعيينه) يعنى عنه قوله السابق فن ثم (قوله القنة) قيد بذلك لان جميع الاحكام المذكورة لا تجرى في الام ولولدها من البهائم (فرع) في الروض فصل الزوائد المتصلة مرهونة لا المتفصلة والخل المقارن للعقد لا للقبض مرهون فتباع بجملهما وكذا ان انفصل لا لخل الحادث فلا تباع الام للمهرين اى لخصه حتى تلده ان تعلق به حق ثالث اه وصرح ايضا قبل هذا بعدم دخول الصوف في رهن الغنم اى وان لم يبلغ او ان الجز كاصرح به في شرحه اه سم (قوله القنة) اى قوله وفائدة هذا في المغنى الا قوله فيما اذا قارن وجود الولد لزوم الرهن (قوله القن) اخرج به ما اذا كان حرا فان الكلام ليس فيه وكان ينبغي أن يقول قتاله اه رشيدى (قوله لبقاء الملك الخ) وهوى الام عيب يفسخ به البيع المشروط فيه الرهن ان كان المرتن جاهلا كونها ذات ولدنهاية ومغنى قال عرش قوله وهوى الام اى كون المهر من أحد هما دون الآخر وقوله يفسخ به البيع اى يجوز به الفسخ لانه بمجرد بيعه يفسخ به البيع كما يفيد قوله يفسخ دون يفسخ اه (قوله اذا ملكهما الراهن) قال في القوت فلو كان كل واحد لواحديع المهر من وحده قطعا اه ثم اخذ من عبارة المحرر مانسبه لجمع ان الخلاف اذالم يكن الراهن مال غيرهما فان كان كلف قضاء الدين منه لان بيعها وحدها وبيع الولد معا ضرورة فلا يصار اليه مع وجود المال اه لكن الوجه انه يكلف احد الامرين قضاء الدين منه او بيعهما معا اه سم (قوله والولد الخ) والحال أن الولد الخ (قوله لزوم الرهن) ظاهره وان تاخر عن العقد فلينظر قوله لانها رهنه كذلك انتهى سم اى فالاولى حذف لفظ لزوم كايان انفا عن عرش (قوله ذات ولد) خبر للكون و(قوله حاضرة له) خبر ثبانه او بدل من ذات ولد (قوله حاضرة) اى حيث كان الولد موجودا وقت الرهن ولا قومت غير حاضرة اخذنا من قوله لم لانها رهنه كذلك اه عرش (قوله فاذا ساوت حينئذ مائة) انظر ان جواب هذا الشرط ولعله جعل الجزاء الا انى جواب الشرطين اه رشيدى ولا يخفى أن هذا لا يصح عطف ثم تقوم الخ على ما قبله فالاولى ان يقدر له جواب اخذنا من المغنى عبارة فاذا ساوت حينئذ مائة حفظ ثم الخ (قوله انعكس الحكم) ولورهنه الام عند واحد الولد عند اخر واختلف وقت استحقاق اخذها من الدين كان كان احدهما حالا والاخر مؤجلا فالاقرب انهما يبايعان ويوزع الثمن فانخص الحال بوفى به وما يخص المؤجل يرهن به الى حلوله اه عرش (قوله فيقوم وحده الخ) لا يصح الدخول بهذا على المتن كما لا يخفى اه رشيدى وقوله على المتن وهو فالزائد قيمته بضمة المذكر في غير التحفة واما على ما فيها من ضمير المؤنث فالدخول ظاهر وان كانت هذه النسخة خلاف سباق المنهاج (قوله من الحق بها) وهو الاب والجد والجددة على ما مر فيه فليراجع اه عرش (قوله فيما اذا تراحم الغرماء) اى او تصرف الراهن في غير المهر من شرح مر اه سم (قوله السابق الخ) لا يخفى ما فيه من التعقيد الشديد ولوقال السابق اولهما في البيع وثانيهما في الخيار ضمنا سلم عبارة المغنى وتقدم في البيع انه لا يصح بيع الجاني المتعلق برقبته مال بخلاف المتعلق بها قودا وبذمة مال وفى الخيار انه يصح بيع المرتد اه (قوله فى الاول) اى فى الجاني (قوله فيصح) الى قوله وبفرق في المغنى الا قوله مطلقا وكذا فى النهاية الا

الغنم اى وإن لم يبلغ أو ان الجز كاصرح به في شرحه (قوله اذا ملكهما الراهن) قال في القوت فلو كان كل واحد بيع المهر من وحده قطعا اه ثم اخذنا من عبارة المحرر مانسبه لجمع ان الخلاف اذالم يكن الراهن مال غيرهما فان كان كلف قضاء الدين منه لان بيعها وحدها وبيع الولد معا ضرورة فلا يصار اليه مع وجود المال انتهى لكن الوجه انه يكلف احد الامرين قضاء الدين منه او بيعهما معا (قوله لزوم الرهن) ظاهره وان تاخر عن العقد فلينظر قوله لانها رهنه كذلك (قوله فيما اذا تراحم الغرماء) اى او تصرف الراهن

كبيعهما) السابق في البيع صريحا في الاول وفي الخيار ضمنا في الثانى فيصح رهن جان لم يتعاق برقبته مال ومرتد قوله

مطلقا كقواطع طريق وإن تحتم قلة وإذا صححنا رهن الجاني لم يكن برهنه مختارا (٥٧) أفدائه لبقاء محل الجناية ويفرق بين هذين

ومسرغ الفساد الذي لا يمكن
تجفيفه حيث فرقوا بين
المؤجل والحال لأن هنا بان
المانع ثم الذي هو الاسراع
إلى الفساد موجود حال
العقد ولا يمكن تدارك ولو
وقع فائرا احتمال وجوده
ويؤزم من تأثيره رعاية
الحلول والاجل على ما باتى
واما المانع هنا وهو القتل
فتنظر ويمكن بل يستهل
تداركه بالاسلام والعفو
فلم ينظر لاحتمال وجوده
ولا ترد صحة الرهن المحارب
بحال ومؤجل مع تحتم قلة
نظرا إلى أن مانعه متعلق
باختيار القاتل وقد لا يوجد
بخلاف مسرع الفساد
المذكور (ورهن المدبر)
باطل وإن كان الدين حالا
لا احتمال عتقه كل لحظة
بموت السيد فجأة (ر) رهن
(المعلق عتقه بصفة يمكن
شبهها بحلول الدين) يعنى لم
يعلم حلوله قبلها بأن علم
حلوله بعدها او معها او
احتمل الامر ان فقط او
احتمل حلوله قبلها او بعدها
ومعها (باطل على المذهب)
لفوات غرض الرهن بعتقه
المحتمل قبل الحلول ولو
تيقن وجودها قبل الحلول
بطل جز ما لم يشترط بيعه
قبلها في جميع الصور ولو
الضرر وافهم الماتن صحة
رهن الثانى إذا علم الحلول
قبام او كذا إذا كان الدين

قوله كقواطع إلى وإذا قوله مطلقا) إن أراد أن تعاق المال برقبته كما يتبادر من مقابلته لما قبله فهو ممنوع
فلعل المراد به شيء آخر اه سم ولعل المراد بذلك قبل الاستتابة او بعد ما (قوله ويفرق الخ) أقول في هذا
الفرق بحث ظاهر لأنه اراد بالاسراع إلى الفساد كونه بحيث يسرع فساد هذا نظير كون المرتد والجاني
بحيث يقتلان وكل منهما موجود حال العقد وإن اراد به الفساد بسرعة فهو امر متناظر فلو جه ان يفرق بأن
الفساد يحصل بنفسه ولا بد بخلاف قتلهما لا يحصل بنفسه وقد يتخلف فليتأمل ثم رايته اشار لهذا الفرق
بالنسبة للحارب بقوله ولا يرد الخ فكان الوجه ان يحريه هنا أيضا اه سم ولك ان تختار الاول وتتمتع قوله
فهذا نظير الخ بان من تمة الفرق إما كان التدارك هنا لا ثم (قوله بين هذين) أى المرتد والجاني المتعلق برقبته
قود (قوله ثم) أى فى مسرع الفساد (تو لا هنا) أى فى المرتد والجاني (قوله بان المانع الخ) متعلق بقوله
ويفرق (قوله على ما باتى) أى على التفصيل الاتى فى قول الماتن وإلا فان رهنه الخ (قوله بالاسلام) أى فى المرتد
(قوله او العفو) أى فى الجاني بل والمرتد أيضا كفى الامصار والاعصار التى اهملت فيها الحدود كعصرنا
(قوله ولا يرد) أى على الفرق المذكور (قوله نظر الخ) مفعوله لا تنفاد الورود (قوله باطل) أى على
المذهب اه معنى (قوله يعنى) إلى قول الماتن ولورهن فى النهاية (قوله - لوله قبلها) أى رهن يسع بيعه
على العادة اخذنا ما باتى عن المعنى انفا وفى الشرح فى مسرع الفساد الذى لا يمكن تجفيفه (قوله بان علم
حلوله بعدها او معها) أى او قبلها بمن لا يسع بيعه على العادة كما روهاتان واخوذتان ورجوع الذى
للقيد وهو قوله قبلها والاحتمالات الاربع الالية مأخوذة من رجوعه القيد وهو علم الحلول (قوله
او احتمال الامر ان فقط) أى القبلية والبعدية والتبالية والمعية والبعدية والمعية (قوله بعته المحتمل قبل
الحلول) أى فى الصورة الثالثة والخامسة والسادسة أى بعته بالمعلوم قبله او معه فى صورتين الاوليين
والمحتمل معه فى الصورة الرابعة (قوله ولو يتيقن الخ) عتق زقوله بنى لم يمام - لوله قبلها اه ع ش وفيه
مالا يخفى وقال سم هذا تفصيل لما سبق وبيان لخروج هذه عن محل الخلاف اه وهو الظاهر (قوله
ما لم يشترط بيعه الخ) اشار به الى قيد ملاحظة فى المنطوق (قوله فى جميع هذه الصور) شمل ذلك صور الاحتمال
وقد يقال لا يأتى بيعه قبل وجود الصفة امدام العام بوجودها إلا ان يقال هى وإن كانت عتقه قد يغاب
على الظن او يتحقق زمان قبل احتمال وجود الصفة فبيع فيه وفاء بالشرط اه ع ش (قوله وافهم الماتن
صحة رهن الثانى إذ علم الخ) شروع فى بيان المفهوم وهو صورتان هذه وقوله وكذا إذا كان الدين حالا
والحاصل ان صور المعلق تسعة ستة فى المنطوق باطلة وثلاث فى المفهوم صحيحتان وواحدة ومجترز القيد
المقدر صحيحة (قوله إذا علم الحلول قبلها) أى رهن يسع البيع ولا بد من هذا القيد فيما إذا كان الدين حالا
ايضا وإذا كان كذلك فالمدبر لا يعلم فيه ذلك فسقط ما قبل ان التدبير تعليق عتق بصفة على الاصح فكان
ينبغي أن يصح بالدين الحال كالمعلق عتقه بصفة كقوله الباقى أى ويجمع فيها كما قاله السبكي اه معنى (قوله
وفارق) أى فارق المعلق عتقه قبلها إذا كان الدين حالا (قوله بان العتق فيها كذا الخ) مرانفا عن المعنى
فرق آخر (قوله دون المعلق عتقه الخ) وإن لم يبيع المعلق عتقه بصفة حتى وجدت عتق كما رجحه ابن المقرئ
بناء على ان العبرة فى العتق المعلق بحال التعليق لا بحال وجود الصفة نهائية ومعنى قال ع ش قوله حتى

فى عين المرهون مر (قوله مطلقا) ان اراد أن تعاق المال برقبته كما يتبادر من مقابلته لما قبله فهو ممنوع
فلعل المراد به شيء آخر (قوله ويفرق) أقول فى هذا الفرق بحث ظاهر لأنه اراد بالاسراع إلى الفساد
كونه بحيث يسرع فساد هذا نظير كون المرتد والجاني بحيث يقتلان وكل منهما موجود حال العقد وإن اراد
به الفساد بسرعة فهو امر متناظر فلو جه ان يفرق بأن الفساد يحصل بنفسه ولا بد بخلاف قتلهما لا يحصل
بنفسه وقد يتخلف فليتأمل ثم رايته اشار لهذا الفرق بالنسبة للحارب بقوله ولا يرد الخ فكان الوجه ان
يجري به هنا ايضا (قوله المحتمل) أى والمعلوم وقوله قبل الحلول أى او بعته معه (قوله ولو يتيقن الخ) هل هذه

(٨ - شروانى وابن قاسم - خامس) حالا وفارق المدبر بان العتق فيه اكده منه فى الثانى وإن كان التدبير تعليق عتق بصفة بدليل
اختلافهم فى جواز بيع المدبر دون المعلق عتقه بصفة (ولو رهن ما يسرع فساد فان امكن تجفيفه كطرب) وعنب يحى منهما

بأن تقديرا لجامحة الغالب وقوعها حينئذ يبطل سبب البيع وهو المالية دون سبب الرهن وهو الدين وكلهم صح الرهن مطلقا وان لم بشرط التجفيف اذ لا محذور ثم ان رهن بمؤجل لا يحل قبل فساد بان كان يحل بعده او معه او قبله بزمان لا يسع البيع (فعل) ذلك التجفيف عند خوف فساد اى فعله المالك ووثنته عليه حفظ الرهن فان امتنع اجبر عليه فان تعذر اخذ شيء منه باع الحاكم جزءا منه وجفف بضمنه ولا يتولاه المرتهن الا باذن الراهن ان أمكن والا راجع الحاكم اما اذا كان يحل قبل فساد بزمان يسع البيع فانه يباع (والا) يمكن تجفيفه (فان رهنه بدين حال أو مؤجل يحل قبل فساد) بزمان يسع بيعه على العادة (او) يحل بعد فساد او معه لكن (شرط) في هذه الصورة (بيعه) اى عند اشرافه على الفساد الآن والابطل قاله الاذرعى كالسبيكى واعترضا بانه مبيع قطعا وبيعه الآن أحظ لقلة ثمنه عند اشرافه وقد يجاب بان الاصل في بيع المرهون قبل المحل المنع الا لضرورة وهي لا تتمحقق الا عند الاشراف (وجعل الثمن رهنًا) مكانه قال الاستوى قضية هذا انه لا بد من اشتراط هذا الجمل

وجدت اى وأن حل الدين قبل وجودها أو كان حالاً وقوله محال التعليق معتمد وقوله لا بمحال وجوده الصفة قضيته نفوذ العتق وان كان معسرا وسيأتي له عند قول المصنف ولو علقه بصفة وهو رهن فكالا عتاق ما يتا فيه والجواب ان ما ياتي صورته بمال عتق عتقه بعد الرهن وما هنا صورته بما إذا كان التعليق قبله اه (قوله تمر وزيب) اى جبدان اه ع ش (قوله على أمهم) اى شجرهما اه كردى (قوله على تفصيل الخ) سيأتي بيانه عن المغنى والنهاية في هاشم قول الشارح الرهن المطلق (قوله وفارق هذا) اى رهنه قبل بدو الصلاح (قوله حينئذ) اى حين اذ لم يبد الصلاح (قوله يبطل الخ) خبر ان اه سم (قوله دون سبب الرهن وهو الدين) فيه وقفة اذ سبب الرهن التوثيق بالدين لا نفسه (قوله وكلهم) عطف على كرتب عبارة النهاية والمغنى والحكم طرى بتعدد اه (قوله صح الرهن) جواب فان أمكن الخ اه سم (قوله مطلقا) اى حالاً او مؤجلاً يحل قبل فساد او بعده او معه شرط البيع وجعل الثمن رهنًا اولاً (قوله ثم ان رهن) الى قول المتن فان شرط في النهاية (قوله بمؤجل) سكت عن مقابله وهو ان رهن بمحال وظاهر ان حكمه ما ذكره بقوله الآتى اما اذا كان يحل قبل فساد الخ اه سم (قوله فان امتنع) اى المالك اه ع ش وكذا ضمير منه (قوله باع الحاكم) بقى ما لو كان المرهون عند الحاكم تعذر عليه اخذ شيء من المالك للتجفيف هل يتولاه بنفسه يعتذر ذلك ام لا فيه نظر وينبغي ان يقال يرفع امره لشخص من نوابه او الحاكم آخر يبيع جزءا منه ويحفظه به كما لو ادعى عليه بحق فانه يحكم له به بعض خلفائه وليس له ان يتولاه بنفسه فلو لم يجد نائبا ولا حاكما استناب من يحكم فانه باستنائه يصير خليفته ولا يحكم لنفسه وليس له ان يستقل بالبيع ويشهد لا مكان الاستنابة اه ع ش (قوله ولا يتولاه) اى لا يجوز له ولو ظاهره ولو تبرع بالثمن وبوجه بانه تصرف في ملك الغير فلا يجوز بغير اذنه اه ع ش (قوله راجع الحاكم) اى فلو لم يجد الحاكم جف بنية الرجوع واشهد فان لم يشهد فلا رجوع له لان فقد الشهود نادر وينبغي ان محل هذا في الظاهر وامامى الباطن فان كان صادقا جاز له الرجوع لانه فعل امر او اجبا عليه قياسا على ما لو اشرت بهيمة تحت يد راع على الهلاك من ان له ذبحها ولا ضمان عليه ومعلوم ان الحاكم اذا اطلق انصرف الى من له الولاية شرعا فيخرج نحو ما نزمه البلدو شادها ونحوهما من اظهره وتصرف في محله من غير ولاية شرعية وهو ظاهر ان كان من له ولاية شرعية يتصرف من غير عوض مع رعاية المصلحة فيما يتصرف فيه والا فينبغي نفوذ تصرف غيره من ذكر للضرورة اه ع ش (قوله اما اذا كان يحل الخ) ومثله كما هو ظاهر ما لو كان حالاً ابتداء اه سم (قوله فانه يباع) اى والبائع له الراهن على ما ياتي في كلام المصنف اه ع ش (قوله والا يمكن تجفيفه) اى كالثمرة التى لا تجفف واللحم الذى لا يتقدد والبقول اه معنى قول المتن (يحل قبل فساد) اى بقيت القول به بعد ان لم يعلم هل يفسد قبل الاجل صح في الاظهر اه ع ش (قوله يبيعه على العادة) ولا بد من هذا القيد في الحال ايضا كما هو واضح وصرح به المغنى في معلق العتق بصفة اه سيد عمر (قوله في هذه الصورة) هى قوله او بشرط بشقيه وهما قوله يحل بعد الخ وقوله او مع الخ اه ع ش عبارة المغنى في هاتين الصورتين اه (قوله اى اشرافه على الفساد) وينبغي ان مثل اشرافه على الفساد مالو عرض ما يقتضى بيعه فيبيع وان لم بشرط بيعه وقت الرهن فيكون ذلك كالشرط حكما ومن ذلك ما يقع كثيرا في قرى مصر من قيام طائفة على طائفة واخذها بايديهم فاذا كان

غير قوله السابق بان علم حله بعد ما الا أن يقصده هذا تفصيل ما سبق وبيان خروج هذه عن محل الخلاف (قوله يبطل) خبر ان وقوله صح الرهن جواب فان أمكن وقوله ثم ان رهن به مؤجل الخ سكت عن مقابله وهو ان رهن بمحال وظاهر ان حكمه ما ذكره بقوله الآتى اما اذا كان يحل قبل فساد الخ (قوله اما اذا كان يحل الخ) ومثله كما هو ظاهر ما لو كان حالاً ابتداء (قوله وقد يجاب الخ) برده عليه ان اصاله المنع انما هى عند عدم رضاهما وتوافقهما على البيع اما عنده فلا كلام في جواز موافقتهما على الشرط رضا ببيعه قبل المحل وتوافق عليه (قول المصنف وجعل الثمن رهنًا) قال مرفى شرعه وقضيته انه لا بد من اشتراط هذا الجمل وهو كذلك اذ مجرد الاذن بالبيع لا يقتضى رهن الثمن بالدين المؤجل وانما يقتضى وفاء الدين من الثمن ان كان حالاً

فوجب له هذا التوهم (صح) الرهن في الصور الثلاث لان تمام المحذور مع شدة الحاجة (٥٩) للشرط في الاخيرة وبه فارق ما يأتي ان

الاذن في بيع المرهون بشرط جعل ثمنه رهنا لا يصح (وبيع) المرهون في تلك الثلاث وجوبا اي يرفعه المرتهن للحاكم عند نحو امتناع الراهن لبيعه (عند خوف فساد) حفظا للوثيقة فان اخره حتى فسد ضمنه (ويكون ثمنه) في الاخيرة (وهنا) من غير انشاء عقد عملا بالشرط ويجعل ثمنه رهنا في الاوليين بانشاء العقد (فان شرط منع بيعه) قبل الفساد (لم يصح) الرهن منافاة للشرط لمقصود التوثيق (وان اطلق) فلم يشترط بيعا ولا اعدامه (فسد) الرهن (في الاظهر) لتعذر استيفاء الحق من المرهون عند المحل لفساده قبله والبيع قبله ليس من مقتضيات الرهن والثاني يصح ويبيع عند الاشراف على الفساد لان الظاهر ان المالك لا يقصد اتلاف ماله ونقله في الشرع الصغير عن الاكثريين ومن ثم اعتمده الاسنوي وغيره (وان لم يعلم هل يفسد) المرهون (قبل) حلول (الاجل صح) الرهن المطلق (في الاظهر) اذا اصر عدم فساد قبل الحلول وفارقت هذه نظيرتها السابقة في المعلق عتقه بصفة يحتمل سبقها للحلول وتأخرها عنه بنشوف الشارع للعق

من اريد الاخذ منه مرهوناعنده دابة مثلا واريد اخذها او عرض اباقي العبد مثلا جازله البيع في هذه الحالة وجعل الثمن مكانه وبؤيده مسئلة الحنطة المبتلة الاثية اه ع شر (قوله فوجب) اي الاشتراط اه ع شر (قوله في الاخيرة) اي فيما بعد او الثانية بشقيه (قوله وبه) اي قوله مع شدة الخ (قوله ليبيعه) اي الحاكم كما هو ظاهر وعبرة القسوت صريحة فيه اه رشيدى (قوله فان اخره) اي المرتهن بعد اذن الراهن له في البيع او تمكنه من الرفع للقاضي ولم يرفع سم وع شر (قوله ويجعل ثمنه الخ) اي ويجب ان يجعل وعبرة سم على حجج لو بادر هنا قبل الجعل الى التصرف في الثمن هل ينفذ لانه غير مرهون وجوابه الظاهر لا لانه لم يوجد استيفاء عن الدين معتبر اه اقول والمالك برهنه له والا التزام توفية الدين منه وبيعه الا ان يفوت ما التزمه فكان كمن اشترى عبدا بشرط اعتاقه ليس له التصرف فيه قبل الاعتقاق مع كونه مملوكا له اه ع شر (قوله بانشاء العقد) خالفه المصنف في قوله ويكون ثمنه رهنا مكانه في الصور كلها بلا انشاء عقد اه قول المتن (فان شرط منع بيعه) ينبغي رجوع هذا للصور الثلاث بخلاف قوله الا في وان اطلق فسد فانه ينبغي اختصاصه بالثالثة كما يؤخذ من قوله السابق لكن شرط في هذه الصورة فان مفهومه عدم اعتبار هذا الشرط في غيرها اه سم (قوله قبل الفساد) الى قول المتن ويجوز في النهاية والمغنى (قوله فلم يشترط بيعا الخ) ولو اذن في بيعه مطلقا ولم يقيد به بكونه عند الاشراف على الفساد ولا الآن لم يصح حملا للبيع على كونه عند الاشراف على الفساد ولا لاحتماله لبيعه الآن فيه نظر والا قرب الاول لان الاصل ان عبارة المكاف تصان عن الالغاء اه ع شر (قوله لفساده قبله الخ) عبارة النهاية والمغنى لان البيع قبل المحل لم ياذن فيه وليس من مقتضى الرهن اه قول ومن ثم اعتمده الاسنوي وغيره) لكن المعتمد الاول نهاية ومغنى ومنهج وسم (الرهن المطلق) اي لا بشرط بيع ولا اعدامه ولورهن الثمرة مع الشجر مطلقا اي حالا كان الدين او مؤجلا اذا كان الثمر عملا يتجفف فله حكم ما يسرع اليه الفساد فيصح تارة ويفسد اخرى ويصح في الشجر مطلقا اي سواء كان ثمره عملا يتجفف او لا ووجهه عند فساد في الثمرة البناء على تفريق الصفة وان رهن الثمرة منفردة فان كانت لا تجفف فهي كما يتسارع فسادها وقدر حكمه ولا جازر رهنها وان لم يبد صلاحها ولم يشترط قطعها لان حكم المرتهن لا يبطل باحتياج بخلاف المبيع فان حق المشتري يبطل ولورهنها بمؤجل يحل قبل الجذاذ واطلق الرهن بان لم يشترط القطع ولا اعدامه لم يصح لان العادة في الثمار الا بقاء الى الجذاذ فاشبهه مالورهن شيئا على ان لا يبيعه عند المحل إلا بعد ايام ويجبر الراهن على اصلاحهما من سقي وجذاذ وتجفيف ونحوها فان ترك اصلاحهما برضا المرتهن جاز لان الحق لهما لا يعدو هما وهما مطلق التصرف وليس لاحدهما منع الاخر من قطعها وقت الجداد اما قبله فاكل منهما المنع ان لم يدع اليه ضروره ولورهن ثمرة يخشى اختلاطها بدين حال او مؤجل يحل قبل اختلاط او بعده بشرط قطعها قبله صح اذ لا مانع وان اطلق الراهن صح على الاصح فان اختلط قبل القبض حيث صح العقد انتهى (قوله فوجب له هذا التوهم) قد يقال غايبة الالتفات لهذا التوهم جواز الاشتراط لا وجوبه لان ان يريد فوجب جواز الاشتراط لكن على هذا لا يطابق المراد (قوله فان اخره حتى فسد ضمنه) عبارة الروض وشرحه فلو اذن الراهن للمرتهن في بيعه فمقرط بان تركه او لم ياذن له وترك الرفع الى القاضي كما يحتمل الرافعي وقواه النووي ضمن وعلى الاول قيل سياتي انه لا يصح بيع المرتهن الا بحضرة المالك فينبغي حمل هذا عليه واجيب بان بيعه انما امتنع في غيبة المالك لكونه للاستيفاء وهو متهم بالاستتجال في ترويج السلعة بخلافه هنا فان غرضه الزيادة في الثمن ليكون وثيقة له اه (قوله ويجعل ثمنه رهنا) لو بادر هنا قبل الجعل الى التصرف في الثمن هل ينفذ لانه غير مرهون وجوابه الظاهر لا لانه لم يوجد استيفاء عن الدين معتبر (قول المصنف فان شرط منع بيعه) ينبغي رجوع هذا للصور الثلاث بخلاف قوله الا في وان اطلق فسد فانه ينبغي اختصاصه بالثالثة كما يؤخذ من قوله السابق لكن شرط في هذه الصورة فان مفهومه عدم اعتبار هذا الشرط في غيرها (قوله ومن ثم اعتمده الاسنوي) لكن المعتمد الاول

(وان رهن) بمؤجل (مالا يسرع فساد فطر امارضه للفساد) قبل الحلول (كحنطة ابتلت) وان تعذر تجفيفها (لم يفسخ الرهن بحال)

وإن طرأ ذلك قبل قبضه لانه
 يغتفر في الدوام لا يغتفر
 في الابتداء فباع قيمها
 عند تعذر تخفيفه قهر اعلی
 الراهن إن امتنع وقبض
 المرهون ويجعل ثمنه رهنه
 مكانه حفظا لوثيقة (و يجوز
 ان يستعير شيئا ليرهنه)
 اجماعا وإن كانت العارية
 ضمنا كالموالات لغيره ارهن
 عبدك على ديني ففعل فانه
 كالموالات ورهنه (وهو)
 اى عقد العارية بعد
 الرهن لا قبله خلافا لما يوهمه
 بعض العبارات (في قول
 عارية) اى باق على حكمها
 وإن بيع لانه قبضه باذنه
 لينتفع به (والاظهر انه
 ضمان دين في رتبة ذلك
 الشيء) لان الانتفاع هنا
 إنما يحصل باهلاك العين
 ببيعها في الدين فهو مناف
 لوضع العارية ومن ثم صح
 هنا فيما لا تصح فيه كالنقد
 ولان الاعيان كالذمم
 والضمان يكون بدين وبعين
 كما ياتي فيه والفهم قوله في
 رقبته انه لا يتعلق شيء من
 الدين بذمة المعير وإذا ثبت
 انه ضمان (فيشترط ذكر
 جنس الدين وقدره وصفته)
 كحلوله وتأجيله وصحته
 وتكسيره كافي الضمان نعم
 في الجواهر لو قال له ارهن
 عبدى بما شئت صح ان
 يرهنه باكثر من قيمته اه
 ويؤيده ما ياتي في العارية

انفسخ لعدم لزومه او بعده فلا بل ان اتفقا على كون الكل او البعض رهنًا فذلك ولا فالة قول الراهن
 في قدره بيمينته ورهنه ما اشتد حبه من الزرع كبيعته فان رهنه مع الارض او مفردا وه بقل فبكره من الثمرة
 مع الشجرة او منفردة قبل بدو الصلاح وقد مر اه غنى واكثرها في النهاية قال عث قوله عند فساد في
 الثمرة بان كانت مما لا يتجفف ورهنه بوجله يحل بعد فسادها او معه ولم يشترط بيعها عند الاشراف على
 الفساد وقوله والاجاز اى بان كانت تجفف باجتها اى نزول الجائحة بها وقوله ورهنه ما اشتد اى يصح
 ان ظهرت حياته كالشعير ولا فلا اه غنى (قوله وإن طرأ) غاية (قوله قبل قبضه) اى بل يباع بعد القبض
 وانهره من انتهى عباب وخرج بعد القبض قبله فلا يباع قهر اعلی الراهن لان الرهن غير لازم حينئذ
 انتهى ايعاب اه غنى (قوله لانه يغتفر في الدوام الخ) الا ترى ان بيع الاق باطل ولو ابق بعد البيع
 وقبل القبض لم ينفسخ نهائيه وغنى (قوله فيبيع ايعابا) كان ضمير التثنية عائد على المستلتمين الاولى قوله وإن لم
 يعلم الخ الثانية قوله وإن رهنه اريد عمره والا قرب ان مرجح الضمير طر وما ذكر في المتن قبل القبض
 وطروعه بعده (قوله ان امتنع) اى الراهن من البيع اه غنى (قوله وقبض المرهون) عطف على قوله امتنع اما
 إذا لم يقبض فلا إجبار إذا لم يلزم الرهن إلا بالقبض فلا وجه للإجبار اه سيد عمر عبارة عث اما قبل قبضه فلا
 إجبار لان الرهن جائز من جهة فله فسخره اه وقال الرشيدى الوافيه لاجل اه وهو احسن (قوله ويجعل
 ثمنه الخ) ظاهره انه يحتاج الى انشاء عقد وهو قياس ما سبق له آفاه قياس كلام المغنى السابق انه لا يحتاج
 هذا الى انشاء عقد اه سيد عمر (قوله اجماعا) الى قوله نعم إن رهنه في النهاية (قوله بعد الرهن) اى بعد
 لزومه اخذنا ما ياتي في شرح فلو تلف في يد الراهن الخ من قوله لانه مستعير الآن اتفقا ومن قوله لانه مستعير
 وهو ضامن ما دام له قبضه الخ (قوله اى باق على حكمه الخ) عبارة الشارح المحلى اى باق عايناهم يخرج غنها
 من جهة المعبر الى ضمان الدين في ذلك الشيء وإن كان يباع فيه كاسيا ياتي انتهت فاعل قول الشارح مر وإن
 بيع غرضه منه ما في قول الجلال وإن كان يباع فيه ولا بقضاء حكم العارية بعد البيع من ابعد البعيد بل
 لا وجه له فليراجع اه رشيدى اقول عبارة المغنى في شرح يرجع المالك بما يبيع نصها سواء يبيع بقيمته
 ام باكثر الى ان قال هذا على قول الضمان واما على قول العارية فيرجع بقيمته ان يبيع بها او باقل وكذا
 باكثر عند الاكثرين اه وبه يظهر وجه بقاء حكم العارية بعد البيع (قوله وإن ابيع) كذا في النسخ
 حتى نسخة الشارح والظاهر بيع اه سيد عمر (قوله لان الانتفاع) اى انتفاع المستعير (هنا) اى فيما
 إذا استعار شيئا ليرهنه (قوله فهو) اى الانتفاع المذكور ولعل الاولى وهو يربو او الحال (قوله ومن ثم) اى
 اجل المناقاة (قوله صح) اى عقد العارية (هنا) اى فيما إذا كانت الاستعارة لغرض الرهن (قوله كالنقد)
 اى وإن صحت اعارته في بعض الصور اه سيد عمر (قوله لان الانتفاع) اى انتفاع المستعير (هنا) اى فيما
 لذلك وهو المنتجه كما قاله الاسنوى اه زاد النهاية والحق بذلك ما لو اعارها صرح بالتزوين بهما والوضرب
 على صورتها وإن لم تصح اعارتها في غير ذلك اه قال عث قوله وهو المنتجه الخ اى ثم بعد حلول الدين ان
 وفي المالك فظاهر وإن لم يوف بيعت الدراهم بحسن دين المرتهن إن لم تكن من جنسه فان كانت من جنسه
 جعله له عوضا عن دينه بصيغة تدل على نقل الملك وقوله وصرح اى المعير وقوله على صورتها اى او للوزن
 بهما إذا كان وزنها معلوما وتكونان كالصنعة التي تعار للوزن بها وقوله في غير ذلك اى كاعارتها للنفقة اه
 (قوله ولان الاعيان كالذمم الخ) عطف على قوله لان الانتفاع الخ عبارة المغنى والنهاية لانه كما يملك ان يلزم
 ذمته دين غيره ينبغي ان يملك الزام ذلك عين مال لانه لا يملكها محله وحقه وتصرفه فعلم انه لا يتعلق للدين بذمته
 حتى لو مات لم يحل الدين ولو تلف المرهون لم يلزمه الاداء اه (قوله بدين) يعنى بذمته اى بالزام دين غيره ذمته
 و(قوله وبعين) اى ماله اى بالزام دين غيره بعين ماله قول المتن (جنس الدين) اى كذهب وفضة وقدره
 كعشرة او مائة نهاية وغنى (قوله في الجواهر) هو للقمولى (قوله ويؤيده ما ياتي الخ) هذا التأييد إنما يظهر
 (قوله كالنقد) اى وإن صحت اعارته في بعض الصور

من صحة انتفع به بماشت وبه يندفع التظير فيه بانه لا بد من معرفة الدين (وكذا المرهون (٩١) عنده) وكونه واحدا او متعددا (في الاصح)

لاختلاف الغرض بذلك فان خالف شيئا من ذلك ولو بان يعين له زيد فايرهن من وكيله او عكسه على ما يحسنه بعضهم او يعين له ولي محجور فيرهن منه بعد كماله بطل كما لو عين له قدرا فزاد لان نقص وكالو استعاره ليرهنه من واحد لرهنه من اثنين او عكسه (فلو تاف في يد) الراهن ضمن لانه مستعير الان اتفاقا وفي يد المرتن فلا ضمان) عليهما اذ المرتن امين ولم يسقط الحق عن ذمة الراهن نعم ان رهن فاسدا ضمن بالتسليم على ما قاله غير واحد لان المالك لم ياذن له فيه ولا نه مستعير وهو ضمان مادام لم يقضه عن جهة رهن صحيح ولم يوجد ويازم من ضمانه تضمين المرتن لرتب يده على بذمانه ويرجع عليه ان لم يعلم الفساد وكونها مستعارة وافق بعضهم بعدم ضمانه محتجا بانه اذا بطل الخصوص وهو التوفقة هنا لا يبطل العموم وهو اذن المالك بوضعه تحت يد المرتن وباقتناء الجلال البلقيني في وكيل رهن بالف رهنه بالف وخسائه بعدم ضمانه لانه لم يتعدى عين الرهن وفي مستاجر شيء فاسدا جره جاهلا بالفساد بان الثاني لا يضمن وتردد في ضمان

على القول بانه عارية لا على القول بانه ضمان فتأمل اه رشیدی (قوله بماشت) سیاقی فی العاریة ان المعتمد فی انتفع بماشت انه یقید بالمعتاد فی مثله فقیاسه انه یقید هنا بما یعتاد رهن مثله علیه فلیتأمل سم علی حج وقدر یفرق بان الانتفاع فی المعار بغير المعتاد یعد منه ضرر علی المالك بخلاف الرهن باكثر من قیمته لا یعود ضرر علیه لا ذغایته ان یباع فی الدین وما زاد علی ثمنه باقی فی ذمة المستعیر اه عرش (قوله التظیر فیهِ) ای فیما فی الجواهر من صحة رهنه باكثر من قیمته قول المتن (وكذا المرهون عنده) ولا یشرط شیء بما ذكر علی قول العاریة اه معنی (قوله وكونه واحدا الخ) قد یتضمنه معرفة المرهون عنده فتأمل اه سم ولعل لهذا اسقطه المعنی وتسكف عرش فی منع التضمن بما فیهِ نظر (قوله زيد الخ) او فاسقا فیرهن من عدل لم یصح الرهن اه عرش (قوله علی ما یحسنه الخ) وهو الاوجه سم ونهاية (قوله او یعین له ولی محجور) قد یقال وعكسه كذلك نظیر مسألة الوکیل و یصور بمن به جنون متقطع اقیم علیه ولی یتصرف عنه فی اوقات جنونه یتصرف هو بنفسه فی اوقات افاقته اه سید عمر ای و بمن طرأ علیه الجنون و اقیم علیه ولی یتصرف عنه (قوله بطل) ای لم یصح عرش وهو جواب فان خالف الخ رشیدی (قوله كما لو عين له قدرا فزاد) فانه یبطل فی الجميع لا فی الزائد فقط نهاية ومعنی (قوله فی يد الراهن) ای ولو بعد انفكاكه سم و عرش (قوله او فی يد المرتن الخ) ولو اعقته المالك فكاعتق المرهون فینفذ قبل قبض المرتن له مطلقا وبعده من المورس دون المعسر ولو اتلفه انسان اقیم بدله مقامه كما قال الزركشی انه ظاهر كلامهم نهاية ومعنی قال عرش (قوله مطلقا ای مورا او معسرا) وقوله ولو اتلفه ای المعار للرهن وقوله اقیم بدله مقامه ای لا انشاء عقاره (قوله علیه الخ) عبارة المعنی علی المرتن بحال لانه امين ولا علی الراهن علی قول الضمان لانه لم یسقط الحق عن ذمته ویضمنه علی قول العاریة اه (قوله اذ المرتن الخ) علة لعدم تضمين المرتن و (قوله ولم یسقط الخ) من السقوط و علة لعدم تضمين الراهن اه عرش وهو الظاهر الموافق لما مر عن المعنی خلافا لما فی الرشیدی من ان قوله ولم یسقط الخ معطوف علی قول المتن فلا ضمان اه (قوله ان رهن) ای المعیر (فاسدا) ای رهنا فاسدا (قوله یاذن له فیهِ) ای فی الرهن الفاسد (قوله ولم یوجد) ای الاقباض عن رهن صحيح (قوله لترتب یده) ای ترتباً متعاقبا اخذاً من قوله الاتی و یرد الخ اه سم (قوله ویرجع علیه) ای المرتن علی الراهن (قوله وكونه الخ) عطف علی الفاسد اه کردی ای والضمیر للعين المرهونة ولعل المراد ان جهل كلام الامرين المذکورين والا فلا یظهر وجه عدم الرجوع بمجرد العلم بالامر الثاني فقط (قوله بعدم ضمانه) ای عدم ضمان الرهن الفاسد اه کردی ای لا الراهن ولا المرتن (قوله لانه لم یبتعد) یقال علیه بل تعدی بتسليمه لاذ هو بمنوع من التسليم علی هذا الوجه اه سم (قوله وفي مستاجر الخ) عطف علی وکیل الخ و (قوله بان الثاني) علی بعدم ضمانه بحرف واحد مع تقدم المجور و كافی قوله فی الدار زيد والحجرة عمرو (قوله فاسدا) استجارا فاسدا (قوله اجره) ای المستاجر المذکور (قوله بالفساد) ای فسادا لا اجارة الاولى (قوله بان الثاني) ای المستاجر الثاني (قوله وتردد الخ) من كلام البیض والضمیر للجلال اه کردی (قوله ویرد الخ) ای افتاء البعض اه کردی (قوله بانه لم یاذن الخ) ملاقاته للاحتجاج السابق و یرد ذلك بهذا محل تأمل

(قوله انتفع به بماشت) سیاقی فی العاریة ان المعتمد فی انتفع بماشت انه یقید بالمعتاد فی مثله فقیاسه انه یقید هنا بما یعتاد رهن مثله فلیتأمل (قوله وكونه واحدا الخ) قد یتضمنه معرفة المرهون عنده فتأمل (قوله علی ما یحسنه بعضهم) وهو الاوجه (قوله فلو تاف فی يد الراهن) شامل لما قبل الرهن ولما بعد انفكاكه وعبارة العراقی فی شرح البهجة اما لو تاف فی يد الراهن قبل الرهن او بعده فانه یجب علیه ضمانه اه وفي شرح مر ولو اعقته المالك فكاعتق المرهون فینفذ قبل قبض المرتن له مطلقا وبعده من المورس دون المعسر ولو اتلفه انسان اقیم بدله مقامه كما قال الزركشی انه ظاهر كلامهم (قوله لترتب یده) ای

الاول فاذا لم یضمن الثاني مع ان المالك لم یاذن صریحا بوضعه تحت يده فالمرتن فی مسئلتنا أولى لان المالك اذن فی وضعه تحت يده ویرد بانه لم یاذن فی وضعه تحت يده لا یبعد صحیح لم یوجد فالوجه ضمان المرتن كما تقرروا ان ما قاله الجلال فیهِ نظر و واضح (ولا رجوع للمالك) لیه (بعد

قبض المرتن) والالت فائدة هذا الرهن بخلافه قبل قبضه لعدم لزومه (فإن حل الدين أو كان حالا ورجع المالك المبيع) لأنه قد يفدى ماله (ويباع أن لم يقبض) بضم أوله (الدين) من (٦٢) جهة الراهن أو المالك أو غيرهما كمتبرع أي ببيعه الحاكم وإن لم ياذن المالك ولو أيسر

الراهن كما يطالب ضامن
الذمة وإن أيسر الأصل
(ثم) بعد بيعه (يرجع
المالك) على الراهن (بما
يباع به) لأنه لم يقبض من
الدين غير زاد ما بيع به عن
القيمة فو نقص عنها السكن بما
يتغابن به أذبيع الحاكم
لا يمكن فيه أقل من ذلك
(تنبيه) الغز شارح
فقال لنسا مرهون يصح
بيعه جز ما بعير أذن المرتن
وصورته استعار شيئا ليرهنه
بشروطه ففعل ثم اشتراه
المستعير من المبيع بغير أذن
المرتن وهذا الذي جزم به
احتمال للبليغيني تردد بينه
وبين مقابله من عدم الصحة
ورجح هذا جزم ولم يبالوا
بما قيل أن الجرجاني صرح
بالأول سكن الحق أنه
الأوجه لأن شراءه لا يضر
المرتن بل يؤكد حقه لأنه
كان يحتاج لمراجعة المبيع
وربما عاقه ذلك وبشراء
الراهن ارتفع ذلك ولو حكم
شافعي برهن ثم استعاده
الراهن فأفلس أو مات فحكم
مخالف يرى قسمته بين
الغرماء بما نفذان كان من
مذهبه بطلانه بقبض الراهن
حين أفلس أو مات بعد
صحته لأن هذه قضية طرات
لم يتناولها حكم الشافعي
لا تفاقمها على الصحة أولا

(قوله والالت) إلى التنبيه في المغنى الأقوله أو غيرهما إلى وإن لم ياذن إلى الفصل في النهاية (قوله بخلافه
قبل قبضه) وللمرتن حينئذ فسح بيع شرطية رهن ذلك أن جهل الحال وإذا كان الدين مؤجلا وقبض
المرتن المعارفليس للمالك إجبار الراهن على فكهاه معنى (قوله لأنه قد يفدى الخ) ولأن المالك لو رهن
عن دين نفسه لوجب مراجعته فهنا أولى أنه معنى (قوله لم يقبض) بضم أوله أو فتنحه (قوله من ذلك) أي عما
يتغابن به وإن قضاء المالك انفك الرهن ورجع بما دفعه على الراهن أن قضى بأذنه أو فلا رجوع له كالمو
أدى من غيره في غير ذلك فإن انكسر الراهن الأذن فشهد به المرتن للمعير قبل لعدم التهمة ويصدق الراهن في
عدم الأذن لأن الأصل عدمه ولو رهن شخص شيئا من ماله عن غيره بأذنه صح ورجع عليه أن يبيع بما بيع به
أو بغير أذنه صح ولم يرجع عليه بشئ كغظيره في الضامن فهما أنه نهاية زاد المغنى وإن قضى من جهة الراهن
انفك الرهن ورجع المالك في عين ماله أنه (قوله الغز شارح) وهو العلامة الدميري أنه نهاية (قوله
بشروطه) أي عقد العارية للرهن أو عقد رهن المعارله (قوله وهذا الخ) أي الصحة (قوله احتمال الخ) خبر
وهذا الخ (قوله ورجع هذا) أي عدم الصحة أنه كردى (قوله أن الجرجاني) لعل المراد به أبو العباس
أحمد بن محمد مصنف التحرير والمعاني والبلق والشافعي مات راجعا من أصبهان إلى البصرة سنة ثنتين وثمانين
وأربع مائة قاله ابن الصلاح في طبقاته وابن سعد انتهى من طبقات الأسنوى وعدده من أهل جرجان جماعة
كثيرة وصفهم بالتهجر في العلم أنه ع (قوله بالأول) أي الصحة (قوله أنه الأول وجه) أي الأول أنه
كردى (قوله استعاده) بالبدل أي أخذه وإن لم ياذن فيه المرتن أنه (قوله بها) أي بالقسمة متعلق بقوله
لحكم وقول ع ش أي الاستعادة لا يظهر له وجه (قوله من مذهبه) أي من مسائل مذهبه ويحتمل أن من
بمعنى في ولو حذفه لكان أولى (قوله بطلانه) أي بطلان الرهن بقبض الراهن واستمراره بيده إلى أن أفلس أو
مات (قوله بفد صحته) أي صحته الرهن سيد عمر وكردى (قوله لأن هذه) أي القسمة تعليل لقوله نفذ الخ أنه
ع ش (قوله لا تفاقمها الخ) أي الشافعي ومخالفه في تقريره نظر ولعل المناسب تقديم هذه العلة على الأولى
وإبدال لأن فيها بو أو الحال (قوله وإنما يتجه) أي ما ذكره أبو زرعة عبارة السكردي أي عدم تناول (قوله
أن حكم) أي الشافعي وكذا قوله إذا حكم أنه كردى (قوله بموجبه) اسم مفعول أي ما يوجب الرهن أنه كردى
عبارة ع ش أي آثار الرهن المترتبة عليه أنه (قوله فيتناول ذلك) أي يتناول الحكم قضية القسمة أي فلا
ينفذ حكم المخالف بها عبارة النهاية فلا يتناول ذلك حيث ذاه (قوله لأنه) أي موجه أنه ع ش (قوله فيعزم
الآثار الموجودة الخ) هذا هو الذي كان شيخنا الشهاب الرملى يراهو أفتى به بعض أكابر العصر بعده سم ونهاية
(قوله والتابعة) أي ومنها تقدم المرتن به عند تراجم الغرماء

(فصل في شروط المرهون به) (قوله في شروط المرهون به) إلى قول الماتن فلا يصح في النهاية (قوله
ولزوم الرهن) أي وما يتبع ذلك كرامة الغاصب بالإيداع عنده وبين ما يحصل به الرجوع أنه ع ش (قوله
ليصح الرهن) دفع به ما يقال الشروط أنما تكون للعقود والعبادات والمرهون به ليس واحدا منهما أنه

ترتبا عنهما أخذ من قوله لا يورده الخ (قوله لأنه لم يتعد) يقال عليه بل تعدى بتسليمه أنه ع ش
من التسليم على هذا الوجه (قوله الغز شارح) هو الدميري (قوله ما إذا حكم بموجبه) أي قوله فيعزم الآثار
الموجوده والتابعة هذا هو الذي كان شيخنا الشهاب الرملى يراهو أفتى به بعض أكابر العصر بعده وقول كثير
من أدر كناه منتصر للعراق أن ذلك خرج من المخالف مخرج الافتاء لا اعتبار به إذ لو نظرنا إلى ذلك لما استقر
غالب الأحكام شرح مر أقول وأيضا فالقروض كما هو ظاهر أن المخالف يرى حكمه المذكور حكما حقيقيا
ملازم فكيف يقال أنه خرج مخرج الافتاء مع كون حاكمه يعتقد أنه حكم حقيقي فليتأمل
(فصل في شروط المرهون به ولزوم الرهن)

ذكره أبو زرعة وإنما يتجه أن حكم شافعي بالصحة ما إذا حكم بموجبه فيتناول
ذلك لأنه مقرر مضاف فيعلم الآثار الموجبة والتابعة (فصل) في شروط المرهون به ولزوم الرهن (شرط المرهون به) ليصح الرهن

عش قول المتن (كونه ديناً) أى فى نفس الامر لما بأتى من قوله وثم دين الخ اه عش (قوله ولوزكاة) أى تعلقت بالذمة ويحمل القول بالمنع على عدم نقلها بها اه نهاية قال عش بان تلف المال بعد التمكن من اخراج الزكاة لتكون ديناً لتعلقها حينئذ بالذمة ثم ان انحصر المستحقون فواضح ولا فحل المراد انه يجوز الرهن من كل ثلاثة فاكثر من كل صنف فيه نظر او من الامام او يمتنع هنا سم على حج اقول الظاهر انه يجوز من كل ثلاثة ومن الامام ايضا لأن كلا من الصنفين اذا قبض برى الدافع فكان الحق انحصر فيهم لكن فى حاشية شيخنا الزايدى أنه لا بد من حصر المستحق ليكون المرهون به معلوما دون ما اذا تعلقت بالعين وعلى هاتين الحالتين يحمل الكلامان المتناقضان اه فافهم قوله لا بد من حصر المستحق عدم الصحة فى غير ذلك وقوله على عدم تعلقها أى بان كان النصاب باقيا فانها حينئذ تتعلق بعين المال تتعلق شركة اه عش عبارة المغنى والاسنى والمعتمد الجواز بعد الحول كفى اصل الروضة لأن الزكاة قد تجب فى الذمة ابتداء كزكاة الفطر ودواما بان يتلف المال بعد الحول وبتقدير بقاءه فالتعلق به ليس على سبيل الشركة الحقيقية لأن له أن يعطى من غيره من غير رضا المستحقين قطعاً فصارت الذمة كأنها منظور اليها اه وقولها وبتقدير بقاءه الخ يخالف لما فى الشرح والنهاية (قوله او منفعة) الى قوله وقدره فى المغنى إلا أنه له معينا (قوله لتعذر استيفائه) أى العمل فى إجارة العين (قوله وان بيع المرهون) غاية لتعذر الاستيفاء (قوله معينا معلوما) خبر بعد خبر اقول المتن كونه (قوله فلو جهله) أى الدين (قوله اورهن) أى المدين (قوله باحد الدينين) أى من غير تعيين (قوله وقديغى العلم الخ) أى اذا حذف التقييد بالقدر والصفة امامه فلا يجوز اتحاد الدينين قدر او صفة فالرهن باحدهما باطل مع العلم بقدره وصفته عش ورشيدى عبارة المغنى ثانيها أى الشرط كونه معلوما للعاقدين فلو جهله او احدهما لم يصح اه (قوله ينافيه) أى العلم (قوله لغا الخ) أى لتبين عدم الدين فى نفس الامر (قوله او ظن صحة شرط الخ) أى فى العلم بفساد الشرط بالاولى وهذه المسئلة بسطها فى الروض سم على حج اه عش (قوله رهن فاسد) قال فى شرح الارشاد كما اذا اشترى او اقترض شيئا من دأته بشرط ان يرهنه بما فى ذمته فان البيع وان فسد للشرط لكن الرهن صحيح لانه صادف غلا سم على حج اه عش عبارة الرشيدى صورته كفى فى شرح البهجة أن يكون له على غيره دين فليبيع شيئا بشرط ان يرهنه بدينه القديم او به وبالجديد وحينئذ فى قول الشارح مراد ظن صحة شرط رهن فاسد مسأحة والعبارة الصحيحة ان يقال او ظن صحة شرط فى بيع فاسد ويجوز ان يكون قوله فاسد وصفا لشرط اه اقول يرد على كل من التصويرين ان الشئ المذكور فيهما لم يخرج عن ملك الدائن فامعنى صحة رهنه بدينه (قوله لوجود مقتضيه) أى مقتضى الرهن وسببه وهو الدين (قوله بخلاف الضمان) فانه يصح ويكون ضمنا لتسعة اه عش (قوله اذا المؤثر هنا) أى فى فساد الرهن (قوله اذ هذه العبارة الخ) ان كانت العبارة بما على الخ بالميم او بما على الباء وكان الذى عليه تسعة فقط اتضح ما افاده اما اذا كانت بما بالباء وكان ماعليه اكثر من تسعة فدعوى المراد فاما ذكره محل تأمل وإن كان معنى من درهم الى عشرة تسعة اذ بصير قوله من درهم الخ بياناً لما قبله ولم يطابقه وليتأمل فليحجر اه سيد عمر ويظهر ان كلا من الباء ومن هنا معنى عن وان ماعلى صادق لجميع دينه وبعضه فلا فرق بين العبارتين ولا بين كون ماعليه تسعة أو أكثر (قوله ولا يغنى عنه لفظ الدين الخ) لا يخفى أن حقيقة الدين متمول من عين او منفعة متعلق

(قوله ولوزكاة) أى بان تلف المال ليكون ديناً لتعلقها حينئذ بالذمة ثم انحصر المستحقون فواضح ولا فحل المراد انه يجوز الرهن من كل ثلاثة فاكثر من كل صنف وفيه نظر او من الامام او يمتنع هنا (قوله لان الاجاهم الخ) قد يقال الاجاهم بجامع العلم بالمعنى المذكور وهو علم القدر والصفة فلو رهن باحد الدينين المستويين قدر او صفة المعلومين له صدق شرط العلم دون التعيين فلم يغن العام عن التعيين فليتأمل فان ذلك قد لا يرد على قوله قد يغنى المفيد جزئية الاغناء (قوله او ظن صحة) نفى العلم بفساد الشرط بالاولى وهذه المسئلة بسطها فى الروض (قوله رهن فاسد) قال فى شرح الارشاد كما اذا اشترى او اقترض شيئا من دأته بشرط

(كونه ديناً) ولوزكاة أو
منفعة كالعمل فى إجارة
الذمة لا مكان استيفائه ببيع
المرهون وتحصيله من ثمنه
لا إجارة العين لتعذر استيفائه
من غير العين وإن بيع
المرهون معينا معلوما قدره
وصفته فلو جهله أحدهما
أو رهن باحد الدينين لم
يصح الرهن وقديغى العلم
عن التعيين لان الاجاهم
ينافيه ولو ظن ديناً فرهن
أو أدى فبان عدمه لغا
الرهن والاداء وظن صحة
شرط رهن فاسد فرهن
وتمدين فى نفس الامر صح
لوجود مقتضيه حينئذ قال
ابن خيران ولا يصح رهنك
هذابما على من درهم الى
عشرة بخلاف الضمان
وفيه نظر ظاهر وإن اقره
الزركشى اذا مؤثر هنا الجمل
والاجاهم وهما متنفيتان اذ
هذه العبارة مرادفة شرعا
لقوله بتسعة ماعلى وهذا
صحيح بلا نزاع فكذلك ما هو
بمعناه (ثابتاً) أى موجودا
حالا ولا يغنى عنه لفظ الدين
اذلا يلزم من التسمية الوجود

بالذمة فالم يوجد التعلق بالفعل فاطلاق الدين عليه مجاز كاطلاقه على ماسبق قرضه وهذا مراد من قال ان لفظه
يعني عن الثبوت بقول الشارح لا يلزم من التسمية الوجود ان اراد الوجود الخارجي فسم السكتة غير مراد
وان غير بالثبوت لان الدين ليس من الموجودات الخارجية وان اراد لا يلزم من التسمية تحقق المعنى في نفس
الامر عند اطلاق اللفظ فيحمل نامل كما علم بما تقرر وتسمية المعدوم معدوم ما صحيحة لتحقيق المعنى فحمل الذي هو
العدم في نفس الامر عند اطلاق اللفظ اه سيد عمر (قوله معدوما) فيه نظر وفرق بين تسمية تدل على الوجود
وتسمية لا تدل على الوجود بل على القدم سم على حج اه عش (قوله لازما في نفسه) أى من طرفي الدائن
والدين عش (قوله بعد الخيار) وسياتي الجواز به من الخيار ايضا سم ورشيدى (قوله وصفات للدين)
كما نقول دين السكتة به غير لازم ونحن المبيع بعد اقتضاء الخيار لازم والثبوت يستدعي الوجود في الحال اه
كردى (قوله وان لم يوجد فحينئذ لا تلازم) محل نامل لما هو مقرر مشهور من ان اسم الفاعل ونحوه حقيقة
في حال التلبس واما اطلاقه قبل فن مجاز الاول اه سيد عمر قول المتن (بالعين) اى بسبب العين الخ اه عش
(قوله المضمونة) الى قوله وذلك في النهاية (قوله والحق بها) اى العين المضمونة (قوله رده فورا) المراد
بردها فور العلم بالسكها وبعد الاعلام سقط الوجوب ومع ذلك لا يصح الرهن بها لانها صارت كالوديعة اه
عش (قوله وذلك) اى استحالة الاستيفاء (قوله ضامها) اى العين (قوله لترد) ببناء المفعول ونائب فاعله
ضمير العين (قوله هو عليه) اى الضامن على الرد (قوله اما الامانة) اى الجملة بقرينة ما مر اه رشيدى
(قوله اما الامانة) الى قول المتن ولا يصح في النهاية (قوله وبه علم) اى بقوله اما الامانة الخ (قوله من مستعير
كتاب الخ) فيه يجوز فان اخذ ليتنفع به لا يسمى استعارة فان الناظر مثلا لا يملك المنفعة حتى يعير اه عش
(قوله وبه) اى بالطلان (صرح الماوردى) معتمدا ه عش (قوله بلزوم شرط الواقف ذلك) اى بصحة شرط
الواقف ان لا يخرج الكتاب الا برهنه (قوله والعمل به) اى وجوب العمل بذلك الشرط (قوله مردود)
خبر واقف القفال الخ (قوله وهو) اى الرهنه (قوله كذلك) اى مستحقا ه عش والرشيدى (قوله وقال
السبكي الخ) المعتمد بطلان الشرط المذكور مطلقا لا معول على ما قاله السبكي نعم ينبغي امتناع اخراج الكتاب
من محله حيث تاق الانتفاع به فيه لان الشرط المذكور وان كان باطلا لسكتة يتضمن منع الواقف اخراجه
فيعمل به بالنسبة لذلك سم على حج اه عش ورشيدى عبارة النهاية والمعنى واعلم ان محل اعتبار شرط عدم
اخرجه وان الغينا بشرط الرهن مالم يتعسر الانتفاع به في ذلك المحل والا جاز اخراجه منه لموثوق به ينتفع به في
محل اخر ويرده لمحله بعد قضاء حاجته كما فنى بذلك بعضهم وهو ظاهر اه قال عش قوله والا جاز اخراجه اى
من غير رهن وعليه فلو خالف واضع اليد على السكتة المذكورة واخذ رهنها وتلف عنده فلا ضمان لان حكم
فاسد العقود كصحيحها في الضمان وعدمه اما لو تلفه فعليه الضمان بقيمة يتقدر كونه مملوكا وقوله في محل آخر
اى ولو بعيدا على ما اقتضاه اطلاقه لكن الظاهر انه مقيد بشرط عدم اخراجه منه رعاية لغرض الواقف
ما يمكن فانه يكفي في رعاية غرضه جواز اخراجه لما يقرب من ذلك المحل وقد يشهد له ما لو انهم مسجد وتعتال

ان يرهنه بما في ذمته فان البيع وان فسد للشرط لكن الرهن صحيح لانه صادق بمحلا (قوله والالم يسم المعدوم
معدوما) فيه نظر وفرق بين تسمية تدل على الوجود وتسمية لا تدل على الوجود بل على القدم (قوله بعد
الخيار) وسياتي الجواز به زه الخيار ايضا (قوله واجرة قبل استيفاء المنفعة) قال في الروض وبصح
بالاجرة قبل الانتفاع في اجارة العين قال في شرحه وخرج باجارة العين المصريح بها من زيادته الاجرة في اجارة
الذمة اعدم لزومها انتهى ولا يخفى اشكال قوله لعدم لزومها فليتأمل فيه (قوله وقال السبكي الخ) المعتمد
بطلان الشرط المذكور مطلقا ولا يعول على ما قاله السبكي نعم ينبغي امتناع اخراج الكتاب من محله حيث
تاق الانتفاع به فيه لان الشرط المذكور وان كان باطلا لسكتة يتضمن منع الواقف اخراجه فيعمل به بالنسبة
لذلك وبعبارة شرح مروا علم ان محل اعتبار شرط عدم اخراجه وان الغينا بشرط الرهن مالم يتعسر الانتفاع به
في ذلك المحل والا جاز اخراجه منه لموثوق به ينتفع به في محل اخر ويرده لمحله عند قضاء حاجته كما فنى بذلك

(لازما) في نفسه كسمن
المبيع بعد الخيار دون دين
السكتة باللازم ومقابله
وصفان للدين في نفسه وان
لم يوجد فحينئذ لا تلازم بين
الثبوت واللازم وسواء
وجد معه استقرار كدين
قرض وانلاف ام لا كسمن
مبيع لم يقبض واجرة قبل
استيفاء المنفعة (فلا يصح)
الرهن (بالعين) المضمونة
كالماخوذة بالسوم او البيع
الفساد و (المغصوبة
والمستعارة) والحق بها
ما يجسب رده فورا
كالامانة الشرعية (في
الاصح) لانه تعالى ذكر
الرهن في المداينة ولا استحالة
استيفاء تلك العين من ثمن
المرهون وذلك مخالف
لفرض الرهن من البيع
عند الحاجة وانما صح
ضمانها لترد لحصول
المقصود بردها لقادرو
عليه بخلاف حصولها من
ثمن المرهون فانه متعذر
فعدم حسه الى غاية اما
الامانة كالوديعة فلا يصح
بها جرم ما به علم بطلان ما
اعتقد من اخذ رهن من
مستعير كتاب موقوف وبه
صرح الماوردى واقفاه
القفال بلزوم شرط الواقف
ذلك والعمل به مردود بانه
رهن بالعين لا سيما هي غير
مضمونة لو تلفت بلا تعد
وبان الراهن أحد
المستحقين وهو لا يكون

إن عني الرهن الشرعي فباطل أو اللغوي وأراد أن يكون المرهون تذكرة صح وإن جهل مراده احتمل بطلان الشرط حمل على الشرعي فلا يجوز أخراجه برهن لتعذره ولا بغيره لمخالفته للشرط أو لفساد الاستثناء فكانه قال لا يخرج مطلقا وشرط هذا صحيح لأن خروجه مظنة ضياعه واحتمل صحته حمل على اللغوي وهو الأقرب تصحيح الكلام ما أمكنه واعترض (٦٥) الزركشي ما رجحه بأن الأحكام

الشرعية لا تتبع اللغة وكيف

يحكم بالصحة مع امتناع حبسه شرعا فلا فائدة لها وأجيب عنه بأنه لا يتم العمل بشرطه مع ذلك لأنه لم يرخص بالانتفاع به إلا بإعطاء الاخذ وثيقة تبعه على إعادته وتذكره به حتى لا ينساه وإن كان ثقة لأنه مع ذلك قد يتباطى رده كما هو مشاهد وتبع الناظر على طلبه لأنه يشق عليه مراعاتها وإذا قلنا بهذا فالشرط بلوغها عنه لو أمكن بيعه على ما بحث إذ لا يبعث على ذلك الاحتياط (ولا) يصح الرهن (بما) ليس بثابت سواء وجد سبب وجوبه كنفقة زوجته في الغد أم لا كرهته على ما (سيقرضه) أو سيشتريه لانه وثيقة حق فلا تنقدم عليه كالشهادة (و) قد يغتفر تقدم أحد شقي الرهن على ثبوت الدين لحاجة التوثيق كما لو قال اقترضت هذه الدراهم وارتهنت بها عبدك هذا أو الذي صفته كذا (فقال اقترضت ورهنت وقال بعثتك بكذا وارتهنت) بشئنه هذا (الثوب) أو ماصفته كذا (فقال اشتريت ورهنت صح في الأصح) لجواز شرط الرهن في ذلك

الانتفاع به لم يرج عوده حيث قالوا تصرف غنائه لأقرب مسجد إليه ولا بد مع ذلك من رعاية المصلحة في إخراج ما جرت به العادة في إخراج الكتب من إعطاء نحو كراسة لينتفع بها ويعد هائما يأخذ بها فلا يجوز إعطاء الكتاب بتمامه حتى لو كان محبوبا فينبغي جواز فك الحبيكة لانه أسهل من إخراج جملته الذي هو سبب لضياعه وعليه فلو جرت العادة بالانتفاع بجملته كالصحف جاز أخراجه وعلى الناظر تعهد في طلب رده أو نقله إلى من ينتفع به وعدم فصره على واحد دون غيره ومثل المصحف كتب اللغة التي يحتاج من يطالع كتابه إلى مراجعة مواضع متفرقة فيها لانه لا يتأتى مقصوده بأخذ كراسة مثلاً أعش (و) بتقدير كونه الخ) لا حاجة إليه (إن عني) أي قصد الواقف بشرط الرهن (قوله للشرط) أي لما تضمنه الشرط المذكور من منع الإخراج (قوله أو لفساد الاستثناء) أي قول الواقف الأبرهن ولعل أو بمعنى بل أو لتويع التعبير (وشرط هذا) أي عدم الإخراج مطلقا (واحتمل الخ) عطف على احتمال بطلان الخ (قوله ما رجحه) أي من أن الأقرب صحته وحمله على اللغوي أه مغنى عبارة عش أي صحة الشرط أه يعني فيما إذا أراد اللغوي أو جهل مراده (قوله حبسه) أي المرهون (قوله فلا فائدة لها) أي للصحة (قوله وأجيب عنه الخ) أي فيكون الشرط صحيحا مععمل به ليسكن قال سم ما تقدم أه عش واعتد شيخنا الجواب المذكور وفاق للشرح والنهاية (قوله مع ذلك) أي مع إرادة المعنى اللغوي حيث علم أنه إرادته أو الحمل عليه حيث جهل مراده أه عش (قوله وتذكره به حتى لا ينساه) كان الأولى تقديمه على قوله تبعته على إعادته (قوله مع ذلك) أي كونه ثقة (قوله وتبعث الخ) عطف على تبعته (قوله مراعاتها) أي العين المرهونة (قوله وإذا قلنا بهذا) أي بالعمل بشرطه (قوله على ذلك) أي الإعادة (قوله كرهته على ما سيقرضه) أي رهن شخص على ما سيقرضه شخص آخر ولو قال المصنف سيقترضه لكان أحسن عبارة شرح المخرج سيثبت بقرض أو غيره أه وهي حسن (سيشتريه) لعل المراد بشئ ما سيشتره به سم على حجة أه عش عبارة السيد عمر الظاهر سيشتري به فلعله على تقدير مضاف أو من باب الخلاف والإيصال (قوله وقد يغتفر الخ) الفرض استثناءه من اشتراط كون المرهون به ديننا ثابتا بالمفهوم منه أنه نلت قبل صيغة الرهن أه عش (قوله أحد شقي الرهن الخ) فيدعى بل شقاه جميعا في صورة القرض بناء على أنه إنما تملك بالقبض أذ مقتضى توقف الملك على القبض توقف الدين عليه إذ كيف ثبتت بدون الملك فليتأمل أه سم على حجج وباقى مثله في المتن إذا شرطن البيع الخيار للبايع أو لها بل وكذا لو لم بشرط بناء على أن الملك في زمن خيار المجلس موقوف وهو الراجح أه عش (قوله لجواز شرط) إلى المتن في المعنى الأقوله وفارق إلى قال القاضي (قوله في ذلك) أي القرض والبيع (قوله لا يني) أي المشتري أو المفترض المعلوم من المقام أي بخلاف المزج فلا يتمكن فيه من عدم الوفاء لبطلان العقد حينئذ بعدم توافق الإيجاب والقبول (قوله بخلاف البيع والكتابة) أي فإن الكتابة ليست من مصالح البيع أه عش ولعل الأولى العكس (قوله قال القاضي) ويقدر في البيع الخ) عبارة شرح الروض قال القاضي في صورة البيع ويقدر الخ أه رشدي (قوله عقبه) أي البيع (قوله في البيع الضمني) كما لو قال اعتق عبدك عني

بمضهم وهو ظهرا انتهى (قوله لا تتبع اللغة) قد يقال ليس في هذا تبعية الأحكام الشرعية لغة بل غاية ما فيه حل اللفظ على مدناه للغوي وهو غير عز في الشرع (قوله أو سيشتريه) لعل المراد أو بشئ ما سيشتره به (قوله أحد شقي الرهن) قد يقال بل شقاه جميعا في صورة القرض بناء على أنه إنما تملك بالقبض أذ مقتضى توقف الملك على القبض توقف الدين عليه إذ كيف ثبتت بدون الملك فليتأمل الآن يصور ذلك بما إذا وقع القبض بين الشقين بأن عقب قوله اقترضت هذه الدراهم بتسليمها له وقد يمنع ملكها بها التسليم قبل تمام

فرجه أولى لأن التوثيق فيه أكد إذ قد لا يني بالشرط وفارق بطلان كاتبتك بكذا وبعثتك هذا بدنيار قبلهما بأن الرهن من مصالح البيع والقرض ولهذا جاز شرطه فيهما مع امتناع شرط عقد في عقد بخلاف البيع والكتابة قال القاضي ويقدر في البيع وجوب الثمن وانعقاد الرهن عقبه كما يقدر الملك بالبيع للتمسك في البيع الضمني أه

والذي يشبه انه لا يحتاج لذلك هنا (٦٦) لا تغفار التقدم فيه للحاجة كما تقرر بخلاف ذلك فإنه لا بد منه فيه واستفيد من صنيع

المتن ان الشرط وقوع احد
شق الرهن بين شقي نحو
البيع والاخر بعدهما فيصح
إذا قال بعني هذا بكذا
ورهنه به هذا فقال بعث
وارتفعت (ولا يصح) الرهن
بغير لازم ولا آيل للزوم
وان كان ثابتا لانه لا فائدة
في التوثيق بدين يتمكن المدين
من اسقاطه فلا يصح
(بنبجوم السكتة ولا يجعل
الجعالة قبل الفراغ) وان
شرع في العمل بخلافه بعد
الفراغ للزومه حينئذ
(وقيل يجوز بعد الشروع)
لا انتهاء الامر فيه إلى الزوم
كالتمن في مدة الخيار ويرد
بان الاصل في البيع للزوم
لان المقصود منه الدوام
ولا كذلك الجعالة اذ لها
قبل تمام العمل فسخها فيسقط
به الجعل وان لزم الجعالة
بفسخه وحده أجرة المثل
(ويجوز) الرهن بالثمن
في مدة الخيار) لانه يؤل
إلى الزوم مع انه الاصل في
وضعه كما تقرر وحله ان
ملك البائع الثمن ليكون
الخيار للمشتري وحده كما
مس ولا يباع المهرهون إلا
بعد انقضاء الخيار (و) يجوز
(بالدين) الواحد (رهن
بعدهن) وان اختلف
جنسهما واعتراض الاسنوي
تركيبه بما لا يصح اذ بتقدير
تعلق بالدين برهن هو جائز

بكذا فيقدر الملك له ثم يعتق عليه لا قضاء العتق تقديم الملك اه كردد (قوله والذي يتجه الخ) يؤيده أن
ما قاله القاضي لا يأتي نظيره في صورة القرض بناء على انه انما يملك القبض فقبله لا يكون واجبا وان قدر تقدم
العقد بل وان وجد بالفعل فليتامل اه سم (قوله لذلك) أي لتقدير دخوله في ملكه و (قوله كما تقرر)
أي في قوله وقد يغتفر الخ اه ع ش (قوله الرهن) إلى قول المتن ولا يلزم في النهاية (قوله لا انتهاء الاسراخ)
أي لان الامر فيه يصير إلى الزوم اه ع ش (قوله اذ لها) انظره وقوله فسخها ولها في مدة الخيار
فسخ البيع اه سم اقول قوله ولها الخ مقيد بقول الشارح الا في محل الخ) عبارة المغني ولا يجعل الجعالة
قبل القرضان من العمل لان لها فسخها متى شاء فان قيل الثمن في مدة الخيار كذلك مع انه يصح كما سياق
أجيب بان موجب الثمن البيع وقد تم بخلاف موجب الجعل وهو العمل اه وهي سامة عن الاشكال
(قوله لانه يؤل) إلى المتن في المغني (قوله يؤل إلى الزوم) أي يصير بعد مدة الخيار لازما بالفعل اه ع ش
(قوله كما تقرر) أي في قوله لان المقصود منه الدوام اه ع ش (قوله ليكون الخيار للمشتري وحده) قال
في شرح العباب وخرج بخيار المشتري خيارهما لانه موقوف وخيار البائع لانه باق على ملك المشتري كما مر
وذلك قال المتن لا ينفذ الرهن في هاتين الحالتين بخلاف وان اذن له البائع اه سم (قوله وحده) ظاهره
عدم تبين الصحة اذا كان لها وتم اه سم (قوله ولا يبيع المهرهون الا بعد انقضاء الخيار) أي بان كان الثمن
حالا او مؤجلا وتوافقا على بيعه ثم تعجيله لكن بشرط ان لا يجعل الاذن مشروطا بإرادة التعجيل بل يتوافق
على البيع حالا ثم بعد البيع يعجله كما يؤخذ من قول المصنف الا في آخر الفصل ولو اذن في بيعه ليعجل
المؤجل من ثمنه لم يصح اه ع ش (قوله تركيبه) أي ترويب المصنف في قوله وبالدين رهن بعدهن اه
رشيدى (قوله بما لا يصح) اعلم ان المعروف امتناع تقديم معمول المصدر وان كان ظرفا او جارا ويجزوا
وجوزه بعض النحاة اذا كان ظرفا او جارا ويجزوا وحينئذ فاعتراض الاسنوي بانه لا يصح
تساهل لا ينبغي بل اللائق دفعه بتخريج قول المصنف على القول بجواز ذلك ولعله لم يحرم المسئلة هذا في شرح
بانت سعد لابن هشام ان كان المصدر ينحل بان والفعل امتنع التقديم مطلقا والاجاز مطلقا ثم قال وكثير من
الناس يذهل عن هذا فيمنع مطلقا اه ولعل استثناء الظرف ونحوه عند بعضهم على الشق الاول اه سم وقوله
ينحل بان والفعل أي فعليه فاعتراض الاسنوي متوجه على المتن لان ما هنا منه وان كان اطلاقا فامتنع
رشيدى وع ش (قوله هو جائز) أي التركيب وكان الاولى تقديم لفظة هـ على قوله بتقدير الخ بل الاخصر
الا سبك اذ تعلق بالدين برهن جائز لانه الخ (مفعول ثان) إلى قوله ومكره في المغني الا قوله مع اذنه إلى قوله

العقد الا ان يقال يكفي ملكه بعد تمام العقد وصدق انه لم يتقدم الا احد الشقين (قوله والذي يتجه الخ)
يؤيده ان ما قاله القاضي لا يأتي نظيره في صورة القرض لان القرض انما يملك القبض فقبله لا يكون واجبا
وان قدر تقدم العقد بل وان وجد بالفعل فليتامل (قوله اذ لها) انظره وقوله فسخها ولها في مدة الخيار
فسخ البيع (قوله ليكون الخيار للمشتري وحده) قال في شرح العباب وخرج بخيار المشتري خيارهما
لانه موقوف وخيار البائع لانه باق على ملك المشتري كما مر ثم ولذلك قال المتن لا ينفذ الرهن في هاتين الحالتين
بخلاف وان اذن البائع انتهى وفيه الخلاف نظر كيف ونم قول انه ليس باقيا على ملك المشتري فعليه
يصح الرهن انتهى (قوله وحده) ظاهره عدم تبين الصحة اذا كان الخيار لها وتم (قوله تركيبه بما لا يصح)
اعلم ان المعروف امتناع تقديم معمول المصدر وان كان ظرفا او جارا ويجزوا وبعض النحاة
اذا كان ظرفا او جارا ويجزوا وحينئذ فاعتراض الاسنوي انه لا يصح تساهل لا ينبغي بل اللائق
دفعه بتخريج تركيب المصنف على القول بجواز ذلك ولعله لم يحرم المسئلة هذا في شرح
ان كان المصدر ينحل بان والفعل امتنع التقديم مطلقا والاجاز مطلقا قال وكثير من الناس يذهل عن هذا فيمنع
مطلقا انتهى ولعل استثناء الظرف ونحوه عند بعضهم على الشق الاول (قول المصنف ويجوز ان يرهنه المهرهون

وقوله والاذن قول المتن (بدين آخر) مع بقاء رهنة الاول نهاية ومعنى واسنى زاد سم قال الشارح في شرح الباب ويؤخذ من التقيد ببقاء رهنية الاول انه قبض قبضه يجوز الرهن الثاني كما في البيان حاكيا فيه القطع واعتمده الرمي وبوجه بان الرهن جائز من جهة الراهن إقباضه من الثاني فسخ للاول اه قلت بل نفس الرهن الثاني فسخ كما سنبينه فيما يأتي اه وبه يظهر عدم صحة ما استظهره ع ش مما نصه ان ظاهره اى المتن ولو قبل القبض وهو ظاهر وبوجه بقاء عقد الرهن وبان له طريقاً الى جعله رهناً بالدينين بان يفسخ العقد الاول ويشئ رهنه بهما اه (قوله وإن وفى الخ) غاية قوله باذن الراهن ظاهره وإن كان قادر أو في شرح الروض وكذا لو انفق عليه باذن المالك كإتقائه الزر كشي عن القاضي ابي الطيب والرويانى ثم قال وفيه نظر إذا قدر المالك على الاتفاق إذ لا ضرورة بخلاف الجنابة وسبقه الى نحو ذلك السبكي والوجه حمل ذلك على ما إذا تجزاه وقديمق قونا ظاهره الخ بناء على حمل قوله لنحو غيبة الرهن او عجزه على النشر المرتب اه سم وقال ع ش قوله باذن الراهن قيد في المستلئين وقال فيه سم على حج ظاهره ولو كان قادر اثم قال والوجه حمل ذلك على ما إذا عجز اه الاقرب الاول وبه جزم شيخنا الزياى في حاشيته وسم ايضا على المنهج عن مر ويوافقه قول المغنى ما نصه لو جنى الرقيق المرهون فقد بالمرتهن باذن الراهن ليكون رهناً بالدين والفداء جائز لانه من مصالح الرهن لتضمنه استبقاء ومثله لو انفق المرتين على المرهون باذن الحاكم لعجز الراهن عن النفقة او غيبته ليكون رهناً بالدين والنفقة وكذلك لو انفق عليه باذن المالك كما قاله القاضي ابو الطيب والرويانى وإن نظر فيه الزر كشي اه (قوله أو الحاكم) لعله راجع لقوله أو أنفق الخ فقط (قوله أو عجزه) اى الراهن عن النفقة (قوله ايضا) اى كالدين كردى (قوله لأن فيه) اى فيما ذكر من الفداء والاتفاق (قوله من جهة الراهن) الى قوله كما قال فى النهاية لا قوله وكعكسه وقوله من وقت الاذن (قوله من جهة الراهن) اى اما من جهة المرتين لنفسه فلا يلزم في حقه بحال نهاية ومعنى اى امالو ارتهن لغيره كطفلة فليس له الفسخ لما فيه من التفويت على الطفل ع ش قول المتن (لا يقبضه) اى فللراهن الرجوع فيه قبل القبض نهاية ومعنى (قوله او يقبضه) (فرع) لو قبضه المرهون ولم يقصد انه عن الرهن فوجهان بلا ترجيح قال مرو المعتمد أنه لا يقع عن الرهن سم عن منهج أى ويكون أمانة في يد المرتين يجب رده متى طلبه المالك وينبغي تصديق المالك فى كونه لم يقصد إقباضه عن جهة الرهن لانه لا يعرف إلا مته اه ع ش (قوله مع إذنه الخ) يغنى عنه قول المصنف الآتى والظاهر الخ (قوله إن كان المقبض غيره) قد يقتضى انه لا بد من مقبض مع إذن الراهن المرتين فى القبض مع انه سياتى فى النهاية والمعنى ما يشعر بانه عند إذن الراهن للمرتين فى القبض يكفى قبض المرتين ولا يحتاج الى إقباض فليتأمل اه سيد عمر وهذا مبنى على ان ضمير غيره للراهن وليس كذلك بل هو للمرتين وان قول الشارح إن كان الخ احتراز عما إذا كان الراهن اصل المرتين كما يأتى فى شرح والظاهر الخ (قوله عقد ارفاق الخ) اى عقد تبرع لا يحتاج الى القبول فلا يلزم إلا بالقبض كالقرض اه معنى (قوله لم يجبر عليه) اى الاقباض ع ش (قوله عن يمينه) اى (الرهن) جعل الضمير للمفعول فيلزم خلو الجملة عن ضمير من يحتاج الى تقديره اى منه واعلم انه قد

عنده بدين آخر) قال فى شرح الروض وغيره مع بقاء رهنية الاول قال الشارح فى شرح الباب ويؤخذ من التقيد ببقاء رهنية الاول انه قبض قبضه يجوز الرهن الثاني كما فى البيان حاكيا فيه القطع واعتمده الرمي وبوجه بان الرهن حينئذ جائز من جهة الراهن فاقباضه الثاني فسخ للاول اه قلت بل نفس الرهن الثاني فسخ كما سنبينه فيما يأتى (قوله فهو نقص) اه لا جاز برهن المرتين لانه المتضرر (قوله باذن الراهن) ظاهره وإن كان قادر أو فى شرح الروض وكذا لو انفق عليه باذن المالك كإتقائه الزر كشي عن القاضي ابي الطيب والرويانى ثم قال وفيه نظر اذا قدر المالك على الاتفاق إذ لا ضرورة بخلاف الجنابة وسبقه الى نحو ذلك السبكي والوجه حمل ذلك على ما إذا عجز اه وقد منع قولنا ظاهره الخ بناء على حمل قوله نحو غيبة الراهن او عجزه على النشر المرتب (قول المصنف ما يصح عقده اى الرهن) جعل الضمير المضاف

(عنده بدين آخر) موافق
لجلس الاول أولاً (فى
الجديد) وإن وفى بالدينين
وفارق ما قبله بان ذاك شغل
فارغ فهو زيادة فى التوثيق
وهذا شغل مشغول فهو
نقص منها نعم لو فدى المرتين
مرهونا جنى أو أنفق عليه
باذن الراهن أو الحاكم
لنحو غيبة الراهن أو عجزه
ليكون مرهونا بالفداء أو
النفقة أيضاً صح لأن فيه
مصلحة حفظ الرهن (ولا
يلزم) الرهن من جهة الراهن
(إلا) باقباضه أو (يقبضه)
أى المرتين نظير ما مر فى
البيع مع إذنه فيه إن كان
المقبض غيره لقوله تعالى
فرهان مقبوضة ولانه
عقد ارفاق كالقرض ومن
ثم لم يجبر عليه وإنما يصح
القبض والاذن والاقباض
(عن يصح عقده) اى الرهن
فلا يصح من نحو صبي
ومجنون ومجور ومكره
لا تنفاه اهليتهم ولا من
وكيل راهن

جن أو أغنى عليه قبل إقباض وكيله ولا من سرتين إذن له الراهن أو أقبضه فطرأ له ذلك قبل قبضه وأورد عليه غير المأذون فإنه تصح وكالته في القبض مع عدم صحة عقده الرهن وكذا (٦٨) سفيه ارتهن وليه على دينه ثم إذن له في قبض الرهن ويجاب بأنه ذكر الأول بالمفهوم كما يعلم

من قوله ولا عبده والثاني أن سلم ما ذكر فيه تعين كونه بحضرة الولي وحينئذ فهو القابض في الحقيقة فلا يرد وقد لا يلزم وإن قبض لكن لعارض فلا يرد كالمو شرط في بيع وأقبضه في المجلس فله حينئذ فسخ الرهن بنفسه البيع (وتجربى فيه النيابة من الطرفين) كالعقد (لكن لا يستتبع) المرتهن في القبض (راهنًا) ولا وكيله في الاقباض كعكسه لا متناع اتحاد القابض والمقبض ومن ثم لو كان الراهن وكيلًا في الرهن فقط فوكله المرتهن في القبض أو عقد الولي الرهن فرشد المولى ثم وكل المرتهن الولي في القبض جاز إذ لا اتحاد حينئذ لأن الرشد المقتضى لا نزع له أبطل تسميته الآن راهنًا (ولا عبده) ولو مأذونًا وأم ولد لأن يده كيده (وفي المأذون) له في التجارة (وجه) لا فتراده باليد والتصرف كالمكاتب ويرد بالزوم من جهة السيد في المكاتب بخلاف المأذون (ويستتبع مكاتبه) كتابة صحيحة لا استقلاله باليد والتصرف كالأجنبي ومبعضًا وقعت الأمانة في نوبته (ولو رهن ودیعة عند مودع أو مغصوبا عند غاصب) أو مستعار عند مستعير أو رهن أصل من فرعه أو ارتهن

يقال إن وقعت من على القابض فكيف يكون من محترضا قوله ولا من وكيل راهن أو على المقبض فكيف يكون من محترضا قوله ولا من مرتين الخ وكيف يورد عليه وكذا سفيه الخ اه سم بخذف ولك أن تقول إن من واقعة على مطلق الشخص كما يدل عليه قول الشارح وإنما يصح القبض الخ وبعبارة الرشیدی قوله ای الرهن فيه إخراج الضمير من ظاهره لكن لا بد منه لصحة الحكم إلا أنه كان عليه زيادة لفظ منه عقب قول المصنف يصح كاصنع الجلال المحلى ای والخطيب اه (قوله جن الخ) ای الراهن (قوله او اقبضه الخ) فيه تأمل (قوله فطرأ له) ای الراهن (وأورد عليه) أى على المتن جمعا (قوله غير المأذون) كان المراد غير المأذون للمملوك لغير الراهن سم (قوله من قوله ولا عبده) كان المراد أن قوله ولا عبده يفهم صحة استئابة عبده غيره فيفيد صحة قبض عبده غيره اه سم (قوله كعكسه) لأن الراهن لو قال للمرتحن وكلتک في قبضه لنفسك لم يصح فإن قيل أطلقوا أنه لو إذن له في قبضه صح وهو إنافة في المعنى أجيب بأن إذنه إقباض منه لا توكيل اه معنى (قوله ذكر الأول) هو قوله غير المأذون الخ (قوله والثاني) هو قوله وكذا سفيه الخ اه ع ش (قوله وقد لا يلزم) أى الرهن اه كرى (قوله فله الخ) أى الراهن قول المتن (راهنًا) ظاهره وإن وكل في الاقباض وهو ظاهر لأن يد وكيله كيده فكان قابضا ومقبضا اه سم (قوله ولى) فاعل عقد والرهن مفعوله (قوله فرشد المولى) ای أو عزل هو ای الولي اه نهاية (قوله لا نزع له) ای الولي قول المتن (ولا عبده) يفيد أن عبده غيره يجوز استئابته كما مر عن سم (قوله كتابة صحيحة) أخرج الفاسدة وكأنه لضعف الاستقلال فيها اه سم (قوله ومبعضا الخ) عبارة المغنى والنهاية ومثله المبعوض إن كان بينه وبين سيده مهايأة ووقع القبض في نوبته وإن وقع التوكيل في نوبة السيد ولم يشترط فيه القبض في نوبته اه قول المتن (ولو رهن الخ) ای رهن ماله بيد غيره منه كان رهن ودیعة الخ نهاية ومعنى (قوله او مستعارا عند مستعير) ای أو مؤجرا عند مستاجر أو مقبوضا بسوم عند مستام اه معنى زاد النهاية أو ما خذا ببيع فاسد عند اخذه اه (قوله أو رهن أصل من فرعه) ای تولى الطرفين باشتراؤه شيئا من فرعه لنفسه ثم ارتهن شيئا من ماله لفرعه (قوله أو ارتهن له) الضمير المحرور يرجع إلى الأصل ای ارتهن الأصل من الفرع لنفسه إن باعه شيئا وارتهن من ماله شيئا لنفسه اه كرى (قوله من فرعه) ای المحجور اه سم قول المتن (إمكان قبضه) ای ذهابه إليه اه كرى (قوله من وقت الاذن) عبارة المغنى وابتداء من إمكان القبض من وقت الاذن فيه ای القبض لا العقد ای عقد الرهن اه (قوله مع النقل أو التخلية) ای مع زمن النقل أو زمن التخلية اه كرى (قوله مع النقل والتخلية) إن أراد مع زمن إمكان النقل والتخلية فلا حاجة إليه لدخول النقل والتخلية في القبض فاعتبار مضى من إمكان قبضه اعتبارا من إمكان النقل والتخلية وإن

إليه عقد للمفعول فيلزم خلو الجملة عن ضمير من ويحتاج إلى تقديره ای منه فإن قلت يضمير الفاعل في المصدر ای عقد فلا حاجة للتقدير قلت المصدر الذى يتحمل الضمير هو الآتى بدلا من اللفظ بفعله وعقدنا ليس كذلك فليتأمل واعلم أنه قد يقال إن وقعت من على القابض فكيف يكون من محترضا قوله ولا من وكيل راهن أو على المقبض فكيف يكون من محترضا قوله ولا من مرتين الخ وكيف يورد عليه وكذا سفيه الخ وبعبارة المحرر فصل لا يلزم إلا بالقبض وإنما يصح عن يصح منه العقد اه وهى ظاهرة في وقوع من على القابض (قوله غير المأذون) كان المراد غير المأذون للمملوك لغير الراهن (قوله من قوله ولا عبده) كان المراد أن قوله ولا عبده يفهم صحة استئابة عبده غيره فيفيد صحة قبض عبده غيره (قول المصنف راهنًا) ظاهره وإن وكله في الاقباض وهو ظاهر لأن يد وكيله كيده فكان قابضا ومقبضا (قول المصنف مكاتبه) ومثله المبعوض إن كان بينه وبين سيده مهايأة ووقع القبض في نوبته وإن وقع التوكيل في نوبة السيد ولم يشترط فيه القبض في نوبته كما في شرح الروض مر (قوله كتابة صحيحة) أخرج الفاسدة وكأنه لضعف الاستقلال فيها (قوله من فرعه) أى المحجور (قوله مع النقل أو التخلية) إن كان المراد مع وجود النقل والتخلية

أراد مع وجود النقل والتخيلة بالفعل فهذا لا يعتبر هنا لأن العين في يد المرتن فيكتفي في القبض بمضى الزمن
 اه سم عبارة النهاية عقب قول المتن زمن إمكان قبضه أي المرهون كظهيره في البيع لأنه لو لم يكن في يده لكان
 اللزوم متوقفا على هذا الزمن وعلى القبض لكن سقط القبض إقامة لدوام اليد مقام ابتدائها في اعتبار
 الزمن فإن كان الرهن حاضر اعتبر قبضه مضى زمن يمكن فيه نقله إن كان منقولا وإن كان عقار اعتبر مقدار
 التخيلة وإن كان غائبا فإن كان منقولا اعتبر فيه مضى زمن يمكن فيه المضى إليه ونقله وإلا اعتبر مضى زمن يمكن
 المضى فيه إليه وتخليته ولو اختلفا في الاذن أو في انقضاء هذه المدة فالقول للراهن اه (قوله ولا يشترط ذهابه
 إليه) وهو الأصح نهاية ومعنى (قوله في غير الولي الخ) عبارة النهاية والمعنى ولو رهن الأب ماله عند طفله أو
 عكسه اشترط فيه مضى ما ذكره وقصد الأب قبضا إذا كان مرتننا أو قبضا إذا كان راهنا كالاذن فيه اه قال
 الرشدي قوله لمروقصد الأب الخ فضيته أنه لا يشترط قصده الاقباض في الولي ولا القبض في الثانية والظاهر
 أنه كذلك فلا يرجع اه قال سيد عمر بن يحيى إن يكتفي بالقصد أيضا إذا هب ماله اطفله وهذه تقع كثيرا
 في النوازل فليتنبه لها اه (قوله أي الراهن) إلى التنبيه في النهاية وكذا في المعنى إلا قوله وتوجه إياها قول
 المتن (في قبضه) أي المرهون (قوله عنه) أي عن جهة الرهن فكان الولي الثاني قول المتن (ولا يبرئه) أي
 الشخص الذي بيده شيء مضمون ضمان يضمن المغصوب والمعار والمستأمن والمقبوض بالشراء الفاسد وما
 عدا هذه الأربعة يضمن بالمقابل حتى اه يجزى قول المتن (ولا يبرئه ارتنائه) الضميران راجعان إلى
 الغاصب وقول الشارح (وتوكيله) أي توكيل المالك الغاصب في التصرف في المغصوب ببيع أو هبة أو
 غيرهما (قوله وقراضه عليه) أي قراض المالك مع الغاصب في المغصوب اه كرى (قوله ونحو لإجارته)
 أي كعده عليه الشركة اه نهاية (قوله وتوكيله وقراضه) وظاهره أنه أن تصرف في مال القراض أو فيما
 وكل فيه برى. لأنه سلبه باذن مالكه وزالت عنه يده نهاية ومعنى واسنى (قوله عن ضمانه) أي ضمان نحو
 المغصوب وهو باق لأن الأعيان لا يبرأ منها إلا ببراء إسقاط ما في الذمة أو تملكه وكذا أن أبراه عن ضمان
 ما يثبت في الذمة بعد تلفه لأنه أبراه عمالم يثبت نهاية ومعنى (قوله قبل رده لمالكه) كذا في غالب النسخ وفي
 بعضها بدله وهو بيده خلا فالما هو شارح وفي هامش نسخة صحيحة مقابلة على نسخة المؤلف قوله وهو بيده
 الخ كذا في نسخة الشارح التي عليها خطأ اه أقول وهو الموافق لما في النهاية والمعنى (قوله كالعارية)
 عبارة النهاية وكذا لا يبرأ المستعير بالرهن وإن منعه المعير الانتفاع لما مرو ويجوز له الانتفاع بالمعار الذي
 ارتنه لبقاء العارة فإن رجع المعير فيه امتنع ذلك عليه وللغاصب إجبار الراهن على إيقاع يده عليه ليبرأ من
 الضمان ثم يستعيد منه بحكم الرهن فإن لم يقبل رفع إلى الحاكم ليأمره بالقبض فإن أبي قبضه الحاكم أو
 مأذونه ويرده إليه ولو قال له القاضي أبرأئك واستأمنتك أو أودعتك قال صاحب التهذيب في كتابه التعليق
 برى. وليس للراهن إجبار على رد المرهون إليه ليقع يده عليه ثم يستعيده منه المرتن بحكم الرهن إذا غرض
 له في برائة ذمة المرتن اه وكذا في المعنى إلا قوله فإن لم يقبل إلى وليس الخ قال عرش قوله قال صاحب التهذيب
 الخ معتمداه (قوله لأن نحو الرهن الخ) اسقط النهاية والمعنى لفظه نحو (قوله لم يرتفع) أي الرهن فإذا كان
 لا يرفع الضمان فلان لا يرفعه ابتداء أو لي وشمل كلامه أي المصنف ما لو أذن له بعد الرهن في إمساكه رهنا
 ومضت مدة إمكان قبضه نهاية ومعنى (قوله ويد الوديع) عطف على اسم ان وقوله الضمان طارىء عليها الجملة

بالفعل فهذا لا يعتبر هنا لأن العين في يد المرتن فيكتفي في القبض بمضى الزمن فلي تأمل (قوله وقراضه) قال
 في شرح الروض وظاهره أنه أن تصرف في مال القراض أو فيما وكل فيه برى. كما سياتي في بابها لأنه مله باذن
 مالكه وزالت عنه يده انتهى (قوله كالعارية) قال في الروض ولا يحرم عليه أي المستعير انتفاعه أي
 بالمعار الذي ارتنه إلا بالرجوع وللغاصب إجبار الراهن على إيقاع يده عليه أي ليبرأ من الضمان ثم يستعيده
 بحكم الرهن وليس للراهن إجباره على رد المرهون إليه لذلك انتهى فإن لم يقبل رفع إلى الحاكم ليأمره
 بالقبض فإن أبي قبضه الحاكم أو مأذونه ويرده إليه ولو قال القاضي أبرأئك واستأمنتك أو أودعتك قال

دوام اليد كابتداء القبض
 ولا يشترط ذهابه إليه كما
 قالوا وإن أطال جمع في رده
 (والاظهر) في غير الولي إذ
 العبرة فيه بالقصد فقط
 (اشترط اذنه) أي الراهن
 (في قبضه) لأن اليد كانت
 عن غير جهة الرهن ولم يقع
 تعرض للقبض عنه (ولا
 يبرئه ارتنائه) ونحو لإجارته
 وتوكيله وقراضه عليه
 وتوجه إياها وإبرأه
 عن ضمانه قبل رده لمالكه
 (عن الغصب) ونحوه من
 كل ضمان يد كالعارية لأن
 نحو الرهن توثق لا ينافي
 الضمان ومن ثم لو تعدى فيه
 المرتن لم يرتفع (تنبيه)
 يأتي في الوديعة أنه لو تعدى
 فيها فابراه المالك عن ضمانها
 برى. ويفرق بأن يد
 الغاصب ونحوه متصلة
 في الضمان فلم يرتفع بمجرد
 القول وبدل الوديعة الضمان
 طارىء عليها فهي متصلة
 في الأمانة فردت إليها بأدنى
 سبب (ويبرئه الإبداع)
 كاستأمنتك عليه أو أذنت
 لك في حفظه (في الأصح)
 لأنه محض ائتمان فينا فيه
 الضمان ومن ثم لو تعدى
 الوديعة في الوديعة ارتفع
 عقد الإبداع

عطف على خبر إن (قوله واجتماع القراض) جواب عما يقال ان قضية التمثيل اضران اليد بالعارية مع قوله السابق وقراضه عليه انهما قد يجتمعان وكيف يجتمعان والحال ان العارية انما تكون فيما ينتفع به مع بقاء العين والقراض انما يكون في التقدها كرسى اى فكأن ينبغي تقديمه على التنبية (قوله للترتين) اى او لرهنه او لضرب على صورتهما والوزن به كما مر عن النهاية وعش قول المتن (مقبوضة) اعتمدانه لافرق في كل من الهبة والرهن بين المقبوض وغيره نهاية ومعنى وسم قول المتن (وبرهن) لورهن قبل القبض من المرتهن بدين آخر فهل يصح الرهن الثانى ويكون رجوعا عن الاول ولا يصح إلا بعد فسخ الاول فيه نظرو قياص ما باقى فيما لورهن منه بعد القبض والثاني لسن تقدم عن شرح العباب عن البيان الصحة فانظر هو قال مر ينبغي الصحة اه سم عبارة عش قوله وبرهن ظاهره انه لا فرق في ذلك بين كون المرهون عنده الثانى الاول بان رهنه عنده او لا على دين القرض ثم رهنه عنده ثانيا على دين آخر او غيره وهو ظاهر ويفرق بينه وبين ما لورهنه عند المرتهن بعد القبض حيث توقف صحته على فسخه العقد الاول ثم ينشئ عقد اخر ان اراد به انه لزم من جهة الراهن باقياضه فلم يقدر على إبطاله برهنه ثانيا بخلاف ما قبل القبض فانه متمكن من فسخه متى شاء وكان الرهن الثانى فسخا للاول اه (قوله على المعتمد) تقدم عن النهاية والمغنى وسم خلافا (قوله وانما استويا) اى المقبوض وغيره من الهبة والرهن (قوله وكذا فاسدة) وقا للنهاية والمغنى قال عش ولعل الفرق بين هذا وبين ما تقدم في استنباط المكتاتب من اشتراط صحة الكتابة ان المدار هنا على ما يشعر بالرجوع وثم على الاستقلال وهو لا يستقل إلا اذا كانت الكتابة صحيحة اه (قوله وتدبيره) اى وكذا اتعاق العنق بصفة مغنى وعش (قوله لمنفاة ذلك الخ) أى التدبير وكذا ضمير عنه عبارة النهاية والمغنى لان مقصود العنق وهو مناف الرهن والثاني لا لان الرجوع عن التدبير ممكن اه وقال كرسى اى المذكور من الكتابة والتدبير اه قول المتن (وباحبالها) منه او من ابيه كفى فتاوى القاضى اه زاد النهاية وضابط ذلك ان كل تصرف يمنع ابتداء الرهن طر يانه قبل القبض يبطل الرهن وكل تصرف لا يمنع ابتداءه لا يفسخه قبل القبض إلا الرهن والهبة من غير قبض اه قال عش قوله منه الخ او لو كان اى الاحبال بادخال المني ولو فى الدبر واطاق الاحبال و اراد به الحبل استعمالا للمصدر في متعلقه فشمعل ما لو استدخلت منه المحترم او علت عليه وقوله الا الرهن والهبة مثلهما البيع بشرط الخيار غير المشتري والكتابة الفاسدة والجنابة الموجهة للدال على ما ياتى اه عش وقوله وفى الدبر والصواب اسقاطه وقوله على ما ياتى فيه ان الذى ياتى فى الجنابة خلاف ما قاله هنا فيها قول المتن (لا الوطء) ولو انزل اه عش قول المتن (والتزويج) ولا الاجارة ولو حل الدين قبل انقضائها نهاية ومعنى واسنى (قوله بمورد العقد) وهو الرقبة عش (قوله ابتداء رهن الخ) بالاضافة (قوله رهن المزوجة) اى والمزوج نهاية ومعنى (قوله الراهن او المرتهن) اى او كليهما او وكيل احدهما اه نهاية (أو خرس الخ) عبارة النهاية ولو خرس الراهن قبل الاذن فى القبض واذن بالاشارة المفهمة قبضه المرتهن والام قبضه او بعد الاذن وقبل القبض لم يبطل اذنه اه قول المتن (او تخمر العصير) اى ولو بنقله من شمس الى ظل كما يصرح به قوله الاق ونحو نقله الخ اه عش قول المتن (او ابق) ظاهره وان ايس من عوده وينبغي فى هذه الحالة ان له مطالبة الراهن بالدين حيث حل لانه فى هذه الحالة يعد كالتالف اه عش

صاحب التهذيب فى كتابه التعليق برى مر (قول المصنف مقبوضة) المعتمدانه لافرق في كل من الهبة والرهن بين المقبوض وغيره (قول المصنف وبرهن) لورهن قبل القبض من المرتهن بدين آخر فهل يصح الرهن الثانى ويكون رجوعا عن الاول ولا يصح إلا بعد فسخ الاول فيه نظرو قياص ما باقى فيما لورهن منه بعد القبض هو الثانى لسن تقدم عن شرح العباب عن البيان الصحة فانظر هو قال مر ينبغي الصحة وقول المصنف مقبوض بل او غير مقبوض كما مر (قول المصنف وباحبالها) وكذا باحبال اصله كما هو ظاهر مر (قول المصنف والتزويج) قال فى الروض والاجارة ولو حل الدين قبل انقضائها (قوله او خرس الخ) فى شرح مر ولو خرس الراهن قبل الاذن فى القبض واذن بالاشارة المفهمة قبضه المرتهن والام قبضه فيبطل

واجتماع القراض والعارية
يتصور فى إعارة النقد
للتربين (ويحصل الرجوع
عن الرهن قبل القبض
بتصرف يزيل الملك كنية
مقبوضة) واعتاق وبيع
(وبرهن) اعاد الباء لثلا
يتوهم انه من المزيل
(مقبوض) لتعلق حق
الغير به لا غير مقبوض
على المعتمد وانما استويا فى
الرجوع عن الوصية لانه
لا قول فيها حالا فضعفت
بخلاف الرهن (وكتابة)
صحيحة (وكذا) فاسدة
(وتدبيره فى الاظهر) لمنفاة
ذلك لمقصود الرهن وان جاز
الرجوع عنه (وباحبالها)
لا متناع يبعها (لا الوطء) فقط
لانه استخدام (والتزويج)
اذ لا تعلق له بمورد العقد
ومن ثم جاز ابتداء رهن
المزوجة (ولو مات العاقد)
الراهن او المرتهن (قبل
القبض او جن) او اغمى
عليه او طرأ عليه سحر
سفه او فلس أو خرس ولم
تبقى له إشارة مفهمة (او)
تخمر العصير أو ابق العبد

(قوله او جنى) ظاهر ولو واجبت مالا وهو ظاهر انتهى ع ش (اما غير الاخيرين) في اخر اجمعهما نظر اه
سم (قوله ان مصير كل) اى من الرهن والبيع (قوله الوارث) ولو عاماه سم اى كناظر بيت المال اه ع ش
(قوله والا قباض) اعتمده النهاية والمغنى ايضا (قوله وفي غيره) اى غير الموت عطف على قوله في الموت
(قوله من ينظر الخ) لم يتعرض لخصوص المفلس وقد يقال قياس بحث البلقينى المذكور ان يمتنع على المفلس
الاقباض بغير رضا بقية الغرماء بجامع تتعلق الجميع بماله بالحجر فى اقباضه تخصيص وقياس منع بحقه ورده
ان لا يمتنع عليه ذلك لكن ذكر فى شرح العباب تنبيهها يتحصل منه انه ليس له ذلك الا برضا الغرماء ثم نقله عن
ابن الصباغ اه فيحتاج للفرق على مقتضى رد بحث البلقينى اه سم على حج ولعل الفرق ان المفلس لما كان
التصرف منه نفسه كان اقباضه تخصيصا للمرتهن ولم ينظر لتقدم الدبب منه قبل الحجر بخلاف مسألة البلقينى
فانه بموت الراهن انتهى فعله وكان تصرف الوارث امضاء لما فعله الراهن فى حياته وقرىب منه جعلهم اجازة
الوارث الوصية تنفيذ الا عطية ممتدة اه ع ش (قوله فيعمل فيه بالمصلحة) هو ظاهر فى غير المحجور عليه
بالمفلس اما هو فلا ولى له بل هو الذى يتولى الاقباض ان قلنا به ويتولى القبض لانه لا ضرر على الغرماء
فيه انتهى ع ش (قوله وهو) اى الوارث (قوله منه) اى التخصيص (قوله مردود) خبر وبحث الخ (السق
التعلق الخ) عبارة النهاية بان التخصيص فى الحقيقة عقد المورث انتهى (قوله واما فهمما) اى الاخيرين اى فى
المتن بدليل قوله كالجنابة انتهى سم (قوله فعاد بالانقلاب الخ) عبارة المغنى والنهاية واذا تخال عا درهما كا
عادم ملك والمرتهن الخيار فى البيع المشر وط فيه الرهن سواء اتخا ل ام لا ان كان قبل القبض لتقصان الخل عن
العصرى فى الاول وفوات المالية فى الثانى اما بعد القبض فلا خيار له لانه تخم فى يده انتهى قال ع ش قوله لتقصان
الخل الخ يؤخذ منه انه لا خيار له ولم تنقص قيمته بالتخلل انتهى (قوله ويمتنع) الى المتن فى النهاية والمغنى
(حال التخمير) فلو قبضه خمر او تخال استأنف القبض لفساد القبض الاول بخروج العصر عن المالية لا العقد

او بعد الاذن وقبل القبض لم يبطل اذنه انتهى وعبارة العباب ولا خرس لا يفهم وشرحه الشارح هكذا ولا
خرس طر الراهن او المرتهن قبل القبض ان كان لا يفهم بضم اوله اى لا يفهم من قام به مراده غيره ويلزم منه
غالبا انه هو لا يفهم مراد غيره وذلك لان غايته انه كالجنون وجنونه قبل القبض لا يفسخه فكذا خرسه غير
المفهم بناء على ما ياتى وقول ابن الصباغ ان قى له إشارة مفهومة او كتابة لم يبطل اذنه ولا بطل كالجنون ضعيف
بالنسبة للجنون واما الخرس الغير المفهم فيحتمل انه كذلك ويحتمل الفرق بان الجنون وليا يقوم مقامه
فلا مسوغ للبطلان فيه واما الاخرس الذى لا يفهم فان قلنا انه يولى عليه فكما للجنون والاحتمل بطلان الرهن
لتعذر امضائه لكن الاغما لا يفسخ مع ان المغنى عليه لا يولى عليه وبذلك اتجه جزم المتن بما ذكر ثم رايت
البندينجى قال وعندى لا يبطل والمحب الطبرى رجحه وهو صريح فيما ذكره المتن وفى نسخة حذف لا
والصواب اثباتها لما علمت اهو لقائل ان يقول ان الاذن فى القبض حيث لم يتصل به القبض يبطل بنحو الجنون
والخرس الذى لا يفهم ثم من يولى عليه يقوم مقامه فى الاقباض او تركه بالمصلحة ومن لا يولى يبطل رهنه لتعذر
امضائه نعم ان احتمل زوال عارضه فيحتمل ان لا بطلان وينتظر زوال العارض فليتأمل (قوله اما غير
الاخيرين) فى اخر اجمعهما نظر (قوله الوارث) هل ولو عاماه (قوله من ينظر فى امر نحو المجنون) لم يتعرض
لخصوص المفلس وقد يقال قياس بحث البلقينى المذكور ان يمتنع على المفلس الاقباض بغير رضا بقية
الغرماء بجامع تتعلق الجميع بماله بالحجر فى اقباضه تخصيص وقياس منع بحقه ورده ان لا يمتنع عليه ذلك
لكن ذكر فى شرح العباب تنبيهها يتحصل منه انه ليس له ذلك الا برضا الغرماء ثم نقله عن ابن الصباغ ولو كان
للمفلس غرماء غير المرتهن لم يحجز للراهن تسليم الرهن الى المرتهن قبل فك الحجر لتعلق حق سائر الغرماء به ولانه
ليس له ان يبتدىء عقد الرهن فى هذه الحالة فكذا تسليم الرهن انتهى فيحتاج للفرق على مقتضى رد بحث
البلقينى وقول ابن الصباغ قبل فك الحجر يشعر بانه لو انفك الحجر قبل بيع الرهن جاز له التسليم حيثئذ
فليتأمل (قوله واما فهمما) اى الاخيرين اى فى المتن بدليل كالجنابة (قوله ويمتنع القبض) فان فعل استأنف

او جنى قبل القبض فى
الكل (لم يبطل) الرهن (فى)
الاصح) اما غير الاخيرين
فكالباع فى زمن الخيار
بجامع ان مصير كل اللزوم
فيقوم فى الموت الوارث
مقام مورثه فى القبض
والا قباض وفى غيره من
ينظر فى امر نحو المجنون
والمغنى عليه والاخرس
المذكور فيعمل فيه بالمصلحة
وبحث البلقينى ان المرتهن
لا يتقدم به على الغرماء
لان حقهم تعلق بالتركة
بالموت فاقباض الوارث
تخصيص وهو ممنوع منه
مردود لسبق التعلق قبل
الموت بخبر ان العقد فلا
تخصيص واما فهمما كالجنابة
فلانه يعتقر فى الدوام
مالا يعتقر فى الابداء فعاد
بالانقلاب خلا ويعود
الآبوق عفا المحنى عليه ويمتنع
القبض حال التخمير

ولو ديع جلد مروهون مات لم يعد رهنا لان ماليته بالمعالجة بخلاف الخل ونحوه نقله من شمس لظل قد لا يخلله (وليس للراهن المقيض) أي يحرم عليه ولا ينفذ منه (تصرف) مع غير المرتين بغير اذنه (يزيل الملك) كالبيع والوقف لانه حجر على نفسه بالرهن مع القبض نعم له قتله قودا ودفعوا كذا لنجوردة اذا كان واليا كذا قالوه وظاهره ان المالكية هنا لا تأثير لها ويوجه بانه أبطل النظر اليها بحججه على نفسه فيه بالرهن ولم ينظر لذلك بالنسبة لنحو القود احتياطا لحق الآدمي (ليكن في اعتاقه) واعتاق مالك جانيا تعلقت الجناية برقبته عن نفسه تبرعا او غيره (أقول أظهره ينفذ) ويجوز كما اقتضاه كلام الرافعي في النذر ونص عليه في الامم لكنه جزم في هذا الباب بحججه وحكاة القاضي عن القفال (من المוסر) بالقيمة في المؤجل وباقل الامرين من قيمته حالة الاعتاق والدين في الحال كما قاله البلقيني دون العسر تشبيها بسراية اعتاق الشريك لقوة العتق حالا او مالا مع بقاء حق التوثيق بغير القيمة

لو وقع حال المالية اه معنى (قوله جلد مروهون) بالاضافة عبارة المغني ولومات الشاة المروهونة في يد الراهن او المرتين فديع المالك او غيره جلد ما عا دملكا للراهن ولم يعد رهنا اه (قوله بالمعالجة) اي من شأنه المعالجة فلا يرد الا ندباغ بنحو القام يرج له على دايع سم على حجج اه عش (قوله مع غير المرتين بغير اذنه) اما معه او باذنه فسيأتي انه يصح نهاية ومعنى (قوله لانه حجر الخ) عبارة النهاية والمغني اذ لو صح لفاتت الوثيقة اه (قوله نعم) الى كذا في النهاية (قوله والوقف) ظاهره ولو على المرتين وقياس جواز بيعه له صحة وقفه عليه قال المناوي وهو مأخوذ من كلامهم كذا نقل عنه اه عش (قوله لنجوردة) من النحو قطعه للطريق وتركه للصلاة بعد امر الامام اه عش قول المتن (ليكن في اعتاقه الخ) اي الراهن المالك و (قوله واعتاق مالك الخ) لا يخفى ما في عطفه على مدخول لكن فكان الاولى ان يقول ومثله سيد جان تعلق برقبته المال (قوله او غيره) اي بان اعتق عن كفارة نفسه على ما يأتي اه عش (قوله ويجوز) الى قوله لقوة العتق في النهاية والمغني الا قوله في المؤجل وقوله في الحال (قوله ويجوز) فلا يحتاج لاستثناء انعقاد نذره من عدم انعقاد نذر المعصية اه سم (قوله بالقيمة) اي بقيمة المروهون هل اليسار يتبين بما في الفطرة او بما في الفلس او بما في نفقة الزوج والقريب فيه نظروا الا قرب الاول اه عش عبارة البجيرمي قوله بقيمة المروهون اي فاضلة عن كفاية يومه وليته شرى اه (قوله وباقل الامرين) الى قوله في الحال بل البلقيني لم يقيد بالحال اطلق عبارة فشمعل المؤجل ووجه اعتبار الدين اذا كانت اقل تشوف الشارع الى العتق فان اعتبار الاقل اكثر تحصيل العتق اذ لو اعتبرنا القيمة مطلقا فالتعاق اذا كان الدين اقل وقدر عليه فقط اه سم (قوله كما قاله البلقيني) وفي كلام شيخنا الزبادي ان البلقيني تناقض كلامه ففي موضع قال ان رهن مؤجل اعتبرت قيمته وبحال اعتبار اقل الامرين وفي اخره قال المعتبر اقل الامرين مطلقا اه والاطلاق معتمدا اه عش قال الرشيدى وهو اى الاطلاق معتمد الشارح مر اى والمغني كما يعلم من صنيعه اه (قوله تشبيها بالخ) تعليل للنفوذ من الموسر عبارة النهاية والمغني لانه عتق يبطل به حق الغير ففرق فيه بين المعسر والموسر كعتق الشريك اه (قوله لقوة العتق حالا او مالا مع بقاء حق التوثيق الخ) اسقطه النهاية والمغني ولعله حقيق بالسقوط اذ لا يظهر لقوله او مالا موقعه منار لعله سري اليه من شرح المنهج وله موقع هناك اذ عبارة المنهج اعتاق موسر وايلاده اه لجمع الايلاذ مع الاعتاق بخلاف المنهاج حيث اخره مسئلة الايلاذ

بعد التخلل (قوله ولو ديع جلد الخ) انظر لو انديع بنحو القام يرج له على دايع لا أن يقال من شأنه المعالجة (قول المصنف ليكن في اعتاقه اقول أظهره ينفذ من الموسر) يدخل في ذلك مالورهن مالك بعض المبيع ذلك البعض من البعض الحر بالدين الذي له على مالك البعض ثم اعتقه ففصل فيه بين الموسر فينفذ عتقه بغير قيمته رهنه مكا به والمعسر فلا ينفذ عتقه واعلم ان قبض المروهون في هذه الصورة ينبغي ان يحصل بمجرد الاذن فيه وبلوغ الاذن له لانه في بد نفسه فلا يتوقف حصول القبض على زيادة على ذلك (قوله ويجوز) فلا يحتاج لاستثناء انعقاد نذره من عدم انعقاد نذر المعصية (قول المصنف من الموسر) يدخل فيه مالورهن مالك بعض المبيع ذلك البعض عند البعض الحر بالدين له عليه ثم اعتقه وفي شرح مر ولو كان للبعض دين على سيده فرهن عنده نصفه صح ولا يجوز ان يعتقه اذا كان معسر الا باذنه فان كان موسر انفذ بغير اذنه كالمرتين الاجنبى انتهى (فروع) في الروض وشرحه وان رهن نصف عبدا ثم اعتق نصفه فان اعتق نصفه المروهون عتق مع باقيه على الموسر دون المعسر واعتق نصفه غير المروهون واطاق عتق غير المروهون من الموسر والمعسر وسرى الى المروهون على الموسر دون المعسر لانه يسرى الى ملك غيره فلا يكتفى الى انتهى وقوله دون المعسر ظاهر كلامهم انه لا يحجر على المعسر في النصف الاخر كما لا يحجر على الموسر في امواله (قوله وباقل الامرين الى قوله في الحال) البلقيني لم يقيد بالحال بل اطلق عبارة فشمعل المؤجل ووجه اعتبار الدين اذا كان اقل تشوف الشارع الى العتق فان في اعتبار الاقل اكثر تحصيل العتق فان اعتبرنا القيمة مطلقا فالتعاق اذا كان الدين اقل وقدر عليه فقط (قوله كما قاله البلقيني) عبارة شرح العباب فان كان المعتق

ولو ديع جلد مروهون مات لم يعد رهنا لان ماليته بالمعالجة بخلاف الخل ونحوه نقله من شمس لظل قد لا يخلله (وليس للراهن المقيض) أي يحرم عليه ولا ينفذ منه (تصرف) مع غير المرتين بغير اذنه (يزيل الملك) كالبيع والوقف لانه حجر على نفسه بالرهن مع القبض نعم له قتله قودا ودفعوا كذا لنجوردة اذا كان واليا كذا قالوه وظاهره ان المالكية هنا لا تأثير لها ويوجه بانه أبطل النظر اليها بحججه على نفسه فيه بالرهن ولم ينظر لذلك بالنسبة لنحو القود احتياطا لحق الآدمي (ليكن في اعتاقه) واعتاق مالك جانيا تعلقت الجناية برقبته عن نفسه تبرعا او غيره (أقول أظهره ينفذ) ويجوز كما اقتضاه كلام الرافعي في النذر ونص عليه في الامم لكنه جزم في هذا الباب بحججه وحكاة القاضي عن القفال (من الموسر) بالقيمة في المؤجل وباقل الامرين من قيمته حالة الاعتاق والدين في الحال كما قاله البلقيني دون العسر تشبيها بسراية اعتاق الشريك لقوة العتق حالا او مالا مع بقاء حق التوثيق بغير القيمة

وفي البجيرمي على شرح المنهج قوله لقوة العقد حالا أي بالنسبة للاعتاق وقوله أو مآلا بالنسبة للإيلاد
شوبري وهو علة للمعلل مع علمته أو علة لقوله تشديدا ولما ورد على هذه العلة أحبال المعسر واعتاقه فمقتضاها
أنهما يتفدان أيضا دفعه بقوله مع بقاء الحق الوثيقة اه ووجه السكردي كلام الشارح بما نصه قوله حالا أو
مآلا الأول أن يعتق الراهن نفس المرهون كما في المتن والثاني أن يحكم بعقده لا باعتاق الراهن له بل بالسراية
كما إذا رهن نصف عبد ثم اعتق نصفه الآخر الأصح أنه يعتق ويسرى إلى النصف المرهون لكن بشرط
اليسار على الأصح اه ولا يخفى أنه مع بعده عن المقام يرده أن يعتق فيها كمسئلة المتن في الحال لا في المآل
والله اعلم (قوله في المؤجل مطلقا الخ) تقدم ما فيه (قوله وعليه يحمل قوله الخ) لعل المراد أن قوله المذكور
بالنسبة للحال يحمل على ذلك أي على القيمة أقل من الدين فلذا ذكرها بالنسبة للحال فلا يتأني أن قوله
المذكور شامل للمؤجل فإنه لا وجه لقصره على الحال لخالفته السياق والمقصود اه سم (قوله وتصير الخ)
عبارة المغنى وتصير رهنا أي رهونة من غير حاجة إلى عقد وإن حل الدين أو تصرف في قضاء دينه إن حل
اه وعبارة النهاية والاسنى وتصير ديناً أي رهونة بلا حاجة للعقد وإن حل الدين هذا أي كون القيمة تصير
رهنا إن لم يحل الدين وإلا فبحث الشيخان أنه يخبر بين غرمها أي لتسكون رهنا وبين صرفها في قضاء الدين اه
قال عش وتظهر فائدة ذلك التخيير فيما إذا كان الدين من غير جنس القيمة اه (قوله فبكانه بلا عقد) إلى
المتن في النهاية لإقوله قال السبكي ومن تبعه وقوله على ما يأتي آخر الضمان بما فيه وقوله وعقده إلى لومات
(قوله في ذمة المعتق) وفائدة ذلك تقديم المرتن بقدر قيمة الرقيق على الغرماء لإدماة الراهن أو حجب عليه
بفلس اه عش زاد الحلبي وتقديمه بذلك على مؤنة التجيز لومات الراهن وليس له سوى قدر القيمة اه
(قوله كالارش الخ) كأن قطع شخص يد العبد المرهون فان ارش اليد وهو نصف قيمته يكون رهنا في ذمة
الجاني قبل الغرم وفائدة ذلك كالفائدة في المقيس السابق اه بجيرمي قال عش ومن فوائده أيضا أنه
لا يصح إبراء الراهن منه نظرا لحق المرتن اه (قوله ويشترط الخ) أي لتعينها للرهنية اه رشيدى (قوله
فلو قال قصدت الإيداع الخ) قضيته أنها تسكون واقعة عن جهة الغرم عند الإطلاق وعليه فقوله يشترط
قصدها المراد منه أن لا يصرفه عن جهة الغرم اه عش (قوله فيما أيسره) أي في الجزء الذي أيسر
به عش (قوله أما عقده الخ) محترز قوله سابقا عن نفسه (قوله عن كفارة غير المرتن) أي بسؤله معلوم
أن الاعتاق عن المرتن جائز كالبيع منه نهاية ومغنى قال الرشيدى قوله بسؤله لا بما فيه لأنه شرط الصحة
التكفير عن الغير مطلقا وهو الذي يتوهم فيه الصحة وأيضا لبيان تعليقه بقوله لأنه لا يبيع الخ أما الاعتاق عن الغير
بغير بسؤله فمعلوم أنه لا يصح وإن كان المعتق غير مرهون اه (قوله لأنه يبيع) أي أن يرفع بعوض (أوهبة)

حالة المعتق موسرا بالقيمة التي يساويها الدين أو لا كما بصرح به كلامهم وعبارة الزركشي كما
يقضيه كلامهم ووجه أن المعتق لا يوفى إلا بالغرم ويظهر ضبط يساره هنا بما يأتي
في سراية المعتق وبحث البلقيني أخذ من كلام غيره اعتبار يساره بأقل الأمرين من القيمة والدين وإنما يتجه
أن حل الدين وتخبر واختار صرف القيمة في الدين فينبذ لا يلزمه إلا الأقل لأنه إن كان الدين فلا واجب غيره
أو القيمة فهي الواجبة على المعتق انتهى وقضية قوله وإنما يتجه الخ أنه إذا لم يتخير الصرف في الدين يغرم
القيمة مطلقا خلاف قضية كلامه هنا (قوله وعليه يحمل قوله الخ) لعل المراد أن قوله المذكور بالنسبة للحال
يحمل على ذلك أي على أن القيمة أقل من الدين فلذا ذكرها بالنسبة للحال فلا يتأني أن قوله المذكور شامل
للمؤجل فإنه لا وجه لقصره على الحال لخالفته السياق والمقصود (قوله وتصير حيث لم يقض بها الدين والحال)
قد يقتضى هذا أن أمرها موقوف فإن قضى بها الدين لم تصرف رهنا وإلا صارت لكن ذلك لا يوافق قوله ومن
ثم الخ وعبارة الروض وتصير رهنا أو تصرف في قضاء دينه إن حل انتهى وبين في شرحه نزاعا في ذلك وفي شرح
مر اعتمد ما يحتمل الشيخان فيما إذا حل الدين أن يخبر بين غرمها وصرفها في قضاء الدين وهو وجه مما نقلناه
عن العراقيين من أنه لا معنى لأنهم في ذلك انتهى وأقول ينبغي جواز قضاء الدين المؤجل إذا لم يكن للراهن

في المؤجل مطلقا وفي الحال
إذا كانت هي الأقل وعليه
يحمل قوله (ويغرم قيمته)
وجوبا جبر الحق المرتن
وتعتبر قيمته (يوم عقده)
لأنه وقت الاتفاق وتصير
حيث لم يقض بها الدين
الحال (رهنا) مكانه بلا
عقد لقيامها مقامه ومن
ثم حكم برهنيتها في ذمة
المعتق كالارش في ذمة
الجاني قاله السبكي ومن
تبعه ويشترط قصد دفعها
عن جهة الغرم كسائر
الديون أي على ما يأتي آخر
الضمان بما فيه فلو قال
قصدت الإيداع صدق
بيمينه ولو أيسر بعضه
نفذ فيما أيسره أما عقده
عن كفارة غير المرتن
فيمتنع لأنه يبيع أو هبة
وعقده تبرعا عن غير
المرتن باطل

لذلك أيضا ولومات الرهن فاعتقه وارثه (٧٤) المورس متناصحا لانه خافته لا يريد وكذا في الرهن الشرعي بان مات مدينا فاعتق وارثه

عنه ولو رهن بعض فقه ثم
اعتق باقيه سرى للمرهون
ان يسره ولا فلا فاقبل انه
احترز بالاعتاق عن هذا
غير صحيح إلا ان يراد بالنسبة
للخلاف (فان لم ينفذه)
لا عساره (فانفك) الرهن
باداء او غيره (لم ينفذ في
الاصح) لانه ألغى لوجود
مانعه فلم يعد لضعفه نعم ان
يبع في الدين ثم ملكه لم
يعتق جزما وقد لا يرد عليه
لانه اذا بيع في الدين لا يقال
حينئذ ان الرهن انفك (ولو
علقه) اي الرهن عتق
المرهون (بصفة فوجدت
وهو رهن فمكالا عتاق)
فينفذ من المورس ويأتي فيه
ما تقرر لان التعليق مع
وجود الصفة كالنتيج
لامن المعسر بل تتمحل
العين فلا يؤثر وجودها
بعد الفك (او) وجدت
(بعده) اي الفك او معه
(نفذ) العتق ولو من معسر
(على الصحيح) إذ لا يبطال
به حق احد ولا عبثة بحالة
التعليق لانه بمجرد
لا ضرر فيه (ولا رهنه)
عطف على تصرف بزيل
المالك (لغيره) اي المرتهن
لمزاحمته له ومراعتاه
له أيضا (ولا التزويج)
للعبد وكذا الامة لكن
لغير المرتهن كما علم مما
قبله لانه ينقص قيمته نعم
تجوز الرجعة (ولا

أي إن وقع بلا عوض وهو ممنوع منها نهاية ومعنى (قوله لذلك) أي لانه يبيع أوهية وفي هذا التاميل نظر
لان اعتاقه عن الغير تبرع إن كان بدون سؤاله لا يكون بيعا ولا هبة وإن كان بسؤاله فلا حاجة اليه لانه من
الهبة وقد تقدمت اه عشر (قوله عنه) اي عن الرهن (قوله لا رد) اي صحة إعتاق الوارث على قولهم
وعتقه تبرعا عن غير المرتهن باطل (قوله لانه خافته) ففعله كفعله في ذلك ولان الكلام في إعتاق الرهن
بنفسه نهاية ومعنى (قوله وكذا في الرهن الشرعي الخ) اي فصحا لا يريد لما ذكر اي ولان الكلام في الرهن
الجعلى نهاية ومعنى (قوله ثم اعتق باقيه الخ) عبارة النهاية والمعنى ثم اعتق نصفه فان اعتقه نصفه المورس عتق
مع باقيه إن كان وسرا او غير المرهون واطاق عتق غير المرهون من المورس وغيره سرى الى المرهون على
المورس ولو كان المبعوض دين على سيده فممنعه من عتقه نصفه صحيح ولا يجوز ان يعتقه إذا كان معسرا إلا باذنه فان
كان مورسا نفذت غير اذنه كالمرتهن الاجنبي اه (قوله غير صحيح) اي لا يتحداهما في التنازع بل بين المورس والمعسر
(قوله او غيره) كالأبرامو الارث (قوله لانه ألغى) عبارة النهاية والمعنى لانه اعتقه وهو لا يملك إعتاقه فثبته ماله
أعتق المحجور عليه بالسفاهة ثم زال عنه الحجر اه (قوله لم يعد لضعفه) وبه فارق الا لا بد لا في (قوله لم يعتق)
اي كما فهم من المتن بطريق الاولي ولو استعار من يعتق عليه ايرهنه فممنعه ثم رهنه فلا وجه من ثلاثة احتمالات
انه إذا كان وسرا عتق وإلا فلا نهاية ومعنى (قوله عليه) اي على التبرع اي على - كايته الخلاف (قوله ما تقرر)
اي من السار بالقيمة في المؤجل وبأن لا امرين في الحال وتقدم ما فيه (قوله او معه) ويمكن ان يدرج فيه
ما في النهاية والمعنى من انه لو علقه بفكك الرهن وانفك عتق اه (قوله لانه بمجرد) اي التعليق بدون
وجود الصفة (قوله ومراعتاه الخ) أي في قول المتن ولا يجوز أن يرهنه الخ أي قوله لغيره ليس بقيد (قوله
ولا التزويج للعبد) لم يبق هنا لكن لغير المرتهن بخلاف المرتهن بان كان أنثى اه سم عبارة النهاية ولا التزويج
من غيره لانه يقال الرغبة وينقص القيمة سواء العبد والامة والحالية عند الرهن والمزوجة فان زوج فالنكاح
باطل لانه ممنوع منه قبسا على البيع اه زاد المعنى زوج الامة لزوجها الاول ام لغيره اه قل عرش قوله
والمزوجة اي بان كانت زوجة وطلقت اه (قوله لكن لغير المرتهن) اي بغير اذنه اما تزويجه باذنه
فأولى بالجواز من رهنه باذنه اه سيد عمر (قوله نعم تجوز الرجعة) وكذا في النهاية والمعنى قال الرشيدى
وتصور بان استعار زوجته الامة ورهنها وطلقها وراجعها اه قول الماتن (ولا الاجارة) لا يخفى انه حيث
جازت الاجارة جازت الاعارة بالاولى لكن هل يجوز مطلقا لا مكان الرجوع فيها متى شاء او على تفصيل الاجارة
سم على حج أقول ينبغي الجواز مطلقا لا تفادى العلة وهي قوله لانها تنصرت أتجبه اه عرش عبارة المعنى
والنهاية ولا الاجارة من غير اذنه اما الاجارة منه فصحيح ويستمر الرهن وخرج بذلك الاعارة فتجوز إذا كان
المستعير ثقة اه (قوله فتبطل) أي الاجارة وقوله كسابقها بصيغة التثنية أي الرهن والتزويج (قوله إلا
من المرتهن) راجع الاجارة دون قوله كسابقها ايضا بدليل قوله السابق ومراعتاه اه ايضا اه سم
(قوله ولا يأتي) الى قوله وتصير في النهاية (قوله فيها) اي الاجارة (قوله تفريق الصفة) اي بطلان
الاجارة فيما جاوز المحل فقط اه نهاية (قوله لما رقبه) اي في تفرق الصفة من التعاليل بخروجه بالزيادة
عن الولاية على العقد فلم يمكن التبعيض (قوله ولو احتملا) كما اقتضاه كلام الشياخين وهو
المعتمد مر وإن نظر فيه الاستوى اه سم عبارة النهاية والمعنى فان احتمل التقدم والتأخر والمقارنة
او اثنتين منها بان وجره على عمل معين كبناء حائط صح كإقتضاه كلام المصنف كالروضة وهو المعتمد اه

غرض في الامتناع (قوله ولا التزويج للعبد) لم يبق هنا لكن لغير المرتهن بخلاف المرتهن بان كان أنثى (قول
المصنف ولا الاجارة الخ) لا يخفى انه حيث جازت الاجارة جازت الاعارة بالاولى لكن هل يجوز مطلقا
لا نكاره الرجوع فيها متى شاء او على تفصيل الاجارة وكيف الحال فيه نظر (قوله إلا من المرتهن) راجع للاجارة
دون قوله كسابقها ايضا بدليل قوله السابق ومراعتاه اه ايضا (قوله ولو احتملا) كما اقتضاه كلام الشياخين

الاجارة إن كان الدين حالا أو محل قبلها) أي قبل انقضاء مدتها لانها تقلل الرغبة فيه فتبطل (قوله
من أصلها كسابقها إلا من المرتهن أو باذنه ولا يأتي فيها تفرق الصفة لما مر فيه بخلاف ما محل بعد انقضاءها أو لا

فيجوز ان لم تنقضها بقيمة المهر ون لم تمددة تفريغها ما بعد الحول زمانه اجره وكانت (٧٥) من ثقة إلا ان

(قوله فيجوز) أي عقد الاجارة وكان الاولى التأنيث (قوله ولم تمددة تفريغها) قضية ذلك ان الاجارة اذا كانت تنقضي بعد حلول الدين بمن لا يقابل باجر فلم يصح وعليه فيمكن الفرق بينه وبين ما لو كانت تنقضي معه ويتوقف تفريغ الامتعة منه على مدة لا تقابل باجرة بأنها اذا بقيت الى ما بعد حلول الدين كانت منفعلة تلك المدة مستحقة المستاجر فتبقى البدلة بين المارتهن وبينها اذا اراد البيع ولا كذلك ما اذا انقضت الاجارة مع حلول الدين اه عرش (قوله بغيره) أي غير الثقة والتذكير بتأويل العدل (قوله صبر لا نقضها الخ) ويضارب مع الغرماء أي الآن ثم بعد انقضائها يقتضي ما فضل له من المهر ون فان فضل منه شيء فللمغرماءه نهاية (قوله رجح) وجزم به في شرح الروض اه سم قول المتن (ولا الوطء) يدخل فيه الزوج فاذا رهن زوجته بان استعارها من مالكها ايرهنها ورهنها فيمتنع عليه وطؤها وان كانت حاملا لانها لا تزيد على من لا تحبل مع انه يمتنع وطؤها حسبا للباب على صححه الشيخان وما في شرح لروض مما يخالف ذلك ممنوع مر اه سم (قوله او الاستناع) الى قوله وتصير في المغنى (قوله ان جر الخ) أي ان خاف الجر الى الوطء (قوله وذلك) أي عدم جواز الوطء ومعه (قوله حسبا) أي سدا (قوله نعم بحث الخ) واعتمدته النهاية والمغنى ايضا (قوله جاز) فهو حلت هل ينفذ وقياس الجواز النذو ذاه سم علم حجج وقديمين لان مجرد الاضطرار يسقط حرمة الوطء ولا يلزم منه تفويت حق المارتهن بل القياس انه ان كان وسرا فنذوا الا فلا كولو وطئ مالا ذن اه عرش وهو الظاهر (قوله فلا حد الخ) أي ولو علما بالتحريم لكن يعز العالم به نهاية ومغنى (قوله قضية من الدين الخ) فيه مخالفة لما سبق في العتق بالنسبة الى الدين المؤجل فانهم لم يتعرضوا فيه للخبر بين الامرين وكانهم تركوه ثم لوضوحه اذا لا مانع من تعجيل المؤجل وقوله هنا ويجعله هنا فيه اشعار بان لا بد من الشا عتق الدار ون سياقه ان ارش نقصها بالولادة يصير رهنه من غير اشعار رهن ولم يتعرض ثم اظير قوله هنا في قضية من الدين وان لم يحل فليقتا مل اه سيد عمر وقوله فيه اشعار بان لا بد الخ قد يقال المار قد رهنه السابق واللاحق من جعله رهنه هنا يصير رهنه بلا عقد وقوله ولم يتعرض ثم الخ اقول قد ذكر دهم النهاية والمغنى كما ياتي فتركه الشارح هناك لعدم هنا (قوله وتصير قيمته الخ) أي حيث لم يقض بها الدين الحال اه سم (قوله بقيدها السابق) وهو قوله في المؤجل مطلقا وفي الحال اذا كانت اقل من الدين (قوله وقت الاحبال) كان الاولى تقديمه على قوله بقيدها الخ (قوله أي وان كانت الخ) هذا مع كون الا صوب اسقاط الواو مكرر مع قوله بقيدها السابق عبارة سم قوله أي وان كانت الخ قياس ما مر اختصاص هذا بالدين الحال اه (قوله رهنها الخ) ويبيع على المعسر منها بقدر الدين وان نقصت بالتشقيص رعاية لحق الا لا بد بخلاف غيرها من الاعيان المهر ون قبل بيع كله دفعا للضرر عن المالك لكن لا يباع شيء من المستولدة لا بعد ان تضع ولدها لانها حامل بحر وبعد ان تسقيه اللبا ويوجد رضة خوفا من ان يسافر بها المشتري فيهلك ولدها فان استغرقها الدين او عديم من يشتري البض بيعت كما بعد ما ذكر الحاجة في الاولى وللضرورة في الثانية وليس للراهن ان يهبها الى المستولدة للمرتهن أي ولا غيرها بخلاف البيع لان البيع انما يجوز للضرورة ولا ضرورة الى الهبة نهاية ومغنى (قوله لا يمكن رده) دليل لقوذه من السفه والمجنون دون اعتاقهما اه حلي (قوله فينفذ الاستيلاء) ولو ملك بعضها أي بعد بيعها في الدين فهل يسرى لبقائها الاوجه نعم كمن

وهو المعتمد ر ون انظر فيه الاستوى (رجح) وجزم به في الروض (قول المصنف ولا الوطء) يدخل فيه الزوج فاذا رهن زوجته بان استعارها من مالكها ايرهنها ورهنها فيمتنع عليه وطؤها وان كانت حاملا لانها حينئذ لا تزيد على من لا تحبل مع انها يمتنع وطؤها حسبا للباب على ما يحجه الشيخان وما في شرح الروض مما يخالف ذلك ممنوع مر (قوله جاز) فهو حلت هل ينفذ وقياس الجواز النذو (قوله بقيدها السابق) أي حيث لم يقض بها الدين الحال (قوله أي وان كانت الخ) قياس ما مر اختصاص هذا بالدين الحال (قوله فينفذ الاستيلاء) ولو ملك بعضها فهل يسرى لبقائها الاوجه نعم كمن ملك بعض من يعتق عليه مر

وقيل اطعما كذا في الروضة وأصلها ودبرا في الاولى

ملك بعض من يعتق عليه اه مغنى زاد النهاية ولو مات المراهن قبل بيعها فان سقط الدين ببراء المهرن او تبرع اجنبى بادائه عتقت وان لم يتفق ذلك فالاقرب انهم اليسم ميراثا ظاهرا فان بيعت ثبت الميراث فلو اكتسبت بعد الموت وقبل البيع فان سقط الدين فكسبها لها وان بيعت تبين انه للوارث اه (قوله فى الاولى) اى فى الانفكك بالبيع و (قوله هذه) اى صورة الانفكك بالبيع (قوله من ذلك) اى من المذهب والاطهر القطع (قوله) بعبارة ما الخ وهى اما اذا انفكك الخ (قوله فى شرحه) اى شرح الزركشى على المنهاج والجار متعلق بقوله المطابق و (قوله فيما لو ملكها الخ) متعلق به بعد تقييده بالظرف الاول و (قوله فيه طر بقا الخ) بقول القول (قوله او نقصت) الى قول المتن ثم ان امكن فى النهاية الا قوله فالظرف الى ولا قيمة و قوله نظير ما مر الى وحكم الخ وكذا فى المغنى الا قوله وحكم الى المتن قول المتن (غرم قيمتها) اى اذا كانت مساوية للدين او اقل ولا فلا يغرم الا قدر الدين اه حفى وفيه وقفة ظاهرة فليراجع (قوله يكون) اى ما غرمه من القيمة او الارش وكان الاولى ويكرن بالعطف (قوله رهنها مكانه) وله صرف ذلك اى القيمة او الارش فى قضاء دينه نهاية ومغنى (قوله فالظرف) اى قوله فى الاصح (قوله لانه الاصل) اى فى العمل لكونه فعلا (قوله فلا اعتراض عليه) بان كلامه يقتضى ان الخلاف فى كون القيمة رهننا لا فى غرمها (قوله لما زنى بها الخ) اى لامة مزنى بها ولو با كراه لانها اى الولادة لا تضاف الى وطئه اذ الشرع قطع النسب بينه وبين الولد ولا ينافى ذلك ما سياتى فى الغصب ان الغاصب لو اجل الامة المغصوبة ثم ردها الى مالها فماتت بالولادة ضمن قيمتها لان صورته انه حصل مع الزنا استيلاء تام عليها بحيث دخلت فى ضمانه اه نهاية قال ع ش قوله ولو با كراه اى على الزنا بها من غيره اه (قوله ولا دية لحره الخ) لان الوطء سبب ضعيف وانما اوجبنا الضمان فى الامة لان الوطء سبب الاستيلاء عليها والعوق من اثاره فادمنها به اليد والاستيلاء والحره لا تدخل تحت اليد والاستيلاء ولا شئ عليه فى موت زوجته مامة كانت او حرة بالولادة لتولده من مستحق نهاية ومغنى (قوله يشبهه) وبالاولى بزنا سيد عمر (قوله بالابلاد) خرج به ما لو ماتت بنفس الوطء فعليه قيمتها ان كانت امه وديتها دية خطأ ان كانت حرة وان سبق منه الوطء مرارا ولم تتالم منه واذا اختلف الواطىء والوارث فى ذلك فالمصدق الواطىء لان الاصل براءة ذمته وعدم الموت به بل هو الغالب اه ع ش (قوله اى المراهن) و ينبغى ان مثله معبر فله ذلك فيما يظهر اه ع ش قول المتن (لا ينقصه) والا فصح تخفيف القاف قال تعالى ثم لم ينقصوكم ويحجز تشديد هانهاية ومغنى قول المتن (كالركوب) اى والاستخدام ولو للامة هانهاية قال ع ش قوله ولو للامة معتمداه (قوله لا متناع السفر به) لتعليل للتقييد بقوله فى البلد (الضرورة الخ) عبارة النهاية فان دعت ضرورة لذلك كما لو جلا اهل البلد لنحو خوف او حبط كان له السفر به ان لم يتمكن من رده الى المهرن ولا وكيله ولا امين ولا حاكم نعم قال الاذرى انه لو رهنه واقبضه فى السفر اى ثم استرده للارتفاع ان له السفر به نحو مقصده للقرينة وقس به ما فى معناه (او جذب) واذا اخذ المراهن المهرن للارتفاع الجائر فتلطف فى يده

هذه كالأولى اى فى خلافها وعبارة المتن من حيث حكاية الخلاف لا توافق شيئا من ذلك وعبارةهما المذكورة يعلم غلط الزركشى فى قوله فى شرحه فيما لو ملكها بعد البيع فيه طر بقا ان احبهما على ما يقتضيه كلاهما القطع بعدم النفوذ على انه قبل ذلك باسطر قال انه ينفذ على الاصح (فلو) لم ينفذه لا عساره حالة الاحبال و (ماتت) او نقصت (بالولادة) ثم ايسر (غرم قيمتها) وقت الاحبال او الارش يكون (رهنها) مكانها من غير انشاها من وانما غرم قيمتها او ارش نقصها (فى الاصح) لتسبيه لملكانها او نقصها بالاستيلاء بلا حق فالظرف متعلق بغرم لانه الاصل لا برهنها فلا اعتراض عليه ولا قيمة لما زنى بها ولا دية لحره موطوءة يشبهه ما تناب بالابلاد بخلاف امة موطوءة يشبهه ماتت به (وله) اى المراهن (كل انتفاع لا ينقصه) اى المهرن (كالركوب) فى البلد لا متناع السفر به وان قصر بلا اذن الا لضرورة كسحب او جذب (والسكنى)

واخذ الزركشى من كلام المتولى وغيره انا اذا وجدنا له مالا آخر يمكن قضاء الدين منه لم يحز بيع شئ منها ولا كلها كما بين ذلك الشارح فى شرح العباب ولعل المراد انه حدث له مال بعد الاستيلاء فلا ينافى انه معسر حال الاستيلاء بقى ان ظاهر كلامهم جواز بيعها فاما الدين وان كان مؤجلا ولو قبل حلوله وقديوجه بغرض المبادأة الى برامة الذمة اذ قد تلف قبل الجوار ولا يقال لا ضرورة لبيعها قبل الحلول لان شغل الذمة مع الاعسار ضرورة فليراجع ولومات المراهن قبل بيعها فان سقط الدين ببراء المهرن او تبرع اجنبى بادائه عتقت وان لم يتفق ذلك فالاقرب انه لا ميراث ظاهر فان بيعت ثبت الميراث فلو اكتسبت بعد الموت وقبل البيع فان سقط الدين فكسبها لها وان بيعت تبين انه للوارث شرح مر (قوله فالظرف) اى الجار والمجرور (قوله ولا قيمة لما زنى بها) ولا ينافى ذلك ما ياتى فى الغصب ان الغاصب لو احبل الامة المغصوبة ثم ردها الى مالها فماتت بالولادة ضمن قيمتها لان صورته انه حصل مع الزنا استيلاء تام عليها بحيث دخلت فى ضمانه مر (قوله كسب الخ) نعم قال الاذرى انه لو رهنه واقبضه فى السفر ان له السفر به نحو مقصده للقرينة وقس به

وليس خفيف للخبر الصحيح الظاهر يركب بنفقة إذا كان مرهوا وصح خبر الرهن غلوب ومر كوب (لا البناء وال
الإإذا كان الدين مؤجلا وقال أفعلا وأفعلا عند الحلول نص عليه وجرى عليه جمع ومجمله ان (٧٧) لم تنقص الا

من غير تقصير لم يضمنه كما قاله الروياني اه معنى زاد النهاية فلو ادعى اى الراهن رده على المرتين فالصواب انه
لا يقبل كالمرتين لا ينبل دعواه الرديمينه مع ان الراهن ائتمنه باختياره اه قال ع ش قوله لم يضمنه
اى بشئ بدله يكون رهنا مكانه ويصدق فى انه لم يضمنه اه (قوله وليس خفيف) بالوصف قول المتن
(لا البناء والغراس) اى فى الارض المرهونة والاولى الغراس لانه المصدر لغراس بخلاف الغراس فانه اسم
لما يغرس ثم رايت فى نسخة كذلك اه ع ش (قوله لنعصهما) فضيته امتناع ذلك وإن وقت قيمة الارض
مع النقص بقدر الدين ولو اعتبر نقص يؤدى إلى تفويت حق المرتين لم يكن بعيدا اه ع ش (قوله الا اذا
كان الدين مؤجلا الخ) اى فله حينئذ ذلك اى البناء والغراس معنى ونهاية اى قهرا ع ش (قوله وأفعلا عند
الحلول) اى التزمه اه معنى (قوله ومجمله) اى الاستثناء المذكور (قوله نظاير ما مر) اى فى شرح ولا الاجارة
الخ (قوله ومع ذلك) اى قوله ومجمله الخ وهو مشكل اى الاستثناء المذكور (قوله لانه) اى المالك لو تعدى
به اى البناء او الغراس (قوله ايضا) اى كالأذا قال أفعلا وأفعلا الخ (قوله مع انه) اى قوله وأفعلا الخ (قوله
ليحلف معه) لعله عند وجود قاض يرى ذلك اه سيد عمر (قوله نص عليه) اى فى الام اه معنى
(قوله اى زمناله اجرة) وله زراعة ما يدرك قبل حلول الدين اى معه كما بحثه شيخنا ان لم ينقص الزرع قيمة
الارض إذ لا ضرر على المرتين اه معنى زاد النهاية وببحث الاذرى استثناء بناء خفيف على وجه الارض
باللن كظلة الناطور لانه يزال عن قرب كالزراع ولا تنقص القيمة به اه قال ع ش اى فلا يتوقف اى
البناء المذكور على اذن ولا يفترق فيه الحكم بين الحال والمؤجل اه (قوله كى باتى) اى فى قوله وبعده يقلع
اه سم (قوله وحكم هذين) اى البناء والغراس اه نهاية (قوله كالذى قبله) اى قوله وله كل انتفاع
الخ (قوله عامر) اى من قول المتن (ولا رهنه) الى قوله ولو وطى اه كردى اى لان هذين جملة ما ينقص
المرهون كنحو التزويج واما جواز الانتفاع بنحو الركب فعلم من مفهوم القول المذكور (قوله اعادها)
اى هذين وكذا ضمير عليهما واغردهما شرح المنهج حيث قال اعيد لىنى عليه ما ياتى اه وقال الجبىرى قوله
لىنى عليه اى حكم البناء والغراس مع ما قبله فيبنى على حكم البناء والغراس قوله فان فعل الخ وعلى حكم
ما قبله وله ثم ان امكن فلذا قال ما ياتى الخ ولم يقبل قوله الخ اه وهو بعيد (قوله ذلك) اى البناء والغراس
(قوله او فاء الخ) عطف على اداء الدين (قوله بل يباع معها) اى فى الاخيرتين (ويحسب النقص عليه) اى
فى الاخرية نهاية ومعنى قال الرشيدى اى والثالثة كفى كلام الشيخين اه (قوله الذى يريد) الى قول
المتن ان اتممه فى المغنى وكذا فى النهاية الا قوله كل مرة فقال بدله فى اول مرة (قوله وان كان له) غاية لقول
المصنف الا فى فيسترد (قوله وقت فراغه) فايدهم استيفاء منافعه عند الراهن لا يرد مطلقا اه نهاية
معنى (قوله منه) اى من العمل (قوله ولما ترد الخ) عبارة المغنى نعم لا يسترد الجارية إلا اذا امن (قوله
اليه) اى الراهن (قوله مانع خلو) من زوجة وامه او محرم ونسوة يؤمن معهن منه عليها اه كردى (قوله
شاهدين) اورجلا وامراتين نهاية ومعنى وسم (قوله ليحلف معه) لعله عند وجود قاض يرى ذلك
اه سيد عمر (قوله كل مرة) فى الباب مرة فقط وما ذكره الشارح متجه اذ قد رده فى المرة الاولى مع الاشهاد
فى رده ثم ينكر اخاه فى المرة الثانية مثلا سم على حجج وما استوجبه هو الا قرب اه ع ش (قوله قهرا
عليه) يؤخذ من وجوب الاشهاد هنا صحة ما اقبى به ابن الصلاح ان من ملك طريق مشترك وطلب
شريكة الاشهاد لزمه اجابته اه نهاية (قوله قهرا عليه) اى على الراهن بالا شهاد فغنى اشهاد المرتين تكليفه

ما فى معناه (قوله كى باتى) اى فى قوله وبعده يقلع (قوله وقت فراغه) فايدهم استيفاء منافعه لا يرد مطلقا
وفى الروض وشرحه هنا ما نصه فرع لا تزال يد البائع عن المحبوس بالثمن لاستيفاء منافعه لان ملك المشتري
غير مستقر بل يستكسب فى يده للمشتري انتهى (قوله شاهدين) اورجلا وامراتين (قوله كل مرة) وفى

لما اراده المالك منه ويرد وقت فراغه المرتين كالليل اى الوقت الذى اتيد الراحة فيه منه ولما ترد اليه
بحر ما اوثقه وعنده مانع خلوة (ويشهد) المرتين عليه بالاسترداد للانتفاع شاهدين او واحدا ليحلف معه كل

اشتهرت عدالته على
 الاوجه بخلاف غير
 المتهم بان ثبتت عدالته
 فلا يلزمه اشهاد اصلا
 وبخلاف المشهور بالحياة
 فانه لا يسلم اليه وان اشهد
 (وله باذن المرتين) وان
 رده على الاوجه كما ان
 الاباحة لا ترد بالرد وفارق
 الوكالة بانها عقد (ما منعناه)
 من التصرف والانتفاع
 لان المنع لحقه ويبطل
 الرهن بما يزيل الملك او
 نحوه كالرهن لغيره وقضيته
 صحته منه بدين آخر لتضمنه
 فسخ الاول وهو واضح
 ان جعله فسخا والافلا
 لمنافاته للعقد الاول مع
 بقائه اذ من احكامه كما مر
 ان لا رهنه منه بدين آخر
 فاندفع ما لا السنوى وغيره
 هنا (وله) اى المرتين
 (الرجوع) عن الاذن (قبل
 تصرف الراهن) تصرفا
 لازما فله الرجوع بعد نحو
 الهبة وقبل القبض وبعد
 الوطء وقبل الحل نعم لو
 اذن له في بيع فباع بشرط
 الخيار لم يصح رجوعه لان
 وضع البيع اللزوم كما مر
 وكرجوعه خروجه عن
 الاهلية بنحو اغماء او حجر
 (فان تصرف) بعد اذنه فيما
 يتوقف عليه (بجاهلا
 برجوعه فك تصرف وكيل
 جهل عزله) فلا ينفذ

الراهن به فيصح قوله الاق فلا يلزمه اشهاد اصلا اه كرى (قوله بخلاف غير المتهم) ان ثبتت عدالته
 عبارة شرح م ر لا ظاهر العدالة بان كانت ظاهر حاله من غير ان يعرف باطنه فلا يجب عليه اشهاد اصلا اه
 واذا استرده ثم ادعى رده على المرتين لم يقبل قوله لانه قبضه لغرض نفسه كما اقبى بذلك شيخنا الشهاب الرملى
 اه سم (قوله فلا يلزمه) اى الراهن عبارة النهاية والمغنى فلا يكلف الاشهاد اه (قوله اصلا) اى لا كل مرة
 ولا اول مرة (قوله وبخلاف المشهور) الى المتن اسقطه النهاية والمغنى لكن ذكره البجيرمى عن القليوبى
 عن م ر كما يأتى (قوله لا يسلم اليه) اى لا يلزم رده الى الراهن بل يرد اعدل قاله شيخنا م راه قليوبى اه
 بجيرمى (قوله وان رده) لا اقوله كالرهن فى النهاية (قوله وان رده) اى وان رد الراهن اذن المرتين اه ع ش
 عبارة السكردى بان قال بعد اذن المرتين لفي التصرف فيه لا اتصرف فيه ولا انتفع به ثم بعد ذلك له الانتفاع
 به كما اذا باح واحد شيئا او احد وقال المباح له لا حاجة الى اليه فانه لا تبطل الاباحة فله بعد ذلك التصرف فيه
 بالوجه المباح له اه (قوله لان المنع) عبارة المغنى لان المنع كان لحقه وقد زال باذنه فيحل الوطء فان لم تحبل
 فالرهن بحاله وان احبلها او اعتق او باع او وهب نفذ وبطل الرهن قال فى الذخائر فلو اذن له في الوطء فوطئ
 ثم اراد العود الى الوطء منع لان الاذن يتضمن اول مرة الا ان تحبل من تلك الوطء فلا منع لان الرهن قد
 بطل اه و ظاهر كلامهم ان له الوطء فيمن لم تحبل ما لم يرجع المرتين اه زاد النهاية عند وجود قرينة تدل على
 التكرار والافلا تطلق محمول على مرة اه و يأتى فى الشرح ما يوافق اطلاق المغنى الشامل لحالة عدم وجود
 قرينة التكرار (قوله بما يزيل) اى يتصرف ما ذون فيه يزيل الخ (قوله كالرهن) مثال للنحو و (قوله صحته
 منه) اى صحة الرهن من المرتين اه كرى (قوله لغيره) اى غير المرتين (وقضيته) اى قضية اطلاق المتن
 (قوله صحته منه) المعتمد عند شيخنا الشهاب الرملى انه لا يصح الرهن من المرتين بدين آخر الا بعد فسخ الاول
 فلا يكتفى الاطلاق بخلاف رهنه من آخر باذن المرتين فانه يصح ويكون فسخ الاول وان لم يتقدم فسخ اه
 سم (قوله لتضمنه اى الرهن الثانى (قوله وهو) اى الصحة او القضية (قوله ان جعله) اى العاقدان الرهن
 الثانى (قوله وله اى المرتين) الى قول المتن وكذا فى النهاية والمغنى (قوله لازما) اى باعتبار وضعه اه سم (قوله
 وقبل القبض) اى قبل قبض الما وهب عبارة المغنى والنهاية وللرهن الرجوع فمما وهبه الراهن او رهنه باذن
 المرتين قبل قبض الما وهب او الموهون لانه انما يلزم بالقبض اه (قوله بشرط الخيار) اى للبايع اه ع ش
 (لان وضع البيع اللزوم) والخيار دخل فيه وانما يظهر اثره فى حق من له الخيار وافهم ذلك ان محل ما ذكر
 اذا شرط الراهن الخيار لنفسه او لاجنبي فان شرطه للمرتين كانت سلطنة الرجوع له بلا خلاف ومتى تصرف
 باعتاق او نحوه وادعى الاذن وانكره المرتين صدق بيمينه لان الاصل عدم الاذن وبقاء الرهن فان نكل
 حلف الراهن وكان كالمو تصرف باذنه فان لم يحلف الراهن وكان التصرف بالعق او الابلاد حلف العتيق او
 المستولدة لانهما يثبتان الحق لانفسهما بخلافه فى نكول المفلس او وارثه حيث لا يحلف الغرماء لانهم
 يثبتون الحق للمفلس اه نهاية وكذا فى المغنى الا قوله وافهم الى ومتى قال ع ش قوله حلف العتيق الخ اى على
 البت (قوله كما مر) اى فى اول باب الخيار اه كرى قول المتن (فان تصرف) اى باعتبار اعتاق وابلاد وهو
 الباب مرة فقط وما ذكره الشارح متجه اذ قد رده فى المرة الاولى مع الاشهاد على رده ثم ينكر اخذه فى
 المرة الثانية مثلا (قوله بان ثبتت عدالته) عبارة شرح م ر لا ظاهر العدالة بان كانت ظاهر حاله من غير ان
 يعرف باطنه فلا يجب عليه اشهاد اصلا اه واذا استرده ثم ادعى رده على المرتين لم يقبل قوله لانه قبضه
 لغرض نفسه كما اقبى بذلك شيخنا الشهاب الرملى (والانتفاع) قال فى الذخائر فلو اذن له في الوطء فوطئ ثم
 اراد العود الى الوطء منع لان الاذن يتضمن اول مرة الا ان تحبل من تلك الوطء فلا منع لان الرهن قد بطل
 اه و لو دلت القرينة على التكرار جاز ما لم يرجع المرتين (قوله وقضيته صحته منه بدين آخر) المعتمد عند
 شيخنا الشهاب الرملى انه لا يصح الرهن من المرتين بدين آخر الا بعد فسخ الاول فلا يكتفى الاطلاق بخلاف
 رهنه من آخر باذن المرتين فانه يصح ويكون فسخ الاول وان لم يتقدم فسخ (لا زما) اى ولو باعتبار وضعه

(ولو أذن) له (في بيعه ليعجل) له المهرون به (المؤجل من ثمنه) أي بان شرط عليه ذلك كما (٧٩) باصه أوقان على أن تعجل أو ذ

مريدا به الاشترا
الوجه والام
(لم يصح البيع
الاذن بشرط التعجل
لوشط) في الاذن
(رهن الثمن)
رهنه مكانه فانه
البيع وان حل
(الظاهر) لفساد
بجهالة الثمن عند الا
اذم يرد الدين
بل استصحاب الرهن
الثمن فيصح
تصريح بالواقع اذ
الحال محمول على

موسر وأما تصرفه بالاعتاق والاحبال مع اليسار فنافذ كما مرو لو أذن المرتهن للراهن في ضرب المهرون
فضربه فمات لم يضمن لتولده من ماذون فيه بخلاف ما لو أذن له في تأديبه فضربه فمات فانه يضمن لان
الماذون فيه ليس مطلق الضرب بل ضرب تأديب وهو مشروط بسلامة العاقبة اه نهاية و زاد المغنى كالو
ادب الزوج زوجته او الامام انسانا كما سيأتي ان شاء الله تعالى في ضمان المتلفات اه قال ع ش قوله مر
ولو اذن المرتهن الخ ومثل ذلك عكسه بالطريق الاولى اه قول المتن (ولو اذن في بيعه) أي المهرون فباعه
والدين مؤجل فلا شيء له على الراهن ليعكون رهنه مكانه لبطان الرهن أو حال قضى حقه من ثمنه وحمل اذنه
المطلق على البيع في غرضه وان اذن له في البيع والاعتاق ليعجل المؤجل من ثمنه او من غير الثمن في البيع
او قيمته او من غيرها في الاعتاق بان شرط ذلك لم يصح الخ نهاية ومغنى (قوله او ذكر الخ) يعني قوله
لتعجل الخ عبارة النهاية والمغنى ولا شك انه لو قال اذنت لك في بيعه لتعجل ونوى الاشتراط كان كالتصريح به
وانما النظر في حالة الاطلاق هل نقول بظاهره الشرط او لا والا فرب المنع اه أي منع كونه كالشرط فيصح
ع ش (قوله والا) أي بان قصد غير الاشتراط او اطلق لم يضرب الخ أي فيصح البيع (قوله لفساد الشرط الخ)
مقتضى هذه العلة الصحة عند تعين الثمن والظاهر عدم الفرق اه نهاية (قوله فيصح جزما) وفاقا للمغنى
وقال النهاية ولا فرق أي في عدم الصحة بين شرط جعل الثمن رهنه وبين شرط كونه رهنه اه أي بلا جعل
ع ش (قوله الانشاء) مفعول لم يرد (قوله اذ الاذن في الحال الخ) صورته كما صرح به الدارمي وتبعه
الزركشي ان باذن في بيعه لياخذ حقه او يطلق فان قال بعمه ولا اخذ حقه منه بطل الرهن اه نهاية (قوله
على الوفاء) أي او عدمه فيما اذا قدره اه سم ونه تامل

(فصل في الامور المترتبة على لزوم الرهن (قوله في الامور الخ) أي وما يتبعها من نحو توافقهما على
وضعه عند ثالث وبيان ان فاسد العقود فصحيحها اه ع ش (قوله أي المهرون) أي في الضمير استخدام
اه سم (قوله غالبا) سيدكر مختزله (قوله وقد لا نكون الخ) إلى المتن في المغنى الا قوله ويستنيب الكافر
مسلم في القبض وقوله ولا يشكل إلى فيوضع وقوله وشرط خلاف ذلك مفسد وكذا في النهاية الا انها اعتمدت
الا كنفاء بالواحدة الثقة (قوله نحو مسلم) أي كالمتردد ويحتمل شمول المسلم له بان يراد به المسلم ولو في الاصل
(قوله من كافر) تقدم في البيع في صورة الرهن من كافر هل يقبضه ثم يوضع عند عدل او يمتنع قبضه ايضا
سم على حجج والا فرب الاول سكن في حج مانصه ويستنيب الكافر مسلما في القبض انتهى و ظاهره انه لا يمكن
من قبضه حتى في السلاح ووجهه ان قبضه اذ لا للمسلمين وعليه ولو تعدى وقبضه فيمنع الا اعتداده به لان
المنع لا امر خارج اه ع ش وفي الحلبي بعد نقله قول حج ويستنيب الخ وتقدم ان في المصحف يتعين
التوكيل دون السلاح وكذلك العبد يسلم له ثم يزرع منه انتهى (قوله فيوضع) أي كل من نحو المسلم والمصحف
والسلاح (قوله عدل) أي عدل شهادة كما قاله في شرح العباب اه سم وقال الجبيري عبر بذلك دون مسلم ليشمل
جواز وضع السلاح عند ذي في قبضتنا اه (قوله او امة) عطف على مسلم (قوله محرما) أي لهانها به ومغنى
(قوله كذلك) أي نه (قوله حليلة) أي له ولو فاسقة لانها تغار عليه اه ع ش عبارة السيد عمر ولم يعتبر وافي
محرمه العدالة كانه لا نه من شأنه الحمية والغيرة ولا في حليلة كانه لا نه من شأنه الغيرة على حليلة او من شأنه انه
يهاها كيف كانت اه (قوله او محرما) أي له ولو فاسقة على ما يفيد اطلاقه وتقييدها بعده اه ع ش ويجرى
ذلك في قول الشارح مح (قوله او امرأتان ثقتان) بل يكفي واحدة ولو الخلو المحرمة ح م اه سم

(قوله محمول على الوفاء) أي او عدمه فيما اذا قدره

(فصل في الامور المترتبة على لزوم الرهن) (قول المصنف فاليد فيه) أي الرهن بمعنى المهرون ففيه
استخدام (قوله من كافر) تقدم في البيع في صورة رهن المسلم من كافر هل يقبضه ثم يوضع عند عدل او يمتنع
قبضه ايضا (قوله عدل) أي عدل شهادة كما قاله في شرح العباب (قوله تملكه) يحتمل انه احتراز عن اقر
بحر يته او وقفيته وفيه نظر (قوله او امرأتان ثقتان) بل يكفي واحدة ولو الخلو المحرمة حينئذ م
وان لم تشتهه وليس

محرما ولا امرأة ثقة أو مسوحا كذلك ولا عنده حليلة أو محرما أو امرأتان ثقتان ولا يشكل بحل خلو رجس با

(قوله لان المدة هنا الخ) قد يقال ما أفاده جار في الحلية والمحرّم ولم يعتبر وفيها العددو به يتجه ما رجحنا في
النهاية من الاكتفاء بالواحدة ثقة اه سيد عمر وقال عرش والاقرب ما قاله حج اه (قوله وتوضع)
اي الامة (قوله عند محرم الخ) تذكر ما مر فيه (قوله ثقة) راجع لامرأة ايضا (قوله فعنده) اي فتوضع
الامة عند المرتن الموصارت الصغيرة تشتمى نقلت وجعلت عند عدل برضاها ولو تنازعا وضعها الحاكم
عند من يراه ومثله ما لو ماتت حليلته او محرّمه او سافرت اه عرش (قوله وشرط خلاف ذلك مفسد)
قضيته اه مفسد للعقد ووظاهر لانه شرط خلاف مقتضاه قد صرح بطلان الرهن ايضا الشهاب الرمي في
حواشي شرح الروض اه عرش (قوله لا يوضع عند اثني الخ) اي ولا رجل اجنبي كما نقله الاذرع عن
البيان وانما يوضع عند محرم اه رشيدى (قوله مطابقا) الى قول الماتن او عند اثنين في النهاية والمغنى الا قوله
فان اراد الي ولو اتفقا (قوله مطلقا) اي نصرا فالانفسهما او غيرهما ككونهما وليين اه كردى (قوله
وهما يتصرفان) اي في مفهوم عدل تفصيل (قوله لا نفسهما) اخرج نحو الولي (قوله التام) احتراز
عن المكاتب اه سم (قوله فيتولى) أى من شرط الوضع عنده من عدل وفاق بشرطه وكذا ضمير فان
اراد الخ (قوله فيه) اي فى الوديع (قوله نظير ما مر) اي قبيل قول الماتن والسكيتى (قوله ولو اتفقا الخ)
ولو ادعى العدل رده اليهما او هلا كصدق وليس له رده الى احدهما فان اتلفه خطأ او اتلفه غيره ولو
عمدا اخذ منه البدل وحفظه بالاذن الاول او اتلفه عمدا اخذ منه البدل ووضع عند اخر لتعديه بالتلاف
المروى قال الاذرعى والظاهر اخذ القيمة في المنقوم اما المثلي فيطابق بمثله قال وكان الصورة فيما اذا اتلفه
عمدا عدوانا مالو اتلفه مكرها ودفع للصيال فيكون كالوا تلفه خطأ انتهى وهو محمول في الشق الاخير
على مالو عدل عما يتدفع به الى اعلى منه والافلا ضمان اه نهاية قال عرش قوله في الشق الاخير هو قوله او دفعنا
للسيال وكذا في الشق الاول على انه طريق في الضمان والافلا ضمان على المكسرة بكسر الراء اه عبارة
المغنى والموضع عنده المروى ان يرد على العاقلين او الى وكيلهما ولاله ان يرد الى احدهما بلا اذن من
الاخر فان غابا ولا وكيل لهما رده الى الحاكم فان رده الى احدهما بلا اذن من الاخر فتتلف ضمنه والقرار على
القباض اه (قوله على وضعه) أى بعد اللزوم نهاية ومعنى (قوله جاز الخ) عبارة النهاية صح كاقضاه كلام
صاحب المطلب خلافا لما اقتضاه كلام الغزالي ولو شرطا كونه في يد المرتن يوم وفى يد العدل يوما جاز اه
(قوله اما نحو ولي الخ) اي كالقيم وهو محترز قوله وهما يتصرفان الخ (قوله جاز لهم الرهن الخ) اي حيث
يجوز لهم ذلك بان كان هناك ضرورة او غبطة ظاهرة اه عرش (قوله جاز لهم الخ) يفيدان نحو المكاتب وعامل
القراض والوكيل اذا جاز لهم الارتهان لا يوضع عند ثالث الا اذا كان عدلا واما اذا وضع عندهم فالوجه
الجواز مطلقا حيث كان الراهن ممن يتصرف لنفسه تصرفا تاما اه سم قول الماتن (أو عند اثنين) أى مثلا نهاية
ومغنى (قوله فيجعلانه) الى الماتن في النهاية والمغنى (قوله في حرزهما) اي حيث لم تمكن قسمته فان امكنت
قسمته اقتسامه كافي الوصية ثم رايته في سم على منبج نقلا عن برماوى اه عرش (قوله والا شتركا في ضمان
النصف) ينبغى ان يكون المراد ان كلا منهما يضمن جميع النصف لتعدى احدهما بتسليمه والاخر بتسليمه
وقرار الضمان على من تلفت يده فليتامل سم وعرش ورشيدى وقولهم جميع النصف اي النصف الذى سلم
للاخر واما النصف الذى تحت يده فلا يضمنه لانه امين بالنسبة له اه بجري (قوله في ضمان النصف) ولو

(قوله وهما يتصرفان) اي في مفهوم عدل تفصيل وقوله لا نفسهما اخرج نحو لولى وقوله التام احتراز عن
المكاتب (قوله فكما لو ديع) فيما ياتي قد يفهم انه يرد الى المالك او وكيله وفيه نظر اذا كان بغير رضا المرتن
لاجل تعاق حقه الا ان يراى بقوله فكما لو ديع مجرد انه لا يسافر به الا اذا جوزه لاديع وقد يؤيده قوله
نظير ما مر (قوله جاز لهم الرهن والارتهان) يفيدان نحو المكاتب وعامل القراض والوكيل اذا جاز
لهم الارتهان لا يوضع عند ثالث الا اذا كان عدلا واما اذا وضع عندهم فالوجه الجواز مطلقا حيث كان
الراهن ممن يتصرف لنفسه تصرفا تاما (قوله والا شتركا في ضمان النصف) ينبغى ان يكون المراد ان كلا منهما

لان المدة هنا قد تطول فيكون
وجود الواحدة فقط معها
مظنة للخلو فيها فتوضع عند
محرم لها او رجل ثقة عنده
من ذكر او امرأة او مسح
ثقة فان وجد في المرتن
شرط عامر او كانت صغيرة
لا تشتمى فعنده وشرط
خلاف ذلك مفسد والخش
كالاثنى لكن لا يوضع عند
أثنى اجنبية (ولو شرطا)
اي الراهن والمرتن (وضعه
عند عدل) مطلقا ارفاسق
وهما يتصرفان لا نفسهما
التصرف التام (جاز) لان
كلا قد لا يبق بصاحبه فليتولى
الحفظ والقبض فان اراد
سفرا فكما لو ديع فيما ياتي
فيه نظير ما مر ولو اتفقا على
وضعه عند الراهن جاز على
المعتمد وكون يده لا تصلح
للتباعد عن المرتن انما هو في
ابتداء القبض دون دوامه
اما نحو لولى ووكيل وما ذون
له وعامل قراض ومكاتب
جاز لهم الرهن والارتهان
فلا بد من عدالة من يوضع
عنده كما بحثه الاذرعى (او
عند اثنين ونصا على
اجتماعهما على حفظه او
الا نفراد به فذاك) واضح
انه يتبع فيه الشرط (وان
اطلاقا فليس لاحدهما
الا نفراد) بحفظه (في الاصح)
لعدم الرضا بيدا احدهما على
الا نفراد فيجعلانه في حرزهما
والا ضمن من انفرد به نصفه
ان لم يسلمه له صاحبه والا
اشتركا في ضمان النصف

غصبه المرتن من العدل او غصب العين شخص من مؤتمن كودع ثم ردها الي من غصبها منه برى بخلاف من غصب من الملتقط اللقطة قبل تملكها ثم ردها اليه لم يبرأ لان المالك لم يأتمنه او غصب العين من ضامن مأذون كستعير ومستام ثم ردها اليه برى. كما جزم به في الانوار انه يابى قال ع ش قوله لم يبرأ اى وطريق التخلص من الضمان ان يردها على الحاكم وقوله لم يأتمنه اى الملتقط وقياس اللقطة انه لو طيرت الرمح مثلا ثوب الى داره وغصبه منه شخص ثم ردها اليه لم يبرأ لان المالك لم يأتمنه وطريقه ان يردها لحاكم وقوله من ضامن مأذون احتراز به عن الغاصب فلا يبرأ من غصب منه بالرد عليه اه ع ش (قوله ولو اتفقا) الى قوله وان كان بعده في النهاية الا قوله ندينها الى المتن وقوله فيه الى المتن (قوله او غيره) اى من عدل او فاسق بشرطه (قوله مطلقا) اى ولو بلا سبب نهاية ومعنى (قوله وقد تغير الخ) ومنه ان تحدث عداوة بينهما وبين الراهن اه ع ش قول المتن (او فسق) فى شرح الروض ولو اختلفا فى تغير حال العبد قال الدارمى صدق الثاني بلايين قال الا ذرعى وينبغى ان يحلف على نقي عليه اه وظاهر كلامهم ان العدل لا ينعزل عن الحفظ بالفسق قال ابن الرفعة وهو صحيح الا ان يكون الحاكم هو الذى وضعه لانه نائبه فينعزل بالفسق انتهى قلت او يكون الراهن نحوولى اه سم وقوله وظاهر كلامهم الى قوله انتهى فى النهاية مثله قال ع ش وقوله وظاهر كلامهم الخ معتمد وقوله قلت الخ اى فينعزل بالفسق اه ع ش (قوله فسقه) اى الفاسق نهاية ومعنى (قوله او خرج عن اهلية الحفظ الخ) قضيته انه لو اغنى عليه او جن وطلب احدهما نقله ونقل وعليه فلو افاق هل يتوقف استحقاقه الحفظ على اذن جديد لبطلان الاذن الاول ام لا فيه نظر وقياس مالوزاد فسق الولي ثم عاد من انه لا بد من تولية جديدة انه هنا لا بد من تجديد الاذن اه ع ش (ندينها) اى دعيناها بعبارة النهاية والمغنى وطلبا او احدهما نقله ونقل وجعله الخ (قوله عند من يتفقان عليه) سواء اكان عدلا ام فاسقا بشرطه المار نهاية ومعنى (قوله وان اياها الخ) اى بعد لزوم العقد من الجانبين اما قبله لم يجبر الراهن بحال كما سياتى اه ع ش (قوله فيه) اى فيمن يوضع عنده (قوله او مات المرتن) عطف على ايبا الخ (قوله لانه العدل) اى الا نصاب اه ع ش عبارة الكردى اى لان الوضع عند العدل هو الامر المعتدل القاطع للنزاع اه (قوله وان لم يشرط) اى الرهن (فى بيع الخ) غاية لقول المتن وضعه الحاكم عند عدل اه ع ش (قوله امالو تشاحا ابتداء) اى قبل الوضع عبارة الكردى يعنى لا بعد الاتفاق اه وهذا عدل قول المتن وان تشاح الخ المفروض فيما بعد الوضع (قوله بحال) اى بئىء من الاقباض او الرجوع (قوله وان شرط) غاية ع ش (قوله حيثئذ) اى قبل القبض (قوله فلا يطالبه) اى المرتن الراهن (قوله باقباضه) اى المروهون و (قوله ولا بالرجوع عنه) اى عن عقد الرهن فى كلامه استخدام (قوله برى) خبره زعم الخ (قوله باحدهما) اى الاقباض والرجوع اه ع ش (قوله وان كان بعده الخ) لا يخفى ما فيه اذ كيف يكون التشاح بعد القبض فيمن يوضع عنده من افراد التشاح ابتداء كما هو

يضمن جميع النصف لتعدى احدهما بتسليمه والاخر بتسليمه وقرار الضمان على من تلف تحت يده فليتأمل (قول المصنف او فسق) فى شرح الروض ولو اختلفا فى تغير حال العدل قال الدارمى صدق الثاني بلايين قال الا ذرعى وينبغى ان يحلف على نقي عليه بذلك اه قال وظاهر كلامهم ان العدل لا ينعزل عن الحفظ بالفسق قال ابن الرفعة وهو صحيح الا ان يكون الحاكم هو الذى وضعه لانه نائبه فينعزل بالفسق اه قلت او يكون الراهن نحوولى (قوله وان لم يشرط فى بيع) إشارة الى رد ما فى شرح الروض عن ابن الرفعة حيث قال قال ابن الرفعة هذا اى نقل الحاكم له عند من يراه اذا تنازعا اذا كان الرهن مشروطا فى بيع والا فيظهر ان لا يوضع عند عدل الا برضا الراهن لان له الامتناع من اصل الاقباض اه ما فى شرح الروض وكانه مبنى على عدم لزوم الرهن بقبض العدل وهو ممنوع لانه ثابت المرتن فى القبض فقبضه كقبضه ثم رايت الشارح فى شرح العباب اطال فى رده بما حاصله ان الذى دل عليه كلام الجواهر وغيره ان العدل نائبهما وان قبضه كقبض المرتن وان اقاله ابن الرفعة يحمل على القول بانه نائب الراهن فقط قال ولا ينافى ذلك قولهم انه وكبل الراهن لان هذا بالنسبة الى التصرف فى المروهون فليتأمل (قوله وان كان بعده الخ) لا يخفى ما فيه

صریح صنیعه اه سم ای حیث عطفه علی جواب اما (قوله وقد وضع الخ) ای والحال قد الخ (قوله بلا شرط) ای من غیر شرط نحو کونه فی ید المرتن او العدل مثلاً (قوله علیه) علی العدل او المرتن (قوله بسوع) ای کتغیر الحال بماسر (قوله او فاسق) عطف علی قوله عدل (قوله لم یجب علی ما قاله جمع الخ) ظاهر النهایة وصریح المعنی اعتماده (قوله لانه) الاحد (قوله فان راه) ای رای الخا کم الفاسق قول المتن (ویستحق) بینا المفعول قول المتن (عند الحاجة) وللمرتن إذا کان یدینه رهن وضامن طلب وفاته من ایهما شاء تقدم احدهما او لا فان کان رهن فقط فله طلب بیع المرهون او وفادینه فلا یتعین طلب البیع اه نهایة (قوله بان حل الدين) فی شرح العباب فروع من الانوار وغيره إذا حل الدين فقال الراهن للمرتن رد الرهن حتی ابیعه لم یلزمه الرد بل بیاع وهو فی یده فاذا وصل حقه الیه سلمه للمشتري برضا الراهن او للراهن برضا المشتري فان امتنعا فالی الخا کم وان قال له احضر الرهن لا بیعه واسلم الثمن الیک او ابیعه منک لم یلزمه الا جابة فان اجابه واشتراه ولو بالدين جازو کذا لو وكل من یشتري به لاداعرض للبیع ولولم یتأت البیع إلا باحضار الراهن ولم یثق بالراهن ارسل الخا کم امیته لیحضره واجرتہ علی الراهن وللراهن بعد بیعه وفاؤه من غیر ثمنه ای حیث لا تاخیر او لا یسلم المشتري الثمن إلى احدهما إلا باذن الاخر فان تنازعا فالخا کم روقوله فيما مر برضا الراهن ای إذا کان له حق الحبس کما هو واضح ثم قوله برضا المشتري ای ما لم یکن له حق الحبس والالم یحتاج إلى رضاه کما هو ظاهر مروقوله لم تلزمه الا جابة لعل هذا اذا تأتی البیع بلا احضار اخذا من قوله ولولم یتأت الخ اه سم (قضية هذا) ای المتن (قوله وان طلبه) و(قوله وقد ر علیه) ای التوفیة من غیر الراهن اه نهایة قال ع ش قال ع وطریق المرتن فی طلب التوفیة من غیر المرهون ان یفسخ الرهن لجوازه من جهته ویطالب الراهن بالتوفیة انتهى (قوله وبه) ای بعدم اللزوم (صرح الامام) اعتمده النهایة (بانه حیثئذ) ای حیث اذا طلب المرتن الوفاء وقد ر علیه الراهن (قوله فکیف ساغ له التأخیر) ای الی تیسیر البیع (قوله او یقال الخ) اقتصر علیه النهایة (قوله کان رضامنه بتاخیر حقه الخ) ظاهره وان طال المددة وهو كذلك حیث کان للراهن غرض صحیح فی التأخیر کما یأتی اه ع ش ای فی النهایة (قوله کان) ای رضا المرتن بتعلق الخ و(قوله رضامنه الخ) خبر کان والجملة جواب لما انتهى کردی (قوله رایت السبکی الخ) ویمکن حمل ما اختاره السبکی علی ما اذا ادى ذلك التأخیر من غیر غرض صحیح شرح مر انتهى سم قال ع ش قوله من غیر

اذا کیف یكون التشاح بعد القبض فیمن یوضع عنده من افراد التشاح ابتداء کما هو صریح صنیعه (قوله وقال آخرون) وهم الشیخ ابو حامد وغيره من العراقيین ونقلوه عن ابن سريج (قوله بان حل الدين) فی شرح العباب فروع من الانوار وغيره إذا حل الدين فقال الراهن للمرتن رد الرهن حتی ابیعه لم یلزمه الرد بل بیاع وهو فی یده فاذا وصل حقه الیه سلمه للمشتري برضا الراهن او للراهن برضا المشتري فان امتنعا فالی الخا کم وان قال له احضر الرهن لا بیعه واسلم الثمن الیک او ابیعه منک لم یلزمه الا جابة فان اجابه واشتراه ولو بالدين جازو کذا لو وكل من یشتري به لاداعرض للبیع ولولم یتأت البیع إلا باحضار الراهن ولم یثق بالراهن ارسل الخا کم امیته لیحضره واجرتہ علی الراهن وللراهن بعد بیعه وفاؤه من غیر ثمنه ای حیث لا تاخیر اه ولا یسلم المشتري الثمن إلى احدهما إلا باذن الاخر فان تنازعا فالخا کم روقوله فيما مر برضا الراهن ای إذا کان له حق الحبس کما هو واضح ثم قوله برضا المشتري ای ما لم یکن له حق الحبس والالم یحتاج إلى رضاه کما هو ظاهر مروقوله لم تلزمه الا جابة لعل هذا اذا تأتی البیع بلا احضار اخذا من قوله ولولم یتأت الخ (واستشکله ابن عبد السلام) قال السبکی وهو معذوف فی اشکاله قال شیخنا الشهاب الراسی خصوصاً إذا عارض حمل بعد الرهن واستمر الحل وقت الحلول فانه یعتبر بیهما حتی تضع کما سیأتی هذا ولکن الجواب عن الاشکال بانه لیس من الاثاق ان یستمر الراهن بحجور اعلیه فی العین المرهونة مع مطابقتها من مال اخر حال الحجر فیها فان کان المرتن خریصا علی ذلك فلیفک الرهن وهذا معنی حسن ظهري لی یکن ان بوجه به کلام الاصحاب انتهى (ثم رایت السبکی اختار الخ) ویمکن حمل ما اختاره السبکی علی ما اذا ادى ذلك لتاخیر من غیر غرض صحیح مر

وقد وضع ید عدل او المرتن بلا شرط لم یزع قبرا علیه إلا بمسوغ أو فاسق وأراد أحدهما نزع لم یجب علی ما قاله جمع لانه رضى یدیه مع الفسق ونازع فیها إلا ذری بان رضاه لیس یعقد لازم وقال آخرون یرفع الامر للحاکم فان رآه أهلا لحفظه لم ینقله والا نقله (ویستحق بیع المرهون عند الحاجة) الیه بان حل الدين ولم یوف او أشرف الرهن علی الفساد قبل الحلول وقضية هذا انه لا یلزم الراهن التوفیة من غیر الرهن وإن طلبه المرتن وقد ر علیه وبه صرح الامام واستشکله ابن عبد السلام بانه حیثئذ یجب أدؤه فورا فکیف ساغ له التأخیر ویجاب بحمل کلام الامام علی تأخیر یتسیر عرفا للمساحة به حیثئذ او یقال لما رضى المرتن بتعلق حقه بالراهن کان رضاه منه بتاخیر حقه إلى تیسیر بیعه واستيفائه من ثمنه ثم رایت السبکی اختار وجوب الوفاء فورا من الرهن أو غیره

عرض الخ اي لان الراهن في التأخير اه (قوله وانه) أي الوفاء عطف على وجوب الخ (قوله وهو متبجح) وفاقا
 للمعنى (قوله ولا ينافيه) اي لا ينافيه في اختيار السبكي ما يأتي عن المصنف ان المرتهن الخ اه كردي عبارة سم
 ان اراد لا ينافي ما اختاره السبكي كما هو ظاهر فلا يخفى ما فيه لان السبكي يوجب الوفاء من غيره إذا كان اسرع
 وان تبسر البيع خلاف قوله فلا ينافي اه وقال السيد قوله ولا ينافيه ان المرتهن الخ اي لا ينافي ما تقرره في
 المتن من استحقاق بيع المرهون الخ اه افول صنيع النهاية حيث قال قبيل ذكر كلام السبكي ما فيه ولا ينافي
 ذلك ما يأتي من إجباره على الاداء أو البيع لانه بالنسبة للراهن حتى يوفى بما اختاره لا بالنسبة للمرتهن حتى
 يجبره على الاداء من غير الزه اه ان مرجع الضمير ما تقدم عن الامام (قوله فيلزم) ببناء المفعول من
 الالتزام (قوله فلا ينافي الخ) اي لما كان المراد من التخيير الاتي في المتن ذلك الاحتمال وكما لا ينافي ذلك اختيار
 السبكي لا ينافي ما قدمناه ايضا من انحصار حق المرتهن في المرهون إذا تبسر بيعه لاحتمال انه لا يفي بالرهن
 لنفسه فيلزمه حينئذ البيع اه كردي (قوله كما قدمناه) يعني قوله وقضية هذا انه لا يلزم الخ فان مفاده
 الانحصار اه كردي أقول بل الظاهر أنه أراد بذلك قوله أو يقال لما رضى المرتهن الخ قول المتن (ويقدم
 المرتهن الخ) اي ان لم يتعلق برقبته جناية كما يأتي نهاية قول المتن (باذن المرتهن) اي ولا ينزع من يده كما تقدم
 اه ع (قوله او وكيله) إلى التنبيه في النهاية والمعنى لا قوله ولا عذر إلى المتن وقوله واذن إلى ولو عجز وقوله
 وهو مشكل إلى المتن (قوله لان الحق له) عبارة النهاية والمعنى لان له فيه حقا اه وهي احسن (قوله ولا عذر
 له في ذلك) سيأتي عن النهاية والمعنى عند قول الشارح نعم ان وفي دون ثمن المثل الخ ما يثبت منه المراد بالعذر
 (قوله الزمك الخ) عبارة النهاية والمعنى عقب قول المتن تبرى وهو بمعنى الاسرأى ائذن أو أبرى اه قول المتن
 (تبرئه) كذا في اصله وفي سائر النسخ وفي نسخ المحلى والنهاية اي والمعنى تبرى اه سيد عمر (قوله فان اصر
 الخ) اشار به إلى ان ما يأتي في المتن راجع لكل من الجملتين المتناطفتين (قوله باعه) اي او غيره فيعمل بالمصلحة
 كما يأتي (قوله واذن) إلى قوله ولو عجز اقره سم وعش (قوله ومنعه) عطف على قوله لاذن الراهن (قوله إذا
 ابى) اي المرتهن و (قوله منه) اي الثمن وكذا ضمير فيه (قوله فيطاق) اي يرخص الخا كم (قوله تصحيح
 الصحة) قال الزركشي والظاهر ان مراده حيث يجوز بيعه بان تدعو اليه ضرورة كالعجز عن مؤنته او حفظه
 او الحاجة إلى ما زاد على دين المرتهن من ثمنه شرح مر اه سم (قوله ويجبر) ببناء المفعول (عليه) اي
 الراهن و (قوله اليه) اي الوفاء و قياس ما تقدم إلا إذا أتى من اخذ دينه منه فليراجع (قوله فيه) اي البيع
 (حينئذ) اي حين إذا كان لغرض الوفاء مع الحجر في الثمن اليه (قوله ليو في) من الابقاء والتوفية (منه) اي
 من المرهون و ثمنه (قوله بما يراه) متعلق بالزومة القاضى الخ قول المتن (باعه الخا كم) و ظاهر انه لا يتعين بيعه
 فقد يجده ما يوفى به الدين من غير ذلك نهاية ومعنى عبارة سم قول المصنف (باعه الخا كم) ينبغي او وفاه من
 غيره ولو يبيع غيره إذا رأى مصلحة في ذلك اخذنا ما يأتي عن السبكي (قوله لا بعد الاصرار الخ) اي اصرار
 الراهن والمرتهن (قوله ولو غاب) إلى قوله بخلاف ما الخ في النهاية والمعنى (قوله ولو غاب المرتهن) هو شامل
 لمسافة القصر وادونها قال سم على منهج ما حاصله انه لا يبيع فيما دون مسافة القصر إلا باذنه ثم قال انه
 عرضه على مر فقال لعله بناء على ان القضاء على الغائب إنما يكون على من مسافة القصر والراجح لا كفتاه

(قوله ولا ينافيه) ان اراد لا ينافي ما اختاره السبكي كما هو ظاهر فلا يخفى ما فيه لان السبكي يوجب الوفاء من
 غيره إذا كان اسرع وان تبسر البيع خلاف قوله فلا ينافي الخ (قوله تصحيح الصحة) قال الزركشي والظاهر
 ان مراده حيث يجوز بيعه بان تدعو اليه ضرورة كالعجز عن مؤنته او حفظه او الحاجة إلى ما زاد على دين
 المرتهن من ثمنه مر (قول المصنف باعه الخا كم) ينبغي أو وفاه من غيره ولو يبيع غيره إذا رأى مصلحة
 في ذلك اخذنا ما تقدم عن السبكي وفي شرح مر وافى اي السبكي ايضا فيمن رهن عينه بدين مؤجل وغاب
 ربه الدين فاحضر الراهن المبلغ إلى الخا كم وطالب منه قبضه ليفك الرهن بازله ذلك وهو كما قال اه

وقضى الدين من ثمنه دفعا لضرر المرتهن (تنبيه) قضية المأتن وغيره هنا أن القاضى لا يتولى البيع إلا بعد الاصرار على
 مراد اخذ من قوله في التقليل انه بالامتناع من الوفاء يخبر القاضى بين توليه للبيع ولا كراهه عليه ولو غاب الراهن أو

الأمر عند الحاكم لبيعه وحينئذ لا يتعين عليه بيعه إلا إذا لم يتيسر حالا وقام من غيره وإلا وفي منه كاجته السبكي لأنه نائب الغائب فيلزمه العمل بالأصلح من بيع المرهون أو (٨٤) الوفاء من غيره ومن ثم لو أحضر الراهن إليه أغنية المرتهن الدين المرهون به لينفك الرهن لزمه

قبضه فإن عجز لفقد البينة أو لفقد الحاكم تولاه بنفسه وكان ظاهرا بخلاف ما إذا قدر عليها ويفرق بينه وبين الظاهر بغير جنس حقه فإن له البيع ولو مع القدرة على البينة بأن هذا عنده وثيقة بحقه فلا يخشى فواته فاشترط لظفره العجز بخلاف ذلك يخشى الفوات لو صبر للبينة لجاز له مع القدرة عليها وقياس ما يأتي في الفلاس أن الحاكم لا يتولى البيع حتى يثبت عنده كونه مملكا للراهن إلا أن يقال البدعية للمرتهن فكيف إقراره بأنه ملك للراهن (ولو باعه المرتهن) والدين حال (بإذن الراهن) له في بيعه بأن قال بعه لي أو اطلق ولم يقدر الثمن (فالأصلح أن إن باعه بحضرة صح) البيع إذ لا تهمة (وإلا) بأن باعه في غيبته (فلا) يصح لأنه يبيع لغرض نفسه فيتهم في الاستعجام ومن ثم لو قدر له الثمن صح مطلقا وكذا لو كان الدين مؤجلا لم ياذن له في استيفاء حقه من ثمنه للتمتع حينئذ أمالوقال بعه لك فيبطل مطلقا لا استحالة فلم أنه في بعه لي أو لنفسك واستوف لي أو لنفسك يصح مال الراهن فقط ويأتي ما ذكر في إذن وارث

بمسافة العدوى فيكون هنا كذلك اه عش (قوله الامراخ) أي الرهن والدين اه معنى أي والحلول (قوله لبيعه) أي الحاكم المرهون (قوله كاجته السبكي) عبارة النهاية والمغني وقد افق السبكي بأن الحاكم يبيع ما يرى بيعه من المرهون وغيره عند غيبة المديون أو امتناعه لأن له ولاية على الغائب فيفعل ما راه مصلحة فإن كان للغائب نقد حاضر من جنس الدين وطلبه المرتهن وقام منه واخذ المرهون فإن لم يكن له نقد حاضر وكان يبيع المرهون أروج وطلبه المرتهن باعه دون غيره اه قال غش قوله ولاية على الغائب أي وله القضاء من مال الممتنع بغير اختياره أي فيجوز فيه ما ذكر في مال الغائب وقوله باعه أي فلو باع غير الأروج هل يصح حيث كان بمن مثله أولا لأن الشرع إنما أذن له في بيع الأروج فيه نظرا ولا يبعد الأول لأنه لا ضرورة فيه على الراهن وإن أدى إلى تأخير وقام حق المرتهن ولكن الأقرب الثاني لليلة اه وقوله ولكن الأقرب الثاني أي وفاقا للمغني (قوله اليه) أي الحاكم (قوله الدين المرهون به) مفعول أحضر (قوله فإن عجز الخ) أي المرتهن عن الإتيان كردى ونهاية (قوله لفقد البينة) أي التي تشهد عند الحاكم بأنه ملك الراهن ومعلوم أنه لا بد من ثبوت الدين وكون العين التي أريد بيعها رهونة عنده لاحتمال كونها ودعية مثلا اه عش وقوله بأنه ملك الراهن الخ بخلاف لما يأتي من قول الشارح إلا أن يقال الخ (قوله أو لفقد الحاكم) أي أو لتوقف الرفع اليه دلي غرم دراهم وإن قلت اه عش (قوله تولاه بنفسه) ويصدق في قدر ما باعه به لأنه أمين فيه ولا يقال هو مقصر بعدم الإشهاد على ما باعه به لأننا نقول قد لا يتيسر الشهود وقت البيع وبفرضه فقد لا يتيسر له إظهارهم وقت النزاع فصدق مطلقا اه عش (قوله إذا قدر عليها) أي وعلى الحاكم أخذها مما تقدم وأعل هذا من تحريف التاسخ وصوابه عليهما اه سيد عمر وقد يقال سكت عن الحاكم نظر الغائب من وجوده كما يؤيده اقصرارة على البينة في المواضع الآتية فلا تحريف (قوله بينه) أي المرتهن اه عش (قوله الظاهر) أي الذي ليس بمرتهن (قوله على البينة) أي وعلى الحاكم كما مر عن السيد عمر (قوله بأن هذا) أي المرتهن (قوله وثيقة) وهي الرهن (قوله بخلاف ذلك) أي الظاهر الغير المرتهن (قوله للبينة) أي الحاكم (قوله عليها) أي وعلى الحاكم (قوله وقياس ما يأتي الخ) سيأتي أن السبكي رجح في هذا الآتي في الفلاس الاكتفاء بالبد اه سم (قوله والدين حال) إلى قول الماتن، ولتلف في النهاية والمغني إلا قوله أمالوقال لي ويأتي ويؤخذ إلى ويصح قول الماتن (وإلا فلا) قال الزركشي لو كان ثمن المرهون لا يبق بالدين والاستيفاء من غيره متعذرا أو متعسرا بفلس أو غير فالظاهر أنه يحصر على أو في الاثنان تحصيل البينة ما أمكنه فتضعف التهمة أو تنفي اه نهاية قال عش قوله فتضعف التهمة معتمد وقوله أو تنفي أي فيصح بيع المرتهن في غيبة الراهن اه (قوله في الاستعجال) أي بالاستعجال وترك الاحتياط اه معنى (قوله مطلقا) أي في حضرته وغيبته (قوله مال بإذن الخ) قضية فصله بكذا رجوع هذا لما بعده فقط وظاهر النهاية والمغني أنه قيد لما قبله أيضا (قوله مال الراهن فقط) أي فيبطل مال المرتهن فإن باع للراهن صح البيع ثم إن استوفى له صح أيضا وإن استوفى لنفسه بطل وإن باع لنفسه بطل أيضا اه كردى (قوله ما ذكر) أي في إذن الراهن من المرتهن في بيع المرهون من التفصيل (قوله في إذن وارث للغريم في بيع الحركة الخ) أي فإن كان بحضرة صح وإلا فلا ويأتي فيه ما مر عن الزركشي اه عش أي والصحة مطلقا فيما إذا قدر له الثمن (قوله بضم أوله) ضبط به لأنه لا يحتاج معه إلى قيد لأنه لا يسمى شرطا إلا إذا كان منها فلو نفي للفاعل احتج إلى قيد كان يقال شرطه أحدهما ووافقه الآخر اه عش (قوله من هو تحت يده) الظاهر إنا قيد به جريا على ظاهر الماتن وأنه ليس بقيد فلا يرجع اه رشيدى عبارة عش هل هو للتقييد حتى لو شرط أن يبيعه غيره من هو تحت يده لم يصح أولا فيه نظر والظاهر الثاني لأن الغرض الوصول إلى الحق وهو يحصل بذلك اه (قوله عند المحل) متعلق بأن (قوله وقياس ما يأتي في الفلاس الخ) سيأتي أن السبكي رجح في هذا الآتي في الفلاس الاكتفاء بالبد (قوله

للغريم في بيع التركة وسيد المحن عليه في بيع الجاني (ولو شرط) بضم أوله في عقد الرهن أي شرط أن يبيعه العدل أو غيره ببيعه من هو تحت يده عند المحل (جاز) هذا الشرط إذ لا محذور فيه (ولا يشترط مراجعة الراهن) في البيع (في الأصل) لأن الأصل بقاؤه

يشترط مراجعته وهو ظاهر
لولا التعليل الاول ويصح
عزل الراهن للشروط له
ذلك قبل البيع لانه وكيله
دون المرتهن لان اذنه انما
هو شرط في الصحة (فاذا باع)
المأذون له وقبض الثمن
(فالثمن عنده من ضمان
الراهن) لبقائه بملكه (حتى
يقبضه المرتهن) اذ هو امينه
عليه فبده كيد ومن ثم
صدق في تلفه لافي تسليمه
للمرتهن فاذا حلف انه لم
يتسلمه غرم الراهن وهو
يغرم امينه وإن كان اذن
له في التسليم للمرتهن لانه لم
يثبت (ولو تلف ثمنه في يد)
المأذون (العدل) او غيره
ولو المرتهن (ثم استحق
المرهون) المبيع (فان شاء
المشتري رجع على) (المأذون
(العدل) او غيره لانه واضع
اليده ومعه ان لم يكن نائب
الحاكم لاذنه له في البيع
لنحو غيبة الراهن والالم
يكن طريقا لان يده كيد
الحاكم (وان شاء على
الراهن) لانه الموكل (و)
من ثم كان (القرار عليه)
فيرجع مأذونه عليه مالم
يقصر في تلفه على الواجهة
(ولا يبيع) (المأذون (العدل)
او غيره من المرهون (الا
بشمن مثله) اودونه بقدر
يتقارب به وسيأتي بيانه (حالا
من نقد بلده) والالم يصح
كالوكيل ومنه يؤخذ انه لا
يصح منه شرط الخيار لغير
مركله وانه لا يسلم المبيع

يبيعه (قوله بل المرتهن) اى بل يشترط مراجعة المرتهن قطعاً كما نقله الرافعي عن العراقيين وهو المعتمد
نهاية ومغنى (قوله) ويؤخذ منه (الخ) لكن مقتضى كلامهم اشتراط مراجعة المرتهن مطلقاً اه نهاية اى
سواء كان اذن قبل ام لا وبه جزم شيخنا الزياىدى في حاشيته ع (قوله لولا التعليل الاول) اى فهو كافى في
اعادة الاشتراط (قوله ويصح عزل) عبارة النهائية والمغنى وينعزل العدل بعزل الراهن او موته لا المارتداو
موته لانه وكيله في البيع واذن المرتهن شرط في صحته لكن يبطل اذنه بعزله او بموته فان جدده لم يشترط
تجديد توكيل الراهن لانه لم ينعزل وان جددا الراهن اذنا له بعد عزله لاشتراط اذن المرتهن لان عزل العدل بعزل
الراهن اه قال ع (قوله) او موته اى او جنونه او اغاثة كما يفيد التعليل بانه وكيله اه (قوله للشروط له ذلك)
اى من العدل او غيره (قوله لانه وكيله) اى في البيع (قوله في الصحة) اى صحة البيع (قوله لبقائه بملكه الخ)
عبارة النهائية والمغنى لانه ملكه والعدل نائبه فاتفق في يده كان من ضمان المالك ويستمر ذلك حتى يقبضه
الخ وهذا احسن من صنيع الشارح (قوله صدق في تلفه) اى اذالم بين السبب وان بينه ففيه التفصيل الآتى
في الوديعة ومغنى ونهاية (قوله وان كان اذن له الخ) عبارة المغنى ولو صدقه في التسليم او كان قد اذن له فيه
او لم يامر به بالاشهاد لتقصيره بترك الاشهاد فان قال له اشهدت وغاب الشهود او ماتوا وصدقته الراهن قال
لهو لا تشهد اودى بحضرة الراهن لم يرجع لاعترافه في الاولين ولاذنه في الثالثة ولتقصيره في الرابعة
وكذا في النهاية الامسئلة الادام بحضرة الراهن (قوله لم يثبت) لعله من الاثبات اى لم يشهد وقصر بتركه (قوله
معه) الى قوله واختار السبكي في المغنى الا قوله ولا يقاس الى فسحا (قوله) الا لم يكن طريقا حيث لا تقصير
اه مغنى (قوله لاذنه له) اى الحاكم للعدل (قوله لنحو غيبته) عبارة المغنى لموت الراهن او غيبته ونحو ذلك اه
اى كما متناعه من البيع (قوله لان يده كيد الحاكم) اى والحاكم لا يضمن فكذا هو اه مغنى (قوله لانه
الموكل) الى قوله وهو ظاهر كلامهم في النهاية الا قوله ولا يقاس الى فسحا وقوله فيما اذا اذن الى كان شرط الخ
(قوله لانه الموكل) عبارة النهائية والمغنى لانه المشتري شرعاً الى التسليم للعدل بحكم توكيله اه (قوله مالم
يقصر الخ) اى وإلا فالقرار عليه اه ع (قوله على الواجهة) وفاقاً للنهاية والمغنى (قوله او غيره) اى من
الفاسق اذا كانا يتصرفان عن انفسهما على قياس ما مرفليس مراده هنا بالغير ما يشمل الراهن والمرتهن
بدليل افراده الكلام عليهم بما ياتي فاندفع ما في حواشى التحفة اه رشيدى (قوله اودونه الخ) اى حيث
لا راغب باز بداهته (قوله بقدر يتقارب به الخ) اى يبتلى الناس بالغبن فيه كثير وذلك انما يكون بالشئ
اليسير اه ع (قوله ولا) اى بان اخل بشئ منها اه مغنى (قوله ويؤخذ منه) اى من التعليل بقوله كالموكل
(قوله لغير موكله) اى وغير نفسه اه ع (قوله ولا يبيع المرتهن الخ) قد مر ان يبيع المرتهن لا يصح الا
بحضور الراهن فلعل صورة انفراد المرتهن هنا باع بحضور الراهن والراهن ساكت لكن قد يتوقف في
عدم الصحة حينئذ بدون ثمن المثل وهلا كان اقرار الراهن على البائع بذلك كاذن لا ذلولاً لرضاه لمنع بل قد يقال
ان هذه الصورة هي المراد من اجتماعهما على البيع والافا صورته او يتصور انفراد المرتهن بمامر الزر كشي
في شرح قول المصنف ولو باع المرتهن باذن الراهن فالاصح انه ان باعه بمحضه صح ولا فلا فليتا مل اه رشيدى
(قوله ولا يبيع المرتهن) قد يقال لا حاجة لهذا مع قوله السابق العدل او غيره لشمول قوله او غيره المرتهن
خصوصاً وقد صرح بشموله قبيله اه سم و مر اتقاعن الرشيدى منع الشمول (قوله ايضاً) اى كالعدل (قوله
لتعلق حق الغير) اى المرتهن (به) اى بالمرهون (قوله نعم ان وفي دون ثمن المثل) لا يخفى ما في جعل دون فاعلا
لانه لازم الظرفية عبارة النهائية والمغنى نعم محله في بيع الراهن كما قال الزر كشي فيما اذا نقص عن الدين فان
لم ينقص عنه كالموكل المرهون يساوى ما تمهول الدين عشرة فباعه باذن المرتهن بالعشرة صح اذ لا ضرر على
المرتهن في ذلك ولو قال الراهن للعدل لا تبعه الا بالدرهم وقال له المرتهن لا تبعه الا بالدينار لم يبيع بواحد منهما
ولا يبيع المرتهن) قد يقال لا حاجة لهذا مع قوله السابق العدل او غيره لشمول قوله او غيره المرتهن خصوصاً وقد
صرح بشموله قبيله (قوله ان وفي الخ) قياس هذا جواز بيع الراهن بغير نقد البلد اذا كان ذلك الغير من

لاختلافهما في الاذن كذا اطلقه الشيخان ومحلّه كما قال الزركشي إذا كان للمرتهن فيه غرض وإلا كان كان
حقه دراهم ونقد البلد دراهم وقال الراهن بعه بالدراهم وقال المرتهن بعه بالدنانير فلا يرعى خلافه ويبيع
بالدراهم كما قطع به القاضي أبو الطيب والموردى وغيرهما وإذا امتنع على العدل البيع بواحد منهما باعه
الحاكم بنقد البلد واخذ به حق المرتهن إن لم يكن من نقد البلد أو باع بجنس الدين وإن لم يكن من نقد البلد
إن رأى ذلك اه قال ع ش قوله قال الزركشي الخ هو المعتمد وقوله ونقد البلد دراهم ليس بقيد اه (قوله
لا تنفاه الضرر حينئذ) قضيته جواز بيعه أي الراهن بغير نقد البلد حيث كان من جنس الدين وأذن فيه المرتهن
وبه صرح م على حج اه ع ش وقوله وأذن فيه المرتهن هذا ليس موجودا في سبيل الظاهر انه ليس بقيد كما
يقضيه قوله وقضيته الخ (قوله ولو رأى الحاكم بعه) ينبغي أن يكون المالك مثله في ذلك لانه لا ضرر فيه بل
ربما تكون المصلحة فيه للمرتهن ثم رايت الفاضل المحشي أشار اليه اه سيد عمر وهو صريح فيما قلت أنفا
(قوله بجنس الدين) أي وإن لم يكن من نقد البلد اه نهاية (قوله ولا يصح البيع الخ) وينبغي استثناء الراهن
فيما إذا كان ثمن المثل أو الأكثر وأما بالدين اخذا بما مر آنفا قول المتن (فان زاد الخ) ولو ارتفعت
الأسواق في زمن الخيار فينبغي أن يجب عليه الفسخ كما لو طلب بزيادة بل أولى اه نهاية قال ع ش وقوله
فينبغي الخ أي لو لم يفسخ انفسخ بنفسه اه وقال الرشيدى قوله بل أولى لان الزيادة صارت مستقرة باخذها
كل احد اه (قوله بعد الزوم) أي من جانب البائع كما يأتي (قوله لم ينظر اليه) ولكن يستحب أن يستقبل
المشتري لبيعته بالزيادة للراغب أو للمشتري إن شاء نهاية ومعنى قول المتن (قبل انقضاء الخيار) أي للنازع أو
لها انتهى حلي قول المتن (فليفسخ) أي حيث لم يكن الخيار للمشتري وحده قاله سم على حج اه ع ش
وقد مر آنفا ما يوافق عن الحلبي قول المتن (وليبيع) أي للراغب أو للمشتري إن شاء نهاية ومعنى (قوله
بعه) بالجزم عطفًا على مدحول لام الامر في فليفسخ (قوله ويكون بعه) أي إيجابه (قوله ولا يقاس هذا
بزمن الخيار) أي حيث كان البيع فيه فسخا وان لم يقبل المشتري اه سم (قوله لانه ثم) أي الفسخ في زمن
الخيار (قوله ادنى مشعر) أي كجرد الإيجاب (بجلافه) أي البيع الاول (قوله اسبب) وهو البيع
(قوله فسخا للاول) خبر قوله ويكون (قوله وهو الاحوط) أي بعه ابتداء بلافسخ اه كردى (قوله
من ذلك) أي من البيع الثاني بئذ (قوله لورجع الراغب) أي عن الزيادة (قوله لتجدد عقده) أي من
غير افتقار إلى إذن جديد إن كان الخيار لها أو للبائع لعدم انتقال الملك نهاية ومعنى وفي سم بعد ذكر مثله
عن شرح الروض ويخرج منه جواب عن الاشكال الاتي بفرض الكلام هنا فما إذا لم يكن الخيار
للمشتري وحده وفي مسألة الوكيل فيما إذا كان له فليراجع اه اقول وقد صرح بهذا الجواب النهاية
والمغنى وكذا الشارح بقوله الاتي أي أو كان الخ (قوله واختار السبكي الخ) معتمد اه ع ش (قوله لولم
يعلم) أي المأذون العدل أو غيره (قوله من حينها) أي الزيادة يعنى من حين إمكان الفسخ بعد الزيادة وفي
المالك قبله الخلاف المتقدم في البيع وتذني عليه الزوائد اه ع ش (قوله واستشكل بعه الخ) أي السابق
في المتن بقول الشارح احتيج لتجدد عقده المشعر بعدم الافتقار إلى إذن جديد فكان الاول ذكره عقبه كما
فعله النهاية عبارة السكردى أي بيع العدل الموهون في صورة المتن وغير اه (قوله في زمن الخيار) أي
للمشتري وحده كما يأتي (قوله لم يملك الخ) أي الوكيل بالاذن السابق (قوله بغير ذلك) أي ببيع الموهون
ثانيا (قوله إذا اذن له الخ) ظاهره ولو قبل بطلان البيع الاول (قوله له) أي للبائع المأذون له (قوله أو لها)
أي أما إذا كان الخيار للمشتري فلا يفسخ بزيادة الراغب ولا ينفذ الفسخ من العدل لو فسخ ولو فسخ المشتري
فقد فسخه ولا يبيع العدل بالاذن السابق هذا وما اقتضاه كلامه من انه يجوز للعدل شرط الخيار لها أو

لا تنفاه الضرر حينئذ ولو
رأى الحاكم بعه بجنس الدين
جاز كما لو اتفق العاقدان على
بيعه بغير ما مر ولا يصح
البيع بثمن المثل أو أكثر
وهناك راغب بازيد (فان
زاد) في الثمن (راغب) بعد
الزوم لم ينظر اليه أو زاد
مالا يتغابن به وهو ممن
يؤتى به (قبل انقضاء الخيار)
الثابت بالمجلس أو الشرط
واستمر على زيادته (فليفسخ)
وجوبا (وليبيع) أو بعه بلا
فسخ ويكون بعه مع قبول
المشتري له ولا يقاس هذا
بزمن الخيار لوضوح الفرق
لانه ثم بالتشبهى فائز فيه
ادنى مشعر بخلافه وهنا
اسبب فاشترط تحققه وإنما
يوجدان قبل المشتري فسخا
للاول وهو الاحوط لانه
قد يفسخ فيرجع الراغب
فان تمكن من ذلك وترك
انفسخ البيع حتى لورجع
الراغب احتيج لتجدد
عقده واختار السبكي انه
لوم يعلم بالزيادة الا بعد
الزوم وهي مستقرة بان
الانفساخ من حينها واستشكل
بيعه ثانيا بان الوكيل لو رد
عليه المبيع بعيب او فسخ
البيع في زمن الخيار لم يملك
بيعه ثانيا واجيب بفرض
ذلك فيما إذا اذن له في
ذلك أي أو كان شرط الخيار
له أو لها

جنس الدين (قول المصنف فليفسخ) قد يقتضى تخصيص المسئلة بما إذا لم يكن الخيار للمشتري وحده والا
فكيف يتأتى الفسخ من لا خيار له ولا عيب فليراجع (قوله ولا يقاس هذا بزمن الخيار) أي حيث كان البيع
فيه فسخا وان لم يقبل المشتري (قوله لتجدد عقده) قال في شرح الروض من غير افتقار إلى إذن جديد إن كان

لان ملك الموكل هناء بل بخلافه فيما اذا كان المشتري فانه زال ثم عاد فكان هو نظير الرد بالبيع به ولم اقول المستشكل في زمن الخيار مراده خيار المشتري فانه له وقد وجه اطلاقهم باز زيادة الراغب تؤذن بقوله ير (٨٧) الوكيل غالباً في تحري ثمن المثل فنزل بيعه الاول

كلا بيع وفي محتج الاذن في البيع الثاني وظاهر كلامهم هتاجوا الى الزيادة وعليه فلا ينافيه ما مر من حرمة الشراء على شراء الغير لا مكان حمل ذلك على المتصرف لنفسه لكن ظاهر كلامهم ثم انه لا فرق وهو الذي يتجه وعليه فانما انا طوينا تلك الاحكام مع حرمة رعاية الحق الغير وباتى ذلك في كل بائع عن غيره (وهو ثمة المرهون) التي تبقى بها عينه ومنها اجره حفظه وسقيه وجذاذته وتخفيفه ورده ان ابق (على الراهن) ان كان مال الكوا والا فعلي المعير او المولي لا على المرتهن اجماعا الا شذبه الحسن البصري او الحسن ابن صالح ومرخبر الظهير يركب بنفقته اذا كان مرهونا (ويجبر عليها الحق المرتهن) لان حيث الملك لان له ترك سقى زرعه وعمارة داره ولا حق الله تعالى لاختصاصه بنذ الروح ولا تالم يلزم المأو جر عمارة لان ضرر المستاجر يدفع بثبوت الخيار له (على الصحيح) ولا اختصاص الخلاف بهذا لم يفرعه على ما قبله ولم يغن عنه من حيث الحكم لما قررته ان رعاية حق المرتهن او جبت عليه مالم يوجه عليه حق الملك وحق الله تعالى فاندفع ما لا نسوى

للمشتري مناف اقوله السابق ويؤخذ منه عدم صحة شرط الخيار الغير موكله ويمكن ان يجاب بحمل قوله ان كان الخيار لهما على خيار المجلس وذلك لانه ثابت لهما ابتداء وان اجازاه احدهما بقي الآخر فيتصور فيه كون الخيار لهما وللمشتري فليتأمل اه ع ش عبارة الرشيدى قوله لها اى بان اقتضاه المجلس والافقد مر ان العدل لا يشترطه لغير الموكل (قوله لان ملك الموكل هنا) اراد به العدل اه كردى صوابه موكل العدل وهو الراهن (قوله فكان هو) اى بيع المرهون ثانيا (نظير الرد الخ) اى فيحتاج الى اذن جديد اه معنى (قوله خيار المشتري) اى وحده اه ع ش (قوله هنا) اى في بيع الرهن (قوله على المتصرف الخ) اى على ما اذا كان البائع متصرفا لنفسه لا لغيره (قوله لها) اى الزيادة وكذا ضمير حرمتها (قوله ياتى ذلك) اى ما تقدم في المتن والشرح (قوله في كل بائع الخ) عبارة النهاية ولا فرق في هذا بين عدل الرهن وغيره من الوكلاء والاليام والاصياء ونحوهم ممن يتصرف لغيره اه (قوله التي تقي) الى قوله ولا تنقص في النهاية الا قوله او الحسن الى المتن وقوله لا من حيث الى المتن (قوله اجرة حفظه) او تنفقة رفيق وكسوته وعلف دابة نهاية ومعنى (قوله اجماعا) تعليل للتمسك بقوله (الاماشذبه) اى في جميع الاقوال الا في القول الذى شذبه الخ من انها على المرتهن (قوله الحسن البصري) اقتصر عليه النهاية والمعنى (قوله ومرخبر الخ) عطف على اجماعا فكانه قال وللخير المار وقول المتن (ويجبر الخ) اى حفظا للوثيقة نهاية ومعنى (قوله وعمارة الخ) اى تركها (قوله بنذ الروح) اى والمرهون اعم منه (قوله والاختصاص الخ) عبارة المغنى قال الاسنوى قوله ويجبر عليها الخ حشو ولا حاجة اليه بل هو بوم ان الايجاب متفق عليه وان الخلاف انما هو في الاخبار وليس كذلك ولو حذفه لكان اصوب نعم لو حذف الواو من قوله ويجبر زال الابهام خاصة اه وهذا منوع اذ كلام الروضة صريح في ان الخلاف في الاجبار وعدمه فقط وقد مر ان كون المؤنة على المالك يجمع عليه الا ما حكى عن الحسن البصري اه زانها به ولا اختصاص الخلاف بهذا اى الاجبار لم يفرعه على ما قبله اى على قوله وهو ثمة المرهون ولم يغن الخ اه (قوله لم يفرعه) اى فلو قال فيجبر الخ لافهم ان في ايجاب المؤنة خلافا ايضا وليس كذلك (ولم يغن) اى ما قبله (عنه) اى عن قوله ويجبر الخ (قوله لما قررته) علة لقوله ولا من حيث الحكم (قوله ان رعاية الخ) اى وحينئذ ثبوت الواو متعين اه نهاية (قوله بخلافهما الخ) اى الفصد والحجامة لغير مصلحة عبارة النهاية فلزم تكون حاجة منع من الفصد دون الحجامة قال الماوردى والرويان لخبر روى قطع العروق مسقمة والحجامة خير منه اه قال ع ش قوله مر مسقمة اى طريق المرض وقوله مر والحجامة خير منه لعل هذا فيما اذا لم يخبر طبيب بضررها وقد يدل عليه قوله فلزم تكون حاجة الخ اه (قوله حفظا للمسكة) تعليل للتمسك (قوله لا يجبر عليه) اى الراهن على ما ذكر من الفصد والحجامة لمصلحة (قوله كما فاده) اى عدم الاجبار (قوله لان البراء الخ) تعليل لقوله لا يجبر عليه الخ (قوله وبه) اى بعدم تيقن البراء بالدواء (قوله فارق) اى الدواء (قوله وكعالمجة) الى قوله ولا تنقص في النهاية والمعنى (قوله وكعالمجة الخ) عطف على كفصد (قوله ان غلبت السلامة في القطع) فان غلب التلف واستوى الامر ان وشك امتنع عليه ذلك وله اى الراهن نقل المرحوم من النخل اذا قال اهل الخبرة نقلها انفع وقطع البعض منها لاصلاح الاكثر والمقطوع منها مرهون بحاله وما يحدث من سعف وجريد يولى غير مرهون وكذا ما كان ظاهرا منها عند العقد

الخيار لهما وللبائع لعدم انتقال الملك اه ويخرج منه جواب عن الاشكال الاتى بفرض الكلام هنا فيما اذا كان له فليراجع (قوله جواز الزيادة) ما للمانع من فرض الكلام فيمن زاد قبل العلم باستقرار الثمن والبيع (ورده ان ابقى) انظر اباى العين المؤجرة وسياتى فرق الشارح بين الرهن والاجارة (قوله لم يفرعه) قد يقال الاختصاص لا ينافى التفريع (قوله لما قررته) قد يناقش بان ضمير عليها مؤنة المرهون فان اريد بها اى

ومن تبعه هنا (ولا يمنع الراهن من مصاحبة المرهون كفصد وحجامة) بخلافهما لغيره مصلحة حفظ المالك لئلا يجر عليه كذا اثر الادوية كما فاده صنيعه لان البراء بالدواء غير متيقن وبه فارق وجوب النفقة وكعالمجة بدواء قطع يد متاكلة وسلمة ان غلبت السلامة في القطع

وختان ولولوكبير وقت الاعتدال حيث (٨٨) لا عارض به يخاف من الختان معه وكان يندمل عادة قبل الحلول أو لا تنقص به القيمة وهذه

كالصوف بظهر الغنم وله رعى الماشية في الامن نهارا ويردها الى المرتهاين أو العدل ليلا وله أن ينتجع بها الى
الكل ونحوه لعدم الكفاية في مكانها ويردها ليلا الى عدل يتفقان عليه أو ينصبه الحاكم اه نهاية زاد المغنى
والاسنى ويجوز للرهن الاتجاع بها للضرورة كما يجوز له نقل المتاع من بيت غير محرز الى محرز فان اتجعا
الى مكان واحد فذاك او الى مكانين فلتسكن مع الراهن ويتفقان على عدل تبيت عنده أو ينصبه الحاكم اه
قال ع ش قوله ويردها ليلا اي حيث اعتيد العود بها ليلا من المرعى فلو اعتيد المبيت بها في المرعى لم يكلف ردها
ليلا بل بمكث بها التام الرعى على ما جرت به العادة اه (قوله وختان) عطف على معالجة (قوله فلا يضمه)
فلو شرط كونه مضمونا لم يصح الرهن نهاية ومعنى (قوله لا بالتعدي) أو اذا استعاره كافي الروض اه سم
عبارة النهاية واستثنى البقيتي اي من كونه امانة فيكون مضمونا تبعا للجمالي ثمان مسائل مالو تحول
المغضوب رهننا او تحول المرهون غصبا بان تعدى فيه او تحول المرهون عارية او تحول المستعار رهننا او رهن
المقبوض ببيع فاسد تحت يد المشتري له منه او رهن مقبوض بسوم من المستام او رهن ما يده باقالة او
فسخ قبل قبضه منه او خالغ على شيء ثم رهنه قبل قبضه ممن خالعه انتهى بزيادة من ع ش قال الرشيدي
قوله او خالغ الخ الضمان في هذه ضمان عقد بخلاف ما قبلها كالايجني اه (قوله فوجب الخ) اي لعدم مرجح
لا احد المعنيين (قوله الرهن من رهنه) تمت له غنمه وعليه غرمه اه نهاية (قوله ولو غفل الخ) الاولى
فلو اخلف رعا على قوله لا بالتعدي الخ (قوله مظنتها) اي الارضة (قوله ومراخ) اي في قول المتن ولا يبرئه
ارتهانه عن الغصب وشرحه هو في قوة الاستثناء فكأنه قال عطف على قوله بالتعدي وفيما اذا كان اليد ضمانا
(قوله للحدث) أي كحوت السكفيل بجامع التوثق (تنبيه) قوله ولا يسقط بالواو أحسن من حذفها في
المحرر والروضة واصلها لا نهاند على ثبوت حكم الامانة مطلقا ويتسبب عدم السقوط عنها ولا يلزم ضمانه
بمثل او قيمة الا ان استعاره من الراهن او تعدى فيه او منع من رده بعد سقوط الدين والمطالبة ما بعد سقوطه
وقبل المطالبة فبواق على امانته معنى ونهاية (قوله اذا صدر) الى قوله فلا يرد كون صحيح البيع في النهاية
والمغنى الا قوله فلا يرد كون الولي الى ولا في القدر (قوله وعدمه) اي الضمان (قوله لان صحيحه) اي العقد
(قوله والقرض) اي والا عارية نهاية ومعنى قال ع ش فضيته انه لا فرق في العارية في عدم ضمان المنفعة
بين الصحيحة والفاسدة لان غاية أمرها انها اتلاف للمنفعة باذن المالك ومن اتلف مال غيره باذنه والآذن
اهل للآذن يضم من اه (قوله كالمرهون الخ) كان الاولى ان يعبر بمصدرها (قوله والمستاجر) عبارة
النهاية والمغنى والعين المستاجرة اه (قوله والموهوب) اي بلا ثواب نهاية ومعنى (قوله كذلك) اي
لا يقتضي الضمان بل هو مساو له في عدم الضمان قال سم علي منهج ولم يقل اولي لان الفاسد ليس اولي بعدم
الضمان بل بالضمان انتهى ووجه ذلك ان عدم الضمان تخفيف وليس الفاسد اولي به بل حقه ان
يكون اولي بالضمان لاشتماله على وضع اليد على مال الغير بلا حق فكان اشبه بالغصب اه ع ش
(قوله باذن المالك) خبر لان الخ (قوله والمراد) اي بقول المتن في الضمان (قوله لا الضامن) الاول ليظهر
عطف قوله الاتي ولا في القدر ان يقول لا في الضامن (قوله مضمونا) اي المبيع فيه اه سم (قوله فيه)

فما قبله الذي هو مرجع الضمير ما يشمل الزيادة التي لحقت المرتهن ثبت الاغنام المذكور او ما يجب للمالك
فقط لم يرد وجوب ما لحق المرتهن فليتأمل نعم قد يختار الشق الاول ويجاب بغير ما قرره المذكور وهو ان
الوجوب لا يستلزم الاجبار بل لنا واجب لا اجبار عليه كما علم من مواضع منها بعض مسائل المعضوب
كما علم من باب الحج فذكر الوجوب على الراهن لا يغني عن ذكر اجباره فليتأمل (قوله فلا يضمه الا
بالتعدي) او اذا استعاره كما قال في الروض فان استعاره او تعدى فيه ضمن كما لو منع منه بعد الاستيفاء قال
في شرحه يعني بعد سقوطه قال فعلم انه بعد سقوطه باق على امانته ما لم يمنع من رده به صرح الاصل اه (قوله
والمستاجر) قد يناقش بان عدله لا يقتضي صحيحه ولا فاسده الضمان يدل على ان الكلام في ضمان العين وعدمه
لا في الاجرة والا فضاها ثابت في الاجارة صحيحة وفاسدة لكن كلامه الاتي كقوله فلا يرد كون الولي الخ

الشروط بجمع بين كلام
الروضة وغيرها (وهو
امانة في يد المرتهن) فلا
يضمه الا بالتعدي كالوديع
للخبر الصحيح لا يعلق
الرهن على رهنه له غنمه
وعليه غرمه ومعنى لا
يعلق لا يملكه المرتهن عند
تاخر الحق او يكون غلقا
يتلف الحق يتلفه فوجب
حمله عليهما معا والغلق
ضد الفك من غلق يغلق
كعلم يعلم وفي رواية
صحيحة الرهن من رهنه
أي من ضمانه كما هو عرف
لغة العرب في قولهم الشيء
من فلان ولو غفل
عن نحو كتاب فاكلته
الارضة او جعله في محل
هو مظنتها ضمنه لتقريطه
ومر ان اليد الضامنة
لا تنقلب بالرهن امانة
(ولا يسقط بتلفه شيء من
ديته) للحديث (وحكم فاسد
العقود) اذا صدر من رشيد
(حكم صحيحها في الضمان)
وعدمه لان صحيحه ان
اقتضى الضمان بعد القبض
كالبيع والقرض ففاسده
اولي وعدمه كالمرهون
والمستاجر والموهوب
ففاسده كذلك لان اثبات
اليد عليه باذن المالك ولم
يلتزم بالعقد ضمانا والمراد
التشبيه في اصل الضمان
لا الضامن فلا يرد كون
الولي لو استاجر لموليه
فاسدا تكون

الاجرة عليه وفي الصحيحة على موليه ولا في القدر فلا يرد كون صحيح البيع مضمونا أي مقابلا فاندفع نظير شارح فيه أي

أى في التعبير بلفظ مضمونا (قوله بالثمن) متعلق بمضمونا (قوله وفاسده بالبدل) من العطف بحرف على معمولى عاملين مختلفين مع تقدم المجرور روى وكون فاسد البيع مضمونا بالبدل الخ وكذا قوله والقرض بمثل المتقوم وقوله وفاسده بالقيمة وقوله ونحو القراض الخ (قوله وفاسده بالقيمة) أى فى المتقوم وهى أقصى القيم كالمقبوض بالشراء الفاسد اه عش (قوله وخرج) الى قوله إن علم فى المغنى والى قوله ونظر فى النهاية لإلا قوله إن علم الى كذا (قوله ماصدر من غيره الخ) اعترض بعضهم التقييد بالرشيد بأنه لا حاجة اليه لان عقد غيره باطل لاختلال ركنه لا فاسد الكلام فى الفاسد اقول هذا الاعتراض ليس بشئ لان الفاسد والباطل عندنا سواء إلا فيما استثنى بالنسبة لاحكام مخصوصة فالتقييد فى غاية الصحة والاحتياج اليه فتأمل سم ونهاية قال عش قوله الا فيما استثنى وهو الحج والعمره والخلع والكتابة فالفاسد من الحج والعمره يجب قضاؤه والمضى فيه والخلع الفاسد يترتب عليه البينونة والكتابة الفاسدة قد يترتب عليها العتق بخلاف الباطل منها فلا يترتب عليه شئ منها اه (قوله من طرد هذه القاعدة) وهو كل عقد يقتضى صححه الضمان ففاسده يقتضيه كذلك (قوله من طرد الخ) قد يقال ان اريد الضمان وعدمه بالنسبة لتلك العين باعتبار العقد من حيث كونه ذلك العقد لم يحتاج لاستثناء شئ من الطرد ولا العكس لان الضمان او عدمه فى المستثنيات ليس للعين بل لغيرها كاجرة عامل القراض والشريك والضمان فى مسئلة رهن الغاصب او ايجاره من حيث الغصب اذ يد المرتن كيد الغاصب فليتأمل اه سم عبارة النهاية بعد ذكر المستثنيات نصها والى هذه المسائل اشار الاصحاب بالاصل فى قولهم الاصل ان فاسد كل عقد الخ وفى الحقيقة لا يصح استثناء شئ من القاعدة لا طردا ولا عكسا لان المراد بالضمان المقابل للامانة بالنسبة للعين لا بالنسبة لاجرة ولا غيرهما فالرهن صححه امانته وفاسده كذلك والاجارة مثله والبيع والعارية صححهما مضمونا وفاسدهما مضمونا فلا يرد شئ اه قال الرشيدى قوله المقابل للامانة بالرفع خبر ان بحذف الموصوف اى المراد بالضمان الضمان المقابل للامانة بالنسبة للعين اى لا الضمان الشامل لنحو الثمن والاجرة ويرد على هذا المراد مسئلتا الرهن والاجارة من متعدد وبجواب عنهما بان الضمان فيهما انما جاء من حيث التمدى لا من حيث كون العين مرهونة او مؤجرة اه وقال عش قوله بالنسبة للعين اى التى وضعت اليد عليها باذن من المالك فيخرج بقوله بالنسبة للعين ما عدا مسئلة الغاصب اذا اجر اورهن ويقولنا اى التى وضعت الخ مسئلة الغاصب اه (قوله على أن الربح) اى كله لى نهاية ومعنى (قوله فهو فاسد الخ) أى كل من القراض والمساواة (قوله ولا اجرة له) اى وان جهل الفساد على الراجح خلافا لحج اه عش (قوله على غرس ودى) اى وتعده (قوله وتعده) اى تعهد ودى مغروس عبارة النهاية على ودى مغروس او ليغرس وتعده اه قال عش والودى اسم لصغار النخل اه (قوله مدة الخ) راجع لكل من المعطوف والمعطوف عليه (قوله ونظر الخ) أقره المغنى (قوله ما يقتضى فاسده ضمان العوض المقبوض) اى والمالك هنا لم يقبض عوضا فاسدا والعامل رضى باتلاف منفعه وباشرا اتلافها اه معنى وقوله والعامل رضى الخ جواب عن قول الشارح او رد الخ (قوله بان المنافع الخ) اى منافع العامل التى انلقها لاجل المالك سيد عمر وسم (قوله ومالو عقد الخ) عطف كقوله الاق ومالو امتنع الخ على قوله مالو قال الخ (قوله ولا جرة) اى على

بدل على ان الكلام شامل للاخيرة فليتأمل (قوله وخرج الرشيد) اعترض بعضهم التقييد بالرشيد بأنه لا حاجة اليه لان عقد غيره باطل لاختلف ركنه لا فاسد الكلام فى الفاسد اقول هذا الاعتراض ليس بشئ لان الفاسد والباطل عندنا سواء إلا فيما استثنى بالنسبة لاحكام مخصوصة فالتقييد فى غاية الصحة والاحتياج اليه فتأمل (قوله مضمونا) اى المبيع فيه (قوله ثم يستثنى من طرد الخ) قد يقال لو اريد الضمان وعدمه بالنسبة لتلك العين باعتبار ذلك العقد من حيث كونه ذلك العقد لم يحتاج لاستثناء شئ من الطرد ولا العكس لان الضمان او عدمه فى المستثنيات ليس للعين بل لغيرها كاجرة عامل القراض والشريك والضمان فى مسئلة الغاصب او ايجاره من حيث الغصب اذ يد المرتن كيد الغاصب فليتأمل (قوله بان المنافع) اى

بالثمن وفاسده بالبدل والقرض بمثل المتقوم الصورى وفاسده بالقيمة ونحو القراض والمساواة والاجارة بالمسمى وفاسدها باجرة المثل وخرج بالرشيد ماصدر من غيره فانه مضمون وان لم يقتض صححه الضمان كما يعلم من كلامه فى الودعية ثم يستثنى من طرد هذه القاعدة مالو قال قارضك او ساقبتك على ان الربح او الثرة كلها لى فهو فاسد ولا اجرة له ان علم كايأتى لاه لم يدخل طامعا وكذا حيث لم يطمع كان ساقاه على غرس ودى او تعده مدة لا يثمر فيها غالبا ونظر فى استثنائهما بان المراد من القاعدة ما يقتضى فاسده ضمان العوض المقبوض ويرد بان المنافع التى اتلقها العامل للمالك بمنزلة عوض مقبوض ومالو عقد الذمة غير الامام تفسد ولا جزية

حسبما انصرف غير الامام فيما هو من خواصه عن الاعتداد ونوزع في استثناء هذه بان القائل بعدم الوجوب يجعل ماصدر لغوا لا فاسدا ولا صحيحا وتلاف الحرب غير مضمون (٩٠) فلم يلزمه شيء ويرد بان اصحابنا لم يفرقوا بين الفاسد والباطل إلا في ابواب اربعة وما الحق بها وليس

هذا منها ومالو امتنع المستاجر من تسلم العين بعد عرضها عليه الى انقضاء المدة فيستقر بذلك الاجرة في الصحيحة دون الفاسدة ومن عكسها الشركة فان عمل الشريكين فيها لا يضمن إلا مع فسادها ونوزع في استثنائها بما مر ولا ويرد بنظير ما رددت به ذاك وما لورهن او اجر نحو غاصب فتلقت العين في يد المرتهن او المستاجر فللمالك تضمينه وان كان القرار على الراهن والمؤجل مع ان صحيح الرهن والاجارة لا ضمان فيه ونوزع فيه بنظير ما مر في عقد غير الامام للذمة ويرد بنظير ما رددت به ذاك (و) من فروع القاعدة ما (لو شرط كون المرهون مبيعا له عند الحلول) فالبيع من طردها والرهن من عكسها لكونها قد (فسدا) البيع لتعليقه والرهن لتأقيته لانهما شرطا ارتفاع الحلول ومن ثم لم يوقت بان قال رهنك واذا لم اقض عند الحلول فهو مبيع منك كان الفاسد البيع وحده دون الرهن لانه لم بشرط فيه شيء (و) إذا تقرر ان هذين الفاسدين من

الذي سواء علم أم لا اه ع ش (قوله حسبا) أي قطعاً (قوله عن الاعتداده) متعلق بحسبا (قوله ونوزع في استثناء هذه الخ) نقله المغني عن السبكي وافرده (قوله لغوا) مفعول يجعل (قوله فلم يلزمه شيء) عبارة للمغني فلم يلزمه عوض المنفعة كالمودخل دارنا واقام فيها مدة ولم يعلم به الا امام اه (قوله في ابواب اربعة) مر بيانه ان ع ش وقال السكردي يأتي تفصيلها في الوكالة اه (قوله ومن عكسها) اي ويستثنى من عكس هذه القاعدة وهو كل عقد يقتضي صحبته عدم الضمان ففاسده يقتضيه كذلك (قوله فان عمل الشريكين الخ) عبارة للمغني فانه لا يضمن كل من الشريكين عمل الاخر مع صحبتهما ويضمنه مع فسادها فاذا خلاها الفايدين وعملها فصاحب الالفين يرجع على صاحب الالف بثلاث اجرة مثله وصاحب الالف يرجع بثلاث اجرة مثله على صاحب الالفين اه (قوله لا مع فسادها) اي فيضمن كل اجرة مثل عمل الاخر ان اتفاقا عليه فلو اختلفا وادعى احدهما العمل صدق المشتكر لان الاصل عدم العمل ولو اختلفا في قدر الاجرة صدق الفارم حيث ادعى قدره لا ثمنا اه ع ش (قوله مر ولا) اي في استثناء القراض والمساقاة عن الطرد (قوله ومالورهن الخ) عطف على الشركة (قوله نحو غاصب) عبارة النهاية والمغني متعدد كغاصب اه (قوله وان القرار على الراهن الخ) اي اذا كان المرتهن والمستاجر جاهلين واما اذا كانا علمين فالقرار عليهما ع ش وسم (قوله ومن فروع القاعدة ما (لو شرط الخ) ومنها مالورهنه رضاء ذل في غرسها بعد شهر فهي قبل الشهر امانة بحكم الرهن وبعده عارية مضمونة بحكم العارية نهاية ومغني زاد الاسنى وكذا لو شرط كونها مبيعة بعد شهر فهي امانة قبل الشهر ومبيعة مضمونة بعده بحكم البيع فان غرس فيها المرتهن في صورتين قبل الشهر قلع مجانا او بعده لم يقطع في الاولى ولا في هذه مجانا إلا ان علم فساد البيع وغرس في قطع مجانا لتقصيره اه (قوله من طردها) اي من فروعه وكذا قوله من عكسها اي من فروعه (قوله لكونهما الخ) علة لقوله ومن فروع القاعدة الخ ولا يخفى ما في مزجه من تغيير المتن باخراج لو عن الشرطية الى المصدرية وإخراج فساد عن الجوابية الى الخبرية لكون المقدور والإسلام قول النهاية والمغني ومن فروع هذه القاعدة ما ذكره بقوله ولو الخ اه (قوله المبيع) اي فساد البيع (قوله ارتفاعه) اي الرهن (قوله ومن ثم الخ) اي من اجل ان فساد الرهن لتأقيته (قوله دون الرهن) اعتمده المغني عبارته واما الرهن فالظاهر كما قال السبكي صحته وكلام الروائي يقتضيه وكذا إذا لم يأت بذلك على سبيل الشرط بل رهنه رهننا صحيحا واقتضيه ثم قال له اذا حل الاجل فهو مبيع منك بكذا فقبل فالبيع باطل والرهن صحيح بحاله اه وخالفه النهاية عبارته قال السبكي ويظهر لي ان الرهن لا يفسد لانه الخ والوجه فسادها ايضا اه (قوله لانه لم بشرط فيه) لك ان تقول كيف يقال لم بشرط فيه شيء ومغني العبارة كما ترى رهنك بشرط ان يكون مبيعا منك عند انتفاء الوفاء لا يقال صورة المسئلة تراخي هذا القول عن صيغة الراهن لانا نقول ذلك كبديهي الصحة لا يحتاج الى التنبيه عليه ويكون قول السبكي فيما يظهر لا معنى له اه سم (قوله اي الحلول) اي وقت الحلول نهاية ومغني (قوله لانه رهن) الى قوله وفيه تأمل في المغني والى المتن في النهاية (قوله لان القبض بقدر الخ) قد يقال بل لا بد من مضي زمن عقب الحلول

منافع العامل (قوله وان كان القرار على الراهن) أي بشرطه في محله وعبارة الروض ويرجع عليه اي على الغاصب ان جهل قال في شرحه اما اذا علم فهو غاصب ايضا (قوله دون الرهن) اي كما يحتمل السبكي والوجه فسادها ايضا مر (قوله لانه لم بشرط فيه شيء) لك ان تقول كيف يقال لم بشرط فيه شيء ومعنى العبارة كما ترى رهنك بشرط ان يكون مبيعا منك عند انتفاء الوفاء لا يقال صورة المسئلة تراخي هذا القول عن صيغة الراهن لانا نقول ذلك كبديهي الصحة لا يحتاج الى التنبيه عليه ويكون قول السبكي فيما يظهر لا معنى له اه بر (قوله لان القبض بقدر الخ) قد يقال بل لا بد من مضي زمن عقب الحلول يسع الوصول اليه

فروع القاعدة أعطا حكم صحيحها حينئذ (هو) اي المرهون المبيع (قبل الحل) بكسر الحاء اي الحلول (امانة) لانه رهن فاسد وبعده يسع مضمون لانه بيع فاسد بحيث الزور كشي انه لو لم يعض بعد الحلول زمن يتأق في القبض وتالف فانه لا يضمن لانه الان على حكم الرهن الفاسد وفيه تأمل لان القبض بقدر فيه في ادنى زمن عقب انقضاء الرهن من غير فاصل بينهما (ويصدق المرتهن في دعوى التلف) حيث لا تفريط

وسمع الوصول اليه وقبضه كما اقتضاه كلامهم في بحث القبض اه سم وقال ع ش قد يصور كلام الزركشي
 بما لو كانت العين غائبة عن الجاس وقت الحلول فانه يشترط لحصول قبضها متى زمن يمكن فيه الوصول اليها
 إلا ان يقال بعدم اشتراط ذلك لان القبض السابق وقع عن الجهتين جميعا فلا يحتاج الى مضي زمن بعد الحلول
 اخذا بما يأتي في قوله مر لان القبض وقع عن الجهتين اه عبارة الجبري قال سلطان اعتمد شيخنا كلام
 الزركشي ونظر فيه ع ش بان القبض الاول وقع عنهما اه (قوله وجعل منه) اي من التفريط وفائدة عدم
 التصديق في هذه وما شبهها تضمنية لأنه يحبس الى أن يأتي به لانه قد يكون صادقا في نفس الامر فيدوم
 الحبس عليه ولم تصدقه اه ع ش (قوله على التفصيل) الى قول المتن ولو وطئ في النهاية والمغنى (قوله على
 التفصيل الخ) عبارة النهاية والمغنى ان لم يذكر سبيله ولا ففيه التفصيل الا في الوديعة اه (قوله يصدق
 فيه) اي في دعوى التاف (قوله لضمان القيمة) متعاقد لقوله يصدق فيه اي لاجل الانتقال من العين الى
 ضمان القيمة (قوله بخلاف الوديعة الخ) وضابطه ان يقبل قوله في الرد ان كل امين ادعاه على من اتهمته صدق
 بيمينه الا المسكوتى والمرتهن نهاية ومعنى قال ع ش قوله الا المسكوتى اي بان اكثرى حمارا مثالا ليركبه الى
 بولاق مثالا لركبه ثم ادعى رده الى من استأجره منه وليس من ذلك الدلال والصباغ والخياط والطحان
 لانهم اجراء مستأجرون لما في ايديهم فيصدقون في دعوى الرد بل ائنة (قائدة) قال السبكي كل من جعلنا
 القول قوله في الرد كانت مؤنة الرد للعين على المالك اه قول المتن ولو وطئ والمرتهن المرهونة اي من غير اذن
 المالك نهاية ومعنى اي ولا فيقبل دعواه الجمل كما يأتي انفا (قوله كان زانيا الخ) اي جملة فعلية ماضية غير
 مقرونة بالفاء (قوله او اجراء لها) اي للفظه لو (مجرى ان) اي مجردة عن الزمان فلا يردان لو شرط له ضي
 وان شرط للاستقبال فهي ضدها فلا يصح اجراءها مجراها (قوله اي فهو زان) اي لان جواب ان لا يكون
 إلا جملة نهاية ومعنى وسم (قوله ان لم تطاوعه) اي بان اكرهها او كانت نائمة ونحوها ولم تعلم انه اجنى (قوله
 وعذرت فيه) اي كعجمية لا تعقل (قوله اي الزنا الخ) اقتصر النهاية والمغنى على التفسير بالوطء ثم قالوا وظاهر
 كلامهم ان المراد جهل وطء المرهونة كان قال ظننت ان الارتها ن بيع الوطء ولا فكذلك دعوى جهل تحريم
 الزنا اه قال ع ش قوله ولا فكذلك دعوى جهل الخ قضيته الفرق بين مالو ادعى جهل تحريم الزنا ومالو ادعى جهل
 تحريم وطء المرهونة وقد سوى حج بينهما في الحكم وهو انه ان قرب عهده بالاسلام او نشأ بعيداع العلماء
 قبل ولا فلا ولا اقرب ما قاله حج سيما ان كان من اهل البوادي الذين لا يخاطبون من يبحث عن الحرام
 والحلال فانهم يعتقدون اباحة الزنا لعدم بحثهم عن الحلال والحرام حتى فيما بينهم وإن كان الزنا لم يبع في ملة
 من الملل اه قول المتن (الا ان يقرب اسلامه) قال في شرح الروض قال الا ذرعى وينبغي أن يزاد عليهما او كانت
 المرهونة لا يبه او امه فادعى انه جهل تحريم وطئها عليه كائن عليه الشافعي في الاموال واصحاب في الحدود ولا
 يصدق في غير ذلك اه سم على حج ومن الغير مالو وطئ امه زوجته وادعى ظن جوازه فيحد لانه لا شبهة له في
 مال زوجته وقوله وينبغي أن يزاد عليهما اي في سقوط الحد وقوله او كانت المرهونة الخ انما قيد المرهونة لكون
 الكلام فيه وإلا فلا قرب انه لا فرق بين المرهونة وغيرها اه ع ش وقول سم وينبغي الى قوله واصحاب
 في المغنى مثله (قوله بذلك) اي بالتحريم يعني ان الاعتبار بالعلماء هنا من يعلم تحريم وطء المرهونة اه
 كرى (قوله ان عذرت) اي نحو الا كراه (قوله كالموطئ الخ) راجع للموطئ والكاف للقياس عبارة
 النهاية والمغنى واحترز بقوله بلا شبهة عما اذا ظنناه زوجته وامه فانه لا حد عليه وبجب المهر اه قول المتن
 (قبل دعواه جهل التحريم) أي الموطئ مطلقا نهاية ومعنى اي قرب عهده بالاسلام بعد ونشأ بعيداع

وسمع الوصول اليه وقبضه كما اقتضاه كلامهم في بحث القبض اه سم وقال ع ش قد يصور كلام الزركشي
 بما لو كانت العين غائبة عن الجاس وقت الحلول فانه يشترط لحصول قبضها متى زمن يمكن فيه الوصول اليها
 إلا ان يقال بعدم اشتراط ذلك لان القبض السابق وقع عن الجهتين جميعا فلا يحتاج الى مضي زمن بعد الحلول
 اخذا بما يأتي في قوله مر لان القبض وقع عن الجهتين اه عبارة الجبري قال سلطان اعتمد شيخنا كلام
 الزركشي ونظر فيه ع ش بان القبض الاول وقع عنهما اه (قوله وجعل منه) اي من التفريط وفائدة عدم
 التصديق في هذه وما شبهها تضمنية لأنه يحبس الى أن يأتي به لانه قد يكون صادقا في نفس الامر فيدوم
 الحبس عليه ولم تصدقه اه ع ش (قوله على التفصيل) الى قول المتن ولو وطئ في النهاية والمغنى (قوله على
 التفصيل الخ) عبارة النهاية والمغنى ان لم يذكر سبيله ولا ففيه التفصيل الا في الوديعة اه (قوله يصدق
 فيه) اي في دعوى التاف (قوله لضمان القيمة) متعاقد لقوله يصدق فيه اي لاجل الانتقال من العين الى
 ضمان القيمة (قوله بخلاف الوديعة الخ) وضابطه ان يقبل قوله في الرد ان كل امين ادعاه على من اتهمته صدق
 بيمينه الا المسكوتى والمرتهن نهاية ومعنى قال ع ش قوله الا المسكوتى اي بان اكثرى حمارا مثالا ليركبه الى
 بولاق مثالا لركبه ثم ادعى رده الى من استأجره منه وليس من ذلك الدلال والصباغ والخياط والطحان
 لانهم اجراء مستأجرون لما في ايديهم فيصدقون في دعوى الرد بل ائنة (قائدة) قال السبكي كل من جعلنا
 القول قوله في الرد كانت مؤنة الرد للعين على المالك اه قول المتن ولو وطئ والمرتهن المرهونة اي من غير اذن
 المالك نهاية ومعنى اي ولا فيقبل دعواه الجمل كما يأتي انفا (قوله كان زانيا الخ) اي جملة فعلية ماضية غير
 مقرونة بالفاء (قوله او اجراء لها) اي للفظه لو (مجرى ان) اي مجردة عن الزمان فلا يردان لو شرط له ضي
 وان شرط للاستقبال فهي ضدها فلا يصح اجراءها مجراها (قوله اي فهو زان) اي لان جواب ان لا يكون
 إلا جملة نهاية ومعنى وسم (قوله ان لم تطاوعه) اي بان اكرهها او كانت نائمة ونحوها ولم تعلم انه اجنى (قوله
 وعذرت فيه) اي كعجمية لا تعقل (قوله اي الزنا الخ) اقتصر النهاية والمغنى على التفسير بالوطء ثم قالوا وظاهر
 كلامهم ان المراد جهل وطء المرهونة كان قال ظننت ان الارتها ن بيع الوطء ولا فكذلك دعوى جهل تحريم
 الزنا اه قال ع ش قوله ولا فكذلك دعوى جهل الخ قضيته الفرق بين مالو ادعى جهل تحريم الزنا ومالو ادعى جهل
 تحريم وطء المرهونة وقد سوى حج بينهما في الحكم وهو انه ان قرب عهده بالاسلام او نشأ بعيداع العلماء
 قبل ولا فلا ولا اقرب ما قاله حج سيما ان كان من اهل البوادي الذين لا يخاطبون من يبحث عن الحرام
 والحلال فانهم يعتقدون اباحة الزنا لعدم بحثهم عن الحلال والحرام حتى فيما بينهم وإن كان الزنا لم يبع في ملة
 من الملل اه قول المتن (الا ان يقرب اسلامه) قال في شرح الروض قال الا ذرعى وينبغي أن يزاد عليهما او كانت
 المرهونة لا يبه او امه فادعى انه جهل تحريم وطئها عليه كائن عليه الشافعي في الاموال واصحاب في الحدود ولا
 يصدق في غير ذلك اه سم على حج ومن الغير مالو وطئ امه زوجته وادعى ظن جوازه فيحد لانه لا شبهة له في
 مال زوجته وقوله وينبغي أن يزاد عليهما اي في سقوط الحد وقوله او كانت المرهونة الخ انما قيد المرهونة لكون
 الكلام فيه وإلا فلا قرب انه لا فرق بين المرهونة وغيرها اه ع ش وقول سم وينبغي الى قوله واصحاب
 في المغنى مثله (قوله بذلك) اي بالتحريم يعني ان الاعتبار بالعلماء هنا من يعلم تحريم وطء المرهونة اه
 كرى (قوله ان عذرت) اي نحو الا كراه (قوله كالموطئ الخ) راجع للموطئ والكاف للقياس عبارة
 النهاية والمغنى واحترز بقوله بلا شبهة عما اذا ظنناه زوجته وامه فانه لا حد عليه وبجب المهر اه قول المتن
 (قبل دعواه جهل التحريم) أي الموطئ مطلقا نهاية ومعنى اي قرب عهده بالاسلام بعد ونشأ بعيداع

وقبضه كما اقتضاه كلامهم في بحث القبض (قوله أي فهو زان) لان جواب أن لا يكون إلا جملة (قول المصنف
 إلا ان يقرب إسلامه الخ) قال في شرح الروض قال الا ذرعى وينبغي أن يزاد عليهما او كانت المرهونة
 لا يبه او امه انه جهل تحريم وطئها عليه كائن عليه الشافعي في الاموال واصحاب في الحدود ولا يصدق في غير
 ذلك اه (قول المصنف جهل التحريم) قال في شرح الروض وان نشأ بين العلماء

ان امكن كون مثله يجهل ذلك كما هو ظاهر (٩٢) (في الاصح) لان هذا قد يخفى اما اذن راهن مستعير او ولي راهن فكالعدم واذ اقبل (فلا

العلماء بالتحريم ام لا ع ش (قوله ان امكن) الى المتن في النهاية (قوله ان امكن الخ) أي بأن لم يكن مشغلا بالعلم وان كان بين اظهر المسلمين فلا تنافي بينهما وقوله لم مطلقا السابق اه ع ش (قوله لان هذا قد يخفى) أي التحريم مع الاذن عبارة المغني لان التحريم بعد الاذن لما خفي على عطاء مع انه من علماء التابعين لا يبعد خفاؤه على العوام اه (قوله فكالعدم) أي فلا تقبل دعواه جهل التحريم مع انهما الا حيث قرب عمده بالا سلام او نشأ بعيدا عن العلماء وينبغي ان محل ذلك حيث علم ان الاذن مستعير او ولي فان ظنه مالكا قبل دعواه جهل التحريم حيث خفي على مثله ع ش وسم قول المتن (فلا حد) اهتم كلامه انه لو لم يدع الجهل يحد وهو كذلك مغني ونهاية (قوله) بما نقل عن عطاء (أي من اباحة الجوارى للوطء اه ع ش (قوله لما س) أي في القرض في شرح لا الجارية التي تحل للمقترض اه كرى قول المتن (ويجب المهر) قال شيخنا الزبائدي ويجب في بكر مهر بكر ويتجه وجوب ارش البكارة مع عدم الاذن لا مع وجوده لان سبب وجوبه الاتلاف وانما يسقط اثره بالاذن وهذا هو المعتمد انتهى وفي سم على حج ما يوافقه اه ع ش (قوله او جهل) كاعجمية لا تعقل نهاية ومغني عبارة سم قوله او جهل يتناول ما اذا اعتقدت وجوب طاعة الامراه (قوله لانه الخ) أي وجوب المهر (قوله اما اذا طوعته الخ) محترزان اكرها الخ (قوله في جميع ما س) أي من قرب الاسلام ونشئه بعيدا عن العلماء واذن الراهن عبارة النهاية والمغني هنا وفي صورتي انتفاء الحد السابقتين اه (قوله للشبهة) عبارة النهاية والمغني لان الشبهة كما تدور الحد تثبت النسب والحرية اه قول المتن (وعليه قيمته للراهن) واذ مالك المرتهن هذه الامة لم تصرام ولد لانها علقته به في غير ملكة نعم لو كان أي لو اطيء بالراهن صارت أم ولد بالاولاد كما هو معلوم في النكاح ولو ادعى بعد الوطء انه كان ملكا فانسكرا الراهن وحلف فالولد رقيق لكاه فان نكل الراهن خلف المرتهن او ملكها صارت أم ولد له والولد حر لا قراره كالأول فبجربة غبده ثم ملكه مغني ونهاية قال ع ش قوله ولو ادعى الخ أي ولا حد عليه لاحتمال ما يدعيه والحد يسقط بالشبهة اه قول المتن (وعليه قيمته) أي وكان يعق على الراهن خلافا للزركشي كما قاله شيخنا الشهاب الرملي اه سم (قوله ولم يقبض) الى قوله دون بدل الخ في النهاية والمغني (قوله اولم يقبض) كما في زيادة الروضة فاذا ذكره المصنف مثال لا قيده نهاية زاد سم فلا يصح الا براء منه بغير اذن المرتهن اه (قوله من كان الاصل بيده) أي راها او مرتهنا او اجنبا اه ع ش (قوله مثله به) أي مثل الموقوف المتلف ببده (قوله بخلاف رهنه) أي راهن عن القيمة اه كرى (قوله بدله) أي الموقوف (قوله لا نشاء وقف) أي من الحاكم لما اشتراه ببده اه ع ش (قوله ويحتاج فيه) أي في الوقف (قوله كذلك) أي كاتلاف المرهون فيصير بدله رهنه ما كان من غير انشاء عقد (قوله لم تنقص الخ) أي باتلاف البعض (قوله هذا كبره) فيه تغليب الذكر على الانثيين (قوله وانقصت وزاد الارش) أي كالأول قطعته يده فنقص به من قيمته الربع مع كون الارش نصف القيمة فانه يزاد على ما نقص منها (قوله فاز المالك بالو ائد) عبارة شرح الروض فاز المالك بالارش كله في الاولى وبالو ائد على ما ذكر في الثانية انتهت والمعتمد عدم فوز المالك بشي وان الجميع رهن مراه سم عبارة النهاية والمغني وما ذكره الماوردي ان محل ما ذكره في الجناية اذا نقصت القيمة بها ولم يزد الارش فلو

(قوله اما اذن راهن) لو ظنه مالكا فيبغي ان حكمه حكم المالك (قول المصنف ويجب المهر) قال الشارح في شرح الارشاد وقضية كلامه كما صلها انه يجب في البكر مهر بكر وهو ما عتمده الا ذرعى لانه استمتع ببكر واستبعد وجوب الارش للبكارة مع ذلك لان ازا التما اذون له فيها وتحصل غالبا قبل كمال الوطء والذي يتجه وجوبه مع عدم الاذن مع وجوده لان سبب وجوبه الاتلاف وانما يسقط اثره بالاذن بخلاف المهر فانه الاستمتاع وهو حاصل ولو مع الاذن اه (قوله او جهل) يتناول ما اذا اعتقدت وجوب طاعة الامر (قول المصنف وعليه قيمته) أي وان كان يعق على الراهن خلافا للزركشي كما قاله شيخنا الشهاب الرملي (قوله ولم يقبض) كما في الروضة فلا يصح الا براء منه بغير اذن المرتهن (قوله لان القيمة الخ) هذا التوجيه مجرى في الاضحية (قوله فاز المالك) عبارة شرح الروض فاز المالك بالارش كله في الاولى وبالو ائد على ما ذكر في الثانية والمعتمد عدم فوز المالك

حد) عليه بخلاف ما لو علم التحريم ولا يغتر بما نقل عن عطاء لما سانه مكذوب عليه وبفرض صحته ففي شبهة ضعية جدا فلا ينظر اليها (ويجب المهر ان اكرها) او اعذرت بنحو نوم او جهل لانه لحق الشرع فلم يؤثر فيه الاذن ومن ثم وجب للمفوضة بالدخول اما اذا طأ وعته غير معذورة فلا مهر لها (والولد) عند قبول قوله في جميع ما س (حر نسيب) للشبهة (وعليه قيمته للراهن) المالك والا فللمالك لانه فوت رقه عليه (ولو اتلف) بغير حق او تلف تحت يد عادية (المرهون بعد القبض وقبض بدله) اولم يقبض (صار رهنه) مكانه من غير انشاء عقد وان امتنع رهن الدين ابتداء لقيامه مقامه ولا نه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء ويجعل بيد من كان الاصل بيده وانما احتاج بدل الموقوف المتلف الى شراء مثله به لان القيمة لا يصح وقف عينها بخلاف رهنه واحتاج بدله لانشاء وقف دون بدل اضحية اشترى بعين قيمتها او بما في الذمة بنيتها لان الوقف يتضمن ملك الفوائد ويحتاج فيه لبيان المصرف وغيره فاحتاط له اكثر واتلاف بعض المرهون كذلك نعم ان لم تنقص قيمته كقطع

هذا اكبره وانقصت وزاد الارش على نقص القيمة فاز المالك ولو اتلفه المرتهن

كان ما وجب عليه رهنه ولا محذور فيه كما هو ظاهر اذا قانده من ونه عن تعاق الغرماء به وشمل كلامه ما لو كان الملتف هو الراهن لكن بحث الزركشي وغيره ان بدله عليه لا يبر رهنه قبل قبضه وعليه لا يكفي مجرد قبضه بل لابد من قصد دفعه عن جهة الغرم كسائر الديون اى نظير ما مر في قيمة العتيق كذا ذكره في موضع من الخادم وناقضه بعده بقيل فقال لابد من قبضه (٩٣) وانشاء عقد الرهن وعمله بما فيه نظر

وناقض ذلك كله في مبحث العتيق فقال سياقي لتأخلاف في الائتلاف الحسى من الراهن او اجنبى هل يكون رهنه او لا حتى يتعين بالقبض وجهان احصهما في الروضة الاول اى اخذا باطلاق عبارتها ثم قال وهذا يجب جريانه في القيمة اذا وجبت على الراهن بعتيق المرهون فان حكمنا بانها مرهونة وهى دين قبل استيفائها استصحب والام تصر رهنه الا بالتعيين اه ملخصا وجرى شيخنا في شرح الروض في قيمة العتيق على انها لا تصير رهنه الا بالقبض وكذا هنا اذا كان الجاني الراهن وقرق بانه لا فائدة للحكم عليه في ذمته بانه رهن بخلافه في ذمة غيره وناقض ذلك في شرح منهجه فجري ثم على مامر عن السبكي وهنا على الاطلاق فلم يفرق بين الراهن وغيره وهذا هو الاوجه لان سبق الرهن اقتضى وجوب رعايته وجوده لوجود بدله ويلزم من وجوده في الذمة الحكم عليه بالرهنية ليقم التوثيق المقصود وفرقه المذكور بمنوع بل للحكم عليه بالرهنية في ذمة الراهن هنا وشم فائدة اى فائدة

لم ينقص بها كان قطع ذكره وانشاءه ونقصت بها وكان الارش زائدا على ما نقص منها فاز المالك بالارش كله في الاولى وبالزائد على ما ذكر في الثانية ممنوع لتعلق حق المرتن بذلك فهو كما لو زاد سعر المرهون بعد رهنه اه (قوله) كان ما وجب عليه رهنه (قوله) انه لا يكون رهنه لانه لا يكون ما وجب عليه رهنه وقد يقال مساواته لغيره وفائدته تقديمه بذلك القدر على الغرم اه نهاية قال ع ش قوله والاوجه الخ خلافا لابن حجر وقوله وقيل جزم بهذا شيخنا الزبائى في حاشيته اه (قوله) قبل قبضه اى اقباض الراهن البديل لمن كان الاصل بيده (قوله) بل لابد من قصد دفعه الخ اى من غير حاجة الى انشاء عقد الرهن (قوله) نظير مامر اى في الفصل الذى قبل هذا (قوله) احصهما في الروضة الاول اى يكون رهنه قبل القبض وهو محل المناقضة (قوله) ثم قال اى الزركشي (قوله) استصحب اى حكم الاصل اى تصير القيمة رهنه قابل تعيينها بالقبض (قوله) وكذا هنا اى في قيمة الملتف (قوله) وقرق اى بين الراهن وغيره اه كردى (قوله) للحكم عليه اى على بدل الملتف (في ذمته) اى حال كون ذلك البديل في ذمة الراهن (قوله) على مامر عن السبكي اى من الحكم برهنيته في ذمة المعتق اه سم (قوله) مر عن السبكي اى في شرح قول المصنف ويغرم قيمته يوم عتقه رهنه (قوله) وهذا هو الى المتن في النهاية (قوله) وهذا هو الاوجه (قوله) فاللهاية والمعنى (قوله) وجوب الخ مفعول اقضى (قوله) وجوده اى وجوده في حالة الملتف في ذمة الراهن الملتف (قوله) لوجود بدله متعلق باقتضى واللام للتعليل (قوله) وفرقه الخ اى فرق الشيخ في شرح الروض (قوله) في ذمة الراهن حال من ضمير عليه الرجوع الى بدل المرهون (قوله) هنا اى في بدل الملتف (قوله) ثم اى في قيمة العتيق (قوله) قام ما خلفه الخ فيه نظر لان ما في الذمة ليس منحصر فيما خلفه حتى يتعلق الحق به نعم بموته متعلق الديون بتركه ومن جهتها ما هو مرهون ومقتضاه ان لا يتقدم به على غيره من الغرماء الا ان يقال انه لما حكم برهنيته وهو في الذمة ولم يوجدهما يتعلق به سواء قلنا بانحصار ما في الذمة فيما خلفه فيقدر تعلقه به قبيل موته اه ع ش وقوله لان يقال الخ هو الظاهر (قوله) وكان الشيخ اى في شرح الروض اه ع ش (قوله) الجاني مفعول الابرأ المضاف الى فاعله (قوله) ما قررت اى في قوله فان حكمنا بان الخ قاله

بشيء وان اجمع رهن مر (قوله) ولا محذور فيه كما هو ظاهر قد يقال بل فيه محذور وهو انه يلزم ان يثبت له على نفسه حق التوثيق والشخص لا يثبت له على نفسه شيء ويمكن ان يحجب بمنع ذلك كليا وما لا مانع ان يثبت للانسان على نفسه اذا كان فيه مصلحة لغيره لانه يؤل الى ثبوت حق لذلك الغير كما هنا فان في ثبوت حق التوثيق للمرتن على نفسه مصلحة للراهن فهو في معنى ثبوت حق الراهن فليتأمل (قوله) اذا قانده صونه عن تعلق الغرماء ان قلت ما فائدة صونه عن تعلق الغرماء فان مجرد امتناع تعلقهم بما في الذمة لا يعود على الراهن منه شيء لانه غير موجود فهو بمجرد لا ينتفع به الراهن في وفاء دينه وإن لم يتعلق به الغرماء اذ هو بمجرد لا يمكن التوفية منه قلت لعل الشارح يقول على قياس ماسياقي في الراهن ان قانده انه اذا مات وخاف قدر البديل قام مقام ما في ذمته فيختص الراهن بالتعلق به حتى يوفى منه ورثة المرتن وتنقطع مطالبتهم للراهن ولو لا ذلك لطالبوه واحتاج الى الدفع من غير ذلك المال لازاحة غيره له فيه وعدم لزوم ما على المرتن لورثته لكن سياقي مناقشة في هذه الفائدة فليتأمل (قوله) وناقضه لا يقال قد يمنع لان قوله في الموضوع الاول لا يصير رهنه قابل قبضه ليس صريحا في الاكتفاء بالقبض بل يصدق باعتبار انشاء العقد لا نقول قوله لا يكفي مجرد قبضه بل لابد الخ صريح في ذلك كما لا يخفى (قوله) على مامر عن السبكي اى من الحكم برهنيته في ذمة المعتق (قوله) وكان الشيخ ظن الخ قد يوجه هذا الظن بان ما في الذمة غير ما خلفه فلو قام مقامه لزم انتقال الرهنية من الشيء

وهي انه اذا مات وليس له الا قدر القيمة فان حكمنا بان في ذمته رهن قام ما خلفه مقامه فيقدم به المرتن على مؤن التجيز وبقي الغرماء والا قدمت مؤن التجيز واستوى هو والغرماء وكان الشيخ ظن انحصار الفائدة في عدم صحة ابراء الراهن الجاني بما في ذمته وهذا لا يتأتى اذا كان الجاني هو الراهن وليست منحصرة في ذلك كما علمت فانضج ما قررت فقامله (والخصم في البديل الراهن)

ومع كونه الخصم فيه لا يقبضه وإما الذي يقبضه المرتن أو العدل وإن منعنا من الخصومة (فإن لم يخصم) الراهن في ذلك (لم يخصم المرتن في الأصح) كما لا يخصم مستأجر ومستعير نعم له حضور خصومة الراهن لتعلق حقه بالمأخوذ ومحل ذلك كله حيث لم يكن المتلف الراهن ولا طالبة المرتن لثلايفوت حقه من التوثق ثم رأيت شارحا قال والثاني يطالب كما لو كان الخصم هو الراهن وهو صريح فيها ذكرته واما يصرح به قول جمع من الشراح محل ذلك إذا تمكن الراهن من الخصامة أما لو باع المالك العين المرهونة فللمرتن الخصامة جزما كما أفق به البلقيني وهو ظاهر اه ووجه عدم تمكنه من الخصامة هنا أنه يدعى حقا لغيره وهو المرتن فلم يقبل منه على أن يبيعه يكذب دعواه وإذا ثبت المطالبة للمرتن هنا ففي مسئلتنا وهي ما إذا كان المتلف هو الراهن أولى وبحث أن الراهن لو غاب وقد غصب الرهن جاز للقاضي أن ينصب من يدعى على الغاصب لأن له إيجار

عش والظاهر أرى في قوله وهذا هو الوجه (قوله إن كان مالكا) إلى قول المتن فلو وجب في النهاية إلا قوله ثم رأيت إلى وما يصرح (قوله أو وليه) أو وصيه أو نحوهما اه نهاية أي الوكيل عش (قوله وإلا) أي بان كان الراهن مستعيرا (فالمالك) أي المعير اه نهاية (قوله ومع كونه) أي الراهن وكذا المعير (قوله لا يقبضه) نعم إن كان هو المشرط ووضع الرهن عنده فينبغي أن له قبضه وقد سبق عن المطلب جواز شرط الوضع عنده اه سم ويأتي عن النهاية انفا ما يوافق (قوله المرتن الخ) عبارة النهاية من كان الأصل بيده اه (قوله وإن منع الخ) غاية قول المتن (فإن لم يخصم الخ) ويجرى الخلاف فيما لو غصب المهرن نهاية ومعنى (قوله ولا طالبة المرتن) الوجه أن المراد بمطالبة المرتن ومخاصمته حيث جوزت له هي دعواه باستحقاق حق التوثق ببدل العين كان يدعى أنه يستحق التوثق به وهذا يتمتع من ادائه لادعواه بالمالك إذ ليس مالكا ولا نائباً ولا ولياً إلا أن احتاج في إثبات حق التوثق إلى إثباته بأن أنكر المتلف ملك الراهن للملك العين فله إثبات ذلك بالبينة وإذا كان المراد بها ما ذكر فالوجه ثبوته له وإن لم يتمتع الراهن من المطالبة ولا وجد شيء مما ذكر في هذه الصورة فليتامل اه سم عبارة عش ويلحق به مالو كان المتلف غير الراهن وخاصمه المرتن لحق التوثق بالبدل فلا يتمتع كقائه شيخنا الزيادي عن والد الشارح مر اه (قوله والثاني) أي مقابل الأصح (قوله كالمالك) أي الخصم هو الراهن) أي بان كان هو المتلف المهرن (قوله وهو صريح الخ) أي حيث جعله مقيساً عليه (قوله محل ذلك) أي الخلاف (قوله أمالو باع المالك) أي الراهن بدليل قوله لا في على أن يبيعه يكذب الخ فكان المراد بالخصامة المحكوم بعدم التمكن منها بخصامة المشتري منه ومن ترتب عليه اه سم (قوله العين المرهونة) أي من غير إذن المرتن اه عش وهذا التقيد يتألفه قول الشارح فللمرتن الخصامة إلا أن يراد بذلك زاعما لإذن المرتن في البيع (قوله عدم تمكنه) أي الراهن (قوله هنا) أي فيما لو باع المالك الخ (قوله يدعى حقا لغيره) ليس بل لازم إذ قد يدعى المالك اه سم (قوله يكذب دعواه) لنضمن البيع المتوقف على إذن المرتن إلا فراراً بذنه (قوله هنا) أي فيما لو باع الخ اه نهاية (قوله لو غاب الخ) أي في غير المستثنين المذكورين وهما لو باع المالك العين الخ وما أتفاه الراهن (قوله جاز للقاضي الخ) ينبغي أن يجوز أيضاً للمرتن دعوى حق التوثق ومطالبة الغاصب اه سم (قوله لأن له) أي للقاضي (قوله بحفظ ماله) بكسر اللام بقرينة المقام (قوله في نفس المهرن الخ) أي لاجلها بأن جنى رفيق

إلى غيره ولا نظير لذلك ولو صح ذلك لحصل الانتقال في الحياة ولو لا الفالسبب في تأخيرها إلى الموت لا يقال السبب خراب الذمة بالموت فلا يحتاج للانتقال إلا حينئذ لا نناقول اما ولا غراب الذمة بالموت إنما هو بالنسبة للمستقبل عن الموت لا بالنسبة للماضي أيضا بل هي بالنسبة إليه تقبل التعلق بها واما ثانيا فلا نسلم عدم الاحتياج إلا حينئذ بل الاحتياج ثابت قبل ذلك أيضا للتوثق فليتامل لا يقال الفرق في التعلق بالمال بين الحياة والموت ظاهر فإن الدين لا يتعلق بالمديون في حياته فاذا مات تعلق به لا نناقول الكلام في التعلق الجعلي الذي يخص المرتن دون الشرعي الذي يستوي فيه سائر الديون والفرق المذكور لم يثبت إلا في الشرعي فليتامل مع ذلك دعواه اقتضاه ما قرره (قوله أو وليه) أو وصيه مر (قوله وإلا فالمالك) كالرهن المعار (قوله ومع كونه الخصم فيه) نعم إن كان هو المشرط ووضع الرهن عنده فينبغي أن له قبضه وقد سبق عن المطلب جواز شرط الوضع عنده (قوله ولا طالبة المرتن) الوجه أن المراد بمطالبة المرتن ومخاصمته حيث جوزت له هي دعواه باستحقاق حق التوثق ببدل العين كان يدعى أنه يستحق التوثق به وهذا يتمتع من ادائه لادعواه بالمالك إذ ليس مالكا ولا نائباً ولا ولياً إلا أن احتاج في إثبات حق التوثق إلى إثباته بأن أنكر المتلف ملك الراهن لملك العين فله إثبات ذلك بالبينة وإذا كان المراد بهما ما ذكر فالوجه ثبوته له وإن لم يتمتع الراهن من المطالبة ولا وجد شيء مما ذكر في هذه الصورة فليتامل (قوله أمالو باع المالك) أي الراهن بدليل قوله لا في على أن يبيعه يكذب دعواه فكان المراد بالخصامة المحكوم بعدم التمكن منها بخصامة المشتري منه ومن ترتب عليه (قوله يدعى حقا لغيره) ليس بل لازم إذ قد يدعى المالك (قوله جاز للقاضي أن ينصب الخ) ينبغي أن يجوز

الراهن) المالك إن شاء أو غفلا بالمال (وفات الرهن) لفوات محله بلا بدل إلا إذا وجب في طرفه فهو (٩٥) في الباقي باق بحاله وله العفو مجانا

ولا يجبر على قود ولا عفو (فان وجب المال بعفوه) عن القود عليه (أو) بجناية على نحو فرعه أو (بجناية خطأ) أو شبه عمد (لم يصح عفوه) أي الراهن (عنه) أي المال الواجب لتعلق حق المرتهن به (ولا) يصح (إبراء المرتهن الجاني) لانه غير مالك ولا يسقط ببراءته حقه من الوثيقة إلا إذا اسقطه منها (ولا يسرى الرهن إلى زيادته) أي المرهون (المنفصلة كشمرة وولد) ويصح لانها أجنبية عنه بخلاف المتصلة كسمن وكبر شجرة (فلورهن حافلا وحل الاجل وهي حامل) أو مست الحاجة لبيعها قبل الحلول (بيعت) كذلك لانه امام معلوم أو صفة تابعة وعلى كل منهما يشملهما الرهن (وان ولدته بيع معها في الاظهر) لما ذكر (وان كانت حاملا عند البيع دون الرهن فالولد ليس برهن في الاظهر) لحدوثه بعده وهو بمنزلة المنفصلة لانه يعلم ويقابل بقسط من الثمن ولا يتبع حتى تضعه لتعذر استثنائه والتوزيع عليه وعلى الام للجهل بقيمته نعم لو سأل الراهن في بيعها وتسليم الثمن للبرهن جاز بيعها كما نص عليه في الام ومن

عمدا على الرقيق المرهون المكافء له بغير حق فاتفقه (قوله المالك) إلى قول المتن ولا يسرى في النهاية والمغنى (قوله) أما إذا وجب أي القصاص (قوله في طرفه) أي أو نحوه نهاية ومعنى (قوله فهو) أي الرهن (قوله وله العفو مجانا) قد يغني عنه قوله سابقا وعلى الامال (قوله ولا يجبر الخ) عبارة النهاية والمغنى ولو أعرض الراهن عن القصاص والعفو بان سكت عنهما لم يجبر على أحدهما اه (قوله أو بجناية الخ) أي أو بعدم انضباط الجناية كالجائفة وكسر العظام اه ع ش قول المتن (لم يصح عفوه عنه) قال الروض ولا التصرف إلا باذن المرتهن قال في شرحه فلو صالح عنه على غير جنسه لم يصح إلا باذن المرتهن فيصح ويكون المأخوذ مرهونا انتهى اه سم قول المتن (لم يصح عفوه الخ) أي وصار المال مرهونا وإن لم يقبض كما مر نهاية ومعنى (قوله اسقطه منها) أي حقه من الوثيقة (قوله وبيض) أي ولبن وصوف ومهر جارية ومعنى ونهاية عبارة سم قال في الروض وشرحه وما يحدث من سعة وإن لم يجف ومن ليف وكر ب بفتح الكاف والرام هو اصل السعف غير مرهون كالشمرة وفيما كان ظاهرا حال العقد خلاف في التهمة مرهون وفي الشامل وتعليقه القاضي أبي الطيب لا وهو الوجه كالصوف بظهر الغنم كما مر وصاحب التهمة مشى على طريقته في الصوف من انه يدخل في رهن الغنم اه (قوله بخلاف المتصلة) وقد اتفق بعض أهل اليمن فيما لو رهنه بيضة فتفرخت بانه لا يزول الرهن على المشهور اخذ من مسئلة التفليس ولا يبعد إجماره وجه فيه هنا ورجحه طائفة من الاصحاب واتفق الناشري فيمن رهن بذرا أو قبضه ثم استأذن الراهن المرتهن في التلاوم به أي النفع به فاذن له المرتهن ببقاء الرهن حتى يبق الزرع وما تولد منه مرهونا اخذ من الفليس في البذرا قال ع ش قوله بانه لا يزول هو المعتمد وقوله ثم استأذن الخ لعل التقييد به لانه ضرورة الواقعة التي وقع الافتاء فيها أي فليس يقيد وقوله حتى لتعلية وقوله مرهونا فباع ويوفى منه الدين وإن زادت قيمة الزرع على قيمة الحب (قوله أو مست الخ) عطف على حل الاجل (قوله كذلك) وكان تابع حاملا في الدين تباع كذلك لنحو جنابة كما شمل ذلك عبارة المحرر نهاية ومعنى (قوله امام معلوم) وهو الاصح نهاية ومعنى (قوله لما ذكر) عبارة النهاية والمغنى بناء على ان الحل يعلم فهو رهن اه قول المتن (عند البيع) أي عند ادراته ولو اختلف الراهن والمرتهن في الحل وعدمه فينبغي تصديق الراهن لان الاصل عدم الحل عند الراهن فيكون زيادة منفصلة اه ع ش (قوله ولا يتبع الخ) أي على الاظهر إذا تعلق به حق ثالث بنحو وصية كما يأتي (قوله والتوزيع) عطف على الاستثناء (قوله نعم الخ) استدراك على قوله ولا يتبع الخ (قوله لو سأل الخ) أي ببناء الفاعل أي من المرتهن أو القاضي اه ع ش (قوله وتسليم الثمن) أي الوفاء لا ليكون رهنًا مكانه ولو اراده لم يكف مجرد التراضي بل لا بد من عقد فمما يظهر اه سم (قوله ومن هذا) أي النص (قوله من التعذر) يسبق إلى الفهم منه التعذر المذكور بقوله التعذر

أيضا للبرهن دعوى حق التوثيق ومطالبة الغاصب (قول المصنف لم يصح عفوه عنه) قال في الروض ولا التصرف فيه إلا باذن المرتهن قال في شرحه فلو صالح عنه على غير جنسه لم يصح إلا باذن المرتهن فيصح ويكون المأخوذ مرهونا قال في الاصل كذلك انقلوه واستشكك ا رافعي بما قدمته مع جوابه في فرع اذن له في بيع الرهن الخ وقد يستشكل بان التصرف في المرهون بما يزيل الملك باذن المرتهن يحصل به انفكاك الرهن وبجواب بان اطر اذ ذلك إنما هو في الاعيان بخلاف ما في الذمم لان ما فيها لا يتحقق إلا بقبضه أو قبض بدله (قول المصنف المنفصلة) في الروض وشرحه وما يحدث من سعة وان لم يجف ومن ليف وكر ب بفتح الكاف والرام هو اصول السعف غير مرهون كالشمرة وفيما كان ظاهرا حال العقد خلاف في التهمة مرهون وفي الشامل وتعليقه القاضي أبي الطيب لا وهو الوجه كالصوف بظهر الغنم كما مر وصاحب التهمة مشى على طريقة في الصوف من انه يدخل في رهن الغنم اه (قوله لتعذر استثنائه) قال في شرح الروض ولورهن نخلة ثم اطلعت استثنى طلعا عند بيعها ولا يتمتع ببيعها مطلقا بخلاف الحامل اه وقوله استثنى طلعا لعل إذا تعلق به حق ثالث على ما ذكر في الحل أو المراد جاز استثنائه (قوله وتسليم الثمن) الظاهر ان المراد بتسليمه الوفاء لا ليكون رهنًا تحت يده ولو اراد ذلك لم يكف مجرد التراضي ولا بد من عقد فمما يظهر (قوله من التعذر)

هذا وقولهم يجبر المدين على بيعها إذا لم يكن له غيرها استشكل الاسنوى مامر من التعذر ثم حمله على ما إذا تعلق بالحمل

استثنائه الخ ولا يخفى أنه لا إشكال في ذلك فإن جواز بيعها واجباره عليه فيما ذكر لا يدفع هذا التعذر فالوجه ان المراد بالتعذر ما تضمنه قوله فيما مروا لا يتابع حتى تضعه الخ من تعذر البيع لتعذر ما ذكر فتأمل اهـ سم اي فتوافق حيث ذكر عبارته لما في المعنى والنهاية والاسنى وعلى الاول اي الاظهر يتعذر بيعها حتى تضعه قال ابن المقرئ تبعاً لاسنوي ان يتعلق به حق ثالث بوصية او حبر فاس او موت او تعاق الدين برقية امه دون كالجانية والمعاراة للرهن او نحوها وذلك لان استثناء الحمل متعذر وتوزيع الثمن على الام والحمل كذلك لان الحمل لا تعرف قيمته أما اذا لم يتعلق به أو بها شيء من ذلك فإن الرهن يلزم بالبيع أو بتوفية الدين فان امتنع من الوفاء من جهة أخرى اجبره الحاكم على بيعها ان لم يكن له مال غير هاتم ان تساوى الثمن والدين فذاك وان فضل من الثمن شيء اخذه المالك وان نقص طو لب بالباقي ولورهن نخلة ثم اطلعت استثنى طلبها عند بيعها ولا يمتنع بيعها مطلقاً بخلاف الحامل اهـ قال ع ش قوله يلزم بالبيع اي لها حاملاً ويوفى الدين من ثمنها وقوله ثم اطلعت اي بعد الرهن ولو قبل القبض وقوله استثنى اي جاز للرهن ان يستثنى ان لم يتعلق به حق ثالث والاوجب الاستثناء اهـ وقوله أي جاز الخ زاد سم ويعلم من قول الاسنى ثم الخ ان المراد البيع ليوفى منه العن لا ليرهنه مكان الاصل كاتوم اهـ (قوله حق ثالث) فان لم يتعلق به ما ذكر اجبر على وفاة الدين او بيعها فان امتنع منها باعها الحاكم او غير هاتم امواله او في الدين من ماله ان كان فيه جنسه م ر اهـ سم (فصل) في جنابة الرهن (قوله في جنابة الرهن) من اضافة المصدر الى فاعله اي وما يتبع ذلك مما ينفك به الرهن وتلف المهرهون اهـ ع ش (قوله اذا جنى المهرهون) اي كالأول وبعضاً كالو كان المهرهون نصفه فقط اهـ ع ش (قوله على اجنبى) اي غير السيد وعبد المهرهون اخذاً ما أتى في الممتن وان جنى على سيده الخ اهـ ع ش (قوله ولا ينافيه) اي قوله او طرف بصرى وكردى اي ما يوجب القود في طرف (قوله الموجب للشارح ايشار الاول) اي الحامل هذا القول للجلال المحلى على الاقتصار على ما يوجب القود في النفس (قوله لما يأتي) تعليل لعدم المنافاة (قوله في معناه) اي قوله بطل (قوله بل ظاهر قوله الخ) مبتدأ خبره الثاني ومراده بالثاني الحل على موجب القود في الطرف فليتأمل كون ذلك هو ظاهر ما ذكر اهـ سيد عمر عبارة سم قوله بل ظاهر هذا مبتدأ وخبره الثاني وذلك لان تقديم المجنى عليه واقتصاصه فرع وجوده ولا يتصور وجوده مع الجنابة عليه الا ان كانت في ظرف هذا وما قاله انه ظاهر ما ذكر يعارضه ظاهر بطل الرهن وان معنى قدم المجنى عليه قدم حقه وهو لا يقتضى وجوده ومعنى اقتص اقتص المستحق او هو مبنى للفعول فلا يقتضى ذلك اهـ (قوله ولم يكن الخ) عطف على جنى المهرهون اي ولم يكن جنابة المهرهون بامر غيره بها والحال انه يعتقد وجوب طاعة الامر (قوله او تحت يده) اي الغير عطف على قوله بامر غيره (قوله والا) اي

حق ثالث بفلس أو موت
أو وصية به (فصل) في
جنابة الرهن اذا (جنى
المهرهون) على أجنبى بما
يوجب القود في نفس أو
طرف ولا ينافيه قوله بطل
الموجب للشارح ايشار
الاول لما يأتي في معناه بل
ظاهر قوله قدم المجنى
عليه وقوله اقتص الثاني
ولم يكن بامر غيره وهو
يعتقد الطاعة أو تحت
يده تعدياً

يسبق الى الفهم منه التعذر المذكور بقوله لتعذر استثنائه الخ ولا يخفى انه لا إشكال في ذلك فان جواز بيعها واجباره عليه فيما ذكر لا يدفع هذا التعذر فالوجه ان المراد بالتعذر ما تضمنه قوله فيما مروا لا يتابع حتى تضعه الخ من تعذر البيع لتعذر ما ذكر فتأمل (قوله حق ثالث) فان لم يتعلق بها ما ذكر اجبر على وفاة الدين او بيعها فان امتنع منها باعها الحاكم او غير هاتم امواله او في الدين من ماله ان كان فيه جنسه م ر اهـ سم (قوله او وصية به) او يتعلق الدين برقية امه دون كالجانية والمعاراة للرهن او نحوها وذلك لتعذر توزيع الثمن لان الحمل لا تعرف قيمته فان لم يتعلق به أو بها شيء من ذلك ألزم الرهن بالبيع أو بتوفية الدين ثم بعد البيع ان تساوى الثمن والدين فذاك وان فضل من الثمن شيء اخذه المالك او نقص طو لب بالباقي كذا في شرح الروض ومن قوله ثم بعد البيع الخ يعلم ان المراد البيع ليوفى من الثمن لا ليرهنه مكان الاصل كما توم (فصل) (قوله بل ظاهر) هذا مبتدأ وخبره الثاني وذلك لان تقديم المجنى عليه واقتصاصه فرع وجوده ولا يتصور وجوده مع الجنابة عليه الا ان كانت في ظرف هذا وما قاله انه ظاهر ما ذكر يعارضه ظاهر بطل الرهن وان معنى قدم المجنى عليه قدم حقه وهو لا يقتضى وجوده ومعنى اقتص اقتص المستحق او هو مبنى للفعول فلا يقتضى ذلك (قوله او تحت يده) اي الغير تعدياً قضيته انه لو كان تحت الغير تعدياً لا يقدم المجنى عليه

بان كان جنايته باسر الغير أو كان المرهون تحت يد الغير تعديا اه كرى (قوله فالجاني الخ) أشار به الى أن التقييد بقوله ولم يكن الخ بالنظر لبطان الرهن فقط فيقدم المجنى عليه مطلقا اه سم (قوله الغير) أى ولو الرهن قال فى الروض ولو امره سيده بالجناية وهو عيى فلا اثر لادنه فى شي الا فى الاثم او غير عيى او اعجمى يعتقد وجوب طاعة سيده فى كل ما يامر به فالجاني هو السيد ولا يتعلق برقة العبد قصاص ولا مال ولا يقبل قول السيد انا امرته بالجناية فى حق المجنى عليه لانه يتضمن قطع حقه عن الرقة بل يباع العبد فيها وعلى سيده قيمته لتكون مكانه لا قراره بامر به بالجناية انتهى اه سم زاد النهاية والمغنى وأمر غير السيد العبد بالجناية كالسيد فيها ذكر كما ذكره فى الجنايات وصرح به الماوردى هنا اه قال ع ش قوله الا فى الاثم فيحرم عليه ذلك ويكون الحال كالوجنى بلا اذن من سيده فيتعلق به القصاص او المال وقوله او غير عيى الخ ولو اختلف المرتن والسيد بان انكر السيد الامراو كون المأمور غير عيى او كونه يعتقد وجوب الطاعة ولا يدينه وامكن ذلك اما طول المدة بين الجناية والمنازعة بحيث يمكن حصول التميز او زال العجمة او حصول حالة تشعر بما ادعاه السيد صدق السيد لان الاصل يتعلق جناية العبد برقيقته ولم يوجد مسقط وقوله ولا يقبل قول السيد اى او الاجنبى اخذ من قوله الا فى وامر غير السيد وقوله بل يباع العبد أى ويكون ثمة للمجنى عليه فلولم يف ثمة بارش الجناية فينبغى مطالبة السيد ببقية الا وشه واخذة له باقراره اه ع ش (قوله لتعلق حقه الخ) ولان حق المجنى عليه مقدم على حق المالك فاولى أن يتقدم على حق المرتن اى المرتن وقضية التوجيه الاول اى قوله لتعلق الخ انه لو لم يسقط حق المجنى عليه بالموت كما لو كان العبد مغصوبا أو مستعارا أو مبيعا ببيع فاسدان لا يقدم لانه لو قدم حق المرتن لم يسقط حق المجنى عليه فان مطالبة الغاصب أو المستعير أو المشتري ويرد بان الموعول عليه تقديمه فى هذه الصورة ايضا وتؤخذ القيمة وتسكون رهنها مكانه شرح مر اه سم قال ع ش قوله ويرد الخ التعويل على ما ذكر لا يصلح رداعلى المعارض بل بما يتم الرد عليه لو منع أن مقتضى التعليل ما ذكر فالاولى أن يقال هو وان كان قضيته ذلك لكن الحكم اذا كان معللا بعاتين يبقى ما بقيت احداهما اه قول المتن (فان اقتص) بأن أوجبت الجناية قصاصا نهائى ومغنى (قوله مستحق القود) الى قوله ولا يلزم فى النهاية (قوله مستحق القود) أى فى النفس او غير هانهاية ومغنى اى بنفسه او نائبه ع ش (قوله بآنى) أى فى شرح فاقصص (قوله أى ما بنى) الى قول المتن فاقصص فى المغنى (قوله لحقة) اى المجنى عليه (قوله فيما فات الخ) أى من كله او بعضه (قوله نحو غاصب) أى كالمستعير والمستام والمشتري ببيع فاسد (قوله فلو عاد الخ) هو تفرع على البطلان أى لو عاد المبيع بعد البيع فى الجناية بسبب اخذ غير ما يتعلق بعقد البيع كان عاد له بشراء او ارث او وصية او غيرها فان عاد له بفسخ او رد بعيب أو اقالة يقيى بقاء حق المجنى عليه اه ع ش (قوله لم بعد الرهن) وعلم من اقتصاره على القصاص والبيع انه لو سقط حق المجنى عليه بعفو او فداء لم يبطل الرهن نهائى ومغنى (قوله فضمها الخ) اى كما فعله الشارح نهاية (قوله فزعم تعين الفتح الخ) رد على الاسنوى عبارة المغنى قال الاسنوى فى فاقصص بفتح التامم الضمير يعود الى المستحق فيشمل السيد والوارث والسلطان فيمن لا وارث له ولا يصح ضمها لانه لا يتعدى الا عن وقال الشارح يضم التامم وقد مره والاولى اولى لسلامته من التقدير ولكن يؤيد الشارح ما بانى فى ضبط وعنا اه (قوله ولا يلزم عليهما الخ) تأمل حاصله لان التقدير حذف نعم ان ادعى

والا فالجاني الغير (قدم المجنى عليه) لتعلق حقه بالرقة فقط فلو قدم غيره فات حقه من أصله بخلاف المرتن لتعلق حقه بالذمة أيضا (فان اقتص) مستحق القود ويصح هنا ضم التامم بل هو الاولى على ما بانى (او بيع) المرهون أى ما بنى بالواجب من كله او بعضه (له) أى لحقه بان وجب له مال ابتداء أو بالعفو (بطل) الرهن فيما فات بقود أو بيع ما لم تجب قيمته لكونه تحت يد نحو غاصب لانها رهن بدله فلو عاد الملك الراهن لم يعد الرهن (وان جنى) المرهون (على سيده) فقتله أو قطعه (فاقصص) بضم نائه بان اقتصص سيده فى نحو القطع أو وارثه فى القتل فضمها المفيد لذلك أولى من فتحها الموهم لتعين الاول فزعم تعين الفتح وهم ولا يلزم عليهما حذف منه

انه لا يكتفي بتقديمه لدلالة السياق عليه (٩٨) ولا على الفتح تعين الاقتصاص بالنفس كما هو واضح خلافا لمن زعمه لانه يقال في اقتصاص وكيله

ان الموكل اقتص (بطل الرهن) فيما وقع فيه القود لفوات محله بلا بدل (وان عني) بضم اوله كما بخطه فيشمل السيد ووارثه لئلا يكتل الخلاف في وارثه قولان (على مال) او كانت الجناية خطا مثلا (لم يثبت على الصحيح) لان السيد لا يثبت له على عبده مال ابتداء (فيبقى رهنا) لازما كما كان وخرج بائتمامه مالو جنى غير عمد او عمدا او عني على مال على طرف مورثه او مكاتبه ثم انتقل المال للسيد بموت او عجز فانه يثبت له عليه فيبيعه فيه ولا يسقط إذ يحتمل في الدوام مالا يحتمل في الابتداء او قتل المورث او قته او المكاتب غير عمد او عمدا وعفا السيد على مال فكذلك (وان قتل) المرحون (مرهونا للسيدة عند) مرتهن (اخر فاقص) منه السيد (بطل الرهنان) اى كل منهما القود محلهما (وان وجب مال) ابتداء او بعفو وإن لم يطلبه المرتهن (تعلق) برقة القاتل وحينئذ يتعلق (به) اى هذا المال المتعلق برقة القاتل (حق مرتهن القاتل) لان السيد لو اتلف الرهن غرم قيمته للمرتهن فاذا اتلفه عبده كان تعلق الغرم به اولى فالوجوب هنا رعاية لحق الغير وإن استلزم وجوب شئ للسيد على عبده (فيباع)

المعترض انتفاء القرينة اتضح رده بان القرينة دلالة السياق اه سيد عمر (قوله لانه يكتفي الخ) في ملاقاته للايراد نظر والظاهر ان يقال بدل ما قبله ولا يضرب لزم حذف منه لظهور ملاقة ما ذكره سم (قوله ولا على الفتح) عطف على قوله عليهم او قد يقال ان حمل اللفظ على حقيقة فقط كما هو المتبادر إذ قرينة تحمل على جملة على المجاز ايضا هو اقتصاص لو قيل اتضح ان الفتح يقتضى الاقتصاص على المباشرة بالنفس اه سيد عمر (قوله تعين الاقتصاص الخ) لكنه المتبادر حينئذ اه سم (قوله فيما وقع فيه القود) اى نفسا كان او طرفا كما صرح به المحرر معنى ونهاية (قوله بضم اوله) الى قوله او قتل المورث في النهاية الا قوله لكن الخلاف في وارثه قولان قول المتن (فيبقى رهنا) والثاني يثبت المال ويتوصل به الى ذلك الرهن ومحل الخلاف في غير امة اى سرهونة استولدها سيدها المعسر اى بعد الرهن فلا ينفذ إلا بداهة في حق المرتهن ولا يتابع في الجناية على السيد جزما لان المستولدة لو جنت على اجنبي لا يتابع بل يفدها سيدها فتكون جنايتها على سيدها في الرهن كالعديم معنى ونهاية اى فتكون رهنا قطعيا عشا (قوله مالو جنى) اى الرقيق المرحون و (قوله مورثه) اى مورث السيد اه عشا وكذا ضمير مكاتبه (قوله عليه) اى السيد على العبد اه عشا (قوله فيبيعه فيه) لان مال جنايته يتعلق برقبته دون ذمته والظاهر أن فائدة بيعه انه يتقدم بشمته على حق المرتهن فيه إذا كان مرهونا فلو سقط دين المرتهن ببراء او غيره ولم يكن مرهونا فالظاهر انه لا معنى لبيعه في مال الجناية فليتامل اه سم عبارة عشا بعد تصوير نصها واولى منه ما صور به سم على منهج من انه لو كان مرهونا قدم حق السيد وبطل الرهن اه (قوله ولا يسقط) اى المال عطف على يثبت الخ (قوله او قتل الخ) عطف على قوله جنى الخ (قوله او المكاتب) اى للسيدة ابصرى (قوله وعفا السيد) اى بعد ان انتقل المال اليه في قتل من مورثه (قوله فكذلك) اى يثبت المال للسيد على العبد فيبيعه فيه إن كان مرهونا قول المتن (فاقتصر الخ) وان عفا على غير مال صح كما سرهناية ومعنى (قوله ابتداء) اى بجناية خطا او نحوه نهاية ومعنى (قوله وإن لم يطلبه) اى المال المرتهن اسقطه النهاية والمعنى (قوله برقة القاتل) وحينئذ يتعلق (الاولى) حذفه (قوله فالوجوب) اى وجوب المال على العبد (قوله وجوب شئ الخ) انظر لوسقط الذين بنحو ابراء هل يستمر هذا الوجوب ويسقط اه سم اقول والا فرب اخذ اماما عن النهاية والمعنى عند قول الشارح فلو عاد الخ السقوط بل ما مر عن سم نفسه على قول الشارح فيبيعه فيه الخ صريح فيه (قوله وسأوى الخ) عطف على طلب الخ (قوله الواجب) اى بالقتل فاعل سأوى و (قيمه) مفعوله (قوله إن لم يزد على الواجب) فانه قد يزد على الواجب وان لم يزد القيمة على الواجب اه سم اى بزيادة الراغب (قوله والا) اى بان زاد الثمن بان يبيع كله لعدم تيسر بيع البعض اه عشا اى او بزيادة الراغب كما يأتى في الشرح وتقدم وياتى عن سم (قوله نظير ما مر) اى في شرح صار رهنا (قوله لأن حق

الغاصب او المستعير او المشتري ويرد بان المعلوم عليه تقديمه في هذه الصورة ايضا وتؤخذ القيمة وتكون رهنا مكانه شرح مر (قوله لانه يكتفي الخ) في ملاقاته للايراد نظر والظاهر ان يقال بدل ما قبله ولا يضرب لزم حذف منه لظهور ملاقة ما ذكر حينئذ (قوله تعين الاقتصاص) لكنه المتبادر حينئذ (قوله فانه يثبت له عليه) قضية كون المال مال جنائية وقوله فيبيعه الخ ان هذا المال لا يثبت في ذمته بل يتعلق برقبته فعنى قوله فانه يثبت له عليه انه يتعلق برقبته وحينئذ توجه صحة قوله وخرج بائتمامه اى قوله لان السيد لا يثبت له على عبده مال معناه انه لا يثبت له مال في ذمته ولا متعلقا برقبته فليتامل (قوله فيه) اى لان مال جنايته يتعلق برقبته دون ذمته والظاهر ان فائدة بيعه فيه انه يتقدم بشمته على حق المرتهن فيما إذا كان مرهونا لان هذا المال الذى استحققه عليه مال جنائية وهو مقدم على حق المرتهن كما تقدم اول الفصل فلو سقط دين المرتهن ببراء او غيره ولم يكن مرهونا فالظاهر انه لا معنى لبيعه في مال الجناية فليتامل (وجوب شئ الخ) انظر لوسقط الدين بنحو ابراء هل يستمر هذا الوجوب ويسقط (قوله إن لم يزد على الواجب) فانه قد يزد على الواجب

كله إن طلب بيعه مرتهن القاتل وابتى الراهن وكذا عكسه لكن جزما وسأوى الواجب قيمته أو زاد (ونتمه) إن لم يزد على الواجب والا فقدر الواجب منه (رهنا) من غير إنشاء عقد نظير ما مر لان حق مرتهن القاتل في مال العبد المتأمل

لا في غيبته لأنه قد يزبد فيه رغب فيتوثق به اسرتهن القاتل (وقيل بصير) نفسه (رهنا) أي من (٩٩) غير عقد

(الخ) تعليل لقول المصنف في بيع و ثمنه من أي لا نفسه (قوله فيتوثق بها) أي بالزيادة المفهومة من يزبد اه سيد عمر (قوله نفسه) أي نفس العبد (قوله واعترض) أي ما اقتضاه سياقه (قوله فينقل الخ) تفريع على المتن (قوله إذا فائدة البيع) أي حيث كان الواجب أكثر من قيمته أو مشاهاته مائة ومغنى قال الرشيدى وهو أي التقييد بالحيثية ما نقله الأذرى عن جمع فليراجع اه (قوله ويرد) أي التعليل بعدم الفائدة (قوله التعليل الثاني) أي قوله ولا لأنه قد يزبد الخ (قوله أما إذا نقص) إلى قوله وعلى الأول في المغنى وإلى المتن في النهاية (أما إذا نقص الخ) محترز قوله السابق وسأوى الواجب الخ (قوله لا قدره) المراد بقدر الواجب الذى يباع منه هو نسبة الواجب كنصفه فيما إذا كان الواجب قدر قيمة نصفه لا جزء من ثمنه قدر الواجب وإلا لم يرد ثمنه على الواجب اه سمى أي وقد تقدم عقب قول المتن و ثمنه أنه قد يزبد عليه (وإلا) أي وإن لم يكن التبعية أو نقص به (قوله والزائد) أي من العبد أو ثمنه فهو راجع لكل من الاستثناءين عبارة النهاية والمغنى فإن كان الواجب أقل من قيمته يبيع منه بقدر الواجب على الأول ويبقى الباقي رهنا فإن تعذر بيع بعضه أو نقص به يبيع الجميع وصار الزائد رهنا عند مرتين القتل اه (قوله على النقل) أي لكل القاتل فيما إذا لم ينقص الواجب عن قيمته ولبعضه فيما إذا نقص عنها كما في شرح الروض فهو راجع لجميع ما سبق قال النقل هنا على ظاهره بخلافه في قول المصنف في نقل الوثيقة غرض نقلت فالمراد به أن يباع ويبقى ثمنه لا رقبته رهنا كما أشار إليه الشارح اه سمى (قوله نقل) فيه إشعار حيث عبر به ولم يقل انتقل أنه لا بد من إنشاء عقد اه سيد عمر (قوله لم يجب) أي مرتين القاتل (قوله لم يثبت له) أي المرتين القاتل (قوله يراعى) أي حقه (قوله عدم ذلك) أي عدم الزيادة (قوله بخلاف مرتين القتل) فإنه يجب لأن حقه ثابت (قوله فيما ر) أي في شرح في بيع (قوله ما يأتى فيما لو طلب الوارث الخ) أي من أنه المحجوب دون الغريم (قوله وقد عفا السيد) أي حيث وجب قصاص اه سمى أي ولو اقتص السيد من القاتل فانت الوثيقة نهاية ومغنى (قوله عند شخص واحد) أقول أو أكثر إذا كان الدينان مشتركين بين ذلك إلا أكثر فتأمل اه سمى (قوله ووجب مال الخ) أقول ينبغي وإن لم يجب لا مكان التوثق والبيع مع تعلق القصاص فللنقل فائدة فإن اقتص فانت الوثيقة اه سمى (قوله به) أي يدين القاتل (قوله أى فائدة) إلى قوله كما اقتضاه المتن في المغنى والنهاية إلا قوله قدر إلى جنسنا (قوله بأن يباع الخ) تصوير لمغنى النقل اه سمى (قوله فيصير ثمنه الخ) كذا في شرح المنهج والمغنى قال سمى ظاهره صيرورته بمجرد البيع من غير لفظ فليراجع اه وخالفهم النهاية فقال ويجعل ثمنه رهنا الخ قال ع ش اه بإنشاء عقده شخنا الزيادة اه وقال الرشيدى هنا يصير ثمنه رهنا من غير جعل اه وفي قوله أخرى قبيل هذه ما نصه والراجح أنه لا يحتاج إلى إنشاء عقد كما جزم به الزيادة اه وفي البجيرمى مثلها فاعمل في نسخة ع ش تحريفا (قوله وقدر) أي وثيقة وكان ينبغي أن يزبد لظهر عطف قوله الاتى وما إذا كان

وإن لم تزد القيمة على الواجب (قوله لا قدره) قال في شرح المنهج وحكم ثمنه ما مر أي من أنه من إن لم يزد على الواجب الذى يباع منه بنسبة الواجب كنصفه فيما إذا كان قدر قيمة نصفه لا جزء من ثمنه قدر الواجب وإلا لم يزد ثمنه على الواجب (قوله ولو اتفق الراهن والمترهنان الخ) هذا راجع لجميع ما سبق حتى لما إذا نقص الواجب عن قيمة القاتل لأن المراد بالاتفاق على النقل الاتفاق على النقل لكاه فيما إذا لم ينقص عنها ولبعضه فيما نقص ولهذا عبر في شرح الروض فيما إذا اتفق الراهن ومرتهن القتل بقوله على النقل للقاتل أو لبعضه فتأمل (قوله على النقل) لعل النقل هنا على ظاهره كما هو ظاهر بخلافه في قول المصنف الآتى وفي نقل الوثيقة غرض نقلت فالمراد به أنه يباع ويبقى ثمنه لا رقبته رهنا كما أشار إليه الشارح (وقد عفا السيد) أي حيث وجب قصاص (قوله عند شخص واحد) أقول أو أكثر إذا كان الدينان مشتركين بين ذلك إلا أكثر فتأمل (قوله ووجب مال الخ) أقول ينبغي وإن لم يجب لا مكان التوثق والبيع مع تعلق القصاص فللنقل فائدة فإن اقتص فانت الوثيقة (قوله بأن يباع) تصوير معنى (قوله فيصير ثمنه) ظاهره صيرورته بمجرد

بدينين) عند شخص واحد ووجب مال يتعلق برقبة القاتل (وفي نقل الوثيقة) به إلى دين القاتل للمرتتهن (نقلت) بأن يباع للقاتل فيصير ثمنه رهنا مكان القاتل وحيث لا غرض بأن اتفق الدينان

بأحدهما ضامن الخ (قوله) واتفقت قيمة العبد (أي أو كانت قيمة القتيل أكثر كما بآي (قوله) فلا نقل) ينبغي
تقييده اخذاً بما بآي عن البجيرى وغيره بما إذا لم يكن قيمة القتيل أكثر من دينه (قوله) تحصيل الوثيقة
بالمؤجل) (والفائدة حينئذ من الأفلاس عند الحلول (قوله) والمطالبة الخ) عطف على التحصيل (قوله) بالحال
أي بإدائن القتيل عن غير المرهون (قوله) وما إذا اختلف الخ) (قوله) وما إذا اختلفت الخ) (قوله) وما
إذا كان الخ) عطف على قوله ما إذا حل الخ) (قوله) أو بالأقل) أي أو كان القتيل مرهوناً بالأقل (قوله) فله
التوثيق بالقاتل) هلا نقل قدر دين القتيل فقط من قيمة القتيل إذا كانت قيمته قدر الدينين جميعاً ليحصل
التوثيق على كل منهما اه سم وقوله قدر الدينين الخ أي أو أكثر من دين القتيل (قوله) فلا فائدة في النقل
كذا في شرح المنهج والنهاية والمغنى وشرح الروض وقال البجيرى وفيه نظر لأنه قد يكون قيمة القتيل قدر
الدينين فينقل منها قدر دين القتيل ليكون التوثيق على كل منهما وهذه فائدة أي فائدة ومن ثم قال الشيخ
عميرة ينبغي أن يحمل كلامهم أي في المسائل التي قالوا فيها بعدم النقل على ما إذا كانت القيمة لا تزيد على الدين
كما هو الغالب وأرضاه الطلاب وشورى أي يفيد كلام الشارح بما إذا كانت قيمة القتيل مساوية لدين
القتيل أو أقل منه اه وفي عش وسم ما يوافقه (قوله) أو جنسا (قوله) عطف على قوله قدرا (قوله) ولا الخ
أي بان استويا في القيمة عبارة النهاية والمغنى ولو اختلف جنس الدينين بأن كان أحدهما ديناً والآخر
دراهما واستويا في المالية بحيث لو قوم أحدهما بالآخر لم يرد ولم ينقص لم يؤثر اه أي في جواز النقل فلا
ينقل غش (قوله) وإلا فلا غرض) في إطلاق هذا النفي نظر اه سم أي وينبغي تقييده بما إذا
لم تكن قيمة القتيل أكثر من دينه (قوله) فان كان الاكثر القتيل الخ) وفي سم هنا عن الروض وشرحه
ما ينبغي مراجمته (قوله) نقل منه الخ) أي إذا كان قيمة القتيل أكثر من دينه شرح الروض اه سم (قوله)
فلا نقل) أي إذا لم يكن قيمة القتيل أكثر من دينه كما مر (قوله) بأحدهما) يعني بدين القتيل (قوله) ليحصل له
التوثيق فيهما) أي الدينين وذلك كما لو كان القتيل مرهوناً بدين قرض وبه ضامن والقتيل مرهون بضمن مبيع
لا ضامن به فإذا نقل القتيل إلى كونه رهناً بضمن المبيع فقد توثق صاحب الدين على دين القرض بالضامن وعلى

البيع من غير لفظ فليراجع (قوله) فله التوثيق بالقاتل) هلا نقل قدر دين القتيل فقط من قيمة القتيل إذا
كانت قيمته قدر الدينين جميعاً ليحصل التوثيق على كل منهما (قوله) أو بالأقل فلا فائدة) كذا في الروض وغيره
وقد يشكك فانه قد يكون فيه فائدة فانه إذا كان قيمة كل مائة أو قيمة القتيل مائتين والقاتل مائة وكان
القتيل مرهوناً بعشرة والقاتل بعشرين كان في النقل حينئذ فائدة وهي التوثيق على كل من الدينين بما لا
ينقص عنه لكن هل ينقل الزائد من قيمة القتيل على دينه أو قدر دين القتيل فقط منها فيه نظر والأول
أقرب إلى قول الروض فينقل منه قدر قيمة القتيل ثم رأيت شيخنا الشهاب البرلسي كتب على المحلى مانصه
أقول وهذه المسائل التي قيل فيها بعدم النقل لو فرض فيها أن قيمة القتيل تزيد على الدين المرهون عليه
بضعاف قضية إطلاقهم الاعراض عن ذلك وعدم اعتبارهم غرضاً يجوز النقل الزائد على مقدار الدين فما وجه
ذلك وينبغي أن يحمل كلامهم على ما إذا كانت القيمة لا تزيد على قدر الدين كما هو الغالب اه فليتأمل
(أو جنسا واختلاف قيمة) عبارة الروض ولا اثر لاختلاف جنس الدين كالدرهم والدينار قال في شرحه
إذا كان بحيث لو قوم أحدهما بالآخر ساواهما كما صرح به في الروضة اه (قوله) وإلا فلا غرض) في إطلاق
هذا النفي نظر (قوله) فان كان الاكثر القتيل الخ) عبارة الروض وشرحه وإن كانت قيمة القتيل أقل
وهو مرهون بأكثر نقل من القتيل قدر قيمة القتيل إلى الدين الآخر أو بأقل قال في الأصل لا نقل لعدم
الفائدة والحق انه ينقل ان كان ثم فائدة كما إذا كانت قيمة القتيل مائة وهو مرهون بعشرة وقيمة القتيل
مائتين وهو مرهون بعشرين فينقل منه قدر قيمة القتيل وهو مائة تصير مرهوناً بعشرة ويبقى مائة مرهونة
بالعشرين وان لم يكن فائدة كما إذا كان القتيل في هذه الصورة مرهوناً بمائتين فلا نقل لانه إذا نقل بيع منه
بمائة وصارت مرهونة بعشرة ويبقى مائة مرهونة بمائتين فحل عدم النقل فيما قاله الأصل في الأخيرة إذا لم

واتفقت قيمة العبدین فلا
نقل بل یبقی القاتل بحاله
وسقطت وثیقة المقتول
بخلاف ما إذا حل أحدهما
وتأجل الآخر فینقل لانه
إن كان الحال دین القتیل
ففائدته الاستیفاء من ثمن
القاتل حالاً أو دین القاتل
ففائدته تحویل الوثیقة
بالمؤجل والمطالبة حالاً
بالحال وكذا لو تأجلا
وأحدهما أطول أجلا وما
إذا اختلفا قدرا وتساوت
قيمة العبدین أو كانت
القتیل أكثر قيمة فان
كانت القتیل مرهونا
بالأكثر فله التوثیق
بالقاتل لیصیر ثمنه مرهونا
بالأكثر أو بالأقل فلا
فائدة فی النقل أو جنسا
واختلفا قيمة أيضا
فكاختلاف القدر وإلا
فلا غرض وما إذا اختلفت
قيمة العبدین فان كان
الأكثر القتیل نقل منه
بقدر قيمة القتیل إلى دینیه
أو القتیل أو مساويا فلا
نقل وما إذا كان بأحدهما
ضامن فطالب المرتهن نقل
الوثیقة من الدین المضمون
إلى الآخر لیحصل له
التوثیق فیهما فانه یجاب
اقتضاه كلامهم وحيث
لا نقل فقال المرتهن لا
آمن جتايته مرة أخرى

فتؤخذ رقبته فيها فيعوه ووضعه واثمته مكانه لم يجب على احد وجهين يتجه ترجحه كما اقتضاه المتن وغيره لان الاصل
الحامل على البيع (ولو تلف المرهون) بأقوة سماوية او بفعل من لا يضمن كحربي (١٠١) وكضرب

ثمن المبيع بالمرهون الذي نقل اليه عرش (قوله فتؤخذ رقبته) اي ويهال الرهن نهاية ومعنى (قوله على
احد وجهين يتجه ترجحه) ينبغي ان يكون محله حيث لم تدل قرائن احوال العبد على صدق دعوى المرتن
بخلاف ما اذا دلت بان عرف بكثرة الشروا والمبادرة الى الجنابة فينبغي ترجيح الوجه الآخر اه بصري
(قوله ولو تلف المرهون) الى قوله ولو ان قلنا في النهاية وكذا في المغنى لا لقوله وان المرهون الى المتن (قوله
وكضرب رهن الخ) في الروض قال المرتن للراهن اضربه فضره فمات يضمن بخلاف قوله ادبه وفي
شرحه فانه اذا ضربه فمات يضمنه انتهى سم وتقدم عن المغنى والنهاية ما يوافقه (قوله ومراخ) اي في
شرح وتخمر العصور وهذا استدراك على المتن (قوله المغضوب) اي والمضمون بغير الغضب ككونه
مستعار او مقبوضا بشراف فسد كما تقدم اه عرش قول المتن (وينفك الخ) ولو فك المرتن في بعض المرهون
انفك وصار الباقي رهنا بجميع الدين ومثله ما لو تلف بعض المرهون انفك فيما تلف ذكره الباقى اه
نهاية (قوله وان ابى الراهن) اي من الفسخ (قوله نعم الخ) استدراك عن مطلق الرهن استطرادا لان
الكلام هنا في الرهن الجعلي اه عرش (قوله باي وجه كانت) كاداء او ابرام وحوالة به وغيرها اه نهاية اي
كجعل الدائن ماله من الدين على المرأة مثلا صداقا لها وجعل المرأة ماله من الدين على الزوج عوض خلع اه
عرش (قوله ولو اعتاض) اي المرتن عينا عن الدين (قوله ثم تقايلا) اي قبل القبض او بعده (قوله قبل
قبضه الخ) قيد في مسألة التاف خاصة رشيدى وعرش (قوله ثم انفسخ) بتف المبيع قبل القبض كما صور
المسئلة بذلك في شرح الروض فراجع اه سم قول المتن (فان بقى شيء) اي ولو قل نهاية ومعنى (قوله لانه كله
الخ) وكان الاولى العطف كافي المغنى والنهاية (قوله على كل جزء الخ) اي لكل جزء الخ (قوله ومن ثم الخ)
اي من اجل ان كله الخ (قوله بطل شرط الخ) اي وفسد الرهن لاشتراط ما نفيه كما قاله الماوردى نهاية
ومعنى (قوله ومن مثل ذلك) بضم الميم والثاء والمشار اليه المستثنيات الاربعة بتاويل المذكور والمثل
الآتية على غير ترتيب الف قول المتن (وانصفه آخر) اي في صفقة اخرى نهاية ومعنى قال عرش ومن تعدد
الصفقة ما قال رهن نصفه بدين وكذا او نصفه بدين كذا فقال المرتن قبلت فلا يشترط افراد كل من
النصفين بعقد لان تفصيل المرهون به بعد الصفقة كتفصيل الثمن وان اوهم قوله م في صفقة خلاف اه (قوله
او اعاراه عبدهما ليرهنه الخ) اي سواء اذن كل منهما في رهن نصيبه بنصف الدين ف رهن المستعير الجميع

ينقص دين القاتل عن قيمته الخ اه (قوله وكضرب رهن له باذن المرتن) قال في الروض فرع قال
المرتن للراهن اضربه فضره فمات يضمن بخلاف قوله ادبه قال في شرحه فانه اذا ضربه فمات يضمنه اه
(قوله وان لم يعد ضمان غاصب الخ) هذا الفرق ذكره شيخ الاسلام في شرح الروض واعترض عليه
بعض فضلاء الازهريين بانه يقتضى الموافقة على عدم العود في الغاصب بناء على ان الفسخ لما يرفع من
الحين كما هو الاصح مع انهم صرحوا في باب الوكالة فيما لو تعدى الوكيل في العين الموكلة في بيعها ثم
ردت عليه بعيب بانه يعود الضمان واذا عاد الضمان في الوكيل في الغاصب اولى اه واقول الفرق لائح
والمساواة فضلا عن الاولوية تمنع وذلك لان الوكيل لما صار ضامنا للوضع يده على العين التي تعدى
فيها بعد ارفاق البيع والغاصب فيما ذكر لم يوجد منه وضع يده على العين بعين بعد ارفاق البيع الذي قطع
الضمان في الموضعين لان صورة مسألة الغاصب ان البيع انفسخ بتاف المبيع قبل القبض كما صور المسئلة
في شرح الروض فراجع اه ثم رابت بعض الفضلاء فرق مع التزام وضع الغاصب ايضا يده بعد ارفاق
البيع بقوة يد الوكيل لكونها موضوعا باذن المالك فعادت بعد ارفاق البيع لقوتها بخلاف يد الغاصب
لضعفها بالتعدي فاذا زالت البيع باذن المالك انقطع تعديها ولم تعد بارفاق البيع لضعفها فليتأمل (قوله
او اعاره عبدهما ليرهنه بدين ف رهن به) اي سواء اذن كل منهما في رهن نصيبه بنصف الدين ف رهن المستعير

المعار انفك بعضه بالقسط (و) من مثل ذلك انه (لورهن نصف عبدين ونصفه باخر فبرى من احدهما انفك
العقد وان اتحد العاقدان (ولورهنه) عبدهما بدينه عليهما (فبرى واحداهما) مما عليه او اعاراه عبدا

بجميع الدين او قالوا انك العبد اترهنه بذلك خلافا لتقييد الزكشي المسئلة بالاول وقوله في الثاني انه لا ينفك نصيب احدهما بما ذكر لان كلا منهما رضى برهن الجميع بجميع الدين اهرسم ونهاية (قوله احدهما) اى الميرين (ما يقابل الخ) اى الدين الذى يقابل نصيبه من الرهن ولو قال نصف الدين لكان اخصر ووضح وانسب بما بعده (قوله) وقصد اى المستعير (فكان نصف العبد الخ) اى بخلاف ما اذا قصد الشيوخ او اطلق ثم جعله عنهما ولم يعرف حاله مغنى ونهاية قول المتن (انفك نصيبه) اى النصف المنسوب لاحد الشرىكين الذى قصده اهرعش (قوله) لتعدد الصفقة بتعدد العاقد اى الراهن وكان قضية ما زاده قبل من مسئلة العارية ان ين يد هنا قوله ولتعدد المالك ثم رايت قال سم قوله بتعدد العاقد انظره في صورة الاعارة اه (قوله) باداء او ابراء او غير هاتين كان الاولى ليظهر الاشكال والجواب الآتين اسقاط قوله وهذا قوله اتحدث جهة الدينين او لا و تاخير هما عن الاشكال والجواب (قوله) لذلك اى لتعدد الصفقة بتعدد العاقد والمرتمن (قوله) اتحدث جهة الدينين اى كان اتلف عليهم ما لا او ابايع منهم ما شئنا اه كردى (قوله) وهذا اى انفك القسط في مسئلة تعدد المرتمن (قوله) حصته اى الآخذ (قوله) ويجاب الخ رد الشارح هذا الجواب في شرح الارشاد بما رددته ثم واجيب ايضا بان صورة المسئلة اذا اختص القابض بما اخذه بخلاف الارث ودين الكتابة كما ياتي في الشركة مرسم على حج وقوله بخلاف الارث الخ اى فانه لا يختص لقابض بما قبضه فيهما وقوله ودين الكتابة اى وربع الوقف كما في سم على منيج اهرعش اقول وهذا الجواب هو المراد بقول الشارح محله ما لم تتعد جهة دينيهما اه (قوله) في صورة الآخذ اى البراءة بالآخذ (قوله) مغناه اى معنى نصيبه في قولهم المذكور (قوله) معناه ما يقابل الخ) وفى سم بعد استشكاله مانصه الجاصل ان غاية كل منهما ان يكون كالمرتمن المستقل اى بالنسبة لجملة الرهن والمرتمن المستقل لا ينفك شىء من الرهن منه باداء بعض دينه فليتامل (قوله) وانفك اى ما يقابل الخ ولكن يلزم على ذلك ان ينفك ما يقابل ما يخص الآخر فينفك ربع الرهن المقابل لما يخص به الآخذ وربعه الآخر المقابل لما يخص به شريكه وهذا يشكل بقولهم لا ينفك شىء من الرهن ما بقى درهم اللهم الا ان يجاب بما ذكره الشارح بقوله رعاية لصورة التعدد اه كردى (قوله) حينئذ اى حين اذ كانت البراءة بالآخذ والجهة متحدة (قوله) على قياس مامر اى فى المتن فى تعدد الراهن (قوله) ولو تعدد الى الفرع فى النهاية والمغنى (قوله) انفك الخ) عبارة المغنى والنهاية ولورهن شخص آخر عدين فى صفقة وسلم احدهما له كان مرهونا بجميع المال كما لو سلمهما وتلف احدهما ولو مات الراهن عن ورثة فقدى احدهم نصيبه لم ينفك كفى المورث ولو ان الراهن صدر ابتداء من واحد وقضية حبس كل المرهون الى البراءة من كل الدين بخلاف ما لو فدى نصيبه من التركة فانه ينفك لان تعلق الدين بالتركة اما كتعلق الرهن فهو كالمورث او كتعلق الارش بالجاني فهو كالمورث العبد المشترك فادى احد الشرىكين نصيبه فيقطع التعاق عنه ولو مات المرتمن عن ورثة فهو فى احدهم ما يخصه من الدين لم ينفك نصيبه كفى المورث اه (قوله) ما لم يكن المورث اى فيما لو مات المورث وعليه دين مرسل

بجميع الدين او قالوا انك العبد اترهنه بذلك خلافا لتقييد الزكشي المسئلة بالاول وقوله في الثاني انه لا ينفك نصيب احدهما بما ذكر لان كلا منهما رضى برهن الجميع بجميع الدين انتهى (قوله) بتعدد العاقد انظره في صورة الاعارة انتهى (قوله) ويجاب الخ) رد الشارح هذا الجواب في شرح الارشاد بما رددته ثم واجيب ايضا بان صورة المسئلة اذا اختص القابض بما اخذه بخلاف الارث ودين الكتابة كما ياتي في الشركة مرسم على حج وقوله بخلاف الارث الخ اى فانه لا يختص لقابض بما قبضه فيهما وقوله ودين الكتابة اى وربع الوقف كما في سم على منيج اهرعش اقول وهذا الجواب هو المراد بقول الشارح محله ما لم تتعد جهة دينيهما اه (قوله) في صورة الآخذ اى البراءة بالآخذ (قوله) مغناه اى معنى نصيبه في قولهم المذكور (قوله) معناه ما يقابل الخ) وفى سم بعد استشكاله مانصه الجاصل ان غاية كل منهما ان يكون كالمرتمن المستقل اى بالنسبة لجملة الرهن والمرتمن المستقل لا ينفك شىء من الرهن منه باداء بعض دينه فليتامل (قوله) وانفك اى ما يقابل الخ ولكن يلزم على ذلك ان ينفك ما يقابل ما يخص الآخر فينفك ربع الرهن المقابل لما يخص به الآخذ وربعه الآخر المقابل لما يخص به شريكه وهذا يشكل بقولهم لا ينفك شىء من الرهن ما بقى درهم اللهم الا ان يجاب بما ذكره الشارح بقوله رعاية لصورة التعدد اه كردى (قوله) حينئذ اى حين اذ كانت البراءة بالآخذ والجهة متحدة (قوله) على قياس مامر اى فى المتن فى تعدد الراهن (قوله) ولو تعدد الى الفرع فى النهاية والمغنى (قوله) انفك الخ) عبارة المغنى والنهاية ولورهن شخص آخر عدين فى صفقة وسلم احدهما له كان مرهونا بجميع المال كما لو سلمهما وتلف احدهما ولو مات الراهن عن ورثة فقدى احدهم نصيبه لم ينفك كفى المورث ولو ان الراهن صدر ابتداء من واحد وقضية حبس كل المرهون الى البراءة من كل الدين بخلاف ما لو فدى نصيبه من التركة فانه ينفك لان تعلق الدين بالتركة اما كتعلق الرهن فهو كالمورث او كتعلق الارش بالجاني فهو كالمورث العبد المشترك فادى احد الشرىكين نصيبه فيقطع التعاق عنه ولو مات المرتمن عن ورثة فهو فى احدهم ما يخصه من الدين لم ينفك نصيبه كفى المورث اه (قوله) ما لم يكن المورث اى فيما لو مات المورث وعليه دين مرسل

وادى احدهما ما يقابل نصيبه او اداه المستعير وقصد لك نصف العبد او اطلق ثم جعله عنه (انفك نصيبه) لتعدد الصفقة بتعدد العاقد ولورهنه من اثنين بدينهما عليه فبرىء من دين احدهما باداء او ابراء انفك قسطه لذلك اتحدث جهة الدينين او لا قال شيخنا وهذا يشكل بان ما اخذه احدهما من الدين لا يختص به بل هو مشترك بينهما فكيف تنفك حصته من الرهن باخذه ويجاب بان ما هنا محله ما اذا لم تتجد جهة دينيهما او اذا كانت البراءة بالابراء لا بالاخذ او اقول لا اشكال فى صورة الآخذ وإن اتحدث الجهة لان قولهم انفك نصيبه معناه ما يقابل ما يخصه بما قبضه وانفك حينئذ على قياس مامر رعاية لصورة التعدد ولو تعدد الوارث انفك باداء كل نصيبه ما لم يكن المورث هو الراهن فى حياته

في الذمة وليس به رهن فتعلق بتركه اه عش (قوله والعبرة هنا) اى في اتحاد الدين وعدمه (بتعدد الملوكل اى بخلاف البيع فان العبرة فيه بتعدد الوكيل واتحاده اذ هو عقد ضمان فنظر فيه لمن باشره بخلاف الرهن نهاية ومعنى (قوله فاجر) اى المرتين (به) اى بالدين (قوله حمل ذلك) اى اقراره بان الدين لغيره (قوله) (اذلا طريق) اى الانتقال (وهو منقول) اى الانفكاك (قوله فالحق الثاني) اى ما قاله التاج من الانفكاك (قوله بل له) اى الانتقال (قوله فيه) اى في الدين (قوله وإن كانت الخ) اى صيغته (قوله فالحق الاول) اى ما أتى به المصنف من عدم الانفكاك

(فصل) في الاختلاف في الرهن (قوله في الاختلاف) الى قوله ولا ترد في النهاية والمغنى الا قوله وإن لم يبين الى المتن وقوله وبزعم الى المتن (قوله وما يتبعه) اى ما يناسبه ومنه ما لو اذن المرتن في بيع رهون فبيع الخ وما لو كان عليه الفان باحدهما رهن الخ عش قول المتن (او قدره) في شرح مر ودخل في اختلافهما في قدر المرهون ما لو قال رهنتي العبد على مائة فقال الراهن رهنك نصفه على خمسين ونصفه على خمسين واحضره خمسين ليفك نصف العبد والقول قول الراهن ايضا على ارجح الاراء ودخل في ذلك ايضا ما اذا كان قبل قبض المرهون لاحتمال ان ينكل الراهن فيحلف المرتن ويقبضه الراهن بعد ذلك انتهى اه سم قال عش قوله ويقبضه الراهن ولا يمنع من ذلك تمكن الراهن من الفسخ قبل القبض لكن يرد عليه ان المدين فرع الدعوى وشرطه ان تكون ملزمة وقبل القبض لا الزام فيها لتكسبه من الفسخ هكذا رايته بهامش عن ابن ابي شريف وهو وجيه اه عش عبارة الرشيدى (قوله ويقبضه الخ) اى باختياره والا فعلوم انه لا يجبر على الاقباض اذ الصورة انه رهن تبرع اه (قوله اى المرهون) اى فني كلامه استخدام (قوله) كهذا العبد فقال بل الثوب) في شرح العباب ولا يحكم هنا برهن العبد نظر لانكار الراهن ولا الثوب نظر لانكار المرتن ذكره في المذهب وغيره اه سم زاد عش بعد ذكر مثله من غير ضرورة حاصله انه يجوز للمالك التصرف في الثوب ببيع او غيره بلا توقف على اذن المرتن لانه بانكاره لم يبق له حق كمن اقر بشئ لم ينكره حيث قيل يبطل الاقرار وينصرف المقر بما شاء ولا يعود للمقر له وإن كذب نفسه إلا باقرار جديد اه (قوله او قدر المرهون به) او صفة المرهون به كرهنتى بالالف الحال فقال الراهن بالموجل او في جنسه كالو قال رهنته بالدنانير فقال بل بالدراهم اه نهاية (قوله وإن كان الخ) غاية للرد على القول الضعيف القائل بتصديق المرتن حينئذ كافي الدم يرى اه يجزى قول المتن (الراهن) اى المالك نهاية ومعنى قال عش قوله اى المالك اى حيث لم يرق به مانع من الحلف كصبا او جنون او سفه وقد رهن الولي فانه الذي يحلف دونه اذ الميزل الحجر عنهم ثم قضية تصديق المالك انه لو وافق المستعير المرتن على ما دعاه وانكره مالك العارية بان المصدق هو المعير فيحلف ويسقط قول المستعير والمرتن اه (قوله) وتسميته) اى المدين (قوله في الاولى) اى في صورة الاختلاف في أصل الرهن اه كردى (قوله زعم المدعى) وهو الدائن (قوله لان الاصل عدم ما يدعيه المرتن) هو تعليل لما في المتن خاصة اه رشيدى (قوله) هذا اى تصديق الراهن قول المتن (وإن شرط في بيع تحالفا) هذه المسئلة علم حكمهما من قوله في اختلاف المتبايعين اتفقا على صحة البيع واختلاف في كيفية فلا يحتاج الى ذكرها هنا اه معنى وعبرة النهاية وانما

(فصل) قول المصنف اختلاف في الرهن او قدره) في شرح مر ودخل في اختلافهما في قدر المرهون ما لو قال رهننتى العبد على مائة فقال رهنك نصفه على خمسين ونصفه على خمسين واحضره خمسين ليفك نصف العبد والقول قول الراهن ايضا على ارجح الاراء ودخل في ذلك ايضا ما اذا كان قبض المرهون لاحتمال ان ينكل الراهن فيحلف المرتن ويقبضه الراهن بعد ذلك اه (كهذا العبد فقال بل الثوب) في شرح العباب ولا يحكم هنا برهن العبد نظرا لانكار الراهن المرتن ذكره في المذهب وغيره (قول المصنف صدق يمينه) في شرح العباب قاله الزركشى الكلام في الاختلاف بعد القبض لانه قبله لا اثر له في تحليف ولا دعوى ويجوز ان تسمع فيه الدعوى لاحتمال ان ينكل الراهن فيحلف المرتن ويلزم الرهن باقباضه له كاذكره في

(إن كان رهن تبرع) بان لم يشترط في بيع (وإن شرط) الرهن (في بيع)

وخالفه الاخر (تحالف)
لرجوع الاختلاف حينئذ
الى كيفية عقد البيع ولو
اختلفا في الوفاء بمشرطاه
صدق الراهن بيمينه في اخذ
الرهن لا مكان توصل
المرتن الى حقه بالفسخ ولا
ترده على المثل لان ترتيبه
التحالف على الشرط يفيد
انه لا يكون الا فيما يرجع
للشرط وهذه ليست كذلك
ولو ادعى كل من اثنين انه
رهنة كذا واقبضه له فصدق
احدهما فقط اخذه وليس
للاخر تحليفه كما في اصل
الروضة هنا اذ لا يقبل اقراره
له لكن الذي ذكره في
الاقرار والدعوى واعتمده
الاسنوي وغيره انه يحلف
لانه لو اقر او نكل فحلف
الاخر غرم له القيمة لتكون
رهنا عنده واعتمد ابن الهادي
الاول وفرق بانه لو لم يحلف
في هذين لبطل الحق من
اصله بخلاف ما هنا لان
له مردا وهو الذمة ولم يفت
الا لتوثق اه وفيه نظر
وكفي بقوات التوثق بحوجا
الى التحليف كما هو ظاهر
(ولو ادعى انهما رهناه
عبدما بمائة) واقبضاه
(وصدق احدهما فنصيب
المصدق رهن بخمسين)
مؤاخذه له باقراره (والقول
في نصيب الثاني قوله بيمينه)
لانه يشكر اصل الرهن
(وتقبل شهادة المصدق
عليه) اذ لا تهمة فان

تعرض للتحالف هنا استدراكا على الاطلاق ولا فقد علم مما صرف في بابها اه (غير الاولى) وستاتي الاولى
في قوله ولو اختلفا في الوفاء اه سم وفيه ما مر عن ابن ابي شريف الا ان يحمل الاولى على الاختلاف في
الرهن والاقباض معا (قوله اوبزعم المرتن) عطف على قوله باتفاقهما اه كردى (قوله وخالفه الاخر)
فرض مخالفة الاخر في الاشتراط يقتضى تصوير المسئلة بالنزاع في مجرر الاشتراط وعدمه فلم يحتج هنا
للتقييد بغير الاولى اه سم (قوله ولو اختلفا في الوفاء) اى فادعاه المرتن وانكره الراهن بدليل ما فرعه اه
سم عبارة النهاية والمغنى كان قال المرتن رهنه منى لمشر وطهره منى وهو كذا فانكره الراهن فلا تحالف
حينئذ لانهم اختلفا في كيفية البيع الذى هو موقع التحالف بل يصدق الراهن بيمينه وللمرتن الفسخ ان لم يره
اه (قوله ولا ترده اه) اى مسئلة الاختلاف في الوفاء حيث لا تحالف فيها رد لما قاله الدميرى وقره المغنى
(قوله يفيدانه) اى التحالف (قوله لا فيما يرجع الخ) اى في اختلاف يرجع الخ (قوله وهذه ليست
كذلك) اذ الاختلاف في الوفاء لا يرجع للاختلاف في اشتراطه بخلاف الاختلاف في مجرر القدر اه سم
(قوله ولو ادعى كل من اثنين) اى على ثالث ولو ادعى كل من اثنين على اخر انه رهنه عبده مثلا واقام كل منهما
بينة بما ادعاه فان اتحدتا ربحهما او اطلقت البيئات او احدهما تعارضا وان اختلفتا ربح من تخلف عن عمله
بسابقة التاريخ ما لم يكن في يد احدهما ولا قدمت بيته وان تاخر تاريخها لا تعاضها باليداع ع ش (قوله انه
رهنة) اى الثالث رهن كلا من الاثنين (قوله فصدق الخ) اى الثالث الراهن (قوله انه يحلف) ببناء
المفعول من التنفيع اى يحلف الثالث بانه ما رهن الاخر كذا (قوله انه يحلف الخ) مشى عليه في الروض
ووجد بخط شيخنا الشهاب الرملى علامة تصحيح عليه اه سم (قوله عنده) اى الاخر (قوله الاول) اى عدم
التحليف (قوله وفرق بانه الخ) لم يسق ذكر مقيس عليه فاموقع قوله وفرق الخ وكان هنا شبه سقط عبارة
الروضة في تحليفه المبكذب قولان اظهرهما ولا في العزيز بعد هذه العبارة كذا لو قال في التهميز وبهما
مبينان على انه لو اقر بما لا يزيد ثم اقره لعمرو هل يغرم قيمته لعمرو وفيه قولان وكذا لو قال رهنه هذان
زيد واقبضته ثم قال لا بل رهنه من عمرو واقبضته هل يغرم قيمته للثاني لتكون رهنا عنده اه فلعل اشارة
ابن العماد بهذين الى الفرغين المبني عليهما الخلاف في العزف لئلا يمل ويلجروا ثم رايت الفاضل المحشى كتب على
قوله في هذين يتأمل معنى هذه التثنية انتهى سيد عمر اقول قد يمنع ما ترجمه بقوله فلعل الخ قول الشارح
بخلاف ما هنا فعنى قوله في هذين كافى الكردى في الاقرار والدعوى يعنى في الذى ذكره فیهما من تحليف
المقر بما لاثنين مرتبا ومعنى قوله ما هنا اى ترك تحليف المصدق لاحد المدعين فى مسئلة اصل الروضة
(قوله لان له) اى للاخر (قوله واقبضاه) يتأمل مع مسئلة الزركشى السابقة اه سم اى فى الحاشية قبيل
هذا الفصل (قوله يشكر اصل الرهن) اى والاصل عدمه قول المتن (عليه) اى المبكذب (قوله اذ لا تهمة)
لخلوها عن جانب النفع ودفع الضرر عنه نهاية ومعنى ثم قوله المذكور الى قوله وهو ظاهر فى النهاية (قوله
ولو زعم) اى ذكره (قوله قبلا) اى الشاهدان اى شهادة كل منهما على صاحبه فيصير العبد مرمو نائما
ان حلف المدعى مع شهادة كل يمينه او اقام معه شاهدا اخر بما ادعاه اه ع ش (قوله بل شريكه) اى او

الحواله والقرض ونحوهما اه واعتمد هذا الاحتمال (قوله غير الاولى) وستاتي الاولى فى لو اختلفا فى
الوفاء (وخالفه الاخر) فرض مخالفة الاخر فى الاشتراط يقتضى تصوير المسئلة بالنزاع فى مجرر الاشتراط
وعدمه فلم يحتج هنا للتقييد بغير الاولى نعم لو نكل الراهن وحلف المرتن او حلفا لكان رضى الراهن بما قاله
المرتن امكان ان يجرى بينهما بعد ذلك الاختلاف فى الاولى ويصدق الراهن وما فى قدر المرهون فالظاهر
عدم تاتيئه لانه لا بد من تعرض المرتن له فى دعواه فاذا حلف مع نكول الراهن اورضى الراهن بعد حلفها
بما قاله المرتن ثبت القدر فليتأمل (ولو اختلفا فى الوفاء) اى فادعاه المرتن وانكره الراهن بدليل ما فرعه
وهذه ليست كذلك اذ الاختلاف فى الوفاء لا يرجع للاختلاف فى اشتراطه بخلاف الاختلاف فى مجرر القدر
(انه يحلف) مشى عليه فى الروض ووجد بخط شيخنا الشهاب الرملى علامة تصحيح عليه (قوله واقبضاه)

لا تنفسق ولا تنظر لتضمنها
 جحد حق واجب ودعوى
 للملم يجب لاحتمال ان تعمد
 لشبهة عرضت له بحث
 الباقين ان محل ذلك مالم
 يصرح المدعى بظلمها
 بالانكار بلا تاويل والاردا
 لانه ظهر منه ما يقتضى
 تفسيرهما وهو ظاهر لان
 مراده انه صرح بظلمها
 بهذا الانكار لا مطلقا فاندفع
 ما قيل ليس كل ظلم خال عن
 التاويل مفسقا بدليل
 الغيبة ومحل كون الكذبة
 لا تنفسق مالم ينضم اليها تعمد
 انكار حق واجب عليه
 (ولو اختلفا في قبضه) اى
 المرهون (فان كان فى يد
 الراهن غصبته) انت منى
 (صدق) الراهن (بيمينه)
 لان الاصل عدم الزوم
 وعدم الاذن فى القبض عن
 الرهن بخلاف مالو كان بيد
 المرتهن وواقفه الراهن على
 اذنه لفي قبضه لكنته قال
 انك لم تقبضه لكنته قال
 انك لم تقبضه عنه اورجعت
 عن الاذن فيحلف المرتهن
 ويؤخذ من ذلك ان من
 اشترى عينا بيده فاقام اخر
 بيده انها مرهونة عنده لم
 تقبل الا ان شهدت بالقبض
 ولا صدق المشتري بيمينه
 لان الاصل بقاء يده ولانه
 مدع لصحة البيع والاخر
 مدع لفساده (وكذا ان قال
 اقبضته عن جهة اخرى)
 كايادع او اجارة او اعارة

سكت عن شريكته نهاية ومعنى (قوله لا تنفسق) اى لا توجب الفسق ولهذا لو تخاصم اثنان فى شئ ثم شهدا فى
 حادثة قبلت شهادتهما وان كان احدهما كاذبا فى التخاصم معنى ونهاية (قوله ولا تنظر) رد للاستوى
 و(قوله لتضمنها) اى الكذبة (قوله جحد واجب) وهو وثوق المرتهن بنصيبه (قوله او دعوى للملم يجب)
 اشارة لنهاية والمغنى وهو حذى بذلك ومراده بالملم يجب وثوق المرتهن بنصيب شريكته (قوله ان تعمد)
 اى تعمد الجحد (قوله ان محل ذلك) اى قبول شهادتهما (قوله بظلمها بالانكار بلا تاويل) اى لا اعترافه
 حينئذ بانتفاء احتمال أن التعمد لشبهة عرضت اه سم (ظهر منه) من ذلك التصريح (قوله وهو ظاهر)
 اى بحث الباقين عبارة لنهاية وما نوزع به من انه ليس كل ظلم خال عن التاويل مفسقا بدليل الغيبة فيه
 نظر اذ الكلام فى ظلم هو كبير وقول كل ظلم كذلك خال عن التاويل مفسق ولا ترد الغيبة لانها صفة على
 تفصيل باق فيها فالوجه ما قاله البلقينى اه (قوله مراده) اى البلقينى (قوله انه صرح) اى المدعى (قوله)
 بهذا الانكار متعلق بالظلم (قوله فاندفع ما قيل الخ) فى اندفاعه بما ذكر بحث لان مراده هذا القائل وهو
 شيخ الاسلام فى شرح الروض اى والمغنى بما قاله منع كون الظلم بهذا الانكار مفسقا واسناد هذا المنع
 بمسئلة الغيبة لا منع كون الظلم بالانكار فى الجملة مفسقا وظاهر ان كون مراده انه صرح بظلمها بهذا
 الانكار لا يدفع هذا المنع بل لا بد فى دفع منعه من اثبات ذلك المنوع الذى هو كون الظلم لمخصوص مفسقا
 بالدليل ومجرد كونه ارضا ما ذكر ليس دليلا لان كونه ارضا ذلك مسام عنه هذا القائل لكنته يمنع هذا الحكم
 المدعى لذلك الظلم فندبره فانه فى غاية الوضوح اه سم اقول اشار الشارح الى اثبات ذلك المنوع ودليله
 بقوله ومحل كون الكذبة لا تنفسق الخ كايوضحه ما قدمناه عن النهاية (قوله حل كون الكذبة الخ) عطف
 على اسم ان وخبره (قوله لان الاصل) الى قول المتن ولو اقر فى النهاية (قوله وعدم الاذن) وعليه فلو تافى فى
 هذه الحالة فى يد المرتهن فهل يلزم قيمته واجرتاه لافيه نظروا والقرب الثانى لان بين الراهن انما قصدتها
 دفع دعوى المرتهن لزوم الرهن ولا يلزم من ذلك ثبوت الغصب ولا غيره وعلى ذلك فالمرهون ان يستأنف
 دعوى جديدة على المرتهن وبقيم البينة عليه بانه غصبه فان لم تكن خاف المرتهن انه ما غصبه وانما قبضه على جهة
 الرهن اه عش (قوله بيد المرتهن) وخرج به مالو كان بيد الراهن فهو المصدق كما يأتى اه غش (قوله)
 لم تقبضه عنه) اى عن الرهن بل قبضته على سبيل الوديعة او غيرها وسكت عن جهة القبض كما يأتى (قوله او)
 رجعت الخ) اى قبل القبض (قوله فيحلف المرتهن) وجهه فى الاولى كافى عشا انه ادرى بصفة قبضه وبه
 فارق ما يأتى من تصديق الراهن فيما اذا قال اقبضته عن جهة اخرى لانه ادرى بصفة اقباضه وفى الثانية ان
 الاصل عدم الرجوع (قوله ويؤخذ من ذلك) اى عن قوله بخلاف مالو كان بيد المرتهن الخ او من قوله ان
 الاصل عدم الزوم (قوله بيده) اى فى حال التنازع سواء كانت بيده قبل العقد او لا وقضية ذلك انه لو لم يكن
 العين المبيعة بيده لم يكن الحكم كذلك وقضية قوله ولا نه مدع لصحة البيع الخ خلافه وسيأتى له مرمايو واقفه بعد
 قول المصنف والظاهر تصديق الخ ودعوى الراهن زوال الملك كدعواه الجناية فعل التقييد باليد لانه الذى
 يؤخذ مما ذكر اه عش (قوله مرهونة عنده) اى قبل البيع حتى لا يصح البيع الخ اه رشيدى (قوله)
 عنده) اى الاخر (قوله الا ان شهدت بالقبض) اى قبض المرهون اى فيبطل البيع (قوله بقاء يده) الظاهر
 يد المشتري ويحتمل يد البائع اخذ من المقام (قوله ولا نه الخ) اى المشتري (قوله عدم ما ادعاه المرتهن) اى
 عدم اذنه فى القبض عن الرهن ولو انتفعا على الاذن فى القبض وتنازع فى قبض المرتهن فالمصدق من المرهون

يتامل مع مسئلة الزكشى السابقة (قوله بظلمها بهذا الانكار بلا تاويل) اى لا اعترافه حينئذ
 بانتفاء احتمال ان التحمل لشبهة عرضت (قوله فاندفع ما قيل الخ) فى اندفاعه بما ذكر بحث لان مراده
 هذا القائل وهو شيخ الاسلام فى شرح الروض بما قاله منع كون الظلم بهذا الانكار مفسقا واسناد هذا
 المنع بمسئلة الغيبة لا منع كون الظلم بالانكار فى الجملة مفسقا وظاهر ان كون مراده انه صرح بظلمها بهذا
 الانكار لا يدفع هذا المنع بل لا بد فى دفع منعه من اثبات ذلك المنوع الذى هو كون الظلم لمخصوص

ويكفي قول الراهن لم أقبضه
عن جهة الرهن على الوجه
(ولو أقر) الراهن (بقبضه)
أي المرتن للمرهون
وجعل شارح الضمير للراهن
ثم زعم أن الأولى التعبير
بأقباضه وليس بجيد (ثم)
قال لم يكن إقرارى عن
حقيقية فله تحليفه) أي
المرتن أنه قبض المرهون
قبضا صحيحا وإن كان إقرار
الراهن في مجلس الحاكم
بعد الدعوى عليه ولم يذكر
لإقراره تأويلا لانا نعلم
أن الوثائق يشذفها غالبا
قبل تحقيق ما فيها ويأتى ذلك
في سائر العقود وغيرها
على المنقول المعتمد كإقرار
مقترض بقبض القرض
وبائع بقبض الثمن (وقيل
لا يحلفه إلا أن يذكر لإقراره
تأويلا كقوله أشهدت على
(رسم) أي كتابة (القبالة)
بفتح القاف وبالموحدة أي
الورقة التي يكتب فيها الحق
والتوثيق لى أعطى أو
أقبض بعد ذلك وكقوله
اعتمدت في ذلك كتاب
وكيل فبان مروراً وظننت
حصول القبض بالقول
لأنه إذا لم يذكر تأويلا
يكون مكذبا لدعواه
بإقراره السابق

بيده نهاية ومعنى (قوله ويكفي الخ) أى فلا يتقيد الحكم بما ذكره المصنف من قوله غصبته أو أقبضته عن
الخ اه عش (قوله أي المرتن) إلى قوله قال الزركشى في النهاية والمغنى الأقوله وجعل إلى المتن (قوله
ثم زعم الخ) وقفه المغنى عبارته وكان ينبغي أن يقول المصنف ولو أقر بأقباضه لأن به يلزم الرهن اه قول
المتن (فله تحليفه) في شرح مر فان قال من قامت عليه بيته بأقراره بالقبض منه أي الرهن لم أقر به أو شهدوا
على أنه قبض منه بجهة الرهن لم يكن له التحليف وكذا لو أقر بالتلاف مال ثم قال أشهدت عازم عليه إذا لا يعتاد
ذلك اه سم قال عش قوله مر من قامت الخ أي الراهن وقوله لم يكن له التحليف أى جز ما بل يبقى المرهون
تحت يد المرتن بلامين وقوله ثم قال الخ أي فيحلف المالك أن إقراره بالتلاف عن حقيقة وقوله عليه أي
على الاتلاف وقوله إذا لا يعتاد أي فليس له التحليف وقد يفهم من قوله إذا لا يعتاد أنه لو ذكر لإقراره سببا محتملا
عادة كان قال رमित إلى حديد فاصبته وظننت أن تلك الإصاصة حصلت بها اتلاف لما والذي أقررت به ثم تبين
خلافه أن له تحليف المقر له هذه الصورة ونحوها من كل ما يذكر لإقراره وجها محتملا اه وقوله أي
فيحلف المالك الخ الصواب إسقاطه وقوله إلى صيدا الأولى إلى الشبح (قوله وإن كان أقرار الخ) وكذلك تحليفه
وإن وقع حكم الحاكم بالقبض كما أتى به شيخنا الرملى اه سم زاد البجيرى هذا أن علم استناده لمجرد
الإقرار فان علم استناده إلى البينة أو احتمل ذلك لم يحلفه سلطان اه (قوله ولم يذكر الخ) عطف على قوله
كان إقراره الخ (قوله لانا نعلم الخ) تعليل لقول المتن فله تحليفه مع ملاحظة الغائبين قال البجيرى وفائدة
التحليف رجاء أن يقر المرتن عند عرض الثمين عليه بعدم القبض أو بشكل عنها فيحلف الراهن ويثبت
عدم القبض اه (قوله لانا نعلم الخ) أى فإى حاجة إلى تلفظه بذلك نهاية ومعنى أي بالتأويل (قوله قبل
تحقيق الخ) الأولى قبل تحقق الخ كفى النهاية والمغنى قال البجيرى أي قبل حصول ما كتب فيها في الخارج
فعادة كتابة الوثائق أنهم يكتبون أقر فلان بكذا أو باع أو أقرض فلان كذا أو يشهدون قبل وجودها في
الخارج اه (قوله ويأتى ذلك) يعنى ما مر في المتن اه رشيدى عبارة غش أي الخلاف المذكور في المتن
اه (قوله الحق) أي المقر به اه معنى عبارة الكردى قوله يكتب فيها الحق أي يكتب فيها أن الحق للفلان
من ثمن أو دين أو غيرهما على فلان وقوله أو التوثيق أى الارتهان بأن يكتب فيها أن فلان رهن ذافلا نا
اه وكان الأولى أي وأقبضه أياه له ولا يخفى أن قوله الحق وقوله أعطى نظر القول ويأتى ذلك في سائر العقود
الخ والأفلام وقع لهما نظر الدين (قوله لى الخ) متعلق لمقدور عبارة المغنى أي أشهدت على الكتابة الواقعة
في الوثيقة لى الخ اه (قوله لى أعطى أو قبض) صيغة المتكلم وحده من باب الأفعال المبني للفعول في
الأول وللفاعل في الثاني وبضبط الأول بيناء المفعول يوافق تعبيره لتعبير غيره بلى أخذ أخلافا لما في عش
قال الكردى والأول راجع إلى الحق والثاني إلى التوثيق اه (قوله وكقوله الخ) عطف على كقوله في المتن
(قوله في ذلك) أي في الإقرار بالقبض (قوله كتاب وكيلى) أي كتابا التقي على لسان وكيلى أنه أقبض اه
معنى (قوله بالقول) أي بقوله أقبضتك (قوله لأنه الخ) تعليل لقول المتن وقيل الخ وقد مر جوابه بقوله لانا

ومحل ذلك في قبض ممكن وإلا كقول من بمكرهته داري اليوم بالشام واقبضته إياها فهو (١٠٧) لغوص عليه قال القاضي أبو الطيب

ونعم الخ فكان الأولى تأخيرها إلى هنا كإفعل النهاية والمغنى (قوله ومحل ذلك الخ) عبارة النهاية والمغنى وإنما
يعتبر إقرار الراهن بالاقباض عند مكانه اه (قوله وهذا) أي التخصيص المذكور (قوله ولهذا) أي لعدم
الحكم بما ذكر (قوله وهو) أي ما قاله الزركشي عن المطالب وأقره (قوله مكنه) من الممكنين أي ممكن الله
تعالى الولي (قوله منه) أي من الأمر الموافق للشرع (قوله وفعله) أي الولي الأمر (قوله فلا نظر الخ) أي
لأنه لا طريق لثبوت الولاية غير الكشف والكشف ليس من الأدلة الشرعية (قوله كرامة) أي على وجه
الكرامة (قوله مطلقا) أي سواء كان موافقا للشرع أو لا اه كردى ويحتمل أن المراد سواء ثبتت الولاية
أو لا (قوله من غير قصد إقباضه عن الرهن) أي بان أطلق اه ع ش (قوله والذي يتجه الخ) خلافا للنهاية عبارة
سم قوله وجهان الخ في شرح مر أصحهما أنه لا يمكن بل هو ودعة اه (قوله سبق له) أي للاقباض وكذا
ضمير لم يجب (قوله فقط) أي دون اشتراط قصد الاقباض عن الرهن (قوله ولورهن الخ) أي رهن المشتري
غير البائع اه كردى (قوله سمعت دعواه) أي مطلقا سواء قال هو ملكي أو لا أخذا بما بعده (قوله
للتحليف) أي تحليف المرتن وقدم فائدة تحليفه (قوله أو المرتن) هو في النهاية والمغنى بالواو وكلاهما
صحيح فابنما على أنه تفسير للضاف والواو على أنه تفسير للمضاف إليه قول المرتن (ولو قال أحدهما) أي بعد
القبض هنا وفيما يأتي بقرينة تعبيره بالمرهون وقوله غرم الراهن للمجنى عليه إذا ولو وقع النزاع قبل القبض لم
يلزمه أن يغرم للمجنى عليه بل له بيع المرهون في الجناية اه سم (قوله بعد القبض) وانظر ما فائدة هذه
الدعوى إذا كان المدعى المرتن (قوله أو قال المرتن الخ) وسياق قول الراهن جنى قبل القبض اه سم (قوله
قبل القبض) ظرف لقوله جنى وأما قوله أو قال المرتن فمفيد بما بعده القبض ثم قوله قبل القبض شامل لما قبل
العقد وما بعده (قوله على نفي العلم بالجناية) حالف المرتن على نفي العلم إنما ذكره في الروض أي والنهاية
والمغنى فيما إذا ادعى الراهن أنه جنى قبل القبض وأما إذا ادعى أنه جنى بعد القبض فلم يتعرض ليكون حالف
المرتن على نفي العلم أو على البت وصرح في العباب وأقره الشارح في شرحه بأنه على البت اه سم أي
لأنه بقبضه صار كالمالك وجرى على ما في العباب الشوبري والحلي (قوله فعلى البت) أي لأن فعل مملوكه
كفعله (قوله لأن الأصل الخ) تعليل للذات ثم هو إلى قوله ولو نكل في النهاية والمغنى (قوله وإذا بيع للابن)
انظر كيف يباع للدين إذا أقر المرتن كما صرح به كلامه وكان وجه ذلك مراعاة غرض الراهن في التوصل إلى
إبراء ذمته من الدين فإذا طلبه أجيب إليه وإن لم يلزمه تسليم الثمن للمرتن سم وبصرى (قوله المقر له)
وهو المجنى عليه أي بل كل الثمن للمرتن اه ع ش أي إذ لم يزد على الدين (قوله فلا شيء الخ) أي إلا أن
يزيد منه على الدين فلم يجنى عليه الزيادة كما هو ظاهر اه سم (قوله ولا يلزمه تسليم الثمن إلى المرتن) لكن
يتوقف صحة تبعه على استئذانه لأنه محكوم ببقاء رهنيته والرهن لا يجوز بيعه بغير إذن المرتن كما قرره مر
ومال إليه وبوجه أيضا بأنه قد ينقطع حق المجنى عليه بنحو إبراء فبإزالة المانع من لزوم تسليم
الرهن

نعم الخ فكان الأولى تأخيرها إلى هنا كإفعل النهاية والمغنى (قوله ومحل ذلك الخ) عبارة النهاية والمغنى وإنما
يعتبر إقرار الراهن بالاقباض عند مكانه اه (قوله وهذا) أي التخصيص المذكور (قوله ولهذا) أي لعدم
الحكم بما ذكر (قوله وهو) أي ما قاله الزركشي عن المطالب وأقره (قوله مكنه) من الممكنين أي ممكن الله
تعالى الولي (قوله منه) أي من الأمر الموافق للشرع (قوله وفعله) أي الولي الأمر (قوله فلا نظر الخ) أي
لأنه لا طريق لثبوت الولاية غير الكشف والكشف ليس من الأدلة الشرعية (قوله كرامة) أي على وجه
الكرامة (قوله مطلقا) أي سواء كان موافقا للشرع أو لا اه كردى ويحتمل أن المراد سواء ثبتت الولاية
أو لا (قوله من غير قصد إقباضه عن الرهن) أي بان أطلق اه ع ش (قوله والذي يتجه الخ) خلافا للنهاية عبارة
سم قوله وجهان الخ في شرح مر أصحهما أنه لا يمكن بل هو ودعة اه (قوله سبق له) أي للاقباض وكذا
ضمير لم يجب (قوله فقط) أي دون اشتراط قصد الاقباض عن الرهن (قوله ولورهن الخ) أي رهن المشتري
غير البائع اه كردى (قوله سمعت دعواه) أي مطلقا سواء قال هو ملكي أو لا أخذا بما بعده (قوله
للتحليف) أي تحليف المرتن وقدم فائدة تحليفه (قوله أو المرتن) هو في النهاية والمغنى بالواو وكلاهما
صحيح فابنما على أنه تفسير للضاف والواو على أنه تفسير للمضاف إليه قول المرتن (ولو قال أحدهما) أي بعد
القبض هنا وفيما يأتي بقرينة تعبيره بالمرهون وقوله غرم الراهن للمجنى عليه إذا ولو وقع النزاع قبل القبض لم
يلزمه أن يغرم للمجنى عليه بل له بيع المرهون في الجناية اه سم (قوله بعد القبض) وانظر ما فائدة هذه
الدعوى إذا كان المدعى المرتن (قوله أو قال المرتن الخ) وسياق قول الراهن جنى قبل القبض اه سم (قوله
قبل القبض) ظرف لقوله جنى وأما قوله أو قال المرتن فمفيد بما بعده القبض ثم قوله قبل القبض شامل لما قبل
العقد وما بعده (قوله على نفي العلم بالجناية) حالف المرتن على نفي العلم إنما ذكره في الروض أي والنهاية
والمغنى فيما إذا ادعى الراهن أنه جنى قبل القبض وأما إذا ادعى أنه جنى بعد القبض فلم يتعرض ليكون حالف
المرتن على نفي العلم أو على البت وصرح في العباب وأقره الشارح في شرحه بأنه على البت اه سم أي
لأنه بقبضه صار كالمالك وجرى على ما في العباب الشوبري والحلي (قوله فعلى البت) أي لأن فعل مملوكه
كفعله (قوله لأن الأصل الخ) تعليل للذات ثم هو إلى قوله ولو نكل في النهاية والمغنى (قوله وإذا بيع للابن)
انظر كيف يباع للدين إذا أقر المرتن كما صرح به كلامه وكان وجه ذلك مراعاة غرض الراهن في التوصل إلى
إبراء ذمته من الدين فإذا طلبه أجيب إليه وإن لم يلزمه تسليم الثمن للمرتن سم وبصرى (قوله المقر له)
وهو المجنى عليه أي بل كل الثمن للمرتن اه ع ش أي إذ لم يزد على الدين (قوله فلا شيء الخ) أي إلا أن
يزيد منه على الدين فلم يجنى عليه الزيادة كما هو ظاهر اه سم (قوله ولا يلزمه تسليم الثمن إلى المرتن) لكن
يتوقف صحة تبعه على استئذانه لأنه محكوم ببقاء رهنيته والرهن لا يجوز بيعه بغير إذن المرتن كما قرره مر
ومال إليه وبوجه أيضا بأنه قد ينقطع حق المجنى عليه بنحو إبراء فبإزالة المانع من لزوم تسليم
الرهن (قوله وجهان الخ) في شرح مر أصحهما أنه لا يمكن بل هو ودعة (قول المصنف ولو قال أحدهما) أي بعد
القبض هنا وفيما يأتي بقرينة التعيين بالمرهون كقوله غرم الراهن للمجنى عليه ولذا ولو وقع هذا النزاع بعد القبض
لم يلزمه أن يغرم للمجنى عليه بل له بيع المرهون في الجناية (قوله أو قال المرتن) أي وسياق قول الراهن
قبل القبض (قوله على نفي العلم بالجناية) حالف المرتن على نفي العلم إنما ذكره في الروض فيما إذا ادعى
الراهن جنى قبل القبض وأما إذا ادعى أنه جنى أنه القبض فلم يتعرض ليكون حالف المرتن على نفي العلم
أو على البت وصرح في العباب بأنه على البت فقال ولو أقر أحد المتعاقدين بجناية المرهون بعد القبض صدق
المنكر بيمينته ويحلف المرتن على البت إذا صار بالقبض كالمالك اه وأقره الشارح في شرحه (قوله وإذا
يبع للدين) انظر كيف يباع للدين إذا أقره المرتن كما صرح به كلامه وكان وجه ذلك مراعاة غرض الراهن في
التوصل إلى إبراء ذمته من الدين فإذا طلبه أجيب إليه وإن لم يلزمه تسليم الثمن للمرتن (قوله فلا شيء) أي
إلا أن يزيد منه على الدين فلم يجنى عليه الزيادة كما هو ظاهر (قوله إلى المرتن) أي ولا إلى المجنى عليه لأنكاره

الراهن المقر ولا يلزمه تسليم الثمن إلى المرتن المقر مؤاخذه له بأقراره ولو نكل المنكر هنا جرى فيه ما يأتي من خلاف المجنى عليه

وأُنكر المرتهن وأدعى زيد ذلك (فلا يظهر تصديق المرتهن بيمينه في إنكاره) الجناية صيانة لحقه فيحلف على نفى العلم (والأصح أنه إذا حلف) المرتهن (غرم) الراهن للمجنى عليه (لأنه حال بينه وبين حقه برهنه) (و) (الأصح) أنه يغرم له الأقل من قيمة العبد (المروهن) (وأرشد الجناية) كجناية أم الولد بجامع امتناع البيع (و) (الأصح) (أنه لو نكل المرتهن) عن البين (ردت التمين على المجنى عليه) (لأن الحق له) (لأعلى) (الراهن) (لأنه لا يدعى لنفسه شيئاً) (فإذا حلف) (المردود) عليه (بيع) (العبد) (في الجناية) (لثبوتها باليمين) (المردودة) (أن استقرت قيمته) (والبيع منه بقدرها) (ولا يكون الباقي رهنًا) (لأن البين) (المردودة) (كالبينة أو) (الأقرار بجناية ابتداء فلا يصح رهن شيء منه) (ولو أذن) (المرتهن) (في بيع المروهن) (فبيع ورجع غن) (الأذن وقال) (بعد بيعه) (رجعت قبل البيع وقال) (الراهن) (بل) (بعد فلا يصح تصديق المرتهن) (بيمينه) (لأن الأفضل أن لا يبيع قبل الرجوع) (وإن لا رجوع قبل البيع) (فيعارضان) (ويبقى أصل استمرار الرهن) (وبهذا يفرق بين هذا وما

للمرتهن سم على حج اه ع ش (قوله إلى المرتهن) أي ولا إلى المجنى عليه لا إنكار الجناية وتصديقه في إنكاره اه سم والذي يظهر أن الراهن يتصرف فيه لأنه لا يمكن أن علاقة الجناية لم تثبت حيث صدقناه وعلاقة الرهن سقط النظر إليهما اقرار المرتهن بالجناية أنه التصرف فيه كيف شاء اه سيد عمر وقول سم لا إنكاره الجناية الخ حتى المقام لعدم ثبوت الجناية (قوله ثم ببيع العبد الخ) أي على التفصيل الآتي قول الماتن (ولو قال الراهن) أي بعد قبض المرتهن للرهن كما صرح به في شرح العباب اه سم أي وفي النهاية والمغنى (قوله على زيد) إشارة إلى تصوير المسئلة بتعيين المجنى عليه فإن لم يعينه فالرهن بحاله اه (قوله) (و ادعى زيد ذلك) تحرير لمحل النزاع عبارة النهاية والمغنى ومحل الخلاف عند تعيين المجنى عليه وتصديقه له ودعواه أو لا فالرهن باق بحاله قطعاً ودعوى الراهن زوالاً إنك أي قبل القبض كدعواه الجناية اه أي فلا يصدق (قوله ذلك) أي جناية المروهن عليه (قوله صيانة لحقه الخ) لأن الراهن قد يواطىء مدعى الجناية لغرض إبطال الرهن نهاية ومغنى (قوله لأنه حال الخ) قضيته أنه إذا ذاك الرهن الرجوع فلما غرمه وبيع المروهن للجناية اه سم (قوله برهنه) أسقطه النهاية والمغنى وقال سم قوله برهنه لا يظهر في قوله السابق بعد الرهن بقياسه أن زيداً وأقباضه اه قول الماتن (ردت البين على المجنى عليه) هو ظاهر أن كان المجنى عليه مكلفاً أما لو كان طفلاً أو موقوفاً فلا يتأتى تخليفه فهل تبقى العين في يد المرتهن وتباع لحقه لثبوته بلامعارض أو يوقف الحال إلى كمال الطفل والأصح فيها لو كان موقوفاً وكيف الحال فيه نظر والأقرب الثاني في مسئلة الطفل لأن كاله مرجو لا في مسئلة الوقف لأن المرتهن ينسكوله عن الحاف مع تمكنه منه منع من جواز تصرفه فيه اه ع ش (قوله المردود عليه) وهو المجنى عليه على الأصح (قوله لثبوتها بالبين) (المردودة) (الأولى) (تأخير) (وذكره عقب قوله رهنًا) (كإي النهاية والمغنى) (مع إبدال قوله لأن بالواو) (قوله ولا يكون الباقي الخ) (ولاخبار المرتهن في نسخ البيع) (المشروط فيه لتفويته حقه) (بأنه نهاية ومغنى) (قوله لا يصح الخ) فيه بحث لأن الجناية بين العقد والقبض الشامل لها قول الراهن جنى قبل القبض كما لا تبطل العقد كما صرحوا به إلا أن يحمل هذا على ما ذاع صرح بأن الجناية قبل العقد فليتأمل اه سم وقد يقال أن المرتهن قد فوت حقه بنسكوله كما مر من النهاية والمغنى فكلام الشارح على ظاهره وقول الماتن (ورجع) أي ثبت رجوعه من غير إضافة إلى وقت كما صرح قوله وقال رجعت بعد البيع اه ع ش قول الماتن (فالأصح تصديق المرتهن) أي وعليه فلو أنفك الراهن فيبني على اتفاق حق المشتري به اه ع ش (قوله إن لا يبيع الخ) هذا مرجع لجانب المرتهن (و) (قوله وإن لا رجوع الخ) لجانب الراهن (قوله وبهذا) أي بوجود التعارض وبقاء أصل ثالث فقوله ما يأتي في دعوى الموكل الخ وقوله في الرجعة الخ نشر على ترتيب اللف (قوله بين هذا) أي تصديق المرتهن (قوله وما يأتي في دعوى الموكل) أي من تصديق الوكيل الذي بمنزلة الراهن هنا (قوله) (من غير معارض) (هلا عارضه) (أن الأصل عدم البيع قبل الانعزال فيتعارضان) (ويبقى أصل بقائه بملك الموكل) (الأن يحجب بان الانعزال ثم غير متفق عليه بخلاف الرجوع هنا فليتأمل اه سم وقد يقال الاتفاق على

الجناية وتصديقه في إنكاره فقول المصنف ولو قال الراهن أي بعد قبض المرتهن كما صوبه في شرح العباب (قوله على زيد) إشارة إلى تصوير المسئلة بتعيين المجنى عليه فإن لم يعينه فالرهن بحاله (قول المصنف غرم الراهن للمجنى عليه) قال في الرض للحيولة اه وقضيته أنه إذا ذاك الرهن الرجوع فلما غرمه وبيع المروهن للجناية (قوله برهنه) لا يظهر في قوله السابق بعد الرهن بقياسه أن يزيداً وأقباضه (قوله فلا يصح الخ) فيه بحث لأن مجرد دعوى أنه جنى قبل القبض لا يقتضي أنه جنى عند العقد حتى يكون باطلاً لاحتمال أن الجناية بين العقد والقبض والجناية بينهما لا تبطل العقد كما صرحوا به والبين المردودة سواء كانت كالبينة أو كالأقرار إنما تثبت مقتضى الدعوى وقد علم أنها لا تستلزم تقدم الجناية على العقد فليتأمل ال أن يحمل هذا على ما ذاع صرح بأن الجناية قبل العقد فليتأمل (قوله من غير معارض) هلا عارضه أن الأصل عدم البيع قبل الانعزال فيتعارضان ويبقى أصل بقائه بملك الموكل إلا أن يحجب بان الانعزال ثم غير متفق عليه بخلاف

وفي الرجعة أن العبرة بالسابق لأنه ليس هناك أصل بعد المارض برجمان اليه فانحصر الجميع في السابق وأفهم المتن أن الغرض أن الرهن صدق على الرجوع فان أنكره من أصله صدق بيمينته كالأذن الرهن في البيع ثم ادعى (١٠٩) الرجوع وأنكره المرتهن من أصله فانه

العزل مستلزم للاتفاق على الانعزال ولعله اليه أشار بقوله فليتأمل (قوله وفي الرجعة) أي وما يأتي في الرجعة (قوله أن العبرة بالسابق) بيان لما يأتي المقدّر بالعطف وتفصيله أنه لو ادعى رجعة والعدة باقية حلف أو منقضية ولم تنسح فان اتفقا على وقت الاتقضاء حلفت وإلا بان لم يتفقا على وقت بل أقصر على أن الرجعة سابقة وأقصرت على أن الاتقضاء سابق حلف من سبق بالدعوى فان ادعى ما حلفت وفي سم بعد كلام عن الروض وشرحه وفي المغني مثله مانصه وهو يدل على أن تفصيل الرجعة لا يجري في مسألة الرهن وانه يجري في مسألة الوكالة اه (قوله لأنه ليس هناك الخ) قد يمنع بأن هناك أصل بقاء حكم الطلاق اه سم (قوله أن الرهن صدق) أي المرتهن (قوله أو كفيل مثلا) أي أو هو ثمنه يبيع بحبوس نهاية ومغني قول المتن (عن الف الرهن) أي ونحوه بما ذكرناه من مغني (قوله بيمينته سواء) أي قوله كذا قالوه في المغني وإلى المتن في النهاية لا قوله كذا قالوه (قوله سواء اختلفا في لفظه أو نيته) أي الاداء (قوله ومن ثم) أي من أجل أن العبرة في جهة الاداء بقصد المؤدى (قوله وقع عنه) أي عن الدين وكان الأولى ليظهر قوله الاتي أنه لا يدخل في ملكه الخ أن يزيد هنا وملكه الدائن كافي للمغني والنهاية (قوله وقضيته) أي قضية إطلاق قولهم المذكور (قوله بحيث يجبر الخ) أي بان كان المدفوع من جنس حقه ولا غرض له في الامتناع (قوله وان لا) أي بعكس ما ذكرناه اه ع (قوله في الثانية) هي قوله وان لا اه ع (قوله أنه لا يدخل الخ) معتمداً ومع ذلك فالقول قول الدافع فعل الاخذ رده ان بقى حيث لم يرض به وورد بده ان تلف اه ع (قوله ان مثل ذلك) أي ما ذكر من أنه لا يدخل في ملكه إلا برضاه (قوله وقد يشمله كلام السبكي) لان معنى قوله وان لا صادق بما إذا كان عدم الاجبار لسكون المدفوع من غير الجنس ولكونه أحضره بغير صفة الدين أو قبل وقت حلوله وللدائن غرض في الامتناع إلى غير ذلك اه ع (قوله عماشاء منهما) إلى الفصل في المغني والنهاية (قوله فان تعذر ذلك) أي بيان الوارث (قوله من وقت اللفظ) أي المفيد للاداء كقوله خذ هذا عن دينك وكان الأولى ان يقول من وقت الدفع ع (قوله وبصري عبارة سم قوله من وقت اللفظ) ينبغي ان وجد اللفظ وإلا فن وقت الدفع اه (قوله يشبه الخ) عبارة النهاية والوجه الاول اه وعبارة الحلبي وبالتعيين يتبين أنه برى منه من حين الدفع لا من التعيين كافي الطلاق المبهم اه (قوله وقيل بقسط بينهما) أي بالسوية كما جزم به صاحب البيان وغيره وقيل على قدر الدينين نهاية ومغني (قوله ولونوى الخ) وهو ثالث اقسام الدفع التعيين والاطلاق وقد مر أو التثريك وهو المراد هنا (قوله يجعل بينهما بالسوية) أي تساوى الدينان ولا (قوله فله) أي للسيد نهاية ومغني (قوله من قباضه الخ) أي من اداء الميكاتب عن دين الكتابة (قوله غيرها) أي غير النجوم من ديون المعاملة (وتفارق) أي صورة اجتماع دين الكتابة ودين المعاملة غيرهما إذ كان بأن دين الكتابة لهما معرض للسقوط بخلاف غير هاتيناه ومغني (فان أعطاه) أي أعطى الميكاتب سيده (قوله ساكنا) أي السيد اه كرده وقضية صنيع النهاية والمغني ان الضمير للميكاتب (قوله لتقصير

الرجوع هنا فليتأمل (قوله وفي الرجعة) لما قرر في الروض وشرحه تفصيل الرجعة فيما إذا اتفق الوكيل والموكل على التصرف ولكن قال الموكل عزلتك قبله وقال الوكيل بل بعده قال في شرحه واستشكل ذلك بتصدق المرتن لما لو اذن للرهن في بيع الرهن فباع المرتن في الاذن واختلفا فقال المرتن رجعت قبل البيع وقال الرهن بل بعده ويجاب بان الوكيل وضعه التصرف من حيث الوكالة فتوى جانبه فصدق في بعض الاحوال بخلاف الرهن من حيث الرهنية ليس وضعه ذلك بل وضعه وفاء الدين من الرهن او غيره اه وهو يدل على أن تفصيل الرجعة لا يجري في مسألة الرهن وانه يجري في مسألة الوكالة (قوله لأنه ليس هناك اصل) قد يمنع بان هناك اصل بقاء حكم الطلاق (قوله من وقت اللفظ) ينبغي ان وجد لفظ وإلا فن وقت الدفع وفي شرح م من وقت اللفظ او التعيين والوجه الاول (قوله لان تشرىكه بينهما

الرجوع هنا فليتأمل (قوله وفي الرجعة) لما قرر في الروض وشرحه تفصيل الرجعة فيما إذا اتفق الوكيل والموكل على التصرف ولكن قال الموكل عزلتك قبله وقال الوكيل بل بعده قال في شرحه واستشكل ذلك بتصدق المرتن لما لو اذن للرهن في بيع الرهن فباع المرتن في الاذن واختلفا فقال المرتن رجعت قبل البيع وقال الرهن بل بعده ويجاب بان الوكيل وضعه التصرف من حيث الوكالة فتوى جانبه فصدق في بعض الاحوال بخلاف الرهن من حيث الرهنية ليس وضعه ذلك بل وضعه وفاء الدين من الرهن او غيره اه وهو يدل على أن تفصيل الرجعة لا يجري في مسألة الرهن وانه يجري في مسألة الوكالة (قوله لأنه ليس هناك اصل) قد يمنع بان هناك اصل بقاء حكم الطلاق (قوله من وقت اللفظ) ينبغي ان وجد لفظ وإلا فن وقت الدفع وفي شرح م من وقت اللفظ او التعيين والوجه الاول (قوله لان تشرىكه بينهما

وإن جزم به الامام لان تشرىكه بينهما حالة الدفع اقتضى أنه لا تميز لاحدهما على الآخر ولو تنازعا عند الدفع فيما يؤدى عنه تخير الدافع نعم لو كان للسيد على مكاتبه دين معاملة فله الامتناع من قباضه عن النجوم حتى يوفى غير هاتيناه فان اعطاه ساكنا ثم عينه الميكاتب للنجوم صدق لتقصير

السيد الخ مقتضى ما تقدم عن السبكي انه لا يدخل في ملك السيد الارضاء وعليه فلا يعتق العبد حيث لم يرض به السيد عن النجوم اه ع ش (قوله في الابداء) متعلق بالسكوت
 (فصل في تعلق الدين بالتركة) (قوله في تعلق الدين بالتركة) اي وما يتبع ذلك كقوله لو تصرف الوارث ثم طرأ الدين الخ وقوله لا خلاف ان الوارث الخ (غير الوارث) سياتي محترزه قبيل قول المصنف ولو تصرف الوارث الخ (قوله فيلزم) اي لو تعلق بالتركة (قوله لا إلى غاية) قديغني عنه الدوام (قوله والحق بها) اي باللقطة (قوله لذلك) اي لزوم دوام الحجر اه ك ر دى (قوله ولا يلزم فيه) اي في تعلق دين انقطع خبر صاحبه بالتركة (قوله ذلك) اي دوام الحجر اه ك ر دى (قوله رفع امره للقاضي) كذا في اكثر النسخ وفي بعض النسخ دفعه للقاضي وهي الانسب (قوله قبوله) اي الدين (لا يلزمه) اي القاضي اه ك ر دى (قوله فلو امتنع منه) اي القاضي من قبول الدين (قوله فلو امتنع منه اولم يكن الخ) الاولى قلب العطف (قوله اتجه ذلك) اي الاحاق (قوله رايبت الاسنوي) إلى قوله وبما تقرر في النهاية (قوله من ايس) لقطة من هذه ملحقة باصل الشارح والاولى اسقاطها فليتامل اه سيد عمر لانه يغني عنه قوله صاحبه (قوله وفيه نظر الخ) معتمداه ع ش (قوله وحيثئذ) اي حين اذ صار ذلك من اموال بيت المال (قوله فلو وارث الخ) الاولى فعلي الوارث الخ لان هذا واجب اه ع ش (قوله عليه دين الخ) اي اوبيده عين كذلك (قوله وكذلك) اي ايس من معرفة صاحبه اه ع ش (قوله رفع الامراخ) عبارة النهاية دفعه لمتولى بيت المال الخ (قوله لياذن في البيع الخ) اي لياذن القاضي الوارث في بيع قدر الدين من التركة ودفعه الثمن لمتولى بيت المال العادل ان لم يفعل القاضي بنفسه البيع والدفع والا فذاك (قوله والا) اي وإن لم يوجد المتولى العادل اه ك ر دى (قوله فللقاض الخ) خبر مقدم لقوله (اخذه) اي احذما ايس من معرفة صاحبه (قوله في مصارفه) اي بيت المال (قوله او يتولى الوارث) اي ومن عليه الدين وكذا من يده العين كامر (ذلك) اي الصرف وقال السكودي اي الاخذ من نفسه ليصرفه إلى مصارفه ويتصرف في الباقي كما يعلم بما ياتي فيصير في ذلك الاخذ قابضا ومقبضا للباخوذ لكن يغتفر هنا ويغني عن مراده بالاخذ مجرد التصدد وقال ع ش وليس له الاخذ من ذلك لنفسه كما صرح به الشارح مرفعا لمراده بدفع ماعليه للفقراء من انه لا ياخذ منه شيئا وإن كان فقيرا واذن له الدافع في الاخذ منه وعين له ما ياخذه بلا افرز فان افرزه وسلبه ملكه اه وفيه ان ما نقله عن تصريح الشارح هو عند عدم الضرورة المجوزة لاتحاد القابض والمقبض بخلاف ما هنا ثم رايبت في الجمل على النهاية ما نصه وليس للوارث اخذ شيء منه قياسا على ما لو دفع شيئا للشخص وقال تصدق به على الفقراء او المعتمدين له اخذ شيء منه إذا كان مستحقا بخلاف الماذون في صرفه للفقراء فانه وكيل وما هنا من الدين لبيت المال وهو من جملة من يستحق من ذلك اه (قوله ان عرفه) اي الصرف المفهوم من ليصرفه اه بصري (قوله وبما تقرر) اي من قوله وقد يفرق إلى هنا (قوله نائبه) اي الغائب وكذا ضمير من حقوقه (قوله حتى تحق الضرورة) بضم الحاء وكسر ها اي تثبت (قوله على مال نحو يتيم الخ) اي على احدى المستثنين

لأدنى غير الوارث قل او كثر ما عدا اللقطة تملكها لان صاحبها قد لا يظهر فيلزم دوام الحجر لا إلى غاية والحق بها ما لا اذا انقطع خبر صاحب الدين لذلك وقد يفرق بان شغل الذمة في اللقطة اخف ومن ثم صرح في شرح مسلم بانه لا مطالبة بها في الآخرة لان الشارع جعلها من جملة كسبه بخلاف الدين ولا يلزم فيه ذلك لا مكان رفع امره للقاضي الامين فانه نائب الغائبين نعم قبوله لا يلزم فلو امتنع منه اولم يكن ثم قاض امين ودوام انقطاع خبر الدائن اتجه ذلك لاحاق بعض الاتجاه ثم رايبت الاسنوي صرح بانها لا تكون مرتبة بدين من ايس من معرفة صاحبه وفيه نظر بل هو غفلة عما في الروضة ان ايس من معرفة صاحبه يصير من اموال بيت المال وحيثئذ قرهن التركة باق فلو وارث ومن عليه دين كذلك رفع الامر لقاض امين لياذن في البيع والدفع ان لم يفعلها بنفسه لمتولى بيت المال العادل وإلا فللقاض امين اوثقة عارف اخذه ليصرفه في مصارفه او يتولى الوارث ذلك إن عرفه ويعتفر اتحاد القابض والمقبض هنا للضرورة وبما تقرر علم انه ليس لوارث ولا

الخ في شرح مرقا البلقيني فلو باع نصيبه ونصيب غيره في عديم قبض شيئا من الثمن فهل نقول النظر الى قصد الدافع وعند عدم قصده بجعله عملا شامدا ونقول في هذه الصورة القبض في احد الجانبين غير صحيح فيطرقها عند الاختلاف دعوى الصحة والفساد وعند عدم قصد القبض يظهر اجراء الحال على سداد القبض ويلغى الزائد لم اقف على نقل في ذلك وقد سئل عن ذلك في وقف منه حصه لرجل ومنه حصه لبنته التي هي تحت حجره والنظر في حصته له وفي حصته لبنته للحاكم وقبض شيئا من الاجرة كيف يعمل فيه وكتبت مقتضى المنقول وما اردفته به وهو حسن اه

(فصل) (قوله فيلزم) لو تعلق بالتركة (قوله لا مكان رفع امره للقاضي الخ) ذكر الشارح في باب القضاء على الغائب كلاما طويلا في جواز اخذ القاضي دين الغائب فراجعه وتامله مع ما هنا (قوله)

وضى افرز قدر الدين الذي للغائب ثم التصرف في الباقي لما علمت ان القاضى الامين نائبه فلا يستقل غيره بشيء من حقوقه حتى يتحقق الضرورة لفقد الامين وخوف تلف التركة فيثبت لا يبعد تخريج ما هنا على مال نحو يتيم لاولى له خاص

وخشى من القائم عليه فان التصرف فيه يتولا من باقى للضرورة على مسئلة التحكيم الاتية فى النكاح لان الضرورة اذا اثبتت الولاية فيه
لغير أولى مع تميزه بمزيد احتياط فانهما أولى وكالدين فيما ذكر الوصية المطلقة فيمتنع التصرف فى قدر الثلث وكذا التى بعين معينة فيمتنع فيما
يحتمله الثلث منها كذا قيل والقياس امتناع التصرف فى الأولى فى النكاح وفى الثانية فى تلك العين فقط حتى يرد الموصى له او يمتنع من القبول
كاي علم ذلك كله مما ياتى فى الوصية ولدو وصى له فداء الموصى به كالوارث كما هو ظاهر (١١١) (تعلق بتركته) الزائدة على مؤن التجهيز التلى

ترهن فى الحياة لكن معنى
عدم تعلق غير المرهون به
انه لا يزاحمه لا انتفاء اصل
التعلق لو زادت قيمته او ابرا
مستحقه كما هو ظاهر فان
رهن بعضها تعلق الدين
بباقيا ايضا على الاوجه
خلافا لجمع ولا بعد فى تعلق
شئ واحد بنحاص وعام وان
وفى به الرهن لانه ربما تلف
فتبقى ذمة الميت مرهونة
هذاما اقتضاء اطلاقهم وهو
وجيه وان قال البلقين اقرب
منه ان له دين به رهن
ينى به بعيد عن التلف لا يتعلق
بباقى التركة فللوارث
التصرف فيه وفى كلام
السبكي ما يشهد لذلك ومن
ثم اعتمده جمع متأخرون
وسياتى بيان التركة اول
الفرائض وافق بعضهم بانه
ليس منها منفعة عين او وصى
له بها ابدالا لانه يقدر انتقالها
لوارثه بالموت اوفى به نظر
وما المحوج الى هذا التقدير
نعم ان كان الفرض ان
الموصى له مات قبل القبول
فمكن لانه حال موته لا
ملك له فيها فاذا قبل وارثه بعد
ذلك لم يتعلق بها الدين لانها
حيث تنزل منزلة كسب

قالوا بمعنى أو كما هو ظاهر اه سيد عمر (قوله من العام عليه) أى من الولى العام على المال (قوله من ياتى) أى
فى الحجر اه كرى (قوله فيه) أى فى النكاح وكذا ضمير تميزه (قوله وكالدين) الى التالى فى النهاية الا قوله كذا
قبل الى والدو وصى له (قوله منها) أى من تلك العين (قوله والقياس امتناع الخ) وبصرح به قول المصنف
الاتى فعلى الاول الاظهر الخ اه عرش وفيه تامل (قوله حتى يرد الخ) أى الوصية (قوله والدو وصى له الخ)
فائدة مستقلة اه عرش (قوله فداء الموصى به) أى فيما اذا كان هناك دين كما هو ظاهر اه رشيدى (قوله
التى الخ) نعت ثان للتركة أى فالمرهون بدين فى حياته لا يتعلق به دين آخر (قوله لكن الخ) استدراك على
هذا المفهوم (قوله غير المرهون) أى دين غير الدين المرهون به فقيه حذف وايصال (قوله به) متعلق
بقوله تعلق وضمير راجع لمارهن فى الحياة ويجوز ان يتعلق بالمرهون على انه نائب فاعله وضميره
راجع لال الموصولة فتعلق قوله تعلق محذوف بقرينة المقام ولو قال غير دين المرهون به بذلك لكان
اوضح (قوله انه لا يزاحمه) أى ان غير المرهون به لا يزاحم المرهون به (قوله لا انتفاء الخ) ليس معناه
انتفاء اصل التعلق لو زادت قيمة المرهون فى الحياة أو أبرأ مستحقه (قوله فان رهن الخ) الى قوله لانه ربما
فى النهاية الا قوله على الاوجه خلافا لجمع (قوله فان رهن الخ) تفريع على قوله لكن معنى الخ (قوله بعضها)
أى التركة (قوله تعلق الدين) أى دين المرهون به البعض اه كرى (قوله بباقيا) ظاهره وان كان دين
اخر لا رهن به اه سم (قوله ايضا) كتعلقه بذلك البعض المرهون (قوله فى تعلق شئ واحد) كالدين
المرهون به هنا اه كرى (قوله وان وفى به الرهن) غاية لقوله تعلق الدين بباقيا أى بان كان الرهن
مساويا لدينه أو أزيد منه أى فاذا لم يبق به الرهن يزاحم الغرماء بما بقى له قاله العراقي فى النكت شوبرى
اه بحير مى (قوله لانه ربما تلف الخ) تعليل للغاية (قوله وهو وجه) افى به شيخنا الرملى اه سم (قوله
التصرف فيه) أى فى باقى التركة (قوله لذلك) أى ما قاله البلقينى وكذا ضمير اعتمده (قوله ومن ثم اعتمده
جمع متأخرون) وعليه فلو تلف الرهن قبل الوفاة وبعد تصرف الوارث فيما عداه فالحكم فيه به يقال فيه
بنظر ما ياتى فيما لو تصرف ولادين ظاهر فظاهر الخ ينبغى ان يحجر فانه سياتى ثم انه اذا كان ثم دين خفى
وتصرف الوارث يتبين بطلان تصرفه وان كان اقدامه على التصرف سائغا بحسب الظاهر بل الاقدام على
التصرف ثم متفق على جوازه او مجموعه عليه بخلاف ما نحن فيه فيكون أولى ببطلان التصرف فليتأمل اه
سيد عمر (قوله اوصى له) أى للميت كرى (قوله بها) أى المنفعة (قوله فمكن) أى التقدير (قوله بما
قبله) أى بما قبله الوارث اه اوصى لمورثه قول التالى (بالمرهون) أى الجعلى الذى تعدد راهنه فلو ادى احد
الورثة نصيبه من الدين انفك قدره من التركة كما ياتى اه عرش (قوله وان ملكها) أى التركة الى قوله
وشمل فى النهاية والمغنى (قوله واذن له الدائن الخ) أى فلا ينفذ ذلك التصرف بخلاف الرهن الجعلى وبه علم
ان التشبيه فى اصل التعلق (قوله وذلك) أى التعلق المذكور (قوله على بعده) أى من الحاقه بالجناية فانه
باتى فيه الخلاف فى البيع نهاية ومغنى (قوله هنا) أى فى رهن التركة (قوله جهالة المرهون به) أى بالدين

بباقيا) ظاهره وان كان دين آخر لا رهن به (قوله وهو وجه) وأفى به شيخنا الشهاب الرملى (قوله لانه
يقدر انتقالها) ما معنى هذا مع ان التركة تنتقل للوارث بالموت وكان المراد انتقالها لانه دليل النظر (قوله
لانه حال موته الخ) هذا الكلام يدل على انه بقبول الوارث لا يحصل الملك للورث من حين موت الموصى ثم

الوارث لكن صريح ما ياتى فى مبحث قبول الوارث للوصية أنه لا فرق فى تعلق الدين بما قبله بين العين والمنفعة وتوهم فرق
بينهما لا يجدى لان لاحظ التعلق ان ملك الوارث لتمامه وبطريق التالى عن مورثه الموصى له لا غير (تعلقه بالمرهون) وان ملكها الوارث كما
باتى واذن له الدائن ان يتصرف فيها لنفسه كاقضاء اطلاقهم وذلك لانه احوط للبيت واقرب لبراءة ذمته لاذ تمتع على هذا تصرف الوارث
فيها جز ما بخلافه على ما بعده واعتقرت هنا جهالة المرهون به لكون الرهن من جهة الشرع وشمل كلامهم من مات وفى ذمته حرج فيحجر على الوارث

حتى يتم الحج عنه وبذلك افي بعضهم وافق بعض اخر بانه بالاستتجار وتسليم الاجرة للاجير بفك الحجر وفيه نظر لبقاء التعلق بذمته بعد ولوباع لقضاء الدين باذن الغرماء لا بعضهم الا ان غاب واذن الحاكم عنه ضمن المثل صح وكان الثمن رهنا رعاة لبراء ذمة الميت اذ لا تبرأ الا بالاداء او التحمل السابق اخر (١١٢) الجنائز او ابراء الدائن وعلى ذلك اعني تقييد النفوذ باذن الغريم بما اذا كان لو فاء الدين يحمل اطلاق

من اطلق صحته باذنه ولذلك الرعاية افي بعضهم بمنع القسمة فيما اذا كانت التركة شائعة مع حصة شريك الميت وان رضى الدائن قال لما في القسمة من التبعيض وقلة الرغبة كما صرح انه قال ولا ينافي ذلك ما ذكره الشيخان قبيل رابع ابواب الرهن لما ذكرناه من رعاية حق الميت اه وقيدته غيره بما اذا كانت القسمة يبيع او ما اذا لم تحصل بها الرغبة في اشتراء ما تتميز اي خيئلت تجوز القسمة لكن برضا الدائن كما هو ظاهر وافق بعضهم بانه لا يصح ايجار شئ من التركة لقضاء الدين وان اذن الغرماء وتوجه بان فيه ضررا على الميت بيقام رهن نفسه الى انقضاء مدة الاجارة (وفي قول كتعلق الارث بالجاني) لان كل منهما ثابت شرعا بغير رضا المالك (فعلى الاظهر يستوى الدين المستغرق وغيره) وما عليه الوارث وما جعله في رهن جميع التركة به فلا يصح تصرف الوارث في شئ منها ولو بالرهن (في الاصح) مراعاة لبراء ذمة الميت كما مر ولان ما تعلق بالحقوق لا يختلف بالعلم والجهل نعم لو زاد الدين عليها لم تره نه

وهو التركة ليوافق كلام غيره وكان الاولى حذف قوله به اه رشيدى (قوله حتى يتم) ببناء الفاعل من التام او المفعول من الاتمام (قوله وبذلك افي بعضهم) اعتمده السنباطى اه بيجرى عن القليوبى (قوله وفيه نظر الخ) ظاهره اعتماد الاول ولوقيل باعتماد الثاني لم يكن بعيدا اه عش (قوله ولو باع) اي الوارث التركة (قوله لقضاء الدين) محترز قوله السابق لنفسه (قوله بضمن المثل) وانظر هل يقيد هذا نظير ما مر في الجملي بكونه حالا وليس هناك راغب بزا اتمام لا وقضيته التشبيه نعم لاسبابا اذا كان الدين اكثر من التركة ثم رايت في النهاية والمغنى التقييد بالثاني ولعل الاول مثله فليراجع (قوله باذن الغريم) متعلق بالنفوذ (قوله بما اذا كان الخ) اي البيع والجار متعلق بالتقييد (قوله صحته باذنه) اي صحة البيع باذن الغريم (قوله ولذلك الرعاية) اي رعاية لبراء ذمة الميت (قوله بمنع القسمة) انظر لو طلبها الشريك حيث تجب الاجابة اه سم وسياتي عن السيد عمر ما يعلم منه جوازها بل وجوبها حينئذ (قوله قال) اي البعض (قوله ذلك) اي منع القسمة (قوله ما ذكره الشيخان) اي من جواز قسمة الرهن الجملي عن غيره اه كردي (قوله وقيدته غيره) اي قيد منع القسمة غير ذلك البعض اه كردي (قوله بما اذا كانت القسمة يبيع) لعل الاولى بما اذا لم تكن قسمة اجبار فانها اذا كانت قسمة اجبار ودعى اليه الشريك فواجه الامتناع منها اه سيد عمر (قوله بها) اي بالقسمة (قوله فحينئذ) اي حين اذا كانت القسمة غير بيع وحصل بها الرغبة في الشراء (قوله ويوجه بان فيه ضرر الخ) اقول هذا ظاهر ان كانت الاجرة مقسطة على الشهور مثلا او مؤجلة الى اخر المدة او الما لاجره باجرة حالة وقبضها ودفعها الرب الدين ففيه نظر لان الاجرة الحالية تملك بالعقد فبها يدفعها الدائن ذمة الميت لا يقال يحتمل تلف العين المؤجرة قبل تمام المدة فتفسخ الاجارة فبما بقي من المدة لا نأقول الاصل عدمه والامور المستقبلة لا ينظر اليها في اداء الحقوق اه عش (قوله لان كلا منهما) اي من التعلقين (قوله بغير رضا المالك) اي بغير اختياره (قوله وما عليه) الى التنبيه في النهاية والمغنى الا قوله ولو بالرهن (قوله فلا يصح) اي ولا ينفذ نهية ومغنى (قوله تصرف الوارث) اي لنفسه ولو باذن رب الدين بخلافه لقضاء الدين باذنه كما مر اه عش (قوله في شئ منها) اي غير اعتاقه وايلاده ان كان موسرا كالمرهون نهية ومغنى وشرح المنهج وباقي في الشرح مثله (قوله في شئ منها) ظاهره ولو مع الغرماء فليتامل فانه مؤكدا لموضعها الشرعي ولعل الاقرب التخصيص بمن عداهم اه بصري اقول سياتي في الشرح في واخر السواداة التصريح بالعموم (قوله ولو بالرهن) اي بان يرهن شيئا منها بدين (قوله مراعاة لبراء ذمة الخ) تعليل لما في المتن والشرح وقوله ولان ما تعلق الخ لتعليل للثاني فقط (قوله لا بقدرها) فقوله يستوى الدين المستغرق وغيره اي الذي قدرها واقل وكذا الامر الذي قدرها واقل وكذا اكثر غاية الامر انها مرهونة بقدرها منه فقط اه سم وقوله وكذا اكثر الخ ادراجها لا اكثر في ضمن الغير وتفسيره محل تأمل (قوله فاذا وفي الوارث اي بعض الورثة (ما خصه) اي من الدين و (انفك) اي قدر ما خصه على حذف المضاف ويجوز تقدير المضاف في الاول اي قسط ما خصه من التركة (قوله بينها) اي التركة التي هي رهن شرعي (قوله بذلك) اي بانه اذا وفي الوارث ما خصه انفك الخ (قوله ياتي على ما قبله) بل حكى في المطلب الخلاف عليه قال الاسنوي فالصواب ان يقول فعلى القولين نهية ومغنى (قوله تعلق الجنانية) اي القول بانه كتعلق الجنانية (قوله وردا الخ) عبارة النهاية واجاب الشارح

ينقل الى الوارث بموت المورث فليراجع فان فيه نظرا (قوله بمنع القسمة) انظر لو طلبها الشريك حيث تجب الاجابة (قوله لا بقدرها) فقوله يستوى الدين المستغرق وغيره اي الذي قدرها واقل وكذا اكثر غاية الامر انها مرهونة بقدرها منه فقط (قوله وردا الخ) في شرح مر واجاب الشارح بانهم رجعو الى تعلق

في الحياة لم تكن رهنا الا بقدرها منه كبحته السبكي وتبعوه فاذا وفي الوارث ما خصه أو الورثة قدرها انفك في الاول وانفك في الثاني عن الرهنية ويفرق بينهما وبين الرهن الجملي بانه اقوى من وجهه وما يصح بذلك قولهم لو ادى وارث قسط ما ورث انفك نصيبه بخلاف ما لو رهن عينا ثم مات لا ينفك شئ منها الا بوفاء جميع الدين تنبيهه اعترض قوله فعلى الاظهر بان الخلاف ياتي على مقابله وهو تعلق الجنانية وردبانه وان تاتي

عن ذلك بانهم رجحوا في تعليق الزكاة على القول بانها تتعلق بالمال تتعلق الارش برقة العبد الجاني انها تتعلق بقدر هاهنا وقيل بجميعة فيأتي ترجيحه هنا فيخالف المرجح على الارش المرجح على الرهن فقوله فعلى الاظهر الخ صحيح اهـ ومعلوم مخالفة الزكاة لما هنا لبنائها على المساهلة فجواب الشارح غير ظاهر وإنما هو بحسب فهمه وقد اجاب الوالد رحمه الله بانه إنما ناص على الاظهر لان الخلاف عليه اقوى اهـ وفي المغني مثلها قال الرشدي قوله مروى ومعلوم الخ اي فهم إنما رجحوا فيها التعلق بقدرها فقط لبنائها على المساهلة فلا يتأتى نظير ذلك الترجيح هنا البناء ما هنا على التصديق لانه حق الآدمي فقول الشارح الجلال فيأتي ترجيحه هنا غير ظاهر للفرق المذكور لسكن الشهاب ابن حجر جازم بانهم رجحوا هنا على الثاني المتعلق بالقدر فقط اهـ عبارة السيد عمر قوله ورد بانه وان تاتي عليه الخ حاصله ان معنى قول المصنف فعلى الاظهر يستوى الدين المستغرق وغيره في الاصح الاستواء في المتعلق وهو جميع التركة لا قدرها منه في غير المستغرق الذي هو مقابل الاصح لا الاستواء في اصل التعلق في المستغرق وغيره فانه جار على القولين ولا نه لو حمل على هذا لا وهم ان يجري فيه الخلاف وليس بواضح ولكن محل هذا كله ان ساعد عليه النقل وان كان بخلافه من الشارح المحلى كما فاده صنيع المغني والنهاية فحل تامل لا يمكن ما اشار اليه من الفرق اهـ (قوله) اما دين الوارث (الخ) محرز قوله غير الوارث المار في اول الفصل (قوله) قدر ما يلزمه ادائه منه (الخ) وهو نسبة ارثه من الدين ان كان مساوياً للتركة او اقل وما يلزم الوارثه ادائه ان كان اكثر ويستقر له نظيره من الميراث ويقدر انه اخذ منه ثم اعيد اليه عن الدين وهذا سبب سقوطه وبراءة ذمة الميت منه ويرجع على بقية الورثة ببقية ما يجب ادائه على قدر حصصهم وقد يفضى الامر الى التقاص اذا كان الدين لوارثين نهاية ومغني وشرح الروض قال الرشدي قوله مروى وهو نسبة لارثه الخ صوابه وهو مقدار من الدين نسبتها اليه كنسبة ما يخصه من التركة اليها وقوله وما يلزم الوارثه اي ونسبة ارثها ما يلزم الوارثه ادائه وهو مقدار التركة على ما مر في الترتيب فقيا لو كانت الوارثه ابناء وزوجة وصداقها عليه ثمانين وتركتها ربعين يسقط ثمن الاربعين وهو خمسة لانها التي يلزمها ادائها لو كان الدين لاجنبي وقوله ويرجع على بقية الورثة الخ محله فيما اذا تساوى كثرتين وثلاثين فلم التصرف في عشرة لافي سبعين إلا ان اداها اليها الورثة لا تمتنع الا استقلال بالتصرف قبل الاداء من بقية الورثة فيما عدا حصتها اهـ (قوله) لو كان لاجنبي) اي والباقي يتعلق بجميع التركة كدين الاجنبي فيما تقرروا كانه تركه لو ضو حه اهـ بصري قول المتن (ظاهر) لو اريد بالظهور هنا الوجود فلا اشكال في المتن اصلا ولا حاجة لزيادة ولا خفي ويكون معنى فظهم فوجدها سم وحل النهاية والمغني الظاهر على المعلوم والخفي على المجهول كما يأتي (ولا خفي) الى قول المتن ولا خلاف في النهاية الا قوله ويفرق الى نعم وكذا في المغني لا قوله وباطنا الى اما اذا كان وقوله ويظهر ان الفاسخ هنا الخ (قوله) او يرد الخ عطف على يرد الخ (قوله) حفرها الخ) اي وليس له عاقلة مغني ونهاية قول المتن (فالاصح انه الخ) ومحل الخلاف حيث كان البائع موصرا او الالم بنفذ البيع جز ما نهاية ومغني قال ع ش قوله مروى وإلا لم ينفذ الخ هلا قبل بنفوذ وهو الضرر يدفع بالفسخ كالمو كان معسرا اهـ عبارة الرشدي قوله مروى وإلا لم ينفذ البيع جز ما انظر ما وجه تخصيص البيع مع ان المصنف عبر بالتصرف الاعم بل ما ذكره من عدم نفوذ البيع من المعسر بخالفه كلام القوت اهـ كلام المتن (لا يتبين فساد الخ) فالزوائد

الزكاة على القول بتعلقها تعلق الارش انها تتعلق بقدر هاهنا وقيل بجميعة فيأتي ترجيحه هنا فيخالف المرجح على الارش المرجح على الرهن فقوله فعلى الاظهر الخ صحيح اهـ ومعلوم مخالفة الزكاة لما هنا لبنائها على المساهلة فجواب الشارح غير ظاهر وإنما هو بحسب فهمه وقد اجاب شيخنا الشهاب الرملي بانه إنما ناص على الاظهر لان الخلاف عليه اقوى (قوله) التعلق بقدره فقط) اي تعلق الدين بقدره من التركة فلا يتعلق بجميعة ما حتى لو تصرف الوارث فيها صح فيما عدا قدر الدين منها وبطل في قدره منها بخلافه على الاول يبطل في الجميع لتعلق الدين بالجميع (قول المصنف ظاهر) لو اريد بالظهور هنا الوجود فلا اشكال في المتن اصلا ولا حاجة لزيادة

عليه لكن المرجح عليه التعلق بقدره فقط بخلاف المرجح على الاول وحينئذ صح بل تعين قوله فعلى الاظهر نعم ترجيحهم عليه التعلق بالكل هنا قد يتنافاه ترجيحهم عليه في الزكاة لتعلقه بالقدر فقط فهو وابن الجناية والرهن ثم وفروا بينهما هنا وقد بوجه بان ذلك تعلق في الحياة وهذا تعلق بعد الموت الموجب لحبس النفس فاقضت المصلحة على قول الرهن هنا التعلق بالكل ليبادر الوارث ببراءة ذمة الميت ولا كذلك ثم على ان حق الله تعالى من حيث هو يتسامح فيها اكثر اما دين الوارث الحائز فيسقط ان ساوى التركة أو نقص وإلا سقط منه بقدرها ودين احد الورثة يسقط منه قدر ما يلزمه ادائه منه لو كان لاجنبي (ولو تصرف الوارث ولادين ظاهر) ولا خفي (فظور) يعني طراً بدليل ما بعده (دين) بردمبيع يعيب) او خيار وقد تلف ثمنه او يرد بغير حفرها تعديا قبل موته (فالاصح) انه لا يتبين فساد تصرفه لانه وقع سائنا ظاهرا

و باطنا خلافا لاقتصار الشراح على الظاهر (١١٤) إلا ان يكونوا راوا ان تقدم السبب كتقدم المسبب باطنا وهو بعيد إذ تقدم

السبب بمجرد لا يكتفى في رفع العقد اما إذا كان ثم دين مقارن للتصرف ظاهرا وخفي فيتين بطلانه من اصله (لكن إن لم يقض) بضم اوله (الدين) من وارت او اجنبي ولم يسقط بابراء (فسخ) نصرفه ليصل المستحق إلى حقه ويظهر ان الفاسخ هنا هو الحاكم ويفرق بينه وبين ما مر في التحالف بان العاقد ثم هو الفاسخ بخلافه هنا نعم لو اعتق الوارث عبد التركة او اولادها منها وهو موسر نفذ وإن كان الدين موجودا حال العتق فيلزمه قيمته ولا ينفذ تصرفه في شيء غير هذين (ولا خلاف ان للوارث إمساك عين التركة وقضاء الدين) الذي يلزمه قضاؤه وهو الأقل من القيمة والدين فان استؤبى تأخير او نقصت القيمة لم يلزمه أكثر منها فاللازم له هو الأقل منها كما علم مما مر عن السبكي ومن تبعه بل هو معلوم من قوله تعلقه بالمرهون إذ الراهن لا يلزمه الوفاء من حيث الرهن إلا بالأقل المذكور فايراد ان له إمساكها بقيمتها الأقل من الدين عليه غير صحيح (من ماله) لان المورث الذي هو خليفته له ذلك ومن ثم لم يجوز لوصي ولا لفاضل يبعه إلا باذن الوارث الحاضر نعم لو

قبل طرو الدين للبشترى لان الفسخ يرفع العقد من حينه لا من اصله اه بجيرى (قوله و باطن) يدل عليه قوله الاتي فسخ اه سم (قوله اما إذا كان الخ) يحترز قول المتن والدين (قوله ظاهر او خفي) انى علم به او جهله نهاية ومعنى (قوله ولم يسقط الخ) اى ولم تكن قيمة المردو بالعيب اى او بالخيار تنق بما طار من الدين وإلا فينبغى ان لا يفسخ هم وحلي اه بجيرى (قوله ان الفاسخ هنا الخ) جزم به النهاية (قوله بينه) اى الفاسخ هنا (قوله وبين ما مر الخ) اى من ان الفاسخ احد العاقدين او الحاكم (قوله بان العاقد الخ) يتامل اه سم اعل وجه التأمل ان حق المقام قلب الحصر وعلى كل العاقد وجو في الرأى ايضا وإن لم يوجد التردى (قوله عبد التركة) اى رقيق التركة (قوله وهو موسر) افهم ان للحاكم فسخ الاعتاق والبلاد إذا كانا من معسر فلو تصرف العتيق مدة العتق ورجع مالا فينبغى انه يصير للورثة ولو لزمه ديون في مدة الحرية فهل تتعلق بما حصل له من المال قبل الفسخ ولا وإذا لم يكن في يده مال او كان ولم يف فهل يتعلق ما بقى من الدين بذمة فقط أو بها وبكسبه كالدين اللازم له باذن من السيد فيه ونظروا الاقرب الثاني اه ع ش وفي تعبيره الفسخ لاسيا بالنسبة للبلاد تسامح والمراد به عدم النفوذ وقوله والا قرب الثاني لعلة اجمع لقوله وإذا لم يكن الخ وأما ما قبله فالأقرب منه الاول فليراجع (نفذ) لم يتعرض لحكم الجواز وعدمه اكتفاء بما مر في الرهن الجملى اه بصرى (قوله قيمته) عبارة المعنى الأقل من الدين وقيمة الرقيق اه (وهو) اى الذى يلزمه اذاؤه لا بوصف كونه ديننا ليصح الحل (قوله الأقل من القيمة والدين) يعنى أقل الامرين من قيمة التركة والدين فالى قوله الأقل عوض عن المضاف اليه ومن بيانها لا تفضيلية وإلا لفسد المعنى كما هو ظاهر وكذا معنى قوله الاتي الأقل منهما (قوله مما مر عن السبكي الخ) اى فى شرح فعلى الاظهر يستوى الدين المستغرق وغيره فى الاصح (قوله فايراد الخ) لا يخفى ما فى الجواب من مخالفة الظاهر والتكلف والتعويل على القرينة الخفية فالتعبير مع ذلك بعدم صحة الاراد تحامل ليس فى محله كذا افاده الفاضل المحشى وفيه تسلم للورود على المتن وفى حاشية الزبائدى على المنهج ما نصه لكان لا يمنع ورودها لان كلامه اى المنهاج فى إمساكها وقضاء الدين وهذه اى صورة نقص القيمة فى إمساكها وقضاء بعض الدين انتهى اه وفى البجيرى بعد ذكر جواب الزبائدى ما نصه وفيه نظر لا يخفى حلي واجيب عنه بان كلامه اى المنهاج فى الجواز لافى اللزوم وهذا احسن من قول الزبائدى اه (قوله ان له إمساكها الخ) أى ومقتضى المتن انه ليس له ذلك إلا بقضاء جميع الدين والمورد شيخ الاسلام (قوله عليه) اى على المتن (قوله له ذلك) اى كان له الخ نهاية ومعنى (قوله نعم الخ) استدراك على المتن (قوله لو اوصى الى قوله وكذا فى النهاية والمعنى لإلقوله او اوصى ببيع عين من ماله لفلان (قوله اليه) اى الدائن ع ش (قوله عوضا عن دينه) ثم ان كانت تلك العين قدر الدين فظاهر وإن زادت قيمتها عليه فينبغى ان قدر الدين من رأس المال وما زاد وصية يحسب من الثلث إلى آخر ما فى الوصية ووقع السؤال عما لو اوصى شخص بدارهم تصرف فى مؤن تجهيزه وهى تزيد على قدر المؤن المعتادة هل تصح الوصية فى الزيادة ما لا الذى يظهر ان ما زاد على المعتاد وصية لمن تصرف عليهم المؤن عادة فان خرج ذلك من الثلث نفذت وبقرقا الوصى او الوارث على من تصرف اليهم عادة بحسب رايه وهل من ذلك ما جرت به العادة من الذين يصلون على النبي صلى الله عليه وآله امام الجنازة وغيرهم او لا ولا يبعد انهم يعطون وليس ذلك وصية بمكره ولا يتقيد بذلك بعد بل بفعل ما جرت به العادة لا مثال الملية وبقي ما لو تبرع مؤن تجهيزه غير الورثة هل يبقى الموصى به للورثة كبقية التركة او يصرف لمن قام بتجهيزه زيادة على ما اخذوه عملا بان هذا وصية لهم فيه فظهر والظاهر الاول اه ع ش ويظهر تقييده اخذ من اول كلامه بما إذا لم يرد ادا موصى به على المؤن المعتادة ولا قالوا انه يصرف لمن قام بتجهيزه زيادة على ما اخذوه والله اعلم (او على ان تباع) عطف على عوض الخ او على بدفع عين الخ وعلى معنى الباء ولو حذفها عطف على الدفع لكان

ولا خفى ولا يكون معنى فظهر فوجد (قوله و باطنا) يدل عليه قوله الاتي فسخ (قوله غير صحيح) لا يخفى ما فى الجواب من مخالفة الظاهر والتكلف والتعويل على القرينة الخفية فالتعبير مع ذلك بعدم صحة الاربا

عمل بوصيته وامتنع الوارث إمساكها والقضاء من غير هالأنها قد تكون أحل من بقية أمه والهوكذا لو اشتملت على جنس الدين لأن المستحق الاستقلال باخذها ذكره الرافعي وسبقه إليه البندنجي في الأولى والثواني في الثانية وأما الأخيرة فلم أر من وافقه ولا من خالفه وإنما يتجه ما ذكره أن قال بدون ثمن المثل أو بغير نقد البلد أو بمؤجل ونحو ذلك مما يظهر فيه أن للتخلص معنى يعود دفعه على المشتري ومنه أن يكون له غرض في خصوص تلك العين ولو بازيد من ثمن مثلها أمالوقال بضمن المثل الحال من نقد البلد أو اطاق (١١٥) ولم يعرف له غرض في تلك العين فالذي

يظهر عدم صحة هذه الوصية لأنها كالعيب وقوله وكذا إلى آخره المراد منه كإدول عليه السابق أن محل قولهم الوارث إمساك التركة والقضاء من ماله حيث لم يكن الدين من جنس التركة وإلا فإن أراد إعطاءه من غير التركة ماهو من جنس دينه فور الجبر الدائن على القبول كما في نظيره من الرهن الجعلي لأن امتناعه حينئذ تغت وتعلق حقه بعين التركة لسكونها مرهونة فيه لا يمنع الاعطاء من غير المساوى لها لأن تعلق حقه إنما هو بالذمة حقيقة وبالتركة وتقار إذا كان بالذمة تخير الوارث في قضائه من أي محل شاء حيث لا ضرر على الدائن بوجه وإذا وجبت لإجابة الرهن في الرهن الجعلي في نظير ذلك بشروطه مع كونه أقوى بالنظر لما نحن فيه فأولى هذا فإن قلت فزروا في الوصايا وغيرها أن الأغراض تختلف باختلاف الأعيان فقياسه إجابة دائن له غرض في عين التركة فلت لم يطلو ذلك الاختلاف

أخصر وأوضح (قوله عمل بوصيته الخ) واضح إلا في صورة ما إذا وصى أن تباع ويوفى دينه من ثمنها ولم يعين مشتريا فإنه ينبغي تقييد هذه بما إذا ظهر مشتري يكون ماله أطيب من مال الوارث وإلا لم يظهر وجه تخصيص البيع فليتأمل اه سيدعرو وقد يقال أن ما ذكره الشارح كالنهاية والمعنى من احتمال قصد صرف أطيب أمواله في جهة قضاء دينه كاف في التخصيص (قوله والقضاء من غيرها) أي فلو خاف وفعل نفذ تصرفه وإن أتم بإمساكها الرضا المستحق بما بذله الوارث ووصله إلى حقه من الدين شيخنا الزبائدي اه عش وينبغي تقييده بالنسبة للصورة الأولى أخذ ما مر عنه بما إذا لم تزدد قيمة العين على الدين (قوله لأنها قد تكون الخ) راجع للأولين وأما الثالث فيظهر وجهها من قوله الثاني وأما الأخيرة الخ (قوله لو اشتملت) أي التركة (على جنس الدين) ظاهره امتناع إمساك الوارث هنا به سم عبارة عرش أي فليس له إمساكها وقضاء الدين من غيرها لأن لصاحب الدين أن يستقل بالأخذ شيخنا الزبائدي أقول يتأمل وجه ذلك فإن مجرد جواز استقلال صاحب الدين باخذه من التركة لا يقتضي منع الوارث من أخذ التركة ودفع جنس الدين من غيرها فإن رب الدين لم يتعلق حقه بالدين تعلق شركة وإنما تعلق بها تعلق رهن والرهان لا يجب عاياه توفية الدين من الرهن ثم رايته في حج اه (قوله ذكره الرافعي) أي قوله نعم إلى هنا (قوله وسبقه) أي الرافعي (إليه) أي المذكور (قوله في الأولى) أي في الوصية بالدفع (قوله في الثانية) أي في الوصية ببيع عين من ماله لفلان (قوله وافقه) أي الرافعي نفي الأخيرة (قوله إن قال) أي الموصى في الأخيرة (قوله بما يظهر فيه) أي منه (قوله أن للتخصيص معنى الخ) الأخصر والأوضح أن في التخصيص نفعا يعود على المشتري (قوله ومنه) أي من ذلك المعنى (قوله غرض) أي للمشتري وكذا نظيره الثاني (قوله وقوله) أي الرافعي (قوله حيث لم يكن الخ) خبر أن والجملة خبر المراتل الخ رجسته الكبرى خبر وقوله وكذا الخ (قوله والأفان الخ) أي وإن كان الدين من جنس التركة فينظر فإن أراد الخ دعوى دلالة السباق على هذا التفصيل في غاية البعد وإن كان التفصيل في نفسه قريبا كما مر عن عرش (قوله ماهو من جنس الخ) مفعول ثان للاعطاء والجار والمجرور حال منه (قوله ولأن امتناعه الخ) عطف على كافي نظيره الخ (قوله حينئذ) أي حين إذ زاد ما ذكر (قوله وتعلق حقه) أي الدائن (بعين التركة الخ) جواب معارضة تقديرية (قوله لا يمنع الخ) خبر قوله وتعلق الخ (قوله لما نحن فيه) أي من رهن التركة نرعا (قوله فأولى هذا) أي بوجوب إجابة الوارث (قوله فقياسه) أي ذلك المقرر (قوله ذلك الاختلاف) أي تأثيره في الإجابة (قوله حقه) أي حق المستحق (قوله لا بد من الإجابة) أي إجازة الورثة (قوله لها) أي للعين الأولى ولعل الأولى له أي لحقه (قوله وإن أراد الخ) عطف على قوله إن أراد إعطاءه من غير التركة الخ (قوله بله الأخذ) أي الدائن أخذ الجنس استقلالاً اه كرى (قوله لتعديه) أي الوارث (قوله وغيره) أي وفي غير ما فيه جنس الدين (قوله وهذا الذي ذكرته) أي بقوله وإن أراد إعطاءه من غير الجنس إلى هنا (قوله هنا) أي فيما إذا اشتملت التركة على جنس الدين (قوله ثم استشكله) أي جواز الاستقلال (قوله لا يتعاطى البيع الخ) أي بيع مال الغير واستيفاء ثمنه لنفسه (قوله والوالد الخ) أي تحامل ليس في محله (قوله لو اشتملت) أي التركة على جنس الدين ظاهره امتناع إمساك الوارث هنا (قوله

حتى يتأتى ما ذكره وإنما خصه بما إذا كان حقه متعلقا بأعيان التركة ما إذا كان أوصى لكل وارث بعين هي قدر حصته لا بد من الإجابة حينئذ لا اختلاف الأغراض باختلاف الأعيان وأما من حقه في الذمة أصالة وليس له في الأعيان إلا التوفيق فلا يجاب إلى تعيين عين دون عين مساوية لها الظهور تعنته حينئذ كما تقرر وإن أراد إعطاءه من غير الجنس أو مع تأخير لغير ضرورة فله الأخذ لكن إن وجدت شروط الظفر لتعديه بمنع الجنس أو بالتأخير وقد صرحوا بجران الظفر بشرطه فيها فيه جنس الدين وغيره وهذا الذي ذكرته ودل عليه كلامهم بر دعي من زعم أن المستحق هنا الاستقلال بالأخذ ثم استشكله بأن الإنسان لا يتعاطى البيع والاستيفاء لنفسه إلا في مسئلة الظفر والولد مع الطفل وبأن

الرافعي ذكر في خط المغصوب مثله وقلنا الحائط إهلاك ان للغاصب ان يعطيه من غير المخلوط مع كونه أقرب إلى حقه ولعل الفرق ان ذمة الميت خربت وانتقل الحق إلى عين التركة بخلاف الغاصب فان العين قد تلفت بالحائط وانتقل الحق إلى ذمته فالذمة هنا كالتركة ثم اهو وجه رده انه ليس هنا بيع لان الفرض في مجرد اخذ من التركة وانه يوهم انه لا ياتي هنا ظفر مطقا وليس كذلك لما علمت من ثباته في بعض الصور واما ما ذكره من استشكل ما هنا بمسئلة المخلوط والفرق بينهما فسمو ومنشؤ وعدم تامل كلامهم هنا وثم وبيانه انهما على حد سواء لان الغاصب بالحائط ملك المخلوط وصار هنا بحق المالك فلا يصح أنصرف (١١٦) الغاصب فيه إلا بعد اعطاء المالك للبدل وحينئذ فهذا كالتركة هنا ملك للوارث

ومر هونة بالدين فلا يصح تصرفه فيما قبل وفاء الدين وإذا تقرر انهما على حد سواء فاتقرر هنا من التفصيل ياتي ثم فاذا اراد الغاصب إعطائه من غير المخلوط فامتنع فان كان البدل الواجب له من جنس المخلوط او من غير جنسه تاتي جميع ما ذكره وإطلاق الرافعي ثم الاعطاء من غير المخلوط مقيد بما قاله هنا من التفصيل لما علمت من اتحادهما في ان كلام التركة والمخلوط ملك للوارث والغاصب ومرهون بما في ذمة الميث المنزل منزله وارثه وبما في ذمة الغاصب فالعلم بالذمة باق فيهما وزعم خراب ذمة الميث لا يصح هنا لان الاصح ان له ذمة صحيحة وان قولهم ذمة الميث خربت محمول على ان خرابها إنما هو بالنسبة للالتزام دون الالتزام الا ترى انه لو تعدى بحفر ضمن من تردى فيه بعد موته ثم رايت آخر كلام ذلك الزعم انه لا فرق بين

ومسئلة الوالد الخ (قوله وقلنا الخ) أي والحال قد قلنا الخ (قوله أن للغاصب الخ) أي وليس للمالك المغصوب الاستقلال بالاخذ من المخلوط (قوله ان يعطيه) أي المالك (قوله مع كونه) أي المخلوط (قوله ولعل الفرق) أي بين التركة المشتعلة على جنس الدين وبين المخلوط (قوله إلى ذمته) أي الغاصب (قوله هنا) أي في مسئلة الغصب (قوله ثم) أي في مسئلة موت المدين (قوله ووجه رده) أي الزاعم (قوله انه ليس هنا) أي في استقلال المستحق بالاخذ وهذا رد للاشكال الاول (قوله في مجرد اخذ من التركة) أي اخذ الدين من جنسه الذي اشتمل عليه التركة (قوله وانه توهم الخ) أي الزاعم عطف على قوله انه ليس الخ (قوله لا ياتي هنا) أي في مسئلة التركة (قوله في بعض الصور) أي فيما اذا اشتملت التركة على جنس الدين واراها للوارث اعطاء الدين من غير جنسه او مع تاخير بغير ضرورة (قوله والفرق الخ) عطف على الاستشكل (قوله وبيانه) أي بيان السهو والصواب (قوله للبدل) أي من المخلوط او غيره (قوله فهذا) أي المخلوط (قوله كالتركة) خبر فهذا (قوله هنا) أي في مسئلة الموت (قوله ملك للوارث الخ) خبر مبتدأ محذوف أي فانها أي التركة ملك للوارث الخ وكان الاخصر الواضح ان يقول بدل وحينئذ فهذا كالتركة الخ كان التركة الخ (قوله فاذا اراد الخ) بيان لجريان التفصيل في مسئلة المخلوط (قوله إعطائه) أي البدل (قوله فان كان البدل الواجب له) لعل الانسب الاخصر فان كان المعطى (قوله في ان كلام التركة والمخلوط ملك للوارث الخ) لا ينبغي ما في هذا التعبير وكان الاولى مع الاختصار في ان كلام التركة والمخلوط سرهون بما في الذمة أي ذمة الميث المنزل الخ في الاول وذمة الغاصب في الثاني (قوله المنزل الخ) نعت سمي للميت وتائب فاعله قوله وارثه (قوله وان قولهم الخ) عطف على ان له الخ (قوله دون الالتزام) مصدر المبنى للمفعول (قوله استنتجه) أي عدم الفرق (قوله من تكلفه) أي الزاعم (قوله حله) أي الزاعم مفعول التكلف (الاعطاء) أي جواز الاعطاء (من الغير) أي غير التركة والمخلوط (فيهما) أي مسئلتى الموت والغصب (قوله على ما الخ) متعلق بالجملة (قوله إذ حصل تاخير) أي في الاعطاء من التركة والمخلوط (قوله كازعم) من الجمل المذكور (قوله ما ذكرته) أي من الاجبار على القبول إذا كان الغير المعطى من الجنس وفورا أي جنس الدين هنا وجنس المخلوط ثم وان يمكن الاعطاء من التركة والمخلوط فورا (قوله عليها) على قضاء الدين وقبضه وقبض الوديعة (قوله حينئذ) أي حين وجود الوارث الحائز (قوله إذا لم يوص) يفيد انه إذا وصى به فهو للوصى اه سم (قوله فهو) أي القضاء (قوله وبهذا) أي بالعرض المذكور (قوله الاهل) أي الجامع لشروط القضاء (قوله لان ولاية الخ) تعليل للحصر (قوله لانه ولي الميث) لتعليل لهذه العلة (قوله والحاصل) أي حاصل ما يتعلق بالمقام عبارة سم أي في هذا وما تقدم اه (قوله بماسر) أي بالقضاء والقبض (قوله على ما ذكرناه) أي من العرض المذكور (قوله كونه مستغرقا) أي كون الوارث حائزا اه كرى (قوله فيه) أي للوارث في البيع للوفاء (قوله فلو باعاه له) تفريع على تقييد الاذن بالصراحة أي باع الوارث شيئا من التركة للغريم اخذا من التعليل (قوله لان إيجابه) أي الوارث (وقع باطلا) أي لعدم الاذن الصريح (قوله قبوله له) أي إذا لم يوص يفيد انه إذا وصى به فهو للوصى (قوله والحاصل) أي في هذا وما تقدم (قوله

المستثنين لكونه استنتجه من تكلف حله الاعطاء من الغير فيهما على ما اذا حصل تاخير وليس كإزعم بل الحق ما ذكرته فتأمل قبول وقضية الميث بل صريحه ان للوارث الحائز الاستقلال لقضاء الدين وقبض دين الميث ووديعته من غير اذن القاضى إذ لا ولاية له عليها حينئذ وقولهم إذا لم يوص بقضاء فهو للقاضى مفروض فيما اذا كان في الورثة محجور عليه او غائب وبهذا يدفع إطلاق بعضهم ان المنقول انه لا يباع شيء من التركة إلا باذن القاضى الاهل لان ولاية قضاء الدين اليه لانه ولي الميث والحاصل ان شرط استقلال الوارث بماسر على ما ذكرناه كونه مستغرقا وقصد البيع للوفاء وإذا الغريم له فيه صريحاً فلو باعاه له بلا إذن لم يصح فيما يظهر لان إيجابه وقع باطلا فلم يصح قبوله له

ولا ينافيه اغتفار ذلك في الرهن الجعلي على ما يقتضيه كلامهم لانه يحتاج هنا أكثر إذ لو أذن الدائن للرهن أن يتصرف في الرهن لنفسه صح ولو أذن للوارث هنا في ذلك لم يصح كما مر ولو زاد الدين على التركة فطلب الوارث أخذها بالقيمة ولا شبهة في ماله أي والتركة ومال الغريم لا شبهة فيه وقال الغريم تباع رجاء الزيادة أوجب الوارث على الأصح فإن الظاهر والأصل عدم الرأغب وللناس غرض في إخفاء تركة مورثهم عن إظهارها بالبيع واختار الأذرعى إجابة الغريم نظر النفع الميت إذ النداء بثير الرغبات فان قلت يؤيده (١١٧) إجابة الغريم فيما لو قال الغريم أنا أخذها

بكل الدين قلت يفرق بأن هنا فعلا محققا للميت وهو سقوط الدين عن ذمته وخلاص نفسه من حبسها بخلاف ذاك فانها إذا اشترت في النداء قد يحصل ذلك وقد لا فاجيب الوارث كما تقرر ونقل الزركشي عن الكفاية عن البحر أنه لو تعلق الدين بعين التركة لم يكن للوارث إمساكها وفيه نظر وإطلاقهم أوجه (والصحيح أن تعلق الدين بالتركة لا يمنع الارث) وإلا لورث من أسلم أو عتق قبل قضائه ولم يرث من مات قبل ذلك ولأن تعلق الرهن أو الارش لا يمنع الملك في المرهون والعبد الجاني وقوله تعالى من بعد وصية يوصي بها أو دين غاية المقادير لا للمقدر أي لا تعتقدوا أن الثمن من أصل المال وإنما هو بعد الفاضل عن دينك وقضية كونها ملكا لإجباره على وضع يده عليها وإن نفى بالدين ليوفي مائت منه لانه خليفة مورثه ولأن الراهن يجبر على الوفاء من رهن لا بملك غيره فان امتنع ناب عنه الحاكم وكلامهم في وارث

قبول الغريم للإيجاب (قوله ولا ينافيه) أي عدم صحة ذلك البيع (قوله اغتفار ذلك) أي البيع للغريم بلا إذن (قوله إذ لو أذن الخ) تعليل لا كثرية الاحتياط هنا ولكن أن تقول إنما فرق بينهما في هذه الصورة لأن المدرك اقتضاه بخلاف ما استشهد عليه فليتأمل اه بصري وقوله لأن المدرك أي رعاية برامة ذمة الميت (قوله كما مر) أي في شرح تعلق المرهون (قوله ولا شبهة في ماله) ينبغي أن يقال أو كانت الشبهة في ماله أخف أو مساوية لها في التركة ومال الغريم وينبغي أن ينظر أيضا لما إذا ظهر رغب اجنبي يكون ماله أطيب من مال الوارث اه سيد عمر (قوله وقال الغريم الخ) عطف على قوله طلب الوارث الخ (قوله أوجب الوارث الخ) وقال للناهي والمعنى (قوله فان الظاهر والأصل الخ) فان طلب زيادة لم يأخذها الوارث بقيمتها كما صرح به ابن المقرئ نهاية ومعنى (قوله يؤيده) أي ما اختاره الأذرعى من إجابة الغريم (قوله سقوط الدين) أي جميع الدين الزائد على التركة (قوله قد يحصل ذلك) أي النفع بظهور رغب براءت (قوله ونقل الزركشي الخ) أقره النهاية والمعنى عبارتهما قال الزركشي ومحل كون ذلك للوارث إذ لم يتعلق الحق بعين التركة فان تعلق بهام يمكن له ذلك فليس للوارث إمساك كل مال القراض وإلزام العامل أخذ نصيبه منه من غيره كافي الكفاية عن البحر اه قال الرشيدى قوله إذ لم يتعلق الحق الخ أي تعلق ملك بدليل المثال اه وقال عرش قوله أخذ نصيبه منه من غيره ويوجه بأن العامل بملك حصته من المال فيصير شر بكمال الوارث اه (قوله لو تعلق الدين) قضيته ومر عن النهاية والمعنى اتفاقا أن كلام البحر فيما يتعلق بعين التركة تعلق ملك فخرج ما يتعلق بها تعلق توثق وبه يندفع النظر الاتي (قوله والالورث الخ) عبارة النهاية لانه لو كان باقيا على ملك الميت لوجب أن يرثه من أسلم أو عتق من أقر به قبل قضاء الدين اه (قوله قبل ذلك) أي القضاء (قوله تعلق الرهن) أي بالمرهون الجعلي (أو الارش) أي بالجاني (قوله وقوله تعالى الخ) رد دليل مقابل الصحيح (قوله للمقادر) أي الانصاف من النصف والثمن (قوله لا المقدر) وهو الارث اه كرى (قوله بعد الفاضل من ذنبك) عبارة النهاية والمعنى من بعد اعطاء وصية أو إبقاء دين ان كان اه (قوله كونها ملكه) أي كون التركة ملك الوارث (قوله ما ثبت منه) أي من الدين اه كرى عبارة عرش أي ثبت وفاؤه بان يجب دفعه للمستحق اه (قوله فان امتنع) أي الوارث من وضع اليد (قوله في ذلك) أي في أنه يجبر الوارث على وضع اليد وينوب الحالم عن الممتنع قول المتن (ولا يتعلق الخ) كذا في نسخ الشارح بالواو وهو في النهاية والمعنى بالفاء عبارتهما وإذا كان الدين غير مانع للارث فلا يتعلق الخ قول المتن (فلا يتعلق بزوائد التركة) ظاهره ولو متصلة كالسمن فتقوم مهزولة ثم سميته فازاد عن قيمتها مهزولة اخصص به الورثة ولا ينافي هذا قوله كالسكب لانه مثال ويؤيد هذا ما يأتي في قوله لم وفصل الحكم الخ لكن عبارة حج بزوائد التركة المنفصلة انتهى ومفهومه أن المتصلة يتعلق بها الدين لكنه ذكر بعد ذلك في الحب إذا انعقد بعد موت المدين ما يقتضي أن الزيادة المتصلة لا تكون رهنا فتقوم التركة بالزيادة وبدونها كسابق فليراجع فانه مهم اه عرش (قوله وظاهره) أي ظاهر تعبيرهم بالحادثة بعد الموت (قوله ان المراد به) أي بالموت (قوله للمار) أي في أول الجنائز اه كرى (قوله أو كان العلوق الخ) عطف على قوله كان الموجب (قوله واقعا) راجع لكل من المعطوف والمعطوف عليه والافراد نظرا لظاهر العطف باو (قوله وبلحق بذلك) أو تابرت) خرج ما إذا مات قبل تأبيره ولكن يؤخذ من قوله الآن لم يتعلق الغرماء بهما الخ أنها تركة الا

عامل المسافة ظاهر في ذلك (ولا يتعلق) الدين (بزوائد التركة) المنفصلة الحادثة بعد الموت كذا عبروا به وظاهره أن ما حدث مع الموت تركة ويظهر أن المراد به آخر الزهوق لأن الأصل بقاء ملك الميت حتى يتحقق النافل ولا يتحقق إلا بتمام خروج الروح ولا أثر لشخص البصر لما مر أنه بعد خروجه وأنها من آثار بقايا حراتها الغريزية ولذا تجد المذبح يتحرك حركة شديدة كالسكب والنتاج بأن كان الموجب للأجرة كالصنعة من عبيد التركة مثلا أو كان العلوق بالجل من أمة أو بهيمة من التركة واقعا بعد الموت ويلحق بذلك ما لومات عن زرع

طول السنبلة منه ذراع فطالت بعد الموت ذراعا آخر فهذا الذراع للوارث لانه زيادة متميزة فكانت كالمنفصلة وأما الحب المنعقد بعد ذلك فيأتي حكمه ويدل على أن تلك الزيادة المتميزة في الطول لها اعتبار قول المتولي وغيره في أصول نحو البطيخ أن يبعث بشرط قاع فهي كاصلها المشترى أو بشرط قطع فهي للبائع وأما لو مات عن نحو نخل وقدر برز طلع أو نحو كالنور أو علق بالخل قبل الموت أو معه وجد تأبر أم لا فالنخلة والحل تركه فيتعلم به الدين بناء على الأصح أن الخل يعلم وإذا ثبت هذا في الخل ثبت في نحو الطلع المذكور بالأولى ومثله أسبال الزرع فان وقع بعد الموت فاز بحبه الوارث أو معه أو قبله فتركة (١٨) ثم ما حكم بأنه للوارث وتعدت قسمته وبيعه لعدم رؤيته مثلا ينظر وضعه وحصاده وما لا

يتعدر فيه ذلك كالطال من السنابل وكالتمر الذي لم يؤبر بقومان بعد الموت وقبله فمما خص الزائد للوارث وما عداه تركه هذا ما يظهر من متفرقات كلامهم ثم رابت الأذرعى قال لو مات عن زرع لم يسبيل فهل الحب تركه وللورثة الأقرب الثاني وهو موافق لقولى فاز بحبه الوارث الخ قال للوبرزت السنابل فمات ثم صارت حبا فهذا موضع تأمل اه وسبب توقفه كاهر ظاهر ما اشعر به كلامه انه متوقف في السنابل نفسها هل هي تركه لوجودها قبل الموت أولا لان المقصود منها وهو الحب إنما وجد بعد الموت أما على ما قدمته ان السنبلة بعضها الذى طال بعد الموت للوارث وما قبله تركه فالحب للوارث لانه لم يبرز إلا بعد الموت ولا نظر للسنابل لان كلام الميت والوارث ملك بعضها فتعارضنا

أى بما ذكر من الزوائد المنفصلة (قوله طول السنبلة منه ذراع الخ) لا يخفى ما في هذا التمثيل (قوله فهذا الذراع للوارث) وفاقا للنهاية (قوله بعد ذلك) أى الموت (قوله لها اعتبار جملة) خبران (قوله قول المتولى الخ) فاعل يدل السكن في دلالة تأمل (قوله ان يبعث الخ) و (قوله فهي) أى الأصول (قوله كاصلها) أى كمروق الأصول إذا اصل المراد به هنا العرق مفرد مضاف فيعم ولذا انت خبيره في قوله الاتى فهي للبائع (قوله ولو لمات الخ) كذا فى النسخ عطف على قوله لو مات عن زرع الخ ويناقض مقاد هذا العطف من إلحاق قوله الاتى فالنخلة والحل تركه الخ ولعل أصله لو مات الخ عطف على وأما الحب الخ وسقطت الألف من القلم (قوله او علق الخ) عطف على مات عن نحو نخل (قوله وجد تأبر أم لا) كان الأولى تقديمه على قوله او علق الخ (قوله فالنخلة الخ) لكن ينبغي ان يقابل نحوها للوارث اخذنا فى مسئلة الزرع قال سم على منهج ولو بذرارضا ومات والبذر مستبر بالارض لم يبرز منه شئ ثم ثبت وبرز بعد الموت قال مر يكون جميع ما برز يتماه للوارث لان التركة هي البذر وهو باستتاره فى الارض كالنصف وما برز منه ليس عينه بل غيره لكنه متولد وناسى منه كما قاله وأظن أن ذلك بحث منه لا نقل فيه فليقتأمل وليراجع انتهى أى فانه قد يقال ان البذر حال استتاره كالخل وهو للوارث مطلقا عرش وقوله للوارث مطلقا صوابه كما يقتضيه سماه تركه مطلقا (قوله فيتعلم به) أى بكل من الثمرة الخ (قوله ، إذ ثبت هذا) أى السكون تركه ومتعاقبا للدين (قوله بالأولى) أى لظهور نحو الطلع المذكور دون الحل (قوله ومثله) أى مثل الحل المار (قوله أسبال الزرع) بكسر الهمزة وفى القاموس أسبال الزرع خرجت سبوا لتهاه (قوله ثم ما حكم الخ) أى من الحل والحب (قوله وكالتمر) يعنى الحادث قبل الموت أو معه ثم زاد نموده بعده كما مر عن عرش وإلا فالتمر الحادث بعده كله للوارث (قوله بقومان) أى السنابل والتمر (قوله الأقرب الثاني) أقره النهاية أيضا وقال عرش أى فإخذ الوارث السنابل وما زاد على ما كان موجودا من الساق وقت الموت اه (قال) أى الأذرعى وكذا ضمير توقفه وضمير كلامه انه الخ (قوله للوارث) خبر بعضها والجملة خبران (قوله وما قبله تركه) عطف على قوله بعضها الخ (قوله فالحب للوارث) وفاقا للنهاية (قوله وهو إنما يبرز) أى الحب (قوله أولى منه) أى بان يكون مرهونا (قوله من نخيل الخ) متعلق بحدث (قوله هنا) أى فى الرهن الشرعى (قوله ثم) أى فى الرهن الجعلى (قوله من نحو سعف الخ) بيان لما حدث (قوله غير مرهون) خبر ما حدث الخ (قوله اعتيد الخ) أى سوا اعتيد الخ (قوله قطع ذلك) أى ما حدث الخ ونحو سعف الخ (قياس ما هنا الخ) أى المذكور بقوله سابقا والموت هنا كالعقد (قوله ان الذى عليه الخ) مفعول ينفى وفاعله قياس الخ ونحو العكس (قوله ثم) أى الرهن الجعلى (قوله ان المقارن الخ) خبر ان الذى الخ (قوله مما ذكر) أى من نحو السعف الخ (قوله أيضا) أى كالحادث بعد العقد (قوله وقد ذكرتم الخ) الوأ حالية (قوله هنا الخ) أى فى الرهن الشرعى (قوله أنه) أى نظيره وهو المقارن للدوت والحادث معه (قوله ليس ذلك) أى ما جرى عليه الجمع (قوله أها

ما زاد بالتأبير بعد الموت (قوله يبعث بشرط قطع) ظاهرة وان لم يروا فيه نظر

وتساقطا وحيث يتعين أن المدار على البروز كفى الطلع وهو إنما يبرز بعد الموت فليقر به الوارث فتأمل ذلك الخ كاه فانه مهم ثم رأيت ما يؤيد ما ذكرته بل يصرح به وهو قولهم ما قارن عقد الرهن من نحو طلع وحمل مرهون بناء على الأصح أن الخل يعلم والطلع أولى منه لظهوره وقولهم ما حدث بعد عقد الرهن من نخيل مرهونة أى والموت هنا كالعقد ثم من نحو سعف ووعاء طلع وليف وأصول سعف وأولاد ثبتت من عروق النخلة بجانبها غير مرهون اعتيد قطع ذلك كل سنة أم لا وقول ابن الرفعة فى ورق يترك الى أن يسقط وفى جريد وأغصان غير مقصودة أنها مرهونة مردودة فإن قلت ينفى قياس ما هنا على الرهن الجعلى أن الذى عليه جمع متقدمون ثم أن المقارن للعقد ما ذكر غير مرهون أيضا وقد ذكرتم هنا أنه مرهون قلت ليس ذلك متفقا عليه فقد قال المتولى ثم نظير ما قلناه هنا أنها مرهونة وبمسلم

أن المعتمد الأول بفرق بما أشرت إليه أنفاً أن الأصل بقاء ملك الميث فاستصحبناه على ما وجد قبل تمام خروج روجه والأصل هنا بقاء ملك الرهن من غير تعلق به حتى يتحقق وجود العقد الموجب لتعلق الحق به ولا يتحقق ذلك إلا فيما وجد بعد العقد لا معه وذكرنا ثم إن الحمل إذا كان غير مروهون لم تضع أمه قبل الوضع بغير رضا الرهن لتعذر توزيع الثمن وتباع نخلة (١١٩) مروهة حدث طلوعها بعد الرهن دخل طلوعها

في البيع أم لا وفيما إذا أراد بيع ما حدث طلوعها استثناه عند بيعها وإن صح معها كما تقرر اه وهو يؤيد بعض ما ذكرته في البيع وفي زيادة المبيع إذا رد بنحو عيب تفصيل يأتي كثير منه هنا كما يعلم بالتأمل الصادق ومنه قولهم وطلع وشجرة حادنان بعد عقد الشراء للمشترى كالحمل الحادث حينئذ بخلاف الصوف عند الشيوخ لأنه لما اتصل باللحم شبه السفن والنايت عند المشتري من أصول ما لا يدخل في البيع كالكرات للمشترى لأن الحادث منها ليس تبعاً

للأرض والبيض كالحمل وإنما اطلت هنا لأن لم أر من نبه على شيء من ذلك مع مسيس الحاجة إليه فتعين أمعان النظر في كلامهم الذي استنبطت منه ما ذكرته هنا فانه نفيس مهم ﴿فرع﴾ ما قبضه أحد الورثة من دين مورثه يشاركه فيه البقية نعم لو أحال وارث على حصته من دين مورثه فقبضها المحتال فلا يشاركه أحد فيها لأنه قبضها عن الحوالة لا الارث ويأتي قبيل الوكالة ماله تعلق

(الخ) بيان للنظير والضمير (أها) السعف ووعاء طلع وليف الخ المقارن للعقد والحادثة معه (قوله) أن المعتمد (الخ) وفاقاً للنهية والمغنى (الاسنى) (قوله الأول) أي أن المقارن للعقد غير مروهون (قوله أنفاً) أي في شرح ولا يتعلق بزوائد التركة (قوله) والأصل هنا (الخ) أي في الرهن الجعلي قضية صنيعة انه عطف على قوله الأصل بقاء الخ فهو من جملة ما أشار إليه أنفاً وليس كذلك فكان الأول أن يقول بفرق بأن الأصل ثم كما أشرت إليه أنفاً بقاء ملك الخ (قوله) إلا فيما وجد بعد الخ) الانسب إلا بعد تمام العقد لا معه (قوله) وذكرنا (الخ) ابتداء كلام إنما ذكره لتأييد بعض ما ذكره كما صرح به اه كردى ويظهر أنه عطف على قوله الاذرى قال الخ أي ثم رأيت ذكرنا الخ (قوله) إذا كان غير مروهون) كان حدث بعد العقد (قوله) وتباع الخ) كقوله وفيما إذا أراد الخ عطف على قوله أن الحمل الخ (قوله) دخل طلوعها في البيع) أي بيع النخلة المطلق بالتميز بغير طلوعها و (قوله) أم لا) أي بأن يؤخر طلوعها (قوله) أراد بيع ما حدث طلوعها) أي وحده بدون طلوعها (قوله) وإن صح بيعها) أي مع طلوعها (قوله) كما تقرر) أي بقوله دخل طلوعها في البيع أم لا (قوله) انتهى) أي ما ذكره ثم (قوله) بعض ما ذكرناه الخ) يعني قوله ثم ما حكم بانه للوارث الخ اه كردى (قوله) وفي زيادة المبيع) خبر مقدم لقوله تفصيل الخ (قوله) ومنه) أي من التفصيل (قوله) بعد عقد الشراء الخ) أي والموت هنا كالعقد ثم (قوله) حينئذ) أي حين إذ تحقق وجود العقد وكان الاوضح بعده (قوله) والنايت الخ) كقوله الاثني والبيض كالحمل عطف على قوله وطلع وشجرة الخ (قوله) من أصول الخ) متعلق بالنايت (قوله) ما لا يدخل الخ) أي بما لا يؤخذ دفعة واحدة (قوله) في البيع) أي بيع الأرض المطلق (قوله) والبيض كالحمل الخ) أي فقيه التفصيل السابق (قوله) ما ذكرته هنا) يعني قوله ويلحق بذلك إلى قوله هذا ما يظهر الخ (قوله) فانه الخ) أي كلامهم الذي استنبطت الخ ويحتمل أن مرجع الضمير قوله ما ذكرته هنا (قوله) فرع) إلى قوله ويأتي في النهاية

﴿كتاب التفاضل﴾

(قوله) هو لغة) إلى المتن في المغنى إلا أنه عبر بالمفاس بدل المدين الآتي وكذا في النهاية إلا قوله والمفاس الخ (قوله) الآتي) إشارة إلى المعبرات الآتية وفي اعتبار اللغة لذلك نظر واضح إلا أن براداً أن ذلك مما صدقته لغة اه سم ولعل لذلك النظر عدل النهاية والمغنى إلى ما مر عنهما (قوله) التي هي أخس الآه وال) أي بالنسبة لذاتهما فإن النحاس بالنسبة للذهب والفضة خدس، باعتبار عدم الرغبة فيها للعاملة والادخار اه عش (قوله) وقسمه) أي ثمن ماله (قوله) أي لأن) والقرينة عليه بقية الحديث وهي ثم بعثه إلى النبي وقال له لعل الله يجبرك ويؤدى دينك فلم يزل باليمن حتى توفي النبي صلى الله عليه وسلم اه عش (قوله) أو دين) عبارة النهاية والمغنى ولديون في كلامه مثال إذ الدين الواحد إذا زاد على المال كاف وكذا لفظ الغرماء اه قول المتن (ديون) أي ولو كانت منافع اه سم على منهج عن مر وصوره ذلك أن يلزم منه حل جماعة إلى مكة مثلاً اه عش (قوله) لازمة) إلى قوله يؤخذ في النهاية والمغنى إلا قوله وبهذه إلى المتن وقوله دين الله إلى دين غير لازم (قوله) أن كان فورياً) اطلاق الاسنوى أنه لا حرج بدين الله واعتمده صاحب الروض نعم لو لم تمت الزكاة

﴿كتاب التفليس﴾

(قوله) الآتي) إشارة إلى المعبرات الآتية وفي اعتبار اللغة لذلك نظر واضح إلا أنه براداً أن ذلك مما صدقته لغة (قوله) المعسر) قد اعتبر ما قضاه تفسير التفليس (قوله) إن كان فورياً) اطلاق الاسنوى أنه لا حرج بدين

بهذا فراجع (كتاب التفليس) هو لغة النداء على المدين الآتي وشبهه بصفة الإفلاس المأخوذ من الفلوس التي هي أحسن الأموال وشرعاً حجر الحاكم على المدين بشرطه الآتية وصح أنه صلى الله عليه وسلم حجر على معاذ في ماله وباعه في دينه وقسمه بين غرمائه فاصابهم خمسة أسباع حقوقهم فقال لهم صلى الله عليه وسلم ليس لكم أي الآن الا ذلك والمفلس لغة المعسر وشرعاً من لا يفي ماله بدينه كما قال ذا كرا حكمه (من عليه) دين او (ديون) لله تعالى أن كان فورياً او لادى (حالة) لازمة (زائدة على ماله) الذي يتيسر الاداء منه ولو ديناً حالاً

وانحصر مستحقها فلا يبعد الحجر حينئذ سم على حج ولعل مراده بالانحصار كونهم ثلاثة فاقبل على ما يأتي للشارح
 مر في او اخر قسم الصدقات و يؤخذ من كلام سم المذكور انه لو كان المذخور له معيناً حجر له ايضاً اه ع ش
 عبارة النهاية والمغني فلا حجر بدين الله تعالى ولو فوراً كما قاله الاسنوي خلافاً لبعض المتأخرين اه قول
 المتن (زائدة) اي وان قلت الزيادة اه ع ش (قوله على ملى مقر) لا بد من تقييده بكونه حاضراً كما قاله مر
 اه سم قال ع ش وينبغي ان مثل حضوره مالم يمكن الرفع للقاضي واستيفاء الدين من ماله الحاضر في غيبته
 اه (قوله بخلاف نحو منفعة) وان كان متعكناً من تحصيل اجرتها اعتبر كقوله بعض المتأخرين نهاية ومغني
 قال ع ش قوله من تحصيل اجرتها اي حالاً بان تمكن اجارتهامدة طويلاً لا يظهر نقص بسبب تعجيل الاجرة الى
 حد لا يتغابن به الناس ولا فرق في المنافع بين المملوكة والموقوفة وينبغي ان مثل المنافع التي يتيسر تحصيل
 اجرتها احوالاً للوظائف والجامكية التي اعتيد النزول عنها يعوض فاعتبر العوض الذي يرغب بمثله فيها إعادة
 ويضم لماله الموجود فان زاد دينه على مجموع ذلك حجر عليه والا فلا اه ع ش (قوله ومغضوب) الا اذا
 اقتدر على انزاعه مر اه سم (قوله وغائب) أطلقوه (قوله ودين) دخل فيه المؤجل اه سم وفي البجيرمي
 ويظهر انه اي الغائب مالا يتيسر الاداء منه في الحال وهو ان يكون في مسافة القصر اه (قوله عليها) اي المنفعة
 وما عطف عليه كرى (قوله فمأعساه يحدث) اي يتحو اتهاب واصطياد (قوله تبعاً) اي للوجود اه نهاية
 (قوله لا استقلالاً) عبارة النهاية والمغني وما جاز تبعاً لا يجوز قصداً اه (قوله على ماله الخ) عبارة النهاية والمغني
 على من ماله مرهون اه (قوله باذن المرتين) او فكه الرهن اه نهاية (قوله وبهذه الخ) اي بالفائدة الثانية
 دون الاولى لا متناع تصرفه فيها باذن الدائن بدون هذا الحجر احتياطاً للبيت لا احتمال دين كاعلم بما تقدم في
 الفصل السابق في شرح قوله تعلقه بالمرهون اه سم (قوله ما مر في التركة الخ) اي من عدم تعلق الدين بها
 (قوله من الحاكم) اي دون غيره نهاية ومغني قال ع ش قوله غيره اي كالحكم والمصلح وسيد العبد
 المأذون كما يأتي لكن نقل سم على حج عن شرح العباب ان مثل الحاكم المحكم واطلاق الشارح مر بخلافه
 اه (قوله او ولي المحجور الخ) الاولى الواو عبارة النهاية والمغني ولو بنواهم كاوليائهم اه (قوله للخبر
 المذكور) فيه انه ليس في الخبر المذكور اشراط السؤال عبارة النهاية والمغني لان الحجر لحقهم وفي النهاية
 ان الحجر كان على معاذ بسؤال الغرماء اه (قوله ولا يخص الخ) ولئلا يتصرف فيه فيضع حق
 الجميع نهاية ومغني (قوله غير فوري) وكذا فوري اذ لا مطالبة به من معين سم ونهاية ومغني (قوله
 الله اعتمد صاحب الروض نعم لولموت الزكاة الذمة وانحصر مستحقها فلا يبعد الحجر حينئذ (قوله على ملى
 مقر الخ) اي كما قاله الاسنوي ولا بد من تقييد ذلك بما اذا كان المذخور حاضراً كما قاله ايضاً مر (قوله بخلاف
 نحو منفعة) ينبغي اعتبار الزيادة على المنفعة اذا تيسر التحصيل منها بالاجارة كما قاله بعض المتأخرين وعلى
 المغضوب اذا قدر على انزاعه مر نعم قد يخالف الاول ما سياتي انه يؤجر ام ولده والارض الموقوفة عليه
 مرة بعد اخرى الى البراءة فان الاسنوي فيه على انه صريح في ان ملك المنفعة لا يمنع الحجر وان كان مأمراً اذا
 على الدين الا ان يخص هذا البحث بما اذا تيسر التحصيل في الحال فليتأمل (قوله وغائب) أطلقوه وقوله او
 دين دخل فيه المؤجل (قوله مرود بان الاصح الخ) وجهه بامر من فاما الاول، فيرد عليه ان الحجر المنع فان
 اريد منع الماء فهو غير معقول او منع المدين من التصرف في المال فالرافعي لم يخالف في ذلك واما الثاني فهو اول
 المسئلة فلا يصح الرد به فليتأمل (قوله لا استقلالاً) فيه ان هذا اول المسئلة (قوله وبهذه) اي وبهذه الفائدة
 دون الاولى لا متناع تصرفه فيها باذن الدائن بدون هذا الحجر احتياطاً للبيت لا احتمال دين اخر كما علم بما تقدم
 في الفصل السابق في شرح قوله تعلقه بالمرهون (قوله من الحاكم) وكذا من المحكم كما بينه في شرح العباب
 (قوله او ولي المحجور) فان لم يطلب الولي الحجر جاز للحاكم الحجر ولحمج كذا في شرح الارشاد للشارح وسياتي
 هنا التصريح وجوبه وهذا وجه وقضيته انه لا اثر للولي لوجوب الحجر طلب او لم يطلب وهذا قضيه قول
 الروض ان التمس الغرماء او كان لغير رشيد قال في شرحه وكذا المسجد اوجه عامة كالفقراء (قوله غير فوري)

على ملى مقر او عليه به
 بينة بخلاف نحو منفعة
 ومغضوب وغائب ودين
 ليس كذلك فلا تعتبر زيادة
 الدين عليها لانها بمنزلة العدم
 وافهم قوله على ماله انه اذا
 لم يكن له مال لا حجر عليه
 وبحث الرافعي الحجر عليه
 منعاه من التصرف فيما
 عساه يحدث مرود بان
 الاصح ان الحجر انما هو على
 ماله دون نفسه وما يحدث
 انما يدخل تبعاً لا استقلالاً
 وبحث ابن الرفعة انه لا حجر
 على ماله المرهون لانه لا فائدة
 له وورد به بان له فائدة كنع
 تصرفه فيه بان المرتين
 وفيما عساه يحدث يتحو
 اصطياد وبهذه فارق ما مر
 في التركة المرهونة في الحياة
 لان ما يحدث منها ملك الورثة
 فلا فائدة للحجر فيها مادام
 الرهن متعلقاً بها (يحجر
 عليه) من الحاكم يلفظ
 حجرت وكذا منعت من
 التصرف على الوجه وجوباً
 في ماله ان استقل والا فلي
 وفيه مال المولى (يسؤال
 الغرماء) او ولي المحجور
 منهم للخبر المذكور ولئلا
 يخص بعضهم بالوفاء فيتضرر
 الباقيون (ولا حجر) بدين الله
 تعالى غير فوري كذا
 مطلق وكفارة لم يعص
 بسببها ولا بدين غير لازم

كآل كتابه ولا (بالمؤجل) اذلا مطالبة بذلك مطلقا و حالا (و اذ احجر) عليه (بحال لم يحل المؤجل في الاظهر) لبقاء الذمة بحالها و به فارق الموت و مثله الاسترقاق لا الجنون على الاصح من تناقض للبصنف فيه ولا الردة الا ان اتصت بالموت و يؤخذ بما تقرر في الحلول به ان من استاجر محلا باجرة مؤجلة و مات قبل حلولها و قبل استيفاء المنفعة حلت بالموت كما افق به شيخ (١٢١) الاسلام الشرف المناوى و اما القاء

الشارح بعدم حلولها نظرا الى انه هنالم يستوف المقابل بخلاف بقية صور الحلول بالموت فردود بما تقرر ان سبب الحلول بالموت خراب الذمة و هو موجود هنا و يقول البلقيني تحل الديون المؤجلة بموت المدين الا في صورة على مرجوح و يقول الزركشى الا في ثلاث صور مسلم تحمل عنه بيت المال فمات لا يحل على بيت المال و ثنتين على مرجوح و الاستثناء معيار العموم و في فتاوى البلقيني ما يصرح بذلك و ساذ كره آخر الاجارة و بانه قد يحل و الاستيفاء المقابل في مسائل كثيرة كحلول دين الضامن بموته و دين الصداق بموت الزوج قبل وطئه (ولو كانت الديون بقدر المال فان كان كسوبا يتفق من كسبه فلا حجر) لعدم الحاجة اليه بل يلزمه الحاكم بقضاء الدين فان امتنع تولى بيع ماله او اكرهه بالضرب و الحبس الى ان يبيعه و يكرر ضربه لكن يهل في كل مرة حتى يبرأ من الم الاولى لئلا يؤدي الى قتله خلافا لما اطلال به السبكي و من تبعه (و ان لم

كآل كتابه) و ما الحق به من ديون المعاملة التي على المكاتب لسيدة نهية و مغنى و كالثمن في مدة خيار المشتري فلا حجر به لا انتفاء الزوم و ان تعدى الحجر اليه لو حجر بغيره و كشرطه للمشتري شرطه للبائع او لمها فلا حجر به لا انتفاء الدين ع (قوله مطلقا) راجع لما في الشرح و (قوله و حالا) راجع لما في المتن قول المتن (لم يحل المؤجل الخ) و اذ بيعت اموال المغلس لم يدخر منها شي و للمؤجل فان حل قبل القسمة التحق بالحال اه نهية (قوله و به) اي ببقاء الذمة (فارق الموت) فان المؤجل يحل به (قوله و مثله) اي الموت كردى (قوله الاسترقاق) اي للحرى اه نهية (قوله لا ان اتصت الخ) قضيته ان الحلول حينئذ بالرد قسم حج اقول و هو كذلك و تظهر فائدته فيما لو تصرف الحاكم بعد الردة باداء ماله لبعض الغرماء فاذمات تبين بطلان تصرفه لتبين حلول لدين بنفس الردة فلا تصح قسمة امواله على غير ارباب الديون المؤجلة لتبين انها صارت حالة فيقسم المال بينه و بين غيره اه ع (قوله في الحلول به) اي في سبب الحلول بالموت على حذف المضاف (قوله حلت بالموت كما افق به الخ) افرو ع ش و سلطان (قوله و يقول البلقيني الخ) و (قوله و يقول الزركشى الخ) و (قوله و بانه قد يحل الخ) عطف على قوله بما تقرر (قوله و في فتاوى البلقيني) خبر مقدم لقوله ما يصرح الخ (قوله بذلك) اي بحلول الاجرة بالموت اه كردى (قوله قد يحل) اي الدين بالموت و (قوله في مسائل الخ) متعلق بيحل اه كردى (قوله لعدم الحاجة) الى قوله السابق في النهاية و المغنى الا قوله و يكرر الى المتن (قوله بالضرب) قال في شرح الروض ان زاد مجموع على الحدو حاصل ما في شرح الروض تعين تقديم الحبس اذا طلبه الغريم او لا عبارته فان لم ينزجر بالحبس اي الذي طلبه الغريم و راي الحاكم ضربه او غيره فعل ذلك و ان زاد مجموعه على الحد انتهى اه سم على حج اقول و إنما جازت الزيادة على الحد هنا لانه بامتناعه يعد صائلا و دفع الصائل لا بتقيد بعدد اه ع (قوله و يكرر ضربه) اي و لا ضمان عليه اذ امات بسبب ذلك كما يؤخذ من اطلاقه اه ع (قوله لما اطلال به السبكي الخ) اي بما حاصله انه يعاقب حتى يؤدي او يموت اه سم (قوله لو طلبه الغرماء) اي طلبوا الحجر في الدين المساوى الخ اه كردى (قوله فان التمس الخ) اي عند الامتناع من البيع اه ع (قوله انتهى) اي قول الاسنوى و كذا ضمير اعترضه (قوله ثم) اي في الكلام على

و كذا فوري اذلا مطالبة به من معين (قوله كآل كتابه) انظر دين المعاملة للسيدة على المكاتب (قول المصنف لم يحل المؤجل في الروض و يباع مال المغلس ولو ما اشتراه مؤجلا و يقسم اي ثمنه على اصحاب الحال و لا يدخر شي و للمؤجل و لا يستدام له الحجر فلو لم يقسم حتى حل التحق بالحال و رجع بالعين (قوله و به فارق الموت) فان المؤجل يحل به (قوله لا ان اتصت) قضيته ان الحلول حينئذ بالرد (قوله كحلول دين الضامن) قد يفرق بان لزوم الدين للضامن لم يجعل في مقابلة شيء على المضمون عنه و إنما الزوم مثله للمضمون عنه حكم ترتب على الضمان و بان الشرع جعل موت الزوج بمنزلة وطئه ولا كذلك الاجرة (قوله بالضرب) قال في شرح الروض ان زاد مجموع على الحدو حاصل ما في شرح الروض تعين تقديم الحبس اذا طلبه الغريم او لا عبارته فان لم ينزجر بالحبس اي الذي طلبه الغريم و راي الحاكم ضربه او غيره فعل ذلك و ان زاد مجموع على الحدو لا يعزره ثانيا حتى يبرأ من الاول اه (قوله من الم الاولى) سيأتي في شرح قول المصنف ولو عذرولى و وال الخ قول الشارح مانصه اماما و ان بان توجه عليه حق و امتنع من ادائه مع القدرة عليه و لا طريق للوصول لماله الا عقابه فيعاقب حتى يؤدي او يموت عل ما قاله السبكي و اطلال فيه اه فكانه اشار بقوله هنا خلافا لما

(١٦ - شراوانى و ابن قديم - خامس) يكن كسوبا و كانت نفقته من ماله فكذا) لا حجر (في الاصح) لتمكنهم من مطالبة حالا نعم لو طلبه الغرماء في المساوى او الناقص بعد امتناعه اجيبو السكنه ليس حجر فلس بل من الحجر الغريب السابق قبيل التولية كذا وقع في شرح المنهج لشيخنا و كانه اخذه من قول الاسنوى فان التمس الغرماء الحجر عليه حجر في اظهر الوجهين و ان زاد ماله على دينه كذا ذكره الرافعى في الكلام على الحجر و عاله خوف تلاه ماله اه لكن اعترضه المنكبات بان الذي قاله ثم اطلاق لا غير قال

الحبس اه كرى (قوله ثم قال) اى المنسكت (فليحمل) اى اطلاقهما وينافى ذلك الخلق قوله وإن زاد ماله الخ إلا أن يكون هذا من تصرف الاستوى لا من كلامهما اه سم (قوله انتهى) اى كلام المنسكت (قوله بحمل الاول) اى جواز الحجر ع وش وافر النهاية والمغنى مامر عن الاستوى وقال ع ش ظاهر هم راى مامر عن الاستوى انه لا فرق في ذلك اى جواز الحجر بين دين المعاملة والائلاف اه (قوله والثاني) اى قول المنسكت بعدم الجواز ع ش (قوله نحو ائلاف) اى دينه على حذف المضاف (قوله من الغرماء) الى قوله ويؤخذ في النهاية وكذا في المغنى إلا قوله ان كان امينا الخ (قوله من الغرماء) اى ولو بنوا بهم مغنى ونهاية (قوله اصحاب نظر) اى ارشد كرى (قوله بل محجور) ينبغى اولم يكن له ولي اه سم (قوله نعم الخ) عبارة النهاية فان كان الدين لمحجور عليه ولم يسأل وليه وجب على الحاكم الحجر من غير سؤال لانه ناظر لمصلحته ومثله ما لو كان لمسجد او لجهة عامة كالفقراء وكالمسلمين فيمن مات ورثوه وله مال على مفلس والدين بما يحجر به كما مر اه قوله مر ومثله الخ فى سم مثله قال ع ش قوله مر ولم يسأل وليه الخ اى وظهر منه تقصير فى عدم الطلب والاجاز كذا نقله سم على منهج عن الشارح مر وقوله ومثله ما لو كان اى الدين لمسجد كان ملك المسجد مكانا واستولى عليه المفلس فتجمدت عليه اجرة ونحوها مر (قوله لدين غائب) بالاضافة (قوله ان كان) اى المدين اه سم (قوله ملي) نعت لثمة (قوله وعرضه على الحاكم) قضيته انه ليس له البحث عن ديون الغائبين ليستوفى فيها وقضية التعليل بخوف الضياع خلافه فيبحث عنه ويقضه اه ع ش (قوله لزمه) اطال الشارح فى باب القضاء على الغائب الكلام فى قبض دين الغائب بغير عرض المدين ونقل فيه تناقضا فى كلام الشيوخين ثم قال والذى يتجه ان ما غلب على الظن فواته على مالكة لمفلس أو فسق يجب اخذه عينا كان او ديناً وكذا لو طلب من العين عنده قبضها بالسفر او نحوه وما لا يجوز فى العين لا الدين والكلام فى قاض أمين قال الزركشى وقد اطلق الاصحاب انه يلزم الحاكم قبض دين حاضر ممتنع من قبوله بلا عذر وقياسه فى الغائب مثله ولو مات الغائب وورثه محجور وليه القاضى لزمه قبض وطلب جميع ماله من عين ودين انتهى اه سم (قوله ان كان امينا) قال فى شرح الروض اى والنهاية والمغنى قال اى فى المهمات وكلام الشافعى فى الام بدل على ان الدين اذا كان به رهن يقضه الحاكم اى بالقيد المذكور بان يكون امينا اه سم (قوله انه يحجر عليه) هل هو على اطلاقه او بفرض زيادة الدين على المال اه سيد عمر اقول قضية السياق والتعليل انه على اطلاقه اى فيكون من الحجر الغريب والله اعلم (قوله على غريم مفلس) بالاضافة قسم اى مدينه كرى (قوله محجور عليه ميت) كل منهما نعت لمفلس (قوله من غير التماس) اى من غرماؤه كرى اى او ورثته (قوله اوحى الخ) عطف على ميت (قوله التمس غرماؤه) اى الحى مع انهم ليسوا غرماؤه المدين الذى يراد الحجر عليه اه سم (قوله وعليه)

اطال به السبكي الخ الى مخالفة هذا المذكور هنا عن السبكي (قوله فليحمل) هذا الخلق ينافيه قوله وإن زاد ماله الخ إلا أن يكون هذا من تصرف الاستوى لا من كلامهما (قوله ولي المحجور) ينبغى اولم يكن له ولي (قوله فعلة الحاكم وجوبا) ومثله ما لو كان لمسجد او جهة عامة كالفقراء وكالمسلمين فيمن مات وورثوه وله مال على مفلس والدين بما يحجر به كما مر وقد احتز عنه بقوله بسؤال الغرماء (قوله نعم ان كان) اى المدين غير ثقة وملي عرض على الحاكم الخ اطال الشارح فى باب القضاء على الغائب للكلام فى قبض دين الغائب بغير عرض وملي الذى يتجه ان ما غلب على الظن فواته على مالكة لمفلس أو فسق يجب اخذه عينا كان او ديناً وكذا لو طلب من العين عنده قبضها منه لسفر او نحوه وما لا يجوز فى العين لا الدين والكلام فى قاض أمين كما علم مامر فى الودعة قال الزركشى وقد اطلق الاصحاب انه يلزم الحاكم قبض دين حاضر ممتنع من قبوله بلا عذر وقياسه فى الغائب مثله ولو مات الغائب وورثه محجور وليه القاضى لزمه قبض وطلب جميع ماله من عين ودين اه (قوله ان كان امينا) قال فى شرح الروض قال أى فى المهمات وكلام الشافعى فى الام بدل على ان الدين اذا كان به رهن يقضه الحاكم اى بالقيد المذكور

فليحمل على ما اذا ادالدين اه وأقول يجمع بحمل الاول على ما اذا كان الدين نحو ثمن إذ قضية كلامهم فى مبحث الحجر الغريب اختصاصه بذلك صونا للمعاملات عن ان تكون سببا لضياع الاموال والثاؤ على ما اذا كان نحو ائلاف إذ قضية كلامهم هنا أنه لا حرج فى الناقص والمساوى غريبا ولا غيره (ولا يحجر) عليه (بغير طلب) من الغرماء لانه لمصالحتهم وهم اصحاب نظر نعم لو تركولى المحجور السؤال فعلة الحاكم وجوبا فنظر المصلحة المحجور ولا يحجر لدين غائب رشيد بلا طلب كما لا يستوفى دينه نعم إن كان غير ثقة ملي وعرضه على الحاكم لزمه قبضه ان كان امينا والاحرم كما هو ظاهر ويؤخذ من لزوم قبضه لانه يحجر عليه حتى يقبض منه لتلاخيصه قبل تيسر القبض منه ويحتمل خلافه وببحث شارح جواز الحجر على غريم مفلس محجور عليه ميت من غير التماس نظر المصلحة اوحى التمس غرماؤه وان لم يلمس هو وعليه مع ما فيه لا يتنافيه قولهم لا يحلف

غريم مفلس نكل وميت نكل وارثه ولا يدعى ابتداء لان ما نحن فيه امر تابع وهو يغتفر فيه ما لا يغتفر في المقصود من الحلف وابتداء الدعوى (فلو طلب بعضهم الحجر ودينه قدر بحجره) بان زاد على ماله (حجر) عليه لو جود شرطه ثم لا يختص اثره بالطالب (والا) يحجر به (فلا) يحجب لان دينه يمكن وفاؤه بكاله فلا ضرورة له الى طلب الحجر (ويحجر) رجوبا على ما وقع (١٢٣) لشيخنا في شرح المنهج والذي صرح به

الاذرعى وغيره الجواز (يطلب المفلس) او وكله بعد ثبوت الدين عليه ولو بعلم القاضى وقضية ذلك توقف ثبوته على دعوى الغريم وهو محتمل ثم رايت السبكي قال صورة المسئلة السبكي قال صورة المسئلة أن ثبت الدين بدعوى الغرماء وإقامة البينة مثلا ولم يطالبوا الحجر ويطلبه هو اما بدون ذلك فلا يكفي طلب المفلس اياه وهو صريح فيما ذكرته (في الاصح) اظهره غرضه فيه من وفاء ديونه بصرف ماله فيها (فاذا حجر) عليه يطالب او دونه (تعلق حق الغرماء بماله) عينا ودينا ولو مؤجلا على الواجهة فلا يصح ابراءه منه ومنفعة ليحصل الغرض المقصود من الحجر فلا ينفذ تصرفه فيه بما يضرهم ولا يبرأهم فيه دين حادث نعم يقدم عليهم مستاجر بمنفعة ما تسلمه قبل الفس ولعاقده حجر عليه زمن الخيار فسخ واجازة على خلاف المصلحة لعدم اضعف تعلق حقهم المعقود عليه حيثئذ ويؤخذ منه انه لا يشترط التسلم قبل الفس في مسئلة الاجارة بل يكفي سبق عقدها عليه وخرج بحق الغرماء حق الله

أى على ما بحثه من جواز الحجر بالنكاس غر ما اخى وان لم يلتزم هو (قوله غريم مفلس) أى دائنه كرى (قوله نكل) نعمت لمفلس (قوله وميت) عطف على مفلس (قوله ولا يدعى ابتداء) عطف على قوله لا يحلف (قوله لان ما نحن فيه) أى من الحجر على غريم المفلس المحجور عليه الخى بالنكاس غر مائه (قوله امر تابع) أى الحجر المفلس (قوله من الحلف الخ) بيان للمقصود كرى (قوله الحجر) الى قول المتن فاذا حجر في النهاية والمغنى الا قوله على ما وقع الى المتن (قوله لو جود شرطه) أى الحجر قول المصنف (والا فلا) هذا هو المعتمد نهاية وسم (قوله والا يحجر به) أى بان لم يزد دين على ماله نهاية ومغنى (قوله وجودا) اعتمده النهاية والمغنى (قوله وقضية ذلك) أى قوله ولو بعلم القاضى (قوله توقف ثبوته) أى الدين ولعل الاولى توقف الحجر على ثبوته الخ (قوله قال صورة المسئلة) أى مسئلة الحجر بسؤاله اعرش (قوله مثلا) أى او الاقرار او علم القاضى نهاية ومغنى (قوله بدون ذلك) أى ثبوت الدين باذكر (قوله فلا يكفي) أى فى جواز الحجر (قوله وهو) أى ما قاله السبكي (قوله فيما ذكرته) أى فى توقف ثبوت الدين على دعوى الغريم الخ (قوله بطلب) الى قوله نعم فى النهاية والمغنى (قوله او دونه) كأن كان المال المحجور عليه ولم يطالب وليه والمسجد ولم يطالب نازره (قوله عينا) أى ولو مقصود به اعرش (قوله ولو مؤجلا) أى او على معسر اعرش (قوله ابراءه) أى ابراء المفلس من الدين (قوله ومنفعة) أى وان قلت اعرش والواو فيه وفيما قبله بمعنى او (قوله ليحصل الخ) تعليل للدين (قوله عليهم) أى الغرماء (قوله ما تسلمه) الضمير المستتر للمستاجر والبارز لما (قوله ولعاقده) الى قوله ويؤخذ فى النهاية والمغنى (قوله ولعاقده) قال البلقينى وأصح اجازته لما فعله مورثه مما يحتاج اليها بناء على انها تنفيذ وهو الاصح نهاية ومغنى واسنى (قوله لعاقده) يشمل البائع والمشتري (قوله زمن الخيار) يشمل خياره وحده وخيارهما فليراجع اه وجزم بذلك عرش وكذا الخاى عبارة قوله يتعلق حق الغرماء بماله أى ما لم يكن مبيعا من الخيار له او لمافان حق الغرماء لا يتعاقد به فله الفسخ والاجازة على خلاف المصلحة اه (قوله وخرج) الى المتن الا قوله غير الفورى زاد المغنى عقبه ما نصه كما جزم به فى الروضة واصلمها فى الايمان ولم يقيده بفورى ولا بغيره وهو بقوى ما مر فيقدم حق الادى اه وقوله ما مر يعنى به قوله فلا حجر بدين الله تعالى وان كان فوريا كما قاله الاسنوى اه (قوله غير الفورى) هل هذا التقييد مبنى على جواز الحجر بالفورى او على منعه ايضا سم اقول والظاهر بل المتعين الاول (قوله ان يامر بالنداء عليه) واجرة المنادى من مال المفلس ان احتج بها وان لم يكن له شىء ففى بيت المال اه عرش زاد البجيرمى عن القليوبى يقدم بها على جميع الغرماء اه (قوله ان الحاكم حجر عليه) أى بان الحاكم حجر على فلان فلان (قوله فى المعاملة) فى معنى عن (قوله بالحجر تمتع) دخول فى المتن عبارة النهاية والمغنى ولو تصرف تصرفا ماليا فهو تافى الحياة بالانشاء مبتدأ كان باع الخ اه قول المتن (لو باع) أى واشترى بالعين نهاية ومغنى (قوله أى بان نفوذ) أى بان انه كان نافذا (قوله أى بان الغاؤه) أى بان انه كان لا غيا (قوله بطلانه حالا) أى حال

أى بأن يكون آمينا (قوله غريم مفلس) باضافة غريم (قوله التمس غر ماؤه) مع أنهم ليسوا غر ما المدين الذى اراد الحجر عليه قول المصنف (والا فلا) هذا هو المعتمد (ولعاقده) يشمل البائع والمشتري وقوله زمن الخيار يشمل خياره وخيارهما فليراجع (قوله واجازة) عبارة شرح مر قال البلقينى وأصح اجازته لما فعله مورثه مما يحتاج اليها بناء على انها تنفيذ وهو الاصح اه (قوله لعدم اضعف تعلق حقهم) انظره فى الخيار له وحده (قوله غير الفورى) هل هذا التقييد مبنى على جواز الحجر بالفورى او على منعه ايضا (قوله

تعالى غير الفورى كركاة وكفارة ونذر فلا يتعلق بمال المفلس (وليشهد) الحاكم ندبا (على حجره) أى المفلس ويسن أن يامر بالنداء عليه بان الحاكم حجر عليه (ليحذر) فى المعاملة (و) بالحجر تمتع عليه التصرف فى امواله ولو ما اكتسبه بعد الحجر وحيثئذ (لو باع او وهب) او ابرأ من دينه ولو مؤجلا كما مر (او اعتق) او وقف او اجر (فى قول يؤقف تصرفه) المذكور وان اثم به (فان فضل ذلك عن الدين) المحجور ابرأ او ارتقاع قيمة (نفذ) حالا منه أى بان نفوذ زه (الا) بفضل (لغا) بان الغاؤه (والا ظهر بطلانه) حالا

لتعلق حق الغرماء بما يصرفه فيه نعم (ص ١٢٤) تصرفه فيما يتقدم به عليهم كشياب بدنه وفيما يدفعه القاضى لنفقة ونفقة عونه بان

التصرف (قوله لتعلق حق الغرماء بما تصرف فيه) كالمرهون ولا نه محجور عليه بحكم الحاكم فلا يصح تصرفه على ما اغتمه مقصور الحجر كالسقية نهائية ومعنى (قوله نعم) الى قوله وكذا في النهاية وكذا في المغنى الا قوله فيما الى فيما (قوله) بان يصرفه فيها) اشارة الى انه متنع عليه التصرف فيه بنحو هبة أو تصدق وهو متجه ويذغى ان يجري هذا التقيد في نحو ثياب بدنه ايضا اسم عبارة عن قضية الاستثناء اى ما دفعه الحاكم للنفقة انه لو صرفه في غير ذلك لم يصح وقياس ما سياتى من صحة تصرفه في نحو ثياب بدنه صحة تصرفه في ذلك اهو عبارة البحرى عن القيد بنى قال الاذرى وله التصرف في نفقته وكسوته باى وجه كان قليوبى وفى الحلوى والحنفى مثله اه (قوله) وتديره الخ) عطى على قوله تصرفه (قوله) وكذا اليلاده) خلافا للنهائية والمغنى عبارة سم قال شيخنا الشهاب الرملى ان المعتمد عدم نفوذ اليلاده اها قال ع ش ومع ذلك اى عدم النفوذ يحرم الوطء عليه خوفا من الحبل المؤدى الى الهلاك وظاهر ان محله حيث لم يخف العنت وان الولد حر سيب اه (قوله) غيره) اى غير السبكي (قوله) مدين مفلس) بالاضافة (قوله) اقبض المدين المفلس (قوله) مذهبه) اى الحاكم (ذلك) اى جواز اقباض دين المفلس له (قوله) كله) الى قوله وحذفه فى النهاية والمغنى قول المتن (لغرمائه) ولو باعه لاجنبى باذن الغرماء لم يصح نهائية ومعنى قول المتن (بدنيهم او بعين) نهائية ومعنى (قوله) بدنيته) اى او بعضه (قوله) بالاولى) محل تأمل (قوله) لبقاء الحجر عليه) عبارة النهاية والمغنى لان الحجر يثبت على العموم ومن الجائز ان يكون له غريم اخر اه (قوله) اما باذنه) الى قول المتن ولو اقر فى المغنى الا قوله ويصح ان يكون وكذا فى النهاية الا قوله والالم ينفذ الى المتن (قوله) اما باذنه الخ) محترز قوله ان لم ياذن فيه الحاكم اه ع ش (قوله) فيصح الخ) قال فى شرح العباب وقد اى المصادقة فى ذلك كما هو ظاهر ثم نقله عن الماورى اه سم (قوله) فلو تصرف فى ذمته الخ) محترز قوله السابق فى امواله الخ قول المتن (ويصح نكاحه) اى لكان ان كان المهر معينا فسد التسمية ووجب مهر المثل اه ع ش (قوله) والالم ينفذ) اى بان كان المفلس المختلج زوجة او اجنبيا اه سم (قوله) من الزوجة والاجنبى) اى المفلس اه معنى (قوله) بالعين) اى بعين مال الزوجة او الاجنبى وامافى الذمة ففيه خلاف فى السلم اه معنى (قوله) اى طلبه الخ) عبارة النهاية والمغنى اى استيفائه القصاص اذا طلبه اجيب اه وهى احسن قال ع ش قوله اى استيفائه الخ اشارة الى ان مراد المصنف بالاقتصاص ما يشمل استيفاء بنفسه من غير اذن فيه وطالب من الحاكم اه (قوله) واسقاطه القصاص) اى فهو من اضافة المصدر لفاعله اه سم اى ومفعوله محذوف (قوله) من اضافة المصدر لمفعوله) اقتصر عليه النهائية والمغنى ووجه ع ش بايها من الاضافة للفاعل اللازم لها حذف المفعول التعميم المقتضى لجواز اسقاطه الدين وهو فاسد اه (قوله) ولو بجنا) وانما لم يتنع العفو بجنا لعدم التفويت على الغرماء اذ لم يجب لهم شيء وقياس ما يأتى من وجوب الكسب على من عصى بالدين انه اذا عفاها عن القصاص وجب ان يكون على مال لانه كالكسب الواجب عليه لكان لو عفا بجنا احتمل الصحة مع الائتم كما اقتضاء اطلاقهم اه ع ش (قوله) عينا) اى اصالة او اما الدية فبدل منه (قوله) واستلحاقه الخ) وينفق على من استلحقه كما سياتى اه سم (قوله) ونفقة ولعانه) عبارة النهاية والمغنى ونفيه باللعان اه (قوله) واجازة وصية) اى لمورثه اى لانها تنفذ على الاصح كما

يصرفه فيها كما يحجبها الاذرى وتديره ووصيته لتعلقهما بما بعد الموت وكذا اليلاده كارجحه ابن الرفعة وخالفه السبكي كايلااد الراهن المعسر وفرق غيره بان الراهن هو الذى حجر على نفسه بخلاف المفلس وبان حجر الرهن اقوى لانه يقدم به على مؤن التجهيز بخلاف المفلس يتقدم بها على الغرماء ويضمن مدين مفلس اقبضه بدنه بعد الحجر وان جهله او اذن له فيه حاكم الا ان كان مذهبه ذلك (فلو باع ماله) كله او بعضه (لغرمائه بدنيهم) او بعضه او لغريم بدنيته كما باصه وحذفه لانه معلوم بما ذكره بالاولى (بطل) ان لم ياذن فيه الحاكم (فى الاصح) وان وجدت شروط البيع السابقة لبقاء الحجر عليه اما باذنه فيصح جزما (فلو تصرف فى ذمته) كان (باع) فى ذمته غير سلم او (سلما او اشترى) او استاجر او اقترض شيئا) فى الذمة فالصحيح محذوف ويثبت المبيع فى الاولى والبطل فيما بعدها (فى ذمته) اذ لا ضرر على الغرماء فيه (ويصح نكاحه) وزوجته (وطلاقه وخلعه) ان كان زواجا والالم ينفذ من الزوجة والاجنبى بالعين (واقصاصه) اى طلبه استيفاء القصاص فيجاب اليه (واسقاطه) القصاص ويصح ان يكون من اضافة

بان يصرفه فيها) اشارة الى انه متنع عليه التصرف فيه بنحو هبة أو تصدق وهو متجه ويذغى ان يجري هذا القيد في نحو ثياب بدنه ايضا (قوله) وكذا اليلاده) قال شيخنا الشهاب الرملى ان المعتمد عدم نفوذ اليلاده (قوله) اما باذنه فيصح جزما) قال فى شرح العباب وقد اى المصادقة فى ذلك كما هو ظاهر ثم نقله عن الماورى اه وما ذكره قد يشمل قوله او لغريم بدنه كما باصه وفيه نظر الظاهر انه غير مراد لانه من نوع من التخصيص وقد يقال لا مانع اذا اراد ان يدفع لغريمه نظيره وكانه قسم بينهم ثم رابت قوله فى شرح العباب لافرق بين ان يملكه لهم دفعة او دفعات وان تتعدد بدنيهم وان لا واما فرق الاسنوى وغيره بين ذلك فيعتين حمله كادل عليه كلامهم على انه من حيث الخلاف والفرض انه بغير اذن القاضى اه (قوله) والالم ينفذ) اى بان كان زواجا و اجنبيا (قوله) واسقاطه القصاص) اى فهو من اضافة المصدر لفاعله (قوله) واستلحاقه) وينفق على

المصدر لمفعوله ولو بجنا لانه الواجب عينا واستلحاقه النسب ونفيه ولعانه واجازة وصية زادت

على الثالث (ولو أقر بعين) مطلقا (أو دين وجب) ذلك الدين أو نحو كتابة بمقت (قبل الحجر) (أو معاملة) وإذ لم يلزم إلا بعد الحجر فتمت بغيره
وجوب المقيد لذلك أولى من تعبير أصله وغيره يلزم (فالاظهر قبوله في حق الغرماء) فبأخذ (١٢٥) المقر له العين ويزاحم في الدين لأن

الضرر في حقه أكثر منه
في حقهم فتبعد التهمة
بالمواطاة لكن اختير
المقابل لغلبتها الآن ولو
طلبوا تحليفه لم يجابوا لأنه
لو رجع لم يقبل بخلاف
المقر له فيجابون لتحليفه
وإن لم يكن المقر محجورا
عليه وظاهر كلام الشيوخ
أنه لو ادعى عليه بماله لزمه
قبل الحجر فشكل وحلف
المدعى زاحمهم لأن اليمين
المردودة كالإقرار (وإن
استند وجوبه إلى ما بعد
الحجر) استنادا مقيدا
(بمعاملة أو) استنادا
(مطلقا) عن التقييد بمعاملة
أو غيرها (لم يقبل في حقهم)
فلا يزاحمهم المقر له لتقصير
معامله ولأن الإطلاق
يترك على أقل المراتب وهو
دين المعاملة ويصح على
بعد أن يريد أو اقر لإقراره
مطلقا عن التقييد بما قبل
الحجر أو بعده فانه لا يقبل
هنا أيضا تنزيلا على الأقل
هنا أيضا وهو استناده لما
بعد الحجر ومحله كما في

الروضة إن عذرت مراجعته
وإلا عمل بتفسيره وقياسه
العمل به في مسألة الماتن
أيضا (وإن قال عن جنائية)
ولو بعد الحجر (قيل في
الاصح) لعدم تقرير المقر
لهو مثله ما حدث بعد الحجر

مر (قوله مطلقا) أشار به إلى ما صرح به غيره أن قول الماتن وجب قبل الحجر صفة للدين فقط (قوله مطلقا) أي
ولو كانت العين وجبت أي ثبتت المقر له عند المفسر بعد الحجر كان غضبها بعده محجور على قول الماتن (وجب)
أي ثبت أهـ سم (قوله ذلك الدين) إلى قوله لكن اختير في النهاية والمعنى (قوله أو نحو كتابة) لعله أدخل بالنحو
حرف بئر فتعد مثلا (قوله سبقت) الأولى وجدت (قوله بنحو معاملة) أي كاتلاف ونحوه نهاية ومعنى (قوله)
وإن لم يلزم الخ) كاشعن في البيع المشروط فيه الخيار نهاية ومعنى قول الماتن (فالاظهر قبوله) والفرق بين
الائتمار والإقرار أن مقصود الحجر منع التصرف فأغنى إثنائوه والإقرار أخبار الحجر لا يسلب العبارة عنه
وثبتت عليه الديون بتكوله عن الحلف مع حلف المدعى كإقراره نهاية ومعنى (قوله العين) أي فيتقدم بها و
(قوله ويزاحم في الدين) أي فلا يتقدم به أهـ سم (لأن الضرر) لتعيل الماتن (قوله لكن اختير الماتن الخ) عبارة
المعنى قال الروباني في الحلية والاختيار في زماننا الفتوى به لا نأثرى المفلسين بقرون زماننا للظلمة حين يمنعوا
أصحاب الحقوق من مطالبتهم وحبسهم وهذا في زمانه فما بالك بزماننا (قوله فيجابون لتحليفه) منعه مراه
سم واستقر عـ ش كلام الشارح (قوله لتحليفه) أي المقر له أن المقر صادق في إقراره عـ ش (قوله زاحمهم
الخ) ووافقا للنهاية والمعنى كما مر (قوله استنادا مقيدا) إلى قول الماتن وإن قال في النهاية والمعنى إلى قوله ويصح إلى أو
أقر (قوله لتقصير معاملة) أي في صورة التقييد (قوله ولأن الإطلاق الخ) أي في صورة الإطلاق (قوله أن
يريد) أي المصنف بقوله أو مطلقا (قوله وهو استناده الخ) فإن كان ما أطلقه دين معاملة لم يقبل أو دين جنائية
قبل وإن لم يعلم أو دين معاملة أو جنائية لم يقبل لاحتمال تأخره وكونه دين معاملة نهاية ومعنى (قوله ومحله)
أي التنزيل على استناده لما بعد الحجر كـ ردى (قوله أن عذرت مراجعته) كان مات أو جن أو خرس أهـ يجزى
(قوله في مسألة الماتن) أي في الإطلاق عن التقييد بمعاملة أو غيرهما قول الماتن (قبل) أي فيزاحمهم المحنى عليه
(قوله ومثله) أي مثل دين الجنائية (قوله لم يقبل) أي في حق الغرماء (قوله وبطل ثبوت إعساره) لا ينبغي
أن يفهم من بطلان ثبوت الأعمار بطلان الحجر أو انفكاكه فانه لا وجه لذلك لأن إقراره بالملاءة وثبوتها
بعد الحجر لا ينافي صحة لجواز طرورها بعده ولو فرض وجودها قبل فغايتها أنه أخفى ماله عند الحجر وذلك لا يمنع
صحة الحجر كما صرحوا به كأنه لا يقتضى انفكاكه كما هو معلوم بما يأتي بل الذي ينبغي أن يكون من فوائد بطلان
ثبوت الأعمار أنهم لو طالبوه بذلك المقدار لأن يتوزعوا على نسبة ديونهم لم يفده دعوى الأعمار ولهم حصة
وملازمته إلى وفاته وإن كان الحجر باقيا لأنه لا ينفك إلا بفك القاضي أهـ سم ووافق عـ ش والحلي (قوله)
بالنسبة لحق المقر لا لحق الغرماء) معناه كما ظهر لي ثم رايت سم سبق إليه أنا معاملة معاملة المورسين فخطابه
بوفاء بقية الديون ونحبه عليها ومعنى عدم قبوله في حق الغرماء أنه لا يصح تصرفه فيما هو محبوس لهم من
أمواله ولا يزاحمهم المقر له ولا فظاهر الحل لا يتأتى مع قول ابن الصلاح نفسه وبطل ثبوت إعساره أهـ
رشيدى (قوله لحق المقر) أي فيطالب بقدر ما أقر به أهـ عـ ش (قوله لا لحق الغرماء) أي فلا يفوت

من استلحقه كإسياني (قول المصنف وجب) أي ثبت (قوله العين) أي فيتقدم بها وقوله ويزاحم في
الدين أي فلا يتقدم به (قوله فيجابون لتحليفه) منعه مر (قوله لا لحق الغرماء) صريح في عدم مزاحمة
المقر للغرماء لكن قوله لأن قدرته الخ قيد على المزاحمة فليتأمل (قوله وبطل ثبوت إعساره) لا ينبغي
أن يفهم من بطلان ثبوت الأعمار بطلان الحجر أو انفكاكه فانه لا وجه لذلك لأن إقراره بالملاءة وثبوتها
بعد الحجر لا ينافي صحة لجواز طرورها بعده ولو فرض وجودها قبل فغايتها أنه أخفى ماله عند الحجر وذلك لا يمنع
صحة الحجر كما صرحوا به كأنه لا يقتضى انفكاكه أيضا كما هو معلوم بما يأتي بل الذي ينبغي أن يكون من فوائد
بطلان ثبوت الأعمار ما لو طالبوه فلا يقبل دعواه الأعمار بعد ذلك ولهم حصة وملازمته وظاهر كلامه أنه

وتقدم سببه عليه كأنه دام ما آجره قبل إفلاسه والحاصل أن ما وجب عليه بعد الحجر إن كان برضا مستحقه لم يقبل وإلا قبل وزاحم
الغرماء فان قلت قوله لم يقبل ينافيه إقامته ابن الصلاح بأنه لو أقر بدين وجب بعد الحجر واعترف بقدرته على وفاته قبل وبطل ثبوت
إعساره قلت يتعين حمل قوله قبل على أنه بالنسبة لحق المقر له لا لحق الغرماء ويترتب على ذلك قوله عقبه وبطل ثبوت إعساره

عليهم شيء اه ع عبارة سم قوله لالحق الغرماء صريح في عدم مزاحمة المقر له للغرماء لكن قوله لأن قدرته الخ قد يدل على المزاحمة فليتأمل اه (قوله لأن قدرته على وفائه شرعا الخ) فيه نظر لأن عبارة المقر ليس فيها تقييد القدرة بالشرعية يجوز أن يرد بالقدرة الحسية فالوجه أن بطلان ثبوت إعساره وإنما هو بالنسبة لذلك القدرة الذي اعترف بالقدرة عليه فليتأمل سم على حجج وبه يعلم أنه لو قال المقر أنا قادر شرعا اتجه أنه يبطل إعساره بالنسبة لجميع الديون لتصريحه بما يتأني في حمل القدرة في كلامه على الحسية اه عش أي فلم يحبسوه ملازمته إلى وفاء جميعها مع بقاء الحجر عليه (قوله بقية الديون) وهو ظاهر في القدر المساوي لذلك المقر به فادونه شرح مر اه سم قول المتن (وله أن يرد بالغيب) أي والاقالة ولو منع من الرد عيب حادث لزوم الارش ولا يملك إسقاطه نهاية ومعنى وفي سم عن الروض مثله (قوله قبل الحجر) أي أو بعده كما يأتي اه عش (قوله أو استوى الامران) خلافا للنهية والغنى وشرح الروض (قوله لأنه) إلى قوله وإيضاف النهاية والغنى لإلا قوله كما يأتي إلى وإنما (قوله مع أنه احظ له الخ) لعل هذا في صورة المتن اه سم (قوله) ولم يجب الخ) وفاقا للنهية والغنى (قوله) كما يأتي بقيد الخ) قضيته أنه لو عصى بالاستدانة كلف رده إن كان فيه غبطة لأنه يكلف الكسب حيثئذ وعليه فلم يرد بعد اطلاعه على الغيب فهل يسقط خياره لكون الرد فوريا أولا لتعلق الحق بغيره فيه نظر ولا يبعد الاول لأن الحاصل منه عدم الكسب فيعصى به ويسقط الخيار اه عش (قوله) وإنما لزوم الخ) جواب سؤال نشأ من قوله ولم يجب (قوله ما اشتراه الخ) مفعول الامساك المضاف إلى فاعله أي ثم مرض واطلع فيه على عيب والحال أن الغبطة الخ) (قوله تفويتا) مفعول عد (قوله من الثلث) متعلق يجب (قوله لا جابر فيه) أي في الامساك (قوله هنا) أي في ترك الرد (قوله فدينه) بالكسب) أي بخلاف الضرر اللاحق للورثة بذلك اه نهاية (قوله فحجر الممرض الخ) أي فائز فيما نقصه الغيب وجعل ما يقابل من الثلث فالحق بالتبرعات المحضة اه عش (قوله اقوي) بدليل أن اذن الورثة أي قبل الموت لا يفيد شيئا واذن الغرماء يفيد صحة تصرف المفاص إذا انضم إليه إذن الحاكم اه نهاية (قوله) فإن كانت الغبطة الخ) بيان لمفهوم المتن عبارة الغنى والنهاية اما إذا كانت الغبطة في الأبقاء وهو لما فيه من تفويت المال بلا غرض وقضية كلامه أنه لا يرد أيضا إذا لم يكن غبطة أصلا في الرد ولا في الأبقاء وهو كذلك لتعلق حقهم به فلا يفوت عليهم بغير غبطة اه قال عش قوله ولا في الأبقاء الخ أي فليس له الرد وبقي ما لوجه الحال وفيه نظر والا قرب عدم الرد وعليه فلوظهر له بعد ذلك الأمر هل له الرد ويعذر في التأخير أم لا فيه نظر والا قرب الاول اه وقوله والا قرب الاول مخالف لما مر منه انفا ولعل ما مر هو الظاهر (قوله وفارق) أي امتناع الرد المذكور (قوله ما مر انفا) أي في شرح فاذا حجر تعلق حق الغرماء به (قوله مع عدم الغبطة) بل مع خلافا (قوله تعلقهم به) أي تعلق الغرماء بالمعقود عليه في زمن الخيار

تثبت قدرته على بقية الديون وإن زادت على مقدار ما أقرب بالقدرة عن وفائه وفيه نظر لأن القدرة على مقدار لا تستلزم القدرة على أكثر منه والاعتراض بالقدرة على وفاء ذلك المقدار لا يتعين للحمل على القدرة الشرعية المستلزمة للقدرة على البقية أيضا وإلا لم يكن قادر عليه لأنه ممنوع من تخصيصه بل يجوز أن يراد بها أنه يملك مقداره فليتأمل وعلى هذا فن فوائد بطلان ثبوت الإعسار مع بقاء الحجر أنهم لو طالبوه بذلك المقدار لأن يتوزعوه على نسبة ديونهم لم يفده دعوى الإعسار ولهم حبسه وملازمته فليتأمل (قوله لأن قدرته على وفائه شرعا تستلزم الخ) فيه نظر لأن عبارة المقر ليس فيها تقييد القدرة بالشرعية ويجوز أن يرد بالقدرة الحسية فالوجه أن بطلان ثبوت إعساره وإنما هو بالنسبة لذلك القدر الذي اعترف بالقدرة عليه فليتأمل (قوله بقية الديون) وهو ظاهر في القدر المساوي لذلك المقر به فادونه شرح مر (قول المصنف) وله أن يرد بالغيب) فان حدث عيب آخر امتنع الرد ووجب الارش ولم يملك إسقاطه روض (قوله أو استوى الامران) الذي في شرح الروض وقضية كلامه أنه لا يرد أيضا إذا لم تكن غبطة لا في الرد ولا في الأبقاء وكلام الأصل فيها متدافع اه (قوله مع أنه احظ) لعل هذا في صورة المتن

لأن قدرته على وفائه شرعا تستلزم قدرته على وفاء بقية الديون (وله أن يرد بالغيب ما كان اشتراه) قبل الحجر (إن كانت الغبطة في الرد) أو استوى الامران على ما صرح به الامام لأنه من ترواج البيع السابق مع أنه أحظ له وللغرماء ولم يجب على المعتمد لأنه لا يلزمه الاكتساب كما يأتي بقيد الظاهر جريانه هنا أيضا وإنما لزوم الولي الرد لأنه لا يلزمه رعاية الاحظ لموليه وإنما عد إمساك مريض ما اشتراه في صحته والغبطة في رده تفويتا حتى يحسب النقص من الثلث لأنه لا جابر فيه والخلل هنا قد يستتبع بالکسب وأيضا فحجر الممرض اقوي فان كانت الغبطة في إمساكه امتنع الرد وفارق ما مر انفا من جواز فسخه واجازته في زمن الخيار مع عدم الغبطة بان العقد مزلزل فضعف تعلقهم به

ولا ارش هنا مطلقا لان الرد غير ممتنع في نفسه وافهم قوله ما كان اشتراؤه انه لا يرد (١٢٧) ما اشتراه بعد الحجر ثم في ذمته واستمده ابو زرعة

لتعلق حقهم به والرديفو ته عليهم بخلاف ذاك لان رده يحصل لهم ثمته لكن اعتمد الاسنوي وابن النقيب عدم الفرق (والاصح تعدى الحجر) بنفسه (الى ما حدث بعده بالاصطباد) وغيره من سائر الاكساب وان زاد المال على الديون (والوصية والشراء) في الذمة (ان صححناه) وهو الراجح كما مر وان زاد دينه بالضماء هذا اليه على ماله كما اقتضاه اطلاقهم وان نظر فيه الاسنوي وذلك لان مقصود الحجر وصول الحقوق الى اهلهما وذلك لا يختص بالوجود نعم لو وهب له بعضه او اوصى له به ونم العقد عتق عليه ولا يرد على المثنى خلافا لمن زعمه لزو ال مله عنه قهر اعليه (و) الاصح (انه ليس لباثعه) اي المفلس في الذمة (ان يفسخ ويتعلق بعين متاعه ان علم الحال) لتقصيره (وان جهل فله ذلك) وله ان يزاحم بشفته لعذره (و) الاصح انه (اذا لم يمكن التعلق بها) لعلمه (لا يزاحم الغرماء بالثمن) لانه دين حادث بعد الحجر برضا مستحقة فان فضل شيء عن دينهم اخذوه والا انتظر اليسار اما ما وجب لبرضا مستحقه فيزاحمهم به وفي نسخ يكن قيل وفي كل نقص اذ التقدير يمكنه او

(قوله هنا) اي فيما اذا تبين عيب ما اشتراه المفلس قبل الحجر (قوله مطلقا) لعل المراد به سواء كانت الغيبة في الرد او الامساك واستوى الامران فلا يرجع (قوله وافهم الخ) وقال المغني ان كلام المصنف شامل لرد ما اشتراه قبل الحجر وما اشتراه في الذمة بعده (قوله اعتمد الاسنوي الخ) وكذا اعتمدته النهاية والمغني وشرح الروض (قوله بنفسه) الى الفصل في المغني وكذا في النهاية الا قوله وله الى المتن (قوله بنفسه) اي فلا يتوقف ذلك على حكم القاضي بتعدى الحجر اليه اعرش (قوله وغيره الخ) اي كالاها ب نهائية ومعنى (قوله وان زاد المال) اي بالحادث اه اسنى (قوله في الذمة) ومثله ثمن ثياب بدنه اذ باعها والنفقة التي عينها له القاضي اذ لم تصرف في مؤنته اعرش قول المتن (ان صححناه) اي الشراء (قوله ودو) اي التصحيح الراجح (قوله كما مر) اي قبيل ويصح نكاحه (قوله وان زاد دينه بالضماء هذا اليه على ماله) عبارة التهايق والمغني ومقتضى اطلاقه تبعه الغير انه لا فرق على الاول بين ان يزيد ماله مع الحادث على الديون ام لا وهو كذلك لانه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء وان نظر فيه الاسنوي او يعلم بذلك ان قوله المذكور لا موقع له هنا وان قوله كما اقتضاه الخ مرقعه عقب قوله المار وان زاد المال على الديون (قوله وذلك) اي التعدى الى ما حدث بعد الحجر (قوله لو وهب) اي او اصدقته المحجورة بالمفلس اباها اسنى زاد النهاية او ورثته اهاى فيعتق عليها عرش (قوله او اوصى) ينبغي او اشتراه في ذمته اهمم (قوله لزوال ملكه الخ) عبارة المغني لان ملكهم يستقر عليه حتى يقال لم يحجر عليه وانما الشرع قضى بحصول العتق اه (قوله وله ان يزاحمهم الخ) وفاقا للمنهج والمغني وخلافا للنهاية برسم عبارة قوله وله ان يزاحمهم الخ كذا في المنهج فقال ولباثع جهل انه يزاحمهم وفي العباب خلافا فقال فان علم او اجاز لم يزاحم الغرماء لحدوثه برضاه او قول المنهاج اذ لم يمكن قديفهم موافقة الاول وما في العباب هو اصح الوجهين في الجواهر مر اه عبارة النهاية في شرح وانه اذ لم يمكن الخركلامه شامل لما اذا كان عالما بالحال او جاهلا واجاز وهو كذلك فقد قال القمولى في جواهره فان قلنا لا خيار له او له الخيار فلم يفسخ في مضاربه بالثمن وجهان اصحهما لاهو عبارة العباب ولباثعه الخيار ان جهل فان علم او اجاز لم يزاحم الغرماء بالثمن لحدوثه برضاه اه فثبت انه لا يضارب بحال بل يرجع في العين ان جهل ووقع في شرح المنهج ما يخالف ذلك فاحذره اه قال عرش قوله مر فان علم او اجاز اي بعد العقد والعلم بالفلاس المشتري اه (قوله اما ما وجب الخ) عبارة المغني والنهاية اما الاتلاف وارث الجنابة فيزاحم في الاصل لانه لم يقصر فلا يكلف الانتظار ولو حدث دين تقدم سببه على الحجر كان بدها ما أجره المفلس وقبض اجرته واتلفها اضارب به مستحقة سواء احدث قبل القسمة ام لا اه (قوله قيل الخ) عبارة النهاية والمغني قال الولي العراقي وفي كل منهما نقص اه (قوله في يمكن النسخ) اي لتزيله منزلة

اللازم وكذا في يكن لجعلها تامة بمعنى يوجد اه عرش

(فصل في بيع مال المفلس) (قوله وتوابعهما) كترك ما يليق به من الثياب والنفقة عليه واجارة ام ولده وكيفية اداء الشهادة عليه قول المتن (يبادر القاضي) خرج به المحكم فليس له البيع وان قلنا له الحجر على ما قاله حج في شرح العباب وان كان عموم قول الشارح مر فها سبق حجر القاضي دون غيره بخلافه لان الحجر يستدعي قسمة المال على جميع الغرماء من الجائز ان تم غير غرمائه الموجودين ونظر المحكم قاصر عن معرفتهم اه عرش (قوله ندبا) اي المالم تدع الضرورة لو من بعضهم للبيع والافتيجب المبادرة كما في خذبالاولى من

(قوله بعد الحجر الخ) في شرح الروض ركلامه شامل لرد ما اشتراه قبل الحجر وما اشتراه في الذمة بعده وهو اول من كلام اصله لقصوره على الاول اه (قوله او اوصى له) ينبغي او اشتراه في ذمته (قوله وله ان يزاحمهم بشفته لعذره) كذا في شرح المنهج فقال ولباثع جهل ان يزاحمهم وفي العباب خلافا فقال فان علم او اجاز لم يزاحم الغرماء لحدوثه برضاه او قول المنهاج اذ لم يكن قديفهم موافقة الاول وما في العباب هو اصح الوجهين في الجواهر مر (فصل)

يكن له اه ولا يحتاج لدعوى النقص في يمكن كما هو واضح (فصل) في بيع مال المفلس وقسمته وتوابعهما (يبادر) ندبا

وجوب القسمة إذا طلبها الغرماء اه ع ش قول المتن (القاضي) اى وانائبه اه نهاية (قوله اى قاضى) إلى قوله ويجب فى المغنى وكذلك فى النهاية إلا قوله او بتمليكك الى النضر الخ قول المتن (بيع ماله) ومثله النزول عن الوظائف بدرهم قلوبى اه بجرى (قوله بقدر الحاجة) هذا صريح فى انه لا يبيع إلا بقدر الدين ويشكل بما تقدم من انه لا يحجر عليه إلا إذا زاد دينه على ماله إلا ان يجاب بأنه قد يبرئ بعض الغرماء او يحدث له مثال بعد بارت ونحوه ع ش اه بجرى (قوله او بتمليكك الخ) وكيفية ان يبيع كل واحد جزءا معيناً من مال المفلس نسبتاً الى كاه كنسبة دين المشتري إلى جملة ديون المفلس او يبيع جملة مال المفلس بجملة ديون جميع الغرماء إن استوت الديون فى الصفة ولا بطل لانه يصير كالو باع عبيد جمع ثمن واحد هو باطل وفى ع فيما تقدم ما يقتضى ذلك (قوله كذلك) اى بنسبة ديونهم (قوله لتضرر المفلس الخ) تعليل لذات (قوله لا يفرط الخ) اى لا يبالغ فى الاستعجال اى لا يجوز له ذلك اه ع ش (قوله من بخس الثمن) اى نقصه اه كرى (قوله او فواته) اى بنحو الغصب (قوله ولا يتولى) اى القاضي (قوله او ما ذونه) يشمل المفلس وباتى ما يصرح به اسم ولعله اراد بذلك ما يأتى فى شرح وليع بحضرة المفلس وغرمائه من قول الشارح وليستغنى عن بيته بملكه على ما مر اه ولا يخفى انه ليس ظاهر فى الشمول فضلاً عن الصراحة بل هو كالصريح فى عدم الشمول وباتى آتفاع المغنى ما قد يصرح بعدم الشمول ويحتمل ان لا ساقطة من قلم الناسخين والاصل لا يشمل المفلس الخ (قوله حتى ثبتت عنده الخ) على هذا هل يتوقف سماعه على دعوى ام لا اه ع اقول الاقرب الثانى لان المدار على ما يفيد الظن للقاضى غير مستند فيه إلى اخبار المالك اه ع ش اقول قضية كلام الشارح فى التنبيه الا ترى قول المصنف ثم إن كان الدين الخ الاول (قوله كما اعتمدت ابن الرفعة) وهو اظهر اه مغنى (قوله منه) اى من القاضي (قوله ولا تكفى اليد الخ) عطف على قوله ولا يتولى الخ (قوله لان تصرفه حكم) وسيأتى فى الفرائض ما فيه اه نهاية عبارة البجيرمى وبيع الحاكم ليس حكماً على المعتمد قلوبى ونقل عن شيخنا ان تصرفه ليس حكماً وانما هو نيابة اقتضتها اللوالة حلى اه (قوله حمل هذا) اى القول بعدم كفاية اليد (قوله وترجيح السبكي) اى وحمل ترجيحه (قوله الا كتفاء) مفعول الترجيح (قوله على ما إذا الخ) عبارة النهاية ورجح السبكي تبعاً لما اقتضاه كلام جماعة الا كتفاء باليد ونقله عن العبادى وذكر الاذرى عن ابن الصلاح افتى بما وافقوا الاجماع الفعلى عليه وهو المعتمد اه قال ع ش قوله الا كتفاء باليد ظاهره وإن لم ينضم اليها تصرفه ونحوه لكن قال حجج الا كتفاء باليد محمول على ما إذا الخ والاقرب ظاهر اطلاق الشارح مر لان الحجر عليه وظهوره مع عدم المنازعة فى شىء مما يديه مشعر بان ما فى يده ملكه اه (قوله بيد المرتهن او الوارث) قضية التعليل الا ترى انها مجرد مثال فثلما نتخو الوديع والغاصب فليراجع (قوله من ثبوت الملك والحيازة) تأمل ما روجه زيادة الحيازة الموهوم ان ثبوت الملك فقط غير كاف اه سيد عمر (قوله بشرطها المذكور) اى بقوله إذا انضم اليها تصرف الخ (قوله فى غير هذا المحل) اى فى كل مدين تمتنع وإذا قيل بعدم الا كتفاء باليد قال ابن الرفعة فينتجه ان يتعين الحبس إلى ان يتولى الممتنع من الوفاء البيع بنفسه اه مغنى عبارة النهاية ومائت للمفلس مع بيع ماله كما ذكر رعاية لحق الغريم يأتى نظيره فى تمتع عن اداء حق وجب عليه بان يسر وطالبه به صاحبه وامتنع من ادائه فيأمره الحاكم به فان امتنع وله مال ظاهر وهو من جنس الدين وفى منه او من غيره باع عليه ماله ان كان بمحل ولا يته اه قال ع ش قوله فى تمتع اى ولومرة واحدة وقوله ان كان اى المال بمحل ولا يته قضية انه لا يبيعه اذا كان فى غير

المفلس اذا لولاية على ماله ولو بغير بلده له تبعاً للمفلس (بعد الحجر) عل المفلس (بيع ماله) بقدر الحاجة (وقسمه) اى ثمن المبيع الدال عليه ما قبله (بين الغرماء) بنسبة ديونهم او بتمليكهم كذلك ان رآه مصلحة لتضرر المفلس بطول الحجر والغريم يتأخير الحق لكن لا يفرط فى الاستعجال خشية من بخس الثمن ويجب كما يأتى الديار لبيع ما يخشى فساد او فواته بالتأخير ولا يتولى بنفسه او ما ذونه بيع شىء له حتى ثبتت عنده كما اعتمدت ابن الرفعة وغيره ولو بعليه انه ملكه ويؤيده قولهم لو طالب شركاء منه قسمة ما بايديهم لم يقسمه بينهم حتى ثبتت عنده انه ملكهم ولا تكفى اليد لان تصرفه حكم اى فيما رفع اليه وطلب منه فصله نعم الوجه حمل هذا على مجردة وترجيح السبكي كآب الصلاح الا كتفاء باليد على ما إذا انضم اليها تصرف طالت مدته وخلا عن منازع ولو كانت العين بيد المرتهن او الوارث كفى اقراره بانه له اى لان قول ذى اليد حجة فى

(قوله او ما ذونه) يشمل المفلس وباتى ما يصرح به (قوله لو كانت العين بيد المرتهن او الوارث الخ) عبارة ادب القضاء لشيخ الاسلام فى الفصل الثانى عشر واما ثبوت الملك والحيازة فشرط لكن يكفى ثبوت احدهما على الاصح فلا يبيع القاضي الرهن او التركة إلا بعد ثبوت ذلك نعم ان كانت العين بيد المرتهن او الوارث كفى اقراره بذلك قاله ابن ابي الدم اه وعبارة الغزى فى الباب السابع من ادب القضاء مانصه فقال ابن ابي الدم اذا طلب من الحاكم بيع رهون نظرفيه فان كان فى يده مرتهن واعترف بانه ملك

الملك كما صرحوا به ويشترط ما ذكر من ثبوت الملك والحيازة او الحيازة بشرطها المذكور لجواز تصرف القاضي فى غير هذا المحل

أيضا و مرأن غير المفلس لا يتعين فيه تولي الحاكم للبيع بل له بيعه وإجباره عليه ولو عين المدعي أحدهما لم يتعين على الآخر وجه ويستثنى من قسمه بين الغرماء مكاتب حجر عليه وعليه دين معاملة وجناية ونجوم فيقدم الأول لأن لغيره (١٢٩) تعلقا آخر بتقدير العجز وهو الرقبة ثم

الثاني لأنه مستقروا مرتين فيقدم بالمرهون وبجني عليه فيقدم بارش الجناية من رقبة العبد الجاني وألحق بهما الزر كشي من له حبس لنحو قصارة وخياطة حتى يقضى الاحرة ومستحق حق فوري كركاة فيقدم عليهم كما بعد الموت ويؤخذ منه ان جميع الحقوق المتعلقة بعين التركة المقدمة علي ذوى الديون المرسلة في الذمة تقدم هنا على الغرماء (و يقدم) في البيع (ما) يسرع ثم ما يتخاف فسادا كهر يسوقا كة ثم ما تعلق بعينه حق كمرهون (ثم الحيوان) إلا المدبر فيؤخره ندبا عن الكل احتياطا للعتق وذلك لانه معرض للتلف وله مؤنة (ثم المنقول) لانه يخشى غنياعه (ثم العقار) بفتح عينه ويجوز ضمها مقدما البناء علي الارض واطلق في الانوار ندب هذا الترتيب والوجه وفاقا للاذرعى أنه في غير ما يسرع فسادا وغير الحيوان مستحب وفيهما واجب وقد يجب تقديم نحو عقار للخوف عليه من ظالم (وبيع) بالبناء للفعول او الفاعل ندبا (بحضرة) بتثليث الحاء (المفلس) او وكيله

محل ولايته بل يكتب لقاضي بلد المال لبيعه وقضية قوله السابق ولو بغير بلد له خلافة لتسويته بين المفلس والممتنع إلا ان يحمل ما سبق علي ان المراد ان قاضي بلد المفلس له الولاية علي ماله وإن كان ببلد اخر والطريق في بيعه ان يرسل الي قاضي بلد المال لبيعه وكأنه نائب عن قاضي بلد المال اه (قوله و مرأخ) اي في الرهن اه كرى (قوله ان غير المفلس) الي قوله والحق به ما في النهاية والمغنى (قوله بل له الخ) اي للحاكم اه كرى (قوله واجباره عليه) اي اكراه القاضى الممتنع مع تعزيره بحبس او غيره علي بيع ما في بالدين من ماله لا علي بيع جميعه مطلقا اه نهاية أى سواء زاد علي الدين ام لا رشيدى (قوله أحدهما) أى يبيع القاضى وإجباره نهاية ومغنى (قوله مكاتب حجر عليه) و صورة الحجر على المكاتب ان يحجر عليه لغير نجوم الكتابة ومعاملة السيد فيعتدى الحجر اليهما تبعاه ع ش (قوله وجناية) عطف علي المعاملة (قوله ونجوم) علي الدين (قوله و مرتين وبجني عليه ومستحق حق فوري) عطف علي مكاتب اه كرى (قوله لنحو قصارة وخياطة) يعنى ان للقصار والخياط حبس الثوب حتى يقبض اجرة فيقدم باجرته من ذلك الثوب علي الغرماء اه كرى (قوله ومستحق حق الخ) هل هذا علي إطلاقه أو مبنى علي مختار الشارح من جواز الحجر لحق الله الفوري مطلقا وقد مر فيه خلاف للنهاية والمغنى وتفصيل لسم (قوله وعليه دين معاملة) لعل مراده لغير السيد اخذا من التعليل الا في (قوله ويؤخذ منه) اي من قوله كما بعد الموت (قوله ما يسرع الخ) عبارة النهاية ويقدم حتما ما يخاف فسادا ويقدم عليه ما يسرع له الفساد ولو لم يكن مرهونا لثلاث يضيع ثم المرهون والجاني لتعجيل حق مستحقهما اه قال ع ش قوله والجاني الوار فيه بمعنى ثم كما يفهم من كلامه مر بعد وفي بعض الهوامش لابن حجج تقديم الجاني علي المرهون وهو الموافق لما في المطاب اه (قوله كهر يسوقا كة) الاول مثال الأول والثاني للثاني (قوله ثم ما تعلق بعينه الخ) الي قول المتن و لبيع في النهاية لا قوله ندبا وكذا في المغنى لا قوله بفتح عينه ويجوز ضمها (قوله إلا المدبر) وينبغي ان مثله المعلق عتقه بصفة اه ع ش (قوله ندبا) وفي البجير مى عن الحاي وجوبا اه وهو ظاهر النهاية والمغنى (قوله عن الكل) شامل للعقار اه ع ش (قوله وذلك) اي تقديم الحيوان علي ما بعده (قوله ضياعه) اي يسرقه ونحوها ويقدم الملبوس علي النعاس ونحوه قاله الماوردى مغنى ونهاية (قوله في غير ما يسرع فسادا وغير الحيوان) أى وغير ما بينهما مما يتخاف فسادا ثم ما تعلق بعينه حق كما صرح به المغنى (قوله وفيهما) اي وفيما بينهما كما مر (قوله من ظالم) او نحوه فالاحسن تفويض الامر الي اجتهاد الحاكم ويحمل كلامهم علي الغائب وعليه بذل الوسع فيما يراه الاصلاح نهاية ومغنى قال ع ش قوله فيحمل كلامهم اي في الترتيب المذكور في كلام المصنف اه (قوله ندبا) الي قول المتن ثم من مثله في النهاية والمغنى (قوله بتثليث الحاء) والفتح افصح نهاية ومغنى (قوله لانه ان في التهمة) راجع لكل من حضور المفلس وحضور الغرماء (قوله من مرغ) أى من صفة مطلوبة لتسكير فيه الرغبة (قوله ومنفر) أى من عيب ليا من الرد نهاية ومغنى (قوله وهم قد يزدبون) الاولى كافي النهاية والمغنى ولان الغرماء قد يزدبون الخ (قوله توليه)

الراهن وأن يده علي إقباضه له وأن الراهن رهنه عنده وأقبضه هو باع الحاكم كذلك من غير تكليف المرتين لاثبات ملكية الراهن قطعا لان اليد دليل الملك ظاهر الى ان قال فان كان الراهن في يد المرتين كفي إقراره او في يد الورثة جامعا تقدم اه وقوله من غير تكليف المرتين لاثبات ملكية الراهن يفهم انه يكلف لاثبات الرهنية وهو ظاهر موافق لقول العباب في باب الرهن فان لم يبيعه أى الراهن والمرهون باعه القاضى بعد ثبوت الدين والرهن وملك الراهن كالممتنع بل راهن من البيع لدينه وكالوا ثبت المرتين أو واره بذلك في غيبة الراهن اه نعم اعتبار لاثبات ملك الراهن ينبغي ان يشمل لاثباته باعتراف المرتين فلا يخالف ما هنا ما ذكره الشارح كالغزى وغيره وقول الغزى لان اليد دليل الملك ظاهر اي يحتمل أن يريد بالراهن بمقتضى إقرار المرتين ثم بحث

أى المفسر (قوله عن بيته بملكه) أى لوباعه الحاكم و (قوله على مامر) إشارة إلى عدم الاستغناء على قول ابن الرفعة اه سم (قوله على مامر) أى فى أول الفصل بقوله ولا يتولى الخ (قوله وندبا ايضا) أى وليعند بالخ ويشير بيع العقار ليظهر الراغبون اه معنى (قوله كالواستدعى الخ) قضية صديقه جواز الاستدعاء عند وظاهر المغنى وصریح النهاية انه واجب عبارة الثانى ولو كان فى النقل اليه مؤنة كبيرة وراى استدعاء اهله او ظن الزيادة فى غير سرقه فعل أى وجوباً كما هو ظاهر اه وفى الأول مثلاً لا لقوله م راى وجوباً بالخ (قوله نعم لو تعلق بالسوق غرض النخ) يظهر ان منه ما إذا غلب على ظنه الزيادة على ما يدفع فيه فى غير سوقه كما هو الغالب لكثرة الراغبين فيه اه بصرى (قوله غرض ظاهر) أى للمفسر أو للزماء كرواج النقد الذى يباع به فيه اه ع ش قول الماتن (بشمن مثله) أى فاكثر نهائيه ومعنى (قوله لانه) أى البيع بما ذكره (قوله ومن ثم الخ) أى من اجل وجوب العمل بالمصلحة (قوله لوراها) أى المصلحة الى قوله وما يأتى فى النهاية والمغنى لا لقوله ومثلها الغبن الفاحش (قوله على ما قاله المتولى) وهو المعتمد نهائيه ومعنى (قوله) ومثلها الغبن الفاحش) أى كما قاله ابن الملقن وقد يفرق بان الفائت فيهما مجرد صفة وفيه قدر مع احتمال ظهور غريم اه سم عبارة ع ش سئل مر عن ذلك فال الى المنع وفرق بينهما وبينهما بأنه لم يفت فيهما الا صفة والفائت هنا مجرد فيحتاج فيه ما لا يحتاج فيهما اه وعبارة شيخنا الزيادة بقوله نعم الخ وكذا الورضوا بدون ثمن المثل مع القاضى قياساً على ما قبله انتهى والاقرب الاول وقد يفرق بين البيع بدون ثمن المثل وبينه بالمزج بل بان النقص خسران لا مصلحة فيه والقاضى إنما يتصرف بها فى قسم على حجب ما يوافقه اعتراضاً على حجج وعليه أى قول حج فلو تبين له غريم لم يثبت بطلان البيع ام لافيه نظرو الاقرب الاول اه (قوله ونظر فيه) أى فيما قاله المتولى سم ونهاية ومعنى (قوله لا احتمال غريم آخر) أى يطلب دينه فى الحال اه نهاية (قوله وما يأتى الخ) عطف على قوله ان الاصل الخ (قوله فى عدم احتياجه) أى تعليله (قوله بان الخ) متعلق بينية (قوله لا يجوز للحاكم ان يوافقهم) لعل صورة المسئلة ان القاضى اذن لهم اولاً إذا نامطلقاً والبيع من غير تعيين ثم باعوا لانفسهم من غير مراجعة ثانياً وعليه فلا يقال ان صدر البيع بلا اذن من القاضى فباطل وإن كان باذن منه فقد وافقهم ثم رايت فى سم ما يؤخذ منه تصوير المسئلة بذلك اه ع ش عبارة سم قوله لا يجوز للحاكم الخ امتناع موافقته أعم من منعه اه (قوله أخذنا ما يأتى فى فرض مهر المثل الخ) قال فى شرح العباب ويرد بان الذى يأتى ان الحاكم لا يفرض مؤجلاً ولا غير نقد البلد لانه يمنع الزوج من فرض ذلك إذا رضيت الزوجة الذى هنا نظير هذا الى ان قال فالحاصل ان ما هنا و ثم على حد واحد وهو ان الحاكم ان تولى ذلك بنفسه او نائبه لم يجوز إلا بشمن المثل الحال من نقد البلد وان تولاها المفسر باذنه مع رضاهم جاز بما اتفقوا عليه من خلاف ذلك انتهى سم (قوله ولو ظهر) الى قوله ويرد فى النهاية والمغنى لا لقوله أى الى بالثنى وقوله وهذا الخلاف الى وأجيب (قوله هنا) أى فى بيع مال المفسر (قوله من الخيار) أى خيار المجلس او الشرط (قوله فكما سرفى عدل الرهن) أى انه يجب الفسخ وإلا انفسخ بنفسه كرى ونهاية ومعنى قال

وليستغنى عن بيته بملكه
على مامر وندبا ايضا على
شئ فى سوقه وقت قيامه
لان طالبيه فيه أكثر فان
بيع فى غيره بشمن مثله جاز
كما لو استدى أهل السوق
اليه لمصلحة كتوفر مؤنة
الحمل نعم لو تعلق بالسوق
غرض ظاهر وجب وانما
يجوز بيع مال المفسر
(بشمن مثله حالاً من نقد
البلد) أى محل البيع لانه
المصلحة ومن ثم لوراها
الحاكم فى البيع بمثل حقهم
جاز ما رضى المفسر
والغرماء بمؤجل أو غير
نقد البلد جاز على ما قاله
المتولى ومثلها الغبن
الفاحش ونظر فيه السبكي
لا احتمال غريم آخر ويرده
أن الاصل عدمه وما يأتى
عدم احتياجهم لبينة بأن
لا غريم غيرهم قيل ولو
قلنا بما قاله المتولى لا يجوز
للحاكم أن يوافقهم على
ذلك أخذنا مما يأتى فى
فرض مهر المثل للمفوضة
ولو ظهر راغب هنا من
الخيار فكما مر فى عدل
الرهن ولو تعدر مشتر

بجميع ذلك مع مر فوافق عليه (قوله عن بيته بملكه) أى لوباعه الحاكم وقوله على مامر إشارة إلى عدم الاستغناء على قول ابن الرفعة (قوله على ما قاله المتولى) وهو المعتمد (قوله ومثلها الغبن الفاحش) أى كما قاله ابن الملقن وقد يفرق بان الفائت فيهما مجرد صفة وفيه قدر مع احتمال ظهور غريم (قوله ونظر فيه) أى فيما قاله المتولى (قوله لا يجوز للحاكم ان يوافقهم) امتناع موافقته اعم من منعه فالرد الاقرب عن شرح العباب فيه نظر فليتامل (قوله للمفوضة) قال فى شرح العباب ويرد بان الذى يأتى ثم ان الحاكم لا يفرض مؤجلاً ولا غير نقد البلد لانه يمنع الزوج من فرض ذلك إذا رضيت الزوجة به والذى هنا هو نظير هذا وهو ان الغرماء والمفسر لو اتفقوا على المفسر ببيع باذنه بذلك جاز وليس للحاكم منعهم منه بخلاف ما إذا ارادوا ان الحاكم هو الذى يتولى بيع ذلك او ما ذونه فانه إذا تولاها لم يجوز له البيع بذلك فالحاصل ان ما هنا و ثم على حد واحد وهو ان الحاكم ان تولى ذلك بنفسه او نائبه لم يجوز إلا بشمن المثل الحال من نقد البلد وان

بذنيك وجب الصبر بخلاف كما اقي به المصنف واعترض بقول ابن ابي الدم يباع المرهون أي ولو شرعا كتركه المدين بالثمن الذي دفع فيه بعد الدامو الاشهار وان شهد عدلان انه دون ثمنه بخلاف ثلاثي ضرر المرتهن بناء على ان القيمة وصف قائم بالذات فان قلنا انها ما انتهت اليه الرغبات بعد اشهاره الايام المتوالية في ذلك الوقت بحكم العادة الغالبة فيه وهو (١٣١) الاظهر فواضح لان الذي دفع فيه هو ثمن مثله

وهذا الخلاف قريب من الخلاف ان الملاحه صفة قائمة بالذات وجنس يعرف بنفسه ومختلفة باختلاف ميل الطباع اه واجيب بان الراهن عرض ملكه للبيع بخلاف المفلس ويرد بان هذا لا ينتج بيع ماله بدون ثمن مثله بل الوجه استواؤهما وحمل اقتناء المصنف على ما اذا لم يدفع فيه شيء او دفع فيه شيء ووجبت الزيادة وكلام ابن ابي الدم على ما اذا دفع فيه شيء. بعد التنداء والاشهار بحيث لا ترجى فيه زيادة الا لان هذا هو ثمن مثله اذ الظاهر بناء على الاظهر ان القيمة ليست وصفا ذاتيا ان المعتبر فيها هو ما يرغب به وقت ارادة البيع لا مطلقا ويجرى ذلك في بيع مال ممتنع ويتم وغائب لوفاء ماعليه نعم الاوجه في قن كافر اسلم انه لا يباع الا بما يساويه في غالب الاوقات لان دفع الضرر بالحسولة بينهما ولان الحق فيه لله تعالى فسموح بالتأخير وهنا الحق للادبي الطالب لحقه وأقن السبكي بجواز بيع

عش وهو المعتمد (قوله بذنيك) أي بضمن المثل ونقد المدم ونهاية ومعنى (قوله وجب الصبر) أي الى ان يوجد من يأخذه بذلك لا يقال التأخير الى ذلك قد يؤدي الى ضرر بالمالك اطول مدة لا تنظار لمن يرغب فيه لا نقول الغالب عدم الطول لان الغالب وجود من يأخذ بضمن المثل وفقد نادر فلا نظر اليه اه عش (قوله واعترض) أي افتاء المصنف (قوله وان شهد عدلان انه دون ثمن مثله بخلاف) معتمد اه عش (قوله بناء على ان القيمة وصف اخ) انما بناء على هذا لانه هو الذي يستغرب الحكم عليه اما بناؤه على انها ما انتهت اليه الرغبات فانه ظاهر كما اشار اليه بقوله مر فان قلنا اخ اه رشيدى (قوله وهذا الخلاف) أي الخلاف في تفسير القيمة (قوله انتهى) أي قول ابن ابي الدم (قوله وأجب بان الراهن اخ) اقره النهاية والمعنى قال عش والرشيدى فرقه مر بينهما يقتضى اعتماد ما نقله عن ابن ابي الدم أي من وجوب الصبر في الرهن الشرعى دون الجملي فليراجع واعتمد حجج التسوية بينهما في وجوب الصبر الى وجود رغب ثمن المثل وهو الاقرب اه وقوله في وجوب الصبر اخ أي اذا لم يدفع فيه شيء او دفع فيه شيء. بعد الدامو الاشهار ووجبت الزيادة بل التأخير عرفا والافيا انتهى اليه ثمنه في التنداء وان كان دون ثمن مثله في غالب الاوقات خلافا لما يوجهه قوله بضمن المثل (قوله وحمل اخ) عطف على الاستواء (قوله وكلام ابن ابي الدم) عطف على الاقتناء (قوله ان القيمة اخ) بيان للاظهر و(قوله ان المعتبر اخ) خبر اذ الظاهر (قوله ويجرى ذلك) أي جواز البيع بما يرغب به وقت ارادته (قوله عليه) أي على من ذكر من الممتنع عن الدامو اليتيم والغائب (قوله في قن كافر) بالاضافة (قوله اسلم) أي القن (قوله لا ندفع الضرر) أي حقارة الاسلام (قوله بالحسولة اخ) أي بتسليم العبد لمسلم (قوله واقن السبكي اخ) عطف على قوله ويجرى ذلك اخ وتأيدله (قوله من استواهما) أي المرهون ولو شرعا ومال المفلس (قوله اعتماد الفرق) أي السابق بقوله وأجب اخ (قوله فيه) أي في البيع لوفاء المدين والجار متعلق بجري (قوله وفي بيع اخ) عطف على قوله فيه (قوله وان كان دون ثمن مثله اخ) انظره مع قوله السابق لان هذا هو ثمن مثله اهمم وقد يجاب بان المعنى دونه باعتبار غالب الاوقات عبارة عش قوله وان كان اخ وقد يقال وفيه وقفة بل يجب على القاضى الاقراض والارتمان لان يقال هو مصور بما اذا تعذر عليه ذلك اخذ من قوله للضرر اخ وانه يقال حيث انتهت الرغبات فيه بقدر كان ثمن مثله والرخص لا ينافيه لان الثمن قد يكون غاليا وقد يكون رخيصا اه وهذا الثاني هو الظاهر المتبادر (قوله ويشترط في ذلك

تولاه المفلس بانه مع رضاهم جاز بما اتفقوا عليه من خلاف ذلك فان قلت بنا في هذا التفصيل ما حكاه الراعى في الوكالة ان الحاكم لو رأى المصلحة في البيع بمثل حقوقهم جاز قلت لا ينافيه بل يتعين حمله عليه بان يقال اذا رأى المصلحة في ذلك فيفوضه هو والغرماء الى المفلس جاز فان قلت هل يمكن الفرق بين ما هنا ومهر المثل قلت نعم وهو الذي يدل على كلامهم هنا لكن الحق ان الفرق بعيد متكلف فليكن الاوجه ما قدمته من التفصيل هنا الموافق لما باتى ثم انتهى ما في شرح العباب وقوله قلت لا ينافيه بل يتعين حمله الخ ترك ان تقول انه مستثنى من هذا لان غير نقد البلد اعم من جنس حقوقهم (قوله بذنيك) قد يسبق الى الفهم ان المشار اليه ما في قول المصنف بضمن مثله حالا من نقد البلد لكنه ثلاثة امور وصيغة الاشارة للثنية وعبارته في شرح العباب قال في الانوار فان لم يوجد من يشتري ماله بضمن مثله لم يجز على البيع بدونه فصاعدا بل يصبر حتى يوجد اه وجزم به النووي في فتاويه والرافعى في بحث بيع قن اسلم على سيده الكافر وعبارة الغزى فان لم يوجد من يشتريه بضمن المثل من نقد البلد وجب الصبر بخلاف اه (قوله نعم الاوجه) قد يشكك بقوله قبله لان هذا هو ثمن مثله اذ لا يلزم البيع بزيادة على ثمن المثل غير حاضرة اه (قوله وان كان دون ثمن مثله) انظره مع قوله السابق لان

مال يتيم لنفقته بنهاية ما دفع فيه وان رخص لضرورته ثم رأيت شيئا اعتمد ما ذكرته من استواؤهما فقال بعد ان نقل عن العزى اعتماد الفرق والاوجه ان غير الرهن كالرهن كما جرى عليه السبكي فيه وفي بيع مال اليتيم المحتاج بما ذكر اى بما ينتهى اليه ثمنه في التنداء وان كان دون ثمن مثله دفعنا للضرر في الجميع واشترط في ذلك ان لا يوجد للدين نقد او مال اخر رائج يقضى منه

ولا تعين ومن ثم لم يبع عقار غائب مدين له نص أو حيوان أو عرض بل يقضى من النص فالحیوان فالعرض فالعقار ومران الدين لا يمنع الارث
فن ثم اشترط في بيع الحاكم الموهون على الميت عرضه على الورثة أو أوليائهم وتخييرهم بعداتها بقيمة إلى ثمن معلوم اما بالاشهار والنداء عليه
وعرضه على ذوى الرغبات الايام المتوالية (١٣٢) واما بتقويم عدلين خبيرين بين الوفاء من مالهم وبيعه بما انتهى اليه (تنبيه) استشكل

السبكي تصور ثبوت الفجة
قبل البيع بأنه لا بد من تقدم
دعوى على الشهادة بها لانه
حق آدمى وكيف يدعى بها
ولا الزام فيها واجيب بانها
إن كانت مغضوبة ادعى
مالها بقيمة بالحيلولة وإلا
نذر شخص التصديق على معين
بقدر عشر قيمة هذه مثلا
فيدعى على الناذر بدرهم مثلا
بحكم انه نذر عشر قيمتها وأنه
لزمه له النذر فيشكر فيقيم
البينة (ثم إن كان الدين غير
جنس النقد) الذى يبيع به
(ولم يرض الغريم إلا بجنس
حقه اشترى) له جنس حقه
وجوباً لانه واجبه والمراد
بالجنس هنا ما يشمل النوع
بل والصفة كما هو ظاهر
(وإن رضى) بغير جنس
حقه وهو مستقل أو ولى
والمصلحة للسولى فى
التعويض كما هو ظاهر (جاز
صرف النقد اليه إلا فى)
نحو (السلم) والمبيع
والمنفعة فى الذمة لا متنازع
الاعتياض عنها كما مر وفى
جواز الاعتياض عن نجوم
الكتابة تناقض باقى فى
الشفعة إن شاء الله تعالى
(ولا يسلم) الحاكم أو نائبه
(مبيعاً قبل قبض ثمنه) والا
أنهم ضمن وقيد السبكي
بما إذا لم يكن باجتهاد أو

أى فى بيع مال الممتنع واليتم والغائب بما ذكر (قوله تعين) أى ما ذكر من النقد أو غيره الراجح للقضاء منه
(قوله رسم) أى فى الفصل الذى قبيل الكتاب وهو عطف على قوله ويشترط الخ (قوله فمن ثم) أى من أجل
عدم الميع وفى جملة بين الفاء ومن ثم مناقشة لا تخفى (قوله أو أوليائهم) أى أو وكلائهم (قوله وتخييرهم)
عطف على عرضه (قوله وعرضه) عطف على الاشهار (قوله بين الوفاء الخ) متعلق بتخييرهم (قوله تصور
ثبوت القيمة) أى اللازم للتخيير المذكور (قوله بها) أى بالقيمة تعارض فيه الدعوى والشهادة (قوله لانه)
أى ثبوت القيمة (قوله ولا الزام فيها) أى فى دعوى القيمة والحال أن شرط الدعوى أن تكون ملزمة (قوله
بانها) أى العين المراد بيعها الوفاء ما على نحو الممتنع واليتم والغائب (قوله وإلا) أى وإن لم تكن مغضوبة
(قوله شخص) أى من الورثة أو غيرهم (قوله قيمة هذه) أى العين المرهونة ونحوها (قوله فيدعى) أى
المنذر له المعين (قوله بحكم انه نذر عشر قيمتها) أى وإن قيمتها عشرة دراهم فعشرها درهم (قوله فيشكر)
أى الذر أو كون القيمة العشرة (قوله الذى يبيع به) إلى قوله وفى جواز فى النهاية والمغنى لا قوله بل إلى المتن
(قوله فى نحو السلم الخ) انظر ما أدخله بالنحو (قوله فى الذمة) راجع لكل من المبيع والمفعة عبارة المغنى
والنهاية كبيع فى الذمة وكفعة واجبة فى إجارة الذمة اهـ (قوله كما مر) أى فى البيع والسلم اهـ اردي (قوله
وفى جواز الاعتياض الخ) عبارة المغنى والنهاية وأورد ابن النقيب على المصنف بحجج الكتاب فليس للسيد
الاعتياض عنها على الأصح ولا يرد كما قال الولي العراقي لأن النجوم لا يحجز لاجلها فليست مرادة هنا اهـ
قول المصنف (ولا يسلم مبيعاً الخ) قال فى شرح الروض أى والمغنى فنعلم أنه لا يجوز البيع مؤجل وإن حل قبل
أو ان القسمة لأن البيع مؤجل يجب تسليمه قبل قبض الثمن اهـ سم (قوله الحاكم) إلى قوله ويرد فى المغنى إلا
قوله وعليه يحمل إلى ذلك وإلى قوله على أن تعبيره فى النهاية إلا ما ذكر (قوله أو نائبه) يشمل المفلس اهـ سم
وعش ويحيزى قول المتن (قبل قبض ثمنه) أى وإن حضر له المشتري ضامناً أو رهناً عـش (قوله وإلا)
أى إن سلمه قبل ذلك (قوله أنم الخ) أى المسلم كما كان أو ما ذونه اهـ عش (قوله وضمن) أى بقيمة المبيع
لا بالثمن الذى باع به مغنى ونهاية وينبغى أن المراد بقيمة قيمته وقت التسليم عش (قوله وقيد) أى الإثم
والضمان (قوله وعليه) أى على التقييد (قوله وذلك لانه الخ) لتعليل للمتن (قوله فيجبر إن) أى البائع والمشتري
وهو ظاهر أن كان البائع المفلس باذن القاضى أوالوكان البائع هو القاضى فالمراد باجباره وجوب إحضاره
عليه ثم بامر المشتري بالاحضار فاذا حضر سلمه المبيع واخذ منه الثمن اهـ عش (قوله واستثنى الاذرى) أى
من إطلاق المصنف اهـ معنى (قوله ونازعه الزركشى الخ) أقروه المغنى (قوله إن كان) أى الثمن (من جنس
دينه تفاساً) كيف يحكم بالنقص مع احتمال تلف الباقي قل وصوله إلى مستحقه (قوله وإلا ورضى الخ)
فيه نظر ما مر من احتمال التلف فكيف يصح الاعتياض وأنه هوهم حصول الاعتياض بمجرد رضاه وأنه
لا يحتاج إلى الإيجاب والقبول وهو محل تأمل وبالجملة فكلام الاذرى باطلا فاقعد وأحوط ثم رايت
الفاضل المحشى نقل عن شرح العباب قوله ولكرده بأنه لا يمكن هنا تقاص ولا اعتياض لما يلزم عليه من
تقدمه على بقية الغرماء بوفائه دينه قبلهم وهو لا يجوز فوجب أن لا يفرض هنا تقاص ولا اعتياض لما
يترتب عليه من المحذور المذكور انتهى اهـ بصرى (قوله وإلا) أى وإن لم يكن من جنسه (قوله ورضى

هذا ثم مثله (قوله كما مر) أى الخلاف فيه (قول المصنف ولا يسلم مبيعاً الخ) قال فى شرح الروض فعلم
انه لا يجوز البيع مؤجل وإن حل أو ان القسمة لأن البيع مؤجل يجب تسليمه قبل قبض الثمن اهـ (قوله
الحاكم أو نائبه) أخرج المفلس بغير رضا الغرماء مع انه ينبغى أنه كذلك وقد يشمله أو نائبه وسياقى عن شرح

تقليد صحيح وعليه يحمل افتاء البلقينى مرة بعدم ضمان أمين الحاكم وأخرى بضمانه وذلك لانه متصرف لغيره فيحتاج
كالوكيل فان تنازعا أجبر المشتري على التسليم أو لا مالم يكن نائباً لغيره فيجبر إن على الأوجه واستثنى الاذرى مالو باع لغريم يحصل له مثل
ثمن المثل عند القسمة فالأحوط بقاءه فى ذمته لا أخذه وإعادته اليه ونازعه الزركشى بأنه إن كان من جنس دينه تقاصاً وإلا ورضى وحصل

الاغتياض فلم يحصل تسليم قبل قبض المبيع بكل تقدير ويرد بأن الاحوط بقاؤه في ذمته وان لم يحصل تقاض ولا اعتياض فصح الاستتاع
ان تغير به بالمبيع وهم والموافق لما تقرر قبل قبض الثمن (فرع) لا يجوز ان يرسم (١٣٣) مفلس ولا ميت الدعوى على مدينه وان ترك

المفلس والوارث الدعوى
عليه كما يعلم مما ياتي في
الدعوى (وما قبضه قسمه)
ندبا ان لم يطلبوا والا فوجوبا
(بين الغرماء) نسبة ديونهم
مساواة للبراءة (الا أن
يعسر) قسمه (لقلته)
وكثرة الديون (فيؤخر
ليجتمع) وان ابي الغرماء
وقالهما وان اعترضادفعها
المشقة كالوظهرت المصاحفة
في التأخير ويقرضه اى ندبا
لا وجوبا فيما يظن لموسر
امين غير متأطل وجده
وقدارتاه الغرماء ولا يجب
هنا من لان الحظ للمفلس
بجذله في مال المحجور
الانى والا اودعه امينا
برضونه لان يقاته بيده
تهمه ما يبحث الاذرى ان
ابقاه بدمه مشترامين موسر
اولى من اخذ منه واقراضه
لمثله وعليه فهذه مستثناة
من المتن ايضا (ولا يكلفون)
عند القسمة (بينة) عبر
ها للغالب والمراد عدم
تكليفهم الاثبات (بان لا
غريم غيرهم) لان الحجر
يشترط لو كان لظنر وانما
كلف الورثة بينة لان لوارث
غيرهم لانهم اضطرب من
الغرماء غالبا ولتيقن
استحقاق الغريم لما يخصه
في الذمة بفرض ظهور
مشارك مع امكان ابرائه ولا
كذلك الوارث (فلو قسم

اى بغير جنسه (قوله ويرد) اى نزاع الزر كنى (قوله وان لم يحصل) يقتضى البقاء مع حصول ما ذكر وفيه
تناقض الا ان يجعل الواو للحال او يريد ان هنما نفعان من التقاض والاعتياض ثم رايتم امر عن شرح
العياب سم على حج اه بصري وعش (قوله وهم) ويمكن التأويل بجعل تنوين قبض عوضا عن
المضاف اليه وجعل المبيع معمولا للتسليم (قوله لما تقرر) اى في المتن (وقوله قبل قبض الثمن) مراد به لفظه
خبر والموافق (قوله لغريم مفلس) اى لذاته (قوله على مدينه) اى مدين من ذكر من المفلس والميت قول
المتن (قسمه) اى على التدرج نهاية ومعنى قول المتن (ليجتمع) اى ما تسلم قسمته نهاية ومعنى (قوله وان
ابى الغرماء وفاقاهما الخ) عبارة المغنى والنهاية قال الشيخان فان طالب الغرماء القسمة في النهاية اطلاق
القول بانه يجيبهم والظاهر خلافه والا وجهه كقول شيخنا ما افاده كلام السبكي من حمل هذا على ما اذا ظهرت
مصاحفة في التأخير وما في النهاية على خلافه فلو كان الغريم واحدا سلم اليه والا فلو لانا ان اعطاه المستحق اولى
من اقرضه وايداعه وهذا بخلاف المدين غير المحجور عليه فانه يقسم كيف شاؤوه وبالنسبة لصحة التصرف
أما بالنسبة للجواز فيدعى كقوله السبكي أنهم اذا استووا وطالبوا وحكمهم على الفور ان يجب التسوية اه
قال عش قوله مر وطالبوا اى وان ترتبوا في الطالب وتأخر الدفع عن مطالبة الجميع وقوله مر وحكمهم
اى والحال وقوله مر ان يجب التسوية مع ذلك لو فاضل نفذ فعله لبقاء الحق في ذمته وعدم تعلقه بعين
ماله اه (قوله ويقرضه) وكان الاولى الفاء بدل الواو فتربعا على المتن كفى النهاية (قوله ويقرضه) الى
قوله ويبحث في النهاية الى المتن في المغنى الا قوله ولا يجب الى والا (قوله لان الحظ للمقرض) عبارة
النهاية لانه لا حاجة به أى بالموسر المذكور اليه أى المقرض وانما قبله لمصاحفة المفلس وفي تكليفه الرهن سد
لها وبه فارق اعتباره اى الرهن في التصرف في مال نحو الطفل اه (قوله ويبحث الاذرى الخ) وهو يبحث
حسن ولو اختلف الغرماء فيمن يقرضه او يودع عنده او عينوا غير ثقة فنراه القاضى من العدول اولى فان
تلف عند المودع من غير تقصير فمن ضمان المفلس اه معنى وقوله ولو اختلف الخ في النهاية مثله قال عش
قوله من العدول اى ولو من الغرماء اه (قوله من المتن) اى قوله ولا يسلم مبيعا الخ اه سم (قوله ايضا)
اى مثل بحثه السابق في شرح ولا يسلم مبيعا الخ (قوله الاثبات) اى ولو لم يملك حاكم نهاية ومعنى قال عش
وقياس ما ياتي للشارح مر في الشهادة بالا عسارانه لا يكتفى هنا رجل ويهين ولا رجل وامراتان ومن ثم صرح
الخطيب في شرحه بان التعبير بالا ثبات انما يستفاد به زيادة على الشاهد من اخبار القاضى اه (قوله لان
الحجر) الى قوله والحق في النهاية والمغنى (قوله لانهم اضطربوا) من الغرماء الخ اى وهذه شهادة يعسر مدركا
ولا يلزم من اعتبارها في الاضطراب اعتبارها في غير نهاية ومعنى (قوله ولتيقن) عبارة المغنى والنهاية قال في
الروضة ولان الغريم الموجود يقنا استحقاقه لما يخصه وشككتنا في مزاحته وهو بتقدير وجوده لا يخرج
عن استحقاقه في الذمة ولا تنجتم من احمة الغريم فانه لو اأرأ أو عرض اخذ الآخر الجميع والوارث بخلافه
في جمع ذلك اه قول المتن (فظهر غريم) يجب ادخاله في القسمة اى ان تكشف امره نهاية ومعنى قال عش
قوله فظهر الفاء بمعنى الواو فلا يشترط الفورية وقوله ادخاله اى بان سبق دينه الحجر اه (قوله ولا تاتى
القسمة) كان الاولى تقديمه على التعديل كفى النهاية والمغنى (قوله فظهر غريم الخ) ولو ظهر الثالث وحصل

العياب ادخاله في غائبه (قوله ويرد) في شرح العياب ولك رده بانه لا يمكن تقاض ولا اعتياض لما يلزم عابه
من تقدمه على بقية الغرماء بوقائه دينه قبلهم وهو لا يجوز فوجب ألا يفرض هنا تقاض ولا اعتياض لما
يترتب عليه من المحذور المذكور اه (قوله وان لم يحصل الخ) يقتضى البقاء مع حصول ما ذكر وفيه تناقض
الا ان يجعل الواو للحال او يريد ان هاتين النفعين من التقاض والاعتياض ثم رايتم امر عن شرح العياب
(قوله من المتن ايضا) اى قوله ولا يسلم مبيعا الخ

فظهر غريم شارك بالخصه لان المقصود يحصل بذلك ولا تنقض القسمة فلو قسم ماله وهو عشرون على غريمين لكل مائة نصفين لكل
عشرة فظهر غريم بمائة رجع على كل بئث ما اخذه فان كان احدهما اتاف ما اخذه وهو معسر اخذ الثالث من الآخر خمسة

وكان ما أخذه كل المال فاذا أيسر المتلف أخذ ما أخذه واقتسماه نصفين وألحق بذلك أبو زرعة ما لو اقتسم الورثة التركة فظهر دين وقد أيسر بعضهم فيجعل مامع المومنين كانه كلما فإخذا الدائن كل دينه ثم اذا أيسر المعسر يرجع عليه بقدر حصته قال لان الدين لو علم أحد حكمه في الباين فكذا اذا ظهر اه وواضح (١٣٤) انها لو قسمت بين غرماء فظهر غريم فكما هنا ايضا ولو قبض الحاكم حصه غائب

للنفاس مال قديم او حادث بعد الحجر صرف منه اليه بقسط ما أخذه الا ولان والفاضل يقسم على الثلاثة نعم ان كان دينه حادنا فلا مشاركة له في المال القديم وتقدم ان الدين اذا تقدم سببه فكما تقدم معنى ونهاية وقوله لمافي المال القديم وكذا في الحادث على الاصح (قوله وكان ما أخذه الخ) بتشديد النون عبارة النهاية والمغنى وكان ما أخذه كانه كل المال اه (قوله فإخذا الخ) اي مامع المومنين (قوله يرجع) ببناء المفعول و (قوله عليه) اي المعسر نائب فاعله (قوله قال) اي أبو زرعة (قوله في الباين) اي في المالحق وهو مال النفاس والمالحق وهو التركة (قوله واضح أنها) أي التركة (قوله فكما هنا) أي في مال النفاس و (قوله ايضا) اي كظهور الدين بعد اقتسام الورثة التركة (قوله ولو قبض الخ) عبارة المغنى ونهاية ولو غاب غريم وعرف قدر حقه قسم عليه وان لم يعرف فانه كانت مراجعته وجب الارسال اليه وان لم يمكن مراجعته ولا حضوره رجع في قدره الى النفاس فان حضر وظهر زيادة فهو كحضور غريم بعد القسمة ولو تنقص في يد الحاكم ما افرز له للغائب بعد اخذ الحاضر حصته او افرزا ما فغن الفاضل ان الغائب لا يزاحم من قبض اه (قوله على بقية الغرماء) أي ولا على النفاس اخذاه من التعايل اه ع شر (قوله وبه فارق الخ) أي يكون الحاكم تبعاع الغائب في بعض فارق الخ و (قوله حقه) اي قبيت المال اه ع شر (قوله عاصب) بالهير الممثلة وهو الذي يرث جميع المال او الفاضل عن اصحاب الفروض كباقي (قوله فيجرب) اي ما وصل لبيت المال اه كروى (قوله عدم ولاية الناظر) اي على من قبضه بخلاف الحاكم في مثله الغائب اه سيد عمر (قوله من قبضه) اي قبض ناظر بيت المال - فاه و (قوله الا لا يكون الخ) اي من قبضه للناظر حاكما او اذن لا يكون طريقا فاه اه كروى (قوله واه) اي حقه اي وصوله (قوله وخرج) الى التنبيه في المغنى ونهاية (قوله كالموتهم) اجره الخ اي والاجرة المقبوضة تالفة قبل القسمة (قوله اي مثله) اي مثل الثمن والحاصل ان في كلام المصنف واخذت من الاول ان قوله فكذلك ينال الخ بقدره ظاهر افانك من المذكور كدين الخ مع ان الفرض ان الثاني تالف فاشار اشار الخ الى الجواب عنه بقوله المذكور اي مثله الخ اي فهو على حذف مضاف اي قبله الشامل للمثل والقيمة وماؤاخذة الثانية في التشبيه في قول المصنف فكذلك مع انه دين ظهر حقيقة فاشار الى الجواب عنه بقوله من غير هذا الوجه وكلا الجوابين اصحهما للجلال المحلى اه رشيدى (قوله فيقاسم المشتري الغرماء) اي في الاصل لاني الزوائد المنفصلة اما هي فيفوزون بها بناء على عدم النقض اه ع شر وفيه وقفة ظاهرة فكيف يفوز الغرماء بالزوائد وتدون المشتري مع تبين ان الاصل لم يزل عن ملكه (قوله بلا نقض) اي على الراجم (قوله وذلك) اي قول المصنف فكذلك ظهر (قوله ما تقر في حله) اي بقوله من غير هذا الوجه وان اراد المعتبر بلامعنى لا حاجة لم برده ما تقر اه سم (قوله تنبيه الخ) كان الاول ان يقدمه على قول المصنف ولو خرج الخ (قوله على الثاني) اي المحكى في المتن بقل (قوله ايضا) اي كالثاني (قوله وهو في هذا كالاول) اي الضعيف المحكى هنا بقل بقول في مسئلة الفسخ كما يقول الاول فيهما من انه يرفع العقد من حيث لان الاول اي عدم نقض القسمة فاما ذكره مرجع الجمهور وهم قائلون في الفسخ بما ذكره فقوله الاتي كل محتمل اي على هذا الضعيف المحكى في المتن بقل (قوله وعلى الاول الاقرب) مراده بالاول كونه قائلان بان الفسخ يرفع العقد من اصله لكنه لم يبين ما وجه الاقرب على الضعيف اه سيد عمر اقول ولعل وجهه انه المتبادر من التعبير بالنقض لاسيما مع ملاحظة قياسه على قسمة التركة وانه عليه يكون للخلاف ثمرة دون الثاني (قوله يجب) اي الاسترداد (قوله

فتلقت تحت يدهم يرجع الغائب على بقية الغرماء بشئ ولم تنقض القسمة لان الحاكم نائب عنه في القبض وبه فارق ما لو اخذ ناظر بيت المال حقه من تركة ثم ظهر عاصب وتعذر رد ما وصل لبيت المال فيحسب على جميع التركة شائعا وتنقض القسمة ويقسم ما بقي منها كالمو غصب او سرق منها شئ قبل قسمتها لتبين عدم ولاية الناظر ومن ثم كان من قبضه طريقا في الضمان الا ان يكون حاكما او اذونه (وقيل تنقض القسمة) كالمو قسمت التركة فظهر وارث وردوه بان حقه في عين المال وحق الغريم في القيمة وهو محصل بالمشاركة وخرج بظهور ما حدث بعد القسمة فلا يضارب صاحبه الا ان تقدم سببه كالموتهم ما اجره بعد القسمة وكما في قوله (ولو خرج شئ باعه قبل الحجر مستحقا والثمن) المقبوض (تالف) قبل الحجر او بعده (فهو) اي مثله في المشلى وقيمتي في المتقوم (كدين ظهر) من غير هذا الوجه فيقاسم المشتري الغرماء بلا نقض للقسمة وذلك لثبوته قبل الحجر اما غير

(قوله قيل لا معنى للكاف) ان اراد المعتبر بلامعنى لا حاجة لم برده ما تقر

التالف فيرده قيل لا معنى للكاف بل هو دين ظهر حقيقة ويرد ما تقر في حله فتأمله (تنبيه) هل المراد بنقضها على اعيان الثاني ارتفاعها من اصلها بناء على الضعيف ايضا ان الفسخ يرفع العقد من اصله او هو في هذا كالاول وانما المختلف فيه استرداد المقبوض بعينه ان وجدوا لا قبله فعلى الثاني يجب وعلى الاول لا كل محتمل وعلى الاول الاقرب لو كان المقبوض حيوانا مثلا كان ملكهم

اعيان التركة ان راه خصات منه زوائد بعد القبض فالظاهر انها ترد في ملك المفاص (١٣٥) ثم تقسم (ولان استحق شي. باعه الحاكم)

أو نائبه وثمنه المقبوض
تألف (قدم المشتري بالثمن)
أي بمثله أو قيمته على
الغرماء رعاية لمصاحمتهم لئلا
يرغب الناس عن شراء ماله
وقضيته اختصاص ذلك بما
باعه بعد الحجر وليس بهيئ
(وفي قول يخص الغرماء)
كسائر لديون ولا يكون
الحاكم وأمينه طريقين في
الضمان (وينفق) الحاكم وجوبا
من مال المفلس (على من
عليه نفقته) من نفسه وقريبه
لكن بعد طلبه أو طلب
وليه كما اشترطه في انفاق
ولي نحو الصبي على قريبه ومن
زوجاته لكن كعسر ولا
يلزم منه عدم نفقة القريب
لان الاعسار فيها مختلف
كما يعلم بما يأتي في النفقات
ومال يملكه كام ولده أي بموئهم
نفقة وكسوة واسكانا
واخداما وتجهيزا لمن مات
منهم (حتى يقسم ماله) لانه
مالم يزل ملكه عنه موصراى
بالنسبة لنفقة نحو القريب
فلا ينافي اعساره بالنسبة
للزوجة ولا يعطيه الا نفقة
المعسرين كما مريوما بيوم
نعم لا ينفق منه على زوجة
حادة بعد الحجر وانما انفق
على ولده منه مطلقا لانه
لا اختيار له فيه وان كان انما
استلحقه بعد الحجر على
الاوجه لان الاستلحاق
متحم عليه وهذا فارق شراره
لانه في الذمة لان له اختيارا

اعيان التركة) كان الاولى اعيان مال المفلس عبارة البصري قوله كان ملكهم اعيان التركة فيه ان اموال
المفلس تسمى تركة اه (قوله ان راه) أي لان رأى القاضي تملكهم لما باها (قوله منه زوائد) أي من الحيوان
المقبوض زوائد منفصلة (قوله انها ترد داخل) أي الحيوان وزوائد عن الغرماء أي وجدت والافيد لها قول
المتن (باعه الحاكم) بخلاف ماله باعه المفلس قبل الحجر فانه اذا استحق بعد تلف الثمن يكون ثمنه دينناظر
فيأتي فيه مامر نهاية وسم أي كما سرائف في المتن (قوله او نائبه) إلى قول المتن وينفق في النهاية والمغنى الا
انها جز ما بالاختصاص الا في (قوله على الغرماء) أي على باقي الغرماء نهاية ومعنى (قوله عن شراء ماله) أي
المفلس فكان تقديمه من مصالح الحجر كاجرة الكيال ونحوها من المؤن مغنى ونهاية (بما باعه بعد الحجر) كانه
لاخراج ما باعه قبل الحجر لا متناعه اه سيد عمر وقوله لا متناعه والاولى لانه كدين ظهر (ولا يكون الحاكم الخ)
عبارة العباب وشرحه وليس للقاضي ولا ماذو نه طريقا في الضمان لما باعه القاضي او غيره باذنه ولو المفلس
لانه نائب الشرع اه سم (قوله الحاكم وجوبا) إلى قول المتن الا ان يستغنى في النهاية والمغنى الا قوله أي بالنسبة
إلى نعم قوله وهذا إلى وعلى ولد سفيه (قوله بعد طلبه) أي القريب ولو انفق من غير طلب فهل يضمن ام لا فيه
نظر والا قرب عدم الضمان وانه لا رجوع عليهم ايضا لانهم انما اخذوا حقهم في نفس الاسرار عس (قوله
كما اشترطه الخ) نعم ذكر وان القريب لو كان طفلا او مجنونا او عاجزا عن الارسال كز من انفق عليه بلا طلب
حيث لا ولي له خاص يطلب له وقياسه ان يكون القريب هنا كذلك انتهى نهاية قال عس قوله لا ولي له خاص
أي اوله ولي ولم يطلب فيما يظهر انتهى اقول ويقيد كلام النهاية بارجاع النفي إلى القيد والمقيد معا (قوله ومن
زوجاته) عطف على من نفسه (قوله ولا يلزم منه) أي من اتفاق زوجته كنفقة المعسر (لان الاعسار الخ)
عبارة المغنى وينفق على الزوجة نفقة المعسر على المعتمد خلا للروايات من انه ينفق نفقة الموسرين وعلى
بانه لو انفق نفقة المعسر لما انفق على القريب وروى بان اليسار المعتمد في نفقة الزوجة غير المعتمد في نفقة القريب
لان الموسر في نفقته من بفضل ماله عن قوته وقوت عياله وفي نفقة الزوجة من يكون دخله كثير من
خرجه وان نفقة الزوجة لا تسقط بمعنى الزمان بخلاف القريب فلا يلزم من انتفاء الاول انتفاء الثاني انتهى
وكذا في النهاية الا قوله لان الموسر الى ولاز (قوله وبما يملكه) عطف على زوجاته (قوله أي بموئهم الخ)
فيه اشارة الى ان النفقة قد تطلق بمعنى طلاق المؤنة انتهى سم وفي المغنى ما يقتضي ان ذلك الاطلاق لا على
سبيل الحقيقة (قوله وتجهيزا الخ) وشمل ما ذكر الواجب في تجهيزه وكذا المندوب ان لم يمنعه الغرماء اه
نهاية قال عس قوله ان لم يمنعه الخ يفيد أنهم ولو سكتوا بحيث لم ياذنوا ولا منعوا أنه يفعل للميت
فليراجع من الجنائز انتهى (ان مات الخ) أي قبل القسمة اه معنى (قوله ولا يعطيه) أي المفلس لنفسه وموئنه
(قوله منه) أي من مال المفلس (قوله مطلقا) أي حدث قبل الحجر او بعده (قوله لانه لا اختيار له فيه) أي
والوط. وان كان لكن لا يلزم منه الاحبال اه عس (قوله وان كان انما الخ) عبارة النهاية ولا يرد على
ذلك تمسكه من استلحاقه لانه واجب عليه فلا اختيار له فيه ايضا اه (قوله وهذا) أي وجوب الاستلحاق
(فارق) أي الاستلحاق (قوله عرفا) لعل الانسب شرعا (قوله وعلى ولد سفيه) بالاضافة عطف على ولده
و (قوله استلحقه نعت للسفيه) (قوله من بيت المال) متعلق بانفق المقدر بالعطف (قوله لا لغاء اقراره)
أي ولم يكن السفيه كالمفلس حتى ينفق على ولده الذي استلحقه من ماله لان بيت المال لا لغاء الخ (قوله بالمال)
أي وبما يقتضيه نهاية ومعنى (قوله بخلاف المفلس) فانه يقبل اقراره على الصحيح وغاياته هنا أن يكون قد اقر
بدين واقاراره به مقبول ويجب ادائه فبالاولى وجوب الانفاق لانه وقع تبعا لكتبت النسب تبعا لثبوت
(قول المصنف باعه الحاكم) بخلافه ماله باعه المفلس قبل الحجر فانه اذا استحق بعد تلف الثمن يكون ثمنه
ديناظر فيأتي فيه مامر (قوله او نائبه) عبارة العباب وشرحه وليس للقاضي ولا ماذو نه طريقا في
الضمان لما باعه القاضي او غيره باذنه ولو المفلس لانه نائب الشرع اه (قوله أي بموئهم) فيه اشارة إلى
ان النفقة قد تطلق بمعنى مطلق المؤنة (قوله وعلى ولد) هو مضاف لقوله ليعيه

فيه عرفا ولا كذلك الولد وعلى ولد سفيه استلحقه من بيت المال لا لغاء اقراره بالمال من كل وجه بخلاف المفلس

كما عرفنا قلت المالك بعد الحجر حدثوا باختياره ومع ذلك يؤمنهم قلت لان مؤمنهم من هذا الحال الغوما لا لهم ببيعهم وهم ويقتسمون ثمنهم والحقت بهم مستولدة بعد الحجر بناء على نفوذ ابلاده لان (١٣٦) اجرتها لهم (الا ان يستغنى بكسب) بان حصل منه شيئا فيكلف صرفه لؤلؤا ولو كفي

كسبه البعض تمام الباقي من ماله و زاد الباقي ماله واختار السبكي انه لو قصر بترك الكسب اى الحلال الغير المزرى به لم ينفق على هؤلاء من ماله والا سنوى خلافه وهو ظاهر المتن وكلام الاصحاب لانه بعد الفوات يصدق انه لم يستغن بكسبه وحمله على الاستغناء بالقوة بعيدا ذقاعدة الباب انه لا يؤمر بالتحصيل وبه يرد الجمع يحمل الاول على ما اذا وقع لذلك ثلاثا كثر والثاني على ما اذا وقع له مرة او مرتين (وبيع مسكنه) وان احتاج اليه (وخادمه) ومركوبه (في الاصح وان احتاج الى مركوب وخادمه) لزماته ومنصبه) لصيق حق الادى مع سهولة تحصيل ذلك بالاجرة فان فقدها فعلى مياسير المسلمين كذا ذكره غير واحد وقضيته انه يلزم المياسير اجرة الخادم والمركوب بالمنصب وفيه وقفة لاذ لا يلزمهم الا للضرورة او القريب منه وليس هذا كذلك الا ان يقال ان ابهة المنصب بهما يتركب عليها مصلحة عامة فنزلت منزلة الحاجة (ويترك له) اى لمن عليه نفقته الشامل لنفسه ولمن مر (دست ثوب)

الولادة بشهادة النسوة اهمغنى (قوله كاسر) اى قبيل هذا الفصل بقول المصنف ولو اقر يعين او دين الخ (قوله والحقت بهم) اى بالمالك الحادثة بعد الحجر (قوله بناء على نفوذ ابلاده) اى وقدمرائه ينفذ خلافا للنهائية والمعنى (قوله بان حصل) الى قوله كذا فى المغنى الى المتن فى النهاية (قوله لؤلؤا) اى لنفسه وعونه (قوله الغير المزرى) اى اللاتق اما غير اللاتق فيكالعدم كما صرحوا به فى قسم الصدقات ولورضى بما لا يليق به وهو مباح لم يمنع منه قال الاذرعى وكفانامؤنتهاه مغنى واقره عش (قوله بعد الفوات) اى فوات الكسب (قوله وحمله) اى المتن (قوله بالتحصيل) اى بتحصيل ما ليس بحاصل (قوله وبه يرد) اى بالقاعدة والتذكير بتاويل الضابط (قوله بحمل الاول) اى ما اختاره السبكي (قوله ذلك) اى المفاس الامتناع من الكسب (قوله والثاني) اى ما اختاره الاسنوى قال الرشيدى هذا لعله بالنسبة الى ما فى المتن خاصة من دست ثوب وما بعده ولا فى البعيدان ترك من ماله لحوقر بيه نحو الكسب اذ هو لا يجب عليه لو كان موسرا لقريبه مثل ذلك ولا يما يجب عليه النفقة والكسوة ونحوهما اه (قوله اضيق) الى المتن فى النهاية والمعنى (قوله فان فقدها) اى بان لا تيسر له من كسبه ولا من بيت المال اه عش (قوله فعلى مياسير المسلمين) ويقوم عليهم بيت المال كما ذكره فى شرح العباب اه سم ومراتفاعن عش ما بوقفة (قوله انه يلزم المياسير الخ) معتمد اه عش (قوله اجرة الخادم والمركوب) ويذهب الى ان يكون ذلك قرصا على بيت المال اه عش (قوله الا ان يقال ان ابهة المنصب الخ) صريح فى ان المراد بالمنصب منصب الحكم فانظر هل هو كذلك اه رشيدى وفى القاموس الابهة كسكرة العظمة والبهجة والكبر والذخوة اه (قوله بهما) اى بالخادم والمركوب (قوله اى لمن عليه الخ) كذا فى النهاية والمعنى قول المتن (وبيع مسكنه الخ) وتباع ايضا البسط والفرش نهاية ومعنى قول المتن (لزماته) هى كل دأب من الانسان فيمنعه عن الكسب كالعنى وشال اليد ان انتهى شيخنا الزياى اه عش (قوله لها) اى للكسوة (قوله فتشترى الخ) اى الكسوة جبرى عليه النهاية والمعنى (قوله حال الفلاس) كما قاله الامام نهاية ومعنى عبارة سم قال اى شيخ الاسلام فى شرح البهجة مانصه قال الامام والعبرة فى اللاتق به بحال افلاسه دون يساره قال فى الروضة كاصلها والمفهوم من كلامهم انهم لا يساعدونه على ذلك اه بما افهمه كلامهم صرح سابع والعمرائى ومقالة الامام جبرى عليه الغزالى فى بسطة وهو الاقرب الى فقه الباب ولو كان يلبس قبل افلاسه فوق ما يليق به رد الى ما يليق به او يلبس دونه فقتبر لم ير داليه اه فقول الشارح ما لم يعتد دونه الى على وجه التفتير وقوله حال الفلاس لما يوافق ماقاله الامام اه سم وقوله ولو كان يلبس الخ فى النهاية والمعنى مثله وقوله اى على وجه الخص وبه اسقاط لفظه لاقال الرشيدى قوله مر فوق ما يليق بمثله اى فى حال الافلاس ليوافق مامر وان كان خلاف الظاهر اه وفى الجيرى عن الشورى ان التفتير ليس بقيد اه (قوله ودراعة) اسم للملوطة ونحوها مما يلبس فوق القميص وهى بضم المهملة كما فى شرح الروض اه عش وفى ترجمة القاموس الدراعة كرمانة ثوب لا يكون الا من صوف (قوله ودراعة) الى قوله وادعاء فى النهاية والمعنى قول المتن (وسروال) اى وتكة نهاية

(قوله فعلى مياسير المسلمين) هلاقدم عليهم بيت المال كفى نظائره ثم رايته فى شرح العباب قدمه عليهم (قوله يلبس به حال الفلاس) قال فى الروضة كاصلها وتوقف الامام فى الخف والطيلسان وقال تركهما لا يحرم المرومة وذكر ان الاعتبار بحاله فى افلاسه لا فى بسطته وثروته لكن المفهوم من كلام الاصحاب انهم لا يوافقونه ويمنعون قوله تركهما لا يحرم المرومة ولو كان يلبس قبل افلاسه فوق ما يليق بمثله ردناه الى ما يليق ولو كان يلبس دون اللاتق فقتبر لم ير داليه اه وقوله لكن المفهوم يحتمل رجوعه ايضا الى قوله وذكر ان الاعتبار بحاله فى افلاسه فلا تختص بما قبله ولا ينافية الاقتصار عليه فى قوله ويمنعون الخ وهذا ما فهمه شيخ الاسلام حيث قال فى شرح البهجة مانصه قال الامام والعبرة فى اللاتق به بحال افلاسه دون يساره قال فى الروضة كاصلها والمفهوم

اى كسوة كاملة ولو غير جديدة بشرط ان يبقى فيها نفع عرفا فلما يظمر لرأسه وبدونه ورجليه لان الحاجة لها كفى ومعنى للنفقة فتشترى له ان لم تكن بماله (يليق به) حال الفلاس ما لم يعتد دونه (وهو) فى حق الرجل (قميص) ودراعة وقوة (وسروال وعمامة)

وما تحتها ومنديل وطيسان (ومكعب) وهو المادس وخف وايس كل ما ذكر يتعين الايمان تحتل مروءة بترك شي منه اذا الواجب من ذلك ما تحتل المروءة ففقدوا دعاء ان نحو الطيسان والخف لا تحتل فقدته بالمروءة مردود (وبزاد في الشتاء جبة) محشوة وفي المرأة ما يليق بهامن ذلك مع نحو مقنعة وازار ويساح بلبدو وحصر تافهي القيمة ويظهر ان اناء الاكل او (١٣٧) الشرب التافه القيمة كذلك وتترك للعالم

كتبه على التفصيل الآتي

في قسم الصدقات وكذا

خيل وسلاح جندي مرتزق

لا متطوع الا ان تعين عليه

الجهاد ولم يجد غيرهما الا آلة

الحرفة كآلة جرحه في الانوار

وظاهر كلام البغوي خلافه

ولاراس مال وان قل كما

شملة كلامهم وقول ابن

سريج يترك له راس مال اذا

لم يحسن الكسب الا به حمله

الا ذرعى على تافه كاحمل

الدرامى عليه نص البويطي

وكل ما قيل يترك له ولو لم يجد

بما له اشترى له كذا اطافوه

وظاهره انه يشتري له حتى

الكتب ونحوها مما ذكر

وفيه نظر ظاهر ومن ثم بحث

انه لا يشتري له ذلك لاسيما

اذا استغنى عنه بموقوف بل

لو استغنى عنه به بيع ما عنده

وينبغي ان يحصل عليه

اختيار السبكي انها لا تبقى

له وقول القاضي لا تبقى في

الحج فمنها اولى يحمل على

ذلك ايضا والا فهو ضعيف

كما يعلم مما مر ويباع المصحف

مطلقا كما قاله العيادي لانه

تسهل مراجعة حفظه

ومنه يؤخذ انه لو كان بمحل

لاحافظ فيه ترك له (تنبيه)

قال في القاموس الدست

الدست اي الصحراء ومن

ومغنى (قوله وما تحتها) ويقال له القلمسوة ومثلها تكة اللباس مغنى (قوله وخف) عطف على قميص (قوله

يتعين) خبر ليس و (قوله اذ الواجب) ظاهرهما التعين والوجوب شرعا فليتأمل فان المعتمد انه انما يحرم

تعاطي خاتم مروءة على متحمل الشهادة وقد يقال المراد بالوجوب التعين ما يترك له لا بيان انه واجب

عليه استتماله فان ذلك مقيد بحمل الشهادة وعلى كل تقدير فظاهر ان محله في غير وقت المنة ثم قوله يتعين

الايمان تحتل الخ يتعين ان يكون صواب العبارة يتعين الايمان لا تحتل الخ او يتعين لمن تحتل الخ وهذا اقعد

فليراجع نعم يمكن ان ليس فعل ناقص وعليه فلا اشكال اه بصري قول الماتن (وبزاد في الشتاء) أى ان

وقعت القسمة في الشتاء ودخل الشتاء من الحجر سم على منهج اه عش وشو برى (قوله جبة محشوة)

او ما في معناها كفر ولا يحتاج الى ذلك ولا يؤجر غالبا اه مغنى (قوله وفي حق المرأة) عطف على قوله في

حق الرجل (قوله من ذلك) أى ما في الماتن والشرح (قوله مع نحو مقنعة) قال في مختار الصحاح المقنع والمقنعة

بكسر او لهما ما تقنع به المرأة راسها يعطيهما كالقوطة والمدورة والقناع اوسع من المقنعة كالخبرة والملاية

انتهى اه بحري (قوله وازار) ان كان مع السر او بل فا وجهه وان كان عوضا عن السر او بل اذا كان

عرفا فالحمل ولا تحتل بمروءتها فالرجل كذلك حينئذ فوجه تخصيصه بالمرأة فتأمل اه سيد عمر (قوله

ويساخ) الى قوله وكل ما قيل في المغنى الا قوله ويظهر الى ويترك الى التنبيه في النهاية لا ما ذكره وقوله كما رجع

الى وقول ابن سريج (قوله بلبد وحصر تافهي القيمة) اي وكساء خذيع اه نهاية (قوله ويترك للعالم

كتبه) اي ما ليستغن بغير هامن كتب وقف كما ياتي اه عش (قوله وكذا خيل وسلاح جندي الخ) أى المحتاج

اليهمانها به ومغنى (قوله لا متطوع) يعنى ذير المرتزق بقربة ما قبله فيشمل من تعين عليه الجهاد حتى يتأتى

الاستثناء اه رشيدى (قوله لا لالخرفة) اي لا يترك للمحترف الخ الخرفة عبارة النهاية وتباع الات حرفته

ان كان محترفا اه قال عش وهو المعتمد اه (قوله وظاهر كلام البغوي خلافه) وهو القياس كذا

كان في اصله بخطره رحمه الله تعالى ثم ضرب عليه اه سيد عمر (قوله وان قل) اي بخلاف التافه كما ياتي (قوله

على تافه) اي اما الكثير فلا الا برضاهم اه مغنى (قوله نص البويطي) انه يعطى بضاعة اه نهاية (قوله

اشترى له) خبر وقوله وكل ما الخ (قوله وظاهره) أى ظاهر اطلاقهم (قوله بحث) ببناء المفعول (قوله ذلك)

اي ما ذكر من نحو الكتب وكذا ضمير عنه (قوله انها لا تبقى) اي الكتب (قوله يحمل على ذلك) خبر وقول

القاضي (قوله مما مر) اي في الحج (قوله ويباع) الى قوله ومنه في المغنى الا قوله مطلقا (قوله مطلقا) اي استغنى

عنه بوقف ولا اه عش (قوله ومن الثياب والورق) اي وجملة من الثياب الخ (قوله وصدر البيت) عطف

على الدست و (قوله معربات) اي الدست بمعنى الصحراء والدست بمعنى جملة الثياب والدست بمعنى جملة الورق

والدست بمعنى صدر البيت معربات من الفارسية (قوله بان هذا) أى استثناء الايمان (قوله فلا مدخل

للقياس فيه) اهل مراد القائل بما ذكر التنظير لا القياس اذ يبعد صدور مثل هذا عن ينسب الى العلم ويدل

عليه حديث البطاقة وما وجهه ان الايمان لا يقابله الا الشرك والمؤمن مطهر منه اه سيد عمر قول الماتن

من كلامهم انهم لا يساعدونه على ذلك اه وبما افهمه كلامهم صرح سامي والعمراني وما قاله الامام جرى

عليه الغزالي في بسطه وهو الاقرب الى فقه الباب ولو كان يلبس قبل افلاسه فوق ما يليق ردالي ما يليق به او

يلبس دونه فتقير المردالية اه كلام شرح البهجة فقول الشارح ما لم يعتد دونه اي على وجه التقدير وقوله

حال الفلاس انما يوافق مقاله الامام (قوله لا الخرفة) في شرح مر وتباع آلات حرفته ان كان محترفا (قوله

(١٨) - شراواني وابن قاسم - خامس

الثياب والورق وصدر البيت

معربات اه وعليه فلاضافة في المتن بيانية ومعنى من وتفسيره بالكسوة الكاملة موضوع له فارسي وهو المراد هنا كما مر

لدلالة المقام عليه (تنبيه اخر) قيل الغرماء يتعلقون بحسنات المفلس ما عدا الايمان كما يترك له دست ثوب ويرد بان هذا توقفي

فلا مدخل للقياص فيه وقيل ما عدا الصوم لخبر الصوم لي ويرده خبر مسلم انهم يتعلقون حتى بالصوم (ويترك

قوت) ووزن (يوم) اولى (القسمه) بليانه التي بعد في الاول ونهاره كذلك في الثاني (ان عليه نفقة) من نفسه وغيره من مر لا نعمه وسر قبل القسمه هذا كله ان لم يتعاقب جميع ماله (١٣٨) حق لعين وإلا كالمزور لم ينفع عليه ولا على منته (و ليس عليه بعد القسمه ان يكتب او يؤجر

نفسه لبقية الدين) لانه تعالى امر في المعسر بانظاره ليساره ولم يامر به بكسب ولما مر في خير معاذ ليس اكم الا ذلك وانما وجب الكسب لنفقة القرىب لاهايسيرة والدين لا يضبط ولان فيها احياء بعضه فكان كاحياء نفسه نعم ان وجب الدين بسبب عصى به لزمه الاكتساب كاعتمده ابن الصلاح وغيره لتوقف صحة توبته على ادائه ومنه يعلم انه لا يعتبر هنا كونه غير مزر به بل متى اطاق المزرى لزمه فيما يظهر اذا نظر للروا في جنب الخروج من المعصية وأن الاجاب ليس للايفاء بل للخروج من المعصية وبوافقه ما في الاحياء انه يجب على من اخر الحج مع قدرته عليه حتى اقلس ان يخرج ما شيان قدر فان عجزا اكتسب من الحلال قدر الزاد فان عجز سال ليصرف له من نحو زكاة او صدقة ما يجمع به فان مات ولم يجمع مات عاصيا فاذا وجب السؤال والكسب ه امع انه حق لله فالأولى ذلك لانه حق آدمي ونظر بعضهم في كلام الاحياء بما لا يصح وقد يجب الاكتساب هنا وان لم يعص به كما ذون قسم ما بيده للزمامو بقى عليه دين فيتعلق بكسبه ويلزمه الاكتساب لو فاء ذلك قاله ابن الرفعة وإنما يصح ان اريد الوجوب وان لم يامر به السيد والا فالن يلزمه

قوت) أى وسكنائه نهاية ومعنى (قوله مؤن) قد يشمل الكسوة ولو كان يوم القسمه أول فصل فهل نه طى الزوجة مثلا كسوة جميع الفصل وكيف الحال لكن عبارة الروض وغيره ويترك لهم قوت يوم القسمه وسكنائه ولم يتعرض احد منهم للكسوة طلقاه سم اقول قول المصنف ويترك له دست ثوب الخ بعد قوله وبيع مسكنه وقول الشارح هناك فتشترى له ان لم تكن بماله صريح في ان المفاس ونحوه يعطى كسوة الفصل (قوله اولى) الى قول المتن وليس في المعنى وكذا في النهاية الامسئلة الحاق النهار بلبلة القسمه (قوله ونهاره) الاولى تانيث ضمير (قوله من نفسه الخ) ويترك ما يجوز به من مات منهم ذلك اليوم او قبله مقدما به على الغرماء معنى (قوله لم ينفع عليه) اي لا يؤنه فيشمل الكسوة والاسكان والاخادم والتجيز (قوله لانه تعالى امر الخ) اي قوله الكريم وان كان ذو عسرة فلظارة لى يدرة (قوله وانما وجب) الى قوله وبوافقه في النهاية الا قوله انه لا يعتبر الى ان الاجاب الخ الى قوله ونظر به ضمير في المعنى الا ما ذكر (قوله احياء بعضه) المراد به هنا الاصل لا ما يشمل الفرع لان الاصل لا يؤمر بالكسب لنفقة فرعه بخلاف عكسه امره ع (قوله بسبب عصى به) وان صرفه في مباح كغاصب ومنع دجناية اه نهاية (قوله كاعتمده ابن الصلاح) عبارة المعنى والنهاية كانه لا سنى عز ابن الصلاح ثم قال وهو الاصح اه (قوله ومنه يعلم الخ) اي من التعليل (قوله وان الاجاب الخ) تطف على قوله انه لا يعتبر الخ (قوله ليس الا بقاء الخ) اي وهو حينئذ غير خاص بالمفلس اه رشيدى (قوله وبوافقه الخ) اي ما عتمده ابن الصلاح (قوله فان عجز سال) اي مع ان السؤال يرمى به ان كان من ذوى المرومات امره ع (قوله كاذون) اي كعبد ماذون له في التجارة (قوله وإنما يصح الخ) اي قول ابن الرفعة (قوله ان اريد الوجوب الخ) أى وجوب اكتساب الماذون المذكور (قوله والا فالن الخ) اي وان لم يرد الوجوب مطلقا بل فيما إذا امره السيد به كما هو ظاهر والا وجه تخصيص الوجوب بالماذون لان القن مطلقا يلزمه الخ قول المتن (والاصح وجوب الخ) قال الشيخان ونصية هذا ادامة الحجر الى البراءة وهو كاستبدها والمراد بادامة الحجر ان لا يفك القاضى وبانه كاستبعد انه ينبغي ان يفك لانه ينفع بنفسه لما ياتي في الفرع الاتي (فرع) في شرح مر ولو قال لغريمه ابرئى فاني معسر فابراه ثم بان يساره برى ولو قيد الابراه بعدم ظهور المال لم يرد كراهه والروا ياتي في البحر انتهى اه سم قال ع ش والرشيدى قوله لم يبرأ اي وان بان ان لا مال له لتعلق البراءة وهو لا يصح اه قول المتن (وجوب اجارة ام ولده) اي على المدين فهو المخاطب بالوجوب وعبارة الروض وعليه اي المفاس ان يؤجر لهم مستولدته وموقوفا عليه انتهى اه رشيدى زاد الجير من لكن ينبغي تقبيد الوجوب عليه بما اذا كان الحاكم قد فك الحجر عنه فان لم يفكه فالوجوب على الحاكم كما لا يخفى اه (قوله نحو ام ولده) نصية زيادة النحو هنا ولما بعد ان هنا غير المستولدة والموصى له والموقوف عليه امر اخر تجب اجارته ولعله المنذور له منفعتها واقتصر النهاية على النحو الاول ثم قال ان اجارة ام الولد لا تختص بالمحجور بل تطرد في كل مديون اه (قوله ونحو الارض) ومثل ذلك النزول عن الوظائف وينبغي ان مثل ذلك رفع اليد عن الاختصاصات اذا

ومؤن) قد يشمل الكسوة فلو كان يوم الكسوة اول فصل فهل نه طى الزوجة مثلا كسوة جميع الفصل او كيف الحال لكن عبارة الروض وغيره ويترك لهم قوت يوم القسمه وسكنائه ولم يتعرض احد منهم للكسوة مطلقا وعبارة العباب ويترك لاكل قوت يوم القسمه غدا وعشاء قل الغزالي وسكنائه وفيه نفقة انتهى ورد في شرحه الموقف و ذكر هنا ما ينبغي مراجعته (قوله عصى به) اي وان صرفه في مباح مر (قول المصنف والاصح وجوب اجارة الخ) قال الشيخان ونصية هذا ادامة الحجر الى البراءة وهو كاستبعدا انتهى والمراد بادامة الحجر انه لا يفك القاضى وبانه كاستبدها ينبغي ان يفك لانه ينفع بنفسه لما ياتي في الفرع الاتي (فرع) في شرح مر ولو قال لغريمه ابرئى فاني معسر فابراه ثم بان يساره برى ولو قيد الابراه

الاكتساب للسيد حيث امكنه وطابه (وه والاصح وجوب اجارة نحو) (أم ولده) (نحو الارض) الموصى له بمنفعة لها (أو الموقوفة عليه) اعتيد

حيث لم يخالف شرط الوانف مرة بعد اخرى الى قضاء الدين لان المنفعة كالمدين نعم لان ظاهر باجباره على ايجارة الوانف مدة تفاوت بسبب
تعجيل الاجرة لحد لا يتغابن به في غرض قضاء الدين والتخاير من المطالبة لم يجبر به علم ضابط زمن كل مرة وهو ما يظهر به تفاوت بسبب تعجيل
الاجرة وبحيث الزر كشى ان غلة ذلك لو لم يفضل منها شيء عن وقت نمونه قدم بها على الغرماء لانها تقدم في المال الخالص فانزل منزلته اولى ورد
بانها لانما تقدم الى وقت القسمة بقياسه هنا انه ينفق منها ما لم توجر للغرماء لان الاجارة حينئذ تنزل القسمة وفيه نظر ظاهر والظاهر ما قاله
الزر كشى لانه لا يعطى الغرماء منها الا ما استقر ما كاله وهو ما مضت مدته سواء استاجر (١٣٩) الغرماء ما غيرهم فحينئذ ما قبض منها قبل
الصرف اليهم تعلق حقه

وحق نمونه به فيقدمون به
ثم يدفع للغرماء ما بقي
فالحاصل ان اجرة كل مرة
لا يعطى منها غرماؤه الا ما
فضل عنه وعن نمونه تلك
المدة (فرع) لا يملك
حجر المفاص بالقضاء القسمة
ولا باتفاق الغرماء على رفعه
لاحتيال غريم اخر بل برافع
القاضي لا غيره ما لم يتبين
له مال فيتبين بقاؤه وله
كما هو ظاهر فكل اذا لم يبق
له غير الماجور والموقوف
فيما عداهما (واذا ادعى)
المدين (انه معسر او قسم
ماله بين غرمائه) او ان ماله
المعروف تلف (وزعم انه
لا يملك غيره وانكروا فان
لزمه الدين في معاملة مال)
يغلب بقاؤه (كنراء او
قرض) وادعى تلفه (فعليه
البينة) بالتلف او الاعسار
في الصورتين لان الاصل
بقاؤه ما وقعت عليه المعاملة
وقضيته ان لا يبقى كاللحم
من القسم الا في ولو قال لي

بينة بذلك وطلب خصمه حبه

اعتيد النزول عنها بدرام اه عش (قوله حيث) الى قوله وبه علم في النهاية والمغنى (قوله لم يخالف شرط
الوانف) فان شرط عدم اجارتها اتباع فلا تجوز اجارتها نهاية ومعنى (قوله مرة بعد اخرى) اى يؤجر ان
مرة اخ (قوله الى قضاء الدين) يعنى البراءة (قوله على ايجارة الوانف) اى باجرة معجلة ومثله المستولدة نهاية
ومغنى (قوله مدة تفاوت) فاعل ظاهر (قوله لحد) متعاق بالتفاوت (قوله ضابط زمن كل مرة) وينبغي ان
تكون اجارة ما ذكر كل مرة يؤجر هامة يغلب على الظن بقاؤه الى انقضائها النهاية (قوله وبحيث الزر كشى)
الى قوله بقياسه في النهاية والى قوله لان الاجارة في المغنى (قوله قدم بها) اى بالغلة (قوله لانها الخ) اى المأونة
(قوله الخالص) اى الحاضر اه نهاية (قوله بانها الخ) اى المأونة (قوله منها) اى الغلة (قوله ما لم توجر) اى
ام الولد والارض المذكورة ونحوها (قوله والظاهر الخ) خلافا للنهاية والمغنى كما رانفا (قوله ملكه) اى
المفلس (قوله لا يملك) الى قوله ما لم يتبين في النهاية (قوله برفع القاضى لا غيره) ظاهره وان حصل وفاء
الديون او الابرار منها اه رشيدى (قوله فيتبين بقاؤه) نى بقاء الحجر وعدم انقضا ككه برفع القاضى
(قوله وله) اى للقاضى (قوله غير الماجور) اراد بالماجور ونحو المستولد والوصول منفته (قوله فيما
عداهما) متعاق بقوله فله قول المتي (او قسم) تخفف على ادعى (قوله او ان ماله المعروف تلف) انظر
هو معطوف على ماذا وظاهر اعادة لظان انه معطوف على قوله انه معسر وحينئذ قضية هذا الصنيع ان
المدعى شئ من تلف المال وكونه لا يملك غيره وهو خلاف ما ياتي في التعايل لانه لو كان المراد ما ظهر
من صديعه لو ادعى ما ياتي او بهما او الظاهر ان صورة المسئلة ان تلف المال معروف والمدعى انه لا يملك غيره
فقط وحينئذ فكان ينبغي اسقاط انظان بان يقول او تلف ماله المعروف اه رشيدى بادنى تصرف
قول المتي (وزعم) نى قال اه عش قول المتي (وانكروا) اى ما زعمه اه معنى (قوله وادعى
تلفه) يعنى عنه ما قبله ثم المراد بالتلف ما يشمل قسمته كما ياتي الشرح (قوله في الصورتين) اى اللتين
في المتي اى واما التي زادها حكمه حكم الثانية كما ياتي في الشرح عبارة النهاية والمغنى فعليه البينة باعساره
في الصورة الاولى وبانه لا يملك غيره في الثانية اه وهى احسن (قوله لان الاصل) الى قوله
وبواقفه في النهاية والمغنى الا قوله ولو قال لي وله قوله عند المعاملة (قوله من القسم الخ) خبر ان
(قوله الاتى) اى في قول المصنف والا يصدق الخ (قوله ولو قال) اى المدين وكذا خير اهل (قوله
بذلك) اى بالتلف او الاعسار (قوله ايضا) لعل معناه فيقبل استمالة لاحضار البينة كما يقبل طلب
خصمه حبه (قوله وله) اى المدين (قوله عليه) اى على خصمه (قوله ذهب ماله) اى او اعساره اه نهاية
(قوله انه) اى الدائن (قوله وحلفه) عطف على يدعى (قوله بالملامة) اى الغنى (قوله عند المعاملة) او بعدها
اه عش (قوله الا البينة) هلا قبل قوله للتخفيف اذا ادعى انه عرض له ذهابه بعد الملامة وينبغي ان الامر
كذلك اه سم (قوله ما مر انفاع ابن الصلاح) يشير الى ما مره في شرح قول المصنف وان قال عن جناية قبل
في الاصح فراجع في اقرار المحجور عليه اه سيد عمر (قوله بانه سبق منه) اى من المودع (قوله بما في يده)
بعدم ظهور المال لم يبرأ ذكره الرويانى في البحر (قوله الا البينة) هلا قبل قوله للتخفيف اذا ادعى انه

ام ما ان ثلاثة ايام ايضا ثم حبس الى ثبوت اعساره ولان يدعى عليه انه يعلم ذهاب ماله وحلفه نعم لو اقر بالملامة عند المعاملة لم يقبل منه الا البينة على
ذهاب ماله الذى اقرانه على به كما فى بقية القفال وبواقفه ما مر انفاع ابن الصلاح المعلوم منه انه متى اقر بقدرته على وقائه بطل ثبوت اعساره
(نبه) ظاهر كلامهم انه لا بد من البينة بالتلف هنام غير تفصيل بين ذكر سبب خفي او ظاهر وهو مشكل بما ياتي في نحو الوديع من التفصيل
وفي نحو الغاصب من تصديقه في التلف مع تعديه وقد يفرق بانه سبق منه استئمان لنحو الوديع فخفف فيه وبان الاحتياط للدعالة اقتضى
التشديد عليه باقامته ما قطع نفاق معاملة بما في يده وناظره ما مر من التشديد في المسلم فيه اكثر منه في الغاصب قيل استشكلت

الثانية بأن الفرض أنه وجد له مال وقسم (١٤٠) فكيف يحتاج لبينة بناف ماله مع احتمال أن ما قسم هو مال المعاملة فينبغي أن لا يحتاج

أى فى زعم معاملة وإلا فالمناسب الاخصر به (قوله الثانية) أى التى فى المتن وهى قوله وزعم الخ اه كرى
(قوله الموجود) أى المقسوم بين الغرماء (قوله ولكرده الخ) هذا الرد لا يأتى فى نحو كلام المصنف المصرح
بأنه مع فرض قسمة ماله بين غرمائه يحتاج الى البينة فتأمل له فان ذلك ظاهر منه إلا ان يجاب بان قول المصنف
ماله لا يتعين ان يكون مال المعاملة اه سم (قوله ويثبت الخ) عبارة المغنى والنهاية وله ان يدعى على
الغرماء وتحليفهم انهم لا يعلمون إعساره فان نكلوا حلف و ثبت إعساره وإن حلفوا حبس وتقبل دعواه
أيضا ثانياً وثالثاً وهكذا أنه بان لهم إعساره حتى يظهر للحاكم أن قصده لا يذام ولو ثبت إعساره فادعوا بعد
ايام انه استفاد مالا وبينوا الجهة التى استفاد منها فلم تحليفه إلا ان ظهر قصدا لا بداء وإذا شهد على المفاصل
بالمغنى فلا بد من بيان سببه اه (قوله ولا يلزمه الخ) عبارة المغنى وإلا بان لزمه الدين لا فى معاملة مال سواء
الزومه باختياره كضمان وصادق ام بغير اختياره كارش جنابة وغرامة متلف اه (قوله كذلك) أى يغلب
بقاؤه قول المتن (فيصدق بيمينه) يتفرع على ذلك ما لو حلف ليدفعن لزيد كذا وقت كذا فضى الوقت ولم يدفع
له شيئا وادعى العجز أى لا جمل عدم الحنث وحلف عليه صدق إن لم يعهده له مال ولا حنث حينئذ كما أفاد ذلك
شيخنا الشهاب الرملى سم ونهاية ومغنى قول المصنف (فيصدق بيمينه) ولو ظهر غريم اخبر لم يخاف ثانياً كفى
البيان وارتضاء ابن عجيل وهو ظاهر لثبوت إعساره بالدين الا ولى شرح مرادهم (قوله إذا لاصل) الى قول
المتن وشرط الخ فى المغنى وكذا فى النهاية إلا قوله ولا يحبس الخ (قوله فيمن لم يعرف له مال الخ) أى يجب الوفاء
منه بان وجب بيعه فى فاء دين المفاصل وهو ما زاد على ثياب بدنه وحاجته الناجزة من الزائد المر كواب والخادم
والمسكن وأثاث البيت على ما مر اه ع ش قول المتن (وتقبل نيته الاعسار الخ) قال فى شرح العباب ولا
يجوز للقاضى تاخير سماعها حتى يحبس إلا ان امره به مولى به يؤخذ منه انه إذا امره مولى به بعدم سماع
الدعوى بعد طول المدة كما اشتهر عن قضاة العصر انهم يمنعون من قبل السلطان بعدم سماعها بعد خمس
عشرة سنة إلا فى مال يتم او وقف انه يمنع عليه سماعها ووجه ظاهر لانه لا يتصرف إلا بحسب ما تقتضيه
التولية اه سيد عمر (قوله وهى رجلان) أى فلا يثبت برجل وامرأتين ولا برجل ويمين نهاية ومغنى (قوله
إلا بطلب الخصم) ولو كان الحق لمحجور عليه أو غائب أو جهة عامة لم يتوقف التحايف على الطاب وإنا يخاف
بعد إقامة البينة ومغنى ونهاية وسباق فى الشرع قبيل التذية مثله (قوله طلبه لها) أى لليمين (قوله مع بينته)
أى التلف (قوله لان فيه) أى فى التحليف قول المتن فى الحال) أى وان لم يتقدم له حبس كسائر البينات اه
نهاية (قوله لنحو طول جوار الخ) اشار به الى ان وجوه الاختيار ثلاثة اما الجوار او المعاملة او المرافقة فى السفر
ونحوه كما وقع ذلك لأمير المؤمنين عمر رضى الله تعالى عنه حيث قال لمن زكى الشاهد ينم تعرف فهم ما قال بالدين
والصلاح فقال له هل أنت جارهما تعرف صباحهما ومساءهما قال لا قال فهل عاملتهما فى الصفر او البيضاء

عرض له ذهابه بعد الملامة وينبغى أن الامر كذلك (قوله ولكرده) هذا الرد لا يأتى فى نحو كلام المصنف
المصرح بأنه مع فرض قسمة ماله بين غرمائه يحتاج الى البينة فتأمل له فان ذلك ظاهر منه إلا ان يجاب بان قول
المصنف ماله لا يتعين ان يكون مال المعاملة (قول المصنف فيصدق بيمينه) يتفرع على ذلك ما لو حلف ليدفعن
لزيد كذا وقت كذا فضى الوقت ولم يدفع له شيئا وادعى العجز وحلف عليه صدق ان لم يعهده له مال ولا حنث
حينئذ كما أفاد ذلك شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله تعالى فان عهد له مال لم يصدق فان ادعى تلفه فينبغى ان يجرى
فيه تفصيل الودعة فثبت صدق فى تلفه فلا حنث مر ولو لم يعهده له مال لكن عهد له معاملة مائة فهل هو
كالو عهد له مال فلا يصدق اخذاً من مسألة المتن اعنى قوله فان لزمه الدين فى معاملة مال كشر او قرض فعليه
البينة وتعليما بقوله لان الاصل بقاء ما وقعت عليه المعاملة او لا بل يصدق وإن عهدت له بعض معاملة مالية
لان تلك المعاملة المالية لا تعلق لها بالطلاق بخلاف الدين الذى لزم فى مقابلتها فيه نظر والوجه وهو القياس
هو الاول وجزم مر بالثانى وأنكر الاول بعد نقله عن إفتاء بعض معاصريه (قول المصنف فيصدق
بيمينه) ولو ظهر غريم اخبر لم يخاف ثانياً كفى البيان وارتضاء ابن عجيل وهو ظاهر لثبوت إعساره باليمين

الى البينة عند نقض المال
الموجود عن مال المعاملة
اشار اليه فى الكفاية اه
ولك رده بان الوجه
ما اقتضاه كلامهم أنه لا بد
من إقامة بينة بتلف مال
المعاملة او بقسمته بخصوصه
بين الغرماء إذ قسمته
بينهم تلف له فهو داخل
فى قولهم لا بد من بينة بتلفه
وحينئذ فلا وجه لقول من
قال فينبغى الخ ويثبت
الاعسار أيضا باليمين
المردودة بان يدعى علم
غريمه باعساره او بتلف
ماله فيشكل عن اليمين على
نفي علمه بذلك فيحلف المدين
ويثبت إعساره وله تكرر
طلب بين الدائن ما لم يظهر
منه ما يأتى ويعلم القاضى
به لان المراد به الظن المؤكد
(ولا) يلزمه فى معاملة مال
كذلك كصادق وضمان
وإلتاف (فيصدق بيمينه) فى
الاصح) إذا لاصل العدم
ومن ثم كان المنقول المعتمد
فرض ذلك فيمن لم يعرف له
مال ولا يحبس الى ثبوت
إعساره (وتقبل بينة
الاعسار) وهى رجلان
وإن تعلقت بالنفى لم يسيس
الحاجة كالبينة بان لا وارث
غيره ولا ولا يخلف معها إلا
بطلب الخصم لانها قد لا
تطلع على مال له باطن
بخلاف طلبه لها بالتلف مع
بينة لان فيه محض تكذيب
لها (فى الحال) ان اطلعت

وخالطة مع مشاهدة مخايل الضرر والاضافة إلى ان يغلب على ظنه اعساره لان الاموال تخفى فلا يجوز الاعتماد على مجرد ظاهر الحال بشرط بعضهم في شهادى المرأة كزنها محر من هالان غيرهم لا يطلعون على باطن حالها وفيه نظر إذ قد يستفيض عنه ما يكاد يقطع باعساره لاجله وتسليمه فيلحق بالمحرم تحريم الزوج والممسوخ ويعتمد قول الشاهد انه خير (١٤١) بباطنه وكان الفرق بينه وبين شاهد

النزكية مسيس الحاجة هنا لذلك وخرج بشاهد الاعسار الشاهد بتلف ماله الذى لا يعرف له غيره فلا يشترط فيه خبرة باطنه (وليقل) شاهد الاعسار (وهو معسر) مع ما يأتى (ولا يحضز النفي كقوله لا يملك شيئا) بل بقيد كقوله لا يملك إلا ما بقى له والمؤمنه وينبغي ان لا يكتفى منه بالاجمال كالعجز الشرعى خلافا للبلقينى بل لابد من بيان ذلك المبقى له وإن كان عاما موافقا للقاضى لان الاجمال ليس من وظيفة الشاهد بل وظيفته التفصيل ليرى فيه القاضى ويحكم بمعتقد كاسياني مع ما فيه ولوادعى غريمه ولو بعد ثبوت اعساره ان له مالا باطلا لا تعلمه بينته وطلب حائه لومه الحلف على نفيه ونحو محجور وغائب وجهه عامة لا يتوقف التحليف لاجله على طلب وافتى القمالي بان الشهادة باليسار لا بد فيها من بيان سببه وتبعه في الشامل ولو تعارضت بينة يسار وبينه اعسار قدمت الاولى عند جمع متقدمين وقيد آخره بما اذا جهل

اى الذهب والفضة قال لا قال فهل رافقتهم فى السفر الذى يسفر اى يكشف عن اخلاق الرجال قال لا قال فاذهب فانك لا تعرفها المالك رايتهم فى الجامع يصلان قليوبى ثم قال لهما اثبتا بينى يعرفكما هاجير مى (قوله ومخالطة الخ) عطف على جوار والواو بمعنى او (قوله لان غيرهم) اى غير المحارم (قوله لا يطلعون) اى الغير والجمع باعتبار معنى الغير كان الافراد فى عنده وفى يكاد يقطع باعتبار لفظه (قوله نحو الزوج الخ) اى من اقاربهم او اقارب زوجهم ابل من الاجانب المصاحب لها سفر او اقامة مع محرما مثلا (قوله ويعتمد قول الشاهد انه الخ) وفاقا للمنهج والنهاية وخلافا للبعنى عبارة فان عرف القاضى ان الشاهد بهذه الصفة فذاك وإلا فله اعتماد قوله انه بها كذا نقله عن الامام وهو صرح بذلك عن الائمة وذكر شيخنا فى الكلام على النزكية ان القاضى لا بد ان يعرف ان المزكى من اهل الخبرة او ان يعرف من عدالته انه لا يزكى إلا بعد وجودها قال الاسنوى وينبغي ان يكون هذا مثله انتهى وهو ظاهر اه (قوله وخرج) الى المتن فى النهاية والمعنى (قوله شاهد الاعسار) وهو اثنان كما مر نهاية ومعنى (قوله مع ما يأتى) اى من نحو قوله لا يملك إلا ما بقى له الخ (قوله وينبغي ان لا يكتفى منه بالاجمال الخ) وفاقا للنهاية والمنهج وخلافا للمعنى عبارة بل يجمع بين نفى اثبات فيقول كما قال الشيخان هو معسر لا يملك إلا قوت يومه وثياب بدنه قال البلقينى وهذا غير صحيح لانه قد يكون مالكا لغير ذلك وهو معسر كان يكون له مال غائب بمسافة القصر فاكثر ولا نوت يومه قد يستغنى عنه بالكسب وثياب بدنه قد تزيد على ما يلقى به فيصير موسرا بذلك فالطريق ان يشهد انه معسر عاجز العجز الشرعى عن وفاء شئ من هذا الدين او ما فى معنى ذلك انتهى وهو حسن (قوله ولو ادعى) الى قوله ونحو محجور مكرر مع قوله السابق ولا يخلف معها الخ فلو كان قد قدم قوله ونحو محجور الى وافتى الى هناك كفى النهاية والمعنى لاستغنى عن قوله المذكور وسلم عن التكرار (ولو ادعى) الى قوله وتبعه زاد النهاية والمعنى عقبه مانصه ولو وجد فى يد المعسر مال فاقر به لشخص وصدقه اخذه منه ولا حق فيه للغير ما ولا يخلف المعسر انه ما وطا المقر له على الاقرار لانه لو رجع عن اقراره لم يقبل وإن كذبه المقر له اخذه الغرماء ولا يلتفت الى اقراره به لاخر لظهور كذبه فى صرفة عنه وإن اقر به لغائب انتظر قدمه فان صدقه اخذه والا اخذه الغرماء ولو اقر لمجهول لم يقبل منه كما اقتضاه كلامهم وصرح به الرويانى وغيره والظاهر كما قال الاذرى ان الصبي ونحوه كالغائب نعم ان صدقه الولي فلا انتظار اه (قوله ولو تعارضت الخ) عبارة النهاية والمعنى ولو تعارضت بينتا اعسار وملاء بان كانت كلما شهدت احدهما جاءت الاخرى فشهدت انه فى الحال على خلاف ما شهدت به فقد اثنى ابن الصلاح بانه يعمل بالمناخرة منهم ما وإن تكررت ذلك بنشأ من تكرار هاربية ولا تكاد بينة الاعسار تخلو عن ريبية اذا تكررت اه قال ع ش قوله يعمل بالمناخرة وهى بينة اليسار على ما يفيد قوله ولا تكاد الخ وإن كان قوله يعمل بالمناخرة منهما صادقا بينة اليسار والاعسار وفى جانب شخبنا الزبائى انه إن لم يعرف له مال قدمت بينة اليسار وإن عرف قدمت بينة الاعسار اه (قوله نص) اى الشافعى رضى الله تعالى عنه (قوله نص فى الشاهد) الى قوله انتهى زاد النهاية عقبه مانصه قال الزركشى فليكن اى تمحيض النفي هنا مثله اه عبارة البحر مى على المنهج قوله لانه كذب اى ومع ذلك لو محض النفي كفى وثبت الاعسار اذ غاية الكذب والسكبة الواحدة لا ترد الشهادة بها كذا اعتمد هـ اه (قوله بان الخ) متعلق بالشاهد و (قوله على انه الخ) اى الشاهد متعلق بقوله نص (قوله اخطا) المعنى اى فى ادائه (قوله ولم ترد شهادته) اى يستفسر عن معنى النفي الذى ذكره اه ع ش (قوله تهورا) تهور الرجل وقع فى الامر بقلعة مبالاة اه قاموس

حاله فان عرف له مال قبل قدمت الثانية (تنبيه) قال الزركشى قضية كلامهم هنا انه لو محض النفي لا يقبل وبه صرح القاضى وغيره لكن نص فى الشاهد بان لا وارث له آخر على انه يقول لا اعلم له وارثا آخر ولا يحضز النفي فان محضه كلا وارث له آخر اخطا المعنى ولم ترد شهادته اه وقد يفرق بان الوارث يظهر غالبا لعدم ظهوره دليل لتمحيض النفي فلم يعد منه تهورا وليس الاعسار كذلك لانه يظهر على صاحبه غالبا ان له شيئا فتمحيضه النفي فيه تهور منه فلم يقبل

ويؤخذ منه انه لا يقبل منه تحيضه وان علم انه الواقع وادعاه لما تقرر ان ذلك نادر جدا فعده به متوردا وان فرض ان المفلس باطنا كذلك لان من هذا حاله لا يخفى امره غالبا (وإذ ثبت اعساره) ولو في غيبة خصمه إذ لا يتوقف ثبوته على حضوره (لم يجز حبسه ولا ملازمته بل يعمل) من غير مطالبة (حتى يورس) الآية نعم له الدعوى (١٤٣) عليه كل وقت انه حدث له مال ويحلفه لانه محتمل وظاهر ان محله ما لم يظهر منه التعتت

والاضرار وعلم من كلامه جواز حبس المدين ولو على زكاة أو عشر لا كفارة لانها تؤدي بغير المال قاله شريح لكن نظر فيه غيره والذي يتجه في كفارة فورية تعين فيها المال الحبس لا في زكاة تقبل السقوط بادعاء تلف او نحوه وان المراد بالعشر ما يشترط على من دخلوا دارنا بالتجارة او الخراج المضروب بحق الى ثبوت اعساره نعم لا يحبس اصل لفرعه مطلقا ولا نحو من وقعت الاجارة على عيته اذا تعذر العمل في الحبس بل يقدم حق المستاجر على غيره ويستوثق القاضي عليه ان خاف هربه بما يراه ولو قيل انه يجاب للحبس في غير وقت العمل كالليل لم يبعد ولا مريض لا مريض له ولا مخدرة ولا ابن سبيل بل وكلهم لا يترددوا ويتمتعوا ولا غير مكاتب ولاولى وكبل لم يجب المال بمعاملته والاحبس ولا فن جنى ولا سيده حتى يؤدي او يبيع بل يباع عليه اذا وجد راغب وامتنع من البيع والفداء ولا مكان لنجم لتمكنه من اسقاطه متى شاء وللدائن ملازمة من لم يثبت

(قوله ويؤخذ منه) اي من التعليل (قوله وان علم انه الخ) اي التمجيز (قوله وادعاه) اي الشاهد والمفلس اه سيد عمر (قوله ان المفلس) الاولى المدين (قوله لان من هذا الخ) تعليل للغاية قول المتن (وإذ ثبت اعساره) اي عند القاضي (لم يجز حبسه الخ) اي بخلاف ما لو لم يثبت اعساره فيجوز حبسه وملازمته مغنى ونهاية (نعم له) اي للدائن علامة المغنى والنهاية ولو ثبت اعساره فادعوا بعد ايام انه استفاد ما لا وبدن الجبهة التي استفاد منها فلم تحليفه لان يظهر منهم اي للحاكم قصد الايذاء اه (قوله منه) اي من الدائن (قوله وعلم من كلامه الخ) اي حيث رتب عدم جواز الحبس على ثبوت الاعسار (قوله بغير المال) يعنى الصيام (قوله في كفارة الخ) خبر مقدم لقوله الحبس (قوله لا في زكاة) والاولى وفي زكاة تقبل الخ عدمه (وان المراد الخ) اي والذي يتجه ان المراد الخ ولعل الاولى اسقاط لفظ ان عطف على جملة قال شريح (قوله او الخراج) عطف على قوله ما يشترط (قوله الى ثبوت الخ) متعلق بقوله حبس المدين (قوله لا يحبس) الى قوله ما لم يختر في المغنى الا قوله ولو قيل الى ولا مريض وقوله لا مريض له وكذا في النهاية لا قوله حتى الى ولا مكاتب (قوله مطلقا) عبارة المغنى نعم الاصل ذكر اكان او غيره وان علا لا يحبس بدين الولد كذلك وان سفل ولو صغير او زنا لانه عقوبة ولا يعاقب الوالد بالولد ولا فرق بين دين النفقة وغيرها زاد النهاية وما جرى عليه الخاوى الصغير تبع للز الى من حبسه لئلا يمتنع عن الاداء فيعجز الابن عن الاستيفاء ردمت مع العجز عن الاستيفاء لانه متى ثبت الوالد مال اخذه القاضي قهرا وصره الى دينه وقضيته انه لو اخفاه عناد اكان له حبسه لاستكشاف الحال وهو ما اعتمدته الزركشي ونقله عن القاضي لكن قولهم ولا يعاقب الوالد بالولديا باء اه (بل يقدم حق المستاجر على غيره) قال السبكي وعلى قياسه لو استعدي على من استؤجرت عينه وكان حضوره لاحكامهم به طل حق المستاجر ينبغي ان لا يحضر ولا يعترض باتفاق الاصحاب على احضار المرأة البرزقة وحسبها وان كانت مزوجة لان للاجارة امد ينتظر ويؤخذ ما قاله ان الموصى بمنفعته كال مستاجر ان اوصى به امدة معينة ولا فكاك لوجه مغنى ونهاية (قوله ويستوثق القاضي) كذا في المغنى وعبارة النهاية ثم القاضي يستوثق عليه مدة العمل فان خاف هربه فعل ما يراه فنهان مرتبان وقضية عبارة الشارح والمغنى ان هنامرتبة واحدة (قوله ليرددوا) انظر ما مرجع الضمير فيه مع انه لا يتأق في المخدرة والمريض اه رشيدى ولك ان تقول ان لكل منهما ترددا بحسبه (قوله والاحبس) اي وان وجب المال بمعاملة الولي او الوكيل حبس عبارة المغنى وتحبس الامناء في دين وجب بمعاملتهم اه وعبارة النهاية ولا الطفل والمجنون ولا ابوه والوصى والقيم والوكيل في دين لم يجب بمعاملتهم اه قال عرش اي فان وجب بمعاملتهم حبسوا والضمير للوصى والقيم والوكيل اه اي والاب (قوله واجرة الحبس الخ) عبارة النهاية واجرة الحبس والسجان على المحبوس ونفقته في ماله اي ان كان له مال ظاهر ولا في بيت المال ثم على مياسير المسلمين فان لم ينزجر بالحبس ورأى الحاكم ضربه او غيره فعل ذلك وان زاد مجموعا على الحد ولا يعززه ثانيا حتى يبرأ من الاول وفي تقييده اذا كان لجوجا ص وراعى الحبس وجهان اصحهما جواز ان اقتضته مصلحة اه قال عرش قوله حتى يبرأ من الاول اي فان خالف وفعل ضمن ما تولد منه اه (قوله ولو لم يقد) اي الحبس (فيه) اي المدين (قوله كذا قيل) راجع الى قوله ولو لم يقد فيه الخ (قوله فرضه) اي هذا القول (قوله كاهم) اي في اوائل الباب (قوله بغير اذنه) اي الغريم (قوله او جواها) اقتصر عليه النهاية والمغنى (قوله وللحاكم) الى الفرع في النهاية والمغنى الا قوله ولا الاولى مر (قوله من ضرب وغيره) في شرح م ر وفي تقييده اذا كان لجوجا ص وراعى الحبس وجهان

اعساره ما لم يختر المدين الحبس فيجاب اليه واجرة الحبس وكذا الملازمة على ما ياتي قبيل القسمة على المدين ولو لم يفد فيه زاد في تعزيره بما يراه من ضرب وغيره كذا قيل ويتعين فرضه فيمن عرف له مال وامتنع من الاداء منه كما مر من حبسه قاض لا يطلق الا برضا غيره او بثبوت اعساره ولا يخرج بغير اذنه الا لضرورة كدعوى او رد جواها والذي يتجه حيث لم يوجد حبس الا ببلد بعيد حبسه فيه وان لم يكن بعمله كالتغريب في الزنا او ما لم يحضر من فوق مسافة العدو لان الحق ثم لم يثبت وللحاكم منع المحبوس بما يرى المصلحة

في منعه منه كتمته بحيلته ولا يلزم الزوج اجابته الى الحبس الا ان كان يتاخرها الوطأ بالسكن فيه بما يظهر وكثر فيه بشم ريحان وبغيره كالاستئناس بالمحادثة وكخلق الباب عليه وكتمه من الجمعة بخلاف عمل الصنعة ونحوه ما (١٢٣) لا ترفه فيه (فرع) حكمه بسفر زوجته

معه فاقرت لآخر بدین قبل اقرارها ومنعت من السفر معه كما اقي به ابن الصلاح وسبقه اليه شريح وقال ابن الفسركاح وجمع لا يقبل وعلى الاول لا تقبل بيته انها قصدت بذلك عدم السفر معه على الاوجه من وجهين في ذلك وان توفرت القرائن بذلك وعليه ايضا لو طلب الزوج من الزوجة او المقر له الحلف على ان باطن الامر كظاها ره اجيب فيه احذاما ياتي في الاقرار لو ارث وغيره لا فيها لان اقرارها بان ذلك حيلة لا يجوز سفرها معه بغير رضا المقر له ومرفى عدم تخليف المفاس المقر ما يصرح بذلك ولو كان الاقرار صادرا عن حيلة كان اقرارها دينا راثما ثم وبهتله فحل تردود الذي يتجه انه ان شهدت بذلك بيته او اذترف به المقر له لم يؤثر ولو كان لسكن من اثنين دين على الاخر حال ولم توجد شروط التقاص فلكل طلب حبس الاخر بشرطه (والغريب العاجز عن بيته الاعسار) لا يحبس بل (يوكل القاضي به) وجوباً (من) اي اثنين فاكثر (يبحث عن حاله فاذا غلب على ظنه اعساره شهد به) لثلاث يتخلد حبسه وظاهر

يلزم الى قوله وكثر فيه وقوله وكخلق الباب (قوله كتمته بحيلته) اي الامن دخوله الحاجة نهاية قال ع ش اي الزوجة ومثلها الاصدقاء اه قوله وكثر فيه بشم ريحان اي بخلاف شمه لمرض ونحوه اه نهاية (قوله وكخلق الباب الخ) لا يظهر وجه عطفه على ما قبله (قوله وكتمه من الجمعة) عبارة النهاية ولا ياتم المحبوس بترك الجمعة والجماعة وللقاضى منع المحبوس منهم ان اقتضته المصلحة اه قال الرشيدى قوله ولا ياتم المحبوس الخ لعله اذالم يكن قادرا على الوفا وامتنع منه عناداه وقال ع ش قوله والجماعة اي وان توقف ظهور الشعار على حضوره اه (قوله بخلاف عمل الصنعة) ولو بما طلا ولو حبست امرأة في دين ولو باذن زوجها فيما يظهر سقطت نفقة مآدته وان ثبت بالبيينة ولا تمنع من ارضاع ولدها ويخرج المحبون من الحبس مطلقا والمرضى ان فقد عمرضا والسكلام هنافي طرو المرض على المحبوس فلا ينافي ما مر من عدم حبس المريض لانه بالنسبة للابتداء اه نهاية وكذا في المعنى الا قوله ولا تمنع من ارضاع ولدها قال ع ش قوله ولو حبست الخ اطلاقه شامل للموكلان الزوج هو الحابس لها وفيه كلام في باب القسم والنشوز فليراجع قال سم على منهج بعد مثل ما ذكره الشارح مر واما اذا حبست هي الزوج فان كان بحق فلها النفقة او ظنا فلا م ر انتهى اه (قوله حكمه الخ) واصحاب الدين الحال ولو ذميا منع المديون الموسر بالطلب من السفر المخوف وغيره بان يشغله عنه برفعه الى الحاكم مطالبته حتى يوفيه دينه نعم ان استتاب من يوفيه من ماله الحاضر فليس له منعه اما صاحب المؤجل فليس له منعه من السفر ولو كان مخروفا كجهاد والاجل قريبا ولا يكلف من عليه المؤجل رهنا ولا كفلا ولا اشهاد الا ان صاحبه هو المقر حيث رضى بالتأجيل من غير رهن ولا كفيل وله السفر بحسبته ليطالبه عند حلوله بشرط ان لا يلازمه ولا يلازمه الغريم لان فيه اضرا رابه اه غنى (قوله بدین) اي حال (قوله وعلى الاول) اي قبول اقرارها ومنعها من السفر (قوله بذلك) اي بالقصد المذكور (قوله وعليه) اي على الاول (قوله على ان باطن الامر الخ) اي ان عليها دينا له في الواقع (قوله اجيب فيه) اي اجيب الزوج في طلبه حلف المقر له (قوله لا فيها) اي لا في طلبه حلف الزوجة (قوله لا يجوز الخ) من التجوز خبر لان الخ (قوله شروط التقاص) اي من الاتحاد جنسا وقدر او صفة وحلوا او تاجيلا (قوله بشرطه) اي كعدم ثبوت الاعسار وعدم نحو مرض (قوله لكن ظاهر كلام الروضة الخ) وهو كذلك اه معنى زاد النهاية واجرة الموكل به في بيت المال فان لم يكن في ذمته الى ان يوسر فيها يظهر فان لم يرض احد بذلك سقط الوجوب عن القاضى فيما يظهر ايضا نعم سيأتي ان الجاني اذالم يكن له مال ولا ثم بيت مال جاز للقاضى ان يقتصر له اي اجرة الجلاد على بيت المال وان يسخر من يستوفى النقود فقياسه ان لا هنا حيث انذ ان يقتصر اي اجرة الباحث على بيت المال وان يسخر باحثين لثلاث يتخلد حبسه وقدم علم ان الباحث اثنان اه (فصل في رجوع نحو بائع المفلس) (قوله في رجوع نحو بائع المفلس الخ) اي وفيما يتبع ذلك من حكم مالو غرس الخ واندرج في النحو المسلم والمقرض والمؤجر وغيره من المعامل بمعاوضة (قوله بشم في الذمة) سيذكر محترزه بقوله او اشترى شيئا بعين الخ (قوله اي شيئا منه) بدل عليه قوله الاتي فان كان قبض بعض الثمن رجع في الجديد الخ وان كان في صورة خاصة اه سم اي في التلف فليس بقيد بل يجري مع البقاء كما باقى (قوله حتى مات المشتري الخ) يؤخذ من كلامهم ان الموت مفلسا بمنابة الحجر وان يخرج عليه

اصحها جواز ما ان اقتضت المصلحة (قوله فاقرت لآخر بدین) ولو حبست امرأة في دين ولو باذن زوجها فيما يظهر سقطت نفقة مآدته وان ثبت بالبيينة ولا تمنع من ارضاع ولدها (قوله لكن ظاهر كلام الروضة) وهو كذلك مر

(فصل) (قوله اي شيئا منه) بدل عليه قوله الاتي فان كان قبض بعض الثمن رجع في الجديد الخ وان كان

لمتن انه يوكل به ابتداء ولا يحبس كالبسبيل لكن ظاهر كلام الروضة واصلا انه يحبس ثم يوكل من بحث عنه (فصل) في رجوع نحو بائع مفلس عليه بما باعه له قبل الحجر ولم يقبض عرضه (من باع) شيئا بشم في الذمة (ولم يقبض الثمن) اي شيئا منه (حتى) مات المشتري

قبل الموت اه سيد عمر (قوله مفلسا) قال في شرح العباب ويؤخذ من فرضه هذا في المفلس السابق تعريفة ان من اشترى سلعة في ذمته وقيمتها مثل الثمن واكثر والمشتري لا يملك غير هار ولا دين عليه غير الثمن لم يكن للبائع الرجوع في السلعة وهو احد وجهين لم ار من رجح منهما شيئا لكن قد علمت ان كلامهم صريح في ترجيح هذا الذي ذكرته ومن ثم يعلم ايضا ان الاوجه من وجهين فيما لو لم يتعذر استيفاء العوض بان تجد دله بعد الحجر مال بني بدونه بنحو ارث واصطيدا او ارتفاع قيمة امواله انه لا رجوع لانه غير مفلس الا ان به جزم الغزالي وقوله لم يكن للبائع الرجوع في السلعة اي ما لم يقع حجر كما يعلم من مباحث الحجر الغريب السابق اه سم (قوله بشر وطه الخ) اي الحجر (قوله من غير حاكم الخ) اي فلا يحتاج في الفسخ الى حكم حاكم بل يفسخ بنفسه على الاصح ولو حكم حاكم بمنع الفسخ لم ينقض كما صححه المصنف وان قال الا صغرى بنقضه مغنى ونهاية (قوله بنحو فسخته) اي البيع اي او بطلته او رجعت في المبيع كما رجحه ابن ابي الدم واسترجعته كما بحثه الزكشي اه نهاية (قوله او رددت الثمن الخ) عبارة المغنى كذا رددت الثمن او فسخت البيع فيه في الاصح اه (قوله لا بفعل) اي كوطء الامة (قوله وقد يجب) الى التنبيه في النهاية والمغنى الا قوله لان النص الى المقتن (قوله عن موليه) او موكله قال سم على حجج قد يستشكل تصور ذلك لان الولي لا يسلم المبيع حتى يقبض الثمن ويمكن ان يقال تصور المسئلة لا يتوقف على قبض المبيع اذ يمكن قبل قبضه لزوم البيع والحجر على المشتري بفلس فيجب حينئذ الفسخ على الولي ثم التصرف في المبيع للمولى ولولا الفسخ لما تمكن من التصرف فيه اه اقول ويمكن ان يصور ايضا بما اذا باع بنفسه ثم حجر عليه لسفه او جنون وقد سلم المبيع قبل الثمن ثم حجر على المشتري بالفلس فيجب على ولي البائع الفسخ اه ع ش (قوله او يكون مكانا) اي بان باع لغيره شيئا ثم حجر على المشتري بالفلس فيجب على المكاتب الفسخ رعاية لمحق السيد لانه فن ما بقى عليه درهم اه ع ش (قوله او بعضه) عبارة النهاية وكاله استرداد المبيع له استرداد بعضه لانه مصلحة للغير ما اه زاد المغنى وقيد الاذرعى الرجوع في البعض بما اذا لم يحصل به ضرر بالتشقيص على الغرماء وقال السبكي لا يلتفت لذلك واقتصر عليه شيخنا في شرح الروض وهو المعتمد اه (قوله واسترداد المبيع كله او بعضه) هذا مع قوله فسخ البيع يقتضى ان له فسخ البيع في جميع المبيع واسترداد بعض المبيع لان فسخ العقد يقتضى رفع العقد بالنسبة لجميع المبيع لا طلاق فسخه وفيه نظر فليراجع ولما قال في العباب ولو اراد الرجوع في بعض المبيع جاز عاله في شرحه بقوله لانه انفع للغرماء من الفسخ في كله اه فاعل مراده هنان المراد ان له فسخ البيع في كل المبيع او بعضه اه سم (قوله لها) اي للصحيحين و(قوله وفي اخرى) اي لها ايضا (قوله او اشترى شيئا) عطف على قوله افلس (قوله ولم يتسلم البائع) اي ثم حجر على المشتري (قوله

في صورة خاصة (قوله مفلسا) قال في شرح العباب ويؤخذ من فرضه هذا في المفلس السابق تعريفة ان من اشترى سلعة في ذمته وقيمتها مثل الثمن واكثر والمشتري لا يملك غير هار ولا دين عليه غير الثمن لم يكن للبائع الرجوع في السلعة وهو احد وجهين لم ار من رجح منهما شيئا لكن قد علمت ان كلامهم صريح في ترجيح هذا الذي ذكرته ومن ذلك يعلم ايضا ان الاوجه من وجهين فيما لو لم يتعذر استيفاء العوض بان تجد دله بعد الحجر مال بني بدونه بنحو ارث واصطيدا او ارتفاع قيمة امواله انه لا رجوع لانه غير مفلس الا ان به جزم الغزالي الخ وقوله لم يكن للبائع الرجوع في السلعة اي ما لم يقع حجر كما يعلم من مباحث الحجر القريبة السابقة (بان يتصرف عن موليه) قد يستشكل تصور المسئلة لان الولي لا يسلم المبيع حتى يقبض الثمن ويمكن ان يقال تصور المسئلة لا يتوقف على قبض المبيع اذ يمكن قبل قبضه لزوم البيع والحجر على المشتري بفلس فيجب حينئذ الفسخ على الولي ثم التصرف في المبيع للمولى ولولا الفسخ لما تمكن من التصرف فيه (قول المصنف واسترداد المبيع كله او بعضه) هذا مع قوله فسخ البيع يقتضى ان له فسخ البيع في جميع المبيع واسترداد بعض المبيع لان فسخ البيع يقتضى رفع العقد بالنسبة لجميع المبيع لا طلاق فسخه وفيه نظر فليراجع ولما قال في العباب ولو اراد الرجوع في بعض المبيع جاز عاله في شرحه بقوله لانه انفع للغرماء من الفسخ في كله انتهى فاعل مراده

مفلسا كما يابا. اول الفرائض او حتى (حجر على المشتري بالفلس) اي بسبب افلاسه بشروطه السابقة (فله) اي البائع من غير حاكم حيث لم يحكم حاكم بمنع الفسخ (فسخ البيع) بنحو فسخته او نقضته او رفعته او رددت الثمن او فسخت البيع فيه لا بفعل ونحوه بما ياتي وقد يجب الفسخ بان يتصرف عن موليه او يكون مكانا والغلبة في الفسخ (واسترداد المبيع) كله او بعضه ويضارب بالباقي للخبر المتفق عليه اذا افلس الرجل ووجد البائع سلعته بعينها فهو احق بها من الغرماء وفي رواية لها من ادرك ماله بعينه عند رجل وقد افلس فهو احق به من غيره وسياقه قاض بان الثمن لم يقبض وفي اخرى ايمار رجل افلس او مات فصاحب المتاع احق بمقتاعه وافهم كلامه انه لا رجوع لو افلس ولم يحجر عليه او حجر عليه بسفه او اشترى حال الحجر الا ان جهل حاله كما مر في ثبت بشروطه الاتية او اشترى شيئا بعين ولم يتسلمها البائع فيطالب بها ولا فسخ لان النص لم يرد

إلا في المبيع (الخ) أى وما هنا ثمن وقد يقال حاصل مورد النص فسخ البائع لا فلاس المشتري ولو وقع الفسخ هنا السكان من ذلك ففي هذا التعليل خفاء ثم انظر هل يرد عليه مسئلة السلم الاتية اه سم (قوله وما الحق به) أى بما سمي به عنه بقوله وسائر المعاوضات كالبيع اه ع ش (قوله أى البائع أو الفسخ) كذا في النهاية واقتصر المغنى على الفسخ (قوله بين عليه الخ) أى بالفورية عبارة النهاية والمغنى ولو ادعى الجهل بالفورية قبل كالد بالعيب بل أولى لان هذا يخفى على غالب الناس بخلاف ذلك اه قال ع ش قوله بالفورية وكذا لو ادعى الجهل بالخيار بالاولى اه وفي النهاية ولو صالح عن الفسخ على مال لم يصح وبطل حقه من الفسخ ان علم لان جهل اه قال ع ش قوله لان جهل أى لان مثله ما يخفى اه قول الماتن (بالوطء) واذ قلنا بعدم الفسخ به هل يجب مهر عليه او لا الظاهر الاول لبقاء الموطوءة على ملك المفسس ولا حذ عليه للخلاف في انه يحصل به الفسخ او لا اه ع ش قول الماتن (ونحوها) كالمهق والجاره والا فراض (قوله وتلغو) وعمل الخلاف اذ انوى بالوطء الفسخ وقلنا هذا الفسخ لا يقتصر الى حاكم كمر والافلا يحصل به قطعها بماهية ومغنى قال الرشيدى قوله وعمل الخلاف أى في وطء بقرينة ما بعده أما لا اعتاق والبيع فالخلاف جار فيهما مطلقا اه (قوله كالواهب) لفرعه (قوله اذمى الى كالبيع الخ) اشار به الى ان الكاف تقييدية لا تنظيرية والا لدخل الصداق وعوض الخلع اه ع ش (قوله نحو السلم) بان افلس المسلم اليه فلمسلم الفسخ واسترداد راس المال اه سم (قوله نحو السلم الخ) فاذا جره دارا باجرة حاله لم يقبضها حتى حجر عليه فله الرجوع في الدار بالفسخ تنزيلا للدفعة منزلة الدين في البيع او سلمه درهم قرصا ورأس مال سلم حال او مؤجل خل ثم حجر عليه والدرهم باقية بالشروط الآتية فله الرجوع فيها بالفسخ اه مغنى (قوله والقرض) أى وإن كان لا يتعين في القرض الفسخ بل له الرجوع وان لم يحجر على المقرض اه سلطان ومثله في المحلى اه بحيرى (قوله لعموم الخبر المذكور) وهو قوله صلى الله عليه وسلم ايمان رجل افلس او مات فصاحب المتاع احق بتمتاعه اه ع ش ولك ارجاعه الى الرواية الثانية ايضا (قوله وخرج نحو الهبة) أى بقيد المعاوضة (قوله ونحو الخلع الخ) أى بقيد المحضة ودخل في النحو الاول الاباحة والهدية والصدقة وانظر ما دخل بالنحو الثانى (قوله كالنكاح) صورته ان يتزوجها بمهر في مته ويدخل بها ثم يحجر عليه فليس لها الرجوع في بعضها وكذا لو كان الصداق مينا فانها تملكه بنفس العقد وتطالب به بعد الحرج وصوره الخلع ان يخالها على عوض في مته ثم يحجر عليه بالفلس فليس له فسخ عقد الخلع والرجوع في المراقه صورة الصلح عن الدم ان يستحق عليه قصاصا ويصالحه عنه على دين ثم يحجر على الجاني فليس المستحق فسخ الصلح والرجوع للقصاص ع ش لتضمن الصلح العفو عنه وعبارة الشوبرى قوله كالنكاح ولو قبل الدخول ولا يشكل عليه قوله لتعذر استيفائه كما هو لان المراد عدم تسلطه عليه بعد والا فصلح الدم ما هو النالف فيه وكذا الخلع اه أى ليس فيه شىء تالف حتى يكون المراد بالتعذر تلف العوض وفي الحلبي تقييده بكونه بعد الدخول وفي القليوبى ما يوافق الشوبرى وعبارة وسواء فيه وفي الخلع قبل الدخول وبعده والتعليل في النكاح الاغاب انتهى اه بحيرى (قوله ليس من هذا الخ) عبارة المغنى والنهاية واما فسخ الزوجة باعسار زوجها بالمهر او النفقة كما سياتى في بابها فلا يختص بالحجر اه قوله بالمهر أى قبل الدخول وقوله او النفقة أى مطلقا قال ع ش وهل لها في صورة الحجر الفسخ بمجرّد الحجر او يتمتع الفسخ مادام المال باقيا لا لا يتحقق اعساره الا بقسمة امواله فيه نظرا الاقرب الثانى اذ من الجائز حدوث مال له او براءة بعض الغرماء له او ارتفاع بعض الاسعار واما الفسخ بالنفقة فليس لها الا بعد قسمة امواله وهى ثلاثة ايام

هنا ان المراد ان له فسخ البيع في كل المبيع او في بعضه (قوله إلا في المبيع) قد يقال حاصل مورد النص فسخ البائع لا فلاس المشتري ولو وقع الفسخ هنا السكان من ذلك ففي هذا التعليل خفاء ثم انظر هل يرد عليه مسئلة السلم الاتية (قوله إلا في المبيع) فيه ان البائع هنا لو فسخ لكان الفسخ في المبيع وايضا في فلا كان هذا من الملحق وايضا فالخبر الثانى شامل لهذا قطعاً والاول ذكر فردا بحكم العام اه (قوله نحو السلم) بان افلس المسلم اليه فلمسلم الفسخ واسترداد راس المال (قوله والنكاح) يتامل وقوله لتعذر الخ يتامل (قوله

هنا ان المراد ان له فسخ البيع في كل المبيع او في بعضه (قوله إلا في المبيع) قد يقال حاصل مورد النص فسخ البائع لا فلاس المشتري ولو وقع الفسخ هنا السكان من ذلك ففي هذا التعليل خفاء ثم انظر هل يرد عليه مسئلة السلم الاتية (قوله إلا في المبيع) فيه ان البائع هنا لو فسخ لكان الفسخ في المبيع وايضا في فلا كان هذا من الملحق وايضا فالخبر الثانى شامل لهذا قطعاً والاول ذكر فردا بحكم العام اه (قوله نحو السلم) بان افلس المسلم اليه فلمسلم الفسخ واسترداد راس المال (قوله والنكاح) يتامل وقوله لتعذر الخ يتامل (قوله

(وله) أى الرجوع فى المبيع وما لحق به (شروط ١٤٦) منها كون الثمن فى البيع والعوض فى غير ديننا (حالا) عند الرجوع وان كان

بعد ذلك كما بأتى النفقات اه (قوله أى الرجوع) أى بالفسخ (قوله وما لحق به) أى من المعاوضة المحضة (قوله والعوض فى غيره) أى كالمسلم فيه والبراهم المقرضة والجرة ثم هذا من العطف على معمولى عاملين مختلفين بحرف واحد مع تقدم المجرور (قوله ديننا) أى بخلاف ما لو كان عينا بان اشترى منه المفسل هذا الثوب فهو مقدم بالثوب على الغرامة اه رشيدى وتقدم فى الشارح مثله (قوله قبله) أى الرجوع (قوله) ولو استمر الخ) غاية للغاية (قوله لان المؤجل الخ) علة المقدراى فلا يصح رجوع حال وجوده لاجل لان الخ (قوله ليصرف المبيع) أى وما لحق به (قوله اجرة كل شهر) أى مثلا فلنملا المؤجلة بانتهاه السنة اه سيد عمر (قوله عند انقضائه) اخرج به ما لو قال عند اوله فله الفسخ اه عش (قوله فلا يتصور فسخ) أى للاجارة مطلقا الا (قوله فسخ) أى المؤجر المذكور اى له الفسخ ولو افلس المستاجر فى مجلس اجارة الذمة فان اثبتنا خيار المجلس فيها اى المرجوح استغنى به والا فله الفسخ كاجارة العين وان افلس مؤجر عين قدم المستاجر بمنفعتها وملتزم عمل اى فى ذمته والجرة فى يده فلم يستاجر الفسخ فان تلفت ضارب باجرة المثل كنظيره فى السلم ولا نسلم اليه حصته منها بالمضاربة لا متاع الاعتياض عن المسلم فيه اذا جارة الذمة سلم فى المنافع بل يحصل له بعض المنفعة الملتزمة ان تبعضت بلا ضرر يكمل ما تتركه والا كقصة ثوب وركوب الى بلد ولو نقل لنصف الطريق لقي ضايعا فسخ وضارب بالاجرة المبدولة فلو سلم له الملتزم عينا ليستوفى منها قدم بمنفعتها كالمعينة فى العقد اه نهاية قول المتن (وان يتعذر حصده) لو حصل مال باصطيد او امكن الوفاء مع المال القديم قال الغزالي لا رجوع ونسبه ابن الرفعة لظاهر النص انتهى ع ومثل الاصطيد ارتفاع الاسعار او الابرار من بعض الدين اه عش وتقدم ما يوافق عن سم عن شرح العباب (قوله اى العوض) اى الثمن ونحو المسلم فيه (قوله فلو لم يتعذر به) كان الاولى اسقاطه لفظه ليظهر مقابلته بقوله الاقوى او تعذر بغيره الخ ثم هو الى التنبيه فى النهاية والمعنى (قوله بنى) فان لم يف به فله الرجوع فيما يقابل ما بقى له نهاية ومعنى (قوله بالاذن) اى اذن المفسل (قوله وهو مقرر الخ) فلو كان جاحدا ولا بينة ومعسرا رجع لتعذر الثمن بالافلاس نهاية ومعنى (قوله والمئة فيه) اى فى الضمان بغير الاذن (قوله او تعذر الخ) فى عطفه لم يتعذر به بالايحتمل (قوله مثلا) اى ونحو المسلم اليه قول المتن (او هرب) اى او مات مليا وامتنع الوارث من التسليم نهاية ومعنى (قوله مع يساره) فى كلامه الجذف من الثانى لدلالة الاول اه سم (قوله عن المنقطع) اى بخلاف المسلم فيه فى صورته اذ لا يجوز الاستبدال عنه فله الفسخ سم عبارة النهاية وقد دخل فى الضابط عقد السلم فله فسخه ان وجد راس ماله فان فات لم يفسخ بل يضارب بقيمة المسلم فيه ان لم ينقطع ثم يشترى له منه بما يخصه ان لم يوجد فى المال لا متناع الاعتياض عنه فان انقطع فله الفسخ لثبوته حينئذ فى حق غير المفسل فى حقه اولى واذا فسخ ضارب برأس المال وكيفية ذلك اذ لم ينقطع المسلم فيه ان يقوم المسلم فيه فان شأوى عشرين والديون ضعف المال افرز له عشرة فان رخص السعر قبل الشراء اشترى له بها جميع حقه ان وقت به والا فبعضه وان كان م تقوما فان فضل شئ فللغرماء ولو ارتفع السعر لم يزد على ما افرز له ولو تلف بعض راس المال وكان مما يفرد بالعقد رجع بباقيه وضارب بباقي السلم فيه اه (قوله من نحو الممتنع) اى كالحارب (قوله) بالسلطان اى الحاكم نهى ومعنى (قوله عجز) اى السلطان (قوله فى الامتناع) اى وما عطف عليه من الحرب (قوله على ما قبله) اى التعذر بالافلاس (قوله ذلك) اى الاشكال (قوله الشارح) اى الجلال المحلى وتبعه النهاية والمعنى (قوله لان هذا الخ) لتعذر عدم الدفع (قوله فرض هذا) اى الافلاس (قوله فلا يتأتى ذلك) اى تفريع الامتناع على ما قبله قال البجيرى الا ان يقال لا يضر كون الاقسام اعم من المقسم كما قرره

مؤجلا قبله ولو استمر الاجل لما بعد الحجر لان المؤجل لا يطالب به فيصرف المبيع لديون الغرماء ومن هذا اخذ ابن الصلاح واقره الاسنوى وغيره ان الاجارة التى يستحق فيها اجرة كل شهر عند انقضائه لا فسخ فيها لا امتناعه قبل انقضائه لعدم المطالبة بالاجرة بعده لغوات المنفعة المعقود عليها كتلف المبيع وهكذا كل شهر فلا يتصور فسخ الا ان كانت الاجرة جالة اى او بعضها حال اذن اجر شيئا باجرة بعضها مؤجل وبعضها حال ففسخ فى الحال بالقسط كما بحثه غيره (وان يتعذر حصوله) اى العوض (بالافلاس فلو) لم يتعذر به كان كان به رهن بنى بالثمن عادة ولو مستعار او ضامن بالاذن وهو مقر او به بينة مليا وكذا بغيره على الاوجه والمئة فيه ضعيفة لانظر اليها او تعذر بغيره كان انقطع جنس الثمن او (امتنع) المشتري مثلا (من دفع الثمن مع يساره او هرب) مع يساره (فلا فسخ فى الاصح) لجواز الاستيفاء من الرهن او الضامن والاستبدال عن المنقطع ولا مكان التوصل الى اخذه من نحو الممتنع بالسلطان فان فرض عجزه فنادر (تنبيه) ما ذكره فى الامتناع فريعا على ما قبله

مشكل فان صورة الامتناع خرجت بفرضه الكلام ولا فى المحجور عليه بالفلس ولا يدفع ذلك قول الشارح فلواتنى شيخنا الافلاس بان الامتناع لان هذا انما يصلح مع النظر الى قوله بالافلاس وحده اما مع كونه فرض هذا شرطا فى المحجور عليه فلا باقى ذلك

شيخنا العزيزى اهـ قول المتن (ولو قال الغرماء) أى غرماء المفلس لمن له حق الفسخ نهاية ومغنى (قوله من مال المفلس) الى قول المتن (كون المبيع فى النهاية والمغنى (قوله لما فيه الخ) أى فى التقديم مطلقا أى من مال المفلس او مال الغرماء واما قوله وقد يظهر الخ فهو راجع لخصوص التقديم من مال المفلس (قوله وبه يفرق الخ) أى باحتمال ظهور غريم آخر وفى شرح مـ ولو قدم الغرماء المرتين بدئته سقط حقه من المرهون بخلاف البائع كما تضمنه كلام الماوردى وعليه فالفرق ان حق البائع اكدلانه فى العين وحق المرتين فى بدلها انتهى وأقول ان كان لو ظهر غريم زاحم المرتين أشكل سقوط حقه ولم يتضح الفرق سم على حجب لكن الظاهر عدم مزاحمته لان حق المرتين مقدم على الغرماء فلم يفو توابته تقديم المرتين شيئا حتى يرجع به عليه كما قيل فى مسألة القصار اهـ عـ شـ (قوله لا تفسخ) أى عقد الاجارة وصورة المسئلة ان لم يفعل المستاجر عليه وهو القصار او يصور ذلك بما لو بصر بالفعل وزاد الثوب بسبب القصار فانه شريك بالزيادة ونقل بالدرس عن شيخنا الزيادة تصويره بالصورة الثانية اهـ عـ شـ (قوله فانه يجبر) ظاهره سواء قالوا من مال المفلس او من مالنا وكلامه فى شرح العباب صريح فى ذلك اهـ سم أقول وكذا كلام المغنى صريح فى ذلك (قوله ولو لمات المشتري) أى مثلا (قوله وقال الورثة) أى لمن له حق الفسخ من نحو البائع (قوله اجيب) أى نحو البائع للفسخ ان اراده (قوله اجيبوا) أى الورثة فيمتنع على نحو البائع الفسخ (قوله مع انه الخ) أى الوارث (قوله خليفة مورثه) فله تخلص المبيع نهاية ومغنى (قوله فيه) أى فى الاخذ من مال الوارث أى بخلاف الغرماء (قوله واذا اجاب) أى نحو البائع (قوله لم يرجع) أى فيما اذا قدموه من مال المفلس وهو محل المزاحمة واما اذا قدمه الغرماء أى الوارث من مالهم أى أو ماله فلا كلام انه لا يرجع اهـ سم (قوله لتقصيره) حيث اخرج حق الرجوع مع احتمال ظهور مزاحم له ويؤخذ من التعليل انه فى العالم بالمزاحمة وليس كذلك اهـ نهاية أى ولا فرق بين العالم والجاهل عـ شـ (قوله ولم يزاحمه الخ) عبارة والمغنى والنهاية ولو تبرع بالثمن احد الغرماء او كلهم او اجنبى كان له الفسخ لما فى ذلك من المنة واسقاط حقه فان اجاب المتبرع ثم ظهر غريم آخر لم يزاحمه فيها اخذه اما لو اجاب غير المتبرع فالذى ظهر ان يزاحمه ثم ان كانت العين باقية لم يرجع فيها يقابل ما زوجه به فى احد احتمالى يظهر ترجيحه لانه مقصر حيث اخرج حق الرجوع مع احتمال ظهور غريم يزاحمه اهـ (قوله المتبرع) أى من الوارث او الغرماء او الاجنبى اهـ (قوله من ماله)

فله الفسخ) فى شرح مـ ولو قدم الغرماء المرتين بدئته سقط حقه من المرهون بخلاف البائع كما تضمنه كلام الماوردى وعليه فالفرق ان حق البائع اكدلانه فى العين وحق المرتين فى بدلها انتهى وأقول ان كان لو ظهر غريم زاحم المرتين أشكل سقوط حقه ولم يتضح الفرق (قوله وقد يظهر الخ) هذا مع قوله من مال المفلس او مالنا يقتضى مزاحمة من ظهر اذا قدموه من مالهم لكن بخلاف قوله وهما ولم يزاحمه فيها اعطاه له المتبرع (قوله فانه يجبر) ظاهره سواء قالوا من مال المفلس او من مالنا وكلامه فى شرح العباب آخر الباب فى الكلام على ذلك صريح فى ذلك خصوصا ما نقله عن ابن شبة فراجع (قوله لتقدمه عليهم) ان كان المراد تقدمه على جميع الغرماء حتى من يظهر بعد فضية ذلك أنه فسخ له مطلقا لوصوله لحقه بكل حال فلا حاجة فى اجباره الى قول الغرماء ما ذكر لانه لا يتمكن من الفسخ مطلقا وان كان المراد تقدمه على الموجودين القائلين فلا وجه لاجباره مع احتمال ظهور المزاحم (قوله مع انه خليفة مورثه) أقول وايضا فلما كانت التركة متعاقبة الحقوق التى على الميت ولا يستحق الوارث الا ما فضل منها على الحقوق ضعفت المنة وانتفت لانها بالدفع من ماله بقديها وقد يكون له غرض فى اعيانها (قوله لم يرجع) أى فيما اذا قدموه من مال المفلس وهو محل المزاحمة وأما اذا لم يزاحم بان قدمه الغرماء من مالهم فلا كلام انه لا يرجع وعدم الرجوع للعين أى لما يقابل ما زوجه به منها هو ثانى احتمالى نقلهما فى شرح الرض عن المطلب وقال انه اوجه وان فى كلامه اشارة اليه قال لكن الموافق لكلام الماوردى الا فى انه لو قدم الغرماء المرتين بدئته سقط حقه من المرهون بخلاف البائع فليتأمل (قوله ولم يزاحمه فيما اعطاه) أى يزاحمه فيما قدموه به من مال المفلس (قول المصنف)

(ولو قال الغرماء لا تفسخ
وتقدمك بالثمن) من
مال المفلس أو مالنا) لله
الفسخ) لما فيه من المنة
وقد يظهر غريم آخر وبه
يفرق بين هذا وما لو قال
الغرماء للقصار لا تفسخ
وتقدمك بالاجرة فانه
يجبر لانه لا ضرر عليه
بفرض ظهور غريم آخر
لتقدمه عليهم ولو مات
المشتري مفلسا وقال
الورثة لا تفسخ وتقدمك
من التركة أجيب أو من
مالنا أجيبوا واستشكل
بان التركة ملكهم فأى
فرق وقد يفرق بانه اذا
أخذ من التركة يحتمل
ظهور مزاحم له بخلاف
ما اذا أخذ من مال الوارث
مع انه خليفة مورثه فلم
ينظر للمنة فيه واذا أجاب
الغرماء أو الوارث فظهر
غريم لم يرجع للعين لتقصيره
ولم يزاحمه فيما اعطاه له
المتبرع من ماله

لانه وان قيل بدخوله في ملك المفلس لكنه (١٤٨) تقديري والغرماء انما يتعلقون بما دخل في ملكه حقيقة (وكون المبيع باقيا في ملك

المشتري) لرواية من ادرك ماله بعينه (فلو) باعه ثم حجر عليه في زمن خيار البائع او خيارهما او اقرضه او وهبه لولده جازله الرجوع تنزيلا لقدرته على رده للملكة منزلة بقاءه بملكه او زال ملكه عنه ثم عاد فلارجع كما في الروضة واقتضاء كلام المتن وهو نظير ما يأتي في الهبة للولد وفارق الرد بالبائع ورجوع الصداق بالطلاق بان الرجوع في الاولين خاص بالعين دون البدل وبالزوال زالت العين فاستصحب زوالها بخلافه في الاخيرين فانه عام في العين وبدلها فلم يزل بالزوال وعلى الرجوع الذي انتصر له جمع لوزال ثم عاد بمعاوضة محضة قدم الثاني لان حقه اقوى اذلا خلافا في جواز رجوعه بخلاف الاول واستثنى من هذا الشرط مسائل فيها نظر او (فات) حسا بنحو موت او شرعا بنحو غرق او وقف (او كاتب العبد) مثلا وكتابة صحيحة ولم يعد للرق واستولد الامة اتفاقا كما قاله المصنف وان افتى بما يخالفه (فلا رجوع) لخروجه عن ملكه حسا فيما عدا الاخيرين وحكما قيمهما وليس للبائع فسخ هذه التصرفات وفارق الشفع بقوة حقه بشوته مقارنا لعقد الشراء ولا كذلك هنا (ولا يمنع

اي لا من التركة اعرش (قوله لانه) اي ما اعطاه الخ قول المتن (وكون المبيع) اي او نحوه و (قوله في ملك المشتري) اي المفلس وهو ظاهر فيما لو اتفقا على بقاءه فلواختلفا في البقاء وعدمه هل يصدق المشتري او البائع فيه نظرا والا قرب تصديق المشتري في عدم بقاءه اذا كان ما يستملك كالا طعمة والا كلف بيته على عدم بقاءه فان لم يقمها صدق البائع فله الفسخ اعرش (قوله فلو باعه) اي المشتري عينا (قوله او اقرضه) اي واقبضه ثم حجر عليه و (قوله او وهبه الخ) اي واقبضه ثم حجر عليه نهاية و غنى زاد سم اذ بعد الحجر لا يصح تصرف باقراض او هبة اه اي في كلامه حذف من الثاني لدلالة الاول (قوله جازله الرجوع) خلافا للنهاية والمغنى والشهاب والرملي في القرض والهبة وفاقلم في البيع (قوله جازله) اي لبائع المفلس كما هو ظاهر وعبارة شرح الروض في صورة البيع فللبائع الرجوع فيه كالمشتري اه سم وما نقله عن شرح الروض نقله النهاية والمغنى عن الماوردي (قوله او زال ملكه) اي قبل الحجر اذ بعده لا يصح ازالته اه سم ثم قوله المذكور الى قوله وفارق في المغنى والنهاية (قوله ثم عا) ولو بعوض وحجره باق او حجر عليه اه نهاية (قوله الرد بالعيب) اي حيث زال المبيع عن ملك المشتري ثم عاد اليه ثم علم العيب القديم فله الرد به (قوله ورجوع الصداق) اي فيما اذا اصدقها شيئا ثم زال ملكها ثم عاد اليها ثم طلقتها قبل الدخول فله الرجوع الى ذلك الشيء (قوله في الاولين) اي في الافلاس والهبة للولد (قوله في الاخيرين) اي في المعيب والصداق (قوله وبدلها) انظره في صورة الرد بالعيب ويجاب بانه لو علم العيب وقد تلف او عتق مثلا رجوع بالارش اه سم (قوله وعلى الرجوع) اي على القول المرجوح من جواز الرجوع اعرش اي في الزائل العائد (قوله وعلى الرجوع) الى قول المتن ولا يمنع في النهاية والمغنى الا قوله واستثنى الى المتن (قوله بمعاوضة الخ) اي ولم يوف الثمن الى بائعه الثاني نهاية ومعنى (قوله من هذا الشرط) اي شرط البقاء في ملك المشتري (قوله اوقات) عطف على قوله باعه (قوله بنحو عتق او وقف) اي كالبيع والهبة نهاية ومعنى (قوله مثلا) اي والامة (قوله ولم يعد للرق) اي فلو عاد له بان عجز جاز الرجوع نهاية ومعنى (قوله واستولد الخ) اي قبل الحجر اذ لا تنفذ هذه الامور بعده على ما تقدم سم وعش وقوله على ما تقدم لعلمه اشارة الى نفوذه بعده عند الشارح دون النهاية والمغنى تبعا للشهاب الرملي كما مر (قوله كما قاله المصنف الخ) عبارة النهاية والمغنى والاستيلاء كالكتابة كافي الروضة واصلا وما وقع في فتاوى المصنف من الرجوع لعلمه غلط من ناقله عنه فانه قال في التصحيح انه لا خلاف في عدم الرجوع في الاستيلاء ما قاله عش وقوله لعلمه غلط اي او يحتمل على الاستيلاء بعد الحجر (قوله الاخيرين) اي الاستيلاء والكتابة (قوله ولا كذلك هنا) اي وحق الرجوع لم يكن ثابتا حين تصرف المشتري لانه انما ثبت بالافلاس والحجر نهاية ومعنى (قوله ونحو التدبير) الى المتن في النهاية والمغنى الا قوله استفيد الى قوله الاجارة (قوله ونحو التدبير) اي وتعليل العتق نهاية ومعنى والكتابة الفاسدة عش (قوله لانه) اي ما ذكر من التزويج ونحو التدبير (قوله واستفيد منه) اي من المتن

في ملك المشتري) اي وهو المفلس وقول الشارح في زمن خيار البائع او خيارهما او اقرضه ذكر هذا الماوردي وخرج عليه البلقيني مسألة الهبة لولده المذكورة قال ويلزم على ما قاله الماوردي انه لو باعه المشتري لآخر ثم افلسا وحجر عليهما كان للبائع الاول الرجوع ولا بعد في الزامه انتهى ذكر جميع ذلك في شرح الروض وقال شيخنا الشهاب الرملي ان المعتمد عدم الرجوع في المسائل الثلاث الا في مسألة البيع اذا كان الخيار للبائع او لها (قوله او وهبه لولده) اي ثم حجر عليه اذ بعد الحجر لا يصح تصرف باقراض او هبة (قوله جازله) اي لبائع المفلس كما هو ظاهر وعبارة شرح الروض في صورة البيع فللبائع الرجوع فيه كالمشتري انتهى (قوله او زال ملكه) اي قبل الحجر اذ بعده لا يصح ازالته (قوله وبدلها) انظره في صورة الرد بالعيب ويجاب بانه لو علم العيب وقد تلف او عتق مثلا رجوع بالارش (قوله قدم الثاني) واذا عاد قبل الاول الرجوع حينئذ (قوله واستولد الامة) اي قبل الحجر اذ لا تنفذ هذه الامور بعده على ما تقدم

وكذا ضمير عنه وبعده (قوله اذ التزويج النخ) من كلام الزاعم وعله للاستغناء (قوله ان نحو الاجارة) نائب
فاعل استفيدوا دخل بالنحو نحو التذير فكان الاولى تأخيرها الى هنا مع إسقاط النحو الاول (قوله فباخذها)
اي نحو البائع نحو المبيع المؤجر (قوله مسلوب المنفعة) اي ولا يرجع باجرة المثل لما بقى من المدة نهاية ومعنى
(قوله او يضارب) اي يشارك الغرماء عش (قوله وكون المبيع النخ) عطف على قول المتن كون الثمن حالا
(تنبيه) قد علم بما تقرر ان شروط الرجوع تسعة اولها كونه في معاوضة محضة كالبيع ثانياها رجوعه
عقب علمه بالحجر ثالثا كون رجوعه بنحو فسخت البيع كما مر رابعها كون عوضه غير مقبوض فلو كان قبض
منه شيئا ثبت الرجوع بما يقابل الباقي خامسا ان عذر استيفاء العوض بسبب الافلاس سادسا كون العوض
دينا فلو كان عينا قدم بها على الغرماء سابعها حلول الدين ثامنها بقاؤه في ملك المفلس تاسعها عدم تعلق
حق لازم به كره نهائية ومعنى (قوله او رهن) فلو قال البائع للمرتن انا ادفع اليك حقلك واخذعين مالي فهل يجبر
المرتن او لا وجهان قال الاذرعى ويجب طردهما في المجنى عليه وقياس المذهب ترجيح المنع شرح م رأى
والخطيب اقول ترجيح المنع هنا لينا فيه ما تقدم من الغرماء لو قدموا المرتن بدينه سقط حقه من المراهون
وذلك لان في دفع البائع منه قوة وتقديم الغرماء لانه فيه منه ضعيفة لتعلق حق المرتن بالمال المقدم
منه ايضا اه سم وقوله وذلك لان النخ محل نظر (قوله او شفعة) ولو كان المبيع شقصا مشفوعا ولم يعلم الشفع
بالباع حتى افلس مشترى الشقص وحجر عليه اخذ الشفع لالبائع لسبق حقه وثمة للغرماء كلهم يقسم
بينهم بنسبة ديونهم نهاية ومعنى (قوله فان زال) اي التعلق (قوله ومن مانع النخ) عطف على من تعلق النخ
(قوله له) اي للبيع (قوله كاحرامه النخ) اي وكحر بيته والمبيع سلاح (قوله فاذا حل اي لم يبيع لحق
الغرماء اه نهاية قال عش قوله لم يبيع الوالو الحال وهو يفيد انه لو باعه القاضى في زمن لإحرام البائع
نفذ بيعه والاصل فيما ينفذ من القاضى جوازه ولو اراد البائع فسخ بيع القاضى لم ينفذ كما شمله قوله السابق
وليس للبائع فسخ هذه التصرفات بخلاف الشفع الخ ولو قيل يجوز افساخ البائع في هذه الحالة ونفوذ لم يبعد
لانه ثبت له جواز الفسخ بالحجر وانما امتنع فسخه للاحرام وقد زال فاشبهه مالو منع الشفع من الاخذ لعارض
ثم زال بعد تصرف الشريك الحادث وهو له حينئذ اخذ الشقص اه اقول وهذا ظاهر الشارح والمعنى
حيث اطلقا ولم يقيدا بعدم البيع (قوله وفارق) اي مالوا احرم البائع والمبيع صيد (قوله اسلم) اي العبد
المبيع (قوله والبائع كافر) الوالو للحال (قوله باختياره) اي كافي فسخ البيع بعد اسلام المبيع اه سم
(قوله فيهما) اي في التملك باختياره وعدم الزوال بنفسه (قوله ولو تعيب المبيع) اي بان حصل فيه نقص
لا يفرد بعد نهاية ومعنى (قوله المبيع) الى قوله لان جنايته في النهاية والمعنى (قوله كان تعيب باقة) اي
سماوية سواء كان النقص حسيما كسقوط يدام لا كنسيان حرفة نهاية ومعنى (قوله كالموت تعيب الخ) وكالاب
اذا رجع في الموهوب لولده وقد نقص وهذا اي قول المصنف اخذ ناقصا الخ مستثنى من قاعدة ما ضمن كله
ضمن بعضه ومن ذلك الشاة المعجلة في الزكاة اذا وجدها اي المالك تالفة بضمنها اي الفقير او ناقصة ياخذها
بلا ارش وعلوه بانه حدث في ملكه فلم يضمنه كالمفلس وقد يضمن البعض ولا يضمن الكل وذلك فيما اذا جنى
على مكانه فانه اذا قتله بضمنه وان قطع عضو ضمنه ومعنى ونهاية (قوله او تعيب بجناية اجنبى تضمن الخ)

(قوله او رهن) فلو قال البائع للمرتن انا ادفع اليك حقلك واخذعين مالي فهل يجبر المرتن او لا وجهان
قال الاذرعى ويجب طردهما في المجنى عليه وقياس المذهب ترجيح المنع شرح م اقول ترجيح المنع هنا
لانا فيه ما تقدم من ان الغرماء لو قدموا المرتن بدينه سقط حقه من المراهون وذلك لان في دفع البائع منه
قوة وتقديم الغرماء لانه فيه منه ضعيفة لتعلق حق المرتن بالمال المقدم منه ايضا (قوله باختياره) كا
في فسخ البيع بعد اسلام المبيع (قوله او تعيب بجناية اجنبى او البائع) عبارة العيايا وبجناية تضمن فارشه
للمفلس وللبيع اخذ ناقصا والمضاربة بمثل نسبة ما نقص من قيمته من الثمن قال الشارح في شرحه واستفيد

اذ التزويج عيب ان نحو
الاجارة كذلك لانها لا تمنع
البيع ايضا فباخذها مسلوب
المنفعة او يضارب وكون
المبيع سليما من تعلق حق
لازم لثالث كجناية او رهن
مقبوض او شفعة فان زال
رجع ومن مانع لملك البائع
له كاحرامه وهو صيد فاذا
حل رجع وفارق مالوا اسلم
والبائع كافر فان له الرجوع
فيه بانه قد يملك المسلم باختياره
وبان ملكه لا يزول عنه
بنفسه بخلاف المحرم مع
الصيد فيهما (ولو تعيب)
المبيع بما لا يضمن كان تعيب
(باقة) او بجناية بائع قبل
قبض او بجناية مبيع او
حربي (أخذه ناقصا) بلا
ارش (او ضارب بالثمن)
كالو تعيب المبيع في يد
البائع ياخذها المشتري ناقصا
او بتركه (او) تعيب بجناية
اجنبى يضمن جنايته ولو
قبل القبض

(أو البائع) بعد القبض (فله) أما المضاربة بثمنه أو (أخذه ويضارب من ثمنه بنسبة نقص القيمة) الذي استحققه المشتري بها فإذا ساءى مع قطع بدية مائة و بدونه مائتين وقد كان اشتراؤه مائة أخذوه وضارب بنصف الثمن وهو خمسون ولم يعتبر المقدر في بديه وهو قيمته لثلاث مائة أخذوه مع تمام قيمته أو مع تمام ثمنه وهو محال (١٥٠) والحق البائع هنا بالاجنبي لان جنايته حينئذ مضمونة مثله (وجناية المشتري

ولو عفا المفسل قبل الحجر عن الجاني الاجنبي أو البائع كان للبائع اذا رجع المضاربة بالنقص شرح العباب اه
سم قول المتن (بنسبة نقص القيمة) اى وأن كان للجناية ارض مقدراه مغنى وياتى في الشرح مثله (قوله
الذى استحققه المشتري) اى المفسل والضمير يرجع الى نقص القيمة والحاصل ان البائع يرجع بالارض وهو
جزء من الثمن نسبتة اليه كنسبة ما نقص العيب من القيمة اليها والمفسل يرجع اليه بنقص القيمة وقد يؤدى الحال
الى التقاص ولو البعض كانه عليه الشهاب سم اه رشيدى عبارة غش قوله الذى استحققه المفسل اى ولو لم
ياخذ من الجاني باعنا كان او غيره اه (قوله فاذا ساءى) اى الرقيق (قوله اشتراه) اى المفسل (قوله
أخذوه الخ) اى أخذ البائع الرقيق (قوله او مع تمام ثمنه) لعله للتشوييع في التعيير (قوله حينئذ) اى بعد القبض
(قوله لانه وقع الخ) اى عيب المشتري (قوله هو) اى خلاف المراد (قوله بعد ثبوت الرجوع) اى
والجناية غير التزويج اذ لا يتصور بعد الحجر لعدم صحته منه حينئذ اه سيد عمر والمراد بثبوت الرجوع
ثبوت حق الرجوع اى الحجر بدليل ما بعده (قوله ضمنه) جواب لو (قوله مطلقا) اى سواء وقع جناية قبل
الحجر او بعده (قوله مثلا) يعنى عنه قوله ومثلها الخ (قوله ومثلها) الى قوله وتعتبر في النهاية والمغنى (قوله كل
عينين اى كثنوبين) (قوله بفرد كل الخ) اى يصح الفراده (قوله وتلف بعد الحجر) اى فوله ثم افلس ليس
بقيد نهاية ومغنى (قوله ولم يقبض الخ) اخذه من قول المتن الاتى فلو كان قبض الخ قول المتن (أخذ الباقي)
أى جواز اه سم (قوله لما بينته) اوضحه في شرح الروض ايضا قبيل فصل غرس في الارض اه سم (قوله
بمثله) جمع مثال (قوله كالفرقة الخ) عبارة النهاية والمغنى لان الافلاس عيب يعود به كل العين فجاز ان يعود
به بعضها كالفرقة في النكاح قبل الدخول يعود بها جميع الصداق الى الزوج تارة وبعضه اخرى اه قال غش
قوله جميع الصداق الى الزوج تارة اى فيما لو فسخت بعيه او فسخ بعيها وقوله وبعضه الخ اى فيما لو طلق
اه (قوله وخبر وان كان الخ) هذا دليل القديم القائل بانه لا يرجع به بل يضارب بباقي الثمن اه نهاية (قوله
بالتلف) اى وبتعدد المبيع (قوله بل يجريان) الى قوله وان حصل في النهاية الا قوله لان فيه ضررا عليهم
والى المتن في المغنى الا ما ذكر (قوله مع بقائهما) اى ومع وحدة المبيع (قوله مع بقائهما) هل يعتبر هنا

كان زوج الامة او العبد
(كافة في الاصح) لانه
وقع في ملكه قبل تعلق حق
الغرماء به كذا وقع في عبارة
شارح وقوله قبل الخ لا
مدخل له في التعليل بل
يوم خلاف الم ادو هو انه
لوقع بعد ثبوت الرجوع
بان تاخر الفسخ لعذر ضمنه
نظر الوقوع بعد تعلق حقهم
به وليس بصحيح كما هو واضح
لان المبيع فأتى على الغرماء
فلا وجه لضمينهم المفسل
مطلقا ولو قال قبل تعلق حق
الفسخ به ليفيد رجوع
البائع بارشه ولو وقعت بعد
تعلق حق الفسخ به فيضارب
به لا يمكن ذلك لكنه بعيد
من كلامهم (ولو تلف احد
العبدن) مثلا المبيعين
صفقة واحدة ومثلها كل
عينين يفرد كل منهما بعقد
(ثم افلس) وحجر عليه أو
تلف بعد الحجر ولم يقبض
البائع شيئا من الثمن (أخذ)
البائع (الباقى وضارب
بمحصة التالف) لانه ثبت
له الرجوع في كل منهما
ويعتبر نسبة كل من قيمة
التالف وقيمة الباقي الى
مجموع القيمة حتى ياخذ
الباقى بمحصة من الثمن
ويضارب بمحصة التالف منه
لكن العبرة في التالف باقل

قيمتيه يوم العقد والقبض دون ما بينهما وفي الباقي باكثرهما لما بينته بمثله في شرح الارشاد (فان كان قبض الثمن رجع اكثر
في الجديد) كالفرقة قبل الوطء يرجع بها الكل تارة والبعض اخرى وخبر وان كان قد قبض من ثمنه شيئا فهو اسوة الغرماء مرسل واهام
تفريعه هذا على ما قبله اختصاص القوانين بالتلف غير مراد بل يجريان مع بقائهما وقبض الثمن فعلى الجديد يرجع في بعض المبيع بقسط

الباقى من الثمن فلو قبض نصفه رجع في نصفهما لاني احدهما بأكاله لان فيه ضرر اعليهم والتلف فياذ كرليس بقيد فلو بقي جميع المبيع واراد البائع الفسخ في بعضه ممكن وان حصل بالتفريق نقض لانه بالنسبة للفرما انفع من (١٥١) الفسخ في كله والضرر انما هو على الراجع فقط

فان فرض أنه على المفلت لم ينظر اليه لان ماله مبيع كله فلم يبال بالتفريق فيه (فان تساوت قيمتهما وقبض نصف الثمن اخذ الباقي) بياقي الثمن ويكون ما قبضه في مقابلة التالف (وفي قول) يخرج (ياخذ نصفه بنصف باقي الثمن ويضارب بنصفه) أي الباقي وهو ربع الجميع لان الثمن يتوزع على الجميع وسياتي في هبة الصادق للزوج ترجيح نظير هذا ويفرق بان حق البائع هنا يتعلق بالعين والآفات عليه بعض الثمن بالمضاربة فانحصرت في الموجود منها وحق الزوج ثم متعلق بها أو يبدلها إذ لها في صور امساكها واعطاؤه بدلها فلم ينحصر حقه في الباقي بل شاع فيه وفي بدله (ولو زاد المبيع زيادة متصلة كسمن وصنعة تعلمها المبيع بنفسه وكبر شجرة (فاز البائع بها) فياخذه ولا شيء عليه في مقابلتها بخلاف مالو علمها له المشتري فانه كما ياتي في القسارة وهذا التفصيل هو محل ما وقع للشيخين من التناقض هنا وثم على أنهما أشارا اليه بتعبيهما هنا بالتعلم وثم بالتعليم

أكثر القيمتين اه سم (قوله لاني أحدهما) بخلافه في تلف أحدهما الآتي في قوله وان تساوت الخ والفرق واضح اه سم (قوله لان فيه ضرر اعليهم) يتأمل فيه فقد يقال انما الضرر في الرجوع في نصفهما للتقصيص اه سم (قوله والتلف الخ) وكذا قبض بعض الثمن ليس بقيد كما اشار اليه في اول الفصل في شرح واسترداد المبيع ويفيده اطلاق قوله فلو بقي جميع المبيع الخ (قوله ليس بقيد) انظر ما فائدته مع قوله بل يجريان الخ اه سم أي فهو مكرر معه (قوله فلو بقي جميع الخ) أي تعددا ولا وقبض شيئا من الثمن ولا قول المتن (فان تساوت قيمتهما) أي والعبرة في قيمة الباقي بأكثر الامرين من وقت العقد والقبض وفي التالف باقلهما كما مر انفا اه ع (قوله بياقي الثمن الخ) أي كالورن عبيدين بمائة واخذ خسين وتلف احد العبيدين كان الباقي مرهونا بما بقي من الدين نهاية ومعنى (قوله ويفرق) أي بين ما هنا على الجد بدو ما ياتي في الصداق على المرجع اه كردي (قوله في صور الخ) ومنها ما ياتي انقاعا عن المغنى (قوله فياخذه ولا شيء الخ) وكذا الزيادة في جميع الابواب الا الصداق فان الزوج اذا فارق قبل الدخول لا يرجع بال نصف الزوائد الا برضا الزوجة كاسيات ولو تغيرت صفة المبيع كان زرع الحب فنبت قال الاسنوي فالاصح على ما يقتضيه كلام الرافعي انه يرجع اه معنى زاد النهاية قال الاسنوي ومقتضى الضابط في المسئلة السابقة ان لا يفوز البائع بالزيادة فاعلم اه قال ع ش قوله انه يرجع أي وعليه فهل ياتي الى وان الحصاد بلا اجرة او يقلع حالا او يبق باجرة مثل الارض بقية المدة فيه نظروا الا قرب الاول لانه وضع بحق ثم ان كانت الارض للمشتري فظاهر والادفع اجرتهما من ماله وقوله ان لا يفوز البائع أي بل يشار كالمشتري ولعل ضرورة المشاركة ان يقوم المبيع حبا ثم زرا ويقسم بينهما بالنسبة نظير ما ياتي في مسئلة الصبغ اه وقال الرشيدى قوله ومقتضى الضابط في المسئلة السابقة لعل مراده ما مر في قوله للقاعدة الاتية انه حيث فعل بالمبيع ما يجوز الاستئجار عله كان شريكا بنسبة الزيادة اه وعبارة سم قال في الروض ولو باع بذر او يبيضا او عصيرا او زرا عا خضر رجع فيه نباتا وفر اخا و خلا ومشتد الحب اه قال في شرحه لانها حدثت من عين ماله او هي عين ماله ا كتسبت صفة اخرى فاشبهت الودي اذا صار نخلا اه وقياسه على الودي في مجرد ثبوت الرجوع فلا ينافي ان الزيادة في الودي اذا صار نخلا للبائع كما هو ظاهر بخلاف الزيادة في المذكورات بصيرورتها نباتا وفر اخا و خلا ومشتد الحب فانها للفلس كما قال في المهمات حيث قال والضابط المذكور في المسئلة السابقة يقتضى ان البائع لا يفوز بالزيادة اه ولا يشكل الرجوع في المذكورات على عدمه في هبة الفروع لان سبب الرجوع نشا من المفسل اه سم (قوله كاياتي الخ) خبر ان (قوله اشار له) أي للتفصيل المذكور (قوله هنا بالتعلم) أي مصدر تعلم بنفسه وثم بالتعليم أي مصدر علمه غيره اه نهاية قول المتن (كالثمرة) أي المؤبرة نهاية ومعنى (قوله لانها لا تتبع الملك الخ) ولان الثمرة المذكورة لا تتبع الشجر في البيع فكذلك في الرجوع وقضيته أنه لا يشترط تأبير اكل فلو تأبير البعض كان الكل للفلس ايضا وهو قريب لانه حينئذ لا يتبع في البيع فكذلك في الرجوع ولا ينافيه ما ياتي في

(قوله لاني أحدهما) بخلافه في تلف أحدهما الآتي في قوله فان تساوت الخ والفرق واضح (قوله لان فيه ضررا اعليهم) يتأمل فيه فقد يقال انما الضرر في الرجوع في نصفها للتقصيص (قوله ليس بقيد) انظر فائدته مع قوله بل يجريان (قوله المصنف ولو زاد المبيع) قال في الروض ولو باع بذر او يبيضا او عصيرا او زرا عا خضر رجع فيه نباتا وفر اخا و خلا ومشتد الحب انتهى قال في شرحه لانها حدثت من عين ماله او هي عين ماله ا كتسبت صفة اخرى فاشبهت الودي في مجرد ثبوت الرجوع فلا ينافي ان الزيادة في الودي اذا صار نخلا للبائع كما هو ظاهر بخلاف الزيادة في المذكورات بصيرورتها نباتا وفر اخا و خلا ومشتد الحب فانها للفلس كما قال في المهمات حيث قال والضابط المذكور في المسئلة السابقة يقتضى ان البائع لا يفوز بالزيادة انتهى ولا يشكل الرجوع في المذكورات على عدمه في هبة الفروع لان سبب الرجوع نشا من المفسل (قوله و ظاهر كلامهم)

(و المنفصلة كالشمر و الولد) بان حدثا بعد البيع وانفصلا قبل الرجوع (المشتري) لانها تتبع الملك كافي الرد العيب (ويرجع البائع في الاصل فان كان الولد) الذي امة (صغيرا) بان لم يميز (وبدل) بالمعجمة (البائع قيمته اخذ مع امة) لان التفريق ممنوع ومال المفسل مبيع كله

وظاهر كلامهم أنه يستعمل بأخذه من غير بيع ويوجه بأنه وقع تبعا لآله في تملككم من غير عقد (والا) يبذلها (فبياعان) معاخذرا من التفريق المحرم (وتصرف اليه حصة الام) وحصة الولد للغرماء فلو ساءت وحدها بصفة كونها حاضرة مائة ومائة وعشرين كان سدس الثمن للفلس (وقيل لا رجوع) اذا لم يبذل القيمة بل يضارب لمافي من التفريق من حين الرجوع الى البيع (فان كانت حاملا عند البيع والرجوع رجع فيها حاملا قطعا وعند (١٥٢) (الرجوع دون البيع او عكسه) بالنصب اي حاملا عند البيع دون الرجوع بان انفصل الولد قبله (فالاصح تعدى

الرجوع الى الولد) اما في الثانية فلان الحمل يعلم واما في الاولى فلانه لما تبع في البيع تبع في الرجوع وفارق هذا والتمر الاتي نظيرهما في الرهن بانه ضعيف والفسخ قوى لنقله الملك وفي الرد بالعيب ورجوع الولد أن سبب الفسخ هنا هو عدم توفية الثمن نشأ من المأخوذ منه فلم تراخ جبهته بخلافه فيهما فاندفع ما للاسنى وغيره هنا وقرئ شارح بغير ذلك مما لا يصح (واستتار الثمر بكاه) وهو اوعية الطلع (وظهوره بالتأخير) وهو تشقة (قريب من استتار الجنين وانفصاله) فان وجدت عند البيع وتابرت عند الرجوع فقط رجع فيها (و) حينئذى (اولى بتعدى الرجوع) اليها من الحمل لوقوعه منه ومن ثم جرت هنا طريقة قاطعة بانها للبائع ولم يجز نظيرها في الحمل ولو حدث بعد البيع ولم تتأثر عند الرجوع رجع فيها فان تابرت عنده فهي للمشتري وان لم تتأثر عندهما فهي للبائع جزما

احد التوأمين لان الانفصال ثم حصى كالاتصال فادبر الامر عليهما ولم ينظر الى ان التوأمين كحمل واحد ولو وضعت احد التوأمين عند المشتري ثم رجع البائع قبل وضع الاخر اعطى كل منهما حكمه فيما يظهر اى ما لم تكن حاملا عند البيع والا فيرجع البائع فيهما سواء ما تقي المولودام لانهاية ومغنى (قوله) انه يستعمل بأخذه من غير بيع (والا) وجه انه لا بد من عقد نظير ما ياتي في تملك المعير الغراس والبناء في الارض المعارة وأنه لا بد من مقارنة هذا العقد للرجوع فلا يكفي الاتفاق عليه قبل حذر من التفريق بينهما اذ هو متمتع ولو في لحظة كما اقتضاه اطلاقهم نهاية (قوله من غير بيع) في شرح الارشاد ان الذي يتجه انه لا بد من عقد اه ولا يخفى انه اوجه اه سم (قوله يبذلها) من باب نصر قول المتن (فبياعان) اي بعد رجوعه اخذ من قول الشارح الاتي لما فيه الخ اه سم (قوله معا) الى قوله فاندفع في النهاية والمغنى الا ما انبه عليه (قوله فلو ساوى الخ) عبارة النهاية والمغنى وكيفية التقيسط كما قاله الشيخ ابو حامد ان تقوم الام ذات ولد لانها تنقص به وقد استحق الرجوع فيها ناقصة ثم يقوم الولد ويضم قيمة احدهما الى قيمة الاخر ويقسم عليهما اه ومال ع ش الى ما قاله الشارح (قوله ومعه) اي مع الولد بصفة كونه محضونا اه ع ش (قوله بالنصب) اي عطفا على حاملا الخ ع ش اي او بالرفع اي او حصل عكسه اه (قوله اما في الثانية) هي صورة العكس ع ش (قوله فلان الحمل يعلم) فكانه باع عينين نهاية ومغنى (قوله والتمر الاتي) بالرفع عطفا على هذا (قوله) نظيرهما الخ بالنصب مفعول فارق (قوله وفي الرد) عطف على قوله في الرهن كرى (قوله من المأخوذ منه) اي المفلس (قوله بخلافه الخ) اي بخلاف الفسخ في الرد بالعيب ورجوع الولد فانه لم ينشأ من جهة المشتري والفرع قول المتن (كاه) بكسر الكاف (قوله تشقة) أى الطلع قال ع ش وهو تفسير مرادوا افا لتأخير التشقيق كما تقدم اه (قوله فان وجدت) الى قوله كما اشار في النهاية والمغنى (قوله واعترضت بالثانية الخ) وهذه المسئلة الثانية لا تتناولها عبارة المصنف كما قاله الشارح دافعا به الاعتراض نهاية ومغنى قال الرشيدى قوله مر لا تتناولها عبارة المصنف اي لقرينة قوله واولى بعدم الرجوع فهو قرينة على عدم التناول اه (قوله بان الثانية) اي المذكورة بقوله ولو حدثت الخ (قوله ووجهه) اي وجه كون الثانية اولى بعدم الرجوع (قوله هنا) اي فى الثانية (قوله فاذا لم يرجع الخ) يعنى على الضعيف المقابل للاصح اه كرى (قوله غير الاولى)

والا وجه انه لا بد من عقد نظير ما ياتي في تملك المعير الغراس والبناء في الارض المعارة وأنه لا بد من مقارنة هذا العقد للرجوع فلا يكفي الاتفاق عليه قبل حذر من التفريق بينهما اذ هو متمتع ولو في لحظة كما اقتضاه اطلاقهم شرح مر (قوله من غير بيع) في شرح الارشاد ان الذي يتجه انه لا بد من عقد ولا يخفى انه اوجه (قول المصنف لبياعان) اي بعد رجوعه اخذ من قول الشارح الاتي لما فيه الخ (قوله رجع فيها حاملا) قال في شرح الروض قال الاذرى ولو وضعت احد توأمين عند المشتري ثم رجع البائع قبل وضع الاخر هل يكون الحكم كالولم تضع شيئا او يعطى كل منهما حكمه او كيف الحال وهل يفترق الحال بين أن يموت المولودام لامع بقاء الحمل المجتأ ولا فرق اه وقياس الباب مع ما هو معلوم من توقف الاحكام على تمام انفصال التوأمين ترجيح الاول من غير فرق بين الحالين اه واعتمد شيخنا الشهاب الرملى الثانى وهو انه يعطى كل منهما حكمه وهو نظير ما اعتمدته الشيخان في الرد بالعيب واما توقف نحو العدة على تمام انفصال التوأمين فللمحظ اخر غير ملحظ

وعبارته تشمل بياضى الراى هذه الضرر الرابع اعترضت بأن الثانية ليست أولى بذلك بل بعدمه كما أشار الرافعى كالغزالى اراد ووجهه جريان طريقة قاطعة بانها للمشتري لحدوثها في ملكه وكان وجه القطع هنا كونها ماثية فاذا لم يرجع الحمل الذى لا يرى للبائع نظرا لحدوثه في ملك المشتري وان لم يرفأ حدث في ملكه وروى اولى سنه بعدم رجوع البائع فيه وذلك ان تقول عبارة مع صدق التامل لا تشمل غير الاولى لانها لا تلو بة فاعراض رايانه انه شرط في القرب الذى ذكره مع الاولى بوجه وجود الاستتار والظهور في المشبه والاستتار

اراد بالاولى قوله فان وجدت عند البيع الخ اه كرى (قوله واجتماعهما في كل انما يتصور الخ) يرد على هذا الكلام انه ليس في عبارة المصنف اعتبار اجتماعهما بل المفهوم منها ليس الا تقريب استتار الثمر بكلامه من استتار الجنين وتقريب تأبيره من انفصال الجنين وهذا اعم من اجتماعهما ويؤيد الاعمية ذكر هذا في مقابلة ما قبله من قوله فان كانت حاملا عند البيع الخ اه سم (قوله وكالتا بير الخ) عبارة النهاية والمراد بالمؤبرة ثمرة النخل واما ثمرة غيره فلا بدخل في مطابق بيع الشجر كان حكمه حكم المؤبرة وما يبدل كغيرها فورق الفرساد والنبق والحناء والاس ان خرج والورد الاحمران تفتح والياسمين والتين والعنب وما اشبهه ان انعقد وتناثر نوره والمان والجوز ان ظهر مؤبرة والا فلا فلا يظهر حالة الشراء وكان كالمؤبرة حالة الرجوع بقى للمفلس ومالا يكون كذلك رجوع فيه ومتى رجع البائع في الاصل من الشجر او الارض وبقيت الثمرة او الزرع فلم يفسد والغرماء تركه الى وقت الجذاذ من غير اجرة اه نهاية وقوله ومتى رجع الخ في المغنى مثله قال الرشيدى قوله مر فورق الفرساد والنبق والحناء والاس اى بناء على انها لا تدخل في بيع الشجر والاولى فالذى سرله مر في بيع الاصول والثمار ترجيح دخول الاربع في بيع الشجر اه (قوله ثم حجر عليه) اى قبل اداء الثمن اه معنى عبارة ع ش هذا مفروض فيما لولم يقبض شيان الثمن ورجع في الجميع فلو قبض بعض الثمن ورجع في نصف الارض فلا قرب انه يتخير فيما يخص النصف من الارض بين القلع وغرامة ارض النقص الى اخر ما ياتي هذا اذا كان عام في الارض ولو كان في احد جانبي الارض وقسمت الارض بين البائع والمفلس فان ال للمفلس من الارض ما فيه البناء والغراس بيع كله وان ال للبائع ما فيه ذلك كان التفصيل الحاصل فيما لو رجع في الارض كلها من انه ان اتفق الغرماء والمفلس على القلع فذاك الى اخر ما ياتي ومثل المبيعة المؤجرة له كان استأجر ارضها ثم غرسها او بنى فيها ثم حجر عليه ثم ان فسخ بعد مضى مدة لمثلها اجرة ضارب بها والافلام مضاربة لسقوط الاجرة بالفسخ اه ع ش (قوله او فعل ذلك بعد الحجر) بان تاخير بيع مال المفلس وعذر البائع في عدم الفسخ او وقع بيعه بعد حجر جهله فغرس المشتري او بنى ثم علم البائع بالحجر ففسخ العقد اه ع ش قول المتن (فعلوا) اى وان نقصت قيمة البناء والغراس ولا نظير لاحتمال غريم اخر لان الاصل عدمه اه ع ش (قوله لان الحق) الى قول المتن وان امتنعوا في النهاية وكذا في المغنى الا قوله وبحت الى المتن (قوله وبحت الاذرى الخ) عبارة النهاية وينبغى كقائه الاذرى الخ اه (قوله انه لا يقطع الا بعد رجوعه) ينبغى ان لا يجب ذلك بناء على جواز البيع بالغبن الفاحش اذا رضى المفلس والغرماء على ما تقدم اه سم ولا يبعد الفرق بان ما هنا شبيه بالاثلاف المنوع بل منه وما تقدم من التسامح في البيع المطلق ثم رايت قال ع ش قوله وينبغى الخ اى يستحب اه سم وظاهر قول الشارح ومن ثم لو كانت المصلحة الخ وجوب ذلك وهو ظاهر اه (قوله فقد يوافقهم) اى يوافق البائع الغرماء والمفلس في القلع والرجوع (قوله ومن ثم) اى من اجل ان اشتراط تقدم الرجوع لدفع ضرر الغرماء (قوله لو كانت المصلحة الخ) اى في القلع ينبغى او يستوى الامران اه سم (قوله واخذها البائع) اى برجوعه نهاية ومعنى (قوله لانه عين ماله) اى ولم يتعاقبها حق غيره نهاية ومعنى (قوله قوله اتفق) اى الى اخره (قوله الاقنى) اى يقول المتن وان امتنعوا الخ (قوله اخذ قيمة الفرس الخ) مفعول ثان للالزام (قوله ليتملكها الخ) اى البائع الارض والغرس والبناء (قوله تسوية الحفر) اى باعادة ترابها فقط ثم ان حصل نقص بان لم تحصل التسوية بالتراب المعاد ونقصت قيمتها لزم المفلس الارش اه ع ش (قوله

ما نحن فيه (قوله واجتماعهما في كل انما يتصور الخ) يرد على هذا الكلام انه ليس في عبارة المصنف اعتبار اجتماعهما بل المفهوم منها ليس الا تقريب استتار الثمر بكلامه من استتار الجنين وتقريب تأبيره من انفصال الجنين وهذا اعم من اجتماعهما ويؤيد الاعمية ذكر هذا في مقابلة ما قبله من قوله فان كانت حاملا عند البيع الخ (قوله انه لا يقطع الا بعد رجوعه) ينبغى ان لا يجب ذلك بناء على جواز البيع بالغبن الفاحش اذا رضى المفلس والغرماء على ما تقدم (قوله ومن ثم لو كانت المصلحة) ينبغى او يستوى الامران (قوله

والانفصال في المشبهة واجتماعهما في كل انما يتصور في الصورة الاولى من هذه الاربع وفي نظيرتها التي هي صورة العكس من الحمل واما ما عدا ذلك من بقية الصور الاربع فليس فيه الا احدهما كما تقرر وكالتا بير هنا ما الحق به في باب بيع الاصول والثمار (ولو غرس الارض) التي اشتراها (او بنى) فيها ثم حجر عليه او فعل ذلك بعد الحجر خلا فلما يؤهمه كلام شارح هنا وفي غيره واختار البائع الرجوع في الارض فان اتفق الغرماء والمفلس على تقريضا) ما فيها (فعلوا) لان الحق لا يعدوهم وبحت الاذرى اخذنا من كلام جمع انه لا يقطع الا بعد رجوعه فيها والا فقدموا فاقهم ثم لا يرجع فيحصل الضرر ومن ثم لو كانت المصلحة لهم لم يشترط تقدم رجوعه (واخذها) البائع لانها عين ماله وافهم قوله اتفق انه ليس له الزامهم قبل الامتناع الاقنى اخذ قيمة الفرس والبناء ليتملكها معها ويحب تسوية الحفر وغرامة ارض نقص الارض بالقطع من مال المفلس

مقدما) اى البائع نهاية ومغنى (قوله به) اى بالارش (قوله) وفاقا لجمع الخ) عبارة النهاية والمغنى كما قاله
الاكترون وجزم به فى الكفاية اه (قوله لتخليص ماله) اى المفلس اه عش (قوله وجده ناقصا)
اى نقص صفة بان نقص شيئا لا يفرد بالبيع كسقوط يد العبد اه عش عبارة سم قوله وجده ناقصا
اى باقة لا مطلقا كما يستفاد من قول المصنف السابق ولو تعيب باقة الخ وفى قوله كما مر اشارة الى ذلك اه
وعبرة الرشيدى قوله ناقصا اى بفعل المشتري كما هو نظير ما هنا ولعل هذا اولى من قول الشهاب بن قاسم اى
باقة اه (قوله بعد الرجوع) قضيته عدم الرجوع اذا حدث النقص قبل الرجوع بان نقل قبل الرجوع
اه سم قلت وقضيته ايضا انه لو عيبه المشتري هناك بعد الرجوع انه يضمه وهو ظاهر اه رشيدى
وعبرة عش قوله لان النقص هنا الخ قضيته انه لو كان قبل الرجوع لارش له وبه جزم شيخنا الزياى
لكن قال عميرة قوله وجب الارش اى سواء كان قبل الرجوع او بعده اه اى وهو ضعيف قول المتن
(بل له الخ) اى للبائع ان يضارب بالثمن وله ان يرجع الخ نهاية ومغنى (قوله ذكره زيادة ايضاح) قال
سم على حج يتأمل اقول ولعل وجهه ان ما سبق اى فى اول الفصل مفروض فيمن وجد متاعه بعينه وما هنا
بخطا فاه عش اى لانه متغير بسبب الغرس والبناء فلا يغنى ما سبق عما هنا (قوله) وحينئذ يلزمه ان يملك
اى ان لم يتجر القلع كما ياتي فالواجب مع الرجوع احد الامرين بل الثلاثة كما ياتي اه رشيدى اى من
المضاربة بالثمن وتملك الجميع بالقيمة والقلع بالارش قول المتن (ويملك الخ) فيه اشعار باعتبار الايجاب
والقبول ويظهر ان اعتباره هنا متفق عليه وانه لا ياتي هنا قول الشارح السابق فى الحمل وظاهر كلامهم الخ
لان البناء والغراس متميز عن الارض ومرئى ثم رايت ابن قاسم فى حاشية المنهج قال تملكه اى بعقد كما اعتمدته
الطلاوى اه سيد عمر وفيه ان قول الشارح السابق فى الولد لا فى الحمل وعبارة عش بعد نقله كلامهم على
المنهج نصها اى والعقد المذکور امان القاضى او من المالك باذنه منه لما تقدم فى بيع مال المفلس وظاهره
مع ما تقدم فى باب البيع من انه لا بد لصحته من العلم بالثمن ان يبحث عن القيمة قبل العقد ويحتمل الاكتفاء
هنا بان يقول بعثك هذا بقيمته ثم يعرض على ارباب الخبرة ليعلم قدرها ويغفر ذلك هنا للبادرة فى فصل
الامر فى مال المفلس اه (قوله غير مستحق القلع) خلافا للشيخ سلطان اه بجمري وسياق عن سم ما يؤيده
وهو قضية اطلاق النهاية والمغنى (قوله) لا نالو قومناه هنا مستحق القلع الخ) لان قيمته مستحق القلع كقيمته اذا
رجع فى الارض دونه لعدم مقره حينئذ والحاصل ان الضرر فى الحالين ينقص القيمة فتجوز الرجوع
هنا لانهم مع استواء الحالين فى الضرر كما التحكم فقوله لئلا يتحد الخ اى فى المغنى وحصول الضرر اه سم (قوله
كالتحكم) قديم منع ذلك لاحتمال انه فيما سياتى انما امتنع لان نقصه يفوت الرغبة فيه وهنا قد وجد رغبة البائع
فيه بالفعل اه سم (قوله وذلك الخ) اى لو لم يملك وكان الاولى تاخير عنه قول المتن وله ان يعلق الخ ليكون
المشار اليه لزوم احد الامرين (قوله بين المصلحتين) اى مصلحة البائع ومصلحة المفلس والغرام (قوله) من
تردد للاسئوى) قال الاسئوى وعبارة الشرحين والروضة ان له ان يرجع على ان يملك بصيغة الشرط فى
مساوية لعبارة المحرر وهى تقتضى ان الرجوع لا يصح بدون الشرط على خلاف ما تدل عليه عبارة المنهاج
وعلى هذا فهل بشرط الاتيان بالشرط مع الرجوع كما يقتضيه كلامهم او يكتفى بالاتفاق عليه وعلى الامرين
اذا لم يفعل بعد الشرط او بالاتفاق عليه قبل يجبر على التملك او ينقض الرجوع او يتبين بطلانه فيه نظر اه

مقدمه على الغرماء وفاقا
لجمع متقدمين ومتأخرين
لانه لتخليص ماله وانما لم
يرجع البائع بارش مبيع
وجده ناقصا كما مر لان
النقص هنا حدث بعد
الرجوع (وان امتنعوا)
كلهم من قلع ذلك (لم
يجبروا) لو ضمه بحق
فيحترم (بل له ان يرجع)
فى الارض ذكره زيادة
ايضاح (و) حينئذ يلزمه
ان يملك الغراس والبناء
بقيمته) وقت التملك غير
مستحق القلع مجانا كما هو
ظاهر لئلا يتحد هذا مع
قوله ويبقى الغراس الخ لانا
لو قومناه هنا مستحق القلع
ساوى ذلك وكان جواز
الرجوع هنا ومنعه ثم
كالتحكم وذلك لتخلص ماله
وجما بين المصلحتين والذى
يتجه من تردد للاسئوى انه
يصح اختياره لهذا القسم

وجده ناقصا اى باقة لا مطلقا كما يستفاد من قول المصنف السابق ولو تعيب باقة الخ وفى قوله كما مر اشارة
الى ذلك (قوله بعد الرجوع) قضيته عدم الرجوع اذا حدث النقص قبل الرجوع بان نقل قبل الرجوع على
ما تقدم (قوله زيادة ايضاح) يتأمل (قوله) وحينئذ يلزمه) اللزوم ما هو من قوله لا ياتي والظاهر انه ليس
له الخ (قوله غير مستحق القلع) اى لان قيمته مستحق القلع كقيمته اذا رجع فى الارض دونه لعدم مقوله
حينئذ والحاصل ان الضرر فى الحالين لنقص القيمة فتجوز الرجوع هنا لانهم مع استواء الحالين فى الضرر
كالتحكم فقوله لئلا يتحد اى فى المغنى وحصول الضرر (قوله كالتحكم) قديم منع ذلك الاحتمال انه فيما

وإن لم يشرط عليه التملك نعم أن تركه بان بطلان رجوعه فيما يظهر ايضا هذا كله ان لم (١٥٥) يختار القلع والالم يلزمه تملك (و) جاز

(له) ان يقلع ويغرم أرش
نقصه) وهو ما بين قيمته
قائما ومقلوعا وجاهله كل
من هذين لان مال المفلس
مبيع كله والضرر يتدفع
بكل منهما بخلاف مالو
زرعها المشتري وأخذها
البائع لا يمكن من ذلك إذ
للزرع أمد ينتظر فسهل
احتماله فان اختلفوا عمل
بالمصلحة (والاظهر انه ليس
له أن يرجع فيها) أى فى
الأرض (ويبقى الغراس
والبناء للمفلس) ولو بلا
أجرة لما فيه من الضرر لان
كلا منهما بلا مقر ناقص
القيمة فيضارب البائع
بالتن أو يعود إلى التخيير
السابق قاله الرافعي وأخذ
منه المصنف أنه لو امتنع من
ذلك ثم عاد اليه ممكن وأشار
ابن الرفعة إلى استشكله بان
الرجوع فوري ويحجب بان
تخييره كما ذكر يقتضى أنه
يغتفر له نوع ترو لمصلحة
الرجوع فلم يؤثر ما يتعلق به
من اختيار شيء وعوده
لغيره بقدر الامكان وإنما
رجع إذا صبح المشتري
الثوب فيه دون الصنغ
ويكون شريكا لان الصنغ
كالصفة التابعة (ولو كان
الميسح حنطة فخطاها)
المشتري (بمثلها أو دونها)

اه كرى زاد عش والذي يتجه ما اقتضاه كلامهم أى إتيان شرط التملك مع الرجوع وأنه إذا لم يفعل
التملك ينقض الرجوع اه (قوله لهذا القسم) أى الرجوع والتملك (قوله وان لم يشرط عليه الخ) أى وإن لم
يات البائع بشرط التملك مع الرجوع ولم يوجد الاتفاق على التملك قبله (قوله نعم ان تركه الخ) أى ولم يختار
القلع ايضا بدليل هذا كله الخ فالخالف ان يصح رجوعه ان تملك او قلع بعد غرم الارش والا بان بطلانه ثم له
العود إلى التخيير كما يفهم مما سيذكره عن الرافعي والمصنف اه سم (قوله ايضا) أى كصفة اختيار التملك
بدون شرطه (قوله وجاهله ان يقلع) أى فيختير بين المضاربة بالثمن وملك الجميع بالقيمة والقلع بالارش
اه نهاية (قوله قائما) هل غير مستحق القلع بجنا اه سم اقول قياس ما مر عن الشارح في التملك نعم لكن فى
الجبرى عن الحلبي أى مستحق القلع اه (قوله من هذين) أى التملك والقلع كرى (قوله بخلاف مالو
زرعها) محترز قوله ولو غرس الخ اه عش (قوله وجاهل) إلى قول الماتن ولو كان المبيع فى النهاية وكذا فى
المغنى لإقوله وأشار إلى وإنما (قوله من ذلك) أى من تملك الزرع بالقيمة اه معنى أى او القلع بالارش
(قوله إذ للزرع امد ينتظر) أى وان كان يحزم مرارا كما يفهم من إطلاقه مر وقضية التعليل ان مثل الزرع فى
ذلك الشغل الذى جرت العادة بانه لا ينمو إلا إذا نقل إلى غير موضعه اه عش ولعل الظاهر ما فى الجبرى
عبارته يؤخذ منه أى التعليل انه لو كان يراد للدوام ويجز مرة بعد اخرى ان يكون حكمه حكم الغرس
والبناء وهو ما ذكره ابن عبد الحق وقرره شيخنا العزيز اه (قوله فسهل احتماله) أى ولا اجرة له مدة
بقائه لانه وضع بحق وله امد ينتظر وهو ظاهر فيما لو لم يتأخر عن وقته المعتاد مالو تاخر عن ذلك بسبب اقتضاء
كعروض ردوا كل جر اد تأخر به عن إدرا كفى الوقت المعتاد أو قصر المشتري فى التأخير فالأقرب لزوم
الاجرة للبائع لان عروض ذلك نادر والمشتري فى الثانية مقصر فلو تمت الاجرة اه عش (قوله فان اختلفوا
الخ) محترز قول المصنف فان اتفق اه عش (قوله فان اختلفوا الخ) أى الغرماء والمفلس بان طلب
بعضهم القلع وبعضهم القيمة من البائع اه معنى عبارة الحلبي والكردى أى المفلس والغرماء كان طلب
المفلس القلع والغرماء تملك البائع بالقيمة أو بالعكس أو وقع الاختلاف بين الغرماء بان طلب بعضهم القلع
وبعضهم القيمة من البائع اه (قوله بالمصلحة) أى مصلحة المفلس اه بجبرى (قوله فيضارب الخ) تفريع
على الاظهر (قوله إلى التخيير السابق) أى تملكهما بقيتتهما او قلعهما مع غرامة ارش النقص وفى سم
بعد كلام ما نصه فلو حصل فسخ وابقى ما ذكر للمفلس فيتجه ان يقال لا يعتد به بمجرد بل إن عاد إلى المضاربة
حكم بالغائه أو إلى التخيير المذكور حكم بالاعتداده اه (قوله من ذلك) أى التملك والقلع (قوله ثم عاد
اليه) أى إلى أحدهما (قوله استشكله) أى كلام المصنف (قوله نوع ترو) أى تفكر (قوله ما يتعلق به)
أى بالتروى اه كرى (قوله وإنما رجع الخ) رد لدليل مقابل الاظهر ببيان الفرق (قوله فيه) أى فى
الثوب والجار متعلق برجع (قوله ويكون الخ) أى يكون المفلس شريكا مع البائع بالصنغ نهاية ومعنى
(قوله كالصفة التابعة) أى للثوب بخلاف الغراس والبناء كما هو ظاهر اه كرى أى يغتفر فى البائع ما لا
يغتفر فى غيره (قوله المشتري) ولو بماذونه واختلط بنفسه وخطأه نحو بهيمة قلبوني اه بجبرى ثم هو إلى
قول المتن أو باجود فى النهاية والمغنى لإقوله ومن ثم جازت قسمة المختلط بمثله (قوله ومن ثم جازت قسمة)
قال فى الروض وله لإجبار على قسمة ما رجع فيه لا على بيعه انتهى سم (قوله لو طلب الخ) عبارة النهاية
ولا يحجب طالب البيع وقسمة الثمن اه أى مشترى كان أو بائعا عش (قوله اجنبى) أى يضمن اه معنى

سيأتى إنما امتنع لان نقصه يفوت الرغبة فيه وهنا رغبة البائع فيه بالفعل (قوله نعم ان تركه) أى ولم يختار القلع
ايضا بدليل هذا كله الخ فالخالف ان يصح رجوعه ان تملك او قلع بعد غرم الارش والا بان بطلانه ثم له العود
إلى التخيير كما يفهم مما سيذكره عن الرافعي والمصنف (قوله قائما) هل غير مستحق القلع بجنا (قوله فان
اختلفوا) أى الغرماء والمفلس (قوله وأشار ابن الرفعة إلى استشكله) لإشكال ابن الرفعة وجواب الشارح

قبل الحجر أو بعده (فله) أى البائع بعد الفسخ (أخذ قدر المبيع من الخلو ط) لان مثل الشيء بمنزلة ومن ثم جازت قسمة المختلط بمثله
ولانه ساح فى الدون وأفهم قوله أخذ أنه لو طالب البيع وقسمة الثمن لم يجب إذا خطاها اجنبى فيضارب البائع بنقص الخطأ

كان العيب (ار) غلط (ا) جرد منها (١٥٦) ورجع في الخواطر في الاظهر) بل يضارب الثمن فقط لتعذر القسمة لان اخذ قدر حقه

إضرار بالمفلس ومساويه
قيمة بالاقبال شرط الربا
العقد ولا عقدها لانه ممنوع
بان ما اخذ من الاجود من
غير النوع وهو لا بد فيه من
لفظ الاستبدال وهو عقد
والاجبار على بيع الكل
والتوزيع على القيمتين بعيد
إذ لا ضرورة اليه نعم لو قل
الخطيط بان كان قدر يقع به
التفاوت بين الكيلين فان كان
الاكثر للبائع فواجد عين
ماله او للمشتري فلما قد
لما هو كالخطة فيما ذكر سائر
المثليات ولو اخطط شيء
بغير جنسه كزيت بشيرج
ضارب به كالتالف (ولو
طحنها) اي الحنطة المبيعة له
(او قصر الثوب) المبيع له
او اخطاه بخطمه او خبز
الدقيق أو ذبح الشاة أو شوى
اللاحم او راض الدابة أو
ضرب اللبن من تراب
الارض او بنى عرصة
بآلات اشتراها معها ونحو
ذلك من كل ما يصح
الاستئجار عليه ويظهر به
اثره عليه فخرج نحو حفظ
دابقو سياستها ثم حجر عليه
أو تأخر ذلك عن الحجر
نظير ما قدمته انفا (فان لم
ترد القيمة) بما ذكر (رجع
ولا شيء للمفلس) فيه
لوجوده بعينه من غير زيادة
ولا شيء للبائع في مقابلة
النقص لانه لا تقصير من
المشتري في فعل ذلك (وان

(قوله اجنبى) اي أو البائع لانه حيث خلطه تعدى به اى فيغرم ارش النقص للغرماء حالا ثم إن رجع في العين
بعد الحجر ضارب بما غرم وإن لم يرجع فيها ضارب بكل الثمن وبقى ما لو اخطط بنفسه وينبغي ان يكون مثل
ما لو خلطه المشتري اه ع ش (قوله كافي العيب) اي باجنبى يضمن فان للبائع حينئذ المضاربة بالثمن
واخذ المبيع والمضاربة من ثمنه بنسبة نقص القيمة (قوله او خلطها) اي المشتري ومثله ما لو خلطها اجنبى
ولو كان البائع واخطط بنفسها اه ع ش (قوله بل يضارب) الى قوله لا يقال في المعنى وكذا في النهاية إلا
قوله لان الخ (قوله ومساويه) عطف على حقه (قوله قيمة) تمييز عن النسبة (قوله من غير النوع) خبر ان
ولعل المراد بالنوع ما يشمل الصفة (قوله وهو) اي الاخذ من غير النوع (قوله لا بد فيه من لفظ الاستبدال)
قضيته لانه لا بد منه في المخططة بالدون في المسئلة السابقة وإلا فالفرق بينهما فليحرر اه سيد عمر (قوله
والاجبار الخ) رد لمقابل الاظهر (قوله اذ لا ضرورة الخ) وقد يقال فيه ضرورة دفع ضرر البائع (قوله
نعم) الى قول المتن ولو اشترى في المعنى إلا قوله واخطاه بخطمه وقوله واطاخر الى المتن وقوله او جهما
الى وخرج وكذا في النهاية إلا قوله او بار تفاع السوق لا يسبيهما (قوله فواجد عين ماله) اي فله
الرجوع و(قوله ففاد الخ) اي فيضارب بالثمن فقط (قوله ضارب به) اي فلا رجوع لعدم جواز
القسمة لا تنفاد التائل نهاية ومعنى (قوله بخيطه منه) خرج ما لو كان الخطيط من المفلس ولعل التفاوت ان
الزيادة بسبب الخطيط حينئذ للمفلس كالتى بسبب الخياطة اه سم ومقتضاه ان ضمير منه للبائع المعلوم
من المقام والمتبادر أنه للبيع (قوله اشتراها معها) أى الآلات أو العرصة (قوله ونحو ذلك الخ)
كن تعليم الرقيق القرن او حرفة نهاية ومعنى (قوله فخرج الخ) اي بقوله ويظهر به الخ (نحو حفظ دابة الخ) فانه
وان صح الاستئجار عليه لا تثبت به الشركة لانه لا يظهر بسببه اثر على الدابة نهاية ومعنى (قوله قدمته انفا)
اي في شرح نخطها بمثلها الخ ويحتمل في شرح ولو غرس الارض او بنى وقد قدمت هناك عن ع ش
تصوير التأخير قول المتن (فان لم ترد القيمة) بان تساوت ونقصت رجع البائع في ذلك نهاية ومعنى (قوله
فيه) اي في المبيع وكذا ضمير لوجوده بعينه (قوله ولا شيء الخ) أى وان كثر النقص اه ع ش (قوله لانه لا
تقصير الخ) فيه شيء في صورة التأخير اه سم وقد يجاب بحمل التأخير على ما قدمته عن ع ش في تصوير تأخر
الغرس او البناء عن الحجر قول المتن (وان زادت بذلك) قد يشعر بانه لو زادت بمجرد ارتفاع سعر الثوب مع
قطع النظر عن نحو القصاره من حيث انه يرغب فيه بذلك القدر وان اتنى نحو القصر وان صفة نحو القصر لا
مدخل لها في الزيادة فلا شيء للمفلس وهو قياس ما يأتي في الصبغ ثم رأيت ما أشار الى ذلك بقوله الآتى وبأنى
ذلك الخ اه سم (قوله ان الزيادة عين) اي ملحقة بالعين نهاية ومعنى (قوله فيشارك المفلس الخ) ولا فرق في
الحنطة بين كونها طحنت وحدها او خلطت بحنطة أخرى مثلها او دونها ومن هذا يعلم جواب حادثة هي ان
إنسانا اشترى سكر امعيثا معلوم القدر ثم خلط بعضه بسكر اخر ثم طبخ المخلوط فصار بعضه سكر او بعضه عسلا
ثم توفي والنمن باقى ذمته وهو ان ما بقى من السكر المبيع بعينه يأخذه البائع وما خلطه منه بغيره يصير مشتركا
بين البائع وورثة المشتري ثم ان لم تزد قيمته بالطبخ فلا شيء لواحده منها على الاخر وان زادت فوارث المشتري

المذكور قد يدل ان على أنه لم يحصل فسخ إذ لو حصل لحصل الفور في الرجوع فانه انما يحصل بالفسخ فلو
حصل فسخ وابقى ما ذكر للمفلس فيشبه ان يقال لا يعتد به بمجرد بل ان عاد الى المضاربة حكم بالغائه او الى
التخيير المذكور حكم بالاعتداد به وحينئذ يمكن حمل ما قاله الرافعى والمصنف على هذا فلا يتوجه اشكال
ابن الرفعة فليتأمل (قوله بخيطه منه) خرج ما لو كان الخطيط من المفلس ولعل التفاوت ان الزيادة بسبب
الخطيط حينئذ للمفلس كالتى بسبب الخياطة (قوله لانه لا تقصير الخ) فيه شيء في صورة التأخر (قول المصنف
وان زادت بذلك) قد يشعر بانه لو زادت بمجرد ارتفاع سعر الثوب مع قطع النظر عن نحو القصاره
من حيث انه يرغب فيه بذلك القدر وان اتنى نحو القصر وان صفة نحو القصر لا مدخل لها في الزيادة
فلا شيء للمفلس وهو قياس ما يأتي في الصبغ ثم رأيت ما أشار الى ذلك بقوله الآتى وبأنى ذلك الخ

ودلح حصص الزيادة للنفاس فان ابي فالأظهر (أنه لا يباع والمفاس من ثمنه نسبة ما زاد) (١٥٧) بالعدل لانها زيادة حصص بفعل غير

مقوم فوجب أن لا يضع
عليه فلو كانت قيمته خمسة
وبلغت بما فعل ستة كان
للفلس سدس الثمن في
صورة البيع أو سدس
القيمة في صورة الاخذ
ولنسبة ذلك لفعله عادة
فارق كبر الشجرة بالسقي
وسمن الدابة بالعلف لانهما
محض صنع الله تعالى إذ
كثيرا ما يوجد السقي
والعلف ولا يوجد كبر ولا
سمن ومن ثم امتنع
الاستئجار عليهما (ولو
صبغه) المشتري (بصبغه
فان زادت القيمة) بسبب
الصبيغ (قدر قيمة الصبيغ)
كان كان بدرهمين والثوب
باربعة فساوى ستة (رجع
البائع في الثوب والمفلس
شريك بالصبيغ) فبياع
الثوب أو يأخذه البائع
والثمن أو القيمة بينهما
اثلاثا وفي كيفية الشركة
وجهان أو جهما انها فيهما
جميعا لتعذر التمييز كما في
نظيره من الغصب وخروج
بقولنا بسبب الصبيغ مالو
زادت بار تفاع سوق
أحدهما فالزيادة لمن ارتفع
سعر سلعته فان كانت
بار تفاع سوقهما وزعت
عليهما بالنسبة أو بار تفاع
السوق لا بسببهما فلا شيء
للفلس وباقى ذلك فيما
مر من نحو القسارة (أو)
زادت القيمة (اقل) من
قيمة الصبيغ كان ساوى

شريك فيما يخص البائع بالزيادة كقسارة الثوب وزيادة الدقيق لانها حصلت بفعل محترم اه عش (قوله)
ودفع حصص الزيادة الخ) ظاهره بلا عقد وسياتي عن المغنى والنهاية ما هو كالصريح في انه لا بد من العقد (قوله)
للفلس) ويجبر هو وغرماءه على القبول ولو ارادوا ان يبذلوا للبائع قيمة الثوب لم يجبر على القبول اه
نهاية (قوله) ولنسبة ذلك) اى نحو الطحن والقسارة اى الاثر المترتب عليه وغرضه هذا الرد على مقابل
الاظهر (قوله ومن ثم) من انهما محض صنع الله تعالى (قوله عليهما) اى على تكبير الشجرة وتسمين الدابة
بخلاف الطحن والقسارة نهاية ومغنى قول المتن (ولو صبغه الخ) اى ثم حجر عليه نهاية ومغنى اى أو تأخر ذلك
عن الحجر على ما مر في الشرح قول المتن (بصبغه) بكسر الصاد ما يصبغه واما قول الشارح بسبب الصبيغ
فبفتحها مصدر (قوله فبياع الثوب) والبائع له الحاكم أو نائبه أو المفلس باذنه من البائع اه عش (قوله)
أو يأخذه الخ) عبارة عن المغنى والنهاية وللبيع إمساك الثوب وبذل مال المفلس من قيمة الصبيغ والقسارة وان
كان قابلا للنقل كما يبذل قيمة البناء والغراس ولا ينافى هذا قولهم انه شريك لان اموال المفلس تباع للبائع أو
لغيره اه وقوله وللبيع إمساك الخ قال عش اى حيث لم يريدوا أى الغرماء والمفلس قلع الصبيغ ولما
فلم ذلك وغرامة ارش نقص الثوب ان نقص بالقلع اه وسياتي عن المغنى والنهاية وشرح الروض ان محل
ذلك إذا تمكن قلعه بقول اهل الخبرة ولا فيمنعون منه اه (قوله أو جهما) انها فيهما جميعا اى شركة شيوخ
لكن ينافى هذا قوله كما في نظيره من الغصب اى فيما إذا غضب ثوبا وصبغه لان للشركة فيه شركة جوار
لا شيوخ وقوله فالزيادة لمن ارتفع الخ كانه عليه سمن لانه من فوائد شركة الجوار لا الشيوخ عبارة البجير مى
أى شركة جوار على الاول المعتمد أو شيوخ على الثانى وينبغى عليه أنه إذا ارتفع سعر إحدى السلعتين بغير
الصنعة تكون الزيادة لمن ارتفع سعر سلعته على المعتمد أو لها على مقابله وسينبه عليه الشارح اخر اثم نقل
ما يوافقه عن القليوبي على الجلال اه وعبارة المغنى والنهاية وفي كيفية الشركة وجهان بل ترجيح في كلام
الشيخين اصحهما كما صحه ابن المقرئ وقال السبكي نص الشافعى في نظير المسئلة من الغصب يشهد له ان كل
الثوب للبائع وكل الصبيغ للمفلس كالوغرس الارض والثاني يشتركان فيهما جميعا لتعذر التمييز كما في خلط
الزيت أما إذا زادت بار تفاع الخ اه قال عش قوله أما إذا زادت الخ مبنى على قوله ان كل الثوب للبائع الخ
وفيه تصريح بانها شركة مجاورة لا شيوخ اه (قوله لا بسببهما الخ) يتامل سمن على حجج ولعل وجهه ان ارتفاع
السوق إنما يكون بزيادة القيمة ففى زادت قيمتهما على ما كانت قبل كانت الزيادة بسببها ويمكن الجواب بان
المراد انه اتفاق شراؤه باكثر من ثمن مثله مع عدم ارتفاع السعر لاحدهما اه وقدير دعليه ان الكلام هنا في
قيمة المصبوغ وقت رجوع البائع فيه لافى ثمنه في بيعه بعده قول المتن (أو اقل) اى وسعر الثوب بحاله نهاية
ومغنى وهذا القيد معتبر في جميع الاقسام الالية فتنبه له (قوله لتفرق الخ) تعليل للذين (قوله اجزائه الخ)

(قوله أو جهما) عبارة شرح مر والثاني أن كل الثوب للبائع وكل الصبيغ للمفلس ورجحه ابن المقرئ
ونص الشافعى في نظير المسئلة من الغصب يشهد له اه (قوله فالزيادة لمن ارتفع الخ) قد ينافى هذا ما رجحه
في كيفية الشركة فليتامل (قوله لمن ارتفع سعر سلعته) يؤخذ منه انه لو كان ساواة الثوب ستة في المال
المذكور لا ارتفاع سوق الثوب فلا شيء للمفلس ومثل ذلك مالو زادت على قيمتهما لا ارتفاع سوق الثوب وحده
فلا شيء للمفلس أيضا والظاهر أن هذا التفصيل الذى ذكره في الزيادة لا ارتفاع سوق أحدهما أو سوقهما
يجرى في زيادة اقل من القيمة وقضية ذلك انه لو كانت زيادة الدرهم فيما لو ساوى الثوب في المثال خمسة
لا ارتفاع سوقهما كان بينهما بالنسبة فاصحاب الثوب اربعة وثلاثان فليراجع (قوله لا بسببهما) يتامل
(قول المصنف للمفلس) قال في الروض وللبيع إمساك الثوب وبذل مال المفلس من قيمة الصبيغ والقسارة
قال في شرحه وإن كان قابلا للفصل كما يبذل قيمة البناء والغراس اه وقدير دخدمته أن محله إذا امتنعوا من
فصله اخذ من قول الشارح السابق وانهم قوله واتفق الخ وبه صرح في الروض بعد ذلك فقال ويجوز لهم
اى للمفلس والغرماء قلع الصبيغ انما اتفقوا ويغرمون نقص الثوب اه قال في شرحه كالبناء والغراس

خمس (فالنقص على الصبيغ) فيشارك بخمس الثمن أو القيمة لتفرق أجزائه ونقصها والثوب قائم بحاله

فان ساوى أربعة أو ثلاثة فالمفلس فاقدا للصبيغ كله ولا شئ للبائع عليه لما مر (أو) زادت القيمة (أكثر) من قيمة الصبيغ كان ساوى ثمانية (فالأصح أن الزيادة للمفلس) فالثمن أو القيمة (١٥٨) بينهما نصفين (ولو اشترى منه الصبيغ والثوب) ثم حجر عليه (رجع) البائع (فيهما)

أى الصبيغ (قوله فان ساوى الخ) محترز قول المتن فان زادت الخ (فقوله فان ساوى أربعة) أى بأن لم يزد قيمة الثوب ولم تنقص و (قوله أو ثلاثة) أى بان نقصت و (قوله فالمفلس الخ) أى فى صورة الأربعة و (قوله ولا شئ الخ) أى فى صورة الثلاثة (قوله لما مر) أى فى شرح ولا شئ للمفلس (قوله أو زادت القيمة أكثر) أى وسعر الثوب بحاله (قوله كان ساوى ثمانية) أى فى المثال السابق اه سم قول المتن (منه) أى من شخص واحد اه معنى (قوله ثم حجر عليه) أى قبل الصبيغ أو بعده و اقتصر النهاية والمعنى على الثانى (قوله أى فى الثوب بصبيغه) لانهم اعين ماله نهاية ومعنى وهذا تفسير مراد وإلا فالظاهر فى الثوب والصبيغ ولصاحب الصبيغ الذى اشتراه المفلس من غير صاحب الثوب قلعه و يغرم نقص الثوب (قوله فيرجع) الى التنبيه فى النهاية والمعنى إلا قوله أو عكسه وما أنبه عليه (قوله فيرجع) أى البائع أو وكيله أو وارثه و ليه لو عقد هو عاقلا ثم جن أو غير ذلك اه عش (قوله بخلاف ما إذا زادت) وهو الباقي بعد الاستثناء نهاية ومعنى (قوله فانه يرجع) أى جوازا (فيهما) أى فى الثوب بصبيغه (قوله أكثر من قيمة الصبيغ الخ) أى وإن كانت مساوية لها فلا شئ للمفلس (قوله فالمفلس شريك بها) أى للبائع اخذ المبيع ودفع حصة الزيادة للمفلس فان أبى فالأظهر الخ مامر (قوله شريك بها) أى بما زاد على قيمة الصبيغ من الزيادة اه سم (قوله بثمن الثوب والصبيغ) ظاهره انه ليس له الرجوع فى الثوب وحده والمضاربة بثمن الصبيغ لكن قضية كلام الروض انه ذلك فليراجع ثم رأيت شيخنا البرلسى بحث ذلك أخذنا ما لو كان الصبيغ من آخر اه سم بحذف اقول وبفيده أيضا اقتصار النهاية والمعنى على ثمن الصبيغ عبا رتهما بل إن شاء قنع به وإن شاء مضارب بثمنه اه أى الصبيغ عش (قوله أو عكسه) أى وحصل عكسه بان تأخر الصبيغ عن الحجر نظير مامر قول الماتن (فان لم يزد الخ) أى بان ساوت أو نقصت معنى ونهاية (قوله فيرجع) أى جوازا (قوله فى الرجوع فيهما الخ) أى فى الثوب والصبيغ عبارة النهاية فى الرجوع والى الثوب وبعبارة المحرر فلمهما الرجوع ويشتركان فيه اه زاد المعنى وهى اولى من عبارة المصنف اه أى لان الشراكة إنما هى فى الثوب دون الرجوع عش (قوله كما مر) أى فى شرح والمفلس شريك بالصبيغ (قوله فالتقص عليه) أى الصبيغ وكذا ضمير بهو بثمنه (قوله صاحب الثوب الخ) عطف على التقص عليه الخ (قوله ولا شئ له الخ) لا موقع له هنا فان الموضوع زيادة قيمة المجموع على قيمة الثوب ونقصان تلك الزيادة عن قيمة الصبيغ كان صارت خمسة ولذا اسقطه النهاية والمعنى (ولان نقصت) أى قيمة الثوب مصبوغا و (قوله عن قيمة الصبيغ) كان الاولى عن قيمته قبل الصبيغ و (قوله فكما مر) أى قبيل قول الماتن وإن زادت على قيمتهما الخ ولا يخفى أن هذا عين مامر هناك ودخل فى قول المصنف فان لم يزد قيمته الخ كاتبه عليه النهاية والمعنى فكان الاولى إسقاطه كما فعلناه (قوله ولو كان المشتري) اسم مفعول (قوله فهو شريك) أى بائع الصبيغ فان نقصت حصته عن ثمن الصبيغ فالأصح انه إن شاء قنع به وإن شاء مضارب بالجميع (تنبيه) للمفلس والغرماء قلع الصبيغ ان تفقوا عليه ويغرمون نقص الثوب (قوله بان ساوتها الخ) أى بان صارت قيمة المجموع أربعة أو ثلاثة اه شرح المنهج ولما لك الثوب قلعه مع غرم نقص الصبيغ قاله المتولى ومحل ذلك إذا أمكن قلعه بقول أهل الخبرة وإلا فيمنعون منه معنى ونهاية و شرح الروض (قوله فهو فاقدا) أى فيضارب بثمنه (قوله بوقت اعتبار الخ) أى ببيانها وتعيينه (قوله أو الصبيغ) أى ونحوه كالطحن والقصورة (قوله

أى فى الثوب بصبيغه) إلا ان لا يزيد قيمتهما على قيمة الثوب) قبل الصبيغ بان ساوتها أو نقصت عنها (فيكون فاقدا للصبيغ) فيرجع فى الثوب ويضارب بثمن الصبيغ بخلاف ما إذا زادت فانه يرجع فيهما ثم إن كانت الزيادة أكثر من قيمة الصبيغ فالمفلس شريك بها فان كانت أقل لم يضارب بالباقي من قيمة الصبيغ بل أما يقنع به ويقوت عليه الباب أو يضارب بثمن الثوب والصبيغ (ولو اشتراها) أى الصبيغ والثوب (من اثنين) كلام من واحد فصبيغه به ثم حجر عليه أو عكسه و اراد البائعان الرجوع (فان لم يزد قيمته) أى الثوب (مصبوغا على قيمة الثوب) قبل الصبيغ (فصاحب الصبيغ فاقدا) له فيضارب بثمنه وصاحب الثوب واجد له فيرجع فيه من غير شئ ولو نقصت قيمته (ولان زادت بقدر قيمة الصبيغ اشتركا) فى الرجوع فيهما كما باصله وشركتهما فى الصبيغ كما مر فان لم يزد بقدر قيمة الصبيغ فالتقص عليه فان شاء صاحبه رجع به ناقصا أو مضارب بثمنه وصاحب الثوب واجد له

فياخذ به ولا شئ له وإن نقصت قيمته (وإن زادت على قيمتهما) أى الثوب والصبيغ جميعا كان صارت قيمته فى المثال السابق ثمانية عليهما (فالأصح أن المفلس شريك لها) أى البائعين (بالزيادة) وهى الربع وإن نقصت عن قيمة الصبيغ فكما مر ولو كان المشتري هو الصبيغ وحده وزادت قيمة الثوب مصبوغا على قيمته غير مصوب فهو شريك به وإلا فهو فاقدا (تنبيه) لم أر أهرى يجابو قمت اعتبار قيمة الثوب أو الصبيغ

ولابوقت اعتبار الزيادة
عليهما وانقص عنهما في
كل ماذكر والذي يظهر
اعتبار وقت الرجوع في
الكل لانه وقت الاحتياج
الى التقويم ليعرف ما للبايع
والمفلس فتعتبر قيمة الثوب
حينئذ خلية عن نحو الصبغ
وقيمة نحو الصبغ بها
حينئذ تعتبر الزيادة حينئذ
هل هي لهما أو لاحدهما
ولا ياتي هنا ما مرفى تلف
بعض المبيع ان العبرة في
التلف باقل قيمته يوم
العقد والقبض وفي الباقي
باكثرهما لان ذلك فيه
فوات بعض المبيع وهو
مضمون على البائع وما هنا
ليس كذلك لان الصبغ ان
كان من المشتري فواضح
أومن أجنبي فكذلك أومن
بائع الثوب فهو في حكم عين
مستقلة بدليل ان له حكما غير
الثوب ومنه انه متى ساوى
شئنا لم يكن لبائعه إلا هو
وإن قل ان اراده وإلا
ضارب بقيمته فتامله
(باب الحجر)

هو لغة المنع وشرعا منع من
تصرف خاص بسبب خاص
وهو اما المصلحة الغير ومنه
حجر المفلس لحق الغرماء
والراهن للرهن والمريض
للورثة بالنسبة لتبرع زاد
على الثلث أو لوارث وللغرماء
مطلقا ولا يتنافى نفوذ
ايفائه دين بعضهم في

عليهما) أي قيمة الثوب أو قيمة الصبغ وثنية الضمير نظرا إلى أن أو للتوزيع (قوله في كل ماذكر) متعلق بلم
أراي بالنفي لا بالنفي وإلا لكان المناسب في واحد ماذكر إلا ان يجعل من قبيل لا يحب كل محتال غفور (قوله
حينئذ) أي حين الرجوع وكذا فيما ياتي (قوله خلية عن نحو الصبغ) كان الأولى خلية باسقاط التام واعن
قيمة نحو الصبغ الخ بزيادة لفظ قيمة (قوله بها) أي في نفسها خلية عن قيمة الثوب وبمحتال ان المراد بحالة
خلو نحو الصبغ عن الثوب (قوله ما مرفى الخ) أي في شرح ولو تلف احد العبدین الخ (قوله أن العبرة الخ) بيان
لما مر (قوله لان ذلك فيه الخ) يتامل هذا الكلام اه سم ولعل وجهه ان هنا قد ينقص الثوب وقد يزيد بل
صورة وحدة بائع الثوب والصبغ هنا من افراد ما مر من تلف احد مبيعين صفقة يفر دكل منهما بعقد (قوله
على البائع) متعلق بفوات الخ (قوله ومنه) أي من حكمه (قوله لم يكن لبائعه الا هو الخ) أي فيرجع به ناقصا
أو يضارب بشئنه (قوله بقيمته) الأولى بشئنه (تذيه) يجوز لقصار وصباغ ونحو همان كل فعل ما يجوز
الاستحجار عليه ويظهر اثره على المحال كخياط وطحان استؤجر على ثوب فقصه او صبغه او خاطه واحب
فطحنه حبس الثوب المقصور ونحوه بوضعه عند عدل حتى يقبض اجرته وقيدته أي جواز الحبس الففال
بالاجارة الصحيحة والبارزى والبلقينى بما اذا زادت القيمة بنحو القصاره وإلا فلا حبس بل يأخذ المالك
كألو عمل المفلس أي بنفسه لم تزد القيمة فان كان أي المستاجر محجور عليه بالمفلس ضارب الاجير باجرته
والاطالبه بها وزيادة القيمة في مسئلة الخياط تعتبر قيمته مفعو عا لقطع المأذون فيه لاصحيا ومتى تلف
الثوب المقصور ونحوه بافاه وفعول الاجير قبل تسليمه للمستاجر سقطت اجرته بخلاف فعل المستاجر فانه
يكون قبضه ويردد النظر في انلاف أجنبي يضمن والا وجهه أن القيمة التي يضمنها الاجنبي اذا زادت بسبب
فعل الاجير لم تسقط اجرته أي الاجير وإلا سقطت اه نهاية قال ع ش قوله ونحوهما الخ أي بخلاف نحو
نقادوشيال من كل فعل ما لا يظهر اثره على المحال فليس له حبس العين فيجب تسليمها لصاحبه وبطالبه
بالاجرة كسائر الديون (قوله بوضعه عند عدل) أي يتفقان عليه او بتسليمه للحاكم عند تنازعهما ولهما
وضعه عند عدل لان الحق لهم ولا يعدوم اه ع ش (خاتمة) ولو اخفى شخص بعض ماله فنقص
الموجود عن دينه لحجر عليه ورجع البائع في دين ماله وأصرف القاضى في باقى ماله ببيعته وقسمه ثمنه بين
غرمائه ثم بان انه لا يجوز الحجر عليه لم يتقاضى تصرفه اذ القاضى يبيع مال الممتنع من اداء دينه وصرفه في
دينه ورجوع البائع في العين المبيعة لا امتناع المشتري من اداء الثمن بخلاف فيه وقد حكم به القاضى معتقدا
جواز خلاف ما اذا لم يعتد ذلك فينتهض تصرفه اه معنى

(باب الحجر)

قول المتن (الحجر) بفتح الحاء نهاية أي وكسرها ع ش (قوله المنع) أي مطلقا ع ش (قوله من تصرف خاص)
اخرج بقيد الخاص من نحو تدبير السفينة ونحو اذن الصبي في دخول الدار ع ش قول المتن (حجر المفلس) أي
الحجر عليه في ماله كما سبق بيانه (قوله والراهن الخ) أي في العين المرهونة نهاية ومعنى (قوله أو لوارث) أي
لتبرع وارث اه سم ظاهره انه على حذف المضاف عطف على تبرع الخ وبمحتال انه ظرف مستقر عطف
على زاد وقال الكردي عطف على مقدراى لا جني فيما زاد لوارث مطلقا في الزائد وغيره اه (قوله
واللغرماء) عطف على المتن أي لحق الورثة في تبرع زاد الخ لحق الغرماء مطلقا اه كردي والاقرب انه عطف
على لوارث المراد منه بعض الورثة قوله مطلقا راجع لكل منهما (قوله ولا يتنافى) أي لا يتنافى الحجر للغرماء

صاحبه وإن زادت ولم تف بقيمتها فالصبغ ناقص فان شاء قنع به وان شاء ضارب بشئنه اه ان له ذلك
فليراجع ثم راي شيخنا البرلسي بحث ذلك اخذاعمالو كان الصبغ من آخر (قوله لان ذلك فيه الخ) يتامل
هذا الكلام

(باب الحجر)

(قول المصنف والراهن) أي في الرهن (قوله أو لوارث) أي لتبرع وارث

المرض وان لم يف الباقي بدين الباقي بل وإن لم يفضل شيء لانه مجرد تخصيص ولا تبرع فيه (والعبد) أي القن (اسبده والمرته

مطلقا أي مطلق التبرع اذ على الثالث أو لا عبارة المغنى والنهاية والمرضى لا ورثة فيأزاد على الثالث حيث لا دين قال الزركشي تبعنا لا ذرعى وفي الجميع ان كان عليه دين مستغرق الذي في الشرح والروضه في الوصايا عند ذكر ما يعتبر من الثالث ان المريض لو في دين بعض الغرماء فلا يزا حقه غيره ان وفي المال جميع الديون وكذا ان لم يوف على المشهور وقيل لهم مزاحته كالأوصى بتقديم بعض الغرماء بدونه لا تتفقد وصيته فكلام الزركشي إنما يأتي على هذا اه قال ع ش قوله وإنما يأتي على هذا يقال لا يتعين تعريضه على هذا ويصور كلامه بأنه لو أراد التبرع لغير الغرماء امتنع ذلك إن كان الدين مستغرقا وجاز في قدر الثالث بما زاد على الدين إن كان غير مستغرق فيكون كلامه في غير تو فيه بعض الغرماء دون بعض ولا تعارض بين المستثنين ثم رابت في سم على المنهج عين ما قلناه هذا واجب حج هنا بان تقديم بعض الغرماء مجرد تخصيص لا تبرع فلا يراد على كلامهم اه قول المتن (للمسلمين) أي الحقهم (قوله مر بعضها) وهو الحجر على المفلس والراهن والعبد في معاملة الرقيق اه بجيزي (قوله وقد اوصاهم الاسنوى الخ) عبارة المغنى وأشار المصنف بقوله منه الى ان هذا النوع لا ينحصر فيما ذكره وهو كذلك فقد ذكر الاسنوى انواع الحجر لحق الغير ثلاثين نوعا غير ما ذكره المصنف فلا يرجع ذلك من المهمات اه وعبارة النهاية فقد انما بعضهم الى نحو سبعين صورة بل قال الا ذرعى هذا باب واسع جدا لا ينحصر افراد مسائله اه قال ع ش منه ايضا الحجر على السيد في العبد الذي كاتبه والعبد الجاني والورثة في التركة قبل وفاء الدين لان هذه بما تدخل في عبارة الشيخ واصله والحجر الغريب والحجر على البائع بعد فسخ المشتري بالعيب حتى يدفع الثمن وعلى السابى للحربى في ماله اذا كان على الحربى دين والحجر على المشتري في المبيع قبل القبض وعلى العبد الماذون له لحق الغرماء وعلى السيد نفقة الامة المازوجة لا يتصرف فيها حتى يعطيها بدلها ودار المعتدة بالاقراء او الحمل وعلى المشتري في العبد المشتري بشرط الاعتاق وعلى السيد في ام الولد وعلى المؤجر في العين الذي استأجر شخصا على العمل فيها كصبغ او قصارة اه سم على منهج ويتامل ما قاله في مسئلة الحجر على البائع بعد فسخ المشتري فانه بالفسخ يخرج المبيع عن ملك المشتري وصار الثمن ديناً في ذمة البائع وليس المبيع موهونا فواجه الحجر عليه فيه وكذا في مسئلة السبي فان مجرد سبي الحربى لا يستلزم دخول مال الحربى في يد سبيه فمافى الحجر فيه اه وقوله ودار المعتدة الخ لعل فيه سقط اصله وعلى الزوج في دار الخ (قوله لمصلحة النفس) أي نفس المحجور عليه (وذلك) أي الحجر لمصلحة النفس قول المتن (حجر الصبي والمجنون) عبارة النهاية والمغنى حجر المجنون والصبي (والمبذر) بالمعجمة وسيأتي تفسيره وحجر كل من هذه الثلاثة اعم بما بعده اه اى فان المجنون لا يعتد بشي من تصرفاته اصلا والصبي يعتد ببعض تصرفاته كالاذن في دخول الدار واصل الهدية والمبذر يعتد بقبوله الشكاح باذن من وليه ولا يزوجه ووليها باذنه ويصبح تديره لارقائه ع ش ولا يخفى ان ذلك نظرا للغالب لما سيأتي ان المجنون الذي له اذن تمييز كالصبي المميز (قوله واما هما الخ) عبارة النهاية والمغنى وزاد الماوردي نو عا ثالثا وهو ما شرع للامرين يعنى مصلحة نفسه وغيره اه وفيه ما قبل هذا عطف على والعبد لسيدته مانصه والمكاتب لسيدته والله تعالى اه قال ع ش هتما ناصه المراد بقوله ثم والله العتق ومصلحته تعود على المكاتب فلا تنافي بين قوله مر ثم لسيدته والله وقوله هتما مصلحة نفسه وغيره اه (قوله الاول) وهو المصلحة الغير (قوله ونقلا عن التتمة) اعتمده النهاية والمغنى ايضا (قوله ان من له الخ) أي المجنون الذي له الخ نهاية ومغنى (قوله كصبي ميم) أي فيما يأتي اه نهاية قال ع ش قوله فيما يأتي من صحة العبادات وعدم المعاقبة على تركها وغير ذلك كما يفهم من تشبيهه بالصبي لكن مقتضى قول شرح

للمسلمين ولها ابواب) مر بعضها ويأتي باقيا وافادت من أنه انواعا أخرى وقد اوصاهم الاسنوى الى ثلاثين نوعا وزاد غيره بضعة عشر وفي كثير من ذلك نظر ظاهر يئته مع ما يتعلق بالجميع في شرح العباب واما لمصلحة النفس (و) هو (مقصود الباب) وذلك (حجر الصبي والمجنون والمبذر) واما لها وهو حجر المكاتب قبل الاول حقيقة لانه منع مع وجود المقتضى بخلاف حجر الصبي والمجنون ويتردد النظر في حجر السفه والرق اه والذي يتجه ان الكل حقيقة شرعية ونقلا عن التتمة ان له اذن تمييز ولم يكمل عقله كصبي ميم واعترضه السبكي وغيره بانه ان زال عقله فمجنون والا فهو مكلف فيصح تصرفه ما لم يبذر

(الى ثلاثين) عبارة شرح مر فقد انما بعضهم الى نحو سبعين صورة بل قال الا ذرعى هذا باب واسع جدا لا ينحصر افراد مسائله اه (قوله كصبي ميم) قضيته انه يصح منه ما يصح من الميز كالصلوة وهو ظاهر حيث وجد فيه معنى التمييز الذي ضبطه وهو كونه بحيث يأكل ويشرب ويستنجى وحده في الجميع لكنه حينئذ لا يتجه الا كونه مكلفا ولا يتجه حمل ما نقله عن التتمة عليه اه (اعترضه السبكي) اجاب عنه في شرحي

الروض اى والمغنى اى فى الحجر عليه فى التصرفات المالية اه انه فيما عدا المال كالبائع العاقل فيفيد وجوب الصلاة عليه وعقابه على تركها وانه يقتل اذا قتل بشرطه ومحد اذا تى واشرب الخمر الى غير ذلك من الاحكام وفى سم على حج ما يوافق ما فى شرح الروض وعبارة قوله كصبي يميز قضيته انه يصح منه ما يصح من المميز كالصلاة وهو ظاهر حيث وجد فيه معنى التمييز الذى ضبطوه وهو كونه بحيث يأكل ويشرب ويستنجى وحده فى الجميع لكنه حيث لا يتجه الا لكونه مكلفا ولا يتجه حمل ما نقله عن التهمة عليه او صريح قول الشارح مر كالصبي المميز ورده الاعتراض بان شرط التكليف كمال التمييز قصر التشبيه على صحة العبادات فقط دون بقية التكليف اه وهذا القصر هو الظاهر وسياق عن السيد عمر ما يوافق (قوله) وقولهم اى السبكي وغيره (فيصح الخ غير صحيح الخ) عبارة النهاية ويرد بان شرط التكليف كمال التمييز اما ادناه فلا يلحقه بالمسكك ولا بالمجنون لانه مخالف لما فتعن الحاشية بالصبي المميز اه (على ان اعتراضهم من اصله غير وارد) هو كإفاد الذى يظهر من كلام التهمة ان المجنون منه من لا يميزه بالكلية فيكون كالصبي الذى لا يميز ومنه من له نوع تمييز فيكون كالصبي المميز ويمكن ان يكون من فواته وقولهم فيكون كالصبي المميز ان يأتى فيه الخلاف فى صحة اسلامه ونحوه وانه يقبل خبره فيما يقبل فيه قول الصبي المميز كما يصل هدية واذن فى دخول الدار فليتام اه سيد عمر (قوله) فخصرهم المذكور اى قولهم والا فهو مكلف (قوله) ان مثله اى المجنون (قوله) بذلك اى بالحق الاخرس المذكور بالمجنون (قوله) وليه اى الاخرس (قوله) وجرى عليه الخ اى جعل المذكور (قوله) زاد شارح اى على ما جرى عليه الاذرى الخ قوله وقال بعضهم الخ المتبادر انه من كلام الشارح (قوله) ويجمع الخ لا ينبغى العدول عنه اه سم عبارة السيد عمر يؤيد هذا الجمع انه بعد القول بان وليه الحاكم فى حال الاستصحاب ثم رابت بحث الجورجى الجزم حيث نود ان محل التردد فى الطارىء وهو كلام متين اه وبخلافه ظاهر المغنى والنهاية عبارتهما تردد الاسنوى فيمن يكون وليه وببحث الجورجى ان محل التردد فيمن عرض له هذا الخرس بعد بلوغه اما من لم يبلغ الا كذلك فالظاهر الجزم بان وليه هو الذى يتصرف عليه استدامة الحجر الصبي اذا لا يرتفع الحجر عنه الا ببلوغه رشيدا وهذا ليس كذلك اه وقوله فالظاهر الخ محتمل والذى يظهر من التردد ان وليه ولي المجنون اه قال ع ش قوله والذى يظهر من التردد اى تردد الاسنوى ان وليه الخ لعل المراد منه ان الحكم المذكور لا يتقيد بمن خرسه اصلى والا فهو عين قول الجورجى فالظاهر الخ والحاصل ان النائم لاولى له مطلقا وان الاخرس الذى لا إشارة له وليه ولي المجنون سواء كان خرسه اصليا او طارئا فولىه الاب ثم الجد ثم الوصى ثم القاضى اه (قوله) يحمل الاول اى قول الرافعى ومن وافقه بان وليه الحاكم (قوله) والثانى اى قول بعضهم بان وليه فى الصغر (قوله) ولا يلحقهما اى بالمجنون والخرس (النوم) ووفقا للمغنى والنهاية عبارة الثانى والحق القاضى بالمجنون النائم ونظر فيه الاذرى بانه لا يتخيل احداث النائم يتصرف عنه وليه ويرد بان النائم يشبه المجنون فى سلب اعتبار الاقوال وكثير من الافعال فالحائنه به من حيث ذلك فقط لانه اى النائم لاولى له مطلقا وان قال بعض المتأخرين لعل كلام القاضى محمول على قائم احوج طول نومه الى

الارضاد (ويجمع الخ) نقل فى شرح الارشاد ان الاذرى نظرى فى الحاق القاضى الاخرس المذكور بالمجنون بانه غير عاقل وان احتيج الى إقامة احد مكاه فليكن هو الحاكم ثم اجاب بان الاخرس المذكور لا يسمى مجنونا قال وقوله وان احتيج الخ فيه نظر لانه ان كان غير عاقل كقوله فولىه ولي المجنون ثم رابت الاسنوى تردد فيمن يكون وليه والشارح يعنى الجورجى بحث ان محل التردد فيمن عرض له هذا الخرس بعد بلوغه اما من لم يبلغ الا كذلك فالظاهر الجزم بان وليه هو الذى يتصرف عليه استدامة الحجر الصبي اذا لا يرتفع الحجر عنه الا ببلوغه رشيدا وهذا ليس كذلك اه وقوله والظاهر الخ محتمل والذى يتجه من التردد ان وليه ولي المجنون الخ اه فان كان الرافعى صرح بان وليه الحاكم كما هو ظاهر عبارته هنا فلا ينبغى العدول عنه لكن مع حمله على من طرأ خرسه بعد البلوغ (بالمجنون) قال بعضهم لعل الحاق النائم بالمجنون محمول على قائم احوج طول نومه الى

لانه يزول عن قرب فصاحبه في قوة (١٦٢) الفاهوم ومثله الاغماء فيما يظهر في امتناع التصرف في ماله لقرب زواله ايضا اخذنا بما

النظر في امره وكان الايقاظ يضره مثلاً اه قال ع ش قوله لا ولي له معتمد وقوله مطلقا اي طال نومه ام قصر اه (قوله لانه يزول عن قرب) لعل مراده ليوافق ما مر آتفاعن النهاية ان شان النوم ذلك فلا فرق بين طوله وقصره (قوله ومثله) اي النوم (قوله حفظه) اي مال المعنى عليه (قوله الحقاه) اي المعنى عليه (قوله وجزم به) اي بالالحاق (قوله والغزالي قال) مبتدأ وخبر او عطف على مفعولي رايت وهو والا قرب (قوله عليه) اي المعنى عليه (قوله غيره) اي غير الغزالي (قوله وهو الحق) اي ما قاله الغزالي (قوله انتهى) اي مقول الغير و (قوله كمال) اي الغير (قوله حمل الاول) اي الالحاق الذي جزم به صاحب الانوار (قوله الثابتة) الى قوله وزعم الاسنوي في النهاية والمعنى لا قوله وثبت النسب وقوله ودعاء الى الماتن (كايضاء) بان يكون وصيا على غيره والاولى ان يقال المراد به ان لا تصح الوصية منه على اطفاله اه ع ش (قوله واثر السلب) عبارة النهاية والمعنى وعبر بالانسلاب دون الامتناع الخ اه (قوله كالا سلام) اي فعلا وترك اقال ع ش اي فلا يصح اسلامه لكن لا تمنعه من العبادات كالصلاة والصوم قال الزركشي اخذ من النص هذا كله بالنسبة للمنياب واما بالنسبة لالاخرة فيصح ويدخل الجنة به اذا اخره كما اظهره اه باختصار (قوله نحو احباله) كالنقاطه واحتطابه واصطيانده نهاية ومغنى (قوله لا الصيد الخ) ينبغي ان يحل فيمن لا تميز له امان له اذن تمييز فينبغي ان يلحق بالصبي المميز بناء على كلام التتمة السابق اه سيد عمر (قوله وهو محرم) سواء احرم ثم جن او بالعكس بان احرمه وليه بعد الجنون اه ع ش (قوله وثبت النسب) عبارة شرح المنهج وبثبت النسب بزناه اه سم قال البجيرمي كان وطىء امرأة فانت منه بولد فانه ينسب اليه شو برى فهو وطء شبهة لان زوال عقله صير زناه كوطئه بشبهة لعدم قصده ع ش فيلزمه المهر ان لم تكن مطاوعة ويحرم عليه امها وبنتها وحرمت على ابيه وابنه اه (قوله في ذلك) اي ما يمكن منه في حقه اه سم (قوله وكذا يميز) ومعلوم انه لا يتأتى من الصبي الاحبال وقد يقال بتأنيته منه كما يعلم مما يأتى في الشرح اه رشيدى (قوله كالبالغ) التشبيه في اصل الثواب لافى مقداره والافاصى يثاب على فعله الفريضة اقل من ثواب نافلة البالغ ولعل وجهه عدم خطابه وكان القياس ان لا ثواب له لعدم خطابه بالعبادة لكنه ائيب ترغية الى الطاعة فلا يتركها بعد بلوغه ان شاء الله تعالى اه ع ش (قوله ونحو دخول دار) اي اذن في الدخول نهاية ومعنى قول المتن (بالافاقه) اي الصافية عن الخبل المؤدى الى حالة يحمل مثلها على حدة في الخلق كما صرح به في الكاح اه ع ش (قوله من غير فك) لا اقران بشيء اخر كابتناس رشد اه نهاية (قوله نحو القضاء) اي والامام مرقا الخطابة ونحوها نعم يستثنى الناظر بشرط الواقف والحاضنة والاب والجدة فتعد اليهم الولاية بنفس الافاقه من غير توليه جديدة والحق بهم الام اذا كانت وصية اه ع ش عبارة سم قوله نحو القضاء يشمل نظر الوقف لكن ينبغي فيمن له النظر بشرط لواقف ان يعود اليه بغير توليه جديدة اه (ومطلقا) عطف على من حيث الخ (قوله اي ابصر تم) عبارة النهاية والمعنى والمراد من ايناس الرشد العلم به واصل الايناس لا ابصار اه قول المتن (بلوغه رشدا) ولو ادعى الرشد بعد بلوغه وانكره وليه لم ينفك الحجر عنه ولا يحلف الولي

يا ترى في النكاح انه لا يزال الولاية نعم للقاضي حفظه كمال الغائب ثم رايت المتن والفقهاء الحقاه بالمجنون وجزم به صاحب الانوار والغزالي قال لا يولي عليه قال غيره وهو الحق اه وهو كاقال لما علمت من نصريحهم في النكاح نعم ان حمل الاول على من ايس من افاقته بقول الاطباء لم يبعد (تنسلب الولايات) الثابتة شرعا كولاية نكاح او تفويضا كايضاء وقضاء لانه اذا لم يدبر امر نفسه فغيره اولى واثرا السلب لانه يفيد المنع ولا عكس إذ نحو الاحرام يمنع ولاية النكاح ولا يسلبها ومن ثم زوج الحاكم لا الابدع واعتبار (الاقوال) له وعليه الدينية كالا سلام والدينية كالمعاملات لعدم قصده واعتبار بعض افعاله كالصدقة بخلاف نحو احباله واثلا له لا لصيدوه وهو محرم وتقرير للمهر بوطئه وارضاعه وثبت النسب وغير المميز كالمجنون في ذلك وكذا يميز لافى عبادة غير الاسلام ويثاب عليها كالبالغ ونحو دخول دار وإبصال هدية ودعاء عن صاحب ولية (ويرتفع) حجر الجنون (بالافاقه من) غير فك نعم ولاية نحو القضاء

النظر في امره وكان الايقاظ يضره مثلاً (قوله واثرا السلب) اي على المنع (قوله واعتبار بعض افعاله) في شرع العباب نقلا عن التدريب ولا يعتد بقبضه لعين اودين لافى نحو عوض نكاح او خلع باذن وليه اه (قوله واثلا له) لا لصيد ما هناء وافق للتدريب مخالف للاقيس الذي قاله في بعض كتبه انه المعتمد لكن الموافق لما قدمه في باب محرمات الاحرام ما في التدريب واعتمده مر (قوله وثبت النسب) عبارة شرح المنهج وبثبت النسب بزناه (قوله في ذلك) اي ما يمكن منه في حقه (قوله نحو القضاء) يشمل نظر الواقف لكن ينبغي فيمن له النظر بشرط الواقف ان يعود اليه بغير توليه جديدة (قول المصنف بلوغه رشدا) ولو ادعى الرشد بعد بلوغه وانكره وليه لم ينفك الحجر عنه ولا يحلف الولي كالا سلامين ادعى انزل الوالا الرشد بما وقف عليه بالاختيار فلا يثبت بقوله لان الاصل كاقاله الا ذرعى بعصا قوله بل

لا تعود الولاية جديدة (و حجر الصبي) الذكر والانثى (يرتفع) من حيث الصبا

كالقاضي

بمجرد بلوغه ومطلقا (بلوغه رشدا) لقوله تعالى فان آستم منهم رشدا اي ابصر ثم اي علمتم وزعم الاسنوي ان الصبا بكسر الصاد

لا يستقيم وانه بفتحها بعيد من كلامه مردود بان الحفظ وظهور فتحها وبانه لا بعده فيوما قوت به عبارة المفيدان القصد ارتفاع الحجر المطلق
لالمفيدان دفع اعتراضها بان الاولى حذف رشيد لان الصبا سبب مستعمل بالحجر وكذا (١٦٣) التبذير واحكامها متغايرة اذ من بلغ مبذرا

حكم تصرفه حكم تصرف
السفيه لا حكم تصرف الصبي
(فرع) غاب بيقم ببلغ ولم
يعلم رشده لم يجوز لولييه النظر
في ماله معتمد استصحاب
الحجر للشك في الولاية عند
العقد وهي شرط وهو لا بد
من تحققه فان تصرف اثم
ثم ان بان غير رشيد نفذ
التصرف والا فلا وقد ينافيه
ما يأتي من تصديق الولي في
دوام الحجر لانه الاصل الا
ان يقال محل ذلك في حاضر
لانه يعرف حاله غالبا بخلاف
الغائب وليس قول الولي
قبضت مهرها باذنها ولا
قوله له اضني اقرارا بالرشد
فلا ينزل به (والبلوغ في
الذكر والانثى انما يتحقق
باحد شيئين أحدهما
ويسمى بلوغا بالسن
(باستكمال خمس عشرة
سنة) قرية تحديدا من
انفصال جميع الولد بشهادة
عدلين خبيرين وشذ من قال
بخلاف ذلك قال الشافعي
رضي الله عنه رد النبي صلى
الله عليه وسلم سبعة عشر
صحابيا وهم ابناؤه اربع عشرة
سنة لانه لم يهرم ببلوغا وعرضوا
عليه وهم ابناؤه خمس عشرة
سنة فاجازهم منهم زيد بن
ثابت ورافع بن خديج وابن
عمر رضي الله عنهم وقصة
ابن عمر صحبها ابن حبان
وأصلها في الصحيحين

كالقاضي والقيم بجامع ان كلا من ادعى انزاله ولان الرشد ما يوقف عليه بالاختبار فلا يثبت بقوله ولان
الاصل كما قاله الا ذرعي بعد قوله اي الولي بل الظاهر ايضا اذا ظاهر فيمن قرب عهده بالبلوغ عدم الرشد
فالقول قوله في دوام الحجر الا ان تقوم بينة برشده نعم سئل شيخنا الشهاب الرملة هل الاصل في الناس الرشد
او ضده فاجاب بان الاصل فيمن علم الحجر عليه اي بعد بلوغه استصحابه حتى يغلب على الظن رشده بالاختبار
واما من جعل حاله فعقد صحة شرع مر اي والخطيب (فرع) الاصل فيمن علم تصرف وليه عليه بعد
بلوغه السفه ومن لم يعلم فيه ذلك هو الرشد ولو تعارض بينة سافه ورشد فان اضافا الوقت معين تسانا وارجع
للاصل المذكور والاقدمت بينة السفه لان معناه زيادة علم ما لم تقل بينة الرشد انها علمت سفه وانه صالح فتقدم
مر اه سم (قوله لا يستقيم) اي لانه لا يتوقف ارتفاع حجره على الرشد اه سم (قوله بعيد) لعل وجه
البعد قرينة اسناد الارتقاء فيما قبله الذي هو نظيره والي الجنون لا المجنون اه سم (قوله مردود) خبر
وزعم الاسنوي الخ (قوله وبانه لا بعده في) من تعليل الشيء بنفسه (قوله اندفع اعتراضها) اندفاع الاولوية
بما ذكر نظرا اه سم ونقل النهاية والمغني عن الشيخين الاولوية مع علمها الاتية واقرارهما (قوله لان
الصبي سبب) ينبغي ان يقول لان الصبا ولعله من تحريف النساخ في الصورة الخطية اه سيد عمر (قوله
لاذ من بلغ الخ) تعليل للغايرة (قوله حكم تصرف السفيه) منه نسخة نسكا به باذن وليه وعدم تزوج وليه
إياه بدون اذن منه بخلاف الصبي اه غش (قوله لم يجوز لولييه النظر الخ) المعتمد انه لا يتمتع على الولي التصرف
الا ان علم انه بالغ رشيدا مر اه سم (قوله وهو الخ) اي الشرط (قوله ان بان غير رشيد الخ) هل يكتفى
بمجرد عوده اليها غير متصرف بالرشد مع احتمال انه بالغ رشيدا ثم طرأ له ما يخرج عن الرشد او لا بد من
ثبوت استصحاب ما ظهر من عدم رشده من حاله قبل البلوغ ينبغي ان يتأمل اه سيد عمر اقول قضية قول
الشارح السابق للشك الخ الثاني وقضية كلام سم هناك الاول وقد يده اطلاق قول الشارح ثم ان بان
غير رشيد نفذ التصرف وما مر عن النهاية والمغني (قوله والا) اي بان بان رشيدا او لم يتبين حاله (قوله وقد
ينافيه) اي قوله والا فلا (قوله له) اي خطابه لموليه (قوله اضني) اي صير في ضامنا اه كرى هذا على
انه من الافعال ويحتمل من الثلاثي اي صرضامنا غنى (قوله به) بو احد من القولين (قوله ويسمى)
ظاهره رجوع الضمير الى الاحد ولا يخفى ما فيه وفي حمل المتن على قوله احدهما (قوله قرية) الى قوله وقصة
الخ في النهاية والمغني الا قوله بشهادة الى قال (قوله تحديدا) حتى لو نقصت يوما لم يحكم ببلوغه نهاية
(قوله رد النبي الخ) اي عن الجهاد (وهم ابناؤه الخ) اي عرضوا عليه صلى الله عليه وسلم وهم الخ كرى
(قوله وعرضوا الخ) اي في السنة القابلة (قوله فاجازهم) اي في الجهاد قول المتن (ارخرج المني) اي لو قت
امكانه نهاية ومعنى (قوله من ذكر) الى قوله وخرج في النهاية والمغني (قوله وهو لغة) اي الاحتمال (قوله
ما يراه النائم الخ) اي من انزال المني شوربي وقيل مطلقا اه بجير م وفي المغني وقيل لا يكون في النساء لانه

الظاهر ايضا اذا ظاهر فيمن قرب عهده بالبلوغ عدم رشده والقول قوله في دوام الحجر الا ان تقوم بينة برشده
نعم سئل شيخنا الشهاب الرملة هل الاصل في الناس الرشد او ضده فاجاب بان الاصل فيمن علم الحجر عليه اي
بعد بلوغه استصحابه حتى يغلب على الظن رشده بالاختبار واما من جعل حاله فعقد صحة كمن علم رشده شرح
مر (فرع) الاصل فيمن علم تصرف وليه عليه بعد بلوغه السفه ومن لم يعلم فيه ذلك هو الرشد ولو تعارض
بينة سافه ورشد فان اضافا الوقت معين تسانا وارجع للاصل المذكور والاقدمت بينة السفه لان معها
زيادة علم ما لم تقل بينة الرشد انها علمت سفه وانه صالح فتقدم مر (قوله لا يستقيم) اي لانه لا يتوقف
ارتفاع حجره على الرشد (قوله بعيد) لعل وجه البعد قرينة اسناد الارتقاء فيما قبله الذي هو نظيره الى
الجنون لا المجنون (قوله اندفع اعتراضها) في اندفاع الاولوية بما ذكر نظرا (قوله لم يجوز لولييه النظر

ثانيهما يسمى بلوغا بالاحتمال خروج المني كاقال (أخرج مني) من ذكر أو أنثى لقوله تعالى وإذا بلغ لأطفال منك الحلم مع خبر
رفع القلم عن ثلاث عن الصبي حتى يحتلم والحلم الاحتمال وهو لغة ما يراه النائم وكفى به هنا عن خروج المني ولو يقطعه بجماع أو غيره

زوجته صبي بلغ تسع سنين
بولد الامكان لحقه لان
النسب يكتفى فيه بمجرد
الامكان ولم يحكم ببلوغه
لانه لا بد من تحقق خروج
المني وخروج زوجته مالم
احس بانتقاله من صلبه فامسك
ذكره فرجع فلا يحكم
ببلوغه كالاغسل ويبحث
الزوكشي ومن تبعه الحكم
ببلوغه بعيد والفرق بان
مدار البلوغ على العلم بانزال
المني والغسل على حصوله
في الظاهر بالتحكم اشبه
على انه لا يتصور العلم بانه
من قبل خروجه اذ كثيرا
ما يقع الاشتباه فيما يحس
بنزوله ثم رجعه (ووقت
امكانه) فيهما (استكمال
تسع سنين) قرينة تقريبا
تظهر ما مر في الحيض (ونبات
العانة) الخشن بحيث تحتاج
ازالة للاحق وظاهره انها
اسم للنبت لا للنابت وفيه
خلاف لاهل اللغة والاشهر
انها النابت وان المنبت
شعرة بكسر اوله ووقته
وقت الاحتلام (يقضى
الحكم ببلوغ ولد الكافر)
بالسن او الاحتلام ومثله
ولدمن جهل اسلامه لامن
عدم من يعرف سنه على
الوجه للخبر الصحيح ان
عطية القرظي رضى الله
عنه كان في سبي بني قريظة فكانوا
ينظرون من انبت الشعر
قتل ومن لم ينبت لم يقتل
وانهم كشفوا عن عانته

نادر فيهن اه (قوله ويشترط الخ) عبارة النهاية والمغني وكلام المصنف يقتضي تحقق خروج المني فلو الخ
(قوله للامكان) بان انت به بعد ستة اشهر من الوطء اه رشیدی (قوله ولم يحكم ببلوغه) وعلى هذا لا يثبت
ايلاؤه اذا وطئ امته وانت ولد وهو كذلك نهاية ومغني اي ويثبت نسبه لامكانه ع ش (قوله فلا يحكم
ببلوغه) ا فتى شيخنا الشهاب الرملي بالحكم ببلوغه وبعدم وجوب الغسل اه سم عبارة ع ش ولوا حس
بالمغني في قصة الذ كرقبضه فلم يخرج حكم ببلوغه وان لم يجب الغسل لا بخلاف مدرك البابين لان المدار في
الغسل على الخروج الى الظاهر وفي البلوغ على الانزال قاله مر انتهى سم على منهج اه (قوله على
انه لا يتصور العلم الخ) لا يخفى ضعف هذه الدعوى بل سقوطها لان العلامة التي يعرف بها المني بعد خروجه
ويثبت بها له احكامه وهي الالتذا بخروجه وتحقق قبل خروجه وان لم يبرز الى ظاهره كما هو معلوم بالتجربة
القطعية ولو سلم عدم التصور المذكور لم يقد ذلك مدعاه من عدم البلوغ لانه اذا حس بانتقاله فامسك الذ ك
مدة ثم خرج المني وعلم كونه منيا حكمنا بالبلوغ من حين الانتقال لا من حين الخروج فقط فتأمل ذلك
فانه في غاية الصحة والقوة والله الموفق اه سم بخفف (قوله تقريرا الخ) خلافا للنهاية والمغني عبارتهما وافهم
تعبيره بالاستكمال انها تحديدية وهو كذلك كما مروا بحث بعض المتأخرين انها تقريبية كالحيض لان
الحيض ضبطه اقل واكثر فالزمن الذي لا يسع اقل الحيض والطهر وجوده كعدمه بخلاف المني اه قال
ع ش قوله بعض المتأخرين مراده ابن حجاج اه (قوله الخشن) الى المتن في النهاية (قوله وظاهره الخ)
محل تأمل بل ظاهره العكس لانه اريد بالعانة النابت فاسناد النابت اليه حقيقي من اسناد المصدر الى فاعله
وارايد بها المحل فاسناد النابت اليه مجازي لانه مكان النابت فليتأمل سيد عمر وسم (قوله والا شهر) اي
عند اهل اللغة ع ش (قوله ووقته وقت الخ) مبتدأ وخبر فلو انبت قبل امكان خروج المني لم يحكم ببلوغه اه ع ش
(قوله بالنسب) الى المتن في المغني الا قوله لا من عدم الى الخبر وقوله فان البغوى الى وافهم وكذا في النهاية
الا قوله وان كان الى الخ ش (قوله يقتضى الحكم انه اماره الخ) وهو الاصح نهاية ومغني (قوله للخبر الصحيح

المعتمد انه لا يتمتع على الولي التصرف الا ان علم انه بلغ رشيدا (قوله ولم يحكم ببلوغه) اي ولا نصير امته ام ولد
مر (قوله فلا يحكم ببلوغه) ا فتى شيخنا الشهاب الرملي بالحكم ببلوغه وبعدم وجوب الغسل (قوله بعيد)
قد يرد بعده ما ياتي عن الجمهور من عدم الحكم ببلوغ الخنثى فيما لو خرج المني فقط من أحد فرجيه فقط
لاحتمال الزيادة وجه التأييدان وجود الانزال وخروجه من الزائد لا ينقص عن عدم خروجه بالكلية بل
وما ياتي عن الامام لان تغيير الحكم صريح في عدم الاعتداد بما سبق لاحتمال الزيادة فلو كفى بمجرد وجود
الانزال من غير خروج ولو جب الحكم بالبلوغ بالخروج من الزائد وعدم تغيير الحكم واعتبار الانزال بدون
خروج اذ لم يكن هناك زائد وعدم اعتباره مع الخروج من الزائد لا يظهر وجهه نعم قد يقر به ويدفع عنه
البعد ما ياتي في قوله وحبلان ان وجه الحكم بالبلوغ انه دليل على سبق الامناء مع انه يلزم في ذلك خروج
المني الى الظاهر كما هو ظاهر بل هذا قد يوجب اشكال عدم الاعتداد بالخروج من أحد فرجى المشكل
فليتأمل (قوله على انه لا يتصور العلم بانه من قبل خروجه) لا يخفى ضعف هذه الدعوى بل سقوطها اما
اولا فلان العلامة التي يعرف بها بعد خروجه ويثبت بها له احكام المني وهي الالتذا بخروجه وتحقق قبل
خروجه فانه يقع الالتذا بخرج بانه في قصة الذ كروا لم يبرز الى ظاهره كما هو معلوم بالتجربة القطعية بحيث
لا تقبل منازعة واما ثانيا فلو سلمنا عدم التصور المذكور لم يقد ذلك مدعاه من عدم البلوغ لانه يكفي في الحكم
بالبلوغ من حين الاحساس بانتقاله من صلبه العلم بانه مني بعد خروجه اذا تأخر عن الاحساس المذكور فاذا
احس بانتقاله فامسك الذ كرمدة ثم خرج المني وعلم كونه منيا حكمنا بالبلوغ من حين الانتقال لا من حين
الخروج فقط فتأمل ذلك فانه في غاية الصحة والقوة والله الموفق (قوله تقريرا) انها تحديدية في الحيض
كما قال في شرح الروض انه الظاهر (قوله وظاهره) في كون ظاهره ذلك بحث اذ النابت يضاف للنابت

فليس بلوغا كما صرح به في
الشرح الصغير في الابط
والحق به اللحية والشارب
بالاولى فان البلوغى ألحق
الابطط بالعانة دونهما وفي
كل ذلك نظر بل الشعر
الحشن من ذلك كالعانة في
ذلك واولى إلا ان يقال ان
الاقتصار عليهما امر تعبدى
وافهم قوله يقتضى الحكم
انه اماراة على البلوغ
باحدهما نعم ان ثبت ان
سنة دون خمس عشرة سنة ولم
يحتلم لم يحكم ببلوغه ويقبل
قوله بيمينه وان لم يحلف
الصبي احتياطا لحقن الدم
استعجلته بدواء ان كان ولد
حربى سبي لازى طولب
بالجزية ويحل النظر للخبر
وافهم قوله كالروضة ولذا
لا فرق في ذلك بين الذكر
والانثى وهو كذلك وان كان
قضية المحرر اخراج النساء
لانهن لا يقتلن ونقله السبكي
عن الجوهرى والخشنى لا بد
ان ثبتت على فرجه معا
(لا المسلم في الاصح) لسهولة
مراجعة اقرار به المسلمين غالبا
ولانه منهم باستعجاله تشوفا
للولايات بخلاف الكافر
لانه يفضى به الى القتل او
الجزية او ضرب الرقى
الانثى ومما رعا في الذكر
والانثى كما تقرر (وتزيد
المرأة) عليه (حيضا) في
سنة السابق لاجمعا (وحبلا)

(الخ) لتعليل البتة (قوله فليس بلوغا الخ) ظاهر النهاية والمغنى اعتاده عبارتهما وخرج بها شعر اللحية والابطط
فليس دليلا للبلوغ لندورهما دون خمس عشرة سنة وفي معناهما الشارب وثقل الصوت ونهور اللثى ونحو
طرف الحلقوم وانفراق الارنبه ونحو ذلك اه لكن اولها عرش وفي الرشيدى ما يؤيده بما ناهى قوله مر
فليس دليلا للبلوغ اى فلا يتوقف الحكم بالبلوغ حيث لم يعلم استحكاله الخمس عشرة سنة على نباتهما بل
يكفى بنبات العانة وليس معناها انه اذا ثبتت لحيته بالفعل لا يحكم ببلوغه بل ذلك علامة بالاولى من نبات العانة
وبدل عليه قوله لندورهما دون خمس عشرة سنة اه (قوله عليهما) اى العانة (قوله امر تعبدى) اى
والاصل عدمه (قوله باحدهما) هو المتجه وعليه لو ثبت ان سنة دون خمس عشرة سنة لم يمنع ذلك الحكم ببلوغه
خلافه بالواردى اى ما لم يثبت عدم احتلامه اه سم وعش (قوله ان ثبت) اى بشهادة عدلين نهاية
ومغنى (قوله احتياطا) عبارة النهاية ويجب تحليفه اذا اراده ولا يشك تحليفه بانه ثبت صباه والصبي
لا يحلف لمنع كونه يثبت بل هو ثابت بالاصل ولما العلامة وهى الانبات عارضها دعواه الاستعجال فضعفت
دلتها على البلوغ فاحتيج لمعين لمسا عارضها وايضا فالاحتياط لحقن الدم قد وجب مخافة القياس اه قال
عرش قوله اذا اراده اى الحلف فلو امتنع منه قبل الحكم ببلوغه بنبات العانة لمقتضى البلوغ ولم يات بدافع
اه (قوله استعجلته بدواء) مقول القول (قوله ان كان الخ) راجع لقوله ويقبل الخ (قوله لازى الخ)
والفرق الاحتياط لحق المسلمين في الحالين نهاية وسم (قوله ويحل النظر) اى الى من احتجنا لمعرفة بلوغه
نهاية ومغنى اى اما المس فلا ولعله لان معرفة كونه يحتاج الى حاق تكفى فيه الرتبة ومحل جواز النظر حيث
لم يرتكب الحرمة ويمس فان خالف وفعل فينبغى حرمة النظر للحصول المقصود بالمس عرش ونقل سم عن
شرح العباب انه ينبغي جواز مسه لتوقف العلم بكونه خشنا عليه الخ ثم رده بان الظاهر ان المراد بخشونه
لاحتياج في ازالته الى حاق ان كان ناعما لا خشونة بالمعنى المشهور وادرك الخشونة بذلك المعنى لا يتوقف
على المس اه (قوله لسهولة) الى المتن في النهاية والمغنى وشرح المنهج الى قوله او ضرب الرقى الى ومما (بسهولة)
اى النبات (قوله لانه يفضى به الى القتل او الجزية) وهذا جرى على الاصل والغالب اذ الانثى والخشنى ومن
تعذرت مراجعة اقرار به المسلمين لموت او غيره حكمهم كذلك فان الخشنى والمرأة لا جزية عليهما مع ان الحكم
فيهما ما ذكر ومن تعذرت اقرار به من المسلمين لا يحكم ببلوغه مع فقدان العلة فقد جروا في تعليمهم على الغالب
مغنى ونهاية وشرح المنهج (او ضرب الرقى الخ) انظر ما معناه مع كون الانثى ترق بالاسر قبل البلوغ وبعده
ولعل هذا وجه ترك شيخ الاسلام اى والنهاية والمغنى ذلك اه سم (قوله ومما رعا الخ) دخول في المتن (عليه)
اى على ما مر من السن وخروج المعنى ونبات العانة الشامل لها اه مغنى (قوله لاجمعا) اى يتحقق البلوغ بالحيز

كنبات الزرع فساوجه ظهور الاضافة فيما قاله (قوله باحدهما) هو المتجه وعليه لو ثبت ان سنة دون
خمس عشرة سنة لم يمنع ذلك الحكم ببلوغه خلافا لما وردى اى ما لم يثبت عدم احتلامه (قوله استعجلته) معمول
قوله (قوله لازى طولب بالجزية) والفرق الاحتياط لحق المسلمين في الحالين (قوله ويحل النظر) قال في
شرح العباب وينبغي جواز مسه لتوقف العلم بكونه خشنا الذى هو شرط كإمرا عليه وكانهم انما لم يذكروه
لوضوحه وادعاء مكان ادراكه بالنظر من غير مس بعيد كما لا يخفى اه واقول انما يظهر ما بحثه ودعواه
البعдал مذكور ان اريد بالخشن ما قامت به الخشونة بالمعنى المشهور لها انما يدرك بالمس لكن ظاهر
قولهم الذى يحتاج الى ازالته الى حاق وان كان ناعما وادرك الخشونة بهذا المعنى لا يتوقف على مس فليتأمل
(قوله تشوفا للولايات) لا يقال هذا لا يأتى فى الانثى لانه ممنوع لصحة كونها وصية وناظره نحو مسجد فتقول
شرح المنهج وهذا جرى على الاصل والغالب والا فالانثى والخشنى والطفل الذى تعذرت مراجعة اقرار به
المسلمين لموت او غيره حكمهم كذلك اه فيه نظر اذ كل يصح ان يكون ناظروا وقبوصى بيمين مثلا كما مر الان
بجواب بان مراده انثى وخشنى الكفار اذ لا يتأتى فيها الاقتضاء المذكور اذ لم يذكروا الشارح هنا وضرب
الرق (قوله او ضرب الرقى) انظر معناه مع كون الانثى ترق بالاسر قبل البلوغ وبعده ولعل هذا وجه ترك شيخ

إجماعاً (قوله) لكنه) الى المتن في النهاية والمغنى (قوله قبل الطلاق بالخطبة) أى حيث وجد بعد الطلاق أقل مدة الحمل فأكثر مال ولم وجد بعده ذلك فتحكم ببلوغها قبله مدة إذا ضمت لما بعده بلغت أقل مدة الحمل اه سم عبارة ع ش قبل الطلاق الخ أى إن زادت المدة على ستة أشهر كسنة ومحل ما ذكر من اعتبار اللحظة قبل الطلاق حيث يمكن اجتماعهما فى ذلك الوقت ولا فالمدّة إنما تعتبر من آخر أوقات إمكان الاجتماع اه (قوله وأمنى بذكره) أى وأمنى بما كما هو ظاهر اه رشيدى (قوله فان وجد أحدهما) عبارة للمغنى والنهية فان وجد أحدهما أو كلاهما من أحد فرجه فلا يحكم ببلوغه عند الجمهور لجواز أن يظهر من الآخر ما يعارضه وقال الامام بن بغي أن يحكم ببلوغه بأحدهما كالحكم بالابيضاح به ثم يغيران ظهر خلافه قال الرافعى وهو الحق وسكت عليه المصنف والمعتد الاول اه (قوله فان وجد أحدهما فلا عند الجمهور) وهو المعتمد بنهية ومغنى وسم (قوله وهذا) أى الانسداد (غير موجود هنا) أى لانه إذا ظهر من الآخر ما يعارضه انتفى انسداد فلا يكون الممان الخارج منه منياً خارجاً من غير المعتاد لا تنفاد شرط كون الخارج منه منياً اه سم (قوله وخالفهم) أى الجمهور واستدل الامام بالقياس على الابيضاح وقرق ابن الرفعة بما نازعه فيه فى شرح العباب اه سم (قوله مالم يظهر خلافه الخ) كان مراده أى الامام انه لو أمنى بذكره مثلاً حكم ببلوغه فلو حاض بعد ذلك بفرجه غير الحكم بالبلوغ المتقدم وجعل البلوغ من الان لمعارضه الحيض للبنى فليتأمل سم وحلى وشوبرى وهذا هو المفهوم من النهاية والمغنى (قوله وقال المتولى الخ) فى النهاية والمغنى بعد كلام عن الأسنوى مفيد لا اعتبار التكرار عند الامام ايضاً ما نصه فعلم من ذلك أن كلام الامام موافق لكلام المتولى اه (قوله حسن) أى من حيث المعنى (غريب) أى من حيث النقل اه ع ش أى ومع ذلك فكل منهما ضعيف كما علم بامار اه رشيدى (قوله معاً) الى قوله قالوا فى المغنى والنهية (قوله مع انه نسكرة مثبته) أى فلا يعم ولذلك مال ابن عبد السلام الى الوجه القائل بانه صلاح المسال فقط اه مغنى أى وفاقاً للأئمة الثلاثة بغير مسمى (قوله وقوعه الخ) خبر ووجه العموم وهذا إشكال لسم اجاب عنه ع ش راجعه (قوله قالوا الخ) فيه لا نية بصبغة التبرى لإشعار باستشكاله وإن كان منقولاً وهو كذلك إذ كيف يحكم بحجر ندنم محتمل مع انه قد يعم الفسق أو يغلب فى بعض النواحي عظام العباد كغيبية اهل العلم ومنع مواريث النساء وغير ذلك واحسن ما يوجه به ان يقال إذا ضاق الامر اتسع والا لادى الى بطلان معظم معاملات العامة وكان هذا هو الحامل لابن عبد السلام على اختياره ان الرشد صلاح المال فقط اه سيد عمر (قوله ولا يضر) أى فى اعتبار صلاح الدين فى الرشد (قوله لان الغالب الخ) علة عدم المضرة (قوله فيرفع الحجر بها) أى بالتوبة (قوله ثم لا يعود) أى الحجر (ويعتبر الخ) أى كانه فى

الاسلام ذلك (قوله وتأتى بولد) أى بعد مضي أقل مدة الحمل فأكثر بعد الطلاق (قوله فيحكم ببلوغها قبل الطلاق بالخطبة) أى حيث وجد بعد الطلاق أقل مدة الحمل فأكثر مال ولم وجد بعده ذلك فيحكم ببلوغها قبله مدة إذا ضمت لما بعده بلغت أقل مدة الحمل اه سم عبارة ع ش قبل الطلاق الخ أى إن زادت المدة على ستة أشهر كسنة ومحل ما ذكر من اعتبار اللحظة قبل الطلاق حيث يمكن اجتماعهما فى ذلك الوقت ولا فالمدّة إنما تعتبر من آخر أوقات إمكان الاجتماع اه (قوله وأمنى بذكره) أى وأمنى بما كما هو ظاهر اه رشيدى (قوله فان وجد أحدهما) عبارة للمغنى والنهية فان وجد أحدهما أو كلاهما من أحد فرجه فلا يحكم ببلوغه عند الجمهور لجواز أن يظهر من الآخر ما يعارضه وقال الامام بن بغي أن يحكم ببلوغه بأحدهما كالحكم بالابيضاح به ثم يغيران ظهر خلافه قال الرافعى وهو الحق وسكت عليه المصنف والمعتد الاول اه (قوله فان وجد أحدهما فلا عند الجمهور) وهو المعتمد بنهية ومغنى وسم (قوله وهذا) أى الانسداد (غير موجود هنا) أى لانه إذا ظهر من الآخر ما يعارضه انتفى انسداد فلا يكون الممان الخارج منه منياً خارجاً من غير المعتاد لا تنفاد شرط كون الخارج منه منياً اه سم (قوله وخالفهم) أى الجمهور واستدل الامام بالقياس على الاتضاع وقرق ابن الرفعة بما نازعه فيه فى شرح العباب (قوله مالم يظهر خلافه الخ) كان مراده أى الامام انه لو أمنى بذكره مثلاً حكم ببلوغه فلو حاض بعد ذلك بفرجه غير الحكم بالبلوغ المتقدم وجعل البلوغ من الان لمعارضه الحيض للبنى فليتأمل (قوله وقوعه الخ) قد يشك على العموم هنا ان دلالة العام كلية بمعنى ان الحكم متعلق بكل فرد فرد لكل من صلاح المال وصلاح الدين افراد كثيرة فان تعلق الحكم بكل واحد اقتضى الاكتفاء فى دفع الاموال اليهم بوجود أى فرد من افراد الصالحين وهو خلاف

لان الولد يتخلق من المامنين
فبالوضع يحكم ببلوغها قبله
بستة اشهر ولحظة مالم
تسكن مطلقة وتأتى بولد
يلحق المطلق فيحكم ببلوغها
قبل الطلاق بالخطبة ولو حاض
الخنثى بفرجه وأمنى بذكره
حكم ببلوغه فان وجد
أحدهما فلا عند الجمهور
ولا يشكل عليهم ما مر ان
خروج المنى من الزائد
يوجب الغسل فيقتضى
البلوغ لان محله مع انسداد
الاصلي وهذا غير موجود
هنا وخالفهم الامام مالم يظهر
خلافه فيغير قالوا وهو الحق
وقال المتولى ان تكرر فتعم
ولا فلا قال المصنف وهو
حسن غريب (والرشد
صلاح الدين والمال) معاً كما
فسره ابن عباس وغيره
الاية السابقة ووجه
العموم فيه مع انه نسكرة
مثبته وقوعه فى سياق الشرط
قالوا ولا يضر اطباق الناس
على معاملة من لا يعرف
حاله مع غلبة الفسق لان
الغالب عروض التوبة فى
بعض الاوقات التى يحصل
فيها الندم فيرفع الحجر بها
ثم لا يعود ويعود الفسق
ويعتبر فى ولد الكافر ما هو
صلاح عندهم ديناً ومالاً
قال ابن الصلاح ولا يلزم
شاهد الرشد معرفة عدالة

المشهود له باطناً فلا يكفي معرفتها ظاهراً ولو بالاستفاضة وإذا شرطنا صلاح الدين (فلا يفعل محرماً ما يبطل العدالة) زيادة

زيادة الروضة عن القاضي أبي الطيب وغيره وأقره مغني و نهاية قول المتن (فلا يفعل محر ما الخ) أي عند البلوغ دليل ما سياتي في المتن أنه لو فسق الخ وعليه فلا يتحقق السفه إلا بنى إلى الفسق مقدار البلوغ وحينئذ فالبلوغ على السفه أي بفقد صلاح الدين في غاية الندور كالأبغ فيلنظر هذا الاقتضاء مرادام لا اه رشيدى وياتى في هامش قول المصنف وان بلغ شيد الخ عن ع ش ما يفيد خلافه (قوله بار تكاب) الى قوله مع جعل المقرض في المغنى وكذا في النهاية إلا قوله وان حرم الى المتن (قوله بار تكاب الخ) عبارة النهاية والمغنى من ارتكاب الخ عن وهي أحسن وفي سم فرع المتجه انه لو ادعى انه بلغ مصليا قبل قوله وامتنع الحكم بسفه من حيث ترك الصلاة ولو طلبت المرأة مثلاً تمكين وليها اياها من المما كسة ليظهر رشد هافت وصل الى اثباته بالبينة فالوجه انه يلزمه اجابته امر اه (قوله مطابقاً) اي غلبت الطاعات اولاً اه ع ش (قوله او صغيرة الخ) عبارة النهاية والمغنى المحلى وشرح المنهج او اصرار على صغيرة الخ اه (قوله فلا يؤثر في رشد) لان الاخلال بالمروءة ليس بحرام على المشهور ونهاية مغنى اي ما لم يكن متحمساً للشهادة ومن الاخلال المحافظة على ترك الرواتب او بعضها فتردها الشهادة وليست محرمه ع ش قال النهاية والمغنى ولو شرب النبيذ المختلف فيه في التحرير والاستذكار ان كان يعتد حله لم يؤثر اء تحريره فوجهان اوجهما التأثير اه قال ع ش قوله في التحرير للجر جاني والاستذكار للدراى وقوله ان كان يعتد حله كالحنفى وقوله او تحريره كالمشافعى اه (قوله اى جنسه) اى وان لم يكن متمولاً اه ع ش (قوله وسياتى في الوكالة) اى انه مالا لا يحتمل غالباً نهائية ومغنى (قوله في المعاملة) اى ونحو هانميه ومغنى (قوله كبيع الخ) مثال الغبن اليسير (قوله عشرة بتسعة) اى من الدرهم وخرجها الدنانير فلا يحتمل ذلك فيها اه ع ش (قوله لانه يدل على قلة عقله الخ) ومحل ذلك كما افاده الوالدرحمه الله تعالى عند جملة بحال المعاملة فان كان عالماً واعطى اكثر من ثمنها كان الزائد صدقة خفيفة محدودة نهائية ومغنى وسم (قوله كارجحه القمولى) جزم به النهاية والمغنى قول المتن (اورميه) عطف على الاحتمال (قوله لو فلسا الى المتن في النهاية) (قوله ويحتمل خلافه) وهو المعتمد اى فيلحق بالمال فيحرم اضعافه ما بعد منتفعاته منه عرفاً ويحجر بسببه اه ع ش قول المتن (في بحر) اوناى او نحو هانميه ومغنى (قوله ولو في صغيرة) الاولى اسقاط في كافي النهاية والمغنى اى كاعطائه أجرة لصوغ انا نقداً والمخيم اولر شوة على باطل شورى اه بحجى (قوله عن خسران الخ) بصيغ المضى المبينة للفاعل عبارة النهاية والمغنى ومراد المصنف بالانفاق الاضاعة لانه يقال في المخرج في الطاعة انفاق وفي المكروه والمحرم اضعاف وخسران وغرم اه وهى انسب قال ع ش قوله في الطاعة لعله اراد ما يشمل المباح اه قول المتن (ان صرفه) اى المال وان كثر نهاية ومغنى قول المتن (ووجوه الخير كالعتق

مذهبهم وان تعلق بالمجموع على خلاف الاصل في العام اقتضى ان لا بد من غاية كل من الصالحين لانها من الافراد فليتامل (قوله بار تكاب كبيرة) (فرع) المتجه انه لو ادعى انه بلغ مصلياً قبل قوله وامتنع الحكم بسفه من حيث ترك الصلاة لانه امين على صلاته والمتجه انه لا يجب تخليفه ولو طلبت المرأة مثلاً تمكين وليها اياها من المما كسة ليظهر رشد هافت وصل اثباته بالبينة فالوجه انه يلزمه اجابته امر اه (قوله خاتم المروءة) لان الاخلال بالمروءة ليس بحرام على المشهور مر (قول المصنف بان يضع المالم باحتمال غبن فاحش في المعاملة) قد يشكل عليه قصة حبان بن متقذو انه كان يخذع في البيوع وانه صلى الله عليه وسلم قال له من بايعت فقل لا خلافة الخ فانها صريحة في انه كان يغبن وفي صحته يبعه مع ذلك لانه عليه الصلاة والسلام لم يبعه من ذلك بل اقره وارشده الى اشتراط الخيار لان يجب بانه من ابن كان يغبن غنياً فاحشاً فله انما كان يغبن غنياً يسيراً ولو سلم فمن ابن ان كونه كان يغبن كان عند بلوغه فله عرض له بعد بلوغه رشيداً ولم يحجر عليه فيكون سفيهاً مهملًا وهو يصح نصره لكان قد يشكل على الجواب بما ذكر ان ترك الاستفصال في وقائع الاحوال ينزل منزلة العموم في المقال وقد اقره صلى الله عليه وسلم على المبايعة وارشده الى اشتراط الخيار ولم يستفصل عن حاله طراً له بعد بلوغه رشيداً اولاً وهل كان الغبن فاحشاً او يسيراً فليتامل (قوله على قلة عقله)

بار تكاب كبيرة مطابقاً أو صغيرة ولم تغلب طائفة معاصيه وخرج بالمحرم خاتم المروءة فلا يؤثر في رشد وان حرم ارتكابه لكونه يحمل شهادة لان الجريمة فيه لا امر خارج (و) اذا شرب طناً صلاح المالم لم يحصل الا ان كان بحيث (لا يضر بان يضع المالم) اى جنسه (باحتمال غبن فاحش) وسياتى في الوكالة بخلاف اليسير (في المعاملة) كبيع ما يساوى عشرة بتسعة لانه يدل على قلة عقله ومن ثم لو اراد به المحاباة والاحسان لم يؤثر لانه ليس بتضييع ولا غبن ولو كان يغبن في بعض التصرفات لم يحجر عليه كارجحه القمولى لبعده اجتماع الحجر وعدمه لكن الذى مال اليه الاذرى اعتبار الاغلبية (اورميه) ولو فلسا وظهر كلامهم انه لا يوجب الاختصاص في هذا وهو محتمل ويحتمل خلافه (في بحر) لقلة عقله (او انفاقه) ولو فلسا ايضا (في حرم) في اعتقاده ولو في صغيرة والانفاق هنا مجاز عن خسر أو غرم أو ضيع اذ هذا هو الذى يقال في المخرج في المعصية (والاصح ان صرفه في الصدقة ووجوه الخير) عام بعد خاص (والمطاعم والملابس) والهدايا (التي لا تليق) به (ليس بتبذير) لان له

فيه غرضاً صحيحاً والثواب أو اللذون ثم قالوا لا سرف في الخير كالأخيرة في السرف وقرئ بالماوردي بين التثنية والسرف بأن الأول الجمل بمواقع الحقوق والثاني الجمل بتقديرها وكلام الغزالي يقتضي ترادفهما وبوافقه قول غير حقيقة السرف مالا يقتضي حدا عاجلاً ولا اجرا أجلاً ولا ينافي ما هنا عند الاسراف في النفقة (١٦٨) معصية لانه مفروض فيمن يقتض لذلك من غير رجاء وقام من جهة ظاهرة مع جهل

المقروض بحاله (ويختبر) من جهة الولي ولو غير اصل (رشد الصي) فيهما اقوله تعالى وابتلوا النبي اما في الدين فبمشاهدة حاله في فعل الطاعات وتوقى المحرمات ومن زاد على ذلك توقى الشبهات اراد التاكيد لا الاشتراط كما عرف من شرط الرشد السابق وقد جوزوا للشاهد به اعتماد العدالة الظاهرة وان لم يحط بالباطنة (و) اما في المال فهو يختلف بالمراتب فيختبر ولد التاجر والسوق (بالبيع والشراء) اي بمقدامتهما فطفه ما بعدهما عليهما من عطف الرديف او الاخص وذلك لما يذكره بعد من عدم صحتهما منه فلا اندراض عليه خلافا لمن زعمه (والمالكسة فيهما) بان يطلب انقص مما يريد البائع وازيد مما يريد المشتري ويكفي اختباره في نوع من انواع التجارة عن باقيها (وولد الزراع بالزراعة والنفقة على القوامها) اي بمصالحها كحراث وحصد وحفظ اي اعطائهم الاجرة وولد نحو الامير بالانفاق على اتباع ابيه والفقير بذلك ونحو شراء الكتب (والمحترف بما يتعلق بحرفته)

نهاية ومعنى (قوله فيه) اي في السرف المذكور (قوله وقرئ بالماوردي) قد يناش في هذا الفرق بامكان صرف مالا ياتي صرفه مع عدم الجمل اه سم (قوله ما هنا) اي من ان السرف في المطاعم الخ ليس بتبذير عبارة المغنى والنهاية تنبيه نصية كون السرف في المطاعم والملاسل التي لا يليق به ليس بتبذير انه ليس بحرام وهو كذلك فان قيل قال الشيخان في الكلام على الغارم واذا كان غارماً في ماله كالحرف والاسراف في النفقة لم يطبق التوبة وجعله في المهمات تنافياً اجب بانها مستلذان فالذكور هنا في الانفاق من خاص ماله لا يجرم والمذكور هنا في الانفاق من الناس الخ اه قل ع ش قوله نصية الخ وهل يكره نعم قوله انوقف مر وهو ظاهر اه (قوله لانه) اي العدم (قوله اذلك) اي للتبسيط والاسراف في المطاعم والملاسل التي لا تليق به قول ابن (ويختبر) اي وجوبه باه ع ش (قوله من جهة الولي) الى قوله ومن زاد في النهاية والمغنى (قوله وابتلوا الخ) اي اخبروهم بنهاية ومعنى (قوله في فعل الطاعات) اي ومخالطة اهل الخير بنهاية ومعنى (قوله وقد جوزوا للشاهد الخ) انظر فائدة ذلك مع قوله السابق قال ابن الصلاح اه سم وقد يقال انما المصداق والاستدلال على قوله اه في الدين فيه شاهد حاله الخ (قوله واه في المال الخ) عطف على قوله اه في الدين الخ (قوله والسوق) الى قول ابن بما يتعلق بالانفاق في النهاية الا قوله وان فيه الى ابن قول ابن (ولد التاجر) اهل امارته التاجر عرفاً كالابن لا مزيج ويشترى اخداً من قوله والسوق اه ع ش (قوله فطفه الخ) تفريع على تقديره ما يضاف اي المقدمات (قوله من عطف الرديف) اي بناء على ان المراد بالمالا كسبة جميع مقدمات البيع والشراء (قوله او الاخص) يعني بناء على ان المراد بهما خصوص ما يذكرة ه شرح اه ع ش (قوله وذلك) اي تقديره ما يضاف (قوله بان يطابق انقص الخ) اسم التفضيل ليس على بابه عبارة النهاية والمغنى وهو طالب النقصان عما طابه البائع وطلب الزيادة على ما يبيذه المشتري اه (قوله انقص الخ) على حذف الخاض اي بانقص الخ وازيد الخ (قوله ويكفي اختياره في نوع الخ) ثم ان ظهر خلافه في غير ذلك النوع تبين عدم رده اه ع ش (قوله اي اعطائهم الاجرة) اي التي عيها وليه للذمغ لعماله كمولاه بفرقة الزكاة ونحوها وحيث احتاج الى شراء ما ينفقه عليهم او استجار بعضهم على عمل به لاشترط ان يكون العدة من وياه اه سم على منبهج بالمغنى وسناتي الاشارة الى قوله مر وليس ذلك مفرعاً على القول بصحة تصرفه الخ اه ع ش (قوله وولد نحو الامير الخ) عبارة النهاية والمغنى وولد الامير ونحوه بان يعطى شيئاً من ماله لينفق في مدة شهر في خبز ولحم وما ونحوه كافي الكفاية تبعاً للجماعة ثم نقل عن الماوردي انه يدفع اليه نفقة يوم في مدة شهر ثم نفقة اسبوع ثم نفقة شهر وليس ذلك اي دفع النفقة الخ مفرعاً على القول بصحة تصرفه مامر ان انه يتمتع بذلك فان اراد العدة عد الولي كاسياني ويختبر من لا حرفة لايه اه ولا له بالنفقة على العمال ادلايهم من له ولد عن ذلك اي العمال غالباً اه (قوله على اتباع ابيه) اي اجناده يعني اعطائهم وظائفه بقدر مراتبهم اه كردي (قوله للمضاف اليه) وهو المحترف (قوله واختبر الخ) الاسبيل فيختبر حينئذ الخ (قوله ولا ينافيه الخ) اي كون اختيار المرأة من جهة الولي (قوله ينيهم في ذلك) اي ينيب الولي النساء والمحارم في الاختيار وفي بعض نسخ النهاية يتم في ذلك قال ع ش اي لارادة دوام الحجر اه (قوله وعليه) اي على النصر (قوله

فحل ذلك كما قال شيخنا الشهاب الرملي عند جملة بحال المعاملة (قوله وقرئ بالماوردي) قد يناش في هذا الفرق بامكان صرف مالا ياتي صرفه مع عدم الجمل المذكور (قوله وقد جوزوا للشاهد) انظر فائدة ذلك

يصح جره وعليه يرجع ضمير حرفته للمضاف اليه وهو سائق وتكون فائدته انه اعم بعد تخصيصه ويؤيده قول الكافي يختبر الولد بحرقة ابيه واقاربهم ورعه وهو الاول لا فادته ان مامر في ولد نحو التاجر محله اذ لم يكن الولد حرة واختبر حينئذ بحرقة ابيه لان الغالب حيث لا حرفة له انه يتطلع لحرفة ابيه والا اختبر الولد بما يتعلق بحرفة نفسه ولم ينظر لحرفة ابيه لانه لا يتطلع اليها ولا يحسنها حينئذ (و) تختبر (المرأة) من جهة الولي ايضا كما هو ظاهر ولا ينافيه النص على ان النساء والمحارم يختبر ونها لان الولي ينيبهم في ذلك وعليه قيل يكفي

احدهما

أحد هما هو الوجه وقيل لابد من اجتماعهما وتضييق هذا النص أنه لا تقبل شهادة الأجنبي لها بالرشد وبه أتى ابن خلكان لكن خالفه التاج
الفرارى قال وإنما تعرض الشافعي للطريق الغالب في الاختيار دون الزيادة اهـ ويؤيد ما أتى في الشهادات أن الشاهد عليها لا يكف السؤال
عن وجهه تحمله عليها إلا إن كان عاميا لأنه تديان صحة التحمل عليها اعتقادا على صوتها (١٦٩) بما يتعاق بالفضل) أي بفعله أن تحدرت

والأفبعيه يطلق على المصدر
والمغزول (والقطن) حفظا
وبيعا كما تقرر فان لم يلحقها
بها ولم تعتد ههنا يعتاده
مثالها قال الصيمري والمرأة
المبتذلة بما يتعبر به الرجل
(وصون الأطعمة عن الهرة)
لان بذلك يتبين الضبط
وحفظ المال وعدم
الانخداع وذلك قوام الرشده
(ونحوها) أي الهرة
كالقارة والأطعمة كالأفبعية
ولذا ثبت رشدها فقد
تصرفها من غير إذن زوجها
وخبر لا تصرف المرأة إلا
بإذن زوجها أشار الشافعي
إلى ضعفه وبفرض صحته
حمله على النذب واستدل له
بان يمينه ونزوح النبي صلى
الله عليه وسلم اعتقت ولم
تعلمه فلم يعبه عليها وفيه ما
فيه إذ قول مالك رضي الله
عنه لا تعطي الرشيدة مالها
حتى تتزوج وحينئذ لا
تصرف فيأزاد على الثالث
بغير إذنه لم تصر مجوزا
لا ينافي ذلك والخنثى يختبر
بما يختبر به الثوعان
(ويشترط تكرار الاختبار
مرتين أو أكثر) حتى
يغلب على الظن رشده لانه
قد يصيب مرة لا عن قصد
(ووقته) أي الاختبار

أحدهما) أي أحد الصنفين النساء والمخارم (قوله) لكن خالفه التاج (الخ) قال عرش قوله خلافه وهو قبول
شهادة الأجانب اهـ (قوله) دون الزيادة) أي دون الزيادة على الطريق الغالب اهـ سيد عمر (قوله)
ويؤيده) أي لا اكتشاف بشهادة الأجانب اهـ عرش (قوله) أي بفعله) إلى قوله قال في النهاية والمغنى (قوله)
يطلق على المصدر والمغزول) أي والمراد هنا كل منهما (قوله) حفظا) أي إن كانت تحدرت (قوله) وبيعا)
أي إن كانت برزة و (قوله) كما تقرر) أي في الغزل من التوزيع (قوله) فان لم يلحقها) كينات الملوكة
ونحوهم قول المتن (عن الهرة) وهي الأنثى والذكر هر وتجمع الأنثى على هرر كقربة وقرب والذكر على
هررة كقرد وقردة اهـ مغنى (قوله) وعدم الانخداع) أي عدم تأثيرها بالجملة (قوله) قوام الرشده) أي
ما يتحقق به الرشده (قوله) أو الأطعمة) عطف على قوله الهرة (قوله) وإذا ثبت) إلى قوله لا ينافي ذلك في النهاية
والمغنى (قوله) استدل إلى قول مالك (قوله) حمله على النذب) يفتي على مال لزوج الماغب فيمن من التصرف
في ماله بغير إذنه ولا علم رضاه اهـ سيد عمر (قوله) على النذب) أي نذب الاستئذان (قوله) واستدل له) أي
للحمل كردى (قوله) ولم تعلمه) أي لم تستأذن منه صلى الله عليه وسلم (قوله) المبيح) أي صلى الله عليه وسلم لا يتناق
عليها أي لو كان الاستئذان واجبا لا تنكر عايبا لا عتق بلا إذن منه صلى الله عليه وسلم (قوله) وفيه (الخ)
أي في الاستدلال (قوله) إذ قول مالك (الخ) يريد أنه لا حاجة إلى ذلك الحمل لأجل خلاف مالك لأن قوله لا ينافي
نفوذ التصرف مطلقا لأنه يجوز التصرف في الجملة اهـ كردى (قوله) وحينئذ) أي حين إذ تزوجت (قوله)
لا تصرف (الخ) أي لا ينفذ تبرعها بما زاد الخ اهـ نهاية زاد المغنى فقال له الشافعي أرايت لو تصدقت بثلاث
مالها ثم بثلاث الثلثين ثم بثلاث الباقي هل يجوز التصديق الثاني والثالث أن يجوزت ساطتها على جميع المال
بالتبرع وان منعت منعت الحر البالغ العاقل من ماله ولا وجه له اهـ (قوله) لا ينافي ذلك) أي عدم عيبه
عليها ولعل وجه عدم المناقاة احتمال عدم زيادة العتق على الثالث وتقديم عن الكردى في الإشارة وتوجيه
عدم المناقاة غير ما ذكر (قوله) (الثوعان) قال في شرح العباب ولا يكتفي أحدهما لاحتمال أنه من الجنس
الآخر اهـ سم (قوله) حتى يغاب) إلى قوله كذا أطلقوه في النهاية والمغنى (قوله) الولي) عبارة النهاية
والمغنى كل ولي اهـ قول المتن (وقيل بعده) رد بأنه ودى إلى الحجر على البالغ الرشيد إلى اختياره وهو باطل
نهاية ومغنى قول المتن (بل يمتحن) والوجه أنه يختبر السفيه أيضا فاذا ظهر رشده عقد لانه مكف نهاية ومغنى
وسم (قوله) وعلى الوجهين) أي على الأول المعتمد ومقابلة (قوله) كذا أطلقوه (الخ) يظهر أن الوجه الأول أخذ
بأطلاقه لانه وإن أدى لا تلافيه مغتفر نظر الما فيه من المصاحبة اهـ سيد عمر وفيه أن المستقر به الشارح
فيه جمع بين المصلحتين ثم رابت في عرش بعد ذكر كلام الشارح مانصه وقد تفهم المراقبة المذكورة من
قول المصنف فاذا اراد أن يعقد الخ فانه ظاهر في أن الولي يكون عنده وقت الماكسة وبه يعلم أنه لم يراقبه

مع قوله السابق قال ابن الصلاح (الخ) (قوله) لكن خالفه التاج (الفرارى) ما قاله هو الوجه (قوله) كما تقرر) أي
حفظ أن تحدرت والأفبعيه (قوله) فلم يعبه عليها) زاد في شرح العباب ل لو أعطتها لأخواتها لكان أعظم
لأجرها وهذه واقعة قولية فالاحتمال بهم ما وسند صحيح انتهى (قوله) (الثوعان) قال في شرح العباب
ولا يكتفي أحدهما لاحتمال أنه من جنس الآخر (قول المصنف بل يمتحن) والوجه أنه يختبر رشده السفيه
أيضا فاذا ظهر رشده عقد لانه مكف (فرع) أفتى شيخنا الشهاب الرملى بان من علم الحجر عليه بعد البلوغ
استصحب إلى أن يثبت الرشده بخلاف من لم يعلم حجرا عليه بعد البلوغ فصح تصرفه كمن علم رشده اهـ بمعناه

(٢٢ - ثرواني وابن قاسم - خامس) (قبل البلوغ) لاناطة الاختبار في الآية باليتيم وهو انما يقع حقيقة على غير
البالغ فالخنثى هو الولي كأمه والمراد بقبلة قبيلة حتى اذا ظهر رشده وبأنه سلم ماله فورا (وقيل بعده) لبطان تصرف الصبي أي بالنسبة
لنحو البيع (فعلى الأول) المعتمد (الاصح) بالرفع (أنه) لا يصح بيعه بل يمتحن في الماكسة فاذا اراد العقد عقد الولي لعدم صحته من المولى وعلى
الوجهين يعطيه لولى ما لا قليلا لئلا كس به ولا يضمه ان تلف عنده لانه مأثور بالتسليم اليه كذا أطلقوه ولو قيل بأنه لزمه مراقبته بحيث لا يكون

اغفاله حاله ما على تصديعه ولا ضمنه لم يبعد (فرع) لا يخلف ولو أنكر الرشد بل القول قوله في دوام الحجير ولا يقتضى إقراره به فك الحجير وإن اقتضى انغزاله وحيث علمه أنه تمسكه من ماله وإن لم يثبت لكن صحة تصرفه ظاهرة وتوقفه على بيئته برشده أى وظهوره كما صرح به بعضهم حيث قال يصدق الولي في دوام الحجير لانه الأصل ما لم يظهر الرشد وأثبت (فلو بلغ غير رشيد) لفقد صلاح دينه أو ماله (دوام الحجير) أى جنسه إذ حجير الصبي يرتفع بالبلوغ وحده فإليه من كان (١٧٠) يليه (وإن بلغ رشيدا انفك) الحجير (بنفس البلوغ) لانه حجير ثبت من غير حاكم

فارتفع من غير فكه كحجير الجنون وبه فارق حجير السفه الطارىء (واعطى ماله) فأنذته ذكر غاية الانفكاك وقيل الاحتراز عن مذهب مالك في المرأة وقدم انفا (وقيل يشترط فك القاضى) أو نحو الاب أو اذنه في دفع ماله اليه لانه محل اجتهد فاشبه حجير السفه الطارىء ويرده ما تقرر (فلو بذر) أى زال صلاح تصرفه في ماله (بعد ذلك) أى بعد رشده (حجير عليه) من جهة الحاكم فقط لانه محل اجتماع لم يحجر عليه القاضى اثم ونفذ تصرفه ويسمى السفه المهمل ولم سفيه مهمل لا يصح تصرفه وهو من بلغ مستمر السفه لم يحجر عليه وليه والاول المراد بالمهمل عند الاطلاق غالبا (وقيل يعود الحجير) بنفس التمييز (بلا إعادة) من أحد كالجنون ويرد بوضوح الفرق إذ الغالب فيه انه لا يحتاج لشر واجتهد بخلاف التمييز وإذارشده بعد هذا الحجير لم تنفك إلا بفك القاضى لا احتياجه

ضمن اه (قوله لا يخلف ولأخ) وقفا للنهائية والمعنى كأم (قوله أنكر الرشد) أى أنكر رشد الصبي بعد البلوغ اه كرى (قوله به) أى الرشد (قوله وإن لم يثبت) أى ولم يظهر (قوله على بيئته برشده) أى وقت التصرف وظاهره ولو كانت شهادة البيئته بذلك بعد التصرف (قوله لفقد صلاح) إلى قول المتن وبحث في النهاية والمعنى إلا قوله ذكر غاية الاحتراز وقوله ونحو الاب إلى لانه محل الخ وقوله اثم (إذ حجير الخ) أى لا حجير الصبا إذ الخ (قوله يرتفع بالبلوغ الخ) أى يخلفه حجير السفه نهائية ومعنى (قوله فإليه الخ) تفرع على المتن عبارة المعنى والنهائية فيتصرف في ماله من كان يتصرف فيه قبل بلوغه اه قول المتن (وإن بلغ رشيدا انفك بنفس البلوغ) أو غير رشيد ثم رشد فبنفس الرشد نهائية ومعنى ونقله سم عن العباب وشرح الروض وقال عش والمراد ببلوغه رشيدان يحكم عليه بالرشد باعتبار ما يرى من أحواله ولا يتحقق ذلك إلا بعد مضي مدة يظهر فيها ذلك عرفا فلا يتقيد بخصوص الوقت الذى بلغ فيه كوقت الزوال مثلا اه (قوله وقيل الاحتراز الخ) اقتصر النهاية والمعنى عليه جاز من ذلك وقال سم يجوز كونها مجرغ الامر من اعنى هذا وما قبله اه (قوله ما تقرر) أى بقوله لانه حجير ثبت الخ (قوله اثم) أى إذا تصرف راعله إذا علم أنه ميذروا أن تصرف الميذر حرام وإن خالطه العلماء (قوله لم يحجر عليه الخ) هذا غير محتاج اليه لانه محجور عليه شرعا فلا يحتاج إلى حجير الولي إذ لا فائدة فيه اه مجرى (قوله غالبا) وفي النهاية والمعنى على المشهور اه (قوله فيه) أى في الجنون (قوله بخلاف التمييز) ولا حجير بشحمته على نفسه مع اليسار لان الحق له والقائل بالحجير به لم يرد به حقيقة بدليل تعبيره بأنه لا يمنع من التصرف ولكن بنفق عليه بالمعروف من ماله إلا أن يخاف عليه إخفاء ماله لشدة شحه فيمنع من التصرف فيه لان هذا أشد من التمييز نهائية ومعنى قال الرشيدى وعش قوله إلا أن يخاف الخ من تمة الضعيف اه (قوله وإذارشده) أى السفيه (قوله يسن له الخ) ولورأى النداء عليه ليجنب في المعاملة فعل نهائية ومعنى أى ندبا عش قول المتن (وليه في الصغر) وهو الاب ثم الجد نهائية ومعنى (قوله وفارق الخ) عبارة النهاية والمعنى والفرق بين التصحيحين ان السفه يجتهد فيه فاحتاج إلى نظر الحاكم بخلاف الجنون اه (قوله بامر) أى فى شرح فإليه القاضى قول المتن (ولا يصح من المحجور عليه لسفه بيع ولا شراء الخ) لان تصحيح ذلك يؤدى إلى إبطال معنى الحجير نهائية ومعنى (قوله لغير طعام) إلى قوله وبحث في النهاية والمعنى (قوله حسا) أى بان حجير عليه الخ كما تبيذره بعد بلوغه رشيدا (قوله أو شرعا) أى بان وحاصله أنه لا يحكم على البالغ بالسفه المانع من التصرف إلا أن ثبت أو دلت عليه قرينة كان علم تصرف وليه عليه وعدم تصرفه هو مر (قول المصنف وإن بلغ رشيدا انفك) عبارة العباب أو بلغ رشيدا أو رشد بعد ذلك انفك حجير اه وإن لم يفكه القاضى اه ومثله فى شرح الروض (قوله وقيل الاحتراز الخ) يجوز كونها مجموع الامر من اعنى هذا وما قبله (قول المصنف ولو طرأ جنون الخ) قد يشمل الوصى وعبارة البهجة وطارىء الجنون لا يليه * ذو الحكم بل الاب أو ابيه

أى الجد قال فى الشرح وسكتوا عن الوصى فيحتمل انه كالاب والجد ويحتمل وهو الظاهر انه لا تعود إليه الولاية اه ولو افاق من هذا الجنون ميذرا قبل الولاية بعد الافاقة لولي الصغر استصحابا بالها كالمبلغ ميذرا أو للقاضى فيه نظر (قوله حسا) أى بان حجير عليه الخ كما تبيذره بعد بلوغه رشيدا وقوله أو شرعا

الإجتهاد حيث (ولو فسق) بعد وجود رشده وبني صلاح تصرفه في ماله (لم يحجر عليه في الاصح) لان السلف لم يحجروا على الفسقة بخلاف الاستدانة لان حجرة كان تابا جنسه وفارق التمييز بانه يتحقق معه إتلاف المال بخلاف الفسق (ومن حجير عليه بسفه) أى تمييز (طرا فإليه القاضى) لانه الذى يحجر كأم نعم يسن له إشهار حجير وراد أمره لا ييه لجده فمساثر عصبائه لانهم به أشفق (وقيل وليه) (في الصغر) وهو الاب والجد كالمبلغ سفيهها ويرد بوضوح الفرق إذ يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء (ولو طرأ جنون فإليه وليه في الصغر) وفارق السفيه بامر (وقيل) وليه (القاضى ولا يصح من المحجور عليه لسفه) حسا أو شرعا (بيع ولا شراء) لغير طعام عند الاضطرار

ولو بغبطة وفي ذمته وان توكل في ذلك عن غيره وبحث البلقيني أن مثله في الشرء الاضطراب والصبي وقيدل الاضطراب والاختدولو بعقد فاسد فلا ضرورة للصحة هنا فيهما وان قطعها الامام في السفية وانما صحت توكله في قبول النكاح لصحته منه لنفسه ولا لإجارة نفسه قال الماوردي والرويانى إلا إذا لم يقصد عمله لاستغنائه عنه فيجوز لأن له التبرع به حينئذ فلا إجارة أولى (١٧١) وفيه نظر مصلحة قولهم والمولى اجباره على

الاكتساب ولو غنيا وحينئذ فعمله صح ان يقال بمال ويجبر عليه فلا ينبغي ان يصح منه ما يفوت على المولى اجباره عليه وحينئذ فهم ليست كال تبرع فضلا عن الاولوية التي ادعيها لان التبرع لا يفوت على المولى شيئا (ولا اعتناق) ولو بعوض في حال الحياة لصحة تدبيره ووصيته قال جمع ويصوم في كفارة يمين او طهارة لاقتل لان سببها فعل وهو لا يقبل الرفع وبحث البلقيني ان كفارة الظهار كالاقتل واطال في الرد على من الحقها بكفارة اليمين وككفارة القتل كفارة الجماع وقضية قول المصنف الاتي بل صريحه ويتحمل بالصوم وعالله بانه منوع من المال مع ان دمه دم ترتيب وسببه فعل وهو إحرامه إذ القصد فعل القلب كما صرحوا به انه يكفر بالصوم حتى في الكفارة المرتبة التي سببها فعل وهو متجه وكفارة مرتبة لاثم فيها اما كفارة مرتبة فيها لاثم فالوجه انه يكفر فيها بالمسال وهذا يجمع بين تناقض المتأخرين

بان سفيها سم وع ش (قوله ولو بغبطة الخ) وإن أذن المولى اه نهاية (قوله مثله) أى المحجور عليه لسفه (قوله فلا ضرورة للصحة الخ) قد يجاب بان الحاجة قد تدعو للصحة كما لو أمكن الشراء بشئ يسير ولو أخذ بعقد فاسد لزمه القيمة الاكثر من الثمن فكان الاتق الحكم بالصحة لتتمكن من التحصيل باليسير فان انعكس الحال بان كانت القيمة اقل امكنه التحيل في فساد العقد حتى لا يلزمه زيادة عليها ففى الحكم بالصحة من الرفق به المناسب لحفظ ماله المطلوب ما ليس في عدمه فليتأمل اه سم (قوله هنا) اى في الشراء لا اضطراب (فيهما) اى في السفية والصبي (قوله ولا إجارة نفسه) عطف على ولا شرائهم هو اى قوله وفيه نظر في النهاية (قوله لاستغنائه) اى بماله اه نهاية قال ع ش قوله مر لا استغنائه بماله يفيد ان المراد بالمقصود الاحتياج اليه النفقة بان كان فقير الرب غير المقصود ما يحتاج اليه لكونه غنيا السكن المتبادر من المقصود ما يقابل باجرة لها وقع عادة وبغيره التافه اه (قوله ملحظة) اى النظر كردى (قوله للمولى الخ) عبارة العباب والمولى اجبار الصبي والسفيه على اكتساب اه وظاهره انه لا فرق بين الغنى وغيره وبه صرح حجج في الفصل الاتي اه ع ش (قوله ما يفوت على المولى الخ) قد يقال هى وإن فوتت الاجبار لم تفوت مقصوده اه سم وقضيته انان قلنا بصحتها فليس له قبض الاجرة النصف فيه اه سيد عمر (قوله ادعيها) اى الماوردي والرويانى كردى (قوله ولو بعوض) لى قوله وبحث في النهاية والمغنى (قوله ولو بعوض) اى كالكتابة نهاية ومعنى (قوله لصحة الخ) تعليل للتقييد بحالها الحياة (قوله ووصيته) اى بالعق كاهو المفهوم إذا الكلام في خصوص الاعتناق اه رشيدى (قوله ويصوم الخ) اى ويكفر في غير القتل بالصوم بخلاف القتل اه سم وهذا اعتمده النهاية وقال للجمع المذكور لكن لم يرتض به الرشيدى وع ش (قوله لاقتل) عمدا او غيره اه ع ش (ان كفارة الظهار كالقتل) خلافا للنهاية والمغنى (قوله وككفارة القتل كفارة الجماع) خلافا للنهاية وقال للمغنى وشيخ الاسلام قال سم يؤيده ان سببها فعل ايضا اه وقال هو الاقرب لعصيان به اى بالجماع فاستحق التغليظ عليه بوجوب الاعتناق اه (قوله الاتي) اى في اخر الفصل (قوله انه يكفر بالصوم الخ) خبر وقضية قول المصنف الخ (فيها اثم) عبارة المغنى قال السبكي وكما يلزمه في الحجج من الكفارات المخيرة لا يكفر عنه إلا بالصوم وما كان مرتبا يكفر عنه بالمال لان سببه فعل ايضا وقضيته انه يكفر عنه في كفارة الجماع بالمال وهو الاوجه كما قاله شيخنا اه وظاهره ان الاثم ليس بقيد عبارة ع ش وفي حاشية الزيادة ويكفر في خيرة بالصوم فقط اه ومفهومه انه يكفر في المرتبة لقتل او غيره بالا اعتناق اه (قوله وبهذا) اى بان المرتبة التي لا اثم فيها لا يكفر فيها بالا اعتناق والتي فيها اثم يكفر فيها بالا اعتناق (قوله في ذلك) اى في الكفارة المرتبة (قوله لا لافرق بين كفارة الظهار الخ) اى في التكفير بالا اعتناق مع ان سبب الاول ليس بفعل وقدم خلافا عن المغنى في الاول وعن النهاية في الاولين (قوله ملحوظ بغيره) انظر المراد بالا لحاق مع ان كفارة قتل الخطا

أى بان بلغ سفيها (قوله فلا ضرورة للصحة هنا فيهما) قد يجاب بان الحاجة تدعو للصحة كما لو أمكن الشراء بشئ يسير ولو أخذ بعقد فاسد لزمه القيمة الاكثر من الثمن فكان الاتق الحكم بالصحة لتتمكن من التحصيل باليسير فاذا انعكس الحال بان كانت القيمة اقل امكنه التحيل في فساد العقد حتى لا يلزمه زيادة عليها ففى الحكم بالصحة من الرفق به المناسب لحفظ ماله المطلوب ما ليس في عدمه فليتأمل (قوله ما يفوت على المولى) قد يقال هى وإن فوتت الاجبار لم تفوت مقصوده (قوله لصحة تدبيره) اى انما قيدنا بالحياة لصحته (قوله ويصوم الخ) اى ويكفر في غير القتل بالصوم بخلاف القتل (قوله كفارة الجماع) يؤيده ان سببها فعل ايضا (قوله ملحوظ بغيره) انظر المراد بالا لحاق مع ان كفارة قتل الخطا منصوصة (قوله

في ذلك وكذا بين ما افهمه قول الشيخين ويصوم في كفارة اليمين من اختصاص ذلك بالخيرة وما يصرح به الماتن الاتي من انه لا فرق بين الخيرة والمرتبة واما النظر لكون السبب فعلا وهو لا يقبل الرفع فغير متضح المعنى إذ لا فرق بين كفارة الظهار والجماع والقتل ولا بين كفارة اليمين ونحو الحاق في النسك وسيأتى ان قتل الخطا ملحوظ بغيره وفي وجوب الكفارة فيه على خلاف القياس فكذا باحق به وفي وجوب الاعتناق فيها هنا ايضا

(و) لا (هبة) اشي من مال بخلاف قبوله (١٧٢) أو صلى له كما صرح به كثير من الأكترون لكن الذي اقتضاه كلامهما لا يصح

منصوصة اه سم وقد يقال المراد اللاحق في التعليل وبيان الحكمة (قوله ولا هبة اشي من ماله) بخلاف الهبة لانه ليس بتقويت وإنما هو تحصيل نهية ومعنى (قوله بخلاف قبوله لما وصى له بالخال) اي فيصح كما صرح به الخ (قوله لكن الذي اقتضاه كلامهما لا يصح) لانه تصرف مالي وهو المعتمد نهية ومعنى (قوله) وكان الفرق بينه) اي بين عدم صحة قبوله الوصية على ما اقتضاه كلامهما (قوله ان قبوله الهبة الخ) وايضا قبول الهبة يشترط فيه الفور وبما يكون الولي غائبا او متوانيا في فوت بخلاف الوصية ومعنى ونهاية وسم (قوله) وهو لا يعتد به) أي القبض (قوله إقباضه) من إضافة المصدر الى مفعوله الاول (قوله بمحضرة من ينزعها الخ) اي بخلاف إقباضه في غيبة من ذكر بالا يجوز واطاق النهاية والمعنى عدم الجواز وقال عرش قال في شرح الروض ويبحث في المطالب جواز تسليم الموهوب اليه إذا كان ثم من ينزعها منه عقب تسليمه من ولي أو حاكم اه وقضيه ككلام الشارح ان إقباضه الموهوب مع نزعها منه من ذكر يفيد الملك وإلزامه باذنه وليه في القبض (قوله ولا يضمن وأما الخ) وقال للنهاية والمعنى (قوله سلم اليه) اي لا بمحضرة من ذكر اه سم (قوله بخلاف من سلم اليه الوصية) فيضمن اه سم زاد المعنى والنهاية إذ صحنا قبول ذلك اه قال عرش وهو الراجع في الهبة دون الوصية اه (قوله لانه ما حكم بالقبول) اي منه على القول به او من وليه اه سم عبارة عرش قوله بالقبول اي بقوله اي على المراجع اه لا بذلك ذلك إلا بقبول وليه اه اي عند النهاية والمعنى والإلتزام كلام الشارح صحة قبوله الوصية وقال الاكثرين فيتمسكها بالقبول قول الماتن (ونكاح بغير إذن وليه) لانه لا إلتاف المال أو مظنة إلتاف نهية ومعنى قال عرش قوله لانه إلتاف الخ اي بالفعل حيث يزوج بالإصاحبة وقوله أو مظنة الخ اي ان فرض عدم العلم بانتفاء ما أصاحبه هو قوله يزوج اهل صوابه يزوج (قوله قيد في الكل) قاله الشارح وقال غيره يعود الى النكاح فقط وإنما قال الشارح ذلك لاجل الخلاف الاتي وإلا فكلام غيره السبب اما قبول النكاح بالوكالة فيصح كما قاله الرافعي في الوكالة وما الإيجاب فلا يصح مطلقا لا أصالة ولا وكالة اذن الولي ام لا ومعنى ونهاية قال عرش قوله مر الخ اي إذا كان باذن وليه اه سم على منهج وظاهر إطلاق الشارح مر اي والتحقفة والمعنى انه لا فرق بين إذن الولي وعدمه وبأني في الوكالة ما يوافقه اه (قوله من رشيد) إلى قوله وذكري في المعنى لا لإقراره في غير أمانة وكذا في النهاية لا لإقراره لكن رد الى الموقوفه قول الماتن (وتلف الماخوذ في يده) اي قبل المطالبة له برده اما لو تلف بعد المطالبة فانه يضمنه نهية ومعنى (قوله في غير أمانة) احتراز عن إلتاف الوديعة فيضمنها لان المودع لم يسأله على الإلتاف اه سم قول الماتن (فلا ضمان) لكنه يائمه لانه مكلف بخلاف الصبي نهية اي فانه لا يائمه عرش (قوله بقيد) اي رشيدة مختارة بخلاف السفينة والمكرهة ونحوهما فيجب لمن مهر المثل اه عرش (قوله فامدا) عبارة المعنى بلا إذن اه (قوله لانه مقصر الخ) عبارة النهاية والمعنى لان من عامله سلطه على إلتافه باقباضه وكان من حقه ان يبحث عنه قبل معاملة اه (قوله على ما اقتضاه الخ) اعتمده النهاية (قوله وضعفا) اي الغزالي وامامه (قوله فهو المعتمد) وقال للبعني (قوله فتلفت الخ) كالمستقل بالتلفاه معني ونهاية عبارة سم وبالاولي إذا اتلفها ولو قبل تمسكه من ردها سم (قوله اما لو قبضه الخ) هو مختار قوله من رشيد الخ (قوله) أو طالبه بها المالك) شامل لما لو طالبه قبل الرد وامتنع من الاداء ويوجه بانه باقتناعه صارت يده على العين بلا إذن من مالكمها فتتبرل بمنزلة المغصوبة ثم رآه كذلك في حق الروض اه عرش (قوله ثم تلفت) وبالاولي إذا

وكان الفرق بينه وبين صحة قبوله لما وهب له ان قبول الهبة ليس بملكاً وإنما المملك القبض وهو لا يعتد به منه ان استقل به بخلاف قبول الوصية فانه المملك لم يصح منه ويجوز إقباضه الهبة بمحضرة من ينزعها منه من ولي أو حاكم ولا يضمن وأما سلم اليه لانه لا يملك قبل القبض بخلاف من سلم اليه الوصية لانه ملكها بالقبول فوجب تسليمه بالولي وعكس شارح لهذا غلط وكذا فرقه بان ملك الهبة فوق ملك الوصية (و) لا (نكاح) يقبله لنفسه (بغير إذن وليه) قيد في الكل اما باذنه فسيذكره (فلو اشترى او اقترض) مثلاً (وقبض) من رشيد بان اقبضه او اذن له في قبضه (وتلف الماخوذ في يده او اتلفه) في غير أمانة أو نكح فاسدا او وطئ. كما يأتي بقيد في النكاح (فلا ضمان) ظاهرا (في الحال ولا بعد فك الحجر سواء علم حاله من عامله أو جهله) لانه مقصر بعدم بحثه عنه مع انه سلطه على إلتافه باقباضه إياه اما باطنا فكذلك على ما اقتضاه كلام الرافعي وصرح به الغزالي كامامه وضعفا الوجه المضمن له لكن رد بان هذا هو نص الام فهو

المعتمد ويؤديه اذارشده اما لو قبضه من غير معة بعض أو اقبضه اياه غير رشيد فيضمنه قطعا وكذا الورشد والعين أتلفها بيده فتلفت بعدم تمسكه من ردها لا قبله أو طالبه بها المالك فامتنع ثم تلف كما نقله الاسنوي واستظهره وذكروا شارح أن إلتافها هنا كتلفها

وليس كازعم كما هو ظاهر ولو
 زعم بانه انه اتلف بعد
 رشده صدق السفه مالم
 يثبت البائع ذلك وكالرشيد
 من بذر بعد رشده ولم يحجر
 عليه وقوله علم او جهله لغة
 وإن كان الاصح علم ثم
 جهله (ويصح باذن الولي
 نكاحه) كما سيذكره بقوده
 (لا التصرف المالي) الذي
 فيه معاوضة (في الاصح) فلا
 يصح باذن الولي وإن عين له
 الثمن لأن عبارة في الاموال
 مسلوكة نعم قضية كلامهما
 في الخلع ما صرح به جمع
 من صحة قبضه لدينه باذن
 الولي ومال اليه ابن الرفعة
 وعالمه السبكي بانه يعتد به في
 الفعل مالا يعتد به في القول
 وما عاتى باعطائه كان
 اعطيتي كذا فانت طالق
 لا بد في الوقوع من اخذه له
 ولو بغير اذن وليه ولا تضمن
 الزوج بتسليمه لاضطراره
 اليه ولا نه لملكه الا بالقض
 نعم على الولي نزع منه فان
 تلف في يده بعد امكانه ضمنه
 وكذا لو خالعه على عين
 فابضته فان تلفت بيده
 قبل تمكن الولي ضمنها
 ويجري ذلك في سائر ديونه
 واعيانه التي تحت يد الغير
 اما نحوه وعق وقوله فلا يصح
 مطلقا جز ما ويستثنى من
 المقتل لا بغير الاذن صلحه
 على سقوط قود عليه ولو
 باكثر من الدية وعقده
 للجزية بدينار

اتلفها كالا يخفى واما قوله الآتي وذكر شارح الخ فان كان مفروضا في هذا فلا وجه لرده ويحتمل ان في النسخة
 سقما اسم واقره السيد عمر (قوله وليس كازعم) يتأمل اه سم (قوله ولو زعم) الى المثنى في النهاية
 (قوله لغة) قال النهاية لغة صحيحة اه وقال المغني قال ابن شعبة لغة شاذة والمعروف اعلم حاله ام جهله بزيادة
 الهمزة مع علم وبام موضع او اه (قوله فلا يصح) الى قوله نعم في النهاية والمغني (قوله وان عين الخ) عبارة
 المغني والنهاية ومحل الوجوهين إذا عين له الولي قدر الثمن والام يصح جز ما وحملهما ايضا فيما اذا كان بعوض
 كالبيع فان كان خاليا عنه كعتق وهبة لم يصح جز ما اه (قوله ما صرح به الخ) اعتمده النهاية والمغني ثم قوله
 المذكور خبر قوله قضيت الخ (قوله وما عاتى الخ) عطف على ما صرح الخ اه كرى ولا يخفى ما في هذا العطف
 من الركز الظاهر انه مبتدأ وقوله لا بد في الوقوع الخ خبره والجملة عطف على جملة قضية كلامهما الخ (قوله
 باعطائه) من إضافة المصدر الى مفعوله اى إعطاء الزوجة الى زوجها السفه اه كرى (قوله كان اعطيتي
 كذا) شامل للعين اه سم (قوله ولا تضمن الخ) دفع لما يتوهم من ان الزوجة لما سلمت المال اليه وجب
 عليها ضمانه لاهل المضيق اه كرى (قوله لا يضطررها الخ) اى لانه لا يقع الطلاق الا باخذه اه سم (قوله
 نزع) اى ما ذكره ما قبضه من الدين وما اخذه في التعليق (قوله بعد امكانه) اى النزع (ضمنه) اى الولي
 (قوله وكذا لو خالعه الخ) اى فيلزم الولي نزع العين فان تلفت في يده بعد امكانه ضمنها (قوله على عين) واما
 المخالعة على الدين فتدخل في قوله السابق نعم قضيت الخ اه سم (قوله ضمنها) لان الخلع هنا لا يتوقف
 على قبضه اه سم (قوله ويجرى ذلك) اى تفصيل الضمان وعدمه (قوله في سائر ديونه) ينبغي ان
 الحاصل ان قبض ديونه بغير اذن وليه لا يعتد به فلا يبر الدافع ولا يصح من الولي مطلقا اما باذنه فيعتد به ويضمنه
 الولي ان قصر بان تلفت في يده بعد تمكن الولي من نزعها وان قبض اعيانه باذن وليه يعتد به فيبر الدافع
 مطلقا ثم ان قصر الولي ضمن والا فلا فان قبضها بغير اذنه فان قصر الولي في نزعها ضمن والا ضمن الدافع وسياتي
 للشارح في الخلع كلام يوافق ذلك ويثبتا حاصله ثم فراجع اه سم على حجب وقضية قوله ان قبض ديونه بغير اذن
 وليه لا يعتد به انه يجب على وليه اخذه منه ورده الديون ثم يستعدي منه او باذنه في دفعه للمولى عليه ثانيا
 ليعتد بقبضه فلو اراد التصرف فيه قبل رده من عليه الدين لم يصح اه عش وقوله ورده الخ كالصريح في عدم
 كفاية اذن المديون لولي السفه في ان يجعل ما اخذه من السفه محسوبا من دينه لاتحاد القابض والمقبض
 وفيه وقفة فليراجع (قوله اما نحوه الخ) محترز قوله الذي فيه معاوضة اه سم (قوله مطلقا) اى ولو باذن
 الولي (قوله ويستثنى) الى قوله ودلالته في النهاية والمغني (قوله لا بغير الاذن) اى فيصح بلا اذن ايضا
 ويستثنى ايضا ما لو فتحنا بلاد السفهاء على ان تكون الارض لنا يؤدون خراجها فانه يصح شرح م راى
 والخطيب اه سم قال عش قوله بلاد الخ اى من بلاد الكفار وكانوا في الواقع سفهاء اه (قوله ولو باكثر
 من الدية) اذ لا يلزم المستحق الرضا بالدية اه سم (قوله وعقده للجزية الخ) وعقد الهدنة كالجزية اه معنى

وذكر شارح الخ فان كان مفروضا في هذا فلا وجه لرده ويحتمل ان في النسخة سقما (قوله وليس كازعم)
 يتأمل انتهى (قوله كان اعطيتي كذا) شامل للعين (قوله لا يضطررها) اى لانه لا يقع الطلاق الا باخذه
 (قوله وكذا لو خالعه على عين) واما المخالعة عند الدين فتدخل في قوله السابق نعم قضية كلامهما في الخلع الخ
 (قوله ضمنها) لان الخلع هنا لا يتوقف على قبضه هو (قوله في سائر ديونه) ينبغي ان الحاصل قبض ديونه
 بغير اذن وليه لا يعتد به فلا يبر الدافع ولا يضمن الولي مطلقا اما باذنه فيعتد به ويضمن الولي ان قصر بان
 تلفت في يده بعد تمكن الولي من نزعها وان قبض اعيانه باذن وليه يعتد به فيبر الدافع مطلقا ثم ان قصر الولي
 في نزعها ضمن والا فلا فان قبضها بغير اذنه فان قصر الولي في نزعها ضمن والا ضمن الدافع وسياتي للشارح
 كلام في الخلع يوافق ذلك ويثبتا حاصله ثم فراجع اه سم (قوله اما نحوه الخ) محترز الذي فيه معاوضة (قوله
 لا بغير الاذن) اى فيصح بلا اذن ايضا ويستثنى ايضا ما لو فتحنا بلاد السفهاء على ان تكون الارض
 لنا يؤدون خراجها فانه يصح م (قوله ولو باكثر من الدية) اذ لا يلزم المستحق الرضا بالدية (قوله

لا أكثر وفارق الدية بان
مصلحة بقاء النفس يحتاج
لها ومقاداته اذا سر وعفوه
عن القود ولو مجانا وشراؤه
اطعام اضطر اليه ورده لا يقو
سمع من يقول من رده فله
درهم فيستحقه ودلته على
قلعة سمع الامام يقول من
دلى على قلعة فله منها جارية
(ولا يصح اقراره) في حال
الحجر بمال كان اقر (بدين)
عن معاملة اسند وجوبه الى
ما قبل الحجر او الى ما
(بعده) او بعين في يده لما مر
من الغاء عبارته ولا بما يوجب
المال كنعكاح (وكذا) لا
يقبل اقراره باتلاف المال
في الاظهر لذلك فلا يطاق
بذلك ولو بعد رشده لكن
ظاهر اما باطنا فيلزمه اذا
صدق قطعا ما اذا اقر بعد
رشده انه اتلف في سفته
فيلزمه الآن قطعا كما في
الروضة عن ابن كجب (وبصح)
اقراره (بالحد) اذا مال ولا
تهمه فيقطع في السرقة ولا
يثبت المال (والقصاص)
وسائر العقوبات كذلك
فان عفى عنه بمال ثبت لانه
تعلق باختيار غيره (وطلاقه
وخلعه) ولو بدون مهر المثل
والكلام في الذكر لما ياتي
في بابه ولا يلاؤه (وظهاره
ونفيه النسب) بخلف
في الامة او (بلعان)
واستحقاقه ولو ضمن بان
اقر باستيلاد امته فانه
وان لم ينفذ لكن اذا كانت

(قوله لا أكثر) اذ يلزم الامام قبول الدينار رسم ومغنى (قوله عن القود) اذ هو الواجب عينا فليس فيه
تفويت مال اهرسم (قوله لاطعام) وينبغي ان ياتى بالطعام غيره من كل مادعت اليه ضرورة من نحو
ملبوس ومركوب بحيث لو تركه لهلك ثم رايت في شرح الروض ما يصرح به حيث قال في المطاعم ونحوها
اه ع ش (قوله اضطر اليه) اي كما تقدم اهرسم (قوله ورده لا يقو) سمع من يقول الخ عبارة سم على
منه في الخادم تصح الجملة معه ويستحق المسمى وصرح بذلك صاحب التعجيز في الصبي انتهى وقضية ان
الحكم لا يتقيد بما ذكره الشارع حتى لو قال له المالك جاعلك على ردي بكذا صرح وهو ظاهر لانه اذا
اكتفى بالسماع من غير المالك فلزمه مع السماع منه اولى اه ع ش قوله في حال الحجر الى قول المتن
واذا احرص في المغنى لا قوله وتكفيه الى اما المسئونة وكذا في النهاية لا قوله لكن الى قوله اما اذا قول المتن
(باتلاف المال) او جنابة توجب المال نهاية ومغنى اي سواء اسندهما لما قبل الحجر او لما بعده ع ش (قوله)
اما باطنا الخ) وفاقا للمغنى وخلافا للنهاية عبارة ما فهم تغييره في الصحة عدم المطالبة به حال الحجر وبعد
فك ظاهر او باطنا وهو كذلك كما مر ويحمل القول يلزم ذلك له باطنا اذا كان صادقا على ما اذا كان سبه
متقدما على الحجر او مضمنا له فيه اه قال ع ش قوله او مضمنا اي كاتلافه وقوله فيه اي الحجر اه (قوله فيلزمه
اذا صدق) ينبغي حتى على كلام الرافعي بخلاف ما سبق لان الاتلاف حال الحجر مضمّن له بخلاف المعاملة
ويؤيده قوله اما اذا اقر بعد رشده الخ اهرسم (قوله اتلف في سفته) اي وكان المتلف غير ماخوذ بعقد
لبوافق ما مر فيما لو اتلف المبيع او المقرض ووجه انه فيما مر سلطة المالك على الاتلاف اهرشدي
عبارة ع ش قوله اتلف في سفته اي قبيل الحجر او بعده ولو سئل بعد رشده هل اتلف او لا وجب عليه
الاقرار بما يعلمه من نفسه ويلزمه او قبل رشده وجب عليه الاقرار لكن لا يلزمه ما اقر به والحاصل ان
ما باشر اتلافه بعد الحجر ولم يكن وضع يده عليه بعقد فاسد ما اقر بلزمه قبل الحجر يضمه باطنا بخلاف
ما باشر اتلافه مستندا لعقد لا يضمه والضابط ان مالوا اقيمت عليه بهينة ضمنية ان كان صادقا فيه لزمه باطنا
وان لم يضمه بتقدير اقامة البينة عليه لا يلزمه ظاهر او لا باطنا اه اي على ما جرى عليه النهاية واما ما اعتمد
الشارح والمغنى فيضمه باطنا ايضا وهو الاقرب فيما يظهر قول المتن (بالحد والقصاص) اي بموجبهما
اه ع ش (قوله وسائر العقوبات كذلك) مبتدا وخبر والاشارة للحد والقصاص ولو ابدل الكاف باللام
كان اولى (قوله فان عفا) اي مستحق القصاص (عنه) اي القصاص اه نهاية (قوله باختيار غيره) اي
لا باقراره سم ومغنى قول المتن (وطلاقه الخ) عطف على الضمير المستتر في يصح عبارة النهاية والمغنى يصح
طلاقه ورجعته الخ اه (قوله وايلائه الخ) عطف على طلاقه (قوله في الامة) اي في ولد الامة (وقوله او
بلعان) او في ولد الزوجة (قوله وان لم ينفذ) اي لم يقبل الاقرار لتفويته المال على نفسه اه ع ش (قوله ان
كانت الخ) عبارة النهاية والمغنى ان ثبت ان الموطومة فراش له الخ اه اي ببينة بان شوهده وهو يطؤها
لا أكثر اذ يلزم قبول الدينار (قوله عن القود) اذ هو الواجب عينا فليس فيه تفويت مال (قوله اضطر اليه)
اي كما تقدم (قوله فيلزمه اذا صدق) ينبغي على كلام الرافعي بخلاف ما سبق لان الاتلاف حال الحجر مضمّن
له بخلاف المعاملة ويؤيده قوله اما اذا اقر بعد رشده الخ اه (قوله باخبار غيره) اي لا باقراره (قوله فانه وان
لم ينفذ) اي استيلاده الذي اقر به عبارة العجائب ويقبل اي اقراره باحيا ل امته بالنسب للولد لا للابلاذ قال في
شرحه وقد ثبتت الابلاذ لكن لا باقراره بل اذا ثبت انها فراش له واثبت له بالامكان منه ثبتت الابلاذ لان ثبوته
حينئذ قرا عليه بحكم الشرع لا باقراره خلافا لما يوههم كلام مجلي ثم هذا التفصيل الذي ذكرته هو المنقول
الذي اعتمد السبكي والاذرعي وغيرهما واما اطلاق الروضة ان اقراره بالابلاذ لا يقبل فهو لا ينافي ما تقرر
لما علمت ان الابلاذ هتلم ثبت باقراره فقول الزركشي ان هذه الصورة مستثناة من كلام النووي غير
صحيح لما علمت انه لا يثبت باقراره وحينئذ فلا استثناء انتهى وما اعتمد من التفصيل قد يخالف قوله هنا
لكن اذا كانت ذات فراش الخ فان ظاهر سياقه انه لا يثبت الابلاذ وان ثبت انها فراش (قوله لكن اذا كانت

ذات فراش وولدت لمدة
الامكان لحقه وصارة
مستولدة وينفق على من
ستلحقه من بيت المال وذلك
لانه لا مال في ذلك واذا صح
طلاقه بلا مال فيه وان قل
اولى لكن لا يسلم اليه كما
ياتي (وحكمه في العباداة)
لواجبة (كالرشيد) لاجتماع
شراطينها فيه نعم نذر لا يصح
الا في الذمة دون العين
وتكفيه لا يكون الا بالصوم
على ماسر اما المستنونة
فاليتمها كصدقة التطوع
ليس هو فيه كرشيد (لكن
لا يفرق الزكاة) ولا غيرها
كنذر (بنفسه فانه تصرف
مالي) وقضية قوله بنفسه انه
يفرقها باذن وليه واعتمده
الاسنوي حيث قال صرح
جمع متقدمون بانه يجوز
ان يوكله اجنبي فيه وبه يعلم
بالاولى جوازه في مال نفسه
باذن وليه وقيد الروياتي
ذلك بتعيين المدفوع اليه
والظاهر اشتراطه هنا ايضا
وان يكون بحضرة الى اثلا
يتلقه اه (واذا احرم) او
سافر ليحرم (بحج فرض)
ولو نذر ابعده الحجر وقضاء
ولو لما افسده في حال سقه او
عمرته او به او من الفرض
مالوا حرم بتطوع ثم حجر
عليه قبل اتمامه لانه لما لزمه
المضي فيه صار فرضا (اعطى
الولي) ان لم يخرج معه بنفسه
(كفايته ثقة) الام فيه

عش (قوله وصارت مستولدة) عبارة التهاية والمغنى وشرح الروض ثبت الاستيلاذ قاله السبكي لكنه
في الحقيقة لم يثبت باقراره اه (قوله وينفق الخ) انظر هل يكون ذلك مجانا او قرضا كما في المقيط الاقرب
الثاني ان تبين للمجهول المستلحق مال قبل الاستلحاق او بعده وقيل الاتفاق عليه من بيت المال فيرجع اليه
لانه انما اتفق عليه لعدم مال له اما لو طرأ له مال بعد ما صار المستلحق له رشيدا فلا يرجع على ماله بما اتفق
عليه لانه لم تسكن ثم نفقته متعلقة بماله الحاصل وهذا كالانفاق على الفقير من بيت المال اذا طرأ له مال بعد
اه عش (قوله من بيت المال) أي لان اقراره المؤدى الى تفويت المال عليه لغو فقبل لثبوت النسب لانه
بمجرد ثبوته لا يفوت عليه مال والغنى فيما يتعلق بالنفقة حذر من التفويت للمال وينبغي انه اذا ارشد يطالب
بالنفقة عليه ولا يحتاج الى اقرار جديد لثبوت النسب باقراره السابق اه عش (قوله وذلك) اي صحة
الطلاق وما عطف عليه (قوله لانه لا مال الخ) عبارة المغنى والتهاية لان هذه الامور ماعدا الخلع لاتعلق
لها بالمال الذي حجر لاجله واما الخلع لانه اذا صح طلاقه مجانا فبعوض اولى اه (قوله لا يسلم) اي المال
في الخلع اه عش (قوله اليه) بل الى وليه او اليه باذن وليه ما مر من صحة قبض دينه بالاذن ومحل ما لم يعلق
باعطائه كما مر سم وعش (قوله الواجبة) اي باصل الشرع بدليل استدراكه المنذورة بعد اه رشيدى
عبارة المغنى الواجبة مطلقا والمندوبة البدنية واما المندوبة المالية كصدقة فليس هو فيها كالرشيد اه (قوله
الا في الذمة) والمراد صحة نذره فيما ذكر ثبوته في الذمة الى ما بعد الحجر نهاية رمغنى قال عش فلا يجوز لولي صرحه
من ماله قبل فك الحجر وهل يجب على الوارث لو فاه من تركته اذا مات قبل فك الحجر او لا فيه نظر والا قرب
الاول لثبوته في ذمته وعليه أي المراد المذكور فما الفرق بينه وبين نذر الحج بعد الحجر حيث يصح منه ويخرج
معه من يرافقه ويصرف عليه من ماله الى رجوعه ولا يؤخر الى فكك الحجر عنه اللهم الا ان يقال الحج المثلث
فيه الاعمال البدنية فلم ينظر الى الاحتياج الى ما يصرفه من المال بخلاف نذر غير فان المقصود منه هو المال اه
(قوله على ماسر) اي في شرح ولا اعتاق من التفصيل (قوله اما المستنونة الخ) اشار به الى ان في مفهوم التقيد
بالواجبة تفصيلا اه رشيدى (قوله كصدقة التطوع) اي ولو من مؤنته اه عش عبارة السيد عمر ظاهره ولو
مع اذن الولي وتعيين المدفوع اليه وحضور الولي وهذا مشكل حيث كانت من مال الولي وباشرها نيابة و أي
فرق بينها وبين ايصال الهدية اه (قوله كنذر) اي قبل الحجر اه عش (قوله انه يفرق الخ) ومثلها في ذلك
النذر كما يشعر به سياق اه سم عبارة المغنى والتهاية وكالزكاة في ذلك الكفارة ونحوها اه قال عش قوله
م ونحوها كدما الحج والاضحية المنذورة قبل الحج اه (قوله باذن وليه) كنظيره في الصبي المميز وكما
يجوز للاجنبي وكيله فيه نهاية ومغنى (قوله ان يوكله اجنبي) اي مع المراقبة الاتية اه عش (قوله ذلك)
أي جواز تركيل الاجنبي له (قوله بحضرة الولي) أو نائبه نهاية ومغنى فان لم يحضر الولي ولا نائبه فان علم انه
صرفه اعتد به وان اثم بعدم الحضور لانه واجب للصليحة والاضحى ولا بد من الصرف سم على منج اه
عش (قوله لثلا يتلقه) او يدعى صرفه كاذبا مغنى ونهاية (قوله او يسافر) الى قوله فيه نظر في النهاية
وكذا في المغنى الا قوله فان قصر السفر الى الماتن وقوله بعمل عمره (قوله ولو نذر ابعده الحجر) اذا سلكنا به أي
النذر مسلك واجب الشرع وهو الاصح نهاية ومغنى اي بالنظر لا كثر مسائله فلا ينافي انهم سلكوا به مسلك
جائز الشرع في بعضها عش (قوله ولو لما افسده في حال سقه) مر شامل لما افسده من التطوع حال سقه اه
عش عبارة النهاية والمغنى ويعطيه الولي نفقة القضاء كما اقضاه اطلاق كلامه ومقتضى اطلاقهم كما قاله
الاسنوي ان الحج الذي استؤجر قبل الحجر على اداءه له حكم ما تقدم اه قال عش قوله ويعطيه الولي نفقة
القضاء اي ولو تكرر ذلك منه مرار او ادى الي نفاد ماله اه (قوله او عمرته) اي الفرض (قوله ان لم يخرج
معه الخ) وينبغي انه يستحق اجرة مثل خروجه معه وصرفه عليه ان فوت خروجه كسبه وكان فقيرا او

ذات فراش) قال في شرح الروض لكنه في الحقيقة لم يثبت باقراره (قوله لكن لا يسلم اليه) الا ان علق
باعطائه كما تقدم وتقدم صحة قبض دين الخلع باذن وليه انتهى (قوله انه يفرقها) ومثلها في ذلك النذر كما

للتقوية لتعدي أعطى لمفعوليه بنفسه (يتفق عليه في طريقة) ولو باجرة خوفا من تفریطه فيه كما مر في الحج فان قصر السفر ورأى الولي دفعها له جاز على ما بحث (وان احرم) او سافر ليجرم (يتطوع وزادت مؤنة سفره) لا تمام نسكها واتيان به (على نفقته المعهودة) في الحضر (فالولي منعه) من الاتمام او الاتيان كما يصرح به (١٧٦) كلامهم خلافا لما مال اليه ابن الرفعة من انه ليس له المنع من اصل السفر لانه لا ولاية على ذاته

ويرد ما عل به بان له ولاية على ذاته بالنسبة لما يقضى اضياع ماله ولا شك ان السفر كذلك وظاهر المتن صحة احرامه بغير اذن وليه وفارق الصبي المميز باستقلاله (والمذهب انه كمحصر فيتحلل) بعمل عمره لانه ممنوع من المضى قلت ويتحلل بالصوم) والخلق مع النية (ان قلنا الدم الاحصار بدل) كما هو الاصح (لانه ممنوع من المال ولو كان له في طريقه كسب قدر زيادة المؤنة) على نفقة الحضر او لم يكن له كسب لكنهما لم تزد (لم يجز منعه والله اعلم) اذ لا موجب لمنعه حينئذ ولا نظر الى انه فوت عماله مقصودا باجرة وان نظر اليه ابن الرفعة لانه لا يعد مالا حاصلا فلا يلزمه تحصيله مع غناه قاله الاذرعى وقول الغزى هذا عجيب منهما فان الفرض ان الكسب في طريقه فقط فيه نظر لان ما قاله متوجه مع ذلك الفرض ايضا فان قلت اذا قلنا لا يمنعه فسافر وله كسب في كيف محصله مع امره انه لا تصح اجارته لنفسه مطلقا وعلى تفصيل فيه قلت اذا لم تجوز للولي منعه يلزمه

احتاج بسبب الخروج الى زيادة يصرفها على مؤنته حضرا كاجرة المركب ونحوها اه ع (قوله للتقوية) يتأمل فان لام التقوية هي اللام الزائدة لتقوية العامل الضعيف ما يتقدم معموله عليه او كونه فرعا في العمل كاسم الفاعل وما هنا ليس كذلك فان العامل فيه أعطى وهو فعل لم يتقدم معموله اه ع (قوله جاز) اي فان اتلفه ابدل ولا ضمان على الولي لجواز الدفع له ومثله الاولي مالم يسرق او تلف بلا تقصير اه ع (قوله المتن) (يتطوع) اي من حجب او عمره نهاية ومعنى قول المتن (فالولي منعه) ظاهره انه يخير بين المنع وعدمه وينبغي وجوبه عليه اخذ من قول الشارح م رصيانته لماله اه ع (قوله ويرد الخ) قضيته انه اذا اراد سفر اقصرا او خروا جالى تنزه في نواحي البلاد وخارجها بحيث لا يترتب على ذلك ضياع مال وجه ليس لولي منعه من ذلك وان ترتب عليه اختلاطه بمن لا تصالح مرافقتهم وينبغي خلافه اه ع (قوله باستقلاله) اي باستقلال السفينة بالنصرات الغير المالية والمالية التي فيها تحصيل كقبول الهبة اه ع (قوله بعمل عمره) الصواب حذفه اه رشيدى (قوله كما هو الاصح) عبارة النهاية والمغنى وهو الاظهر كما في الحج فان قلنا لا بد له في ذمة المحصر قال في المطلب ويظهر بقاؤه في ذمة السفينة ايضا اه (قوله وقول الغزى الخ) أقول وجه تعجب الغزى انه اذا كان الفرض ما ذكر لم يصدق انه فوت بالسفر عملا مقصودا بالاجرة لان الكسب ليس في الحضر حتى يفوت بالسفر وانما هو في السفر وهو ياتي به في السفر فلا تفويت اصلا وبذلك ينظر في نظر الشارح وما وجه به فليتأمل سم على حج اه ع (قوله هذا) اي القول بتفويت العمل المقصود (قوله منهما) اي من ابن الرفعة والاذرعى (قوله طريقه فقط) احتراز عما لو كان في الحضر فقط وفيهما فله منعه وان جاز له اجباره عليه ولم يجب حيث استغنى عنه م ر اه سم (قوله لان ما قاله) اي ابن الرفعة والاذرعى (قوله متوجه الخ) مر ما فيه (قوله مع امر) اي قبيل قول المتن والاعتاق (قوله مطلقا) اي قصدعله بالاجرة او لا اه كردى (قوله او على تفصيل) قد يقال لا اشكال على التفصيل لصحة اجباره حينئذ الا ان يقال لما كان ممنوعا من زيادة نفقة السفر بالنسبة لماله لم يكن مستغنيا بماله فلا يجوز اجباره لنفسه الا ان هذا يقتضى عدم تاتى التفصيل هنا فليتأمل اه سم (قوله لاذنه) اي بسبب اذنه اه سم

﴿فصل فيمن بلى الصبي﴾ (قوله مع بيان كيفية الخ) أى وما يتبع ذلك كدعواه عدم التصرف بالمصلحة اه ع (قوله المراد به الخ) وقال ابن حزم ان الصبي يشمل الصبية كما قال ان العبد يشمل الامة اه معنى (قوله قيل الخ) وافقه المغنى والنهاية وجرم ع (قوله بماله) اي مختصا بالذكر (قوله صريحا)

اشعر به سياقه (قول المصنف فللولى منعه) اي وان كان له كسب في الحضر في زيادة مؤنة السفر وان كان غنيا لمافيه من التفويت وان لم يلزم الولي اجباره على ذلك الكسب حيث استغنى عنه م ر وانظر هل يلزم الولي منعه اذا كان هو المصلحة (قوله وقول الغزى هذا عجيب منهما الخ) اقول كان وجه تعجب الغزى انه اذا كان الفرض ما ذكر لم يصدق انه فوت بالسفر عملا مقصودا بالاجرة لان الكسب ليس في الحضر حتى يفوت بالسفر وانما هو في السفر وهو ياتي به في السفر فلا تفويت اصلا وبذلك ينظر في نظر الشارح وما وجه به فليتأمل (قوله في طريقه فقط) احتراز عما لو كان في الحضر فقط وفيهما فله منعه وان جاز له اجباره عليه ولم يجب حيث استغنى عنه م ر (قوله او على تفصيل) قد يقال لا اشكال على التفصيل لصحة اجباره نفسه حينئذ الا ان يقال لما كان ممنوعا من زيادة نفقة السفر بالنسبة لماله لم يكن مستغنيا بماله فلا يجوز اجباره لنفسه الا ان هذا يقتضى عدم تاتى التفصيل هنا فليتأمل (قوله لانه) اي بسبب اذنه ﴿فصل﴾

ان يسافر معه ليؤجره لذلك الكسب أو يوكل من يؤجره له ثم يتفق عليه منه ولو عجز أثناء الطريق فهل نفقته أين حيثنفذ ماله او على الولي لاذنه والذي يتجه الاول لان الولي حيث حرم عليه المنع لا يعد قصره ﴿فصل﴾ فيمن بلى الصبي مع بيان كيفية تصرفه في ماله ﴿ولى الصبي﴾ المراد به الجنس ليشمل الصبية (ابوه) اجماعا قبل التعبير بالصغير اولى اه وهو سهو اذ هما مترادفان فالصواب ان يقول التعبير بالمجور اولى ليشمل من بلغ سفيا فانه لم يتقدم له بيان وليه صريحا بخلاف المجنون

فان كلامه السابق يفيد انه كالصبي ومراؤه قد يكون أبوا ولا يحكم ببلوغه لكن هذا نادر فلا يرد على أن الأصل الايراد وهو لان المراد الاب الجامع
لشروط الولاية والورد ايضا الاب الفاسق ونحوه (ثم جده) أبو الاب وان علا كولاية النكاح ولكل نظر بقية الاقارب فيه لانه كانوا
اولياء ثم لانه انعم للعصبة منهم ايضا العدل عند فقد الولي الخاص الاتفاق من مال (١٧٧) المحجور في تاديبه وتعليمه لانه قليل فسوخ به

ذكره في المجموع في الصبي
ومثله المجنون والسفيه
وقصيته ان له ذلك ولو مع
وجود قاض وهو متجه
ان خيف منه عليه بل في هذه
الحالة للعصبة وصلاها بلده
بل عليهم كاهو ظاهر تولى
سائر التصرفات في ماله بالغبطة
بان يتفقوا على مرضى منهم
يتولى ذلك ولو باجرة وسيعلم
بما ياتي في القضاء ان لذي
شوكة بناحية لا شوكة فيها
لغيره تولية القضاء والنظار
وغيرهما فيلزمه هنا تولية
قيم على الايتام يتصرف في
اؤا لهم بالمصلحة فان تعدد
ذر الشوكة ولم يرجعوا
لواحد فكل في محل شوكة
كالمستقل فان لم يتميز واحد
من تلك الناحية بشوكة
فرلى أهل حلها وعقدھا
واحد منهم صار حاكما عليهم
فتنفذ توليته وسائر احكامه
اشار لذلك ابن عجيل وغيره
قال ابو شيكل ولو عم الفسق
واضطر لولاية فاسق ففعل
الارجح نفوذ ولايته كالأو
ولاه ذو شوكة لكن
لا يقبل قوله في الاتفاق
لانه ليس بولي حقيقة قال
ويجوز تسلم نفقة الصبي
لامه الفاسقة بنحو ترك
الصلاة المسامونة على
المال لوفور شفقتها

أى بل بطريق المفهوم (قوله فان كلامه السابق) أي قوله ولو طرأ جنون فوليه وليه في الصغره اسم
(قوله ومر) أي قبيل قول المصنف ووقت إمكانه (قوله انه قد يكون) أي الصبي (قوله ولا يحكم ببلوغه)
فلا يكون وليا فلها ليس ولي الصبي أباه أم سم (قوله أبو الاب) أي قوله وقصيته في النهاية الا قوله او العدل
وكذا في المغنى الا قوله عند فقد الولي الخاص (قوله بقية الاقارب) أي العصبات كالآخ والعلم (قوله فيه لانه)
أي في النكاح لافي المال أي فانهم يعيرون بتزويج موليتهم بغير الكف فيجتنبون فيمن يصلح لموليتهم ولا
كذلك المال أم عش (قوله للعصبة الخ) ولو حضر الولي وانكر انهم اتفقوا عليه ما اخذوه من ماله وانكر
ان فعلهم كان بالمصلحة فالظاهر تصديق الولي فعملهم البينة فيما ادعاه أم عش (قوله عند فقد الولي الخاص)
عبارة النهاية عند غيبة وليه وإلا فلا بد من مراجعته فيما يظهر أم (قوله ومثله الخ) أي مثل الصبي فان للعصبة
الاتفاق عليه عند غيبة الولي أم عش عبارة المغنى والنهاية قال شيخنا ومثله المجنون والسفيه انتهى
أما السفيه فواضح وأما المجنون ففيه نظر نعم ان حمل على من له نوع تمييز فظاهر وأعله مراده أي
لثاني الاتفاق عليه في تاديبه وتعليمه ع ش (قوله وقصيته) أي ما في المجموع (قوله ان له ذلك) إلى
قوله ولو باجرة في النهاية والمغنى (قوله ان له ذلك) أي للعصبة الاتفاق المذكور (قوله منه عليه)
أي من القاضي على مال المحجور (قوله في هذه الحالة) أي حالة الخوف (قوله بالغبطة) لعل الأولى بالمصلحة
(قوله بان يتفقوا الخ) وافق ابن الصلاح فيمن عنده يقيم اجنبي ولو سلمه لحاكم خان فيه بانه يجوز له التصرف
في ماله للضرورة ويؤخذ من علته انه لو ولي عدل أمين وجب الرفع اليه حينئذ ولا ينفذ ما كان تصرف
فيه من الجائز لانه كان وليا شرعا ويؤخذ من كلام الجرجاني انه لو لم يوجد الا قاض فاسق او غير
أمين كانت الولاية للمسلمين أي لصلحائهم وهو متجه أم نهاية قال ع ش قوله ولا ينفذ الخ أي ويصدق
في ذلك حيث يصدق الوصي والقيم بان ادعى نفقة لا ثقة إلى آخر ما ياتي وقوله كانت الولاية للمسلمين بل عليهم
أي عند عدم الخوف على النفس أو المال وان قل او غيرهما وقال الشوبري قوله بانه يجوز له الخ أي اذا كان
عدلا امينا كاهو ظاهره واشترط العدالة هنا محل نظر والقلب الى عدمه اميل (قوله لذي شوكة) أي
من المسلمين وكذا في نظائره (قوله لولاية فاسق) أي على نحو صبي (قوله قال) أي ابو شيكل (لانه ليس
بولى الخ) فيه رقة (قوله وشرطهما) أي الاب والجد (قوله ولو في كافر) خلافا للنهاية بعبارة ولا يعتبر
إسلامهما ما لم يكن الولد مسلما إذ الكافر بولي ولده الكافر حيث كان عدلا في دينه والا وجه بقاء ولايته عليه
وان ترافعوا البناء كالنكاح خلافا للماوردي والرويانى أم قال ع ش قوله والا وجه الخ قال سم على منهج
قال الاذعى استفتيت عن ذمي مات وترك طفلا ولا وصي له هل لقاضي المسلمين التصرف لهم بالنظر ونصب
القيم من غير ان يرفع امرهم اليه فتوقفت في الافتاء وملت الى عدم التعرض لوجوه انتهى (قوله وحمل على
ما الخ) أقره المغنى (قوله وخالفهما) أي الماوردى والرويانى (الامام ومن تبعه) اعتمده النهاية كآمر
(قوله وايد) أي قول الامام ومن تبعه (قوله وعدالة) عطف على قوله حرية ثم هو الى قوله وتعد في المغنى
والى قوله وفي التأييد في النهاية (قوله ولو ظاهرة) ظاهرة ولو نوزعا وفي فصل الايصاء ان نوزع عالم ثبتت إلا
بيئته والا فلا وعبارته تم رجمه وينعزلان بالفسق أي وتعدلهما الولاية بمجرد التوبة ولو بلا تولية من القاضي

(قوله فان كلامه السابق) أي وقوله ولو طرأ جنون فوليه في الصغر (قوله ولا يحكم ببلوغه) فلا
يكون وليا فلها ليس ولي الصبي أباه (قوله فيه لانه) يتأمل ما كانوا كذلك (قوله نعم للعصبة الخ)
وعله عند غيبة وليه وإلا فلا بد من مراجعته فيما يظهر شرح م (قوله ولو في كافر) عبارة شرح

(٢٣ - شرواني وابن قاسم - خامس) وشرطهما حرية واسلام ولو في كافر عند الماوردى والرويانى وحمل على ما اذا
ترافعوا البناء فلا تفرم ونلى نحن امرهم وفارق ولاية النكاح بان القصد هنا الامانة وهي في المسلم اقوى وثم المولاة وهي في
الكافر اقوى وخالفهما الامام ومن تبعه وايد بصحة وصية ذمي لذمي على اطفاله الذميين وعدالة ولو ظاهرة

الاجبار عدمها هنا وايد بقولهما عن جمع ويشترط في الوصى عدم العداوة وفي التأييد بذلك نظر للفرق بين الاب والوصى وسيأتي في مبحث نكاح السفينة الفرق بين ما هنا و ثم ويسجل الحاكم ما باعاه اى يحكم بصحته من غير ثبوت عدالة ولا حاجة او غبطة بخلاف نحو الوصى كما اقتضاه كلامها واعتدته الاسنوى وغيره ونوزع فيه بانه لا يلزم من إبقاء الحاكم للاب والجد على ولايتهما اكتفاء بالعدالة الظاهرة ا كنفواها بما عند التسجيل الا ترى انه يقر من ايديهم ملك على التصرف فيه ولو طلبوا قسمته منه لم يجزهم الا ببينة تشهد لهم بالملك اه وقد يحجب بان القسمة تقتضى حكمه بثبوت الملك لهم فتوقف على البينة بخلاف التسجيل هنا فانه لا يلزم منه ثبوت العدالة للاكتفاء فيها بالظاهر (ثم وصيها) اى وصى من تاخر موته منهما او وصى احدهما حيث لم يكن الاخر بصفة الولاية وستاتي شروطه في باب (ثم القاضى) او امينه للخبر الصحيح السلطان ولى من لا ولى له والعبرة بقاضى بلد المولى اى توطنه وإن سافر عنه بقصد

ومثلهما في ذلك الحاضرة والناظر بشرط الواقع ولو تكرر ذلك منهم مراراً والام اذا كانت وصية اه ع ش (قوله وينزل الخ) اى الاب وان علا وعليه لو فسق بعد البيع وقبل اللزوم في بطلانه وجهان قال السبكي وينبغى ان يكون اصحهما انه لا يبطل ويثبت الخيار لمن بعده من الاول مغنى ونهاية (قوله وتعود الخ) ظاهره انه لا يتوقف على مدة الاستبراء سيد عمر ومرو عن ع ش ما يصرح بذلك (قوله واخذ الخ) اعتمدته النهاية (قوله عدم العداوة) اى الظاهرة اه ع ش (قوله في ولاية الاجبار) اى في النكاح (قوله عدمها هنا) اى عدم العداوة الظاهرة وفي ولاية المال (قوله في الوصى عدم العداوة) اى ولو باطنة على المعتمد اه ع ش (قوله ويسجل الخ) في شرح الارشاد الصغير ويكتفى في اب وجد العدالة الظاهرة لكن لو طلبا من الحاكم ان يسجل لهما بها احتاجا الى البينة بها على الواجهة ومعنى الا اكتفاء بالظاهرة جواز ترك الحاكم لهما على الولاية وتشترط الباطنة مع عدم العداوة في وصى وقيم اه سم (قوله ولا حاجة الخ) بالجر عطف على عدالة (قوله ونوزع الخ) وافقه المغنى وشرح الروض والنهاية عبارتهم ويحكم القاضي بصحة بيعهما مال ولدهما اذا رفعاه اليه وان لم يثبتا ان بيعهما وقع بالمصلحة لانهما غير متممين في حق ولدهما وفي وجوب إقامتهما البينة بالعدالة ليسجل لهما وجهان احدهما الا اكتفاء بالعدالة الظاهرة كشروا النكاح والثاني نعم كما يجب اثبات عدالة الشهود ليحكم به وينبغى كما قال ابن العاد ان يكون هذا هو الاصح بخلاف الوصى والامين فانه يجب إقامتهما البينة بالمصلحة وبعدتهما اه قال ع ش قوله ويحكم القاضي الخ اى في صورة شرائتهما من أنفسهما اه وقال الرشيدى والحاصل انه لا يتوقف الحكم بصحة بيع الاب والجد على اثبات انه وقع بالمصلحة ويتوقف على اثبات عدتهما كما يعلم من الرجعة شرح الروض كغيره اه ومرافق عن شرح الارشاد الصغير اعتماده ايضا (قوله على التصرف) متعلق بقوله يقر (قوله انتهى) اى مانوزع اه (قوله فتوقف) اى القسم بصيغة المضارع حذف إحدى التامين للتخفيف كما في تزل الملا تكة (قوله وقديحجبالخ) هذا واضح في العدالة فيبقى النظر بالنسبة للحاجة والغبطة فانه كيف يحكم بصحة العقد مع احتمال صدوره مع انتفاهاهما اه سيد عمر وتقدم انفا عن المغنى وشرح الروض والنهاية انه يحكم القاضي بصحة بيعهما وان لم يثبتا وقوعه بالمصلحة (قوله بخلاف التسجيل الخ) تقدم عن المغنى والاسنى والنهاية خلافة قول المتن (ثم وصيها) ولو اصاب لى الاولى اه ع ش (قوله وستاتى الخ) عبارة عن المغنى والنهاية وشرطه اى الوصى العدالة كاسياتى في الوصية اه اى الباطنة كما ياتى ع ش قول المتن (ثم القاضى) اى العدل الامين اه نهاية (قوله والعبرة بقاضى الخ) قضيته انه لو سافر اى المولى من بلده الى ماله لم يجز لقاضى بلد المال التصرف فيه بالبيع ونحوه الا اذا كان فيه غبطة لا لقة كان اشرف على التلف اه ع ش (قوله بقصد الرجوع اليه) تأمل هل هو في سقيمه لم يثبت رشده بعد بلوغه حتى يعتد بقصد اه على اطلاقه فيعتد به ولو من صبي مميز وهل اذا سافر به وليه بقصد الرجوع او لا بقصد الرجوع ثم مات الولى ترتب الحكم على قصد الولى فيكون وطنه في الاول مسافرا منه وفي الثانى ما يسافر اليه يتأمل ويحجراه سيد عمر ولا يبعد ان يقال ان العبرة في الصبي مطلقا بقصد متبوعه في السفر من وليه ثم غصبته التى ليست بصفة الولاية كما يه الفاسق واخيه ثم امه (قوله ونحو بيعه واجارته الخ) ومنه يعلم ان المراد بالتلف الا عم من تلف العين وذهاب المنفعة وان كان العين باقية فلو كان له عقار ببلد قاضى المسال دون بلد الصبي اخره قاضى ببلد ماله بالمصلحة ولا تصح إجارته من قاضى ببلد الصبي لانه انما يتصرف في محل ولايته وليس ببلد المال منها ونقل بالدرس عن سم عن العباب ما يوافق ذلك اه ع ش (قوله وقاضى ببلد ماله) ولقاضى ببلد العدل الامين ان يطلب من بلد قاضى ماله إحصاره اليه عند امن الطريق لظهور المصلحة فيه ليتجر له فيه او يشتري له به عقار او يجب على قاضى ببلد المال إسعافه اى بارساله اليه وحكم المجنون ومن بلغ سقيمه كالصبي

مرو لا يعتبر إسلامهما ما لم يكن الولد مسلما اذ الكافر يلى ولده الكافر حيث كان عدلا في دينه والوجه بقاء ولايته عليه وإن ترافعا اليها كالنكاح خلافا للمال ودى والروبانى انتهى (قوله ويسجل الحاكم ما باعاه الخ) في شرح الارشاد الصغير ويكتفى في اب وجد العدالة الظاهرة لكن لو طلبا من الحاكم ان يسجل

في ترتيب الاولياء نهاية ومعنى (قوله وخرج) الى قوله أى بالنسبة في المعنى والنهابة (قوله فلا ولاية الخ) قال في شرح العباب لعدم تيقن حياتهم اى الاجنة وبه صرح حافى الفرائض في القاضى ومثله البقية وكان المراد بسلب ولاية القاضى عن ماله م سلبها بالنسبة لنحو التجارة بخلاف نحو الحفظ والتعهد وفعل المصلحة للاتفة فمن الواضح ان هذا يكون لقاضى بلد المال انتهى وقوله وبه صرح حافى الفرائض في القاضى هو كذلك وقوله ومثله البقية يشكل عليه صحة الايصاء على الحمل فان اجيب بما ذكره في هذا الشرح من قوله ولا ينافيه الخ فهو بعيد خصوصاً مع ما صرح به في باب الوصية في بحث صحة الوصية للحمل من قوله وبقبل الوصية له ولو قبل انفصاله على المعتمد ووليّه بتقدير خروجه اهـ وكان يمكن عدم الحاق البقية بالحاكم ومثله امينه فيزول اشكال الثاني اهـ سم (قوله لهؤلاء) في نسخه له اى للقاضى ولا يناسبها قوله ولا ينافيه الخ اذ لا حاجة للاعتذار عن صحة الايصاء مع اختصاص نفي الولاية بالقاضى اهـ سم (قوله لا لحفظ) ينبغي ان يلحق به التصرف فيه عند خوف الهلاك اهـ سيد عمر ومر عن سم عن شرح العباب ما يصرح به (قوله ولا ينافيه) اى قوله فلا ولاية لهؤلاء الخ (قوله كفى النكاح) الى قوله واخذ في النهاية (قوله كفى النكاح) اى قياساً عليه (قوله كفى القاضى) اى كتصرفه (قوله وسر) اى انفاً (قوله اذا فقد الخ) اى حسياً او شرعاً (قوله او وجد حاكم جائر الخ) ظاهر اطلاقه ولو نصبه الامام على المحجور (قوله واخذ منه) اى من قول الجرجاني (قوله على مال غائب) بالاضافة (قوله جاز) اى وجوب بدليل ما بعده ولا نه جواز بعد الامتناع فيصدق الوجوب (قوله ومنه) اى من الحفظ قول المتن (ويتصرف الولي) اى ابا او غيره (بالمصلحة) اى وجوباً بانها ومعنى (قوله لقوله تعالى) الى قوله وقال في النهاية والمعنى (قوله واستنأوه الخ) فلو ترك استنأوه مع القدرة عليهم وصرح ماله عليه في النفقة فهل يضمه اولاً فيه نظر وقياس ما ياتي فيما لو ترك عمارة العقار حتى خرب الضمان وقديفرق بان ترك العمارة يؤدي الى فساد المال وترك الاستنأء انما يؤدي الى عدم التحصيل وإن ترتب عليه مضايح المال في النفقة اهـ ع ش ولعل الفرق هو الظاهر لاسماعيل على مختار الشارح والمعنى الاتي في ترك عمارة العقار من عدم الضمان خلافاً للنهاية ثم رابت في الجمل ما نصه المعتمد لاضمان اهـ (قوله إن أمكنه) قال القليوبي ويتصرف الولي وجوباً ولو بالزراعة حيث رآها ولا بغير نصب غيره عنه ولو بأجرة مثله من مال المحجور عليه أو رفع الامر لحاكم بفعل ما فيه المصلحة وللولي غير الحاكم ان يأخذ من مال المحجور قدر اقل الامرين من اجرة مثله وكفايته فان نقص عن كفاية الاب والجد الفقير فله إتمام كفايته ولا يتوقف في اخذ ذلك على حاكم ويمتنع على الحاكم الاخذ

لها بما احتاجا الى البيئته بها على الوجه ومعنى الا كفاء بالظاهر جواز ترك الحاكم لها على الولاية ويشترط الباطنة مع عدم العدواة في وصي وقيم (قوله وخرج بالمعنى الجنين فلا ولاية الخ) قال في شرح العباب لعدم تيقن حياتهم اى الاجنة وبه صرح حافى الفرائض في القاضى ومثله البقية وكان المراد بسلب ولاية القاضى عن ماله م سلبها بالنسبة لنحو التجارة بخلاف نحو الحفظ والتعهد وفعل المصلحة للاتفة فمن الواضح ان هذا يكون لقاضى بلد المال انتهى وقوله وبه صرح حافى الفرائض في القاضى هو كذلك وعبرة الروضة فعلى الاول اى أنه لا يضبط للحمل لو خلف ابنا وأم ولد حاملاً لم يصرف الى الابن شيئاً وعلى الثاني اى ان اكثر الحمل اربعة له الخمس او خمس الباقي على تقدير اسم اربعة ذكرور وعلى هذا هل يمكن الذين صرف اليهم حصتهم من التصرف فيما وجهاً اسحقها ما نعم وإلا لم يدفع اليهم والثاني المنع قاله الفقهاء لانه قد يملك الموقوف للحمل فيحتاج الى الاسترداد والحاكم وإن كان يلى امر الاطفال فلا يلى امر الاجنة ولا يمكن حمل ما جرى على القسمة انتهى وقوله ومثله البقية يشكل عليه صحة الايصاء على الحمل فان اجيب بما ذكره في هذا الشرح من قوله ولا ينافيه الخ فهو بعيد خصوصاً مع ما صرح به في باب الوصية في بحث صحة الوصية للحمل من قوله وبقبل الوصية له ولو قبل انفصاله ووليّه بتقدير خروجه انتهى وكان يمكن عدم الحاق البقية بالحاكم ومثله امينه فيزول اشكال الثاني اهـ سم (قوله لهؤلاء) في نسخه له اى للقاضى ولا يناسبها قوله ولا ينافيه الخ اذ لا حاجة للاعتذار عن صحة الايصاء مع اختصاص نفي الولاية بالقاضى اهـ سم (قوله لا لحفظ) ينبغي ان يلحق به التصرف فيه عند خوف الهلاك اهـ سيد عمر ومر عن سم عن شرح العباب ما يصرح به (قوله ولا ينافيه) اى قوله فلا ولاية لهؤلاء الخ (قوله كفى النكاح) الى قوله واخذ في النهاية (قوله كفى النكاح) اى قياساً عليه (قوله كفى القاضى) اى كتصرفه (قوله وسر) اى انفاً (قوله اذا فقد الخ) اى حسياً او شرعاً (قوله او وجد حاكم جائر الخ) ظاهر اطلاقه ولو نصبه الامام على المحجور (قوله واخذ منه) اى من قول الجرجاني (قوله على مال غائب) بالاضافة (قوله جاز) اى وجوب بدليل ما بعده ولا نه جواز بعد الامتناع فيصدق الوجوب (قوله ومنه) اى من الحفظ قول المتن (ويتصرف الولي) اى ابا او غيره (بالمصلحة) اى وجوباً بانها ومعنى (قوله لقوله تعالى) الى قوله وقال في النهاية والمعنى (قوله واستنأوه الخ) فلو ترك استنأوه مع القدرة عليهم وصرح ماله عليه في النفقة فهل يضمه اولاً فيه نظر وقياس ما ياتي فيما لو ترك عمارة العقار حتى خرب الضمان وقديفرق بان ترك العمارة يؤدي الى فساد المال وترك الاستنأء انما يؤدي الى عدم التحصيل وإن ترتب عليه مضايح المال في النفقة اهـ ع ش ولعل الفرق هو الظاهر لاسماعيل على مختار الشارح والمعنى الاتي في ترك عمارة العقار من عدم الضمان خلافاً للنهاية ثم رابت في الجمل ما نصه المعتمد لاضمان اهـ (قوله إن أمكنه) قال القليوبي ويتصرف الولي وجوباً ولو بالزراعة حيث رآها ولا بغير نصب غيره عنه ولو بأجرة مثله من مال المحجور عليه أو رفع الامر لحاكم بفعل ما فيه المصلحة وللولي غير الحاكم ان يأخذ من مال المحجور قدر اقل الامرين من اجرة مثله وكفايته فان نقص عن كفاية الاب والجد الفقير فله إتمام كفايته ولا يتوقف في اخذ ذلك على حاكم ويمتنع على الحاكم الاخذ

وخرج بالصبي الجنين فلا ولاية لهؤلاء على ماله مادام جنتاً أى بالنسبة للتصرف فيه لا لحفظه ولا ينافيه ما يأتى من صحة الايصاء عليه ولو مستقلاً لان المراد كما هو ظاهر أنه إذا ولد بان صحة الايصاء (وتلى الام في الاصح) كما في النكاح ومر أنه إذا فقد الاولياء تصرف صلاحه لبلد المحجور في ماله كالقاضى وعليه يحمل قول الجرجاني إذا لم يوجد له ولي أو وجد حاكم جائز وجب على المسلمين النظر في مال المحجور وتولى حفظه له اهـ وأخذ منه ومن مسائل أخرى أن من خاف على مال غائب من جائر ولم يمكن أن يخلصه منه إلا بالبيع جاز له بيعه لوجوب حفظه ومنه بيعه إذا تعين طريقاً في خلاصه (ويتصرف الولي بالمصلحة) لقوله تعالى إلا بالتى هي أحسن فيمتنع تصرف لا خير فيه ولا شر كما صرح به جمع ويلزمه حفظ ماله واستنأوه قدر النفقة والزكاة والمؤون إن أمكنه

لا المبالغة فيه وقال العراقيون ان الاستثناء (١٨٠) كذلك مندوب ولا يلزمه أن يقدمه على نفسه وله السفر به في طريق آمن لمقصداً من

مطلقاً انتهى بحججى وقال ع وش وخرج بالولي غيره كالوكيل الذي لم يجعل له موكله شيئاً على عمله فليس له الأخذ لما يأتي ان الولي إذا جاز له الأخذ لانه اى اخذه تصرف في مال من لا يمكن معاقبته وهو يفهم عدم جواز اخذ الوكيل لا مكان مراجعته موكله في تقدير شئ له او عزله من التصرف ومنه يؤخذ امتناع ما يقع كثيراً من اختيار شخص حاذق لشراء متاع فيشتره باقل من قيمته لحذقه ومعرفة وياخذ لنفسه تمام القيمة معلا ذلك بانه هو الذى وفره لحذقه وبانه فوت على نفسه ايضاً من كان يمكنه فيه الاكتساب فيجب عليه رد ما قى لما كنه لما ذكر من إمكان مراجعته الخ فتنبه له فانه يقع كثيراً اه (قوله لا المبالغة فيه) أى فى الاستثناء (قوله ان الاستثناء كذلك) اى بالمبالغة قاله الكردى والمتبادران المشار اليه قوله قدر النفقة الخ فايراجع (قوله ولا يلزمه ان يقدمه الخ) قال فى شرح الروض وليس عليه ان يشتري له إلا بعد استغناؤه عن الشراء لنفسه فان لم يستغن عنه قدم نفسه انتهى كردى (قوله وله السفر) عبارة المغنى والنهاية وله ان يسافر بمال الصبي والمجنون وقت الا مان والتفسير به مع نفقة ولو بلا ضرورة من نحو حريق او نهب لان المصلحة قد تقتضى ذلك لافى نحو بحر وإن غلبت السلامة لانه مظنة عدمها اه قال ع وش قوله وإن غلبت الخ ظاهره ولو تعين طريقاً وهو كذلك حيث لم تدع ضرورة الى السفر به انتهى (قوله من يقتضى) اى وهو امين موسر اخذاً بما ياتى (قوله وهو الاولى) فهو مخير على خلاف قوله فيما بعده فان تعذر او دعه والفرق لا نفع اه سم (قوله فان تعذر) اى الاقراض والايداع (قوله وللقاضى) الى قوله لا ما اخر إجارته فى النهاية ولى قوله نعم فى المغنى (قوله مطلقاً) اى عند الخوف وعدمه (قوله منه) اى من الولي (ماله) اى الصبي (قوله وعقار الخ) عطف على ما احتاجه (قوله بل شراء عقار الخ) كما قاله الماوردى ومحل عند الا من عليه من جور سلطان أو غيره أو خراب للعقار ولم يجده ثقل خراج نهاية ومعنى (قوله لتوقع زيادة) اى توقعاً قريباً انتهى ع وش (قوله مامر) اى من لزوم القسح والانفساخ بنفسه عند عدمه (قوله ويضمن ورق الخ) اى حيث جرت العادة بانه يجنى وينتفع به انتهى ع وش (قوله لا ما اخر إجارته الخ) وقال المغنى وشرح الروض وخلافاً للنهاية ووافقه سم عبارة قوله إجارته وعمارته الوجه الضمان فيهما لا نه لا يلزمه حفظ المال ودفع متلفاته كالوديع اه وقال ع وش قوله م ر حتى خرب قضيته أنه لو لم يخرب لا تلزمه الاجرة التى فوتها بعدم الايجار والظاهر أنه ليس بقيد كما يؤخذ من كلام سم فيضمن وإن لم يخرب ومثل ذلك الناظر على الوقف اه (قوله فهو كترك تلقيح النخل الخ) وفى سم بعد نقل ما يوافقه عن شرح الروض ما نصه واقول بل الوجه الضمان فيهما اى ترك الاجارة وترك العبارة بل ويتجه فى ترك التلقيح مع الامكان انتهى عبارة ع وش اما لو غلب على الظن فساد عند عدم التلقيح اتجه الضمان انتهى (قوله ان يضمن) فاعل يشعبى (قوله اليد) اى المتعدي (قوله لا يضمن من الثلاثى) ببناء الفاعل فالضمير للولى أو ببناء المفعول فالضمير للوصول و (قوله بترك سقيه) متعلق بضمن والضمير المحرور للوصول و (قوله الشجر) مفعول عد (قوله واعترض الخ) الاعتراض اوجه اه سم (قوله بانها) اى الاشجار (قوله وله بل) الى التنبيه فى النهاية والمغنى لا قوله وسياق الى قال (قوله بذل شئ الخ) اى وإن كان ما يبدله كثيراً بحيث يكون التفاوت بينه وبين ما يسترجعه من الظالم قليلاً اه ع وش (قوله كالتقى به الخ) معتمد اه ع وش (قوله ارض الخ) عبارة النهاية والمغنى بياض ارض

برالبحر انعم إن كان الخوف فى السفر ولو بحراً اقل منه فى البلد ولم يجدم يقرضه سافر به ولو اضطر الى سفر مخوف او فى بحر اقرضه أميناً موسراً وهو الاولى او اودعه لمن ياتى فى الودعة فان تعذرا سافر به وفى الحضر عند خوف نحو نهب يقرضه لمن ذكر فان تعذر اودعه وللقاضى الاقراض مطلقاً لانه مشغول ولو طلب منه ما له باكثر من ثمن مثله لزمه بيعه إلا ما احتاجه وعقاراً يكتفيه بل شراء عقار غلته تكفيه اولى من التجارة ولو اخر اتوقع زيادة فتلف لم يضمن ويأتى فى زيادة راغب هنا فى زمن الخيار مامر فى عدل الرهن ويضمن ورق توت اخره حتى فات وقته كسائر الاطعمة لا ما اخر إجارته وعمارته ولو لمع تمسكه حتى تلف لان هذا تحصيل فهو كترك تلقيح النخل لكنه يأثم بخلاف ترك علف الدابة احتياطاً للروح نعم يشعبى أنه لو اشرف مكانه على خراب ولو جعل تحته مرمة حفظ فتركها مع تيسرها ان يضمن لان هذا يعد تفويتاً حينئذ كما هو ظاهر ثم رايت الماورى صرح بما يؤيده وهو انه لو فرط فى حفظ رقاب الاموال عن ان تمتد اليها اليد ضمن ما تلف منها اه

وعندى البحر ما لا يضمن بترك سقيه الشجر واعترض بأنها كالوداب ويرد بما تقر من الفرق بين ذى الروح وغيره بستانه وله بل عليه كما هو ظاهر بذل شئ من ماله لتخليص بقيته من ظالمه كالتقى به ابن الصلاح إيجار أرض بستانه بما يبنى بمنفعتها وقيمة الثمر

ثم يساقه على شجرة بسهم من انف الليتم والباقي للمستاجر وسياقي ما في في المساقاة قال الماوردى ولا يشترى ما يخاف فسادا وان كان مربحا
(تنبية) اخذ الاسنوى من منهم اركاب ماله البحر مع اركابه ايضا واركاب الحامل (١٨١) قال بل اولي لان حرمة النفس آكد والبهائم

والزوجة والقن البالغ بغير
رضاهما اه وردوه بان
المدار في ماله على المصلحة
وهي منتفية في ذلك ولا
كذلك في الصور المذكورة
وإذا جوزوا احضار المولى
للجهاد ولم يروا لخوف
قتله فكذا هنا فان قلت
ذاك فيه تمرين على تحمل
الاخطار في العبادات وهذه
مصلحة ظاهرة بخلاف
ما هنا قلت ممنوع بل اركابه
البحرية نظير ذلك كالتحريم
على اكتساب الاموال
وتحمل الاخطار في العبادة
ايضا في نحو الركب للحج او
جهاد ويؤيد ذلك انهم لم
يشترطوا في تصرفه في بدن
موليه بنحو قطع سلعة نظير
ما اشترطوه هنا (ويبنى
دوره) مثلا (بالطين) لقلة
مؤنته مع الانتفاع بنقصه
(والآجر) وهو الطوب
المحرق لبقائه (لالبين)
وهو الطوب النقي لقلة بقاءه
(والجص) وهو الجبس
لكثرة مؤنته مع عدم
الانتفاع بنقصه قالوا هنا
بمعنى او التي في العيزر فيمتنع
اللبن مع طين او جص
وجص مع لبن او آجر هذا
ماعليه النص والجمهور
واختار آخرون عادة البلد
كيف كانت وهو الاوجه
مدركا وفهم قوله دوره انه

بستانه باجرة والية بمقدار منفعة الارض وقيمة الثمر الخ اه قوله مر وقيمة الثمر اي وقت طلوعها
ويبعها على ما جرت به العادة الغالبة فيه اه عش (قوله ثم يساقه على شجرة) اي يساقى المولى المستاجر على
شجرة البستان اه كردى (قوله ما يخاف فسادا) عبارة التهايم والمغنى ما يسرع فسادا اه قال عش
ظاهره وان امكن بيعه عاجلا قبل خشية فسادا وينبغي خلافه حيث غلب على ظنه بيعه قبل ذلك بحسب
العادة وعليه فلو اخلف فلا ضمان لان فعله صدر بناء على المصلحة الظاهرة وهو كاف اه وقوله وينبغي
الى قوله وعليه في السيد عمر ما يوافقه (قوله والبهائم) اي التي لغير الصبي اه عش (قوله وردوه الخ)
اعتمده المغنى والنهاية ايضا عبارتهما قال الاسنوى ولا يركب الصبي البحر وان غلبت سلامته كاله ولفرق
غيره بانه انما حرم ذلك في ماله لما فاته غرض ولا يته عليه في حفظه وتنميته بخلافه هو فيجوز ان يركبه البحر
اذا غلبت السلامة كما يجوز اركاب نفسه والفرق اظهر والصواب كما قال الاذرى عدم تحريم اركاب
البهائم والارقام الحامل عند غلبة السلامة خلافا للاسنوى في الجميع اه (قوله في ذلك) اي في اركاب ماله
البحر (قوله ولم يروا) اي لم ينظر الاصحاب (قوله ويؤيد ذلك) اي الفرق بين نفس الصبي وماله (قوله نظيره
الخ) مفعول لم يشترطوا قول المتن (دوره) اي الصبي ومثله المجنون والسفيه نهاية ومعنى (قوله مثلا) اي
ومساكنه (قوله لقلة) اي قوله ويظهر في النهاية والمغنى (قوله نقصه) بضم النون اي ما انتقص من البنيان
قول المتن (والآجر) هذا في البلاد التي يجر فيها وجود الحجارة فان كان في بلد توجد الحجارة فيه فبنى اولي
من الآجر لانها اكثر بقا واول مؤنة نهاية ومعنى (قوله فالواو) تفريع على ما يفيد التعليل (قوله
هذا) اي ما ذكره من اشتراط كون البناء بالطين والآجر (قوله ماعليه النص والجمهور) وهو المعتمد
اه نهاية (قوله عادة البلد) الوجه جواز اتباعها عند المصلحة انتهى مر انتهى سم على حج ومثله على
منهج ويمكن حمل كلام المصالح الجري على عادة البلد فلا تنافي بين كلامه
هنا وما نقله عنه سم اه عش (قوله وهو الاوجه الخ) عبارة المغنى واختار كثير من الاصحاب جواز البناء
على عادة البلد كيف كان واختاره الرويانى واستحسنه الشاشى والقاب اليه اميل اه اقول ولولى به اسوة في
ذلك بل يكاد ان يقطع به في بلد لا يتيسر فيها غير اللبن او تكسر ماؤن في غيره ولا يمتثلها مال المولى فلو لم يرخص
باعتبار العادة لادى الى تلف العقار وتعطله وهذا مما تباباه محاسن الشريعة وقواعد المذهب اه سيد
عمر (قوله دوره) اي التي تهدم بعض جدرانها اه عش (قوله ليس كذلك) عبارة المغنى وليس مرادا
وعبرة النهاية وكما يجوز بناء عقاره يجوز ابتداء بنائه له اه او يشتري له ارضا خالية من البناء ثم يبدئه
فيها اه عش (قوله لكن ان ساوى الخ) الوجه جواز البناء إذا كانت المصلحة فيه وان لم يساو مصرفه اه
سم (قوله والشراء الخ) اي والحال ان الشراء الخ (قوله واشتراط مساواته الخ) اي فلا يشترط ذلك اه
عش عبارة الجبرمى فالمعتمد انه ليس بشرط زائد اقول المتن (الالحاجة) وكبيع العقار ايجار ما يستحق
منفعة مدة طويلة على خلاف العادة في ايجار مثله والمراد ما يستحق منفعته ما وصى له به او كان مستحقا له
باجارة اما الموقوف عليه فينبغي الرجوع فيه لشرط الوفاء اه عش (قوله كخوف ظالم) الى قوله ويظهر
في المغنى والمولى المتن ظاهره في النهاية الا قوله ويظهر الى المتن (قوله او خرابه) اي خوف خرابه (قوله
او عماره الخ) عطف على الخوف (قوله اولنفقته) وقوله الآتى اولكونه الخ معطوفان على الحاجة وكان
الاولى حذف اللام عطف على الخوف (قوله غيره) اي غير العقار (قوله او راي المصلحة) عطف على لم يجد

الاعتراض اوجه (قوله النص والجمهور) وهو المعتمد مر اه (قوله عادة البلد) الوجه جواز
اتباعها عند المصلحة مر (قوله لكن ان ساوى مصرفه) الوجه جواز البقاء اذا كانت المصلحة فيه وان لم

لا يبتدىء ببناء له وليس كذلك لكن ان ساوى مصرفه ولم يجد عقارا يبيع فان وجدوه الشراء اما حظ تعين الشراء قال جمع واشتراط مساواته
لمصرفه في غاية الندرة وهو في التحقيق منع للبناء (ولا يبيع عقاره) لانه انفع واسلم بماعداه (الالحاجة) كخوف ظالم او خرابه او عماره بقية
املا كذا ولنفقته وليس له غيره ولم يجد مقرضا او راي المصلحة في عدم القرض او لكونه بغير بلد ويحتاج لكثرة مؤنة لمن يتوجه لا يجاره

وقبض غلته ويظهر ضابط هذه السكثرة بان تستغرق اجرة العقار او قريباهما بحيث لا يبقى منها الا ما وقع له عرفا (او غبطة) كنفل خراجهم مع قلة ريعه ولا يشتري له مثل هذا اورغبة نحو جار (١٨٣) فيه باكثر من ثمن مثله وهو يحدد مثله باقل او خيرا منه بذلك الثمن وكخوف رجوع

مقرضا (قوله) ويظهر ضابط هذه السكثرة (الخ) لا يخفى ما في هذا الضبط من المبالغة وقد يقال ان اعتبار الضبط المذكور انما هو لايصح جعله من قسم الحاجة حتى لو تيسر بيعه واستبدال عقار ببلده يكون مغله اكثر من مغل ذلك بعد اذن صحيح وكان من قسم الغبطة الا لا الحاجة ثم لا يظهر جمل هذا من مثل الحاجة وما ياتي من نقل الخراج مع قلة الريع من مثل الغبطة اه سيد عمر (قوله) لسكثرة مؤنة) عبارة المغنى والهاية الى مؤنة في من توجيه يجمع الغلة في بيعه ويشترى بثمنه او يبنى ببلده اليقيم مثله اه قال ع ش اى مؤنة لها وقع بالذبة لما يحصله من الغلة اه (قوله) بان يستغرق اى المؤنة (قوله) او قريبا (الخ) اى أو تكون المؤنة قريبا من الاجرة (قوله) مع قلة ريعه) اى غلته (قوله) او رغبة (الخ) عطف على نقل (الخ) (قوله) نحو جار (الخ) اى كشر بك (قوله) ولو بثمن المثل) بل باقل كما ياتي انفاقا عن الاذرعى (قوله) ان لوليه (الخ) بل القياس الوجوب لوجوب مراعاة المصلحة اه سم (قوله) لانه المصلحة) ومثله ما عمت به اليلوى فى مصرنا ان ماخر ب من الاوقاف لا يغمر فتجوز ايجارة ارضه لمن يعمرها باجرة وان قلت الاجرة التى ياخذها وطالت مدة الاجارة حيث لم يوجد من يستاجر بزيادة عليهم انم بعد ذلك على الناظر صرفه فى مصارفه او وقف عليهم امر ع ش (قوله) واخذ منه) اى من الفتوى (قوله) والحق بذلك) اى بما خفف هلا كه فى جواز البيع بدون ثمن له بل فى وجوبه على مقتضى ما مر عن سم انفا (قوله) والذي ندرها) اى ندر الشيطان الغبطة به ما مر وهو قوله كنفل خراجهم الخ اه كردى (قوله) وضابط) الى قوله بل بحث فى المغنى والى المتن فى النهاية الا انها لم ترض بحث التوشيح (قوله) تلك الزيادة) اى السابقة فى تفسير الغبطة الظاهرة اه رشدي اى قوله مر كبيع به بزيادة على ثمن مثله وهو يحدد مثله ببعضه او خيرا منه بكلة عبارة الكردي اى الزيادة المفهومة من قوله باكثر من ثمن مثله اه وعبرة سم عبارة كنز الاستاذ عقب قول المصنف او غبطة ظاهرة بان يرغب فيه باكثر من ثمن المثل بزيادة لاستيئين العقلاء الخ اه ومال هذه العبارات الثلاث واحد (قوله) والحق به (الخ) اى بالعقار فى انها لا تباع الا بالحاجة او غبطة ظاهرة (قوله) من صفر) اسم للنحاس اه ع ش وهو تفسير مراد والا فالصفر اسم نوع من النحاس يكون لونه اصف (قوله) وبقيته امواله) اى ماعداء العقار و اوانى الفنية نهاية ومغنى وفى سم قال فى شرح المنهج اى ماعدا مال التجارة انتهى وقضيته مخالفة بحث البالى الا اى اه (قوله) لا بد فيها (الخ) معتمد اه ع ش (قوله) ايضا) كالعقار والاوانى (قوله) حاجة يسيرة (الخ) نشر على ترتيب الف (قوله) وريح قليل) لائق بخلافهما اى العقار والاوانى وهو اوجه بما بحثه فى التوشيح من جواز الخ اه نهاية قال ع ش قوله فى التوشيح لابن السبكي صاحب جمع الجوامع اه اقول ما فى التوشيح هو الاقرب (قوله) بل بحث (الخ) عبارة المغنى وينبغى كما قال ابن الملقن انه يجوز بيع اموال التجارة من غير تقييد بشئ بل لوراي البيع الخ كما قاله بعض المتأخرين وعبرة النهاية وبحث البالى جواز بيع مال التجارة بدون راس المال ليشتري الخ اه (قوله) وجزء منه) عبارة النهاية وجزء الخ باو بدل الواو (قوله) وصنغ (الخ) و (قوله) وتقطيعها) اى الثياب و (قوله) وكل (الخ) اى فعل كل الخ عطف على صوغ حلى (قوله) او بقائه) اى بقاء النكاح اذا كانت مزوجة (قوله) سواء فى ذلك) اى فى الصوغ وما عطف عليه (قوله) فيقع) اى الشراء (قوله) فيه) اى فى الشراء (قوله) ويكون (الخ) عطف على تكون (قوله) احل) اى او اخف شبهة (قوله) منه) اى من الطعام المخلوط ويسن

يساو مصرفه (قوله) ان لوليه بيعها) بل القياس الوجوب لوجوب مراعاة المصلحة (قوله) ان لا يستيئن بها العقلاء) عبارة كنز الاستاذ عقب قول المصنف او غبطة ظاهرة بان يرغب فيه باكثر من ثمن المثل بزيادة لا يستيئن بها العقلاء الخ (قوله) وبقيته امواله) قال فى شرح المنهج اى ماعدا مال التجارة اه وقضيته

اصله فى هبته ولو بثمن المثل ودخول هذه فى الغبطة ظاهر اذ هي لغة حسن الحال وافق القفال فى صنعة يتم يستاصل خراجها ماله ان لوليه بيعها ولو بدرهم لانه المصلحة واخذ منه الاذرعى ان له بيع كل ما خيف هلا كه بدون ثمن مثله للضرورة والحق بذلك ما لو غلب على ظنه غصبه لو بقي (ظاهرة) قيد زائد على اصله وبقيته كتبهما والذي فسرهما به ما مر قال الامام وضابط تلك الزيادة ان لا يستيئن بها العقلاء بالنسبة لشرف العقار والحق به البندنجى الاوانى المعدة للقبنة من صفر وغيره وبقيته امواله لا بد فيها ايضاً من حاجة او غبطة لكن تكفى حاجة يسيرة وريح قليل بل بحث فى التوشيح جواز بيع مالا يعدل للفنية ولم يحتاج اليه بدون ربح وحاجة اذ بيعه بقيمته مصلحة وبحث البالى ان مال التجارة كذلك قال بل لو راي البيع باقل من راس المسال ليشتري باثمن ما هو مظنة الربح جاز نعم له صوغ حلى لموليته وان نقصت قيمته وجزء منه وصنغ ثياب وتقطيعها وكل ما رغب فى نكاحها او بقائها اى عما تقتضيه المصلحة اللائقة بها وبما لها سواء فى ذلك

الاصل وهو ما صرحوا به والوصى والقيم كما بحثه غير واحد وجرى عليه أبو زرعة فقال والظاهر ان للقيم شراء جهاز معتادها للمسافرين من غير اذن القاضي فيقع لها ويقبل قوله فيه اذ لم يكن به الحس والولى خاطط طعامه بطعام موليه حيث كانت المصلحة للمولى فيه ويظهر ضبطها بان تكون كلفته مع الاجتماع اقل منها مع الانفراد ويكون المالا ان متساويين حلا او شبهة او مال المولى احل وله الضيافة والاطعام منه

حيث فضل المولى قدر حقه وكذا خا طأطعمة أيتام ان كانت المصلحة اكل منهم فيه (وله بيع ما له يعرض ونسيئة المصلحة) كرجوع خوف من نهب (واذا باع نسيئة) اشترط يسار المشتري وعدائه ومن لازمه اعدم بماطلة وزيادة على النقد تابق بالنسيئة وتصر الاجل عرفا (اشهد) وجوبا (على البيع وارتهن) وجوبا ايضا (به) اى بالثمن رهنا وافيوا لا تغنى عنه (١٨٣) ملاءة المشتري لانه قد يتلف احتياطا للمحجور

فان ترك واحد مما ذكر بطل البيع الا اذا ترك الرهن والمشتري مو سر على ما قاله الامام واقضاه كلامهما وقال السبكي لا استثناء وضمن نعم ان باعه لمضطر لارهن معه جازوكذا لو تحقق تلفه وان لا يحفظ الا ببيعه من معين بادن ثمن قياسا على ما سر عن القفل ولو باع مال ولده من نفسه نسيئة لم يحتج لارتهن وبحث الا ذرعى تقييده بالملى مولا يحتاج اليه لما تقرر ان شرط البيع نسيئة يسار المشتري وانما لم يجب الارتهان في اقراض ماله اذا راي المولى تركه لتمكنه من المطالبة اى وقت شاء بخلافه هنا فانه قد يضيع ماله قبل الحلول والاولى على ما قاله الصيادلة ان لا يرتهن في البيع لنحو نهب اذا خشى على الموهون لانه قد يرفع الحنفى يضمه له وافق بعضهم بانه يلزم المولى بعد الرد استخلاص ديون المولى كعامل القراض وان لم يكن ربح بل أولى لان العامل ما ذون له من المالك وهذا من جهة الشرع وزيده قول البلقنى في فتاويه على امين الحاكم

للمسافر من خلط ازوادهم وان تفاوتوا كلهم حيث كان فيهم أهلية التبرع اه نهاية قول المتن (وله) اى للمولى مطلقا اصلا وغيره (قوله كرجع) نشر على ترتيب اللف عبارة المغنى والنهية كان يكون في الاول ربح وفي الثاني زيادة لثقة او خاف عليه من نهب او غارة اه (قوله اشترط) الى قوله ولا يحتاج اليه في النهاية والمغنى الا قوله الا اذا ترك الى ولو باع (قوله اشترط الخ) قضيته انه في الحال لا يشترط اليسار وكان وجهه انه لا يسلمه المبيع حتى يقبض الثمن اه سم (قوله يسار المشتري) هل يشترط اليسار عند العقد او يكفى عند حلول الاجل بأن كان له جهة ظاهرة محل تأمل ولعل الثاني اقرب اه سيد عمر (قوله ومن لازمه الخ) انما يظهر ان كانت اى الماطلة كبيرة فليتأمل اه سيد عمر (قوله وافيها) اى بالثمن (قوله ولا يغنى الخ) اى الارتهان وفي النهاية والمغنى ولا يجزى السكفيل عن الارتهان اه (قوله لانه) اى الموهون (قوله احتياطا) لتعليل لاشترط ما تقدم (قوله بما ذكر) اى من شروط البيع نسيئة له الا اذا ترك الخ اى فلا يبطل البيع (قوله والمشتري الخ) جملة حاله (قوله على ما الخ) اى هذا الاستثناء معنى على ما الخ (قوله واقضاه) اى الاستثناء المذكور (قوله وقال السبكي لا استثناء) اى فيبطل البيع بترك الرهن ولو كان المشتري مو سرا اعتمده النهاية والمغنى ايضا (قوله وضمنه) اى المولى وهو عطف على قوله بطل البيع (قوله وضمن) سكنت عن انزاله اه سم اى والظاهر عدمه الا اذا اصر على نحوه (قوله نعم) الى قوله ولو باع اقره عش (قوله من معين) يظهر انه ليس بقيد (قوله على ما سر) اى في شرح او غبطة (قوله ولو باع الخ) ولا يبيع الوصى مال نحو الطفل لنفسه ولا مال نفسه له ولا يقبض له ولديه ولو باعوا لا يعفون عن قصاص نعم له اى الاب العفو عن الارش في حق المجنون الفقير بخلاف الصبي كاسياني ان شاء الله تعالى في الجنائيات ولا يكاتب رقيقه ولا يدبره ولا يعلق عتقه بصفة ولا يطاق زوجته ولو بعوض ولا يصرف ماله في المسابقة ولا يشتري له الا من ثقه والوجه كما قاله ابن الرفعة منع شراء الجوارى له للتجارة لغرر الهلاك وله ان يزرع له كما قال ابن الصباغ نهاية ومغنى قال عش قوله مر ولا يشتري له الا من ثقه اى خوفا من خروجه مستحقا او معيبا اخفاه البائع وقد لا يتأتى التدارك بعد الما خالف بطل او قوله مر لغرر الهلاك قضية هذه العلة جريان ذلك في الحيوان مطلقا به صرح في شرح الروض تعلقا عن ابن الرفعة عبارة ولا يظهر جواز شراء الحيوان له للتجارة لغرر الهلاك اه (قوله لم يحتج لارتهن) الاقتصار عليه يدل على الاحتياج للاشهاد اه سم (قوله بخلافه هنا) اى في البيع نسيئة (قوله والاولى) الى قوله ويؤيده اقره عش (قوله ان لا يرتهن الخ) خبر والاولى (قوله استخلاص ديون المولى) اى الخادثة وفي لايته كما يفيد ما بعده (قوله على امين الحاكم) خبر مقدم لقوله مطالبة من الخ (قوله المولى) نائب فاعل يطلب (قوله فان سمى الخ) هذه الجملة الشرطية جواب فان تاف الخ (قوله المولى) مفعول سمي المستند الى ضمير المولى (قوله فهو في ذمته) اى فالثمن في ذمة المولى (قوله فعلى المولى) هل المراد انه يتقلب المولى وظاهره لا فهل يرجع على المولى اه سم اقول قضية ما تقدم في شرح غبطة ظاهرة من قبول قول القيم في شراء الجهاز لمولى قبول قوله هنا رجوعه على مولىه فليرجع (قوله ولو عامل له فاسد الخ) اى لو عقد المولى لمولىه عقد فاسدا فوجب بسبب هذا العقد اجرة مثل المبعود وعليه اه كردى (قوله لانه) الى المتن في النهاية

مخالفة بحث البالسى الاتى (قول المصنف نسيئة) قضيته انه في الحال لا يشترط اليسار وكان وجهه انه لا يسلمه المبيع حتى يقبض الثمن (قوله وضمن) سكنت عن انزاله (قوله لم يحتج لارتهن) الاقتصار على الاحتياج للاشهاد (قوله فعلى المولى) هل المراد انه يتقلب المولى وظاهره لا فهل يرجع على المولى (قوله حرم الاخذ) هو كذلك وما في بعض العبارات مما لا يفيد ذلك او يوم خلاه لا بد

مطالبة من اشترى بالثمن ويطلب المولى بضمن ما اشتراه لمولىه فان تاف مال اولى فان سمي المولى في العقد فهو في ذمته والا فعلى المولى الا نائب الحاكم على ما جزم به بعضهم ولو عامل له فاسدا فوجب اجرة مثل لومت المولى لتقصيره (وياخذ له بالشفعة او يترك بحسب المصلحة) لانه مامور بفعلها فان تعينت في الاخذ او الترك وجب قطعها وان استوت فيهما حرم الاخذ

وكذا في المغنى الا قوله قطعا وقوله وانما الى وما فعله **(قوله وانما اختلفوا الخ)** أى وهم قطعوا في الشفعة
 بوجوب الاخذ اذا تعينت فيه المصلحة **(قوله لان الاحمال هنا)** أى في الشفعة **(قوله ثم)** أى في الشراء **(قوله)**
 منهما) أى من الاخذ والترك **(قوله لا يشترط المولى الخ)** فان ترك المولى الاخذ بالشفعة مع وجود الغلبة فيه
 ثم كل المحجور عاياه كان له الاخذ لان ترك المولى حينئذ لم يدخل تحت ولايته فلا يفتى الاخذ بتركه لو اخذ
 المولى مع الغلبة ثم كل المحجور وواراد لرذل يمكن منه والقول قوله أى المحجور يمينه فان المولى ترك الاخذ
 مع الغلبة فيلزم المولى البينة الا بأبأ وجدافانه يصدق بيمينه اهـ معنى زاد النهاية ولو كانت الشفعة للمولى بان باع
 لا جنبي شقة صاحب المحجور وهو أى المولى شريكه فيه فليس له الاخذ بها الا اذا نؤمن به احتيا في البيع لرجموع
 المبيع اليه بالثمن الذي باع به أمالوا شترى له شقة صاهو أى المولى شريكه فيه له الاخذ اذا لتهمة وظاهر ان
 الكلام في غير الاب والجداهما فلمهما الاخذ مطلقا اهـ **(قوله ثبوتها)** أى المصلحة أى اثباتها بالبينة قول
 المتن (ويزى ماله) أى الصبي ومثله المجنون والسفيه نهاية ومعنى **(قوله مذهب ذلك)** أى مذهب المولى وجوب
 الزكاة **(قوله مذهب المولى)** كيف يصور في الصبي ان يكون له مذهب فليتامل الا ان يقال بالتبع ربح
 التقايد وان لم يصح الاسلام واحسن منه ان يقال غلبة في غير الصبي من باع سقيها ولم يثبت له رشد وفيمن
 جن فان الظاهر ان الجنون لا يبطل التقايد وقول اشرح الاقنى حتى يبلغ يشعر بان الصبي مذهبها اهـ
 سيد عمر ولا يبعد ان لا يقال ان مذهب الصبي مذهب والده بالتبعية كاسلامه **(قوله لانه الخ)** تعاميل
 للدين **(قوله فالا احتياط الخ)** يفهم جواز الاخراج وله اذا كان أى الوجوب مذهب المولى اهـ سم وهو
 بعيد لانه اذا لم يكن مذهب أى المولى الوجوب فواجبه الاحتياط فليتامل اهـ سيد عمر عبارة خ ش قضية
 التعبير بالا احتياط جواز الاخراج حاله وفيه نظافته كيف يضع ماله فيما لا يرى أى على وجهه عاياه أى
 على المولى فاعلم المراد بالا احتياط وجوب ذلك حفظا لمال المولى عاياه اهـ أقول ويتأني المراد المذكور قول
 اشرح او يرفع الخ لعل الاولي في التخاصص عن الاعتراض صرف عبارة اشرح عن ظاهره يجعل اضره
 في قوله مذهب للمولى وفرض ان مذهب المولى الوجوب وان كان الاحتياط المذكور على هذا الجمل
 والفرض قد يتأني فاد أول كلامه على ما قدمنا من أن ضمير مذهب الاول للمولى ووجه له وكضه مذهب
 الثاني للمولى كما جرى عاياه السيد عمر فلا اشكال اصلا وان كان ينبغي للاشرح حينئذ ان يقول وافق
 مذهب المولى الخ بحذف الميم كما يؤيده التعاميل بقوله لانه فقم الخ ويحتمل ان الميم من الكتيبة **(قوله)** او يرفع
 الخ عطف على يحسب **(قوله لقاض يرى الخ)** كالشافعي **(قوله فيلزمه)** أى يلزم القاضى المولى الاخراج
(قوله حتى لا يرفع بعد) أى لا يرفع الصبي بعد البلوغ **(قوله انه لا يرفع الخ)** أى لا يجوز له الرفع **(قوله)** اذا
 رأى أى المولى **(قوله لما فيه من الخطر)** أى في الاخراج من خطر التضمين بالرفع بعد البلوغ لحنفى **(قوله)**
 فيها) أى في الحالة الاولى (مخير الخ) عبارة البجيرمى والاولى للمولى مطلقا أى سواء كانا شافعيين او احد هما
 شافعيين فقط رفع الامر لحاكم يلزمه بالاخراج او عدمه حتى لا يطالبه المولى عليه بعد كماله واذا لم يخرجها
 اخبر بها بعد كماله فلو بى اهـ **(قوله وما لزمه)** عطف على اجرة الخ **(قوله وان لم يطلب)** أى الارش منه ولا ينالها
 مأمرفى المفلس من أن الدين الحال لا يجب وقؤه الا بعد الطالب مع الارش دين لا ذلك ثبت بالا اختيار
 فتوقف وجوب ادائه على طلبه بخلاف ما هنا نهاية ومعنى قال ع ش قوله لان ذلك ثبت بالا اختيار الخ وخذ
 من هذا ان من اتلف مالا لغيره او تعدى باستعماله وجب عليه دفع بدل ما تافه واجرة ما استعمله ونحو ذلك
 وان لم يطلبه صاحبه اهـ **(قوله وافق بعضهم بان لاولى الصلح الخ)** وخذ منه بعد التامل ان المراد جواز اقدم
 المولى على ذلك للضرورة لاصحة الصلح المذكور في نفس الامر فانها مسكوت عنها وحينئذ فلا فرق بين الاقرار
 وعدمه ولا يرد قول اشرح وفيه نظر الخ وان بقية ماله باقى بذمة المدين باطنا بل وظاهر اذا زال المانع وتيسر

وانما اختلفوا في وجوب
 شر أماره ابيع وفيه غبطة
 لان الاحمال هنا بعد تفويتها
 لثبوتها بخلافه ثم لانه محض
 اكتساب وما فعله منهما
 لمصلحة لا ينقضه المولى اذا
 رشد لكن على غير الاصل
 ثبوتها (ويزى ماله) وبذنه
 فور وجوده بان كان مذهبه
 ذلك وافق مذهب المولى
 ام لا لانه قائم مقامه فان لم
 يكن ذلك مذهبه فالا احتياط
 كما اتفق به الفقهاء ان يحسب
 زكاته حتى يبلغ فيخبر بها
 او يرفع الامر لقاض يرى
 وجوبها فيلزمه بها حتى
 لا يرفع بعد لحنفى يغرمه
 اياها وظاهر كلامهم انه لا
 يرفع لحنفى في الحالة الاولى
 وهى ما اذا رأى الوجوب
 وهو بعيد لما فيه من الخطر
 عليه فالذى يظهر انه فيها
 مخير بين الاخراج وان كان
 فيه خطر التضمين وبين
 الرفع لمن يلزمه به او بعدمه
 ويخرج عنه ايضا اجرة
 تعليمه وتاديبه كما مر اوائل
 الصلاة وما لزمه من الاموال
 بنحو كفارة ويؤدى ارض
 جنائته وان لم يطلب وافق
 بعضهم بان للمولى الصلح على
 بعض دين المولى اذا تعين
 ذلك طريقا لتخليص ذلك
 البعض كما ان له بل يلزمه
 دفع بعض ماله لسلامة باقيه

أقوله ان لا يقال كذا بخط
 الشيخ رحمه الله ولعل القلم
 سها بلا والله اعلم اهـ مصححه

من تأويله **(قوله وانما اختلفوا)** أى وقطعوا هنا أى في الشفعة بوجوب الاخذ اذا كان غبطة **(قوله هنا)**
 أى في الشفعة **(قوله فالا احتياط)** يفهم جواز الاخراج ولعله اذا كان مذهب المولى (قول المصنف

وفيه نظر لإذلا بدق صحة الصالح من الاقرار اللهم إلا أن يفرض خشية ضياع البض ولو مع الاقرار ويتبين الصالح لتخليص الباقي (ويفتح عليه وعلى موه) أي يؤمنهم نفقة وكسوة وخدمة وغيرهما لا بد منه (بالمعروف) أي بما يليق ببساره وإيساره وقال شارح ويرجع في صفة ما يوسه الى ملبوس ابيه اه وفيه نظر لما تقرر ان النظر لما يليق ببساره وقد يكون ميسرا والابوه (١٨٥) معسرا وعكسه وقد يكون ابوه يزرى بنفسه فلا يكلف الولد ذلك (فان ادعى الولد بعد بلوغه) أو افاقته أو رشده أو بعد زوال تبذيره (على الاب والجد بيعا) مثلا لعقار أو غيره أو أخذ شفعة أو تركها (بلا مصلحة) ولا يئنه كما باصله وحذفه لظهوره (صدقا باليمين) لانهما لا يتيمان لوفور شفقتهما (ولان ادعاه على الوصي والامين صدق هو يمينته) لانهما قد يتيمان ومن ثم لو كانت الام وصية كانت كالاولين هنا وفيما ياتي وكذا آباؤها والمشتري من الولي كمو وظاهر المتن ان القاضى ليس كمن ذكر وهو كذلك كما اعتمده السبكي فقال بعد تردد له الحق ان قوله مقبول باليمين في ان تصرفه للمصلحة وان كان معزولا لانه نائب الشرع عند تصرفه وسيعلم مما ياتي في الوديعة ان محله في قاض ثقة أمين ولا كان كالوصي ويأتي آخر الوصايا ان الاوجه ان الثقة مثل الاصل ولا فكالوصي وبحت الزركشي كالبليقي قبول قول نحو الوصي في ان ما باع به ثمن المثل لانه من صفات البيع فاذا

استيفاء الحق منه كافي المستقلة المنظر بها وهي دفع بعض ماله لسلامة باقيه فانه يجوز للمولى الاقدام عليه لانه عقد صحيح بلا عيب الاخذ بل هو ضامن له مطلقا على ما تقرر والله اعلم اه سيد عمر وهذا فهم دقيق لا معدل عنه (قوله إذلا بدق صحة الصالح من الاقرار) ففي اقر المدين الاحاجة الى الصالح على البعض بل الانتظار الى كمال المحجور أو لا يمكن اخذ جميع دينه حينئذاه كرددى (قوله ويتعين الخ) بالنصب بان المضمرة عطف على خشية الخ (قوله ضياع البعض) لعل حق المقام هنا ضياع الكل وفي قوله الا في تخليص الباقي لتخليص البعض (قوله أي يؤمنهم) الى قوله قال في النهاية والمغنى (عملا بدمنه الخ) أي باعتبار ما جرت به العادة للمثله وان زاد على الحاجة وتعد من نوع او انواع ومنه ما يقيم من التوسعة في شهر رمضان والاعیاد ونحوها من مطعم وملبس اه عشر (قوله بما ياتي الخ) فان قصر انتم واسرف ضمن وانتم نهاية ومغنى (قوله قال شارح يرجع في صفة) يجوز ان يكون مراد الشارح المشار اليه بالصفة الهيئة لا الارتفاع والحسن فلبس ولد الفقهاء ما يناسبه وكذا ولد الجندی وان اختلفت فرد الهيئة المناسبة بالبسار والاعسار من حيث النفاسة وضدها وحمله على هذا اولى من استشكله المودى الى تضعيفه اه سيد عمر قول المتن (فان ادعى الخ) الظاهر ان الواو هنا ولي لان هذا التفصيل لا يعلم ما قدمه اه عشر أي ان ادعى الوصي بعد بلوغه ورشده او المحنون بعد افاقته ورشده والمبذر بعد زوال تبذيره (قوله واخذ الخ) عطف على بيعا (قوله ولا يئنه الخ) فلو اقام من لم يقبل قوله من الولي والمحجور عليه يئنه بما ادعاه حكم له بها ولو بعد الحالف كافي المحرر نهاية ومغنى (قوله لانهما لا يتيمان) الى قوله وظاهر المتن في النهاية والمغنى قول المتن (على الوصي والامين) ومثلهما القاضى اه سم عبارة النهاية والدعوى على القاضى ولو قبل عزله كالدعوى على الوصي والامين كما اقتضاه كلام التنبيه واختاره الشيخ تاج الدين الفزاري وهو المعتمد خلافا للسبكي اه قال ع شر وهو المعتمد عبارة سم على منبرج والمعتمد قبوله يمينته إن كان باقيا على ولايته لان كان معزولا من انتهى وقوله خلافا للسبكي أي حيث قال اخر اقبل قوله بلا تحليل ولو بعد عزله اه قول المتن (والامين) أي منصوب القاضى نهاية ومغنى قول المتن (صدق هو يمينته) وحل عدم قبول قول الوصي والامين في غير اموال التجارة ما فيها فاذا ظاهر كما قال الزركشي قبول قولها العسر الا شاهد عليهما فيهما نهاية ومغنى قال ع شر قوله لعسر الا شاهد الخ قال سم على منبرج ومال الى التفصيل بين ما يعسر الا شاهد عليه كان جلسا في حانوت ليعيشا شيئا فشيئا فيقبل قولها من غير اشهاد لعسره وبين ان لا يعسر كما لو اراد بيع مقدار كبير جملة بثمن فلا بد من الاشهاد انتهى (قوله ومن ثم) أي ومن اجل ان المدار على التهمة عدما وجودا (قوله كالاولين) أي الاب والجد (قوله آباؤها) أي وامهاتن عبارة النهاية وكذا من في معناها كابنائها (قوله والمشتري الخ) عبارة المغنى والنهاية ودعواه على المشتري من الولي كدعواه على الولي فيقبل قوله أي المولى عليه ان اشترى من غير الاب والجد لان اشترى منهما اه وعبرة بالجبرى ومثل المشتري من الولي المشتري منه وهكذا من كل من وضع يده كافي الحامى اه (وظاهر المتن ان القاضى الخ) ويحتمل ان مراد المصنف بالامين ما يشمل القاضى فحكمه حكم امينه كما اعتمده النهاية وسم وفاقا لتاج (وهو ما اعتمده السبكي فقال بعد تردد الخ) وهذا هو الظاهر اه مغنى (قوله ان محله) أي محل ما قاله السبكي اخرا من قبول قول القاضى باليمين ولو بعد عزله (قوله مثل الاصل) أي فيصدق يمينته (قوله ولا كان كالوصي) أي وان لم يكن القاضى ثقة فيصدق المولى يمينته (قوله فاذا ثبت) أي باليئنه (انه) أي البائع (جائز البيع) أي يكونه نحو وصى (قوله قبل قوله الخ) أي يمينته (قوله فاحتاج) أي نحو الوصي (لثبوتها) أي ثبوت المصلحة باليئنه وم

على الوصي والامين) ومثلهما القاضى مطلقا

(٣٤ - شرواني وابن قاسم - خامس) ثبت انه جائز البيع قبل قوله في صفة لانه مدعى الصحة وأما المصلحة فهي السبب المسوغ للبيع فاحتاج لثبوتها كما يحتاج الوكيل لثبوت الوكالة وقول البغوي لو قال الموكل باع بغبن فاحش صدق ردوه بانه مبني على رايه ان القول قول مدعى الفساد والاصح تصديق الوكيل لان موكله يدعى خيائته والاصل عدمها مع كونه سلطه على البيع بالاذن له فيه

(فروع) ليس للولي أخذ شيء من مال مولى له إن كان غنياً مطلقاً فإن كان فقيراً وانقطع بسببه عن كسبه أخذ قدر نفقته عند الرافعي ورجع المصنف أنه يأخذ الأقل منها ومن أجرة مثله (١٨٦) وإذا أيسر لم يلزمه بدله أخذ دقال لاسنوي هذا في وصي أو أمين أمأب أو جد

فيأخذ قدر كفايته اتفاقاً سواء الصحيح وغيره واعتراض بأنه إن كان مكتسباً لا تجب نفقته ويرد بان المعتمد أنه لا يكلف الكسب فان فرض أنها كتسب مالا يكفيه لزم فرعها تمام كفايته وحينئذ فغاية الأصل هنا أنها كتسب دون كفايته فيلزم الولد تمامها فأتجه أن له أخذ كفايته البعض في مقابلة عمله والبعض لقرابته وقيسر بولي اليتيم فيما ذكر من جمع مالا لك أسير أي مثلاً أنه إن كان فقيراً الا لكل منه كذا قيل والوجه أن يقال فله أقل الأمرين واللاب والجد استخدام محجوره فيما لا يقابل بأجرة ولا يضربه على ذلك على الاوجه خلافاً لمن جزم بأن له ضربه عليه وإعارة لذلك ولخدمته من يتعلم منه ما ينفعه ديناً ودنياً وان قيل بأجرة كما يعلم بما يأتي أول العارية وبحث أن علم رضا الولي كآذنه وان للولي إيجاره بنفقته وهو محتمل أن علم أن له فيها مصاحبة لكون نفقته أكثر من أجرته عادة وافتى المصنف بأنه لو استخدم ابن بنته لزمه أجرته الى بلوغه ورشده وان لم يكرهه لأنه ليس من أهل التبرع بمنافعه

عن النهاية والمغني استثناء أموال التجارة (قوله ليس للولي) إلى قوله واعترض في النهاية والمغني إلا قوله أخذ إلى يأخذ الأقل (قوله مطلقاً) أي انقطع بسبب مال مولى له عن الكسب ولا (قوله قدر نفقته) أي وئنته نهاية ومغني وفيه من العباب مثله (قوله ورجع المصنف) اعتمد في النهاية والمغني أيضاً (قوله أن يأخذ) أي من غير مراعاة الحال كمغني ونهاية (قوله وإذا أيسر) أي الولي (قوله هذا في وصي الخ) هل هذا على إطلاقه أي وإن لم يكن مأموراً بتدبيره على الكسب أو مقيد بما مر من الانقطاع بسبب الاشتغال بمال المولى عن الكسب والظاهر الأول كما مر عن القليوبي (قوله أمأب أو جد) أي أو أم إذا كانت وصية وأما الحال كما فليس له ذلك لعدم اختصاص ولايته بالمحجور عليه وإن أضر بالاب وإن علفه الرفع إلى القاضي لينصب قياً بأجرة من مال محجور دونه أن ينصب غيرها بنفسه نهاية ومغني (قوله الصحيح) أي المقتدر على الكسب (قوله واعترض) أي التعميم (قوله بأنه) أي الأصل (قوله ما يكفيه) ما موصولة وموصوفة أه سم أي مقدار لا يكفيه أي وإن كتسب ما يكفيه فلا يأخذ شيئاً (قوله فغاية الأصل) أي من الاب والجد والأولام بشرطها (قوله البعض الخ) بدل من قوله كفايته (قوله أي مثلاً) يدخل من جمع لخلاص مدين معسر أو مظلوم وصاد وهو حسن متعين حثوا ترغيباً في هذه المأثرة سيد عمر أقول وكذا يدخل من جمع لنحو بناء مسجد (قوله كذا قيل) لعل قائله يباه على مصحح الرافعي أه سيد عمر (قوله أقل الأمرين) أي النفقة وأجرة المثل (قوله واللاب الخ) هل مثلهم مال الوصية (قوله فيما لا يقابل بأجرة) تضيقه أن لو استخدمه فيما يقابل بأجرة لزمته وإن لم يكرهه لكنه ولايته عليه إذا قصد بانفاقه عليه جعل النفقة في مقابلة الأجرة اللازمة له برئت ذمته لأن محل وجوب نفقته عليه إذ لم يكن له مال أو كتب ينفق عليه منه وهذا وجوب الأجرة صار له مال وينبغي أن محل تلك القضية المبردة ترقيقه وتدريبه على الأمور ليعتادها بعد البلوغ أخذاً من قوله ولخدمته الخ ما لا خوة إذا وقع منهم استخدام لبعضهم وجبت الأجرة عليهم لصغارهم إذا استخدمهم وهم ولم تنقطع عنهم بالانفاق عليهم لأنهم ليس لهم ولا إية التمايز ولو اختلف في الاستخدام وعدمه صدق مكره لأن الأصل عدمه وطريق من أراد الخلاص من ذلك أن يرفع الأمر إلى الحاكم ويستاجر إخوته الصغار بأجرة معينة ويستأذنه في صرف الأجرة عليهم فيبرأ بذلك ومثل ذلك في عدم برائة الأخ مثلاً ما لو كان لا خوة له ما كفية مثلاً واخذ ما يتحصل منها وصرفه عليهم فلا يبرأ من ذلك وطريقه الرفع إلى الحاكم إلى آخر ما تقدم أه ع ش (قوله وإعارة) أه عطف على استخدام الخ (قوله لذلك) أي المالا يقابل بأجرة (قوله وأن للولي إيجاره الخ) ظاهره بل صريحه أن له ذلك مع عدم تقديرها بمقدار معلوم وإلا فالأجرة بمقدار معلوم فهي مسئلة منصوفة لا محو نه أه سيد عمر (قوله لكون نفقته أكثر) ينبغي أو مثله السكن تنويعه عليه وئ التهيئة من طحن ونحوه بل وأقل منها إذا تميزت بأن لم يجد رغباً فيه غير باذله فإن إيجاره بها وإن قلت أولى من تركه ولا ينبغي أن يقاس هذا ببيع ماله بدون ثمن المثل لأن المال لا يفوت بخلاف المنافع فإنها تفوت بلا مقابل ومن ثم لو خيف على المال الفوات بيع ولو باقل من ثمن المثل كما تقدم فلوقال الشارح ككون نفقته الخ لكان حسناً أه سيد عمر (قوله لأنه ليس الخ) أي ابن البنت (قوله في غير الجد للام) يشمل الاب والجد للاب أه سم ومر عن ع ش طريق برائة الذمة فراجع أه (قوله غائب) لعله ليس بقيد كما يفيد التمايز الآتي (قوله حتى الحاكم) أي والام الوصية أخذاً من التعليل السابق (قوله بأن الاب الخ) سكنت عن غير الاب وقضية تعليل البلقيني الآتي أنه مثله أه سم (قوله فأت الخ) أي مات الاب ونقص من مال الابن شيء ولم يعلم أنه أنفق عليه أو أنفقه فصار (قوله قدر نفقته) عبر في العباب بالأمون (قوله لا يكفيه) ما موصولة وموصوفة (قوله أنه أخذ كفايته الخ) تأمل (قوله غير الجد للام) يشمل الاب والجد للاب (قوله بأن الاب الخ) سكنت عن غير الاب

المقابلة بالعوض ومن ثم تجب أجرة الرشيد إلا أن أكره ويجري هذا في غير الجد للام قال الجلال البلقيني ولو كان للصبي مال غائب فأنفق وليه عليه من مال نفسه بنية الرجوع إذا حضر ماله رجع إن كان أباً أو جداً لأنه يتولى الطرفين بخلاف غيرهما أي حتى الحاكم بل باذن لمن ينفق ثم يوفيه وأفتى القاضي بأن الأب لو حفظ مال الابن سنتين فمات واشتبه على الحاكم أنه أنفق على الطفل

من ماله او مال نفسه حمل على انه من مال الطفل احتياطاً لئلا يضر باقي الورثة له وبمثله انقالبه في ذمة الله بان الوالد متصرف والاصل برأه ذمته والظاهر يقتضي ذلك ولا يراى اذامات وضمائم ذلك حيث لم يظهر ما يقطع التماق تركها انهم لذي المال ان يحافظ بقية الورثة على ان اياه انفق عليه ما كان له تحت يده وافتى جميع فيمن ثبت له على ابيه دين فادعى انفاقه عليه بانه يصدق هو ووارثه اى بالدين والبلقينى بجواز الشرب على وجه لا يختلف به من نحو دين ونهر لقاصر فيه شركة واقطعت سنابل من (١٨٧) زرعه لا كسرة له ساقطه وخالفه الزركشى في

الثانية اى لانها كالثالثة القائل هو بامتناعها وخرج بما قيد به شرب يضر نحو زرعه فيمتنع وافتى القاضي فيما لو اشترى ضيعة من قيم يتيم وسلمه الثمن فكمال المولى وانكر كون ذلك القيم ولياله واسترد الضيعة ثم اشترى منها بانه لا يرجع بالثمن على البائع لانه صدقة على الولاية كالمولى واشترى من وكيل ودفع له الثمن فانكر الموكل الوكالة واخذ المبيع فاشترى منه لا يرجع على الوكيل بالثمن لانه صدقة على الوكالة واستشكله الغزى بانه مخالف لقولهم اذا اشترى شيئاً وصدق البائع على ملكه ثم استحق رجوع عليه بالثمن لانه انما صدقه بناء على ظاهر الحال فكذا هنا واجاب شيخنا بان البائع في تلك مقصر ببيعه ما هو مستحق له وفيه نظر فان الملاحظ انما هو التصديق على الملك وهو موجود في الكل فكما عذر في هذه باستناد تصديقه الى الظاهر فكذا في تبنيك على ان القيم والوكيل مقصران ايضا

ضامنا اه كرى (قوله من ماله) اى الطفل (قوله احتياطاً الخ) اى لانه لو حمل على انه انفق من مال نفسه نهر عاصار الناقص من مال الابن مضموه على الاب فيتضرر غير الابن من الورثة (قوله فذلك الخ) اى تتضمن (قوله حيث الخ) خبر فذلك والجملة جواب اذا والجملة شرطية خبر والامين (قوله ما يقطع الخ) اى واحتمال الانفاق من مال الولد هنا الذى هو الظاهر مسقط لانه اى (قوله لذي المال) اى للابن صاحب المال (قوله انفاقه) اى بذل الدين (قوله بانه يصدق هو الخ) اى الاب (قوله والبلقينى) اى وافتى البلقينى (قوله لا يختلف به) اى لا يبالي به لفظة النقص به (قوله لقاصر) اى محجور والجار متعلق بشركة (وقوله فيه) اى في نحو العين والنهر خبره مقدم له (قوله واقطعت الخ) عطف على الشرب (قوله لا كسرة له) اى للقاصر عطف على سنابل الخ (قوله في الثانية) وهى انطاسنابل (قوله بما قيد به) وهو قوله على وجه لا يختلف به (قوله ثم اشترى ما منه) اى الضيعة من المولى (قوله على البائع) اى اقيم (قوله لانه صدقة) اى بالشرأمنة وقوله واستشكله اى كلام من المقيس والمقيس عليه (قوله في الملك) اى في صورة بيع المالك مظهر (قوله في تبنيك) في صورتي بيع القيم والوكيل (قوله قبيل الوديعة) ظرف جزمته

(باب الصالح)

قول المتن (باب الصالح) لو دبر بكتاب كان اوضح لانه لا يندرج تحت ما قبله وهو يذكر و ثبت فيقال الصالح جائز وجائز قوه هو رخصة على المعتد لان الرخصة اى الحكم المتغير اليه السهل لذكر مع قيام السبب للحكم الاصلى ولا يشترط لتسميتها رخصة التغير بالفعل بل ورود الحكم على خلاف ما تقتضيه اصول العامة كاف في كونه رخصة كما يعلم ذلك من متن جمع الجوامع وشرحه اعمش (قوله والتزام) الى قوله وقضية قوله في النهاية وكذا في المغنى الا قوله وعنه (قوله لغة) اى وعرفاه عميرة (قوله وشرما الخ) اى فهو من نقل اسم المسبب الى سببه على خلاف الغالب من النقل من الاعم الى الاخص (قوله يحصل ذلك) من التحصيل اى يحصل له قطع النزاع (قوله احل حراماً) كالحامع على نحو الحزور (قوله او حرم حلالاً) كأن يصالح زوجته على ان لا يطلقها فان قيل الصالح لم يحرم الحلال ولم يحل الحرام بل الامر على ما كان عليه من الحل والحرمه اجيب بان الصالح هو المجوز لنا الاندام على ذلك في الظاهر لو صحجناه ايجبر مى (قوله وخصوصاً) اى المسلمون بالذكر في الحديث (قوله لا نقيادهم) اى الى الاحكام غالباً بما يهتد به ومعنى (قوله او بين الامام) اى حقيقة او حكماً بان وقع من نائبه وعبر النيابة والمعنى هنا وفي قوله او بين الخ بالو او هو والنسب بقولهم انواع وعقد الاول باب الهدنة وللثاني باب البغاة وللثالث باب القسم والنشوز (قوله او دين) بفتح الدال سواء كان بسبب معاملة او لا فهو من عطف العام على الخاص عبارة النهاية والمعنى وصالح المعاملة وهو مقصود الباب اه (قوله وهو) اى صالح المعاوضة (قوله او حجة اخرى) عبر بها دون البيعة لتشمل الشاهد واليمين وعلم القاضي عشو النجيين الردود بغير معنى قول المتن (على دين) يجوز ان يريد بها مقابل المنفعة بدليل مقابلتها

وقضية تعليل البلقينى الآتى انه مثله

(باب الصالح)

(قول المصنف على عين) يجوز ان يريد بها مقابل المنفعة بدليل مقابلتها او حينئذ قوله فهو بيع يجوز ان

بيعه ما قبل ثبوت ولا يتهما ومن ثم جزمتم بخلاف كلام القاضي قبل الوديعة (باب الصالح) التزامهم على الحق في المشتركة (وهو اذ قطع النزاع وشرعاً عقد مخصوص يحصل ذلك واصله قبل الاجماع قوله تعالى والصالح خير والخبر الصحيح الصالح جائز بين المساهمين الا لصالحاً احل حراماً او حرم حلالاً وخصوصاً الانقيادهم والا فالكفار منهم (هو) انواع صالح بين المسلمين والمشركين او بين الامام والبغاة او بين الزوجين وصالح في معاوضة او دين وهو المقصود هنا ولفظه يتعدى غالباً للمتروك بمن وعن وللماخوذ بعلبي والباء وهو (قبحاً) احدهما يجرى بين المتداعين وهو نوعان احدهما على اقرار او حجة اخرى (فان جرى على عين غير) العين (المدعاة) كان ادعى عليه بدار فافقر له بها ثم صالحه عنها يشوب معين

(فهو بيع) المدعاة من المدعى اقر به (بأنه المصالح ثبت فيه احكامه) اى البيع لان حده صادق عليه (كاشفعة والر دبالعيب) وخيارى المجلس والشرط (ومنع تصرفه) فى المصالح (١٨٨) عليه وعنه (قبل قبضه واشترط التقاض ان انفقا) اى المصالح به والمصالح عليه (فعله

بها وحيث قد قوله فهو بيع يجوز ان يريد به المعنى الشامل له لم وحيث قد يدخل فى قوله احكامه احكام السلم ولا يضر الاجمال فى الاحكام لان تفصيلها ورد احكام كل من القسمين اليه وكول الى ما علم من ابواب البيع وعلى هذا فلا يرد عليه مسئلة الدين لدخولها فى كلامه اه سم وياتى فى الشرح جواب آخر قول الماتن) فهو بيع (الخ) ويسمى صالح المعاوضة نهائية ومعنى (قوله فى المصالح عليه وعنه) كان الاول بالنسبة للمدعى والثانى بالنسبة للمدعى عليه وكان ضمير تصرفه المذكور من المتداعين اه سم قول الماتن (قبل قبضه) وقبض المصالح عنه اذا كان بيد المدعى عليه بمضى الزمن كما تقدم بيانه اه سم اى بعد الاذن فى القبض (قوله) والقطع وقوله والسلامة) عطف على التساوى (قوله وجريان التحالف) عطف على اشتراط الخ فى الشرح او على الشفعة فى الماتن (قوله عكسه) اى ليس سلم بل بيع اه كرى (قوله لان الاول محمول الخ) كان وجهه ان الاصل فيما وصف بصفة السلم حيث امكن حمله على السلم انه سلم ولا فكان يمكن كون هذا الاول بيعا اه سم (قوله غير نقد) ظاهره وان كانت العين نقدا اه سم اقول اخذ من قول الشارح الآتى كالعين المدعاة ان العين المدعاة هنا نقد (قوله غير نقد) ينبغى او نقدا وكانت العين المدعاة غير نقدا اه سم اى كايضمه قول الشارح لجواز بيع الخ (فلا ترد عليه الخ) عبارة نهائية اما اذا صالحه على دين فان كان ذهبا او فضة فهو بيع ايضا او عبدا او ثوبا مثلا. وصوفا بصفة السلم فهو سلم وسكت الشيخان عن ذلك اى الدين لظهوره قال الشارح جوابا عما اترض به على المصنف بانه كان من حقه ان يقول فان جرى على غير العين المدعاة يشمل ما لو كان على عين او دين ووجه الرد انه لو قال ذلك لم يحسن اطلاق كونه بيعا بل فى المقوم تفصيل ومعنى قول الشارح فهو سلم اى حقيقة ان كان بلفظه. وإلا فهو سلم - كما لا حقيقة اه (قوله لان فيه تفصيلا) اى قد يكون الصالح عليه اى الدين بيعا وقد لا بخلاف العين قال سم هذا التفصيل يمكن فى العين ايضا اه (قوله وقال) اى الشارح المحلى (قوله عنه) اى عن قوله على دين اه ع ش (قوله وشيخنا الخ) دطف على الشارح (قوله انه الخ) خبر فالذى الخ (قوله ياتى الخ) اى ياتى لفظ الصالح بمعنى السلم (قوله ونقله) اى الاتيان بمنعاه (قوله بكونه) اى ابن جرير (قوله كما اعترف به) اى بالاعتضاء (قوله وقول الشارح) دطف على عبارة الروضة ويحتمل على الاسنوى (قوله سكتا) اى الشيخان (قوله به) اى بالصالح على الدين (قوله فى المثالين المذكورين) اى فى اول التنبيه (قوله بيع الخ) وفاقا للنهائية وخلافا للمعنى (قوله ويؤيده) اى ان الصالح فيها بيع (قوله فى بعثك الخ) بدل بعض من قوله فى السلم (قوله فالشيخان الخ) تفصيل لما مر فى السلم (قوله على انه) اى جريا

يريد به المعنى الشامل للسلم وحيث قد يدخل فى قوله احكامه احكام السلم ولا يضر الاجمال فى الاحكام لان تفصيلها ورد احكام كل من القسمين اليه وكول الى ما علم من ابواب البيع وعلى هذا فلا يرد عليه مسئلة الدين لدخولها فى كلامه (قوله فى المصالح عليه وعنه) كان الاول بالنسبة للمدعى والثانى بالنسبة للمدعى عليه وكان ضمير تصرفه المذكور من المتداعين (قول المصنف قبل قبضه) وقبض المصالح عنه اذا كان بيد المدعى عليه بمضى الزمن كما تقدم بيانه فى محله (قوله لان الاول محمول الخ) كان وجهه ان الاصل فيما وصف بصفة السلم حيث امكن حمله على السلم انه سلم ولا فكان يمكن كون هذا الاول بيعا (قوله غير نقد) ظاهره وان كانت العين نقدا (قوله غير نقد) ينبغى او نقدا وكانت العين المدعاة غير نقدا اه سم اقول اخذ من قول الشارح الآتى كالعين المدعاة ان العين المدعاة هنا نقد (قوله غير نقد) ينبغى او نقدا وكانت العين المدعاة غير نقدا اه سم اى كايضمه قول الشارح لجواز بيع الخ (فلا ترد عليه الخ) عبارة نهائية اما اذا صالحه على دين فان كان ذهبا او فضة فهو بيع ايضا او عبدا او ثوبا مثلا. وصوفا بصفة السلم فهو سلم وسكت الشيخان عن ذلك اى الدين لظهوره قال الشارح جوابا عما اترض به على المصنف بانه كان من حقه ان يقول فان جرى على غير العين المدعاة يشمل ما لو كان على عين او دين ووجه الرد انه لو قال ذلك لم يحسن اطلاق كونه بيعا بل فى المقوم تفصيل ومعنى قول الشارح فهو سلم اى حقيقة ان كان بلفظه. وإلا فهو سلم - كما لا حقيقة اه (قوله لان فيه تفصيلا) اى قد يكون الصالح عليه اى الدين بيعا وقد لا بخلاف العين قال سم هذا التفصيل يمكن فى العين ايضا اه (قوله وقال) اى الشارح المحلى (قوله عنه) اى عن قوله على دين اه ع ش (قوله وشيخنا الخ) دطف على الشارح (قوله انه الخ) خبر فالذى الخ (قوله ياتى الخ) اى ياتى لفظ الصالح بمعنى السلم (قوله ونقله) اى الاتيان بمنعاه (قوله بكونه) اى ابن جرير (قوله كما اعترف به) اى بالاعتضاء (قوله وقول الشارح) دطف على عبارة الروضة ويحتمل على الاسنوى (قوله سكتا) اى الشيخان (قوله به) اى بالصالح على الدين (قوله فى المثالين المذكورين) اى فى اول التنبيه (قوله بيع الخ) وفاقا للنهائية وخلافا للمعنى (قوله ويؤيده) اى ان الصالح فيها بيع (قوله فى بعثك الخ) بدل بعض من قوله فى السلم (قوله فالشيخان الخ) تفصيل لما مر فى السلم (قوله على انه) اى جريا

الربا) واشترط التساوى ان اتحد اجنسار وبواو القطع فى بيع نحو زرع اخضر والسلامة من شرط مفسد مامر وجريان التحالف عند الاختلاف فى شىء مما مرو قضية قوله على عين غير المدعاة الموافق لاصله والعزبان صالحه من عين مدعاة بدين موصوف ليس بيعا اى بل سلم وقضية عبارة الروضة عكسه ولا تخالف لان الاول محمول على ما اذا كان الدين غير نقد وصف بصفة السلم والثانى محمول على ما اذا كان الدين نقدا كالعين المدعاة لجواز بيع احد النقدن بالآخر دون اسلامه فيه وحيث قد فلا ترد عليه مسئلة الدين لان فيه تفصيلا كما علمت (تنبيه) هل ياتى الصالح بمعنى السلم فيما اذا قال المقر صالحتك عن هذا الذى اقررت به ثبوت صفته كذا فى ذمتى او قال له المقر صالحتك عن هذا الذى اقررت لى به ثبوت صفته كذا فى ذمتك فالذى جرى عليه الاسنوى ومن تبعه كالشارح وقال انما سكت الشيخان عنه لظهوره وشيخنا وغيرهما انه ياتى بمعناه ونقله الاسنوى وغيره عن ابن جرير ولم يبالوا بكونه صار صاحب

مذهب مستقل كالمرنى حتى لا تعد تخريجاته وجوها والذى اقتضته عبارة الروضة كما اعترف به الاسنوى وغيره وقول على الشارح سكتا عنه اى عن التصريح به انه فى المثالين المذكورين بيع ويؤيده ما مر فى السلم فى بعثك ثوبا بصفته كذا هذا فالشيخان على انه بيع

البيع حيث اطلق إنما ينصرف

لقابل السلم لا اختلاف

احكامهما فهو أغنى البيع

لا يخرج عن موضوعه وأخيره

فاذا نافي لفظه معناه غلب

لفظه لانه الاقوى وأما

لفظ الصلح فهو موضوع

شرع العقود متعددة بحسب

المعنى لا غير وليس له موضوع

خاص ينصرف اليه لفظه

حتى تغلب فيه فتعين فيه تحكيم

المعنى لا غير وبه اتضح

الاول فتأمل (أو) جرى

من العين المدعاة (علي) منفعة

لها مدة معلومة بثوب مثلا

لغيره أو لغيره مدة كذلك

بها أو بمنفعتها (أو) (أو) (أو)

للعين المدعاة بغيرها من

المدعي لغيره أو لغيرها بها

أو بمنفعتها من غريمه له

(تثبت) فيه (احكامها)

لصدق حدها عليه أو جرى

منها على أن ينتفع بها مدة

كذا فاعارة منه لغيره

ويتعين أن يحمل عليه قول

السبكي يصح الصلح على

منافع الكلاب مدة معلومة

أي بغير عوض أو على أن

يطلقها فخلع أو على أن

يرد عبده فجعله (أو) جرى

من العين المدعاة (علي) بعض

العين المدعاة (كنصفها

(لهبة لبعضها) الباقي

(لصاحب اليد) عليها

(تثبت) فيه (احكامها)

على أن لفظ بعثك أو بالخ (قوله وللأولين) بفتح النون أي الأسرى ومن تبعه اه كردى (قوله لا اختلاف احكامهما) في هذا التعليل نظر اه سم (قوله فاذا نافي لفظه معناه الخ) هذا يقتضى أن لفظ البيع يتنافى الوصف بصفات السلم وقد يمنع ذلك وقد يؤيد المنع بانه لو نافاهم بنعقد فليتامل اه سم (قوله لعقود الخ) أي لمعنى مشترك بينهما (قوله اتضح الاول) أي اثبات الصلح بمعنى السلم (قوله أو جرى) أي الصلح (من العين الخ) قد يشكل لفظه من هنا مع قوله لها لانه غير داخل على المتروك أي للدعي عليه كما هو المراد هنا ولا على المأخوذ اللهم الا أن تجعل العين متروكة في الجملة أي من حيث منفعتها اه سم (قوله لها) نعمت لمنفعة والضمير للعين أي على منفعة كائنة للدين المدعاة في مدة معلومة فمدة منصوب على انه مفعول فيه لجرى اه كردى ولك أن تجعل مدة ظرفا للنعمة (قوله بثوب) متعلق بضمير الصلح المستتر تحت جرى و (قوله لغيره) أي غريم المدعي نعمت لثوب أي كان يقول المدعي لغيره المقر صالحتك عن منفعة هذا الذي أقررت لي به مدة بثوبك هذا وأجرتك هذا الذي الخ ويقبل الغريم المقر (قوله أو لغيرها) عطف على قوله لها و (قوله كذلك) أي معلومة و (قوله أو بمنفعتها) عطف على قوله بها أي كان يقول المدعي عليه المقر صالحتك عن هذا الذي أقررت به لك أو عن منفعتها سنة بسكنى دارى هذه سنة أو أجرتك هذه الدار سنة بهذا الذي أقررت به لك أو بمنفعتي سنة (قوله أو جرى منها الخ) فيه مأمور انقاع سم (قوله على أن ينتفع) أي الغريم اه سم (قوله فاعارة الخ) تثبت احكامها فان عين مدة فاعارة مؤقتة لا قطعية نهاية ومعنى قال ع ش ومن احكامها جواز الرجوع فيها متى شاء انتهى سم على منهج اه (قوله أو جرى منها) عطف على قوله جرى من العين الخ والضمير للعين المدعاة (قوله أن يحمل عليه) أي صلح الاعارة (قوله أو على أن يطلقها) عطف على قوله على أن ينتفع (قوله فخلع) كان تقول الزوجة المقر لها صالحتك من هذا الذي أقررت لي به على أن تطلقني طليقة فيقبل الزوج بقوله صالحتك لانه قائم مقام طالقك ولا حاجة الى انشاء عقد خلع خلا فالواقع في كلام بعض أهل العصر اه ع ش (قوله عبده) أي عبد المقر له قول المتن (لهبة الخ) كان صورته أن يقول وهبتك نصفها وصالحتك على الباقي قال الشيخ عميرة قال السبكي لو قال وهبتك نصفها على أن تعطيني النصف الآخر فسد كظيره من الإبراء انتهى سم على منهج اه ع ش قول المتن (لصاحب اليد) أي مثلا ع ش (قوله فيثبت فيه) أي في البعض الباقي فتصح الهبة فيه بلفظ الهبة والتملك وشبههما نهاية ومعنى أي كالأرقى والعمرى ع ش (قوله من اذن في قبض) أي وجواز رجوع المصالح عن الصلح اذ لم يوجد قبض اه ع ش (قوله ومضى امكانه) أي مضى زمن امكان قبض المتروك أن كان في يد المدعي عليه (قوله بعد تقدم صيغة هبة لما ترك) أي أو صيغة صلح أو تملك كما يأتي قال سم فان قلت ذلك أي تعبيره بصيغة الهبة مشكل مخالف لظاهر كلام المصنف قلت الظاهر انه لم يذكر ذلك لا اعتبار بل توطئة لقوله أي المصنف ولا يصح بلفظ البيع الخ اه عبارة ع ش قوله بلفظ الهبة والتملك قضيته انه لو اقتصر على قوله صالحتك من هذه الدار على نصفها لا يكون هبة لابقاها وهو غير مراد فان الصيغة تقتضى انه رضى منها ببعضها وترك باقيها ويصرح به قول

(قوله أي عن التصريح به) أي والسكوت عن التصريح به صادق مع اقتضاء عبارة الروضة خلافه (قوله لا اختلاف احكامهما) في هذا التعليل نظر (قوله فاذا نافي لفظه معناه الخ) هذا يقتضى أن لفظ البيع يتنافى الوصف بصفات السلم وقد يمنع ذلك وقد يؤيد المنع بانه لو نافاهم بنعقد فليتامل وقد مر في باب السلم انه لو سلم اليه ماله في ذمته لم يصح لتعذر قبضه من نفسه فيحمل ما هنا على ما إذا كان المدعي به عينا ويكون قبضها بمضى زمن يمكن فيه القبض واما تخصيص ما تقدم بغير لفظ الصلح فبعبدة الاوجه له تامل (قوله أو جرى من العين المدعاة) قد يشكل من هنا مع قوله لها لانه حينئذ غير داخل على المتروك أي للدعي كما هو المراد هنا ولا على المأخوذ اللهم الا أن تجعل العين متروكة في الجملة أي من حيث منفعتها (قوله على أن ينتفع) أي الغريم (قوله أو على أن يطلقها) بأن يقر لزوجة بالعين (قوله بعد تقدم صيغة هبة لما ترك) فان قلت اعتبار ذلك مشكل مخالف لظاهر كلام المصنف قلت الظاهر انه لم يذكر ذلك لا اعتباره بل توطئة لقوله ولا يصح بلفظ الخ

(ولا يصح بلفظ البيع) له لعدم الشئ لان العين كما ملك المقر له فاذا باعها ببعض افتد باع ملكه بملكه الشئ ببعض هو محل (والاصح صحة به بلفظ الصلح) كصالحتك منها على نصفها (١٩٠) لوجود خاصية الصلح وهي سبق الخصومة ويكون هبة تنزى لاله في كل محل على ما يليق به

كلفظ التملك ولو قال من غير سبق خصومة صالحني عن دارك بكذا) فاجابه (فالاصح بطلانه) لان لفظ الصلح يستدعي سبق الخصومة ولو عند غير قاض كما هو ظاهر ثم رايت الاسنوي صرح به وقال انه قضية اطلاق المتن وكأنه لم ينظر لقوله المتداعين مع ان المتبادر منه الدعوى عند قاض لانهم اطلقوا اخر الرجعة انه يكفي سبق الدعوى ولو عند غير قاض ولان اشتراط كونها عنده لا معنى له هنا لان اشتراط سبق الخصومة انما هو ليوجد مسمى الصلح عرفا وذلك لا يتقيد بالدعوى عنده نعم ان نوبابه البيع كان بيعا لانه حينئذ كناية اذ لا ينافي البيع ولا يصح به من غير نية لفقد شرطه المذكور وبه فارق وهبتك بعشرة بناء على الضعيف ان النظر للفظ لان لفظ الهبة ينافي البيع (ولو صالح من دين) مدعى به يجوز الاعتياض عنه لا كضمن ودين سلم (على عين) اراد بها هنا ما يقابل المنفعة الشامل للعين والدين بدليل تقسيمه المصالح عليه الى عين ودين فتخليطه وزعم انه مصحف وان الصواب على غيره هو الغلط اذ غاية الامر انه استعمل العين في الامر

الشارح من الآتي كصالحتك عن الدار على ربيعها قول المتن (ولا يصح) أي فيما إذا جرى على بعض العين المدعاة اه ع ش قول المتن (بلفظ البيع) بان قيل بعثتك نصفها وصالحتك على نصفها اه ع ش (قوله والشئ) أي وباع الشئ وقول المتن (صحته) أي الصلح ببعض العين المدعاة (قوله كصالحتك) إلى قوله كما هو ظاهر في النهاية والمغني (قوله وتكون الخ) أي صيغة صالحتك منها على نصفها مثلا (قوله تنزى لاله) أي لفظ الصلح قول المتن (صالحني عن دارك الخ) خرج به ما لو قال لغريمه بلا خصومة ابرئني من دينك على بأن قاله استيجا بالطلب البراءة فابرأه جاز عبا انتهي سم على منهج اه ع ش (قوله ولو عند غير قاض) أي ولو مع غير المصالح كما يأتي فيما لو قال الاجنبي للدعي عليه صالحني عن الدار التي بيدك لفلان بكذا النفسى فانه صحيح على ما يأتي كغناء بالخاصة السابقة بين المتداعين ثم قوله المذكور يشعر بانه لا بد لصحة الصلح من وقوع الخصومة عند غير المتخاصمين فلا تسكن المنكره فيما بينهما وعلله غير رادفتي سبق بينهما نزاع ثم جرى الصلح بلفظه صح لانه صدق عليه انه بعد خصومة ويمكن شمول قوله ولو عند غير قاض لذلك اه ع ش وقوله لفلان الصواب إسقاطه أو يقول ويدعيها عليك فلان (قوله صرح به) أي بالتعميم المذكور (قوله وكأنه) أي الاسنوي (قوله منه) أي من قول المصنف المتداعين (قوله لانهم الخ) تعليل لعدم النظر (قوله ولو عند غير قاض) الأولى حذف ولو (قوله هنا) أي في صحة الصلح (قوله وذلك) أي وجود مسمى الصلح عرفا (قوله نعم) استدراك على المتن (قوله ان نوبابه) أي بلفظ صالحني عن دارك بكذا وكذا ضمير قوله لانه وقوله لا ينافي وقوله به وقوله فارق (قوله البيع) أي أو غيره بما يستعمل فيه لفظ الصلح من الاجارة وغيره فانما يظهر وعلله انما اقتصر عليه لانه الذي صرح به الشيخان ولانه الظاهر من قول المصنف صالحني عن دارك بكذا اه ع ش (قوله لانه حينئذ كناية) من غير شك كما قاله وان رده في المطلب نهاية ومغني قال ع ش قوله كناية معتمدا (قوله ولا ينام يصح) أي البيع (قوله شرطه المذكور) أي سبق الخصومة (قوله وبه) أي بقوله اذ لا ينافي البيع (قوله ان النظر الخ) بيان للضعيف (قوله لفظ) أي لفظ وهبتك بعشرة وعلى الاصح الناظر لمعناه فهو صحيح في البيع كما يأتي في الهبة اه ك ردى (قوله لان لفظ الهبة الخ) تعليل لقوله وبه فارق (قوله لا كضمن) كانه المبيع في الذمة بلفظ البيع حتى يحسن عطف قوله ودين الخ اللهم الا ان يكون عطف تفسير اه سيد عمر عبارة النهاية والمغني اما لا يصح الاعتياض عنه كدين السلم فانه لا يصح اه قال ع ش قوله كدين السلم أي وكالمبيع في الذمة حيث عقد عليه بلفظ البيع وكجورم الكتابة (قوله على عين) عبارة النهاية والمغني على غيره عين ودين ولو منفعة كما قاله الاسنوي صح لعدم الأدلة سواء اعقد بلفظ البيع ام الصلح ام الاجارة وعلم بما تقرر صحة عبارة المصنف اه قال ع ش قوله بما تقرر هو قوله على غيره اه (قوله الشامل) أي ما يقابل المنفعة (قوله بدليل الخ) متعلق بقوله اراد الخ (قوله تقسيمه الخ) أي بقوله الا في فان كان العوض عينا الخ (قوله الى معين) الأولى عين (قوله وزعم الخ) عطف تفسير لتخليطه (قوله وان الصواب على غيره) أي يشمل الدين (قوله هو الغلط) خبر فتخليطه (قوله انه استعمل) أي المصنف (في الامرين) أي العين والدين أي فيما يشملهما (تارة) أي هنا وقوله (اخرى) أي في التقسيم الاتي (قوله وان ذلك) عطف على قوله انه استعمل الخ والمشار اليه استعمال العين في الامرين (قوله مجاز الخ) أي يذكر الخاص ارادة العام (قوله دل عليه ما ذكره بعده) أي فهو مجاز مع قرينته ولا نزاع في جوازه اه سم (قوله مع الصحة فيها ايضا) قد يجاب بان التقيد بالعين للغالب من وقوع الصلح على غير المنفعة اه سم (قوله مما مر) أي في شرح او على منفعة بقوله او لغيرها ما قال السكردي قوله

(قوله كان بيعا) أي كما قاله الشيخان وان رده في المطلب من (قوله دل عليه ما ذكره بعده) أي فهو مجاز مع قرينته ولا نزاع في جوازه (قوله مع الصحة فيها ايضا) قد يجاب بان التقيد بالعين للغالب من وقوع الصلح على

تارة وفي مقابل الدين أخرى وان ذلك مجاز عرفي دل عليه ما ذكره بعد من تقسيم المصالح عليه الى عين ودين ومثل ذلك يقع في عباراتهم كثيرا فلا غلط فيه ولا تصحيف فان قلت ما وجه المقابلة بالمنفعة مع الصحة قهيا ايضا كما علم مما مر

قلت لانه لا يتأتى فيها التفريع الذى قصده من التوافق فى باعلة الراترة وعدمها (١٩١) أخرى (صالح) بلفظ بيع او صالح

كما يجوز بيع الدين بالعين (فان توافقا فى علة الربا) كالصالح عن ذهب بفضة (اشترط قبض العوض فى المجلس) حذرا من الربا فان تفرقا حسا أو حكما قبل قبضه بطل الصلح ولا يشترط تعيينه فى العقد (والا) بتوافقيه كهو عن ذهب ببر (فان كان العوض عينا لم يشترط قبضه فى المجلس فى الاصح) كالأول باع ثوبا بدرهم فى الذمة لا يشترط قبض الثوب فى المجلس (او) كان العوض (دينا) ثبت بالصلح كصالحك عن دراهم عليك بصاع بر فى ذمتك (اشترط تعيينه فى المجلس) ليخرج عن بيع الدين بالدين (وفى قبضه) فى المجلس (الوجهان) اصحهما عدم الاشتراط وهذا كله علم بما قدمه فى الاستبدال عن الثمن ولو صالح من دين على منفعة صح كما مر وتقبضه بقبضه علم (وان صالح من دين على بعضه) كنصفه (فهو ابراه عن باقية) فيغلب فيه معنى الاسقاط وان قلنا انه تمليك حتى لا يشترط القبول ولا قبض الباقي

(قول المحشى قوله فان كانا ربوبين اشترط ليس فى نسخ الشرح التى بايدينا اه من هامش)

بما مر إشارة إلى قول المصنف او على منفعة وقوله الآتى كما مر إشارته الى هذه الصحة اه (قوله قلت لانه لا يتأتى الخ) لا يخفى ما فيه فانه ان اراد ان التفريع من التوافق وعدمه مفروض فى عين واحدة لم يصح اذ العين الواحدة منحصرة فى الواقع فى احد القسمين التوافق وعدمه ولا يجتمعان فيها او فى جنس العين فلا مانع من ادخال المنفعة فانه ثبتت فيها احد القسمين فتأمل فانه ظاهر انتهى سم قول المتن (فان توافقا) اى الدين المصالح عنه والعوض المصالح عليه (حذرا) الى قول المتن النوع الثانى فى النهاية والمغنى الا قوله حسا او حكما وقوله ثبت الى المتن قول المتن (قبض العوض) اى عينا او دينا اه سم (قوله او حكما) لعل صورته ان يلزم العقد قبل القبض اه سم اى يلزمه فى المجلس وتقدم فى الشرح انه يبطل عقد الربو خلافا للنهاية والمغنى (والا يتوافقا) اى وان لم يتوافق المصالح منه الدين والمصالح عليه مغنى ونهاية (فيه) اى فى علة الربا والتذكير بتاويل السبب (قوله كهو عن ذهب الخ) فيه تعليق الظرف بضمير المصدر انتهى سم قول المتن (عينا) اى ليس دينا اه سم (قوله ثبت) صفة دينا انتهى سم اى حدث بسبب الصلح (اصحهما الخ) وان كانا ربوبين اشترط لما سبق فى الاستبدال عن الثمن نهاية ومغنى (قوله وهذا) اى قوله فان توافقا الى قوله وان صالح (قوله كما مر) اى فى السؤال السابق اه سم اى بقوله مع الصحة فيها (قوله وتقبضه بقبض محلهما) قال الاسنوى وبتجته يخرج اشتراطه اى القبض فى المجلس على الخلاف فيما لو صالح على عين نهاية ومغنى قال ع ش قوله فيما لو صالح الخ والراجح فيه انه لا يشترط فكذا هنا اه عبارة سم قوله على منفعة يمكن ان يقال ان كانت اى المنفعة المصالح عليها منفعة عين معينة لم يشترط القبض فى المجلس او منفعة عين فى الذمة اشترط التعيين دون القبض اه (قوله فيغلب فيه) اى فى الصلح المذكور (قوله انه الخ) اى الا براه (قوله حتى لا يشترط القبول) اى فى الصلح من دين على بعضه اى اذا كان بغير لفظ الصلح كما باتى (قوله

غير المنفعة (قوله قلت لانه لا يتأتى الخ) اقول لا يخفى ما فيه فانه ان اراد أن التفريع من التوافق وعدمه مفروض فى عين واحدة لم يصح إذ العين الواحدة منحصرة فى الواقع فى احد القسمين التوافق وعدمه ولا يجتمعان فيها او فى جنس العين فلا مانع من ادخال المنفعة لانه ثبتت فيها احد القسمين فتأمل فانه ظاهر (قول المصنف قبض العوض) اى عينا او دينا (قوله او حكما) لعل صورته ان يلزم العقد قبل القبض (قوله كهو عن ذهب) فيه تعليق الظرف بضمير المصدر (قول المصنف عينا) اى ليس دينا (قوله ثبت) صفة دينا (قوله فان كانا ربوبين اشترط) كذا ذكره الشارح المحقق الحلي ولقائل ان يقول لا موقع له هنا لانه تقدم فى قوله فان توافقا فى علة الربا الخ وما هنا لا يحتاجه حتى يصح ذكره فيه لان الكلام هنا فى بيان اقسام ما لم يتوافقا فى علة الربا فلا يندرج فيها ما توافقا فيها ويحاج بان ظاهر صنيع المحقق انه دخل العين فى قول المصنف على عين على ظاهرها وهو ما يقابل الدين حينئذ فقوله فان توافقا فى علة الربا الخ خاص بما اذا كان الصلح على العين بمعنى مقابل الدين وعلى هذا فالنقصان بين التوافق فى علة الربا فيشترط قبض العوض فى المجلس وعدمه فلا يشترط لم يقع التعرض له فى كلام المصنف الا بالنسبة لما اذا كان الصلح على العين بمعنى مقابل الدين وما اذا كان على الدين فلم تعرض لحكمه الا بالنسبة لعدم التوافق وسكت بالنسبة له عن قسم التوافق فاحتاج المحقق الى ذكره واما الشارح فقد حمل العين فى قول المصنف على عين على ما يشمل الدين فيشكل عليه ذكر هذا القسم هنا لدخوله فى قول المصنف فان توافقا فى علة الربا الخ فان قلت كيف يصح صنيع المحقق مع تقسيم المصنف المصالح عليه عين ودين قلت غاية ما يلزم عليه التمسح فى قول المصنف والاحتمال حينئذ على نفي التوافق السابق لكن مع قطع النظر عن كون المصالح عليه العين وتعميمه الى الدين بقرينة التقسيم المذكور ولهذا فسر قول المصنف والا بقوله اى وان لم يتوافق المصالح منه الدين والمصالح عليه فى علة الربا اه فاطلق المصالح عليه ولم يقيد به بالعين كما هو ظاهر العبارة فليتأمل (قوله على منفعة) يمكن ان يقال ان كانت منفعة عين يعين لم يشترط القبض فى المجلس او منفعة عين فى الذمة اشترط التعيين دون القبض (قوله كما مر) تنظر هذه الحوالة ويمكن ان تكون بالنظر لما علم من السؤال السابق (قوله حتى لا يشترط القبول) فى اطلاق ذلك مع قوله

في المجلس ولا يؤثر في ذلك امتناعه من أداء البعض (و يصح بلفظ الابرأ والخط ونحوهما) كالاسقاط والوضع نحو ابرأتك من نصف الالف الذي لي عليك وصالحتك على الباقي او صالحتك منه على نصفه و ابرأتك من باقيه (و) يصح (بلفظ الصلح) وحده (في الاصح) كصالحتك منه على نصفه لكن يشترط هنا القبول لان اللفظ يقتضيه وضعه ورعايته في العقود اكثر من رعايته معناها ولا يصح بلفظ البيع نظير ما مر في الصلح على بعض العين وهذا اعنى الصلح على بعض العين (١٩٢) وبعض الدين يسمى صلح حطية وما عداها من سائر الاقسام السابقة غير صلح

ولا يؤثر في ذلك (أى في صحة الابرأ والصلح عبارة النهاية والمغنى وهل يعود الدين اذا امتنع المبرأ من أداء الباقي او لا وجهان احدهما عدم العود اه قال ع ش قوله من اداء الباقي اى حالاً او مالا اه قول المتن (و يصح) اى الصلح من دين على بعضه وكذا ما ياتي في المتن الشرح (قوله كالاسقاط الخ) اى والدية والترك والاحلال والتحليل والعفو ولا يشترط. حينئذ القبول على المذهب نهاية ومعنى (قوله و ابرأتك من باقيه) ولا يشترط في ذلك القبول فان اسقط و ابرأتك فهو من محل الخلاف الا انه اه سم (قوله وحده) احتراز عن اجتماع لفظه مع لفظ الابرأ مثلاً كما مر (قوله هنا) في حالة الاقتصار على لفظ الصلح كالمثال المذكور (قوله ولا يصح الخ) يؤخذ من قوله كغيره نظيره ما مر الخ انه لو نواه اى الابرأ بلفظ البيع صح بناء على ما مر والله اعلم اه سيد عمر (قوله وهذا الخ) عبارة النهاية والمغنى وقد علم ما قررنا من انقسام الصلح الى ستة اقسام بيع واجارة وعارية وهبة وسلم و ابرأ و زاد على ذلك ان يكون خلعا كصالحتك من كذا على ان تطلقني طلبة ومعاوضة من دم العمد كصالحتك من كذا على ما تستحقه على من قصاص وجمالة كصالحتك من كذا على رد عبدى وفداء كقوله لخرجى صالحتك من كذا على اطلاق هذا الاسير. فسحا كان صالح من المسلم فيه على راس المال اه قال ع ش والقياس صحة كونه حواله أيضاً بان يقول المدعى عليه للبدعى صالحتك من العين التى تدعيها على كذا حواله على زيد مثلاً اه (قوله وخرج بقوله على بعضه الخ) اذا المتبادر منه عدم تعيين المصالح به اه ع ش (قوله فانه في الحقيقة) اى الصلح من الالف على بعضه (استيفاء للبعض الخ) اى فلا فرق بين المعين وغيره نهاية ومعنى (قوله كذلك) اى جنسا وقدر او صفة (قوله لغا الصلح) والصحة والتكسیر كالحلول والتاجيل نهاية ومعنى (قوله لانهما) اى الحاق الاجل واسقاطه (قوله وعدم الدائن الخ) نشر على ترتيب الالف (قوله وسقط الاجل) لصدور الايفاء والاستيفاء من اهلها نهاية ومعنى (قوله بخلاف ما اذا جهل الخ) اى فساد الصلح وادى على ظن صحته وجوب التعجيل فلا يسقط الاجل واسترد ما عجله مغنى ونهاية (قوله فيسرد الخ) وفي سم على منجه قال مر وينشأ من هذا مسألة تعم بها البلوى وهى مالو وقع بينهما معاملة ثم صدر بينهما تصادق مبنى على تلك المعاملة بان كلا منهما لا يستحق على الاخر شيئا مع ظنهما صحة المعاملة ثم بان فسادها تبين فساد التصادق وان كان عند الحاكم انتهى ولو اراد بعد ذلك ان يجعله من الدين من غير استرداد فهل يصح ام لا بد من رده واعادته يتأمل ذلك اه اقول والظاهر الاول لانه بالراضى كانه مائة تلك الدراهم بماله عليه من الدين فاشبه مالو باع العين المغصوبة للغاصب بماله عليه من الدين اه ع ش (قوله لانه) اى الصلح المذكور (قوله بما ذكر) اى من قول المصنف ولو صالح من حال الى هنا (قوله وقضية ما تقرر) اى من انه لو صالح من عشرة حالة على خمسة مؤجلة الخ (قوله فيه) اى في التفصيل المفرق بين الصلح من المؤجل على الحال وعكسه اه ع ش اقول الاقرب ان المراد ما تقرر تعليل الشارح الالغاء بقوله لانه اتماترك الخ وان مرجع ضمير فيه الالغاء (قوله وهو يدل) الى قوله الظاهر مقوله قول الجواهر (قوله فرض ذلك) اى قولهم ولو عكس لغا (قوله عروض) اى غير بوبية (قوله اذا قبض في المجلس) انظر وجهه اه سم اى فانه الاتى لكن يشترط هنا القبول ما لا يخفى (قوله ولا يؤثر في ذلك امتناعه) فلا يعود الدين بامتناعه وهذا اصح الوجهين مر (قوله و ابرأتك من باقيه) ولا يشترط في ذلك القبول فان اسقط و ابرأتك فهو من محل الخلاف الاتى (قوله اذا قبض) انظر وجهه

لا عارة يسمى صلح معاوضة وخرج بقوله على بعضه مالو صالح من الف على خمسمائة معينة واتحد جنسهما الربوى فلا يصح على مقاله جمع متقدمون واعتمده السبكي والاسنوى لاقتضاء التعيين العوضية فاشبهه ببيع الالف بخمسمائة وقضية كلام الشبخين الصحة وجرى عليها جمع متقدمون وهو المعتمد نظرا للبعنى فانه في الحقيقة استيفاء للبعض واسقاط للبعض (ولو صالح من حال على مؤجل مثله) جنسا وقدر او صفة (او عكس) اى من مؤجل على حال مثله كذلك (لغا) الصلح فلا يلزم الاجل في الاول ولا اسقاطه في الثانى لانها وعدم الدائن والمدين (فان عجل) المدن الدين (المؤجل) عالما بفساد الصلح (صح الاداء) وسقط الاجل بخلاف ما اذا جهل فيسرد مادفعه كانه عليه ابن الرفعة والسبكي وغيرهما وقاسوه على مالو ظن ان عليه ديناً فاداه فبان خلافه فانه يسترد قطعاً (ولو صالح من عشرة حالة على خمسة مؤجلة برى من خمسة

وبقيت خمسة حالة) لانه ساعده بحط البعض من غير مقابل فصح ويتأجل الباقي الحال وهو لا يصح لانه مجرد وعد (ولو مخالف عكس) بان صالح من عشرة مؤجلة على خمسة حالة (لغا الصلح) لانه اتماترك الخمسة في مقابلة حلول الباقي وهو لا يحل فلم يصح الترك والصحة والتكسیر كالحلول والتاجيل فيما ذكر وقضية ما تقرر انه لا فرق فيه بين الربوى وغيره فقول الجواهر بعد كلام للجورى وهو يدل على فرض ذلك في الربوى فلو كان له عروض مؤجلة فصالحه على بعضها حالاً جاز اذا قبض في المجلس

الظاهر أنه ضعيف (النوع الثاني الصلح على الإنكار) أو السكوت ولا حجة للدعي (١٩٣) (فيبطل) خلافاً للأئمة الثلاثة للخبر السابق

إلا صلحاً أحل حراماً أو
حرم حلالاً فإن المدعي
أن كذب فقد استحلت
مال المدعي عليه الذي
هو حرام عليه وإن
صدق فقد حرم على نفسه
ماله الذي هو حلال له أي
بصورة عقد فلا يقال
للإنسان ترك بعض حقه
قليل فيه نظر فإن الصلح
ثم لم يحرم الحلال ولا حل
الحرام بل هو على ما كان
عليه من التحريم والتحليل
أه ويرد بأن ما ذكر إلزام
للقاتلين بصحته وهو ظاهر
لأنه يلزم عليها أن الصلح
سبب في ذلك التحليل
والتحريم وقد علم من
الخبر امتناع كل صلح هو
كذلك كان يصلح على نحو
آخر فهذا أحل الحرام
وكان يصلح زوجته
على أن لا يطلقها فهذا حرم
الحلال وقد اتفقوا على أن
الخبر يشمل هذين وهما
على وزن ما قلناه في صلح
الإنكار فحينئذ لا وجه
لذلك النظر فتأمل أما إذا
كانت له حجة كينة فيصح
لكن بعد تعديلها وإن لم
يحكم بالملك على الأوجه ولا
نظر إلى أن له سبيلاً إلى
الطعن لأن ذلك حتى بعد
القضاء بالملك أيضاً على
المعتمد (أن جرى على)
هي هنا بمعنى من أو عن
لأمر أن كون على والباء

مخالف أقول المصنف الماراً نقا وفي قبضه الوجان (قوله الظاهر أنه ضعيف) خبر فقول الجراهر قوله
أو السكوت إلى المتن في النهاية وإلى قوله أي بصورة العقد في المغنى قول المتن (فيبطل الخ) وإن صالح على
الإنكار فإن كان المدعي محتاجاً فيجوز له فيما بينه وبين الله تعالى أن يأخذ ما بذله قاله الماوردي وهو صحيح في
صلح الحطيطة وأما إذا صالح على غير المدعي ففيه ما يأتي في مسألة الظفر مغنى ونهاية وشرح الروض (قوله
للخبر السابق الخ) وقباساً على ما لو أنكر الخلع والكتابة ثم تصالحا على شيء منها في ومغنى (قوله فيه نظر) أي
في قوله فإن المدعي الخ كذا المراد بقوله الآن ما ذكره كره كرهى (قوله بل هو) أي كل من الحلال والحرام
(قوله إلزام) أي لا يبان حقيقة الحال حتى يرد عليه النظر كرهى (قوله وهو ظاهر) أي الإلزام (قوله
عليها) أي الصحة (قوله كذلك) أي يحل الحرام أو يحرم الحلال (قوله أماً لو كانت له حجة كينة الخ)
صورة المسئلة أن البينة أقيمت قبل الصلح أماً لو أقيمت بعده فلا ينقلب صحيحاً كالأمر بعده كإسقاطي وهذا
مخلاف ما لو أقيمت بعد الصلح بينة بأنه كان مقرراً قبل الصلح فإن الصلح صحيح فعلم الفرق في البينة بعد الصلح بين
الشهادة بنفس الحق فلا يكون الصلح صحيحاً والشهادة بالافتراء قبله فيكون صحيحاً مراً سم على
حج أه عش وفي المغنى ولو أقر ثم أنكر جاز الصلح أه (قوله كينة) أي وبين المرددة أه نهاية (قوله
وأن لم يحكم) بينا المدفوع أو القاعل (قوله على الأوجه) وفاقاً للمغنى والنهاية (قوله ولا نظر الخ) عبارة
النهي أو استشكل الفز إلى ذلك قبل القضاء بالملك بأن له سبيلاً إلى الطعن يرد بان العدول إلى الصالحة يدل على
عجزه عن إبداء طاعن ولو ادعى عليه عينا فقال رددتها إليك ثم صالحها فإن كانت أمانة يده لم يصح الصلح لقبول
قوله فيكون صلحاً على الإنكار ولا فقول أه في الرد غير مقبول فيصح لافتراره بالضمان أه قوله ولو ادعى عليه
عينا الخ في المغنى مثله قال عش قوله مراً أمانة أي بغير رهن وإجارة على ما يفيد التعليل أه (قوله إلى
الطعن) أي جرح الشاهد (قوله هو بمعنى) إلى قول المتن ركذافي النهاية والمغنى (قوله لأمر) أي أول الباب
قول المتن (نفس المدعي) بفتح العين أي المدعي به وفي الروضة واصلها على غير المدعي كان يصلح له على الدار
شوب وأدين قال الشارح وكان نسخة المصنف من المحررين فعبر عنها بالنفس ولم يلاحظ موافقة ما في الشرح
فهما مسئلتان حكمهما واحد أه ويرى بذلك دفع اعتراض المصحح فإنه قال الصواب التعبير بالغير وقال
الدميري عبارة المحرر غير وكان الرأء تصحفت على المصنف بالنون فعبر عنها بالنفس مغنى ونهاية (قوله ثم
تصالحا على بوقن) أي يأخذ المدعي من المدعي عليه (قوله كونها) أي لفظة على (قوله والتقدير الخ) ينبغي

(قوله فقد حرم على نفسه ماله) قد يناقشون بأنه لا محذور في ذلك لأنه حرمه على نفسه بمعاملة صحيحة صدرت
اختياره كسائر المعاملات الصحيحة المختارة فإن كلاماً من المتعاملين حرم على نفسه ما بذله في تلك المعاملة والمعاملة
هنا صحيحة عند المخالفين فهي كغيرها من المعاملات الصحيحة ومن ذلك الصلح على الافتراء فإن المدعي حرم
على نفسه ماله بما أخذه عرضاً عنه من هنا يناقش في الإلزام ودعوى ظهوره الاتيين وأما قوله الاتي وهما
على وزن الخ فلهم أن يدفعوا الصورة الأولى بأن الخمر لا تخل المعاملة عليه والصورة الثانية بأن ترك الطلاق
غير متقوم بدليل الامتناع فيه ولو مع الافتراء فليتأمل (قوله فحينئذ لا وجه لذلك النظر) نفي جنس
الوجه لا ينفي ما فيه سماع ما قرناه فيما سبق (قوله أما إذا كانت له حجة كينة فيصح) وصورة المسئلة
أن البينة أقيمت قبل الصلح أماً لو أقيمت بعده فلا ينقلب صحيحاً كالأمر بعده كإسقاطي وهذا بخلاف
ما لو أقيم بعد الصلح بينة بأنه كان مقرراً قبل الصلح فإن الصلح صحيح فعلم الفرق في البينة بعد الصلح بين الشهادة
بنفس الحق فلا يكون الصلح صحيحاً والشهادة بالافتراء قبله فيكون صحيحاً مراً (قوله أما إذا كانت له
حجة الخ) صورة المسئلة كما هو صريح أنه أقام البينة ثم صالح ويبقى ما لو صالح ثم أقامها وفي شرح العباب
ولو أقيمت بينة بعد الصلح على الإنكار بأنه ملك وقتة فهل يلحق بالافتراء قال الجوزي يلحق به بل
أولى لأنه يمكن الطعن فيها إلا فيه أه (قوله والتقدير إن جرى على نفس المدعي

عن غيره ودل عليه ذكر الماخوذ لانه يقتضى متركوا ويصح مع عدم هذا التقدير ايضا وغايته ان البطلان فيه لامرين كونه على انكار وعدم العوضيه فيه (وكذا ان جرى) الصلح من (١٩٤) بعض المدعى (على بعضه في الاصح) كان يصلح له من الدار على نصفها اموال صالح من بعض

الدين على بعضه فيبطل جزما لان الضعيف بقدر الهبة في العين ولا يراد الهبة على مافي الذمة تمتنع على ما ياتي في بابها ومرو في اختلاف المتبايعين انهما لو اختلفا هل وقع الصلح على انكار او اقرار صدق مدعى الانكار لانه الاغلب وقد يصح الصلح مع عدم الاقرار في مسائل منها اموال واسلم على اكثر من اربع نسوة ومات قبل الاختيار انه يجوز اصطلاحهن بتساو وتفاوت وكذا مالو طلق لاحدى امراتيه ومات قبل البيان لكن ياتي قبيل خيار النكاح خلافه او ادعى اثنان ودعيه بيد رجل فقال لا اعلم لا يكماهي او دارا بيدهما واقام كل بيته وفي هذه كلها لا يجوز الصلح على غير المدعى لانه بيع وشروطه تحقق الملك وسياتي لذلك مزيدا اخر نكاح المشرک (وقوله) بعد انكاره (صالحنى عن الدار) مثلا (التي تدعيها ليس اقرارا في الاصح) قال البغوى وكذا قوله لمدع عليه الفها صالحى منها على خمسمائة او هبنى خمسمائة او ابرثنى من خمسمائة لاحتمال ان يريد به قطع الخصومة لا غير ولا نه في الثانية باقسامها لم يقر بان ذلك يلزمه وقد يصلح على الانكار اى بل هو

استثناء مالو كان هذا الغير مدعى آخر مقر به فيصح الصلح حينئذ فتأمل اه سم (قوله عن غيره) لعل صورته ان يدعى على شخصين شئين فانكرهما معا فيصالحه على احدهما من الاخر (قوله ودل عليه) اى على تقدير عن غيره (قوله ذكر الماخوذ) وهو نفس المدعى (قوله ويصح الخ) سلك النهاية والمغنى في حل المتن على هذا فالاعقبه كان ادعى عليه شيئا فيصالحه عليها بان يجعلها المدعى او للدعى عليه كما تصدق به عبارة المصنف وهو باطل ليهما اه (قوله مع عدم هذا التقدير) وعلى هذا فالمدعى المذکور ماخوذ ومترك باعتبارين نهاية ومغنى وسم اى فعلى علي بابها بالا اعتبار الاول (قوله ان البطلان فيه) اى في الصالح في ذلك نهاية ومغنى (قوله وعدم العوضيه فيه) عبارة النهاية والمغنى وفساد الصيغة باتحاد العوضين اه (قوله من بعض المدعى) الاولى اسقاط لفظة بعض عبارة النهاية والمغنى وكذا يبطل الصلح ان جرى على بعضه اى المدعى كالمو كان على غير المدعى اه (امالو صالح) الى قوله لانه يبيع في النهاية والمغنى يعنى ان كلام المصنف في العين وامالو صالح الخ (قوله على بعضه) اى في الذمة بخلاف ما اذا صالحه عن الف على خمسمائة معينة فانه لم يصح في الاصح اه مغنى (قوله تمتنع) وقد يدفع بانه لو قيل بالاصح لكان ابراء وهو مافي الذمة صحيح ع ش وسم (قوله ومات قبل الاختيار) اى وقف الميراث بينهما (قوله انه يجوز الخ) لتعليل لكونها مستثنى اى لانه يجوز الخ عبارة النهاية والمغنى فاصطلاحن اه وهى اخصر واسميك (قوله قبل البيان) اى والتعيين نهاية ومغنى (قوله لا اعلم لا يكما الخ) اى هي لو احدمشكها ولا اعلم الخ (قوله واقام كل بيته) قضية ذلك انها مالو تصالحا بل بيته لم يصح وعليه فافى فرق بين ذلك وبين اقامة البيتين فانهما تنساقطان ويقتجر البدو قد تقدم في الجواب عن انه ^{صلى الله عليه وسلم} قسم بين اثنين تخاصما في ميراث بابه لما فعل ذلك لكونها في يدهما فيقال بمثله هنا اه ع ش (قوله وفي هذه الخ) اى المسائل الاربع المستثنيات (قوله لانه) اى الصلح على غير المدعى به (قوله اخر نكاح الخ) اى في اخره قول المتن (ليس اقرارا في الاصح) وعليه يكون الصلح بعد هذا الالتباس صالح انكار نهاية ومغنى (قوله لاحتمال الخ) لتعليل للدين والشرح (قوله ولانه في الثانية) اى التي في الشرح قال سم انظر مفهومه اه اى مع ان التعليل المذکور جار في الاولى ايضا ولك مع الجريان بانه رد لما قبل الاصح ان الثانية كالأولى اقرار بالكل بالتسليم والمغنى ولو سلمنا عدم الاحتمال المذکور لكن الثانية اقرار ببعض فقط (قوله باقسامها) اى الثلاثة (قوله بان ذلك) اى الالف المدعى به (قوله وقد يصالح الخ) الو او حالية (قوله اى بل هو) اى الصالح على الانكار (قوله اما قوله) الى قوله وبحت في النهاية والمغنى الا قوله ابرأتى (قوله اما قوله ذلك) ظاهره انه راجع لمافي المتن والشرح مع (قوله قطعها) الجزم هنا لا يخالف قول المصنف السابق ولو قال من غير سبق خصومة صالحنى عن دارك بكذا فالاصح بطلانه لان ما تقدم مفروض في صحة الصلح وفساده وما هنا في صحة الاقرار وبطلانه اه ع ش (هذه) اى العين التي تدعيها هبة ومغنى وظاهر ان سبق الدعوى ليس بقيد هنا (قوله اقرار الخ) لانه صريح في الالتباس اه مغنى (قوله لا العين) اذا لا انسان قد يستعير ما كوى يستاجر منه هبة ومغنى (فاقرار ايضا) فعلم الفرق بين التماس الابراء من البعض ومن الكل اه سم (قوله وبحت السبكي) اعتمده النهاية

عن غيره) بذغى استثناء مالو كان هذا الغير مدعى عن آخر مقر به فيصح الصلح حينئذ فتأمل اه (قوله ويصح مع عدم هذا التقدير) وعلى هذا فالمدعى مترك وماخوذ باعتبارين (قوله لان الضعيف بقدر الهبة في العين) وضحه مع كون هبة الدين للدين ابراء وايضا فكان يمكن الضعيف تخصيص تقدير الهبة بالعين ويجعل غيره ابراء (قوله او ابرثنى من خمسمائة) هذا مع قوله الاتى او ابرثنى فاقرار ايضا يقتضى الفرق بين طلب الابراء من الكل وطلبه من البعض ويحتمل ان وجه هذا عدم إضافة الخمسمائة الى الالف بنحو قوله منه (قوله ولانه في الثانية) انظر مفهومه (قوله فاقرار ايضا) فعلم الفرق بين التماس

الاغلب كما تقرر اما قوله ذلك ابتداء قبل انكاره فليس اقرارا قطعوا لو قال هبنى هذه او يعينها أو زوجنى الا ما كان اقرارا والمغنى بملك عينها او اجر نيتها او اعز نيتها فاقرار بملك المنفعة لا العين او ادعى عليه ديننا فقال ابرأتى او ابرثنى فاقرار ايضا وبحت السبكي تقييده بما اذا

ذكر المال او الدين أى ولو بالضمير كإبرائى منه لانه مع حذله يحتمل إبرائى من (١٩٥) الدعوى (فرع) صالح على انكار ثم

و هب او ابرأ قبل قوله
انه لما فعل ذلك ظانا صحة
الصلح او ثم اقر المنكر
لم ينقلب الصلح صحيحا
لقوات شرط صحته حال
وجوده ومن ثم لم ينظر
هنا لما فى نفس الامر لانه
لا ملك الا الصلح وهو لا يملك
صحته إلا ان سبقه اقرار
او نحوه ولو صالحه بشئ.
ليقر فاقرب بطل الصلح وكذا
الاقرار على الاوجه وقد
يشكل بانه لو قال لاثنين
اريدان اقر بما لم يلزمى
ثم قر اوخذ باقراره ولم
ينظر لكلامه وبجواب بان
ما هنا جواب لقوله صالحتك
بكذا على ان تقرلى والجواب
منزل على السؤال فكانه
قال اقررت فى مقابلة ذلك
فبطل وقوله اريدان آخره
اسر من فصل عن الاقرار لم
تقم قرينة لفظية على تقييده
به فوقع ذلك المتقدم لغوا
ولوترك وارث حقه من
الركة لغيره بلا بدل لم
يصح أو به صح بشرطه (القسم
الثانى يجرى بين المدعى
واجنبى فان قال) الاجنبى
للمدعى (وكفى المدعى عليه
فى الصلح) معك عن الدين
الذى ادعيت بها ببيعها او
بهذه العين او بعشرة فى ذمته
(وهو مقرر لك) بها ظاهرا او
باطنا او وهى لك او وانا
اعلم انها لك فصالحنى عنه

والمغنى أيضا (قوله فرع صالح الخ) أى المدعى و (قوله قبل قوله) أى فله العود إلى الدعوى وإقامة الحججة واخذ
المدعى به لبطان جميع ما جرى اه سم (قوله فعل ذلك) أى الهبة والابرام (قوله او ثم اقر المنكر) إلى قوله
وقد يشكل فى النهاية والمغنى (قوله ثم قر المنكر الخ) أى بان المدعى به كان ملكا للمصالح حال الصلح (قوله
شرط صحته الخ) وهو سبق الاقرار ونحوه (قوله ومن ثم لم ينظر) رد لقول الاسنوى اخذ من كلام السبكي
انه ينبغي الصحة لا تفاهما على ان العقد جرى بشرط وطه فى علمهما وفى نفس الامر (قوله وقد يشكل) أى لبطان
الاقرار (قوله لاثنين) إنما يظهر فائدة عند رفع الامر إلى الحاكم ولا فهو ليس بقيد عبارة والمغنى وإنكار حق
الغير حرام فلو بذل للمنكر ما لا يقر بالمدعى ففعل لم يصح الصلح لبيانه على فاسد ولا يارم المال وبذلك لذلك
واخذه حرام ولا يكون مقررا بذلك فى احد وجهين يظهر ترجيحه كما جزم به ابن كج وغيره اه زاد النهاية قال فى
الخادم ينبغي التفصيل بين ان يعتد فساد الصلح فيصح او يجهله فلا كافى نظائره من المنشئات على العقود الفاسدة
اه قال ع ش قوله حرام أى لى هو كبير وقوله لم يصح وقياس ما ذكر انه لو دفع له ما لا يبرئ منه ما عليه او على
غيره من الحق لم يصح البذل ولا اخذوا به فى ابواب المترتب على ذلك ما ذكر من التفصيل هنا وهو انه
إن علم بفساد الشرط ثم ابرأ صحر لا يبطال فتنبه له فانه يقع كثيرا (لكلامه) أى قوله اريدان اقر بما لم يلزمى
(قوله منزل على السؤال) أى مرتبط به ومترتب عليه (قوله تقييده به) أى الاقرار بقوله المذكور قال سم اول
لو سلم قيامها على ذلك لم يؤثر فى صحة الاقرار إذ التقدير حينئذ لك على كذا وهو لا يلزمى وذلك من تعقيب
الاقرار بما يرفعاه وايضا كلمة لم لا تفيد استمرار التنبى إلى آن التكلم كافرروه فى الفرق بينه وبين ما (قوله بلا
بدل لم يصح) انظر لونهى الهبة وجدت شروطها اه سم ينبغي ان يقال او الصدقة او الابعة والحاصل
ان المقابلة بين المستلئين او التفرقة بينهما مشككة لانه إن روعى فى الترك أى بلا بدل المعتربات الشرعية فما
المانع منه اه سيد عمر وقوله بين المستلئين أى الترك بلا بدل والترك ببدل (قوله صح بشرطه) أى إن
كان ارثه ناجزا وعلم مقداره اه ع ش (قوله عن العين التى) إلى قوله اما الدين فى النهاية والمغنى إلى الاقوله
او وهى لك (قوله ارهذه العين) أى التى للمدعى عليه (قوله او باطنا) عبارة النهاية والمغنى او فيما بينى وبينه
ولم يظهره خوفا من اخذ المالك له اه (قوله او وهى لك او وانا اعلم انها لك) انظر لم كان الصالح مع
ذلك صالحا على اقرار حتى صح إلا ان يقال اقرار الوكيل مع عدم ثبوت انكار الموكل ولا ما يدل على انكاره
قائم مقام اقراره اه سم وقوله مع ذلك أى مع قوله المذكور وليس فيه تعرض للاقرار (قوله عنه) كان
الاولى التائيت قول المثل (صح) محله كما قال الامام والغزالي إذا لم يعد المدعى عليه الانكار بعد دعوى الوكالة
فان اعاده كان عزلا فلا يصح الصلح عنه نهاية ومغنى قال ع ش قوله مر فان اعاده الخ أى لغير غرض
اخذا مما يأتى فى الوكالة من ان انكار التوكيل يكون عزلا إن لم يكن له غرض فى الانكار اه (قوله شراء
فضولى) أى وقد مر انه باطل فى الجديد اه ع ش (قوله اما الدين الخ) يعنى ان كلام المصنف مقروض
فى العين واما الدين فلا يصح الصلح أى صالح الاجنبى بدين ثابت على الموكل او الوكيل قبل ذلك الصالح ويصح
بغيره أى بالعين وبالدين الذى ثبت بالصلح للمدعى على الاجنبى او موكله اه كرى (قوله اما الدين) إلى
المتن فى شرح المنهج (قوله بدين ثابت الخ) أى للمدعى عليه على الاجنبى الوكيل او على شخص اخر بان
يقول الاجنبى الوكيل للمدعى صالحنى من الدين الذى تدعيه على غريمك بدينه الذى على او على فلان (قوله
ويصح بغيره) أى بغير دين ثابت قبل الصلح بان يصالح على عين من ماله أى الوكيل او الموكل او على دين ثبت

له بذلك فصالحه (صح) الصلح عن الموكل لان قول الانسان فى دعوى الوكالة مقبول فى جميع المعاملات
ان ثم صدق فى انه وكيل صار ملكا لموكله وإلا فهو شراء فضولى اما الدين فلا يصح الصلح عنه بدين ثابت قبل ذلك ويصح بغيره

بسبب الصلح في ذمته اه بحجري (قوله ولو بلا إذن) اى للاجنبي في الصلح اى وان قال لم يأذن لى اه
 حلي (قوله ان قال الاجنبى) اى فى صورتي الاذن وعدمه و (قوله ما ذكر) اى وهو مقرر لك بها الخ وليس
 المراد به وكلى المدعى عليه في الصلح الخ لقوله ولو بلا إذن لانه يتنافيه وقوله او قال الخ الحاصل انه ان اذن له في
 الصلح صح ان قال وهو مقرر لك او نحوه وإن لم يأذن له فيه صح ان قال ذلك او قال هو مبطل وهذا ظاهر وقد وقع
 في بعض الاوهام فهم هذا المقام على غير ذلك كذا في البجيري عن الحاي والشورى (عند عدم الاذن الخ)
 مفهوما ان ذلك لا يكفي عند الاذن والحال هو نظير ما ياتي في العين بقوله وان قال وهو مبطل في عدم اقراره
 فليحرو وقد يقال انما قيد بعدم الاذن لانه لا حاجة لذلك عند الاذن لان الاذن يتضمن الاقرار اه سم قوله
 والحال هو نظير ما ياتي الخ فيه ان كلام الشارح هناك صريح في عدم كفاية ذلك في العين مع الاذن كما هنا
 فما معنى التوقف وطلب التحريرو قوله لان الاذن يتضمن الاقرار بمنعه قول الشارح الاق وكذا لو لم يقل
 الخ المراد به الاقتصار على الاذن كما صرح به النهاية والمغنى فلا شك على حاله الا ان يفرق بين صلح الاجنبى
 على الانكار عن الدين وصلاحه عن العين عبارة المغنى ويرد على اطلاق اعتبار الاقرار ما لو قال الاجنبى وكلى
 في المصالحة لقطع الخصومة وانا علم انه لك فانه يصح الصلح في الاصح عند الماوردى وجزم به في التنبيه واقره
 في الصحيح ولو قال هو مشكر غير انه مبطل فصالحى له على عبدى لينقطع الخصومة بينكما وكان المدعى دينافان
 المذهب صحة الصلح وان كان المدعى عينالم يصح على الاصح والفرق انه لا يمكن تملك الغير عين مال بغير إذنه
 ويمكن قضاء دينه ولو صالح الوكيل عن الموكل على عين من مال نفسه اى الوكيل او على دين في ذمته باذنه
 صح العقد ووقع للاذن ويرجع الماذون عليه بالمثل في المثلي والقيمة في المتقوم لان المدفوع قرض لاهية اه
 وفي النهاية نحوها وقوله ولو قال الى قوله ولو صالح صريح في الفرق المذكور وعلى هذا في كلام الشارح
 احتباك حيث اقتصر في تعليل عدم الصحة في العين فيما إذا لم يقل وكلى الخ على تعذر التملك وفيما إذا لم يقل
 وهى لك الخ على الانكار مع ان كلا منهما موجود في الصور تين (قوله بكذا) اى من مال الوكيل (قوله واما
 لو لم يقل الخ) (تنبيه) يرد على اعتبار المصنف التوكيل ما لو قال الاجنبى صالحى عن الالف الذي لك على
 فلان على خمسة فانه يصح سواء كان باذنه ام لا لان قضاء دين غيره بغير إذنه جائز قاله في زيادة الروضة اه
 مغنى وعلم به مع ما مر عنه اتفاقا صلح الاجنبى عن الدين لا يعتبر فيه الاقرار ولا التوكيل (قوله في العين) اى
 وقد تقدم تفصيل في الدين انفا بقوله واما الدين الخ عبارة المغنى والنهاية وخرج بقول المصنف وكلى الخ ما لو
 تركه وهو شراء فضولى فلا يصح كما مر وبقوله وهو مقرر لك ما لو اقتصر على وكلى في مصلحتك فلا يصح
 ولو كان المدعى دينافا قال الاجنبى وكلى المدعى عليه بمصلحتك على نصفه او ثوبه فصالحه صح كالمو كان المدعى
 عينافا وعلى ثوبى هذا لم يصح لانه يبيع شىء بدين غيره وهذا هو المعتمد كما جزم به ابن المقرئ تبعاً للمصنف خلافا
 للزركشى ومن تبعه من التسوية بين الدين والعين انتهى (قوله ولو كان المدعى به عينافا) الى قوله ايضا
 في النهاية والمغنى (قوله او هى لك) اى أو وأنا أعلم انها لك (قوله معه) اى مع الاجنبى قول المتن (وكانه
 اشتراه) اى بلفظ الشراء نهاية ومغنى (قوله مساو) اى قول المصنف كانه اشتراه مساو الخ (قوله كالمو
 اشتراه) اى من المدعى اه سم (قوله في كل منهما) اى قول المصنف وقول الروضة وغيرها (قوله من ذلك)
 اى من قول المصنف وكانه اشتراه (قوله بنحو ودعة الخ) عبارة النهاية والمغنى بدعة او عارية ونحو ذلك
 الصلح مع ذلك صلحا على اقرار حتى صح إلا ان يقال اقرار الوكيل مع عدم ثبوت انكار الموكل ولا ما يدعى
 انكاره قائم مقام ثبوت اقراره (قوله عند عدم الاذن) مفهوما ان ذلك لا يكفي عند الاذن وهو نظير ما ياتي
 في العين بقوله وان قال وهو مبطل في عدم اقراره فليحرو وقد يقال انما قيد بعدم الاذن لانه لا حاجة لذلك عند
 الاذن لان الاذن يتضمن الاقرار وهو بمنزلة (قوله لا يصح الصلح في العين) ظاهره وان قال وهو مبطل
 في عدم اقراره وهو خلاف ما تقدم في نظيره من الدين بقوله او قال عن عدم الاذن الى اخره والفرق ظاهر من
 قوله لتعذر الى اخره مع قوله السابق اذ لا يتعذر الى اخره فليتام (قول المصنف كانه اشتراه) اى من المدعى

ولو بلا إذن ان قال الاجنبى
 ما ذكر او قال عند عدم
 الاذن وهو مبطل في عدم
 اقراره فصالحى عنه بكذا
 اذ لا يتعذر قضاء دين الغير
 بغير إذنه واما لو لم يقل وكلى
 فلا يصح الصلح في العين
 لتعذر تملك الغير عينافا بغير
 إذنه وكذا لو لم يقل وهى
 لك واما هو مقرر وان قال
 هو مبطل في عدم اقراره
 لانه صلح على انكار حينئذ
 (ولو) كان المدعى به عينافا
 و (صالح) الاجنبى عنها
 (لنفسه) بعين ماله او بدن
 في ذمته (والحالة هذه) اى
 ان الاجنبى قال هو مقرر لك
 او هى لك (صح) الصلح
 للاجنبي لانه ترتب على
 دعوى وجواب فلم يحتاج
 لسبق خصومة معه (وكانه
 اشتراه) مساو لقول الروضة
 وغيرها كالمو اشتراه خلافا
 لمن فرق واما وقع التشبيه
 في كل منهما لانه وان كان
 شراء حقيقة إلا انه خفي
 لكونه وقع بلفظ الصلح
 وعلم من ذلك انه لا بد ان يكون
 بيد المدعى عليه بنحو ودعة

اما لو كان يبيعا قبل القبض فلا يصح (واركان منكرا) والمدعى يبرأ بها كإبشير (١٩٧) اليه قوله الاتي فهو شراء مغضوب اذ الغصب

لا يتصور في الدين (وقال لاجنبي هو مبطل في انكاره) وانت الصادق فصالحني لنفسى بهذا أو بخمسة في ذمتي مثلا أو بديني وهو كذا على فلان بناء على صحة بيع الدين لغير من هو عليه وعبر شارح بأصالحك لنفسى وبتعين حمله على مالذا احتفت به قرينة اشاء صالح ونواهه الا فروضه الوعد وهو لا يصح كما يأتي في اودى المال في الضمان (فهو شراء مغضوب فيفترق بين قدرته) ولو في ظنه (على انتزاعه) فيصح ويكتفى فيها قوله مالم يكذبه الحس فيما يظهر (وعدمها) فلا يصح كما مر في البيع (وان لم يقل هو مبطل) بان قال هو محق أو لا أعلم حاله أولم يرد على قوله صالحني (لغا الصلح) لانه اشترى منه مالم يعرف له بانه مملكه وخرج بالعين فيما ذكر الدين فلا يصح الصلح عنه بدين ثابت قبل ذلك ويصح بغيره ان قال وهو مقر او هو لك او هو مبطل بناء على الاصح السابق من صحة بيع الدين لغير من هو عليه

(فصل) في التزامه على الحقوق المشتركة (الطريق النافذ) بمعجمة وهو الشارع وقيل هو اخص مطلقا لانه لا يكون الا نافذ في النيان والطريق يكون نافذا وغير نافذ وبنيان وصحراء

بحوز بيعة معه فلو كان مبيعا قبل القبض لم يصح اه (قوله املو كان يبيعا الخ) المراد أن المدعى عليه باعه للمدعى ولم يقبضه له فلا يصح شراؤه من المدعى حينئذاه سم قول الماتن (وان كان) اى المدعى عليه نهاية ومعنى وسم (قوله والمدعى عين الخ) وان كان المدعى به دينافيه الخلاف المار اه نهاية قال ع ش قوله مر فنيه الخلاف المار قضيته ترجيح الصحة لما مر ان الماتن يبيع الدين لغير من هو عليه لكن يشكل حينئذ بان محل الصحة حيث كان من عليه الدين مقر او هو هنا منكرا الا ان يقال بزلوا قول المشتري انه مبطل منزلة اقرار من عليه الدين لمباشرته العقد اه (قوله ايضا) أى كافي الصورة السابقة أنفا (قوله مثلا) كان الاولى تقدمه على في ذمتي (قوله ويكتفى فيها قوله) اى يكتفى للصحة قوله اننا قدر على انتزاعه نهاية ومعنى (قوله مالم يكذبه الخ) ظرف ويكتفى الخ قول الماتن (وان لم يقل هو مبطل) اى مع قوله هو منكرو صالح لنفسه او للمدعى عليه نهاية ومعنى (قوله بان قال) الى قوله وخرج في النهاية والمعنى (قوله فيأخذ ك) اى في صورتي صالح لاجنبي لنفسه (قوله او هو مبطل) هل يشترط في هذه القدرة على الانتزاع كافي جانب الدين اه سم وفي البجيرى الوجه الاستواء سم اه (تذنيه) ولو وقف مكالنا واقربه لم دع له غرم له قيمته لحيلولة يذنه ويذنه بوقفه ولو صالح متاف العين مال كها فان كان باكثر من قيمتها من جنسها وبموجب لم يصح الصلح لان الواجب قيمة المتلف حالة لم يصح على اكثر منها ولا على موجب لما فيه من الربا وان كان باقل من قيمتها وباكثر من غير جنسها جاز لا تنفاه المانع ولو اقر به جمل ثم صالح عنه صح ان عرفاه وان اسمه احد منهم ما به ومعنى قال ع ش قوله بوقفه اى ويحكم به حة النوف ظاهرا اما في نفس الامر فالمدار على الصدق وعدمه اه

(فصل في التزامه على الحقوق) (قوله في التزامه) الى قوله وفي بنيان في المعنى الا قوله قبل وقوله كما يصير الى بان يقفه الى الماتن في النهاية الاما ذكر (قوله في التزامه الخ) اى وما يتبعها كالمو صالحه على اجراء ماء الغسالة الخ اه ع ش وفي البجيرى اى في منع ما يؤدى الى التزامه اه (قوله وهو) اى الطريق النافذ (قوله وقيل هو) اى الشارع (أخص الخ) أى من مطابق الطريق قال السيد عمر يتامل مقاباته لما قبله وان كان صحيحا في حد ذاته اه وقال سم فيه حرازة لان ضمير وهو الشارع المقيد مع القيد وضمير وقيل هو للشارع وقوله اخص اى من المقيد بدون قيد وايضا لوجه حينئذ لحكاية هذا القيد بصيغة التمريض اه (قوله في البنيان) الاولى وفي البنيان بالعطف (قوله ويند كروث) اى باعتبار عود الضمير واستناد العامل اليه (قوله اولا) اى حين الاحياء (قوله موصعا من الموات) مفعول اول للانتخاذ

(قوله املو كان يبيعا الخ) المراد ان المدعى عليه باعه للمدعى ولم يقبضه له فلا يصح شراؤه المدعى حينئذ قول المصنف وان كان اى المدعى عليه (قوله وهو مبطل) هل يشترط في هذه القدرة على الانتزاع كافي جانب العين

(فصل) (قوله وهو الشارع الخ) لا يقال في هذا الكلام اضطراب لا يخفى اذ هو في قوله وهو الشارع عائد على الطريق النافذ اعنى على الطريق مع قيده وفي قوله وقيل هو اخص الخ عائد على الطريق بدون قيده بدليل استدلاله اذ لا يتأتى الا في القيد وهو الطريق بدون قيده وهو النافذ كما لا يخفى وحينئذ فهذا القيل مع ظهور فساد اذ لا يتصور اخصية الطريق من الشارع بل الامر بالعكس مطلقا قطعا لا يقابل ما قبله اللهم الا ان يريد بقوله وقيل مجرد حكاية فائدة اخرى من غير قصد الى المقابلة لما قبله وان كان فيه ايهام عود الضمير للقيد والمقيد وليس بصحيح كما تقرر لا نناقول هذا غلط منشؤه وهم ان ضمير وقيل هو اخص للطريق وليس كذلك بل هو للشارع لكن لا يخلو ايضا هذا من حرازة لان ضمير وهو الشارع المقيد مع القيد وقوله اخص اى من المقيد وايضا افلا وجه حينئذ لحكاية هذا القيل بصيغة التمريض (قوله وقيل هو اخص مطلقا) اى من الطريق لا من الطريق النافذ بدليل دليله وان كان أيضا اخص من الطريق النافذ

ويند كروث ويصير شارعا باتفاق المحيين عليه أولا أو بانتخاذ المارة موصعا من الموات لجادة الاستطراق

ومفعوله الثاني قوله جادة للاستطراق (قوله فيها) اى الموات (قوله لذلك) اى للاستطراق (قوله هنا) اى
 فى الوقف (قوله وفى بنيات) خبر مقدم لقوله تردد (قوله بموحدة) اى وضما وفتح النون وبالياء التحية
 المنشأة معش اى المشددة (قوله المراد هنا) صفة المعنى (قوله يسلكها الخ) نعت بنيات عبارة النهاية وبنيات
 الطريق التى تعرفها الخواص ويسلكونها لتصير طريقا بذلك ويجوز احيائها كارجح القمولى اه
 (قوله انه لا يصير الخ) وحيت وجد طريق عمل فيه بالظاهر من غير نظر الى اصله وتقدير الطريق الى خيرة
 من اراد ان يسبله من ملكه والافضل توسيعه وعند الاحياء الى ما اتفق عليه المحيون فان تنازعوا جعل سبعة
 اذرع كارجحه المصنف لخبر الصحيحين بذلك واعترضه جمع بان المذهب اعتبار قدر الحاجة والخبر محمول
 عليه ولا يغير اى الطريق ما هو عليه ولو زاد على السبعة او قدر الحاجة فلا يجوز الاستيلاء على شئ منه وان قل
 ويجوز احياء ما حوله من الموات بحيث لا يضر المارة اه نهاية وفى المعنى مثلها الا انه زاد قيل ولا يغير الخ
 وهذا ظاهر اه اى الاعتراض المذكور (قوله مالا يصبر عليه ما لم يعتد الخ) يفهم انه لا اعتبار بما
 لا يصبر عليه بما اعتيد فليراجع سم على حج اقول والظاهر انه غير مراد فيضرب لان عدم الصبر عليه عادة
 يدل على ان المشقة فيه قوية اه عش (قوله اى روشن) وهو نحو الخشب المركب فى الجدار الخارج الى
 هوام الشارع من غير وصول الى الجدار المقابل اه عش (قوله بين حائطين) اى والطريق بينهما
 نهاية ومعنى (قوله كل منهما) اى من الجناح والسباط دفع به ما يقال كان الاولى للمصنف ان يقول
 يضرانهم اه عش قال سم ويصح رجوع ضمير يضر للسباط وحذف نظير هذا من جناح قال فى شرح
 الارشاد اى والنهاية ولو اشعر الى ملكه ثم سبل ماتحت جناحه شارعا وهو يضر بالمارة امر برفعه
 على ما يحته الزركشى اه قال عش قوله برفعه اى بحيث لم يضر بالمارة وقوله على ما يحته الزركشى
 قد يؤخذ منه انه لو اخرج الجناح الى شارع على وجه لا يضرهم ثم ارتفعت الارض تحته بحيث صار مضرا
 بهم انه يلزمه رفعه او حفر الارض بحيث ينتفى الضرر الحاصل به وبؤيده ما ذكره الشارع مرفى
 الجنابات من انه لو بنى جداره مستقيما ثم مال فانه بطالب يهدمه او اصلاحه مع انه وضعه فى الاصل بحيث وقد
 يؤخذ منه ايضا انه لو لم يكن عرقا لولم يكن كذلك كلف رفعه لان الارتفاق بالشارع
 مشروط بسلامة العاقبة اه (قوله كذلك) اى ضرر الا يصبر عليه الخ اه سيد عمر (قوله ومن ذلك) اى من
 التصرف فى الشارع ثم هو اى قوله على مارجحه فى المعنى (قوله مالوا اكتبف) اى احاطوا (قوله الشارع)
 مفعول اكتبف وفاعله داراه عبارة المعنى ولو كان له داران فى جانبي الشارع فغفر الخ اه وظاهر هذا مجرد
 تصوير فثله مالو كان داره فى جانب الشارع فحفر سردابا من باطن الى باطن نصفه مثلا (قوله من احدهما)
 اى الدارين (قوله فان ضرر) اى المارين بان يخاف من الانهيار (قوله والا الخ) اى وان لم يضرهم بان

فليتأمل وجه جعل الاخصية من مجرد الطريق (قوله مالا يصبر عليه ما لم يعتد) يفهم منه انه لا اعتبار
 بما لا يصبر عليه بما اعتيد فليراجع وفى شرح الارشاد ولا يضر ايضا ضرر ياحتمل عادة كعجن طين اذا بقى
 مقدار المرور للناس والقاء الحجارة فيه للعمارة اذا تركت بقدر مدة نقلها وربط الدواب فيه بقدر حاجة
 النزول والركوب والرش الخفيف بخلاف القاء القمامات والتراب والحجارة والحفر التى بوجه الارض
 والرش المفرط فانه لا يجوز كما صرح به النووى فى دقائقه ومثله ارسال الما من الميازيب الى الطريق الضيقة
 قال الزركشى وكذا القاء النجاسة فيه بل هو فى معنى النخل فيكون صغيرة اه وكونه صغيرة ضعيف كما مر فعليه
 ان كثرت كانت كالفقاعات لا فلا وفى الفقال بكراهة ضرب اللبن وبيعه من ترابه اذ لم يضر بالمارة لكن
 قضية قول العبادى يحرم اخذ تراب سور البلدة يقتضى حرمة اخذ تراب الشارع لان يفرق بان من شان
 اخذ تراب السور ان يضر فحرم مطاوعة بخلاف تراب الشارع ففصل فيه بين المضر وغيره اه وفى شرح م
 نحر ما مر فى ربط الدواب قال ويؤخذ من ذلك منع ما جرت به عادة العلافين من ربط الدواب فى الشارع
 للمكراه فلا يجوز وعلى ولي الامر منعهم لما فى ذلك من مزيد الضرر (قوله كل منهما) ويصح رجوع

كما يصير المبنى فيها بقصد انه
 مسجد مسجدا من غير لفظ
 وبان يفقه ماله لذلك
 لكن لا بد هنا من اللفظ وفى
 بنيات طريق بموحدة اوله
 وغلط من صحفها بمائة لفساد
 المعنى المراد هنا يسلكها
 الخواص تردد الذى نقله
 القمولى ورجحه الاذرى
 انها لا تصير طريقا بذلك
 ويجوز احيائها لان اكثر
 الموات لا يخلو عن تلك
 البنيات (لا يتصرف) يضم
 اوله (فيه بما يضر) بفتح
 اوله فان ضم عدى بالباء
 (المارة) وان لم يطل المرور
 لان الحق فيه لجميعهم وسيعلم
 بما هنا وفى الجنابات ان
 الضرر المنفى مالا يصبر عليه
 ما لم يعتد لا مطلقا (ولا
 يشرع) اى يخرج (فيه)
 جناح اى روشن سمي به
 تشبيهه به بجناح الطائر (ولا
 سباط) هو سقيفة بين
 حائطين (يضرهم) كل
 منهما كذلك ومن ذلك
 مالوا اكتبف الشارع داراه
 فحفر سردابا تحت الطريق
 من احدهما الى الاخرى
 فان ضرر منه ولا فلا اذ
 الانتفاع بباطن الطريق
 كهو بظاهرها والمزبل

احكم ارجه بحيث يؤمن من الانهيار فلا يمنع اه معنى (قوله لما اضر) الاولى ضر لضبطه الفعل في المتن بفتح اوله اه سيد عمر (قوله هو الحاكم) اعتمده النهاية والمغني فقالا والمزيل هو الحاكم لا كل احد لما فيه من توقع الفتنة لكن لكل احد مطالبته بازالته لانه من ازالة المنكر اه قال ع ش قوله لا كل احد اى فلو خالف وهدم عزرق فقط ولا ضمان فيما يظهر لانه مستحق ازالة فاشبه المهدر كالزواني المحصن اه (قوله على مارجحه ابن الرفعة) هو المعتمد اه ع ش (قوله لها) اى للشيوخين (قوله في نحو شجرة) اى لشخص و (قوله لهوائه) اى لهواء ملك شخص اخر (قوله ان له) اى لملك الهواء (قوله هنا) اى في اخراج نحو الجناح المضرو (قوله كذلك) اى يجوز استقلال كل احد بالازالة (قوله) ويحتمل الفرق) ولعل الفرق اقرب اه سيد عمر (قوله اما جناح) الى قوله ولا يجوز في المغني الا قوله وبخلاف فتح بابه الى شار عنا الى المتن في النهاية الا ما ذكر الى ولا يجوز وقوله وكذا حفر بئر حشه (قوله فيجوز لكن لمسلم) اى وان لم ياذن له الامام اه نهاية (قوله لا ذى الخ) فيمنع من ذلك وإن جاز الاستطراق لانه كاعلاء بناءه على بناء المسلم او يبلغ والفتى ابو زرعة بمنعه من البروز في البحر ببنائه على المسلمين قياسا على ذلك اه نهاية قال ع ش قوله او بالغ بقى مالو بناء المسلم في ملكه قاصدا به ان يسكن فيه الذى هل يجوز ذلك لانه قد لا يسكنه الذى ام لافيه نظروا اقرب جواز البناء ومنع اسكان الذى فيه على تلك الحالة وقوله بمنعه اى الذى وان لم يضر ما ير تحته بوجه بل وقضية امتناع ذلك وان لم يكن عمر للسفن اصلا ومفهوما جوازه للمسلم حيث لم يضر بالسفن التى تمر تحته ويمكن تصور ذلك بان يكون البناء الذى اخرج فيه الروشن سابقا على النهر فلا يقال صرحوا بامتناع البناء في حريم النهر فكيف هذا مع ذاك اه (قوله وكذا حفر بئر حشه) قال في شرح العباب اى فيمتنع في دورهم التى بين دورنا فقط اه اى لافى التى في شوارعهم المختصة بهم سم على حج قضية ذلك امتناع ذلك في دورهم التى بين دورنا وان لم يصل الحش الى الشارع ولا تولد منه شيء اليه فانظر ما وجه حينئذ فانهم انما تصرفوا في خالص ملكهم على وجه لا يضر المسلمين ولو قيل بان امتناع ذلك محله حيث امتد اسفل الحش الى الشارع او تولد منه ما يضر بالشارع لم يبعد اه ع ش (قوله بخلاف ذلك) اى الاشراع والحفر بلا ضرر (قوله ولو في دارنا) اى في دار الاسلام نهاية ومعنى (قوله او لما بذله الخ) عطف على تبعا لثالثا (قوله فيه) اى في الفتح الى شار عنا (قوله ولا يجوز اخراج جناح الخ) اى لا احد لا مسلم لا غيره وان امن الضرر بكل وجه ولعل الفرق بين الشارع وغيره ان الارتفاع بالشارع لا يتقيد بنوع مخصوص من الارتفاعات به بل لكل احد الارتفاع بارضه بسائر وجوه الارتفاعات التى لا تضر ولا يختص بشخص دون اخر بل يشترك فيه المسلم والذى وغيرهما جاز الارتفاع هو اتمه تبعا للتوسع في عموم الارتفاع به ولا كذلك المسجد وما الخ بق به فان الارتفاع بهما بنوع مخصوص من الارتفاعات كالصلاة ولطائفة مخصوصة من الناس كالمسلمين او من وقفت عليهم المدرسة كالشافعية مثلا فكانا شيهين بالاسلاك وهى لا يجوز الاشراع فيها لغير اهلها الا برضاهم والرضا من اهلها هاتمتنذر فتعذر الاشراع اه ع ش (نحو الرباط) اى وكحريم المسجد وفسقته ودهليز الموقوف عليه للبرور فيه الذى ليس بمسجد وكالمسجد فيما ذكر كل موقوف على جهة عامة كبر ما ماموقف على معين فلا بد من اذنه لكن يتجدد المنع لمن استحق بعده اه ع ش

الضمير للرباط وحذف نظير هذا من جناح قال في شرح الارشاد لو اشراع الى ملكة ثم سبل ماتحت جناحه شارع او يضر بالمارة امر برفعه على ما يحته الزركشى اه (قوله هو الحاكم) نعم لسبب كل احد مطالبته بازالته لانه من ازالة المنكر قاله سليم مر (قوله وكذا حفر بئر حشه) قال في شرح العباب اى فيمتنع في دورهم التى بين دورنا فقط اه اى لافى التى في شوارعهم المختصة بهم (قوله ولا يجوز اخراج جناح الى مسجد وان لم يضر) اى خلافا للبلقينى كما قاله في شرح العباب ان كان الميزاب كالجناح في ذلك احتيج الى الجواب عن خبر الميزاب الذى نصه عليه السلام بيده في دار عمه العباس رضى الله تعالى عنه وكان شارع الى مسجده عليه الفضل الصلاة والسلام فراجعوه وقد يقال الميزاب جناح وزيادة فلا يمكن منع الجناح دون الميزاب

لما اضر هنا هو الحاكم على مارجحه ابن الرفعة ولعله مبنى على مارجحه مخالفا لهما في نحو شجرة خرجت لهوائه اما على مارجحه ان له القطع ولو بلا حاكم فيحتمل ان يقال هنا كذلك ويحتمل الفرق بان الهواء هنا لكافة المسلمين فوجب تفويض امره الى نائبهم وهو الحاكم ونسب له وحده بخلافه الاستدلال بازالة الضرر عنه اما جناح وساباط لا يضر فيجوز لكن لمسلم لا ذى في شوارعنا وكذا حفر بئر حشه بخلاف ذلك في محالهم وشوارعهم المختصة بهم ولو في دارنا بخلاف فتح بابه الى شار عنا لان له استطرأه تبعا لنا ولما بذله من الجزية فلا محذور علينا فيه ولا يجوز اخراج جناح الى مسجد وان لم يضر ويظهر ان نحو الرباط والمدرسة كذلك وان اذن ناظره ثم رابت الا ذرعى صرح به

(قوله وتردد في الاشراع الخ) يتردد النظر في الاشراع في هو ام المسعى ولعل الاحوط المنع ومثله في ذلك هو اه
 عرفه ومنى والمزدلفة اه سيد عمر (والذي يتجه الخ) عبارة النهاية والا قرب ان ما حرم البناء فيها بان كانت
 موقوفة او اعتاد اهل البلد الدفن فيها حرم الاشراع في هو انها بخلاف غيرها اه وظاهره وان لم يضروه
 ظاهر فيمنع مطلقا ع ش (قوله لجواز فعله) اي فعل كل من الجناح والسباط (قوله يتنق) اي قوله لان
 الخ في النهاية والمغنى (قوله يتنق اظلام الموضع الخ) انظر هل يشمل هذا الاظلام الزائد في الليل بنحو السباط
 ام لا والقلب الى الاول اميل (قوله اظلام الموضع به) اي اظلاما يشق معه المرور اه سم عبارة النهاية
 والمغنى نعم لا اعتبار باظلام خفيف اه (قوله ويجت) يمر تحت الخ) فلو لم يكن يمر الفرسان والقوافل
 واخرج الروشن ثم عرض ذلك فهل يكلف رفعه او لا فيه نظر والا قرب الاول قياسا على ما لو اشعر الى ما كنه
 ثم سبل ما تحت جناحه شار ما اه ع ش اقول قول الشارح الاتي ولا يتقيد الامر بذلك الخ كالصريح فيما
 استقر به قول المتن (منتصبا) من غير احتياج الى مطاطة راسه نهاية ومغنى (الحمولة الخ) اي الاحمال عبارة
 المختار الحولة بالضم الاحمال واما الحول بالضم لاها ففى الابل التي عليها الهوداج سواء كان فيها نساء ولم
 تكن اه ع ش (قوله العالية) قال في شرح العباب اي التي ينتهى سمك ارتفاعها الى الحد الغالب في
 الحولات التي تحمل على الراس كما هو ظاهر اه واقول فيه نظر لانه يخرج الحد الكثير من الحولات الغير
 الغالب وخروجه بعيد من كلامهم والمتجه اعتباره ايضا وان لا يخرج الحد النادر بل ينبغي اعتبار الحد
 النادر ايضا لانه قد يتفق وهو الموافق لقوله الاتي لان ذلك قد يتفق وان نذر اه ولا وجه للفرق بينهما
 فليتأمل اه سم وفي البجيرى استحسن الشورى اعتبار العادة الغالبة وقلة الزيادة العبرة بالمرفعة ولو نادرة
 اه (قوله من ذلك) اي من انتفاء الاظلام وما كان مرور الماشى منتصبا على راسه حوله عالية (از كان الخ)
 خبر مبتدا محذوف اي هذا اي اشراط ما ذكر ان كارب الماشا الخ (قوله في الاول) اي في عمر الفرسان
 (ويكلف الخ) اي الواجب عبارة النهاية والمغنى ولو اوجع الانزعاع الى وضع ركب الركب على كتفه بحيث
 لا يتأذى نضبه لم يضرا قال ع ش قى ما لو اشعر الى ملك جاره باذنه ثم وقف الجار داره واشعره الى ما كنه
 وقفه مسجدا هل يبقى ام لا فيه نظر والا قرب الثاني فيكلف رفعه عن هو ام المسجد وان لم يضرو وينبغي ان يكون
 مثل ذلك ما لو كان له دار اثم قال وقت الارض دون البناء مسجدا فيكلف ازالة البناء وبقى ما لو وقف الاعلى
 دون الاسفل فهل يحرم الاشراع الى الاعلى دون الاسفل ام لا فيه نظر والا قرب الاول اه (اي ولا يتقيد)
 الاولى اسقاطاى (قوله بها) اي باخشاب المظلة وكذا ضمير منها (قوله ثم) اي في عمر القوافل (قوله اكبر)
 اي ارفع (قوله وافهم) الى قوله وايضا في النهاية والى التنبيه في المغنى الا قوله لتعلقه الى فاستحقاق (قوله ولو
 فوق جناح جاره) شمل ماتحته والمقابل له اه سم عبارة المغنى والنهاية يجوز اخراج جناح تحت جناح صاحبه
 اذا ضرر بالمار وفوقه ان لم يضرب بالمار على جناح صاحبه ومقابل له ان لم يبطل ارتفاعه به اه (قوله بالمار عليه)
 وحينئذ يشكل الخبر الا ان يفرق بالمساحة في الميزاب لشدة الحاجة اليه ولا يخفى ما فيه فليتأمل (قوله اظلام
 الموضع به) اي اظلاما يشق معه المرور (قوله الغالبة) قال في شرح العباب اي التي ينتهى سمك ارتفاعها
 الى الحد الغالب في الحولات التي تحمل على الراس كما هو ظاهر اه واقول فيه نظر لانه يخرج الحد الكثير
 في الحولات الغير الغالب وخروجه بعيد من كلامهم والمتجه اعتباره ايضا وان لا يخرج الحد النادر وقد سبق
 الشارح لما قاله بعض الشراح فضبط الغالبة بالغين المعجمة والباء الموحدة فليتأمل بل ينبغي اعتبار الحد
 النادر ايضا لانه قد يتفق وهو الموافق لقوله الاتي لان ذلك قد يتفق وان نذر اه اذا وجه للفرق بينهما
 فليتأمل (قوله نحو جناحه ولو فوق جناح جاره) شمل ماتحته والمقابل له وفي شرح العباب في الاول وقضية
 كلامهم في هذه انه لا يتصور فيها اخراج جناح جاره لكونه اعلى وفيه بعد بل ان تصور منع والا فلا اه
 وعبارة العباب كالروض في الثاني او مقابلا له ان لم يبطل نفعه وشرح الشارح ان لم يبطل هكذا ان لم يقربه

وتردد في الاشراع في هو اه
 المقبرة والذي يتجه منعه ان
 سبلت ولو باعتبار اهل البلد
 الدفن فيها لما مر من حرمة
 البناء فيها حينئذ (بل)
 للانتقال الى بيان مفهوم
 يضرم (يشترط) لجواز
 فعله (ارتفاعه بحيث)
 يتنق اظلام الموضع به حتى
 يسبل المرو به وبحيث
 (يمر تحت) الماشى (منتصبا)
 وعلى راسه الحولة بضم
 الحاء العالية لان انتفاء
 شرط من ذلك يؤدي الى
 اضرار المارة ان كان مر
 لمشاة فقط (وان كان يمر
 الفرسان والقوافل) اي
 يصلح لمروهم (فليرفع)
 وجوبا في الاول بحيث يمر
 تحته الركب ويكلف وضع
 رجه على كتفه وفي الثاني
 (بحيث يمر تحت المحمل)
 بفتح ثم كسر (على البعير
 مع اخشاب المظلة) فوق
 المحمل وهي بكسر الميم
 المسماة بالمحارة اي ولا يتقيد
 الامر بها بل بما قد يمر ثم وان
 كان اكبر منها كما هو ظاهر
 وذلك لان ذلك قد يتفق وان
 نذر وافهم اطلاقه ان له
 خراج نحو جناحه ولو فوق
 جناح جاره ان لم يضرب بالمار
 عليه

وإن أظلمه وعطل هو اءه مالم يبطل انتفاعه بل وفي محله إذا انهدم وإن عزم على إعادته مالم يسبقه بالاحياء وفارق مقاعد الاسواق حيث لا يزول حقه إلا باعراضه بأن هذا أضعف للتعاقب بالهواء الذي لا يقبل الملك فلا مكان له ولا تمكن (٢٠١) منه وتلك لها تعاقب بالارض التي من شأنها

أن تملك بالاحياء قصدا فكان لها مكان وتمكن وايضا فاستحقاق هذا تبع لاستحقاق الطرود فاستحققه السابق واستحقاق تلك قصد لا تبع فلم يسقط حق من سبق إليها إلا بالاعراض (تنبيه) قال الغزى فان قيل إذا جاز الجناح فله نصفه وإن اخذ أكثر هواء السكة وقالوا في الميزاب له تطويله إلا أن يزيد على نصف السكة فللجار المقابل منعه كما ذكره في الكافي قبل الفرق ان الجار محتاج الى الميزاب فكان حقه فيه كحق الجار فليس له إبطاله عليه بخلاف نصب الجناح فانه قد لا يحتاج اليه هكذا ظننته اه وما ذكره في الجناح واضح وفي الميزاب بعيد من كلامهم لانهم لم يعلموا ما تقرر في الجناح إلا بكونه سبق الى مباح فاستحققه وذلك ياتي في الميزاب فالتجديد فيه بما ذكر عن الكافي بعيد جدا وقوله في الفرق فليس له إبطاله فيه نظرا ايضا فانه لا يلزم من مجاوزته نصف الطريق إبطال حق الجار بل قد يبطل حقه وإن لم يجاوز النصف وقد لا يبطله وإن جاوز

أى على جناح الجار مغنى ورشيدى (قوله وإن أظلمه) بخلاف ما سبق في الساباط ويفرق بأن التصرف هنا في خالص ملكه وبأن الضرر هنا خاص اه سم وقوله في خالص ملكه محل نظر (قوله وعطل هو اءه) قد يشعر بأن تعطيل الهواء مانع من الساباط كالاظلام فليراجع (قوله لم يبطل انتفاعه) أى ويحصل ضرر لا يحتمل عادة وانظر صورة منع الانتفاع به وإدخال الضرر على جاره في هذه الحالة فان غايته ان يمد الجناح حتى يلتصق بجناح جاره وأى ضرر يات به بذلك فليتام اه ع ش اقول من الضرر اللاحق بذلك الاظلام وتعطيل الهواء لكن تقدم في الشرح أنهما لا يؤثران هنا وعن سم تأييد في الاظلام خلافا لما يقتضيه قوله أى ع ش أو يحصل ضرر لا يحتمل عادة فليراجع (قوله بل وفي محله الخ) عطف على قوله فوق جناح جاره عبارة النهاية ولو انهدم جناحه فسبقه جاره الى بناء جناح بمجاذاته جاز وان تعذر معه إعادة الاول ولم يمرض صاحبه كمالو انتقل الواقف أو القاعد في الشارع لا للمعاملة فانه يبطل حقه بمجرد انتقاله اه قال ع ش قوله مر ولو انهدم أى ولو يهدم جاره اه (قوله إذا انهدم الخ) عبارة المغنى إذا انهدم أو هدمه وإن كان على عزم لإعادته كمالو قد لا ستراحة ونحوها في طريق واسع ثم انتقل عنه يجوز لغيره الارفاق به ويصير أحق به فان قيل قياس اعتبار الاعراض في القعود فيه أى في الطريق الواسع للمعاملة بقاء حقه هنا إذا عاد اليه كما يحتمل الرافعى اجيب الخ اه (قوله مالم يسبقه بالاحياء) عبارة المغنى والنهاية نعم يستثنى من ذلك مالو بنى دارا في موات وأخرج لها جناحاً ثم بنى آخر دارا اتخذها واستمر الشارع فان حق الاول يستمر وإن انهدم جناحه فليس لجاره ان يخرج جناحه إلا بأذنه لسبق حقه بالاحياء اه قال ع ش قوله نعم الخ شمل المستثنى منه مالو أخرج بعض اهل الشوارع الموجوده الآن جناحاً ثم انهدم فليقبله لإخراج جناحه الى الشارع وإن منع الاول من إعادة جناحه لا نالنا نعم سبق لإحياء الاول بل يجوز ان الثانى هو السابق بالاحياء أو انهما احياء معا اه (قوله وفارق) أى محل الجناح (قوله مقاعد الخ) أى للمعاملة (قوله حقه) أى حق القاعد فيها (قوله فاستحقاق هذا) أى محل الجناح (قوله تبع لاستحقاق الخ) أى واستحقاق الطرود ثابت لكل من المسلمين فلذلك من سبق كان أحق به اه معنى (قوله تلك) أى المقاعد (قوله فله نصبه الخ) عبارة المغنى ومن سبق الى أكثر الهواء بان اخذ أكثر هواء الطريق لم يكن للاخر منعه اه (قوله قبل الفرق الخ) جواب فان قيل الخ (قوله انتهى) أى قول الغزى (قوله وما ذكره) أى الغزى في الجناح أو من جوازه اخذها أكثر هواء السكة (قوله في الميزاب) أى من عدم جوازه زيادة تطويله على نصف السكة (قوله وذلك) أى التعليل المذكور (قوله بما ذكر الخ) أى بعدم التجاوز عن نصف السكة (قوله وقوله الخ) أى الغزى (قوله فانه لا يلزم من مجاوزته الخ) أى ولا من عدمها عدم الإبطال (قوله لمال الجار) كان يصيب ماؤه جدار الغير بحيث يعيبه أو يتلفه اه سم (قوله أو الساباط) الى قوله وبكافى الناية والمغنى لا لقوله ولو في دار الغير (قوله لأن الهواء الخ) يؤخذ من ذلك تصوير مسئله الساباط بما إذا كان الصلح على إشراعه على ماتحته من الهواء وأنه إذا كان على وضع اطراف جذوعه من الجانين أو احدهما على جدار الغير فانه يصح وهو ظاهر لان جدار الغير يصح بيع رأسه وإيجاره لنحو البناء عليه اه سم (قوله إذا لم يضر الخ) أى وإن ضار متع فعلة نهاية ومعنى (قوله فيمتنع الخ) عبارة النهاية والمغنى

منه بحيث يبطل الخ (قوله وإن أظلمه) بخلاف ما سبق في الساباط ويفرق بأن التصرف هنا في خالص ملكه وأن الضرر هنا لخاص (قوله مالم يبطل انتفاعه) عبارة شرح مر وله لإخراج جناح تحت جناح جاره وفوقه مالم يضر بالمار عليه ومقابل مالم يبطل انتفاعه به (قوله بالاحياء) فيستمر حقه وإن انهدم (قوله لمال الجار) أى كان يصيب ماؤه جدار الغير بحيث يعيبه أو يتلفه (قوله لأن الهواء تابع) يؤخذ من ذلك تصوير مسئله الساباط بما إذا كان الصلح على إشراعه على ماتحته من الهواء وأنه إذا كان على وضع

(٢٦) - شروانى وابن قاسم - خامس - الثلاثين فالوجه جواز إخراج مالم يترتب عليه ضرر لمال الجار سواء أجاز النصف أم لا (ويجزم الصلح على إشراع) أى لإخراج (الجناح) أو الساباط بعوض ولو في دار الغير لأن الهواء تابع للقرار فلا يفرد بعهده كالحمل مع الام ولا نه إذا لم يضر في الشارع يجوز إخراج مالم يضر عليه ولو نال الام كالمرو وكما تمتع بإخراج الضار

استحققة نحرجه وما يستحقه الانسان في الطريق لا يجوز أخذ العوض عنه كالمروراه (فيه) أى فى الشارع (قوله بالمار) أى أو بالجار قول المتن (وان يبنى في الطريق دكة) أى وإن اذن الامام كما صرح به في شرح الروض كغيره ويؤخذ منه امتناع البناء وإن أقطعه الامام لأن إقطاعه لا يزيد على إذنه في البناء لكن نقل الشيخان في الجنائيات عن الاكثرين ان للامام دخلا في إقطاع الشوارع وانه يجوز للقطع ان يبنى فيه ويتملكه وأجاب الشارح في شرح الارشاد بأنه على تقدير اعتباره وإلا فكلاهما مباح صرح بخلافه محمول على ما زاد من الشارع على الموضوع المحتاج اليه للطروق بحيث لا يتوقع الاحتياج اليه بوجه ولو على الدوراه وكذا شرح مره سم قال ع ش قوله ويتملكه صرح في أن الامام أقطعه للتمليك لا للرافاق وعبرة سم على منهج قال السبكي ولا يجوز لو كلاء بيت المال بيع شئ من الشوارع وإن اتسعت وفضلت عن الحاجة لا ناعلم هل أصله وقف أو موات أحى فليحذر ذلك وإن عمت به البلوى اه وقوله وإلا فكلاهما مباح صرح بخلافه وهو الامتناع مطلقا اتسع أولا وهذا هو الذي يظهر من كلام الشارح مر اعتباره اه ع ش (قوله وإن اتسع) أى واذن الامام وانتفي الضرر نهائية ومعنى قول المتن (دكة) ومن ذلك المساطب التي تفعل في تجاه الصهاريج في شوارع مصرنا فليتنبه اه ع ش قال السيد عمر يردد النظر في وضع الدكة المنقولة من نحو خشب فقطضى التعليل الاول امتناعه لا الثاني ثم أيت في إحياء الموات أن لصاحب الكافي احتمالين في وضع السرير وروح الشارح وصاحب المغنى والنهاية جواز هذه الدكة المنقولة في معنى السرير بلا شك اه وينبغي حمل كلامه على ما تنقل بالفعل في نحو كل يوم الى البيت ثم ردنا إلى محله الاول ومثلا وإلا فالمستمرة وإن لم تكن مستمرة ونحوها تؤدي بمرور المدة الى بناء الدكة في تحملها كما هو المشاهد والله اعلم (قوله ولو بفناء داره) وقال المغنى والنهاية قال ع ش ألو وجد بعض الدور مساطب مبنية بفنائها أو سلم بالشارع يصعد منه إليها ولم يعلم هل حدث السلم قبل وجود الشارع أو بعده فانه لا يغير عما هو عليه لاحتمال انه وضع في الاصل بحق وأن الشارع حدث بعده ولو أعرض صاحبه عنه بأن ترك الصعود من السلم وهدمه بحيث لم يبق له أثر لم يسقط حقه بذلك اه (قوله كما صرح به البندنجي) أفتى به شيخنا الشهاب الرملى اه سم (قوله قال بعضهم ومثلها) ما يجعل الخ أقول هذا يتعين تصويره بما يسمى الآن دعامة ويكون متصلا بالجدار من أسفله مثلا وحمله على الكذب المعروف الان بعيد جدا لانه لو كان مراد الله لم يلحقه بالدكة ولم يشترط لجواز إخراجها وجود دخل ببناء المخرج إذ هو حيثئذ من أفراد الجناح اه ع ش (قوله أو يفرس فيه) أى فى الطريق النافذ وان اتسع واذن الامام وانتفي الضرر نهائية ومعنى وظاهر ان مثل غرسها نصب الشجر اليابس وغرسها (قوله لذلك) أى لأن المارة الخ (قوله فيه في الجنائيات) كل من الطرفين متعلق يأتي فالاول بالمطلق والثاني بالمقيد (قوله

يتمتع ارسال ماء البوالبع فيه اذا أضر بالمارة أيضا (و) يحرم (أن يبنى في الطريق) النافذ وان اتسع (دكة) هي المسطبة العالية والمراد هنا مطلق المسطبة ولو بفناء داره كما صرح به البندنجي لأن المارة قد تزدهم فتعثر بها ولان محلها يشبه بالاملاك عند طول المدة قال بعضهم ومثلها ما يجعل بالجدار المسمى بالكيش الا ان اضطر اليه لخلل بنائه ولم يضرب المارة لان المشقة تجلب التيسير اه (أو يفرس) فيه (شجرة) لذلك نعم ان قصد بها عمود المسلمين فكحفر البئر فيما يأتي فيه في الجنائيات

أطراف جذوعه من الجانبين أو أحدهما على جدار الغير فانه يصح وهو ظاهر لأن جدار الغير يصح بيع راسه وإيجاره لنحو البناء عليه (قوله يتمتع ارسال ماء البوالبع الخ) سيأتي قول المصنف ويحل إخراج الميازيب إلى شارع والتألف بها مضمون في الجد بدو تقييد الشارح قوله الميازيب بقوله العالية التي لا تضرب المارة اه وقضية قوله هنا إذا أضر بالمارة انه يتمتع ارسال ماء الميازيب إذا أضر بالمارة إلا ان يفرق بشدة الحاجة الى صرف ماء المطر لانه لا اختيار فيه أو يخص ماء البوالبع بغير ماء المطر ويوافق عدم الفرق ما يأتي من امتناع ارسال ماء الميازيب الى الطريق الضيقة (قول المصنف وان يبنى في الطريق دكة) أى وإن اذن الامام كما صرح به في شرح الروض كغيره ويؤخذ منه امتناع البناء وإن أقطعه الامام لأن إقطاعه لا يزيد على إذنه في البناء لكن نقل الشيخان في الجنائيات عن الاكثرين ان للامام دخلا في إقطاع الشوارع وانه يجوز للقطع ان يبنى فيه ويتملكه وأجاب الشارح في شرح الارشاد بأنه على تقدير اعتباره وإلا فكلاهما مباح صرح بخلافه محمول على ما زاد من الشارع على الموضوع المحتاج اليه للطروق بحيث لا يتوقع الاحتياج اليه بوجه ولو على الدوراه وكذا شرح مره سم (قوله النافذ) أى الذي الكلام فيه (قوله البندنجي)

على ما بحث (قوله وقياسه) أى ما بحث (قوله وفيه) أى البحث (قوله أو قصد المسلمين) من إضافة المعدل الى مفعوله عطف على الامام (قوله بان البراءة) أى وبشدة الحاجة الى الماء اه سم (قوله فلم يحز مطلقا) أى اذن الامام او قصد عموم المسلمين ام لا وهى الاقرب لكلامهم سم ونهاية (قوله بينهما هنا) أى بين الشجرة فى الطريق (قوله بشرطه) وهو عدم الضرر للمصلين وكونها للعموم المسلمين (قوله بجواز بنائه فيه) أى بناء المسجد فى الطريق (قوله وقضيته) أى التصريح المذكور (قوله لان شرطه) أى المسجد (قوله او ملكه) أى باني المسجد (قوله ومنه) أى من التصريح المذكور (قوله من التعليل) أى لتعليل حرمة البناء والغرس فى الطريق (قوله ويرده الخ) (تنبيه) ولا يضر عجن الطين فى الطريق اذا بقى مقدار المرور للناس ومثله القيام بالحجارة فيه للعامة اذ تارك بقدر مدة نقلها وربط الدواب فيه بقدر حاجة النزول والركوب وامام ما يفعل الان من ربط دواب العلافين للكرام فهذا لا يجوز ويجب على ولى الامر منعهم ولورفع التراب من الشارع وضرب منه اللبن وغيره وباعه صح مع الكراهة معنى زاد النهاية ولا يضر الرش الخفيف بخلاف القمامات أى وان قلت والتراب والحجارة والخرف التى بوجه الارض والرش المفرط فانه لا يجوز كما صرح به المصنف فى دقائقه ومثله ارسال الماء من الميازيب الى الطريق الضيقة اه وفى سم عن شرح الاشاد مثله الامسلة لربط دواب العلافين للكرى قال الرشيدى قوله مر ارسال الماء أى ماء الغسالات ونحوها كما هو ظاهر العبارة اه (قوله الذى ليس به الخ) سيد كر محترزه بقوله امام ما به مسجد الخ قول المتن (يحرم الاشرع الخ) أى يجزأ او غيره اه نهاية (قوله بغير رضاهم) كما افاده الخ فيه بحث ظاهر لان المحتاج اليه هنا ليس باستفادة تقييد الحرمة بعدم رضاهم بل ببيان الجواز رضاهم الذى هو مفاد قوله الا الخ وهذا لا يفيد هنا بالاولى ولا بالمساواة كما هو ظاهر والتغليب خلاف الظاهر فيحتاج لقرينة فقوله فلا اعتراض الخ فيه نظر لان صورة الاعتراض كافى الاستنوى وان تعبيره بالباقي لا يفيد الجواز بالرضاءى المسئلة المتقدمة اه سم بتصرف (قوله تغليباً) أى بان يراد بالباقي المستحقون فيعود الاستثناء للمسئتين (قوله او بقياس الاولى) عطف على مقدمه والاصل بمنطوقه تغليباً او بقياس الاولى (لان الشريك) هذا يفيد المنع بعدم الرضا بالاولى أى وهو ليس بمقصود ولا يفيد الجواز بالرضا بالاولى ولا المساواة الذى هو المقصود من الاعتراض فتأمل اه سم قول المتن (لا برضا الباقيين) لو قال المصنف البرضا المستحقين لكان الاولى ليعود الاستثناء لاولى ايضاً وهى ما اذا كان المشرع من غير اهله فانه لا يصح التعبير فيها بالباقيين ولثلاثتهم اعتبار اذن من بابه اقرب الى راس السكة لمن بابه بعده ووجهه الاصح خلافاً بناء على استحقاق كل الى

وأقرب به شيخنا الشهاب الرملى (قوله ويفرق بان الخ) يفرق ايضا بشدة الحاجة الى الماء (قوله فلم يحز مطلقاً) هو الاقرب الى كلامهم (قول المصنف لغير اهله) وباقى هنا نظير قوله الا فى فتح الباب وسواء فى هذا الخ (قوله بغير رضاهم) كما افاده الخ فيه بحث ظاهر وذلك لان الكون بغير رضاهم لا يحتاج اليه لاستفادته من قوله الا الخ لدخوله فى منطوق هذه العبارة اعنى يحرم الاشرع اليه لغير اهله والمحتاج اليه هنا هو بيان الجواز بالرضا الذى مفاد قوله فيما باقى الا الخ وهذا لا يفيد هنا قوله المذكور بالاولى كالا يخفى بل ولا بالمساواة كما هو ظاهر والتغليب خلاف الظاهر فيحتاج لقرينة فقوله فلا اعتراض فيه نظر لان صورة الاعتراض كافى الاستنوى وان تعبيره بالباقي لا يفيد الجواز بالرضاءى المسئلة المتقدمة (بغير رضاهم) أى رضا اهله فظاهره رضا الجميع وهكذا تعبير المنهج وشرحه بقوله بلا اذن منهم أى اهله فى الاولى ومن باقهم فى الثانية ولا يخفى اشكال اعتبار اذن الجميع فى الاولى بالنسبة للاشرع الذى هو فرض المسئلة هنا وكذا فى المنهج فى ضمن ما هو اعم منه لانه اذا اذن من بابه فى صدر السكة مثلاً فقد اذن فى خاص ملكه فلا حاجة الى اذن غيره لان الاشرع حيث لا يس فى ملكه ولا يراحم انتفاعه بخلاف فتح الباب لان المرور فيه مرور فيما يستحق كل منهم المرور فيه فلا يكتفى اذن البعض فليراجع (قوله لان الشريك الخ) هذا يفيد المنع بغير الرضا بالاولى لا يفيد الجواز بالرضا بالاولى ولا المساواة وهذا هو المقصود فى

الامام وفيه نظر ويفرق بان البئر ثم لها حد فكان للامام او قصد المسلمين دخل فيه واما الشجرة فلا حد لها تنتهى اليه بل هى دائمة النمو اغصانها وعروقها وما هو كذلك لا يؤمن ضرره فلم يحز مطلقاً ويفرق بينها هنا وفى المسجد بشرطه بان الضرر هنا اعظم نعم الذى يشبه البئر المسجد ومن ثم صرحوا بجواز بنائه فيه حيث لا يضر المارة وان لم ياذن فيه الامام كحفر البئر فيه للمسلمين قال الاذرى وقضيته ان البقعة تصير مسجداً وهو بعيد لان شرطه كونه فى موات او ملكه فالمراد بالمسجد مكان الصلاة لا غيره ومنه يؤخذ انه لو جعل الدكة للصلاة مثلاً ولا ضرر بوجه جازت (وقيل ان لم يضر) كل منهما المارة (جاز) كاشراع الجناح ويرده ما مر من التعليل (وغير النافذة) الذى ليس به نحو مسجد (يحرم الاشرع اليه لغير اهله) بغير رضاهم كما افاده قوله الا الى اخره تغليباً وبقياس الاولى لان الشريك اذا توقف على ذلك فلا جنى اولى ومن ثم لم يحز هنا خلاف وجري فيما بعده فلا اعتراض عليه (وكذا) يحرم ذلك (لبعض اهله) وان لم يضر (فى الاصح) الا برضا الباقيين من اهله

واجملهم هنا للعلم بما
 سيدكره انه لا ينعى الامن
 بابه بعده او مقابله كسائر
 الاملاك المشتركة ودر
 انه بعوض محتج مطلقا
 ويشترط رضا موصى له
 بالمنفعة ومستاجر تضرا
 وليس لهم كاعتمده ابن
 الرفعة وغير الرجوع بعد
 الاخراج بالاذن وطلب قلعه
 بجائز لانه وضع بحق ولا مع
 غرم ارش النقص لانه
 شريك والشريك لا يكف
 ذلك كما ياتي في العارية لان
 فيه ازالة ملكه عن ملكه
 فاندفع قول الاذرعى لم لا
 يقال لهم قلعه وبذل ارشه ولا
 ابقاؤه باجرة لان الهواء
 لا اجرة له ويظهر في غير
 الشريك ان لهم الرجوع
 وعائهم ارش النقص اخذا
 مما ياتي في العارية اماما به
 مسجد قديم او حادث فالحق
 فيه لعدم المسلمين فيكون
 كالشارع في تفصيله السابق
 فلا يجوز اخراج جناح ولا
 فتح باب فيه عند الاضرار
 وان اذنوا بخلافه عند عدمه
 وان لم ياذنوا ولا الصالح مال
 مطلقا نعم ليس ذلك عاما في
 كله بل من راس الدرب الى
 نحو المسجد كما بحثه ابن
 الرفعة وبحث ايضا حادث
 بعد الاحياء اي يقيتنا كما هو
 ظاهر بقاء حقمم اي قلهم
 المنع من الاشراع وان لم
 يضر اذ ليس لاحد الشركاء
 ابطال حق البقية من ذلك

بابه لا الى آخر الدرب كما به لم من قوله لآتي مغنى ونهاية قال عرش قوله لا يبرضا الباقي من امله وهم من
 بابه ابعدهم من المشرع لاجمع اهل الدرب شيخنا زيادى ولو وجد في درب منسد اجنحة ونحوها قديمة ولم
 يعلم كيفية وضعها حمل ذلك على انها وضعت بحق فلا يجوز هدمها ولا التعرض لاهلها ولو انهدمت و اراد
 إعادة بناء فليس له ذلك الا باذنه لا تنهيه الحق الاول بانهدمها وينبغي ان يحل ذلك اذا اراد إعادة بناءه
 جديدة لا بانيها القديمة اخذنا ما قالوه فيما لو اذن له في عرس شجرة في ملكه فانتقلت فانه لا إعادة ان
 كانت حية وليس له عرس بدها ويحتمل الفرق فيمنع الاعادة ولو باله القديمة اه وقوله وينبغي الخ
 محل توقف وقوله اخذا الخ ظاهر المنع اظهر الفرق بينهما نعم ينبغي ان يحل ذلك اذا لم يعلم سبق المشرع
 بالاحياء ولا فيبعده مطلقا اخذا عما سر في الطريق النافذ (قوله واجملهم) الى قوله ويظهر في النهاية
 الا قوله لان فيه ازالة ملكه عن ملكه وقوله فاندفع الى ولا ابقاؤه (قوله من بابه بعده) الى الى جهة
 اخر السكة (قوله ودر) الى قوله اخذا في المعنى الا ما ذكر انفا (قوله ومر الخ) الى في شرح ويحرم الصالح
 (قوله انه) الى الاشراع (قوله مطلقا) الى ولو كان الاشراع في دار الغير وكان الاخذ اماما (قوله موصى له
 بالمنفعة الخ) ونحوهما كالوقوف عليهم اه عرش (قوله تضرا) الى المسمى وان لم يتضرر شوي
 اه بجيرمى (قوله وليس لهم الخ) الى ولو رضى بعضهم لبعض بذلك امتنع عليه الرجوع نهاية ومعنى (قوله
 بعد الاخراج) الى اخراج بعض امله (قوله وطلب قلعه الخ) عطف على الرجوع (قوله ولا مع غرم الخ)
 عطف على بجائز (قوله لانه شريك الخ) قضية ذلك ان الاخراج لو كان فيما لا حق للخروج فيه بان كان بين باب
 داره وصدر السكة كان لمن رضى الرجوع ليقطع ويغرم ارش النقص وهو ظاهر نهاية ومعنى وبكر ادخاله
 في قول الشارح الاقوي يظهر في غير الشريك الخ (قوله لان فيه ازالة ملكه) الى التكليف المذكور
 تكليف ازالة الخ (قوله ولا ابقاؤه الخ) عطف على طلب قلعه (قوله في غير الشريك) وكذا في الشريك اذا
 كان الاخراج فيما لا حق فيه بان كان بين بابه وصدر السكة اي اخره م راه سم (قوله وعليه ارش
 النقص الخ) المراد انهم اذا رجعوا فلهم تكليف واضع الجناح باز القاهم من الجناح هو الشارع لا ما نى
 منه على جدار المالك فلا ياتي في تكليفهم الباني برفع الجناح ازالة ملكه وهو ما نى على الجدار عن ملكه
 وهو الجدار نفسه عرش (قوله اماما به مسجد) الى المان في النهاية والمغنى الا قوله او حادث وقوله الى يقيتنا كما
 هو ظاهر وقوله اسكن تسويتهم الى وكما مسجد وقوله اماما ونف الى ولو كان وكذا في المغنى الا قوله
 والجلوس الى ويجوز المرور (اماما به الخ) الى اما غير النافذ الذي به الخ عبارة النهاية والمغنى ولو وقف بعضهم
 داره مسجد او وجد ثم مسجد قديم الخ اه (قوله فيكون كالشارع) يؤخذ منه امتناع الدكة مطلقا اه
 سم (قوله عند الاضرار) راجع لكل من الاخراج والفتح الخ (ولا الصالح الخ) عطف على اخراج جناح
 (قوله مطلقا) الى ولو لم يضر (قول ذلك) الى منع الاخراج والفتح والصالح (قوله راس الدرب) الى اوله الذي
 فيه البوابة اه بجيرمى (قوله الى نحو المسجد الخ) ولعل زيادة النحو الاشارة الى عموم بحث ابن الرفعة والا
 فالاولى لينااسب ما قبلها ولا يتكرر مع ما بعدها اسقاطها (قوله اي يقيتنا) مفهوما انه اذا شك في كونه قبل
 الاحياء او بعده كان كالقديم في التفصيل المار انفا خلافا لما في عرش حيث جعله كالحدث فاير اجمع (قوله بقاء
 حقمم) مفهوما وبحث (قوله وبحث ايضا) جزء في النهاية والمغنى عبارة ما اذا كان المسجد حادثا فان
 رضى به اي باحداث المسجد اهلها اي اهل السكة فكذلك اي فلا له الا شرع الذي لا يضر والا فله المنع
 الاعتراض فتامله (قوله من بابه بعده) لعل المراد بعده الى جهة راس السكة (قوله او مقابله) قضيته ان
 المقابل هنا لا يمنع مع ان الاشراع المقابل لبابه بل او لجداره الاقرب الى راس السكة واقع فيما له فيه شركة
 واما مقابل الباب القديم فيما ياتي فليس الفتح في مقابلته ولا مزاحما لاستطرافه فليراجع (قوله في غير
 الشريك) وكذا في الشريك اذا كان الاخراج فيما لا حق له فيه بان كان بين باب داره وصدر السكة
 مر (قوله فيكون كالشارع) يؤخذ منه امتناع الدكة مطلقا

الخ قال ع ش قوله مروا فلا فلهم الخ وخذ منه انه لو كان السفلى لانسان والعلو لاخر فوقف صاحب السفلى
ارضه مسجدا فان اذن له في ذلك صاحب العلوكلف نقض علوه لانه رضى بجعل الهوا محترما باذنه صاحب
السفلى في جعله مسجدا وهو يمنع من اشراع جناح في هوائه فيمتنع من اقامة السقف المملوك في هوائه وإن لم
يأذن جاز له ابقاء بناؤه ولا يكلف نقضه لانه لم يوجد منه ما يقتضى اسقاط حقه اهو ظاهره وإن كان صاحب
العلو الاذن جاهلا بما ترتب على اذنه وهو بعيد جدا (قوله وهو متجه) اعتمدهم راي والمغنى وعليه فيتحصل
انه إذا كان المسجد مثلاً قديماً اي بان علم بناؤه قبل احياء السكة الموجودة اشترط لجواز الاشراع امر واحد
وهو عدم ضرر المارة او حادثا اشترط امران عدم الضرر ورضا اهل السكة مر اقول فله حكم الملك
وحكم الشارع وقضية ذلك امتناع الدكة مطلقا كما مر سم على حجج اه ع ش (قوله لكن تسويتهما)
اي الشيعين (قوله يخالف ذلك) اي البحث الثاني لابن الرفعة قال سم بعد ذكر عبارة الروضة مانصه ولا
يخفى أن قولهما عند الاضرار يحتمل مفهومه ان يكون هو الجواز عند عدم الاضرار لكن بشرط رضا اهل
السكة وهو موافق لبحث ابن الرفعة المذكور وان يكون هو الجواز عند عدم الاضرار وإن لم يرض اهل
السكة وهذا يخالف بحث ابن الرفعة وإذا احتمل المفهوم لم يتعين تخالفته اه (قوله لكن يتجدد المنع الخ)
ظاهره ان لمن استحق ذلك بعده الرجوع من غير ارض نقص وعليه فاعل الفرق بينه وبين مالواذنو اشهر رجوعا
وطلبوا الهدم حيث غرموا ارض النقص انهم بالاذن ورطوه فاذا رجعوا ضمنوا ما فو توه وعليه ولا كذلك
البطن الثاني فانهم لم ياذنوا اذن من قبلهم لم يسر عليهم والاقرب انه ليس له قلعه بجانب ان كان الانتفاع برؤوس
الجدران وانحوها مما لا يكون محض هو اما الشارع لكونه وضع بحق فيتعين تيقينه بالاجرة ولا يجوز قلعه
وغرامة الارش ان كان من غلة الوقف اه ع ش (قوله لمن استحق) اي الموقوف (قوله بها) اي
في الطريق الغير النافذ التي ليس بها نحو المسجد (قوله توقف الاشراع على كاله الخ) اي اذا كان فيما يستحقه
اه سم (قوله بخلاف الدخول) اي دخول غيرهم بلا اذن نهاية ومعنى (قوله لسكة) اي غير نافذة (قوله
كالشرب من نهره) اي المختص بهم اه ع ش (قوله والجلوس فيه) اي جلوس غير اهل غير النافذ فيه
(قوله ولهم الاذن فيه بمال) ويوزع المال على عدد الدور وما يخص كل دار يوزع على عدد ملا كما بقدر
حصصهم ويقوم ناظر دار موقوفه مقام مالك دار ويصرف ما يخصه على مصالح الموقوف وعليه ع ش
وقليوبى اه بجير مى (قوله كالا يجوز لهم بيعه) وقد يفرق بان البيع إنما امتنع لان فيه اتلافا لا ملاكهم
بعد مخرهاو حيثئذ فقيد بما لا يمكن التخاذل من لها من جهة اخرى والاجارة ليس فيها ذلك في المنع منها نظر
اي نظرا نهاية (قوله معنى كونه الخ) مقول الماوردي (قوله ويجوز المرور الخ) ويكره ا كشاره
بلا حاجة اه نهاية (قوله بملك الغير الخ) كالوتعين طريقا للوصول الى مزرعته وانحوها ولم يضرب صاحب
الملك ومثل الملك ماجرت العادة بزرعته من الارض المضروب عليها الخراج فلودعت الحاجة الى المرور
في محله من تلك الارض فلو ترتب على المرور ضرر عليه لا يجوز الا بطريق مسوغ له كالاستجار بمن له ولاية

(قوله وهو متجه) اعتمدهم روى عليه فيتحصل انه ان كان المسجد مثلاً قديماً اشترط لجواز الاشراع امر واحد
وهو عدم ضرر المارة او حادثا اشترط امران عدم الضرر ورضا اهل السكة مر اقول فله حكم الملك وحكم
الشارع وقضية ذلك امتناع الدكة مطلقا كما مر (قوله لكن تسويتهما) عبارة الروضة ثم ما ذكرناه من سد
الباب وقسمة الصحن مفروض فيما لا يمكن في السكة مسجداً فان كان فيها مسجد عتيق او جديد من عوامن
السدة والقسمة لان المسلمين كلهم مستحقون الاستطراق اليه ذكره ابن كنج وعلى قياسه لا يجوز الاشراع
عند الاضرار وإن رضى اهل السكة لحق سائر المسلمين اه ولا يخفى ان قولهما عند الاضرار يحتمل مفهومه
ان يكون هو الجواز عند عدم الاضرار لكن بشرط رضا اهل السكة وهذا موافق لبحث ابن الرفعة المذكور
وان يكون هو الجواز عند عدم الاضرار وإن لم يرض اهل السكة وهذا يخالف بحث ابن الرفعة وإذا احتمل
المفهوم لم يتعين تخالفته (قوله لمن استحق) اي الوقف (قوله توقف الاشراع) اي اذا كان فيما يستحقه

وهو متجه معنى ومن ثم تبعه
غيره لكن تسويتهما بين
العتيق والجديد يخالف
ذلك وكالمسجد فيما ذكر
كل موقوف على جهة عامة
كرباط وبئر اما موقوف على
معين فلا بد من اذنه لكن
يتجدد المنع لمن استحق بعده
ولو كان بهادار النحوظ لعل
توقف الاشراع على كاله
واذنه بخلاف الدخول لسكة
بعض اهلها بحجور فانه
يجوز على الاوجه كالشرب
من نهره لكن الورع خلافه
والجلوس فيه يتوقف على
اذاهم اي ان لم يتسامح به
عادة فيما يظهر ولهم الاذن
فيه بمال على الاوجه وقول
القاضي لا يجوز لهم ان
ياذنوا فيه باجرة كالا يجوز
لهم بيعه مع انه ملكهم إنما
يأتى على قول الماوردي
الضعيف معنى كونه ملكهم
انه تابع لملكهم ويجوز
المرور بملك الغير اذا
اعتيد المساحة به

ولم يصرب ذلك طريقا (واهلة) أي غير النافذ (من نفذ باب داره) يعني ملكه كفرن وخانوت وبئر (لله لا من لاصقه جداره) من غير باب له فيه لان ذلك هو العرف (وهل الاستحقاق ٢٠٦) في كلها) أي الطريق إذ هو يجوز تذكيره وتانيته فزع من ان هذا سهو هو السهو (لكلهم)

ذلك اه ع ش (قوله) لم يصرب ذلك طريقا) وقد قيل ان السلطان يجوز لما قدم سروا استقباله أهل البلد وفيهم القفال الكبير والقاضي ابو عاصم العامري أحدهما عن عيين السلطان والاخر عن يساره وازدحموا افتعدي فوس القفال عن الطريق إلى أرض مملوكة لانسان فقال السلطان للعامري هل يجوز ان يتطرق في أرض الغير بغير إذنه فقال له سل الشيخ فانه ما لم يقع فيما لا يحل في الشرع فسمع القفال ذلك فقال يجوز السعي في أرض الغير إذ لم يخش ان يتخذ بذلك طريقا ولا عا دضرره على المالك بوجه اخر كالنظر في امرأة الغير والاستغلال بجداره اه معني (قوله) يعني ملكه) إلى قوله المتن ام يتخص في النهاية وكذا في المعنى لإقوله فزع من إلى المتن (قوله) لان ذلك هو العرف) عبارة المعنى لان اولئك هم المستحقون للارتفاع فهم الملاك دون غيرهم اه قول المتن (في كلها) وقد اتى المحرر بجميع الضمان مؤنثة لتعبيده او لا بالسكة ولما عبر المصنف بغير النافذ عدل إلى تذكيرها إلا هذه اللفظة معني ونهاية (قوله) أي الطريق) أي الغير النافذ (قوله) نظيره) أي في تعديل هل بأم قول المتن (وباب داره) يخرج ما بعد بابه إلى جهة صدر السكة وإن وازى جداره اه سم قول المتن (اصحها الثاني) ولا هل الدرب المذكور قسمة صحته كسائر المشتركات القابلة للقسمة ولو اراد الاسفلون لا الاعلون سد ما يليهم او قسمة جاز لا لهم يتصرفون في ملكهم بخلاف الاعلين ولو اتفقوا على سد راس السكة لم يمنعوا منه ولم يفتح به بعضهم بغير رضا الباقي نعم ان سد بآلة نفسه خاصة فله فتحه بغير رضاهم ولو امتنع بعضهم من سده لم يكن الباقي السد نهية ومعني قال ع ش قوله مر سد ما يليهم أي حيث امكنهم الاستطراق من غيرهم ولو باحداث ممر اما لم يكن ذلك لكل واحد منهم بان تعذر الاستطراق من غير ذلك الطريق على بعضهم امتنع وقوله لم يمنعوا منه أي حيث امكن لكل الاستطراق من غيره ولو باحداث ممر اه (قوله) لان هذا) إلى قوله واعترضه الرافعي في النهاية والمعنى الإقوله سواء إلى ولهم الرجوع (قوله) بغير اذنهم) لتضررهم فان اذنوا جاز نهية ومعني (قوله) سواء هنا الخ) أي في احتياج الغير إلى الاذن (قوله) المتأخر) أي من أهلها لانه أي الغير لا يستحق طروقا بحق الملك بخلاف بعض أهله فاخص منعه بمن يحدث عليه طروقا في ملكه اه سم (قوله) عن المفتوح) أي الذي فتحه الغير او اراد فتحه اه سم (قوله) والمتقدم) أي منهم اه سم (قوله) لانه) تعليل لقوله سواء الخ (قوله) نعم بفرق الخ) قضية هذا الفرق كالذي فرق به في شرح الروض انه إذا كان الفاتح احدهم ورجعوا لا يغرمون ايضا شيئا فيحصل من هذا مع ما قدمه في الجناح انهم إن رجعوا بعد فتح الباب جاز ولا غرم مطلقا او بعد إخراج الجناح فان كان أخرج شرحا امتنع الرجوع او اجنبيا جاز مع غرم الارش اه سم (قوله) لا يتوقف على إذن الخ) قد يقال انه وإن لم يتوقف على إذن لكانه في الغالب يتسبب عن إذنهم في الاستطراق بعد الفتح قول المتن (وله) أي للغير (قوله) بتشديد الميم) إلى قوله وهو متوجه في المعنى لإقوله مطلقا وإلى قوله وقد اختلف في النهاية إلا ما ذكر (قوله) كافي البيان) فلو حذف لفظه إذا سمره لكان اخصر واشمل اه معني (قوله) مطلقا) شامل لما جعل على المفتوح الاستئضاء نحو شباك وفي المعنى والنهية ما يخالفه عبارتهما وما صححه تبع الدجرجر هو ما صححه في الصحيح التنبيه وهو المعتمد وإن قال في زيادة الروضة ان الافقة المنع فقد قال في المهمات ان الفتوى على الجواز فقد نقله ابن حزم عن الشافعي نعم لو ركب على المفتوح الاستئضاء شبكا كالنحوه جاز جز ما كان نقله الاسنوي

أي لكل منهم فالمراد بالكل هنا الكل الافراد يقرينة قوله كل واحد لا المجموعى إذ لا نزاع فيه (ام) يأتي نظيره قبيل فصل اوصى بشاة مع ما فيه) تختص شركة كل واحد منهم (بما بين راس الدرب وباب داره وجهان اصحهما الثاني) لان هذا المقدار هو محل تردده ومروبه وما بعده هو فيه كالا جنى فعلم ان من بابه اخرها يملك جميع ما بعد اخر باب قبله فله تقديم بابه وجعل ما بعده دهليزا لداره (وليس لغيرهم فتح باب اليه للاستطراق) بغير اذنهم سواء هنا المتأخر عن المفتوح والمتقدم عليه لانه يمر في حق كل منهم ولهم الرجوع ولو بعد الفتح ولا يغرمون شيئا بخلاف ما لو اعار راضا للبناء لا يقطع بجناقاله الامام واعترضه الرافعي بانه لا يفرق بينهما وفرق ابن الرفعة بما رده غير واحد نعم يفرق بان ما تصرف فيه هنا وهو الفتح لا يتوقف على إذن لما يأتي ان له رفع جداره وإنما المتوقف على اذنهم استطرافه فاذا رجعوا عليه لم يفوتوا عليه شيئا غروه فيه بخلافهم في إعارتهم الارض للبناء فانهم غروه

بوضع ما يتوقف على اذنهم الظاهر في دوام بقائهم عليه فاذا رجعوا غروا له نظير ما يأتي في
إعارة الجدار لوضع الجندرج (وله فتحه إذا) لم يستطرق منه سواء (سمره) بتشديد الميم وتخفيفها ام لا كما في البيان (في الاصح) لان له رفع الجدار فبعضه اولى وكذا فتح باب للاستئضاء وإن لم يجعل عليه نحو شباك ورجع في الروضة المنع مطلقا (ومن له فيه

(فلشركائه) وهم من باب به بعد القديم بخلاف من باب قبله أو مقابله وهذا هو مراد الروضة بناء على ما فهمه المحققون من عبارتها وفهم البلقيني اجراء عبارتها على ظاهرها ان المراد بالمفتوح في هذه الحادثة فتحه فاعترضها بانه مشارك في القدر المفتوح فيه فجاز له المنع وهو متجه بناء على فرض ان ذلك الظاهر هو المراد وقد اختلف الناس في فهم عبارتها ولا و آخرها حتى وقع لشبخنا في شرح الروض ما يفهم ان المراد أولا و آخرها هو الحادث فتحه وليس كذلك كما تقرر ووجه اتجاهه بناء على ذلك ان كلا منهم كما هو ظاهر يستحق من راس السكة الى جانب بانه ما يلي اخرها لا اولها ورد بعضهم على البلقيني بما لا طائل تحته فاحذره (منعه) وان سد الاول لانه احدث استطرأقا في ملكهم وان لم يتوقف على اذنهم في اصل المرور بل لا يؤثر نهيهم للضرورة الحاققة بخلاف بقية المشتركات (وان كان اقرب الى راسه ولم يسد الباب القديم) اي ولم يترك التطرق منه (فكذلك) اي لكل من باب به بعد المفتوح الآن أو بازائه على مامر المنع لان اضماع الثاني الاول يضرهم بتعدد المنفذ

وغيره عن جمع اهل قول المتن (باب) أو ميزاب نهاية ومعنى قول المتن (فلشركائه) أي لكل منهم نهاية ومعنى (قوله) بخلاف من باب الخ) أي لانه لم يحدث استطرأقا في ملكهم لانه كان يستحق الطروق فيه من قبل أي بحق الملك بخلاف من ليس من اهل الدرب فانه وان جاز له دخوله بغير اذن لكنه لا بحق ملكه اهم (قوله وهذا) أي المفتوح القديم لا الجديد اه سم (قوله مراد الروضة) أي بالمفتوح في اوله أو مقابل المفتوح اه ع ش (قوله المحققون) عبارة النهاية كما فهمه السبكي والاسنوي والاذري اه (قوله اجراء الخ) مفعول في فهم ولعل الاولى وأجرى البلقيني عبارتها على الخ (قوله في هذه) أي في عبارة الروضة وقال السيد عمر أي في مسئلة المقابل المشار اليه بقوله أو مقابله اه (قوله بانه) أي المقابل بالمفتوح الحادث (قوله وهو متجه الخ) أي فانه لو اريد هذا المكان المنع متفقا عليه حينئذ اهمية (قوله في فهم عبارتها ولا و آخرها) أي اول عبارة الروضة و آخرها وهي كافي النهاية والمعنى بخلاف من باب به بين المفتوح ورأس الدرب أو مقابل المفتوح اه (قوله كما تقرر) أي ان المراد بالمفتوح في آخر عبارة الروضة على فهم المحققين الباب القديم وفي اولها القديم (قوله ووجه اتجاهه الخ) أي اعتراض البلقيني على تقدير حمل المفتوح على الحادث (قوله ان كلا منهم الخ) أي فيسكون المقابل للجديد مسددا للقدر المفتوح فيه ومشاركاه (قوله بما يلي الخ) بيان للجانب (قوله اخرها الخ) أي السكة (قوله لانه احدث استطرأقا الخ) به يعلم اندفاع ما يتوهم من ان المنع هنا يشكل عليه جواز دخول الاجنبي السكة والمرور فيها بغير اذن اهلها فاذا جاز للاجنبي فلبعضهم أولى ووجه الاندفاع ان شرط مرور الاجنبي في ملك الغير مالم يتخذ طريقا الفاتح هنا قد اتخذ الممر طريقا هكذا الجواب م و قد يقال لا حاجة لذلك لأن لهم منع الاجنبي كما لهم منع الشريك فليتامل اه سم أي منع الشريك أي فيما لا يستحقه (قوله وان سد) إلى المتن في النهاية (قوله للضرورة الخ) عبارة النهاية لان التوقف على الاذن هنا يؤدي لتعطيل الاملاك بخلافه ثم اه أي في العرصة المشتركة (قوله بعد المفتوح) أي إلى جهة صدر السكة أي اخرها فيشمل مقابل القديم اه سم (قوله الان) أي الجديد (قوله بازائه) والحاصل انه يعتبر في المسئلة السابقة اذن لا بعد من القديم ولا يعتبر مقابله وهذا اذن لا بعد من الجديد ومن يقابله اه بجمري (قوله على مامر) لعل في توجيه اعتراض البلقيني (قوله الموجب للتميز الخ) يؤخذ منه انه يتمتع عليه هدم داره وجعلها دورا متعددة لكن اطلاق ما في الاسنى والمعنى والنهاية عن البغوي من ان من له في سكة أي غير نافذة قطعة ارض له جعلها دورا لكل واحدة باب قد يناع في ذلك اللهم إلا ان يكون كلام البغوي مقيدا بما اذا لم يعلم اصلها اما اذا علم ان اصلها متحد المنفذ ومتعدده عمل بقضيته على ما بحثناه ومع ذلك ففي النفس منه شيء ثم رأيت في الامداد بعد نقل كلام البغوي مانصه ووضح ان الكلام في قطعة ارض لم تسكن دارا قبل ذلك والواجب اعادتها على حكمها الاول وان عرف فان جهل فهو محل نظر ويقرب ان صاحبها مخير في فتح بابها من أي محل شاء لان الاصل في التصرف في الملك الحل حتى يعلم مانعها انتهى سيد عمر وقوله من أي محل

فيحصل من هذا ما قدمه في الجناح انهم ان رجعو ابعد فتح الباب جاز ولا غرم مطلقا وبعد اخراج الجناح فان كان المخرج شر بكا امتنع الرجوع أو اجنبيا جاز مع غرم الارش (قوله بخلاف من باب قبله) أي لانه لم يحدث استطرأقا في ملكهم لانه كان يستحق الطروق فيه من قبل أي بحق الملك بخلاف من ليس من اهل الدرب فانه وان جاز له دخوله بغير اذن لكنه لا بحق ملكه (قوله مراد الروضة) فرادها بالمفتوح القديم لا الجديد (قوله لانه احدث استطرأقا في ملكهم) به يعلم اندفاع ما يتوهم من ان المنع هنا يشكل عليه جواز دخول الاجنبي السكة والمرور فيها بغير اذن اهلها فاذا جاز للاجنبي فلبعضهم أولى ووجه الاندفاع ان شرط مرور الاجنبي في ملك الغير مالم يتخذ طريقا الفاتح هنا قد اتخذ الممر طريقا هكذا الجواب م و قد يقال لا حاجة لذلك لان لهم منع الاجنبي كما لهم منع الشريك فليتامل (قوله بعد المفتوح) أي إلى جهة صدر السكة فيشمل مقابل القديم (قوله الان) أي الجديد (قوله او بازائه) كتب شيخنا البرلسي بها مش شرح المنهج هذا الذي قاله الشيخ في المقابل في هذه الصورة لم اره لغيره ولا يتجه فرق بينهما وبين مقابل القديم في الاولى اه اقول مقابل

شاه ظاهره بأى كيفية شاء من الوحدة والتعدد (قوله فاندفع الخ) عبارة النهاية والمغنى لان افضاءم الثاني الى الاول يوجب حقه ووقوف الدواب في الدرب فيتضررون به وقيل يجوز واخاره الاذعى وضعف التوجيه بالرحمة بتصرفهم بان له جعل داره حماما او حانو تافع ان الرخصة ووقوف الدواب في السكة وطرح الافتقال تكثير اضعاف ما كان قد يقع نادرا في باب اخر للدار اه ويمكن الجواب بان موضع فتح الباب لم يكن فيه استحقات بخلاف جعل داره ما ذكر اه (قوله من هذا) اى من جواز جعل داره ما ذكر (قوله ضعف الاول) اى ضعف ما في المتن من المنع قول المتن (وان سده) أى ترك التطرق منه قول المتن (فلا منع) قال الاسنوى ولو كان له دار بوسط السكة واخرى باخرها فالتوجه انه يجوز لمن داره بينهما منعه من تقديم باب المتوسطة الى اخر السكة لانه وان كان شريكا في الجميع لكن شر كته بسببها انما هو اليها خاصة وقد يبيع لغيره فيستفيد بآداة استطراق نهاية ومعنى (قوله لانه ترك بعض حقه) اى ولا يسقط حقه من القديم بما فعله فلواراد الرجوع للاستطراق من القديم وسد الحوادث لم يمنع ولو باع الدار المشتملة على ما ذكر لاخر قام مقامه فله الاستطراق من القديم مع سد الحوادث اه ع (قوله ومراخ) اى في شرح وأصحهما الثاني اه كرى (قوله تقديمه الخ) أى تقديم بابه فيما يختص به وجعل ما بين الدار واخر الدرب دهليزا نهاية ومعنى (قوله حتى على ما مر عن الروضة) قد يقال المناسب ان يقول عن غير الروضة ان اراد بما مر ما تقدم في فتح الباب اذا سمره لان الذى مر عنها المنع كما هنا بخلاف المتن فان الذى مر عنه الجواز وعليه يقال هنا بالمنع وبقرق بينهما اه سم اقول المتبادر انه اراد به ظاهر عبارة الروضة في مسئلة فتح باب ابعد من راس الدرب فلا اشكال (قوله الى اخرها) اى الى جهة اخر السكة (قوله اختص) أى ذلك الاحد (ملك الآخر) أى آخر الدرب أى جميع ما بعد باب يقابل بابه (قوله بفتح الفوقية اوله) كذا في المغنى ولسكن المعنى على الضم من الثلاثى لان يكون من الفعل بخذف احدى التاءين (قوله علوكين) و (قوله علوك) علم به ان مراد المصنف بالمسدود والمملوك والا فالسدا يلزم منه الملك بدليل مالو كان في اقصاده مسجد او نحوه كما مر نهاية ومعنى (قوله مع بقاء باييهما) قضية اطلاق المصنف انه لا فرق في جريان الخلاف بين ان يبقى البابين على حالهما او يسد احدهما وان خصه الرافعى بما اذا سد باب أحدهما وفتح الباب لغرض الاستطراق معنى ونهاية (قوله لانه يتصرف الخ) عبارة النهاية والمغنى لانه يستحق المرور في الدرب ورفع الحائل بين الدارين تشريف في ملكه فلم يمنع حقه اه (قوله وفي الروضة الخ) راجع للمتن عبارة النهاية والمغنى وما ذكر المصنف تبعاً للرافعى والبعوى هو المعتد والثاني المنع ونقله في الروضة عن العراقيين عن الجوهري وروى جري عليه ابن المقرئ اه قول المتن (وحيث منع فتح الباب) اى بان اراد الاستطراق اه رشيدى قول المتن (فصالحه اهل الدرب) اى على فتحه ليستطرق قال سم على منعه (فرع) الظاهر ان الميزاب يلحق بالباب في جواز الصلح بما لان صاحبه يتفجع بالقرار

القديم في الاول لم يشاركه في محل الفتح بخلاف الجديد هنا (قوله حتى على ما مر عن الروضة) قد يقال المناسب ان يقول عن غير الروضة ان اراد بما مر ما تقدم في فتح الباب اذا سمره لان الذى مر عنها المنع كما هنا بخلاف المتن فان الذى مر عنه الجواز وعليه يقال هنا بالمنع وبقرق بينهما (مسئلة) في فتاوى السيوطى زقاق غير نافذ به بيوت وعلى كنفه مخزن فاراد صاحب البيوت ان يبني على الزقاق بابا يصون به بيوتهم ويبني علو الباب طبقة فهل لصاحب المخزن منعه الجواب ان كان باب المخزن داخل الزقاق فله المنع من بناء باب وطبقة علوه ان كان ذلك بحيث يصير باب المخزن داخل الباب وان كان الباب يبني داخلا بحيث يصير باب المخزن خارجا فليس له المنع (مسئلة) رجلان لها منزل مشترك فباع احدهما حصته لآخر وللدستري بجواره منزل فجدد عمارة منزله و اضاف له قطعة من المشترك من غير قسمة فهل يلزمه هدمه او قيمة نصف القطعة الجواب ينبغي ان يقسم فان خرج له الشق الذى فيه البناء اختص به ولا شيء عليه والاخر شرى به كين القلع بلا غرم وبين الا بقاء بالاجرة اه واقول ظاهر ان له الخيار قبل القسمة وانه اذا خرج له الشق الذى فيه البناء وجب عليه اجرة حصه الشريك لما قبل القسمة لانه كان متعديا بوضع يده عليها واستعمالها فوقه ولا شيء عليه فيه

فاندفع أخذ جمع من هذا ضعف الاول (وان سده) اى القديم (فلا منع) لانه ترك بعض حقه و مر ان لمن بابه آخر الدرب تقديمه وجعل الباقي دهليزا ولو كان آخرها بابا متقابلا فان اراد احدهما تاخير بابه فلا اخر منعه حتى على ما مر عن الروضة كما هو ظاهر لان ما بعد باييهما مشترك بينهما فقد يؤدى ذلك الى ضرر الشريك بالحكم بملك بقتها لذي الباب المتأخر ولو اتسع باب أحد المتقابلين الى آخرها اختص بملك الآخر على تردد فيه بينه في شرح الارشاد (ومن له داران تفتحان) بفتح الفوقية أوله (الى دربين مسدودين) مملوكين (او مسدود) مملوك (وشارع ففتح بابا) او اراد فتحه (بينهما) للاستطراق مع بقاء باييهما (لم يمنع فى الاصح) لانه يتصرف فى ملكه ومن ثم لو اراد رفع الحاجز بينهما وجعلهما دارا واحدة مع بقاء باييهما بحالهما لم يمنع جزما لانه قصد هنا اتساع ملكه فقط وفى الروضة انه يمنع وأطالوا فى الاتصاف له ومع ذلك الاوجه ما فى المتن (وحيث منع فتح الباب فصالحه اهل الدرب) اى المالكون له

انتهى ع ش (قوله بان لا يكون فيه نحو مسجد)
 يجوز لامتناع البيع في الموقوف وحقوقه قال واما الاجارة والحالة هذه فيفتح فيها تفصيل لا يتخفى على
 الفقيه استخراجها انتهى نهاية ومعنى زاد سم قال الشارح في شرح الارشاد وكانه اى الاذرى يشير الى ان
 ما يخص الموقوف من الاجرة ان كان قدر اجرة المثل وفيه مصلحة صح وإلا فلا انتهى اه قول المتن (بمال
 صح) اى ويوزع المال على عدد الدور ثم يوزع ما خص كل دار على عدد رؤس ملاكها فيما يظهر ثم ريت
 بها مش نسخة قديمة بخط بعض الفضلاء ما يصرح بما قلناه بل ساقه مساقا للمنفوق ولو كان في الدرب من يستحق
 المنفعة بنحو اجارة فلا بد في جواز الفتح من رضاه ولا شيء له من المال المأخوذ فيما يظهر ولو كان في الدرب دار
 موقوفة فلا قربان ما يخصها يصرف لجهة الوقف ولا بد في جواز ذلك من رضاه من له الولاية على الوقف
 ورضا المستاجر لها ان كان اهع (قوله لانه انتفاع) الى المتن في النهاية والمعنى (لانه انتفاع بالارض) اى بخلاف
 إشراخ الجناح لان الهواء لا يباع منفردا لانه تابع فان صالحه على مجرد الفتح بمال لم يصح قطعاً نهاية ومعنى
 (قوله وإن أطلقوا او شرطوا التأييد لم يبيع جزء الخ) اى كالمالك على مال يجري في ارضه ماء نهر
 فانه يكون تملك كالمكان النهر بخلاف مالو صالحه بمال على فتح باب من داره وإجراء ماء على سطحه فانه وإن
 صح لا يملك شيئاً من الدار والسطح لان السكة لا زاد إلا للاستطراق فائباته فيها يكون نقلاً لذلك واما الدار
 والسطح فلا يقصد بهما الاستطراق وإجراء الماء نهاية ومعنى (المالك جدار) اى في الدرب النافذ وغيره سواء
 كان من اهل الدرب ام من غيرهم والاستثناء ام لا واذا نوا ام لا معنى ونهاية (قوله بفتح الكاف) الى المتن في
 النهاية والمعنى (قوله علت الخ) والاوجه ان السكة لو كان لها غطاء او شبك ياخذ شيئاً من هوا الدرب
 منعت وإن كان فاتحاً من اهلها خلافاً للسبكي اه نهاية قال ع ش قوله من منعت اى حيث لا إذن كما هو ظاهر
 وإن لم يحصل بذلك ضرر لاهل الدرب لان الهواء مشترك والمشارك لا ينتفع به بغير إذن من الشريك كما ليس
 من الاذن اعتياد الناس فتح الطاقات التي لها غطاء او الشبايك التي لها ذلك من غير معارض اه وقوله اى
 ع ش وإن لم يحصل بذلك ضرر الخ ينبغي تخصيصه كما يدل عليه التعليق بالدرب غير النافذ وقول النهاية خلافاً
 للسبكي عبارة المعنى تنبيه غالب ما تفتح السكة للاستثناء قوله نصب شبك عليها بحيث لا يخرج منه شيء
 فان خرج هو أو غطاؤه كان كالجناح قال السبكي في تنبيهه لهذا ان العادة ان يعمل في الطاقات ابواب تخرج
 فتتمنع من هوام الدرب هذا في حق من ليس له الفتح للاستطراق فان كان له ذلك فلا منع من ابواب الطاقات اه
 (قوله كما مر) اى في شرح وله فتحه لاداسمه الخ (قوله الكائن) بين به ان قول المصنف بين الخ متعلق بمحذوف
 صفة للجدار اه ع ش اى ودفع به توهم ان الجدار مشترك بينهما فينا في قوله قد يختص به الخ
 (قوله لدارين) اى مثلاً اه ع ش (قوله اى يملكه) الى قوله نعم في النهاية الا قوله وفي رواية الى وبذلك
 (قوله بما يضرمطلقاً) احتراز عملاً لا يضرم نحو الاستناد اليه اه سم (قوله مطلقاً) اى ولو على بعد (قوله
 ووضع جذع واحد) قد يحمل الى المتن على الجنس فيستغنى عن هذه الزيادة اه سم (قوله للخبر الحسن الخ)
 قدمه لعمومه اه ع ش (قوله للخبر الحسن) الى قوله نعم في المعنى لا قوله وفي رواية الى وبذلك (قوله وللخبر
 الصحيح) وقيا ساعلى شائراً هو النهاية ومعنى (قوله لا احد) وفي النهاية والمعنى لا مري (من مال اخيه) هو
 جرى على الغالب وإلا فالذي كذلك اه ع ش (قوله مسلم) ليس بقيد كما مر (قوله وبذلك يعلم الخ) فيه نظر

نظر (قوله بان لا يكون فيه نحو مسجد) اى كدار موقوفة فان كان فيه ذلك قال الاذرى لم يجوز لامتناع
 البيع في الموقوف وحقوقه قال واما الاجارة والحالة هذه فيفتح فيها تفصيل لا يتخفى على الفقيه استخراجها
 قال الشارح في شرح الارشاد وكانه يشير الى ان ما يخص الموقوف من الاجرة ان كان قدر اجرة المثل وفيه
 مصلحة صح وإلا فلا هو اعلم ان قوله السابق قال الاذرى لم يجوز الخ مشكل بالنسبة لاصحاب بقية الدور وهى
 ماعدا الدار الموقوفة لانهم اصحاب ملك وغاية الامر انهم شركاء في الوقف وشريك الوقف يصح بيعه لحصته
 فليتامل (قوله بما يضرمطلقاً) احتراز عملاً لا يضرم نحو الاستناد اليه (ووضع جذع واحد) قد تحمل الى

أن الضمير في الخبر المتفق عليه لا يمنع جار جاره أن يضع خشبه في جداره لصاحب الخشب ولأنه الأقرب أي لا يمنع الجار أن يضع خشبه على جدار نفسه وإن تضرر به لنحو منع ضوءه (٢١٠) جعل الضمير للاول كان النهي للتنزيه بقريته ذنك الخبرين نعم روى احمد وابو

يعلى مرفوعا للجار أن يضع خشبة على جدار غيره وإن كرهه فإن صح اشكل على الجديد لأنه صريح لا يقبل تأويلا فإن قلنا لو سلمنا عدم صحة هذا فذاك الدليل ظاهر في القديم لأن غاية ما يلزمه تخصيص واللازم للجديد مجاز والتخصيص خير منه كما هو مقرر في محله قلت انما يظهر ذلك إن لم يوجد مرجح اخر وهو هنا كثرة العمومات المانعة من ذلك لاسباب احدها كان يوم حجة الوداع المختوم بها بيان الحلال والحرام إلا ما شذوذ ذلك ظاهر في تأخره عن ذلك الخصوص ويؤيده قول من قال إنما جاز ذلك الخصوص لمس الحاجة له حيثئذ ولولا ذلك لما استجاز أكثر أهل العلم مخالفة ذلك الخصوص وخرج بين المالكيين ساباط أراد وضع جدوعه على جدار جاره المقابل له فلا يجبر قطعاً وعلى الجديد (فلو رضی) المالك بوضع جدوع او بناء على جداره (بلا عوض فهو اعارة) لصديق حدها عليه ومن ثم لم يستقدو وضعها ثانياً لو سقطت إلا باذن

اه سم (قوله ان الضمير) أي ضمير جداره اه سم (قوله أن يضع خشبه) روى بالافراد من ناو الاكثر بالجمع مضاعفا انتهى محلى اه ع ش (قوله ولا نه الخ) عطف على قوله بذلك يعلم الخ بحسب المعنى (قوله ولا يمنع) أي الجار الثاني في الحديث وكذا ضمير ان يضع الخ (قوله وإن تضرر) أي الجار الاول (قوله) فان جعل الخ) أي كما هو المتبادر وجرى عليه رواية ابو هريرة رضى الله تعالى عنه (قوله للاول) أي للجدار الاول في الحديث (قوله ذنك الخبرين) أي الحسن والصحيح واما قوله وفي رواية الخ فداخل في الصحيح (قوله لا نه صريح) أي في القديم (قوله عدم صحة هذا) أي مارواه احمد وابو يعلى (قوله فذاك) أي الخبر المتفق عليه (قوله ما يلزمه) أي القديم أي حمل الخبر المتفق عليه على القديم يجعل الضمير للجدار الاول فيه (قوله تخصيص) أي للاحاديث الثلاثة الاول بغير الجدار بين المالكيين اه كرى (قوله مجاز) أي يحمل الخبر المتفق عليه على التنزيه سم وكرى (قوله قلت) في هذا الجواب نظر لان قضية ما تقرر في الاصول تقديم الخاص وإن كثرت العمومات تأخرت قطعاً اه سم (قوله إنما يظهر ذلك) أي كون الخبر المتفق عليه ظاهراً في القديم قاله السكري ويظهر ان الإشارة الى قولهم والتخصيص خير من المجاز (قوله مرجح) أي للجديده اه كرى ويظهر ان المراد للمجاز (قوله المانعة) ممنوع اه سم (قوله من ذلك) أي من الحديث الوارد في القديم اه كرى ويظهر ان المشار اليه هو التخصيص (قوله بها) أي يوم حجة الوداع (قوله وذلك) أي الكون في يوم حجة الوداع (في تأخره) أي ذلك الواحد (عن ذلك الخصوص) أي خصوص الجدار يعني الحديث الوارد فيه اه كرى ويجوز ان يكون الخصوص بمعنى الخاص أي الخبر المتفق عليه الخاص بالجار (قوله ويؤيده) أي التأخرو (قوله ذلك الخصوص) اراد به الوضع على الجدار اه كرى أي استثناء الشارع وضع الجدوع على الجدار (قوله حيثئذ) يظهر له موقع هنا إلا ان يراد بذلك حين ورود ذلك الخصوص وحين إذا كان الجدار بين المالكيين (قوله ولو لا ذلك) أي التأخرو (مخالفة ذلك الخصوص) أي الوضع على الجدار بغير رضا صاحبه اه كرى (قوله وخرج) إلى قوله ثم رايت الزركشي في المغني وكذا في النهاية الا قوله او الاجارة المؤبدة والمستاجر في موضعين وقوله يضمن (قوله اراد وضع) أي اراد ان يبنيه على شارع او درب غير نافذ وان يضع طرف الجدوع على جداره نهاية ومغنى (قوله فلا يجبر) عبارة النهائية ومغنى فانه لا يجوز الا بالرضا قطعاً كما قاله المتولى وغيره (قوله وضعها) أي والبناء عليه (قوله لو سقطت الخ) عبارة النهائية حتى لو رفع جدوعه او سقطت بنفسه او سقط الجدار فيناصحه بتلك الالة لم يكن له الوضع ثانياً اه (قوله ولو لم يعلم اصل وضعه) عبارة النهائية ومحل ما ذكره المصنف اذا وضعت او لا باذن فلو ملكك دارين ورايا خشباً على الجدار ولا يعلم الخ اه (قوله لا ناتيقتنا وضعه) أي استحقاق وضعه وعبارة الروض وشرحه أي والمغني فالظاهر انه وضع بحق فلا ينقض ويقضى له باستحقاقه دائماً والخ والمتبادر من هذا الكلام انه لا اجرة عليه مطلقاً ووجه ظاهر فانه يحتمل انه استحق الوضوع دائماً بنحو شراء وقضاء كما كراهه اه سم (قوله وليس الخ) عبارة المغني والنهاية وما لمالك الجدار نقضه ان كان متهدماً والا فلا كما في زيادة الروضة اه قال الرشيدى قوله لم نقضه أي الجدار الذي لم يعلم اصل وضع الجدوع عليه اه (قوله هنا) أي فيما لم يعلم اصل الوضع عليه (قوله الا ان تهدم) بصيغة الماضي قول المتن (باجرة) فلو اختار لا بقاء باجرة المتن على الجنس فيستغنى عن هذه الزيادة (قوله ان الضمير) أي في جداره في قوله لم يعلم نظر (قوله مجاز) أي بالحمل على التنزيه (قوله قلت) في هذا الجواب نظر لان قضية ما تقرر في الاصول تقديم الخاص وإن كثرت العمومات تأخرت قطعاً (قوله المانعة) ممنوع (لا ناتيقتنا وضعه بحق) أي استحقاق وضعه وعبارة الروض وشرحه فالظاهر انه وضع بحق فلا ينقض ويقضى له باستحقاقه دائماً والخ والمتبادر من هذا الكلام انه لا اجرة عليه مطلقاً ووجه ظاهر فانه يحتمل انه استحق الوضوع دائماً بنحو شراء وقضاء كما كراهه

جديد خلافاً لما في الانوار ولو لم يعلم اصل وضع نحو جذع كان لمالكه إعادته قطعاً لا ناتيقتنا هل وضعه بحق وشككنا في مجوز الرجوع وليس لذى الجدار هنا نقضه إلا ان تهدم (و) على انه اعارة (له) الرجوع قبل البناء عليه أي الجدار او الموضوع (وكذا بعده في الاصح) كسائر العوارى

بين أن يبقى) أى الموضوع
(بأجرة أو يقلعه ويغرم
ارش نقصه) وهو ما بين
قيمته قائما ومقلوعا ولا ينجى.
هنا التملك بالقيمة بخلاف
إعارة الأرض للبناء لأنها
أصل لحاز أن تستتبعه
والجدار تابع فلم يستتبع
(وقيل فائدته طلب
الاجرة) فى المستقبل
(فقط) لأن قلعه يضر
المستعير (ولورضى بوضع
الجدوع والبناء عليها) أو
بوضعها فقط أو بالبناء
عليه بلا وضع جدوع
(بعوض فان أجر رأس
الجدار للبناء) عليه (فهو
لإجارة) لصدق حدها عليه
لكن لا يشترط فيها بيان
المدة فتتأبد للحاجة نعم لو
كانت وقفا عليه وجب بيانها
كإقطع به القاضى واعتمده
الزركشى لا متناع شائبة
البيع فيه (وإن قال بعته
للبناء) أو الوضع (عليه أو
بعث حق البناء) أو الوضع
(عليه) أو صالحتك على
ذلك ولم يقدر مدة
(فالأصح أن هذا العقد فيه
شوب بيع) نظرا للفظه
المقتضى لكونه مؤبدا
(و) شوب (لإجارة) نظرا
لمعناه لأن المستحق به
منفعته فقط وجاز ذلك هنا
حتى الممر ويجرى الماء

هل له الرجوع بعد ذلك وطلب القلع وغرامة الأرض أم لا فيه نظروا الأقرب الثانى لأن موافقته على الاجرة بمنزلة ابتداء عقد الاجارة ومعلوم أنه إذا عقد بشئ ما ابتداء ليس له الرجوع عنه ويجوز فى الاجرة أن تقدر دفعة كان يقال اجرة مثل هذا غير مقدرة بمدة كذا أو ان تجعل مقسطة على الشهر أو اخذ ما ياتى عن بر من أنه يجوز أن تجعل الاجرة كل شهر كذا كفى الخراج اه ع ش قول المتن (وفائدة الرجوع) أى فيما بعده وقوله أو يقلعه الخ قال فى شرح الروض أى والنهاية ولا يخالف ما ذكر هنا ما ياتى فى العارية من أنه لو أعار الشريك حصته من أرض للبناء ثم رجع لا يتمكن من القلع مع الأرض لما فيه من إلزام المستعير تفريغ ملكه عن ملكه لأن المطالبة بالقلع هنا توجهت الى ما هو ملك غيره يعنى المعير بملكه وإزالة الطرف عن ملك المستعير جاءت بطريق اللزوم بخلاف الحصه من الأرض فنظير ما هناك إعارة الجدار المشترك اه أى فى إعارة الجدار المشترك لا يتمكن مع القلع من الأرض اه سم قال ع ش قوله لم اذكر هنا أى من قول المصنف أو يقلع ويغرم ارش نقصه وقوله مر وإزالة الطرف أى طرف الجدوع اه (قوله) وهو ما بين قيمته قائما) أى مستحق القلع كما ذكر فى باب العارية اه ع ش (قوله) يضر المستعير) لأن الجدوع إذا ارتفعت أطرافها عن جدار لا تستمسك على الجدار الاخر والضرر لا يزال بالضرر نهائية ومعنى قول المتن (ولورضى الخ) وحكم البناء على الأرض أو السقف أو الجدار بلا جدوع كذلك اه معنى (قوله) للبناء عليه) أى الجدار أو على الجدوع أو لوضعها فقط (قوله) بيان المدة) أى ولا يبان تقدير اجرة دفعة فيكون أن يقول أجرتك كل شهر بكذا ويغفر الغرر فى الاجارة كما اغتفر فى المعقود عليه ويصير كخرج المضر وبقاله شيخنا البراموى سم على منهج ومن ذلك الاحكام الموجودة بمصرنا فيغفر الغرر فيها اه ع ش (قوله) فتأبد) أى إذا لم يبين المدة كما ياتى فى الشرح عبارة سم عن الروض وشرحه فلو عقد على ذلك بلفظ الاجارة صح وتابدان لم يوقت بوقت وإلا يوان وقت فلا يتأبد ويتعين لفظا لاجارة اه فى البحرى اما إذا قال له أجرتك ماء سنة بكذا مثلا فاجارة حقيقة ويترب عليها انه إذا انهدم انفسخت بخلاف ما إذا لم يوقت فانها لا تنفسخ حلبي وم ر اه (قوله) للحاجة) تعليل للصحة على التأييد قال سم والرشيدى أى وفيها حينئذ شائبة بيع على ما يشعر به قوله لا متناع شائبة البيع فيه وإن اقتضت مقابلة المتن خلافه اه (قوله) لو كانت) أى الدار اه نهاية (قوله) وقفا عليه) أى مثلا نهاية أى أو موصى له بمنفعتها أو مستأجرة ع ش (قوله) وجب بيانها) أى وبعد انقضاء المدة تخير الاذن بين تيقنها بالاجرة والقلع مع غرامة ارش النقص ان اخرج من خالص ملكه اما إذا كان ما يدفعه من غلة الوقف فلا يجوز بل يتعين التبقية بالاجرة وكذا لو انتقل الحق لمن بعد الاذن يتعين التبقية بالاجرة اه ع ش (قوله) أو صالحتك) أى بشرطه من كونه على اقراره وسبق خصومه ولم تكن عند القاضى

(قول المصنف وفائدة الرجوع) أى فيما بعده وقوله أو يقلعه قال فى شرح الروض ولا يخالف ما ذكر هنا ما ياتى فى العارية من أنه لو أعار الشريك حصته من أرض للبناء ثم رجع لا يتمكن من القلع مع الأرض لما فيه من إلزام المستعير تفريغ ملكه عن ملكه لأن المطالبة بالقلع هنا توجهت الى ما ملكه غيره بجهلته وإزالة الطرق عن ملك المستعير جاءت بطريق اللزوم بخلاف الحصه من الأرض فنظير ما هناك إعارة الجدار المشترك اه أى فى إعارة الجدار المشترك لا يتمكن من القلع مع الأرض (قوله) لكن لا يشترط فيها بيان المدة) عبارة الروض وشرحه فلو عقد على ذلك بلفظ الاجارة صح وتابد الحق ان لم يوقت بوقت والافلا يتأبد ويتعين لفظا لاجارة وجاز تأييد هذه الحقوق للحاجة اليها على التأكيد كالنكاح والعقد فى صورة الاجارة التى لا توقيت فيها قد اجارة اغتفر فيه التأييد لما ذكر اه وقوله عقد اجارة ظاهر جدا فى أنه ليس فيه شائبة البيع وحينئذ يشكل قوله فى مسألة القاضى لا متناع شائبة البيع فيه اذ لا شائبة بيع فى العقد بلفظ الاجارة مع عدم التوقيت فليتامل (قوله) فيتأبد للحاجة) أى وفيها حينئذ شائبة بيع على ما يشعر به قوله لا متناع شائبة البيع فيه (قوله) ردوه بانها لا تنفسخ بخلاف الجدار الخ) قد يقتضى انه إذا كان اجارة مؤبدة كما تقدم انفسخت بتلفه وذلك يخالف ما سياتى من ان للمستأجر الاعادة اذا اعيد الجدار المنهدم فليتامل وقد يجاب بان فى المؤبدة شوب بيع

أما إذا قدر امددة فهو إجارة محضة وأما إذا باعه (٢١٢) أو صالحه ولم يتعرض للبناء أو بشرط أن لا يبنى عليه فإنه ينتفع بما عدا البناء من مكث

وغيره وأصل الشوب الخاطئ ويطلق على المخلوط به وهو المراد هنا ومثله الشائبة خلافا لمن زعم تحطئة التعبير بها (فاذا) أراد أن يبنى لم يكن للبائع منعه ولا هدم بناء نفسه وإذا (بنى) بعد البيع أو الإجارة المؤبدة (فليس للمالك الجدار نقضه) أى بناء المشتري أو المستأجر (بحال) أى مجانا أو مع أرض نقضه لأنه استحق دوام البناء عليه بعقد لازم نعم للمالك الجدار شراء حق البناء من المشتري كما صرح به جمع وإن استشكله الأذرى وحينئذ يمكن من الخصميتين السابقتين فى الإجارة (ولو) أنهدم الجدار يهدم هادم يضمن ولو المالك طالبه المشتري أو المستأجر بقيمة حق الوضع للحيلولة وبارض نقص جذوعه أو بنائه إن كان لا بإعادة الجدار وإن كان الهادم له المالك تعديا كما شمله لإطلاعهم ثم رأيت الزركشى قال قضية كلام المتن الجزم بأن المالك لا يجبر على إعادته وحكى الدارمى فيه القولين فى إجبار الشريك على العماره وهو ظاهر اه فهو مصرح بأن ما هنا مجرى فيه ما يأتى فى الشريك وأصح القولين فيه عدم الإجبار وإن تعدى بالهدم فكذلك هنا فقول شيخنا فى شرح الروض لم يصرحوا بوجود إعادة الجدار

اه عش (قوله) أما إذا الخ) محترز قوله ولم يقدر امددة (قوله) فهو إجارة الخ) ظاهره ولو بلفظ البيع وليس مراد أقال فى شرح الروض وإلا أى وإن اقتبوقت فلا يتأبد ويتعين لفظ الإجارة اه سم ورشيدى وقال غش ولا يتأبه أى كونه إجارة محضة قوله بعثك لأنه لما عقيقه بقوله لحق البناء عليه دل على أنه لم يرد به حقيقة البيع اه ولعلمه بطلع على ما مر عن شرح الروض المذكر ونقل المذهب (قوله) وأما إذا باعه الخ) محترز قول المتن للبناء الخ (قوله) أو بشرط الخ) عطف على لم يتعرض للبناء (قوله) به) يعنى بشئ آخر (وهو المراد هنا) يقتضى منع صحته بقائه على أصله وليتأمل توجيهه اه بصرى (قوله) للبائع) أى أو المؤجر (قوله) بعد البيع) أى بقوله بعثه للبناء أو بعث حق البناء عليه نهاية ومعنى (قوله) المؤبدة) أخرج المؤقتة وكان وجهه أن للمالك بعد المادة القلع مع غرم أرش النقص كفى غير هذه الصورة من صور فراغ مدة الإجارة للبناء أو الغراس اه سم عبارة البصرى الأولى ترك قيد التأييد هنا لايهامه أن للمالك الجدار نقضه بعد بناء المستأجر مع أنه ليس كذلك وإنما يحتاج إلى هذا القيد عند قوله ولو لو أهدم الخ فإنه فى المؤقتة تنفسخ به الإجارة اه (قوله) شراء حق البناء) ينبغى واستجاره اه سم قال عش ومثل ذلك ما لو تقايلا فيما يظهر اه (قوله) وإن استشكله الأذرى) لم يبين ما استشكل به اه عش (قوله) وحينئذ) أى حين إذا وجد الشراء (قوله) يمكن) من التمكن (قوله) من الخصميتين) وهما التيقية بالأجرة والقلع وغرامة أرض النقص اه عش (قوله) السابقتين الخ) أى فى قول المتن وفائدة الرجوع الخ اه سم قول المتن (ولو أنهدم الخ) فهم منه عدم الانفساخ بالانهدام وقضية تعليل الرافعى اختصاص ذلك بما إذا وقع العقد بلفظ البيع ونحوه فاما إذا أجر إجارة مؤقتة فيجبر فى انفساخها الخلاف فى انهدام الدار المستأجرة نهاية ومعنى سم قال عش أى والراجع منه أنه يجب الانفساخ فكذلك هنا وخرج ما لو لم يقدر امددة فلا يفسخ بالانهدام وإن عقد بلفظ الإجارة نظرا لشوب البيع اه عبارة الرشيدى قوله مر إجارة مؤقتة سككت عن غير المؤقتة والظاهر أنها من التحرف فى قوله مر بلفظ البيع ونحوه ثم رأيت حاشية الزياى صريحة فهاذ كرت اه (قوله) طالبه الخ) جواب ولو أنهدم الخ (قوله) للحيلولة) أى ويجوز له التصرف فيها حالاً فإن أعيد الجدار رد به لها عش وكردى (قوله) وبارض نقص الخ) ويغرم لأجنى للمالك أرض الجدار مسلوب منفعة رأسه اه معنى (قوله) إن كان) أى النقص وهو ما بين قيمته أى البناء قائماً وقيمه مهدوماً فإن أعيد الجدار استعيدت القيمة لزوال الحيلولة ولا يغرم الهادم أجره البناء لمدة الحيلولة قال الاسنوى وفى كلامه إشارة إلى الوجوب فيما إذا وقعت الإجارة على مدة والمتجه عدم الوجوب نهاية ومعنى سم قال عش قوله مر قائماً أى مستحق الأبقاء وقوله أجره البناء أى لا يغرم أجره ما مضى قبل إعادته اه (قوله) لا بإعادة الخ) عطف على قوله بقيمة الخ (قوله) فيه) أى فى إجبار المالك على الإعادة (قوله) وهو ظاهر) أى ما حكاها الدارمى (قوله) فهو) أى كلام الزركشى (قوله) فيه) أى فى الشريك و (قوله) هنا) أى فى المالك (قوله) وقد استهدم) قيد للمالك فقط (قوله) للمشتري الفسخ)

كابدل عليه قوله السابق لا متناع شائبة البيع فيه وثبوت الإعادة الآتية المقصضى لعدم الانفساخ نظر هذه الشائبة وإن اوم صنع المتن خلاف ذلك كما شرناليه انغاو قضية ذلك أنه لو كانت الإجارة مؤقتة انفسخت ولا إعادة بعد الإعادة وهو ظاهر (قوله) فهو إجارة محضة) ظاهره ولو بلفظ البيع وليس مراد أقال فى شرح الروض وإلا أى وإن اقتبوقت فلا يتأبد ويتعين لفظ الإجارة (قوله) المؤبدة) أخرج المؤقتة وكان وجهه أن للمالك بعد امددة القلع مع غرم أرض النقص كفى غير هذه الصورة من صور فراغ مدة الإجارة للبناء أو الغراس (قوله) شراء حق البناء) ينبغى واستجاره (قوله) السابقتين) أى فى قوله وفائدة الخ (قول المصنف) ولو أنهدم الجدار الخ) وفهم من كلام المصنف عدم الانفساخ بالانهدام وقضية تعليل الرافعى اختصاص ذلك بما إذا وقع العقد بلفظ البيع ونحوه فاما إذا أجر إجارة مؤقتة فيجبر فى انفساخها الخلاف فى انهدام الدار المستأجرة مر (قوله) لكن يثبت للمشتري الفسخ) ثبوت الفسخ دون الانفساخ يدل على أن ذلك من قبيل

ثبوت

على مالكة وينبغى أن يقال إن هدمه مالكة عدوانا فعليه إعادته وإن هدمه أجنى أو مالكة وقد استهدم

لم تجب لكن يثبت للمشتري الفسخ إن كان ذلك قبل التخلية اه فيه نظر لما علمت أن كلام الدارمى الذى استظهره الزركشى مصرح

بانه لايجب على المالك إعادته مطلقا كالايجار الشريك على العبارة وإن هدم تغديا ثم إن كان هدمه وانهدم قبل بناء المستحق أو وضعه
فله بعد إعادته ابتداء الوضع أو البناء أو بعد ذلك (فاعاده مالكة) باختياره أو (٢١٣) باجبار قاض براه (فالمشتري)

أو المستأجر (إعادة البناء)
أو الوضع بتلك الآلة أو
بمنها لأنه حق ثابت ولولم
يبينه المالك فأراد صاحب
الجنوع إعادته من ماله ممكن
وافهم كلامه ان المستعير
ليس له الاعادة إلا بالاذن
وقول الانوار بعيد مردود
بان قياس العارية المظلمة
منعه كافي التهذيب هناك
(وسواء كان الاذن) في
وضع البناء (بعوض أو
بغيره) ومران هذا لغة
صحيحة فلا اعتراض عليه
(فيشترط بيان قدر الوضع
المبنى عليه) بعد تعيينه
(طولا) وهو الامتداد
من زاوية إلى أخرى
(وعرضا) وهو ما بين
وجهي الجدار (وسميك)
بفتح اوله (الجدران) أي
ارتفاعها إذا أخذ من
أسفل فصاعدا فان أخذ
من أعلى فتألا فهو عمق
بضم أوله المحمل (وكيفيتها)
هي بجوقة أو منضدة أي
ملتصق بعضها ببعض
وكون البناء بنحو حجر
أو طوب (وكيفية السقف
المحمول عليها) أهو عقد أو
نحو خشب لأن الغرض
يختلف بكل ذلك نعم
لا يشترط ذكر الوزن وتكفي
مشاهدة الآلة عن وصفها

ثبوت الفسخ دون الانفساخ يدل على أن ذلك من قبيل التعيب لا التلف اهـ سم وعبارة عـش قوله لفسخ
لعل المراد به الانفساخ والكلام مفروض فيما إذا جرى بلفظ البيع أي ونحوه لانه الذي يفسخ
بالانهدام قبل القبض أما إذا وقع بلفظ الاجارة وكان الانهدام بعد التخلي كان المراد بالفسخ حقيقة بمعنى
انه ثبت للمشتري الخيار بين الفسخ والاجارة اهـ وقوله للمشتري الخيار أي والمستأجر (قوله لايجب على
المالك إعادته الخ) هو الاصح نهاية ومعنى وهو المعتمد عـش (مطلقا) أي سواء كان الهادم المالك أو غيره
اهـ عـش (قوله ثم إن كان) إلى قوله افهم في النهاية والمعنى إلا قوله أو باجبار قاض براه (قوله قبل بناء
المستحق) أي المشتري أو المستأجر على التأيد بخلافه على التوقيت كما مر (قوله أو بعد ذلك) عطف على
قوله قبل بناء المستحق (قوله باختياره) ولا يلزمه ذلك في الجديد مطلقا سواء اهدمه المالك عدوا أو انا أم اجني
اهـ نهاية (قوله قاض براه) ليس بقيد (قوله صاحب الجنوع) أي أو البناء (قوله أو المستأجر) أي
على التأيد (قوله ممكن) أي ويكون الجدار ملكا له فله نقضه متى شاء كما يأتي في الجدار المشترك إذا اعاده
احدهما بالة نفسه وله بيعه ايضا للمالك الاسـ ولغيره اهـ عـش (قوله وقول الانوار الخ) قد تقدم هذا
لكن ما هنا أبسط وافيد اهـ سم (قوله منعه) أي منع إعادة المستعير بلا إذن (قوله هناك) أي في باب
العارية (قوله ان هذا لغة) أي إسقاط اهمزة قبل كان الذي بعد سواء واتبان أو بدلام (قوله بعد
تعيينه) إلى قوله وفي التعبير في المعنى (قوله بعد تعيينه) أي الموضع (قوله من زاوية) أي للبيت (قوله
إذا اخذ) أي الجدار من أسفل أي من الأرض (قوله نازلا) أي إلى الأرض وقول المتن (وكيفيتها) أي
الجدران اهـ معنى (قوله عن وصفها) أي في بيان صفة السقف المحمول عليه فروية الآلة إذا كانت
خشباً نغني عن وصفه بكونه ازجا أو غيره اهـ عـش (قوله فيها) أي في الاجارة والاعارة والبيع أي بالنسبة
اليها (قوله اذ كل منها الخ) بيان لعلاقة المجاز في الاذن (قوله له) أي الاذن وفي كلامه استخدام (قوله بالاول)
أي الاذن (قوله وبالثاني اضافتها الخ) والاولى والاضافة في الثاني باعتبار الخ (قوله وبالثاني اضافتها اليه
باعتبار ما كان) ان كان معنى ذلك ان المادون يملك محل البناء من الأرض فيخرج عن ملك الاذن فاضافتها اليه
باعتبار ما كان ففيه ان هذا مع اختصاصه صورة البيع دون العارية والاجارة ألا يتصور فيه ما ملك يندفع
بان محل البناء يملك الاذن بطريق البيع حين الاذن ألا يخرج عن ملكه الا بعد تمام الاذن بطريق
البيع بل قد يتوقف خروجه عن ملكه على شيء آخر ويلزم على ما قاله ثبوت التجوز في قولنا باع فلان أرضه
أو ملكه مثلا والظاهر انه ممنوع وإن كان معناه انه لا فرق في الأرض التي اذن في البناء عليها بين ان تكون
أرضه بالبيع وبالاجارة وبالاغارة ففيه انهاء الاصل مضافة اليه فيما كان وحال الاذن ايضا كما علمنا تقدم
وكذا بعد الاذن إذا اذن بالاجارة والاعارة ولتأمل كيف يتأتى ذلك في الاعارة اهـ سم قول المتن (بيان قدر
محل البناء) أي بعد تعيينه (قوله من طول) أي قوله قال في المعنى وإلى ما تنفي النهاية (قوله ولايجب ذكر سمك
وصفة البناء والسقف) ولو شرط اقدار من السمك كعشرة أذرع مثلا فهل يصح العقد ويحب العمل بذلك
الشرط أو يبطل العقد مطلقا أو يصح العقد ويلغو الشرط فيه ونظروا لعل الاقرب الثاني لانه شرط يخالف
مقتضى العقد فان مقتضى بيع الأرض ان يتصرف فيها المشتري بما اراد فشرط خلافه يبطله ويحتمل ان يقال
بالاول وهو مقتضى قول المحلى وحج لايجب ذكر سمكه اذا المتبادر من نفي الوجوب جواز اهـ ولا معنى لجواز
ذكره الا وجوب العمل به وعليه فلا نسلم ان ما ذكر بيع جزء من الأرض بل هذا إما اجارة أو بيع فيه شوب
اجارة وإيا ما كان فليس المعقود عليه الأرض من حيث هي بل الأرض لبناء صفة كذا وكذا وكان مقتضاه انه

التعيب لا التلف (قوله مردود) قد تقدم هذا لكن ما هنا أبسط وافيد (قوله وبالثاني اضافتها اليه باعتبار
ما كان) إن كان معنى ذلك ان المادون يملك محل البناء من الأرض فيخرج عن ملك الاذن فاضافتها اليه باعتبار

(ولو اذن في البناء على أرضه) باجارة أو إعارة أو بيع وفي التعبير باذن وأرضه تجوز إذ المراد بالاول الرضا وبالثاني إضافتها
اليه باعتبار ما كان (كفي بيان قدر محل البناء) من طول وعرض ولايجب ذكر سمكه وصفه البناء والسقف

لأن الأرض تحمل كل شيء
نعم بحث السبكي وغيره
اشتراط بيان قدر ما يحفر
من الأساس لأن المالك قد
يريد حفر قناة تحت البناء
فينزعها قالوا بل ينبغي أن لا
يصح ذلك إلا بعد حفره
ليرى ما يؤجره أو يبيعه
(و اما الجدار المشترك بين
اثنين) فليس لأحدهما
وضع جذوعه عليه بغير إذن
ولا ظن رضا (في الجديد)
نظير ما مر في جدار الاجنبي
وباذنه يجوز لـكن لو سقطت
لم بعدها إلا باذن جديد على
الأوجه خلافا للفقهاء
(وليس له) ومثله الجاريل
أولى (أن يتد فيه وتدا)
كسر التاء فيهما (أو يفتح)
فيه (كوة) أو يترتب منه
كتابا (بلاذن) إلا إن ظن
رضاء كما قاله الماوردي في
الاجير وقياسه ما قبله ولا
يجوز الفتح بعوض لأن الضرر
والهواء لا يقابلان به وإذا
فتح باذن لم يجز له السيد إلا
باذن وقد يعارض ما ذكر
في الترتيب إطلاقهم جواز
أخذ خلل وخللين من
مال الغير إلا أن يقال أنه
مثله فان ظن رضاهما جاز ولا
فلأوتوهم فرق بينهما بعيد
(وله أن يستند اليه ويستند
متاعا لا يضر وله ذلك في
جدار الاجنبي)

لا بد من ذكر السمك كما قيل به لكنهم اغتفروا عدم ذكره ولا يلزم منه اشتراط عدم العمل به لو ذكر ومع
ذكر فالظاهر الأول اه ع ش أقول ر ميل القلب الى الثاني اى الاحتمال المذكور كما يؤيده البحث انفا (قوله
لأن الأرض تحمل الخ) اى فلا يختلف الغرض الا بقدر مكان البناء نهاية ومعنى (قوله نعم بحث السبكي
الخ) عبارة النهاية قال الاذرعى وغيره الخ عبارة المغنى وينبغي كما قال الاذرعى بيان الخ (قوله قالوا) اى
السبكي وغيره (قوله ان لا يصح ذلك) اى ايجار الأرض للبناء عليها أو بيع حق البناء فيها و (قوله
بعد حفره) أى الأساس اه نهاية (قوله أو يبيعه) اى أو يبيع حقوقه اللهم الا ان يكون وجه الأرض
صخرة لا يحتاج الى ان يحفر للبناء أساس أو يكون البناء خفيفا لا يحتاج الى أساس والبحث الاخير اى قوله
قالوا الخ محله اذا اجره لـبني على الأساس لا فيما اذا اجره الأرض لبني عليها وبين له موضع الأساس وطوله
وعرضه وعمقه اخذ من كلام الشامل شرح م ر اه سم قول المتن (فليس لأحدهما وضع جذوعه)
اى ولا هدمه فلو فعل بغير إذن شريكه ضمن ارش نفسه ولا يلزمه عادته وليس له ايضا البناء عليه بالاولى
لانه كثر ضررا من الجذوع و (قوله بغير إذن) أى فلو خالف وفعل هدم بجنا وإن كان مابني عليه
مشتركا لتعديبه (فائدة) لو وضع احد الشريكين وادعى ان شريكه اذن له في ذلك لم يقبل منه إلا بالبيئة
وإن لم يقمها هدم ما بناه بجنا والوارث حكم مورثه ان علم وضعه في زمن المورث والا فلا صل انه وضع بحق
فلا يهدم اه ع ش (قوله يجوز) ثم ان كان بعوض فلا رجوع له وإن كان بغيره فله الرجوع قبل الوضع
مطلقا وكذا بعده لكن لاخذ الاجرة لا لقلعه مع غرامة ارش النقص لانه شريك فلا يكلف ازالة
ملكه اه ع ش (قوله لم بعدها إلا باذن) ينبغي إلا ان يكون شريكه قد اجره حصته منه للبناء اجارة
مؤبدة وباعها للبناء نظير ما سبق في جدار الاجنبي اه سم (قوله بكسر التاء فيهما) وفتحها في الثاني اه
معنى (أو يترتب) الى قوله وقد يعارض في النهاية والمعنى الا قوله كمال ولا يجوز (قوله كتابا) اى لتجفيف
حيزه اه كرى (قوله في الاخير) اى في الترتيب (قوله إلا باذن) اى لانه تصرف في ملك الغير اه نهاية
(قوله وقد يعارض الخ) ويعارضه ايضا ما تقدم من جواز الشرب من الانهار إلا ان يقال اطر العادة ثم
بالمساحة فيه من غير نكسر بخلاف ما هنا وفيه ما فيه اه سيد عمر (قوله أنه مثله) أى أخذ الخلل مثل الترتيب
قول المتن (لا يضر) اما ما يضر فلا يجز فعله إلا باذن وعليه فلو استند جماعة امتعة متعددة وكل واحد منهما
لا يضر وجملتها تضر فان وقع فعلهم معا معوا كلهم لانه لا مرتبوا احد منهم على غيره وان وقع مرتبا منع من
حصل بفعله الضر دون غيره ومثله يقال فيما لو استندوا للجدار ومثل ذلك ايضا يقال في الاستناد الى انتقال

ما كان ففيه ان هذا مع اختصاصه بصورة البيع دون العارية والاجارة اذ لا يتصور فيهما ملك يتدفع بأن محل
البناء مملوك للاذن بنام البيع حين الاذن اذ لا يخرج عن ملكه إلا بعدم تمام الاذن بطريق البيع بل
قد يتوقف خروجه على ملكه على شيء آخر ويلزم على ما قاله ثبوت التجوز في قولنا باع فلان أرضه او ملكه
مثلا والظاهر انه ممنوع هذا ولا يبعد ان يكون محل البناء وعدم ملكه على التفصيل الاتي في الصلح على
اجراء الما المذكور في شرح قول المصنف والقاء الثلج في ملكه على مال المذكور بقول الشارح او عقد
بيع فان قال بعثك اجراء الما الخ فليراجع وإن كان منعه أنه لا فرق في الأرض التي اذن في البناء عليها بين
ان تكون أرضه بالبيع وبالاجارة وبالاجارة ففيه انها في الاصل مضافة اليه فما كان وحال الاذن ايضا كما
علم ما تقدم وكذا بعد الاذن اذا اذن بالاجارة او الاعارة وليتأمل كيف يتأتى ذلك في الاعارة (قوله نعم بحث
السبكي وغيره الخ) في شرح م ر بعد قوله بل ينبغي ان لا يصح الخ اللهم الا ان يكون وجه الأرض صخرة
لا يحتاج ان يحفر للبناء أساس أو يكون البناء خفيفا لا يحتاج الى أساس والبحث الاخير محله اذا اجره لبني
على الأساس لا فيما اذا اجره الأرض لبني عليها وبين له موضع الأساس وطوله وعرضه وعمقه اخذ من كلام
الشامل (قوله لم بعدها إلا باذن) ينبغي إلا ان يكون شريكه قد اجره حصته منه للبناء اجارة مؤبدة وباعها

وان منعه منه فيهما لانه عناد محض ومن ثم حكي في المحصول الاجماع فيه وكأنه (٣١٥) لم يعتد بما فيه من الخلاف لشذوذه

وبحث امتناع اسناد خشبة
اليه يطلع منها الى داره
وامتناع جلوس الغير اذا
أدى الى اجتناع يؤذيه
ويرد الاول بان تلك الخشبة
ان اضرت ولو على بعد منع
منها والا فلا في داخلته
كلهم والثاني بانه ليس
بما نحن فيه على ان الظاهر
ان ذلك المحل ان كان من
الحريم المملوك والمستحق
امتنع الجلوس فيه بعد المنع
مطلقا وقبله ان اضر وان لم
يكن كذلك فلا وجه للمنع
(وليس له اجبار شريكه
على العبارة) لنحو جدار أو
بيت أو بئر وان تعدى
بهدمه ولا على سقي زرع أو
شجر (في الجديدي) لان في
ذلك اضرار الهو وقد مر خبر
لا يحل مال امرئ مسلم الا
بطيب نفس قال الرافعي
وغيره ولا يجبر على زرع
الارض المشتركة فو نازع
الاسنوى في القياس باندفاع
الضرر هنا باجبار الشريك
على اجارته قال الان يفرع
على اختيار الغزالي انه لا يجبر
اه وظاهر كلام الاسنوى
اختصاص الاجبار على
الاجارة بالزرع ولا يبعد ان
يلحق به مافي معناه مما اده
قصير مثله دون نحو العمارة
اطول أمدها ويأتي في
القسمه ماله تعلق بذلك
نعم الشريك في الوقف

الغير اه عش (قوله وان منعه الخ) كذا في النهاية والمغني قال عش والظاهر أنه يحرم على المالك منع
ذلك لان هذه مما يتسامح به عادة فالمنع منه محض عناد اه وقال سم قد يشكل الجواز مع المنع بقوله
الاني امتنع الجلوس فيه بعد المنع اذ في كل استعمال ملك الغير مع المنع منه الا ان يفرق بين الاستناد للجدار
والجلوس على الارض ومال هر للفرق وظاهر انه يمتنع نحو الجلوس على نحو بساط الغير بغیر ظن رضاه
وان لم يضر وكان الفرق اطر العادة بالمساحة هناك لانهما واما وضع مالا يؤثر بوجهه على البساط كقلم فينبغي
جوازه وانظر الاحمال الثقيلة الملقاة بالارض هل هي كالجدار في الاستناد فيه نظرو ولا يبعد أنها كهو
لكن قضية امتناع الجلوس الا في الامتناع هنا ايضا اه عبارة عش وخرج بالجدار الانتنافع بأمتعة غيره
كالغضبي ثوب له مدة لا تقابل باجرة ولا تورث نصف العين بوجهه ومن ذلك أخذ كتاب غيره مثلا بلا ذن فلا
يجوز لما فيه من الاستيلاء على حق الغير بغیر رضاه وهو حرام اه (قوله فيهما) خبر مبتدأ محذوف اى هذا
التعميم جار في الشريك والاجنبى (قوله حكي) اى الامام (فيه) اى جواز الاستناد والاستناد بالاضر ولو منع
المالك منه (قوله اسناد خشبة) اى بغیر اذن (قوله اليد) الى جدار الغير او المشترك (قوله الاول) اى بحث
امتناع اسناد الخشبة (قوله ففى داخلته الخ) اى فتجوز ولو منعها المالك (قوله والثاني) اى بحث امتناع
الجلوس (قوله بما نحن فيه) اى من الاستناد والاستناد باجره مالا يضر (قوله مطلقا) اى اضر
اولا (قوله كذلك) اى من الحريم المذكور (قوله لنحو جدار) الى قوله ونازع في المغني الا قوله وقد مر الى
وكالا يجبر (قوله لنحو جدار أو بيت) مع قول المتن فان اراد الشريك الخ وعدم استثناء البيت منه فيه اشعار
بان للبيت حكم الجدار ونقل عن الشيخ الخطيب التصريح بذلك وهو قضية مسئلة العلو والسفل المصرح بها
في كلام الشيخين اه بصري ويأتى عن عش والرشيدي خلافه (قوله لنحو جدار) كنه وفتاة واتحاد سترة
بين سطحيهما واصلاح دولاب بينهما اشعت اذا امتنع احدهما من التنقية او العمارة نهاية مغني (قوله وان
تعدى الخ) فلو هدم الجدار المشترك احد الشريكين بغیر اذن الاخر لزمه ارض النقص لا إعادة البناء لان
الجدار ليس مثليا وعليه نص الشافعي في البوطي وان نص في غيره على لزوم الاعادة اه مغني (قوله ولا على
سقي زرع الخ) يؤخذ بما ياتي في إعادة أحد الشريكين بالالة المشتركة من المنع أنه لو اراد أحد الشريكين السقي
هنا من ماء مشترك معد لسقي ذلك النبات سنة منع ومما مر في الاصول والثمار انه لو اراد أحد الشريكين السقي
بماء ملوك له أو مباح لم يمنع حيث لم يضر بالزرع فليراجع اه عش وقوله مما مر الخ اى ومما ياتي من قول
المصنف فان اراد الخ (قوله لان في ذلك) اى في تكليف الممتنع العمارة نهاية ومغني (قوله اضرار اله) اى
للشريك الممتنع (قوله وقد مر خبر لا يحل الخ) في الاستدلال بهذا الخبر هنا تامل (قوله قال الرافعي الخ) اى
عطفا على لان في ذلك الخ (قوله هنا) اى في زرع الارض المشتركة (قوله باجبار الشريك الخ) اى على الصحيح
مغني ونهاية (قوله قال) اى الاسنوى (الأن يفرغ) اى القياس المذكور (قوله على اختيار الغزالي) اى
الضعيف (أنه لا يجبر) اى على الاجارة (قوله وظاهر كلام الاسنوى) ينبغي ان يتأمل اه سيد عمر (قوله على
الاجارة متعلق بالاختصاص (قوله بالزرع) متعلق بالاجارة والباء بمعنى اللام (قوله ان يلحق به) اى بالزرع
(مافي معناه الخ) هذا قضية اطلاق المغني والنهاية عبارتها وفي غير ذلك أى غير الارض الموقوفة يجبر الممتنع
على اجارة الارض المشتركة وبها يدفع الضرر اه (قوله مثله) اى مثل الزرع (قوله نعم الشريك الخ)

للبناء نظير ما سبق في جدار الاجنبى (قوله وان منعه) قد يشكل الجواز مع المنع بقوله الا في امتنع الجلوس
فيه بعد المنع اذ في كل استعمال ملك الغير مع المنع منه الا ان يفرق بين الاستناد للجدار والجلوس على الارض
ومال هر للفرق وظاهر انه يمتنع نحو الجلوس على نحو بساط الغير بغیر ظن رضاه وان لم يضر وكان الفرق
اطر العادة بالمساحة هناك لانهما واما وضع مالا يؤثر بوجهه على البساط كقلم فينبغي جوازه وانظر الاحمال
الثقيلة الملقاة بالارض هل هي كالجدار في الاستناد والاستناد فيه نظرو ولا يبعد أنها كهو لكن قضية امتناع
الجلوس الا في الامتناع هنا ايضا (قوله نعم الشريك في الوقف) ان كان المراد به احد الموقوف عليهما

يجبر على العبارة على ما جزم به شارح لان بقاء عين الوقف مقصود

إن كان المراد به أحد الموقوف عليهم فالاجبار ظاهر إن كان جهة يعمل منها الوقف كريمة وإن أريد
 العمارة من ماله أو أريد بشريك الوقف مالك بعض ما وقف باقيه فالاجبار ليس بظاهر بل هو ممنوع وينبغي
 في البعض إذا طلب مالك البعض موافقة الموقوف عليه الباقي أن يجب عليه بشرطه اسم عبارة النهاية ولا
 ينبغي أن يحملها إلى القولين في غير الوقف ما هو فتجب على الشريك فيه العمارة فلو قال أحد الموقوف عليهم
 لا أعمر وقال الآخر أنا أعمر أجبر الممتنع عليها لما فيه من بقاء عين الوقف اه قال الرشدي قوله لم يرتفع على
 الشريك أي الموقوف عليه بقرينة ما بعده أي والصورة أن له نظرا كما لا ينبغي اه وقال ع ش قوله أجبر أي
 والحال أن الطالب والمطلوب منه مشترك في النظر أيضا لأن غير الناظر لا تطلب منه العمارة ولا يتأتى
 فعلها بغير إذن من الناظر أما إذا كان لشخص شركة في وقف وطلب من الناظر العمارة وجب عليه الإجابة
 بخلاف عكسه كما أفاده شيخنا المؤلف مر كذاها مش وفهم من قوله وطلب من الناظر إلخ غير الناظر من
 أرباب الوقف ولو مستأجر لا يجب عليه العمارة وإن أدى عدم عمارته إلى خراب الوقف اه (قوله وبحث)
 إلى قوله ولا يحتاج في النهاية (قوله تفيد القولين) أي الجديد والقديم (قوله فلو كان) أي الاشتراك (وجب
 على وليه إلخ) أي أما إذا كان الطالب ولي الطفل فلا يجب على شريكه الموافقة وكذا لو طلب ناظر الوقف من
 شريكه المالك لا تجب عليه موافقة وظاهره وإن أدى ذلك إلى ضياع الوقف ومال الطفل واجيب عن ذلك
 بأنه يجبر الممتنع على إجارة الأرض وبها يتدفع الضرر ويقيم مالو كان شركة بين محجور عليه ووقف
 وتعارضت عليه مصلحتاهما فهل تقدم مصلحة الوقف والمحجور عليه فيه نظر بخلاف ما لو طلب بعض
 الموقوف عليهم العمارة من البعض الآخر فتجب عليهم الموافقة حيث كان فيه مصلحة للوقف اه ع ش قول
 المتن (فإن أراد) قال الشارح في شرح العباب قال ابن المقرئ أطلق إلخ الجدار فعم الحاجز بين ملكيهما
 وجدار الدار المشتركة لكن قولهم ليصل إلى حقه لا يأتي في جدار البيت لأنه لا يصل بالبناء إلى حقه اذ لكل
 منهما منع الآخر من دخوله اه ويرد بان هذا التعليل بالوصول إلى حقه إنما هو بالنظر للأغلب لا غير فليس
 قيدا كما هو المنقول كما مر فقول جمع أنه قيد طريقة ضعيفة وهو واضح مدركا وبيانه إلى آخر ما بينه فراجع له لكن
 ظاهر كلامه في شرح الارشاد اعتماد ما قاله ابن المقرئ ولا ينبغي أن قوله وجدار الدار المشتركة يخرج جدار
 الدار المختصة المشتركة بين صاحبه وبين صاحب دار أخرى محيطة بها اسم قول المتن (منهم) أي جدار بخلاف
 الدار المشتركة فالوجه امتناع اعادتها بغير إذن الآخر مر اه اسم عبارة الرشدي قول المصنف فلو أراد
 إعادة منهدم بمعنى خصوص الجدار فلا يجري ذلك في الدار ونحوهما كما صرح به ابن المقرئ في تمشيته ونقله
 عنه الزبادي اه وعبارة ع ش هذا مفروض هذا في الجدار فلو اشترك اثنان في دارا نهدمت وأراد أحدهما
 إعادة بناءها بالة نفسه فانه يمنع من ذلك كما هو مذكور في شرح الارشاد لابن المقرئ اه زيادى وسم على منهج
 نقلا عن مر وينبغي أن مثل الدار المذكورة مالو كان بينهما حش مشترك وأراد أحدهما إعادة بناءها بالة نفسه
 فلا يجوز اه قول المتن (لم يمنع) ظاهره وإن لم يسبق امتناع من الشريك كإسيان في كلامه مر في قوله

وبحث الزركشى تفيد
 القولين بمطلق التصرف
 فلو كان لمحجور عليه
 ومصلحته في العمارة وجب
 على وليه الموافقة اه ولا
 يحتاج لذلك لأن القولين في
 الاجبار لحق الشريك
 الآخر وهنا إيجاب الولي
 لحق المولى لا لحق الشريك
 الآخر (فإن أراد) الشريك
 (إعادة منهدم بالة نفسه
 لم يمنع) كذا قطعوا به وأطال
 جمع في استشكله وأنه
 مخالف للقواعد من غير
 ضرورة إذ العرصة مشتركة

فالأخبار ظاهر أن كان هناك جهة يعمر منها الوقف كريمة وإن أريد العمارة من ماله أو أريد هناك بشريك
 الوقف مالك بعض ما وقف باقيه فالاجبار ليس بظاهر بل هو ممنوع وينبغي في البعض إذا طلب مالك البعض
 موافقة الموقوف عليه الباقي أن يجب عليه بشرطه (قوله المصنف فإن أراد إعادة منهدم بالة نفسه لم يمنع)
 قال الشارح في شرح العباب قال ابن المقرئ أطلق إلخ الجدار فعم الحاجز بين ملكيهما وجدار الدار
 المشتركة لكن قولهم ليصل إلى حقه لا يأتي في جدار البيت لأنه لا يصل بالبناء إلى حقه اذ لكل منهما منع
 الآخر من دخوله اه ويرد بان هذا التعليل بالوصول إلى حقه إنما هو بالنظر للأغلب لا غير فليس قيدا كما هو
 المنقول كما مر فقول جمع أنه قيد طريقة ضعيفة وهو واضح مدركا وبيانه إلخ ما بينه فراجع له لكن ظاهر
 كلامه في الارشاد اعتماد ما قاله ابن المقرئ ولا ينبغي أن قوله وجدار الدار المشتركة يخرج جدار الدار المختصة
 المشتركة بين صاحبه وبين صاحب دار أخرى محيطة بها (قول المصنف منهم) أي جدار بخلاف الدار

وأفهم كلامه الخ لكن قد عده ابن حزم بما إذا سبق الامتناع والإحرامت الاعادة وجاز للشريك تملكه بالقيمة أو لزوم المعيد للنقص لبعيدها مشتركا كما كان عش (قول المتن لم يمنع) ليصل إلى حقه بذلك وينفرد بالانتفاع به وشمل كلامه ما لو كان الاس مشتركا وهو المنقول المعتمد خلا للبارزى لأن له غرضاً في وصوله إلى حقه وتقصير الممتنع في الجملة ولأن للبانى حقاً في الحمل عليه فكان له الاعادة لاجل ذلك سواء كان له عليه قبل الانهدام بناء أو جذوع أم لا نهاية ومعنى (قوله يستبد) أى يستقل (قوله بها) أى بالعروة (قوله فرض جمع ذلك الخ) عبارة المغنى وصور صاحب التعليقة على الحاوى المسئلة بما إذا كان الاس للبانى وحده وجرى عليه البارزى وصاحب الانوار والمنقول ما في المتن اه (قوله بان ذلك) أى الفرض المذكور (قوله عن ذلك) أى عن الاشكال المذكور (قوله عليه حملا) أى من بناء أو جذوع اه كردى (قوله وقد يقال الخ) عبارة المغنى وقضيته انه إذا لم يكن له عليه بناء ولا جذوع لا يكون له اعادته مع ان ظاهر كلامهم الاطلاق وهو المعتمد وإن كان مشكلا اه (قوله له ذلك) أى للشريك الاعادة بالة نفسه و (قوله فجوزوه) بصيغة الامر وضمير النصب للاعادة (قوله اطلاقهم) أى اطلاق جواز الاعادة وإن لم يختص المعيد بالارض ولم يكن له عليه حمل اه كردى (قوله والقسمة) عطف على العارة (قوله وإلا) أى وإن اعاده بدون سبق امتناعه (قوله تملك قدر الخ) أو لزوم المعيد للنقص لبعيدها مشتركا كما كان اه عش (قوله اخذ من قولهم الخ) يؤخذ منه ايضا انه لو اعاده قبل امتناعه كان له نقضه سيصرح به هذا وما ذكره من توقف جواز الاعادة على الامتناع وانه ما خوذ من قولهم المذكور في شرح الروض ما ينافيه فانه صرح بعدم توقف جواز الاعادة على ما ذكر في هذه الماخوذ والماخوذ منه فانه بعد ما قرر كلام الروض في مسئلة العلو والسفل قال مانصه وبما قاله كغيره يؤخذ منه ان له البناء بالته وإن لم ينسج الاسفل منه ومثله الشريك في الجدار المشترك ونحوه وفي ذلك وقفة اه إلا أن يريد الشارح بجواز الاعادة مجرد عدم تمكن الشريك من تملك قدر حصته بالقيمة لا الحل فليتامل فانه بعيد مع ذكر الحرمة في قوله لم يحرم لها اه سم ويبقى عن النهاية والمغنى ما يوافق ما في شرح الروض (قوله لا يجبر احدهما) أى صاحب العلو (قوله ولذى العلو بناء السفلى الخ) اطلاق هذا وتقييد ان لذى السفلى الهدم يكون البناء قبل الامتناع يقتضى انه لا فرق في هذا بين الامتناع وعدمه فيشكل قوله اخذ من قولهم الخ إلا ان يكون الاخذ تملك قدر الحصة فقط دون توقف جواز الاعادة على الامتناع ويختص قوله فامتناع غير البانى الخ بغير قولهم المذكور اه سم ويدل عليه صريح المغنى حيث قال بعد ذكر قولهم المذكور مانصه ويؤخذ من

المشتركة فالوجه امتناع اعادتها بغير الآخر اه (قوله لا يفرض أن للطالب عليه حملا) قال القاضى ابو الطيب وابن الصباغ فان قيل اساس الجدار بينهما فكيف يجوز تملكه بناء بالته وان ينفرد بالانتفاع بغير إذن شريكه قلنا لأن له حقاً في الحمل عليه فكان له الاعادة قال الاسوى وكلامهما يقتضى انه لا اجرة عليه وفيه نظر اه وذكر الناشئ عقب ذلك عن السبكي كلاما محصلا استشكل جواز الانفراد بالاعادة والانتفاع قهراً عن الشريك من جلته قوله فان الصحيح جريان القسمة في ذلك بالتراضى عرضاً في كمال الطول وبها يندفع الضرر فما الداعى إلى الاجبار على تمسكه من البناء على غير ما كونه بيقى البناء بلا اجرة في ارض الغير من غير اعارة منه ولا اجارة ولا بيع هذا بعيد من القواعد اه وهو صريح في انه على كلامهم لا اجرة فليتامل (قوله واخذ من قولهم الخ) يؤخذ منه انه لو اعاده قبل امتناعه كان له نقضه سيصرح به هذا وما ذكره من توقف جواز الاعادة على الامتناع وانه ما خوذ من قولهم المذكور في شرح الروض ما ينافيه فان صرح بعدم توقف جواز الاعادة على ما ذكر في هذا الماخوذ والماخوذ منه فانه بعد ما قرر كلام الروض في مسئلة العلو والسفل قال مانصه وبما قاله كغيره يؤخذ من هذا ان له البناء بالته وإن لم يمتنع الاسفل منه ومثله الشريك في الجدار المشترك ونحوه وفي ذلك وقفة اه إلا أن يريد الشارح بجواز الاعادة مجرد عدم تمكن الشريك من تملك قدر حصته بالقيمة لا الحل فليتامل فانه بعيد مع ذكر الحرمة في قوله لم يحرم لها (قوله ولذى العلو بناء السفلى الخ) اطلاق هذا وتقييد ان لذى السفلى الهدم يكون البناء قبل الامتناع يقتضى انه لا فرق في هذا

فكيف يستبد أحدهما بها ولقوة الاشكال فرض جمع ذلك فيما اذا اختص المعيد بالارض ولم يبالوا بان ذلك خلاف المنقول واجاب اخرون بانه لا تخلص عن ذلك لا يفرض ان للطالب عليه حملا كما صور به القفال وغيره وقد يقال كما جوزتم له ذلك لغرض الحمل عليه فجوزوه له لغرض اخر توقف على البناء ككونه ساترا له مثلا إذا لفرق بين غرض وغرض على انه قد يوجه اطلاقهم بان امتناعه من العارة بالة نفسه والقسمة غناد منه فكمن شريكه من من الانتفاع به للضرورة فعلم توقف جواز الاعادة على امتناع الشريك منها وإلا للشريك تملك قدر حصته منه بالقيمة اخذا من قولهم في دار علوها لواحد وسفلها لآخر وانهدمت لا يجبر احدهما الآخر ولذى العلو بناء السفلى بماله ويكون ملكه نظير ما مر فلهدمه ولذى السفلى السكن في المعاد لان العروة

ملكه وهدمه ان بنى قبل امتناعه نعم ان بنى الاعلى علوه امتنع هدم الاسفل للسفل لكن له تملكه بقيمته أما إذا بنى السفلى بعد امتناعه فليس للأسفل تملكه ولا هدمه مطلقا لتقصيره اه فامتناع غير الباني يجوز للاعادة وما منع له من الهدم والتلك وعدمه محرم لها ويجوز لها (ويكون المعاد) بآلة نفسه (ملكه يضع عليه ماشاء (٢١٨) وينقضه إذا شاء) لانه بالآلة ولا حق لغيره فيه ومن ثم لو كان للتمتع عليه حل خبر

هذا أن له البناء بآلة نفسه وإن لم يمتنع الاسفل منه ومثله الشريك في الجدار المشترك ونحوه وهو كذلك اه (قوله وهدمه) عطف على السكن (قوله الاعلى) أى صاحب العلو (قوله له) أى للأسفل (قوله مطلقا) أى بنى الاعلى علوه ام لا (قوله وعدمه) أى عدم امتناعه (قوله لها) أى للاعادة (قوله لها) أى للهدم والتلك قول المتن (وينقضه إذا شاء) ظاهر إطلاقه انه لا يلزم المعيد اجرة الاس لشريكه يحتمل خلافا حيث كان الاس يقابل باجرة وهو الظاهر الذى ينبغى اعتياده اه وش وفي سم قال الاسوى وكلامهما يقتضى انه لا اجرة عليه وفيه نظر اه و ذكر الناشرى عن السبكي كلاما حصله استشكل جواز انفراد بالا إعادة والاتفاق قهر ا على الشريك من جملة قوله فان الصحيح جريان القسمة في ذلك بالتراضى عر ضافى كمال الطول وبها يتدفع الضرر فالادعى الى الاجبار على تمكينه من البناء على غير ملكه ويبقى البناء بلا اجرة فى ارض الغير من غير إعارته منه ولا اجارة ولا بيع هذا بعيد من القواعد اه وهو صريح فى انه على كلامهم لا اجرة فليتامل اه (قوله لانه) الى قوله خلافا فى المغنى (قوله خير الباني) كذا فى الروض أى المغنى اه سم (قوله لشارح الخ) تبعه مر اه سم عبارة السيد عمر قوله لما وقع الشارح قد يقال إن كان الشارح المذكور يمنعه من نقضه إذا شاء فهو مخالف لصريح المنقول وان لم يمنع فلا منافاة بين قوله ببقاء حقه كما كان وبين القول بالتخيير ولهذا جمع بينهما صاحب النهاية فليتامل اه (قوله وقد يستشكل) أى التخيير المذكور (قوله على ذلك) أى على نقضه ليعيده اه (قوله فيضره) أى الباني (قوله وحينئذ) أى حين إذا امتنع بعد الهدم وكذا قوله هنا قول المتن (لم يلزمه إجابته) ولو عمر البئر والنهر لم يمنع شريكه من الانتفاع بالماء ليسقى الزرع وغيره وله منعه من الانتفاع بالدولاب والآلات التى أحدثها مغنى ونهاية قال عر ش قوله مر لم يمنع شريكه الخ أى للباني نقض البناء لانه ملكه الى آخر ما مر فى الجدار اه قول المتن (فلاخر منعه) وافهم كلامه جواز الاقدام عليه عند عدم المنع قال فى المطلب انه المفهوم من كلامهم بلا شك نهاية مغنى قال عر ش قوله مر وافهم كلامه أى قوله وان اراد إعادة الخ وقوله مرجوا جواز الاقدام الخ خلافا لابن حجاج اه (قوله وانه الخ) عطف على الانتصار (قوله على الاول) أى على ما فى المتن (قوله بين هذا) أى عدم جواز الاعادة بالنقض المشترك عند امتناع شريكه منها (قوله معه) يعنى بالنقض المشترك (قوله يجوز) من التجوز (له) أى للشريك (البناء) أى بآلة نفسه (فى العرصه) أى المشتركة (قوله بان تلك) أى الاعادة فيما مر (قوله فيها تفويت الخ) خبر ان (قوله وهنا الخ) أى الاعادة هنا فيها تفويت الخ اه كرى (قوله وهنا تفويت عين) قد يتوقف فى كون البناء بالآلة المشتركة تفويتا لها بل هو انتفاع بها وتفويت لمنعتها لا غير اه بصرى وقد يدفع التوقف بفرقهم بين استيلاء المنقول وغيره (قوله بحسب الخ) المتبادر رجوعه للمعطوفين معا (قوله ولا يصح) الى قوله ولو قال فى النهاية والمغنى إلا قوله وفى هذا الى وحينئذ (قوله بنقضه) أى المشترك نهاية مغنى (قوله فاذا كان) أى الجدار اه سم (قوله وشرط له) أى شرط الاخر المعيد (قوله من حصته) حال من سدس النقص والضئير للاخر وكان الاولى تقديمه عليه ليظهر رجوعه على المعطوفين ايضا (قوله او العرصه الخ) عطف على النقص (قوله كان له) أى للمعيد (قوله ثلثا ذلك) أى النقص فى الصورة الاولى والعرصه فى الثانية وهما معا فى الثالثة (قوله

الباني بين تمكينه ونقضه ليعيده او يعود حقه خلافا لما وقع لشارح من بقاء حقه كما كان وقد يستشكل بأن الممتنع قد يوافق على ذلك ثم يمتنع بعد الهدم من إعادة فيه يضره بهدمه وحينئذ فينبغى اجباره هنا دفعا لذلك الضرر الناشئ عنه (ولو قال الاخر لا تنقضه واغرم لك حصتى لم تلزمه إجابته) على الجديد كما لا يلزمه ابتداء العارة (وان اراد إعادة بنقضه) بكسر النون وضما (المشترك فلاخر منعه) كسائر الاعيان المشتركة وقيل لا واطال جمع فى الانتصار له وانه المنقول ويفرق على الاول بين هذا وما مر ان الامتناع من الاعادة معه يجوز له البناء فى العرصه بان تلك فيها تفويت منفعة لا غير وهذا تفويت عين فسوخ ثم مالم يساح هنا (ولو تعاونوا) بينهما او باجرة خرجاهما بحسب ملكها (على إعادة بنقضه عاد مشتركا كما كان) ولا يصح هنا شرط عوض من غير معوض (ولو انفرد احدهما) باعادته بنقضه (وشرط له الاخر) الاذن له

بين الامتناع وعدمه فيشكل قوله أخذ من قولهم الخ إلا أن يكون الأخذ لملك قدر الحصه فقط دون توقف جواز الاعادة على الامتناع ويختص قوله فامتناع غير الباني الخ بغير قولهم المذكور (قوله المصنف ويكون المعاد ملكه) وظاهر مامرانه ليس له منع شريكه ولا الاجنبى من الاستناد اليه (قوله خير الباني) كذا فى الروض (قوله لشارح) تبعه مر (قوله فاذا كان) أى الجدار بينهما (قوله

(زيادة) تكون فى مقابلة عمله فى نصيب الآخر (جواز كانت فى مقابلة عمله فى نصيب الآخر) فيما فاذا كان بينهما نصفين وشرط له سدس النقص أى قدره من حصته أو العرصه أو سدسهما كان له ثلثا ذلك نعم يشترط أن يشترط له ما ذكر حالا لا بعد البناء لأن الاعيان لا تزول ويجوز أن يعيده بآلة نفسه ليكون للاخر

فما اعيد الخ) اى فى الالة التى اعيد بها الجدار (قوله زيادة) اى من العرصة (قوله كان له الخ) اى
 لتبعد ثلثا الالة والعرصة (قوله بين بيع واجارة) فسدس العرصة فى مقابلة ثلث التهر ومقابلة عمله ثلثا
 واجرة اه سم (قوله وم) اى فى باب البيع (قوله وحيتند) اى حين اذ جمع بين البيع والاجارة (قوله
 فيشترط الخ) اى فيما لو اعاده بالة لنفسه الخ اه عش (قوله ولو قال لاجنبى الخ) بقى مالو لم يكن ثم الالة
 معينة لاحدهما واقتصر على قوله عمر دارى لترجع على والظاهر الصحة ويكون وكلا فى شراء الالة على
 ذمة المالك اه سيد عمر (قوله لترجع على) اى بضمن الالات اه عش (قوله لم يرجع) اى لان التهر
 لا تنتقل عن ملكه بمجرد دوضعهما فى دار غيره ومن ثم كانت باقية على ملكه كما قال فى العباب والالة باقية على
 ملكه فله قلعهما او يبيعهما من مالك الارض انتهى اه سم (قوله لتعذر البيع) استشكل سم على حج تعذر
 البيع هنا بعد تعذره فيما لو اعاد الجدار احد المالكين بالة لنفسه وشرط له الاخر ثلثي الجدار حيث صح
 وملك الاله المعيد ويمكن الجواب بان فى مسئلة الجدار انما يصح للعلم بالالة وصفات الجدار ان كما قاله الرافعى وفى
 مسئلة الدار لم يعلم ذلك وعليه فلو علمت الالات كقوله عمر دارى بالتك هذه وعلم وصف البناء صح فالسائلان
 سواء وهذا لا منافاة بين هذا وما ذكر فى الترض من ان عمر دارى لترجع على قرض حكى لما صر فله على
 العمارة ف يرجع به لان ما ذكر الالة فيه للمالك الدار والذى يرجع عليه به هو ما صر فله فالعملة كانهم وكلامه فى
 القبض وما هنا الالة فيه لغير المالك اه عش (قوله يرجع به) هذا مع قوله الاتى وينبغى الخ يفيدانه يجمع
 بين الرجوع بما صر فله على الاجراء وبين اجرة عمله كاستجاره الاجراء لكن قد يمنع قوله لانه عمل طامعا بانه
 لا طمع مع عدم ذكر شىء فى مقابلة عمله اه سم عبارة السيد عمر قوله وينبغى ان له الخ انما يتجه ان كان ثم قرينة
 على ارادة ذلك ككون الخطاب بانبا ونحوه ومشهورا بمباشرة العمارة للناس باجرة بخلاف رجل وجيه
 لاعادته بمثل ذلك فان المتبادر من قوله لترجع على الرجوع بما صر فله فقط فليتأمل اه (قوله على اجراء
 الماء) ومنه الصلح على اخراج ميزاب الى ملك غيره اه عش (قوله اى ماء المطر) الى قوله ثم فى النهاية والمغنى
 وقوله غير سطح الجار لعل المراد بالجار هنا جنس الجار لا خصوص الجار الذى صالحه بالفعل على ذلك (قوله
 ماء النهر الخ) غطف على ماء المطر (قوله من ارضه) اى الجار (الى ارضه) اى المصالح (قوله ثم ان ملك المجرى
 الخ) قال فى الروض وشرحه وان صالحه غيره بمال ليجرى نهر فى ارضه فهو تملك له اى للمصالح لمكان النهر
 بخلاف الصالح عن اجراء الماء على السقف وعن فتح باب الى دار الجار فانه يصح وليس تملك كالشىء من السقف
 والدار كما هو ظاهر ثم تكلم على الفرق بين الملك فى الاول وفيما لو صالح عن فتح باب فى السكة وبين عدمه فى
 الاخيرتين ثم قال ومشتري حق اجراء النهر فيها اى فى السقف والدار كشتري حق البناء عليهما فان
 العقد ليس بيعا محضوا ولا اجارة محضلة فيه فاشابة بيع واجارة قال فى شرحه فى تعبيره بالنهر تجوز لان اجراء
 مائه لا يأتى فى السقف ولو قال فيما اى فى الارض سلم من ذلك انتهى وفيه بيان لما يحصل به ملك المجرى فى
 المصلحة على الاجراء وما لا يحصل به ذلك ويبان ان الصلح على اجراء الماء على السطح قد يكون فيه شوب بيع
 واجارة وكلام الشارح لا يفيد ذلك لان قوله هنائم ان ملك المجرى الخ انما يناسب مسئلة اجراء ماء النهر والعين
 فى الارض كما مر وقوله الاتى فيكون فى معنى الاجارة قد بوم انه لا يكون الاجارة فانه راجع لهذا ايضا

بين بيع واجارة) فسدس العرصة فى مقابلة ثلث التهر ومقابلة عمله ثلثا واجرة (قوله لم يرجع) اى لان التهر
 لا تنتقل عن ملكه بمجرد دوضعهما فى دار غيره ومن ثم كانت باقية على ملكه كما قال فى العباب والالة باقية على
 ملكه فله قلعهما او يبيعهما من مالك الارض اه (قوله لتعذر البيع) لم يتعذر فيه وفى هذا جمع الخ (قوله
 يرجع به) هذا مع قوله الاتى وينبغى الخ يفيدانه يجمع بين الرجوع بما صر فله على الاجراء وبين اجرة عمله
 كاستجاره الاجراء لكن قد يمنع قوله لانه عمل طامعا بانه لا طمع مع عدم ذكر شىء فى مقابلة عمله (قوله ثم ان
 ملك المجرى الخ) قال فى الروض وشرحه وان صالحه غيره بمال ليجرى نهر فى ارضه فهو تملك له اى للمصالح لمكان
 النهر بخلاف الصلح عن اجراء الماء على السقف وعن فتح باب الى دار الجار فانه يصح وليس تملك كالشىء من

فما اعيد بها جزء ويشترط
 له الاخر زيادة تكون فى
 مقابلة عمله مع جزء من التهر
 فاذا شرط له سدس العرصة
 فى مقابلة عمله وثلث التهر
 كان له ثلثاهما وفى هذا
 جمع بين بيع واجارة وم
 جوازه وحيتند فيشترط
 العلم بالالة وصفة الجدار
 ولو قال لاجنبى عمر دارى
 بالتك لترجع على لم يرجع
 لتعذر البيع او بالتى
 لترجع على بما صر فله
 رجع به كافتق على
 زوجتى او غلامى وينبغى
 ان له مثل اجرة عمله فى
 الصورتين لانه عمل طامعا
 (ويجوز ان يصلح) جاره
 (على اجراء الماء) اى ماء
 المطر من سطحه الى سطحه
 لينزل الى الطريق مثلا
 بشرط ان لا يكون له مر
 للطريق غير سطح الجار او
 ماء النهر او العين ليجرى
 من ارضه الى ارضه ثم ان
 ملك المجرى اجرى فيه ما
 شاء وكذا ان ملك حق
 الاجراء فقط لكن

بدليل قوله ويشترط بيان السطوح الخ كما نهر اجمع لقوله والقاء الثلج في ملكه على مال وما او هم في هذا موافق لظاهر قول الروض فرع المصلحة عن قضاء الحاجة وطرح القمامة في ملك الغير اجارة بشروطها اه لسن في شرحه عقب ذلك مانصه القياس ان يقال عقد فيه شائعة بيع واجارة او يقال بيع بشرطه او اجارة بشرطها هو ليس في هذا تعرض للملك عين او عدمه اه سم (قوله على سبيل العموم) هل الاطلاق هنا محمول على العموم كما يؤيده قوله بخلاف ما اذا قيد الخ والظاهر نعم قول المتن (في ملكه) اي المصالح معه اه معنى (قوله فيصح) اي الصلح على اجراء الماء والثلج (بلفظها) اي الاجارة اي كما يصح بلفظ الصلح وكذا بلفظ البيع كما بان (قوله بقدر ذلك) اي الماء والثلج (قوله ويشترط) الى الفرع في المغنى الا قوله والمجرى بعينه وقوله وما نحو الى للجهل (قوله الذي الخ) قضيته ان السطوح مفرد كالسطح اه بصري (قوله يجرى عليه) اي منه اي او يلقي منه الثلج وانما تركه لعله من الاول اه كردى عبارة المغنى ويشترط معرفة السطح الذي يجرى منه الماء سواء كان ببيع واجارة او اعارة اه (قوله والمجرى الخ) لعل المراد به نحو الميزاب لانه اذا عظم ارتفاعه مثلاً ينزل الماء بقوة فيحصل الخلل في السطوح الاسفل (قوله بصغره) اي السطوح (قوله والذي يجرى الخ) اي وبيان السطوح الذي الخ (قوله ماء الغسالة) اي للثياب او الاواني (قوله فلا يجوز الصلح الخ) وفاقا للمنهج (قوله بمال) اي وما يبدونه فيصح ويكون اعارة للارض التي يصل اليها الماء وسياتي في كلامه اه عش (قوله على اجرائها) الاولى واجرائه اي ماء الغسالة (قوله وما نحو النهر الخ) عطف على ماء الغسالة اي فلا يجوز الصلح على اجرائه لعدم الحاجة اليه مع ما فيه من الضرر والظاهر (قوله من سطح الى سطح) قضيته جواز اجراء ماء النهر من سطح الى ارض اه عش (قوله مع عدم مس الحاجة الخ) اي وما المطر وان كان يجرى لا لانه توعو الحاجة اليه فهو عقد جواز للحاجة كما قاله اه رشيدى (قوله وان اطال البلقينى الخ) وفي النهاية ما حاصله الجيع يحمل كلام الشيخين على ما اذا لم يبين قدر ما يصب فلا يخالفه قول البلقينى بالصحة فيما اذن قدر الجارى اذا كان على السطح وموضع الجريان اذا كان على الارض اه قليوبى عبارة الرشيدى قوله مر واعترضه البلقينى الخ هذا في الحقيقة تقييد لكلام الشيخين لا اعتراض اذ كلامهما مفروض في الماء المجهول الذي هو الغالب كما يصرح به تعليقه المار فيها جريان على الغالب اه (قوله في ذلك) اي في ماء الغسالة الخ معنى ونهاية (قوله فلا يجوز الخ) اي الصلح عليه بمال وفاقا للنهية والمنهج (قوله وفيما اذا الخ) الظاهر انه متعلق بقوله وجب الخ فيرد عليه ان فيه تقديم معمول الجواب على اداة الشرط فلو حذف قوله ان كان او ابدل اداة الشرط بالواو وسلم عبارة المغنى ثم ان عقد على الاول اي اجراء الماء بصيغة الاجارة فلا بد من بيان موضع الاجراء وبيان طول وعرضه وعمقه وقدر المدة ان كانت الاجارة مقدرة بها والا فلا يشترط بيان قدرها اه وهى واضحة (قوله ان كان الخ) اي كان الاذن ملائسا (بصيغة الخ) ملائسة الكلى بجزئية (قوله وجب بيان الخ) ولا حاجة في العارية الى بيان لانه يرجع

على سبيل العموم بخلاف ما اذا قيد بئر او مقدار فلا يتعداه (والقاء الثلج) من سطحه (في ملكه) غير السطح (على مال) فيكون في معنى الاجارة ليصح بلفظها ويغتر الجهل بقدر ذلك لتعذر معرفته ويشترط بيان السطوح الذي يجرى عليه الماء والمجرى بعينه لان ماء المطر يقل بصغره ويكثر بكبره والذي يجرى اليه وقوته وضعفه فانه قد لا يحمل الا قليل الماء وخرج بماء المطر ماء الغسالة فلا يجوز الصلح على اجرائها بمال في ارض او سطح وما نحو النهر من سطح الى سطح للجهل بذلك مع عدم مس الحاجة اليه وان اطال البلقينى في النزاع في ذلك واختار خلافاً بقوله غير السطح القاء الثلج على السطح فلا يجوز لعدم الحاجة اليه مع ما فيه من الضرر والظاهر وفيما اذا اذن في اجراء الماء في ارضه بمال ان كان بصيغة عقد اجارة وجب بيان محل الساقية وطولها وعرضها

السقف والدار كما هو ظاهر ثم تكلم على الفرق بين الملك في الاولى وفيما لو صالح عن فتح باب السكوة بين عدمه في الاخير تبين ثم قال ومشتري حق اجراء النهر فيها اي في السقف والدار كمشترى حق البناء عليهم ما في ان العقد ليس بيعاً محضاً ولا اجارة محضة بل فيه شائعة بيع واجارة قال في شرحه في تعبيره بالنهر تجوز لان اجراء مائه لا ياتي في السقف ولو قال فيها اي في الارض اسلم من ذلك اه وفيه بيان لما يحصل به ملك المجرى في المصلحة على الاجراء ما لا يحصل به ذلك وبيان ان الصلح على اجراء الماء على السطح قد يكون فيه شوب بيع واجارة وكلام الشاح لا يفيد ذلك لان قوله هاتم ان ملك المجرى الخ انما يناسب مسئلة اجراء ماء النهر والعين في الارض كما هو ظاهر وقوله الاتي فيكون في معنى الاجارة قد يوهم انه لا يكون الا اجارة فانه راجع لهذا ايضا بدليل قوله ويشترط بيان السطوح الخ كانه راجع لقوله والقاء الثلج في ملكه على مال وما او هم في هذا هذا موافق لظاهر قول الروض فرع المصلحة عن قضاء الحاجة وطرح القمامة في ملك الغير اجارة بشروطها اه لسن في شرحه عقب ذلك مانصه القياس ان يقال عقد فيه شائعة بيع واجارة او يقال بيع بشرطه

مضى شاء والارض تحمل ما تحمل وليس للمستحق في المواضع كلها دخول الارض من غير اذن مالسها الا للتنقية
النهر وعليه ان يخرج من ارضه ما يخرج من النهر تفريغا للملك غيره وليس لمن اذن له في اجراء المطر على السطح
ان يطرح الثلج عليه ولا ان يترك الثلج حتى يذوب ويسيل اليه ومن اذن له في القاء النالج لا يجري المطر ولا غيره
اه معنى زاد النهاية قال العبادى ولو اذن صاحب الدار لانسان في حفرة تحت داره ثم باعها كان للمشتري
ان يرجع كالبائع قال الاذرى وهذا صحيح مطرد في كل حقوق الدار كالبناء عليها باعارة او اجارة انقضت
فثبت للمشتري ما ثبت للبائع انتهى ولو بنى على سطحه بعد العقد ما يمنع نفوذ ما المطر نقيه المشتري
والمستاجر لا المستعير ولا يجب على مستحق اجراء الماء في ملك غيره مشار كنه في العارة له اذا انهدم ولو بسبب
الماء اه (قوله وكذا قدر المدة الخ) التقييد بقوله ان ذكرت اى المدة يقتضى انه يجوز عدم ذكرها مع ان
الفرض ان الاذن بصيغة عقد الاجارة هو كذلك قال في الروض وان استاجرها اى الارض لاجراء الماء
فيها وجب بيان موضع الساقية الى ان قال وقد قدر المدة قال في شرحه ان كانت الاجارة مقدرة بها ولا فلا يشترط
بيان قدرها كظهيرها فيما مر في بيع حق البناء انتهى وقد تقدم عنه في بيع حق البناء انه ان اقت بوقت
فلا يتبادر ويتعين لفظ الاجارة انتهى وحاصله انه مع لفظ الاجارة يجوز التايد والتاقيت وان التايد يكون
مع صيغة الاجارة وغيرها والتاقيت لا يكون الا مع صيغة الاجارة اه سم وموافاق عن المغنى مثل ما ذكره
عن شرح الروض وظاهر النهاية اشترط التوقيت مع لفظ الاجارة وخطاه مر الرشيدى واوله عرش
بتاويل بعيد (قوله وكون الساقية الخ) عطف على قوله بيان الخ وقوله فيما اذا استاجر الخ متعلق بقوله
وجب الخ (قوله او عقد بيع) عطف على عقد اجارة الخ (قوله فيما مر) اى بقوله المصنف وان قال بعته
للبناء وبعت حق البناء الخ (قوله كلام الاصحاب) عبارة المغنى كلام الكفاية اه (لاعمقه) لانه ملك القرار
اه معنى (قوله ولو صالحه الخ) ولو صالحه على قضاء الحاجة من بول او غائط او طرح قمامة ولو زبلا
في ملك غيره على مال فهو عقد فيه شائبة بيع واجارة وكذا المصالحة على المبيت على سقف غيره اه
معنى زاد النهاية والمشتري الدار ما للبائعين من اجراء الماء لا المبيت اه قال عرش وقوله مر وطرح
قمامة ولعل الفرق بين هذا وبين عدم صحة الصلح على ماء الغسالة ان الاحتياج الى القاء القمامات اشد منه الى
اخراج ماء الغسالة وقوله مر لا المبيت لعل وجه ذلك شدة اختلاف احوال الناس فقد لا يرضى صاحب
السطح بنوم غير البائع على ملكه لعدم صلاح المشتري منه بحسب ما يعتقده صاحب الملك اه (قوله على
ان يسقى زرعه الخ) اى على مال بقرينة ما بعده (قوله الحق به) الى الفرع جزم به المغنى من غير عزو وكذا
النهاية لانه عزاه لسليم في التقريب (قوله الوقف الخ) عبارة النهاية الارض الموقوفة قال عرش اى
او السطح اخذ بما ياتى اه (قوله لكن الخ) راجع للوقف ايضا (قوله بشرط التاقيت) لان الارض غير
ملوكة فلا يمكنه العقد عليها مطلقا نهاية ومعنى (قوله والمؤجر) اى الارض المستأجرة نهاية ومعنى

او اجارة بشرطها اه وليس في هذا تعرض لملك عين او عدمه (قوله وكذا قدر المدة ان ذكرت) التقييد
بقوله ان ذكرت اى المدة يقتضى انه يجوز عدم ذكرها مع ان الفرض ان الاذن بصيغة عقد الاجارة وهو
كذلك قال في الروض وان استاجرها اى الارض لاجراء الماء فيها وجب بيان موضع الساقية الى ان قال وقد قدر
المدة قال في شرحه ان كانت الاجارة مقدرة بها ولا فلا يشترط بيان قدرها كظهيرها فيما مر في بيع حق البناء
اه وقد تقدم عنه في بيع حق البناء انه ان اقت بوقت فلا يتبادر ويتعين لفظ الاجارة اه وحاصله ان مع لفظ
الاجارة يجوز التايد والتاقيت وان التايد يكون مع صيغة الاجارة وغيرها والتاقيت لا يكون الا مع صيغة
الاجارة (قوله ملك محل الجريان) تقدم فيما اذا قال بعته كراس الجدار للبناء عليه انه لا يملك به عين بل منفعة
وقد يستشكل الفرق بينهما لا يقال الفرق ان تقييده بقوله للبناء تصرف عن الملك والام بتقييد بالبناء لا ناقة قول
صرحوا بما يفيد انه في مسألة الجدار لا يملك عينه وان لم يقيده بالبناء فقد قال في شرح الروض عقب قول الروض
فان باع حق البناء او العلو للبناء عليه بشئ معلوم استحقه اى حق البناء عليه مانصه بخلاف ما لو باعه وشرط

وعقها وكذا قدر المدة ان
ذكرت وكون الساقية
محفورة فيما اذا استاجر
لاجراء الماء في ساقية لان
المستاجر لا يملك الحفر او
عقد بيع فان قال بعته كراس
الماء او حق مسيله فكسبيج
حق البناء فيما مر او مسيله
او بحر اه ملك محل الجريان
كما اقتضاه كلام الاصحاب
في شرط بيان طول وعرضه
لاعمقه ولو صالحه على أن
يسقى زرعه من مائه لم يجوز
لان الماموان ملك قائما يملك
منه الموجود لا مانع فالحيلة
بيع قدر من النهر ليسكون
الماء تابعا وقوله في ملكه
الحق به المتولى وغيره
الوقف اى اذا كان
النظر للوقوف عليه
والمؤجر لكن يشترط
التاقيت ووجود ساقية

(قوله فيها) أى فى الارض الموقوفة والمستأجرة معنى ونهاية (قوله لانه) أى المصالح (قوله لا يملك احداث حفر الخ) كانه احترز به عما اذا اذن المالك فى ذلك اى او كان ما استؤجر له الارض يتوقف على الحفر فليراجع اه رشيدى (قوله باع دار الخ) يظهر ان بيعه ليس بقيد وإنما المدار على بيع العرصه (قوله فلمشتري) اى للعرصه (قوله منعه) اى منع مشتري الدار (قوله منه) اى من الصب وكذا ضمير مستنده وكان واشاره ذلك (قوله بخلاف ما اذا كان سابقا الخ) مثله ما اذا جمل مستند الصب قياس نظائره نعم فليراجع (قوله لانه) أى السبق (قوله المشتري) نائب فاعل فيمنع (قوله يبرون الى املا كم) اى على سبيل الاستحقاق اه سيد عمر (قوله عليه به) اى على الاقرار بحقهم (قوله المشاركة) بدل من ضمير النصب (قوله طلبه منه دائنه) نعت اشهاد (قوله به) اى بعدم اللزوم (قوله فى ملك الغير) خبر ان و (قوله يؤدى الخ) خبر ثان لها ومن ذكر المسبب بعد السبب ويحتمل ان الاول نعت للطروق او بدل من هنا (قوله لان الطروق الخ) هذا الفرق على فرض تسليمه إنما يظهر بالنسبة الى قوله انه ان يمتنع الخ لا بالنسبة لما قبله (قوله ولو خرجت) الى قوله خلافا فى المغنى الاول له وما يستحق الى اجبره وفى النهاية الاول له بناء الى اجبره (قوله او مال جداره الخ) ومنه ميل جدار بعض اهل السكة المنسدة اليها لغير مالك الجدار هدمه وان كانت السكة مشتركة بين مالك الجدار وبين الهادم اه ع ش (قوله الى هوام مشترك) بالاضافة وتركها عبارة المغنى والنهاية الى هوام ملكه الخاص او المشترك اه (قوله الى هوام مشترك بينه الخ) يؤخذ منه حكم المختص بالاولى وينبغي ان ينظر فيما لو اذن الجار او الشريك فى تشييع الاغصان فى الهوام المختص او المشترك حتى انتشرت ثم اراد الرجوع فهل باتى فيه نظير ما باتى فى العارية من التخيير حتى يمتنع القطع فى صورة الشريك الظاهر نعم ما لم يظهر نقل بخلافه نعم لا ياتى هنا التبقية بالاجرة لا متناعا فى الهوام المجرد فبقية فى الشريك التملك بالقيمة فقط ان لم يمنع منه مانع شرعى وفى الجار هو او القطع وغرم الارش فليحرر اه سيد عمر (قوله او ما يستحق الخ) عطف على مشترك الخ خلافا لما يوهمه عبارة السيد عمر الاتية من الوصفية والافكان المناسب اسقاطه من قوله او ما يستحق الخ (قوله منفعته) اى فقط (قوله بناء على انه الخ) الظاهر كما فى النهاية أنه كذلك وان قلنا أنه لا يخاصم لان هذا من حيث شغل الهوام الذى استحق منفعته كالدخول شخص الدار المؤجرة فان الظاهر ان للمستأجر منعه مطلقا وان ادى الى دفعه بما يدفع الصائل اه سيدى عمر عبارة النهاية وقول الاذرعى ان مستحق منفعة الملك بوصية او وقف او اجارة كمالك العين فى ذلك صحيح وليس مبنيا على ان مالك المنفعة يخاصم كالا يخفى على المتأمل ولا يصح الصالح على ابقاء الاغصان بمال لانه اعتياض عن مجرد

أن لا يبنى عليه أو لم يتعرض للبناء عليه لكن المشتري أن ينتفع بما عده من مكث وغيره كما صرح به السبكي تبعا للباورى اه فان قوله او لم يتعرض للبناء الخ كالصريح فى أنه مع عدم التقييد بالبناء لا يملك عينا وبدل عليه قوله لكن للمشتري الخ إذ لو ملك انتفع بالبناء ايضا اللهم الا ان يفرق بان تخصيص البيع بنحو الراس قرينة على عدم اداة العين (قوله او ما يستحق جاره منفعته) استحقاق جاره المنفعة صادق بملك العين ايضا من غير شركة فيها والحكم فيه صحيح ايضا فلم بقيد قوله بناء حتى لا يخرج من عبارته مالك العين المذكور فى كلامهم وفى شرح مروقول الاذرعى ان مستحق منفعة الملك بوصية أو وقف أو اجارة كمالك العين فى ذلك صحيح وليس مبنيا على ان مالك المنفعة يخاصم كالا يخفى على المتأمل ولا يصح الصالح على ابقاء الاغصان بمال لانه اعتياض عن مجرد الهوام ولا عن اعتماد اه على جداره ما دامت رطبة وانتشار العروق وميل الجدار كالاغصان فيما تقرروا بنيت بالعروق المنتشرة لما لكها لا للمالك الارض التى هى فيها وحيث تولى نحو القطع بنفسه لم يكن له اجرة اى على القطع وعبارة شرح الروض قال فى المطلب وليس له اذا تولى القطع والمهدم بنفسه طلب اجرة على ذلك اه قوله الا ان حكم الخ كذا فى العباب وغيره وكتب شيخنا الشهاب الراملى بخطه فى هامش شرح الروض وفيه اشكال لان ظاهره وجوب الاجرة بمجرد حكم الحاكم بالتفريق ولا وجه للوجوب بمجرد ذلك مع ان الشرع حاكم به وإن لم يحكم حاكم به ثم رايت مر استشكله بذلك ومال الى حمله

فيها محفورة لانه لا يملك احداث حفر فيها (فرع) باع دار يصب ماء ميزانها فى عرصه بجنبها ثم باع العرصه للمشتري منعه منه ان كان مستنده اجتماعهما فى ملك البائع بخلاف ما اذا كان سابقا على الاجتماع لانه يوجب كون ذلك من حقوق الدار فيمنع المشتري من المنع ولو كان جماعة يبرون الى املا كمهم فى وسط ملك انسان فطلبوا منه أن يقر لهم بحقهم ويشهد عليه به لزمه ذلك وله أن يمتنع حتى يقر وانته شر يكهم خوفا من ان ينكروه المشاركة تمسكا بان يدهم باقية عليه بالمرور فيه وإنما لم يلزم مدينا اشهاد طلبه منه دائنه كما قطعوا به لان الطروق هنا فى ملك الغير يؤدى الى انكاره غالبا بخلاف الدين ولو خرجت أغصان أو عروق شجرته أو مال جداره الى هوام مشترك بينه وبين جاره أو ما يستحق جاره منفعته بناء على أنه يخاصم وسيأتى ما فيه فى الاجارة

وان رضى مالك الغني اجبره على ثوبيلها عنه فان امتنع ولم يمكن ثوبيلها فله قطعها وهدمه ولو بلا إذن حاكم خلا فالابن الرافعة ولو او قد شحتها ناراً
فاحترقت لم يضمنها على ما قاله البغوي ويتعين حمله على ما اذا لم يقصر كان عرضت ربح (٢٢٣) أو صلها اليها ولم يمكنه طفوها ولو اختلفا في

عمر وميزاب ومجرى ماء ونحوها في ملك الغير أو هو
إعارة أو إجارة أو بيع مؤبد
فان علم ابتداء حدوته في
ملكه صدق المالك انه
لاحق للاخر في ذلك والا
صدق خصمه انه يستحق
ذلك وكلام البغوي الموهوم
لخلاف ذلك من إطلاق
نصديق المالك جملة الاذرى
على ما اذا علم حدوته في من
ملك هذا المالك (ولو
تنازع عاقدان بين ملكيهما
فان اتصل ببناء أحدهما
بحيث يعلم انهما) بالفتح
وزعم كسرها لان حيث
لا تضاف إلا إلى جملة غفلة
عن كونها معمولة ليعلم
لالحيث وبفرض كونها
معمولة ليعلم لالحيث
وبفرض كونها معمولة
لحيث لا يتعين الكسر
لان الجملة التي تضاف
الها حيث لا يشترط ذكر
جزأها على أنها قد تضاف
للفرد (بنيامعا) بأن دخل
بعض لبن كل منهما في
الآخر في زواياه لا أطرافه
لا مكان الاحداث فيها
ينزع لبنه ولا دراج أخرى
أركان عليه عقد أميل من
مبدأ ارتفاعه عن الارض
قال في التنبيه واقره المصنف
في تصحيحه وكذا لو كان
مبني على تريبع أحدهما

الهواء ولا عن اعتمادا على جداره مادامت رطبة وانتشار العروق وميل الجدران كالأغصان فيما تقرروا
بانبت بالعروق المنتشرة لملكها لئلا يملك الارض التي هي فيها اه (قوله على انه) اى مستحق المنفعة فقط
(قوله وان رضى مالك الغني) اى فقط غاية لقوله اجبره بالنسبة إلى قوله او ما يستحق الخ (قوله اجبره) جواب
لو (قوله ولو بلا إذن حاكم) معتمد اه عش (قوله او قد) إلى قوله ولو اختلفا في النهاية (قوله ويتعين حمله
الخ) معتمد اه عش عبارة السيد عمر حتى بالنسبة لمستحق القطع لان القطع يبقى معه انتفاع ملكها
بالأغصان المقطوعة بخلاف الاحراق اه (قوله حمله الاذرى الخ) وهو الظاهر خلافا لاطلاق الشارح مر
اى والمغنى نصديق المالك تبعاً للبغوي اه عش (قوله هذا المالك) اى امور مورثة كامر عن عش (قوله
بان دخل) إلى قوله قال في النهاية وإلى المتن في المغنى (قوله بعض ابن الخ) عبارة النهاية بان يدخل نصف لبنات
الجدار المتنازع فيه في جداره الخاص ونصف اللبنة من جداره الخاص في المتنازع فيه ويظهر ذلك في الزوايا
ولا يحصل الرجحان بان يوجد ذلك في مواضع معدودة من طرف الجدار لا مكان الخ اه (قوله ينزع لبنه) اى
ونحوها اه نهاية (قوله في زواياه لا أطرافه) ظاهره يقتضى انه لا اعتداد به فيها ولو كان في جميعها وفيه شيء
يعلم بمراجعة الروضة اه سيد عمر وقد يمنع دعوى الاقتضاء بان الغالب في الجمع المعرف لإرادة الجنس لا
الاستغراق عبارة القليوبي بان دخل جميع انصاف لبنات طرف جدار أحدهما في محاذة جميع انصاف
لبنات طرف الجدار الآخر من كل جهة ولا يكفي بعض لبنات في طرف او أكثر اه (قوله او كان عليه) اى
على الجدار المتنازع فيه (قوله اميل) بصيغة المضى (قوله وسمكه الخ) ان كان بيانا للتربيع فواضح وان كان
المراد بالتريبع أمراً آخر فليبين ثم رأيت عبارة المغنى مانصه ولو كان الجدار مبني على تريبع أحد المالكين
زائداً او ناقصاً بالنسبة إلى ملك الآخر فهو كالتصل بجدار أحدهما اتصالاً لا يمكن إحداثه ذكره في الثانية
واقره المصنف في تصحيحه اه وهو يدل لاحتمال الاول اه بصري (قوله وكذا) إلى قوله ومثل الخ مقول
قال (قوله ومثل ذلك) اى المتصل المذكور في المتن (قوله ما لو كان الخ) اى المتنازع فيه عبارة المغنى عطفاً على
قوله دخل الخ او بنى الجدار على خشبة طرفها في ملكه وليس منها شيء في ملك الآخر اه قول المتن (فله اليد)
من ذلك ما وقع السؤال عنه من أن خلوة بابها من داخل مسجد يعولها ببناء متصل ببيت مجاور للمسجد فادعى
صاحب البيت أن هذا البناء موضوع بحق وهو قديم به علامات تشعر بكونه من البيت وادعى ناظر المسجد
أن هذا باعلى الخلوة من المسجد فكون باب الخلوة من المسجد يدل على انها منه ويدل لذلك ما قالوه من صحة
الاعتكاف بها وحيث قضى بانها للمسجد تبعها الهواء فلا يجوز البناء فيه وكون الواقف وقف الخلوة دون
ما يعولها الاصل عدمه حتى لو فرض أن باعلاها ببناء هدم اه عش عبارة المغنى فله اليد عليه وعلى الخشبة
المذكورة اه (قوله لظهور) إلى قول المتن فان في النهاية والمغنى (قوله كان اتصل الخ) عبارة المغنى بأن
كان منفصلاً من جدارهما او متصلاً بهما اتصالاً لا يمكن إحداثه او لا يمكن او متصلاً بأحدهما اتصالاً لا يمكن
إحداثه بان وجد الاتصال في بعضه او اميل الازج الذى عليه بعد ارتفاعه او بنى الجدار على خشبة طرفها في
ملكيهما اه (قوله سواء) اى في إمكان الاحداث وعدمه (قوله اى لكل منهما اليد) اشار بذلك إلى
أنه لا يحكم بملكها بل يبقى في يدهما لعدم المرجح فلو أقام أحدهما بينة به سلم له وحكم بدله كابدل عليه قوله فان
أقام الخ او أقام غيرهما بينة فكذلك اه عش قال المغنى افهم كلامه انه لا يحصل التريبع بالفتح بظاهر
الجدار كالصور والكتابات المتخذة من جص او اجر او غيره ولا يتوجه البناء وهو جعل احد جانبيه وجهها
كان بنى لبنات مقطعة ويجعل الاطراف الصحاح إلى جانب وهو واضح الكسر إلى جانب ولا بما عاقد القمطر وهو
على ما اذا كان يرى وجوب الاجرة على التفريغ (قول المصنف فلهما) أى اليتين بدليل مقابله لقوله فله

وسمكه وطوله دون الآخر ومثل ذلك ما لو كان مبني على خشبة طرفها في بناء أحدهما فقط (فله اليد) لظهور امارة الملك
بذلك فيحلف ويحكم له بالجدار وما لم تقم بينة بخلافه (والا) يتصل كذلك كان اتصل بها أو بأحدهما اتصالاً لا يمكن
إحداثه أو انفصل عنهما (فلهما) أى لكل منهما اليد عليه كما أفاده قول أصله فهو في أيديهما (فان أقام أحدهما بينة) أنه له

سلبه له أن صاحبه لا يستحقه وان كان ادعى الجميع لأن كلاهما مدعى عليه ويده على النصف فقيل قوله فيه (فان حلقا أو نكلا) عن اليمين (جعل بينهما) بظاهر اليد فينتفع كل به بما يليه على العادة (وإن حلف أحدهما) ونكل الآخر (قضى له) أى للعالم بالجميع ثم إن كان المبدوء به هو الحالف حلف ثانيا المرادة ليقضى له بالكل أو الناكل قد اجتمع على الثانيين التني للنصف الذى ادعاه صاحبه ويمين الاثبات للنصف الذى ادعاه فيكفيه يمين تجمعهما بان يحلف أن الجميع له لاحق للآخر فيه أو لاحق لفى النصف الذى يدعيه والنصف الآخر لم يثبت السببى انه يكفيه ان الجميع لى لتضمنه التني والاثبات معا وقد تنازع فيه بقولهم لا يكتفى فى الايمان باللوازم (ولو كان لاحدهما) فيه نحو نقش أو طاقه ووجه البناء أو تعقد الحبال التى يشدها الجريد ونحوه أو (عليه جذوع لم يرجع) بها لأنها أسباب ضعيفة لا تدل على الملك فان ثبت لاحدهما لم تنزع ولم تجب على مالكها

حبل رقيق يشده الجريد ونحوه ولا علم برجح هذه الاشياء لان كون الجدار بين المالكين علامة قوية فى الاشتراك فلا يغير بأسباب ضعيفة معظم المقصد بها الزينة كالتجصيص والتزيق اه زاد النهاية عطف على النقش ولا طاقات ومخاريب يباطنه اى الجدار اه قال ع ش ومنهاى الطاقات ما يعرف الان بالنصف ومثلها الرفوف المسمرة وإن كان ذلك فى موضع جرت عادة اهله بانه إنما يفعل ذلك صاحب الجدار المختص به او من له فيه شركة اه (قوله قضى له به) اى بالجدار لان البيعة مقدمة على اليد وتكون العرصة له تبعاً لنهاية ومعنى قال الرشيدى الظاهر ان مراده مر بالعرصة ما يحمل الجدار من الارض وهو الاس اه (قوله على النصف الذى الخ) عبارة المغنى اى حلف كل على نفي استحقاق صاحبه للنصف الذى بيده وانه يستحق النصف الذى بيد صاحبه اه زاد النهاية ولا بد ان يضمن يمينه التني والاثبات كما سرتابه كلام المصنف اه وظاهر كلام الشارح هنا انه يحلف على التني فقط ويأتى فى كلامه بعد ما وافقهما (قوله بظاهر اليد) فيه ما قدما اه ع ش (قوله ونكل الآخر) سواء نكل عن يمين الاثبات أم التني أم عنهما اه نهاية (قوله بالجميع) إلى قوله وبحت فى المغنى وإلى قول المتن فى النهاية إلا قوله بان يحلف إلى وبحت (قوله فيكفيه يمين تجمعهما الخ) معتمد اه ع ش (قوله فيه نحو نقش) إلى المتن تقدم عن النهاية والمغنى مثله قول المتن (لم يرجع) اى لم يرجع صاحب الجذوع بمجرد وضع الجذوع اما لو انهم الجدار و اعاده احدهما مرة بعد اخرى مثلاً او كان يتصرف تصرف الملاك ثم نازعه الآخر فقال هو شركه بيننا وهو لى خاصة صدق المتصرف تصرف الملاك حيث لا بيعة لواحد منهما او لكل منهما بيعة عملاً بيده ومع تصديقه لا ترفع جذوع مدعى الشركة او الاختصاص لا احتمال انها وضعت بحق اه ع ش (قوله لانها اسباب الخ) ولان الجذوع تشبه الامتعة فيما لو تنازع اثنان دار ايدهما ولا حدهما فيها امتعة فاذا احتملنا بقيت الجذوع لاحتمال انها وضعت بحق مغنى ونهاية (قوله فان ثبت لاحدهما لم ينزع) وينبغى او جعل بينهما كما هو ظاهر وبالجمله فالوجه فيها هنا ايضا ان يقضى باستحقاق ابداء وامتناع القلع مع الارش سواء قضى بالجدار لغير صاحب الجذوع او لمها وحينئذ فالخالف انه اجهل حال الجذوع قضى باستحقاق وضعها ابداء وامتناع القلع بالارش سواء كانت لاجنبي أو لشريك وان علم كيفية وضعها عمل بمقتضاها حتى لو علم ان وضعها بطريق العارية خير المالك بين قلعها بالارش والابقاء بالاجرة ان كان مالكم الاجنبي فان كان شريكاً امتنع القلع بالارش سم على حجج اه رشيدى (وان وجدنا الخ) مقول

اليد (قوله فان ثبت لاحدهما لم تنزع) ينبغى أن يقال أو جعل بينهما كما هو ظاهر وفي شرح الروض فاذا حلف بقيت الجذوع محالها لاحتمال انها وضعت بحق من إعاره أو إجارة أو بيع أو قضاء قاض يرى الاجبار على الوضع الذى يزل عليها منها الإجارة لانها اضعف الاسباب فلما لك الجدار قلع الجذوع بالارش والابقاء منهما بالاجرة وفيه امر ان احدهما ان قوله فاذا حلفا بالف التنية يقتضى فرض الكلام فيما إذا حلف كل منهما فيما فى قوله فلما لك الجدار لانه إذا حلف كل منهما كان بينهما فامعنى قوله فلما لك الجدار والثانى انه إذا حلف كل منهما كانا مشتركين فيه وقد قدم ان جذوع الشريك يمتنع قلعها بالارش كما قلنا عنه عند قول المتن وفائدة الرجوع الخ فقوله هنا ان له القلع بارش مناف لذلك هذا كله ان ثبت عنه حلفا بالف التنية ويحتمل انه حلف بالافرادى احدهما وهو غير صاحب الجذوع وحينئذ يندفع الامر الاول وكذا الثانى من هذه الجهة لكنه يرد حينئذ من جهة اخرى لان صاحب الجذوع حينئذ اجنبي وقد قال فيه هو والروض مانعه وان وجدناه اى الجذوع موضوع على الجدار ولم يعلم كيف وضع فالظاهر انه وضع بحق فلا ينقض ويقضى له باستحقاقه دائماً الخ اه فقوله هنا يجوز القلع مع الارش مناف لذلك موافق لما قاله الفورانى ومن تبعه وبالجمله فالوجه فيها هنا ايضا ان يقضى باستحقاق ابداء وامتناع القلع مع الارش سواء قضى بالجدار لغير صاحب الجذوع او لمها وحينئذ فالخالف انه اجهل حال الجذوع قضى باستحقاق وضعها ابداء وامتناع القلع بالارش سواء كانت لاجنبي أم لشريك ان علم كيفية وضعها عمل بمقتضاها حتى لو علم ان وضعها بطريق العارية تخير المالك بين قلعها بالارش والابقاء بالاجرة ان كان مالكم الاجنبي فان كان شريكاً امتنع القلع

فالظاهر انه وضع بحق فلا ينعرض ويقضى له باستحقاقه دائماً حتى لو سطر الجدار واغيد اعيدت وليس للمالك نقضه الا ان يستهدم اه قول الفوراني ينزل على الاعارة لانها اضعف الاسباب فلما لم يقم بالاراش او تقيمت بالاجرة ضعيف كما اشار اليه جمع متأخرون اى وان بحثه في المطالب وافق به ابو زرعة كالبغوي لمخالفته لصريح كلامهم الذى ذكرته وتوهم فرق بينهما ليس في محله كما هو ظاهر بادنى تأمل وعلى الاول الوجه انه لا ينزل على خصوص اجارة لان الاصل عدم العوض ثم رايت بعضهم صرح (٢٢٥) بانه لا اجرة وعليه فلو تنازع عانى بجرى ماء وحكما

بانه بحق لازم فهل يجعل ذلك الحق اللازم مقتضيا للملك فله ان يعمقه او لا لانه يكتفى في الحق اللازم ملك المنفعة مؤبدة دون العين كل محتمل والاوجه الثاني ثم رايت بعض المحققين قال الظاهر انه كبيع حق البناء فلا يملك العمق ولا يزيد على أجر الماء المعتاد اقتصارا على احد معنى الحق اللازم وهو المجهود من حال استحقاق الاستطراق في ملك الغير بالماء وغيره فليحمل عليه ولا يعدل لما فوقه او دونه الا لخصص اه (والسقف بين علوه) اى الشخص (وسفل غيره) كجدار بين ملسكين فينظر ايمكن لاحداه بعد العلو لا مكان نقب وسط الجدار ووضع جذوع فيه ووضع عليها نحو الواح فيصير البيت الواحد بيتين (فيكون) (السقف في يدهما) لا شترهما كما في الانتفاع به ارضا للاعلى وسترة للسفل (اولا) يمكن ذلك كالعقد بعيده السابق (ف) (اليد) (لصاحب السفل) لا نصاله بينهما (فرع)

لقولهم (قوله فلا ينعرض) اى لا ينزع الجذع (قوله ويقضى له) اى لصاحب الجذع (قوله باستحقاقه) اى الوضع (قوله اعيدت) كذا في اصله بغير خطه والظاهر اعيداه سيد عمر اى وإنما انت على توهم انه عبر بالجذوع بصيغة الجمع (قوله وليس للمالكه نقضه) اى الجدار (قوله فقول الفوراني الخ) اعتمده المغنى (قوله ضعيف) وفاقا لنهاية عبارة بعد شوق قول الفوراني المذكور والوجه انه لا قلع ولا اجرة اخذا باطلاقهم ابقاءه بما حاطها قال عرش قوله لم ولا اجرة اى وله اعادتها اذا سقطت او انهدم الجدار ثم اعيد اه (قوله لمخالفته) اى قول الفوراني (قوله بينهما) اى بين كلامهم المذكور وبين مانحن فيه (قوله وعلى الاول) وهو قولهم الذى جرى عليه المصنف في الروضة (الوجه انه الخ) اى الاستحقاق الدائمى (قوله وعليه) اى على عدم التنزيل على خصوص الاجارة وعلى الاول (قوله اولاً) اى ولا يجعل مقتضياه (قوله كبيع حق البناء) الاول كملك حق البناء (قوله على احد معنى الحق اللازم) اى احد احتماليه وهو ملك المنفعة دون العين (قوله وهو) اى ذلك الاحداو عدم الملك (قوله بعيده السابق) اى في شرح بنيامعابرة المغنى والنهاية كالزوج الذى لا يمكن عقده على وسط الجدار بعد امتداده في العلو اقول المتن (فلسا صاحب السفن) ويجوز لصاحب العلو شريكاً كان واجنياً وضع ائقال معتادة على السقف وعرز وتدبه على ما رجح وفيه وقفة ولاخر تعليق معتاد به ولو بتدبته اه نهاية (قوله افق ابن الصلاح الخ) ولو تنازع ارضا ولا حدهما فيه بناء وغراس فالوجه عدم الترجيح خلافاً للقاضى الحسين اه نهاية (قوله بانه يصدق) اى الغير (قوله في دعوى ملكه) اى الغراس (قوله فان اليد فيه للاول) ياتى عن المغنى والنهاية خلافاً (قوله على المعتمد) خلافاً للمغنى والاسنى والنهاية عبارة عنهم ولو كان السفل لاحدهما والعلو للاخر وتنازعا في الدهليز او العرصة فن الباب الى المرقى مشترك بينهما لان لكل منهما بداو تصرفا بالاستطراق ووضع الامتعة وغيرهما والباقي للسفل لاختصاصه به بداو تصرفا وان تنازع عانى المرقى الداخل وهو منقول فان كان في بيت لصاحب السفل فهو في يده او في غرفة لصاحب العلو فهو في يده او منصوباً في موضع الرقى فلصاحب السفل وان كان المرقى مثبتاً في موضعه كاسلم المسمر فلصاحب العلو لانه المنتفع به وكذا ان كان مبنياً ولم يكن تحته شىء فان كان تحته بيت فهو بينهما كسائر السقوف او موضع جرة او نحوها فلصاحب العلو عملاً بالظاهر مع ضعف منفعة الاسفل اه زاد الاول ولو تنازع عانى حيطان السفل التى عليها الغرفة فالصديق صاحب السفل فانها في يده او في حيطان الغرفة فالصديق صاحب العلو لانها في يده اه (قوله بانقضاء الاجارة الخ) تصوير للغير اى غير الاستحقاق الدائمى (قوله احدهذين) اى الاجارة والاعارة (قوله حكمه) اى من التملك بقيمة او الابقاء باجرة او القلع مع غرم ارش النقص (قوله ومر آتفا) اى في شرح لم يرجع من قولهم الذى جرى عليه في الروضة وان وجدنا الخ (قوله ما يصرح بذلك) وعليه ما الحكم لو قلع الغراس هل يستمر له هذا الاستحقاق حتى يعيد مثله اه سيد عمر اقول مامر آتفا صريح في ان له الاعادة

بالاراش (قوله وحكمنا بانه بحق) قياس ما قرره في مسألة الجذوع ان يحكم بانه بحق لازم بمجرد الجمل بحاله لكن بخالفه قوله في شرح الروض فرع لو كان بجرى ماء في ملك غيره فادعى المالك انه كان عارية قبل قوله كافى به البغوى اه الا ان يكون ما افق به البغوى في هذه مبنياً على ما افق به في مسألة الجذوع ثم رايت

(٢٩ - شرواني وابن قاسم - خامس)

افق ابن الصلاح فيمن له ارض وبها غراس يتصرف فيه غيره تصرف الملاك مدة طويلة بلا منازع بانه يصدق في دعوى ملكه بيمينه كالمنازع صاحب العلو والسفل سلماً منصوباً في السفل فان اليد فيه الاول لسكونه المتصرف فيه وان كان في ملك الثاني اى ان لم يسمر والافهول للسفل على المعتمد وليس لذى الارض تملك غراس بقيمة فهر الان صاحبه يستحق ابقاءه دائماً ظاهر او التملك دائماً في غير ذلك بانقضاء الاجارة والاعارة اه قال بعضهم نعم لو ادعى ذوا الارض احدهذين حلف وجرى عليه حكمه اه وفيه نظر اذا الاصل بقاء احترام ذلك الغراس فلا نزيله بمجرد قول الخصم ومر آتفا ما يصرح بذلك

وقد يطلق على هذا الانتقال نفسه واصلا قبل الاجماع خبر الشيخين مطل الغنى ظلم واذا اتبع احدكم على ملى اى بالهزم فليتبع اى بتشديد التاء وسكونها وتفسره رواية البيهقي واذا احيل احدكم على ملى فليحتل ويؤخذ منه ان المطل كبيرة لانه جعله ظلما فهو كالغصب فيفسق بمره منه قاله السبكي مخالفا للمصنف في اشتراطه تكرار نقلا عن مقتضى مذهبا وايدى غير بتفسير الازهرى للمطل بانها طلة المدافعة اى فالمره لا تسمى مطال ويخذه حكاية المصنف اختلاف المالكية هل يفسق بمره منه اولا فاقضى اتفاقهم على انه لا يشترط في تسميته مطال تكرره ولا لم يثبت اختلافهم وقد يؤيد هذا تفسير القاموس له بانه التسويف بالدين وبه يتايد ما قاله السبكي وصرحة ما في الحديث في الحوالة لانه رديفها والاصح انها بيع دين بدين جواز للحاجة لان كلامك بها مالم يملكه قبل فكان المحيل باع المحتال ماله في ذمة المحال عليه بما للبحث في ذمة اى الغالب عليها ذلك وقضية كونها بيعا صحة الاقالة فيها وبه

(باب الحوالة)

(قوله هي بفتح الحاء) الى قوله واركانها في النهاية الا قوله بتشديد التاء وسكونها وقوله ان المطل الى صراحة ما في الحديث (قوله والانتقال) عطف تفسير اه ع ش (قوله على هذا الانتقال الخ) اى الذى هو اثر العقد المذكور وهذا المعنى الثالث هو الذى يراد عليه الفسخ والانتساخ اه ع ش (قوله اتبع) ببناء المفعول من باب الافعال (قوله و يفسره) اى خبر الشيخين اى الجملة الثانية منه (قوله و يؤخذ منه) اى من الخبر (قوله) لانه جعله ظلما لك ان تقول الظلم مطلق التعدي وليس كل ظلم مفسقا كما يقتضى به جعلهم كثير من مظام العباد من الصغائر والغصب ظلم خاص فليس التفسير فيه لمعوم كونه ظلما بل لخصوص كونه غصبا اى نظر الماورد فيه بخصوصه من الوعيد الشديد فليتأمل ومن حيث المعنى فان انتماك الحرمة فبالم باذن مالكه بوجه ابلغ منها فيما يؤيد فيه اذن المالك غالبا في اصل وضع اليد اه سيد عمر (قوله في اشتراطه تكرره) لقائل ان يقول اشتراط تكرره يفيد ان المرة صغيرة فيرجع الى التكرار من قبيل الاصرار على صغيرة فيتوقف كونه في حكم الكبيرة على عدم غلبة الطاعات فليتأمل سم اقول وهو كما قال وكان الشيخ ابن خزيمة يذهب عليها كشافا بما هو معلوم من الشهادات اه سيد عمر ولك ان تمنع جميع ما ذكره هنا وفيما ياتي آنفا بان مرجع ضمير تكرره فيما حكاه الشارح عن المصنف كمرجع ضمير منه فيما حكاه عن السبكي المطل بمعنى مطلق المدافعة مجازا وانما شرط المصنف تكرره ليتحقق حقيقة المطل الكبيرة حقيقة وبه يظهر التأييد الآتي ايضا (قوله نقلا) حال من ضمير اشتراطه (قوله وايدى غيره) يتأمل وجه التأييد فان مراد النووى تكرار مرات المطل وهذا قدر زائد على كون المره من المطل يعتبر فيها تكرار المدافعة فليتأمل اه سيد عمر عبارة ع ش ومنه اى من تفسير الازهرى يستفاد ان المحكوم عليه في الحديث بالظلم من انصف بهذا الا من امتنع مره او مرتين وان كان عاصيا فلا يفسق بذلك انتهى سم على منهج و عبارة الزياى فاما المدافعة مره واحدة فلم تدخل في الحديث حتى يستدل به على انها فسق وان كانت معصية اه ويدعى ان مثل تكرار المطالبة بالفعل مالم يولدات قرينة على تكرار الطلب من الدائن وهذا كله في دين المعاملة اما دين الاتلاف فيجب دفعه فورا من غير طلب وقوله فلا يفسق بذلك مفهومه انه اذا تكرار الامتناع ثلاث مرات فسق ومحل اذالم تغلب طاعته على معاصيه لان مجرد الامتناع صغيرة اه قوله ومحل الخ مرافيه (قوله ويخذه) اى تفسير الازهرى اه كرى (قوله هل يفسق الخ) اى في جوابه (قوله فاقضى) اى اختلاف المالكية (قوله في تسميته) اى المدافعة والامتناع (قوله وقد يؤيد هذا) اى عدم اشتراط التكرار في التسمية وقد يمنع التأييد بحمل التسويف في كلام القاموس على المبالغة في اصل الفعل كما هو الغالب في التفعيل (قوله وبه يتايد الخ) اى بتفسير القاموس وقد علمت ما فيه (قوله و صراحة الخ) عطف على قوله ان المطل الخ وقد يقال ان هذا انما هو ما خوذ من تفسير الخبر برواية البيهقي لا من نفس الخبر (قوله و صراحة الخ) قد يمنع اخذ ذلك اذ لا مانع ان يتكلم الشارع بالكناية او يريد الاتباع بنحو لفظ الحوالة لا بلفظ الاتباع اه سم وقد يقال ان كلا من الاحتمالين خلاف الاصل والظاهر (قوله ما في الحديث) وهو الاتباع كان يقول العارف بمدلول اللفظ تبعك على فلان بمالك على من الدين اه ع ش (قوله والاصح) الى قوله وقضيته في المغنى (قوله جواز للحاجة) ولهذا لم يعتبر التقابض في المجلس وان كان الدين اربوبين مغنى وع ش (قوله اى الغالب عليها ذلك)

ما تقدم قبيل قول المصنف ولو تنازعا جدارا من ترجيح غير ما قاله البغوى وتاويل كلامه

(باب الحوالة)

(قوله في اشتراطه تكرره) لقائل ان يقول اشتراط تكرره يفيد ان المرة صغيرة فيرجع الى ان التكرار من قبيل الاصرار على صغيرة فيتوقف كونه في حكم الكبيرة على عدم غلبة الطاعات فليتأمل (قوله و صراحة الخ) قد يمنع اخذ ذلك اذ لا مانع ان يتكلم الشارع بالكناية او يريد الاتباع بنحو لفظ الحوالة لا بلفظ الاتباع (قوله اى الغالب عليها) كانه اشارة الى انه قد يلاحظ فيها كونها استيفاء (قوله)

أي البيع وإلا فالاستيفاء ملحوظ فيها أيضا كافي الروضة عن الامام عن شيخه اه سيد عمر عبارة
 الرشدي اى انها بيع دين بدن والا فبى تشتمله على الاستيفاء ايضا قال الاذرى وقد اختلف اصحابنا
 في حقيقة الحوالة هل هي استيفاء حق أو إسقاط بعوض أو بيع عين بعين تقديره أو بيع عين بدن أو بيع
 دين بدن رخصة وجوه اصحاب اخرها هو المنصوص واختار القاضي حسين والامام والده والغزالي القطع
 باسماها على المعنيين الاستيفاء والمعاوضة وانما الخلاف في ايها الغالب انتهى (قوله بامتناعها فيها)
 هذا هو المعتمداه سم (قوله بجملة المخاطب) يعنى لا بد من كاف الخطاب ومن الاستناد الى جملة لا الى نحو يده
 اه كردى (قوله لبنتك) اى لا جملها اه كردى (قوله في ذمته) اى الولي والظاهر ان حاصل المراد من ذلك
 ان الولي خال على عوض في ذمة نفسه وكان الزوجة دين على الزوج فاحالها به على مافى ذمة الولي من عوض
 الخلع فتامل اه رشدي عبارة ع ش اى في ذمة ايها فتجعل هذه طريقا فمالوا اراد ولي نحو الصبية
 اختلاعا على مؤخر صداقها حيث منعناه من ذلك لما فيه من التفويت عليها فالطريق ان يختلعا على قدر
 ما لها على الزوج في ذمته فيصير ذلك واجبا للزوج على الاب ودين المرأة باق بحاله فاذا اراد التخلص منه فعل
 ما ذكره فتكون المرأة محتالة بما لها على الزوج على ايها اه (قوله كعبت موكك) اى كما لا يجوز بغت
 موكك اه كردى (قوله وشرط في صحة الحوالة الخ) وينبغى ان محل اشتراط ذلك اذ لم يكن الزوج يسمى
 عشرتها وتوقف خلاصتها على البراءة فبمحل ذلك طريقا لا سقاط دينها على الزوج (فرع) يقع
 الا ان كثيرا ان الشخص يصير ماله على غيره لزيد مثلا وبحكم الحاكم بذلك وحكمه انه عند الاطلاق
 يحمل على الحوالة فان اريد خلاف ذلك او علم ارادة خلاف ذلك لم يصح مرسم على منهج وقوله يحمل على
 الحوالة اى فان كان ثم دين باطنا صحت الحوالة فلا اه ع ش (قوله انه يصرف عليها الخ) قد يقال
 مجرد ذلك لا مصلحة فيه فليراجع اسم (قوله واركانها) الى قوله واراد باللازم في المعنى الا لفظ سبعة وقوله
 بالدين الذى لك على وقوله وكذا الى المتن وقوله لانه الى وانما يعرف وقوله وشرطها الى وعبروا وكذا في
 النهاية الا قوله بل قيل للاباحة (قوله محيل ومحتال) دخل فيه ما حواله الوالد على نفسه لولده وعلى ولده لنفسه
 وهو صحيح مرسم على منهج اه ع ش (قوله وبعثك كناية) مبتدأ وخبر (قوله على الارجح) خلافا
 للنهاية والمعنى رسم حيث قالوا ولا تنعقد بلفظ البيع ولو نواها اه (قوله فان لم يقل بالدين في الاولى)
 المعتمد حينئذ انه صريح وان لم يقل ما ذكره ولا نواه مرسم اه سم (قوله بالدين) اى الخ (قوله فكناية)
 قال البلقيني كما يؤخذ مما باتى انه لو قال اردت بقولى احلتك الوكالة صدق بيمينته والا وجه انه صريح لكن
 يقبل الصرف لغيره من الصرائح التى تقبله معنى ونهاية (قوله فيما بعدها) اى الا نقلت حقتك الى فلان كما هو
 ظاهر لعدم احتياجه لذلك وقضية عموم فيما بعدها رجوع قوله بحقتك لقوله او جعلت ما استحقته على فلان
 لك ايضا اه سم وظاهر النهاية والمعنى ان قوله بحقتك قيد للصيغة الاخيرة فقط فقول المتن (رضا المحيل
 والمحتال) اى مالك الاحالة والاحتيا ليشمل الولي فيما اذا كان حظ المولى فيها ما عبارة الرشدي وقوله رضا
 المحيل والمحتال قال الدالشارح مر نقلا عن المرعشى قيد برده عليه ماله كان شخص ولى طفلين وثبت
 لاحدهما على الاخر دين فاحال الولي بالدين على نفسه او على طفله الاخر فانه يجوز ثم قال ومحل اذا كان

بامتناعها فيها وقضيته ايضا
 أنه لا بد من إسنادها بجملة
 المخاطب نظير ما مر في البيع
 وإن كانت لمجوره مثلا
 كاحلتك لبنتك على ذمتك
 بما وجب لها على فيما اذا اطلقها
 على مبلغ في ذمته بخلاف
 أحلت ابنتك بكذا الى
 آخره كعبت موكك
 وشرط في صحة الحوالة على
 أيها أو غيره ان يكون لها
 مصلحة في ذلك ومنها ان يعلم
 منه أنه يصرف عليها ما لزمه
 لها بالحوالة أو أركانها سبعة
 محيل ومحتال ومحال عليه
 ودين للمحيل على المحال
 عليه وللمحتال على المحيل
 وإيجاب وقبول كاحلتك على
 فلان بكذا بالدين الذى لك
 على أو نقلت حقتك الى فلان
 أو جعلت ما استحقته على
 فلان تلك أو ملكتك الدين
 الذى عليه بحقتك وكذا
 اتبعتك للعارف به وبعثك
 كناية على الارجح فان لم يقل
 بالدين في الاولى ولا بحقتك
 فيما بعدها فكناية (بشرط
 لها) أى لصحتها (رضا
 المحيل) لان الحق

بامتناعها فيها) هذا هو المعتمد ه وفي فتاوى السبوطى مسئلة رجل أحال رجلا بدنه على اخر ثم تقايلا
 احكام الحوالة فومات المحتال فادعى وارثه على المحتال عليه بالمبلغ المحال به وقبضه منه فهل له الرجوع الجواب
 المنقول عن الرافعى انه جزم بعدم صحة الاقالة في الحوالة وان كان البلقيني حكى عن الخوارزمي فيها خلافا وصح
 لجواز فعلى ما جزم به الرافعى بكون ما قبضه وارث المحتال من المحتال عليه صحيحا واقعا موافقا ولا رجوع عليه
 (قوله انه يصرف عليها) قد يقال مجرد ذلك لا مصلحة فيه فليراجع (قوله على الارجح) المعتمد عدم الاعتقاد
 بلفظ البيع مطلقا (قوله فان لم يقل بالدين في الاولى) المعتمد حينئذ انه صريح وان لم يقل ما ذكره ولا نواه مر
 (قوله فيما بعدها) اى الا نقلت حقتك الى فلان كما هو ظاهر لعدم احتياجه لذلك وقضية عموم فيما بعدها

عدم صحته بدين الزكاة وكذا عليه ان قلنا بيع وهو متجه لامتناع الاعتياض عنها في (٢٢٩) الجملة خلافا لمن جوز حوالة الساعي على

المالك به لان الحوالة بيع والساعي له بيع مال الزكاة وأما الزكاة فنقلها عن المتولى امتناع حوالة المالك للساعي بها ان قلنا بيع وهو متجه ايضا وإن نازع فيه شارح بانها مع تعلقها بالعين تتعلق بالذمة لان تعلقها بالذمة أمر ضعيف لا يلتفت اليه مع وجود العين كيف والمستحق ملك جزا منها وصار شريكا للمالك به فالوجه عدم صحة الحوالة بها وعليها لذلك ثم وصف الدين ولم يبال بالفصل لانه غير أجنبي بقوله (المثلى) كالنقد والحبوب وقيل لا تصح إلا بالاثمان خاصة (وكذا المتقوم) بكسر الواو (في الاصح) لثبوتها في الذمة ولزومه (و) تصح (بالثمن في مدة الخيار) بان يحيل المشتري البائع على ثالث (وعليه) بأن يحيل البائع إنسانا على المشتري (في الاصح) لانه آيل الى اللزوم بنفسه إذ هو الاصل في البيع وتصح فيما ذكر وإن لم ينتقل عن ملك المشتري إذا تخيرا او البائع لان الحوالة متضمنة للاجازة من البائع ولتوسعهم هنا في بيع الدين بالدين فلا يشكل باطلهم بيع البائع الثمن

والاصح في النهاية وكذا في المغني لا قوله خلافا لى وأما الزكاة (قوله بدين الزكاة) أى بالدين الذى بدل الزكاة بان يكون النصاب تالفا بعد تمسكه من الاخراج اه ع ش زاد سم قال في شرح العباب لا الساع ولا المستحق وإن انحصر اه عبارة الرشيدى اى إن كان النصاب تالفا كما يعلم بما يأتى وسيأتى ان الزكاة اى مع وجود النصاب كذلك اه (قوله لامتناع الاعتياض الخ) قضية شرح الروض ونحوه كشرح العباب التعليل بهذا الما قبل كذا ايضا وفصله هنا بما يفهم خلاف ذلك اه سم على حج وقد يجاب عن الفصل بانه لما نقل ما قبل كذا عن غيره جاز ما به لم يحتج انوجهه بخلاف ما بعد كذا فليس اقتصاره في التعليل على الثانية احتراز عن الاولى على ان الظاهر رجوع التعليل لكل منهما اه ع ش (قوله لامتناع الاعتياض عنها) اى والاخذ من غير المالك عماله على الغير فى الاولى والدفع لغير المستحق عماله على المستحق فى الثانية اعتياض اه سم (قوله فى الجملة) فى غالب الصور كفى الاعياب سم ورشيدى عبارة ع ش قوله فى الجملة كان يخرج عن الذهب فضة او عكسه وكانه احتراز به عما لو كان النصاب باقيا واخرج من غيره من جنسه فانه جائز وإن تعلق حق الفقراء بعين المال بناء على الاصح من أن الزكاة تتعلق بالمال تعلق شركة (قوله) وأما الزكاة) قسم قوله دين الزكاة وصورته ههنا ان يكون النصاب باقيا سم وع ش ورشيدى (قوله) متجه ايضا) اى لتعلقها بالعين فليست ديناً وشرط الحوالة الدين اه سم (قوله) تتعلق بالذمة) اى فقد وجد الشرط من الدين اه سم (قوله) لذلك) اى لقوله والمستحق ملك جزا منها الخ اه ع ش (قوله) وقيل الخ) فيه اعتراض خفى على المصنف (قوله) ولزومه) عطف مبان اه ع ش (قوله) بنفسه) اى بخلاف نحو الجعل اه سم (قوله) إذ هو) أى اللزوم اه ع ش (قوله) وتصح) أى الحوالة اه سم (قوله) فيما ذكر) اى فى مدة الخيار بالثمن وعليه (قوله) وإن لم ينتقل) اى الثمن (عن ملك المشتري) اى فليس للبايع على المشتري دين تصح الحوالة به او عليه اه ع ش (قوله) او البائع) عطف على الضمير المتصل فكان الاولى التاكيد بمفصل (قوله) لان الحوالة متضمنة الخ) اى فتقع الحوالة مقارنة للملك وذلك كاف نهاية ومغنى حاصله انه بقدر لزوم العقد قبيل الحوالة وبه يستقر الدين ع ش قال سم هذا التعليل لا يظهر فى قوله وعليه إذا تخيرا إذ ليس المشتري أحد عاقديهما حتى يتضمن إجازته ويجب بانه باجازه البائع يصير الخيار للمشتري وحده فيصير ملك المبيع له فلك الثمن للبايع اه اى كما اشار اليه الشارح بقوله الا فى الثانية يبقى الخ (قوله) هنا) اى فى الحوالة (قوله) فلا يشكل) اى صحة الحوالة فى مدة الخيار قال السيد عمر قد يفرق ايضا كما سيجى بانهم غلبوا النظر لثابتة الاستيفاء فلا يشكل الخ ثم رابت العزيز بشير اليه اه (قوله) باطلهم بيع البائع الخ) اى والحوالة بيع اه سم (قوله) وفى الثانية الخ) (اى فى الحوالة عليه يبقى خيار المشتري

بدين الزكاة قال فى شرح العباب لا الساع ولا المستحق وإن انحصر اه وكأنه أراد بدين الزكاة الزكاة بعد تلف النصاب وبالزكاة هى موجودة (قوله) لامتناع الاعتياض عنها الخ) قضية شرح الروض ونحوه كشرح العباب التعليل بهذا الما قبل كذا ايضا وفصله هنا بما يفهم خلاف ذلك (قوله) لامتناع الاعتياض عنها) اى والاخذ من غير المالك عماله على الغير فى الاولى والدفع لغير المستحق عماله على المستحق فى الثانية اعتياض وقوله فى الجملة كأنه اشار الى نحو اداء غيره عنه من مال نفسه باذنه فان فيه اعتياضا فليراجع ثم رأته فى شرح العباب عبر بدل قوله ههنا فى الجملة وقوله اى غالبا فان دفع قول الاذرى قد يجوز الاعتياض عنها فى صوراه فعن فى الجملة غالبا او فى بعض الصور (قوله) فى الجملة) اى فى غالب الصور (قوله) وهو متجه) ايضا) اى لتعلقها بالعين فليست ديناً وشرط الحوالة الدين (قوله) مع تعلقها بالعين) المقضى للبطلان لان شرطها الدين وقوله تتعلق بالذمة أى فقد وجد الشرط من الدين (قوله) بنفسه) بخلاف نحو الجعل وقوله وتصح اى الحوالة وقوله وإن لم ينتقل اى الثمن وقوله لان الحوالة متضمنة للاجازة اى فتقارن الملك لكن هذا لا يظهر فى قوله وعليه إذا تخيرا إذ ليس المشتري أحد عاقديهما حتى يتضمن إجازته ويجب بانه باجازه البائع يصير الخيار للمشتري وحده فيصير ملك المبيع له فلك الثمن للبايع (قوله) الثمن المعين) هذا يدل على صحة

المعين فى زمن خياره وفى الثانية يبقى خيار المشتري كما رجحه ابن المقرئ

الحوالة على مارجحه أيضا
وبعارضه عموم ما يأتي
أن الحوالة على الثمن
لا تبطل بالفسخ وله أن
يوجه استثناء هذا بأن
الحوالة هنا ضعيفة بقوة
الخلاف فيها ويتزلزل
العقد مع الخيار فلم تقو هنا
على بقائها مع الفسخ
(والاصح صحة حوالة
المكاتب سيده بالنجوم)
لان الدين لازم من جهة
المحتال والمحال عليه مع
تشوف الشارع الى العتق
(دون حوالة السيد عليه)
بالنجوم لان له اسقاطها
متى شاء لجواز الكتابة من
جهته من حيث كونها
كتابة بخلاف دين المعاملة
تصح حوالة السيد به وعليه
للزومه من حيث كونه
معاملة به يسقط ما قبل هو
قادر على اسقاط كل منهما
بتعجيله لنفسه (ويشترط
العلم) من كل منهما (بما
يحال به وعليه قدر او صفقة)
وجنسا كما يفهم بالاولى أو
أراد بالصفحة ما يشمله كرهن
وحلول وصحة وجودة
وأضدادها لان المجهول
لا يصح بيعه فلا تصح بابل
الدبة ولا عليها للجهل بها
ومن ثم لم يصح الاعتياض
عنها (وفي قول تصح بابل
الدبة وعليها) بناء على

إن كان في المجلس أو كان خيار الشرط لها أو للمشتري فقط اه سيد عمر عبارة النهاية والمغنى وعلى الاول
اي الاصح يبطل الخيار بالحوالة بالثمن لتراضي عاقدتها وفي الحوالة عليه يبطل في حق البائع لرضاه بها لافي
حق مشتر لم يرض فان رضى بها يبطل في حقه ايضا في احد وجهين رجحه ابن المقرئ (قوله فلو فسخ) اي لو لم يرض
المشتري بالبيع بطلت اه (قوله وعليه) اي على البقاء الذي رجحه ابن المقرئ (قوله فلو فسخ) اي لو لم يرض
المشتري بالحوالة وفسخ البيع اه عش (قوله ويعارضه) اي البطلان بالفسخ هنا (قوله بالفسخ) اي
وظاهره سواء كان بالخيار أو غيره (قوله وله) أي لابن المقرئ (قوله استثناء هذا) أي الفسخ بالخيار نهاية
ومغنى (قوله هنا) اي في مدة الخيار (قوله فلم تقو هنا) اي الحوالة في زمن الخيار (قوله لان الدين) اي قوله
وبه يسقط في النهاية والمغنى (قوله من جهة المحتال) اي السيد (قوله والمحال عليه) اي مدين المكاتب
(قوله لان له) اي المكاتب (قوله حوالة السيد به وعليه) من إضافة المصدر الى مفعوله بالنسبة الى به والى فاعله
بالنسبة الى عليه واقتصر النهاية والمغنى على الثاني لانه هو محل الخلاف قال السيد عمر فلو حال السيد بدين
المعاملة وعجز نفسه بعد الحوالة فيدعى ان يكون كطرو والفاس فستمر الحوالة ويطالب بالدين بعد العتق
لتعلقه بذمة اه (قوله وبه يسقط الخ) في سقوطه بما قاله نظرا ظاهر اه سم عبارة المغنى ولا نظر الى
سقوطه بالتعجيل لان دين المعاملة لازم في الجملة وسقوطه لئما هو بطريق التبعية بخلاف نجوم الكتابة اه
قول المتن (ويشترط العلم) هل المراد به ما يشمل الاعتقاد والظن سم على حجج والظاهر انه كذلك لما بقي
من انه إذا حاله فتيين ان لادين بان بطلان الحوالة إذ لو اشترط لصحتها العلم لما تاق ذلك اه عش وبدله
ايضا قول الشارح الاق وظن المحيل والمحتال (قوله من كل منهما) اي المحيل والمحتال اه مغنى (قوله
وجنسا) الى قول المتن ويرى بالحوالة في النهاية لا قوله بناء على الاصح الخ (قوله كما يفهم الخ) عبارة المغنى
وسكت عن الجنس لانه يستغنى عنه بالصفة لتناوله لاله لغة اه (قوله كرهن) هذا يدل على اشتراط علمهما
بالرهن وان انفك بالحوالة كما يأتي فليراجع سم على حجج اه رشيدى عبارة الجمل التمثيل بالرهن مشكل
لما يأتي انه إذا حال بدين عليه وثيقة تصح الحوالة وتسقط الوثيقة اه (قوله كرهن وحلول صحة الخ) امثلة
للصفة اه رشيدى (قوله لا يصح بيعه) اي والحوالة بيع (قوله فلا تصح بابل الدبة) كان قطع زيد عمر و
وقطع بكر يزد فلا يصح أن يحيل زيد عمر اعل بكر بنصف الدبة اه يجيرى وفي المغنى عن المصنف نحوه
(قوله وظن المحيل) الى المتن سكت عنه المغنى ولعله لا غناء قول المتن ويشترط العلم الخ عنه وفي الجيرى هل يغنى
عن اشتراط التساوى اشتراط العلم بالدين قدرا الخ المراد به ما يشمل غلبة الظن كافي عش والظاهر لا يغنى
عنه لانه لا يلزم من العلم بهما قدر او صفة تساويهما لان العلم بذلك يوجد مع اختلاف قدرهما كان يكون
لا حدهما عشرة والآخر خمسة اه وفيه نظر لان الاشكال كافي الجمل بالاغناء عن التساوى في ظن العاقدين
والجواب لئما يدفع الاغناء عن التساوى في نفس الامر (قوله وكان وجه اعتبار الخ) هل يلائم قوله أنفا
ولتوسعهم هنا الخ محل تأمل ولو وجه الشارح ما تقدم من صحة حوالة البائع على الثمن الذى في الذمة بانهم غلبوا
فيها شائبة الاستيفاء فلا يشك بامتناع بيعه ائتمن المعين لسل من هذه المناقاة ثم رايت كلام العزيز مشيرا الى

الحوالة مع كون الثمن معينا مع أنه حينئذ ليس ديننا وليس مقبوضا وقوله في زمن خياره أى والحوالة بيع وفي
الروض ويبطل الخيار في الحوالة بالثمن وكذا عليه لافي حق مشترك لم يرض اى بها فان فسخ اى المشتري البيع
في زمن خياره بطلت اى لا ارتفاع الثمن اه وقوله فان فسخ بطلت ذكر في شرحه انه من زيادته وانه مخالف
لعموم ما سياتى من ان الحوالة على الثمن لا تبطل بالفسخ إلا ان يستثنى من ذلك الفسخ بالخيار وهو بعيد
اه ومنع شيخنا الشهاب الرملى بعده بتزلزل العقد بالخيار (قوله حوالة السيد به) بخلاف ضمانه لا يصح كما
سيأتى مع الفرق (قوله وبه يسقط) في سقوطه بما قاله نظر ظاهر (قول المصنف ويشترط العلم) هل المراد به
ما يشمل الاعتقاد والظن (قوله كرهن) هذا يدل على اشتراط علمهما بالرهن وان انفك بالحوالة كما سيأتى
فليراجع (قول المصنف ويشترط تساويهما) قيل بما يؤيد اعتبار التساوى في ظن المحيل والمحتال قول

ما ذكرته اه سيد عمر (قوله دون نحو البيع) اى فلا يشترط فيه العلم بالقدر ولا ظنه اه (قوله كالقراض) عبارة المغنى لان الحوالة معاوضة ارتفاق جوزت للحاجة فاعتبر فيها الاتفاق فيما ذكر كالقراض اه (قوله لذلك) اى لانها معاوضة الخ (قوله ان يحيل) اى المحيل و (قوله من له عليه خمسة) اى الشخص الذى له على المحيل خمسة فالوصول فاعوله ضمير المحيل المعلوم من المقام و (قوله بخمسة) اى على خمسة فالباية بمعنى على قول المتن (وكذا حلول الخ) ولو احوال يؤجل على مثله حملت الحوالة بموت المحال عليه ولا تحل بموت المحيل لبرأته بالحوالة النهائية ومعنى اى حل الدين المحال به بموت الخ والافالحوالة لا تتصف بمحلول

المصنف ويشترط العلم الخ وفيه نظر لان العلم بالجنس والقدر والصفة معتبر ايضا في المبيع في الذمة الذى هو نظير ما هنا فلا يتفرع على اعتباره هنا تخصيص الحوالة باعتبار ان المكلف ايضا اقام له (فرع) في فتاوى الجلال السيوطى مانصه مسئلة فليمن جى بالا ما تقر بع وقف باذن ناظر شرعى وصرف ذلك للمستحقين والعمارة باذنه وفضل له شىء من الونف حمام تحرر على مستاجرهما من اجرتها شىء فاحال الناظر الجاني عليه بما افضل له قبل تصح الحوالة لا الجواب نعم وهى عبارة عن تعيين جهة الدين المستقرة على الوقف (مسئلة) رجل له على اخر دين فوات الدائن وله ورثة فاخذ الاوصياء من المدين بهض الدين واحاطهم على اخر بالباقي فقبلوا الحوالة وضموا اخر فوات المحال عليه فهل لهم الرجوع على المحيل ام لا الجواب يطالبون الضامن وتركه المحال عليه فان تبين افلاسهما بان فساد الحوالة لانها لم تقع على وفق المصلحة للايتام فيرجعون على المحيل اه لا يقال قوله في المسئلة الاولى الجواب نعم فيه نظر اذ لا بد في صحة الحوالة من ثبوت الدين المحال به في ذمة المحيل وهنا ليس كذلك لان الناظر لم تشغل ذمته بشىء بل هى بريئة والوقف لازمة له الا ان يكون قد تجوز بقوله الجواب نعم وان كان المقصود من قوله نعم صحة الحوالة وتوكون المراد انه يصح استيفاؤه وكان الناظر اذن له في اخذ حقه من المستاجر واذن للمستاجر ان يدفع له حقه كما قد يشعر بارادة ذلك قوله وهى عبارة الخ فليتا من فقيه بعد شىء وهو ان ما فضل للجاني ان كان صرفه بغير اذن الناظر فهو متبرع فلا شىء له او باذنه فاذنه في الصرف يتضمن الاقتراض منه واقتراض الناظر انما يصح على الصحيح ان كان الحاجة وشرط له الوقف واذن له القاضي كما سياتى ذلك في باب الوقف فان انتفت هذه الشروط ووقع الاذن فهو متبرع بما صرفه بالنسبة للوقف وهل يرجع به على الناظر ان شرط له الرجوع فيه نظر فليتا من ما ياتى في الضمان في شرح قوله وان اذن بشرط الرجوع الخ لا نأقول الناظر بمنزلة الولي والوقف بمنزلة شخص مديون فكما يحيل الولي على موليه فكذلك الناظر على الوقف (فرع) في الروض ولو اقرضته مائة اى خلاخسين وتضامنا فاحلت بها الرجل على ان ياخذها من ايها شاء اى او اطلقت جاز اه وبين في شرحه ان الترجيح من زيادته وذكر فروغ لذلك وفي العباب فرع من له على اثنين دين متاصفة وتضامنا فاحاله احدهما ب كله او احوال به عليهما جاز سواء قال لياخذها المحال من ايها شاء او من كل نصفه او اطلق ويبرأ كل عاضن وان احوال هو على احدهما برى الاخر ومن عليه دين فاحاله به على اثنين له على كل واحد قدره او احد هما من اه بقدره على اخر فاحاله على الاصيل والضامن طالب ايها شاء وينبغي تصوي بذلك بالا حالة عليهما ما اذا ذلوا كان مرتباً برى بالحوالة الاولى من الدين فلا تصح الثانية وقوله او احد هما من اه بقدره الخ عبارة البغوى او كان قد ضمن له رجل الفاعل انسان فاحاله على الضامن الخ وحاصلها ان انسانا له على اخر الف وضمنه له اخر فله ان يحيل من له عليه الف على الضامن والاصيل لياخذ الا الف من ايها شاء كما له او وزعة فحمل عبارة العباب على ذلك وفي فتاوى السيوطى خلاف ذلك (قوله وظن المحيل والمحال) لا يقال اعتبار ظنهما لازم لا اعتبار العلم بهما قدر او صفة وجنس او اعتبار تساويهما اذ لا يتصور العلم بهما كذلك مع تساويهما بدون العلم بتساويهما فلا حاجة الى زيادة اعتباره لاننا نمنع لزوم اذ قد يعتد المحيل ان دينه خمسة عشر ويحيل عليها بعشرة عليه ثم يتبين ان دينه عشرة وهذا ان كان العلم يشمل الاعتقاد (قوله دون نحو البيع) قد يقال ما يشترط فيه التساوى قدرا من البيع كبيع الربوى بخمسه بشرط فيه ايضا التساوى في ظنهما كما يعلم من

وظن المحيل والمحال وكان وجه اعتبار ظنهما هنا دون نحو البيع الاحتياط للحوالة لخروجها عن القياس (جنسا) فلا تصح بدراهم على دنانير وعكسه لانها معاوضة ارفاق كالقراض (وقدرا) فلا يحال بتسعة على عشرة وعكسه كذلك ويصح ان يحيل من له عليه خمسة بخمسة من عشرة له على المحال عليه (وكذا حلول واجلا) وقدرا الاجل

(وصحة وكسرا) وجوده ورداء وغيرها (٢٣٢) من سائر الصفات (في الاصح) الحاقا لتفاوت الوصف بتفاوت القدر وافهم اقتصاره

تاجيل عش قول المتن (وصحة وكسرا) ظاهره امتناع الحواله باحدهما على الآخر اذا اختلفا كذلك وان استوت قيمتهما وتقدم في قاعدة مدعجوة خلافه فليراجع اه سم (قوله وجوده ورداء الخ) لا يقال هذا علم من قوله ولا كرهن وحلول الخ لانا نقول ذلك ببيان لما قصد شمول الصفة له وهذا تفصيل له وتصريح بانه لا بد من تعلق العلم بكل واحدة منها على الاصح اه عش وفيه تامل (قوله فلو كان الخ) عبارة المغني ولو اقرض شخص اثنين مائة مثلا على كل واحد منهما خمسون وتضامنا فاحال بها شخصا على ان ياخذ من ايهما شاء جاز في اصح الوجهين وقيل لا يجوز لانه لم يكن له الامطالبة واحدة فلا يستفيد بالحوالته زيادة صفة وجه الاول انه لا زيادة في القدر ولا في الصفة قال الاستوى ولو احال على احدهما بخمسين فهل ينصرف الى الاصلية او توزع او يرجع الى ارادة المحيل فان لم يرد شيئا صرفه بنيته فيه نظروا فائدة فكذلك الرهن الذي باحدهما بخمسين انتهى والقياس كما قال شيخنا الرجوع الى ارادته اه (قوله متضامين) اي كل منهما ضامن عن الآخر كرهدي وجمل (قوله واختاره السبكي الخ) عبارة النهاية كما افق به الوالد وان اختار السبكي تبعه للقاضي اي الطيب خلافه اه فليراجع (قوله فيصح ويبرأ الخ) اي بلا خلاف والا فلهذا تعلم بما قبلها بالطريق الاولى اه عش (قوله ولا يؤثر) الى قوله ويؤخذ في المغني (قوله ولا يؤثر الخ) عطف على لو كان له الف الخ (قوله ينتقل اليه) اي المحتال (قوله في حقوقيه) اي كالدين (وتوابعها) اي كالرهن والضمان (قوله ما صرح به بعضهم الخ) على هذا هلاصح شرط البقاء الاتي اه سم (قوله ايضا) اي كمنصه على الاصيل (قوله والام يبرأ) اي وان نص على الضامن لم يبرأ الضامن و(قوله فاذا احال الخ) تصويرا لكيفية تنصيب المحيل على الضامن المذكور بقوله والالاخ اه عش (قوله على المدين وضامنه) وعلى ما صححه ابو الطيب لا تصح الحواله هنا اه سم (قوله على ذلك) اي مطالبة من شاء اه عش (قوله ان اطلق) اي المحيل (قوله لتعلق حقه) اي المحيل و(قوله ان يصح) اي الحواله عبارة النهاية ان تصح اه بالتائيد وهي احسن و(قوله وجهها واحدا) اي قطعا اه عش (قوله له به) اي للمجمل بحقه (قوله عليه به) اي على المحال عليه بحقه الذي به ضامن ولو اقتصر على عليه اي حقه لكان اوضح (قوله لك الرهن) اي والضامن (قوله فان شرط) اي المحيل اه عش الاولى المحتال (قوله بقاء الرهن) ومثله الضامن كما هو ظاهر اه سم (قوله رهننا الخ) اي على المحيل ليكون تحت بد المحتال وضامنا لما احيل به من الدين اه عش (قوله لم يصح) مشى في الروض على الجواز وعليه فهل يصح شرط البقاء المذكور اه سم (قوله كارجحه الاذرعى وغيره) اي كالانوار لكن جزم ابن المقرئ في روضه بالجواز وحله الوالد رحمه الله تعالى على اشتراطه على المحال عليه كما جزم بجواز شرطه عليه غير واحد والاول على المحيل اذ الدين المرهون به او المضمون ليس عليه وهو كلام صحيح اذ الكلام في كونه حائزا فلا يفسد به العقد او غيره فيفسد لا بالنظر لكونه لازما ولا فسق القول بانه شرط على اجنبى عن العقد انهية قال عش قوله ليس عليه اي المحيل بعد الحواله لبراءة ذمته وقوله فلا يفسد العقد اي ومع ذلك فلا يلزم المحال عليه الوفاء به فلو فعل فينبغي ان يقال ان علم انه لا يلزمه صح الرهن وان ظن لزومه لم يصح اه عش

كلامهم في بيع الجزاف في باب الربا وبجواب بان ما عدا التساوى من شروط نحو البيع لا يعتبر فيها الظن (قول المصنف وصحة وكسرا) ظاهره امتناع الحواله باحدهما على الآخر اذا اختلفا كذلك وان استوت قيمتهما وتقدم في قاعدة مدعجوة خلافه فليراجع (قوله ما صرح به بعضهم) على هذا هلاصح شرط البقاء الاتي (قوله على المدين وضامنه) وعلى ما صححه ابو الطيب لا تصح الحواله هنا (قوله بقاء الرهن) ومثله الضامن كما هو ظاهر (قوله لم يصح) مشى في الروض على الجواز وعليه فهل يصح شرط البقاء المذكور (قوله كارجحه الاذرعى وغيره الخ) لكن جزم في الروض بالجواز كما هو وحله شيخنا الشهاب الرملى على اشتراطه على المحال عليه كما جزم بجواز شرطه عليه غير واحد والاول على المحيل اذ الدين المرهون به او المضمون ليس عليه وهو كلام صحيح اذ الكلام في كونه جائزا فلا يفسد به العقد او غيره فيفسد لا بالنظر لكونه لازما

على ما ذكرناه لا يضر التفاوت في غيره فلو كان له الف على اثنين متضامين فاحال عليهما يطالب من شاء منهما بالالف صح عند جمع مقدمين ويطالب ايها شامو اختاره السبكي وصححه ابو الطيب خلافه لانه كان يطالب واحدا فصار يطالب اثنين امالو احواله لياخذ من كل خمسة عا فيصح ويبرأ كل منهما عما ضمن ولا يؤثر في صحة الحواله وجود توثيق برهن او ضامن لاحد الدينين نعم ينتقل اليه الدين لا بصفة التوثيق على المنقول المعتمد واما انتقال للوارث بها لانه خليفة مورثه في حقوقيه وتوابعها بخلاف غيره ويؤخذ مما تقرر عن جمع متقدمين ما صرح به بعضهم ان محل الانتقال لا بصفة التوثيق ان لا ينص المحيل على الضامن ايضا والام يبرأ بالحواله فاذا احال الدائن ثالثا على المدين وضامنه فله مطالبة ايها شاء وان لم ينص له المحيل على ذلك وفي المطلب ان اطلق الحواله ولم يتعرض لتعلق حقه بالرهن فينبغي ان تصح وجهها واحدا وينفك الرهن كما اذا كان له به ضامن فاحال عليه به من له دين لا ضامن به صحت الحواله وبسرى الضامن لانها معاوضة واستيفاء

وكل منهما يقتضى براءة الاصيل فكذلك يقتضى فك الرهن فان شرط بقاء الرهن فهو شرط فاسد ففسد به الحر القان قازنها ومن ثم لو شرط عاقد الجواله رهننا او ضمينا لم تصح كما رجحه الاذرعى وغيره

وقوله مر فسقط القول الخ ارتضى هذا القول المغنى وفاقا للشارح فقال بعد أن ساق كلام الشهاب الرملى المذكور مانصه وهو بعد إذا المحال عليه لا مدخل له فى العقد فالعقد ككلام صاحب الانوار ولا يثبت فى عقدها خيار شرط لانهم بين على المعايينة ولا خيار بمجلس فى الاصح وان قلنا انها معاوضة لانها على خلاف القياس وقيل يثبت بناء على انها استيفاء اه (قوله بناء على الاصح الخ) يراجع وجه البناء اه سم اقول قد يظهر وجهه مامرا نقاعن المغنى (قوله بالاجماع) راجع الى قول المتن ويبرا الخ (قوله وافهم ذكره الخ) فيه بحث لان غاية ما يدل عليه البراءة المذكورة خلو ذمة المحيل من دين المحال وهذا صادق مع كون ذلك الخلو بسبب تغير محل الدين وانتقاله من ذمة المحيل الى ذمة المحال عليه مع بقاءه بعينه فدعوى ان ذكر البراءة يدل على ان المتحول هو الطلب لا نفس الدين وانه يتدفع بذلك الاعتراض ممنوعة إلا ان يحاج بان ذكر براءة ذمة المحال عليه من دين المحيل يشعر بان سبب هذه البراءة تعلق المحال بما فى ذمته وذلك يقتضى انه استحقه عوضا عما فى ذمة المحيل وقضية ذلك ان المتحول الطلب فليتامل اه سم (قوله وهو) اى الظهير (قوله فلا اعتراض على المتن) أى بان تعبيره بالتحول ينافى ظاهرا كونها بيعا فان البيع يقتضى أن الذى انتقل اليه غير الذى كان له والتحول يقتضى ان الدين الاول باق بعينه ولكن تغير محله اه سم (قوله وافهم) الى قوله ثم المتبجى فى النهاية (قوله هذا) اى قول الأصنف ويتحول الخ (قوله لانها ليست من حق المحال) يقتضى ان المخرج لحق التوثق التعبير بالحق وفى آخر اجبه بذلك بحث ويظهر ان المخرج له قوله الى ذمة المحال عليه فتامل سم على حج وكان وجه البحث منع إطلاق ان صفة التوثق ليست من حق المحال إذا كان له حق التوثق ايضا كأن كان بدنه من فليتامل اه رشيدى (قوله ولو أحوال) الى قوله كقوله فى المغنى لا قوله وإن لم يكن الى وقولهم وقوله ولا يشكل الى وعلى تركه (قوله ولو أحوال من له دين الخ) يصح جعل من مفعولا وعلى ميت متعلقا بأحوال والفاعل ضمير أحوال ويصح جعل من فاعلا فعلى ميت وصف لدين لكن الاول الاول لقلة التقدير اه رشيدى اقول الاول جعل من فاعلا وجعل على ميت معتقلا بكل من أحوال ومتعلق له اى ثبت على التنازع كابدل عليه عطف قوله او على تركه الخ على قوله على ميت (قوله صححت) ويتعلق الدين المحال به على الميت بتركته إن كانت وإلا فهو باق بذمته فان تبرع به احد عنه برئت ذمته وإلا فلا (فرع) لو نذر المحال عدم طلب المحال عليه صححت الحوالة والنذر امتنع عليه مطالبته حتى يدفع من تلقاء نفسه من غير طلب وطريقه إن اراد الطلب ان يוכל فى ذلك وبقى مالو حلف او نذر ان لا يطالبه بما عليه فاحال له عليه شخص بدين له على المحيل هل له مطالبة لان هذا دين جديد غير الذى كان موجودا عند الحلف والنذر لا فيه نظر والا قرب الاول للعلة المذكورة فان القرينة ظاهرة فى انه لا يطالب بالدين الموجود وفى سم على منهج قال الطبرلاوى وحوالة الناظر الوقف احد المستحقين أو غيرهم من له مال فى جهة الوقف على من عليه دين لجهة الوقف لا تصح وما وقع من الناظر من التسوية ليس حوالة بل اذن فى القبض فله متعنه من قبضه ووافقه على ذلك مر لان شرطها ان يكون المحيل مدينا والناظر

اولا فسقط القول بانه شرط على اجنبى عن العقد شرح مر (قوله بناء على الاصح) يراجع وجه البناء (قوله ان المراد الخ) فيه بحث لان غاية ما تدل عليه البراءة المذكورة خلو ذمة المحيل من دين المحال وهذا صادق مع كون ذلك الخلو بسبب تغير محل الدين وانتقاله من ذمة المحيل الى ذمة المحال عليه مع بقاءه بعينه فدعوى ان ذكر البراءة يدل على ان المتحول هو الطلب لا نفس الدين وانه يتدفع بذلك الاعتراض ممنوعة إلا ان يحاج بان ذكر براءة ذمة المحال عليه من دين المحيل يشعر بان سبب هذه البراءة تعلق المحال بما فى ذمته وذلك يقتضى انه استحقه عوضا عما فى ذمة المحيل وقضية ذلك ان المتحول الطلب فليتامل (قوله فلا اعتراض على المتن) كان الاعتراض المشار اليه هو ما ذكره فى شرح الروض بقوله وتعبيره بالزوم اولى من تعبير اصله بالتحول لانه ينافى ظاهرا كونها بيعا فان البيع يقتضى ان الذى انتقل اليه غير الذى كان له التحول يقتضى ان الاول باق بعينه ولكن تغير محله اه ثم رابت الاسنوى وورد هذا الاعتراض بعينه (قوله لانها ليست من حق المحال) يقتضى ان المخرج لحق التوثق التعبير بالحق وفى آخر اجبه لذلك بحث ويظهر ان المخرج له قوله الى

بناء على الاصح انها بيع دين بدين (ويبرا بالحوالة المحيل عن دين المحال والمحال عليه عن دين المحيل ويتحول حق المحال الى ذمة المحال عليه) بالاجماع لان هذا فائدتها وأفهم ذكره التحول بعد البراءة المذكورة المقتضية لسقوط حق المحال ان المراد بتحول حقه الى ما ذكر تحول طلبه الى نظير حقه وهو ما بذمة المحال عليه لما تقر رانها بيع فلا اعتراض على المتن لانه أو ما الى دفعه بذكره التحول بعد البراءة الدال على المراد كما تقرروا فهم هذا مامرانه لا تنتقل اليه صفة التوثق لانها ليست من حق المحال ولو أحوال من له دين على ميت صححت كفى المطلب كالبيان وغيره واعتمده جمع

وان لم يكن له تركه على الوجه وقولهم (٣٣٤) الميت لا ذمة له اى بالنسبة للاتزام لا اللوازم ولا بشكل بان من احوال يدين به رهن انفك

الرهن لان ذاك في الرهن
الجمعي لا الشرعي كما هو ظاهر
لان التركة انما جعلت رهنا
بدين الميت نظرا لمصاحته
فالحوالة عليه لا تنفيه او على
تركة قسمت او لا تصح كما
قاله كثيرون وان خالف في
ذلك بعض المتأخرين لان
الحوالة لم تقع على دين بل
على عين هي التركة ومن
ثم لو كان للميت ديون
فللزركشى احتمالا ان
اوجهها عدم الصحة ايضا
لاتتقاهل الوارث وله الوفاء
من غير ما نعم ان تصرف
في التركة صارت ديناً عليه
فتصح الحوالة عليه وفيما
إذا احوال على الميت لكل
من المجهل والمحتال اثبات
الدين عليه اما الاول فلانه
ملك الدين في الاصل واما
الثاني فلانه يدعى مالا لغيره
متقلا منه اليه فم كالأورث
فيما يدعيه من ملك مورثه
فعل صحة ما افق به بعضهم
ان المجهل لومات بلا وارث
فادعى المحتال او وارثه على
المحال عليه او على وارثه
بالدين المحال به فانكر دين
المجهل ومعه شاهد واحد
حلف معه المحتال ان دين
مجهله ثابت في ذمة الميت
ويجب تسليمه الى من تركه
او ثابت في ذمته ولا اعلم ان
مجهلي ابراء قبل ان يجهلي
ويسمع قول المحال عليه ان
الدين انتقل لغائب قبل
الحوالة فيحلف المحتال على

ذمته بريئة ولو احوال المستحق على الناظر به لومه لم تصح ايضا لعدم الدين على المحال عليه قال ولو احوال على مال
الوقف لم يصح كالأحوال على التركة لان شرط الحوالة ان تكون على شخص مدين الى آخر ما قاله انتهى
اقول قوله بل اذن في القبض قضيته انه ليس اصحاب الوظيفة خاصة الساكن المسوغ عليه ولا تسمع دعواه
وقوله والناظر ذمته بريئة يؤخذ منه انه لو اخذ الناظر ما يستحقه المستحق في الوقف اى وتصرف فيه لنفسه
صح الحوالة عليه سمعنا من اهل العلم لا يقولون بتبذير الناظر الوقف منزلة على المجهل وفجوز كل من حوالته
والحوالة عليه لم بعد قوله وان لم يكن له تركه اى ويلزم الحق ذمته اذ عرش (قوله اى بالنسبة الخ) خبر
وقولهم الخ عبارة المغنى عما هو بالنسبة للمستقبل اى لم تقبل ذمته شيئا ولا لاف ذمته مرهونه بدينه حتى يقضى
اه (قوله لا للوازم) اى لا لان يلزمها الشارع (قوله ولا بشكل) يعنى بقاء التركة مرهونه بدين المحتال
وكان عليه ان يذكره قبل الاشكال اه رشيدى عبارة عرش اى تعلقه بتركته المفهوم من قوله ولولم
تكن له تركه اه (قوله بدين) اى او عليه اه سمعنا من اهل العلم ان يذكره ايضا او يقتصر
عليه لانه هو منشأ الاشكال (قوله به رهن انفك) اى والدين على الميت به رهن وهو تركته اه سمعنا من اهل العلم لان
ذلك اى انفكك الرهن بالحوالة (قوله هنا) اى في الشرع (قوله لمصاحته) اى لا لمصاحته اذ كانت كافي الرهن
الجمعي (قوله لا تنفيه) اى لا تنفي التعاقب اه عرش (قوله او جهما عدم الصحة) وذلك لانه انما تسوغ
الحوالة على من تسوغ للمجهل الدعوى عليه ومطالبة ومن عليه الدين الميت لا يسوغ لدارين الميت الدعوى
عليه اه سمعنا من اهل العلم نعم الخ استدرارك على عدم صحة الحوالة على التركة (قوله ان تصرف الخ) اى وحدث
دين المجهل بعد التصرف بنحو ردعيب والا فالان تصرف باطل كما يعلم بما ياتي في الفرائض ويجوز ان يكون
مراده بالتصرف التصرف بتعديا به رشيدى ويظهر ان المادى على عرق التركة بذمة لوارث تعدى او لا (قوله
عليه) اى الوارث (قوله فتصح الحوالة عليه) اى الوارث لانه تسوغ مطالبة لانه خليفة المورث اه سمعنا من اهل العلم
والحوالة واقعة حينئذ على دين (قوله اثبات الدين) اى حيث انكره الوارث اه عرش (قوله ما افق به
بعضهم) وهو الشهاب الرملى سمعنا من اهل العلم (قوله ان المجهل لومات بلا وارث) قضيته ان المحتال لا يخاف مع وجود
المجهل او وارثه فايراجع اه رشيدى اقول يدفعها قوله السابق اكل من المجهل والمحتال اثبات الدين الخ لان
الاثبات شامل للحلف ايضا فالظاهر ان قوله بلا وارث لا مفهوما له (قوله ومعه) اى المحتال او وارثه (قوله
المحتال) اى او وارثه اه سمعنا من اهل العلم (قوله ان دين مجهله) اى او مجهل مورثه (قوله في ذمة الميت) لعل هذا بالنظر
لقوله او على وارثه اه سمعنا من اهل العلم كلامه اكتفاء اى او في ذمتك (قوله ان مجهلي) اى او مجهل مورثي
(قوله ان مجهلي) اى اري مجهل مورثي (قوله انتقل) اى بحوالة مثلا اه عرش (قوله ان لم يقم الخ) فان اقامها
فينبغي ان يجرى هنا المتبج الآتى عن الغزى اه سمعنا من اهل العلم (قوله في وجه المحتال) اى حضوره (قوله

ذمة المحال عليه فتأمل (قوله ولا بشكل الخ) لا يقال لا اشكال وان كان ذلك في الشرع ايضا كالأول لم تكن
تركة بالكيفية فائدة تسقوط الدين عن المجهل وتعلقه بذمة الميت وقد يتبرع احد ووفاته لانه ليس الاشكال
في مجرد الصحة بل مع بقاء رهن التركة (قوله بدين) اى او عليه (قوله به رهن انفك) اى والدين على الميت
به رهن وهو تركته (قوله او جهما عدم الصحة) وذلك لانه انما تسوغ الحوالة على من تسوغ مطالبة اذ لا حقه في
الدعوى عليه ومطالبة ومن عليه الدين الميت لا يسوغ لدارين الميت الدعوى عليه ولا مطالبة اذ لا حقه في
ذمته فكيف يصح ان يجهل عليه ومن هنا صح ان يجهل على الوارث اذا تصرف في التركة وصارت ديناً عليه
لانه يسوغ له الدعوى عليه ومطالبة وقد اشدت ذمته بالتركة بل الوارث تسوغ الدعوى عليه ومطالبة
ولم يلزم التركة ذمته لانه خليفة المورث وانما تصح الحوالة عليه اذا لم يلزم التركة ذمته لان الحوالة انما
تصح على مدين وهو ليس بدين حينئذ فليتنامل (قوله فتصح الحوالة عليه) لانه يسوغ مطالبة لانه خليفة
المورث (قوله ما افق به بعضهم) وهو شيخنا الشهاب الرملى (قوله المحتال) اى او وارثه (قوله في ذمة الميت)
لعل هذا بالنظر لقوله او على وارثه (قوله ان لم يقم الخ) فان اقامها فينبغي ان يجرى هنا المتبج الآتى

فقال ابراني المحيل قبل الحوالة واقام بذلك بينة سميت في وجهه المحتال وان كان (٢٣٥) المحيل بالبداة قال الغزوي وهذا صحيح في دفع

المحتال اما اثبات البراءة من

دين المحيل فلا بد من اعادتها

في وجهه ثم المتجهان للمحتال

الرجوع بدبته على المحيل

الا اذا استمر على تكذيب

المحال عليه اه وفارق

ما باتى من عدم الرجوع

بنحو الفلاس بان دبته هنا

تحول بخلافه في الاول

لتبين بطلان الحوالة وقول

ابن الصلاح قبل الحوالة

صريح في انه لا تسمع

منه دعوى الابرأه ولا

تقبل منه بينته الا ان صرح

بانه قبل الحوالة بخلاف ما لو

اطلق ومن ثم اتى بعضهم

بانه لو اقام بينة بالحوالة

فاقام المحال عليه بينة بالابرأه

المحيل لم تسمع بينة الابرأه

اي وليس هذا من تعارض

البينتين لما تقرر ان دعوى

الابرأه المطلق والبيئة

الشاهدة به فاسدان فوجب

العمل ببينة الحوالة لانها لم

تعارض (فان تعذر) اخذ

المحتال من المحال عليه

(بفلاس) طرأ بعد الحوالة

(او جحد وحلف ونحوهما)

كوت (لم يرجع على المحيل)

لان الحوالة بمنزلة القبض

وقبولها متضمن للاعتراف

بشرطها كما في المطلب فلا

اثر لتبين ان لا دين نعم له

تحليف المحيل انه لا يعلم براءة

المحال عليه على الاوجه وعليه

فلونكل حلف المحتال كما هو

ظاهر وبان بطلان الحوالة

لانه حينئذ كرد المقر له

فقال ابراني المحيل هل كذلك اذا قال اقر انه لم يكن له على دين حتى يكون للمحتال الرجوع اه سم اقول
الظاهر نعم اذا كان الاقرار قبل الحوالة (قوله سميت الخ) اظاهر انه يرجع على المحيل لتبين ان لا دين
في الواقع اه رشيدى (قوله ثم المتجه الخ) لم يظهر وجه تقرير الشارح لهذا ومخالفته فيما سياتى عن افتاء
بعضهم انه لو قامت بينة بان المحال عليه وفي المحيل الخ اه سيد عمر وباتى عن سم مثله (قوله الا اذا استمر الخ)
اي ولم تقم عليه بينة بالابرأه (قوله وفارق) اي الرجوع باقامة البينة على الابرأه (قوله هنا) اي في نحو الفلاس
(قوله بخلافه) اي الدين (في الاول) اي في الابرأه (قوله قبل الحوالة) مقول القول (قوله منه) اي المحال
عليه (قوله بانه) اي الابرأه (قوله لو قام) اي المحتال (قوله وليس هذا) اي اقامة كل من المحتال والمحال عليه
البينة (قوله به) اي بالابرأه المطلق (قوله فاسدان) الاول الثاني (قوله اخذ المحتال) الى قوله وهذا
يتبين في النهاية (قوله طرأ بعد الحوالة) قيد به لان حكم الفلاس الموجود عند الحوالة باتى في كلامه مع شروحه
قول المتن (او جحد) اي للحوالة والدين المحيل كما في شرح الروض (قوله وحلف) اي على ذلك اه سم
(قوله موت) اي وامتناعه لشوكرته اه معنى (قوله لان الحوالة بمنزلة القبض) عبارة النهاية كما لا رجوع
فيما لو اشترى شيئا ودين فيه اه اخذت وضاعت دينه وتلف عند ادائه (قوله وفارق) اي ولا زبول الحوالة
اهنهاية (قوله فلا اثر لتبين ان لا دين) قد يشمل ما اذا كان لتبين باقراركهم بعده وفي عدم الرجوع حينئذ
نظر ظاهر (قوله نعم له) اي للمحتال (قوله براءة المحال عليه) اي قبل الحوالة بدليل مامر (قوله فلونكل)
اي المحيل اه شرح (وبان بطلان الحوالة الخ) صريح في الفرق بين حلف المحتال بعد انكار المحيل فتبطل
الحوالة وبين جحد المحال عليه دين المحيل والحلف على ذلك فلا تبطل ويفرق بان الحلف في الاول بمنزلة
اعتراف المحيل بعدم الدين اه سم (قوله لانه) اي التكول (قوله كرد المقر له الاقرار) هل الاقرار المرادوهنا
ما تضمنه القبول اه سم (قوله رد ما اتى به بعضهم الخ) خلافا للنهاية عبارة وتوكل ذلك ما لو قامت بينة بان
المحال عليه وفي المحيل فتبطل الحوالة كما في به الوالد رحمه الله تعالى اذ التقصير حينئذ والتدليس جامد من قبل
المحيل وان زعم بعضهم رده اه قال الرشيدى قوله كما اتى به الوالد وقياس مامر في دعوى البراءة انه لا بد من
اعادة البينة في وجه المحيل ليندفع اه (قوله رد ما اتى به بعضهم) هو شيخنا الشهاب الرملى فعلى هذا الرد
لا رجوع للمحتال ثم انظر الفرق بين عدم سماع البينة هنا على هذا الرد وبين سماعها فيما تقدم عن ابن
الصلاح وى فرق بين قيامها بالابرأه وقيامها بالوفاء الا ان يكون وجه الرد هنا عدم التقيد بقبول الحوالة
كما بينه فيما تقدم في مسألة ابن الصلاح لكن هذا لا يناسب قوله اه ذفرق الخ اه (قوله وفي المحيل) اي قبل

عن الغزوي (قوله فقال ابراني المحيل) هل كذلك اذا قال اقر انه لم يكن له على دين حتى يكون للمحتال
الرجوع (قوله طرأ بعد الحوالة) وسياتى المقارن في المتن (قول المصنف او جحد) اي للحوالة اولدين
المحيل كما في شرح الروض فيفيد انه مع جحد الدين والحلف عليه لا رجوع بخلاف ما تقدم في مسألة ابن الصلاح
فهل ذلك لفرق بين الحلف واقامة البينة او لاختلاف التصوير او لغير ذلك فليراجع ثم ظهر توجيه عدم الرجوع
بانه لم يثبت عدم الدين لا بالبينة ولا باعتراف المحيل ولو ضمنا (قول المصنف وحلف) اي على ذلك (قوله)
لتبين ان لا دين) انظر اطلاق هذا مع ما تقدم عن الغزوي من الرجوع وبطلان الحوالة واذا تبين ان لا دين
تبين بطلان الحوالة (قوله وبان بطلان الحوالة الخ) صريح في الفرق بين حلف المحتال بعد انكار المحيل
فتبطل الحوالة وبين جحد المحال عليه دين المحيل والحلف على ذلك فلا تبطل ويفرق بان الحلف في الاول
بمنزلة اعتراف المحيل بعدم الدين (قوله لانه حينئذ كرد المقر له الاقرار) هل الاقرار المرادوهنا ما تضمنه
القبول (رد ما اتى به بعضهم) هو شيخنا الشهاب الرملى فعلى هذا الرد لا رجوع للمحتال ثم انظر الفرق بين
عدم سماع البينة هنا على هذا الرد وبين سماعها فيما تقدم عن ابن الصلاح وى فرق بين قيامها بالابرأه
وقيامها بالوفاء الا ان يكون وجه الرد هنا عدم التقيد بقبول الحوالة كما بينه فيما تقدم في مسألة ابن الصلاح
لكن هذا لا يناسب قوله اه ذفرق الخ (قوله وفي المحيل) اي قبل الحوالة بان صرح بذلك مروي (قوله)

الاقرار وهذا يتبين ان صاح رد ما اتى به بعضهم انه لو قامت بينة بان المحال عليه وفي المحيل بطلت الحوالة اذ فرق واضح بين البينة ورد الاقرار

الحوالة بان صرح بذلك مر اه سم وع ش (قوله بذلك) أى الفلاس وما ذكر معه سم وع ش (قوله) الذى يتجه الى قوله ثم الخ فى النهاية والمغنى (قوله هنا) اى فى شرط الرجوع بما ذكر (قوله جزم به) قد جزم به الروض وشيخ الاسلام فى شرح المنهج اه سم (قوله ويؤيده) اى البطلان (قوله بشرطانه) اى المحيل (قوله للحوالة) اى للدين المحال عليه (قوله ان يعطيه) اى المحتال (قوله رهنا او كفيلا لم يصح) اى على ما تقدم اه سم اى قبيل قول المتن ويبرا بالحوالة الخ من مخالفة النهاية تبعا لوالده للشارح وقد قدمنا ما افقه المغنى للشارح قول المتن (فلو كان مفلسا الخ) ولو بان المحال عليه عبدا لغير المحيل لم يرجع المحتال ايضا بل يطالبه بعد عتقه او عبدا لم تصح الحوالة وان كان كسوبا او ما ذونا له وكان لسيده فى ذمته دين قبل ملكه له مغنى ونهاية زاد سم عن الروض وشرحه مانصه ولو بان عبدا للمحتال اى وفى ذمته دين للمحيل فالوجه فساد الحوالة ايضا لان ملك المحتال له يمنع ثبوت الدين عليه بالحوالة للمحتال لان الملك كما يسقط الدين يمنع ثبوته بعداه (قوله لانه مقصر بترك البحث) فاشبهه ما لو اشترى شيئا وهو مغبون نهاية ومغنى (قوله ورد) الى قول المتن ولو باع فى النهاية (قوله وعليه) اى ما افهمه المتن من الصحة (قوله بينه) اى شرط اليسار (قوله ما سرائنا) اى فى قوله ولو شرط الرجوع بذلك الخ (قوله فبطل) اى الشرط (قوله او إقالة وتحالف) اى او خيار بالاولى وانه كان له انما حذفه لتتنى له الاحالة فى الشق الثانى بقوله بشيء مما ذكر او ان الرد بالخيار ليس من محل الخلاف اه رشيدى (قوله بعد القبض) كذا فى النهاية هنا ثم قال فى شرح فى الاظهر وسواء فى الخلاف اكان رد المبيع بعد قبضه ام قبله وبعد قبض المحتال الثمن ام قبله اه قال الرشيدى قوله مر بعد القبض الخ الا صوب حذفه لانه يؤهم انه تقييد لمحل الخلاف وليس كذلك كما سيأتى فى قوله وسواء الخ اه وقال ع ش قوله بعد القبض الخ انه مجرد تصوير لما يأتى بعد فى قوله وسواء فى الخلاف الخ اه وهذا الاشكال بر دعى للشارح ايضا بلا اندفاع لسكوته عما ذكره النهاية اخر امن التعميم لان بحاج بان قول الشارح الا فى فأن لم يقبضه الخ بغيره ايضا عبارة السيد عمر قوله وتحالف بعد القبض عبارة شرح الروض اى والمغنى سواء كان الفسخ بعد قبض المبيع ومال الحوالة ام قبله اه سم اقول التعميم الذى اشار اليه هو فى اصل الروضة ايضا فليتأمل ملحظ الشارح فى التقييد اه (قوله لارتفاع) الى قول المتن وان كذبهم فى المغنى لا قوله فأن لم يقبضه الى المتن (قوله ثم انفسخ النكاح) اى ورجع عليها الزوج بالكل او بنصفه ان طلق قبل الدخول وروض اه سم على منهج اه ع ش (قوله ولو زاد) اى الصداق (قوله فبطل البائع الخ) وبراء البائع المحال عليه من الدين قبل الفسخ كقبضه له فيما ذكر فللمشترى مطالبة بمثل

بذلك) أى الفلاس وما ذكر معه (قوله الذى يتجه بطلانها) جزم به شيخ الاسلام فى شرح المنهج اه (قوله جزم به) قد جزم به فى الروض (او كفيلا لم تصح) اى على ما تقدم (قول المصنف) فلو كان مفلسا عند الحوالة فلا رجوع الخ) قال فى الروض ولو بان المحال عليه معسرا فلا خيار ولو شرط يساره وكذا اى لا خيار ان بان عبدا لغيره اى لغير المحيل بل يطالبه بعد العتق اه قال فى شرحه وان بان عبدا له اى للمحيل لم تصح الحوالة وان كان له فى ذمته دين قبل ملكه له لسقوط غنائه بملكه اه ولو بان عبدا للمحتال اى وفى ذمته دين للمحيل فالوجه فساد الحوالة ايضا لان ملك المحتال له يمنع ثبوت الدين عليه بالحوالة للمحتال لان الملك كما يسقط الدين يمنع ثبوته بعدوا لا يخفى إشكال قول شارح الروض السابق لسقوط غنائه بملكه لانه اذا تقدم لزوم الدين لذمة الرقيق على ملكه لم يسقط بملكه لان ان يحاج بان المراد لسقوط دين الحوالة بسبب ملكه بمعنى ان ملكه ثمة مانع من ثبوت دين الحوالة عليه وليس المراد لسقوط الدين السابق المحال عليه كذا اجاب بعض الفضلاء لا يخفى ما فيه لان دين الحوالة انما ثبت للمحتال لا للمحيل المالك حتى يكون ملكه مانعا من ثبوته فليتأمل (قوله بعد القبض) عبارة شرح الروض سواء اكان الفسخ بعد قبض المبيع ومال الحوالة ام قبله (قول المصنف بطلت فى الاظهر) ينبغى ان محله ما لم يكن البائع قد احوال اخر على المعال عليه والا فلا بطلان لتعلق الحق حيثئذ بثالث فيتأمل (قوله فبطل البائع ما قبضه الخ) قال فى شرح الروض وبراء البائع المحال عليه من الدين

لكن تخليفه هنا ايضا ولو شرط الرجوع عليه بذلك فالوجه قيل قضية الممتن اى فيما يأتى فى اليسار صحة الحوالة لا الشرط والذى يتجه بطلانها هنا لانه شرط ينافى مقتضاها ثم رايت غير واحد جزم به ويؤيده قولهم لو احوال غيره بشرط انه ضامن للحوالة او ان يعطيه المحال عليه رهنا او كفيلا لم تصح الحوالة (فلو كان مفلسا عند الحوالة وجهه المحتال فلا رجوع له) لانه مقصر بترك البحث (وقيل له الرجوع ان شرط يساره) ورد بانه مع ذلك مقصر وافهم المتن صحتها مع شرط اليسار وان الشرط باطل وعليه يفرق بينه وبين ما مر انفا بان شرط الرجوع مناف صريح فابطلها بخلاف شرط اليسار فبطل وحده (ولو احوال المشتري) البائع (بالتنمى فرد المبيع بغير) او اقالة او تحالف بعد القبض للمبيع والمال الحوالة (بطلت) الحوالة (فى الاظهر) لارتفاع الثمن بانفساخ البيع وانما لم تبطل فيما لو احوالها بصداقها ثم انفسخ النكاح لان الصداق اثبت من غيره ولهذا لو زاد زيادة متصلة لم يرجع فى نصفه الا برضاها بخلاف المبيع فبطل البائع ما قبضه من المحال عليه

المحال به نهاية ومعنى وأسنى (قوله للمشتري الخ) ولا يردده إلى المحال عليه فإن رده إليه لم تسقط عنه مطالبة المشتري لأن الحق له وقد قبض البائع بأذنه ويتعين حقه فيها قبضه البائع حتى لا يجوز إبداله أن بقيت له معنى (قوله بشئ مما ذكر) أي من العيب والتحالف والاقالة أما الخيار فقد قدم بطلانها فيه ورشدي وسم قول المتن (لم تبطل الخ) سواء أقبض المحتال المال أم لا له معنى (قوله لتعلق الحق هنا الخ) ويؤخذ منه أن البائع في المسئلة الأولى أي فيما لو أحال المشتري البائع الخ لو أحال على من أحيل عليه لم تبطل لتعلق الحق بثالث وهو الوجه نهاية ومعنى وسم (قوله بعيب) أي نحوه ماهر (قوله إن قبض منه المحتال) هل إبرأؤه كقبضه أو لأنه يغرم شيئاً ولم يفت عليه شيء بخلاف نظيره السابق له سم واستظهر عش الثاني أي عدم الرجوع مع الأبرام في كلام المغني ما يدل عليه (قوله أي قنا) إلى قول المتن وإن كذبهما في بعض نسخ النهاية الذي كتب عليه الرشدي وقال عش أن ما فيه هو المعتمد (قوله حينئذ) أي حين البيع (قوله شهدت) إلى قول المتن وإن كذبهما في المغني إلا ما نبه عليه (قوله أو أقامها العبد) قال في شرح العباب قال الجلال البلقيني لم يذكر وإقرار العبد بالرق والقياس يقتضي تعيين إقامة البينة حسبة لأن إقراره بالرق مكذب لبينته فلا يقيمها له ونقل عن الأسنوي ما يوافق عن السبكي والأذري ما يخالفه ويؤيد كلام الجلال والأسنوي امتناع سماعها من المتبايعين إذا صرح أحدهما بالبيع بالملك فإن تصرح بها بالملك نظير تصريح العبد بالملك له سم بخلاف (قوله وقد تصادق المتبايعان) كأنه احتراز عما إذا لم يتصادقا فلا يتوقف إقامتها على البيع لاخر للاحتياج إليها بدون ذلك للزوم استرقاق الحر (قوله ما إذا كان الخ) خبر ومحل إقامتها الخ عبارة المغني ومحل إقامة العبد البينة إذا تصادق المتبايعان بعد بيعه لاخر كما صورها القاضي أبو الطيب إذ لا يتصور إقامته لما قبل بيعه لا به محكوم بحريته يتصادق قهواً وإن لم يصدق المحتال فلا تسمع دعواه ولا بيئته به عليه ابن الرفعة وغيره ومثله شهادة الحسبة لأنها إنما تقام عند الحاجة ولا حاجة قبل البيع (قوله قديم الخ) أي مثلاً (قوله أو أحد الثلاثة الخ) عطف على قوله العبد عبارة المغني ولا يتصور أن يقيم البينة بالحرية المتبايعان لأنهما كذبا بالمتبايع كذا قالوا وهذا قول في آخر كتاب الدعوى أنه لو باع شيئاً ثم ادعى أنه كان وقفاً عليه أو أنه باعه وهو لا يملكه ثم ملكه أن قال حين باع هو ملكي لم تسمع دعواه ولا بيئته وإن لم يقل ذلك سمعت كما نص عليه في الام قال العراقيون وغلط الروياني من قال بخلافه انتهى ويمكن حمل ما هنا على ما هناك (قوله وفي بعض نسخ النهاية ما يوافق) (قوله ولم يصرح) يصبح رجوعه للعبد أيضاً ولو فرض رجوعه لأحد الثلاثة فقط فثله العبد إذ لا فرق فتأمل سم ورشدي (قوله قبل إقامتها) أي صرح بالملك لكنه ذكر تناوباً ولا

قبل الفسخ كقبضه له فيما ذكر فلمشتري مطالبته بمثل المحال به (قوله المصنف لم تبطل على المذهب) يستثنى الرد بالفسخ بالخيار على ما تقدم عن الروض وشرحه وشيخنا الشهاب الرمي (قوله إن قبض منه المحتال) هل إبرأؤه كقبضه أو لا لأنه لم يغرم شيئاً ولم يفت عليه شيء بخلاف نظيره السابق (قوله شهدت حسبة أو أقامها العبد) قال في شرح العباب قال الجلال البلقيني لم يذكر إقرار العبد بالرق والقياس يقتضي تعيين إقامة البينة حسبة لأن إقراره بالرق مكذب لبيئته فلا يقيمها هو (قوله غير وسياق) عن السبكي والأذري أنه لا فرق في شهادة الحسبة وإقامة العبد البينة بين أن تقدم منه إقرار بالرق أم لا لأن العتق حق لله تعالى ثم قال لكن يوافق كلام الجلال قول الأسنوي لا يقيمها العبد لأنه إن سكنت عن الإقرار بالرق حين البيع صدق بلا بيئته وإن أقر به فهو مكذب للبينة صريحاً (قوله وعلى ذلك يخرج ما وقع السؤال عنه وهو شخص أقر بالرق لغيره ثم ادعى أنه اعتقد ثم أقيمت بيئته أنه حر الأصل وأقول: يؤيد كلام الأسنوي والجلال امتناع سماعها من المتبايعين إذا صرح أحدهما بالبيع بالملك فإن تصرح بها بالملك نظير تصريح العبد بالرق فليتأمل (قوله وقد تصادق) كأنه احتراز عما إذا لم يتصادقا فلا يتوقف إقامتها على البيع لاخر للاحتياج إليها بدون ذلك للزوم استرقاق الحر (قوله ولم يصرح) يصبح رجوعه للعبد أيضاً ولو فرض رجوعه لأحد الثلاثة فقط فثله العبد إذ لا فرق فتأمل (قوله قبل إقامتها) أي صرح بالملك لكنه ذكر تناوباً ولا في نظائره (قوله

للمشتري أن يقي والافيدله
فإن لم يقبضه امتنع عليه
قبضه (أو) أحال (البائع)
على المشتري (بالثمن) فوجد
الرد) للبيع بشئ مما ذكر
(لم تبطل) الخوالة (على
المذهب) لتعلق الحق هنا
بثالث وهو الذي انتقل إليه
الثمن فلم يبطل حقه بفسخ
المتعاقدين كما لو تصرف
البائع في الثمن ثم رده عليه
المبيع بعيب لا يبطل تصرفه
وللمشتري الرجوع على
البائع أن قبض منه المحتال
لأقبله (ولو باع عبداً) أي
قنا ذكر أو أنثى (وأحال
بشئ) آخر على المشتري (ثم
اتفق المتبايعان والمحتال
على حرته) وقت البيع
(أو ثبت) حرته حينئذ
(بيئته) شهدت حسبة أو
أقامها العبد ومحل إقامتها
في هذين وقد تصادق
المتبايعان على حرته ما إذا
كان قد بيع لآخر لأن هذا
وقت الاحتياج إليها أو
أحد الثلاثة ولم يصرح
قبل إقامتها بأنه مملوك

البيع ككونه مملوكا للغير
فيرد المحتال ما اخذه على
المشتري ويبقى حقه في ذمة
البائع كما كان (وإن كذبهما
المحتال) في الحرية (ولا يثبت
حلفاه) أي لكل منهما
تحليفه وإن لم يجتمعا على
الأوجه علي نفي العلم بها
كذلك نفى لا يتعلق بالخالف
وإذا حلفه أحدهما فلا آخر
تحليف على الأوجه أيضا
(ثم) بعد حلفه كذلك (ياخذ
المال من المشتري) لبقاء
الحوالة ثم بعد اخذ المال
منه لا قبله يرجع المشتري
على البائع كما اقتضاه كلامهما
لأنه قضى دينه بأذنه الذي
تضمنته الحوالة فلا نظر
لقوله ظلمي المحتال بما
أخذه مني وقال ابن الرفعة
انه الحق لانه وإن لم ياذن
فيه لكنه يرجع بطريق
الظفر ورد تعليله بأن
الكلام في الرجوع ظاهر
بحيث يلزم به الحكم لافي
الرجوع بالظفر اما إذا لم
يحلف بان نكل فيحلف
المشتري على الحرية وتبطل
بناء على الاصح ان اليمين
المردودة كالإقرار (ولو)
أذن مدين لداثني القبض
من مدينه ثم قال المستحق
عليه) وهو المدين الأذن
لم يصدر مني إلا اني قلت
(وكلتلك لتقبض لي وقال
المستحق) وهو الدائن بل

كافي نظائره سم ورشيدى عبارة المغنى ومحل الخلاف كما بحثه الزركشى وغيره إذا لم يذكر البائع تارة وبلا فان
ذكره كان قال كنت اعتقته ونسبت واسمته على غيره سمعت قطعا كظنيره فيما لو قال لاشيلى على زيد ثم ادعى
عليه ديناه زاد النهاية وادعى انه نسيه او اطلع عليه بعد اه (قوله على الاصح) وفاقا للتمهيد عبارة اه او
اقامها القن او احد الثلاثة ولم يصرح قبل إقامتها بانه مملوك كقوله في دعاوى واليقات إذ اطلاقا فيما هنا
محمول على ما ذكر اه ثم بطلت الحوالة والخ وهذا الحمل هو المعتمد اه ع ش (قوله أي لكل منهما تحليفه) اما
البائع فالغرض انتفاء ملكه في الثمن وأما المشتري فلغرض دفع المطالبة اه نهاية (قوله فلا آخر تحليفه
الخ) خلافا للثانية والمغنى تبعنا للشهاب الرملى لكن نقل سم عن شرح الروض ما يوافق الشارح (قوله
لبقاء الحوالة) إلى المتن في النهاية وكذا في المغنى إلا قوله وقال إلى اما إذا (قوله ثم بعد اخذ المال الخ) قضيته
انه يشترط الرجوع المشتري على البائع اخذ المحتال حقه من المشتري وعليه فلو ابرا المحتال المشتري
لا رجوع له على البائع وهو ظاهر اه ع ش (قوله انه الحق) أي إلى الرجوع ع ش (قوله لانه) أي البائع (قوله
وإن لم ياذن) عبارة النهاية وإن أذن ولعل المراد بالاول الاذن الصريح وبالثاني الاذن الضمني (قوله لكنه
أي المشتري) (قوله تعليله) أي قوله لانه وإن لم ياذن الخ (قوله لم يحلف) أي المحتال (قوله فيحلف المشتري) قال
في شرح الروض وظاهره ان البائع لا يحلف وقد يوجه بانه لا غرض له والوجه انه يحلف ويوجه بما وجه به
ابن الرفعة صحة دعواه على المحتال من أن له اجبار من له عليه حق على قبضه على الصحيح فيحضره ويدعى عليه
استحقاق قبضه فيحكم ببطلان الحوالة بالحرية انتهى اه سم (قوله كالاقرار) اما إذا جعلناها كالبينة فلا إذ
لا فائدة في التحليف كما قاله ابن الرفعة اه معنى وفيه تأمل (قوله ولو أذن مدين) إلى الفرع في النهاية إلا قوله
وظاهر كلامه إلى اما إذا (قوله او احلتك بمائة مثالا على عمرو) هذا التصوير قد حكم عليه في اول الباب بانه
كناية حيث قال تبعنا لما في شرح الروض تبعنا للبلقينى وغيره فان لم يقل بالدين في الاولى فكناية وحينئذ فقوله
وكان وجه خروج هذا عن قاعدة ما كان صريحا بانه لا محل له لان هذا ليس صريحا عنده حتى يحتاج إلى
التكليف في خروجه عن القاعدة نعم نوزع فيما شرح الروض من انه كناية لكن هذا لا ينفع الشارح كما
لا يخفى لما رافقته له فيه فتأمل اه سم وقد قدمنا عن النهاية والمغنى اعتماد النزاع وانه من الصريح

أي لكل منهما تحليفه) قال شرح الروض اما البائع فلغرض بقاء ملكه في الثمن واما المشتري فلغرض
دفع المطالبة اه فليتأمل قوله فلغرض بقاء ملكه في الثمن مع انه لا ثمن بزمعه لانه يدعى الحرية وما المانع
من ان يعمل تحليف البائع لإياه بما سياتى عن شرح الروض في توجيه حلف البائع إذا نكل المحتال ثم بلغنى ان
شيخنا الشهاب الرملى اصلح تعليل شرح الروض المذكور هكذا فلغرض انتفاء ملكه في الثمن اه فليتأمل
المراد وقد يحتمل على ما ذكرناه اخذنا من توجيه حلف البائع الاتي (قوله فلا آخر تحليفه على الوجه)
هو الوجه في شرح الروض من تردد نقله عن الاسنوى قال لان له حقا فان حلف بقبض الحوالة في حقه اه لكر
الوجه عند شيخنا الشهاب الرملى انه ليس له تحليفه لان خصمه متهم واحد اه (قوله فيحلف المشتري الخ)
قال في شرح الروض وظاهره ان البائع لا يحلف وقد يوجه بانه لا غرض له والوجه انه يحلف ويوجه بما
وجه به ابن الرفعة صحة دعواه على المحتال من انه له اجبار من له عليه حق على قبضه على الصحيح فيحضره ويدعى
عليه استحقاق قبضه فيحكم ببطلان الحوالة بالحرية اه (قوله او احلتك بمائة مثالا على عمرو) هذا التصوير
قد حكم عليه في أول الباب بانه كناية حيث قال تبعنا لما في شرح الروض تبعنا للبلقينى وغيره فان لم يقل بالدين في
الاولى أي وهى قوله كاحلتك على فلان بكذا بالدين الذي لك على اه فكناية فان قوله احلتك بمائة على
عمرو وكقوله احلتك على فلان بكذا وقد حكم بان ذاك كناية كما ترى فكذلك هذا إذا لافرق بينهما بوجه كما لا يخفى
وحينئذ فقوله وكان خروج هذا عن قاعدة ما كان صريحا بانه لا محل له لان هذا ليس صريحا عنده حتى
يحتاج إلى التكليف في خروجه عن القاعدة نعم نوزع فيما شرح الروض من انه كناية لكن هذا لا ينفع

ما كان صريحا في بابه احتماله ومن ثم لو لم يحتمل صدق مدعى الحرافة فظما كما يأتي (وقال المستحق بل اردت الحوالة صدق المستحق عليه بيمينته) لان الاصل بقاء الحقيقين على ما كانا عليه مع كونه اعرف بيمينته وبحلفه تندفع الحوالة (٢٣٩) وبانكار الاخر الوكالة انزل فيمتنع قبضه

فان كان قبض برى والدافع له لانه وكيل او مختال ويلزم تسليم ما قبضه للحالف وحقه عليه باق أى إلا أن توجد فيه شروط الظفر او التقاص كما هو ظاهر وإن تلف المال في يده بلا تقصير يضمنه لانه وكيل يزعم خصمه وليس له المطالبة بدنه لانه استوفاه بزعمه وقال البغوى وتبعه الخوارزمي يضمن لثبوت وكالته والوكيل إذا أخذ لنفسه يضمن وظاهر كلامه أنه مع ضمانه لا يرجع وحينئذ فكان هذا هو وجه قول الروض وإن تلف بتفريط طالبه وبطل حقه أما إذا قل أحلتك بالمائة التي لك على علي عمر وفيصدق المستحق بيمينته قطعاً لانه

فتكلف النهاية في الخروج في محله وقد يجاب عن الشارح بان كلامه تسليمي لا حقيقي قوله ما كان صريحا (الخ) فان هذا صريح في الحوالة مع انه هنا كناية في الوكالة اه سم (قوله كما يأتي) أى في قوله اما اذا قال الخ اه ع ش (قوله لان الاصل) الى المتن في المغنى إلا قوله والتقصير وقوله وقال الى قوله اما اذا (قوله) شروط الظفر او التقاص يتأمل فيه فان التقاص إنما يكون في دينين متوافقين جنسا وقدر او صفة وما هنا دين للمحتال على المحيل وما قبضه المحتال من المحال عليه بتقدير كونه وكيلاه وعين مملوكة للمحيل والعين والدين لا تقاص فيهما شرط الظفر ان يتعذر أخذا المستحق ماله عند غيره كان يكون منكرا ولا بينة له وما هنا يحمل ما هنا على ماله تلف المقبوض من المحال عليه بتقصير من المحتال فيضمن بدله والبدل يجوز ان يكون من جنس دين المحتال وصفته فيقع فيه التقاص وبتقدير عدم تلفه فيجوز ان يتعذر اخذ دين المحتال من المحيل بان لا يكون به بينة فيشكر اصل الدين فيجوز للمحتال اخذه بطريق الظفر اه ع ش عبارة المغنى ووجب تسليمه للحالف إن كان باقيا وبدله ان كان تالفا وحقه عليه باق فان خشي امتناع الحالف من تسليم حقه له كان له في الباطن اخذ المال وجحد الحالف لانه ظفر بجنس حقه من مال الحالف وهو ظالم اه (قوله بلا تقصير الخ) أى وان تلف معه بتفريط طالبه لانه صار ضامنا وبطل حقه لزعمه استيفاء اه معنى (قوله فكان هذا اوجه قول الروض الخ) في حمل كلام الروض على هذا نظر لان هذا يقتضى ضمانه ابدا لان سببه اخذه لنفسه وهو متحقق ابدا فكيف يوافقه كلام الروض مع تفصيله بين التلف بلا تفريط والتلف بغير تفريط فيضمن فتأمل اه عبارة السيد عمر قوله فكان هذا الخ اقول جرى عليه شارحه وجرى عليه المتأخرون من تلاميذه وهو مشكل فان الذى صححه الشيخان ونقل الرافعى تصحيحه عن جماعة في مسألة ما اذا كان باقيا انه يلزمه تسليم ما قبضه وان حقه باق كما جزم به في التحفة فليتأمل وليراجع كلام اصل الروضة فلعن قول التحفة وكان الخ إشارة وتنبه على التوقف فيه لانه انما يظهر تخريجه على مقالة البغوى التي تقرر انها هنا مرجوحة اه (قوله قول الروض الخ) تقدم عن المغنى مثله (قوله اما اذا قال الخ) عبارة المغنى بعد قول المتن وفي الصورة الثانية وجه محل الخلاف اذا قال أحلتك بمائة على زيد ونحو ذلك اما اذا قال الخ (قوله) وصورة المسئلة الخ) يعنى مسألتى المتن حيث يصدق المستحق عليه في الاولى منهما قطعاً وفي الثانية على خلاف ومراعاة محل التفصيل من حيث الخلاف فيما اذا اتفقا على اصل الدين اما لو انكر مدعى الوكالة اصل الدين فهو المصدق في المسئلتين قطعاً وحينئذ فكان الاصول ان يؤخر الشارح هذا عن قول المصنف وفي الصورة الثانية وجهه ويقول عقب قوله في المسئلتين قطعاً اه رشيدى (قوله اختلافا في أصل اللفظ الخ) ثم (قوله) او في المراد الخ) كان الانسب ذكرهما في حل ولو قال المستحق عليه الخ قول المتن (صدق الثاني بيمينته) في الاولى جزء ما وفي الثانية في الاصح اه معنى (قوله لان الاصل) الى الفرع عن المغنى (قوله) وياخذ حقه الخ) فان كان قد قبضه فله تملكه بحقه لانه من جنس حقه وان تلف بلا تفريط يضمن لانه وكيل وهو أمين او بتفريط ضمن وتقصا اه معنى وفى سم عن الروض مثله (قوله) ويرجع هذا) هل شرط الرجوع تقدم اخذ

الشارح كما لا يخفى لما افقته له فيه فليتأمل (قوله ما كان صريحا في بابه) فان هذا صريح في الحوالة مع انه هناك كناية في الوكالة (قوله فكان هذا هو وجه قول الروض الخ) في حمل كلام الروض على هذا نظر لان هذا يقتضى ضمانه ابدا لان سببه اخذه لنفسه وهو متحقق ابدا فكيف يوافقه كلام الروض مع تفصيله بين التلف بلا تفريط فلا يضمن والتلف بتفريط فيضمن فتأمل (قوله) تندفع الحوالة) قال في الروض فان كان قد قبضه من المحال عليه فله اخذه كحقه وان تلف بلا تفريط لم يضمن او بتفريط ضمن وتقصا اه (قوله) ويرجع هذا الخ) هل شرط الرجوع تقدم اخذ المستحق منه

(قال) المستحق عليه (أحلتك فقال) المستحق بل (وكلتى) او في المراد من لفظ محتمل كاقبض أو أحلتك (صدق الثاني بيمينته) لان الاصل بقاء حقه في ذمة المستحق عليه ويحلف المستحق تندفع الحوالة وياخذ حقه من المستحق عليه

ويرجع هذا على المحال عليه ويظهر أثر النزاع فيما ذكر عند افلاس المحال عليه (فرع) أفنى بعضهم فيمن أقر أن مدينته أحاله على فلان فانكر المدين الحوالة وحلف (٢٤٠) على نفيها بانه لا يبرأ من الدين لانه ان صدق فالدين باي محاله وان كذب فقد أحال بينه وبين

حقه بمجده وحلفه وذلك يقتضى الضمان ولا نظر الى ان الدائن اعترف ببرائة المدين لان اعترافه انما صدر في مقابلة ما ثبت له على فلان فاذا لم يثبت رجوع الى حقه وقد نص في الام على هذا في نظير مسئلتنا فقال فيما اذا اقر احد ابني باخ وكذبه الاخر لا يثبت الارث كما لو قال اشتريت منك هذه الدار بالف وانكر البائع لا يستحق عليه الا لانه انما اثبتته في مقابلة ما ثبت له ولولم يثبت اه وفيه نظر اما لو افلانه لا نظر لانكار المدين وانما النظر لا قرار المحال عليه وان كان اقراره لا يقبل على المحيل فله تغريمه ايضا ولا رجوع له على المحتال بشيء وان فرض انه بان ان لا حوالة او لانكاره فلم تقع الاحالة من المحيل وحده واما ثانيا فافا ذكر عن الام لا شاهد فيه كاهو ظاهر لان المقر ذكر المقابل في اقراره فكان قرينة ظاهرة على انه انما ذكر الا لعلها اخذ مقابله جزم يتحول حقه من ذمة المحيل الى ذمة المحال عليه

المستحق منه اه سم والظاهر لا ظهور الفرق بين ما هناء وبين ما سبق فليراجع (قوله) عند افلاس المحال عليه (قوله) نحوه (قوله) بانه) و (قوله) لانه) اي المدين (قوله) فالدين) اي دين المقر المذكور (قوله) احال بينه) اي احال المدين بين احتمال (قوله) وذلك) اي الاحالة (قوله) ما ثبت الخ) وهو ما في ذمة المحال عليه والا نسب لما ياتي ما ثبت (قوله) له) اي المحتمل (قوله) باخ) اي باخوة ثالث (لا يثبت الارث) اي ظاهر العدم ثبوت نسبه لعدم كون المقر حائزا لما في الباطن فيشارك المقر في حصته فعليه ان يشركه فيها بثبوتها ان كان المقر صادقا كما ياتي (قوله) لو قال الخ) لم يظهر لي وجه التشبيه فليتأمل (قوله) وان كان الخ) غاية (قوله) فله تغريمه) اي الدجيل تغريم المحال عليه (قوله) ايضا) اي كان للمحتال تغريمه اه سم (قوله) ولا رجوع له) اي للدجال عليه (قوله) وان فرض انه بان الخ) قد يشمل ما اذا تصادق الثلاثة على عدم الحوالة وفي عدم الرجوع حينئذ وقفة ظاهرة فينبغي حملها على خصوص ما مر في الافتاء من انكار المدين الحوالة وحلفه على نفيها فليراجع (قوله) ولا ينكاره) عطف على قوله لا اقرار المحال عليه (قوله) فلم تقع الاحالة) رد لقول البعض السابق وان كذب فقد احال الخ (قوله) وحده) اي بل ومن المحال عليه ايضا (قوله) لا شاهد فيه كاهو ظاهر) محل تأمل بناء على ما تقرر ان المرجح الحوالة انها بيع دين بدين فكان في معنى احتلت على فلان بالمائة التي لى عليك اشتريت منك المائة التي لك عليه بالمائة التي لى عليك والحكم يتحول الحق الى ذمة المحال عليه فرع ثبوت الحوالة لم يثبت اه سيد عمر اقول هذا وجهه يؤيده بل يصرح به ما تقدم في شرح صدق المستحق عليه من قوله وحقه عليه باق والله اعلم (خاتمة) قال في النهاية للمحتال ان يحيل وان احتمال من المحال عليه على مدينته ولو اجر جندى اقطاعه واحال بعض الاجرة على المستاجر ثم مات تبين بطلان الاجارة فيما بعده وموته من المدرة بطلان الحوالة فيما يقابله وتصح الاجارة في المدة التي قبل موت المؤجر وتصح الحوالة بقدرها ولا رجوع للمحال عليه بما قبضه المحتمل منه من ذلك ويبرأ المحيل منه ولو اقام بينته ان غريمه لدائن احال عليه فلانا الغائب سمعت بينته وسقطت مطالته فان لم يقم بينه صدق غريمه بيمينته ولا يقضى بالبينه للغائب بانها تثبت بها الحوالة في حقه حتى لا يحتاج الى اقامة بينته بها اذا قدم على احد وجهين رجحه ابن سريج لكن الوجه القضاء بها كاهو احتمال عند ابن الصباغ وتابعه عليه صاحب البحر لانه اذا قدم بدعي على المحال عليه لا المحيل وهو مقر له فلا حاجة الى اقامة البينة اه قال ع ش قوله مر اقطاعه اي ما يحيل له في مقابلة رزقه المعين له في مقابلة خدمته مثلا اما من انكسر له شيء من الجارية ثم عوضه السلطان مثلاً قطعة ارض بنفعها مدة معينة في مقابلة ما تجمده له فهو اجارة للارض فلا يفسخ بموته فلو اجرها لغيره ثم احال على الاجرة استمرت الحوالة بحالها وقوله ر م ببعض الاجرة اي او بكها وقوله من المدة اي ولو كان بهازرع للمستاجر بقى الى اوان الحصاد باجرة المثل اه

(باب الضمان)

(قوله) الشامل للكفالة) الى التنبيه في النهاية (قوله) هو لغة) الى قوله والاختيار في المعنى الا قوله وانه صلى الله عليه وسلم الى واركان (قوله) على التزام الدين الخ) اي الذي هو احد شقي العقد اي الايجاب وسباق انه يطلق على مجموع الايجاب والقبول وهذا نظير ما مر أول البيع انه يطلق على الشراء وعلى العقد المشتمل عليهما وهذا الى مسا في حاشية الشيخ اه رشيدى عبارة ع ش قوله وعلى العقد المحصل الخ اي فالضمان يطلق على كل من الضمان والاثر وهو الحاصل بالمصدر اه اقول يرجع هذا تغييره من بالمحصل دون المشتمل وهو وافقه هذا الماسر انفا في الحوالة (قوله) الدين) ولو منفعة اه ع ش اي كالمعمل الملتزم في الذمة بالاجارة او المساقاة تلبوي (قوله) والدين الخ) الو او بمعنى او اه ع ش (قوله) الاتي الخ) اي بعد قوله ولا معرفته في الاصح اه

(قوله) فله تغريمه ايضا) اي كان للمحتال تغريمه

(باب الضمان)

فلم يكن له رجوع الى مطالبة المحيل لانه حينئذ يكون مكذباً بنفسه صريحا (باب الضمان) الشامل للكفالة هو لغة الالتزام كرى وشرعا يطلق على التزام الدين والدين الاتي كل منها وعلى العقد المحصل لذلك ويسمى ملتزم ذلك ضامنا وضميما وجيلا وزعيما

و كفيلا وصبيرا قال
 الماوردي لكن العرف
 خصص الضمين المال اى
 ومثله الضامن والحيل بالدية
 والزعيم بالمال العظيم
 والكفيل بالنفس والصير
 يعم الكل واصله قبل
 الاجماع الخبر الصحيح
 الزعيم غارم وانه صلى الله عليه وسلم
 تحمل عن رجل عشرة
 دنائير ويؤخذ منه مع
 قولهم انه معروف الا فى
 انه ستة ويتجه ان محله فى
 قادر عليه بأمن غائلته
 واركان ضمان الذمة خمسة
 ضامن ومضمون ومضمون
 له ومضمون عنه وصيغة
 (شرط الضامن) ليصح
 ضمانه (الرشد) بالمعنى
 السابق فى الحجر لا الصوم
 فى قوله او صيان رشده
 فانه مجاز والاختيار كما يعلم
 مع صحة ضمان السكران من
 كلامه فى الطلاق فلا يصح
 ضمان محجور عليه بصبا
 او جنون او سفه ومكره
 ولو قنا اكرهه سيده وم
 اول الحجر ما يعلم منه حكم
 اخرس لا يفهم والمغنى
 عليه والناثم وان من بذر
 بعد رشده ولم يحجر عليه
 ومن فسق فى حكم الرشيد
 وسيذكر حكم ضمان
 المكاتب قريبا فلا يرد على
 عبارته شئ خلافا لمن اورد
 ذلك كله عليها ثم قال كان

كردى (قوله وكفيلا الخ) وكافلا وقبيلا ه معنى (قوله بالمال) أى عينا كان اوردنا اه عش (قوله بالمال
 العظيم) ظاهره وان كان دية اه عش (قوله والصير يعم الكل) الانسب وعم الصير للكل قال
 النهاية ومثله القليل اه (قوله ويؤخذ منه) اى خبر التحمل (قوله فى قادر عليه الخ) مفهومه انه اذا فقد
 احد الشرطين لا يسن وهل هو مباح حينئذ او مكروه فيه نظروا الا قرب الاول عش وقلوبى (قوله
 غائلته) ومنها ان لا يكون مال المضمون عنه اذا ضمن باذنه فيه شبهة سلم منها مال الضامن اه ع ش عبارة
 الرشيدى قوله يامن غائلته الظاهر ان الضمير فيه للضامن أى بان يجد مرجعا اذا غرم نظير ما مر فى الخبر اول
 الحوالة فليراجع اه (قوله ضمان الذمة) لم اخرج العين اه سم عبارة المغنى ضمان المال اه وعبارة ع ش
 انما قيد مر بالذمة لقوله بعد ويشترط فى المضمون كونه تابنا الخ والا فكونها خمسة لا يتقيد بذلك
 بل يجرى فى ضمان العين ايضا لكن هذا ظاهر على ما سلكه المحلى من ان قوله تابنا الا فى صفة لدينا المحذوف
 اما على ما سلكه الشارح مر اى والتخفة على انه حذف دينا ليعم الثابت العين والدين فلا يظهر هذا الجواب
 إلا ان يقال تسمح فاراد بضمان الذمة ما يشمل ضمان العين تغليبا اه (قوله وصيغة) وكلها تؤخذ من كلامه
 وبدا بشرط الضامن فقال شرط الضامن الخ نهاية ومعنى (قوله ليصح ضمانه) انما قيد به لان الضامن اسم
 ذات والشروط لا تتعلق بالذوات وانما تتعلق بالاحكام وحيث رو عيت الحثية كالمغنى ويشترط لصحة
 الضمان الرشده اه ع ش قول المتن (قوله الرشده) اى ولو حكما اه ع ش (قوله بالمعنى السابق الخ) وهو صلاح
 الدين والمال اه معنى عبارة ع ش وهو عدم الحجر اه (قوله لا الصوم) وهو عدم تجربة الكذب من الصبي اه
 ع ش (قوله الاختيار) عطف على الرشده (قوله كما يعلم) اى اشتراط الاختيار (قوله مع صحة ضمان السكران)
 اى المتعدى (قوله فلا يصح ضمان محجور عليه الخ) تفريع على اشتراط الرشده (قوله ومكره) تفريع على
 اشتراط الاختيار (قوله بصبا او جنون الخ) فى شرح مر و لو ادعى الضامن كونه صيبا او مجنونا وقت
 الضمان صدق بيمينته ان امكن الصبا وعهد الجنون بخلاف ما لو ادعى ذلك بعد تزويج امته اى مثلا فانه يصدق
 الزوج إذا لا نكحة محتاط فيها غالبا ما يحتاط فى العقود فالظاهر وقوعها بشرطها وسكتوا عمالو ادعى انه كان
 محجور عليه بالسفه وقت الضمان والا وجه الحاقه بدعوى الصبا انتهى اه سم وقوله مر و لو ادعى الى قوله
 وسكتوا فى المغنى مثله قال ع ش قوله مر فانه يصدق الزوج اى وإن امكن الصبا وعهد الجنون وقوله مر
 محتاط بالخ اى حال الاقدام عليها وقوله مر والا وجه الحاقه بدعوى الصبا الاولى ان يقول الحاقه بدعوى
 الجنون لان محل تصديق السفه فى دعواه ان يعدله سفه ولا يكتفى مجرد امكانه بخلاف الصبا اه (قوله ومر
 اول الحجر الخ) قد يقال انما يفيد ذلك فى دفع الاعتراض لو كان هذا المار فى المتن اه سم (قوله لا يفهم)
 بضم الياء وكسر الهاء اى لا يفهم غيره بشاردة ولا كناية بخلاف من له اشارة مفهومة ثم ان فهم اشارة كل احد
 فصريحة وان اختلفت بغيرها فمكتوبة ومنها الكتابة فان اختلفت بقرائن الحقت بالصرح على
 ما اقتضاه كلامهم هنا وفيه نظرا ه حج بالمعنى اه ع ش (قوله والمغنى الخ) عطف على اخرس (قوله وان
 من بذر الخ) عطف على ما يعلم الخ (قوله ومن فسق الخ) عطف على من بذر الخ (قوله فى حكم الرشيد) خبر ان
 (قوله وسيذكر الخ) اى فى عموم قوله وضامن عبد اه ع ش (قوله لمن اورد ذلك الخ) اقره بالمغنى عبارته
 (تنبيه) يرد على طر هذه العبارة لمكره والمكاتب اذا ضمن بغير اذن سيده والاخرس الذى لا تفهم اشارته
 ولا يحسن الكتابة والناثم فانهم رشدها ولا يصح ضمانهم وعلى عكسها السكران المتعدى بسكره وم من سفه بعد

(قوله ويؤخذ منه مع قولهم) فيه تأمل (قوله واركان ضمان الذمة) لم اخرج العين (قول المصنف) الرشداى
 ولو حكما (قوله بصبا او جنون او سفه) فى شرح مر و لو ادعى الضامن كونه صيبا او مجنونا وقت الضمان صدق
 بيمينته ان امكن الصبا وعهد الجنون بخلاف ما لو ادعى ذلك بعد تزويج امته فانه يصدق الزوج وسكتوا عمالو
 ادعى انه كان محجور عليه بالسفه وقت الضمان والا وجه الحاقه بدعوى الصبا ويحتمل ان يقال إقدامه على
 الضمان متضمن لدعوى الرشده فلا يصدق فى دعواه انه كان فيها بخلاف الصبا اه (ومر اول الحجر) قد يقال

واهلية التبرع وصحة العبارة
 (تنبية) وقع لها هنا
 ما يقتضى ان كتابة الاخرس
 المنضم اليها قرائن تشعر
 بالضمان صريحة وان كان له
 اشارة مفهومة وفيه نظر
 ظاهر لا تطلقهم ان كتابته
 كتابة واقتضى للصحة لا
 تنقلب الى الصريح بالقرائن
 وان كثرت كانت بان
 محرمة على ابد لا لتحليل
 وعلى ما اقتضاء كلامهما
 فهل يخص ذلك بالضمان
 او يعم كل عقد وحل
 ويقيده بهذا ما اطلقوه ثم
 للنظر فيه مجال والاول
 بعيد المعنى لان الضمان عقد
 غرر وغير محتاج اليه فلا
 يناسب جعل تلك الكتابة
 صريحة فيه دون غيره والثاني
 بعيد من كلامهم (وضمان
 محجور عليه بفلس كشرائه)
 بشمن في ذمته فيصح كضمان
 مريض نعم ان استغرق
 الدين مال المريض وقضى
 به بان بطلان ضمانه بخلاف
 ما لو حدث له مال او ابرى
 واطلاق من اطلق البطلان
 عند الاستغراق بتعين حمله
 على ذلك ولو اقر بدين
 مستغرق قدم على الضمان وان
 تاخر عنه وضمانه من راس
 المال الا عن معسر او حيث
 لا رجوع فن الثلث (وضمان
 عبيد) اي قن ولو مكاتباً
 (بغير اذن سيده باطل في
 الاصح) وان اذن له في
 التجارة وانما صح خلع

رشده ولم يحجر عليه والفاقد فانهم يصح ضمانهم وليسوا برشداً فلو عبر باهلية التبرع والاختيار لسلم من ذلك
 اه (قوله ان يزيد والاختيار) اي ليخرج المسكره (واهلية التبرع) اي ليخرج السفهيه والمكاتب (وصحة
 العبارة) اي ليخرج نحو النائم والصغير والمجنون اه سم (قوله ما يقتضى ان كتابة الاخرس الخ) عبر
 الروض بما يقتضى ذلك واستظهره شيخ الاسلام فقال في شرحه وقضية كلامه كاصله ان كتابة الناطق كناية
 وكتابة الاخرس بالقرينة صريحة وهو ظاهر انتهى اه سم (قوله وان كان له اشارة مفهومة) وقديومه ذلك
 بان حاله حال ضرورة فلا يقاس حكمه بغيره وبان الكتابة منه والحال ما ذكر اقوى في الدلالة من الاشارة
 المحكم بصراحته بل يكاد ان تكون عند التامل الصادق من جملة الاشارة ولا ينالها إطلاقهم ان كتابته كناية
 لانه يقبل التقييد ولان هذا هو الاصل فيها فذكره كغيره ولا فوهم الكتابة لا تنقلب الخ لما تقرر ان
 حاله حال ضرورة فلا يقاس بما ذكر في غيره فليتامل حق التامل اه سيد عمر (قوله ويقيده بهذا) اي بما
 اقتضاء كلامهما (قوله ثم) اي في الطلاق (قوله للنظر فيه مجال) والثاني اقرب وان قال الشارح انه بعيد
 من كلامهم اذ لا يظهر توجيه ما ذكره من البعد لا بعدم ذكره في غير الضمان وقديومه الحامل عليه
 انهم انما نهوا له في هذا الباب بخبره لو وقع نازلة فيه او جبت التخصيص بذكره ومثل هذا يقع كثير في
 صنيعهم للبتج ثم رايت في اصل الروضة بعد ذكر حكم ضمان الاخرس ما نصه ولو ضمن بالكتابة فوجان
 سواء احسن الاشارة ام لا اصحهما الصحة وذلك عند القرينة المشعرة ويجرى الوجهان في الناطق في سائر
 التصرفات انتهى فافهم قوله وفي سائر الخ ان ما ذكره في كتابة الاخرس ليس خاصاً بضمانه اه سيد عمر (قوله
 بشمن) الى قوله بخلافه في النهاية لا لاقوله واطلاق الى ولو اقر وقوله وان تاخر عنه (قوله فيصح) اي ويطلب
 بما ضمنه اذا انفك عنه الحجز وايسراه معنى (قوله كضمان مريض) اي مرض الموت اه سم فانه يصح
 ظاهراً اخذاً من قوله نعم ان استغرق الخ اه عش (قوله ان استغرق الدين) اي الذي على المريض (قوله
 وقضى) اي الدين (به) اي بمال المريض بان دفع لارباب الديون اه عش (قوله لو حدث الخ)
 اي بعد قضاء الدين جميعه او قبله وزاد الحادث كلا او بعضاً عن دينه (قوله واطلاق من الخ) مبتداً
 (قوله بتعين الخ) خبره (قوله ولو اقر) اي المريض (قوله قدم) اي الدين المقر به (قوله وان تاخر
 عنه) اي تاخر الافراجه عن الضمان وهذا شامل لما تاخر سبب لزومه عن الضمان كما لو ضمن في اول
 المحرم ثم اقر بانه اشترى من زيد سلعة في صفر ولم يؤدئها وينبغي ان يقال في هذه باستواء الدينين لانه حين
 ضمن وقع ضمانه صحيحاً مستوفياً للشروط اه غش (قوله وضمانه) اي المريض (قوله الا عن
 معسر) اي استمراره الى ما بعد الموت اما اذا ايسر وامكن اخذ المال منه فيتيين ان ضمانه من راس
 المال اه عش (قوله لا رجوع) بان ضمن بغير اذن اه غش (قوله قد تضطر اليه) اي الخلع ولا
 ضرورة الى الضمان اه معنى (قوله لنحو سوء عشرته) أي ومع ذلك انما تطالب بعد العتق واليسار اه
 عش (قوله ضمان مكاتب لسيده) بخلاف غير المكاتب لا يصح ضمانه لسيده لانه يؤدي من كسبه
 وهو لسيده فهو كما لو ضمن المستحق لنفسه معنى ونهاية قال سم بعد ذكر ذلك عن الزوج وشرحه وسكت
 عن ضمان المكاتب ما على سيده لاجنبي وهو داخل في قوله وضمان عبادي قن ولو مكاتباً الخ اه وسياتي

انما يقيده ذلك في دفع الاعتراض لو كان هذا المار في المتن (قوله واهلية التبرع) اي ليخرج السفهيه والمكاتب
 وقوله وصحة العبارة اي ليخرج نحو النائم والصغير والمجنون (قوله ما يقتضى ان كتابة الاخرس الخ) عبر
 الروض بما يقتضى ذلك واستظهره شيخ الاسلام فقال في شرحه وقضية كلامه كاصله ان كتابة الناطق كناية
 وكتابة الاخرس بالقرينة صريحة وهو ظاهر اه (قوله ما اطلقوه) اي بان يحمل على غير الكتابة مع القرينة
 (قوله مريض) اي مرض الموت (قوله وان تاخر) ظاهره تاخر الوجوب (قوله ضمان مكاتب لسيده) اي كما
 بحثه في شرح الروض بخلاف غير المكاتب لا يصح ضمانه لسيده كما صرح به في الروض قال في شرحه لانه
 يؤدي من كسبه وهو لسيده فهو كما لو ضمن المستحق لنفسه اه وسكت عن ضمان المكاتب ما على سيده

عنه ان المبيع كالمكاتب في صحة الضمان لسيده (قوله في نوبته بغير اذن) لو ادعى المبيع ان ضمانه بغير
الاذن كان في نوبة السيد فينبغي تصديقه عند الاحتمال كالو ادعى الضامن الصبا وامكن سم على حج اه
ع ش (قوله بغير اذن) راجع للمكاتب ايضا (قوله في نوبة السيد) اى واذا لم يكن بينهما مهايأة ثم
اذا اذن السيد في نوبته فهل يكون ما يؤد به من الكسب الواقع في نوبة السيد دون العبد او من كسبه مطلقا
فيه نظر والا فرب الاول اه ع ش و قلبي الى الثاني اميل وباتى عن السيد عمر آفدا ما هو ظاهر فيه (قوله
بينه) اى ضمان المبيع في نوبة السيد بلا اذن حيث لا يصح (قوله حينئذ) اى حين اذ كان الشراء في نوبة
السيد بغير اذن (قوله على وجه التبرع) اى والشراء ليس كذلك (قوله صحة هبته حينئذ) اى هبة
المبيع شيئا من ماله في نوبة السيد بغير اذنه اه ع ش (قوله قلت يفرق) اى بين الهبة والضمان اه
ع ش (قوله قلت يفرق الخ) ويمكن ان يفرق بين الضمان والهبة بان الضمان يتوجه الى كسبه بعد
الضمان وكسبه بعد الضمان حق للسيد فاعتبر اذنه والهبة تصرف في خالص ملكه فلا مانع ويتفرع على
الفرق المذكور انه لو ضمن في عين من اعيان ماله في نوبة سيده بغير اذنه صح وهو واضح بناء على ما سياتى في
قول الشارح تنبيه يعلم الخ اه سيد عمر (قوله بان التزام الذمة الخ) اى بخلاف الهبة فانها ليست فيها
الاتزام (قوله بانه) اى المبيع (قوله يدخل) من الادخال (قوله جابرا) اى جابرا لما فاتته في مقابلته
اه كردى (قوله بخلافه في الضمان) اى بخلاف المبيع اذا ضمن (قوله وهو) اى فرق ابن الرفعة (قوله
ما ذكر الخ) وهو التزام الذمة (قوله وبحت ابن الرفعة) الى قوله وبحت في المغنى عبارة والموقوف
لا يصح منه بغير اذن كما قاله ابن الرفعة فان ضمن باذن مالك منفعته صح لانه سلب الخ اه فليراجع (قوله
وبحت غيره) اعتمده النهاية (قوله باذن الموقوف عليه) ظاهره وان لم يكن له النظر ولم باذن الناظر فليتامل
اه سم (قوله ويوجه الخ) يؤخذ من هذا التوجيه انه لو اذن على ان لا يؤدى من كسبه لم يصح الضمان
لعدم فائدته لانه لا يتوقع عتقه ليؤدى بعده لا متناعه وقد منع من الاداء من كسبه اه سم (قوله من صحته
من الموصى بمنفعته الخ) عبارة النهاية والمغنى وسم والموصى بمنفعته دون رقبته او بالعكس كالقن كما
استظهره في المطلب لكن الاوجه كما افاده الوالد رحمه الله تعالى اعتبار اذنه معا اذا التعلق بكسبه شامل
للمعتاد منه والناذر فان اذن فيه مالك الرقة فقط صح وتعلق بكسبه النادر او مالك المنفعة فقط صح وتعلق
بالمعتاد اه قال ع ش قوله والموصى بمنفعته الخ ظاهره انه لا فرق بين المؤقتة وغيرها وينبغي تفديده بغير
المؤقتة واماهى فان ضمن باذن مالك الرقة تعلق بالا كساب النادر مدة الوصية بالمنفعة وبالا كساب مطلقا
بعد فراغ المدون وان ضمن باذن مالك المنفعة بالوصية ادى من المعتادة بقية المدة دون ما بعدها فلا يؤدى
من المعتادة ولا غيره او قوله اعتبار اذنه اى ليعتلق الضمان بالكسب مطلقا معتادا او نادرا كما يعلم ما

لا جنبي وهو داخل في قوله وضمان عبد اى قن ولو مكاتب الخ (قوله في نوبته بغير اذن) لو ادعى المبيع ان
ضمانه بغير اذن كان في نوبة السيد فينبغي تصديقه عند الاحتمال كالو ادعى الضامن الصبا عند الضمان
وامكن (قوله وبحت غيره صحته باذن الموقوف عليه) ظاهره وان لم يكن له النظر ولم باذن الناظر فليتامل
وقوله الا انى متى انتقل الوقف لغيره بطل الضمان ويحتمل ان لا يبطل كما لو ضمن عبد باذن سيده ثم باعه او
مات السيد فانقل الملك للورثة فان ظاهر كلامهم انه لا يبطل الضمان فليتامل واذا قلنا لا يبطل فهل يتعلق
بكسبه لانه لما تعلق به قبل استمرار اويته قطع التعلق بكسبه وفائدة بقاء الضمان على هذا انه قد يتبرع عنه احد
بالوفاء فيه نظر (قوله ويوجه الخ) يؤخذ من هذا التوجيه انه لو اذن له على ان لا يؤدى من كسبه لم يصح
الضمان لعدم فائدته لانه لا يتوقع عتقه ليؤدى بعده لا متناعه وقد منع من الاداء من كسبه (قوله باذن
الموصى له) فينبغي ان يقال يصح باذن الموصى له وملك الرقة او احدهما فان اذا تعلق الضمان بكسبه
المعتاد والناذر او احدهما فان كان الموصى له تعلق بالمعتاد او مالك الرقة تعلق بالناذر فليتامل ولا ينافى
ذلك توقف ضمان المشترك على اذن الشريك او الشركاء تميز مال كل هنا لاهناك فليراجع ثم رابت

في نوبته بغير اذن بخلافه
في نوبة السيد ويفرق بينه
وبين صحة شرائه لنفسه
حينئذ بان الضمان فيه
التزام مال في الذمة على وجه
التبرع وهو ليس من اهله
حينئذ فان قلت ظاهر
كلامهم صحة هبته حينئذ
قلت يفرق بان التزام الذمة
على وجه التبرع يحتاط له
لان فيه غررا فاشترط له
عدم حجر بالكلية لا يكون
ذلك الا والنوبة له لا غير ثم
رايت ابن الرفعة فرق بانه
في الشراء يدخل في ملكه
ناجز اجابرا بخلافه في الضمان
وهو موافق لقولى على
وجه التبرع لكنه يقتضى
بطلان هبته حينئذ وليس
بالواضح فتعين ان يرد في
الفرق ما ذكرته مما يخرج
نحو الهبة فتأمله وبحت ابن
الرفعة عدم صحة ضمان
القن الموقوف جزما بناء
على المشهور انه لا يصح عتقه
وبحت غيره صحته باذن
الموقوف عليه ويوجه بان
اذنه يسلب على التعلق بكسبه
المستحق له وهو قياس
الاوجه من صحته من الموصى
بمنفعته باذن الموصى له

بأى أم (قوله وعليه) أى بحث الغير (قوله بطل الضمان) ويحتمل عدم البطلان وهو الأقرب شرح مر
 اهسم قال الرشيدى قوله لم ويحتمل عدم البطلان الخ وفي نسخة ما نصه وعليه قال وجه بطلانه إذا انتقل
 الوقف لغيره انتهى وقال ع ش قوله وهو الأقرب وقد يشكك بما تقدم في الحوالة فيما لو أجز الجندى
 أقطاعه وأحال بعض الأجرة ثم مات قبل انقضاء المدة حيث قيل ثم بطلان الحوالة على ما زاد على ما استقر
 في حياته وبما يأتى في الوقف من أن البطلان الأول إذا أجز وشرط له النظر مدة استحقاقه من بطلان الإجارة
 بموته ومن ثم جزم حجج البطلان إلا أن يجابو على ما قاله الشارح من فينبغى أن لا يدفع شيئا من ذلك إلا باذن
 من انتقل إليه لأن الحق صار له وحيث امتنع من انتقل إليه الوقف بالاذن بعد ذلك أم (قوله بعد علمه) أى السيد سكنت
 عن علم العبد بذلك ولا يبعد اعتباره اهسم عبارة ع ش قوله لم ولا بد من علم السيد الخ أى والعبد اه حج أى
 وسواء عين السيد للاداء جهة من ماله خاصة أو لا أو لعله رجع ضمير علمه إلى كل من السيد والفقن أقول
 ويأتى في الشرح اشتراط كون المضمون معلوما لضمامن وهو شامل للعبد أيضا (قوله الآن اشتراطها)
 نعمت سبب للمعرفة (قوله معتبر الخ) خبرها (قوله اشتراطها منها) خبرها (قوله ولو ما على
 سيده) غاية المتن (قوله إذا لم يحذور) أى بخلاف ضمانه لسيده فلا يصح لما تقدم من المحذور نعم يصح ضمان
 المسكاتب لسيده كما مروى وكذا المبيع كما يأتى (قوله ولا يلزمه) إلى المتن في النهاية والمعنى (قوله وإذا
 أدى بعد الخ) أى والمضمون عنه غير سيده أم ع ش (قوله فالرجوع له) عبارة الروض وشرحه أى المعنى لو
 أدى العبد الضامن ما ضمنه عن الاجنبى بالاذن منه ومن سيده بعد العتق فحق الرجوع له أو قبل عتقه فحق الرجوع
 لسيده أو أدى ما ضمنه عن السيد فلا رجوع له وإن أداه بعد عتقه الخ فانظر بعد هذا اطلاق الشارح مع
 قوله ولو ما على سيده وينبغى الرجوع على السيد فيما إذا أدى المبيع ذر الماهاية أو المسكاتب ثم عتق ما ضمنه
 عنه اهسم (قوله له) أى للعبد ولو ضمن السيد ديناً وجب على عبده بمعاملة صح ولا رجوع له عليه ولا يصح
 ضمانه لعيده أن لم يكن ما ذوناله في معاملة ثبت عليه بهادين ولا ضمان القن لسيده ما لم يكن مكاتباً فيها يظهر
 أنه نهاية قال ع ش قوله لم بمعاملة خرج به ديون الأتلاف فتعلق برقبته فلا يصح ضمانها (قوله لعيده)
 أى بان ضمن ما على عبده لغيره أم وقوله لم ما لم يكن مكاتباً قال سم والمبيع كالمكاتب أن لم يكن أولى
 منه في ذلك لأنه يملك بيعه الحرف لم يوجد المعنى الذى لا جله امتنع ضمان كامل الرق له أم (قوله بخلافه قبله)
 أى بخلاف أدائه قبل العتق فالرجوع للسيد أم ع ش (قوله فى اذنه فى الضمان) عبارة شرح الروض
 وكلام الاصل يدل على أن تعيين جهة الاداء انما توثر إذا اتصل بالاذن وهو ظاهر كذا قاله الاسنوى
 اهسم عبارة ع ش قال حج في اذنه فى الضمان لا بعده الخ وينبغى أن مثل ذلك ما لو عين جهة بعد الاذن

وعليه ينبغى أن يقال متى
 انتقل الوقف لغيره بطل
 الضمان (ويصح) ضمان
 القن (بأذنه) أى السيد
 بعد علمه بقدر ما ضمن
 لأن التعلق بماله وهل
 معرفة المضمون له الاق
 اشتراطها معتبرة من السيد
 أو من العبد الذى يتجه
 اشتراطها منهما لأن كلا
 منهما مطالب ويأتى أن
 وجه اشتراطها اختلاف
 الناس في المطالبة تشديداً
 وضده والمطالبة هنا لها
 فائجه اشتراط علمها به ولو
 ما على سيده إذا لم يحذور
 ولا يلزمه امتثال أمر السيد
 له به إذا تسلط له على ذمته
 بخلاف بقية الاستخدامات
 وإذا أدى بعد العتق
 فالرجوع له لأنه أدى ملكه
 بخلافه قبله (فإن عين) فى
 اذنه فى الضمان لا بعده إذ
 لا يعتبر تعيينه حينئذ كما هو
 ظاهر (للاداء كسبه أو

التفصيل المذكور فى الموصى بمنفعته منقولاً عن شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله (قوله بطل الضمان)
 ويحتمل عدم البطلان وهو الأقرب شرح مر (قوله بعد علمه) أى السيد سكنت عن علم العبد بذلك ولا
 يبعد صحة ضمان المبيع له وإن لم تكن ماهاية لأنه لا يملك بيعه الحرف لم يوجد المعنى الذى لا جله امتنع ضمان
 كامل الرق له وقد يقال فى شرح الروض أن قضية التعليل وكلامه أى الروض الاقى صحة ضمان المكاتب
 لسيده وأنه الظاهر أم والمبيع كالمكاتب أن لم يكن أولى منه في ذلك لكن هل يشترط اذن السيد لهما
 في ذلك إذا كان ضمان المبيع وغيره نوبة بنفسه كما يشترط في غير هذه الصورة وقد يتعلق غرضه بعدم تعاق
 دينه بذمتها أو لا لأنه لا ضرر عليه فيه نظر وقد يقال المبيع فى نوبة بنفسه كالحر (قوله فالرجوع له) عبارة
 الروض وشرحه لو أدى العبد الضامن ما ضمنه عن الاجنبى بالاذن منه ومن سيده بعد العتق فحق الرجوع له
 أو قبل عتقه فحق الرجوع لسيده أو أدى ما ضمنه عن السيد فلا رجوع له وإن أداه بعد عتقه الخ اه فانظر
 بعد هذا اطلاق الشارح مع قوله ولو ما على سيده وينبغى الرجوع على السيد فيما إذا أدى المبيع ذر الماهاية
 أو المكاتب ثم عتق ما ضمنه عنه (قوله فى اذنه فى الضمان الخ) عبارة شرح الروض وكلام الاصل يدل

غيره) كمال التجارة (قضى منه) عملا بتعيينه نعم ان لم يف مال التجارة ولو لتعلق دين به (٢٤٥) لتقدمه على الضمان ما لم يحجر عليه القاضي

وإلا لم يتعلق به الضمان
اصلا تتبع القن بالباقي إذا
عقق كما اعتمده السبكي لان
التمتعين قصر للطمع عن
تعلقه بالكسب الذي
اعتمده ابن الرفعة (وإلا)
يعين في إذنه للداء جهة
(فالاصح انه ان كان ماذونا
له في التجارة تعلق) غرم
الضمان (بما في يده) رجحا
وراس مال (وما يكسبه بعد
الاذن وإلا) يكن ماذونا له
فيها (فلا تعلق إلا) بما
يكسبه بعد الاذن ككون
النكاح الواجبة باذنه في
الصورتين نعم هذه لا تتعلق
إلا بكسبه بعد النكاح لانها
لا تجب إلا بخلاف المضمون
به فانه ثابت حال الاذن
فاندفع قول جمع بالتسوية
بينهما (تنبيه) يعلم بما
مر في الرهن صحة ضمانت
مالك على زيد في رقة عبدى
هذا او في هذه العين فيمتلئ
بها لا غير (والاصح اشتراط
معرفة) الضامن لعين
(المضمون له) وهو صاحب
الدين دون مجرد نسبه فلا
يكفي ذلك لتفاوت الناس في
المطالبة تشديدا وتسجيلا
ولا معرفة وكيله كما اتفق به
ابن عبد السلام وغيره
والتعليل مصرح به لانه قد
يعزله فاقناه ابن الصلاح
بالاكتفاء بمعرفة لان
احكام العقد تتعلق به
ضعيف وإن بالغ الأذرعى
في الانتصار له (والاصح

وقبل الضمان كما يشعر به قوله لا بعده اه (قوله كمال التجارة) وغيره من أموال السيد النهائية ومعنى (قوله)
عملا) الى قول المتن والاصح في النهاية (قوله نعم الى الخ) عبارة المغنى وفي سم عن الكزن نحوها نعم ان
قال له اضمن في مال التجارة وعليه دين وحجر القاضي عليه باستدعاء الغرماء لم يؤد بما في يده لان تعلق حق
الغرماء سابق اما إذا لم يحجر عليه فيمتلئ بالفاضل عن حقوق الغرماء رعاية للجانبين اه (قوله ان لم يف
مال التجارة) اى فيما إذا عينه للداء اه سم (قوله مال التجارة) عبارة النهاية ما عينه له اه اى من غير
الكسب وسواء ما عينه من أموال التجارة أو غيرها ع ش (قوله لتقدمه على الضمان) أى أموال لزمته
الديون بعد الضمان لم يبطل تعيين السيد لان ضمانه بعد تعيين السيد يصير ما عينه السيد مستحقا لتوفية حق
المضمون له منه فلا تتعلق الديون إلا بما زاد اه ع ش (قوله ما لم يحجر عليه القاضي) اى مطلقا قبل الضمان
او بعده فهو قيد لا اعتبار تقدم الديون على الضمان اه ع ش وقوله او بعده ينبغي تقييده اخذنا مما مر منه انفا
بلزوم الدين قبل الضمان (قوله وإلا لم يتعلق به الضمان) اى وإن حجر عليه القاضي فلا يتعلق بما عينه السيد
دين الضمان مطلقا اه ع ش وينبغي تقييده بما مر منه بسبق لزوم الدين على عقد الضمان (قوله اتبع
القن الخ) جواب ان لم يف الخ (قوله لان التمتعين) اى تعيين مال التجارة ومثله تعيين سائر أموال السيد
اه ع ش (قوله الذى اعتمده) اى التعلق بالكسب (قوله وإلا يعين الخ) اى بان قال اضمن ولم يزد على ذلك
او قال اضمن واؤدولم يعين جهة للداء وبقي ما واذن له في الضمان وعين واحدة من جهتين كان قال اد امان
كسبك او من مال التجارة والا قرب انه يصح ويتخير العبد في دفع ما شاء ولو اذن السيد للبيهض في نوبته
فأخر الضمان حتى دخلت نوبته المبعوض وانقضت ثم دخلت نوبة السيد فالأقرب أنه لا يحتاج الى اذن جديد
لان إذنه مطلق فيحمل على ما يتوقف تصرفه فيه على إذنه وهو شامل لجميع الذوب اه ع ش (قوله غرم
الضمان) الى قوله فاندفع في المغنى (قوله رجحا) ولو قد بما خلافا لما في العباب حيث قيد بالحادث سم على
منهج اه ع ش (قوله إلا بما يكسبه الخ) اى سواء كان اى الاكتساب معتادا ام نادرا اه نهاية قال ع ش
فلو استخدمه السيد في هذه الحالة هل يجب عليه له اجرة ام لا فيه نظر وقياس ما في النكاح من انه إذا تزوج
باذنه واستخدمه من وجوب أجرته عليه أنه هنا كذلك اه ع ش (قوله ككون النكاح) عبارة المغنى كافى
المهر اه وعبارة الجيرمى على المنهج عبر بها اى بمؤن النكاح مع ان كلامه في المهر فقط إشارة الى ان مثله
باقى المؤن من نفقة وكسوة وغيرهما اه (قوله في الصورتين) اى فيما قبل الا وما بعدها (قوله بعد النكاح)
اى وبعد الوجوب ولو عبر به لكان أولى اه ع ش (قوله فيمتلئ بها الخ) اى بالرقة او العين فلوفات
الرقة او العين فالتضامن اه ع ش (قوله فلا يكتفى بذلك) اى بمجرد نسبه اى معرفته وظاهره وان اشتهر
بذلك شهرة تامة كساداتنا الوفاية ولو قيل بالاكتفاء بذلك لم يكن بعيدا لان من اشتهر بما ذكر يعرف حاله
اكثر مما يدرك منه بمجرد المشاهدة اه ع ش (قوله لتفاوت الناس الخ) تعليل لما في المتن (قوله ولا معرفة
وكيله الخ) خلافا للنهي والمغنى (قوله كما اتفق به الخ) اى بعدم كفاية معرفة وكيله (قوله لانه الخ) لعل الاولى
العطف (قوله فاقناه ابن الصلاح الخ) اعتمده النهاية والمغنى قال سم اتفق به ايضا شيخنا الشهاب الرملى
واعتمده في العباب فقال ومعرفة الضامن له او لوكيله قال الشارح في شرحه اولوله فيما إذا ضمن لسفيه
أوصى أو مجنون ومن ثم قال السبكي لا يشترط في المضمون له إلا أن يكون من أهل الاستحقاق فخرج الحل
والميت اه (قوله وبه يعلم انه لا يؤثر رده) عبارة سم على منهج لكنه يرتد برده اه والا قرب

على ان تعيين جهة الاداء إنما تؤثر إذا اتصل بالاذن وهو ظاهر كما قاله الاسنوى اه (قوله ان لم يف مال
التجارة) اى فيما إذا عينه للداء (قوله ما لم يحجر عليه القاضي الخ) عبارة الاستاذ البكرى في كزده ومحل
ما سبق في الماذون ان لم يكن عليه ديون فان كانت تعلق بما فضل عنها ولو حجر عليه باستدعاء الغرماء لم يتعلق بما
في يده اه (قوله فاقناه ابن الصلاح الخ) اتفق به ايضا شيخنا الشهاب الرملى واعتمده في العباب فقال ومعرفة
الضامن له او لوكيله قال الشارح في شرحه اولوله فيما إذا ضمن لسفيه اوصى أو مجنون ومن ثم قال السبكي

(انه لا يشترط قبوله) لا (رضاه) لان الضمان محض التزام لا معاوضة فيه وبه يعلم انه لا يؤثر رده فنقل الزركشى عن المحاملى تأثيره إنما يأتي

ما قاله سم ويوجه بأنه إذا أبرأ الضامن برى، وبقى حقه على من عليه الدين فردده نزل من إبرائه فلا يلزم من عدم اشتراط الرضا لصحة الضمان كونه لا يرتد بالرد اه عش (قوله والفرق بينه وبين الوكيل ظاهر) إذ الضامن من التبرع والوكيل شبيهه بالاستخدام (قوله لجواز أداءه) الى قوله قال الاسنوى في النهاية (قوله او ميتا) اى وإن لم يخلف وفاء اه مغنى (قوله معروف) اى احسان (قوله وهو) اى المعروف (قوله اشارة) الى قوله قال الاسنوى في المغنى (قوله وذكره) اى وبذلك لفظ دينافهو بالجر عطفًا على حذفه ويحتمل أنه جملة حالية بتقدير قد (قوله الى شموله) اى قول المصنف ثابتا (قوله للعين المضمونة) قديتوقف في اتصاف العين بالثبوت وال لزوم اه سم (قوله ومنها الزكاة) اى من العين المضمونة فالصورة ان تعلقها بالعين باق بان لم يتلف النصاب اماميتها فادخل في جملة الدين اه رشيدى (قوله والعمل) بالجر عطفًا على العين رشيدى وكردى عبارة المغنى تنبيه قوله ثابتا صفة لموصوف محذوف اى حقًا ثابتا فيشمل الاعيان المضمونة والدين سواء كان مالا ام عملا فى الذمة بالاجارة اه قول الماتن (ثابتا) قال فى التنبيه ويصح ضمان كل دين لازم كضمن المبيع ودين السلم اه وفي شرح العباب عن الرويانى عن النص جواز الضمان فى المسلم فيه دون الحوالة اه سم (قوله ويكفى فى ثبوته اعتراف الضامن به) اى فيطالب به ولا رجوع له إذا غرم اه عش (قوله وإن لم يثبت الخ) عبارة المغنى لاثبوته على المضمون عنه فلو قال شخص لو يدعى عمرو مائة وانا ضامنه فأنكر عمرو وفاز يده مطالبة القائل فى الاصح ذكره الرافعى فى كتابه والمصنف فى الروضة اه (قوله نظير ما مر فى قبض الحوالة) قديؤخذ من ذلك انه لو ادعى المضمون عنه انه ادى الدين الذى اعترف به الضامن قبل صدور الضمان وأثبت ذلك بيينة أنه يتبين بطلان الاعيان كما فى نظيره من الحوالة بخلاف مالمو انكر اصل الدين وحلف عليه فان ذلك لا يقدح فى صحة الضمان كما فى نظيره من الحوالة مر اه سم وقوله انه ادى الدين الخ اى او انتقل لغيرى او ابرأنى المضمون له منه قبل الضمان (قوله رابعا) اى الثلاثة التى ذكرها هنا وقما يأتى اه رشيدى عبارة عش قوله وإنما أهملنا رابعا اى من شروط المضمون عنه واقتصرنا على كونه ثابتا لازما معلوما ولو اخر هذا عن بيان الشروط الثلاثة لكان اوضح اه (قوله افساده) متعلق بقوله أهملنا (قوله على طرده) أى الرابع (قوله حق القسم للظلمة) كان التقييده ليكون ثابتا ولا فصحة التبرع لا تتوقف عليه على ان فى إيرادها نظر لان الشرط ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته ويمكن دفع ما ورد على عكسه بان المراد جواز التبرع به فى الجملة والزكاة يتصور التبرع بها بعد قبض المستحق لها ودين المعسر يقبل التبرع به عند زوال مانع الاعسار واما حق القود والقصاص فلا يقبل التبرع به بوجه لكان من الواضح ان مراد الغزالي قبوله للتبرع بالنسبة لغير مستحقه اه سيد عمر (قوله كالزكاة) أى كان تبرعها المستحقون قبل قبضها لغير مستحق كغنى اه رشيدى وعبارة عش الظاهر انه اراد بان الزكاة هتاما يشمل عينها بان كان النصاب باقيا وبه لها بان كان تالفا اه عبارة سم فى العباب ويصح ضمان الزكاة والكفارة اه وعبارة الروض (فرع) لو ضمن عنه زكاة

على الضعيف أنه يشترط رضاه والفرق بينه وبين الوكيل ظاهر ولا يشترط رضا المضمون عنه قطعاً لجواز أداء دين الغير بغير إذنه فالزامه أولى وفيه وجه لم يعتد به لشذوذه (ولا معرفته) خيا كان أو ميتا (فى الاصح) كرضاه ولان ضمانه معروف معه وهو يفعل مع أهله وغير أهله نعم يشترط كونه مدينا كما أفاده قوله (ويشترط فى المضمون كونه) أشار بحذفه شيئا هنا وذكره فى الرهن إلى شموله للعين المضمونة ومنها الزكاة بعد التمكن والعمل الملتزم فى الذمة بالاجارة أو المساقاة (ثابتا) حال الضمان لانه وثيقة فلا يتقدم ثبوت الحق كالاشهادة فلا يكفى جريان سبب وجوبه كشفقة الغد للزوجة ويكفى فى ثبوته اعتراف الضامن به وإن لم يثبت على المضمون شيء كما صرح به الرافعى بل الضمان متضمن لاعترافه بوجود شرائطه نظير ما مر فى قبول الحوالة وإنما أهملنا رابعا ذكره الغزالي وهو كونه قابلا للتبرع به بخرج نحو قود وحق شفقة افساده إذ يرد على طرده حق القسم للظلمة يصح تبرعها به ولا يصح ضمانه لها وعلى

لا يشترط فى المضمون له إلا أن يكون من أهل الاستحقاق فخرج الحمل والميت اه (قول المصنف ويشترط فى المضمون كونه ثابتا الخ) قال فى التنبيه ويصح ضمان كل دين لازم كضمن المبيع ودين السلم الخ اه وتقدم عدم صحة الحوالة بدين السلم وفي شرح العباب فى باب الحوالة ونقل الرويانى عن النص جواز الضمان فى المسلم فيه دون الحوالة لانه يطالب فيها بإيدل الحق وفيه بنفس الحق اه (قوله للعين المضمونة) قد يتوقف فى اتصاف العين بالثبوت وال لزوم (قوله نظير ما مر فى قبول الحوالة) قديؤخذ من ذلك أنه لو ادعى المضمون عنه انه ادى الدين الذى اعترف به الضامن قبل صدور الضمان وأثبت ذلك بيينة أنه يتبين بطلان الضمان كما فى نظيره من الحوالة بخلاف مالمو انكر اصل الدين وحلف عليه فان ذلك لا يقدح فى صحة الضمان كما فى نظيره من الحوالة مر (قوله كالزكاة) فى العباب ويصح ضمان الزكاة والكفارة اه وعبارة الروض فرع لو ضمن عنه زكاة صح ويعتبر الاذن عند الاداء وفى شرحه قال اى وفى المهمات ثم ان

ودين مريض معسر او ميت فانه يصح ضمانه مع عدم صحة التبرع به قال الاسنوي (٢٤٧) ولا بد من الاذني في اداء الزكاة لاحل النية الا ان

تكون عن ميت لجواز الاستقلال بها عنه اه ومثلها الكفارة (وصحح القديم ضمان ماسييجب) وان لم يجز سبب وجوبه كضمن ماسييجبه لان الحاجة قد تمس اليه ولا يجوز ضمان نفقة مستقبله للقريب قطعا لان سبيلها سبيل البر والصلة لا الديون ولو قال اقرض هذا مائة وانا لها ضمان ففعل ضمانها على الوجه نظير ما باتى في الاتي متاك في البحر وعلى ضمانه بجامع ان كلا يحتاج اليه فليس المراد بالضمان مافي هذا الباب (والمذهب صحة ضمان الدرك) ويسمى ضمان العدة وان لم يكن ثابتا لمس الحاجة اليه في غريب ونحوه بمن لو خرج مبيعه او ثمنه مستحقا لم يظهر به على انه ليس من ضمان مالم يجب طلاقا لان المقابل لو خرج عما شرط تبين وجوب رد المضمون والدرك بفتح الراء وسكونها التبعة اى المطالبة سمي به لا لزامه الغرامة عند ادراك المستحق عين ماله (بعد قبض) ما يضمن من (الضمن) في التصوير الاتي والمبيع فيما نذكره بعد لانه انما يدخل في ضمان البائع او المشتري حينئذ وقبل القبض وكذا معه كما هو ظاهر من كلامهم لم يتحقق ذلك فخرج ماله باع الحاكم عقار غائب للمدعي بدنه فلا يصح

صح ويعتبر الاذن عند الاداء انتهى (قوله ودين مريض) اى على غيره اه ع (قوله ودين مريض معسر) الاولى تقديم معسر على مريض او تاخير عن ميت ليفيد اعتباره في دين الميت ايضا اه سيد عمر (قوله مع عدم صحة التبرع) اى من المريض اه ع (قوله وان لم يجز) الى قوله نظير الخ في النهاية الا انه ابدل على الواجهة بعلى القديم (قوله لا الديون) عطف على البراخ (قوله ضمنها على الواجهة) عبارة العباب فلا يصح ضمان مالم يثبت كقرضه الفاو على ضمانه اه ولم يخالفه في شرحه بل صرح بان قول ابن سريج بالصحة ضعيف وعبارة شرح مر ولو قال اقرض هذا مائة وانا ضمانها ففعل ضمانها على القديم ايضا اه سم قال ع (قوله مريض ماسييجب) كضمن ماسييجبه لكن عبارة حج قد تقتضى الصحة على الجديد ايضا ثم سرد عبارة سم المارة انفاو اقرها وكذا يوافقها قول المغني ويشترط في المضمون كونه ثابتا فلا يصح ضمان مالم يجب سواء اخرى سبب وجوبه كنفقة ما بعد اليوم الزوجة وخادها مالم لا كضمان ماسيقرضه لفلان وصحح القديم ضمان ماسييجب كضمن ماسييجبه او ماسيقرضه اه وعبارة السيد عمر قوله ضمنها على الواجهة صرح في الروضة بان صحة الضمان في هذه على القديم وهو ظاهر اه (قوله ويسمى) الى قول المتن وهو الخ في النهاية والمغني (قوله ويسمى الخ) اى ما باتى من التصويرين عبارة المغني ويسمى ايضا ضمان العدة لان ائتمار الضمان مافي عهدة البائع ورده والعهد في الحقيقة عبارة عن الهك المكتوب فيه الثمن ولكن الفقهاء يستعملونه في الثمن لانه مكتوب في العهدة مجازا تسمية الحال باسم المحل اه (قوله وان لم يكن) اى الحق اه مغني (قوله لو خرج عاشر شرط) اى بان وجده ما يقتضى الرد اه ع (قوله مطلقا) اى ظاهر او باطنا (قوله التبعة) اى المطالبة كقوله الجوهري وهو الموم ان المضمون هو الثمن او المبيع لانفس التبعة فالدرك هنا ما يعني الثمن او المبيع او على حذف مضاف اى اذ ادركه وهو الحق لو اوجب للمشتري او البائع عند ادراك المبيع او الثمن مستحقا ووجه تسميته بالدرك كونه مضافا وتاثير الدرك اى ادراك المستحق عين ماله وطالبته وهواخذته به انتهى سم على اى شجاع اه بجيرى قول المتن (بعد قبض الخ) المراد بالقبض هنا القبض الحقبة فلا يكتفى بالحولبة كفى سلطان اه بجيرى (قوله الاتي) اى في المتن (قوله والمبيع) عطف على الثمن (قوله فيما نذكره) كذا في نسخ القلم بصيغة الغيبة وحق المقام صيغة التكلم كفى نسخ الطبع (قوله لانه الخ) اى الثمن او المبيع (قوله وقبل القبض) متعلق بقوله الاتي لم يتحقق (قوله معه) اى مع القبض (قوله فخرج) اى بقوله بعد قبض الثمن (قوله لو باع الحاكم الخ) قال الاذنى وعلى قياسه لو باعها صاحبها بالدين الذى عليه وضمن الدرك لا يصح قال وحاصله انه لا يصح ضمان الدرك في الاعتياض عن الدين انتهى اه رشيدى (قوله للمدعي بدنه) كل من الجارين متعلق بقوله باع والضمير المحرور للمدعي عبارة المغني وخرج بعد قبض الثمن مالم يثبت دين على غائب فباع الحاكم عقاره من المدعي بدنه وضمن له الدرك شخص ان خرج المبيع مستحقا فانه لا يصح الضمان قاله البغوي الخ (قوله فلا يصح ان يضمن له دركه) اى لا يصح ضمان العقار المشتري اه رشيدى وهذا هو الظاهر المطابق لما مر عن المغني وقال ع (قوله م) ان يضمن له دركه اى الثمن وهو الدين الذى في ذمة الغائب وقضية العلة ان مثل بيع القاضى ماله باع المدين عقار او غيره لرب الدين بماله عليه من الدين اه (قوله لعدم القبض) اى قبض الثمن اه رشيدى (قوله ونحوه افتاء ابن الصلاح) مبتدأ وخبر رشيدى وغش اى ونحو المبيع المذكور في عدم صحة ضمان دركه ما تضمنه الفتاوى ابن الصلاح بانه الخ (قوله لو اجر المدين)

كانت الزكاة في الذمة فواضح وان كانت في العين فيظهر صحتها ايضا كما اطلقوه كالعين المغصوبة اه فيجب تقييد العين هنا اذا تمكن من ادائها ولم يؤدها وفي معنى الزكاة الكفارة اه (قوله ضمنها على الواجهة) عبارة العباب فلا يصح ضمان مالم يثبت كقرضه الفاو على ضمانه اه ولم يخالفه في شرحه بل صرح بان قول ابن سريج بالصحة ضعيف وعبارة شرح مر ولو قال اقرض هذا مائة وانا ضمانها ففعل ضمانها على القديم

ان يضمن له دركه لعدم القبض ونحوه افتاء ابن الصلاح بانه لو اجر المدين وقفا عليه

بدينه وضمن ضامن دركه فبان بطلان الاجارة لم يلزم الضامن شيء من الاجارة لبقاء الدين الذي هو اجارة بحاله فلم يفت عليه شيئا (وهو ان يضمن
للمشتري الثمن) وقد علم قدره وتسلمه (٢٤٨) البائع (ان خرج المبيع) المعين (مستحقا) كان خرج مرهونا أو ماخوذا بشفعة يبيع

سابق (أو معيبا) ورده
المشتري (أو ناقصا للنقص)
ما قدر به من الكيل أو
الذرع أو الوزن كنقص
(الصنجة) وردا يضاوي
بفتح الصاد والسين الفصح
منها كما في القاموس وفي
نسخة جعل اللام كافا في شمل
نقص القدر ونقص الصفة
المشروطة كما اذا باعه بشرط
كون وزنه كذا أو من نوع
كذا وضمن ضامن عهدة
ذلك وبين بمسحقا وما بعده
صححة ضمان درك فساد يظهر
في العقد باستحقاق أو غيره
ونحو رداءه جنس أو عيب
أو تلف قبل القبض أو بعده
وقد انفسخ بنحو تقابل أو
نقصه عما قدر به بما يقتضي
الخيار لا الفساد وأل في
الثمن للجنس في شمل كله
كما تقرروا لو ضمن بعضه
المعين إن خرج بعض
مقابله مستحقا أو معيبا أو
ناقصا لنقص صنجة أو صفة
وحينئذ اندفع الاعتراض
عليه وتصوير غير واحد له
بغير ذلك لخروجه عما
الكلام فيه وهو الضمان
للمشتري كما يعرف بتأمله
ولو أطلق ضمان الدرك أو
العهدة اختص بما خرج

أي لدائنه (قوله بدينه) أي بدين عليه المستاجر (قوله فبان بطلان الاجارة) أي لنخالفها شرط الواقف اه
مغنى قال سم وكذا إن لم يبين اخذ من اشتراط القبض اه عبارة سيد عمر إنما ذكره لكونه مفروضا في
الحادثة المسؤول عنها وإلا فالضمان غير صحيح مطلقا اه عبارة عرش قوله لبقاء الدين الخ قضية التعليل ان مثل
الوقف غيره وانه متى كان العوض ديناف ذمة المؤجر أو البائع لا يلزم الضامن شيء لبقاء حق المضمون له في
ذمة خصمه وله له إنما اقتصر على الوقف لكونه صورة الواقعة التي سئل عنها ابن الصلاح اه (قوله فلم
يفوت) أي بطلان الاجارة (عليه) أي المضمون له المستاجر (قوله وقد علم) إلى قوله والسين في المغنى قوله
وردا يضاوي إلى قوله ورده صورة ذلك في النهاية لا قوله وردا يضاوي قوله والسين إلى وفي نسخة وقوله بين إلى وال
وقوله ابتداء او عمافى الذمة (قوله وقد علم) أي الضامن (قدره) فان جهله لم يصح الضمان اه مغنى (قوله
وتسليمه الخ) عطف على جملة علم الخ (قوله المبيع المعين) أي ابتداء او عمافى الذمة اخذا بما يأتي في ضمانه
للبائع المبيع إن خرج الثمن المعين مستحقا الخ اه سم (قوله او ماخوذا بشفعة) صورته ان يشتري حصصة من
عقار ثم يبيعه لاحر ويقبض منه الثمن فيضمن شخص للمشتري الثاني رد الثمن ان اخذها الشريك
القديم بالشفعة اه عرش (قوله كنقص الصنجة) لا يخفى ما في هذا الحل والاخصر السبك لنقص ما قدر به
كالصنجة (قوله ورد الخ) عطف على خرج المبيع المقدر بالعطف (قوله والسين افصح منها) وفي المختار
صنجة الميزان معرب ولا تنقل صنجة اه عرش عبارة المغنى وهي بفتح الصاد فارسية وغربت والجمع صنج
ويقال صنجة بالسين خلافا لابن السكيت اه (قوله جعل اللام كافا) عبارة النهاية بدل اللام كاف اه
(قوله أو من نوع الخ) الاولى ليظهر العطف او كونه من نوع الخ (قوله وبين بمسحقا الخ) كان المراد ولو
بطريق الاشارة والافنحو التللف لا يتناول منه منظوق كلامه فليتام اه سم (قوله او غيره) عطف على استحقاق
(قوله ونحو رداءه جنس) عطف على فساد (قوله او عيب الخ) وقوله الا في او نقصه عطف على رداءه جنس
(قوله قبل قبض الخ) أي سواء كان تلف المبيع قبل قبض المشتري له او بعده (قوله وقد انفسخ الخ) حال
من التالف باعتبار تقييده بقوله له او بعده (قوله بنحو تقابل) أي من خيار الشرط او المجلس كردى (قوله
وأل) إلى قوله ويصح ايضا في المغنى لا قوله وحينئذ إلى ولو أطلق وقوله ابتداء إلى مستحقا وقوله ومن ثم إلى
وللمستاجر وقوله او الاجير (قوله وما لو ضمن الخ) لعل الاولى للاقتصار على وبعضه المعين ثم في الشمول
وقفة لان اسم الجنس إنما يصدق على افراد الجنس لا على اجزائها وبعض الثمن من الثاني لا الاول (قوله
بعضه المعين) أي كبره مثلا أي بخلاف المبهم كضمنت بعضه فلا يصح اه سيد عمر (قوله وتصوير الخ)
عطف على الاعتراض (قوله له) أي الكلام المصنف (قوله وهو) أي ما الكلام فيه (قوله بتأمله) أي تصوير
الغير (قوله ولو أطلق الخ) عبارة المغنى ولو ضمن عهدة فساد البيع بغير الاستحقاق او عهدة العيب او التالف
قبل قبض المبيع صح للحاجة اليه ولا يدخل ذلك تحت ضمان العهدة بان يقول ضمن لك عهدة او درك الثمن
او المبيع من غير استحقاق او غيره مما ذكر ولو خص ضمان الدرك بنوع كخروج المبيع مستحقا لم يطالب
بجهة أخرى ولو خرج بعض المبيع مستحقا وطالب الضامن بقسط المستحق اه (قوله لا ما خرج فاسدا) أي
أو تلف أو خرج معيبا أو ناقصا لنحو رداءه (قوله وصورة ذلك) أي ضمان الدرك أو العهدة للمشتري أو
البائع (قوله منه) أي من الثمن او المبيع اه كردى (قوله خلاص المبيع) أي ضمن لك خلاص المبيع

أيضا (قوله فبان بطلان الاجارة) وكذا إن لم يبين اخذ من اشتراط القبض (قوله المبيع المعين) أي ابتداء
او عمافى الذمة اخذا بما يأتي في ضمانه للبائع المبيع ان خرج الثمن المعين مستحقا الخ (قوله وبين
بمسحقا) كان المراد ولو بطريق الاشارة ولا يفتحو التللف لا يتناول منه منظوق كلامه فليتام (قوله

مستحقا لانه المتبادر منه لا ما خرج فاسدا بغير الاستحقاق وذكره كالجهور الضمان للمشتري فقط كانه الغالب
لصحته للبائع بأن يضمن له المبيع بعد قبض المشتري له ان خرج الثمن المعين ابتداء أو عمافى الذمة مستحقا أو ناقصا لنقص نحو
صنجة أو معيبا مثلا وصورة ذلك أن يقول ضمن لك عهدة الثمن أو المبيع أو دركه أو خلاصك منه ولا يكفي قوله خلاص المبيع أو الثمن

أو شرط كفيل بخلاف ذلك لأنه لا يستقل بتخليصه بخلاف شرط كفيل بالثمن (٢٤٩) كما علم مأمرو لو اختلف الضامن والبائع في نقص

صنعة الثمن ولا يئنه حلف
الضامن لاصل برأذمه أو
البائع والمشتري حلف
البائع لان ذمة المشتري
كانت مشغولة وبحلف
البائع يطالب المشتري
وكذا الضامن ان اقروا
ثبت بحجة اخرى ويصح
ضمان الدرك للمسلم اليه
المسلم فيه بعد ادائه ان
استحق رأس المال المعين
للمسلم رأس المال ان
استحق المسلم فيه لانه لكونه
في الذمة يستحيل فيه
الاستحقاق بخلاف المقبوض
ومن ثم لو اشترى أرضاً ثم
غرس او بنى ثم استحققت
يصح ضمان الارش الابد
القلع ومعرفة قدره
وللمستاجر او الاجير ايضاً
على وزان ما ذكر ويصح
ايضاً ضمان درك دين قبض
فاذا ضمن ابتداء او عمداً في
الذمة له اجر درك نحو زيفه
او نقص صنجه ابدل
الزيف من المؤدى والضامن
وطالب احدهما بالنقص
فان طلب الضامن في الاولى
ان يعطيه المؤدى لبيد له
للم يعطيه قاله الماوردي
وتخيره بين المؤدى والضامن
يحمل على ما اذا رد المؤدى
والام يطالب الضامن بشيء
ومن ثم قيدت مامر بقولي
ورده المشتري وقولي ورد
ايضاً لانه الذي في البيان عن
المسعودي وجزم به في الانوار

الخ (قوله أو شرط كفيل الخ) أى ولا يكفي شرط كفيل الخ عبارة المغنى فان قال ضمانت لك خلاص المبيع لم يصح لانه لا يستقل بتخليصه اذا استحق فان شرط في البيع كفيلًا بخلاف خلاص البيع بطل البيع لفساد الشرط وان ضمن درك الثمن وخلاص المبيع معاصح ضمان الدرك دون خلاص المبيع تفريقاً للصفقة اهـ (قوله خلف البائع الخ) اى ان ادعى نقص الثمن وقياسه خلف المشتري ان ادعى نقص المبيع ثم قضية التعميل بقوله لان ذمة المشتري الخ انه لو كان الثمن او المبيع معيناً وشرط كون وزنه او ذرعه كذا ثم اختلف البائع والمشتري في كونه ناقصاً عما قدر به ان المصدق المشتري ان ادعى البائع نقص الثمن والبائع ان ادعى المشتري نقص المبيع لعدم اشتغال ذمة كل منهما بشيء فليراجع ثم ما ذكر ظاهر ان كان الاختلاف بعد كلف المبيع او الثمن امامهم بقاها فبعد تقدير ما وقع الخلاف فيه بكياله او وزنه او ذرعه ثانياً اهـ عث (قوله او ثبت بحجة الخ) عبارة المغنى او قامت بينة اهـ (قوله لانه لكونه في الذمة الخ) هل يصح بعد قبضه كاتقدم في الثمن المعين عماف الذمة اهـ سم اقول قضية التعميل المذكور الصحة ثم رأيت في الكردى ما نصه قوله ان استحق المسلم فيه اى الذى في الذمة (فقوله بخلاف المقبوض) معناه يصح ضمان الدرك للمسلم رأس المال بعد قبض المسلم فيه اهـ (قوله ولو اشترى ارضاً الخ) قال في شرح الروض ولو ضمن في عقد واحد عدة ثمن الارض وارش نقص ما غرس او بنى فيها باستحقاقها فيما اذا اشترى شخص وغرس فيها او بنى ثم ظهرت مستحقة يصح ضمان الارش لعدم وجوبه عند ضمانه العهدة وفي ضمان الثمن قولاً تفريقاً للصفقة والاصح الصحة ولو ضمن الارش فقط فان كان قبل ظهور الاستحقاق او بعده وقبل القلع لم يصح وان كان بعدهما صح ان علم قدره انتهى اهـ كرى (قوله وللمستاجر الخ) عطف على قوله للبائع اى ولصحته للمستاجر اهـ كرى اقول بل هو عطف على قوله للمسلم اليه الخ (قوله او الاجير) انظر ما صورته ثم رأيت في سم على حجج مانصه قوله وللمستاجر اى بان يضمن له درك الاجرة ان استحققت المنفعة وقوله او الاجير لعل صورته ضمان درك المنفعة ان خرجت الاجرة مستحقة مثلاً وقضية اعتبار قبض المضمون دركة توقف الصحة هنا على العمل كى تصير المنفعة مقبوضة فليراجع انتهى وقد يقال بكتفى بقبض العين التى تعلق بها المنفعة اهـ عث (قوله ويصح ايضاً ضمان درك الخ) لعله انما أعاده مع علمه بما سبق لسكونه من كلام الماوردي وتفرع قوله اى الماوردي فاذا الخ (قوله قبض) نعمت دين (قوله ابدل الزيف) اى اخذ المضمون له بدل الزيف وطلبه (من المؤدى) بكسر الدال (وطلب الخ) اى المضمون له (بالنقص) اى نقص الصنعة (قوله الضامن) فاعل طلب (قوله في الاولى) اى فى مسألة ضمان نحو الزيف (قوله ان يعطيه) اى يعطى المضمون له الضامن المؤدى بفتح الدال (ليبدله) اى الضامن المؤدى (له) اى للمضمون له (قوله لم يعطه قاله الماوردي) اى بل يبدله له و يبقى نحو المعيب فى يده حتى باتى مالكة ويؤخذ من ذلك ضعف قول الانوار ولا يطالب البائع الضامن قبل رد نحو المعيب للمشتري كذا فى شرح م وهو خلاف قول الشارح وتخيير الخ فليتأمل اهـ سم وقوله ويؤخذ الخ عبارة النهاية قيل ويؤخذ من ذلك ضعف قول الانوار الخ وفيه نظر لا مكان حمل كلامه اى الانوار على عدم مطالبته قبل وجود الرد المقتضى المطالبة بالاصالة بل كلامهم صريح فى انه لا بدق المطالبة من رده بعيب ونحوه مما ضمنه اهـ قال عث قوله قبل وجود الرد فالمراد بالرد فى عبارة الانوار فسخ العقد (قوله وتخيير الخ) اى الماوردي بقوله ابدل الزيف من المؤدى او الضامن (قوله رد) اى المضمون له الى المضمون عنه (قوله لانه)

لانه لسكونه في الذمة الخ) هل يصح بعد قبضه كما تقدم في الثمن المعين عماف الذمة (وللمستاجر) اى بان يضمن له درك الاجرة ان استحققت المنفعة وقوله او الاجير لعل صورته ضمان درك المنفعة ان خرجت الاجرة مستحقة مثلاً وقضية اعتبار قبض المضمون دركة توقف الصحة هنا على العمل كى تصير المنفعة مقبوضة فليراجع (قوله لم يعطه) قال الماوردي اى بل يبدله له و يبقى نحو المعيب فى يده حتى باتى مالكة ويؤخذ من ذلك ضعف قول الانوار ولا يطالب البائع الضامن قبل رد نحو المعيب للمشتري كذا فى شرح م وهو خلاف

(٣٢ - شروانى وابن قاسم - خامس) وغير واحد من الشراح ويوجه بان المضمون هنا كما يعلم بما تاتى انما

هو المالة الفاتئة ومع وجود نحو المعيب يبد المضمون له لافوات عليه نعم لورفع الامر لقاض

اي التقييد بالرد (قوله وفسخ) اي اتمام البيع (قوله والثاني اقرب الخ) خلافاً للنهاية عبارة الانوار فسخ
العقد اه (قوله او بعض المبيع) عطف على المبيع (قوله قال الخ) الشيعان بنه على ان ضمان درك
نحو الثمن كغيره في مطالبة كل من الضامن والمضد عنه وان ضمانه متضمن لضمان اجزائه وان مطالبة
الضامن معينة فيما لو بان الاستحقاق ليس مقيداً بالفسخ بخلاف ضمان نحو الويف (قوله التحقيق)
الى قوله فعلم زاد النهاية عقبه مانصه والحاصل ان ضمان العهدة يكون ضمان دين فيما اذا كان الثمن معيناً
باقيام بتلف وضمان ذمة فيما عدا ذلك اه (قوله دين الثمن او المبيع ان في) اي حيث كان معيناً اخذاً
باني في قوله مر والحاصل الخ وعليه فلو تعذر احضاره بلا تلف لا يجب على الضامن شيء لان العين اذا تعذر
احضاره المبيع على ما تزمه شيء نعم ضمان ماذ كرو ان كان ضمان عين يخاف ضمان العين في انه اذا تلف
يطالب ببده والدين اذا تلف لا يطالب بشيء اه ع ش وقال الرشيدى اي فيما اذا كان الثمن في الذمة ما
ياتى اه وياتى عنهم ما قد يوافق الا انهم يوافق الاول ويؤيده قول الشارح المار خرج الثمن المعين
ابتداء او عمافي الذمة الخ وقوله الاتي ليس على قاعدة ضمان الاعيان الخ (قوله وبدله كقوله ومثل المثلي
الخ) عطف على قوله عين الثمن الخ (قوله وبدله اي قيمته ان عسر رده للحيلولة الخ) قضية ما ياتي من قوله فلم
الى قوله ومن ثم لو تعذر ردها لم يغرم الضامن بدلهما اختصاص هذا بغير المعين الباقي فانظر بعده ما ذكره
من التفريع في قوله فلم الخ والحوالة في قوله كما تقرر والاختصاص بغير المعين الباقي هو صريح الروض
وشرحه في فصل ضمان العين فانها لما قرر ان يصح ضمان رد كل عين مضمونة وانه يبرأ بردها وتلفها الا
يلزمه قيمتها قال وضمان العهدة اي عهدة الثمن والثمن بين باقى بيد البائع ضمان العين فان ضمان قيمته بعد
تلفه اي الثمن بيد البائع فكما لو كان في الذمة فيكون اي ضمان العهدة ضمان ذمة انتهى وبه يظهر اشكال
تقرير الشارح لان ماذ كرهه قبل قوله فلم يقتضى انه يضمن بدل الثمن المعين الباقي بيد البائع اذا تلف وهو
مخالف لذلك وما ذكره في قوله فلم الخ يقتضى انه لا يضمن ماذ كرهه ووافق لذلك فليتامل اه سم
اقول يمكن التوفيق بحمل التعذر الذي قبل فلم الخ على التلف وحمل التعذر الذي بعده على الاستحقاق واما
قوله وهو مخالف لذلك فجوابه ان كلام الروض وشرحه مفروض فيما اذا بقي الثمن بيد البائع بلا تلف كما هو
الظاهر وما ذكره الشارح قبل فلم الخ فيما اذا تلف الثمن فلا مخالفة واما قوله فانظر بعد هذا الخ فسياتي
جوابه (قوله ليس على قاعدة ضمان الاعيان) اشارة الى انه يصح ضمان رد كل عين مضمونة على من هي بيده
كمغصوب ومبيع ومستعار لكن برب الضامن بردها للمضمون له وكذا بتلفها فلا يلزمه قيمتها بخلاف ضمان
الدرك كرى ومغنى (قوله وفي المطلب الخ) كالتايد لما قبله اه ع ش (قوله هنا) اي في ضمان الثمن
الذي في الذمة كما يعلم من شرح الروض وبالجملة فهذا المحل يحتاج الى تحرير اه رشيدى اقول قضية سابقة
كلام الشارح ولا حقه ان المراد بالعين ما يشمل المعين ابتداء وعمافي الذمة عبارة المغنى قال في المطلب
والمضمون في هذا الفصل هو رد العين والالساكن يلزم ان لا يجب قيمته عند التلف بل المضمون قيمته عند
تعذر رده اه (قوله اي وحدها) هذا التفسير قد لا يلاقى اخر كلام المطلب اه رشيدى ولعله اراد به

قوله الشارح وتخيرة فليتامل (قوله وبدله) اي قيمته ان عسر رده للحيلولة الى اخر قضية ما ياتي من قوله فلم
الى قوله ومن ثم لو تعذر ردها لم يغرم الضامن بدلهما اختصاص هذا بغير المعين الباقي فانظر بعده ما ذكره من
التفريع في قوله فلم الخ والحوالة في قوله كما تقرر والاختصاص بغير المعين الباقي هو صريح الروض وشرحه في
فصل ضمان العين فانها لما قرر ان يصح ضمان رد كل عين مضمونة وانه يبرأ بردها وتلفها فلا يلزمه قيمتها
قالا وضمان العهدة اي عهدة الثمن والثمن معين باقى بيد البائع ضمان عين فان ضمان قيمته بعد تلفه اي
الثمن بيد البائع فكما لو كان في الذمة وضمان العهدة فيكون ضمان ذمة اه وبه يظهر اشكال تقرير
الشارح لان ماذ كرهه قبل قوله فلم الخ يقتضى انه يضمن بدل الثمن المعين الباقي بيد البائع عند الضمان اذا
تلف وهو مخالف لذلك وما ذكره في قوله فلم الخ يقتضى انه لا يضمن ماذ كرهه ووافق لذلك فليتامل

وفسخ بنحو العيب وابقاؤه
تحت يده الى بحى ماله
فهل له الان مطالبة الضامن
لارتفاع العقد وخروج
المعيب عن ملكه او لالائه
مادام تحت يده فتوقفه به
باق كل محتمل والثاني
اقرب الى اطلاقهم قال
وفما اذا استحق المبيع
يطالب الضامن كالبايع
او بعض المبيع طوب
الضامن اي والبايع بقسط
المستحق من الثمن فسخ
المشتري ام لا (تنبيه)
التحقيق ان متعلق ضمان
الدرك عين الثمن او المبيع
ان بقي وسهل رده وبدله اي
قيمه ان عسر رده للحيلولة
ومثل المثلي قيمة المتقوم ان
تلف وتعلقه بالبدل اظهر
لانه ليس على قاعدة ضمان
الاعيان من جهة ان ضمان
الدرك يغرم بدل العين عند
تلفها بخلاف ضمان العين
المغصوبة والمستعارة وفي
المطلب ليس المضمون هنا
رد العين اي وحدها والا
لزم ان لا تجب قيمتها عند
التلف بل المضمون المالية

غدت تعذر الرد حتى لو بان الاستحقاق والتز في يد البائع لا يطالب الضامن ببده فلم (٢٥١) ان ضمان الثمن المعين الباقي بيد البائع ضمان

عين فيبطل العقد بخروجه
مستحقا لان الرد هنا لم
يوجه لبطلان أصل بل للعين
المتعينة بالعقد ومن ثم لو
تعذر رد هالم يخرم الضامن
بدها كما تقرر وأن ضمان
الثمن الذي ليس كذلك
ضمان ذمة فلا بطلان بتبين
استحقاقه لان الرد هنا لم
يتوجه للعين بل لما ليتها
عند تعذر ردها كما تقرر
ايضا وبهذا اندفع ما قد
يقال اي فرق بين المعين
وغيره مع توقف صحة ضمانه
على قبض البائع له وغير
المعين يتعين بقبضه من غير
نظر الى عدم تعيينه في العقد
ووجه اندفاعه ما علم من
الفرق الواضح بينهما فاقام
ذلك كله فان كلام المتأخرين
أوه تناقضاهم فيه وهو
لا يندفع الا بما تقرر كما افاده
كلام شيخنا وغيره ولا يجري
ضمان الدرك في نحو الرهن
كما يحتمل ابو زرعة لانه لا
ضمان فيه (وكونه لازما)
وان لم يستقر كمن مبيع لم
يقبض وكهر قبل وطء (لا)
كنجوم كتابة لقدره المكاتب
على اسقاطها متى شاء فلا
معنى للتوثيق به وكذا جعل
الجماعة قبل الفراغ كما
سيذكره (تنبيه) اعترض
المتن باقتضائه صحة ضمان
الغير لديون السيد على
المكاتب من نحو معاملة
والاصح وفاقا لاكثر
المؤخرين عدم صحة ضمانها

قوله بل المضمون المالية أقول وتحصل الملاقاة بتعيينه بقوله عند تعذر الرد (قوله عند تعذر الرد) لعل المراد
بالتعذر هنا ما يشمل التلف (قوله حتى لو بان الاستحقاق) تفريع على قوله عند تعذر الرد والمراد بالاستحقاق
استحقاق البيع ووجه التفريع انتفاء التعذر لبقاء الثمن في يد البائع (قوله فعلم) انظر من اين اه سم
وقد يقال من قول المطلب حتى لو بان الاستحقاق الى قول الشارح فعلم (قوله ان ضمان الثمن المعين) اي في
العقد بدليل قوله المتعينة في العقد بخروجه مستحقا اه سم (قوله الباقي بيد البائع)
أي بان يقع الضمان حال تعيينه وبقائه بخلافه فيما لا يقع في هذه الحالة وان كان بعد قبضه اه سم
(قوله بخروجه) اي الثمن (قوله لان الرد هنا لم يتوجه الخ) اي فلا يمكن استدراك المالية ليستقر العقد
اه سم (قوله ومن ثم) اي من اجل توجه الرد للعين المتعينة بالعقد (قوله لو تعذر الخ) لعل بنحو انتقاله للملك
الغير (قوله كما تقرر) اي يقول المطلب لو بان الاستحقاق الخ وقال الكندي هو اشارة الى قوله بخلاف
ضامن العين المغصوبة الخ و(قوله كما تقرر ايضا اشارة الى قوله بل المضمون المالية اه (قوله وان
ضمان الثمن الخ) أي وعلم أن ضمان الثمن الذي الخ ولعله علم من قول الشارح وبده أي قيمته ان عسر
رده للحيلولة كما مر عن سم (قوله وان ضمان الثمن الخ) هذا يشمل المعين الغير الباقي بيد البائع فيشكل
قوله فلا بطلان الخ اه سم ويمكن دفع الاشكال بان التفريع بقوله المذكور باعتبار بعض ما تضمنه
قوله وان ضمان الخ (قوله مع توقف صحة ضمانه) اي غير المعين في العقد (قوله ولا يجري ضمان الدرك في نحو
الرهن) في شرحه للارشاد وافهم قوله بعد قبض الثمن انه لا يصح ضمان الدرك في الاعتراض عن الدين كدار
باعها صاحبها بدين عليه ومن ثم افق ابن الصلاح بانه لو آجره موقوف عليه الوقف بدينه وضمن ضمان الدرك
ثم بان بطلان الاجارة لخالفه شرط الواقف لم يازم الضامن شيء لبقاء الدين الذي هو اجرة بحاله ومنه يؤخذ
ان ضمان درك الرهن للرهن باطل لعدم الاحتياج اليه لبقاء المرهون به بحاله لو استحق الرهن فاذا بان ان
الرهن ليس ملكا للراهن ولا مستحقا رهنه لم يلزم الضامن شيء اه سم (قوله لانه لا ضمان فيه) اي ولان
العلة وهي فوات الحق متفية فيه اه عش (قوله وان لم يستقر) الى قوله وكذا الخ في المغنى والى التنبيه
في النهاية (قوله لم يقبض) اي المبيع كما اظهره المذهب وقال الجبيري اما اظهر في محل الاضمار لثبوتهم
عود الضمير (قوله على الثمن وهو غير مستقيم) لانه اذا قبض المبيع فالثمن حينئذ مستقر مع ان مراده التثبيل
بغير المستقر وايضا الفرض ان الثمن في الذمة فهو غير مقبوض قطعا اه (قوله وكهر الخ) اي ودين السلم
نهاية ومعنى (قوله قبل وطء) اي وموت (قوله للتوثيق به) عبارة النهاية بما هي النجوم وعبارة المغنى عليه
اي المكاتب قالوا به بمعنى على او الضمير فيه للنجوم بتاويل المذكور (قوله باقتضائه الخ) اي من حيث
تعبير بالنجوم (قوله والاصح) الى قوله لا مانع في المغنى (قوله وكلامها هنا صريح في ذلك) عبارة الروض
وشرحه فصل لا يصح ضمان غير اللازم كنجوم المكاتب ويصح عنه بغيره لا للسيد انتهى اه سم (قوله

(قوله فعلم) انظر من اين وقوله ان ضمان الثمن المعين أي في العقد بدليل المتعينة بالعقد وكما يصرح به قوله
فيبطل العقد بخروجه مستحقا وقوله الباقي بيد البائع اي بان يقع الضمان حال تعيينه وبقائه بخلافه
فيما ياتي لا يقع في هذه الحالة وان كان بعد قبضه تامل وقوله لان الرد هنا لم يتوجه الخ اي فلا يمكن استدراك
المالية ليقبض العقد وقوله وان ضمان الثمن الخ هذا يشمل المعين الغير الباقي بيد البائع فيشكل عليه قوله
فلا بطلان الخ (قوله ولا يجري ضمان الدرك في نحو الرهن) في شرحه للارشاد وافهم قوله بعد قبض
الثمن انه لا يصح ضمان الدرك في الاعتراض عن الدين كدار باعها صاحبها بدين عليه ومن ثم افق ابن
الصلاح بانه لو آجره موقوف عليه الوقف بدينه وضمن ضمان الدرك ثم بان بطلان الاجارة لخالفه شرط
الوقف لم يلزم الضامن شيء لبقاء الدين الذي هو اجرة بحاله ومنه يؤخذ ان ضمان درك الرهن للرهن باطل
لعدم الاحتياج اليه لبقاء المرهون به بحاله لو استحق الرهن فان بان ان الرهن ليس ملكا للراهن ولا مستحقا
رهنه لم يلزم الضامن شيء اه (قوله وكلامها هنا صريح في ذلك) عبارة الروض فصل لا يصح ضمان غير اللازم

بناء على الاصح من تناقض فيه وهو سقوطها بتعجزها وكلامها هنا صريح في ذلك

بخلاف ضمة الاجنبى فانه يصح اذ لا مانع ويرد بمنع اقتضاه ذلك اذ ادخاله الكاف عليها اقتضى عدم انحصار البطلان فيها فان قلت مرت
ضمة الحوالة بها وعليها لما مر من الترجيح فله لا جرى ذلك هنا مع استواء البابين في اشتراط اللزوم قلت بفرق بان الضمان فيه شغل ذمة فارغة
فاحتيط لها بشرط عدم قدرة المضمون عنه (٢٥٢) على إسقاطه لئلا يغرم ثم يحصل التعجيز فيتضرر الضامن حينئذ بفوات ما اخذ منه

لا معنى بخلاف الحوالة فان
الذى فيها مجرد التحول الذى
لا ضرر على المحتال فيه
لانه ان قبض من المكاتب
فذاك ولا اخذ من السيد
فلم ينظر لقدرة المحال عليه
على ذلك فتامله فانه خفى
والمراد باللازم ما لا تساط
على فسحه من غير سبب ولو
باعتبار وضعه (و) من ثم
(يصح ضمان الثمن) للبائع
(فى مدة الخيار) للبشرى
(فى الاصح) لانه ايل للزوم
بنفسه اما اذا كان الخيار
لهما فالثمن موقوف او
للبيع فلك المبيع له وملك
الثمن للمشتري فلا تمن عليه
حتى يضمن وبالا جازة ملكه
البائع ملكا مبتدا لا تبينا
كامر و قول الشيخين عن
المنولي يصح الضمان هنا
بلا خلاف مفرع على
الضعيف انه مع ذلك ملك
للبيع نعم لو قيل فيما اذا
تخير ان الضمان يوقف فان بان
ملك البائع له لوجود الاجازة
بانت صحة الضمان والا فلا
لم يبعد لان العبرة فى العقود
بما فى نفس الامر (وضمان
الجميل كالرهن به) فيصح
بعد الفراغ للزومه لا قبله

بخلاف ضمة (أى ديون نحو المعاملة على المكاتب (قوله عليها) أى نجوم الكتابة وكذا ضمير وله فيها
(قوله بها وعليها) أى ديون السيد على المكاتب من نحو معاملة ثم الاولى إسقاط لفظها بما تامل (قوله فله لا
جرى ذلك) أى لصحة الموجهة بما مر عبارة المعنى فان قيل قد مر ان الحوالة تصح من السيد عليه فله لا
كان هنا كذلك اجيب بان الحوالة يتوسع فيها لانهما يبيع دين بدين يجوز للحاجة اهـ (قوله لانه ان قبض من
المكاتب الخ) هذا لا يأتى فى الحوالة بها لان المحتال حينئذ هو السيد لكن قد يقال فيه بدل هذا ان قبضه من
المحال عليه قبل تعجيز المكاتب فذاك ولا صارت بالتعجيز له على أنه قد يقال التعجيز لا يبطل الحوالة حتى لو
احال المكاتب اجنبيا على مدينة الاجنبى ايضا ثم حصل التعجيز فالحوالة بحالها فليراجع اهـ سم (قوله
ولا اخذ من السيد قد يمنع اهـ سم (قوله لقدرة المحال عليه) أى المكاتب (على ذلك) أى الإسقاط
(قوله والمراد) الى قوله نعم فى النهاية الا قوله وبالا جازة الى وقول الشيخين (قوله ولو باعتبار وضعه) دفع
ما يقال لاحاجة للجمع بين قوله لا زما وقوله ثابتا اذ اللازم لا يكون الا ثابتا وحاصل الجواب ان اللازم قد
يطلق باعتبار ما وضعه ذلك فثمن المبيع يقال له لازم باعتبار ان وضعه ذلك ولو قبل القبض مع انه ليس
بثابت فأحدهما لا يغنى عن الآخر اهـ ع ش (قوله للمشتري) أى وحده اهـ نهاية (قوله فلا تمن عليه) أى
المشتري حتى يضمن فلا يصح الضمان فى صورتين سم ونهاية ومعنى (قوله مبتدا لا تبينا) هذا
إنما هو فى الثانية اهـ سم (قوله هنا) أى فيما اذا كان الخيار لهما اهـ ع ش وقال الكردى قوله هنا
اشارة الى كون الخيار للبائع وضميرانه يرجع الى الثمن اهـ قول وظاهر السابق رجوعه اليهما معا
(قوله مع ذلك) أى فى زمن الخيار اهـ نهاية (قوله فيما اذا تخير) جزم فى شرح الروض اخذنا من كلام
الامام بعدم الصحة هنا أيضا اهـ سم وكذا جزم بذلك النهاية والمعنى كما مر (قوله فيصح) الى التنبيه فى النهاية
والمعنى (قوله وبيانه) أى بيان ما يوم الخ مبتدا وخبره قوله انهم صرحوا الخ (قوله وعكسه) أى اللغوى
للا منطقى (قوله واستثنوا) أى من العكس (قوله ضمانها الارهنها) الاضافة بمعنى فى (قوله كالدرك) أى درك
عين الثمن او المبيع مثلا (قوله ورد الاعيان المضمونة) كالمغصوبة والمستعارة عبارة المعنى (تنبيه)
يصح ضمان رد كل عين ممن هى فى يده مضمونة عليه كالمغصوبة ومستعارة ومستأجرة ومبيع لم يقبض ويبرا
الضامن بردها له ويبرا أيضا بتلفها فلا يلزمه قيمتها ولو ضمن قيمة العين ان تلف لم يصح لعدم ثبوت القيمة وعمل
صحة ضمان العين اذا اذن فيه وواضع اليد او كان الضامن قادرا على انزعاعها منه اما اذا لم تكن العين مضمونة
على من هى بيده كالوديعة والمال فى يد الشريك والوكيل والوصى فلا يصح ضمانها لان الواجب فيها التخلية
دون الرد اهـ (قوله وكذا من درهم النخ) أى ومثل الصور المذكورة قوله من درهم النخ فى صحة الضمان
دون الرهن (قوله ممن نقلها) أى المقالة وكذا ضمير تحتها وضمير فيها (قوله لاستواء الجميع) أى الرهن
والحوالة والضمان (قوله به) أى بالدين (قوله فان نافاه هذا) أى نافي العلم قوله من درهم النخ (قوله فى الكل)

كنجوم المكاتب ويصح عنه بغيرها لا للسيد اهـ (قوله لانه ان قبض من المكاتب النخ) هذا لا يأتى فى الحوالة
بها لان المحتال حينئذ هو السيد لكن قد يقال فيه بدل هذا ان قبضه من المحال عليه قبل تعجيز المكاتب فذاك
ولا صارت بالتعجيز له على أنه قد يقال التعجيز لا يبطل الحوالة حتى لو احال المكاتب اجنبيا على مدينة الاجنبى
ايضا ثم حصل التعجيز فالحوالة بحالها فليراجع (قوله ولا اخذ من السيد) قد منع (قوله فلا تمن عليه حتى
يضمن) فلا يصح الضمان فى صورتين (قوله مبتدا لا تبينا) هذا انما هو فى الثانية (قوله فيما اذا تخيرا)

لجرازه مع كونه لا يؤل للزوم بنفسه بل بالعمل وبه فارق الثمن فى مدة الخيار (تنبيه مهم) وقع لهم في مبحث اشتراط لزوم الاولى
الدين فى ارضه والحوالة والضمان ما يومه التنافى وبيانه مع الجواب عنه وإن لم ار من تنبيه لذلك كله انهم صرحوا بان كل ما صح رهنه صح
ضمانه كرهوا واعتبروا صحتها الارهنها اودم الدين فيها كالدرك ورد الاعيان المضمونة وواضحة البدن وكذا من درهم الى
عشرة على مقالة تعجب ممن نقلها وهاهنا تحتها مع ما فيها من التحكم الصريح لاستواء الجميع فى ان العلم بشرط فان نافاه هذا فليطلب فى الكل

اولا فلانهم كلامهم في تلك الكلية قاض بانه لا يشترط في هذين استقرار الدين كاجرة قبل انتفاع في اجارة العين ولا صحة الاعتياض عنه فيصح لكل منهما بدين السلم وهو المسلم فيه وبالدية والزكاة بتفصيلهما نعم الرهن لزكاة تعلقت بالعين لا يصح بخلاف ضمانها لصحته برد الاعيان المضمونة وخالفوا هذا في الحوالة فاشتروا صحة الاعتياض عن دينها المحال به وعليه فلا يصح (٢٥٣) بدين سلم ولا ابل دية ولا زكاة ولا عليها وكانهم

نظروا الى انها معاوضة او استيفاء وكل منهما يستدعي صحة الاعتياض بخلاف ذينك فان كلامهما وثيقة والتوثيق يحصل بمجرد اللزوم لانه خشية القوات وهي منتفية عند لزوم سببه واما قول ابن العاد هي اوسع منهما لانها رخصة وجري وجه بصحتها على من لا دين عليه بخلافهما فهو بما يتعجب منه مخالفة له صريح كلامهم مع فساد استنتاجه لا طلاق الاوسعية مما علل به الاعلى اعتبار بعيد لكن بفرضه انما يعبر عنه بكونها اوسع منهما من حيثية لا مطلقا كما هو واضح وفرقوا ايضا بينهما وفصلوا فيها في نجوم الكتابة ودين المعاملة تفصيلا مخالفا لما فصلوه في الضمان الملاحق به الرهن وكانهم لم يفرقوا ما قدمته آنفا فتأمل ذلك كله فانه نفيس مهم (وكونه معلوما) للضامن فقط جنسا وقدر وصفة وعينا خلافا لقول الزركشي المذهب جواز ضمان ما علم قدره وان جهل صفته (في الجديد) لانه اثبات مال في الذمة لا دى بعقد فلم يصح مع الجهل كالشمن نعم لوقال جاهل بالقدر ضمنت لك

ولاولى فيه الكل (قوله اولا فلا) اي وهو الراجح كما ياتي (قوله ثم كلامهم) عطف على قوله انهم صرحوا الخ كذا قوله وخالفوا الخ وقوله وفرقوا الخ (قوله في تلك الكلية) الالجنس فتشمل كلية الاصل والعكس (قوله في هذين) اي الرهن والضمان وكذا ضمير كل منهما (قوله ولا صحة الخ) عطف على استقرار الدين (قوله فيصح الخ) تفريع على عدم اشتراط صحة الاعتياض (قوله بتفصيلهما) اي الرهن والضمان (قوله وخالفوا هذا) اي عدم اشتراط صحة الاعتياض اه كرى (قوله ولا عليها) اي الثلاث المذكورة (قوله الى انها) اي الحوالة (قوله معاوضة) اي على الراجح (او استيفاء) اي على المرجوح (قوله بخلاف ذينك) اي الرهن والضمان (قوله بمجرد اللزوم) اي لزوم سببه كدين السلم من غير حاجة الى جواز الاعتياض عنه (قوله عند لزوم سببه) اي سبب التوثيق لانه لما لزوم سبب التوثيق لزم التوثيق فانتفت خشية القوات اه كرى (قوله واما قول ابن العاد الخ) اي المقضى لجواز الحوالة لقيما يجوز فيه الرهن والضمان من غير عكس (قوله لصريح كلامهم) اي في اوسعية الرهن والضمان من الحوالة (قوله على اعتبار بعيد) قوله اي كديون العامة للسيد على المساكين يصح الحوالة عليها دون الضمان عنها والثمن في زمن الخيار لها او للبائع يصح الحوالة عليها دون الضمان عنه (قوله عنه) اي عن الاعتبار المذكور (قوله ايضا) اي كالفرق باشتراط صحة الاعتياض في الحوالة دون الرهن والضمان عبارة الكرى قوله ايضا يرجع الى وخالفوا الخ اه (قوله تفصيلا مخالفا لما فصلوه الخ) اي حيث جوزوا الحوالة بالجورم لا عليها جوزوا الحوالة على دين المعاملة وبه للسيد وغيره بخلاف ضمانه للسيد وبه علم ان الاولى اسقاط قوله نجوم الكتابة (قوله ما قدمته) مفعول لمحو (قوله أنفا) اشارة الى قوله قلت يفرق الخ قبل قول المتن ويصح ضمان الثمن اه كرى (قوله للضامن) الى قوله وفارق في النهاية الا قوله خلافا الى المتن وفي البجيرمى قوله للضامن اي ولسيدة ان كان الضامن عبدا اه بجيرمى (قوله جنسا) الى قوله خلافا في المعنى (قوله وصفة) ومنها الحلول والتأجيل ومقدارا لاجل اه بجيرمى (قوله وعينا) فلا يصح ضمان احد الدينين مبهما كما نبه عليه في شرح الروض سم وشرى عبارة المعنى وكونه اى المضمون معلوما جنسا وقدر وصفة وعينا (في الجديد) فلا يصح ضمان المجبور ولا غير المعين كاحد الدينين اه وبما ذكر يعلم ما في قول ع ش قوله وعينا اى فيما لو كان ضمان عين كالمغصوب اه وايضا بخالفه التعليل الآتى للجديد (قوله جاهل بالقدر) مفهوما انه لو قال ذلك العالم به كان ضمانا للكل وهو ظاهر وقوله وكذا لو ابراه الخ ينبغي ان ياتي فيه مثل ذلك اه ع ش (قوله ومن ثم) اي من اجل شذو ذلك القول (قوله وفارق آجر تلك الشهور) اي حيث لم يصح عقدا لاجارة حملا للشهور على ثلاثة (قوله قد يكون الخ) اي مسئلة ضمان الجاهل بالقدر (قوله يؤخذ الضامن الخ) اي فيما لا ذم ينكره المقر له (قوله وايضا فن الخ) اي فيما اذا انكره المضمون له وقال ان مالى على الاصيل اقل من ثلاثة (قوله المؤقت) الى الفصل في النهاية الا قوله في واحد ما ذكر وقوله ياتي في الخلع تعلق بذلك وقوله وكذا احدثك كما هو ظاهر وقوله ووقع بجمع مفتين الى ولو ابراه اه سيد عمر (قوله والابراء المؤقت) لعل المراد به كان يقول ابرائكم مالى عليكم سنة اه ع ش (قوله كان وصية) جواب والاي فقيه تفصيلها وهو انه ان

جزم في شرح الروض اخذ من كلام الامام بعدم الصحة هنا ايضا (قوله استقرار الدين كاجرة الخ) تقدم صحة الحوالة بالاجرة قبل فراغ المدة وتقدم اشتراط الاستقرار وتفسيره بجواز الاعتياض وهو غير المراد به هنا (قوله وعينا) كذا في شرح الروض وكأنه احتراز عن احد الدينين ثم رابت قول شرح الروض في موضع آخر فصل لا يصح ضمان المجبور ولا غير العين كاحد الدينين اه (قوله وكذا لو ابراهه الدرهم

لبراهم التي على فلان كان ضمانا بثلاثة على الواجهه وكذا لو ابراهه الدرهم ولا نظرن بقول اقل الجمع اثنان لانه شاذ ومن ثم لو قال له على دراهم لومه ثلاثة وفارق آجر تلك الشهور بانه عقد معاوضة محضة فان قلت قد يكون ماعلى الاصيل دون ثلاثة قلت يؤخذ الضامن باقراره انها على الاصيل او ايضا فن ضمن ثلاثة ضمن دونها بالاولى (والابراء) المؤنث والمعلق بغير الموت والا كاذمت فانت بريء وانت بريء بعد موتى كان وصية

والذي لم يذكر فيه المبرامته ولا نوى (من المجهول) في واحد مما ذكر للدائن لا وكيه او للدين لكن فيما فيه معاوضة كان ابراتي فانت طائفي لا فيما عدا ذلك على المعتمد (باطل في الجديد) (٣٥٤) لان البراءة متوقفة على الرضا ولا رضا يدقل مع الجهل نعم لا أثر للجهل يمكن معرفته أخذ

خرج المبرامته من الثالث برى ولا توقف على اجازة الورثة فيما زاده ع (قوله والذى الخ) عطف على المؤقت (قوله لم يذكر) وقوله ولا نوى ببناء المفعول (قوله ومن المجهول في واحد الخ) عطف على المؤقت عبارة للمغنى والابراء من العين باطل جز ما وكذلك من الدين المجهول جنسا وقدر او صفة (قوله في واحد مما ذكر) أى آتفا بقوله جنسا وقدر الخ سيد عمر وكردى (قوله لا وكيه) أى لا يشترط علم وكيه الدائن في الابراء (قوله او للدين) عطف على للدائن (قوله لكن فيما فيه معاوضة) معناه علم الدائن والمدين شرط في الابراء الذى فيه معاوضة اه كرى الاول اسقاط الدائن فان علمه شرط مطلقا (قوله كان ابراتي الخ) قضية كلام المغنى ان الكاف استقصائية حيث قال بعد قول المصنف في الجديد وماخذ القولين انه تسليمك او اسقاط فعلى الاول يشترط العلم بالمبرامته وعلى الثانى لا والتحقيق فيه كما افاده شيخى انه ان كان في مقابلة طلاق اشترط علم كل من الزوج والزوجة لانه يؤل إلى معاوضته لافوت تسليمك من المبرى اسقاط عن المبراه عنه فيشترط علم الاول دون الثانى اه ثم رأيت ماسيا عن السيد البصرى عند قول الشارح قال المتولى الخ المفيد انها ليست استقصائية (قوله معرفته) اى الجهل اى متعلقه قول المتن (في الجديد) محل الخلاف في الدين اما الابراء من العين في باطل جز ما به ومغنى قال ع ش قوله من العين اى كان غضب منه كذا بامثلا اه (قوله بدرام) اى معلومة اه كرى (قوله ما يقابلها من القيمة) اى ما يقابل الدينارين من الدراهم من حيث القيمة (قوله علم قدر التركة) ظاهره انه لا يشترط علم قدر الدين فليراجع اه رشيدى عبارة ع ش قوله علم قدر التركة كان يعلم ان قدرها الف (قوله ان جهل قدر حصته) بان لم يعلم قدر ما يخصه هو الربع او غيره اه (قوله ولان الابراء الخ) عطف على قوله لان البراءة الخ (قوله الغالب عليه ذلك) أى وقد يغلبون الاسقاط ومنه عدم علم المبراه بما عليه من الدين وعدم اشتراط قبوله وعدم اشتراط علم الوكيل به ايضا اه ع ش (قوله دون الاسقاط) وليس الغالب عليه الاسقاط (قوله ومن ثم) إشارة إلى كون الابراء ونحوه تسليمك اه كرى (قوله لمدينه) فى اصله لاحد مدينه والحكم صحيح على كلنا للنسختين اه سيد عمر (قوله بخلاف ما الخ) محرز قول المصنف ومن المجهول باطل اه ع ش (قوله لو علمه) اى الدين اه ع ش (قوله وجهل من هو عليه) أى بان كان الدين واحدا ولكن لا يعلم عين المدين فهو جهل وما قبله إيهام اه رشيدى وقوله وانما لم يشترط جواب عما يقال لو كان الابراء تسليمك لشرط فيه القبول اه كرى (قوله ولم يرتد برده) هو الاصح فى الروضة اه سم (قوله فى علمه) اى الدائن اه ع ش وقال الرشيدى (قوله فى علمه) اى المبرامته وكذا الضمير فى قبوله اه والظاهر ان ضمير قبوله للمدين (قوله ادون) اى من العلم اه كرى اى وبه يتدفع تنظير سم بما نصه قوله الا ترى الخ فى إثباته الادونية نظر لان المعاطاة تكون فى القبول بدون إيجاب كعكسه اه (قوله بل باطنا) أى يقبل باطنا (قوله لكن فى الانوار الخ) عبارة النهاية وهو محمول على ما فى الانوار أنه الخ اه (قوله ان باشر سبب الدين) اى اورو وجه فيه كهر التيب سم على منجى اه ع ش (قوله لم يقبل) اى ظاهرا اه سم (قوله كدين ورثه الخ) اى بان ادعى انه يحجل قدر التركة اخذا ممارسا فليراجع اه رشيدى (قوله وفى الجواهر نحوه) اى ما فى الانوار (قوله فليخص به) اى بما فى الانوار والجواهر (قوله وفيها) أى الجواهر (قوله كذا الكبيرة المجبرة) وكذا غيرها ان لم تنعرض للهر فى الاذن ولا روجعت فيه اه ع ش (قوله على جهلها) كانه حيث لم يعلم استندانها اه سيد عمر (قوله وهذا) اى ما فى الجواهر عن الزبيلى وما قاله الغزى (قوله ويجوز بذل العوض) اى كان يعطيه ثوبا مثلا فى مقابلة الابراء بما عليه من الدين اموالوا عطاء بعض الدين على ان يبرئه من الباقي فليس من التعويض فى شىء بل ما قبضه بعض حقه أفى بذلك شيخنا الشهاب الرملى (قوله لا وكيه) فلا يشترط علمه (قوله ولم يرتد برده) هو الاصح فى الروضة (قوله الا ترى الخ) فى إثباته الادونية نظر لان المعاطاة تكون بالقبول بدون إيجاب كعكسه (قوله لم يقبل)

من قولهم لو كاتبه بدرام ثم وضع عنه دينارين مريدا ما يقابلها من القيمة صح ويكفى فى النقد الرائج علم العدد وفى الابراء من حصته من مورثه علم قدر التركة وان جهل قدر حصته ويأتى فى الخلع ماله تعلق بذلك ولان الابراء ومثله الترك والتحليل والاسقاط تسليمك للمدين ما فى ذمته أى الغالب عليه ذلك دون الاسقاط على المعتمد ومن ثم لو قال لاحد مدينه أبرأت أحدك لم يصح بخلاف ما لو علمه وجهل من هو عليه فانه يصح على ما جزم به بعضهم وانما لم يشترط قبول المدين ولم يرتد برده نظر الشائبة الاسقاط فان قلت لم يغلبوا فى علمه شائبة التملك وفى قبوله شائبة الاسقاط قلت لان القبول أدون ألا ترى إلى اختيار كثيرين من أصحابنا جواز المعاطاة فى نحو البيع والهبة ولم يختاروا صحة نحو بيع الغائب وهبته ولو أبرأ ثم ادعى الجهل لم يقبل ظاهرا بل باطنا ذكره الرافعى لكن فى الانوار انه ان باشر سبب الدين لم يقبل وإلا كدين ورثه قبل وفى الجواهر نحوه فليخص به كلام

الرافعى وفيها أيضا عن الزبيلى تصدق الصغيرة المزوجة لإجبارا يمينها فى جهلها بمهرها قال الغزى وكذا الكبيرة المجبرة إن دل الحال على جهلها وهذا أيضا يؤيد ما فى الانوار قال المتولى ويجوز بذل العوض فى مقابلة الابراء والباقي

والباقي ما عداه اه عش (قوله انتهى) أى ما قاله المتولى (قوله وعليه فيملك الدائن) وفي عش بعد كلام مانصه اقول يمكن ان يصور ما هنا بالواقع ذلك المواطاة منهم اقبل العقد ثم دفع ذلك قبل البراءة وبعدها فلو قال ابرأتك على ان تعطيني كذا كان كالمال وقال صالحتك على ان تقر لي على انك على كذا فكما قيل في ذلك بالطلان لاشتماله على الشرط يقال هنا كذلك لاشتمال البراءة على الشرط فليراجع اه عبارة السيد عمر قوله ويرأى المدين المبيع فيه فهل هو بيع فيجرب فيه احكامه او ما حقيقة وهل يكفى التزام العوض في الذمة والالائه يبيع دين بدين ينبغي أن يحرم ثم رايت ابن الزباد قال يصح البراءة في مقابلته مال معين او موصوف في الذمة وعبارة العباب لوقال لغريمه بلا خصوصية ابرئني من دينك على كذا فابراه جاز صرح بذلك في الانوار وجرى عليه الزكشي في قواعده اه وبذلك علم عدم تعيين ماصوره عش وانه يصح البراءة فيما لوقال ابرأتك على ان تعطيني كذا (قوله وطريق البراءة) الى قوله واذ في المغني (قوله من المجهول الخ) ذكر حج في غير التحفة ان عدم صحة البراءة من المجهول بالنسبة للدنيا اما بالنسبة للآخرة فيصح لان المبرأ راض بذلك اه هكذا رأيت بهامش عن بعض اهل العصر اه عش (قوله والاستغفار له) اي للغتاب كان يقول استغفر الله لفلان واللم اغفر له ومعلوم ان هذا الكلام في غيبة البالغ واما غيبة الصبي فهل يقال فيها بمثل ذلك التفصيل وهو انها اذا بلغت فلا بد من بلوغه ذكره اه وذكر من ذكرت عنده ايضا بعد البلوغ لان براهته قبل البلوغ غير صحيحة او يكفى مجرد الاستغفار له حالا مطلقا لتعذر الاستحلال منه الا ان فيه نظرا والا قرب الاول وقال سم على حج قوله والاستغفار له اي ولو بلغت بعد ذلك وقوله الابعد تعيينها بالشخص أطلق السيوطي في فتاويه اعتبار التعيين وان لم يتابع المغتاب وهو ممنوع وقال فيمن خان رجلا في اهله بزاو وغيره لا تصح التوبة منه الا بالشروط الاربعة ومنها استحلاله بعد ان يعرفه به بعينه ثم له حالان احدهما ان لا يكون على المرأة في ذلك ضرر بان اكرهها فهذا كالمصنفنا والثاني ان يكون عليها في ذلك ضرر بان تكون مطاوعة فهذا قد يتوقف فيه من حيث انه ساع في ازالة الضرر وفي الآخرة بضرر المرأة في الدنيا والضرر لا يزال بالضرر فيحتمل ان لا يسوغ له في هذه الحالة اخباره به وإن أدى الى بقاء ضرره في الآخرة ويحتمل ان يكون ذلك عذرا ويحكم بصحة توبته اذا علم الله منه حسن النية ويحتمل ان يكلف الاخبار به في هذه الحالة ولو لم يكن يذكر معه ما ينفي الضرر عنها بان يذكر انه اكرهها ويجوز الكذب بمثل ذلك وهذا فيه جمع بين المصلحتين لكن الاحتمال الاول اظهر عندى ولو خاف من ذكر ذلك الضرر على نفسه دون غيره فظاهر ان ذلك لا يكون عذرا لان التخلص من عذاب الآخرة بضرر الدنيا مطلوب ويحتمل ان يقال انه يعذر بذلك ويرجى من فضل الله تعالى ان يرضى عنه خصمه اذا علم حسن نيته ولو لم يرض صاحب الحق في الغيبة والزنا ونحوهما انه يعفو الا يبذل مال فله بذله سعيا في خلاص ذمته ثم رايت الغزالي قال فيمن خانته في اهله او ولده او نحوه لا وجه للاستحلال والاطهار فانه يولد فتنه وغيظا بل يفزع الى الله تعالى ليرضيه عنه اه باختصار اقول الا قرب ما اقتضاه كلام الغزالي حتى لو اكره المرأة على الزنا لا يسوغ له ذكر ذلك لو وجها اذا لم يبلغه من غيره لما فيه من هتك عرضها وبقي ما لو اغتاب ذميا فهل يسوغ الدعالة بالمغفرة ليتخلص هو من اثم الغيبة او لا ويكتفى بالندم لا متناع الدعاء بالمغفرة لكما فكر كل محتمل والا قرب ان يدعولة بمغفرة غير الشر لكثرة المال ونحوه مع الندم ووقع السؤال عما لو اتى بهيمة فهل يخبر اهله بذلك وإن كان فيه اظهار لقبح ما صنع ام لا ويكفى الندم فيه نظرا ولا يبعد الاول ويفارق ما لو اتى اهل غيره حيث امتنع الاخبار بما وقع لان في ذلك اضرار للمرأة ولا لها فامتنع لذلك ولا كذلك البهيمة اه عش (قوله الابعد تعيينها الخ) خلافا للمغني حيث قال ولو استحل منه من غيبة اغتابها ولو لم يعينها له فاحله منها قيل

اه وعليه فيملك الدائن
العوض المينول له بالابراه
ويرأى المدين وطريق البراء
من المجهول ان يبرئه مما
يعلم أنه لا يتقص عن الدين
كالف شك هل ديتة يبلغها
أو ينقص عنها واذ لم تبلغ
الغيبه المغتاب كفى فيها
الندم والاستغفار له فان
بلغته لم يصح البراء منها
الا بعد تعيينها بالشخص

أى ظاهرا و (قوله والاستغفار له) أى لو بلغت بعد ذلك (قوله الابعد تعيينها بالشخص) أطلق السيوطي في فتاويه اعتبار التعيين وان لم يبلغ المغتاب وهزمع وقال فيمن خان رجلا في اهله بزاو او غيره لا تصح التوبة منه الا بالشروط الاربعة ومنها استحلاله بعد ان يعرفه به بعينه ثم له حالان احدهما

بل وتعيين حاضرهما فيما يظهر (٢٥٩) ان اختلف به الغرض ولو ابراه من معين معتقدانه لا يستحقه فبان انه يستحقه بريم (الا)

يرأ منها ولا وجهان أحدهما نعم والثاني لا وبهذا جزم المصنف في ذكره وزعم الأذرعى أن الأصح خلافه وهذا هو الظاهر انتهى وتقدم عن ع ش عن حج في غير التحفة ما يؤيده (وتعيين حاضرهما) هذا عملاً بحص عنه ولو مات بعد أن بلغته قبل الإبراء منها لم يصح إبراءه وإنه بخلافه في المال مراه سم على حج أدهش (قوله) وتعيين حاضرهما) أي الشخص الحاضر عند الغيبة أدهش (قوله من معين) أي في الواقع أدهش (قوله هنا) أي الإبراء (قوله ولا لتعذر الخ) هذا التعليل محل تأمل ولذا حذفه المغني واقتصر على ما قبله قول الماتن (في الأصح) وعليه يرجع وضامنها بالاذن إذا غرهما بمثلها لا قيمتها كالقرض كما جزم به ابن المقرئ ولا يصح ضمان الدية عن العاقلة قبل الحلول ولو ضمن عنه زكاته أو كفارته صح كدين الأدعى ويعتبر الاذن عند الاداء إن ضمن عن حي فإن ضمن عن ميت لم يتوقف الاداء على إذن كاذكره الرافعي في باب الوصية نهاية ومغى وقولهما ولو ضمن الخ س مثله في الشرح قبيل قول المصنف وصح القديم ضمان ما سيجب (قوله وكذا احلتك الخ) وانظر ما حكم ببقية التصرفات فيه ونظرو ولا يبعد إلحاقها بما ذكرناه حيث حمل المجهول على جملة ما قبل الغاية كان كالمعين أدهش أقول قد أشار إليه الشارح في التنبيه السابق وكذا هنا كالتبعية بقوله مثلاً (قوله) وناذرهما) أي ومحبلاهما (قوله للغابتين) أي للطرفين فقيه تغليب (قوله هذين) أي الضمان لتسعة والضمان لثمانية أو (قوله الأول) أي الضمان لعشرة (قوله في غير ما نحن فيه) تأمل فيه أدهش سم (قوله لانه في الأمور الاعتبارية الخ) نازع الشباب بن قاسم في هذه التفارقة وقال أنها لا مستند لها أدهش رشيدي (قوله الاعتبارية) كفعل اليمين أدهش (قوله ويأتي ذلك) أي الخلاف المذكور (في الاقرار) أي بأن لو دعيه من درهم إلى عشرة (قوله ويأتي ثم) أي في باب الاقرار (قوله ولو لاقن الخ) ببناء المفعول (قوله نحو ابراه) أي كالاقرار والهبه وغيرهما من الحل والعقد (قوله فرع مات مدين الخ) جميع ما ذكره في هذا الفرع تبعه

ان لا يكون على المرأة في ذلك ضرر بان اكرها فهذا كما وصفناو الثاني ان يكون عليها في ذلك ضرر بان تكون مطاوعة فهذا قد يتوقف فيه من حيث انه ساع في إزالة ضرره في الاخرة بضرب المرافة في الدنيا والضرر لا يزال بالضرر فيحتمل ان لا يسوغ له في هذه الحالة إخباره به وان أدى إلى بقاء ضرره في الاخرة فيحتمل ان يكون ذلك عذراً ويحكم بصحة توبته إذا علم الله منه حسن النية ويحتمل ان يكلف الاخبار به في هذه الحالة ولكن يذكر معه ما ينفي الضرر عنها بان يذكر انه اكرها ويجوز الكذب بمثل ذلك وهذا فيه جمع بين المصلحتين لكن الاحتمال الاول اظهر عندى ولو خاف من ذكر ذلك الضرر على نفسه دون غيره فالظاهر ان ذلك لا يكون عذراً لان التخلص من عذاب الاخرة بضرب الدنيا مطلوب ويحتمل ان يقال انه يعذر بذلك ورجى من فضل الله تعالى انه يرضى عنه خصمه اذا علم حسن نيته ولو لم يرض صاحب الحق في الغيبة والزنا ونحوهما انه يعفو الا يبذل مال فله بذله سعياً في خلاص ذمته ثم رابت الغزالي قال قيم من خاها في اهله او ولده او نحوه لا وجه للاستحلال والاظهار فانه يولد فتنه وغیظا بل يفرغ إلى الله تعالى ليرضيه عنه اه باختصار (بل وتعيين حاضرهما) هذا عملاً بحص عنه ولو مات بعد أن بلغته قبل الإبراء منها لم يصح إبراءه وإنه بخلافه في المال مر (قول المصنف ويصح ضمانها الخ) قال في الروض ويرجع أي ضامنها إن ضمنها بالاذن وغرهما بمثلها لا القيمة أي كافي القراض أدهش قال في شرحه وقيل بالعكس والتصريح بالترجيح من زيادته (قوله) في غير ما نحن فيه) تأمل فيه وقوله لانه في الأمور لا ينبغي ان هذه التفارقة لا سند لها لا مجرد ما وقع في خاطره ولا مراجعة (قوله فرع مات مدين الخ) جميع ما ذكره في هذا الفرع تبعه فيه مر في شرحه مسئلة في فتاوى السيوطي رجل نزل لآخر عن اقطاع والتزم له انه إذا صار اسمه في الديوان اعطاه بعضهما و ابراه من الباقي فهل يصح هذا الالتزام إن كان بطريق النذر كما هو العادة الان فالذي يظهر له انه لا تصح البراءة ولو ترادى الان النذر لا تصح البراءة منه لما فيه من حق الله تعالى كالزكاة والكفارة ويحتمل الصحة لان الحق فيه لمعين بخلاف مائر النذور والزكاة والكفارة والاول اظهر كالوا انحصرت صفة الاستحقاق في معين فانه لا تصح البراءة منه

الابراء (من ابل الدية) فانه صحيح مع الجمل بصفته لانهم اغتفروا ذلك في اثباتها في ذمة الجاني فكذا هنا ولا لتعذر الابراء منها بخلاف غيرها لا مكان معرفته بالبحث عنه (ويصح ضمانها في الأصح) كالابراء ما لم يستنها وعددها ويرجع في صفتها الغالب ابل البلد (ولو قال ضمننت مالك على زيد) او ابرائك او نذرت لك مثلاً وكذا احلتك كما هو ظاهر (من درهم إلى عشرة فالاصح صحته) لا تنفاه الفرر بذكر الغاية (و) الاصح (انه يكون ضامناً لعشرة) ومبرئاً منها وناذرهما إذا خلا للغابتين (قلت الاصح) انه يكون ضامناً (لتسعة) ومبرئاً منها وناذرهما (والله اعلم) إذا خلا الاول فقط لانه مبدأ الالتزام ولترتب صحة ما بعده عليه بل قيل لثمانية آخر اجالها لانه اليقين فان قلت بما يضعف هذين ويرجع الاول قولهم اذا كانت الغاية من جنس المغياد خلت هذا في غير ما نحن فيه لانه في الأمور الاعتبارية وما نحن فيه في الأمور الالتزامية وهي محتاط لها ويأتي ذلك في الاقرار كما سيذكره ويأتي ثم زيادة على ما هنا ولو لاقن صيغة نحو ابراه ثم قال جهات مدلولها وامكن عادة خفاء ذلك عليه قبل والا فلا كما يأتي في النذر (فرع) مات مدين فسال وارثه دائته ان يبرئته ويكون ضامناً

عليه فابراه على ظن صحة الضمان وان الدين انتقل إلى ذمة الضامن لم يصح الابراء لانه بناء على ظن انتقاله للضامن ولم ينتقل اليه فيه

لأن الضمان بشرط براءة الأصل ودليل بطلان الإبراء قول الام وتبعوه ولو صالحه من ألف على خمسمائة صالح انكار ثم أبرأ من خمسمائة طائنا صحة الصلح لم يصح الإبراء عن الخمسمائة التي أبرأ منها وقولهم لو أتى المكاتب لسيده بالنجوم فأخذها منه وقال له اذهب فأنت حر ثم خرج المال مستحقا بان عدم عتقه لانه إنما عتقه بظن سلامة العوض وقولهم لو أتى (٢٥٧) بالبيع المشروط في بيع على ظن صحة الشرط بطل

أو مع عليه بفساده صح ولا ينافيه صحة الرهن بظن الوجوب لما سر في المناهي ولما ذكر البلقيني ذلك قال وهذا يدل على أن يأتي الامر في نحو ذلك على ما اعتقده مخالفا لما في الباطن لا يؤخذ به وتزيف الامام لقول القاضي الموافق لذلك مزيف اه ويؤخذ من قوله في نحو ذلك انه لا بد في تصديقه من قرينة تقضي بصديق ما ادعاه من الظن ووقع لجمع مفتين وغيرهم اعتماد خلاف بعض ما قررناه فاحذره ولو ابراه في الدنيا دون الآخرة برى فيها لان أحكام الآخرة مبنية على الدنيا ويؤخذ منه ان مثله عكسه إلا ان يقال انه ابراه معلق لكن مرصحة تعليقه بالمرت فيمكن أن يقال هذا مثله ولو قال ابرأتك مالي عليك وله عليه دين أصلي ودين ضمان برى منها (فصل في قسم الضمان الثاني وهو كفالة البدن وفيها خلاف أصله قول الشافعي رضي الله عنه انها ضعيفة و (المذهب) منه صحة كفالة البدن) وهي التزام إحضار المكفول أو جزء منه شائع كعشرة أو مالا بقاء بدونه كروحه

فيه مر في شرحه اه سم (قوله لان الضمان بشرط براءة الأصل الخ) يؤخذ من تعليله أن الكلام مفروض في نحو قوله ضمننت ما عليه بشرط ابرائه بخلاف نحو ابرأته وأناضام لما عليه إذ ليس فيه تقييد الضمان بالبراءة فليتأمل اه سيد عمر اقول في كل من الاخذ والماخوذ نظر ظاهر بل يخالف لمفاد كلام الشارح كما يظهر بآدنى تأمل (قوله وقولهم لو أتى المكاتب الخ) ثم قوله وقولهم لو أتى بالبيع الخ عطف على قول الام (قوله فانت حر) ظاهره وإن قصد به الانشاء فراجع اه سم اقول التعليل الاتي وما بعده كالصريح في ذلك (قوله بطل) أي البيع المشروط (قوله أم مع عليه الخ) عطف على قوله على ظن الخ (قوله بفساده) أي الشرط (قوله ولا ينافيه) أي قولهم لو أتى بالبيع المشروط الخ وكذا الإشارة في قوله ذلك وقوله وهذا وقوله نحو ذلك وقوله لذلك (قوله لما سر الخ) أي من قوله مر لوجود مقتضيه اه والمراد بمقتضيه وجود الدين اه عش (قوله قال وهذا الخ) جواب لما (قوله مخالفا الخ) حال من ما اعتقده (قوله ويؤخذ منه الخ) معتمداه عش وقال السيد عمر قد يفرق بانه إذا سقط الدين في الدنيا لزم إسقاطه في الآخرة لانه إنما يطلب فيها بما استحقه في الدنيا وهذا معنى قولهم لان أحكام الخ بخلاف العكس فان معناه اسقطت منك المطالبة في الآخرة ان مت من غير وفاء واما في الدنيا فلا سقط المطالبة عنك بل انا مطالب لك فيها والحاصل ان التعليل والاقتصار في التصوير مشعران بالفرق في نظرهم أي إشعار فتأمل بهين الانصاف متجنبين للاعتساف اه (قوله لكن مر الخ) أي في شرح والبراء الخ (قوله فيمكن ان يقال الخ) وهو الظاهر كما مر عن السيد عمر خلافا لما مر عن عش (قوله برى منهما) أي فلو قال اردت الإبراء من دين الضمان دون الثمن لم يقبل ظاهرا ما لم تدل قرينة على ذلك اه عش (فصل في كفالة البدن) (قوله في قسم الضمان الخ) أي وما يترتب عليه ككونه يغرم أو لا اه عش ثم قوله المذكور إلى قول المتن بدن الخ في النهاية (قوله الثاني) نعت للمضاف (قوله وهو كفالة البدن) ويسمى أيضا كفالة الوجه اه معنى (قوله أصله) أي الخلاف وكذا ضمير منه اه عش (قوله قول الشافعي) خبر أصله (قوله انها) أي كفالة البدن (ضعيفة) مقول القول (قوله أو مالا بقاء الخ) عطف على المكفول ولو حذف لفظة ما عطفنا على شائع لكان أولى (قوله كروحه الخ) أي حيث كان المكفول بجزئه حيا نهاية (قوله أو قلبه) أو كبده أو دماغه كما في شرح الروض اه سم (قوله لا طباق الناس الخ) تعليل للمتن (قوله ومعنى ذلك الخ) هذا جواب عن جهة المذهب عما يورده عليه مقابله من قول الشافعي المذكور اه رشیدی (قوله قيل أئمة اللغة الخ) عبارة المختار والكفيل الضامن وقد كفل به بكفل بالضم كفالة وكفل عنه بالمال لغريمه وكفله المال ضمنه إياه وكفله إياه بالتخفيف فكفل هو به من باب نصر ودخل وكفله إياه تكفيله مثله وتكفل بدينه والكافل الذي يكفل إنسانا يعلوه ومنه قوله تعالى وكفلهما زكريا اه عش (قوله لم يستعملوه)

وأما إن كان هذا الالتزام لا بطريق التذلل في مقابلة النزول وقلنا بصحة ذلك كما استنبطه السبكي من خلع الاجنبي فان البراءة منه تصح كمال الخلع اه وسياق في باب النذر جزم الشارح بصحة ابراء المذنور له الناذر بما في ذمته حيث ساغ له المطالبة به وفي باب قسم الصدقات عدم صحة ابراء المستحق المنحصر في ثلاثة فاقول وقت الوجوب لان الزكاة يقلب عليها التعبد (قوله فانت حر) ظاهره وإن قصد به الانشاء فراجع اه (فصل) (قوله أو قلبه) أو كبده أو دماغه كما في شرح الروض (قوله لانه بمعنى ضمن) صريح في أن كونه بهذا المعنى يقتضي تعديته بنفسه وقضية شرح الروض عكسه فانه قال فان قلت كفلا تعدد بنفسه كقوله تعالى وكفلهما زكريا فلم عداه المصنف بغيره قلت ذاك بمعنى عال وما هنا بمعنى ضمن والتزم واستعمال

(٣٣ - شرواني وابن قاسم - خامس) أو رأسه أو قلبه إلى المكفول له لا طباق الناس عليها ومسيس الحاجة اليها ومعنى ذلك أنها ضعيفة من جهة القياس لان الحر لا يدخل تحت اليد ويشترط تعيينه فلا يصح كفلة بدن أحد هذين (فان كفلا يفتح الفاء أفصح من كسرهما (بدن) عداه كغيره بنفسه لانه بمعنى ضمن لكن قيل أئمة اللغة لم يستعملوه إلا متعديا بالياء

أى كفل بمعنى ضمن اه ع ش (قوله انتهى) أى كلام القيل (قوله ولعله لكونه الخ) أى ما فعله
 أئمة اللغة (قوله اما كفل الخ) عديله ما تضمنه قوله لانه بمعنى ضمن الخ (قوله وما ورد في حديث الغامدية
 الخ) الوارد في حديثها كإسياني تكفل لا كفل اه سيد عمر (قوله او عنده مال) عبارة المغنى قوله كاصلة
 من عليه مال يوم ان الكفالة لا تصح بيد من عنده مال لغيره وليس مراد ابل تصح وإن كان المال امانة
 كوديعة لان الحضور مستحق عليه فيشملة الضابط الاق ثم قال تنبيه الضابط لصحة الكفالة وقوعها
 باذن المكفول مع معرفة التكفل له بيد من لزمه لإجابة الى مجلس الحكم أو استحق إحضاره اليه عند
 الاستعداد للحق كالكفالة بيد امرأة يدعى رجل زوجته لان الحضور مستحق عليها او بيد رجل تدعى
 امرأة زوجته او بيد امرأة لمن ثبت زوجته وكذا عكسه كما بحثه شيخنا وكان يكون الزوج مولى اه
 (قوله ولو امانة) قد يخالف هذا ما يأتي في قوله ويشترط كونه بما يصح ضمانه إذا الأمانة لا يصح ضمانها
 وبجواب بانه فيما يأتي لم يقتصر على ما ذكر بل ذكر بعده صحة كفالة من عليه عقوبة لادى والحق به من
 عليه حق لادى يستحق بسببه حضوره في مجلس الحكم إذا طلب له وانه الوديع والاجير ونحوهما فانهم إذا
 طلبوا وجب عليهم الحضور لكن قد يتوقف في الوديع فان اللازم له التخلي فلا يجب عليه الحضور لمجاش
 الحكم إلا ان يقال قد يطرأ عليه ما يوجب حضوره مجلس الحكم كالو ادعى ضياع العين فطلب مالها حضوره
 اه ع ش عبارة سم قوله ولو امانة به مع الفرغ الاق اخر الفصل يعلم ان الأمانة لا يصح ضمانها ويصح
 التكفل بيد من هي عنده اه (قوله انه لا يغر مه) اى لا يطالب بالغر م فلا ينافى ما سيأتى للشارح مر
 أنه لو امتنع حبس مالم يؤد المال لان التأديبة تبرع منه ومن ثم لو حضر المكفول أو تعذر حضوره استرداه غر مه
 اه ع ش قول المتن (ويشترط كونه الخ) عبارة العباب تصح الكفالة بيد من عين عليه مال يصح ضمانه
 انتهى قال الشارح في شرحه ويصح ايضا بيد من عنده مال لغيره ولو امانة كوديعة ورهن كافي عمدة
 السراج لابن الملقن وحذفه كالروض واصله ما هو واضح ان ضمان هذا لا يشترط فيه كونه يصح ضمانه بل
 الظاهر ان من تحت يده اختصاصات نجسة يصح التكفل بيده كإفهمه قولهم استحق إحضاره اه سم
 (قوله أى ما على المكفول) عبارة النهاية أى المال المكفول بسببه اه قال ع ش قوله مر أى المال
 اى الذى عليه بصفة كونه ديناً او عنده وهو عين اه وعبرة الرشيدى قوله مر اى المال الخ عبارة

اه ولعله لكونه الا فصح
 أما كفل بمعنى عال كما في
 الآية فتعد بنفسه دائماً
 أى وما ورد في حديث
 الغامدية الآق الباء فيه
 زائدة تأكيذاً (من عليه
 مال) أو عنده مال ولو
 أمانة (لم يشترط العلم
 بقدره) لما يأتي أنه
 لا يغر مه (ويشترط كونه)
 أى ما على المكفول (ما
 يصح ضمانه) فلا تصح بيد

كثير من الفقهاء متعدياً بنفسه يؤول فان صاحبي الصحاح والقاموس وغيرهما من أئمة اللغة لم يستعملوه
 إلا متعدياً بغيره اه (قوله ولو امانة) به مع الفرغ الاق اخر الفصل يعلم ان الأمانة لا يصح ضمانها
 ويصح التكفل بيد من هي عنده (قول المصنف ويشترط كونه بما يصح ضمانه) عبارة العباب تصح
 الكفالة بيد من عين عليه مال يصح ضمانه اه قال الشارح في شرحه ويصح ايضا بيد من عنده مال لغيره
 ولو امانة كوديعة ورهن كافي عمدة السراج لابن الملقن وحذفه كالروض واصله ما هو واضح ان ضمان هذا
 لا يشترط فيه كونه يصح ضمانه بل الظاهر ان من تحت يده اختصاصات نجسة يصح التكفل بيده كإفهمه
 قولهم استحق إحضاره وهذا الذى ذكرته يعلم رد قول شيخنا وقوله اى الروض كاصلة من عليه مال يوم ان
 الكفالة لا تصح بيد من عند مال لغيره وليس مراد ابل يصح وإن كان المال امانة كوديعة كما شله قوله
 فيما يأتي أو استحق إحضاره اه وذلك لان حذفه ليس إلا لكونه لو ذكر لا وهم انه يشترط في صحة التكفل
 بيد الوديع كون الوديعة ما لا يصح ضمانه وليس كذلك بل الذى يتجه صحة التكفل بيده وإن كانت
 الوديعة اختصاصاً كما تقرر فتأمل اه وأقول عندى أن رده على الشيخ ليس في محله لان ما ادعاه الشيخ من
 إيهام العبارة ما ذكره مما لا شبهة فيه واما ما اورد عليه بقوله وذلك لان حذفه الخ فمع كونه لا يدفع إيهام العبارة
 ما ذكره لا يرد على الشيخ إذ لم يعترض بانه كان ينبغي الاختصار على ذكر التكفل بمن عنده مال بل يجوز ان
 يكون مقصوده الاعتراض بانه كان ينبغي ذكره وذلك صادق بذكره في ضمن ذكر التكفل بمن عنده حق اعم
 من المال والاختصاص فتأمل فانه دقيق ثم لا ينبغي ان الاعتراض بذلك لا يرد على المنهاج لان قوله فان كفل

مكتاب بالنجوم أما غيرها
 ففيه ما مر في شرح
 قوله وكونه لازما ولا يبدن
 من عليه نحو زكاة كذا
 أطلقه الماوردي وعمله
 ان تعلقت بالعين قبل
 التمكن بخلاف ما اذا كانت
 في الذمة أو تعلقت بالعين
 وتمكن منها الصحة ضمان
 الاولى ومثلها الكفارة
 وضمان رد الثانية (والمذهب
 صحته يبدن) كل من استحق
 حضوره مجلس الحكم عند
 الطلب لحق آدمي ككفيل
 وأجير وقن أبى لمولاه
 وأمرأته يدعى نكاحها
 ليشته أو لمن أثبت نكاحها
 ليسلمها له وكذا عكسه كما
 هو ظاهر و (من عليه
 عقوبة آدمي كعصاص وحده
 قذف) لانه حق لازم فاشبه
 المال مع الاول يدخله
 المال ولذا مثل بمثلين
 (ومنعه في حدود الله تعالى)
 وتعاذ به كدسرة لانا
 ما موروون بسترها والسعي
 في اسقاطها ما يمكن ومعنى
 نكفل انصاري بالغامدية
 بعد ثبوت زناها إلى ان تلد
 انه قام بمؤنها ومصلحتها على
 حدود كفلهما ذكرها وبه يرد
 استحكال تصور الكفالة
 هنا مع وجوب الاستيفاء
 فورا

النسخة أي ماعلى المكفول انتهت فأخرج بذلك ما عنده من العين فتلخص انه ان كفهله بسبب عين عنده صح
 وإن كانت أمانة وإن كفهله بسبب دين فلا بد أن يكون مما يصح ضمانه اه (قوله بالنجوم) أخرج ديون
 المعاملة لما تقدم من صحة ضمانها لغير السيد فينبغي أن يصح التكفل به لغير السيد بخلاف السيد وان
 استحق احضاره بمجلس الحكم كما هو ظاهر فليراجع اه سم (قوله وغيرها) أي غير النجوم كديون
 المعاملة لكن للسيد بخلاف غيره كما أشار إليه بقوله على الاصح السابق الخ (قوله نحو زكاة الخ) قال
 في الروض تصح الكفالة بدين من عليه مال يصح ضمانه وان جهل قال في شرحه او كان زكاة اه وقد تقدم
 في الشرح أي والنهاية والمغنى صحة ضمان الزكاة وما يتعلق به اه سم (قوله بخلاف ما اذا كانت في الذمة
 الخ) معتمد اه عش (قوله او تعلقت بالعين وتمكن منها) هلاصح التكفل وإن لم يتمكن من ادائها إذ
 غاية الأمر انها في يده أمانة أو مافي معناها وذلك لا يمنع صحة التكفل فليراجع اه سم اقول قد يفرق
 بجواز طلب نحو الأمانة دون الزكاة قبل التمكن (قوله وضمان رد الثانية) عطف على ضمان الاول أي
 وصحة ضمان رد الثانية إلى الساعي (قوله كل من استحق) إلى قوله ويحث الاذرع في النهاية (قوله كل
 من استحق حضوره الخ) قد يقال يرد عليه المكتاب في نجوم الكتابة لظهور ان السيد قد يستحق احضاره
 لنحو امتناعه من الاداء مع عدم فسخه او لا خلافا فيما في نحو قدر النجوم مع عدم صحة التكفل بيده بالنسبة
 للنجوم اه سم وقوله في نجوم الكتابة أي وغيرها للسيد (قوله وأجير الخ) صريح في ان الاجير والقن
 ممن استحق حضوره مجلس الحكم وليس كذلك وعبرة الروض بمن لزمه اجابة إلى مجلس الحكم واستحق
 احضاره إلى ان قال ويبدن أبى واجير فجعلهما معطوفين على الضابط اه رشيدى اقول لعل ما ضمنه
 الروض لمجرد دفع توهم عدم اندراجهما في الضابط وإلا فالضابط شامل لهما كما هو ظاهر (قوله وقن أبى
 الخ) أي باذن الابن سم وعش (قوله وكذا عكسه) وهو كفالة الزوج لامرأة ادعت نكاحه لتبنيته
 او لطلب النفقة والمهر ان كان نكاحه ثابتا اه عش (قوله ومن عليه الخ) عطف على ككفيل اه
 عش والاولى على كفيل (قوله بدخله المال) أي حيث عني عن القصاص على المال اه عش قول المتن
 (ومنعه) أي وان تكرر ذلك من المكفول وظهر عليه التساهل على الاقدام على المعصية وعدم المبالاة اه
 عش قول المتن (في حدود الله تعالى) أي وان تختمت ولم تسقط بالتوبة كما اعتمد شيخنا الشهاب الرملى أي
 والنهاية والمغنى اه سم (قوله ومعنى تكفل الخ) مبتدأ وقوله انه قام الخ خبره (قوله بالغامدية) وقوله بعد
 الخو (قوله إلى ان الخ) متعلقة بتكفل الخ (قوله على حد) أي على معنى اه كرى والاولى أي على طبق
 (قوله وبه الخ) أي بالمعنى المذكور اه كرى عبارة السيد عمر أي بما أشار إليه حديث الغامدية من ان
 استيفاء الحد وان كان فوريا قد يمنع منه مانع كالحمل اه عبارة النهاية فلا يشكل بما ذكرهنا مع وجوب
 الاستيفاء فورا اه قال الرشيدى قوله وفلا يشكل بما ذكرهنا أي من منع الكفالة في حدوده تعالى وقوله

الخ يفهم عدم الانحصار في التكفل به عنده مال فليتأمل (قوله مكتاب بالنجوم) أخرج ديون المعاملة لما
 تقدم من صحة ضمانها لغير السيد فينبغي أن يصح التكفل به لغير السيد بخلاف السيد وان استحق احضاره
 بمجلس الحكم كما هو ظاهر فليراجع (قوله نحو زكاة الخ) قال في الروض تصح الكفالة بدين من عليه مال
 يصح ضمانه وان جهل قال في شرحه او كان زكاة اه وقد تقدم في الشرح صحة ضمان الزكاة وما يتعلق به (قوله
 او تعلقت بالعين وتمكن منها) هلاصح التكفل وإن لم يتمكن من ادائها إذ غاية الأمر انها في يده أمانة أو في
 معناها وذلك لا يمنع صحة التكفل فليراجع (قوله كل من استحق حضوره الخ) قد يقال يرد عليه المكتاب
 في نجوم الكتابة لظهور ان السيد قد يستحق احضاره لنحو امتناعه من الاداء مع عدم فسخه او لا خلافا فيما
 في نحو قدر النجوم مع عدم صحة التكفل بيده بالنسبة للنجوم كما تقدم (قوله وقن أبى) أي باذن الابن (قوله
 وكذا عكسه) كما هو ظاهر عبارة الروض كدعوى زوجيتها وعكسه وكذا الكفالة بهالمن ثبتت زوجيته
 قال في شرحه وكذا عكسه فيما يظهر كان الزوج موليا اه (قول المصنف ومنعه في حدود الله تعالى)

ومع وجوب الخ إشارة الى دفع اشكال ثان يرد على قصة الغامدية وهو ان الحد يجب فيه الفور فلم اخر حدها والاصل ان قصة الغامدية مشككة من وجهين اه اى جهة الكفالة فى حد الله تعالى وجهة تاخير (قوله) وبحث الأذرعى الخ اعتمد شيخنا الشهاب الرملى اى والنهاية والمغنى خلاف هذا البحث كما مر اه (قوله) من هو اى الحد المتختم (قوله) وبنافيه اى ما يحتمل الأذرعى من محبة التكفل المذكور (قوله) ان لم يرد الخ اى الأذرعى بالحد المتختم حد قاطع الطريق الخ واعتمد المغنى والنهاية عدم استثناء حد قاطع الطريق عبارتهما واللفظ للثاني وشمل كلامه ما اذا تحتم استيفاء العقوبة وهو ما اقتضاه تعليلهم واعتمده الوالد رحمه الله تعالى خلافا لبعض المتأخرين اه قال ع ش قوله مر اذا تحتم استيفاء العقوبة كقاطع الطريق اه (قوله) جواهم الخ اى بتاويل تكفل الغامدية باقامة مؤنها اه كردى (قوله) لانه قد يستحق الى قول المتن ثم ان عين فى النهاية الاقوله سواء الى لاجل اذنه (قوله) عليهما اى على صورتها اذا تحمل الشهادة كذلك اه معنى (قوله) فيطالب الخ اى يطالب الكفيل وليهما باحضارهما عند الحاجة اه معنى (قوله) ما بقى حجره اى حجر الولى عليه ما قال سم قوله ما بقى حجره يفيد انقطاع المطالبة اذا زال الحجر اه وقال ع ش شمل قوله مر ما بقى حجره ما لو بلغ الصبي غير رشيد وقضية ما يأتى فى السفه ان الطلب متعلق به دون الولى وقد يقال لما سبق اذن الولى استصحب وعليه فيفرق بين الكفالة ليدنه بعد بلوغه سفهيا وبين الكفالة به قبل بلوغه اذا بلغ كذلك وخرج بقوله ما بقى حجره ما لو بلغ الصبي رشيدا وفاق المجنون فتوجه الطلب عليهما وان لم يسبق منهما اذن اكتفاء باذن وليهما اه (قوله) وبحث الأذرعى اشترط اذن ولي السفه وهو الاظهر اه معنى (قوله) وهو الذى يظهر ترجيحه معتمداه ع ش وقال سم ينبغى الا أن يلزم فوات كسب مقصودا واحتيج الى مؤنة فى الحضور فيعتبر اذن الولى مع مراعاة المصلحة اه يأتى عن السيد عمر ما وافقه (قوله) لصحة اذنه لك ان نقول سلمنا ذلك لكنه قد يحتاج الى المال بناء على ما سياتى من تعميم وجوب الحضور ويأتى نظير ذلك فى العبد ايضا فتدبره والاصل انه لو فصل فى العبد والسفهيه بين احتياجهما الى المؤنة فى حضور محل التسليم وبين عدمه السكان وجها وجها وينبغى ان مثل الاحتياج الى المؤنة بالنسبة للعبد تفويت المنفعة اه سيد عمر (قوله) غيره اى غير الأذرعى (قوله) انتبى اى كلام الغير (قوله) وانما يظهر اى اعتبار اذن القن لا سيده (قوله) ومحسوس باذنه الخ عبارة المغنى ويبدن محسوس وغائب باذنه كما سياتى فى عموم اللفظ لان حصول المقصود متوقع وان تعذر تحصيل الغرض فى الحال كما يصح ضمان المعسر فى الحال ولا فرق بين ان يكون فى موضع يلزمه الحضور منه الى مجلس الحكم ام لا حتى لو اذن ثم انتقل الى بلدها حاكم او الى فوق مسافة العدو فوقع بعد ذلك صحت ووجب عليه الحضور معه لاجل اذنه فى ذلك اه (قوله) كذلك اى باذنه لتوقع حضوره (قوله) المال مفعول الضمان عبارة النهاية لذلك اه قال ع ش اى لتوقع خلاصه اى من الغيبة بان يحضر اه (قوله) كان الخ الاولى اى كان يبلده حاكم حال الكفالة او بعدهام لا (قوله) لاجل الخ متعلق بقوله فيلزمه الحضور الخ قول المتن (ميت) اى ولو كان عالما وليا ونيابا لا نظر لما يترتب على ذلك من المشقة فى حضورهم فى جانب الخروج من حقوق الادمين اه ع ش (قوله) لعدم العلم الخ عبارة المغنى اذا تحمل كذلك ولم يعرف اسمه ونسبه اه (قوله) وعمله اى محل محبة كفالة الميت اه ع ش (قوله) لا بعده) يحتمل وان لم يوار بالتراب وان لم يسد للحد بناء على امتناع رجوع المعبر حينئذ اسم عبارة ع ش المراد بالدفن وضعه فى القبر وان لم يمل عليه التراب وينبغى ان مثل الوضع ادلاؤه فى القبر ثم رأته فى سم على حجج فى العارية وعبارته بل توجه امتناع الرجوع اى فى العارية بهجر دالا نهر ان لم يصل الى ارض القبر

أى وان تحتمت ولم تسقط بالتوبة كما اعتمده شيخنا الشهاب الرملى (قوله) وبحث الأذرعى اعتمد شيخنا الشهاب الرملى خلاف هذا البحث كما مر (قوله) ما بقى حجره يفيد انقطاع المطالبة اذا زال الحجر (قوله) يظهر ترجيحه) ينبغى الا أن يلزم فوات كسب مقصودا واحتيج الى مؤنة فى الحضور فيعتبر اذن الولى مع مراعاة المصلحة (قوله) لا بعده) يحتمل وان لم يوار بالتراب وان لم يسد للحد بناء على امتناع رجوع

ولم يسقط بالتوبة صحة التكفل ببدن من هو عليه وينافيه ان لم يرد حد قاطع الطريق فقط جواهم عن الخبر المذكور (ويصح ببدن صبي ومجنون) لانه قد يستحق احضارها ليشهد من لم يعرف اسمها ونسبها عليهم ما بنحو اتلاف ويشترط اذن وليهما فيطالب باحضارهما ما بقى حجره وبحث الأذرعى اشترط اذن ولي السفهيه وله احتمال بخلافه وهو الذى يظهر ترجيحه لصحة اذنه فيما يتعلق بالبدن كما يعلم مما مر فيه ثم راب غيره قال ان هذا هو ظاهر كلامهم ومثله القن فيعتبر اذنه لا اذن سيده اه وانما يظهر فيما لا يتوقف على السيد كاتلافه الثابت بالبيعة (ومحبوس) باذنه لتوقع خلاصه كما يصح ضمان معسر المال (وغائب) كذلك وان كان فوق مسافة القصر فيلزمه الحضور معه سواء كان يبلدها حاكم حال الكفالة او بعدها طالب احضاره بعد ثبوت الحق اوقبله للمخاصمة على المعتمد خلافا للزركشى وغيره لاجل اذنه فى ذلك فهو المورط لنفسه (وميت) ليحضره فيشهد) يضم أوله وفتح ثالثة (على صورته) لعدم العلم باسمه ونسبه لانه قد يحتاج لذلك وعمله قبل الدفن لا بعده وان لم يتغير

لان في عودهم من هواء القبر بعد ادلائه ازراء به فتامل اه (قوله وعدم النقل) انظر علام عطف اه سم
 عبارة النهاية ومع عدم النقل المحرم وعبارة المغنى ومعلوم ان محل ذلك قبل دفينه وقبل تغيره ولا نقل من بلد الى
 آخر فان حصل شئ من ذلك لم تصح الكفالة اه وكل منهما ظاهر ويمكن ان يقال ان الواو فيه بمعنى مع أو
 انه بصيغة المضى والواو حالية (قوله ذكره الاذرى) اى قوله واذن الولي الخ (قوله في هذه الاحوال) اى
 المشار اليها بقوله قبل الدفن الخ (قوله وبحت) اى قوله ووافقه في المغنى (قوله وبحت في المطلب الخ) الاوجه
 انه ان كان محجورا عليه عند موته اعتبر اذن الولي من ورثته فقط والافكلهم فان كان فيهم محجور عليه قام
 وليه مقامه شرح مر اه سم قال ع ش قوله من ورثته التقييده يقتضى تخصيص الولي بالاب والجد
 دون الوصى والقيم ان كانا غير وارثين وعبارة الزيادة وحاصله انه ان كان للبيت ولي قبل موته اعتبر اذنه فقط
 لا اذن الورثة وان لم يكن له ولي قبل موته اعتبر اذن جميع الورثة ان كانوا اهلا للاذن والا فاذن اوليائهم وهى
 تقيده انه لا فرق في الولي بين الوصى وغيره اه (قوله اذن الوارث) في شرحه للارشاد ودخل في الوارث
 بيت المال فيقوم الامام مقامه ثم استثنى الذى مات بلا وارث موافقا لما هنا وقوله فيقوم الامام مقامه
 القياس اعتبار اذنه اذا كان الوارث غير حائز ايضا اه سم (قوله ان تاهل الخ) اى بان كان رشيدا اما غيره
 ولو سفيها فاعتبر اذن وليه على ما اقتضاه كلامه اه ع ش (قوله كذا نظر بيت المال) اى فيمن لا ولي له خاص
 اه رشيدى فهو مثال للوارث عبارة المغنى ودخل في الوارث بيت المال اه (قوله ثم بحث الخ) معتمد اه
 ع ش (قوله جميع الورثة) اى مع اعتبار اذن ولي غير المتاهل منهم اه سم عبارة ع ش اى حيث لم ياذن
 في حياته لم يأت من الحمل اه (قوله وتعبه) اى بحث المطلب (قوله بحمل الاول) اى بحث المطلب (قوله
 باذنه في حياته) قد يقال بطلان اذنه بالموت اه سم اقول في اقتصار المغنى على بحث المطلب كما مر إشارة اليه
 (قوله كذا في الخ) عبارة المغنى وبقي ما لو مات ذمى عن غير وارث وانتقل ماله فينا لبيت المال وظاهر كلامهم
 عدم الاكتفاء باذن الامام وهذا هو ظاهر اه (قوله فظاهر الخ) تردد في شرح الروض اه سم عبارة
 السيد عمر قوله لا تصح كفالته محل تامل لان الامام له الولاية العامة وان اتنى الارث ولا يتبعه عليه لا تقصر
 من ولا يولى غير وارث على صبي اه واعتمد النهاية والمغنى وشرح الارشاد ما في الشرح كما مر (قوله ان
 صلح ينبغي ان تعيين ما لا يصلح مفسد وكلامه يقتضى انه يصلح ولا يتعين اه سم عبارة الرشيدى انظر لو كان
 اى المعين غير صالح هل تبطل الكفالة او تصح ويحمل على اقرب محل اليه نظرا والمتبادر الاول فليراجع
 اه (قوله سواء كان ثم) اى في المكان المعين اى في حضور المكفول به (قوله وبحت الاذرى الخ) اعتمده
 سم والسيد عمر وفاقا للنهاية عبارتها ويشترط ان ياذن فيه اى في المكان المكفول بيده فباظهار كما بحثه
 الاذرى فان لم ياذن فسدت ولا يغنى عن ذلك مطلق الاذن في الكفالة وقد يتوقف فيه اه قال ع ش قوله مر
 ويشترط الخ معتمد قوله ولا يغنى عن ذلك الخ معتمد قوله وقد يتوقف الخ اى بان يقال حيث اذن في ذلك
 لا تنفوت الا ما كن فيه ويرد بان الا ما كن قد تختلف بالنسبة له بان يكون له غرض فيما اذن فيه بخصوصه
 كعرقه اهله مثلا اه ع ش عبارة السيد عمر بحث الاذرى متبجها ولا وجه للتوقف فيه ثم رأيت المحشى سم

المعبر حينئذ (قوله وعدم النقل) انظر علام عطف (قوله وبحت في المطلب الخ) الاوجه انه ان كان
 محجور عليه عند موته اشترط اذن الولي من ورثته فقط والافكلهم فان كان فيهم محجور عليه قام وليه مقامه
 شرح مر (قوله اذن الوارث) في شرحه للارشاد ودخل في الوارث بيت المال فيقوم الامام مقامه نعم
 لو مات ذمى عن غير وارث وانتقل ماله فينا لبيت المال فظاهر كلامهم عدم الاكتفاء باذن الامام وهو متبجها
 لانه لا علقه بين الامام وبينه بوجه اه وقوله فيقوم الامام مقامه القياس اعتبار اذنه اذا كان الوارث غير
 حائز ايضا (قوله جميع الورثة) اى مع اعتبار اذن ولي غير المتاهل منهم (قوله باذنه في حياته) قد يقال
 بطلان اذنه بالموت (قوله فظاهر) تردد في شرح الروض (قوله ان صلح) ينبغي ان تعيين ما لا يصلح مفسدا
 وكلامه يقتضى انه يصلح ولا يتعين (قوله وبحت الاذرى الخ) اقول هو متبجها واختلف به الغرض كعبد

وعدم النقل المحرم وان لا
 يتغير في مدة الاحضار واذن
 الولي في مثل هذه الاحوال
 لغو ذكره الاذرى وبحت في
 المطلب اشترط اذن الوارث
 أى أن تاهل والا فولي
 كذا نظر بيت المال ووافقه
 الاسنوى ثم بحث اشترط
 اذن جميع الورثة وتعبه
 الاذرى بان كثيرين صوروا
 مسألة المتن بما اذا كفله
 باذنه في حياته اه وبجواب
 بحمل الاول على ما ذالم باذن
 أما من لا وارث له كذمى
 مات ولم ياذن فظاهر أنه
 لا تصح كفالته (ثم أن عين
 مكان التسليم) في الكفالة
 (تعيين) ان صلح سواء كان
 ثم مؤنة أم لا وبحت
 الاذرى اشترط رضا
 المكفول بيده به وفيه
 وقفة (والا) يعين

(فكانها) يتعين إن صلح أيضا كالمسلم (٢٦٢) كلامهم هنا يفهم انه لا يشترط بيان محل التسليم وإن لم يصلح له موضع التكفل أو كان له مؤنة

قال مانصه اقول هو متجه إن اختلف به الغرض كبيع يد يوجب مؤنة انتهى قول الماتن (فكانها) والمراد به قياسا على ما في السلم تلك المحلة لذلك المحل بعينه اهـ غش (قوله يتعين) إلى قوله من تردد في المغنى الا قوله وفي كلامه في الاما اذا ما انبه عليه (قوله ان صاحب ايضا) والابان لم يكن صالحا وكان له مؤنة فلا بد من بيانه ولو خرج عن الصلاحية بعده تعين اقرب محل اليه قياسا على السلم وإن لم يفرق بعضهم بينهما لا يمكن رده بان المدار في البابين على العرف وهو قاض بذلك فيهما اهـ نهاية عبارة سم قوله يتعين ان صلح فلو خرج عن الصلاحية تعين اقرب مكان صالح على ما هو قياس السلم فان لم يصلح وجب البيان ولا افسدت كالمسلم مر اهـ (قوله فيحتمل التسوية) تقدم عن النهاية عبارة سم يتجه انه إن كان الاحضار لم يشترط تاخيرها فكما سلم الحال ولا فسكاؤجل اهـ (قوله ويحتمل الفرق) بان السلم عقد معاوضة والتكفل محض التزام وهذا هو الظاهر ويحمل على اقرب موضع صالح للتسليم اهـ معنى (قوله وتبعته الخ) وكذا تبعه المغنى كما مر انفا (قوله لكل منهما الخ) الانسب فلان كلا منهما (قوله عقد غرر) فديقال الفرر هنا اقوى لانه محض التزام اهـ سم (قوله وقد يفرق) اى بين السلم والضمان (قوله بانه يحتاج الخ) وقد يقال ان هذا هو المراد بالفرق الثانى (قوله من جواز اركاب البحر الخ) كذا في اصله بخطه رحمه الله ولا يخفى ما فيه اهـ سيد عمر اى وحق العبارة اركاب بدن المولى لا ماله بالبحر (قوله بشرطه) اى إذا لم يصلح موضع التكفل لتسليم المكفول (قوله اذا صاحبه) الجملة نعمت لبدن (قوله مؤنة المحضر) بكسر الضاد اى محضر القاضى (قوله بخلاف المؤنة ثم) اى في السلم المؤجل فعلى العاقد اى السلم اليه (قوله اما اذا لم يصالح الخ) اى المالك المدين او مكان الكفالة فهو راجع لما قبل الا وما بعدها (قوله فاقرب محل) القياس انه حيث اشترطنا تعيين محل التسليم اذ لم يصالح مكانها لا بد من تعيين محل والافسدت (قوله اى بنفسه الخ) اى بتسليم الكفيل بنفسه الخ وهذا تفسير مراد فلا يرد انه انما يناسب الاحتمال الاول (قوله او عين هنا) وفيما يأتى في شرح فان غاب استطرادى (قوله بما ذكر) اى بتعيين محل صالح او وقوع الكفالة في اصلا وحالا وبكونه اقرب محل صالح من محل التكفل او من المدين اذ لم يصلح اصلا وحالا وهذا على مرضى الشارح كما فى من الفرق بين الضمان والسلم واما على مرضى النهاية وسم من عدم الفرق فبالتعين او بوقوع الكفالة فيه او بخروجه عن الصلاحية بعده (قوله وان لم يطالب به) اى المكفول له الكفيل بتسليم المكفول (قول وان كانا متضاهين) اى وان كان كل منهما ضامنا عن الآخر اهـ كرى (قوله وهو ظاهر) ولو تكفل به رجلان معا او مرتبا سلمه احدهما لم يبرأ الاخر وان قال سلمته عن صاحبه ولو كفل رجل لرجلين فلم الى احدهما لم يبرأ من حق الاخر ولو تكافل كفيلان ثم احضرا احدهما المكفول به برى محضره من الكفالة الاولى والثانية ويرى الاخر من الثانية لان كفيله مسلم ولم يبرأ من الاولى لانه لم يسلم هو ولا احدهما من جهته ولو ابرأ المكفول له الكفيل من حقه برى. وكذا لو قال لاحق على الاصيل او قبله فى احد وجهين قال الاذرى انه الاقرب كايبرأ الاصيل باقراره المذكور نهاية ومعنى قال غش قوله لم يبرأ ان قال الخ ينبغي مالم يرض المكفول بذلك اهـ (قوله بينه وبين المكفول له) الى قوله وفيه نظر في النهاية (قوله ولو محبوسا بحق) المتبادر منه الموافق لتصرع المغنى ان المعنى ولو كان المكفول له محبوسا الخ خلافا لقول الكردى اى ولو كان المكفول محبوسا بحق اهـ عبارة النهاية ويرى بتسليمه له محبوسا بحق ايضا لا مكان احضاره ومطالبتة بخلاف ما لو حبس بغير حق لتعذر تسليمه اهـ قال ع ش قوله مروى بتسليمه الخ المراد من هذه العبارة ان الكفيل اذا سلم المكفول للكفول له يجوز مؤنة (قوله يتعين ان صلح) فلو خرج عن الصلاحية تعين اقرب مكان صالح على ما هو قياس السلم فان لم يصلح رجب البيان والافسدا كالمسلم مر (قوله فيحتمل التسوية) يتجه انه ان كان الاحضار لم يشترط تاخيرها فكما سلم الحال ولا فسكاؤجل (قوله لكل منهما عقد غرر) فديقال الفرر هنا اقوى لانه محض التزام (قوله اما اذا لم يصلح الخ) القياس انه حيث اشترطنا تعيين محل التسليم اذ لم يصالح مكانها لا بد من

وهو مخالف لنظيره في السلم المؤجل فيحتمل التسوية ويحتمل الفرق قال الدميرى وهو ان وضع السلم التاجيل والضمان الحلول وان ذاك عقد معاوضة وهذا محض غرامة والالتزام وفي كلامه في نظره وان جزم ثانياه ما شخنا وتبعته في شرح الارشاد اما لا فلا نأمنع ان وضع الضمان الحلول واما ثانيا فكل منهما عقد غرر ومع الفرر لا تفارق المعاوضة الالتزام كما هو واضح وقد يفرق بانه يحتاج للاموال لاختلاف المحال مالا يحتاج للابدان لما من جواز اركاب البحر يبدن المولى لا بماله وحيث ذاقها هناك مال فاحتيط له ببيان محل التسليم شرطه وما هنا بدن اذن صاحبه فلم يحتاج لبيانه ولا نظر هنا مؤنة المحضر لانها ليست على الكفيل العاقد فلا غرر عليه بل على المكفول بخلاف المؤنة ثم اما اذا لم يصلح فاقرب محل صالح على الاوجه من تردد فيه (ويرأ الكفيل بتسليمه) مصدر مضاف للفاعل او المفعول اى بنفسه او وكيله المكفول من بدن او عين الى المكفول له او وارثه (في مكان التسليم) المتعين بما ذكر وان لم يطالب به وقضية كلامهم انه لو كفل واحد

بدن اثنين لم يبرأ الا باحضارهما وان كانا متضامنين وهو ظاهر (بلا حائل) بينه وبين المكفول له ولو محبوسا بحق لا يتاين بما لزمه بخلاف ما اذا سلمه له محضرة مانع (كمتغلب) بمنعه منه فلا يبرأ لعدم حصول المقصود وهو

نعم ان قبل مختار ابري. وخرج بمكان التسليم غيره فلا يلزمه قبوله فيه ان كان له غرض في الامتناع كان يحمل التسليم بينته او من يعينه على خلاصه ولا اجبره الحاك على قبوله فان ضم تسليمه عنه فان فقد الحاك اشد دانه سلمه لوبري. ويأتي هذا التفصيل فيما لو احضره قبل زمته المدين (فرع) قال ضمننت احضاره كلما طلبه المكفول لم يلزمه غير مرة لانه فيما بعد ما ماق (٢٦٣) الضمان على طلب المكفول له

وهو محبوس رى ان كان الحبس بحق كان على دين الماعل به الشارح مر بخلاف ما اذا كان المكفول تحت يده متغلب فلا يبر الماعل به ايضا اه وهو ايضا صريح فيما قات (قوله ان قبل الخ) اي ان قبل المكفول له تسلم المكفول مع الحائل مختار لهذا القبول برى الكفيل اه سيد عمر (قوله تسلمه الخ) اي الحاك المكفول عن جهة المكفول له (قوله فان فقد الحاك) اي فقد الكفيل الحاك اي اغيبته عن البلد الى ما فوق مسافة العدوى او لشقة الوصول اليه لتجبيه واطالبه دراهم وان قالت اه عش (قوله وبرى) عطف على اشد (قوله كذا اعتمده شارح الخ) عبارة النهاية قاله البلقيني وتابعه عليه بهضم وهو الوجه وان نظره بان مقتضى اللفظ تعليق اصل الضمان الخ اه (قوله بل مقتضى اللفظ تعليق اصل الضمان) فيه وفي قوله الاتي كما هو المتبادر وقفة ظاهرة (قوله وتعليقه مبطل له الخ) اي فلا يلزمه احضاره مطلقا في الاولى ولا فيما بعدها (قوله فهو الوجه) اي بطلان الضمان من اصله اي من حيث الدليل فلا ينافيه قوله الاتي ليصح ويتكرر الخ فانه من حيث الحكم عنده (قوله الاولى) اي المرة الاولى اه كردى (قوله بالمتضى) بكسر الضاد وهو الطلب (قوله عليهم) اي على جعل كلما قيد الاحضار وجعله قيد الضمنت او على تعليق الضمان وتعليق الاحضار اذا لا يلزم مقتضى البطلان والثاني التكرار (قوله من ذلك) اي بما ذكر من التعليقين (قوله البالغ) الى التنبيه في النهاية (قوله فيصح) اي الضمان (ويتكرر الخ) اي الاحضار ولزومه (قوله البالغ العاقل) شامل للسفيه المحجور عليه سم وعش وسيد ذكر عزز البالغ العاقل وقوله اما الصبي الخ (قوله بحمل التسليم) اي وزمته اخذنا ما سيد كره (قوله فشهد) اي المكفول (قوله والوجه) الى التنبيه في المغنى (قوله فلا بد من قولهما) ينبغي ان عمله مالم يضر او قوله ولا ارسانى ولى اليك لاسلم نفسى عن جهة الكفيل القوي غلب على الظن صدقهما اخذنا ما قولوه في الاذنى دخول الدار وايصال الهدية اه عش (قوله على الوجه) عبارة النهاية كما يحتمل الاذرى وتسامى ولي المكفول كتسليمه اه قال عش قوله مر كما يحتمل الاذرى معتمدا اه وقال الرشيدى قوله مر كتسليمه اي المكفول المتعبر تسليمه اه (قوله هنا) اي فى تسلم المكفول نفسه عن الكفيل و (قوله لا فيما قبله) اي فى تسليم الكفيل المكفول ولا ينبغي ان تعبيره بالظهور اما هو بالنسبة للثاني والا قول المصنف ولا يكتفى الخ نص في الاول قوله فاشترط لفظ الخ هل يمين اللفظ بخصوصه او يقوم مقامه ما يدل على تسليمه نفسه عن الكفيل وان لم يكن لفظا محل تردد ولعل الثاني اقرب اه سيد عمر اقول وقول الشارح لا قرينة فيه اشارة الى ما ستقر به (قوله كما مر) اي فى البيع (ان احضره) اي الكفيل المكفول (قوله بغير محل التسليم) هل او بغير زمانه اه سم اقول نعم كما جزم به السيد عمر (فلا بد من لفظ الخ) فيه نظير ما مر فلا تغفل اه سيد عمر (قوله على قبوله) وفى نسخة على قوله وكل منهما محتاج الى التامل اه سيد عمر اي كان قضية السابق ان يقول دلى تسليمه عن الكفالة فيكون اللفظ من الكفيل ولك ان تقول انما عدل الشارح الى قوله على اشارة الى ان المدار الى لفظ المكفول له الدال على قبوله للمكفول فى غير محل التسليم فلا يكتفى بمجرد قول الكفيل سلمته عن الكفالة (بلا قوله) الى المتن فى النهاية والمغنى وزاد الاول حتى لو ظهر به المكفول له ولو يجلس الحكم وادعى عليه لم يبر الكفيل اه قال الرشيدى قوله مر وادعى عليه اي ولم يستوف عنه الحق بقرينة ما ياتي فى السوادة اه (قوله لانه) اي الكفيل وكذا ضمير من جمته (قوله ولا احد الخ) اي بان كان وكلا

تعيين محل ولا فسد (قوله البالغ العاقل) شامل للسفيه المحجور عليه (قوله بغير محل التسليم) هل بقولهما الا ان رضى به المكفول له على الوجه وتسليم اجنى باذن الكفيل كتسليمه وبدون اذنه لغو الا ان قبل المكفول له (تنبيه) ظاهر كلامهم اشتراط اللفظ هنا لا فيما قبله و يفرق بان يجى هذا وحده لا قرينة فيه فاشترط لفظ يدل بخلاف جى الكفيل به فلا يحتاج للفظ ونظيره ان التخليه فى القبض لا بد فيها من لفظ يدل عليها بخلاف الوضع بين يدي المشتري كما مر نعم ان احضره بغير محل التسليم فلا بد من لفظ يدل على قبوله له حينئذ فيما يظهر (ولا يكتفى بمجرد حضوره) بلا قوله المذكور لانه لم يسلمه اليه ولا اخذ من جمته (فان غالب) المكفول من بدن او عين

الان فقد الحاك اما

(لم يلزم الكفيل إحضاره ان جهل مكانه) (٣٦٤) لعذره ويصدق في جملة يمينته (والا) بان عرف مكانه (فيلزمه) عند امان الطريق ولم يكن

ثم من يمنعه منه عادة ويظهر انه لا يكتفي في هذين بقوله إحضاره ولو من دار الحرب ومن فوق مسافة القصر ولو في بحر غلبت السلامة فيه فيما يظهر وان حبس بحق فيلزمه قضاء ما عليه من دين ذكره صاحب البيان وغيره وفيه نظر ظاهر إلا ان يراد انه مع حبسه بحق في غير محل التسليم يلزم باحضاره ويحبس ما لم يتسبب في تخليصه ولو ببذل ما عليه ومؤنة السفر في مال الكفيل ولو كان المكفول بيده يحتاج لمؤن السفر ولا شيء معه فيظهر أن يأتي فيه ما مر في الدين المحبوس عليه (تنبيه) من الواضح انه إنما يلزم بالسفر للاحضار ويمكن منه ان وثق الحاكم منه بذلك وتوقا ظاهرا لا يتخلف عادة وإلا فالذي يظهر انه يلزم حينئذ بكفيل كذلك فان تعذر حبس حتى يزن المال قرضا أو يأس من إحضاره (ويمهل مدة ذهاب وإياب) عادة لانه الممكن وبمقتضى السنوى امهاله مع ذلك اى في السفر الطويل ثلاثة أيام كاملة مدة إقامة المسافرين والاذعى امهاله لا تتجاوز رفقته بأمن بهم وانقطاع نحو مطر وتلج ووحل مؤذ (فان مضت) المدة المذكورة (ولم يحضره) وقد رجعت تلك الشروط ومنها ان تلزمه الاجابة إلى القاضى لاذنه او القول المكفول له للكفيل احضره للقاضى

وهو عطف على الضمير المستتر في قوله لم يسلمه قول المتن (ان جهل مكانه) ولا يكلف السفر إلى الناحية التي علم ذهاب اليها وجهل خصوص القرية التي هو بها يبحث عن الموضع الذي هو به اه عش (قوله لعذره) إلى التثنية في النهاية لإقوله ويظهر إلى إحضاره وقوله من دار الحرب (قوله انه لا يكتفي الخ) الظاهر خلافه لانه قد يتخصص به خوف الطريق لنحو عذر خاص وكذا بقية الموانع قد تخصص به ويعسر عليه إقامة البيئته اه سيد عمر (قوله في هذين) كان المراد في عدم امن الطريق وفي وجود من يمنعه فليتامل اه سم (قوله إحضاره) فاعل قول المصنف فيلزمه (قوله وإن حبس) أى المكفول (قوله فيلزمه) أى الكفيل (قوله قضاء ما عليه) اى المكفول ثم إن كان قضاؤه للدين باذن المدين المكفول باذن رجع وإلا فلا لانه متبرع بذلك ولا يلزم من كونه نشأ عن الضمان المأذون له فيه أن يكون مأذونا له في الاداء اه عش (قوله انه) أي الكفيل وكذا الضمير المستتر في قوله يلزم وقوله يحبس الاثنين (قوله مع حبسه) اى المكفول وكذا الضمير في قوله لا ياتي باحضاره (قوله ومؤنة السفر) اى سفر الكفيل لا حضار الغائب سيد عمر وكردى زاد عش وامامؤنة المكفول فسياق في قوله ولو كان المكفول بيده الخ اه (قوله في مال الكفيل) بخلاف مالو امتنع المكفول من الحضور واحتيج في إحضاره إلى رسول من الحاكيم ليحضره على الحضور فان اجرة الرسول على المكفول مر اه سم (قوله ما مر في الدين) كانه يريد ما مر آتفا عن صاحب البيان اه سم عبارة الكردى قوله ما مر الخ وهو قوله فيلزمه قضاء ما عليه من دين مع قوله يلزم باحضاره ويحبس الخ يعنى يلزم الكفيل باحضاره ولو ببذل مال اه وعبارة عش اى يقال هنا يلزمه مؤن السفر ثم ان كان صرفه على المكفول ما يحتاج اليه باذنه رجع ولا يلزم من كونه نشأ عن الضمان المأذون له فيه ان يكون مأذونا له في الصرف على المكفول ومع ذلك فله الرفع إلى قاضى باذن الكفيل في صرف ما يحتاج اليه قرضا لان المكفول باذنه في الكفالة التزم الحضور مع الكفيل للقاضى ومن لازم صرف ما يحتاج اليه اه (قوله المحبوس عليه) اى الدين الذى حبس المكفول لاجله (قوله منه بذلك) اى من الكفيل بالاحضار (قوله فان تذر) اى كفيل الكفيل (قوله حتى يزن المال قرضا أو يياس الخ) قياس الاكتفاء بالياس من احضاره انه لو وزن المال ثم حصل اليأس رجع فيه ثم رأيت ما باتى عن شيخنا الشهاب الرملى وهو يؤيد ما ذكرته اه سم (قوله وبمقتضى السنوى الخ) اعتمده النهاية والمغنى ايضا (قوله اى في السفر الطويل) ان كان تقييد كلام السنوى بالطويل بالنسبة للثلاثة الايام فواضح ولا فحل تامل فينبغي في القصير اعتبار مدة الاستراحة على العادة فتامل اه سيد عمر (قوله والاذعى الخ) اعتمده النهاية والمغنى ايضا (قوله امهاله) اى عند الذهاب والعود نهاية ومقتضى (وانقطاع نحو مطر الخ) عطف على رفقته وينبغى ان مثل ما ذكر من الاعذار ما لو غرب المكفول لو نأثت عليه لجهل الكفيل مدة التغريب اه عش (قوله مؤذ) أى لا يسلك عادة ولا يحبس مع هذه الاعذار نهاية ومعنى (قوله لاذنه) اى لاجل اذن المكفول للكفيل في الكفالة فانه حينئذ تلزمه الاجابة إلى القاضى كردى (قوله او لقول المكفول له الخ) لا يخفى ان يوم حجة الكفالة مع عدم اذن المكفول وحبس الكفيل معه وليس كذلك لكن المناسب ذكره بعد قول المتن وانما لا تصح بغير رضا المكفول كإفعل النهاية والمغنى حيث قالانظر بعاء عليه واللفظ للثاني فلو كفل به بلا اذن منه تلزمه اجابة الكفيل فليس للكفيل مطالبة وان طالب المكفول له الكفيل كافي ضمان المال بغير اذن إلا ان سأله المكفول له إحضاره كان قال له احضره إلى القاضى فانه إذا احضره باستدعاء القاضى وجبت عليه لكنه ليس بسبب الكفالة بل لانه وكيل صاحب

أو بغير محل زمانه (قوله في هذين) كان المراد في عدم امن الطريق وفي وجود من يمنعه فليتامل (قوله في مال الكفيل) بخلاف مالو امتنع المكفول من الحضور واحتيج في حضوره إلى رسول من الحاكيم ليحضره على الحضور فان اجرة الرسول على المكفول مر (قوله ما مر في الدين) كانه يريد ما مر آتفا عن صاحب البيان (قوله حتى يزن المال قرضا أو يياس من احضاره) قياس الاكتفاء بالياس من احضاره انه لو وزن المال ثم حصل اليأس رجع فيه ثم رأيت ما باتى عن شيخنا الشهاب الرملى وهو يؤيد ما ذكرته (قوله

و يقول له القاضي احضره لانه حينئذ رسول القاضي اليه ولم يكف قول ذي الحق لان من طلب خصمه لقاض لا تلزمه اجابته من حيث طلبه له ومن ثم تقييد بمسافة العدوى وقولي وقد اخرج بدفع اعتداد الزركشي قول جمع لا يحبس كعسر بدن ووجه اندفاعه ظهور الفرق بان هذا يعد قادر اعلى احضار ما لزمه بخلاف ذلك (حبس) ان لم يؤدي الدين الى تعذر احضار المكفول بموت او نحو تغلب او جهل بمحله لا متناعه مما لزمه وببحث الاسنوي انه اذا حضر المكفول بعد تسليمه الدين رجوع به على من اداه اليه (٢٦٥) ورد بانّه تبرع بالاداء لتخليص نفسه واجيب

بمنع تبرعه وانما بذله للحيلة وهو متجه ومن ثم استرده ان بقى والا فبذله والكلام حيث لم ينو الوفاء عنه والام يرجع بشئ لتبرعه باداء دينه بغير اذنه ولو تعذر رجوعه على المأذون اليه قبل يرجع على المكفول لان اداءه عنه يشبه القرض الضمني له او لانه لم يبراع في الاداء جهة المكفول بل مصاحبة نفسه بتخليصه لها به من الحبس كل محتمل والثاني اقرب (وقيل ان غاب الي مسافة القصر لم يلزمه احضاره) (لانه بمنزلة الغيبة المنقطعة وردوه بان مال المدين لو غاب اليها لزم احضاره فكذا هو ولا فرق في جميع ما ذكر بين ان تطرا الغيبة او يكون غائبا وقت الكفالة نعم لا تصح بيدين غائب جهل مكانه (تقريبه) وقع للشارح هنا ما قد يتعجب منه حيث مزج المات بقوله فيلزمه احضاره من مسافة القصر فادونها وظاهره ان ما فوقها لا يلزمه الاحضار منه وهو خلاف مصحح الشيخين وغيرهما لا يقال هي وان بعدت تسمى مسافة القصر

الحق وعلى هذا لا بد من اعتبار مسافة العدوى وانما اعتبر استدعاء القاضي لان صاحب الحق لو طالب احضار خصمه لم يلزمه الحضور معه بل يلزمه اداء الحق ان قدر عليه والا فلا شيء عليه واذا امتنع الكفيل من احضار المكفول في هاتين الصورتين فلا حبس عليه اما في الاولى وهي فيما اذا لم تلزمه الاجابة فانه حبس على ما يقدر عليه واما في الثانية وهي فيما اذا قال له احضره الى القاضي فلانه وكيل اه (قوله ويقول له الخ) بالنصب - طلفا على القول (قوله لانه حينئذ) اي الكفيل حينئذ امره القاضي باحضار المكفول (قوله اليه) اي المكفول (قوله ولم يكف) اي في لزوم الاجابة (قوله ذي الحق) هو هنا المكفول (قوله لا تلزمه) اي الخصم (قوله) ومن ثم) اي من اجل انه حينئذ رسول القاضي اليه (يقيد) اي لزوم الاجابة حينئذ (قوله ان لم يؤدي) الى قوله والكلام في النهاية والمغنى (قوله ان لم يؤدي الدين) ظاهره انه اذا اداه ملكه المستحق ملك قرض فله التصرف فيه كالقرض مره اسم (قوله لا متناعه الخ) علة للحبس اه غش (قوله وببحث الاسنوي الخ) عبارة عن النهاية والمغنى والا وجه ان له استرداده الخ اه (قوله اذا حضر المكفول الخ) ويتجه كما افاده شيخنا الشهاب الرمي ان يلحق بقدمه اي من الغيبة تعذر حضوره بموت ونحوه حتى يرجع به بنهاية ومغنى وشم قال الرشيدى قوله مر حتى يرجع به اي حتى يرجع الكفيل بما غرمه اه (قوله عنه) اي المكفول (قوله على المأذون اليه) اي المكفول له (قوله لانها بمنزلة) الى قوله نعم في النهاية والمغنى (قوله في جميع ما ذكر) من قوله فان غاب الى هنا (قوله لا تصح بيدين غائب الخ) خلافا للنهية قال عش وقد بوجه كلام حج بان فائدة الكفالة احضار المكفول ولا يتاخر في الاذاعرف مكانه ويرد بان لا يلزم من الجهل بمكانه وقت الكفالة استمرار ذلك اه (قوله جهل مكانه) الذي في العباب عطف على ما يصح التكفل به او غائب لم ينقطع خبره اه وقوله لم ينقطع خبره عزاه في شرحه الى البحر اه سم (قوله هنا) اي في شرح والا فيلزمه (قوله بقوله الخ) اي من جامعتا ليسا بقوله الخ (قوله لا يقال) اي في تفسير قول الشارح المذكور لدفع ما يرده عليه (قوله هي) المسافة (وان بعدت) اي عن مرحلتين (تسمى الخ) اي مراد الشارح بقوله من مسافة القصر من مسافة يقصر فيها الصلاة لا التقييد بمرحلتين وجرى النهاية على ذلك التفسير (قوله لو لم يقل الخ) اي لو ترك الشارح لفظ فسادونها (قوله فليس مراده الخ) لا يخفى ما فيه فان مسافة القصر بالمعنى الشامل لا قلها وما زاد لها دون وهو ما ليس من افرادها وهذا ظاهر ولم يرد ان التعجب من الشارح في ذلك مما يتعجب منه بل لم يصدر عن تامل سم وسيد عمر (قوله بان له الخ) اي للرجع اه كردي (قوله ان يفصل بين مسافة العدوى وغيرها) اي والى فوقها الى مسافة القصر بالزوم فيها دون الاولى (قوله يعتد به) احتراز به عن اشار الى انه ينبغي ان يفصل الخ (قوله بل فيها) اي بل الخلاف المعتد به في مسافة القصر (قوله الاصل المتفق عليه) وهو مادون مسافة القصر (قوله وانه الخ) عطف على الاصل (قوله فاشار) اي من شذ (قوله)

(٣٤ - شرواني وابن قاسم - خامس) لان هذا انما يحسن لو لم يقل فسادونها اما اذا قال ذلك فليس مراده بمسافة القصر الا قلها لانها التي لها دون وقد يجاب بان له فائدتين احدهما الرد على من اشار الى انه ينبغي ان يفصل بين مسافة العدوى وغيرها والثانية بيان نكتة خلافة او ما اليها المتن وشار اليها في الخادم بقوله ما صححه الرافعي من الحاقه مسافة القصر بما دونها خلاف ما صححه المتولي فلعلنا ان مادونها خلاف فيه يعتد به بل فيها فالشيخان يلحقانها بما دونها والمتولي يفرق فقصد الشارح ان يبين الاصل المتفق عليه وانه لا عبرة بمن شذ

فاشار الى تفصيل فيه ولم يبال بذلك الا بهام لانه لا قائل بالفرق بين المسافة وما فوقها فيلزم من ثبوتها ثبوت ما فوقها ولا يلزم من ثبوت ما دونها ثبوتها فتعين ذكر الدون لتبينك الفائدةين (٢٦٦) فتأمل (والاصح انه اذا مات ودفن) أو هرب أو توارى ولم يدبر عمله (لا يطالب المكفيل

الى تفصيل فيه) أى فيما دونها أى بين كونه مسافة العدوى وغيرها كما مر آنفاً (قوله ولم يبال) أى الشارح (قوله أو هرب) الى قول المتن وانها لا تصح في النهاية والمعنى الا قوله ولا اثر الى ولو قال (قوله فالعقوبة) أى من حد أو غيره اه عش (قوله أو لى) عبارة المعنى واحترز بالمال عن العقوبة فانه لا يطالب بها جزاء ما (قوله) لانه لم يلزمه الخ وظاهر اطلاق المصنف عدم الفرق في جريان الخلاف بين أن يخلف المكفول وفادام لا لكن قال الاسنوى تبعاً للسبكي ان ظاهر كلامه اختصاصه بما اذا لم يخلف ذلك اه نهاية قال عش قوله وظاهر اطلاق المصنف الخ معتمد اه (قوله كما هو واضح) أى قوله لا لانه الخ (قوله وانما صح قرض) أى مع مشاركة هذه الصور لما نحن فيه فانه زاد خيراً في الجميع اه سم (قوله وضمان الخ) عطف على قرض (قوله هنا) أى في الكفالة (قوله وغيره) أى غير الغرم مبتدأ خبره قوله صفة الخ (قوله فالغيت وحدها) يتأمل معنى الغاء شرط الخيار للمضمون له فانه صاحب الحق ومتمكن من الإبراء متى شاء فاشتراط الخيار له تصريح بمقتضى العقود يمكن أن يجاب بان معنى الغائها أنه لا يترتب عليها شئ يزيد على مقتضى العقد اه عش (قوله ولا اثر لا رادة الشرط هنا الخ) خالفه النهاية والمعنى فقال لا قاله أى صحة الكفالة وبطلان التزام المال فيما ذكر الماوردى وهو كما قال الزركشى محمول على ما اذا لم يرد به الشرط والابطال الكفالة ايضاً اه (قوله المنفصل عن كفالت) فيه بحث لانه اذا اراد الشرط صار مضمون الجملة الشرطية متصلاً بكفالت مفيد له اذا لمعنى حينئذ كفالت بيده بشرط ان المال على ان مات فهو مساو في المعنى لقوله بعده على انه ان مات فانا ضامن وتفاوتهما في مجرد اللفظ لا اثر له فليتأمل اه سم (قوله فلم يؤثر فيه وان اراده) فيه انه رضى البيع أن الحاق الشرط المفسد ضرراً اذا ذكر في مجلس العقد وما هنا كذلك إلا أن فرق بأن البيع له زمان خيار مجلس الحاق الواقع فيه بالواقع في صلب العقد ولا كذلك الكفالة ثم يظهر ان عمل التردد ما لم يقل عزمت على الاتيان بما ذكر مع ارادة الشرطية قبل الفراغ من كفالت الخ فان قال ذلك ضرراً قطعاً فليتأمل اه سيد عمر أى فيصدق بيمينه لانه اعلم بنية قول المتن (بغير رضا المكفول) ظاهر انها بدون الاذن باطلة ولو قدر الكفيل على احضار المكفول قهر اعاليه وقياس صحة كفالة العين اذا كان قادراً على انتزاعها الصحة هنا ايضاً الا ان يفرق بأن العين الخ اه عش (قوله بغير رضا المكفول) أى الذى يعتبر اذنه (أو نحو وليه) أى حيث لا يعتبر رادخل بالنحو سيد العبد فيما يتوقف عليه كدين المعاملة (قوله أو نحو وليه) الى التنبيه في المعنى والنهاية قال سم قول المتن بغير رضا المكفول أى ولا بغير رضاه معرفته ولا بغير معرفة المكفول له بخلاف رضاه اه عبارة النهاية والمعنى وعلم من كلامه عدم اشتراط رضا المكفول له الكفيل كافي ضمان المال اه قال عش قوله مر عدم اشتراط رضا المكفول له وهل يرتد برده او لا فيه ما قدمنا في رد المضمون له من كلام حجج وسم على منهج اه (قوله بالمعنى السابق) كانه يريد مسألة صاحب البيان السابقة اه سم أى في شرح والا فيلزمه (تنبيه) لومات الكفيل بطلت الكفالة ولا شئ في الكفول له في تركته ولو مات المكفول لم تبطل ويبقى الحق لورثته كافي ضمان المال فلو خلف ورثة وغراماً وصايا لم يبرأ الكفيل إلا بالتسليم الى الجميع

بالمال) فالعقوبة أولى لانه لم يلزمه اصلاً بل النفس وقد قامت وذكر الدفن لانه قبله قد يطالب باحضاره للشهادة على صورته كما مر لانه لا يطالب قبله بالمال كما هو واضح (والاصح انه لو شرط في الكفالة انه يغرم المال) ولو لمع قوله (ان مات التسليم بطلت) الكفالة لانه شرط يتنافى مقتضاها وانما صح قرض شرط فيه نحو رد مكسر عن نحو صحيح وضمان بشرط الخيار للمضمون له أو حلول المؤجل لأن الغرم هنا مستقل بفرد بعقد فائر شرطه كشرط عقد في عقد وغيره بما ذكر صفة تابعة لا تحل بمقتضى العقد من كل وجه فالغيت وحدها وليس من الشرط كفالت بيده فان مات فعلى المال لانه وعد فليغو ويصح الكفالة ولا اثر لارادة الشرط هنا فيما يظهر خلافاً للزركشى لأن ان انما وقعت شرطاً لما بعدها المنفصل عن كفالت فلم يؤثر فيه وان اراده ولو قال كفالت لنفسه على انه ان مات فانا ضامته بطلت الكفالة والضمان لانه شرط يتنافى فيها ايضاً (و) الاصح (انها لا تصح بغير رضا المكفول)

أو نحو وليه لانه مع عدم اذنه لا يلزمه الحضور معه فتبطل فائدتها (فرع) يصح التكفل للمالك عين معلومة ويكفى ولو خفيفة لا مؤنة لردّها بردها لا قيمتها ولو تلفت بمن هي بيده ان كانت بيده ضمان واذن من هي تحت يده او قدر على انتزاعها منه فان تعذر ردها لنحو تلف لم يلزمه شئ (تنبيه) الذى يظهر في مؤن ردها انها على الضامن بالمعنى السابق في الدين المحبوس عليه المكفول به

(فصل) في صيغتي الضمان والكفالة ومطالبة الضامن وأدائه ورجوعه وتوابع لذلك (بشرط في الضمان) للدال (والكفالة) للبدن أو العين (لفظ) غالبا إذ أنه الخط مع النية وإشارة أخرى مفهومة كما به لم نكلامه في مواضع (يشعر بالالتزام) كغيره من العقود ودخل في يشعر الكتابة فهو أوضح من قول الروضة كغيرها يدل لأنها ليست دالة (٣٦٧) ظاهرة ثم الصريح (كضمنت) لك كذا ذكره

والظاهر كما قال الأذري وغيره خلافا لمن اعتمد الأول أنه ليس بشرط (دينك عليه) أي فلان (أو تحمله أو تقلدته) أي دينك عليه (أو تكفأت بيده) فلان أو نحوه مما يدل عليه فيما يظهر (أو أنا بالمال) الذي على زيد مثلا (أو باحضار الشخص) الذي هو فلان وإنما قيدت المال والشخص بما ذكرته لما هو واضح أنه لا يكفي ذكر ما في المتن وحده فإن قلت يحمل على ماذا قال ذلك بعد ذكرهما وتكون اللفظ المذكور بل وإن لم يجر لهما ذكر حلا لها على العهد الذهني قلت لا يصح هذا الحمل وإن أوجه قول الشارح المجهود بل الذي يتجه أنه فيهما كناية لما مر أول الباب أنه لا اثر للقرينة في الصراحة (ضامن أو كفيل أو زعيم أو حيل) أو قيل أي فلان كما هو واضح ولعلم حذفه لذلك وعلى ماعلى فلان ومالك على فلان على ثبوت بعضها نسا وبقيتها قياسا مع اشتها لفظ الكفالة بين الصحابة فن بعدم وخل عنه والمال على صريح

وبكفي التسليم إلى الموصى له عن التسليم إلى الموصى في أحد وجهين كما رجحه بعض المتأخرين أي إذا كان الموصى له معصورا لا كالفقراء ونحوهم كما قاله الأذري أنه معنى زاد الأهلية هذا إن كانت الكفالة بسبب مال فإن لم تكن بسببه فالمستحق للكفالة الوارث وحده

(فصل في صيغتي الضمان والكفالة) (قوله في صيغتي الضمان) إلى قول المتن دينك في النهاية وكذا في المعنى إلا قوله فهو واضح إلى المتن (قوله وتوابع لذلك) كقصد ما يرجع به أو جنسه وحكم ما لو أدى دين غيره بلا ضمان أه ع ش قول المتن (لفظ) صريح أو كناية أه معنى (قوله أذمته الخ) تعليل للتقييد بغالبا (قوله) إذ مثله الخط) ظاهره أنه لا فرق بين كونه من الأخرس وغيره ونقل سم على منبج عن الشارح مر أن هذا هو المعتمد أه ع ش قول المتن (يشعر بالالتزام) معنى يشعر يعلم ودعوى الأوصحية بالنسبة للدلالة فيه خفاء فتأمله أه سيد عمر عبارة ع ش قوله ودخل في يشعر الكناية بالثبوت صريح في أن الأشاره رخفي وقد يخالفه قول البيضاوي في تفسير قوله تعالى لا يشعر ولا يحس بذلك والشعور الأحساس ومشاعر الإنسان حواسه أه (قوله كذا ذكره) أي بضم لك إلى ضمنت (قوله) كما قاله الأذري (أقره المعنى والنهية أيضا) (قوله) اعتمد الأول) أي الضم أي اشتراطه (قوله) أنه ليس بشرط) أي الضم خبر قوله والظاهر قول المتن (دينك عليه) هو ظاهر أن اتحاد الدين وتوابعه عليه فلو كان عليه دين فرض وثمن مبيع مثلا وطالبه بدين فقال الكفيل ضمنت دينك عليه ثم قال بعد ذلك أنا ضمنت شيئا خاصا كدين القرض مثلا فلهل يصدق في ذلك أم لا ليه نظر وينبغي تصديق الكفيل إن دلت عليه قرينة كالوطالبه بدين القرض فقال ذلك فلو لم تقم على ذلك قرينة حمل على جميع الدين لأن الدين مفرد مضاف إلى معرفة ليعلم أه ع ش (قوله هو فلان) أي مثلا (قوله) وإنما قيدت المال والشخص بما ذكرته) الأقرب عدم الاحتياج لذلك كناية فيه كلامهم اكتفاء بلام العهد الخارجي كما يشير إليه صنيع الشارح المحقق وقول التحفة لا اثر للقرينة في الصراحة عمله بالنسبة لأصل الصيغة لا لتوابعها كالمعقود عليه كما يؤخذ من كلامهم في مواضع عديدة أه سيد عمر (قوله ذلك) أي ما في المتن (قوله) بعد ذكرهما) أي ذكر وصف المال ووصف الشخص الذين في الشرح (قوله) بل وإن الخ) عطف بحسب المعنى على قوله يحمل على النسخ والمعنى بل يمكن تصحيحه وإن الخ (قوله على العهد الذهني) ينبغي الخارجي أه سيد عمر وقد يجاب إراد اصطلاح النحلة للمعاني (قوله هذا الحل) أل للجنس في شمل العهد الذكري والذهني (قوله المعهود) مقول القول (قوله) بل الذي يتجه أنه فيهما كناية) اعلم أن قوله السابق ودخل في يشعر الكناية الخ صريح في أن مراد المصنف أعم من الصريح والكناية وحينئذ فلهل بل يتجه أنه فيهما كناية يرد قوله قلت لا يصح هذا الحل ويناقضه فتأمله فانه واضح أه سم وقد يجاب بأن كلام الشارح مبنى على المتبادر من أن ما في المتن أمثلة للصريح كما جرى عليه الشارح كالتباهة والمعنى وإن كان الممثل له شاملا له وللكتابة (قوله) أه أي العقد (فيهما) أي في العهد الذكري والعهد الذهني (قوله) لما مر الخ) قد در فيه (قوله) أي لفلان الخ) قياسا اعتبار نحوه في على ماعلى فلان أه سم (قوله لذلك) أي التوضيح (قوله) وعلى ماعلى) إلى قوله وخل عنه في النهاية والمعنى (قوله) وعلى ماعلى فلان) أي إذا ضم إليه لك بأن قال مالك على الخ فيما يظهر أه ع ش ومر عن سم أنفا ما يوافقه (قوله) لا خل عنه وأراد إبداء الأولى لأن أراد دخل عنه إبداء (قوله أيضا) أي كإرادة

(فصل) (قوله) بل الذي يتجه أنه فيهما كناية) اعلم أن قوله السابق ودخل في قوله يشعر الكناية الخ صريح في أن مراد المصنف أعم من الصريح والكناية وحينئذ فلهل بل الذي يتجه أنه فيهما كناية يرد قوله قلت لا يصح هذا الحل ويناقضه فتأمله فانه واضح (قوله) أي لفلان الخ) قياسا اعتبار نحوه في على ماعلى فلان

لأن على صيغة التزام صريحة في ضمان ماله عليه فن ثم لم يتجس لقول شيخنا والمال الذي لك عليه أن إرادته الاشتراط وصح حذف الروض له ويفرق بينه وبين مامر أنفا بأن القرينة ثم خارجية فضعفت عن أن تؤثر الصراحة أن أراد خل عنه الآن وكنا إن أطلق فيما يظهر لا خل عنه وأراد إبداء لأنه شرط مفسد وقول شيخنا بالابطال مع الإطلاق أيضا في نظر لأن خل عنه

لا عموم فيه فيصدق بالصورة الصحيحة بل هي المتينة منه وما عداها شكوك فيه ولا بإعلان مع الشك على أن قاعدة صور كلام المكلف عن الألفاظ ما وجد له يحمل صحيح غير بعيد من ظاهر لفظه صريح فيما ذكرته بل قاعدة أنه لا يعتبر اختيار المبطل كأنه كقولك بنى وأراد أبو مينا مثلا تؤيد إطلاقهم صراحته الشامل لأرادة أبدا أيضا فإن قلت لم حل المال هنا على ما على الأصل بخلافه في أنا بالمال إلى آخره قلت بفرق بان على المال كان صريح التزام وقع خبرا عن المال (٣٦٨) كان صريحا في دفع الإيهام الذي فيه وفي حمله على ما يلزم وهو ما في ذمة الأصل وإمامهم فالألفاظ

الأبد (قوله لا عموم فيه) قد يجاب بأنه في المعنى نفي فقيه عموم اذ معنى خل عنه لا تطالبه أو بأنه حذف معموله فيفيد العموم أي خل عنه الآن وبعد الآن وأبدا اه سم (قوله غير بعيد الخ) نعمت نان لمحمل (قوله من ظاهر لفظه) أي المكلف متعلق ببعيد (قوله صريح الخ) خبران والتذكير باعتبار الضابط (قوله يؤيد إطلاقهم الخ) قد يمنع أن هذان تلك القاعدة بل محلهما ما إذا لم يكن في اللفظ ما يناسب المبطل ويقرب منه كافي مثال النكاح المذكور بخلاف ما إذا كان فيه كافي مثالنا لأن الأمر بالتخيلة يناسب المبطل ويقرب منه لأن شرط التخيلة أي عدم المطالبة مطلقا مبطل فإذا أريد ما يكمل المبطل أبطل فليتأمل اه سم (قوله صراحته) مفعول إطلاقهم والضمير لقوله خل عنه والمال على (قوله الشامل الخ) نعمت للإطلاق (قوله لم حل الخ) أي حتى لم يحتاج للتقييد وقوله بخلافه في أنا بالمال أي حيث لم يحمل عليه حتى احتجج إلى التقييد السابق اه سم (قوله قلت بفرق الخ) بالتأمل الصادق يظهر أنه لا يصلح الفارقة فاما أن يكتفى بالإشارة فيهما ولا يكتفى بهما فيهما فتمامه ثم رايت الفاضل المحشى سم قال قوله يفرق الخ قد يقال على هذا الفرق أن صراحة على وقوعه خبرا عن المال يقابله صراحة لفظ ضامن وما عطف عليه وتعاق بالمال به هناك انتهى اه سيد عمر (قوله وفي حمله الخ) عطف على قوله في دفع الإيهام (قوله امر محتمل الخ) في إطلاقه تأمل (قوله أن أراد الخ) أي الشيخ خبران (قوله به) أي بذلك القول أي بقوله الذي لك عليه (قوله أن ذكر ذلك) أي الوصف المذكور (قوله أن ألاخبار عنه) أي عن المال (قوله لك على) صوابه عليه بالهاء بدل الياء (قوله والكناية) إلى المتن في النهاية لا قوله أو معنى إلى ولو الخ وقوله كحل الخ (قوله أو نحوه) أي نحو إلى (قوله بما ذكر) أي من عندى أو معنى وهو بيان للنحو (قوله فابراه) أي الكفيل (المستحق) أي المكفول له أو وارثه (قوله ثم وجدته) أي الكفيل المستحق (قوله لخصمه) أي المكفول (قوله صار كفيلة) أي فيكون صريحا اه ع ش (قوله ينبغي أن يكون كناية) أي فان نوى به ضمان المال وعرف قدره صحح الألفاظ وقال عميرة ما حاصلة أنه أن لم يرد به ضمان المال حمل على كفاية البدن لأنه لا يشترط لصحتها معرفة قدر المال المضمون اه ع ش (قوله كما يدل عليه) أي على كون خل عن مطالبة الخ كناية (قوله بالالتزام) إلى قوله وهو أنه في النهاية وكذا في المعنى الآخر لا قوله وايد الخ (قوله أن حقت به الخ) عبارة المعنى أن صحبته قريبة اه وضمير به كضمير تصرفه وصمير به في الموضوعين راجع إلى ما في المتن (قوله أن انعقد) أي الضمان أو الكفالة (قوله وايدته) أي بحث ابن الرفعة (قوله وهو) أي كلامهم أنه لو قال أن سلم الخ من السلامة وفي دلالة هذا الكلام على اعتبار القرينة وقفة ولعل لهذا استوجه الشارح بحث الأذرى الاتي (قوله وهو واجه) أي بحث الأذرى وكذا ضمير ويؤيده (قوله لكنه يشترط الخ) أي ابن الرفعة (قوله والأذرى الخ) عطف على ضمير لكنه (قوله ويحتمل في غيره الخ) أي سكت الأذرى عن حكم غير العامى وسكوته عنه صير نامتر ددافي

(قوله لا عموم فيه) قد يجاب بأنه في المعنى نفي فقيه عموم اذ معنى خل عنه لا تطالبه أو بأنه حذف معموله فيفيد العموم أي خل عنه الآن وبعد الآن وأبدا (قوله يؤيد إطلاقهم الخ) قد يمنع أن هذان تلك القاعدة بل أن محلهما ما إذا لم يكن في اللفظ ما يناسب المبطل ويقرب منه كافي مثال النكاح المذكور بخلاف ما إذا كان فيه كافي مثالنا لأن الأمر بالتخيلة يناسب المبطل ويقرب منه لأن شرط التخيلة أي عدم المطابقة مطلقا مبطل فإذا أريد ما يكمل المبطل أبطل فليتأمل (قوله فان قلت لم حل الخ) أي حتى لم يحتاج للتقييد وقوله بخلافه

باق على إيهامه لأنه لم يقترن به ما يخرج عنه وكون ال عهدة أمر محتمل لا يصلح مزيلا للإيهام اللفظي وهذا يتضح لك أن قول شيخنا والمال الذي لك عليه على أن أراد به أن ذكر ذلك شرط للصراحة ببعيد لما علمت أن الأخبار عنه يعلى قائم مقام وصفه بالذى لك على وإن أراد أنه تفسير مراد دل عليه اللفظ كان صريحا فيما ذكرته والكتابة نحو دين فلان إلى أو عندى أو معنى وخل عنه والمال إلى أو نحوه مما ذكر ولو تكفل فابراه المستحق ثم وجد ملازما لخصمه فقال خلّه وأنا على ما كنت غايه من الكفالة صار كفيلة وظاهر كلامهم أنه لا بد في صراحة هذه الألفاظ من ذكر المال فنحو ضمننت فلانا من غير ذكر مال ينبغي أن يكون كناية كحل عن مطالبة فلان الآن فانه كناية كما يدل عليه ما مر في إلى أو عندى (ولو قال أودى المال أو أحضر الشخص فهو وعد) بالالتزام كما هو صريح الصيغة نعم أن حقت به قرينة تصرفه إلى الانشاء

انعقد به كما بحثه ابن الرفعة وايدته السبكي بكلام الماوردى وغيره وهو أنه لو قال أن سلم مالى اعتقت عبدى انعقد نذره وبحث الأذرى عن العامى إذا قل قصدت به التزام ضمان أو كفالة لزمه وهو واجهه بما قبله ويؤيده ما باتى أنه لو قال دارى تؤيد كان لغوا إلا أن قصد بالاضافة كونها معروفة مثلا فيكون أقرارا وقد يقال البحثان متعاربان فان الظاهر أن ابن الرفعة لا يريد أن القرينة تلحقه بالصريح بل يجعله كناية بحيث أن نوى لومه أو الإفلا لكنه يشترط شيئين القرينة والنية من العامى وغيره والأذرى لا يشترط إلا النية من العامى ويحتمل في غيره

حكمه عنده اه رشیدی (قوله ان يوافق ابن الرفعة) اى فيشترط فيه النية مع القرينة اه رشیدی (قوله وان ياخذ باطلاقهم انه لغو) لا يخفى ان الاذرع لا يسمع ان يجعله كناية من العامى دون غيره لانه لا نظير له فتامل اه رشیدی (قوله و قول الشيخين) الى المتن في النهاية (قوله عن البوشنجي) امام عظيم منسوب الى بوشنج قرية من قرى خراسان كذا في هامش النهاية (قوله لان مطلقة) من اضافة الصفة الى موصوفها الى المضارع المطلق عما يخصه بالحال او الاستقبال (قوله الاستقبال) لعل المراد انه يحمل عليه نظر الى ان الاصل بقاء العزيمة فلا يحكم بزوالها بالاثبات بل يفظحتمل لان مطلق المضارع بحسب الوضع يحمل على الاستقبال لانه مشكل على كلا المذهبين في وضع المضارع اه سيد عمر اى ولا عبرة بالمذهب الثالث لغاية ضعفه (قوله به) اى باطلاق (قوله وقع الخ) اى العلاق (قوله قال الاسنوي الخ) جملة معترضة بين المبتدأ والخبر (قوله ظاهر في انه الخ) خبر و قول الشيخين الخ (قوله في انه) اى اطلق (قوله) مع النية وحدها) لك ان تقول انما اثرت النية وحدها في اطلق مريدة به الحال لانه احدى معنييه على القول بانه مشترك ومعناه الاصل على القول بانه حقيقة في الحال بخلاف او دى واحضرى معنى اضمن فانها لازمان للمعنى المراد نعم قياس اطلق اضمن ويجاب بان الماخوذ لا يلزم كونه في مرتبة الماخوذ منه من كل وجه بل يكفي وجود الجامع في الجملة وهو كون كل منهما مما يحتمله اللفظ ولو مجازا اه سيد عمر (قوله وحدها) اى بلا قرينة لقوله لا تى و وجدت الخ) مجرد تاكيد (قوله سواء العامى وغيره) معتمد اه ع ش (قوله وجدت قرينة لا) يحتمل ان ابن الرفعة انما اعتبر القرينة للاستدلال بها على قصد الالتزام لا لتوقف صحة الالتزام عليها بل يكفي فيها مجرد القصد اه سم (قوله ولا يجوز شرط الخيار) اى فان شرطه فسد العقد اه ع ش (قوله للضامن الخ) خرج المضمون له والمكفول له فليراجع اه سم اقول قد افاد الشارح والنهاية جواز المضمون له في شرحه والاصح انه لو شرط في الكفالة الخ وافاد المغنى هنا جوازه لها بما نصه ولا يجوز شرط الخيار في الضمان للضامن ولا في الكفالة للكفيل لمناقاة مقصودهما اما شرطه للمستحق فيصح لان الخيرة في الابرامو الطلب اليه ابدأ و شرطه للاجنبي كشرطه للضامن اه وكذا افاده ع ش هنا بما نصه قوله لم راوا اجنبى اى بخلاف ما لو شرطه للمضمون له او المكفول له فانه لا يقتضى فساد العقد لان كلا منهما له الخيار وان لم بشرط اه (قوله وان لم يقل الخ) قضية ضم النهاية والمغنى القول المذكور لما قبله انه قيد (قوله لا يجوز) الى قوله وكان الفرق في النهاية والمغنى وفيهما ايضا ولو اقر بضمان او كفالة بشرط خيار ففسد او قال الضامن او الكفيل لاحق على من ضمنه او كفله به او قال الكفيل برى المكفول صدق المستحق بيمينه فان نكل حلف الضامن والكفيل وبرئ ادون المضمون عنه والمكفول به ويبطل الضمان بشرط اعطاء مال ولا يحسب من الدين ولو كفيل يزيد على انى عليك اى المكفول له كذا وان احضرته فذاك والا فبعمرو او بشرط ابراء الكفيل وانا كفيل المكفول لم يصح اه قال ع ش قوله مر بشرط خيار ففسد اى بان شرطه لنفسه او لاجنبى وقوله لا يحسب من الدين هذا القيد انما يظهر اذا كان الدافع هو الضامن او المضمون عنه وكان الآخذ هو المضمون له وقوله وانا كفيل المكفول معناه ابراء الكفيل بان يقول تكفلات باحضار من عليه الدين على ان من تكفله به قبل برى ماه (قوله افرادها) اى

في انا بالمال اى حيث لم يحمل عليه حتى احتيج اى التقيد السابق وقوله يفرق قد يقال على هذا الفرق ان صراحة على وقوعه اخبر عن المال هنا بقوله صراحة لفظ ضامن وما عطف عليه وتعلق المال به هناك قوله وجدت قرينة لا) يحتمل ان ابن الرفعة انما اعتبر القرينة للاستدلال بها على قصد الالتزام لا لتوقف صحة الالتزام عليها بل يكفي فيها مجرد القصد (قوله للضامن الخ) خرج المضمون له والمكفول له فليراجع (قوله كان الفرق الخ) قد يشكك على هذا الفرق ضمان الاعيان ان اريد بالضمان هنا ما يشمله وايضا فالكفالة ليست هي الاحضار بل التزام الاحضار والالتزام لا يتعلق بالمسافات غاية الامر ان الاحضار قد يكون في طريق الخروج عن عهدها وقد لا يكون بان يكون المكفول حاضر افيصله اليه (قوله يتعلق

ان يوافق ابن الرفعة وان ياخذ باطلاقهم انه لغو و قول الشيخين عن البوشنجي في طابق نفسك فقال اطلق لم يقع شيء حالا لان مطلقة الاستقبال فان ارادت به الانشاء وقع حالا قال الاسنوي ولا شك في جريانه في سائر العقود ظاهر في انه يؤثر مع النية وحدها لامع عدمها سواء العامى وغيره وجدت قرينة ام لا وبه يعلم ان عمل مامر عن الماوردى ان نوى به الالتزام والالم ينعقد (والاصح انه لا يجوز) شرط الخيار للضامن او الكفيل أو اجنبى ولا (تعلقهما) اى الضمان والكفالة (بشرط) لانهما عقدان كالبيع (ولا توقيت الكفالة) كانا كفيل به الى شهر وان لم يقل وانا بعده برى كاهو ظاهر فذكره في كلامهم مجرد تصوير كالا يجوز توقيت الضمان جزءا كانا ضامن له الى شهر ولمذا أفرادها وكان الفرق ان الاحضار يتعلق

بالمسافات وهي بدخلها التوقيت ولا كذلك أداء الدين (ولو نجزها وشرط تأخير الاحضار شهرا) كضمنت إحضاره بعد شهر أى ونوى
تعلق بعد إحضاره فان علقه بضمنت فواضح (٢٧٠) انه يبطل وإن كلامهم في غير ذلك وإن أطلق قضية كلامهم الصحة ويوجه بظاهر

الكفالة (قوله كضمنت الخ) عبارة النهاية كضمنت إحضاره وأحضره بعد شهره وعبارة المحلى نحو أنا
كفيل يزيد أحضره بعد شهره (قوله فواضح انه يبطل) ولو ادعى إرادة تعلقه بضمنت قبل كاهو ظاهر
لا احتمال عبارة اه سم (قوله وإن أطلق قضية كلامهم الصحة الخ) وقد يقال لو قيل بالبطان كان له وجه
لما قالوه في الكناية انه لا بد لها من النية وانه لو لم ينو لغت ولم يقولوا بصحتها صونا للعبارة المكلف وايضا فلا صل
هنا برادة ذمة الضامن ولان الاصل في العمل الفعل والاحضار مصدر وضمن فعل والتعلق بالفعل هنا يوجب
الفساد فكان هو الاصل اه ع ش (قوله لانه التزام) الى قول المتن وأنه يصح في النهاية والمغنى إلا قوله وإلا
فهو ضعيف (قوله هذه الصورة) أى شرط تأخير الاحضار (قوله فلا يصح التاجيل) أى ما لم يريد اوقته
ويكون معلوما لها فلواراده احدى ما دون الاخر او مطلقا كان باطلا وبقي ما لو تنازعنا في إرادة الوقت المعين
وعدمه هل يصدق مدعى الصحة ومدعى الفساد فيه نظروا الاقرب الثاني لان الاصل برادة ذمة الضامن وان
الارادة لا تعلم إلا منه اه ع ش (قوله فيثبت الاجل الخ) ظاهره اصاله لا تبعاجل خلاف ما يأتى سم ومغنى (قوله
في حق الضامن) أى دون الاصل اه ع ش (قوله على الاصح) فلا يطالب الضامن إلا كما التزام اه مغنى (قوله
وفهم منه بالاولى الخ) لو اخر هذا من قوله وانه يصح ضمان المؤجل حالا كان اولى اه ع ش أى ليظهر قوله
ونقصه ايضا بل هو مكرر مع قوله الا فى نعم الخ (قوله جواز زيادة الاجل) لعله يثبت الاجل هنا مقصودا
لا تبعاجل كسئلة المتن اه سم (قوله ونقصه) أى ولا يلحق النقص كما صرح به في شرح الروض اه رشيدى
(قوله وقدر الاجل) أى ومعرفة (قوله لتبرغه) الى قوله وظاهر في النهاية إلا قوله او حق واره (قوله
كأصل الضمان) أنظر ما فائدة صحته مع عدم لزوم الوفاء به اه رشيدى عبارة البجيرمى عن ع ش
الاختلاف ظاهر فيما لو ضمن الحال مؤجلا اما عكسه فلا يظهر فيه ذلك لعدم لزوم التعجيل للضامن
فالتخالف بينهما إنما هو في مجرد التسمية اه (قوله واستشكل ذلك) أى تصحيح ضمان الحال مؤجلا
وعكسه (قوله ويفرق الخ) عبارة المغنى اجيب بان الشرط في المهرن إذا كان ينفع الراهن ويضر
بالمهرن او بالعكس لم يصح وهنا الضرر حاصل للراهن اما بحبس المهرن حتى يحل الدين واما يبيعه في
الحال قبل حلوله اه (قوله وهى لا تقبل تأجيلا) قد يقال ليس قضية الشرط رجوع التعجيل والحلول
للعين بل للتوثيق بها اه سم (قوله في حقه) أى الضامن (قوله او حق واره) قضيته انه لا يحل بموته وإلا
لم يثبت في حق واره وهو ممنوع إلا بنقل وثبوته تبعا لا يقتضى عدم حلوله بموته بل يكفي فيه حلوله بموت
الاصيل فليراجع اه سم عبارة السيد عمر قوله فيثبت الاجل في حقه أى مادام حيا بمعنى انه لا يطالب إلا بعد
الحلول او حق واره أى عند موت المورث بمعنى انه لا يطالب الوارث إذا خذمنه الاصيل إلا بعد حلول الاجل

بالمسافات) قد يقال أداء الدين زمانى قطعاً والتوقيت حقيقة إنما يتعلق بالزمان لانه عبارة عن تعيين الزمان
وتجديده واما المسافات فلا يتصور تعلق التوقيت بها نفسها فان تعلق بها من حيث نحو قطعها رجوع للمتناق
بالزمان لان قطعها زمانى فتعلق التوقيت بالاداء اقرب واظهر من تعلقه بالمسافات لتوقفه على ارتكاب
التكليف البعيد فمالمه (قوله فان علقه بضمنت فواضح انه يبطل) ولو ادعى إرادة تعلقه قبل كاهو ظاهر
لا احتمال عبارته ولا ينافى ذلك قولهم لو اقر به ضمن او كفيل بتوقف فكذبه المستحق صدق يمينه بناء على
جواز تبعيض الاقرار لانه هناك لم يقع اتفاق على العبارة الصادرة المحتملة كما فاجنح فيه فليتامل (قوله
فيثبت الاجل) ظاهره اصاله لا تبعاجل خلاف ما يأتى (قوله جواز زيادة الاجل) لعله يثبت الاجل هنا
مقصودا لا تبعاجل كسئلة المتن (قوله وهى لا تقبل تأجيلا) قد يقال ليس قضية الشرط رجوع التاجيل
والحلول للعين بل للتوثيق بها (قوله او حق واره) قضيته انه لا يحل بموته وإلا لم يثبت في حق واره وهو
ممنوع إلا بنقل وثبوته تبعا لا يقتضى عدم حلوله بموته بل يكفي فيه حلول بموت الاصيل فليراجع (قوله

أن كلام المكلف يسان
عن الالقاء الى اخره (جاز)
لانه التزام لعمل في الذمة
فكان كعمل الاجارة يجوز
حالا ومؤجلا ومن عبر
بجواز تأجيل الكفالة اراد
هذه الصورة وإلا فهو
ضعيف وخرج بشهرا
مثلا بنحو الحصاد فلا يصح
التأجيل اليه (و) الاصح
(انه يصح ضمان الحال
مؤجلا اجلا معلوما)
فيثبت الاجل في حق
الضامن على الاصح لان
الضمان تبرع وتدعو
الحاجة اليه فكان على
حسب ما التزمه وفهم
منه بالاولى جواز زيادة
الاجل ونقصه واسقط
المال من قول اصله ضمان
المال الحال ليشمل من
تكفل كفالة مؤجلة
يبدن من تكفل بغيره
كفالة حالة وعلم من
اشتراط معرفة الضامن
لصفة الدين اشتراط معرفة
كونه حالا ومؤجلا وقد
الاجل (و) الاصح (انه
يصح ضمان المؤجل حالا)
لتبرعه بالتزام التعجيل
فصح كاصل الضمان
واستشكل ذلك السبكي بما
لورهن يبدن حال وشرط في
الرهن اجلا وعكسه فانه
لا يصح مع أن كلا وثيقة
ويفرق بان التوفقة في

الرهن بعين وهى لا تقبل تأجيلا ولا حلولا وفي الضمان بذمة لانه ضم ذمة لذمة والذمة قابلة لالتزام
الحال مؤجلا وعكسه (و) الاصح (انه لا يلزمه التعجيل) كما لو التزم الاصيل التعجيل فيثبت الاجل في حقه أو حق واره

بموت الأصل إلا بعد
مضي الأقصر (وللستحق)
الشامل للمضمون ولو لوارثه
قليل والمحتال مع أنه
لا يطالبه لبراءة ذمته بالحوالة
كما مر ويرد بأنه لا يشمل
لأن المحتال ليس مستحقاً
بالنسبة للضامن (مطالبة
الضامن) وضامنه وهكذا
وإن كان بالدين رهن
واف (والأصل) اجتماعاً
وانفراداً وتوزيعاً بان
يطالب كلا ببعض الدين
لبقاء الدين على الأصل
وللخير السابق الزعم غارم
ولا محذور في مطالبتهما
وانما المحذور في تغريمهما
معاً كلا كل الدين والتحقيق
أن الذمتين انما اشتغلنا
بدين واحد كالرهنين بدين
واحد فهو كفرض الكفاية
يتعاق بالكل ويسقط
بفعل البعض فالتعدد فيه
ليس في ذاته بل بحسب
ذاتيهما ومن ثم حل على
أحدهما فقط وتاجل في
حق أحدهما فقط ولو افلس
الأصل فطلب الضامن بيع
ماله أولاً أوجب إن ضمن
بأذنه وإلا فلا لأنه موطن
نفسه على غدم الرجوع
(فرع) أفنى السبكي
وفقهائه عصره تبعاً للتولي
واعتمده البلقيني بأنه لو قال
رجلان لآخر ضمنا مالك
على فلان طالب كلا بجمع
الدين كرهننا عبدنا بالف

فثبتت في حقهما مختلف بالمعنيين المذكورين ولكن المعنى الثاني سيصرح به في كلامه نوع تكرار ولا يضر
كذا نقل عن تليذه عبد الرؤف وهذا الوجه يدفع ما أشار إليه الفاضل المحشي ويمكن أن يدفع ما أشار إليه
الموجه من التكرار بان ما سياتي في المؤجل أصلاً فهو هذا في المؤجل تبعاً وهذا القدر كاف في دفع التكرار اه
(قوله تبعاً) أي لا مقصود في الوجه الوجهين كما رجحه صاحب التعجيز في شرحه اه نهاية قال المغني وتظهر
فأنتهما في أموال الأصل والحالة هذه فإن جعلناه في حقه تابعاً لحل عليه والأفلا كما لو مات المضمون
والراجع الثاني اه أي خلافاً للتحفة والنهاية (قوله فلو مات الخ) تفريع على قوله تبعاً اه ع ش (قوله حل عليه
أيضاً) أي على الضامن كالأصل ومعلوم أنه يحل على الضامن بموته أي نفسه مطلقاً اه نهاية او سواء قلنا
يثبت تبعاً او مقصوداً ع ش (قوله لا يحل بموت الأصل الخ) لانه بالنسبة للشهر الثاني بمنزلة ضمان المؤجل
حالا وللشهر الأول بمنزلة ضمانه مؤجلاً فيثبت الاجل مقصوداً في الشهر الأول وتبعاً في الثاني فان مات الأصل
في الشهر الأول لم يحل على الضامن أو في الشهر الثاني حل عليه فهذا قاله الأبعد مضي الأقصر سم وع ش (قوله
الشامل) إلى قوله فهو كفرض الخ في المغني الا قول ويرد إلى المتن (مع أنه لا يطالبه) أي ان المحتال لا يطالب
الضامن (قوله لبراءة ذمته الخ) أي حيث لم يترض المحيل للضامن بخلاف ما لو أخال عليهم فلا يبرأ فيطالب
المحتال كلا من الأصل والضامن كما مر ويمكن حل كلام القليل على ذلك اه ع ش وفي السيد عمر نحو (قوله
كما مر) أي في باب الحوالة (قوله ويرد الخ) يتأمل ان ليس معنى المستحق إلا من له الدين يشكل هذا الرد فقام
اه سم اقول ويحمل المستحق على المستحق في باب الضمان كما هو المتبادر يندفع الاشكال (قوله لبقاء الدين
الخ) عبارة المغني اما الضامن فلحديث الزعم غارم واما الأصل فان الدين باق عليه اه (قوله معاً كلا)
بالنصب لعله باتباعه للضمير في تغريمهما بالنظر لمحله البعيد لانه مفعول ولو قال في تغريم كل الدين كان اخصر
واوضح اه سيد عمر (قوله يتعلق) أي فرض الكفاية بالكل أي بكل واحد من المكلفين (قوله فالتعدد فيه)
أي في الدين (قوله ومن ثم حل الخ) قال الشهاب ابن سم قد يقال هذا بالتعدد النسب منه بعدمه انتهى اه
رشيدى (قوله ولو افلس) إلى قوله قال البدر في المغني (قوله ولو افلس الأصل الخ) عبارة المغني وشرح
الروض قال الماوردي ولو افلس الضامن والمضمون عنه فقال الضامن للحاكم بيع أو لا مال المضمون عنه وقال
المضمون له ابدأ ببيع مال أي كما شئت قال الشافعي إن كان الضمان بالاذن أوجب الضامن والأفلا المضمون له واذ
رهن رهننا واقام ضامنا خبر المستحق بين بيع الرهن ومطالبة الضامن على الصحيح اه (قوله أولاً) أي قبل
غرم الضامن كان قال يبيع مال المفلس ووفوائه ما يخص دين المضمون له فان بقي شيء غرمته وائس المراد
ان المضمون له يقدم بدنه على بقية الغرماء اه ع ش (قوله على فلان) كان الأولى ان يذكر قوله وهو الف
كافي النهاية والمغني ليناسب قوله الاتي بنصف الاف (قوله نصف كل) عبارة النهاية والمغني حصه كل
منهما اه قال ع ش قوله مر فان حصه كل منهما رهن الخ ضعيف اه (قوله وقال جمع مقدمون الخ) قال
شيخنا الشهاب الرملي المعتمد في مسألة الضمان ان كلا ضامن للنصف فقط وفي مسألة الرهن ان نصف كل
رهن بالنصف فقط فالقياس على الرهن قياس ضعيف على ضعيف اه سم ووافقه أي الشهاب الرملي النهاية

(لا يحل بموت الأصل) لانه بالنسبة للشهر الثاني بمنزلة ضمان المؤجل حالا وللشهر الأول بمنزلة ضمانه مؤجلاً
فيثبت الاجل مقصوداً في الأول وتبعاً في الثاني فان مات الأصل في الشهر الأول لم يحل على الضامن أو في الشهر
الثاني حل عليه فهذا قال الأبعد مضي الأقصر وهو الشهر الأول بان مات في الشهر الثاني (قوله ويرد الخ)
يتأمل ان ليس معنى المستحق إلا من له الدين يشكل هذا الرد فقام (قوله مع أنه لا يطالبه) أي لا يطالب
الضامن (قوله ومن ثم حل الخ) قد يقال هذا بالتعدد النسب منه بعدمه فقامه (قوله ولو افلس الأصل
الخ) عبارة شرح الروض قال الماوردي ولو افلس الضامن والمضمون عنه فقال الضامن للحاكم بيع أو لا مال
المضمون عنه وقال المضمون له ابدأ ببيع مال أي كما شئت قال الشافعي ان كان الضمان بالاذن أوجب الضامن
والأفلا المضمون له انتهى (قوله وقال جمع مقدمون) قال شيخنا الشهاب الرملي المعتمد في مسألة الضمان ان

بالف ومال اليه الاذرى قال البدرين شبهة وهذا اُفتيت عند دعوى الضامن 'همام يضمنه اذالك الاعلى النصف وحافظهما على ذلك لان اللفظ ظاهر فيما ادعيه اه وظاهر ان قياس الاولين على الرهن واضح والاخيرين على البيع غير واضح لتعذر شراء كل له بالف فتمين تنصيف بينهما واذا اتضح قياس الاولين (٢٧٢) اتضح ما قالوه ولا نسلم ظهور اللفظ فيما ادعيه والابطال ما ذكره في الرهن وانما تقسط

الضمان في ألق متاعك في البحر وانا وركاب السفينة ضامنون لانه ليس ضمانا حقيقة بل استدعاء اتلاف مال المصلحة فاقصت التوزيع لثلاث ينفر الناس عنها ثم رأيت شيخنا اعتمادا اعتمدته قال وبه اُفتيت وعلاه بان الضمان وثيقة لانه قصد فيه التجزئة واما زرعة اعتمدته ايضا و فرق بنحو ما فرقته وهو ان الثمن عوض الملك فوجب بقدره ولا معارضة في الضمان ثم رأيت المتولى نفسه فرق بذلك (والاصح انه لا يصح) الضمان ومثله الكفالة (بشرط برادة الاصيل) لما فاته مقتضاه (ولو أبرأ الاصيل) أو برىء بنحو اداء واعتياض او حوالا وانما اثر البراءة في صورة العكس (برىء الضامن) وضامنه وهكذا لسقوط الحق (ولا عكس) فلو برىء الضامن بأبرأ لم يبرأ الاصيل ولا من قبله بخلاف من بعده وكذا في كفيل الكفيل وكفيله وهكذا وذلك لانه اسقاط وثيقة فلا يسقطها الدين كفك الرهن بخلاف مالو برىء بنحو اداء وشمل كلامهم

والمغنى كما يأتي (قوله ومال اليه الاذرى الخ) وأنا أقول كما قال الاذرى اه معنى عبارة النهاية وقال الاذرى والقلب اليه اميل وبه اُفتي الواو الدرجه لانه اليقين وشغل ذمة كل واحد بالزائد مشكوك فيه وبذلك اُفتي البدرين شبهة وبالتبعيض قطع الشيخ ابو حامد وهو الموافق للاصح في مسئلة الرهن المشبهة بان حصة كل مرهونه بالنصف فقط وقد قال ابن ابي الدم لا وجه الاول اه اى مطالبة كل بجميع الالف (قوله لبطال ما ذكره في الرهن) قد مر عن الشباب الرمي والنهاية اعتمادا بطلانه (قوله وانما تقسط الخ) جواب نشأ عن ترجيحه كلام الاولين من عدم التنصيف (قوله وأبزرعة اعتمدته) اى عدم التنصيف عطف على قوله شيخنا اعتماد ما الخ (قوله ومثله الكفالة) الى قوله وذلك في المغنى والى قوله وشمل في النهاية قول المتن (بشرط برادة الاصيل) وكذا لو ضمن بشرط برادة ضامن قبله وكفل بشرط برادة كفيل قبله اه معنى عبارة عش قوله بشرط برادة الخ هو في الضمان ويصور في الكفالة ببراءة كفيل الكفيل بان يقول تكفلت باحضار من عليه الدين على ان من تكفل به قبل برىء اه قول المتن (ولو أبرأ الاصيل) ينبغي أن من البراءة ما لو قال له أبرأنى فقال نعم فيبرأ بذلك قياسا على ما لو قيل له انما اساطقت زوجتك فقال نعم ومثله ايضا ما لو قال ضمننت لى ما على فلان من الدين فقال نعم فيكون ضامنا له اه عش (قوله وانما اثر ابرأ) اى لفظة ابرأ من باب الافعال وهو جواب سؤال (قوله بأبرأ) سيدكر محترزه (قوله لم يبرأ الاصيل) ولا من قبله الخ عبارة الروض وان ضمن به او كفل آخره بالآخر آخره وهكذا عليهم فان برىء الاصيل برؤ او غيره برىء ومن بعده لا من قبله انتهت سم ورشيدى اى فضمير قبله وبعده للضامن كما في عش لا الاصيل خلافا للكردى عبارة قوله ولا من قبله اى قبل الاصيل يعنى اصيل الاصيل لان كل ضامن بالنسبة الى من بعده اصيل اه فانه لا يتأتى في قوله بخلاف من بعده فتدبر (قوله وذلك) اى عدم العكس (قوله بخلاف مالو برىء بنحو اداء) اى فيبرأ الكل (قوله وشمل كلامهم الخ) بل كلامهم مصرح بذلك اه سم (قوله فيكون كبراءته الخ) فلا يبرأ الاصيل الا ان قصد اسقاطه عن المضمون عنه اه نهاية اى بخلاف مالو اطلق او قصد ابراء الضامن وحده عش (قوله بذلك) اى ببراء الضامن من الدين (قوله ان ذاك) اى الضامن و (قوله وهذا) اى الاصيل (قوله من تعدده الاعتبارى) بل يمكن رد ما قاله الزركشى مع تسليم اتحاد الدين لان معنى أبرأتك من الدين اسقطت تعلقه بك ولا يلزم من سقوط تعلقه به سقوط من أصله وانما سقط عن الضامن بأبراء الاصيل لان تعلقه به تابع لتعلقه بالاصيل فاذا سقط الاصل سقط تابعه اه سم (قوله تنبيه) الى قول المتن ولو ادى مكسر فى النهاية الا قوله وذكر العارية الى المتن (قوله اقال) اى لو قال اه نهاية (قوله ابرأته) اى من الضمان او الدين (قوله وان لم يقصد ذلك) اى بان قصد فسخ عقد الضمان او اطلاق (قوله في المجلس)

كلا ضامن للنصف فقط وفي مسئلة الرهن ان نصف كل رهن بالنصف فقط فالقياس على الرهن قياس ضعيف على ضعيف انتهى (قوله لم يبرأ الاصيل) ولا من قبله الخ عبارة الروض وان ضمن به او كفل آخره بالآخر آخره وهكذا عليهم فان برىء الاصيل برؤ او غيره برىء ومن بعده لا من قبله انتهى (قوله وشمل كلامهم الخ) بل كلامهم مصرح بذلك فان تعبير المحقق المحلى بقوله ولو ابرأ المستحق الاصيل من الدين صريح فى ان معنى قول المصنف ولا عكس انه لو أبرأ الضامن من الدين لم يبرأ الاصيل (قوله من تعدده الاعتبارى) بل يمكن رد ما قاله الزركشى مع تسليم اتحاد الدين لان معنى أبرأتك من الدين اسقطت تعلقه بك ولا يلزم من سقوط تعلقه به سقوط من أصله وانما سقط عن الضامن بأبراء الاصيل لان تعلقه به تابع لتعلقه بالاصيل فاذا سقط الاصل

مالو أبرأ الضامن من الدين فيكون كبراءته من الضمان وهو متجه خلافا للزركشى وقوله ان الدين واحد تعدد محله فيبرأ اى الاصيل بذلك يرد ما مر فى التحقيق من تعدده الاعتبارى فهو على الضامن غيره على الاصيل باعتبار ان ذاك عارض له الزوم وهذا اصلى فيه فلم يلزم من ابراء الضامن من العارض ابراء الاصيل من الذاتى (تنبيه) اقال المضمون له الضامن فان قصد ابراءه برىء من غير قبول وان لم يقصد ذلك فان قبل فى المجلس برىء والا فلا كما بحثه شيخنا وقال انه مقتضى كلامهم قال وصدق المضمون له

فإن الضامن لم يقبل لأن الأصل عدمه (ولو مات أحدهما) والدين مؤجل عليهما باجل (٢٧٣) واحد (جل عليه) لوجود سبب الحلول في

حقه (دون الآخر) لعدم وجوده في حقه وعند موت الاصيل وله تركه للضامن مطالبة المستحق بأن يأخذ منها أو يبرئه لاحتمال تلفها فلا يجحد مرجعا إذا غرم وقضيته أنه لو ضمن بغير الاذن لم يكن له ذلك إذ لا رجوع له وهو قياس مامر في افلاس الاصيل ولو قيل له ذلك فيهما مطلقا حتى لا يغرم لم يبعد إلا أن يجاب بأنه مقصر بعدم الاستئذان وعند موت الضامن إذا أخذ المستحق ماله من تركته لا ترجع ورثته على الاصيل إلا بعد الحلول وأقضى ابن الصلاح بأنه لو أعار عينا ليرهنها ثم مات لم يحل الدين لتعلقه بها لما مر أنه ضمان في رقبته دون الذمة وذكر العارية مثال والمدار على تعلق الدين بالعين بضامن فيها أو رهن لها (وإذا طالب المستحق الضامن فله مطالبة الاصيل) أو وليه (بتخليصه بالاداء ضمن باذنه) لأنه الذي ورطه في المطالبة لكن ليس له حبسه وأن حبس ولا ملازمته ففانتهى احضاره مجلس القاضى وتفسيقه بالامتناع إذا ثبت له مال (والاصح أنه لا يطالبه) بالدين الحال (قبل أن يطالب) كما لا يغرمه مثل الغرم (وللضامن) بعد ادائه من ماله كما افاده السياق (الرجوع على الاصيل أن وجد اذنه في الضمان والاداء) لصرفه

أى مجلس الايجاب بأن لا يطول الفصل عرفا بين لفظيهما اه عش (قوله في أن الضامن الخ) أى فى أنه أى المضمون له لم يقصد الا براه (قوله لم يقبل) أى الاقالة (قوله وعند موت الاصيل) الى المتن فى المغنى الا قوله وقضيته الى وعند موت الضامن (قوله أو يبرئه) أى الضامن (قوله وقضيته الخ) معتمد اه عش (قوله مامر) أى قبيل الفرع (قوله فيهما) أى فى مستأق موت الاصيل وافلاسه اه عش (قوله مطلقا) أى سواء كان الضمان بالاذن أو بدونه (قوله وعند موت الضامن الخ) عطف على قوله وعند موت الاصيل الخ (قوله ثم مات) أى المعبر (قوله لتعلقه بها) أى الدين بالعين (قوله أنه) أى اعادة العين لرهنتها (قوله دون الذمة) أى ذمة المعبر (قوله أو وليه) قال فى المطلب ولو كان الاصيل محجورا عليه لصبا للضامن باذن وليه ان طواب طلب الولي بتخليصه مالم يزل الحجر فان زال توجه الطلب على المحجور عليه ويقاس بالصبي المجنون والمحجور عليه بسفه سواء كان الضمان باذنه قبل الجنون والحجر ام باذنه وليمهما بعد ذلك اه مغنى وفى سم غن شرح الروض مثله قول المتن (ان ضمن باذنه) أى اما لو ضمن بغير اذنه فليس له مطالبة لأنه لم يسلمه عليه نهاية ومعنى (قوله لأنه الذى ورطه) أى أوقعه فى مشقة المطالبة وأصل التوريط الايقاع فى الهلاك اه عش (قوله ليس له حبسه الخ) قال فى العباب بعد هذا قال فى الانوار وله طلب حبسه معه انتهى فليتأمل معناه مع هذا اه سم وفى عش بعد ذكر كلام الانوار مانصه اى ولا يجب عليه ان يحبسه معه بل يتخير وعليه فقول الشارح م ليس له حبسه اى ليس له الا لزام بحبسه اه (قوله ففانتهى) أى المطالبة اه عش قول المتن (والاصح أنه لا يطالبه الخ) وعليه ليس له مطالبة المضمون له بأن يطالبه أو يبرئه ولا مطالبة الاصيل بالمال حيث كان ضامنا بالاذن مالم يسلمه فلو دفع له الاصيل ذلك من غير مطالبة أى من رب الدين لم يملكه ولو مده وضمناه ان تلف كالمقبوض بشراف فاسد فلو قال له اقض به ما ضمنت عني كان وكبلا والمال فى يده امانة ولو ابر الضامن الاصيل أو صالح عماسيغرم فيه ما اى الضمان والسكفة لا ورهنة الاصيل شيئا بما ضمنه أو اقام به كفيلا لم يصح إذ لم يثبت للضامن حق بمجرد الضمان ولو شرط الضامن حال الضمان ان يرهنه الاصيل شيئا أو يقيم له به ضامنا فسد اى الضمان لفساد الشرط نهاية ومعنى وقوله وعليه ليس له اى للضامن وكذا ضامنا ان يبرئه الخ ودفع له ولو مده وقال له وضمنت ورهنه وان يرهنه ويقيم له (قوله بعد ادائه الخ) أى ولم يقصد الاداء عن غير جهة الضمان انه نهاية أى بأن قصد الاداء عن جهة الضمان أو اطاق عش وينبغى فى صورة الاطلاق ان يحمل ان لم يكن عليه دين آخر للمضمون له فليتأمل رشيدى (قوله لصرفه) الى المتن فى المغنى (قوله لغرض الغير) اى الواجب على ذلك الغير كما يعلم مامر فى القرض اه رشيدى (قوله) اما لو ادى الخ) اى الضامن محترز قوله السابق من ماله عبارة المغنى هذا إذا ادى من ماله ما لو اخذ من سهم

سقط تابعه (قوله أو وليه) قال فى شرح الروض فى المجنون والمحجور عليه بسفه سواء كان الضمان باذنه قبل الجنون والحجر ام بان وليمهما بعد اه (قوله أو وليه) مالم يزل الحجر فان زال توجه الطلب على المحجور عليه كذا فى شرح الروض غن المطلب (قوله ليس له حبسه وان حبس ولا ملازمته) قال فى العباب بعد هذا قال فى الانوار وله طلب حبسه معه فليتأمل معناه مع هذا (قوله كما لا يغرمه قبل الغرم) قال فى شرح الروض اما إذا سلم فله مطالبة اى بالمال وحبسه وملازمته ولو دفع اليه الاصيل المال بلا مطالبة وقد لا يملكه اى وهو الاصح فعليه رده ويضمنه ان هلك كالمقبوض بشراف فاسد فلو قال له اقض به ما ضمنت عني فهو وكل والمال امانة فى يده صرح بذلك فى الاصل فى النسخ المعتمدة انتهى (قول المصنف وللضامن الرجوع) قال فى الروض وشرحه ولو ضمن رجل عن الضامن وادى فرجوعه ان ثبت على الضامن الاول لا على الاصيل وصرح الاصل بأنه إذا لم يثبت له الرجوع على الاول لم يثبت باذنه الرجوع الاول على الاصيل لأنه لم يغرم وبأنه إذا ثبت له الرجوع على الاول فرجوعه على الاول على الاصيل بشرطه وبأنه لو ضمن الشخص الضامن باذن الاصيل رجوع عليه كالمقبوض لغيره اذ ديني فاداه وبأنه لو ضمن عن الاصيل باذنه رجوع من ادى منهما عليه

الغارمين فادى به الدين فانه لا يرجع كاذكروه في الصدقات خلافا للثبوتى اه (قوله لو ضمن سيده) أى باذنه لاجتنبي ثم ادى بعد عتقه لعل وجهه انه لما جرى سبب الوجوب قبل العتق كان المغروم بسبب الضمان كانه من مال السيد اه عش وفي النهاية عطفنا على ما مر او ضمن السيد ديننا على عبده غير المكاتب باذنه واداه قبل عتقه او على مكاتبه باذنه واداه بعد تعجيله او ضمن فرع من اصله صدق زرجه باذنه ثم طرا اعساره بحيث وجب اعفائه قبل الدخول وامتنعت الزوجة من تسليم نفسها حتى تقبض الصدق فاداه الضامن فلا رجوع وان ايسر المضمون اى الاصل وكذا لو ضمنه عنه عند وجوب الاعفاف باذنه ثم ادى اه قال عش قوله مر قبل عتقه مفهومه انه لو ادى بعد عتقه رجوع عليه وقوله مر فلا رجوع اى لان ما اذاه صار واجبا عليه باعسار اصله وعلى هذا الزوج الاصل زوجتين وضمن صداقهما الفرع باذن اصله ثم اعسر الاصل فينبغي ان الفرع اذا غرم يرجع بصدق واحدة منهما لحصول الاعفاف بهار تكون الخيرة للفرع فيما يرجع به من الصدقين اه (قوله او نذر ضامن) اى بالاذن (الاداء) قد يستشكل انعقاد نذر الاداء مع وجوبه على الضامن والواجب لا ينعقد نذره اللهم الا ان يجعل المنذور مجرد عدم الرجوع فقط حتى يكون المقصود من قوله الله على الاداء عدم الرجوع هو نذر عدم الرجوع اه سم عبارة عش فان نذر الاداء ولم يذكر الرجوع ثم ادى لم يرجع قاله الجلال البلقيني لان الاداء صار واجبا فيقع الاداء عن الواجب ونزاعه مر في نفس انعقاد النذر لان الاداء واجب لا يصح نذره انتهى اه اقول ولك دفع اشكال سم ونزاع مر بان وجوب الاداء على الضامن على سبيل الكفاية كما مر وفرض الكفاية ينعقد نذره قول المتن (وان اتنى فبهما فلا) شمل ما لو اذن له المديون في اداء دينه فضمنه وأدى عن جهة الضامن وما لو قال له ادعنى ما ضمنته لترجع به على وادى لاعن جهة الاذن اه نهاية قال الرشيدى قوله مر عن جهة الضامن خرج به ما لو ادى عن جهة الاذن واطلق لكن الشهاب بن قاسم نقل عنه في حواشي المنهج انه لا رجوع في صورة الاطلاق فلعل ما اقتضاه كلامه هنا غير مراد له فليراجع اه وقال عش قوله مر لاعن جهة الاذن اى بان ادى عن جهة الضامن او اطلق فليتأمل ولو اختلفا في النية وعدمها صدق الدافع فان النية لا تعلم الا من جهته اه (قوله ولم ينه عنه) أى عن الاداء اه عش (قوله بعد الضامن) حق العبارة فان كان بعد الضامن الخ اه رشيدى (قوله فلا يؤثر) اى النبى فيرجع بما ادى اه عش (قوله فان انفصل عن الاذن) بان طال الزمن بينهما اه عش (قوله فهو) اى انتهى (رجوع عنه) اى الاذن وهو صحيح اه عش (قوله والا فاسد) اى وان كان النبى مقارنا للاذن فاسده النبى الاذن فلا رجوع في الصورتين (قوله وقد لا يرجع) الى قول المتن ولو ادى

وكذا لو ضمن سيده ثم ادى بعد عتقه او نذر ضامن الاداء وعدم الرجوع (وان اتنى) اذنه (فيهما) أى الضامن والاداء (فلا) رجوع له لانه متبرع (فان اذن) له (في الضامن فقط) أى دون الاداء ولم ينه عنه (رجع في الاصح) لان الضامن هو الاصل فالاذن فيه اذن فيما يترتب عليه اما اذنها عنه بعد الضامن فلا يؤثر أو قبله فان انفصل عن الاذن فلا رجوع عنه ولا فاسده ذكره الاسنوى وقد لا يرجع بان انكر اصل الضامن فثبت عليه بالبيئة مع اذن الاصيل له فيه فكذبها لانه يتكذبهها صار مظلوما بزعمه والمظلوم لا يرجع على غير ظالمه

لا على الآخر او ضمن عن الضامن والاصيل باذنهما رجوع على من شاء منهما بما شاء انتهى ببعض اختصار (فرع) في الناشرى ما نصه تنبيه لو ضمن باذن الولي في صورة الصغير والمجنون طالب الولي فلو اتفق ذلك بعد شهما فالمنجحه مطالبتهما واذن الولي في حال الحجر يقوم مقام اذنهما ولم ار من تعرض لذلك قاله ابو زرعة قال الاذرى نعم لو كان الصبي معدا فاعطاه ان الولي لا يطالب بخلاص الصبي بخلاف ما اذا كان الصبي موسرا قال الماوردى ولو كان غير الاب امره بالضامن عنه فليس للضامن المطالبة بخلاصه لاحد لانه ضمن باذن من لا ولاية له انتهى فافهم ان اذن له الحاكم والوصى ليس كاذن الاب انتهى (قوله وكذا لو ضمن سيده الخ) عبارته في شرح الارشاد ولو ضمن عبدا عن سيده باذنه وادى بعد العتق لم يرجع كالأجره ثم اعته اثناء المدة لا يرجع باجرة بقيتها وكذا لو ضمن عن قته باذنه وادى قبل عتقه او عن مكاتبه وادى بعد تعجيله لان السيد لا يثبت له على عبده دين انتهى وقضية تقييده بقبل العتق وبعد التعجيل انه لو ادى بعد العتق وقبل التعجيل يرجع وهو قريب مفهوم من التعليل المذكور (قوله او نذر ضامن الاداء) قد يستشكل انعقاد نذر الاداء مع وجوبه على الضامن والواجب لا ينعقد نذره اللهم الا ان يجعل المنذور مجرد عدم الرجوع فقط حتى يكون المقصود من قوله الله على الاداء عدم الرجوع هو نذر عدم الرجوع فقط (قوله

وهو هنا المستحق (ولا عكس في الاصح) بان ضمن بالاذن وادى بالاذن لان وجوب الاداء سببه الضمان ولم ياذن فيه نعم ان اذن له في الاداء بشرط الرجوع رجوعا وحيث ثبت الرجوع لحكمه حكم القرض حتى يرد في المتقوم (٢٧٥) مثله صورة (ولو ادى مكسر عن صحاح او صالح

عن مائة) ضمنها (يثوب قيمته خمسون فالاصح انه لا يرجع إلا بما غرم) لانه الذي بذله قال شارح التعجيز والقدر الذي سوه به يتيق على الاصيل إلا ان يقصد الدائن مساجته به ايضا وفيه نظر ظاهر لانه لم يسامح هنا بقدر وانما اخذه بدلا عن السكك فالوجه براءة الاصيل منه ايضا وخرج بما ذكره صلحه عن مكسر

بصحيح وعن خمسين يثوب قيمته مائة فلا يرجع إلا بالاصل فالخاصل انه يرجع باقل الاسمين من الدين والمؤدى وبالصالح ما لو باعه الثوب بمائة ثم وقع تقاض فيرجع بالمائة قطعا وكذا لو باعه الثوب بما ضمنه على الاصح واستشكل السبكي هذا عام في الصلح ويفرق بان الغالب في الصلح المسامحة بترك بعض الحق وعدم مقابلة المصالح به لجميع المصالح عنه فرجع بالاقول وفي البيع المشاحة ومقابلة جميع الثمن بجميع المبيع من غير نقص لشيء منهما فرجع بالثمن فاندفع ما يقال الصلح بيع ايضا ولو صالح من الدين على بعضه او ادى بعضه وبرىء من الباقي رجع بما ادى وبرىء فيهما وكذا الاصيل لكن في صورة الصلح لانه يقع عن

في المغنى (قوله وهو الخ) اي ظالمه (قوله نعم ان اذن له في الاداء بشرط الرجوع الخ) ينبغي ان يقوم مقام شرط الرجوع التعريض به كان يقول له اداو الاوت عليك شيئا واعرض عليك او اكا فتك كما قالوا نظير ذلك فيمن عمل لغيره بغير تصريح باجرة ثم الرجوع عند الشرط ظاهر ان ادى عن جهة الاذن فان قصد الاداء عن جهة الضمان فينبغي عدم الرجوع لصفه الاداء عن الجهة المقضية للرجوع ولو لم يقصد واحدة من الجهتين فعلى ايهما ينحط محل نظر وقوة عبارة الشارح كغيره تقتضي الرجوع فيكون منحصرا على جهة الاذن ويوجه بان وقوة بعد الاذن يقضى الغاء النظر الى الضمان وقصر النظر على الاذن مالم يقصد الصرف عنه ولو قصد الاداء عن الجهتين جميعا فهل يقسم بينهما او يغلب احدهما ويغلب فيه نظر والقسمة غير بعيدة فليتأمل اسم قول المتن (الابا غرم) قضية هذا مع ما تقدم من انه حيث ثبت الرجوع لحكمه حكم القرض الخ ان يرجع بمثل الثوب لا قيمتها اه ع ش (قوله لانه الذي بذل) الى المتن في النهاية الا قوله وان قلنا الى التعلقها (قوله قال شارح التعجيز) هو ابن يونس اه ع ش (قوله وفيه نظر ظاهر) النظر في مسئلة الثوب واضح وكذا في اداء المكسر عن الصحاح ان كان على وجه الصلح اما اذا كان الاداء من غير صالح ورضى به المستحق من الضمان فبراءة الاصيل من التفاوت محل تأمل لان حاصله انه استوفى منه البض واسقط عنه الباقي فهو نظير ما ياتي في قوله وادى بعضه وبرىء من الباقي وحمل كلام الشارح التعجيز على هذه الصورة ان كان يقبل الحمل عليها الى من تضعيفه فتأمل اه سيد عمر اقول لان حاصله الخ ظاهر المنع كما يعلم بتأمل علة المسئلتين (قوله صلحه عن مكسر الخ) كان الانسب اداء صحيح عن مكسر الا ان يشير بذلك التعبير الى ان مراد المصنف باداء المكسر عن الصحاح ما كان على وجه الصلح (قوله فلا يرجع الا بالاصل) وهو المكسر والخسوس لثبته بالزيادة اه ع ش (قوله والصلح) الى المتن في المغنى الا قوله واستشكل الى ولو صالحه فقله وان قلنا الى التعلقها (قوله وبالصالح الخ) عطف على بما ذكره الخ (ما لو باعه) اي الضامن المستحق (قوله فيرجع بالمائة) اي وان لم يسا والثوب المبيع بمائة اه ع ش (قوله هذا) اي ما بعد كذا (قوله بما في الصلح) اي عن مائة يثوب قيمته خمسون حيث لا يرجع الا بما غرم من ان الصلح بيع اه ع ش (قوله ويفرق الخ) مادة هذا الفرق في شرح الروض فراجعاه وتامله اسم (قوله ايضا) اي كاداة المبيع المذكورة (قوله وبرىء) ببناء المفعول اي الضامن وكذا ضمير برىء (قوله وكذا الاصيل) اي يبرأ (قوله لكن في صورة الصلح) اي دون صورة البراء كما ياتي بقوله دون صورة البراء الخ (انما تقع عن الوثيقة الخ) اي ولو سلم فقد مر ان براءة الضامن من الدين كبرائه من الضمان (قوله لم يصح) لمسائيات ان اداء الضامن المستحق يتضمن اقراض الاصيل ماداه وتملكه اياه وهو متمتع بها فلا يبرأ المسلم كالودع الخبز بنفسه شرح الروض اه سمور شيدى (فرع) لو احوال المستحق على الضامن ثم ابرأ المحتال الضامن لم يرجع

نعم ان اذن له في الاداء بشرط الرجوع رجوعا فينبغي ان يقوم مقام شرط الرجوع التعريض به كان يقول له اداو الاوت عليك شيئا واعرض عليك او اكا فتك كما قالوا نظير ذلك فيمن عمل لغيره بغير تصريح باجرة ثم الرجوع عند الشرط ظاهر ان ادى عن جهة الاذن فان قصد الاداء عن جهة الضمان فينبغي عدم الرجوع لصفه الاداء عن الجهة المقضية للرجوع ولو لم يقصد واحدة من الجهتين فعلى ايهما ينحط محل نظر وقوة عبارة الشارح كغيره تقتضي الرجوع فيكون منحصرا على جهة الاذن ويوجه بان وقوة بعد الاذن يقضى الغاء النظر الى الضمان وقصر النظر على الاذن مالم يقصد الصرف عنه ولو قصد الاداء عن الجهتين جميعا فهل يقسم بينهما او يغلب احدهما ويغلب فيه نظر والقسمة غير بعيدة فليتأمل (قوله بما في الصلح) اي فانه بيع وقوله ويفرق مادة هذا الفرق في شرح الروض فراجعاه وتامله (قوله وكذا الاصيل) اي يبرأ (قوله لم يصح) اي الصلح قال في شرح الروض لمسائيات ان اداء الضامن المستحق يتضمن اقراض الاصيل ماداه

اصل الدين مع ان افظه من حيث هو لا بالنظر لمن جرى معه يشعر بقناعة المستحق بالقليل عن الكثير دون صورة البراء لانها الضامن انما تقع عن الوثيقة دون اصل الدين ولو ضمن ذمى لذى دين على مسلم ثم صالحا على خمر لم يصح ولم يرجع وان قلنا بالمرجوح وهو سقوط الدين

خلافًا للجلال البلقيني لأنه لم يفرم شيئاً به زاد سم ومثل ذلك ما لو وهبه المستحق الدين فإنه لا يرجع له
 زاد المغني على الجميع بخلاف ما لو قبضه منه ثم وهبه فإنه يرجع له قال الرشدي قوله لم يرجع وهل يسقط
 الدين عن الاصيل بأبراء المحتمل الظاهر نعم لأن المستحق سقط حقه بالحو القو المحتمل لم يتوجه مطالبته الا على
 الضامن فليرجع وسياتي ان حوالة المستحق قبض اه (قوله لتعلقها) اي المصالحة اه ع ش (قوله وليس
 ابا) الى قوله كما بينته في النهاية والمغني لا قوله فادى الى المتن قول المتن (بلاضمان ولا اذن) ليس هذا مكرراً
 مع قوله السابق وإن اتى فيهما الخ لان ذلك فيما لو وجد الضمان وأدى بلا اذن فيه وفي الاداء وما هنا فيما
 لم يوجد فيه الضمان ووجد الاداء بلا اذن فيه اه ع ش (قوله بخلاف ما لو اوجر الخ) عبارة المغني وفارق ما لو
 اوجر طعامه مضطراً فمهر الرو هو مغنى عليه حيث يرجع عليه لانه ليس متبرعاً بل يجب عليه خلاصه من
 الهلاك ولما فيه من التحريض على ذلك اه (قوله ما لو اوجر مضطراً) ويؤخذ منه انه وصل الى حد لا يمكن
 العدم معه فيها اه ع ش (قوله بنية الرجوع) راجع لكل من الاداء الضمان ويصدق في ذلك بيمينه لان
 النية لا تعلم إلا منه اه ع ش (قوله فانه يرجع) وينبغي في صورة الضمان إذا لم يقصد الاداء عن غير جهة
 الضمان كما مر عن الهية وسياتي عن شرح الارشاد (قوله بعبده الاتي) يحتمل ان يريد به قول المصنف الاتي
 إذا شهد الخ وإن يريد به قوله الاتي انفاً لا يقصد التبرع وعلى الجملة فينبغي تقييد ما هنا ايضاً بان لا يقصد
 التبرع وكذا تقييد رجوع الضامن حيث ثبت بذلك ايضاً بل يذكر هذا التقييد في شرح الارشاد لا في
 رجوع الضامن وفي الناشرى ما نصه شرط بعضهم تفقها لا نقلا مع ذلك ان يقصد الاداء عن جهة الضمان
 أما لو قصد التبرع باداء دين الاصيل ذكر الضمان أو ناسيا او دفع له ذلك عن زكاته باذن الاصيل او بغير
 اذنه فلا وإن لم تسقط الزكاة لانه صرفه بالقصد عن جهة الضمان وإن أطلق ولم يقصد شيئاً فيحتمل ان يكون
 كقصده الدفع عن الضمان والاشبه ان له صرفه بالنية اليه ان شاء أو الى التطوع به ان شاء قاله الاذرعى انتهى
 ولكن الشارح في شرح الارشاد رد هذا الشرط ثم قال فاذنى يتجه هنا اي في الضمان ثم اي في الكفالة
 انه بشرط ان لا يقصد التسليم والاداء عن غير جهة الضمان والكفالة سواء اقصدها ام أطلق اه
 وهذا ما أشار اليه هنا بقوله لا يقصد التبرع كما بينته في شرح الارشاد وهو ظاهر في أنه عبد الاطلاق
 ينحط على جهة الضمان خلافاً لما ذكر عن الاذرعى من الاشبه المذكور اه سم بحذف وقد قدمنا
 عن الرشدي تقييد انحطاط الاطلاق على ذلك بما إذا لم يكن عليه دين آخر للضامن له ثم قضية
 صنيع النهاية والمغني حيث حذف قوله بعبده الاتي ان مراده به ما ياتي انفاً في كلامه قول المتن (وكذا
 إن اذن الخ) وفي معنى الاذن التوكيل في الشراء اذا دفع الثمن فانه يرجع على الراجح لتضمن التوكيل
 اذنه بدفع الثمن بدليل ان للبايع مطالبته بالثمن والعهدة اه مغنى قول المتن (وكذا ان اذن الخ) اي
 بلاضمان كما هو موضوع المسئلة فلا ينافي هذا قوله السابق ولا عكس الخ (قوله فادى لا يقصد التبرع)
 عبارة المغني اذا ادى بقصد الرجوع اه قضيتها عدم الرجوع عند الاطلاق خلافاً لما مر عن النهاية وشرح

لتعلقها بالمسلم ولا فيه
 للخمر غنده (ومن ادى دين
 غيره) وليس ابا ولا جدا
 (بلاضمان ولا اذن فلا
 رجوع) له عليه وان
 قصده تبرعه بخلاف ما لو
 اوجر مضطراً لانه يلزمه
 اطعامه ابقاء لمهجته مع
 ترغيب الناس في ذلك اما
 الاب او الجدا اذا ادى دين
 محجوره او ضمنه بنية
 الرجوع فانه يرجع (وان
 اذن) له في الاداء (بشرط
 الرجوع) فادى بعبده الاتي
 (رجع) عليه (وكذا ان
 اذن) له اذنا (مطلقاً) عن
 شرط الرجوع فادى
 لا يقصد التبرع كما بينته في
 شرح الارشاد فان قلت
 قال السبكي في تكملة شرح
 المذهب عن الامام

وتعليقاً كما يراه وهو متعذر هنا فلا يبر المسلم كما لو دفع الخمر بنفسه انتهى (فرع) في فتاوى السيوطي رجل
 ضمن شخصاً بأذنه في عشرين ديناراً او للضامن مال وديعه فقال له ادا العشرين مما عندك
 ثم انه وكل وكيلاً في قبض الوديعة فهل للضامن امساك الوديعة عنده حتى يقضى منها الدين ام لا الجواب نعم له
 ذلك اه وفي جوابه نظر فليرجع (قوله بعبده الاتي) يحتمل ان يريد به قول المصنف الاتي اذا شهد
 الخ وان يريد به قوله الاتي انفاً لا يقصد التبرع وعلى الجملة فينبغي تقييد ما هنا ايضاً بان لا يقصد التبرع وكذا
 تقييد رجوع الضامن حيث ثبت بذلك ايضاً بل يذكر هذا التقييد في شرح الارشاد لا في رجوع الضامن كما
 هو ظاهر للواقف على عبارته وحينئذ يشكل قوله هنا كما بينته في شرح الارشاد فليتما وفي الناشرى ما نصه
 شرط بعضهم تفقها لا نقلا مع ذلك ان يقصد الاداء عن جهة الضمان اما لو قصد التبرع باداء دين الاصيل ذا كرا
 للضمان او ناسيا او دفع له ذلك عن زكاته باذن الاصيل او بغير اذنه فلا وإن لم تسقط الزكاة لانه صرفه بالقصد

الارشاد (قوله متى أدى المدين) أى شيئاً لدائته (لم يكن) أى المؤدى (شيئاً) أى لا تبرعاً ولا محسوباً من الدين (قوله وهذا) أى ما قاله السبكي (بنا فى ماذكر) أى فإن اشتراط قصد المدين الاداء عن جهة دينه مفهم الاشتراط قصد المؤدى لدين غيره ذلك بالاولى (قوله ان الشرط الخ) بيان لما ذكر (قوله قات لا ينافيه الخ) اقول ما المانع من ان يوجه عدم المناقاة بان عدم قصد التبرع صادق مع قصد المؤدى الاداء عن جهة الدين بنية الرجوع او لاهذه النية وهذا فى غاية الظهور ولا فرق بين اداء المدين واداء غيره حيث كان بذلك القصد وليس مراد الامام انه لا بد من اداء المدين او نيته وإلا لم يصح اداء غيره عنه بغير اذنه بل انه إذا أدى المدين فلا بد من نيته كما هو صريح عبارته وأما قول الشارح متضمن لنية الاداء فان اراد نية المدين قبل اداء المؤدى ففيه انه كيف يصح نية الاداء من غير المؤدى سيما ولم يقرن بعزل ولا اداء وعند اداء المؤدى كما يدل عليه قوله عند الدفع ففيه انه لا يلزم من اذنه نيته عند الدفع وايضا كيف تصح النية من غير الفاعل فى غير ما استثنى وان اراد نية المؤدى فالتضمن الذى ذكره ممنوع إذ اذن المدين لا يستلزم نية المؤدى عند الاداء فليتأمل اه سم (قوله لان اذن المدين الخ) أى فى مسألة المتن (قوله كما لو قال اعلف) إلى قوله وقياس الخ فى النهاية لا لقوله على خلاف الى لانهم اعتوا (قوله وإن لم بشرط الخ) أى فانه يرجع فيهما وان الخ (قوله واطعمنى رغيفاً) أى فانه لا يرجع بذلك وان دلت القرينة على انه إنما يدفع بمقابل كان قال ذلك لمن حرفته بيع الخبز اه ع ش وآل اقرب ما مال اليه السيد عمر بما نصه قوله بجرى ان المساحة فى مثله هل يلحق به اعلف دابتي إذا طرد عرف بالمساحة به فلا رجوع نظر الى انه عند اطراد عرف بذلك لا يخطر ببال الا اذن التزام العوض ولا ببال الدافع الطمع وكذا يقال إذا طرد عرف بعدم المساحة بالرغيف من باذله ودلت القرينة على التزام العوض من الاذن بحجب العوض كقول من ظاهره الغنى وعدم الحاجة لسوق من سوقه المدن المطرد عرفهم فى المشاحة فى أقل متعول اطعمنى رغيفاً او يقال بما اقتضاه اطلاقهم فى كلا الطرفين القلب إلى الاول اميل اخذان من فرقم بجرى ان المساحة الخ ولان المعول عليه فى حل مال الغير طيبة النفس كما صرح به الحديث الصحيح اه (قوله ومن ثم) أى من اجل ان المدار على العرف بالمساحة وجودا وعدما (قوله فى نحو اغسل ثوبى) أى وان كان عادة الغسل بالاجرة اه ع ش وفيه ما مر عن السيد عمر (قوله وقول القاضى) مبتدأ خبره قوله ضعيف الخ (قوله لا يلزمه) أى الشخص (قوله ضعيف بالنسبة الخ) أى فيكون المعتمد فيه الرجوع حيث شرطه وصورة ذلك ان الآلة لملك الدار بخلاف مالو

عن جهة الضمان وان أطلق ولم يقصد شيئاً فيحتمل ان يكون كقصد الدافع عن الضمان والاشبه أن له صرفه بالنية اليه إن شاء وإلى التطوع به إن شاء ما قاله الاذرعى انتهى لكن الشارح فى شرح الارشاد رد هذا الشرط ثم قال فالذى يتجه هنا وثم أى فى الكفالة انه يشترط ان لا يقصد بالتسليم الاداء عن غير جهة الضمان والكفالة سواء قصد همام اطلق وانما اشتراط القصد فيما لو سلم المكفول نفسه لان مجرد التسليم ثم لا يستلزم براءة الكفيل بخلاف الاداء هنا انتهى وهذا ما اشار اليه هنا بقوله لا يقصد التبرع كما بينته فى شرح الارشاد وهو ظاهر فى انه عند اطلاق ينحط على جهة الضمان خلافا لما ذكر عن الاذرعى من الاشبه المذكور (قوله قلت لا ينافيه الخ) اقول ما المانع من ان يوجه عدم المناقاة بان عدم قصد التبرع صادق مع قصد المؤدى الاداء عن جهة الدين بنية الرجوع او لاهذه النية وهذا فى غاية الظهور ولا فرق بين اداء المدين واداء غيره حيث كان بذلك القصد وليس مراد الامام انه لا بد من اداء المدين او نيته وإلا لم يصح اداء غيره عنه بغير اذنه بل انه إذا أدى المدين فلا بد من نيته كما هو صريح عبارته وأما قول الشارح متضمن لنية الاداء فان اراد نية المدين قبل اداء المؤدى ففيه انه كيف تصح نية الاداء من غير المؤدى سيما ولم يقرن بعزل ولا اداء وعند اداء المؤدى كما يدل عليه قوله عند الدفع ففيه انه لا يلزم من اذنه نيته عند الدفع وايضا كيف تصح النية من غير الفاعل فى غير ما استثنى وان اراد نية المؤدى فالتضمن الذى ذكره ممنوع إذا اذن المدين لا يستلزم نية المؤدى عند الاداء فليتأمل (قوله ويفرق بين هذين الخ) فيه رد لما فى شرح البهجة فى الاول من ان الوجه حمل على ما إذا

متى أدى المدين بغير قصد شيء حالة الدفع لم يكن شيئاً ولم يملك المدفوع اليه بل لا بد من قصد الاداء عن جهة الدين وكثير من الفقهاء يغلط فى هذا ويقول اداء الدين لا تجب فيه النية اه وجرى عليه الزركشى وغيره وهذا ينافى ما ذكر ان الشرط ان لا يقصد التبرع قات لا ينافيه لان اذن المدين فى الاداء عن دينه متضمن لنية الاداء عن الدين عند الدفع بل ينبغى جواز تقديم النية هنا عند عزل ما يريد اداءه كظهيره فى الزكاة (فى الاصح) كما لو قال اعلف دابتي او قال اسير فادنى وإن لم يشترط الرجوع ويفرق بين هذين واطعمنى رغيفاً بجرى ان المساحة فى مثله ومن ثم لا اجرة فى نحو اغسل ثوبى لان المساحة فى المنافع أكثر منها فى الاعيان وقول القاضى لو قال لشريكه او اجنبى عمر دارى لو ادى دين فلان على ان ترجع على لم يرجع عليه إذ لا يلزمه عمارة داره ولا اداء دين غيره بخلاف اقض دينى وانفق على زوجتى او عبدى اه ضعيف بالنسبة

لشفة الاول لما مر اوائل
الفرض انه متى شرط
الرجوع هنا وفي نظائره
رجع وفارق نحو اد ديني
واعلف دابتي بوجوبهما
فيكني الاذن فيهما عليه
وان لم بشرط الرجوع
والحق بهما فاداء الاسير على
خلاف ما مشي عليه القمولي
وغيره انه لا بد من شرط
الرجوع فيه ايضا لانهم
اعتنوا في وجوب السعي
في تحصيله ما لم يعتنوا به في غير
قال القاضي ايضا ولو قال
انفق على امرأتى ما تحتاجه
كل يوم على اني ضامن له
صح ضمان نفقة اليوم الاول
دون ما بعده اه وفيه نظر
والذي يتجه انه يلزمه
ما بعد الاول ايضا لان
المتبادر من ذلك كما هو ظاهر
ليس حقيقة الضمان السابق
بل ما يرد بقوله على ان ترجع
على انه سرفي كلام القاضي
نفسه ان انفق على زوجتي
لا يحتاج لشرط الرجوع
فان اراد حقيقة الضمان
فالذي يتجه انه يصدق
بيمينته ولا يلزمه الا اليوم
الاول وعليه يحمل كلام
القاضي ولو قال بع لهذا
بألف وانا ادفعه لك ففعل
لم يلزمه الا الف خلافا لابن
سريج وقياس ما ياتي في
الصدقات انه لو ارتفع العقد
الذي ادى به الدين بعيب
ونحوه رجع للؤدي الا

قال عمر داري بالنك فلا رجوع لتعذر البيع كما مروا الآلة باقية على ملك صاحبها كما قدمنا عن حج قبيل
الحوالة اه عش (قوله لشفة الاول) هو قوله عمر داري أو أد دين بلان الخ الثاني هو قوله بخلاف اقض
الخ (قوله وفارق) اي قوله عمر داري الخ (قوله والحق بهما) اي باددني واعلف دابتي اه عش
(قوله لانهم الخ) علة للحاق (قوله على اني ضامن له) اعلم ان هذا يستشكل من جهة ان فيه اتحاد الضامن
والمضمون عنه فيندفع هذا بانه ليس المراد حقيقة الضمان بل شرط الرجوع لخاصة انه اذن في الاداء
بشرط الرجوع نعم قد يستشكل بالنسبة لغير اليوم الاول اذ لم تجب نفقته فكيف اعتد بالاذن في اداء مالم
يجب إلا ان يجاب بان الاذن فيه تابع للاذن في اداء ما وجب وهو نفقة اليوم الاول اه سم اي فكلام
القاضي مصور بما لو صور ذلك بعد طلوع الفجر اه عش (قوله على انه مر) اي انفا (قوله ولا يلزمه الا
اليوم الاول) يشكل صحة الضمان ولو في اليوم الاول فقط لان فيه اتحاد الضامن والمضمون عنه لان الزوج
هو الضامن والمضمون عنه لانه مديون المنفق فيما يؤديه للزوجة إلا ان يلتزم صحة اتحادهما إذا كان
المضمون له غيرهما كما هنا فالتفق هو المضمون له نعم يشكل من وجه اخر وهو انه لا بد من تحقق
دين للمضمون له ولا دين له هنا لانه عند الضمان لم يقع اتفاق ليكون دينه اه سم (قوله لهذا) اي لو يد مثلا
(قوله لم يلزمه الا الف الخ) تقدم فيه لو قال اقرضه كذا وعلى ضمانه ما يخالفه فليراجع اه عش (قوله
وقياس ما ياتي الخ) المسئلة مذكورة هنا في الروضة على تفصيل فليراجع اه سيد عمر (قوله انه لو
ارتفع الخ) خبر وقياس ما الخ (قوله به الدين) يعني الدين الحادث بذلك العقد (قوله رجع) اي
المؤدي بفتح الدال وكذا ضمير فيرجع (قوله رجع للؤدي الخ) هذا في الضمان بلا اذن خلافا لما
يوهمه هذا السياق اما بالاذن فيرجع اي الضامن على الاصيل بما اداه ورجع الاصيل على البائع بعين
ما اخذه كما يعلم ذلك واضحا من الروض وغيره بعبارة الروض وإن ضمن الثمن بالاذن واداه ثم انفسخ
العقد رجع على الاصل والاصيل على البائع بما اخذه وليس له إمساكه ورد بدله وليس للضامن مطالبة
لان الاداء يتضمن إقراض المضمون عنه وتمليكهما وان ضمن اي الثمن بلا اذن اي واداه ثم انفسخ العقد
لم يرجع على الاصيل وعلى البائع رده ولم يردده فيه الخلاف في الصدقات المتبرع به انتهى اه سم (فرعان)
لو ضمن شخص الضامن باذن الاصيل وغرم رجع عليه نهاية ومعنى اي غرم الضامن الثاني وهو
شامل لما لو لم ياذن الاصيل للضامن الاول عش ولو ضمن شخص الضامن باذنه وادى الدين للمستحق
رجع على الضامن لا على الاصيل ثم يرجع الاول اي المأذون على الاصيل فان كان بغير اذنه لم يرجع على
الاول لعدم اذنه ولا الاول على الاصيل لانه لم يفرغ شيئا معنى (قوله ما ذكره المتن) وهو قوله وان اذن بشرط

اضطرت الدابة كافي الاذى او على ما اذا التزم البديل كوافق ما قاله اي الرافعي في باب الاجارة من انه لو قال
لغيره اطعمني خبزك فاطعمه لا ضمان لعدم الالتزام انتهى فليتامل (قوله على اني ضامن له) اعلم ان هذا
يستشكل من جهة ان فيه اتحاد الضامن والمضمون عنه فيندفع هذا بانه ليس المراد حقيقة الضمان بل شرط
الرجوع لخاصة انه اذن في الاداء بشرط الرجوع نعم قد يستشكل بالنسبة لغير اليوم الاول اذ لم تجب نفقته
فكيف اعتد بالاذن في اداء مالم يجب الا ان يجاب بان الاذن فيه تابع للاذن في اداء ما وجب وهو نفقة اليوم
الاول (قوله ولا يلزمه الا اليوم الاول) يستشكل صحة الضمان ولو في اليوم الاول فقط لان فيه اتحاد الضامن
والمضمون عنه لانه مديون الضامن فيما يؤديه للزوجة إلا ان يلتزم صحة اتحادهما اذا كان المضمون له
غيرهما كما هنا فان المنفق هو المضمون له نعم يستشكل من وجه اخر وهو انه لا بد من تحقق دين للمضمون
له لو لا دين له هنا لانه عند الضمان لم يقع اتفاق ليكون دينه اه سم (قوله رجع للؤدي الخ) هذا في الضمان بلا
اذن خلافا لما يوهمه هذا السياق اما بالاذن فيرجع على الاصيل بما اداه ورجع الاصيل على البائع
بعين ما اخذه كما يعلم ذلك واضحا من الروض وغيره بعبارة الروض وإن ضمن الثمن بالاذن واداه ثم انفسخ
العقد رجع على الاصيل والاصيل على البائع بما اخذه وليس له إمساكه ورد بدله وليس للضامن مطالبة

الرجوع رجع وكذا ان اذن مطلقا (قوله ان لم يضمن الخ) خبر محل الخ اي ان لم يضمن بعد الاذن في الاداء
اصلا او ضمن باذن بعد الاذن في الاداء فوله بلا اذن متعلق بضمن (قوله والاى) وان ضمن بلا اذن فيه
بعد الاذن في الاداء (قوله ابطال الاذن) اي في الاداء (قوله لان الاذن) الى قوله ويظهر في النهاية (قوله
فيرجع بالاقل) من الدين المضمون وقيمة المؤدى فلو صالح بالاذن عن عشرة دراهم على ثوب قيمته خمسة
او عن خمسة على ثوب قيمته عشرة فلم يرجع الا بخمسة اه مغنى وقوله المضمون لعل الصواب اسقاطه اذ
الكلام هنا في الاذن في الاداء بلا ضمان كما يصرح به قول الشارح ويظهر (قوله كامر) اي في شرح ولو ادى
مكسر الخ (قوله هنا) اي فيما لو ادى بالاذن بلا ضمان وصالح عن الدين بغير جنسه (قوله مامر ثم
الخ) اي فيما لو ضمن بالاذن وصالح عن الدين بغير جنسه اه ع ش اي بقوله والصالح ماله باعه الثوب (قوله
غن حق لومه) اي بسبب الضمان (قوله واحالة المستحق) الى المتن في النهاية الا قوله واحالة الضامن (قوله
قبض) اي فیرجع على الاصيل بمجرد الحوالة وان لم يؤد للمحتال وعمله اذا لم يبرئه المحتال ليلانهم مامر في قوله
م رولو ابرأ المحتال الضامن لم يرجع ثم رايست في الخطيب هنا ما هو صريح فيما قلناه اه ع ش وصرح سم
ايضا هنا بذلك (قوله رجع به الخ) عبارة المغنى فان له الرجوع لا انتقال الدين اليه ولو كان الضمان بغير اذن اه
(قوله مطلقا) اي سواء ضمن بالاذن ام بدونه لانه صار له وهو باقى ذمة الاصيل وانما عبر بالرجوع وان
كانت الصورة انه لم يؤد شيئا لانهم نزلوا انتقال الدين له بالارث منزلة الاداء كما صرحوا به اه رشدي عبارة
سم قوله رجع به مطلقا اي سواء ضمن باذنه او بدونه كما هو المتبادر من لفظ مطلقا لكن هذا ظاهر ان ورثته قبل
الاداء فلورثته بعد الاداء فالوجه عدم الرجوع اذا ضمن بلا اذن كما لو لم يرثه بل اولى لانه لم يرجع بعد ادائه وقد
ضمن بلا اذن من غير استفادة شيء فلان لا يرجع بعده كذلك وقد استفاد ما داه بالارث بالاولى اه وبجميع
ذلك يعلم ما في تفسيره ش الاطلاق بقوله سواء اداه لمورثه او لاقول المتن (والمؤدى) اي بالاذن بلا ضمان
مغنى (قوله بشرطها السابق) اي الاذن وعدم قصد التبرع بادائه ثم قوله ذلك الى قوله اي عرفا في النهاية (قوله
من لم يعلم الخ) فلا يكتفي اشهاد من يسافر قريبا الا يفضى الى المقصود اه مغنى (قوله سواء اكان) اي من لم
يعلم الخ (قوله ولو مستورين) اي ولو كان الشاهدان مستوري العدلة ثم قوله ذلك الى قول المتن فان لم يشهد
في النهاية وكذا في المغنى الا قوله لكنه الى وقوله الخ وقوله فقوله الحاوى الى المتن (قوله وان بان الخ) الاولى
كافي المغنى لبان الخ (قوله وان بان فسقهما) هذا يفيد الرجوع حينئذ مع اخذ المستحق الدين من الاصيل
اه سم وينبغي تقييده بما اذا صدق الاصيل الضامن في الاشهاد والاداء (قوله وان كان الخ) اي حين الدفع
والاشهاد اه مغنى قوله كذلك اي حاكمه حتى (قوله فينبغي هنا الخ) عبارة النهاية فالوجه عدم الاكتفاء
به اه (قوله به) اي برجل (قوله على الاوجه) عبارة النهاية فيما يظهر كما افاده الزركشي اه (قوله ان لم
يقصده) اي الحلف حين الاشهاد (قوله يحمل الخ) لا يخفى بعده هذا الحمل بل لا يحتمله اللفظ اصلا قول المتن

البائع لان الاداء يتضمن إقراض المضمون عنه وتمليكها وان ضمن اي الثمن بلا اذن واداه ثم انفسخ
العقد لم يرجع على الاصيل وعلى البائع رده ولمن رده فيه الخلاف في الصداق المتبرع به اه (قوله واحالة
المستحق غلى الضامن) لو كان الضامن هنا بحيث يرجع فابراه المحتال فينبغي عدم الرجوع خلافا للجلال
البلقيني وهو ظاهر لانه لم يقرم شيئا ومثله ماله وذهب الدين لان هبة الدين للمدين ابراء قال في شرح الروض
ولو قال المستحق للضامن وهبتك الدين الذى ضمنته لى كان كالابراء فلا رجوع انتهى ولو احوال الضامن
المستحق فابر المحال عليه فينبغي رجوع الضامن كما هو ظاهر لانه فات دينه الذى كان على المحال عليه بسبب
الضامن (ومتى ورث الضامن الدين رجع به مطلقا) اي سواء ضمن باذن او بدونه كما هو المتبادر من لفظه مطلقا
لكن هذا ظاهر ان ورثته قبل الاداء فلورثته بعد الاداء فالوجه عدم الرجوع اذا ضمن بغير الاذن كما لو لم يرثه
بل اولى لانه ان لم يرجع بعد ادائه وقد ضمن بلا اذن من غير استفادة شيء فلان لا يرجع بعده كذلك وقد
استفاد ما داه بالارث بالاولى (قوله مطلقا) اي سواء ضمن باذنه او بدونه (قوله وان بان فسقهما)

(فان لم يشهد) اى الضامن بالاداء نهائية ومعنى (قوله) او قال اشهد الخ) عبارة النهائية والمغنى ولو قال اشهدت بالاداء شهدوا وماتوا او غابوا او طرأ فسقمهم وكذبه الاصيل فى الاشهاد قبل قول الاصيل يمينه ولا رجوع وان كذبه الشهود فكما لم يشهدوا ان قالوا الاندرى ووربمانسينا فلا رجوع كما رجعه الامام اه (قوله) ولم يصدق الخ) اى فى الاشهاد نهائية ومعنى (قوله) وانكر الخ) راجع لكل من قول المصنف فان لم يشهدوا قول الشارح او قال اشهدت الخ عبارة النهائية والمغنى وانكر رب الدين او سكنت اه (قوله) ولو اذن الى قوله نعم فى المغنى الى الكتاب فى النهائية (قوله) ان صدقه) اى الاصيل الضامن (قوله) ولو لم يشهد الخ) اى لو ادى الضامن الدين مرتين واشهد فى الثانية دون الاولى (قوله) رجع باقلهما) هذا هو المعتمد اه ع (قوله) باقلهما) فان كان اى الاقل الاول فهو بزرعه مظلوم بالثاني وان كان الثاني فهو المبرىء لكونه اشهد به والاصل براءة ذمة الاصيل من الزائنهائية ومعنى (قوله) على الاوجه) عبارة النهائية او واره الخا ص لا العام وقد كذبه الاصيل ولا يثبت على ما بحثه بعضهم والاوجه خلافة لسقوط الطلب بذلك حيث اعترف الوارث المذکور بقبضه اما اقرار العام بقبض المورث فغير مقبول كقارار الولى ويمكن حمل الاول عليه اه قال ع ش قوله لم والاوجه خلافة اى تصديق العام كتصديق الخاص وقوله الوارث المذکور اى العام كالخاص وقوله بقبضه اى بان اعترف الوارث العام بانه قبض من الضامن بخلاف ما لو صدق الضامن فى انه دفع للمضمون له قبل موته وهى صورة الاقرار المذكورة وقوله ويمكن حمل الاول وهو قوله ولا يثبت على ما بحثه وقوله عليه اى على قوله اما اقرار العام الخ اه وقال الرشيدى قوله لم ويمكن حمل الاول اى قوله لا العام خلافا لما وقع فى حاشية الشيخ اه وهو الظاهر وعبارة المغنى وتصديق ورث رب الدين المطلقة تنصرف كتصديقه وهل تصديق الامام حيث يكون الارث لبيت المال كتصديق الوارث الخاص او تصديق غرما من مات فملاسا كتصديق رب الدين قال الاذرى لم اراه شيئا وهو موضع تأمل والظاهر كما قاله بعض المتأخرين عدم الحاق لان المال لغيره وظاهره كظاهر الشارح مخالف لما مر عن النهائية فليتأمل (قوله) لم يحتط لنفسه) اى ترك الاشهاد (قوله) فيما ذكر) اى من قول المصنف فان لم يشهد الخ عبارة ع ش فى عميرة هذا التفصيل بين الاشهاد وتركه وكونه بحضرة الاصيل او لا وكون المستحق مصدقا على الاداء ولا يجرى مثله فى اداء الوكيل حيث رجع المؤدى هنا خرج الوكيل عن العهدة وحيث لا فلا إلا فى مسئلة واحدة وهى ما لو وكله باءامشى لمن لا دين له عليه فاداه بغير حضور الموكل بغير اشهاد فانه لا شئ عليه ويبرأ عن العهدة م فليراجع اه سم على مناج اقول وهو واضح إن اذن فى الاداء لمن لا دين له عليه على وجه التبرع اما ان امره بدفعه لمن يتصرف فيه ببيع او نحوه فالظاهر انه كالدين اه (قوله) نعم بحث بعضهم تصديقه) عبارة النهائية نعم يظهر كما بحثه بعضهم تصديقه الخ وقال الرشيدى قوله لم تصديقه اى المطعم او المنفق الآتى ذكرهما وهذا الاستدراك على ما علم من المتن من انه لا رجوع إلا إذا صدقه المضمون له او ادى بحضرة الاصيل اه اقول بل هذا الاستدراك على ما يفيد قول الشارح وكالضامن فيما ذكر المؤدى من نظير ما ذكره المحشى (قوله) وفى قدره) اى حيث كان محتلا لاه نهاية (قوله) لرضاء) اى الأمر بالا طعام او الانفاق (بامانته) اى المطعم او المنفق (قوله) ومن ثم) اى من اجل قياس نحو الاطعام على نحو التعمير (قوله) تعقيد) بصيغة الماضى المبني للمفعول من باب التفعّل (قوله) قبول قوله) اى المطعم او المنفق (قوله) شهادة الاصيل) اى من عليه الدين و (قوله) لآخر) اى لمن ادعى رب الدين انه ضامن اه ع ش (قوله) بانه لم يضمن الخ) هذا مشكل اذ هو نفي غير محصور ولا تقبل به الشهادة فان حمل على نفي محصور كوقت معين كان صحيحا اه نهاية عبارة سم قديتوقف فى قبول هذه الشهادة فى نفسها ولو من اجنبى لانها شهادة على نفي غير محصور م راه (قوله) ما لم ياذن له الخ) كان وجه انها م بدفع الرجوع عليه اه سم (قوله) وللضامن الخ) خبر مقدم لقوله ان يشهد الخ (قوله) باطنا) اى اذالم يقل انه ضامن او موف للحق

هذا يفيد الرجوع حينئذ مع اخذ المستحق الدين من الاصيل (قوله) بانه لم يضمن) قديتوقف فى قبول هذه الشهادة فى نفسها ولو من اجنبى لانها شهادة على نفي غير محصور م راه (قوله) ما لم ياذن له) كان وجهه

وماتوا او غابوا او هذين وكذبا اه او قال انسينا ولم يصدق الاصيل وانكر رب المال دفعه اليه (فلا رجوع) له (ان ادى فى غيبة الاصيل وكذبه) لان الاصل عدم الاداء وهو مقصر بترك الاشهاد (وكذا ان صدقه) على الاداء (فى الاصح) لانه لم ينتفع باذائه ولو اذن له فى ترك الاشهاد رجع ان صدقه على الدفع ولو لم يشهد اولا ثم ادى ثانيا واشهد رجع باقلهما لان الاصل براءة ذمة الاصيل من الزائد (وان صدقه المضمون له) او واره الخاص على الاوجه وكذبه الاصيل ولا يثبت (او ادى بحضرة الاصيل) وانكر المضمون له (رجع على المذهب) لسقوط الطلب فى الاولى باقرار ذى الحق ولان المقصر هو الاصيل فى الثانية حيث لم يحتط لنفسه وكالضامن فيما ذكر المؤدى نعم بحث بعضهم تصديقه فى نحو اطعم دابى وانفق على محجورى فى اصل الاطعام والانفاق وفى قدره لرضاء بامانته وهو قياس ما باتى فى نحو تعمير المستاجر وانفاق الوصى ومن ثم تعقيد قبول قوله بالمحتمل (فرع) قال جمع تقبل شهادة الاصيل لآخر بانه لم يضمن ما لم ياذن له فى الضامن عنه وللضامن باطنا اذا ادى للمستحق

فانكرو طالب الاصيل ان يشهد انه استوفى الحق المدعى به كشهادة بعض قائله على قطاع (٢٨١) عليهم انهم قطعوا الطريق مالم يقولوا

علينا ذكره القفال ولو ضمن
صدائق زوجة ابنته بغير اذنه
فات وله تركه فلها ان
تغرم الاب وتفوز بارتها
من التركة لانه لارجوع
له وقول التاج الفزاري
وغيره له الامتناع من
الاداء لان الدين تعلق
بالتركة تعلق شركة فقدم
متعلق العين على متعلق
الذمة كدين بهرهن لا يلزم
الاداء من غير مردود وما

غلل به ممنوع والخبرة في
المطالبة للمضمون له لا
للضامن ولا نسلم أن الضمان
كالرهن لانه ضم ذمة إلى
ذمة والرهن ضم عين إلى
ذمة وشتان ما بينهما

(كتاب الشركة)
بكسر فسكون وحكى فتح
فكسر وفتح فسكون وقد
تحذف هاؤها فتصير
مشتركة بينهما وبين النصيب
لغة الاختلاط وشرعا
ثبوت الحق ولو قهر اشائعا
في شيء لا كثر من واحد
أو عقد يقتضى ذلك
كالشراء وهذا حيث قصد
به ابتغاء الربح بلا عوض
هو المترجم له ولما نقل ان
المترجم له هو الاذن في
التصرف في المشترك
لا بتغاء ذلك لان هذا
ليس واحدا من الثبوت
والعقد المحصور فيهما

(قوله فأنكر وطالب) أى المستحق (قوله أن يشهدانه) أى يشهد الضامن أن المستحق (قوله علينا)
هذا اللفظ أو ما بمعناه (قوله بغير اذنه) أى الابن و (قوله فلها ان تغرم الاب) فان امتنع اجبر اى لها ان
تأخذ من عين التركة و (قوله لانه لارجوع له) اى للاب لعدم الاذن في الضمان اه ع ش (قوله
الامتناع) اى للاب (قوله لان الدين) اى الذى على الاب (قوله متعلق العين الخ) من إضافة الاسم إلى
الاخص (فرع) في النهاية والمغنى ولو باع من اثنين وشرط ان كلا منهما يكون ضامنا للآخر
بطل البيع قال السبكي ورأيت ابن الرفعة في حسيته يمنع أهل سوق الرقيق من البيع مسلما ومعناه لزوم
المشتري بما يلحقه البائع من الدلالة وقوله غير ما قال ولعله اخذه من هذه المسئلة ولا يختص ذلك بالرقيق وهذا اذا
كان مجرولا فان كان معلوما فلا وكان جعله جزءا من الثمن بخلاف مسئلة ضمان احدا المشتريين للآخر
لا يمكن فيها ذلك قال الاذرى لكنه هنا شرط عليه امر اخر وهو ان يدفع كذا إلى جهة كذا فينبغى ان
يكون مبطلا مطلقا انتهى وهو كما قال اه قال ع ش قوله مر مطلقة اى معلوما كان اولاً وقوله وهو كما
قال وهذا مخالف لما نقله سم على منهج عنه مر ومع ذلك فالعتمد ما في الشرح هنا اه بخلاف والله اعلم

(كتاب الشركة)

(قوله بكسر) إلى قوله كالشراء في النهاية إلا انه ابدل قوله مشتركة بينهما وبين النصيب بقوله بمعنى النصيب
واسقط قوله ولو قهر او كذا في المغنى لا قوله وعقد الخ (قوله وحكى الخ) يشعر بان الاول هو الاصح اه
ع ش (قوله وقد تحذف الخ) عبارة المغنى وشرك بلاها قال تعالى وما لهم فيها من شرك اى نصيب (قوله
وقد تحذف تاؤها الخ) اى على الاول وظاهر الشارح مر انه على الجميع اه ع ش (قوله بينهما) اى
الشركة بمعنى الاختلاط (قوله لغة الخ) عبارة النهاية والمغنى وهى لغة الخ اه (قوله الاختلاط) اى
شيوعا ومجاورة زبدي بعقدوا غيره لىكون المعنى الشرعى فردا من افراد اه بجيرى (قوله ولو
قهر) اى كالارث اه ع ش (قوله شائعا الخ) عبارة المغنى فى شيء لاثنين فاكثر على جهة الشيوع اه
(قوله وعقد الخ) والمراد بالعقد هنا لفظ يشعر بالاذن او نفسه في بعض الصور كاسياتى فتسعيتهما عقدا
فيها مساححة لعدم اشتغالها على إيجاب وقبول اه بجيرى (قوله ذلك) اى ثبوت الحق الخ لكن
لا بقيد ولو قهر (قوله كالشراء) فيسمى شراء وشركة اه سم عبارة الكردى قوله كالشراء مثال للعقد
يشترط أن يكون شائعا كما هو ظاهر اه (قوله وهذا) أى العقد الذى يقتضى ذلك وقال الكردى
إشارة إلى الشراء اه (قوله بلا عوض) لم يظهر لى محترزه عبارة النهاية والمغنى ومقصود الباب شركة تحدث
بالاختيار بقصد التصرف وتحصيل الربح وليست عقدا مستقلا بل هى في الحقيقة وكالة وتوكل كل كايؤخذ بما
سيأتى اه (قوله هو المترجم له) فيه تامل اه سم (قوله لا بتغاء ذلك) اى الربح بلا عوض (قوله لانه هذا)
متعلق بقوله لم نقل الخ اى بالنفى (قوله المحصور فيهما الخ) فيه نظر اه سم ولعل وجهه ان قول الماتن
الآتى فان ملكا الخ صريح في إطلاق الشركة شرعا على الاذن المذكور (قوله عقد نحو الخ) الاضافة للبيان
(قوله واصلاها) إلى قول الماتن ويشترط في النهاية والمغنى الا قوله او حال (قوله القدسى) نسبة إلى القدس
بمعنى الطهارة وسميت اى الاحاديث القدسية بذلك لنبهتها على جل وعلا حيث انزل الفاظها كالقرآن لكن
القرآن أنزل للامحاج بسورة منه والاحاديث القدسية ليس أنزالها لذلك وأما غير القدسية فأوحى اليه معانيها
وعبر عنها بالفاظ من عند نفسه اه ع ش (قوله مالم يخن) اى ولو بغير متمول ثم في ذلك القول لإشعار بأن

اتهامه بدفع الرجوع عليه (قوله فلها ان تغرم الاب) هذا واضح على القضية التى ذكرها الشارح في شرح
قوله ولو لمات احد هما الخ فيها لمات الاصيل وله تركه ولو لاهال كان له هنا الامتناع ومطالبة الباى بالاخذ من
التركة او ابرائه كما هو ظاهر (كتاب الشركة)
(قوله كالشراء) فيسمى شراء وشركة (قوله هو المترجم له) فيه تامل (قوله المحصور فيهما) فيه

(٣٦ - شروانى وابن قاسم - خامس) مدلول الشركة الشرعية بخلاف عقد نحو الشراء بالمشترك لا بتغاء ذلك واصلاها
قبل الاجماع الخبز الصحيح القدسى يقول الله تعالى أنا ثالث الشريكين مالم يخن أجد هما صاحبه فاذا خاناه خرجت من بينهما

ماأخذه أحدالشريكين بماجرت العادة بالمساحة به بين الشركاء كشراءطعام أوخبز جرت العادة بمثله لا يترتب عليه ما ذكر من نزاع البركة اه غش (قوله أى بئزغ البركة) عبارة النهاية والمعنى انامعها بالحفظ والاعانة فامدهما بالمعاونة فى اموالها وانزال البركة فى تجارتها فاذا وقعت الخيانة بينهما رفعت البركة والاعانة عنهما وهواى رفع البركة معنى خرجت من بينهما اه (قوله هى بالمعنى اللغوى الخ) عبارة النهاية والمعنى هى اى الشركة من حيث هى اه قال ع ش بعدنقل عبارة التحفة المذكورة وهى اولى بما ذكره الشارح م وان كان مراداله فان قوله م من حيث هى المراد به لا بقيد كونها شركة عنان اولا بقيد كونها ما ذونافها ولا تمنوعا منها فتشمل الصحيحة والفاسدة اه (قوله بالمعنى اللغوى انواع) قد يقال ما المانع من ان المراد انهما بالمعنى الشرعى بناء على ان المعنى الشرعى يشمل الصحيح والباطل وما فيه مال يخلط ومالا اه سم قول المتن (وسائر المحترقة) اى كالتجاريين والتجارين والدالين اه معنى قول المتن (كسبهما) لعله بمعنى مكسوبهما سم وع ش (قوله بحرقتما) اى سواء شرطا عليهما ما يعرض من غرم ام لا وعلى هذا فيبينها وبين شركة المفادضة عموم من وجه يجتمعان فيما اذا اشتركا بابدانها وقالوا علينا ما يفرم وتنفرد شركة الابدان فيما اذا لم يقولا ذلك وتنفرد شركة المفادضة فيما اذا اشتركا بمالها ثم ان اتفقوا فى العمل قسم بينهم على عدد الرؤس وان تفاوتوا فيه قسم بحسبه فان اختلفوا وقف الاسرالى الصلح اه ع ش قول المتن (مع اتفاق الصنعة) اى كتجار ونجار واختلافهاى كخياط ونجار اه معنى (قوله وهى باطلة) صرح بذلك مع علمه من كلام المصنف الآتى توطئة للتعليل اه ع ش (قوله لما فيها من الغرر الخ) عبارة المعنى لعدم المال فيها ولما فيها من الغرر لا يدرى ان صاحبه يكسب ام لا ولان كل واحد منهما متميز بيده ومنافعه فيخص بقوائده كالأشركا فى ماشيتهما وهى متميزة ليكون الدر والنسل بينهما وقياسا على الاصطباد والاحتطاب (قوله من تفاوضا) اى ما خذ الخ (قوله من قوم فوضى) اى من قولهم هؤلاء قوم فوضى اه ع ش (قوله فوضى) بفتح الفاء اه معنى (قوله مستونين) الاولى كما فى النهاية والمعنى مستون بالرفع قول المتن (ما يعرض) بكسر الراء اه معنى (قوله وهى باطلة) فيه ما تقدم اه غ ش قول المتن (ليبتاع كل منهما الخ) اى لنفسه ومن ثم لو وكل أحدهما الآخر فى أن يشتري فى الذمة لهما عينا وقصد المشتري ذلك صار اشريكين فى العين المشتراة اه رشيدى ومعنى (قوله ويكون) بالنصب عطف على يبتاع اه ع ش عن عميرة (قوله وان يبتاع الخ) عطف على يشترك (قوله والربح بينهما) قد يقال هلا كان هذا جملة اى ليستحق اجرة مثل عمله ولو فاسدة لعدم تعيين العوض فان قوله مع هذا ولك نصف الربح كقولك رد عبدى ولك كذا الا ان يصور هذا بان يقول اشترى كذا على انك تباع هذا والربح بينهما فليتامل سم على حج وقد يقال ان ما ذكره الشارح لا ينافى ما ذكره المحشى سم من انه جملة لان المستفاد من كلام الشارح فى هذه ان المشتري ملك الوجه له ربحه وعليه خسرته ولم يتعرض فيها لما يجب للعامل فيحمل على ما ذكره المحشى من انه جملة وعليه للعامل اجرة مثل عمله اه ع ش (قوله او يشترك الخ) عطف على قوله يبتاع وجه الخ (قوله والسكل) اى كل من التصاور الثلاثة للنوع الثالث اى شركة الوجه (قوله فكل من اشترى شيئا الخ) اى فى التصور الاول والثانى اه معنى (قوله والثالث) اى التصور الثالث وهو قوله ويشترك وجه الخ اه ع ش (قوله قراض فاسد) قال فى شرح العباب وحينئذ يستحق الذى هو بمنزلة العامل على الذى هو

وسائر المحترقة ليكون بينهما كسبهما) بحرقتما (متساويا أو متفاوتا مع اتفاق الصنعة أو اختلافها) وهى باطلة لما فيها من الغرر والجهل (وشركة المفادضة) بفتح الواو من تفاوضا فى الحديث شرعا فيه جميعا أو من قوم فوضى أى مستونين (ليكون بينهما كسبهما) يبدل أو مال من غير خلط (وعليهما ما يعرض من غرم) بنحو غصب أو إتلاف وهى باطلة أيضا لاشتغالها على أنواع من الغرر فيختص كل فى هاتين بما كسبه (وشركة الوجوه بأن يشترك الوجهان) عند الناس لحسن معاملتهما معهم (ليبتاع) أى يشتري (كل منهما بمؤجل) أو حال ويكون المبتاع (لها) فاذا باعا كان الفاضل عن الاثمان بينهما) أو أن يبتاع وجهه فى ذمته ويفوض بيعه لحامل والربح بينهما أو يشترك وجهه لاملاله وحامل له مال ليكون المال من هذا والعمل من هذا من غير تسلط للمال والربح بينهما والسكل باطل إذ ليس بينهما مال مشترك فكل من اشترى شيئا فهو له

نظر (قوله بالمعنى اللغوى انواع اربعة) قد يقال ما المانع من أن المراد أنها بالمعنى الشرعى بناء على أن المعنى الشرعى يشمل الصحيح والباطل وما فيه ماله يخلط ومالا (قول المصنف كسبهما) لعله بمعنى مكسوبهما (قوله أو أن يبتاع وجهه فى ذمته ويفوض بيعه لحامل والربح بينهما) قد يقال هلا كان هذا جملة ولو فاسدة لعدم تعيين العوض فان قوله بعبع هذا ولك نصف الربح كقولك رد عبدى ولك كذا الا ان يصور هذا بان يقول اشترى كذا على انك تباع هذا والربح بينهما فليتامل (قوله والثالث قراض فاسد) قال فى شرح العباب وحينئذ يستحق الوجه الذى هو بمنزلة العامل على الذى هو رب المال اجرة المثل فى مقابلة تصرفه فى ماله باذنه على

رب المال أجرة المثل في مقابلة تصرفه في ماله بأذنه على أن له حصّة من الربح قد دخل طامعا فيه فإذا لم يحصل منه شيء إذ ذكركه للمالك وجب له أجرة المثل كالعامل في القراض الفاسد في نحو هذه الصورة قال القمولى ولو لم يصدر منه إلا كلمة لا تعب فيها كلفظ بعث لم يستحق أجرة أهو وظاهر معلوم من باب الاجارة سم على حج اه عش (قوله لاستبدال المالك) اى استقلاله (قوله باليد) اى ولذا قيد بقوله السابق من تسليم للمالك لكن قد يحصل الفساد بغير ذلك ككون المال غير نقد فلا يتوقف الفساد حينئذ على عدم تسليم المال كما هو ظاهر سم على حج اه عش (قوله ولونوا بها الخ) الى المتن لا قوله وفيما مر ذكره النهاية قبيل النوع الثالث (قوله ولونوا بها) اى فى شركة الوجوه (وفيما مر) اى فى شركة المفاوضة عبارة الرشيدى قول مر نعم لو نواها شركة العنان الخ يعنى فيما إذا قالنا تفاوضنا والصورة ان شروط شركة العنان متوفرة فيصح بناء على صحة العقود بالكنيات وعبارة الروض وشرحه فان اراد كل منهما بلفظ المفاوضة شركة العنان كان قالنا تفاوضنا اى اشتركتنا شركة عنان جاز بنا على صحة العقود بالكنيات انتهت وقد علم بما قدمته انهما لم يشترطا أن عليهما غرم ما يعرض وهذا ظاهر وبهذا اندفع ما أطال به الشيخ في الحاشية مما هو مبني على أن الاستدراك في كلام الشارح مر راجع الى صورة المفاوضة المذكورة وقد علم انه ليس راجعا الى الالفاظ المفاوضة فقط وإن كان في السياق إيهام اه وما نقله عن الروض وشرحه في المغنى مثله إلا انه عبر بأشتركتنا بدل اى وكذا ذكره سم بلفظه او عن عبارة شرح الروض ثم عقبه بقوله وقد يستشكل قوله او اشتركتنا شركة عنان من وجهين احدهما انه مثل به لارادة شركة العنان بلفظ المفاوضة مع انه ليس في هذا لفظ مفاوضة والثاني أن التمثيل به صريح في احتياجه للنية مع قوله شركة عنان وبجواب عن الثاني بان لفظ الاشتراك وإن قيد بقولنا شركة عنان لا يكفي في انعقاد الشركة بل لابد من الاذن في التصرف كما سنبين فيما ياتى وليس في هذا المثال تعرض للاذن في التصرف فلا بد من نيته اه ولا يخفى ان كلامنا الاشكاكين إنما يرد على ما نقله بلفظ او بخلاف ما مر عن الرشيدى بلفظ اى فلا يردان عليه فليراجع النسخ الصحيحة لشرح الروض والمغنى (قوله وثم مال الخ) اى وخطاه اه عش قول المتن (وهذه الانواع باطلة) اى ومع ذلك ان كان فيها مال وسلم لاحد الشريكين فهو امانة في يده لان فاسد كل عقد كصحيحه اه عش (قوله وتركه) اى التنبيه على انها من تلك الانواع (قوله في مال) اى مثلى او متقوم على ما ياتى اه عش (قوله ولسلامتها الخ) عطف على إجماعا (قوله من عنان الدابة الخ) اى والعنان في شركة العنان مأخوذ من عنان الخ (قوله لظهورها بالاجماع عليها) اى شركة العنان (قوله اى ما ظهر منها) تفسير لعنان السماء وتاثير الضمير باعتبار ان المراد من السماء السحابة اه كرى عبارة المغنى وقيل يفتح العين من عنان السماء اى سحابة

أن له حصّة من الربح قد دخل طامعا فيه فإذا لم يحصل منه شيء إذ ذكركه للمالك وجب له أجرة المثل كالعامل في القراض الفاسد في نحو هذه الصورة قال القمولى ولو لم يصدر منه إلا كلمة لا تعب فيها كلفظ بعث لم يستحق أجرة انتهى وهو ظاهر معلوم من باب الاجارة انتهى (قوله لاستبدال المالك باليد) ولذا قيد بقوله السابق من غير تسليم للمالك لكن قد يحصل الفساد بغير ذلك ككون المال غير نقد فلا يتوقف الفساد حينئذ على عدم تسليم المال كما هو ظاهر (قوله ولونوا بها وفيما مر شركة العنان الخ) عبارة شرح الروض فان اراد كل منهما بلفظ المفاوضة شركة العنان كان قالنا تفاوضنا او اشتركتنا شركة عنان جاز بنا على صحة العقود بالكنيات اه وقد يستشكل قوله او اشتركتنا شركة عنان من وجهين احدهما انه مثل به لارادة شركة العنان بلفظ المفاوضة مع انه ليس في هذا لفظ مفاوضة والثاني ان التمثيل به صريح في احتياجه للنية وهو مشكل مع قوله شركة عنان وبجواب عن هذا الثاني بان لفظ الاشتراك وإن قيد بقولنا شركة عنان لا يكفي في انعقاد الشركة بل لابد من الاذن في التصرف كما سنبينه فيما ياتى وليس في هذا المثال تعرض للاذن في التصرف فلا بد من نيته (قوله التى هي بعض تلك الانواع) هذا مع قوله السابق هى بالمعنى اللغوى انواع اربعة يقتضى ان شركة العنان المذكورة بالمعنى اللغوى وهو صحيح وإن كانت بالمعنى الشرعى ايضا لان اللغوى

فاسد لاستبدال المالك باليد ولونوا بها وفيما مر شركة العنان وثمر مال بينهما صححت (وهذه الانواع باطلة) لما ذكرناه (وشركة العنان) التى هي بعض تلك الانواع أيضا وتركه لوضوحه وسيعلم انها اشتركتنا كما فى مال لها التجرافيه (صحيحة) إجماعا ولسلامتها من سائر أنواع الغرر من عنان الدابة لاستوائهما فى التصرف وغيره كاستواء طرفى العنان أو لمنع كل الآخر مما يريد كمنع العنان للدابة أو من عن ظهر لظهورها بالاجماع عليها أو من عنان السماء أى ما ظهر منها فهى على غير الاخير بكسر العين على الاشهر

لأنها علت كالسحاب بصحتها وشهرتها (قوله وعليه) أي الأخير وهو قوله من عنان السماء (قوله خمسة) عبارة المغني ثلاثة صيغة وعائدان ومال وزاد به ضمير رابع وهو العمل وبدا المصنف منها بالصيغة مبراعها بالشرط كما تقدم مثل ذلك في البيع فقال ويشترط اهـ (قوله وعمل) استشكل عدل العمل من الأركان مع أنه خارج عن العقد وإن وجد فيكون بعده ويمكن الجواب بأن العمل الذي يقع بعد العقد هو مباشرة الفعل كالبيع والشراء والذي اعتبر ركناً وتصوير العمل وذكره في العقد على وجه يعلم منه ما يتعلق به العقد اهـ ع ش قول الماتن (فيها) أي شركة العنان اهـ مغني (قوله صريح) إلى قول الماتن هذا في النهاية إلا قوله وقول إلى وكاللفظ وقوله نعم إلى ولو كان وقوله وعلى الأول إلى والمضروب (قوله للمتصرف) أي لمن يتصرف اهـ مغني (قوله الذي الخ) نعم التصرف بالبيع الخ (قوله أو كناية) عطف على صريح (قوله بذلك) أي بالاذن الخ (قوله للمامر) تعليل لزيادته (قوله أو كناية الخ) وعدم جعله امتن شاملاً له (قوله انفا) أي في شرح قول المصنف في الضمان فصل يشترط في الضمان والسكفالة لفظ يشعر بالضممان اهـ سم زاد ع ش مانصه لكن قوله إلا بتجوز ظاهر في أنه إذا استعمل على وجه الكناية لا يكون حقيقة وقد يناهيه قوله ثم لأنها أي الكناية ليست دلالة ظاهرة انتهى فان المتبادر من قوله أي دلالة ظاهرة أنها تدل دلالة خفية وتكون حقيقة وقد يقال مراده ثم أن دلالاتها حيث كانت خفية مجاز فيحمل ما هناك على ما هنا وفيه أن كلام الشارح هنا ليس في كون كناية الشركة قسمًا منها وإنما كلامه في شمول كلام المصنف لها وحاصله أن أريد بالدلالة فيه حقيقتها وهي الظاهرة فلا يشملها كلام المصنف فيحتاج إلى زيادة ويشعر بذلك وإن أريد بها مطاق الدلالة مجازاً فيشملها وعلى كل فالكناية تقسم من الشركة (قوله انما الخ) أي الكناية (قوله لادالة الخ) في نفي الدلالة نظر واضح اهـ سم (قوله فعليه) أي على القول المذكور للروضة وأصلها (قوله لوعبر) أي عاقد الشركة (قوله وبه) أي بالاذن الخ (قوله من ذلك) أي الاذن في التصرف (قوله وكاللفظ) إلى الماتن في المغني (قوله في نصيبه فقط) في العباب ولو قال أحدهما للآخر فقط اتجر مثلاً تصرف في الجميع وصاحبه في نصيبه فقط حتى ياذن له شريكه وهذه الصورة ابضاع لا شركة ولا قراض اهـ وما ذكره من أنه ليس شركة ولا قراضاً منقول عن القاضي الطبري والبنديجي والرويان وقوله ابضاع أي توكل وقوله لا شركة أي لأنه ليس فيه مال من الجانبين وقوله ولا قراض أي لأنه ليس فيه شرط بيان قدر الربح بل ولا ذكر بالكلية ونقل في شرحه خلاف ذلك فقال قال القمولى قال الامام أنها أي هذه الصورة تضاهي القراض قال وهل يشترط انفرد في هذه كالقراض فيه وجهان أي والقياس الاشتراط كما هو شأن القراض اهـ فليتأمل ما قاله الامام مع انتفاء التعرض لحصة العامل من الربح والوجه أنه حيث أوجد خاظمين بشرطه ووجد اذن في التصرف ولو لأحدهما فقط كان شركة وإن لم يوجد مال من الجانبين بل من أحدهما مع اذن صاحب المال للآخر كان قراضاً بشرطه اهـ سم أقول كلام الشارح والنهية والمغني كالصريح في قوله والوجه إلى قوله وإن لم يوجد الخ خلافاً لما عليه ع ش من أن صورة اذن أحدهما فقط في التصرف لا تكون شركة إلا إذا صرح بلفظ الشركة قال ويدل لذلك ما نقله سم على منهج عن العباب فقول الشارح م ر أو من أحدهما يخفى بما إذا كان هناك لفظ شركة اهـ وسياق انفاً سم إن المدار على الاذن في التصرف وإن لم يوجد معه لفظ اشتراك ونحوه (قوله أن لا يتصرف) أي أحدهما اهـ مغني (قوله بطلت) أي للشرط الفاسد وهو منعه من التصرف في ملكه ومع ذلك فتصرف الاذن في

وعليه بفتحها وأركانها خمسة
عائدان ومعقود عليه وعمل
وصيغة (ويشترط فيها لفظ)
صريح من كل منهما أو من
أحدهما الآخر (يدل على
الاذن) للمتصرف من كل
منهما أو أحدهما (في
التصرف) بالبيع والشراء
الذي هو التجارة أو كناية
تشعر بذلك للمامر أنفاً
مشعرة لادالة إلا بتجوز
وحيث قد يشملها كلامه
وقول بالبيع إلى آخره
أخذه من قول الروضة
وأصلها لا بد من لفظ يدل
على الاذن في التجارة فعليه
لوعبر بالاذن في التصرف
أشترط اقتران لفظ به يدل
على التجارة كتصرف
هذا وعوضه تكفي القرينة
المعينة للمراد من ذلك كما
هو ظاهر وكاللفظ الكتابة
وأشارة الآخرس المفهمة فلو
اذن أحدهما فقط تصرف
المأذون له في الكل والاذن
في نصيبه فقط فان شرطاً أن
لا يتصرف في نصيبه بطلت

اعم (قوله لماسر انفا) كأنه يريد ما ذكره في شرح قول المصنف في الضمان فصل يشترط في الضمان
والسكفالة لفظ يشعر بالضمان (قوله لادالة) في نفي الدلالة نظر واضح (قوله في نصيبه فقط) في العباب
ولو قال أحدهما للآخر فقط اتجر مثلاً تصرف في الجميع وصاحبه في نصيبه فقط حتى ياذن له شريكه وهذه
الصورة ابضاع شركة ولا قراض انتهى وما ذكره من ليس شركة ولا قراضاً منقول عن القاضي الطبري
والبنديجي والرويان وقوله ابضاع أي توكل وقوله لا شركة أي لأنه ليس فيه مال من الجانبين وقوله ولا

نصيبه صحيح ونصرف الماذون له في الكل صحيح ايضا وعموم الاذن وإن بطل خصوص الشركة اه ع ش (قوله فلو اقتصر على قولها) فيه اشارة الى التصوير بوقوع هذا القول منها وانما اذا انضم اليه الاذن في التصرف كفى ويبقى ما لو وقع هذا القول من احدهما مع الاذن في التصرف وينبغي ان لا يكفي لانه عقد متعلق بما لم يأت فيه اللفظ من احد الجانبين بل لا بد معه من وقوعه من الاخر او قبوله وفاقا لم رسم على حج اه ع ش (قوله لم يكف عن الاذن في التصرف) فعلم توقف انعقاد الشركة التي الكلام فيها على الاذن في التصرف ا ونية ذلك كما يأتي وحينئذ فاذا اقتصر على اشتراكنا ولم ينو يامعه الاذن في التصرف لم تحصل الشركة التي ثبت لها الاحكام الاتية فاذا وجد بعد ذلك الاذن في التصرف حصلت الشركة المذكورة من حين ذلك الاذن فالمدار على الاذن في التصرف وان لم يوجد معه لفظ اشتراكنا ونحوه بدليل قوله الاتي والخيلة في الشركة في العروض الخ فانه اثبت الشركة في ذلك ببيع بعض عرض احدهما ببعض عرض الاخر مع الاذن في التصرف منع انتفاء لفظ الشركة اه سم (قوله لو نواه) اي الاذن في التصرف بالبيع والشراء به اي باشتراكنا (قوله كفى) كما جزم به السبكي نهاية وغنى (قوله في المال) الى المتن في المغنى الا قوله نعم الى ولو كان (قوله فيه) اي الماذون له في التصرف (قوله كون الثاني) اي الاذن الغير المتصرف (قوله اعنى) انظر كيف يصح عقد الاعنى على العين وهو المال المخلوط ويحجب بانه عقد توكيل وتوكيله جائز كما ياتي وقضية ذلك صحة قراضه سم على حج اه ع ش (قوله وقضية كلامهم الخ) اي حيث لم يشترطوا في الشريك كونه مال الكاهن ع ش وفيه نظر لان الشريك هنا في الحقيقة هو المولى المالك لا الولي فكان الاولى ان يقول حيث اطلقوا جواز تصرف الولي في مال المحجور بالمصلحة ولم يقيدوها بالنجاسة (قوله مشاركة الولي) من اضافة المصدر الى الفاعل والمفعول محذوف اه سيد عمر (قوله بان فيه الخ) اي في عقد الشركة في مال المحجور وكذا ضمير فيه الاتي (قوله خلط قبل العقد) اي لما باتى من اشتراطه (قوله قد يورث) اي الخلط (قوله عليها) اي المصلحة (قوله شرط الشريك) اي شريك المحجور عليه (قوله امينا يجوز الخ) فلو ظنه امينا او غدا لبان خلافه يتبين بطلان الشركة وهل يضمن الولي بتسليم المال له ام لا فيه نظر والا قرب الاول لتقصيره بعدم البحث عن حاله قبل تسليم المال له اه ع ش (قوله مامر) اي في الحجر قيل قوله وله يبيع ماله اه كردى (قوله ان سلم مال المولى عنها) اي او كان المولى اخف شبهة فلا يشارك به من ماله اشد شبهة نظير مامر فيما يظهر اه سيد عمر وفي النهاية والمغنى ويكره مشاركة الكافر ومن لا يحترز عن شبهة اه قال ع ش قوله ر ومن

قراض اي لانه فيه شرط بيان قدر الربح بل ولا ذكر بالسكيلة ونقل في شرحه خلاف ذلك فقال قال القمولى قال الامام انها اي هذه الصورة تضاهي القراض قال وهل يشترط انفراد في هذه الحالة كالقراض فيه وجهان اي والقياس الاشتراط كما هو شأن القراض انتهى فليتامل ما قاله الامام مع انتفاء التعرض لحصة العامل من الربح والوجه انه حيث وجد خلط ماله من بشرطه ووجد اذن في التصرف ولو لاحدهما فقط كان شركة وان لم يوجد مال من الجانبين بل من احدهما مع اذن صاحب المال للاخر كان قراضا بشرطه (قوله فلو اقتصر على قولها) فيه اشارة الى التصوير بوقوع هذا القول منها وانما اذا انضم اليه الاذن في التصرف كفى ويبقى ما لو وقع هذا القول من احدهما مع الاذن في التصرف وينبغي ان لا يكفي لانه عقد متعلق بما لم يأت فيه اللفظ من احد الجانبين بل لا بد معه من وقوعه من الاخر او قبوله وفاقا للمولى (قوله لم يكف عن الاذن في التصرف) فعلم توقف انعقاد الشركة التي الكلام فيها على الاذن في التصرف ا ونية ذلك كما ياتي وحينئذ فاذا اقتصر على اشتراكنا ولم ينو يامعه الاذن في التصرف لم تحصل الشركة التي ثبت لها الاحكام الاتية فاذا وجد بعد ذلك الاذن في التصرف حصلت الشركة المذكورة من حين ذلك الاذن فالمدار على الاذن في التصرف وان لم يوجد معه لفظ اشتراكنا ونحوه بدليل قوله الاتي والخيلة في الشركة في العروض الخ فانه اثبت الشركة في ذلك ببيع بعض عرض احدهما ببعض عرض الاخر مع الاذن في التصرف مع انتفاء لفظ الشركة (قوله اعنى) انظر كيف يصح عقد الاعنى على العين وهو المال المخلوط

(فلو اقتصر على) قولهما
(اشتراكنا لم يكف) عن الاذن
في التصرف (في الاصح)
لاحتياله الاخبار عن
وقوع الشركة فقط ومن ثم
لو نواه به كفى (و) يشترط
(فيهما) أى الشريكين أن
تصرفا (أهلية التوكيل
والتوكل) في المال لان كلا
منهما وكيل عن صاحبه
وموكل له أما اذا تصرف
أحدهما فيشترط فيه أهلية
التوكل وفي الآخر أهلية
التوكيل فيصح كون الثاني
أعنى دون الاول وقضية
كلامهم جواز مشاركة الولي
في مال محجور هو وتوقف فيه
ان الرفعة بأن فيه خلط قبل
العقد بلا مصلحة ناجزة بل
قد يورث نقصا ويحجب بأن
الفرض ان فيه مصلحة
لتوقف تصرف الولي عليها
واشتراط نجاز المصلحة
ممنوع نعم قال الاذرعى شرط
الشريك أن يكون أمينا
يجوز ابداع مال اليتيم عنده
قال غيره وهو ظاهر ان
تصرف دون ما اذا تصرف
الولي وحده اه نعم قياتن
ما مر ان لا تكون بماله شبهة
أى ان سلم مال الولي عنها

ولو كان المكاتب هو المتصرف اشترط اذن سيده لتبرعه بالعمل (وتصح) الشركة (في كل مثل) (إجماعا) في النقد وعلى الأصح في المغشوش الراجح لانه باختلاطه برتفع تميزه كالنقد ومنه التبر كايصرح به في الغصب فواقع للشارح من اعتيادها لا تجوز فيه ينبغي حمله على نوعه لا ينضب (دون المتقوم) بكسر الواو لتمييز اعيانه وان اتفقت قيمها وحيث تنعذر الشركة لان بعضها قد يتلف فيذهب على صاحبه وحده (وقيل) تختص بالنقد المضروب) الخالص كالقراض وعلى الاول يفرق بان الغرض من القراض الربح فانه حصص فيما يحصله غالباً في كل محل وهو الخالص لا غير ولا كذلك الشركة والمضروب صفة كاشفة اذ النقد لا يكون الا كذلك على ما مر في الزكاة (ويشترط خلط المالين) قبل العقد (بحيث لا يميزان) (ولم تتساو اجزاؤها في القيمة لتعذر اثبات الشركة مع التميز

لا تحتز عن الشبهة ينبغي أن محل ذلك حيث سلم مال المشارك من الشبهة أو كانت فيه أقل ولا فلا كراهة اه (قوله ولو لو كان الخ) عبارة النهاية والمغني ولو شارك المكاتب غيره لم يصح كقوله ابن الرفعة ان كان هو الماذون له اى ولم ياذن له السيد لما فيه من التبرع بعمله ويصح ان كان هو الاذن فان اذن السيد صح مطلقاً اه اذنا او ما ذونا له ع (قوله اذن سيده) اى في الشركة المذكورة اه ع (قوله إجماعاً) الى قول المتن هذا في المغني لا قوله فواقع الى المتن وقوله وعلى الاول الى المتن (قوله في النقد) اى الخالص نهاية ومعنى قال الرشيدى قوله مر في النقد الخالص يوم قصر المثل على النقد وعبارة الجلال نقد وغيره كالخطة اه عبارة المغني وسم واما غير النقد من المثليات كالبرو والشعير والحديد فعلى الاظهر ومن المثل تبر الدراهم والدنانير فتصح الشركة فيه فما اطلقه الا كثرون هنا منع الشركة فيه مبنى على انه متقوم كما نبه عليه في اصل الروضة وسوى بينه وبين الحلبي والسبايك في ذلك اه وعبارة ع (قوله في المغشوش) وكالمغشوش في الخلاف سائر المثليات ولم ينبه الشارح مر على ذلك اكتفاء بما لهم من قول المصنف وقيل يختص بالنقد اه (قوله الراجح) اى في بلد التصرف ولو اطلق الاذن احتمل ان العبارة يولد العقد لانها الاصل اه ع (قوله لانه باختلاطه) علة التين اه رشيدى قول الشارح كالنقد والمغني كالنقد صريح في انه علة الصحة في المغشوش (قوله يرتفع) اى يزول (قوله ومنه) اى من المثل (قوله فيه) اى التبر (قوله حمله) اى كلام الشارح (قوله لتمييز اعيانه) عبارة النهاية والمغني لتعذر الخلط في المقومات لانها اعيان متميزة اه (قوله كالقراض) قضيته ان القراض على المغشوش غير صحيح اه ع (قوله بان الغرض من القراض الربح) مفهومه ان الشركة ليس الغرض منها الربح فانظر مع قوله اول الكتاب وهذا حيث قصد به ابتغاء الربح بلا عوض الخ اه سم (قوله اذ النقد الخ) عبارة النهاية ان قيل بان النقد لا يكون غير مضروب كما هو احد الاصطلاحين اه اى للفقهاء احدهما انه اسم للنقد مطلقاً وجروا في باب الزكاة والثاني انه اسم للدراهم والدنانير المضروبة وجروا عليه هنا وفي القراض ع (قوله قبل العقد) بى مال وقع اى الخلط مقارنا ونقل عن شيخنا الزبائدى بالدرس انه كالعبدية فلا يكفى وفيه وقفه ويقال بنبغى الحاقه بالقبلي فيكفى لان العقد إتمام حالة عدم التميز وهو كاف اه ع (قوله قد يفيد كفاية المقارن) عبارة المغني فان وقع بعده في المجلس لم يكف على الاصح او بعده فارقته لم يكف جز ما اذا لا اشتراك حال العقد فيعاد العقد بعد ذلك اه (قوله وان لم تتساو اجزاؤها) قال في الروض فلو خلافاً فميزاناً بتميز بمخمسين فالشركة اثلاث اه سم عبارة النهاية قضية كلام المصنف انه لا يشترط تساوى المثليين في القيمة وهو كذلك اه زاد المغني فلو خلافاً فميزاناً بمقام بمائة بقفين مقوم بمخمسين صح وكانت الشركة اثلاثاً بناءً على قطع النظر في المثل عن تساوى

ويجاء به عقد توكيل وتوكيله جائز كما يأتى وقضية ذلك صحة قراضه مر (قوله إجماعاً في النقد الخ) بى غير النقد وغير المغشوش من المثليات وقوله في المغشوش من الراجح كذا صحح في الروضة وهذا لا ينافي ان المغشوش مثلي قطعاً وإن لم يكن رائجاً كما اقتضاه قول الروضة في باب الغصب اما الدراهم والدنانير المغشوشة فقال المتن ان يجوزنا المعاملة بها فثبته وإلا فتقوم اه (قوله ومنه التبر) عبارة الروضة تجوز الشركة في النقدين قطعاً ولا تجوز في المقومات قطعاً وفي المثليات قولاً لان اظهرهما الجواز والمراد بالنقدين الدراهم والدنانير المضروبة اما التبر والحلى والسبايك فاطلقوا منع الشركة فيها ويجوز ان يبنى على ان التبر مثلي ام لا فان جعلناه مقوماً لم تجز الشركة ولا فعلى الخلاف في المثل ثم قال واما قوله اى الرافعى اطلقوا منع الشركة في التبر الخ فعجيب ان صاحب التهمة حكى في انعقاد الشركة على التبر والنقد ووجهم كالمثل اه (قوله فواقع للشارح الخ) في شرح مر وقول الشارح ولا تجوز في التبر وفيه وجه التهمة فرعه على المرجوح القائل باختصاصها بالنقد المضروب نعم يمكن حمله على نوع منه غير منضبط اه (قوله بان الغرض من القراض الربح) مفهومه ان الشركة ليس الغرض منها الربح فانظر مع قوله اول الباب وهذا حيث قصد به ابتغاء الربح بلا عوض الخ (قوله وإن لم تتساو اجزاؤها) قال في الروض فلو خلافاً فميزاناً

(ولا يكتفى الخلط مع اختلاف جنس) كدنانير ودرهم (أو صفة كصباح ومكسرة) (٢٨٧) وأبيض وغيره كزأبيض باجر لا مكان

التمييز وأن عسرو لو كان لكل علامة تميزه عند مالكة دون بقية الناس فوجهان أو وجههما غدم الصحة (هذا) المذكور من اشتراط خلطهما (إذا) أخر جاما لين وعقدان ملسكا مشتركا بينهما على جهة الشيوخ وهو مثلي اذ الكلام فيه وأما غيره فليس علم حكمه من قوله والحيلة إلى آخره ويصح التعميم هنا وتكون تلك الحيلة لا ابتداء الشركة في غرض حاصلتها بينهما (تنبيه) في نصب مشتركا بمسكان يجوز لأن الاشتراك لم يتقدم الملك وإنما قارنه (ارث وشرأ وغيرهما) واذن كل الاخر في التجارة (فيه) او اذن احدهما فقط نظير مامر (تمت الشركة) لحصول المعنى المقصود بالخلط (والحيلة في الشركة في) المتقوم من (العروض) لها طرق منها ان يرثاها مثلا أو (ان يبيع) مثلا (في) واحد بعض عرضه بعض عرض للآخر (تجانسا) وتساوى البعضان وعلما قيمتهما ام لا قال الامام والبعوى والرافعي وهذا ابلغ في الاشتراك من خلط المالين لأن مام من جزء منهما الا وهو مشترك بينهما وهناك وان وجد الخلط فقال كل واحد ممتاز عن مال الآخر اه وفيه نظر وان جزم به شيخنا في شرح

الاجزافي القيمة والافليس هذا القفيز مثلا لذلك القفيز وان كان مثليا في نفسه اه قال ع ش قوله مر وهو كذلك اي ويكرن الاشتراك في المال بينهما بحسب القيمة نقله الرافي عن العراقيين سم على منهج اي فلو اختلفا في القيمة وقف الامر الى الاصطلاح اه قول الماتن (ولا يكتفى الخ) الاولى التفرع قول الماتن (مع اختلاف جنس) اي يحصل معه التميز كما اشار اليه بقوله كدراهم الخ بخلاف ما لو خلط احدا الجنسين باخر بحيث لا يحصل معه تمييز فانه يكتفى كخا ط زيت بشيرج اه ع ش عبارة السيد عمر قوله لا مكان التمييز يؤخذ من العلة انه حيث تعذر التمييز لا يضر اختلاف الجنس كجنسين من سمن وانحوه اه وفيه اه ايضا قول المغني ولا يكتفى الخلط مع امكان التمييز لنحو اختلاف الجنس كدراهم ودنانير اه (قوله) او وجهها غدم الصحة) ومثله عكسه بالاولى اه ع ش اي بان تميز عند عامة الناس دون العاقدين (قوله) بينهما) الى التنبيه في النهاية (قوله) وهو مثلي اذ الكلام الخ) يوضح ذلك ان المفهوم من قوله هذا الخ تخصيص ماسبق وانما يظهر التخصيص اذا كان موضوع الكلام واحدا ومن ثم قال الشارح المحلى بما تصح الشركة فيه اه سم (قوله) غيره) أي غير المثلي (قوله) ويصح التعميم) أي تعميم قوله مشترك للمثلي والمتقوم جرى عليه المغني فقال فان خلطا مشتركا ما يصح فيه الشركة او لا كالعروض كما هو ظاهر اطلاق المصنف (قوله) حاصلتها بينهما) اي بعضها بعينه لا احدهما والبعض الآخر بعينه لا لآخر (قوله) لان الاشتراك الخ) قديم اقضاء ذلك التجوز والحق ان السموات في خلق السموات مفعول به مع عدم تقدمها على الخلق وانما هي مقارنته له فليتأمل وكان ينبغي على زعمه ان ير يد على المفعول به اذ مطلق النصب لا يتوقف على التقدم كما في المفعول بالمطلق سم وسيد عمر أي ولذا جعل من شرط في المفعول به تقدمه على تعلق عامله كبن هشام جعل السموات في خلق الله السموات مفعولا مطلقا (قوله) نظير مامر) اي في شرح ويشترط فيها لفظ الخ قول الماتن (والحيلة الخ) وكان الاولى ان يقول ومن الحيلة لان منها ان يبيع كل واحد منهما بعض عرضه لصاحبه بشم في الذمة ثم يتقاسما وان يقول في باقي العروض ان في المنقولات لان الشركة في المثليات جائزة بالخلط مع أنها من العروض اذ العرض ماعد النقود وان يقول سم باذنه فانه يجب تاخير الاذن عن البيع ليقع الاذن بعد الملك والقدرة على التصرف وان يحذف لفظة كل ولعل مراده كما قال بعض المتأخرين كل واحد على البذل اه معنى (قوله) منها ان يرثاها الخ) قد يقال لا مدخل للعبد في الارث وقضية التعبير بالحيلة ان يكون له مدخل في الشركة قول الماتن (ان يبيع كل واحد بعد عرضه الخ) وحينئذ فليدركه بالسوية ان يبيع نصف بنصف وان يبيع ثلث بثلثين او بثلاثة ارباع لاجل تفاوتهما في القيمة تملكاه على هذه النسبة ايضا اه معنى (قوله) تجانسا) الى قوله قال الامام في النهاية والى قوله انتهى في المعنى الا قوله والبعوى والرافعي (قوله) تجانسا) أي سواءا تجانسا العرضان ام اختلفا في نهاية ومعنى (قوله) وعلما قيمتهما أم لا) ينبغي أن يشترط امكان العلم بذلك أخذنا ما يأتي في شرح قوله والاصح انه لا يشترط الخ كذا افاده الحاشي وهو محل تأمل اه سيد عمر و يؤيده أشار اليه من عدم الاشتراط ما قد مناع ع ش من انها اختلفا في القيمة وقف الامر الى الاصطلاح (قوله) قال الامام الخ) عبارة المغني وهذا كما قال الامام ابلغ الخ (قوله) وهذا) اي نحو الارث (قوله) لان مال الخ) عبارة المغني لانه مال خ بضمير الشأن (قوله) منهما) اي المالين (قوله) وهناك وان وجد الخلط الخ) الظاهر ان مراده ان الاول لا يميز فيه في نفس الامر بخلاف الثاني وان كان كل جزء حكم عليه شرعا به مشترك فلا يرد ما نظره الشارح اه سيد عمر وهو وجه (قوله) فالصرح به فيه) اي في الخلط مع عدم التميز (قوله) بالسوية) اي

بما به بغير تخمين فالشركة اثلاث (قوله) وهو مثلي اذ الكلام فيه الخ) يوضح ذلك ان المفهوم من قوله هذا الخ تخصيص ماسبق وانما يظهر التخصيص اذا كان موضوع الكلام واحدا ومن ثم قال الشارح المحلى بما تصح الشركة فيه (قوله) لان الاشتراك الخ) قديم اقضاء ذلك للتجوز والحق ان السموات في خلق الله السموات مفعول به مع عدم تقدمها على الخلق وانما هي مقارنته له فليتأمل وكان ينبغي على زعمه أن يزيد على المفعول به اذ مطلق النصب لا يتوقف على التقدم كما في المفعول بالمطلق (قوله) وعلما قيمتهما أم لا) ينبغي

الروض لانه ان اريد الخلط مع التمييز فهذا لا شركة فيه أصلا ومع عدم التميز فالصرح به فيه انها به ملسكا كلا بالسوية حتى لو تلف بعضه

تلف عليهم ما وقد يجاب بالفرق بين مطلق الخلط ونحو الارث بان هذا يمكن به الكل مشاعا ابتداء ولا كذلك الخلط لتوقف الملك به على عدم التمييز ولا ينافي الملك هنا ما يأتي آخر (٢٨٨) الايمان في لا آكل طعاما أو من طعام اشتراه زيد من التفصيل بين القليل والكثير لان ذلك

لا يرجع للقول بالملك ولا بعده خلافا لما بوجه كلام الاذرعى وغيره بل لما يطلق عليه انه اشتراه اولا فالقليل يظن انه مالم يشتره بخلاف الكثير وأراد بكل الكل البدلي لا الشمولى إذ يكتفى بيع أحدهما ببعض عرضه ببعض عرض الآخر لأن يقال أن الآخر في هذه يصدق عليه انه باع ببعض عرضه ببعض عرض الآخر لانه بائع الثمن فتكون كل حينئذ على ظاهرها على أن كل لا بد منه بالنسبة لقوله (ويأذن له في التصرف) فيه بعد التقابض وغيره مما شرط في البيع ومحل ان لم تشرط الشركة في التباعد ولا لافسد البيع ومنها أن يشترى سلعة بثمن واحد ثم يدفع كل عرضه عما يخصه (ولا يشترط) في صحة الشركة (تساوى قدر المالين) عدل اليه عن قول أصله وليس من شرط الشركة تساوى المالين في القدر لانه مع كونه بمعناه اخصر منه وإن كانت عبارة أصله أوضح منه إذ التعدد في فاعل التفاعل الذى هو شرط فيه أظهر في عبارة

فيه نظير ما مر عن المغنى آنفا (قوله لتوقف الملك) أى ملكها للكل مشاعا (قوله على عدم التميز) أى بعد ما كانه أى التميز (قوله هنا) أى فى الخلط المذكور (قوله بين القليل والكثير) أى بانه اكل القليل من المخلوط مثل عشرين لا يثبت وان اكل الكثير منه مثل الكيف يثبت اه كرى (قوله واراد بكل) إلى قوله وعدل في النهاية (قوله الكل البدلي) يتأمل اه محشى كان وجهه ان الكل البدلي فيه عموم يضافا بلائمه قوله لإذ يكتفى الخ ويقال لا يظهر فى هذا المقام تفاوت بين العمومين لانه ان حمل على البدلي فكل منهما بائع ومشتري كالجملة الشارح أو على الشمولى فليس المراد منه وجود عقدين بل تحقق وصف البائعية فى كل وهى محققة مع اتحاد حينئذ انصح انه لا فرق بين إرادة العمومين اه سيد عمر اقول فى كل من هذين الوجهين تأمل يظهر وجهه بالتأمل فيما إذا قيل فى رغبة يشبع شخصا واحدا فقط هذا الرغيف يشبع كل احدا اولا يشبع كل احدهما حيث يتعين فى الاول البدلي وفى الثانى الشمولى (قوله فتكون كل) أى لفظة كل (على ظاهرها) أى من الشمول لها اه ع (قوله على ان كل) أى لفظة كل (قوله لا بد منه الخ) فيه نظر وان كان ظاهر عبارتهم وقياس ما سبق فى شركة المثلى الا كنفاء باذن أحدهما أى كاهو صريح صنيع المغنى هنا فان قيل الحامل على مقاله قول المصنف الاقوى بتسلط كل واحد منهما على التصرف بلا ضرر قلت هذا راجع لما تقدم فى المثلى ايضا مع ان الشارح بين الا كنفاء باذن احدهما فيه وجعله دخلا فى معنى المتن فليحزر سم على حج وقد يقال يكتفى فى ان كلا لا بد منه موافقته للظاهر والغالب من ان كلا من الشريكين باذن لصاحبه وكون ذلك هو الغالب لا ينافي الا كنفاء باذن احدهما اه ع (قوله بعد التقابض) متعلق بياذن ثم هو إلى قوله ومنها فى المغنى (قوله ومحل) أى محل صحة الطريق الثانى وهو أن يبيع كل واحد الخ (قوله إن لم يشرط الشركة) أى المفيدة لصحة التصرف التى هى مقصود الباب كاهو ظاهر اه رشيدى عبارة سم واقرها ع (قوله الشركة لعل المراد بها التصرف والإفلا وجه للفساد اه (قوله ومنها) أى من طرق الحيلة (قوله اظهر فى عبارة الاصل) يفيد صحة عبارة المتن ووجهه حمل على معنى قدرى بالثنية سم وسيد عمر وع (قوله إذا المضاف الخ) دليل للظهور فى عبارة المصنف والتقدير تساوى قدر المالين اه كرى (قوله إذا المضاف متعدد الخ) فيه تأمل ومات قول فى غلام الرجاءين لغلام واحد اه سم وقد يجاب عن الشارح بان الظاهر ان مراده بقرينة المقام ما يقبل التعدد ولم يعم به مانع من إرادته كالقدر بخلاف ما قام به مانع منه كالغلام حيث لوحظ فيه الوحدة المنافية للتعدد ومن ثم لو اراد به الماهية المطابقة فلا محذور فى التزام التعدد فيه عند إضافته إلى متعدد فتأمل اه سيد عمر (بل تثبت الخ) عطف على قول المصنف ولا يشترط الخ وبلى انتقالية لا لإطالية (قوله أى النسبتين) أى بقدر كل من المالين اهو النصف ام غيره نهاية ومعنى (قوله فى المختلط) اسقطه النهاية والمغنى ولعل وجه ذكره انه هو الذى يغلب فيه الجمل (قوله إذا امكن) إلى المتن زاد النهاية والمغنى عقبه ولو اشتبه ثوبا بهما لم يكف للشركة كفى الروضة لان ثوب كل منهما مميز عن الآخر اه قال ع (قوله مر لم يكف الخ) أى الاشتباه لصحة الشركة عن الاختلاط

أن يشترط إمكان العلم بعد ذلك أخذاء ما يأتي فى شرح قوله والاصح أنه لا يشترط العلم الخ (قوله البدلي) يتأمل (قوله لا بد منه الخ) فيه نظر وإن كان ظاهر عبارتهم وقياس ما سبق فى شركة المثلى الا كنفاء باذن احدهما فان قيل الحامل على مقاله قول المصنف الاقوى بتسلط كل واحد منهما على التصرف بلا ضرر قلت هذا راجع لما تقدم فى المثلى ايضا مع ان الشارح بين الا كنفاء باذن احدهما فيه وجعله دخلا فى معنى المتن فليحزر (قوله إن لم تشرط الشركة) لعل المراد بها التصرف والإفلا وجه للفساد (قوله اظهر الخ) يفيد صحة عبارة المتن ووجهه حمل قدرى على معنى قدرى بالثنية (قوله إذا المضاف إلى متعدد) فيه تأمل وما

الاصل منه فى عبارة المتن إذ المضاف إلى متعدد متغاير متعدد بل تثبت الشركة مع تفاوتها فان على نسبتها إذ لا محذور حينئذ لما أتى أن الربح والخسران على قدر المالين (والاصح أنه لا يشترط العلم بقدرهما) أى النسبتين فى المختلط ككونه مناصفة (غند العقد) إذا امكن معرفته بعد بنحو مراجعة حساب أو وكيل لان الحق لهما لا يعدوهما ولو جهل القدر وعلم النسبة

فان أراد صحة الشركة فليبع أحدهما بعض ثوبه للاخر يبعض ثوبه ويغتنفر ذلك مع الجهل للضرورة كما
 في اختلاط حام البرجين اه (قوله بان الخ) لعل الباء بمعنى السكاف (قوله بان وضع كل دراهمه بكفة)
 عبارة النهاية والمغنى بان وضع أحدهما الدرهم في كفة الميزان ووضع الاخر بازاها مثلها اه (قوله
 بكفة) بكسر الكاف وفتحها مختار اه عش (قوله حتى تساويا) أى ويختلفا اختلافا معلوم النسبة
 (قوله صح جزما) ظاهره انه لا فرق في الدرهم بين ان تكون من الظبية أو من المقاصيص حيث عرفت
 قيمتهما ويوجه بان الشركة ليس وضعا على أن يرد مثل ما أخذ بل المقصود أن يشتري بالمال المخلوط
 ما يحصل منه ربح ثم عند ارادة الانفصال تحصل قسمة المالين بما يتراضيان عليه وهذا بخلاف القرض
 فان مبناه على رد المثل الصورى وهو متعذر لعدم انضباط القص فالقياس فيه عدم الصحة اه عش
 (قوله اذا أذن) الى قوله وقياس ما يأتى في النهاية الا قوله واكتفى الى الماتن (قوله بها) أى بالغبطة (قوله
 من منع الخ) بيان لما (قوله اذهى) أى الغبطة (قوله لانه) أى تصرف الشريك (قوله فلا يبيع بضمن
 المثل الخ) أى بغير اذن الآخر كما يأتى (قوله وثم راغب) أى بازيد (قوله والا انفسخ) أى بنفسه اه
 عش قول الماتن (ولا بغير نقد البلد) أى لا يجوز اى البيع بالعرض ولا بنقد غير نقد البلد مر اه سم
 على حج ظاهره وان راج كل منهما اه عش اى وسببى خلافه (قوله هذا) اى عدم جواز البيع
 بغير نقد البلد وكذا الاشارة في قوله الا فى ذلك (قوله وقياس ما يأتى الخ) بين في شرح الروض في باب
 القراض انه يجوز للشريك البيع بالعرض وبغير نقد البلد اذا راجع في باب الوكالة عن الاذعى وغيره انه
 يجوز للشريك التجارة شراء المغيب اه سم عبارة النهاية ولا يناهيه أى قول الماتن ولا بغير نقد البلد انه يجوز
 للعامل اى في القراض البيع بغيره مع ان المقصود من الباءين متحد وهو الربح لان العمل في الشركة غير
 مقابل يعوض كما صرحوا به فلا يلزم من امتناع التصرف بغير نقد البلد تصرف بخلاف العمل ثم فانه يقابل
 بالربح فلم يمنعاه من التصرف بغير النقد لضيقنا عليه طرق الربح الذى في مقابلة عمله وفيه من الضرر والمشقة
 ما لا يخفى على ان المراد بكون الشريك لا يبيع بغير نقد البلد انه لا يبيع بنقد غير نقد البلد الا ان يروج كما
 صرح به ان أبى عصرون الى ان قال والوجه الاخذ بالاطلاق هنا أى في العرض فلا يبيع بعرض وان
 راج اه قال عش قوله مر والوجه الاخذ بالاطلاق عبارة سم على منجى ومحل منع نقد غير البلد
 اذا لم يرج في البلد والاجاز انتهى وهو مخالف لمقتضى ما تقدم عنه سم على حج وقوله فلا يبيع بعرض وان
 راج اى اما نقد غير البلد فيبيع به ان راج كما صرح به سم فيما تقدم اه وكتب عليه ايضا الرشيدى
 مانصه سكت مر عن نقد غير البلد الرائج لكن تمسكه باطلاقهم يقتضى المنع فيه مطلقا اه وفي البجيرمى

تقول في غلام الرجلين لغلام واحد (قوله حتى تساويا صح جزما) قال في الروض فلو خطا فقيرا مائة
 بقفيز بخمسين فالشركة اثلاث وان كان لهذا نادر اى كعشرة وهذا دراهم اى كمائة فاشترى بها شيئا قوم غير
 نقد البلد وعرف التساوى والتفاضل انتهى ولا يخالف ذلك ما في البيع فيما لو كان لكل من اثنين عبد
 فباعاها بضمن واحد فانه لا يصح للجهل بحصة كل من الثمن عند العقد وان كانت تعلم بالتقويم وكذلك هنا
 كل منهما يجهل حصته من المبيع لان الغالب في قيم التقود لا انضباط وعدم التغير بخلاف الجهل وايضافا لمقوم
 والمقوم به هنا متحدان في النقدية وانما اختلفا بغلبة تعامل أهل البلد باحدهما دون الآخر فادير الامر هنا
 على الغالب وهو لا يخالف بخلاف الجهل لا يصح ايضا فاغفر هنا لما ذكره ما لم يغتنفر في مسئلة العيدين السابقة لان
 الغالب في قيمتهما الاختلاف ولا غالب ثم مع تغاير القيمة للمقوم جنسا وصفة فزاد فيها الغرر والجهل ويؤيد
 ما قررناه ما اجاب به شيخنا الشهاب الرلى رحمه الله تعالى ايضا من ان صورة المسئلة انهما عالمان بالنسبة حال
 الشراء والغالب معرفة نسبة النقد غير الغالب من الغالب بخلاف العروض اذ القيمة فيها لا تكاد تنضب
 (قول المصنف ولا بغير نقد البلد) اى لا يجوز بالعرض ولا بنقد غير البلد مر (قوله وقياس ما يأتى في عامل
 القراض) بين في شرح الروض في باب القراض انه يجوز للشريك البيع بالعرض وبغير نقد البلد اذا

بان وضع كل دراهمه بكفة
 حتى تساويا صح جزما
 (ويتسلط كل واحد منهما
 على التصرف) اذا اذن كل
 للاخر (بلا ضرر) أصلا
 بان تكون فيه مصلحة وان
 لم توجد الغبطة خلافا لما
 يوجهه تعبير أصله بها من
 منع شراء ما توقع ربحه اذ
 هى التصرف فيما فيه ربح
 عاجل له وقع واكتفى هنا
 بالمصلحة لانه كتصرف
 الوكيل في جميع ما يأتى فيه
 (فلا) يبيع بضمن المثل وثم
 راغب بل لو ظهر في زمن
 الخيار لزمه الفسخ والا
 انفسخ ولا (يبيع نسبية)
 للفرر (ولا بغير نقد البلد)
 كالوكيل هذا ما جزم به هنا
 وقياس ما يأتى في عامل
 القراض

قوله ولا يغير نقد البلد أى لا يجوز بالعرض ولا بتقد غير البلد أى وإن راج كل منهما مر عش وهو مخالف لما صرح به مر فى الزاوية اه قول المتن (ولا يغير الخ) أى يعين مال الشركة فان اشترى فى الذمة وقعه اه رشيدى وباقى مثله عن المغنى (قوله وسياق) الى قول المتن ولكل فسخه فى النهاية إلا قوله الملح (قوله فان فعل) الى المتن فى المغنى (قوله فتنفسخ الشركة فيه الخ) عبارة المغنى فتنفسخ الشركة فى المشتري به اوفى المبيع ويصير مشتركا بين البائع والمشتري والشريك فان اشترى بالغبن فى الذمة اختص الشرا به فبزن الثمن من ماله اه (قوله ويصير مشتركا) أى على جهة الشروع ولكن لا يتصرف أحدهما إلا باذن الآخر اه عش (قوله والشريك) أى غير البائع اه عش (قوله حيث لم يعطه) الى قوله وقوله بما شئت فى المغنى إلا لفظه ولو فى ولو تبرعوا قوله الملح (قوله فى السفر) عبارة المغنى نعم ان عقد الشركة بمقازة لم يضمن بالسفر الى مقصده لان القرينة قاضية بذلك اه (قوله وخوف) أى من عدو (قوله ولا كانا من اهل النجعة) وينبغى ان مثل اهل النجعة من جرت عادتهم بالذهاب الى اسواق متعددة ببلاد مختلفة كبعض بائعى الاقمشة فيجوز له السفر بالمال على العادة ولو فى البحر حيث غلبت السلامة وينبغى الاكتفاء بالاذن له فى السفر على وجه التعميم او يطلق الاذن فيحمل على العموم اه عش (قوله وإن أعطاء الخ) غاية لما قبله (قوله فان فعل) عبارة المغنى فان سافروا باع صح البيع وإن كان ضامنا اه (قوله ولو تبرعا) واقتصار كثير على دفعه لمن يعمل فيه متبرعا باعتبار تفسير الابضاع اه نهاية أى وإلا فلا فرق فى الضمان بين ذلك ودفعه لمن يعمل فيه باجرة عش (قوله فان فعل ضمن ايضا) ظاهر صحة التصرف وهو ظاهر ان قلنا بصحة توكيل احد الشريكين وهو المعتد والإفلا اه عش (قوله قيدي الكل) أى وأما بانه فيصح ثم إن كان لما أذن له فيه يحمل يحمل عليه كان كانت النسبة معتادة الى اجل معلوم فيما بينهم وإلا فينبغى اشتراط بيان قدر النسبة ويحتمل الصحة وبيع باى اجل اتفق لصدق النسبة به اه عش أى نظير ما مر فى إطلاق الاذن فى السفر وهو الاقرب (لا يتناول ركوب البحر الملح الخ) اقول ولا الا انهار العظيمة حيث خيف من السفر فيها ومحل ذلك حيث لم يتعين البحر طريقا بان لم يكن للبلد المأذون فيه طريق غير البحر وينبغى ان يلحق به ماله كان للبلد طريق اخر لكن كثير فيه الخوف ولم يكسر لكن غلب سفرهم فى البحر اه عش (قوله فى الوكالة) عبارة المغنى وسياق فى الوكالة انه لو قال الموكل للوكيل بع بكم شئت ان له البيع بالغبن الفاحش ولا يجوز بالنسبة ولو قال كيف شئت فله البيع بالنسبة ولا يجوز بالغبن ولا يغير نقد البلد فيأتى مثل ذلك هنا اه (قوله اذن فى المحابة) بلا هزم كما يؤخذ من المختار حيث ذكره فى المعتل ومع ذلك فينبغى ان لا يبالغ فى المحابة بل يفعل ما يغلب على الظن الرضا بالمساحة به اه عش قول المتن (ولكل فسخه الخ) بين به ان عقد الشركة جائز من الطرفين نهاية ومغنى قوله مر أى فسخ كل منهما كذا فى المغنى والنهاية وقال الرشيدى مراده به السك البديلى إذ الصحيح انه إذا فسخها أحدهما انعزلا ويحتمل ان الشارح مر كالشهاب بن حجر جرى على ما جرى عليه القاضي ابو الطيب وابن الصباغ من انها لا تنفسخ إلا بفسخها جميعا فراجع اه وفى الجيرمى على منهج قوله اعم وأولى وجه الاولوية ان عبارة الاصل توهم ان فسخ أحدهما لا يكفي حلى اه قول المتن (فان قال أحدهما) أى فان لم يفسخا ولا أحدهما ولكن قال الخ اه مغنى وهذا يفيد ما مر عن الرشيدى فى الصحيح الخ قول المتن (لم ينعزل العازل) أى انعزل المخاطب ولم ينعزل العازل فيتصرف فى نصيب المعزول نهاية ومغنى (قوله بخلاف المخاطب) فان اراد المخاطب عزله فليعزله اه مغنى أى العازل قول المتن (موت أحدهما وبجونه الخ) ولا ينفصل الحكم فى الثالثة عن المغنى عليه لانه لا يولى عليه فاذا افاق تخير بين القيمة واستئناف

(ولا) يبيع ولا يشتري
(بغبن فاحش) وسياق
ضابطه فى الوكالة فان فعل
شيئا من ذلك صح فى نصيبه
فقط فتنفسخ الشركة
فيه ويصير مشتركا بين
المشتري والشريك (ولا
يسافر به) حيث لم يعطه
له فى السفر ولا اضطر
اليه لنحو قحط أو خوف
ولا كانا من اهل النجعة وإن
أعطاه حضرا فان فعل
ضمن وصح تصرفه (ولا
يضعه) يضم التحية
فسكون الموحدة أى يجعله
بضاعة يدفعه لمن يعمل لها
فيه ولو متبرعا لانه لم يرض
بغيره فان فعل ضمن أيضا
(بغير إذنه) قيد فى الكل
ومجرد الاذن فى السفر
لا يتناول ركوب البحر
الملح بل لا بد من النص عليه
وقوله ماشئت اذن فى
المحابة كما يأتى بزيادة فى
الوكالة لا بما تارى لان فيه
تفر يضارأ به وهو يقتضى
النظر بالمصلحة (ولكل
فسخه) أى عقد الشركة
(متى شاء) لما مر أنها توكيل
وتوكل (وينعزلان عن
التصرف بفسخهما) أى
فسخ كل منهما (فان قال
أحدهما) الاخر (عزلك
أولا) تصرف فى نصيبه لم
ينعزل العازل (لانه لم

الشركة ولو بلفظ التقرر أو كان المال عرضا وعلى والى الوارث غير الرشيد في الأولى والمجنون في الثانية استثنائهما ولو بلفظ التقرر عند الغبطة فيها بخلاف ما إذا انتفت الغبطة فعليه القسمة أما إذا كان الوارث رشيدا فيتخير بين القسمة واستئناف الشركة أن لم يكن على الميت دين ولا وصية ولا فليس له ولا لولي غير الرشيد استثنائهما إلا بعد قضاء دين أو وصية لغير معين كالفقراء لأن المال حينئذ كالمروءات والشركة في المروءات باطلة فإن كانت الوصية للمعين فهو كاحد الورثة فيفصل فيه بين كونه رشيدا أو كونه غير رشيد معنى ونهاية قال ع ش قوله مر لأنه لا يولى عليه محل ذلك حيث رجبى زواله عن قرب فإن أيس من إفاقته أو زادت مدة اغتمائه على ثلاثة أيام التحق بالمجنون كما يعلم من كلامه في باب الشكاح وقوله عند الغبطة وعلى قياس مامر تسكني المصلحة اه قول المانن (و باغمائه) لو حصل له غيبة بمرض فينبغي أنه أن حصل جنون أو اغتماء انزل والا فلا لأنه حينئذ بمنزلة النوم مر اه سم وفي البجيرى عن القليوبي ومن الاغماء التقرر المشهور وسواء كان في الحمام أو في غيره وكالاغماء السكر بلا تعد اه (قوله) وبطرو رهن) الى قوله وغير ذلك في النهاية والمغنى قال ع ش قوله مر والرهن أى للبال المشترك وصورته أن يره من احد الشر بكن حصته منه فيكون فسخا للشركة وظاهره ولو قبل القبض ثم رابت في نسخة والرهن المقبوض اه (قوله) اورق او حجر سفه) معطوف على رهن (قوله) بالنسبة الخ) يمكن أنه احتراز عن نحو شرائه للشركة بضمن في ذمته سم على حج ولم يذ كر محترزه بالنسبة لحجر السفه اه ع ش عبارة الرشيدى قوله مر او حجر سفه وفلس في كل تصرف لا ينفذ منهما نصا عبارة التحفة بالنسبة لما لا ينفذ تصرفه فيه أى المفلس لأن السفه لا يصح منه تصرف مالى الا في الوصية والتدابير وفائدة بقائها بالنسبة لما يصح من المفلس أنه اذا اشترى شيئا في الذمة يصير مشتركا بشرطه وظاهر أن شرك المفلس لا يصح تصرفه في نصيب المفلس من الاعيان المشتركة فليزاج اه (قوله) نعم الاغماء الخ) لكن ظاهر كلامهم يخالفه شرح مر أى الخطيب اه سم قال ع ش قوله مر لكن ظاهر كلامهم يخالفه أى فيض الاغماء وإن قل على المعتمد اه (قوله) وقت فرض صلاة) هل يعتبر أقل اوقات الفروض وإن كان غير ما وقع فيه الاغماء ويعتبر ما وقع فيه الاغماء وان استغفره اثر ولا فلا فيه نظر سم على حج اقول الاقرب الاول لأن المقصود مقدار يحصل به العزل من غير تفرقة شخص وشخص اه ع ش (قوله) لم يؤثر) وفاقا لشرح المنهج حيث نقله عن ابن الرفعة عن البحر وأقره خلا للنهاية والمغنى كما مر آنفا قول المنن (والخسران) ومنه ما يدفع للصدى والمكاس ولرد المسروق على المحتاج فيه الى المال الاقرب وليس منه ما يقع كثير ان اخذ الشر بكن يغرم من مال نفسه على عود الدابة المشتركة اذا مرقت فلا يرجع به على شريكه لأنه متبرغ بما دفعه ولو استاذن القاضى في ذلك لم يحجز له الاذن لان اخذ المال على ذلك ظلم والحاكم لا يامر به اذ ليس المقصود من شركة الدواب غرم ولا هو معتاد فيها بخلاف الشركة التى الكلام فيها فانه جرت العادة فيها بصرف منها ما يحتاج اليه (فرع) وقع السؤال كثير بما يقع كثير ان الشخص يموت ويخلف تركته او لا داو يتصرفون بعد الموت في التركة بالبيع والزرع والحج والزواج وغير هائم بعد مدة يطلبون الانفصال فهل لمن لم يحج ولم يتزوج منهم الرجوع بما يخصه على من تصرف بالزواج ونحوه ولا فيه نظر والجواب عنه انه ان حصل اذن عن يعتد باذنه بان كان بالغار رشيد للمصرف فلا رجوع له وينبغى ان مثل

(قوله) و باغمائه) لو حصل له غيبة بمرض فينبغى أنه أن حصل جنون أو اغتماء انزل ولا فلا لأنه حينئذ بمنزلة النوم مر (قوله) او حجر سفه او فلس) قال في شرح العباب وخرج بحجر مجر دالسفه والذي يظهر أنه ان وجد فيه السفه المقتضى لكونه سفيها لم ينفذ تصرفه لم تنفسخ ولا انفسخت لان هذا محجور عليه شرعا وان لم يحجر عليه حسا الخ اه وقد يقال لاحاجة الى استدراك ذلك اذ لم يريدوا بجر السفه خصوصا الحجر حسا ولا اقتضت عبارتهم ذلك فليتأمل ففيه ما فيه (قوله) بالنسبة الخ) يمكن أنه احتراز عن نحو شرائه الشركة بضمن في ذمته (قوله) نعم الاغماء الخ) لكن ظاهر كلامهم يخالفه شرح مر (قوله) بأن لم يستغرق وقت فرض صلاة) يعتبر أقل اوقات الفروض وان كان غير ما وقع فيه الاغماء ويعتبر ما وقع فيه الاغماء فان

و باغمائه) و بطرو رهن أو
رق أو حجر سفه أو فلس
بالنسبة لما لا ينفذ تصرفه
فيه وغير ذلك مما يأتي في
الوكالة كما علم مما قدمه ان
كلا وكيل وموكل نعم الاغماء
الخفيف بأن لم يستغرق
وقت فرض صلاة لا يؤثر
(والرجح والخسران على
قدر المالىين) باعتبار القيمة
لا الاجزاء (تساويا) أى
الشريكان (فى العمل أو
تفاوتا) فيه

الاذن مالو دلت قرينة ظاهرة على الرضا بما ذكر فان لم يوجد اذن ولا رضا وحصل الاذن من لا يعتد باذنه فله الرجوع على المتصرف بما يخصه اه ع ش وقوله فللا رجوع له الخ ظاهره وان ادعى الاذن انه انما اذن بذه انه يصرف لنفسه مثل ما صرفه المادون له لنحو الزواج. وجدت قرينة دالة على ذلك كجريان العادة بذلك وفيه وقفة لاسيما اذا اعتقد الرجوع مع الاذن المذكور فليراجع (قوله وان لم بشرط ذلك) اي كون الربح والخسران على قدر المالين وكذا المراد بقوله الا في ما ذكر (قوله لانه) اي الربح (قوله ثم رتبنا) اي المالين وكذا انظاره الاتية (قوله اي ما ذكر) الى قول المتن ولو اشترى في النهاية والمغنى (قوله كان شرط الخ) عبارة المغنى بان شرط التساوي في الربح والخسران مع التفاضل في المالين او التفاضل في الربح والخسران مع التساوي في المالين اه ولا يخفى ان التفاضل في عبارته وعبارة الشارح ليس على باب قول المتن (فسد العقد) عبارته مصرحة بالفساد اذا شرط زيادة الاكثر عملا اه سم قال ع ش ومع ذلك اي الفساد المال امانة في يده اه قول المتن (فيرجع كل الخ) وكذا يجب لكل منهما ذلك عند فساد الشركة بغير ما ذكر اه معنى قول المتن (باجرة عمله) ظاهره وان لم يحصل ربح وتقدم عن سم على حجب ما يصرح به اه ع ش (قوله كالقراض الخ) صنيع التشبيه انه اذا علم بالفساد وانه لا اجرة له انه لا شيء له هنا وهذا ضعيف والمعتمد استحقاق الاجرة اي هنا وفي القراض الفاسد وان علم بالفساد زبادى اه بجري عبارة السيد عمر قول المتن (باجرة عمله الخ) حيث لم يعلم بالفساد وانه لا اجرة له نظير ما ياتي في القراض كذا في فتح الجواد وفي حاشية الزبادى تضعيفه بناء على ما ياتي عن الرملي في مسألة القراض اه (قوله كما لو عمل احدهما) عبارة شرح الروض وكذا لو اخص احدهما باصل التصرف لا يرجع بنصف اجرة عمله الخ اه سم (قوله في فاسده) اي عقد الشركة ان علم بالفساد وانه لا اجرة له وقول ع ش قول في فاسده اي في القراض وفي نسخة فاسدة وما في الاصل اولى لان الثانية تقتضي تشبيه الشيء بنفسه اه يرد بان المشبه عمل ما في فساد الشركة والمشبه به عمل احدهما فقط في فاسدها (قوله والربح بينهما) لعل تخصيصه بالذكر لكونه محل التوهم والا فالظاهر ان الخسران كذلك بينهما فليراجع ثم رابت في سم مانصه قول المصنف والربح اي والخسران كما تصرح به عبارة المنهج اه (في هذا ايضا) اي في الفاسد كالصحيح قول المتن (وبد الشريك بد امانة) (فرع) تلفت الدابة المشتركة تحت بد احد الشريكين في ضمانها وعدمه تفاصيل منها انه ان دفعها احدهما للآخر على ان يعلقها ويتنفع بها خصته مقبوضة بالا جارة الفاسدة فلا يضمن اي بغير تقصير ولو اقتصر على قوله انتفع بها فهي اعاره فيضمنها حيث كان التنازع بغير الانتفاع المادون فيه ولو دفعها ودعية كان قال له احفظها فلا ضمان ان تلفت بغير تقصير وطوقس على ذلك سم على حجب وينبغي ان مثل شرط علقها عليه ما جرت به العادة من ان احد الشريكين يدفع الدابة المشتركة لشريكه لتكون تحت يده ولا يتعرض اثباتا ولا نفيا فاذا تلفت تحت يده من هي عنده بلا تقصير لم يضمن ولا يرجع عليه بما علف وان لم ينتفع بالدابة كان ماتت صغيرة لانه متبرع بالعلق وان قال قصدت الرجوع لانه كان من حقه مراجعة المالك ان تيسر والا فراجعة الحاکم ولو كان بينهما مهاباة واستعمل كل في نوبته فلا ضمان لان هذا شبهه بالا جارة واذا باع احد الشريكين نصيبه وسلم ذلك للمشتري من غير اذن للشريك صار اضمامين والقرار على من تلف تحت يده اه ابن ابي شريف وقوله مهاباة اي في العمل بان قال تستعمله المدة الفلانية فان لم يصرح له بالاستعمال واستعمله بغير اذنه ضمنه وان جرت العادة باستعماله تلك المدة (فرع) وقع السؤال في الدرس عما يقع كثير في قرى الريف من ضمان دواب اللين كالجاموس والبقر ما حكمه وما يجب فيه على الاخذ والمأخوذ منه والجواب عنه بان الظاهر ان يقال فيه ان اللين مقبوض فيه بالشراء الفاسد وذات اللين استغفره اثر والافلا فيه نظر (قول المصنف فسد العقد) عبارته مصرحة بالفساد اذا شرط زيادة للاكثر (قوله كما لو عمل احدهما) عبارة شرح الروض وكذا لو اخص احدهما باصل التصرف لا يرجع بنصف اجرة عمله الخ (قوله والربح) اي والخسران كما تصرح به عبارة المنهج

وان لم بشرط ذلك لانه
ثم رتبنا فكان على قدرهما
والخسر منهما فكان عليهما
(فان شرطا خلافه) اي
ما ذكر كان شرطا تساوي
الربح والخسر مع تفاضل
المالين او عكسه (فسد
العقد) لمنافاته لوضع الشركة
(فيرجع كل منهما على
الآخر باجرة عمله في ماله)
اي مال الآخر كالقراض
اذا فسد وقديع التفاضل
نعم ان تساويا مالا وتفاوتا
عملا وشرطا الاقل للاكثر
عملا لم يرجع بالوائدان علم
الفساد وانه لا شيء في الفاسد
لانه عمل غير طامع في شيء كما
لو عمل احدهما فقط في
فاسده (وتنفذ التصرفات)
منهما الاذن (والربح) بينهما
في هذا ايضا (على قدر
المالين) رجوعا للاصل
(وبد الشريك يد امانة
فيقبل قوله في الرد) لنصيب
الشريك اليه

لا نصيبه واليه (والخسران والتلف) كالوكيل (فان ادعاه) اى التالف (بسبب ظاهر) كحرق وجعل (طراب بينية) بالسبب (ثم) بعد
 اقامتها (بصدق في التالف) بيمينه كما ياتي ذلك مع بقية اقسام المسئلة اخر باب الوديعة وحاصلها انه ان عرف دون عمو ما وادعاه بلا سبب او
 بسبب خفي كسرقه صدق بيمينه وان عرف هو وعمو صدق بلا يمين (ولو قال من في يده المال) من الشريكين (هو لي وقال الاخر مشترك او)
 قالا (بالعكس) اى قال من بيده المال هو مشترك وقال الاخر هو لي (صدق صاحب اليد) (٢٩٣) بيمينه لانهما تامل على الملك الموافق لدعواه

به في الاولى ونصفه في الثانية
 (ولو قال) ذواليد (اقتسمنا
 وصار لي صدق المنكر) لان
 الاصل عدم القسمة وانما
 قبل قوله في الرد مع أن الاصل
 عدمه لان من شأن الامين
 قبول قوله فيه توسعة عليه
 (ولو اشترى) الشريك
 (وقال اشترىته للشركه او
 لنفسى) وكذب الاخر صدق
 المشتري) بيمينه لانه عرف
 بقصد نعم لو اشترى شيئا
 فظهر عيبه واراد رد حصته
 لم يقبل قوله على البائع انه
 اشتراه للشركه لان الظاهر
 انه اشتراه لنفسه فليس له
 تفريق الصفقة عليه وظاهر
 هذا تعدد الصفقة لوصفه
 وبوجه بانه اصيل في البض
 ووكيل في البض فكانا
 بمنزلة عقدين ﴿ فرع ﴾
 أفق المصنف كابن الصلاح
 فيمن غصب نحو فقد او بر
 وخطه بماله ولم يميز بان له
 إقرار قدر المغصوب ويحل
 له التصرف في الباقي ويأتي
 لذلك تتمه قبيل الاضحية ولو
 باع ابعدهما صفقة او وكل
 احدهما الاخر فباعه لم
 يشارك أحدهما الآخر
 فيما قبضه فان قلت يتاني

مقبوضة هي وولدها بالاجارة الفاسدة فان ما يدفعه الآخذ للداية من الدراهم والعاف في مقابلة التبر والانتفاع
 باليمين في الوصول الى اللبن فاللبن مضمون على الآخذ بمثله والبيعة وولدها امانتان كسائر الاعيان
 المستاجرة فان تلفت هي او ولدها بلا تقصير لم يضمنها او بتقصير ضمن عرش (لا نصيبه هو اليه) اى لا نصيب
 الراد الى شريكه (قوله وحاصلها) اى الاقسام الباقية (قوله ان عرف) اى السبب (قوله او ادعاه) اى
 التلف (قوله به) اى بالمال جميعه (قوله ونصفه) اى نصف المال عطف على ضمير به بلا اعادة الخافض كما
 جوز ابن مالك وفاقا للكوفيين عبارة المغني بدل قوله الموافق الخ وقد ادعى صاحبها جميع المال في المسئلة
 الاولى ونصفه في الثانية اه وهي احسن قول الماتن (وصار لي الخ) عبارة للمغني وصار ما في يدى وقال الاخر
 لا بل مشترك اه قول الماتن (صدق المنكر) ولو ادعى كل منهما ماله هذا الرقبه فلا بالتسعة وخافا
 او نكلا جعل مشتركوا ولا للمحالف نهاية ومغني قول الماتن (صدق ما شترى) - سواء ادعى انه صرح بذلك ام
 نواه اه نهاية زاد المغني والغالب ان الاول يقع عند ظهور الخسران والثاني عند ظهور الرجح اه وقوله
 في الرد نصيب الشريك اليه (وقوله فيه) اى الرد (قوله بيمينه) الى قوله وظاهر الخ في المغني والى قوله
 فان قلت في النهاية لا قوله ويأتي لذلك تتمه قبيل الاضحية (قوله افق المصنف الخ) ولو اشترى مالك ارض
 ومالك بذرو مالك القحرت مع رابع يعمل على ان النلة بينهم لم يصح ذلك شركة لعدم اختلاط المالاين ولا
 اجارة لعدم تقدير المدة والاجرة ولا قرضا اذ ليس لواحد منهم راس مال يرجع اليه فيتمين حينئذ ان يكون
 الزرع مالكا للبذر ولم عليه اجرة المثل ان حصل من الزرع ثمنى ولو لا فلا اجرة لهم مغني ونهاية (قوله ويحل
 له التصرف الخ) اى واماما فرزه من جهة الغصب فيجب رده لاربابه ولو تلف فهو في ضمانه ومتى تمكن من
 رده وجب عليه رده خروجه من المعصية اه عرش (قوله ولو باعا) عبارة لانوار ولو ملك عبدا فباعا مصفقة
 او وكل احدهما الاخر فباعاه فكل واحد يستقل ببعض حصته من الثمن ولا يشاركه الاخر فيه اه
 رشيدى (قوله او وكل احدهما الخ) قضية الفرق الاتى ان الامر كذلك ولو وكلا ثلثا فباعاه فليرجع (قوله
 يتاني ذلك) اى قوله لم يشاركه الخ (قوله قات الخ) عبارة قسم عن الروض وشرحه يجاب بمنع ان الثمن مشترك
 بل كل ملك نصيبه منفردا ولو سلم فيجاب بأن الاتحاد المقضى للمشاركه فيما ببعض عمله اذ لم يأت انفرد
 احدهما بالاستحقاق لنصيبه فيما اشتركا فيه كافي في ذلك اى المشترك من ارث ودين كتابه بخلاف هذه اى
 ضرورة الاشتراك بالشراء اه (قوله وترتب الملك) اى وترتب ملك كل من الشريكين بحصته من الثمن
 على عقده ولو عبر هنا وفيما ياتي بترتيب من باب التفعيل لكان اوفق بقوله الاتى دفعة واحدة (قوله فيه)
 اى في نصيبه من المشترك بنحو الشراء (قوله ولان حقه الخ) اى كل من الشريكين عطف بحسب المعنى على
 قوله ويفرق الخ اسكن لا يظهر منه ثبوت المطلوب الذى هو اثبات الغرض ودفع التنافي لان يكون المراد
 منه ان حق كل من الشريكين في المشترك بنحو الشراء يمكن وجوده بدون حق الاخر بان باع مثلا احدهما
 دون الاخر بخلاف حقه في المشترك بنحو الارث فلا يمكن فيه ثبوت حق احدهما دون الاخر لا تحاد سبب
 ملكهما وعدم امكان تعدده هو الموت (قوله لما كان الاصل فيها) احتراز عما اذا كان المكتاب مشتركا بين
 (قوله وانما يتجه ان باعوا امرتبا لهما الخ) في الروض وشرحه مانصه ولو باع ابعدهما صفقة أو وكل أحدهما

ذلك قولهم في مشترك بنحو ارث أنه يشارك فيه لاتحاد الحق قلت لا ينافيه ويفرق بأن المشترك بنحو الشراء يتأتى فيه تعدد الصفقة المقضى
 لتعدد العقد وترتب الملك فكان كل من الشريكين فيه كاستقل ولان حقه يتوقف على وجود غيره فاذا قبض قدر حصته او باعها
 فاز به بخلاف نحو الارث فانه حق يثبت للورثة دفعة واحدة من غير ان يتصور فيه ترتيب ولا توقف فكان جميعه كالحق الذى لا يمكن
 تبعيته فلم يختص قابض شئ منه فان قلت يبطل هذا الفرق لمخالفهم دين الكتابة بنحو الارث قلت لا يبطله بل يؤيده لان كتابة
 بعض الرقيق لما كان الاصل فيها الامتناع كانت كالارث فيما ذكر فالحق دينها به في عدم الاستقلال نظر الاصل امتناع التعدد فيه فان تات يتاني

اثنتين مثلاً (قوله ما ذكر) أي عدم المشاركة (قوله شاركه) أي شارك أحد المدعين المقر له المدعى الآخر في النصف المقر به (قوله هنا) أي في المشترك بنحو الشراء (قوله ولو أجزر) أي إلى الثمن في النهاية (قوله لم يشارك) ببناء المفعول (قوله مما أجزره) أي من الأجرة كلاً أو بعضاً

(كتاب الوكالة)

(قوله هي بفتح الواو) إلى قوله ولقوله تعالى في النهاية لا قوله إذ التقدير ما ليس بعبادة ونحوه وقوله خلافاً لمن زعمه (قوله والحفظ) عطف لازم على لزوم إعراف عبارة البجيرمي وقوله والحفظ فيه مسامحة فإن الحفظ من فعل الوكيل والوكالة اسم مصدر من التوكيل وهو فعل الموكل اللهم إلا أن يستعمل الحفظ بمعنى الاستحفاظ أو يقدر في الكلام مضاف أي طلب الحفظاً وهذا الشئ والجواب يأتيان في قوله والمراعاة أيضاً (قوله واصطلاحاً) عبر شرح المنهج أي والمعنى بقوله وشرعاً أقول قد فرقوا بين الحقيقة الاصطلاحية والشرعية بأن ما تاتي من كلام الشارع فهو حقيقة شرعية وما كان باصطلاح أهل الفن يسمى اصطلاحية فإن كان هذا المعنى مأخوذاً من استعمال الفقهاء أشكل قول المنهج أي والمعنى وشرعاً وإن كان متافياً من كلام الشارع أشكل قول الشارع مر وجميع اصطلاحاً ويمكن أن يجاب بما قاله سم في حواشي البهجة في باب الزكاة من أن الفقهاء قد يطلقون الشرع مجازاً على ما وقع في كلام الفقهاء وإن لم يرد بخصوصه عن الشارع انتهى إعراف ش (قوله تفويض شخص الخ) عبارة المعنى تفويض شخص ماله فعله مما يقبل النيابة إلى غيره ليفعله في حياته إعراف ش (قوله في حياته) خرج به الإيصاء (قوله إذ التقدير حيثئذ ما ليس بعبادة ونحوه) موقفه بعد قوله فلا دور لأنه تعليل لتفرعه على قوله أي شرعاً (قوله حيثئذ) أي حين إذ قيد قبول النيابة بشرعاً (قوله فلا دور) الدور المنفي هو أن النيابة هي الوكالة وقد أخذت في تعريف الوكالة إعراف ش (قوله الآتي) أي في باب القسم إعراف ش (قوله أنه) أي الحكم (قوله وتوكيله الخ) عطف على قوله قوله تعالى الخ (الضمري) بفتح الضاد المدجمة وسكون الميم نسبة إلى ضمرة بن بكر إعراف ش (قوله والحاجة الخ) يريد القياس فحينئذ هي ثابتة بالكتاب والاجماع والسنة والقياس يقتضيها أيضاً إعراف ش (قوله) ومن ثم تذبذب قولها أي الأصل فيها النذب وقد تحرم أن كان فيها إعانة على حرام وتكره أن كان فيها إعانة على مكروه وتجب أن توقف عليها دفع ضرورة الموكل كتوكيل المضطر غير في شراء طعام قد عجز عن شرائه وقد تصور فيها الإباحة أيضاً بأن لم يكن للموكل حاجة في الوكالة وسأله الوكيل لا لغرض إعراف ش (قوله وإيجابها)

الآخر فباعه فلكل منها قبض نصيبه من الثمن كالأفراد بالبيع فلا يشاركه الآخر فيما قبضه وقد يقال قياساً ما قالوه في المشترك من إرث ودين كتابة أن يشاركه فيه لا اتحادهما في الحق كما هو وجه المسألة ويجاب بمنع أن الثمن مشترك بل كل بملك نصيبه منفرداً ولو سلم فيجيب بأن الاتحاد مقتضى للبشارة فبما قبض محله إذا لم يأت أنفراد أحدهما بالاستحقاق لنصيبه فيما اشتركا فيه كافي ذنبك بخلاف هذه نعم قد تشكل هذه بالمشارك بالشراء معاً إذا ادعى ما هو في يد ثالث فافر لأحدهما بنصفه فإن الآخر يشاركه فيه كما مر في الصلح مع أن شراء أحدهما يأتى أنفراده عن شراء الآخر ويجاب بأن المشترك ثم نفس المدعى وهنا بدله فالحق ذلك بذنبك وإن تآتى الانفراد به انتهى فخرم الروض بأن لكل قبض نصيبه مع تصوير المسئلة باتحاد الصفة يتأني قول الشارع وإنما يتجه الخ فليتأمل ثم رابت الشارع أصح هذا المحل

(كتاب الوكالة)

(قوله فلا دور) الظاهر أن الدور المنفي هو أن النيابة هي الوكالة وقد أخذت في تعريف الوكالة وحينئذ في اندفاعه بقوله أي شرعاً الخ فقام إذ يقال النيابة شرعاً هي الوكالة فإن أجيب بأن النيابة شرعاً أعم من الوكالة فلا دور كان التعريف غير مانع نعم يمكن أن يجاب بأنه يمكن أن يتصور ما يقبل النيابة شرعاً بوجه أنه ليس عبادة ونحوها وهذا الوجه لا يتوقف على الوكالة فلا دور فليتأمل (قوله بناء على الأصح الآتي)

ما ذكر في الشراء قولهم ادعى عينا في يد ثالث بالشراء معا فافر لأحدهما بنصفها شاركه الآخر فيه قلت بفرق بأن الثبوت هنا لا ينسب للشراء الذي ادعى بل للقرار ومن شأن الأقرار أن لا يدخله تعدد صفقة ولا اتحادها فكان بالارث أشبه فأعطى حكمه ووقع لشيخنا هنا في شرح الروض ما يعلم بتأمله مع تأمل ما ذكرته أن ما ذكرته أدق مدركاً وأوفق للكلام فقام له ولو أجزر حصته في مشترك لم يشاركه فيما قبضه مما أجزره وإن تعدى بتسليمه العين للمستأجر بغير إذن شريكه

(كتاب الوكالة)

هي بفتح الواو وكسر هاء لغة التفويض والمراعاة والحفظ واصطلاحاً تفويض شخص لغيره ما يفعله عنه في حياته بما يقبل النيابة أي شرعاً إذ التقدير حينئذ مما ليس بعبادة ونحوه فلا دور خلافاً لمن زعمه واصطلاحاً قبل الاجماع قوله تعالى فابعدوا حكماء من أهل بناء على الأصح الآتي أنه وكيل وتوكيله صلى الله عليه وسلم عمرو بن أمية الضمري في نكاح أم خبيبة وأبارقع في نكاح ميمونة وعروة البارقي في شراء شاة بدينار والحاجة ماسة إليها ومن ثم تذبذب قولها لأنها قيام بمصلحة الغير

وأجلها إن لم يرد به حظ نفسه لتوقف القول المندوب عليه وأقوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى وفي الخبر والله في عون العبد مادام العبد في عون أخيه وأركانها أربعة وكل وكل وفيه وصيغة (شرط الموكل صحة مباشرته (٢٩٥) ما وكل) بفتح الواو (فيه ملك) لكونه

رشيدا (أو ولاية) لكونه
أبائ نكاح أو مال أو غيره
في مال (فلا يصح توكيل
صبي ولا مجنون) ولا معنى
عليه في شيء ولا سفيه في نحو
مال لأنهم عجزوا عن
تعاطي ما وكلوا فيه فثابتهم
أولى وخروج ملك أو ولاية
المتعاق بالصحة وبالمباشرة
الوكيل فانه لا يوكل كما يأتي
لانه ليس بملك ولا ولي
وصحة توكيله عن نفسه
في بعض الصور امر خارج
عن القياس فلا يرد نقضا
والقن الماذون له فانه
إنما يتصرف بالأذن فقط
(تنبيه) قدموا في البيع
الصيغة لأنهم أهم للصحة
تفاصيلها واشترطها من
الجانبيين وقدم في الروضة
الموكل فيه لانه المقصود
والبقية وسيلة اليه وهنا
الموكل لانه الاصل في العقد
(ولا) توكيل (المرأة)
لغيرها في النكاح لأنها لا
تباشره ولا يرد صحة أذنها
لوليها بصيغة الوكالة لان
ذلك ليس في الحقيقة وكالة
بل متضمن للأذن (و) لا
توكيل (المحرّم) بضم الميم
لحلال (في النكاح) ليعقد
له أو لموليته حال إحرام
الموكل لانه لا يباشره أما
إذا وكله ليعقد عنه بعد
تحلله أو أطلق فيصح كالأول

عطف على قبولها ش أه سم (قوله لتوقف القبول المندوب عليه) إنما يظهر هذا التوجيه لو نذب القبول
لنفسه لا لمصلحة الموجب أه سم (قوله وأقوله تعالى الخ) عطف على قوله ومن ثم الخ فان المعاو وتو العون
ظاهران في القبول دون الإيجاب فالولاية والخبر المذكوران دليلان لنذب القبول فقط كما هو صريح المغنى
فكان الأولى تقديم ذلك على قوله وإيجابها قول الماتن (ما وكل فيه) وهو التصرف الماذون فيه أه معنى
(قوله بفتح الواو) الى التنبيه في النهاية والمغنى لا قوله أو غيره في مال وقوله المتعاق بالصحة والمباشرة
(قوله لكونه أباً) أى وإن علا (في نكاح) انظر الحصر في الأب مع أن غيره من أولياء النكاح كالأخ والعم
كذلك ولذا استثنى غيره بما ذكره اذ انتهت من الطرد كما يأتي وتوقف مباشرته على الأذن لا يتنافى اتصافه بصحة
مباشرة بالولاية كما في الأب في غير المجبرة سم ورشيدى أى فكان المناسب إبدال اللام بالكاف (قوله
أو غيره) عطف على أب (قوله ولا معنى عليه) ولا نأثم في التصرفات ولا فاسق في نكاح ابنته أه معنى
(قوله ولا سفيه) أى لا يحجور عليه بسفه نهاية ومعنى (قوله وبالمباشرة) قد يقال المتعلق بها يغنى عن التعاق
بالصحة (قوله الوكيل) قد يقال يجوز أن يراد بالولاية التسليم من جهة الشارع فيدخل فيها الوكيل ونحوه
ويدخل في قول المصنف ملك الملتقط فانه إنما يتصرف بعد التملك وقبله هي أمانة في يده أه عش (قوله
وصحة توكيله الخ) في هذا الجواب نظر لا يخفى لان المقصود ضبطه لا تبيان ما كان على القياس هذا ويمكن دفع
النقض عن المصنف بان مفهوم كلامه متاخر وصح بما سنبينه من أحكام توكيل الوكيل فغاية الأمر
أن ما ذكره هنا مع الاتي من قبيل العام والخاص أو المطلق والمقيد ولا إشكال فيه فتأمل سم على حج أه
عش (قوله والقن الخ) عطف على الوكيل (قوله وهنا) أى في المنهاج (قوله لغيرها) الى قول المتن
ويستثنى في النهاية الى قوله ويرجع الى ذلك وفى المغنى لا قوله أو أطلق وقوله أى أو هذه الى وكل وقوله
على ما قاله الى وذلك (قوله أى أو هذه أو أطلق) ظاهر هذا التصور إخراج هذه الحرية وأطلق وفيه نظر وعبرة
مر هذه الحرية أه سم قول الماتن (ويصح توكيل الولي في حق الطفل) شامل للتوكيل عن نفسه وعن الطفل
خلافا لما تروم أه سم (قوله أو المجنون الخ) أى المعتوه ونحوهم ولو حذف الطفل لكان أولى ليشمل هؤلاء

أى في باب القسم (قوله وإيجابها) عطف على قبولها ش (قوله لتوقف القبول المندوب عليه) إنما يظهر
هذا التوجيه لو نذب القبول لنفسه لا لمصلحة الموجب (قوله لكونه أباً) أى وإن علا في نكاح وانظر
الحصر في الأب مع أن غيره من أولياء النكاح كالأخ والعم كذلك ولذا استثنى غيره من ذكر اذ انتهت من
الطرد كما يأتي وتوقف مباشرته على الأذن لا يتنافى اتصافه بصحة مباشرة بالولاية كما في الأب في غير المجبرة
وكما استثناء من الطرد كما يأتي ولا يتنافى ذلك عدم صحة توكيل غير المجبر قبل اذنه (قوله وصحة توكيله عن نفسه
الخ) في هذا الجواب نظر لا يخفى لان المقصود ضبطه لا تبيان ما كان منه على القياس هذا ويمكن دفع النقض
عن المصنف بان مفهوم كلامه هنا مخصوص بما سنبينه من أحكام توكيل الوكيل فغاية الأمر أن ما ذكره
هنا مع الاتي من قبيل العام والخاص أو المطلق والمقيد ولا إشكال فيه فتأمل (قوله فانه إنما يتصرف بالأذن
فقط) قد يقال مجرد هذا لا يكفي في دفع الإيراد لانه إذا اذن له في التوكيل صح توكيله مع انتفاء هذا الشرط
عنه دفع هذا بان الموكل إنما هو السيد أو أمة هذا بعيد كما لا يخفى نعم يمكن دفعه بان يراد بالولاية ما يشمل مثل
تسلط القن الماذون على الماذون فيه ومثل هذا الجواب يمكن في حق الوكيل أيضا فليتأمل ثم رابت الشارح
إشارة الى إمكان حل الولاية هنا على ما يشمل مثل ما ذكره بقوله الاتي بناء على شمول الولاية للوكالة فليتأمل
(قوله كالوكلة ليشترى له هذه الخمرة بعد تحللها) اعتمده مره (قوله أى أو هذه أو أطلق) اعتمده مره وظاهر
التصوير إخراج هذه الخمرة وأطلق وفيه نظر وعبرة مر هذه الخمرة (في المتن) ويصح توكيل الولي في
حق الطفل) شامل للتوكيل عن نفسه وعن الطفل خلافا لما تروم (قوله أو المجنون أو السفيه) هذا

وكله ليشترى له هذه الخمر بعد تحللها أى أو هذه وأطلق اخذنا مقبلها أو وكل حلال محر ما يوكل حلالا في التزييج ويصح توكيل الولي
في حق الطفل) أو المجنون أو السفيه كاصل

قيم في مال ان عجز عنه اولم
تلق به مباشرة لكن رجح
جمع متأخرون انه لا فرق
كما اقتضاه اطلاعهما هنا
عن نفسه وكذا عن المولى
على ما قاله الماوردي ونظر
فيه في الروضة وضعفه السبكي
وذلك لولا بته عليه نعم لا
يوكل الا امينا كما يأتي ويصح
توكيل سفيه او مفلس او
قن في تصرف يستبد به لا
غيره الا باذن ولي او غيرهم او
سيد (ويستثنى) من عكس
الضابط السابق وهو ان كل
من لا تصح منه المباشرة لا
يصح منه التوكيل (توكيل
الاعمى في البيع والشراء)
وغيرهما ما يتوقف على
الرؤية (فيصح) وان لم يقدر
على مباشرته للضرورة
ونازع الزركشي في استثنائه
بانه يصح بيعه في الجملة وهو
السلم وشراؤه لنفسه اذ
الشرط صحة المباشرة في الجملة
ومن ثم لو ورث بصير عينا
لم يرهاصح توكيله في بيعها
مع عدم صحته منه وملك رده
بان الكلام في بيع الاعيان
وهو لا يصح منه مطلقا وفي
الشراء الحقيقي وشراؤه
لنفسه ليس كذلك بل هو
عقد عتاقه فصح الاستثناء
ومسئلة البصير المذكورة
ملحقة بمسئلة الاعمى لكن
يأتي في الوكيل عن المصنف

اه معنى (قوله في تزويج الخ) منعاق بتوكيل الولي الاصيل (قوله في تزويج اموال) اي مطلقا مر اه سم
قوله ان عجز عنه الخ) في اعتبار هذا في التوكيل عن المولى نظر ثم ينبغي تخصيص هذا الشرط بالوصى والقيم
لما قرره في باب النكاح مما نبهنا عليه هناك سم على حج وعبارته ثم قوله وبه فارق كون الوكيل لا يوكل الخ
هذا صريح بان الولي ولو غير مجبر ومنه القاضي يوكل وان لاقت به المباشرة ولم يعجز عنها وهو ظاهر كلامهم
فالخاص ان التوكيل من الاب والجد والوصى يصبح مطلقا من الوصى والقيم ان عجز اولم تلق به المباشرة
ومثلهما الوكيل اه ع ش (قوله انه لا فرق) اي فيجوز توكيل الوصى والقيم كالأصل مطلقا بعجز او لا لاقت
بهما المباشرة لا (هنا) وقضية كلام الشيخين في الوصايا انه اي الوصى لا يوكل ولا يصح توكيله اي فيما
يتولى مثله فعليه يمكن حل ما هنا على ذلك لكن الظاهر كما قال شيخنا الاطلاق اه معنى اي خلافا للنهاية (قوله)
وكذا عن المولى وكذا عنهم معا وفائدة كونه وكلا عن الطفل انه لو بلغ رشيد لم ينزل الوكيل بخلاف ما لو
كان وكلا عن الولي نهاية ومعنى قال ع ش قوله مر عنهم معا اي اما اذا اطلق فينبغي ان يكون وكلا عن
الولي سم على حج وفي الزيادة انه يكون وكلا عن المولى عليه والا قرب ما قاله سم وقوله مر عن الطفل اي ولو
مع الولي كافي حواشي شرح الروض وقوله مر عن الولي اي وحده اه (قوله وذلك) راجع لقول المصنف
ويصح الخ (قوله توكيل سفيه الخ) المصنف مضاف اليه فاعله لان الكلام في شر وط الموكل واما كون
السفيه يصح منه ان يتوكل فسيأتي في شروط الوكيل بما فيه وبه يعلم في حاشية الشيخ اه رشدي (قوله
يستبد) اي يستقل اه ع ش (قوله الا باذن ولي الخ) وسيأتي انه يصح توكيل العبد في القبول بغير اذن
سيده والسفيه بغير اذن وليه فالتعبد بالاذن هنا انما هو ليعلم ان يكون حكمهما مستفادان الضابط اما من حيث
الصحة مطلقا فلا فرق اه ع ش ومرافعا عن الرشدي بما فيه (قوله من عكس الضابط) اي من مفهومه
وهو اي قوله واعتراض في النهاية الا قوله وان عجز الى والتوكيل في الاقرار (قوله وهو) اي العكس ش اه
سم (قوله بما يتوقف على الرؤية) كالأجارة والاخذ بالشفعة نهاية ومعنى (قوله ونازع الزركشي الخ)
صححه المعنى (قوله لنفسه) الاولى اسقاط اللام (قوله اذ الشرط الخ) الاولى فالشرط الخ (قوله ومن ثم) اي
من اجل ان الشرط صحة المباشرة في الجملة (قوله رده) اي نزاع الزركشي (قوله بان الكلام الخ) فيه نظر بل
الكلام في اعم من البيع ومن بيع الاعيان الا ان يريد بالكلام ما ذكره في الاعمى لكن هذا لا يناسبه قوله
وغيرهما ما يتوقف على الرؤية سم على حج اه ع ش (قوله وفي الشراء الحقيقي) عطف على قوله في
بيع الاعيان (قوله منه) اي الاعمى وكذا خير شراؤه (قوله ومسئلة البصير) عطف على الكلام الخ (قوله)
ملحقة اي فهي مستثناة ايضا اه ع ش (قوله لكن ياتي الخ) الا في هو قوله اشار المصنف في مسئلة
طلاق الكافر للمسئلة فانه يصح طلاقه في الجملة الخ اه ع ش (قوله في الوكيل) اي في شروطه (قوله)
ما ذكره الزركشي) اي من انه لا استثناء لان توكيل الاعمى فيما ذكر داخل طر الضابط ومنطوقه (قوله)
وبه يسقط الخ) اي بما ذكره الزركشي (قوله الانية) اي انفا (قوله ويضم) الى قوله ويستثنى في المعنى

مفهوم بالموافقة من قوله في حق الطفل بحامع الولاية على كل كاشم له قوله السابق او ولاية فترك التصريح
به هنا في التفرع اختصارا واثار الطفل لانه اضعف والولاية عليه اقوى (قوله في تزويج اموال) اي
مطلقا انتهى مر (قوله ان عجز عنه الخ) في اعتبار هذا في التوكيل عن المولى نظر ثم ينبغي تخصيص هذا
الشرط بالوصى والقيم لما قرره في باب النكاح مما نبهنا عليه هناك (قوله وكذا عن المولى) وكذا عنها
معا وفائدة كونه وكلا عن الطفل انه لو بلغ رشيد لم ينزل الوكيل بخلاف ما لو كان وكلا عن الولي شرح
مر ولو بقصد الولي نفسه ولا مولى فالي اهماء ينصرف ينبغي الى الولي (قوله وهو ان كل الخ) الضدير
راجع للعكس ع ش (قوله ولك رده بان الكلام في بيع الاعيان الخ) فيه نظر بل الكلام في اعم من
البيع ومن بيع الاعيان الا ان يريد بالكلام ما ذكره في الاعمى لكن هذا لا يناسب قوله وغيرهما بما
يتوقف على الرؤية ثم قد يقال لاحاجة في مسئلة البصير المذكورة الى الالحاق المذكور لان توقف صحة تصرف

(قوله في الصور الثلاثة الخ) هي قوله أما إذا واكله ليعقد عنه الخ اه ع ش (قوله وتوكيل المشتري الخ) اي وعكسه عبارة المغني وتوكيل المشتري باذن البائع من يقض الثمن منه مع انه يتبع قبضه من نفسه اه (قوله والمستحق الخ) و (قوله والوكيل الخ) و (قوله ومالكه امة الخ) عطف على قوله المشتري الخ قوله منه عنه اي من البائع عن جهة المشتري ولا جله (قوله في نحو قود الخ) عبارة المغني لقطع طرف واحد قذف (قوله والوكيل في التوكيل) عبارة المغني ومالو وكات امرأة رجلا باذن الولي لا عنها بل عنه او مطلقا في نكاح موليته فيصح فان كانت الموكلة هي المولية فكذلك في احد وجهين رجحه ابن الصباغ والمتولي اه (قوله ويستثنى) إلى قوله ورجحاني المغني لا قوله وإن عجز الخ وتوكيل مسلم وقوله ومثله الى والتوكيل (قوله من طرده الخ) ان قيل لا حاجة للاستثناء لان الشرط لا يلزم من وجوده الوجود فلا يلزم من ان شرط الموكل صحة مباشرته ما وكل فيه ان كل من صحت مباشرته صح توكيله حتى يحتاج لاستثناء المذكورات قلت ذكر انه شرط الموكل في مقام ضبطه وبيان من يصح توكيله ومن لا يصح يقتضي ان المذكور هو جملة ما يشترط فيه وأنه مضبوط بمن وجد فيه ذلك وذلك يوجب الاحتياج للاستثناء وكذا ما ياتي في التوكيل وايضا فالقاعدة الاصلية ان المحمولة على العموم حيث لا عهد وان المضاف لمعرفة للعموم اي حيث لا عهد ولا عهد هنا فقوله شرط الموكل صحة مباشرته الخ للعموم اي كل شرط لكل موكل فيحتاج الاستثناء بم وسيد عمر (قوله وهو) اي الطرداه سم (قوله ولي غير مجبر) بالتوصيف نائب فاعل يستثنى (قوله نهته عنه) اي اذنت له موليته في النكاح ونهته عن التوكيل اه مغني (قوله وظاهر الخ) وقوله والتوكيل في الاقرار وقوله وتوكيل وكيل وقوله وسفيه (قوله والتوكيل في تعيين الخ) وتوكيل مسلم الخ عطف على قوله ولي الخ (قوله كإقتضاء اطلاقهم) عبارة النهاية والمغني كما صرح به جمع ويحتمل جواز عهد عجزه اه اقول وهو متجه والله اعلم ثم رايت ابن عبدالحق في حاشية المحلى قال وهو متجه انتهى سيد عمر (قوله بناء على شمول الولاية للوكالة) اي والافلا حاجة الى استثنائه وتقدم له في شرح فلا يصح توكيل صبي الخ انه ليس بمالك ولا ولي اه سيد عمر (قوله شمول الولاية للوكالة) اي بان يراد بالولاية في المثل التسلط من جهة الشارع (قوله وسفيه الخ) عطف على وكيل (قوله والتوكيل في تعيين الخ) والتوكيل في رد المغضوب والمشروط مع قدرته على الرد بنفسه لا يجوز كما قاله الشيخ عز الدين بن عبد السلام اه مغني (قوله ورجحنا

الوارث على رؤيته لا ينفى اتصافه بصحة مباشرته التصرف تامل (قوله ويستثنى من طرده وهو) اي الطرد (ان كل الخ) ان قيل لا حاجة للاستثناء لان الشرط لا يلزم من وجوده الوجود فلا يلزم من ان شرط الموكل صحة مباشرته ما وكل فيه ان كل من صحت مباشرته صح توكيله حتى يحتاج لاستثناء المذكورات قلت ذكر شرط الموكل في مقام ضبطه وبيان من يصح توكيله ومن لا يصح يقتضي ان المذكور هو جملة ما يشترط فيه وأنه مضبوط بمن وجد فيه ذلك وذلك يوجب الاحتياج الى استثناء وكذا ما ياتي في التوكيل وايضا فالقاعدة الاصلية أن المحمولة على العموم حيث لا عهد وان المضاف لمعرفة للعموم اي حيث لا عهد ولا عهد هنا فقوله شرط الموكل صحة مباشرته الخ للعموم اي كل شرط لكل موكل فيحتاج للاستثناء وقد يستدل ايضا على ان المراد الضبط بقول المصنف ويستثنى الخ اذ لو اراد مجرد بيان هذا الشرط لم يحتاج لذلك ويرد بان هذا استثناء من العكس وهو محتاج اليه على تقدير اراده مجرد بيان هذا الشرط اذ الشرط يلزم من عدمه العدم فلا يدل على ارادة الضبط فليتأمل (قوله والتوكيل في الاقرار) هل يصدق هنا بمالك او ولاية (قوله ورجحاني توكيل المرتد لغيره في تصرف مالي الوقف) خالفهم ما في الروض فجزم بالاطلاق مر واما توكيل المرتد في التصرف من غيرده فهو صحيح عنده وعندهما كغيرهما وسياق وعبرة الروض وتوكيل المرتد كتصرفه قال في شرحه فلا يصح ثم قال في الروض ولو وكله اي المرتد احد صح تصرفه اه قال في شرحه وفهم منه بالاولى ما صرح به اصله من انه لو ارتد الوكيل لم يؤثر في التوكيل اه وقال فيما تقدم وافهم كلام المصنف ما اقتضاه كلام اصله من انه لو ارتد الموكل لم يؤثر في التوكيل بل يوقف كملكه بان يوقف

في الصور الثلاث السابقة في توكيل المشتري البائع في ان يوكل من يقبض المبيع منه عنه مع استحالة مباشرته القبض من نفسه والمستحق في نحو قود الطرف مع انه لا يباشره والوكيل في التوكيل ومالكه امة لوليها في تزويجها ويستثنى من طرده وهو ان كل من صحت مباشرته بذلك او ولاية صح توكيله ولي غير مجبر نهته عنه فلا يوكل وظاهر بحقه فلا يوكل في نحو كسر باب واخذه وإن عجز كما اقتضاه اطلاقهم ويوجه بان هذا على خلاف الاصل فلم يتوسع فيه والتوكيل في الاقرار وتوكيل وكيل قادر بناء على شمول الولاية للوكالة وسفيه اذن له في النكاح ومثله العبد في ذلك قاله ابن الرفعة والتوكيل في تعيين او تعيين مبهم واختيار أربع إلا ان يعين له عين امرأ أو توكيل مسلم كالفرأ في استيفاء قود من مسلم او نكاح مسلبة ورجحاني في توكيل المرتد لغيره في تصرف مالي الوقف واعتراضا في الروضة يجوز توكيل مستحق اي مادام في البلد

إن لم يملكها لا يحصاره وإلا فطابقا كما يعلم بما يأتي في بابها في قبض زكاة له وقيد الزكشي نقلا عن القفال بما إذا كان الوكيل عن لا يستحقها وفيه نظر لما يأتي أنه يجوز التوكيل في تلك المباحات مع أن للوكيل أن يملكها لنفسه فإذا صرفه عنها الموكل ماله فكذلك هنا يملك الموكل غير المحصور بقبض وكيله إن نوى الدافع والوكيل (٣٩٨) الموكل أو نواه الوكيل ولم يوال الدافع شيئا فان قصد نفسه وهو مستحق والدافع وكله

فالذي يظهر أنه لا يملكه واحد منهما أما الوكيل فلأن المالك قصد غيره والعبرة بقصد لا بقصد الاخذ أو اما الموكل فلأنه زال وكيله بقصده لا بخلافه وإن قصد الدافع ولم يقصد الوكيل شيئا ملكه أو قصد موكله لم يملكه واحد منهما هنا فيما يظهر أيضا لأن الوكيل يقصد الموكل صرف القبض عن نفسه فلم تؤثر نية الدافع وإنما يعتبر بقصد حيث لم يصرفه الاخذ عن نفسه كما هو ظاهر ولأن الموكل صرف المالك الدفع عنه بقصد الوكيل فلم يقع للموكل ولو عارض لفظ أحدهما أو تعيينه قصد الآخر تأتي في المالك نظير ما تقر في معارضة القصد (وشرط الوكيل) تعيينه الا في نحو من حج عنى فله كذا أي لأن عامل الجمالة هنا وكيل يجعل أو لا فيما لا عدة فيه كالعق كباقي فيبطل وكلت احدهما نعم أن وقع غير المعين تبعاً للمعين كركنتك في بيع كذا مثلاً وكل مسلم صح على ما يحتمل شيخنا في شرح المنهج وقال ان عليه العمل اه وفيه نظرو ولا يشهد له ما يأتي في الموكل فيه للفرق الظاهر

(الخ) خالفهما في الروض فجزم بالبطان وأما توكل المرتد في التصرف عن غيره فهو صحيح عنده وعندهما كغيرهما سيما في اسم عبارة النهاية وذكرا في توكل المرتد لغيره في تصرف مالي الوقف وجزم ابن المقرئ ببطلانه واستوجهه الشيخ رحمه الله في فتاويه اه قال ع ش قوله مر واستوجهه أي البطان معتمد ويؤيده ان ما قبل الوقف هو الذي يصح تعليقه وذلك متنفذ في الوكالة اه (قوله الوقف) مفعول رجحا أي رجحا موقوفية وكيل المرتد كوقوفية مملكة اه كردى (قوله إن لم يملكها) أي الزكاة (قوله لا يحصاره) أي المستحق لتعليل لملكها ش اه سم (قوله وإلا) أي وإن ملكها لا يحصاره (قوله فطابقا) أي فيجوز توكله مادام في البلد أو لا (قوله في قبض زكاة له) متعلق بتوكيل مستحق (قوله وقيد) أي الجواز (قوله فإذا صرفه عنها) أي صرف التملك عن نفسه (قوله وإن قصد) أي قصد الوكيل (ولم يقصد الوكيل شيئا) أي أو قصد نفسه كما هو واضح ولعله تركه لوضوحه اه سيد عمر (قوله واقصد) أي الوكيل (قوله لم يملكه الخ) سكت عمالو قصد الدافع الموكل ولم يقصد الوكيل شيئا والموالم يقصد واحد منهما أحدا أو الوجه في الثانية ملك الوكيل وفي الاولى ملك الموكل سم وسيد عمر (قوله لم يملكه واحد منهما) محل تأمل لأن العبرة في اداء الدين بقصد الدافع المؤدى وإن قصد الدائن اخذته على سبيل التبرع مع أن حقوق الادميين مبنية على المضايقة اه سيد عمر ولك دفعه بأنه فرق بين صرف الاخذ عن نفسه بالوكالة وبين صرفه عن الجهة التي قصد لها الدافع (قوله ولأن الموكل الخ) الاولى إسقاط اللام (قوله صرف المالك الدفع) فعل ففاعدل فمفعول (عنه) أي الموكل (بقصد) أي المالك (قوله انظر أحدهما) أي الدافع والوكيل وأتى ما لو وجد انظر أو عين فقط من أحدهما ولم يوجد من الآخر شى من الثلاثة ولعل المالك فيه نظير ما تقر في وجود قصد من أحدهما دون الآخر فليراجع (قوله أو تعيينه) لعل المراد التعيين بغير اللفظ كالإشارة اه سيد عمر (قوله تعيينه) إلى قوله وفيه نظر في المغنى والنهاية لا قوله أي لأن لا فيبطل (قوله أو الا فيما الخ) أو بمعنى الواو (قوله كما يأتي) أي في شرح ويشترط من الموكل لفظ الخ (قوله صح على ما يحتمل شيخنا) أعتمدهم اه سم وكذا اعتمده المغنى والنهاية (قوله فيبطل الخ) عبارة المغنى فلو قال لاثنين وكلت احدهما في بيع دارى مثلاً أو قال ذهنت لكل من اراد ان يبيع دارى ان يبيعها لم يصح اه (قوله ان عليه العمل) عبارة النهاية والمغنى وشرح المنهج وعليه الخ (قوله للفرق الظاهر الخ) قد يقال لا اثر لهذا الفرق مع كون الغرض الاعظم الاتيان بالمأذون فيه سم ونهاية (قوله وصحة مباشرة الخ) عطف على قوله تعيينه قول المتن (صحة مباشرة التصرف بنفسه) يدخل فيه السكران المتعدي بسكره ولا مانع اه سم عبارة المغنى ويصح توكل السكران بمحرم كسائر تصرفاته بخلاف السكران بمباح كدواء فانه كالجنون اه (قوله واستثنى) إلى المتن في النهاية (قوله منع توكل فاسق الخ) ظاهره وان وكله في بيع معين من اموال المحجور بضمن معين ولو قيل بصحة توكل الفاسق في ذلك حيث لم يسلم المال له لم يبعد ثم رايت في حج فيما يأتي قبيل قول

استمراره لكن جزم ابن الرفعة في المطلب بان ارتداده عزل وليس بظاهر اه (لا يحصاره) تعليلها لملكها ش (قوله ان نوى الدافع والوكيل الموكل الخ) سكت عمالو قصد الدافع الموكل ولم يقصد الوكيل شيئا ما لم يقصد واحد منهما احدا أو الوجه في الثانية ملك الوكيل وفي الاولى ملك الموكل (وان قصد) أي قصد الوكيل لا الموكل والا لم يصح قوله او قصد موكله لم يملكه واحد منهما فتامله (قوله صح على ما يحتمل شيخنا الخ) اعتمدهم (قوله للفرق الظاهر فانه يحتاج الخ) قد يقال لا اثر لهذا الفرق مع كون الغرض الاعظم الاتيان بالمأذون فيه (قوله في المتن صحة مباشرة التصرف بنفسه) يدخل فيه السكران المتعدي بسكره

المصنف

فانه يحتاج للعائد لانه الاصل بالاحتياط للمعقود عليه كما صرحوا به في الوصية حيث اغتفروا الابهام في الموصى به دون الموصى له وفرقوا بما ذكرته و (صحته مباشرة التصرف) الذي وكل فيه (لنفسه) لانه إذا عجز عنه لنفسه كيف يستطيعه غيره واستثنى من طرده وهو ان كل من صحت مباشرة لنفسه صح توكله عن غيره منع توكل فاسق عن الولى

الامة اذا اذن سيدها فلا
اعتراض للزوج كالاجارة
وأولى وقال الاذرعى
الوجه ما اقتضاه كلام
الرويانى من الصحة إن لم
يفوت على الزوج حقا اه
والذى يتجه الصحة مطلقا
وإن كان للزوج منعها عما
يفوت حقاله لان هذا امر
خارج ويفرق بين هذا
والاجارة بأنها حق لازم
تتعلق بالعين فعارض حق
الزوج وهو أولى فأبطله
ولا كذلك الوكالة ومنع
توكل كافر عن مسلم في
استيفاء قود مسلم وهذه
مردودة بأن الوكيل لا
يستوفيه لنفسه وبأن
المصنف إنما جعل صحة
مباشرته شرطا لصحة
توكله ولا يلزم من وجود
الشرط وجود المشروط
ولما يلزم من عدمه عدمه
والاول صحيح والثاني ليس
في محله لان الشرط وهو صحة
المباشرة لم يوجد هنا أصلا
(لا توكل وصي ومجنون)
ومعنى عليه فلا يصح
لتعذر مباشرتهم لانفسهم
نعم يصح توكل صبي في نحو
تفرقة زكاة وذبح أضحية وما
يأتى (وكذا المرأة) أو
الخثى (والحرم) فلا يصح
توكلهما (في النكاح) إيجابا
وقبولا لسلب عبارتهما
فيه والمرأة أو الخثى
في رجعة أو اختيار

المصنف وأحكامه فقد تتعاقب بالوكيل الخ لما يؤخذ منه ذلك اه عرش (قوله في بيع مال محجوره) وقد يقال
لا يصح مباشرة الفاسق ذلك لعدم محجوره فلا حاجة إلى الاستثناء (قوله ومنع توكل المرأة الخ) كقوله
ومنع توكل كافر الخ عطف على قوله منع توكل فاسق الخ (قوله كالاجارة) أى قياسا عليها (قوله والذى
يتجه الصحة مطلقا) اعتمده مر اه سم (قوله مطلقا) أى فوت او لا حيث كانت حرة اوامة فماتستقل
به او غيره واذن لها السيد كما مر في توكل الفتن اه عرش (قوله لان هذا) أى المنع (قوله والاجارة)
أى حيث قيل فيها بالبطان إذا فوت حق الزوج اه عرش (قوله وهو أولى) أى حق الزوج أولى من
حق الاجارة فلذا ابطال حق الزوج حق الاجارة وقال السكردى أى حق الاجارة أولى من حق الزوج فلذا
ابطله اه (قوله وهذه) أى فى مسئلة منع توكل كافر عن مسلم الخ (مردودة) أى من حيث الاستثناء واما
الحكم أى المنع المذكور فسلم (قوله بان الوكيل) أى فى هذه الصورة (لا يستوفيه الخ) أى فلم يشمل
هذا الشرط فلا حاجة لاستثناءه اه سم (قوله ولا يلزم من وجود الشرط الخ) برده على هذا وراء ما يأتى
ما علم مما قدمته اه سم أى عند قول الشارح ويستثنى من طرده الخ (قوله والاول الخ) هو قوله بأن
الوكيل الخ (والثاني) هو قوله وبان المصنف الخ اه عرش (قوله ايس فى محله الخ) قد يجاب بان
الثاني المذكور على التناول ويؤيد ذلك انه صرح فى الاول بان الوكيل لا يستوفيه لنفسه فقد صرح بان
الشرط لم يوجد هنا أصلا سم وسيد عمر (قوله لا توكل صبي) كان الاولى التفرع كما اشار اليه المغنى
بقوله فلا يصح توكل مغنى عليه ولا صبي الخ (قوله لا توكل صبي الخ) ظاهره بطلان توكله ولو على وجه ان
يأتى بالتصرف بعد بلوغه وهو الظاهر وفى الروضة ما يفهمه ويفارق توكل المحرم ليعقد بعد تحله بوجود
أهلية المحرم غاية الامر أنه قام به الآن مانع فاندفع ما قاله بعض الفضلاء من جواز توكل الصبي لياتى
بالتصرف بعد بلوغه اخذنا من مسئلة المحرم وكذا يقال فى توكل السفية لياتى بالتصرف بعد رشده وقد قال فيه
البعض المذكور ما قاله فى الصبي فليتأمل اه سم عبارة عشر (فرع) قال الخطيب الشربيني يجوز توكل
الصبي والسفيه ليتصرف بعد بلوغ الصبي ورشد السفيه كتوكل المحرم ليعقد بعد تحله وفيه نظر والوجه
وفاقا لم عدم الصحة لان المحرم فيه الاهلية إلا انه عرض له مانع بخلافهما فانه لاهلية لهما وفى الروضة
ما يفهم منه عدم الصحة سم على منهج ومثله على حج اه (قوله ومعنى عليه) إلى المتن فى النهاية والمغنى
(قوله ومعنى عليه) أى وناهم ومعناه بقوله معنى قال عرش قوله ومعناه من عطف الخاص على العام لان
العتة نوع من الجنون اه (قوله نعم يصح توكل صبي الخ) عبارة المغنى ومحل عدم صحة توكل الصبي فيما
لا تصح منه مباشرة فيجوز توكل الصبي المميز فى حج أطوع وفى ذبح أضحية وتفرقة زكاة اه (قوله وما
يأتى) أى فى قول المتن لكن الصحيح الخ (قوله أو الخثى) إلى قول المتن والاصح فى النهاية وكذا فى المغنى إلا
قوله وللبيز الخ قول المتن (والحرم فى النكاح) أى ليعقد فى إحرامه اه سم (قوله والمرأة الخ) عطف على
مدخول كذا (قوله وان عينت الخ) ببناء المفعول غاية لقوله واختيار الخ (قوله ولو قنا) يعنى عنه قوله لاني

ولا مانع (قوله والذى يتجه الصحة مطلقا الخ) اعتمده مر (قوله مردودة بان الوكيل) أى فى هذه الصورة
وقوله لا يستوفيه لنفسه أى فلم يشمل هذا الشرط فلا حاجة لاستثناءه (قوله ولا يلزم من وجود الشرط الخ)
برده على هذا وراء ما يأتى ما علم مما قدمته (قوله والثاني ليس فى محله الخ) قد يجاب بان الثاني المذكور على
التناول ويؤيد ذلك انه صرح فى الاول بان الوكيل لا يستوفيه لنفسه فقد صرح بان هذا الشرط لم يوجد هنا
أصلا (قوله لا توكل صبي) ظاهره بطلان توكله ولو على وجه ان يأتى بالتصرف بعد بلوغه وهو ظاهر وفى
الروضة ما يفهمه ويفارق توكل المحرم ليعقد بعد تحله بوجود أهلية المحرم غاية الامر أنه قام به الآن مانع
فاندفع ما قاله بعض الفضلاء من جواز توكل الصبي لياتى بالتصرف بعد بلوغه اخذنا من مسئلة المحرم وكذا
يقال فى توكل السفية لياتى بالتصرف بعد رشده وقد قال فيه البعض المذكور ما قاله فى الصبي فليتأمل (قوله
فى المتن والحرم فى النكاح) أى ليعقد فى إحرامه (قوله وان عينت لهما المرأة) قال فى شرح الروض قاهر

لنكاح أو لراق وإن عينت لهما المرأة ولو بان الخثى ذكرنا بعد تصرفه ذلك بانته صحتة (لكن الصحيح اعتماد قول صبي) ولو قنا

مبزالم يحرب عليه كذب وكذا (٣٠٠) فائق وكافر كذلك بل قال في شرح مسلم لا اعلم فيهما خلافا (في الاذن في

دخول دارو [إصال هدية]

ولو أمة (قوله مبز) حال من صبي ولو جره بالوصفة لكان أولى عبارة النهاية إذا كان مبزاً اه (قوله لم يحرب عليه كذب) أي ولم تقم قرينة على كذبه انتهى شيخنا الزبدي اه (قوله وكافر) أي ولو بالغا اه غش (قوله كذلك) أي لم يحرب عليهما كذب اه غش (قوله فيهما) أي الفاسق والكافر أي في اعتقاد قولها اه رشیدی (قوله فيجوز وطؤها) أي بعد الاستبراء أي ولو رجعت وكذبت نفسها لاتهامها في حق غيرها وخرج بكذبت نفسها مالو كذبها السيد فيصدق في ذلك يمينته وعليه فيكون وطء المهدي اليه وطء شبهة ولا يجب عليه المهر لان السيد بدعوا ذلك يدعي زناها ولا الحد أيضاً للشبهة وينبغي أنه لا حد عليها أيضاً لعما أن السيد ادها له وان الولد حر لظنه انها ملكة وتلزمه قيمته لنفوقته ورتبه على السيد بن عمه وماله واقفا السيد على وطء شبهة فيجب المهر اه غش (قوله وطلب صاحب ولية) عطف على الاذن أي وفي إخباره بطلب صاحب ولية (قوله لتسامح السلف) وليس في معنى من ذكر البيغاء والقرود ونحوهما إذا حصل منهم الاذن ولم يحرب عليهم الكذب لانهم ليسوا من اهل الاذن اصلاً بخلاف الصبي فانه أهل في الجملة اه غش (قوله لا يعتمد قطعاً) ظاهره وان مضى عليه سنة فأكثر ولم يحرب عليه فيها كذب ولو قيل بجواز اعتدائه له حينئذ لم يبعد بل وإن لم تمض المدة المذكورة ويكون المدار على ان يغلب على الظن صدقه اه غش (قوله وما حفته قرينة) أي مفيدة للعلم اه غش (قوله بالعلم) وعلى هذا فينبغي ان البيغاء ونحوها مع القرينة كالصبي لان التعويل على خبرها بل على القرينة ونحو ملوجه حال الصبي والاقراب فيه انه لا يعتمد قوله إلا بقرينة تدل على صدقه لان الأصل عدم قبول خبره اه غش اقول قضية قول الشارح كالتبعية لم يحرب عليه الخ اعتماد قول الصبي المحمول الحال بالقرينة فإيراجع (قوله بشرطه الآتي) وهو العجز أو كونه تآمق به مباشرة اه غش (قوله مصدره مضاف) إلى قوله ولو يجوز توكل العبد في النهاية (قوله وهو واضح) أي لان الكلام في الوكيل اه سم (قوله ولو بلا إذن) إلى الماتن في المغنى إلا قوله وإنما يصح إلى والرجل وقوله والموسر إلى وأشار (قوله وأشار الخ) وجهه الإشارة ان الكلام في شروط الوكيل (قوله هذين) أي توكل الصبي في نحو الاذن في الدخول وتوكل العبد في قبول النكاح قال السيد عمر في كون مسألة العبد من المستثنى تأمل لانه لا تصح مباشرة لقبول النكاح لنفسه نعم يصح الاستثناء بالنسبة لحالة عدم إذن سيده اه (قوله ايضاً) أي كاستثناء توكل الاعمى عن عكس ضابط الموكل (قوله وهو) أي العكس (قوله في قبول نكاح) أي بخلافه في نحو بيع فلا يصح ولو باذن وليه كما هو ظاهر مستفاد من شرح الروض وان اوم كلام الروض خلافه قاله سم ثم سرد عن الروض وشرحه مثل عبارة الشارح والنهاية والمغنى السابقة قبيل قول المصنف ويستثنى توكل الاعمى الخ (قوله وهذه) أي مسألة توكل كافر عن مسلم في طلاق مسلمة مردودة أي من حيث الاستثناء لا الحكم (قوله إذ لو سلمت الخ) فهو بمن يصح مباشرة التصرف لنفسه اه سم (قوله اسلمت زوجته) أي المدخول بها لان غيرها ينفسخ نكاحها بالاسلام اه سيد عمر (قوله ثم اسلم الخ) لانه إذ لم يسلم إلى انقضائها يتبين الانقضاء بالاسلام فلا طلاق اه سيد عمر (قوله ذلك) أي استثناء توكل المرتد (قوله إن لم بشرط الخ) أي فان قلنا باشتراط ذلك فان لم يحجر الحاكم

ولو أمة (قوله مبز) حال من صبي ولو جره بالوصفة لكان أولى عبارة النهاية إذا كان مبزاً اه (قوله لم يحرب عليه كذب) أي ولم تقم قرينة على كذبه انتهى شيخنا الزبدي اه (قوله وكافر) أي ولو بالغا اه غش (قوله كذلك) أي لم يحرب عليهما كذب اه غش (قوله فيهما) أي الفاسق والكافر أي في اعتقاد قولها اه رشیدی (قوله فيجوز وطؤها) أي بعد الاستبراء أي ولو رجعت وكذبت نفسها لاتهامها في حق غيرها وخرج بكذبت نفسها مالو كذبها السيد فيصدق في ذلك يمينته وعليه فيكون وطء المهدي اليه وطء شبهة ولا يجب عليه المهر لان السيد بدعوا ذلك يدعي زناها ولا الحد أيضاً للشبهة وينبغي أنه لا حد عليها أيضاً لعما أن السيد ادها له وان الولد حر لظنه انها ملكة وتلزمه قيمته لنفوقته ورتبه على السيد بن عمه وماله واقفا السيد على وطء شبهة فيجب المهر اه غش (قوله وطلب صاحب ولية) عطف على الاذن أي وفي إخباره بطلب صاحب ولية (قوله لتسامح السلف) وليس في معنى من ذكر البيغاء والقرود ونحوهما إذا حصل منهم الاذن ولم يحرب عليهم الكذب لانهم ليسوا من اهل الاذن اصلاً بخلاف الصبي فانه أهل في الجملة اه غش (قوله لا يعتمد قطعاً) ظاهره وان مضى عليه سنة فأكثر ولم يحرب عليه فيها كذب ولو قيل بجواز اعتدائه له حينئذ لم يبعد بل وإن لم تمض المدة المذكورة ويكون المدار على ان يغلب على الظن صدقه اه غش (قوله وما حفته قرينة) أي مفيدة للعلم اه غش (قوله بالعلم) وعلى هذا فينبغي ان البيغاء ونحوها مع القرينة كالصبي لان التعويل على خبرها بل على القرينة ونحو ملوجه حال الصبي والاقراب فيه انه لا يعتمد قوله إلا بقرينة تدل على صدقه لان الأصل عدم قبول خبره اه غش اقول قضية قول الشارح كالتبعية لم يحرب عليه الخ اعتماد قول الصبي المحمول الحال بالقرينة فإيراجع (قوله بشرطه الآتي) وهو العجز أو كونه تآمق به مباشرة اه غش (قوله مصدره مضاف) إلى قوله ولو يجوز توكل العبد في النهاية (قوله وهو واضح) أي لان الكلام في الوكيل اه سم (قوله ولو بلا إذن) إلى الماتن في المغنى إلا قوله وإنما يصح إلى والرجل وقوله والموسر إلى وأشار (قوله وأشار الخ) وجهه الإشارة ان الكلام في شروط الوكيل (قوله هذين) أي توكل الصبي في نحو الاذن في الدخول وتوكل العبد في قبول النكاح قال السيد عمر في كون مسألة العبد من المستثنى تأمل لانه لا تصح مباشرة لقبول النكاح لنفسه نعم يصح الاستثناء بالنسبة لحالة عدم إذن سيده اه (قوله ايضاً) أي كاستثناء توكل الاعمى عن عكس ضابط الموكل (قوله وهو) أي العكس (قوله في قبول نكاح) أي بخلافه في نحو بيع فلا يصح ولو باذن وليه كما هو ظاهر مستفاد من شرح الروض وان اوم كلام الروض خلافه قاله سم ثم سرد عن الروض وشرحه مثل عبارة الشارح والنهاية والمغنى السابقة قبيل قول المصنف ويستثنى توكل الاعمى الخ (قوله وهذه) أي مسألة توكل كافر عن مسلم في طلاق مسلمة مردودة أي من حيث الاستثناء لا الحكم (قوله إذ لو سلمت الخ) فهو بمن يصح مباشرة التصرف لنفسه اه سم (قوله اسلمت زوجته) أي المدخول بها لان غيرها ينفسخ نكاحها بالاسلام اه سيد عمر (قوله ثم اسلم الخ) لانه إذ لم يسلم إلى انقضائها يتبين الانقضاء بالاسلام فلا طلاق اه سيد عمر (قوله ذلك) أي استثناء توكل المرتد (قوله إن لم بشرط الخ) أي فان قلنا باشتراط ذلك فان لم يحجر الحاكم

أول الباب من صحة التوكيل فيما إذا عيّن الموكّل محله في توكيل الرجل اه ثم رأيت الشارح ذكر ذلك قريباً اه (قوله وهو واضح) أي لان الكلام في الوكيل (قوله ويستثنى ايضاً صحة توكل سفية في قبول نكاح) أي بخلافه في نحو بيع فلا يصح ولو باذن وليه كما هو ظاهر مستفاد من شرح الروض وان اوم كلام الروض خلافه وذلك لانه لما قال الروض ولا يصح توكل الرقيق والسفينة والمفلس فيها لا يستقل به أي كل منهم إلا بالاذن من السيد والولي والغريم انتهى قال في شرحه وليس من لازم وجود الاذن من ذكر صحة تصرفه فلا يرد عدم صحة البيع ونحوه من السفينة باذن وليه انتهى (قوله وهذه مردودة إذ لو سلمت زوجته فطلق ثم أسلم في العدة بان نفوذ طلاقه وتوكل المرأة في طلاق

غيرها والمرتب في التصرف لغيره مع امتناعه لنفسه وإنما يصح ذلك إن لم بشرط في بطلان تصرفه لنفسه حجب الحاكم عليه عليه

وسياى ما فيه فى بابها والرجل فى قبول نكاح أخت زوجته مثلاً أو خامسة ونحوه أربعاً والموسر فى قبول نكاح أمة وأشار المصنف فى مسئلة طلاق الكافر للمسئلة فإنه يصح طلاقه فى الجملة إلى أن المراد صحة مباشرة الوكيل التصرف لنفسه فى جنس ما وكل فيه فى الجملة لا فى عينه وحينئذ يسقط أكثر ما مر من المستثنيات وقياسه جرياً بذلك فى الموكل أيضاً كما قدمته (٣٠١) (ومنه) أى توكل العبد أى فيه رفق (فى

الايجاب) للنكاح لأنه إذا امتنع من أن يزوج بنته فبنت غيره أولى وبحث الأذرعى صحة توكل المكاتب تزويج الأمة إذا قلنا أنه يزوج

أمة ومثله فى هذا المبعوض بالاولى ويجوز توكل العبد فى نحو بيع باذن سيده ويجعل مطلقاً لأنه تسكيب كذا عبر به شارح وصوابه لا يتوكل بلا اذن عن غيره فسيا يلزم ذمته عهدته كبيع ولو جعل بل فيما لا يلزمها كقبول نكاح ولو بغير اذن قال الماوردى ولا

يجوز توكله على طفل أو ماله مطلقاً لأنها ولاية (وشرط الموكل فيه أن يملكه الموكل) وقت التوكيل والاف كيف باذن فيه والمراد ملك التصرف فيه الناشئ عن ملك العين تارة والولاية عليه أخرى بدليل قوله أول الباب بملك أو ولاية ولا يتنافى التفرع الاثنى

لأنه يصح على ملك التصرف أيضاً فقول الأذرعى هذا أى المتن فيمن يوكل فى ماله والا فنحو الولي وكل من جازله التوكيل فى مال الغير لا يملكه غير صحيح لما علم من المتن أن الشرط ملك محل التصرف أو ملك التصرف

عليه لم يحتج لاستثناؤه لصحة تصرفه لنفسه أيضاً وان حصر عليه احتج لاستثناؤه أيضاً لصحة تصرفه لغيره مع امتناع تصرفه لنفسه وحينئذ يشكل الحصر الذى ادعاه اذ لو قلنا بالاشتراط وحصر صرح الاستثناء أيضاً الاسم وقد يدفع الاشكال بان المفهوم تفصيلاً فلا يعاب (قوله وسياى فيه الخ) والمعتمد منه أنه لا يشترط فيكون مستثنى اه ع (قوله نكاح أخت زوجته مثلاً) أى أو نكاح محرمة كاخته اه معنى (قوله وأشار المصنف) يعنى فى الروضة اه كردى (قوله أكثر ما مر) ومنه توكل المسلم الكافر فى شراء مسلم لأنه يصح شراؤه فى الجملة وذلك كالحكم بعقده عليه اه ع (قوله المتن (ومنه الخ) أى ولو باذن سيده اه معنى (قوله أى توكل الخ) الانسب توكل العبد بزيادة الياء (قوله وبحث الأذرعى الخ) اعتمده النهاية (قوله إذا قلنا أنه يزوج الخ) وهو المعتمد اه ع (قوله ويجعل مطلقاً) كذا فى شرح مر يعنى مطلقاً باذن اولاً وينبغى مراجعة ذلك فان القياس البطلان بغير اذن سيده سم على حج اه ع (قوله أقول قدرده الشارح بقوله وصوابه الخ) (قوله بل فيما لا يلزمها الخ) هذا واضح فى نحو قبول النكاح عملاً يقابل باجرة فينبغى أن يحمل كلامه عليه فقط والاف ومشكل فيتعين التفصيل فيما لا يلزمها بين أن يقابل باجرة فيتوقف على الاذن كالاول وبين أن لا يتوقف على الاذن اه سيد عمر (قوله قال الماوردى الخ) اعتمده النهاية (قوله مطلقاً) أى اذن السيد او لا (قوله لأنها الخ) أى الواكالة على ذلك (قوله والمراد ملك التصرف فيه الخ) هذا يدل على أنه فسر الموكل فيه بالعين فهلا فسر بنفسه التصرف لأنه اقل تصرفاً من هذا تأمل اه سم (قوله ولا يتنافى) أى المراد المذكور (قوله الاثنى) أى بقوله فلو وكله الخ (قوله أيضاً) أى كملك العين (قوله فنحو الولي) عبارة المغنى فالولي والحاكم (قوله لا يملكه) أى ما يريد أن يوكل فيه اه ع (قوله غير صحيح) خبر فقول الأذرعى الخ (قوله أن ملك التصرف الخ) بيان لما (قوله ورد بعضهم الخ) ارتضى بهذا الرد المغنى والنهاية عبارتهما قال الغزى وهو عجيب لأن المراد التصرف قال بعض المتأخرين بل ما قاله هو العجيب بل المراد محل التصرف بلا شك بدليل ما سياتى واما الكلام على التصرف الموكل فيه فقد مر أول الباب اه أقول الحق ما قاله الغزى وتفرع ما سياتى عليه واضح لا غبار عليه قاله السيد عمر ثم اطال فى رد قولهما واما الكلام على التصرف الموكل فيه الخ (قوله أو اعتاق) أى قوله على ما قاله فى النهاية وكذا فى المغنى الا قوله موصوف الى ولم يكن (قوله لكن هذا) أى قوله أم لا وأما الاولان وهما كان موصوفاً او معيناً فقيهما الخلاف اه ع (قوله لم يكن تابعاً الخ) عطف على قول المتن سيمسكه ش اه سم (قوله كإبائى الخ) اعتمده النهاية والمغنى أيضاً قول المتن (وطلاق من سينسكهما) وقضاء مدين سيلزمه اه معنى (قوله وكذا الخ) أى يبطل

لنفسه أيضاً وان حصر عليه احتج لاستثناؤه أيضاً لصحة تصرفه لغيره مع امتناع تصرفه لنفسه وحينئذ يشكل الحصر الذى ادعاه اذ لو قلنا بالاشتراط وحصر صرح الاستثناء أيضاً (قوله ويجعل مطلقاً) كذا شرح مر يعنى مطلقاً باذن اولاً وينبغى مراجعة ذلك فان القياس البطلان بغير اذن سيده وقد يستدل على الصحة بصحة قبول الهبة والوصية بغير اذن ويفرق بان هنا اتلاف منقته للغير (قوله والمراد ملك التصرف فيه) هذا يدل أنه فسر الموكل فيه بالعين فهلا فسر بنفسه التصرف لأنه اقل تكلفاً من هذا تأمل (قوله فى المتن فلو وكله ببيع عبد سيمسكه وطلاق من سينسكهما بطل) وهل ينفذ البيع بعد الملك والطلاق بعد النكاح بعموم الاذن فيه تردد ذكره الشارح فى شرح قول المصنف الاثنى وكما يصح تعليقه بأشراطه (قوله ولم يكن تابعاً الخ) عطف على قول المتن سيمسكه ش (قوله وكذا الووكل من يزوج موليته إذا انقضت عدتها وطلقت

فيه على أن الغزى اعترضه أعنى الأذرعى بان الشرط ملك التصرف لا العين ومراوده ما قرره أن ملك التصرف يفيد ملك المحل تارة والولاية عليه أخرى ورد كلام الغزى بما لا يصح (فلو وكله ببيع) أو إعتاق (عبد سيمسكه) موصوف او معين أم لا لكن هذا لا خلاف فيه ولم يكن تابعاً للمملوك كإبائى عن الشيخ أبى حامد وغيره (وطلاق من سينسكهما) ما لم تسكن تبعاً لمنسكوته اخذاً بما قبله (بطل فى الأصح) لأنه لا ولاية له عليه حينئذ وكذا لو وكل من يزوج موليته إذا انقضت عدتها أو طالت

(قوله على ما قاله الخ) ضعيف اه ع ش عبارة الرشيدى قوله مر على ما قاله تبع مر في هذا التبرى كلام حج لكن سيأتى له مر نقل هذا عن افتاء والده بما يشعر برضاه به فكان ينبغي له عدم التبرى منه هنا وفي نسخة مر كما قاله هنا (قوله واعتمده الاسنوى) وكذا اعتمده المغنى ونقله النهاية عن افتاء والده ثم ايدته عبارته لكن افنى الوالد رحمه الله تعالى بصحة إذن المرأة المذكورة لوليها كما نقله في كتاب النكاح عن فتاوى البغوى واقراء وعدم صحة توكيل الولي المذكور كما صححاه في الروضة واصلها هنا والفرق بينهما أن تزويج الولي بالولاية الشرعية وتزويج الوكيل بالولاية الجعلية وظاهر أن الولي أقوى فيمكنه فيها بما لا يكتفى به في الثانية وإن باب الاذن أوسع من باب الوكالة وما جمع به بعضهم بين ما ذكر في البابين يحمل عدم الصحة على الوكالة والصحة على التصرف إذ قد تبطل الوكالة ويصح التصرف رداً به خطأ صريح مخالف للمنقول إذ لا ابضاع يحتاج لها فوق غير ما اه قال ع ش قوله مر وما جمع به بعضهم الخ أى حج حيث قال ولو علق ذلك الخ اه (قوله وكذا الخ) أى يبطل (قوله ولو علق) أى الولي (ذلك) أى وكالة من يزوج موليته (قوله كما يأتى) أى في شرح ولا يصح تعليقها أو أيضاً ما سيأتى في النكاح بحث في الوكيل وقوله فسدت الوكالة أى توكيل الولي كرى (قوله ونفذ التزويج الخ) قد بالغ ابن العباد في توقيف الحكماء على غوامض الاحكام في تخطئة من قال بصحة النكاح عند فساد التوكيل فيه وقد اشار إلى ذلك شيخنا الشهاب الرملى أيضاً اه سم (قوله وافنى ابن الصلاح الخ) اعتمده النهاية والمغنى (قوله دخل فيه ما يتجدد) معتمد اه ع ش عبارة سم قوله دخل فيه الخ ينبغي على هذا ان يختص الدخول بما إذا عبر بحق في بخلاف بكل حق لى كما عبر به الجورى لأن إظهار لام الاضافة ظاهر في الثابت حال التوكيل فلا منافاة بينهما مر اه سم (قوله ما يتجدد) أى من هذه الحقوق اه مغنى (قوله وخالفه الجورى) العبارة المنقولة عن الجورى لو وكله في كل حق هو له الخ اه عبارة السيد عمر قوله وخالفه الجورى مشعر بمعارضته له وتأخره عنه فلا يرجع اه (قوله الجورى) قال في اللب الجورى بضم اوله والراء إلى جور بلد الورد بفارس ومحلّه بنيسابور وبالزى إلى جوزة قرية بالموصل ثم قال وبالضم والفتح والراء إلى جور قرية باصهان اه ع ش (قوله صحة ما لو وكله الخ) اعتمد شيخنا الشهاب الرملى أى والنهاية البطالان هنا لأن الثمرة معدومة غير مأذون في متبوعها اه سم وظاهر المغنى اعتماد الصحة هنا (قوله قيل وكونه الخ) باقى في الشرح رده وعن سم منع الرد (قوله

على ما قاله هنا واعتمده الاسنوى لكن رجح في الروضة في النكاح الصحة وكذا لو قالت له وهى في نكاح أو عده أذنت لك في تزويجي إذا حللت ولو علق ذلك ولو ضمننا كما يأتى تحقيقه على الانقضاء أو الطلاق فسدت الوكالة ونفذ التزويج للأذن وأفنى ابن الصلاح بأنه إذا وكله في المطالبة بحقوقه دخل فيه ما يتجدد بعد الوكالة وخالفه الجورى وقد يؤيد الأول صحة ما لو وكله في بيع نحو ثمر شجرة له قبل إثمارها قيل وكونه مالكا لأصل الثمر هنا لا ينفع في الفسق

على ما قاله هنا واعتمده الاسنوى الخ) افنى شيخنا الامام الفقيه العمدة الشهاب الرملى بصحة إذن المرأة المذكورة لوليها كما نقله في كتاب النكاح عن فتاوى البغوى واقراء وعدم صحة توكيل الولي المذكور كما صححاه في الروضة واصلها هنا وما قول البغوى في فتاويه عقب مسئلة الاذن كما لو قال الولي للوكيل زوج بنى إذ فارقهما زوجها وانقضت عدتها وفي هذا التوكيل وجه ضعيف انه لا يصح وقد سبق في الوكالة فبنى على رايه إذ هو قائل بالصحة في هذه المسئلة وقد علم ان الاصح خلافه فالاصح صحة الاذن دون التوكيل والفرق بينهما أن تزويج الولي بالولاية الشرعية وتزويج الوكيل بالولاية الجعلية وظاهر أن الولي أقوى فيمكنه فيها بما لا يكتفى به في الثانية فإن باب الاذن أوسع من باب الوكالة وما جمع به بعضهم بين ما ذكر في البابين يحمل عدم الصحة على الوكالة والصحة على التصرف إذ قد تبطل الوكالة ويصح التصرف رداً به خطأ صريح مخالف للمنقول إذ لا ابضاع يحتاج لها فوق غير ما شرح مر (قوله ونفذ التزويج للأذن) قد بالغ ابن العباد في توقيف الحكماء على غوامض الاحكام في تخطئة من قال بصحة النكاح عند فساد التوكيل فيه وقد اشار إلى ذلك شيخنا الشهاب الرملى فيما نقلناه عنه قريبا السكن في الروضة في باب النكاح ولوقال إذ حصل التحلل فقد وكلتكم فهذا تعليق للوكالة وقد سبق الخلاف فيه انتهى فليتأمل (قوله دخل فيه ما يتجدد) ينبغي على هذا ان يختص الدخول بما إذا عبر بحق في بخلاف بكل حق لى كما عبر به الجورى لأن إظهار لام الاضافة ظاهر في الثابت حال التوكيل فلا منافاة بينهما مر (قوله وخالفه الجورى) العبارة المنقولة عن الجورى لو وكله في كل حق هو له الخ (قوله ويؤيد الأول صحة ما لو وكله الخ) اعتمده شيخنا الشهاب الرملى البطالان هنا لأن الثمرة معدومة

والثاني إفتاء التاج الفزاري وغيره بأنه لو وكاه في التصرف في أملاكه أحدث له ملك لا ينفذ تصرفه فيه أي كإتضاء كلام الرافعي قاله الغزى وفرق شيخنا بان الحق ثم موجود لكن لم يثبت حالاً بخلاف حدوث الملك وإنما بهم (٣٠٣) هذا إن كانت عبارة ابن الصلاح بما ثبت

للموكل كما وقع في عبارة بعضهم عنه وأما إذا كانت عبارة بما يتجدد بعد الوكالة كما عبر به الأسنوي والزر كشي وغيرهما عنه فلا يتأتى ذلك الفرق لمساواته حينئذ لحدوث الملك فليبتل مثله والفرق بينهما وبين ما مر في الثمرة أنه مالك لأصلها ف وقعت تابعة بخلافهما وزعم أن ذلك لا يؤثر في الفرق ليس في محله ويؤيد ذلك قول الشيخ أبي حامد وغيره لو وكه فيما ملكه الآن وما سيملكه صح ويصح في البيع والشراء في وكنك في بيع هذا وشراء كذا بشئنه وأذن المقارض للعامل في بيع ما سيملكه والحق به لا دعى الشريف وبما تقرر علم أن شرط الموكل فيه أن يملك الموكل التصرف فيه حين التوكيل أو يذكره تبعاً لذلك أو يملك أصله (وإن يكون قابلاً للزيادة) لأن التوكيل استنباطاً (فلا يصح) التوكيل (في عبادة) وإن لم تحتج لنية لأن القصد منها امتحان عين المكلف وليس منها نحو إزالة النجاسة لأن القصد منها الترك (الالحج) والعمرة ويندرج فيهما توابعهما كركعتي الطواف (وتفرقة زكاة) ونذر

والثاني) عطف على الأول شأهم (قوله لا ينفذ تصرفه إلخ) قياس التفرقة بين حقوق وكل حق هو لى كما جمع به بين ابن الصلاح والجورى شيخنا الشهاب أنه ينفذ فيه لا لكل ملك لى فليتأمل مرأهم عبارة السيد عمر لك أن تقول يفرق بينه أي التوكيل في التصرف في أملاكه وبين ما قاله ابن الصلاح بأن النفوس مجبولة على الحرص على استيفاء الحقوق غالباً من غير تمييز بين حق وآخر فعمل بقضية إطلاق اللفظ والحق الحادث بالموجود تبعاً نظراً لشمول اللفظ من غير مانع يمنع منه بل قرينة الحال المذكورة تؤيده بخلاف التصرف في الأملاك فإن النفس بما تشبه بالتصرف في بعضها الغبطة أو رغبة فحمل ذلك على قصر لفظ الموكل على الموجود دون الحادث فلا تنافي بين إفتاء الفزاري وابن الصلاح فليتأمل (قوله قاله الغزى) أي تأييد إفتاء التاج قول الجورى (قوله وفرق إلخ) أي بين إفتاء ابن الصلاح وإفتاء التاج (قوله ثم) أي مسألة ابن الصلاح (قوله بخلاف حدوث الملك) أي في مسألة التاج (قوله وإنا يئتم هذا) أي فرق الشيخ (قوله لمساواته) أي ما في عبارة ابن الصلاح وكذا ضمير فليبتل (قوله مثله) أي ما في عبارة التاج (قوله بينهما) أي بين ما في عبارة ابن الصلاح وما في عبارة التاج (قوله أنه مالك) خبر والفرق إلخ (قوله ذلك) أي ملك الأصل وعدمه (قوله ليس في محله) ممنوع أههم (قوله ويؤيد ذلك) أي الفرق بينهما وبين إلخ أه كرى (قوله قول الشيخ) أقول في التأييد نظر ظاهر لوجود التوكيل في المتنوع في مسألة الشيخ أي حامد دون مسئلتنا أههم (قوله فيما ملكه إلخ) أي في بيعه أههم (قوله ويصح) إلى قوله أو يملك أصله في النهاية (قوله ويصح إلخ) أي التوكيل عبارة النهاية والمغنى ولو وكه ببيع عين يملكها وإن يشتري له بشئنها كذا فاشهر القولين صحة التوكيل بالشراء أههم (قوله وأذن المقارض إلخ) أي ويصح أذن المقارض (قوله في بيع ما سيملكه) ما صورته فقد يقال هذا البيع لا يتوقف على إذن زائد على العقد المتضمن للإذن أههم (قوله أو يملك أهله) أشار به إلى ما مر في بيع الثمرة قبل اطلاعها ولا حاجة إليه إذا الصحة فيه مفرقة على مرجوح كآتيه عليه الزر كشي أنها به (قوله لأن التوكيل) إلى قوله وليس بالواضح في النهاية وكذا في المغنى الأقوله وسواء إلى ونحو عتق (قوله وإن لم تحتج إلخ) أي احتاجت إلى نية كالإصالة ولم تحتج إليها كالإذان (قوله امتحان عين المكلف) أي اختباره باتعاب نفسه وذلك لا يحصل بالتوكيل أههم (قوله وليس منها) أي من العبادة (قوله إلا الحج والعمرة) أي عند العجز عنها ومغنى (قوله توابعهما) أي المتقدمة والمتأخرة أههم عش (قوله كركعتي الطواف) أي فلو أفردهما بالتوكيل لم يصح أههم (قوله وكفارة) أي وصدة نهاية ومغنى (قوله وعقيدة) أي وجبران وشاة ولهمة أههم (قوله أم وكل فيها مسلماً إلخ) وحينئذ يجوز كون الوكيل في الذبح كافر أههم (قوله فيها) أي في النية (قوله ونحو عتق إلخ) عطف على الحج (قوله عن مباشرة) أي ولو عبداً أههم (قوله لا في نحو غسل ميت) أي وحمله ودفنه أههم (قوله وقضيته صحة توكيل

غير ما ذون في متبوعها (قوله والثاني) عطف على الأول شأهم (قوله لا ينفذ تصرفه فيه) قياس التفرقة بين حقوق وكل حق هو لى كما جمع به بين ابن الصلاح والجورى شيخنا الشهاب الرملى أنه لا ينفذ تصرفه فيه لا في كل ملك لى فليتأمل مر (قوله ليس في محله) ممنوع (قوله ويؤيد ذلك إلخ) أقول في التأييد نظر ظاهر لوجود التوكيل في المتنوع في مسألة الشيخ أي حامد دون مسئلتنا (قوله وأذن المقارض للعامل في بيع ما سيملكه) ما صورته فقد يقال هذا البيع لا يتوقف على إذن زائد على العقد المتضمن للإذن (قوله أم وكل فيها مسلماً غير أههم إلخ) وحينئذ يجوز كون الوكيل في الذبح كافر أو غير مميز وفي عبارته رمز إليه فتأمله لكن لا يظهر صحة توكيل غير المميز لأنه ليس أهلاً للإذن له ونحو خطبته (قوله لا في نحو غسل ميت إلخ) عبارة شرح الروض ومن ذلك أي ما يقبل النية من العبادات تجهيز الموتى وحملهم ودفنهم نبه عليه

وكفارة (وذبح اضحية) وهدى وعقيدة سواء وكل الذابح المسلم المميز في النية أم وكل فيها مسلماً غير مميز لياق بها عند ذبحه كما لو نوى الموكل عند ذبحه وكيله وقول بعضهم لا يجوز أن يوكل فيها آخر مردود ونحو عتق ووقف وغسل أعضاء لافى نحو غسل ميت لأنه فرض فيقع عن مباشرة وقضيته صحة توكيل من لم يتوجه عليه فرضه كالعبد

على ان الاذرى رجح جواز التوكيل هنا مطلقا للصحة الاستئجار عليه وليس بالواضح فان قوله لغزير غسل هذا مثالا لا يوجب الغاء فعل المباشر ووقوعه عن الاذن لان فعله لا يتوقف (٣٠٤) على اذنه فتعين انصرافه لما خوطب به من فرض الكفاية بخلاف غسله بكذا فان

استحقاقه الاجرة يوجب وقوع الفعل عن باذنها فاتضح الفرق بين صحة اخذ الاجرة ووقوعه عن المباشر له بلا استئجار (ولا فى شهادة) لان مبناها على التعبد واليقين الذى لا يمكن النيابة فيه وبه فارقت النكاح والشهادة على الشهادة ليست توكيلا بل الحاجة جعلت الشاهد المتحمل عنه كحاكم ادى عنه عندنا كآخر (وابلأه ولعان) لانهما يمتنان ومن ثم قال (وسائر الايمان) اى باقيم الان القصد بها تعظيمه تعالى فاشبهت العبادة ومثلها النذر وتعليق العتق والطلاق والتدبير قيل ونحو الوصاية وتقييدهم بما ذكر للغالب اه وانما يكون للغالب ان لم يكن للتقييد به معنى محتمل والا كما هنا عمل بمفهومه ويوجه اختصاص المنع بتلك الثلاثة بان للعبادة فيها شيئا ابنا اما ليعدها عن قضايا الاموال بكل وجه كالطلاق واما التبادر التعبد منها كالآخرين بخلاف نحو الوصاية فانها تصرف مالى فلم تشبه العبادة فجاز التوكيل فى تعليقها وبحت السبكي صحتها فى تعليق لاحث فيه ولا منع كمو

(الخ) معتمدا هـ ش (قوله رجح جواز التوكيل الخ) اعتمده النهاية والمغنى والاسنى وقال ع ش قوله مر جواز التوكيل الخ قال مر المعتمد ما قاله فى البحر من عدم صحة التوكيل فى الغسل ومثله غيره من خصال التجهيز لانه يقع عن الوكيل ويفارق صحة الاستئجار لذلك بان بذله العوض يقتضى وقوع العمل للمستاجر رسم على منهج وهو يدل على ان الثواب للمستاجر ولو بلفظ الوكالة اه (قوله ووقوعه) عطف على الغاء الخ (قوله لان قوله) اى المباشر (قوله على اذنه) اى الاذن (قوله فى تعين انصرافه الخ) لعل عمله ما اذا لم يقصد ايقاع هذا الفعل عن الاذن اما اذا قصد ذلك صارف عن الاعتداده عن المباشر لان فقد الصارف معتبر فى كل عبادة الا ما استثنى وبكى هذه الصورة لتصور صحة التوكيل فيه اه سيد عمر (قوله واليقين) يتامل اه سم وينبغى ان يراد باليقين ما يشمل الظن القوى (قوله والشهادة الخ) جواب عما يقال ان الشهادة على الشهادة جائزة فهلا كان هنا كذلك (قوله المحتمل عنه) بفتح الميم (قوله ادى الخ) ببناء المفعول نعت لحاكم (قوله ومثلا) اى الايمان (قوله والتدبير) معطوف على النذر وليس من مدخول تعليق رشيدى وكردى (قوله والتدبير) وهل يصير بتوكيله مدبر او معلقا رجحنا اصحهما لا انهية (قوله وتقييدهم بما ذكر الخ) عبارة النهاية وقضية تقييدهم بتعليق الطلاق والعتاق صحة التوكيل بتعليق غيرهما كالوصاية والظاهر كما افاده الشيخ انه جرى على الغالب فلا يعتبر مفهومه اى فالتوكيل بسائر التعاليق باطل ع ش (قوله معنى محتمل) اراد به ما فى قوله الا ان للعبادة فيها الخ اكردى (قوله ويوجه اختصاص الخ) خلافا للنهاية وشرح الروض كاسر (قوله بتلك الثلاثة) ارادها التدبير وتعليق العتق وتعليق الطلاق اكردى (قوله للعبادة) الاسبك تأخيره عن قوله شيئا ابنا (قوله لبعده) الاولى للبعد (قوله منها) الاولى اسقاطه (قوله كالاخرين) اى التدبير وتعليق العتق (قوله وبحت السبكي الخ) عبارة النهاية ومقتضى اطلاقهم عدم صحة ذلك فى التعليق انه لا فرق بين تعليق عار عن حث او منع كمو بطول الشمس وبين غيره وهو الاوجه خلافا للسبكي (قوله صحتها) الوكالة (قوله كان يقول) الى قوله ومخالفة الخ فى النهاية (قوله لانه معصية) عبارة المغنى لان الغلب فيه معنى اليمين لتعلقه بالفاظ وخصائص كاليمين ولا فى المعاصى كالقتل والقذف والسرقة لان حكمه يختص بمركبها لان كل شخص مقصود بالامتناع منها ولا فى ملازمة مجلس الخيار فيفسخ العقد بمفارقة الموكل لان التعبد فى العقد منوط بملازمة العاقد اه (قوله وكونه بترتب الخ) جواب عن دليل المخالف اه سم (قوله احكام الخ) اى كالسكفارة وتحريم الوطء اه معنى (قوله لا تمنع) الاولى التذكير (قوله وبه يعلم) اى بالتعليل (قوله الثانى) اى الذى بين يدي الخطيب (قوله للنص) الى قول المتن والدعوى فى النهاية لا لقوله وقياسا الى المتن وقوله ومن ثم الى ما لم تصل وقوله نعم الى وكذا (كاسر) اى فى صدر الباب (قوله نعم) فالحاصل ان ما كان مباحا فى الاصل وحرم لعارض صحح التوكيل فيه ويمتنع فيما كان محرما

الاذرى قال وفى البحر انه لا يجوز التوكيل فى غسل الميت وكانه اراد ان فعل الغاسل يقع عن نفسه كالجهاذ وفيه نظرا (قوله على ان الاذرى رجح الخ) كذا شرح مر (قوله واليقين) يتامل (قوله وتعليق العتق والطلاق والتدبير) قال فى شرح الروض وقضية تقييدهم بتعليق الطلاق والعتاق انه يصحح التوكيل بتعليق غيرهما كتعليق الوصاية وفيه نظر ويحتمل وهو الظاهر انهم قيدوا به نظر للغالب فلا يعتبر مفهومه اه (قوله والتدبير) وهل يصير بتوكيله مدبر او معلقا رجحنا اصحهما لا شرح مر (قوله وفيه نظر) كذا مر (قوله فى المتن فى الاصح) واستبعد الخلاف فى الظاهر فانه معصية والتوكيل فى المعاصى لا يجوز جزما ويوجب بانه وان كان معصية فيرتبط به تحريم الزوجة الى الكفارة فاخذ شائبة من الطلاق من هذا الوجه فجزى فيه الخلاف كنز (قوله وكونه بترتب الخ) جواب عن دليل المخالف

بطول الشمس وفيه نظر (ولا فى ظهار) كان يقول انت على موكلى كظهر امه او جعلته مظاهرا منك (فى الاصح) لانه معصية باصل وكونه بترتب عليه احكام اخر لا يمنع النظر لكونه معصية وبه يعلم عدم صحة التوكيل فى كل معصية نعم ما لا يتم فيه لغنى خارج كالبيع بعد نداء الجمعة الثانى يصح التوكيل فيه وكذا الطلاق فى الحيض ومخالفة الاسنوى كالبارزى فيه زدها باليقين (ويصح) التوكيل (فى طرفى بيع وهبة

بأصل الشرع اه نهاية اى ولا يلزم من الصحة جواز التوكيل فيحرم التوكيل في البيع وقت نداء الجمعة لمن
 تازمه وان صح ع ش (قوله في طلاق الخ) في تقدير في إشارة الى عطفه على طرفي لا على بيع فلا يشكل
 بان الطلاق ليس له صرفان على انه يتصور ان يكون له طرفان كالخلع اه سم (قوله منجز) لمعينة فلو وكله
 بتطليق احدى نسائه لم يصح في الاصح كافي البحر اه نهاية قال ع ش فرع وكله في طلاق زوجته ثم طلقها
 هو كان للتوكيل التطليق إذا كان طلاق الموكل رجعيًا بخلاف حكم الزوج في الشقاق إذا سبق الزوج إلى
 الطلاق ليس له هو الطلاق بعد ذلك لان الطلاق هناك لحاجة قطع الشقاق وقد حصل بطلاق الزوج بخلافه
 هنام راه سم على منعه وظاهره عدم الحرمة وان علم بطلاق الزوج او لا ولو قيل بالحرمة في هذه لم يكن بعيدا
 ولا سيما إذا ترتب عليه اذى للزوج وقول سم رجعيًا اى وان بانث البيونة الكبرى بما يحصل من التوكيل
 اه قول المتن (وسائر العقود) كصلح و ابراه و حواله وضمان وشركه وكالة و قراض ومساواة وإجارة واخذ
 بشفعة نهاية ومعنى (قوله جعلت موكل الخ) ينبغى ان مذكروه مجرد تصوير فيصح الضمان بقول التوكيل
 ضمننت مالك على زيد عن موكل او بطريق الوكالة عنه والوصية بنحو وصيت لك بكذا عن موكل او نيابة عنه
 والحالة بنحو جعلت موكل بحيلالك بما عليه من الدين على زيد اه ع وش عبارة الرشيدى قوله جعلت موكل
 الخ وصيغة التوكيل في الضمان كما نقله الاذرى عن العجلي ان يقول الموكل اجعلنى ضامنا لدينه واجعلنى
 كفيلًا بدين فلان اه ولا يخفى ان مذكوره الشارح مر من التصوير اى تبعا لابن الرفعة متعين وما صوره
 الشيخ ع ش في حاشيته يلزم عليه انتفاء حقيقة الوكالة كما يعلم بتامله اه (قوله ومر) اى المستثنيات (وباقى)
 اى في النكاح اه كردى (قوله امتناعه) اى التوكيل (قوله في فسخ الخ) اى حيث لم يعين له المختارة للفراق
 كما مر اه ع ش قول المتن (وقبض الديون) لإطلاقة الديون يشمل المؤجل قال الزركشى وقد يتوقف
 في صحة التوكيل فيه لان الموكل لا يتمكن من المطالبة ولا شك في الصحة لو جعله تابعا للحال انتهى معنى اقول
 يؤخذ من صنيع الزركشى ان محل التردد اذا وكله في المطالبة ولمن الاقرب حينئذ عدم الصحة ما لم يجعله
 تابعا اما اذا وكله في القبض فليس للتردد في الصحة وجه خلافا لما يوجهه صنيع التحفة اه سيد عمر وقوله
 ولعل الاقرب الخ لعله فيها إذا قيد المطالبة بالحال واما إذا قيدت بعد الحلول او اطلقت فقياس نظائره الصحة
 (قوله ويصح) اى التوكيل (في الابراء منه) اى الدين (قوله لا بد من الفور) معتمد اه ع ش (قوله قبل
 وكذا في وكلتك الخ) اعتمده م راه سم اى في النهاية (قوله قياس الطلاق) اى فيما لو قال وكلتك في ان
 تطلق نفسك فلا يشترط الفور على ما فهمه كلامه اه ع ش (قوله وخرج بالديون الخ) عبارة المخفى اما
 الاعيان فتارة يصح التوكيل في قبضها دون اقباضها مع القدرة على ردها كالوديعة لانه ليس له دفعها لغير
 مالها فلو سلمها لوكيله بغير اذن مالها كان مفرطًا لئلا يملكها اذ وصلت الى مالها فخرج الموكل عن عهدتها
 قال الاسنوى وعن الجوحى ما يقتضى استثناء العيال كالابن وغيره انتهى وهو حسن للعرف في ذلك
 واذا كان في المفهوم تفصيل لا يرد اه (الاعيان الخ) حاصله انه يصح التوكيل في الدين قبضا و اقباضا واما في
 العين فنصح التوكيل فيها قبضا مضمونة او لا اقباضا مضمونة او لا لان اقباضها مضمن للرسول ان علم
 انها ليست ملكا للرسول ولا لافاضا من المرسل لانه المتعدى هو مع عذر الرسول كما قاله ع ش هنا ايجزى
 (قوله فلا يصح التوكيل) الى قوله وكذلك الاستعانة في المغنى الا قوله وكذا الى ما لم تصل (ومن ثم ضمن)
 اى في صورة الامانة اه رشيدى عبارة السيد عمر او فيما اذا قدر على الرد اما اذا لم يقدر فينبغى ان لا يضمن
 لان اذن الشرع في التوكيل كاذن الموكل وكما لو وكل التوكيل فيما يعجز عنه فانه غير ضامن كما هو ظاهر اه
 (قوله وبه) اى بسبب التوكيل وذلك اذا سلم العين للتوكيل اه ع ش (قوله فيما قدر على رده) اما اذا لم
 يقدر بان عجز عن المشى والذهاب لا العجز عن الحمل فانه ليس له ان يوكل وانما له ان يستعين بمن يحملها ويكون

(قوله وفي طلاق الخ) في تقديره إشارة الى عطفه على طرفي لا على بيع فلا يشكل بان الطلاق ليس له طرفان
 على انه يتصور ان يكون له طرفان كالخلع (قوله قيل وكذا في وكلتك الخ) اعتمده م راه سم (قوله فلا يصح التوكيل
 على انه يتصور ان يكون له طرفان كالخلع (قوله قيل وكذا في وكلتك الخ) اعتمده م راه سم (قوله فلا يصح التوكيل

ومكذا وكيله والقرار عليه
 ما لم تصل بحالها ليد مال كها
 نعم ان كان الوكيل من
 عيال الموكل وكان ثقة
 مأمونا جاز له تفويض
 الرد اليه وكذا له الاستعانة
 على الواجهة بمن يحملها
 معه لكن ان كان معه على
 ما ياتي في الوديعة (و) في
 الدعوى بنحو مال او
 عقوبة لغير الله (والجواب)
 وان كره الخصم وينعزل
 وكيل المدعى باقراره
 يقبض موكله او ابرائه
 لا ابرائه هو لانه وقع لغوا
 من غير ان يتضمن رفع
 الوكالة وينعزل وكيل
 الخصم بقوله ان موكله اقر
 بالمدعى به ولا يقبل تعديله
 لبينة المدعى وتقبل شهادته
 على موكله مطلقا وله فيما لم
 يوكل فيه وفيما وكل فيه ان
 انعزل قبل الخوض في
 الخصومة ويلزمه حيث لم
 يصدقه الخصم بيته بوكالته
 وتسمع من غير تقدم
 دعوى حضر الخصم او غاب
 ومع تصديق الخصم عليها له
 الامتناع من التسليم حتى
 يثبتها بالتسليم (وكذا في
 تملك المباحات كالاحياء
 والاصطياد والاحتطاب في
 الاظهر) كالشراء بجامع ان
 لا سبب للملك فيحصل الملك
 للموكل ان قصده الوكيل له
 والا فلا (لا في) الالتقاط
 كالاغتنام تعليلها لشائبة
 الولاية لا على شائبة

معه كاسيأتي في قوله وكذا له الاستعانة الخ اه سيد عمر (قوله وكذا وكيله) في المضمون له مطلقا وفي الامانة
 ان علم انها ليست ملك الدافع اه ع ش (قوله والقرار عليه) اي الوكيل وينبغي ان يقال ان هذا انما هو حيث
 علم انها ليست ملك الموكل ولا فالقرار على الموكل لان يد الوكيل يد امانته والامين لا يضمن مع انتفاء العلم
 كما ياتي في النصب ع ش اه بجري (قوله ان كان معه) اي ان كان ملاحظا له لان يد له لم يزل عنها اه ع ش
 (قوله بنحو) الى قوله كالاغتنام في النهاية الا قوله لا يرايه الى وينعزل (قوله بنحو مال الخ) عبارة المغني وفي
 الدعوى والجواب للحاجة الى ذلك وإن لم يرض به الخصم لانه محض حقه وسواء كان ذلك في مال ام في غيره
 إلا في حدود الله تعالى كما سيأتي اه (قوله باقراره) اي الوكيل اه ع ش (قوله اقر بالمدعى به) اي بانه
 ملك للمدعى (قوله ولا يقبل تعديله الخ) لانه كالاقرار في كونه قاطعا للخصومة وليس للوكيل قطع الخصومة
 بالاختيار فلو عدل انعزل كانه عليه الاذرى قال في شرح الروض ويفهم من عدم قبول التعديل عدم
 الصحة فليحرر اه سم (قوله مطلقا) اي فيما وكل فيه وفي غيره (قوله وله) اي وتقبل لموكله ش اه سم (قوله
 ان انعزل) اي وكيل الخصم قيد بالمعطوف فقط (قوله ويلزمه حيث لم يصدقه الخصم الخ) يتأمل مع هذا
 قول السكندر فرع لو ادعى الوكيل الوكالة فصدقه الغريم لم يلغف الحاك كذا لمافيه من اثبات الحجر على
 صاحبها ولو وكله بمطالبة يزيد بحق فله قبضه اه ولعل مراده بعدم التفات الحاك انه لا يعول عليه في حكمه
 ونحوه وهذا لا ينافي جواز تصرف الوكيل اعتمادا على التصديق اه سم وفي السكندر عن شرح الروض
 تثبت الوكالة باعتراف الخصم وكذا بالبينة بل اولى فله خصامته لكن ليس للحاكم ان يحكم بالوكالة وللخصم
 ان يتمتع من خصامته حتى يقيم بيته بوكالته كالمديون حيث يعترف للوكيل اي المدعى الوكالة بانه وكيل ولا يئنة
 فان له الامتناع من إقباضه الدين حتى يقيم بيته بوكالته لا يحتمل تكذيب رب الدين بوكالته قال البقعي وفائدة
 الخاصة مع جواز الامتناع منها الزام الحق للموكل لادفعه للوكيل اه (قوله عليها) اي الوكالة (قوله بالتسليم)
 متعلق بضمير مثبتها الرجوع للوكالة (قوله ان قصده) اي الملك (الوكيل له) اي للموكل واستمر قصده
 فلو عن له قصد نفسه بعد قصد موكله كان له ذلك ويملك ما احياء من حينئذ اه ع ش وقوله واستمر الخ
 اي الى تسليمه للموكل فقوله فلو عن الخ اي قبل التسليم بخلاف قصد نفسه بعده فلا يؤثر فيما يظهر
 فليراجع (قوله ولا) بان قصد نفسه أو أطلق أو قصد واحدا لا بعينه لان قصد واحد لا بعينه غير صحيح
 فكانه لم يوجد فيحمل على حالة الاطلاق فان قصد نفسه وموكله كان مشتركا فيما يظهر اه ع ش زاد
 البجيري ومحلها ما لم يكن باجرة وعينه الموكل امر اخاصا كان قال له احتطاب لي هذه الجزمة الحطب مثلا
 بكذا فانه يقنع للموكل وان قصد نفسه فان لم يعين له امر اخاصا كان قال له احتطاب لي حزمة حطب بكذا
 فاحتطابها وقصد نفسه وقعت له وعمل الاجارة باقى في ذمته فيحتطب غير ما اطفحى اه (قوله لا في الالتقاط)

الخ) اعتمدهم (قوله والقرار عليه) اي الوكيل ش (قوله نعم ان كان الوكيل الخ) اطلاقهم بخالفه م (قوله
 ولا يقبل تعديله الخ) لانه كالاقرار في كونه قاطعا للخصومة وليس للوكيل قطع الخصومة بالاختيار فلو عدل
 انعزل كانه عليه الاذرى قال في شرح الروض ويفهم من عدم قبول التعديل عدم الصحة فليحرر (قوله وله
 عطف على قوله على ش (قوله ومع تصديق الخصم عليها) الامتناع الخ) يتأمل مع هذا قول السكندر فرع لو ادعى
 الوكيل الوكالة فصدقه الغريم لم يلغف الحاك كذا لمافيه من اثبات الحجر على صاحبها ولو وكله بمطالبة يزيد
 بحق فله قبضه اه ولعل مراده بعدم التفات الحاك انه لا يعول عليه في حكمه ونحوه وهذا لا ينافي جواز
 تصرف الوكيل اعتمادا على التصديق فلا ينافي هذا الكلام ماسيأتي عن الروضة تقلا عن الحاوي عند قول
 الشارح ومن ثم لو تصرف غير عالم الخ (فرع) في فتاوى السيوطي رجل وكل انسانا في ان يسلم له في
 قح ففعل وضمن المسلم اليه رجل فهل يصح دعوى الموكل على المسلم اليه بالقمح وعلى ضامنه وهل يجوز
 للموكل ان يشهد للموكل بالضمان ام لا الجواب نعم للموكل الدعوى على المسلم اليه والضامن واما شهادة
 الوكيل له فان كان قبل عزله لم تقبل وكذا بعده ان خاصم وان لم يخاصم قبل اه (قوله لا في الالتقاط)

ورجح في الروضة انه يكون مقرا بالتوكيل لاشعاره بثبوت الحق عليه وفيه ما فيه إذ المدار في الاقرار على اليقين او الظن القوي نعم ان قال اقر له على بالف له على كان اقرارا جزما ولو قال اقر على له بالف لم يكن مقرا قطعاً (ويصح التوكيل في استيفاء عقوبة آدمي) ولو قبل ثبوتها على الالوجه (كقصاص و حد قذف) بل يتعين في قطع طرف وحد قذف كما يأتي ويصح ايضا في استيفاء عقوبة الله تعالى لكن من الامام او السيد لا في اثباتها مطلقا نعم للقاذف ان يوكل في ثبوت زنا المقدوف ليسقط الحد عنه فسمع دعواه عليه انه زني (وقيل لا يجوز) التوكيل في استيفائها (إلا بحضرة الموكل) لاحتمال عفوهم ورد بان احتماله كاحتمال رجوع الشهود إذا ثبت ببينة مع الاستيفاء في غيبتهم اتفاقا (وليكن الموكل فيه معلوما من بعض الوجوه) لثلا يعظم الغرر (ولا يشترط علمه من كل وجه) ولا ذكر اوصاف المسلم فيه لانها جوزت للحاجة فسومح فيها (فلو قال وكلت في كل قليل وكثير) لي (او في كل اموري) او حقوقي (او

استشكل بقولهم في باب اللقطة من رأى لقطة فوكل من يلتقطها فالتقطها الوكيل بقصده صح أوجب بان ما هناك في المعينة وما هنا في غيرها مر اه سم اي في النهاية (قوله ورجح في الروضة انه يكون الخ) اعتمده النهاية والمغني (قوله مقرا بالتوكيل) اي مقرا بكذا بسبب التوكيل (قوله إذ المدار في الاقرار الخ) يتأمل تقريره (قوله نعم الخ) وفي الجبري بعد كلام مانصه والحاصل انه اذا اتى بعلي وعنى يكون اقرارا قطعاً وان حذف فما لا يكون اقرارا قطعاً وان اتى باحدهما يكون قرارا على الاصح كما أخذ من كلام الحلبي وعلى كلام القليوبي وعش والزياي لا يكون مقرا قطعاً اذا اتى بعلي اه وقوله وعلى كلام القليوبي في الخ اي والتحفة والمغني فما نقله عن الحلبي ضعيف (قوله على الالوجه) اعتمده ايضا مر اه سم اي في النهاية واعتمد المغني عدم الصحة (قوله بل يتعين) الى المتن في النهاية والمغني (قوله ويصح في استيفاء عقوبة الله تعالى) ظاهره ولو قبل ثبوتها وهو متجه مر اه سم (قوله في اثباتها) اي عقوبة الله تعالى (قوله مطلقاً) اي من الامام او السيد وغيرهما (قوله في ثبوت زنا المقدوف) فاذا ثبت اقيم عليه الحد اه مغني وفي سم عن شرح الروض مثله (قوله عنه) اي القاذف (قوله دعواه) اي الوكيل (قوله في استيفائها) اي عقوبة آدمي قول المتن (بحضرة الموكل) متعلق بقول الشارح استيفائها مر اه سم (قوله لاحتمال عفوهم) الى قول المتن وان وكله في النهاية (قوله اذا ثبت) اي العقوبة والتذكير لان المصدر المأثوث يجوز فيه التذكير والتانيث (قوله مع الاستيفاء الخ) اي مع جوازه (قوله او في حقوقي) اي او في كل حقوقي ولا حظ التمييز بين هذا وما سبق عن فتوى ابن الصلاح وقد يقال الحقوق المطالب بها بعض الحقوق على الاطلاق سم

استشكل بقولهم في باب اللقطة من رأى لقطة فوكل من يلتقطها فالتقطها الوكيل بقصده صح وأوجب بان ما هناك في المعينة وما هنا في غيرها مر اه سم (قوله على الالوجه) اعتمده ايضا مر اه سم (قوله ويصح في استيفاء عقوبة الله تعالى) ظاهره ولو قبل ثبوتها وهو متجه مر اه سم (قوله لا في اثباتها مطلقاً) قد يشكك عليه ما في خبر واغديا انيس الى امرأة هذا فان اعترفت فارجها فان قوله فان اعترفت فارجها توكل من الامام في اثبات الرجوع وفي استيفائه إلا ان يحجب بان المراد فان دامت على الاعتراف بناء على انها كانت اعترفت له ^{صلى الله عليه وسلم} او بلغه اعترافها بطريق معتبر فليتأمل (قوله ان يوكل في ثبوت زنا المقدوف) قال في شرح الروض فاذا أثبت أقيم عليه الحد اه (قوله وقيل لا يجوز التوكيل في استيفائها) عبارة السكندر وقيل لا يجوز استيفاءه الخ (قوله في المتن بحضرة) متعلق بقول الشرح استيفائها مر اه سم (قوله او حقوقي) اي او في كل حقوقي ولا حظ التمييز بين هذا وما سبق عن فتوى ابن الصلاح وقد يقال الحقوق المطالب بها بعض الحقوق على الاطلاق (فرع) قال في الروض لا يبع بعض مالي ولا يبع هذا او ذاك اي لا يجوز ولو قال يبع او هب من مالي ماشئت او اعنت من عبيدي من شئت صح لا في الجميع قال في شرحه لكن قال القاضي ما مر عنه من انه لو قال طلق من نسائي من شئت فله ان يطلق كل من شئت الطلاق ويفرق بان المشيئة في هذه مسندة الى كل منهن فلا تصدق مشيئة واحدة بمشيئة غير هاف كان ذلك في معنى اي امرأة شئت منهن الطلاق طلقها بخلافها في تلك فانها مسندة الى الوكيل فصدقت مشيئته فيما لا يستوعب الجميع فلا يتمكن من مشيئته فيما يستوعبه احتياطا اه وقول الروض السابق ولا يبع هذا او ذاك فرق في شرح الروض بينه وبين الصحة في بيع احد عبيدي بان العقد فيه لم يحد مورداً يتاثر به لان الالهاهم بخلاف الاحد فانه صادق على كل غبدي في تجريد المرء من انصافه في صحة التوكيل بطلاق احد الزوجتين وجهان وجه المنع انه لا يتم الا بالتعيين الراجع الى الشهود ويحتمل بناؤه على ان الطلاق يقع عند اللفظ فيصح او عند التعيين فلا وقد قال الغوي ان قال طلق واحدة لا بعينها فان قلنا هو اذا فعله الزوج طلاق واقع صح وعلى الزوج التعيين وإن قلنا التزام طلاق فلا قال وإن قال طلق لاحدهما بعينها فطلق وقصدمعينة صح فان مات قبل تعيينها منع الموكل منهما حتى يعين اه كلام التجريد وتلخص بما نقله البغوي الجواز سواء قال له طلق واحدة على الالهاهم أو على التعيين وجزم بذلك في العباب فقال في الطلاق ولو ابهم كاحدهما اي يصح اه نعم قول التجريد عن

فوضت اليك كل شيء) الى أو كل ماشئت من مالي (لم يصح) لما فيه من عظيم الغرر إذ يدخل فيه ما لا يسمع الموكل

بعضه كطلاق زوجته والتصدق بامواله (٣٠٨) وظاهر كلامهم بطلان هذا وان كان تابعا لمعين وهو ظاهر فلا ينفذ تصرف الوكيل

فيه شيء من التابع لان عظم الغرر فيه الذي هو السبب في البطلان لا يندفع بذلك وليس كما مر عن ابي حامد وغيره لان ذلك في جزئي خاص معين فساغ كونه تابعا لقلة الغرر فيه بخلاف هذا (وان قال) وكذلك (في بيع اموال الوعتق ارقائي) وقضاء ديوني واستيفائهما ونحو ذلك (صح) وان لم يعلم ما ذكر لقلة الغرر فيه ولو قال في بعض اموال او شيء منها لم يصح كبيع هذا أو هذا بخلاف احد عبيدي لتناوله كلا منهما بطريق العموم البدي فلا ايهام فيه بخلاف ما قبله أو أبرىء فلانا عن شيء من مالي صح وحمل على اقل شيء لان الابرأ عقد غبن فتوسع فيه او عما شئت منه لزمه ابقاء اقل شيء (وان وكله في شراء عبد) مثلا للقنية (وجوب بيان نوعه) كتركى او هندي ولا يغني عنه ذكر الجنس كعبد ولا الوصف كايض ويشتري ايضا بيان صنف وصفة اختلافهما الغرض اختلاف ظاهر الاطلاق بل بالنسبة لمن يشتري له غيره وكالة فيما يظهر اخذا من قولهم لا يشتري استقصاء واصاف السلم ولا ما يقرب منها اتفاقا فالمراد من هذا النفي ما ذكرته والا كان مشكلا

وعش (قوله ببعضه) لاجابة الى زيادة لفظة بعض (قوله بامواله) اي بجميع ماله اه معنى (قوله وظاهر كلامهم الخ) افتى به شيخنا الشهاب الرملى واعتمد شيخ الاسلام في شرح المنهج خلاف ذلك اه سم (قوله وهو ظاهر) وفاقا للمعنى والنهاية (قوله من التابع) اخرج المتبوع اه سم (قوله بذلك) اي بكونه تابعا لمعين (قوله كما مر) اي قبيل قول المتن وان يكون قابلا للتبعية (قوله وقضاء ديوني الخ) ورد ودائعي ومخاصمة خصمائي اه معنى (قوله ونحو ذلك) من للنحو اقراض او شراء ما يحتاج اليه الوكيل فيما له تعاق بما وكل فيه ومن ذلك ما يقع كثيرا ان شخصا يوكل آخر في التصرف في قرية من قرى الريف بالزراعة والزرعة ونحوهما اه ع ش (قوله وان لم يعلم ما ذكر) اي الاموال والارقاء والديون ومن هي عليه اه معنى (قوله ولو قال) الى المتن في المعنى الا قوله بخلاف الى قوله بخلاف (قوله ولو قال في بعض اموال الخ) ولو قال بع او هب من مالي او اقض من ديوني ما شئت او اعتق او بع من عبيدي ما شئت صح في البعض لان الجميع لان من للتبعية معنى وشرح الروض (قوله في بعض الخ) اي في بيعه (قوله بخلاف احد الخ) قد يشكك هذا بعدم الصحة فيما لو قال وكلت احدا او وكلتك في تطليق احد نسائي كما تقدم عن البحر اه ع ش وقد يجاب عن الاول بانه يحتاج للعاقلة لانه الاصل ما لا يحتاج للعقود عليه وعن الثاني بانه يحتاج للابصاع ما لا يحتاج لغيرها (قوله لتناوله كلا منهما الخ) يكفى في الفرق ان الابهام في الاول اشد واما الفرق بالعموم البدي فقد يقال هو موجود في البعض ايضا اه سم (قوله بخلاف ما قبله) اي بعض اموال الخ (قوله عن شيء الخ) او عن الجميع فابرأ عنه او عن بعضه صح ويكفى في صحة الوكالة بالابرأ علم الموكل بقدر الدين وان جهله الوكيل والمديون اه معنى (قوله من مالي) اي من ديني اه نهاية (قوله وحمل على اقل شيء) اي بشرط ان يكون متمولا اخذا من العلة اذ العقود لا ترد على غير متمول اه ع ش (قوله او عما شئت منه الخ) وكذا لو اسقط منه يلزمه ابقاء شيء على الاقرب احتياطا مر (فرع) لو قال وكلتك في أمور زوجتي هل يستفيد طلاقها فيه ونظر وينتج لاحت لا فريضة احتياطا مر اه سم (قوله ابقاء شيء) اي متمول فيما يظهر (قوله للقنية) الى قوله فالمراد في المعنى والمي قوله لم يبحث في النهاية الا قوله اتفاقا لمي ولو اشترى (قوله للقنية) سيد كره محترزه قبيل قول المتن ويشترط (قوله ويشترط ايضا الخ) عبارة للمعنى وان تابعت اصناف نوع وجب بيان الصنف كحطائي وفتحجائي وان وكله في شراء رقيق وجب مع بيان النوع ذكر الذكورة او الانوثة تقليدا للغرر ولو قال اشترى عبدا كما نشاء لم يصح لسكثرة الغرر اه معنى (قوله بل بالنسبة لمن يشتري الخ) اي بل يختلف بهما الغرض بالنسبة للموكل ولو عبر به لكان اوضح اه سيد عمر (قوله من هذا النفي) اي قولهم لا يشتري استقصاء الخ (قوله ما ذكرته) اي بقوله لا مطلقا يعني لو كان المراد يختلف بهما الغرض مطلقا لا يشتري استقصاء صفات السلم اه سيد عمر (قوله صح عتي الخ) اي ما لم يبين معيها كما ياتي لفه الفصل الاتي وقياس ما ذكره الشارح مرانه لو اشترى له زوجته او لها زوجها صح وانفسخ النكاح اه ع ش (قوله بخلاف

البغوى حتى يعين مشكلا لان الوكيل قصد معينة فلا يفيد تعيين الموكل فليتأمل (قوله وظاهر كلامهم بطلان هذا وان كان تابعا لمعين وهو ظاهر الخ) افتى به شيخنا الشهاب الرملى واعتمد شيخ الاسلام في شرح المنهج خلاف ذلك فقال لاسكن الاو في بامر من الصحة في قوله وكلتك في بيع كذا وكل مسلم صحة ذلك وهو الظاهر اه ولا يخفى شدة شبه ما نحن فيه بما قاس عليه من وكلتك في بيع كذا وكل مسلم دون ما مر عن ابي حامد فاسكن الاو في الفرق بين ما نحن فيه وهذا الذي قاس عليه في شرح المنهج فانه المهم للقيام وقد يفرق بان كثرة الغرر في الموكل فيه اضر منها في الوكيل (قوله من التابع) اخرج المتبوع (قوله لتناوله كلا منهما بطريق العموم البدي الخ) يكفى في الفرق ان الابهام في الاول اشد واما الفرق بالعموم البدي فقد يقال هو موجود في البعض (قوله بطريق العموم البدي) قد يستشكك بانه مفرد مضاف لمعرفة وقد اطلقوا انه من صيغ العموم ويجاب ٣ (قوله وحمل على اقل شيء) ما ضابطه (قوله او عما شئت منه لزمه ابقاء اقل شيء) على الاقرب مر احتياطا (فرع) لو قال وكلتك في أمور زوجتي هل يستفيد

القراض لانه ينافى موضوعه من طالب الرجوع ولو وكله في تزويج امرأه اشترط تعيينها ولا يكتفي بكونها تكافئه لان الغرض يختلف مع وجود وصف المكافأة كثير افا ندفع مالا سبكي هنا نعم إن أتى له بلفظ عام كزوجي من شئت صح (أو) في شراء (دار) للفتية أيضا (وجوب بيان المحلة) وهي الحارة ومن لازم بيانها بيان البلد غالباً لئلا يصرح به (والسكة) بكسر أوله (٣٠٩) وهي الزقاق المشتملة عليه وعلى مثله الحارة

لاختلاف الغرض بذلك وقد يغني تعيين السكة عن الحارة (لا قدر الثمن) في العبد والدار مثلاً (في الاصح) لان غرضه قد يتعلق بواحد من النوعين غير نظر لحسته ونفاسه نعم يراعى حال الموكل وما يليق به وببحث السبكي أنه لو قال اشترى كذا بما شئت ولو باكثر من ثمن المثل يقيد بثمان المثل واعتمده الاذرعى قال وكذا

ما يكتب في كتاب التوكيل بقايل الثمن وكثيره لا يقصد به البيع بالغبن الفاحش ولا الشراء به اه وفيه نظر فسيأتى عن السبكي في بيع بما شئت جوازه بالغبن الفاحش وهذا مثله فليات فيه جميع ما يأتى ثم لا في بما عزوهان فانه ثم يتمتع بالنسيئة لانها فيما يظهر لانها زيادة رفق في الشراء لكن جعل شارح ما هنا كما هناك وفيه نظر ظاهر لوضوح الفرق بينهما في هذا نعم ما قاله الاذرعى فيما يكتب ظاهره ولو قال ذلك في

مال المحجور بطل الاذن نفسه لانه يحطاط له اكثر من غيره اما اذا قصد التجارة فلا يشترط بيان جميع ما مر بل يكفي اشترى بهذا

القراض) أى فانه لا يصح ولا يعتق عليه لان صحته تستدعى دخوله في ملكه وهو مقتضى اللعق كافي شرح المنهج في القراض اه ع ش (قوله ولو وكله) الى قوله المشتملة في المعنى لا قوله ولا يكتفي الى نعم (قوله ولو وكله) في تزويج (الخ) ولو قالت لوليها زوجي لرجل فقياس ذلك الصحة مطلقاً ولا يزوجه الا من كفؤ وإن قالت له زوجي من شئت وزوجه ولو من غير كفؤ اه ع ش وقوله فقياس ذلك الصحة مطلقاً وفيه فاقه فليار جاع (قوله نعم) إن أتى له بلفظ (الخ) هل هذا الاستدراك مختص بمسئلة الوكالة في التزوج كما يقتضيه سياق كلامهم او ما يأتى في الوكالة في نحو الشراء كما يقتضيه ما يأتى آنفاً في النهاية والمعنى وميل القلب الى الثاني أكثر اخذاً من تسامحهم في الاموال بالنسبة للايضاع (قوله صح) الى للعموم وجعل الامر ارجع الى رأى الوكيل بخلاف الاول فانه مطلق ودلالة العام على الخاص ظاهرة واما المطلق فلا دلالة فيه على فرداى بعينه فلا تنقض نهاية ومعنى قول المتن (بيان المحلة) بفتح الحاء وكسر هاء مختار اه ع ش (قوله وقد يغني تعيين (الخ) وقد يغني ذكر الحارة حيث لا تعدد في سبكيها اه سيد عمر (قوله من غير نظر (الخ) قال في التهذيب يكون إذا في اعلا ما يكون منه اه معنى (قوله ولو باكثر (الخ) قد يقال قياس ما يأتى في بيع بما عزوهان من جواز البيع بالغبن الفاحش عدم التقييد هنا إذ النقص هناك نظير الزيادة هنا ثم رايه نظر الشارح الا انى اه سم (قوله وفيه نظر) اى فيما بحثه السبكي (قوله وهذا) اى اشترى كذا بما شئت (الخ) (قوله لا في بما عزوهان) لا يخفى ما في هذا الاستثناء الا ان يراد بقوله ثم بمبحث بيع بما شئت المشتمل لحكمه وحكم غيره من الصبغ الاتية هناك (قوله فانه) اى الشان (ثم) اى في بيع بما عزوهان (قوله لانها) اى النسيئة اى الشراء بها (قوله بينهما) اى بين البيع والشراء (في هذا) اى في السكون بنسيئة (قوله ولو قال ذلك) اى اشترى كذا بما شئت ولو باكثر (الخ) (قوله) اى مال المحجور (قوله) اما اذا قصد التجارة الى قوله وخرج في المعنى والى قوله على ما مر في النهاية قول المتن (او فوضت) وفي النهاية والمعنى او فوضتها باضمير (قوله فيه) راجع للمعطوفين بها (قوله ومثله) اى اللفظ (قوله مفهومة) اى لكل احد فتكون صريحة او لا فتكون كناية (قوله كسائر العقود) اى كما يشترط الايجاب في سائر العقود لان الشخص ممنوع من التصرف في مال غيره الا برضاه معنى ونهاية (قوله بكاف الخطاب) لو اسقط لفظ كاف ليشمل ما ذكر من الامثلة لكان واضحا هرشيدى (قوله صحة ذلك) اى التعميم (قوله كوكلت كل من اراد في اعتاق (الخ) قال ابن القيم ومثله ما لو قال وكلت من اراد في وقف دارى هذه مثلاً اه وهو ظاهر حيث عين الموقوف عليه وشروط الوفاء التي ارادها كما لو قالت المرأة وكلت كل عاقدي تزويجي حيث اشترط لصحته تعيين الزوج ويحتمل الاخذ بظاهره ويصح مطلقاً ويعتبر تعيين ما يصح الوقف من الوكيل وكان الموكل اراد تحصيل وقف صحيح على اى حالة كان اه ع ش (قوله او تزويج أمي هذه) ينبغي أن يقيد اخذاً من كلام الاذرعى الا انى بما إذا عين الزوج وإلا فهي مشكلة فليتامل سيد عمر وع ش (قوله ويؤخذ من هذا صحة (الخ) قال سم على منهج واعتمد من عدم الصحة إلا

طلاقاً فيه نظرو ويجه لا حيث لا قرينة احتياطاً مر (قوله كزوجي من شئت) عبارة الروض ويصح تزويجى من شئت انتهى (قوله ولو باكثر من ثمن المثل) التقييد مع التصريح بالمبالغة المذكورة مشكل ولو قيد التقييد بما كان الشراء بثمان المثل فاقول كان واضحا ثم رايه نظر الشارح الا انى (قوله ولو باكثر من ثمن المثل يقيد (الخ) قد يقال قياس ما يأتى في بيع بما عزوهان من جواز البيع بالغبن الفاحش عدم التقييد هنا إذ النقص هناك نظير الزيادة هنا ثم رايه نظر الشارح الا انى (قوله نعم بحث السبكي

ما شئت من العروض أو ما رأيت المصلحة فيه (ويشترط من الموكل) أو نائبه (لفظ) صريح أو كناية أو إشارة أخرى مفهومة (يقضى رضاه كوكلتك في كذا أو فوضت اليك) أو أنبتك أو أفتك مقامى فيه (أو أنت وكيلى فيه) كسائر العقود وخرج بكاف الخطاب ومثلها وكلت فلانا ما لو قال وكلت كل من اراد بيع دارى مثلاً فلا يصح ولا ينفذ تصرف أحد فيها بهذا الاذن لفساده نعم بحث السبكي صحة ذلك فيما لا يتعلق بعين الوكيل فيه غرض كوكلت كل من اراد في اعتاق عبدي هذا أو تزويج أمي هذه قال ويؤخذ من هذا صحة قول

من لا ولي لها أذنت لكل عاقد في البلد أن يزوجه قال الأذرعى وهذا انصح محله ان عيئت الزوج ولم تفوض إلا لصيغة العقد فقط وبنحو ذلك أفتى ابن الصلاح ويجرى ذلك التعميم في التوكيل في الدعوى إذ لا يتعلق بعين الوكيل غرض وعليه عمل الفضاة لكن كتابة الشهود ووكلا في ثبوته وطلب الحكم به لغو لأنه ليس فيه توكيل لمبهم لامعين فتعين أن يكتبوا ووكلا في ثبوته وكلاء القاضي أو نحو ذلك ولو قالوا فلانا وكل مسلم جاز على مامر بما فيه ولو قال بيع أو اعتق حصل الاذن فهو قائم مقام الايجاب بل وأبلغ منه (ولا يشترط) في وكالة بغير جعل (القبول لفظا) بل أن لا يرد وأن أكرهه الموكل ولا يشترط هنا فور ولا مجلس لأن التوكيل رفع حجر كإباحة الطعام ومن ثم لو تصرف غير عالم بالوكالة صح كمن باع مال أبيه ظانا حياته فكان ميتا وسيأتي في الوديعه أنه يكفي اللفظ من أحدهما والقبول من الآخر وقياسه جريان ذلك هنا

تبع الغيره فلا يصح إذن المرأة على الوجه المذكور اه عش (قوله لا ولي لها) أى خاص اه سيد عمر (قوله لكل عاقد) أى قاض أو عدل عند عدمه حقيقة أو حكما سيد عمر وعش (قوله قال الأذرعى الخ) عبارته في القوت وما ذكره يعنى السبكي في تزويج الامة ان صح بنهني أن يكون فيما إذا عين الزوج ولم يفوض إلا لصيغة العقد ثم قال وسئل ابن الصلاح عن أذنت أن يزوجه العاقد في البلد من زوج معين بكذا فهل لكل احد عاقد بالبلد تزويجها فاجاب أن أقرن بأذنها قرينة تقتضى التعيين فلا مثل أن سبق لإذنها قريبا ذكر عاقد معين أو كانت تعتقد أن ليس بالبلد غير واحد فان أذنها حينئذ يختص ولا يعمر وأن لم يوجد شيء من هذا القليل فذكره العاقد محمول على معنى العاقد على الإطلاق وحينئذ لكل عاقد بالبلد تزويجها هذا مقتضى الفقه في هذا اه وبه يعلم ما في الشارح مرقا للشهاب ابن حج اه رشيدى (قوله ان عيئت) صوابه عين كما علم بمقدمناه اه رشيدى (قوله إذ لا يتعلق بعين الوكيل غرض) محل تأمل اللهم إلا أن يحمل على ما إذا أراد واحد من وكلاء القاضي مثلا وكاوا معروفين بالأمانة بذل الجدل يتوكلون فيه فلا بعد حينئذ اه سيد عمر (قوله وعليه) أى على التعميم (قوله كتابة الشهود) من إضافة المصدر الى فاعله ومفعوله قوله ووكلا في ثبوته وطلب الحكم به أى كتابة شهود بيت القاضي في مسوداتهم فيكتبون صورة الدعوى والتوكيل فيها ثم يشهدون بها عند القاضي (قوله ووكلا) أى المدعيان اه عش (قوله في ثبوته) أى الحق (قوله لغو) خبر لكن الخ (قوله لأنه ليس فيه) أى ووكلا في ثبوته الخ (قوله ولو قالوا) أى في كتابتهم أو عند القاضي اه عش (قوله فلانا وكل مسلم) أى لو قالوا ذلك بدل وكلاء القاضي (قوله جاز) اعتمدهم راه سم في النهاية (قوله على مامر) أى في شرح وشرط الوكيل (قوله فهو قائم) الى قول المتن ولا يصح في النهاية إلا قوله ان كان الايجاب بصيغة العقد لا الأمر (قوله بل وأبلغ) الأولى إسقاط الواو (قوله بل أن لا يرد الخ) عبارة المغنى واحتج بقوله لفظا عن القبول معنى فانه إن كان بمعنى الرضا فلا يشترط ايضا على الصحيح لأنه لو أكرهه على بيع ماله وأطلق زوجته أو نحو ذلك صح كما قاله الرافعى في الطلاق أو بمعنى عدم الرد فيشترط جز ما لو قال لا أقبل أو لا أفعل بطلت فان ندم بعد ذلك جددت له ومرارا المفهوم إذا كان فيه تفصيل لا يرداه (قوله ولا يشترط هنا فور ولا مجلس) هذا مفهوم من المتن بالأولى (قوله لأن التوكيل الخ) تعليل المتن والشرح (قوله ومن ثم لو تصرف الخ) كذا في الروض وغيره عبارة الروض وان بلغه أن زيد أركله وصدق تصرف لان كذب وإن قامت بينة اه وعبارة الروضة قال في الحاوى لو شهدوا بشاهدان عند الحاكم أن عمر أركله فان وقع في نفس زيد صدقهما جاز له العمل بالوكالة ولورد الحاكم شهادتهما وإن لم يصدقهما لم يجز له العمل بها ولا يغني قول الحاكم شهادتهما عن تصديقه اه سم (قوله صح) وفاقا للمغنى والنهاية (قوله كإباحة الطعام) في الروض ولورد هنا أى رد الوكيل الوكالة اتردت بخلاف المباح له إذ اترد الا بإباحة فان ردها أى الوكالة وندم جددت اه وذكر في شرحه نزاعا في مسئلة رد الاباحة اه سم (قوله والقبول من الآخر) أى بالفعل اه سيد عمر عبارة عش

الخ كذا شرح مر (قوله ولو قالوا فلانا وكل مسلم جاز) اعتمده مر (قوله ولا يشترط هنا فور) قال في شرح الروض نعم لو ركه في إبراء نفسه أو عرضها الحاكم عليه عندئذ وتعاذ به اعتبر القبول بالامثال فورا ذكره الروبانى وغيره وهذان لا يستثنيان في الحقيقة لأن الأول منهما مبنى على أنه تملك لا توكيل كمنظيره في الطلاق والثاني إنما اعتبر فيه الفور لأن الزام الحاكم بإفاء الغريم لا للوكالة اه فليتأمل فانه قد لا يتعلق بما فيه غريم (قوله ومن ثم لو تصرف غير عالم بالوكالة صح) كذا في الروض وغيره وعبارة الروض قبيل الباب الثالث في الاختلاف إن بلغه أن زيد أركله وصدق تصرف لان كذب وإن قامت بينة اه وعبارة الروضة ثم ما نصه قال الحاوى لو شهدوا بشاهدان عند الحاكم أن عمر أركله فان وقع في نفس زيد صدقهما جاز له العمل بالوكالة ولورد الحاكم شهادتهما لم يمنعه ذلك من العمل بها لان قبولها عند زيد خبر وعند الحاكم شهادة وإن لم يصدقهما لم يجز له العمل بها ولا يغني قبول الحاكم شهادتهما عن تصديقه اه (قوله وسيأتي في الوديعه أنه يكفي اللفظ من أحدهما والقبول من الآخر وقياسه جريان ذلك هنا)

لابد في هذه الصورة أن يذكر ما يدل على التعاقب كقوله التي سأنكحها أو الذي سأملكه بخلاف إقصاءه على وكذلك في طلاق هذه أو بيع هذا أو تزويج بنتي لأن هذا اللفظ يعدل أو لا يفيد شيئا أصلا فلا يس ذلك من حيث الفرق بين الفاسد والباطل فتأمله وأما في الجزية وغيرها ومرفى الرهن الفرق بين الفاسد والباطل أيضا (٣١٢) فخصهم المذكور اضافي وفائدة عدم الصحة بهما في المتن سقوط المسمى أن كان وجوب

أجرة المثل وحرمة التصرف كما قاله جمع متقدمون واعتمده ابن الرفعة لكن استبعده آخرون لبقاء الاذن ومن ثم اعتمد البلقيني الحل ونقله عن مقتضى كلامهم ويصح توقيتها كالي شهر كذا فينعزل بمجيئه وعجيب نقل شارح هذا عن بحث لابن الرفعة مع كونه مجزوما به في أصل الروضة (فان تجزها وشرط للتصرف شرط جاز) اتفاقا فوكلتك الآن ببيع هذا ولكن لا تبعه إلا بعد شهر ويظهر انه يكتفى وكتلتك ولا تبعه إلا بعد شهر وان الآن مجرد تصويرو بذلك يعلم ان من قال لا خير قبل رمضان وكذلك في إخراج فطرته واخرجه في رمضان صح لانه تجز الوكالة انما قيدها بما قيدها به الشارع فهو كقول عزم زوج بنتي احللت وقول ولي زوج بنتي اذا طلقت وانقضت عدتها وتكلف فرق بين هذين ومسلتنا بعيد جدا بخلاف إذا جاز رمضان فاخرج فطرته لانه تعليق محض وعلى هذا التفصيل يحمل اطلاق من أطلق الجواز ومن أطلق المنع وظاهر صحة إخراجها عنه فيه حتى على الثاني

ما يدل على التعليق (أى ولو ضمنا اه كرى (قوله فليس ذلك) أى البطلان في الصورة المذكورة اذا لم تقارن ما يدل على التعليق و (قوله من حيث الفرق الخ) أى بل حيث ان ذلك لغو (قوله ويأتى في الجزية الخ) رد لقول الجلال وهو خلاف نصريحهم الخ (قوله بين الفاسد الخ) أى من الجزية وغيرها والرهن (قوله ايضا) أى كالحج وما معه (قوله عدم الصحة) أى عدم صحة الوكالة مع صحة التصرف (قوله بهما) أى مع التعليق بالصفة والوقت و اضافتهما الى المتن لصدق اطلاق الشرط بهما أو مرجع ضمير التثنية صورتا التوكيل بطلاق من سينكحها وبيع من سيملكه للسابقين في شرط الموكل فيه اه سيد عمر عبارة السكردى قوله وفائدة عدم الصحة بها الخ أى عدم صحة التصرف بالوكالة المتعلقة بل بالاذن اه وقضيته افراد الضمير في نسخته من الشرح اقول ما مر عن السيد عمر في تفسير ضمير التثنية تكلف والظاهر ان مرجعه الفاسد والباطل على ما مر عن الجلال البلقيني وقول الشارح في المتن يعنى في مسئلة المتن من تعليق الوكالة (قوله سقوط المسمى) أى الجعل المسمى اه معنى (قوله ان كان) أى المسمى بان عينت أجرة الوكيل في الوكالة المتعلقة التي يجعل (قوله وحرمة التصرف) عطف على سقوط المسمى (قوله لكن استبعده آخرون الخ) وفاقا للنهاية والمعنى عبارتهم ما لا يقدم على عقد صحيح خلافا لابن الرفعة اه (قوله الحل) أى اذ ليس من تعاطى العقود الفاسدة لانه انما اقدم على عقد صحيح خلافا لابن الرفعة اه (قوله الحل) أى حل التصرف (قوله ويصح توقيتها الخ) وفاقا للنهاية والمعنى (قوله فينعزل) فى أصله بخطة لينعزل باللام اه سيد عمر (قوله اتفاقا) الى قوله وبذلك فى النهاية (قوله وبذلك يعلم الخ) فى العلم بحث لا يمكن الفرق بعدم تأتى الموكل فيه الآن بخلافه فيما تقدم ثم رأيت مر أى فى النهاية نقل ذلك عنه أى الشارح حجج معبر ايقال بعضهم ثم قال والاقراب الى كلامهم عدم الصحة اذ كل من الموكل والوكيل لا يملك تلك عن نفسه حال التوكيل انتهى اه سم ولا يخفى ان ذلك الفرق بعيد جدا كما به عليه الشارح (قوله صح) مر عن النهاية خلافه آنفا (قوله وانما قيدها) أى الفطرة يعنى إخراجها (قوله بخلاف إذا جاء رمضان الخ) أى فلا يصح وفاقا للنهاية (قوله وظاهر صحة إخراجها الخ) اعتمده مر اه سم أى فى النهاية (قوله صحة إخراجها فيه) أى عند إخراج الوكيل الفطرة عن الموكل فى رمضان وكان الاول تانى ضمير إخراجها كما فى النهاية (قوله حتى على الثاني) أى قوله إذا جاء رمضان الخ (قوله او بهما) أى او اذا (قوله لانه تجزها) الى قول المتن ويجزى بان فى النهاية (قوله لانه علمنا) الى قوله لانه علمنا الخ (قوله او متى الى لانه) (قوله وقضيته) أى التعليق (قوله فطريقه) عبارة المعنى فطريقه ان لا ينفذ تصرفه أن يكرر

بعموم الاذن قال ما نصه وشمل كلامهم النكاح فينفذ بعد وجود الشرط فى نحو اذا انقضت عدة بنتي فقد وكتلتك بنزويها بخلاف وكتلتك بنزويها ثم انقضت عدتها اه لكن اطال ابن الهادي توقيف الحسكام فى بيان عدم النفوذ اذا فسد التوكيل فى النكاح وفى تغليط من سوى بين النكاح وغيره فى النفوذ فى ذلك وقد تقدم هذا فى الحاشية وان الشارح أشار اليه (قوله وحرمة التصرف كما قاله جمع متقدمون الخ) عبارة شرح مر والاقدام على التصرف بالوكالة الفاسدة جائز كما قاله ابن الصلاح اذ ليس من تعاطى العقود الفاسدة لانه انما اقدم على عقد صحيح خلافا لابن الرفعة اه (قوله ونقله عن مقتضى كلامهم) وجزم به فى الروض فقال ويصح توقيت الوكالة كوكلتك شهرا اه (قوله وبذلك يعلم ان من قال الخ) فى العلم بحث لا يمكن الفرق لعدم تأتى الموكل فيه الآن بخلافه فيما تقدم ثم رأيت مر نقل ذلك عنه معبر ايقال بعضهم ثم قال والاقراب الى كلامهم عدم الصحة اذ كل من الموكل والوكيل لا يملك ذلك عن نفسه حال التوكيل (قوله وظاهر صحة إخراجها

لعموم الاذن كما علم بما تقررو (ولو قال وكتلتك) فى كذا (ومتى) أو بهما (عز لك فانت وكيلى صحت) الوكالة (فى الحال عزله فى الاصح) لانه تجزها وللخلاف هنا شروط لاحاجة لنا بذكرها ففى اتنى واحد منها صحت قطعا (وفى عود وكيلا بعد العزل الوجهان فى تعليقها) لانه علقها ثانيا بالعزل والاصح عدم العود لفساد التعليق وقضيته انه يعود له الاذن العام فينفذ تصرفه وهو كذلك باطريقه أن

يقول عزلتك عزلتك او متى او مهما عدت وكيلى فانت معزول لانه ليس هنا (٣١٣) ما يقتضى التكرار ومن ثم لو

أتى بكما عزلتك فأنت
وكيلى عاد مطلقا لاقتضاها
التكرار فطريقه أن يوكل
من يعزله أو يقول وكما
وكلتك فأنت معزول فان
قال وكما اعزلت فطريقه
وكما عدت وكيلى لتقاوم
التعليقين واعتضد العزل
بالاصل وهو الحجر في حق
الغير فقدم وليس هذا من
التعليق قبل الملك خلافا
للسبكي لانه ملك أصل
التعليقين (ويجريان في
تعليق العزل) بنحو وطول
الشمس والاصح عدم
صحته فلا يعزل بطوعها
وحينئذ فينفذ التصرف على
ما اقتضاه كلامهم لكن
أطال جمع في استشكله بأنه
كيف ينفذ مع منع المالك
منه وتخلص عنه بعضهم
بأنه لا يلزم من عدم العزل
نفوذ التصرف ولا رفع
الوكالة بل قد تبق ولا ينفذ
كما لو نجسها وشرط
للتصرف شرطا وأخذ
بعضهم بقضية ذلك فجزم
بعدم نفوذ التصرف وقد
يجاب باننا لا نسلم ان المنع
مفيد الا لو صححت الصيغة
الدالة عليه ونحن قد قررنا
بطلان هذه المعلقة فعملنا
بأصل بقاء الوكالة إذ لم يوجد
له رافع صحيح حينئذ اتضح
نفوذ التصرف عملا

عزله فيقول عزلتك عزلتك اه (قوله أنه يقول الخ) الاولى حذف الضمير (قوله عزلتك عزلتك) فانه
ينعزل بالاولى وتعود وينعزل بالثانية ولا تعود اه كردى (قوله او متى او مهما عدت الخ) اى والطريق
الثانية ان يقول متى او مهما عدت الخ (قوله لانه ليس الخ) تمليل لعدم نفوذ التصرف بالطريقين
المذكورتين (قوله هنا) اى فى الصيغ المذكورة (قوله ومن ثم) اى من اجل ان عدم العود وعدم
النفوذ لاجل عدم مقتضى التكرار (قوله عاد مطلقا) اى عن التقيد بمدة عبارة المغنى بتكرار العود
بتكرار العزل اه (قوله لاقتضاها) اى لفظة كلما (قوله فطريقه الخ) اى طريق عدم نفوذ
تصرفه إذا حصل العزل عبارة المغنى وينفذ تصرفه على الاول لما مر وطريقه فى ان لا ينفذ تصرفه ان يوكل
غيره فى عزله لان المعلق عليه عزل نفسه إلا ان كان قد قال عزلتك او عزل احد عنى فلا يكتفى التوكيل بالعزل
بل يتعين ان يقول كلما عدت وكيلى فانت معزول فيمتنع تصرفه اه (قوله او يقول الخ) اى والطريق
الثانية ان يقول بعد قوله كلما عزلتك الخ وكما وكلتك الخ (قوله فان قال الخ) اى بدل قوله كلما عزلتك
(قوله وكما اعزلت) اى فأنت وكيلى (قوله فطريقه الخ) اى وطريق عدم نفوذ تصرفه بعد العزل
(قوله وكما عدت) اى فانت معزول (قوله لتقاوم التعليقين) اى لتعارض تعلبى العزل وتعلبى
الوكالة (قوله وليس هذا) اى تعلبى العزل عبارة المغنى فان قيل هذا اى قوله كلما عدت وكيلى فانت
معزول تعلبى للعزل على الوكالة فهو تعلبى قبل الملك لانه لا يملك العزل عن الوكالة التى لم تصدر منه
فهو كقوله ان ملكك فلانة فهى حرة او نسكتها فهى طاق وهى باطل أجب بان العزل المعلق إنما
يؤثر فيما ثبت فيه التصرف بلفظ الوكالة المعلقة السابق على لفظ العزل لا فيما يثبت فيه التصرف بلفظ
الوكالة المتأخر عنه إذ لا يصح إبطال العقود قبل عقدها فان قيل إذا كان تصرفه نافذا مع فساد الوكالة
فنافذة صححتها اجب بان الفائدة فى ذلك استقرار الجعل المسمى ان كان بخلاف الفاسدة فانه يسقط
ويجب اجرة المثل اه قول المتن (ويجريان) اى الوجهان فى صحة تعلبى الوكالة اه معنى (قوله فينفذ
التصرف) خالفه النهاية والمغنى والاسنى فقالوا وعلى الاصح وهو فساد العزل يمنع من التصرف عند وجود
الشرط لوجود المنع كأن التصرف ينفذ فى الوكالة لفاسدة بالتعلبى عند وجود الشرط لوجود الاذن اه
(قوله فى استشكله) المتبادر ان مرجع الضمير نفوذ التصرف وعليه فقوله بانه الخ على ظاهره وقوله
وتخلص الخ ليس كذلك بل هو فى الحقيقة أخذ بقضية الاشكال نظير ما أتى آنفا ويحتمل ان مرجعه عدم
الانعزال فقوله بانه كيف الخ يعنى بان عدم الانعزال مستلزم لنفوذ التصرف فكيف ينفذ الخ وحينئذ فقوله
وتخلص الخ على ظاهره من منع ما ادعاه المستشكل (قوله عنه) اى الاشكال (قوله ولا رفع الوكالة) هذا غنى
عن البيان وغير متوهم اصلا (قوله بقضية ذلك) اى الاشكال اه كردى (قوله وقد يجاب) اى عن
الاشكال (قوله باننا لا نسلم الخ) لك ان تمنع هذا الجواب بان قياس ما تقدم فى الوكالة المعلقة من جواز
التصرف لعموم الاذن مع فساد الصيغة الدالة عليه بالتعلبى أن لا اعتبار بأصل بقاء الوكالة هنا كما لم يعتبروا
هناك اصل منع التصرف فى ملك الغير تأمل اه سم (قوله مفيد) اى لعدم نفوذ التصرف اه كردى والاولى
لمنع التصرف (قوله الصيغة) اى تعلبى العزل و(قوله ونحن قد قررنا) إشارة إلى قوله والاصح عدم صحته
و(قوله بطلان هذه المعلقة) اى تعلبى العزل والثابت باعتبار الصيغة كما عبر عنه بانفاها كردى ولك ان

الخ) اعتمده مر (قوله فينفذ التصرف على ما اقتضاه كلامهم الخ) الحق مر خلاف ذلك وهو
امتناع التصرف بعموم المنع الحاصل من العزل ولهذا قال فى شرح الروض وعلى المرجح وهو فساد العزل
المعلق يمنع من التصرف عند وجود الشرط لوجود المنع كان التصرف المعلق ينفذ فى الوكالة الفاسدة
بالتعلبى عند وجود الشرط لوجود الاذن انتهى (قوله وقد يجاب باننا لا نسلم أن المنع مفيد الخ) لك ان
تمنع هذا الجواب بان قياس ما تقدم فى الوكالة المعلقة من جواز التصرف بعموم الاذن مع فساد الصيغة الدالة
عليه بالتعلبى ولا اعتبار بأصل بقاء الوكالة كما لم يعتبروا هناك اصل منع التصرف فى ملك الغير تأمل (قوله)

بشرطه فان كان الموكل قال له وكالة فموضعة او مطلقه والعقد تصان (٣١٤) عن ذلك ما يمكن ولو وكل اثنين في عتق عبد فقال احدهما هذا وقال الآخر عتق بناء على الغاء معوضه او مطلقه والعقد تصان

الاصح ان الكلام لا يشترط صدور من ناطق واحد وقول بعضهم يشترط مردود بان هذا لم يحفظ عن نحوي بل عن بعض الاصوليين وبان كلا من المصطلحين لم يتكلم بلغو بل اتكل على نطق الاخر بالاخرى وبه يعلم ان ما نطق به كل له دخل في العتق لانه شرط للاخر ومشروطه فلا سابق منها حتى ترتب عليه العتق هذا ما اشار اليه الاستنوي وغيره ولك ان تقول ان نظرا الى ان كلام كل مقدر ومنوي في صحة كلام الاخر فهما في حكم جملتين فلا يتفرع ذلك على اشتراط اتحاد الناطق ولا عدمه وحينئذ فالعتق انما وقع بالثاني لا غير وان لم ينظر لذلك فكل تكلم بلغو لان مدار الكلام على الاستناد وهو إيقاع النسبة او انتزاعها وذلك الإيقاع لا يتصور وتجزيه حتى ينقسم عليهما وهذا يعلم ان اشتراط اتحاد الناطق هو التحقيق وزعم انه لم يحفظ عن نحوي ممنوع فان قلت اى النظرين اصوب قلت الاول لان اللفظ حيث امكن تصحيحه لم يجز الغاؤه وهنا امكن تصحيح العتق يسبق كلام الاول لكن قضية قولهم لو قال طالق لم يقع به شيء وان

تقول ان المعنى اختلال هذه الصيغة الدالة على التعليق (قوله بشرطه) احتراز عن نحو دين السلم بما لا يجوز الاعتياض عنه (قوله وكأنه) اى الموكل (تجوز) اى اراد على سبيل المجاز (قوله ذلك) اى قوله وكأنه الخ (قوله لئلا يلزم الخ) قد يمنع لزوم ما ذكر لا مكان اعماله بالنسبة لغير التفويض اه سم وقد يجاب بان التوكيل المذكور كان يفيد ذلك المعنى بدون هذه الزيادة (قوله هذا) مقول فقالوا (قوله حر) مقول وقالوا (قوله عتق) جواب ولو الخ (قوله المصطلحين) اى من الوكيلين المتفقين على ان يتكلم كل ببعض الكلام (قوله بل اتكل على نطق الاخر الخ) اى ترك النطق بالكلمة الاخرى اكتفاء بنطق صاحبه بها (قوله وبه يعلم) اى بقوله وبان كلام الخ (قوله مشروطه) الاولى به (قوله هذا ما اشار الخ) لعل الاشارة الى قوله ولو وكل الى هنا ويحتمل ان الاشارة الى قوله وبان كلام الى هنا (قوله ان كلام كل) اى منطوق كل اى مثله (قوله فمما الخ) اى منطوقاها (قوله فلا يتفرع ذلك) اى العتق والخلاف فيه وعلى الاول فقوله على اشتراط اتحاد الناطق الخ مجرد توسيع الدائرة ولا الخلق المقام الاقتصار على المعطوف اى عدم اشتراط الاتحاد (قوله وحينئذ) اى حين النظر الى أن كلام كل الخ (قوله فالعتق انما وقع بالثاني الخ) يتأمل اه سم اقول يظهر وجه الحصر من قول الشارح الا انى الا ان يفرق الخ (قوله وهو إيقاع النسبة الخ) قد يقال كون الاستناد بهذا المعنى انما هو في الخبر كما يعلم من محله لافى الانشاء كما في مسئلتنا اه سم (قوله وذلك الإيقاع لا يتصور تجزيه) قد يقال لا حاجة الى ذلك لانه يمكن لكل من الناطقين ان يقصد ربط ما نطق به بما نطق به الاخر ويدرك وقوع ذلك الربط ولا محذور في ذلك اه سم (قوله وبهذا يعلم الخ) اى بقوله لان مقدما الكلام (قوله لكن قضية قولهم لو قال طالق الخ) قد يقال هذا ليس نظير ما ذكر وإنما نظيره ان يوكل اثنين في طلاق زوجته فيقول احدهما انت والآخر طالق وقد يلزم هنا الوقوع اه سم (قوله في ذلك) اى ترجيع الاول (قوله ولا كذلك) اى ليس مثل لفظ انت (قوله حرا الخ) الا صوب هذا (قوله لفظ سبقه) وهو كلام الاول (فصل في بعض احكام الوكالة) (قوله في بعض) الى قوله فان قلت في النهاية لا قوله ويصح الى المتن (قوله وهى) اى بعض احكام الوكالة (قوله مالموكل وغلبه) اى الاحكام التى يجوز للوكيل ويجب عليه فعلها (قوله عند الاطلاق) راجع لكل من المعطوف والمعطوف عليه (قوله وتعيين الاجل) وقوله وشراؤه وقوله وتوكيله كلها بالجر عطف على الاطلاق ويجوز رفعه عطف على ما يحذف المضاف اى وحكم تعيينه الخ

وإنما قدرنا ذلك لئلا يلزم الغامخ قد يمنع لزوم ما ذكر لا مكان اعماله بالنسبة لغير التفويض (قوله فالعتق انما وقع بالثاني لا غير) يتأمل (قوله لان مدار الكلام على الاستناد الخ) هذا شئ مردبه المرادى القول بعدم اشتراط اتحاد الناطق ويمكن ان يقال هذا لا يفيد هنا لان الظاهر ان تاتر هذه الصيغة لا يتوقف شرعا على اتصاف الاتى بها بالاستناد بل متى نطق بها حصل العتق قام به الاستناد المذكور ولا ولا ينافيه قولهم لا بد من قصد اللفظ لعنايه لان المراد بذلك الاحتراز عن الصارف على ان الاستناد بالمعنى المذكور انما هو في الخبر لانه الذى يتصف بالايقاع او الانتزاع كما يعلم من محله لافى الانشاء كما في مسئلتنا فليتأمل (قوله وذلك الإيقاع لا يتصور تجزيه الخ) قد يقال لا حاجة الى ذلك لان الايقاع معناه إدراك الوقوع ويمكن كلاما من الناطقين ان يقصد ربط ما نطق به بما نطق به الاخر ويدرك وقوع ذلك الربط فتأمل ولا محذور في قصد الربط من كل منهما وإدراكه وقوعه كذلك (قوله لكن قضية قولهم لو قال طالق لم يقع الخ) قد يقال هذا ليس نظير ما ذكر وإنما نظيره ان يوكل اثنين في طلاق زوجته فيقول احدهما انت والآخر طالق وقد يلزم هنا الوقوع (فصل)

نوى لفظ أنت ينازع في ذلك الا ان يفرق بأن أنت ثم لم يدل على إضماره لفظ سبقه كطلقها فتمحضت وبوافقه النية فيه وهى وحدها لا تأخير لها في اللفظ المحذوف لضدها ولا كذلك جر هنا فانه قد دل عليه لفظ سبقه فلم تتمحض النية فيه فالحق بالمفوظ به حقيقة فتأمل (فصل) في بعض احكام الوكالة بعد محبتها وهى مالموكل وعليه عند الاطلاق وتعيين الاجل وشراؤه للبعيب

وتوكيله لغيره (الوكيل بالبيع) حال كون البيع (مطلقا) في التوكيل بان لم ينص له على غيره او حال كون التوكيل المفهوم من الوكيل مطلقا اي غير مقيد بشيء. ويصح كونه صفة لمصدر محذوف اي توكيل مطلقا (ليس له البيع (٣١٥) بغير نقد البلد) الذي وقع فيه البيع بالاذن

والا بان سافر بما وكل في بيعه لبلد بلا اذن لم يجز له بيعه الا بنقد البلد المأذون فيها والمراد بنقد البلد ما يتعامل به اهلها غالبا نقدا كان او عرضا لدلالة القرينة العرفية عليه فان تعدد لزمه بالاغلب فان استويا فبالا نفع والا تخير او باع بهما وبحت الزركشي وغيره ان محل الامتناع بالعرض في غير ما يقصد للتجارة والاجاز به كالأقراض وبما قررت في معنى مطلقا اندفع ما قيل كان يقول بمطلق البيع فان ينبغي ان صورته ان يقول بيع بكذا ولا يتعرض لبلد ولا اجل ولا نقد بخلاف البيع المطلق لتقيد البيع بقيد الاطلاق وانما المراد بالبيع لا يقيد به ووجه اندفاعه ان مطلقا كما علم بمقررته فيه ليس من لفظ الموكل حتى يتوهم انه قيد في البيع وانما هو بيان لما وقع منه من عدم التقيد بان لم ينص له على ذات ثمن أصلا او على صفته كبيع هذا وكعبه بالف فعنى الاطلاق في هذا الاطلاق في صفاته فاندفع قوله فان صورته الى اخره وكذا ما رتبته عليه فان قلت كيف يأتي قوله ولا يغب في الاولى قلت لان

ووافق رسم وشراؤه دلوا اه عش (قوله) وتوكيله لغيره) أي وما يتبع ذلك كانه زال وكيل الوكيل وعدمه اه عش (قوله على غيره) اي التوكيل في البيع اه عش قول الماتن (ليس له البيع بغير نقد البلد) لو امره ان يبيع بنقد عينه فابطل بعد التوكيل وقبل البيع وجددا خراجته امتناع البيع بالجديد لانه غير مأذون فيه وكذا بالقديم وبحاج الى مراجعته مر اه سم على حج اقول ولو قيل بجواز البيع بالجديد تعويلا على القرينة العرفية لم يكن بعيدا عن الظاهر من حال الموكل ما يروج في البلد وقت البيع من النقود سيما اذا تعددت مراجعة الموكل اه عش (قوله الذي وقع) الى قوله وبحت في المعنى لا قوله والمراد الى دلالة القرينة (قوله بنقد البلد المأذون فيها) عبارة شرح الروض اي والمعنى بنقد بلد حقه ان يبيع فيها اه وظاهر ان المراد ان حقه ذلك اما بالشرط ان عينت بلدا ولا فحل عقد الوكالة ان كان صالحا ولا كبادية فلم يعتبر اقرب محل اليها فليتأمل اه سيد عمر (قوله او عرضا) لا يخالف ما مر في الشركة من امتناع البيع بالعرض مطلقا لان المراد به حيث لم يكن معاملة اهل البلد به رشدي وعش (قوله لدلالة القرينة) تعليل للمتن (قوله لزمه بالاغلب) اي ولو كان غيره نفع للموكل اه عش (قوله فبالا نفع) هذا ظاهر ان تيسر من يشتري بكل منهما فلم يجد الا من يشتري بغير الا نفع فهل البيع منه ام لا فيه نظر وظاهر كلام الشارح الثاني ولو قيل بالا وللم يكن بعيدا لان الانفع حينئذ كعدم اه عش وهو الظاهر (قوله وبحت الاذرعى) عبارة النهاية ومحل الامتناع الخ كما بحثه الزركشي وغيره اه (قوله جاز به) اي وينقد غير نقد البلد وبالأولى (قوله) وبما قررت في معنى مطلقا) وهو عدم التقيد بشيء (قوله اندفع ما قيل الخ) أي لصلاحيته لما قررت به لا يرد ان اول وجه اعرا به لا ينافي كونه لو لمعناه من كلام الموكل فنام له سم على حج اه عش (قوله صورته) اي مطابق البيع (قوله لتقيد البيع الخ) اي في البيع المطلق (قوله وانما المراد الخ) اي والحال ان المراد هنا انما هو البيع لا يقيد (قوله لما وقع منه) اي لفظ صدر من الموكل (قوله كعب هذا او كعبه بالف) نشر على ترتيب اللف (قوله في هذا) اي في بيعه بالف (قوله الاطلاق في صفاته) خبر فعنى الخ (قوله فاندفع قوله الخ) كانه لاقتضائه انحصار التصوير فيما ذكره اه سيد عمر (قوله وكذا ما رتبته عليه) اي من قوله كان ينبغي الخ ووجه ترتيبه عليه انه جعل كون صورته كذا عللة والمعلول مرتب على علته تقدم في اللفظ و تاخر اه عش اقول اندفاع ما رتبته عليه بما ذكره انما يظهر لو اريد بالانقباض الوجوب بخلاف ما اذا اريد به الاولوية كما عبر بها المغنى (قوله في الاولى) اي فيما اذا لم ينص على ذات ثمن أصلا كبيع هذا (قوله ولو بشمن المثل) عبارة النهاية والمغنى ولو باكثر من ثمن المثل اه (قوله جاز له البيع نسيئة) وينبغي ايضا جواز البيع بالغبن الفاحش وبغير نقد البلد اذا تعين لحفظه بان يكون لولم يبعه بذلك نهب وفات على المالك للقطع برضا المالك بذلك حينئذ فليتأمل اه سم اي ولولم يعلم الوكيل ان الموكل يعلم النهب (قوله لمن يأتي) اي قبيل قول الماتن ولا يبيع لنفسه (قوله اذا حفظ به الخ) هل هو على اطلاقه او محمول على ما اذا تعين طريقا في الحفظ اي او كان اقرب الطرق الى السلامة تحسب غلبة ظنه اه سيد عمر اقول وظاهر ما قدمنا انقاع سم الحمل المذكور فقول

في بعض احكام الوكالة (قوله في الماتن ليس له البيع بغير نقد البلد) لو امره ان يبيع بنقد عينه فابطل بعد التوكيل وقبل البيع وجددا خراجته امتناع البيع بالجديد لانه غير مأذون فيه وكذا بالقديم وبحاج الى مراجعته مر فليتأمل (قوله وبحت الزركشي الخ) اعتمده مر (قوله وبما قررت في معنى مطلقا اندفع الخ) اي لصلاحيته لما قررت به فلا يرد ان اول وجه اعرا به لا ينافي كونه لو لمعناه من كلام الموكل فنام له (قوله جاز له البيع نسيئة) هلا باع حينئذ حالا وترك القبض الى زوال الخوف الا ان يقال لو باع حالار بما رفعه المشتري للحاكم ليزامه ان يتسلم الثمن هذا وينبغي ايضا جواز البيع

الثمن فيها يتقدر بشمن المثل كما افاده قوله في عدل الرهن ولا يبيع الا بشمن المثل حالا من نقد البلد فيضير كانه منصوص عليه فلا ينقص عنه نقضا فاحشا (ولا بنسيئة) ولو بشمن المثل لان المعتاد غالبا الحلول مع الخطر في النسيئة ويظهر انه لو وكله وقت نهب جاز له البيع نسيئة لمن يأتي اذا حفظ به عن النهب وكذا لو وكله وقت الام نسيئة من النسيئة لان القرينة قاضية قطعا برضا بذلك وكذا لو قال له بعه ببلدا في سوق كذا

الشارح به أي بالبيع نسبية لا بغيره بحسب الظن الغالب (قوله) وأهله الخ) لو أحوالية (قوله) فله البيع نسبية) لا شك ان علم الموكل بذلك شرط لصحة البيع ما علم الوكيل بان الموكل يعلم ذلك فيظهر انه شرط لجواز الاقدام فلو تعدى عند جهله به فباع ثم تبين ان الموكل كان عالماً بذلك فيصح ثم رايته المحشى سم قال قديقال وان لم يعلم اذا تبين انتهى اه سيد عمر (قوله) لكن سياقي فيه كلام الخ) عبارة ته ثم بعد ان ذكر كلام السبكي والعمراني اصلها فالذي يظهر انه يشترط هنا ما في الولي اذا باع فيقول المصاحفة ان يسار المشتري وعدائته وغيرهما وان يشترط فيمن يعتادونه اي الاجل أن يعتادوا اجلا معيناً فان اختلف فيه احتمل الغاؤه واحتمل اتباع اقلين فيه اه وقوله اتباع اقلين فيه والاقرب لا اتفاق الكل عليه إذا لال في ضمن الاكثر اه ع ش (قوله) في المعاملة) الى قوله وبواقفة في المغنى والى الترتيب في النهاية (قوله) بخلاف اليسير) وه وما يحتدل غالباً اه معنى عبارة ع ش قوله بخلاف اليسير ينبغي ان يكون المراد حيث لا راغب بنهم القيمة او اكثر ولا يصح اخذاً عما سياتي فيما لو عين له ان لا يجوز له الاقتصار على ما عينه اذا وجد راغباً وقد يفرق سم على منهج اقول وقد يتوقف في الفرق بأن الوكيل يجب عليه رعاية المصلحة وهي منتفعة فيما لو باع بالغبن اليسير مع وجود من يأخذ بكامل القيمة اه اقول وفي سم هناك بل الى عدم الفرق ايضاً (قوله) انه يتخلف) اي الغبن اليسير (قوله) فربح العشر الخ) كان وجهه ان لا تميز في النقد والطعام مضافة كما هو مشاهد في دهر ناظران تفاوتت كان يسير بخلاف الجواهر والرقيق فان الاثمان فيها تفاوتت كايها قول اشرح فلا وجه الخ فيه تأييد لما كتبه بناءً في هاش خيار البيع فراجع اه سيد عمر (قوله) ونصف الخ اي نصف العشر (قوله) فيه نظر) اي بالنظر للتشبهل خاصة اه رشيدى (قوله) وه الكراغب) اي ولو بعد لا تغايب به اخذاه من اطلاقه ع ش وسم اي خلافاً لما في شرح الروض والمغنى (قوله) او حدث) اي الى الراغب (فزه من الخيار) اي وكان الخيار للبائع اولهما فان كان للمشتري امتنع انتهى شيخنا زيادى اه ع ش وفي سم ما وراق الزبادى (قوله) جميع مامر) عبارة للمغنى وع ش ولو باع بضمن المثل و ثم راغب هو ثوق به بزيادة لا تغايب بمثلها لم يصرح لانه ما وور بالمصلحة ولو وجد الراغب في زمن الخيار فالاصح انه يلزمه الفسخ فان لم يفعل انفسخ كانه مثل ذلك في عدل الرهن وعمله كما قال الاذرى اذ لم يكن الراغب بماطلا ولا متجوها ولا ماله ولا كسبه حرام اه (قوله) او هي) اي لفظه على (بمعنى مع) اي فلا يحتاج الى تضمين مشتملا (قوله) للحيولة) الى قوله وظاهر كلامهم في النهاية الا قوله فيضمن الى وما قررتاه (قوله) للحيولة) ويجوز للموكل التصرف فيما اخذه من الوكيل لانه يملكه كملك القرض ثم اذا تلف البيع في يد المشتري واحضر المشتري بدله وكان مساوياً للقيمة التي غرمها للموكل جنسا وقدر او صفة قبل يجوز له ان يأخذه بدل ما غرمه للحيولة وان يتصرف فيه براضيه بما لم يافيه نظر والاقرب الاول اه ع ش (قوله) حيثئذ) اي اذا استردده (قوله) له يبعه بالاذن السابق) كافي بيع عدل الرهن بخلاف ما ورد عليه بعيب او فسخ العيب المشروط فيه الخيار للمشتري وحده لا يبيعه ثانياً بالاذن السابق والفرق انه لم يخرج عن ملك الموكل في الاول وخارج عن ملكه في الثاني واذا خرج عن ملكه انعزل الوكيل اه معنى (قوله) وقبض الثمن) اي وله قبض الثمن اذا وكل بالبيع بحال (قوله) ويده الخ) عطف على

المثل غن السبكي كالعمراني ان الولي يجوز له العقد بموجل اعتيد وهو يؤيد ما ذكرته لكن سياقي فيه كلام لا يبعد مجيئه هنا (ولا يغني فاحش وهو مالا يحتدل غالباً) في المعاملة كدرومين في عشرة لان النفوس تشح به بخلاف اليسير كدروم فيها نعم قال ابن ابي الدم العشرة ان تسومح بها في المائة فلا يتسامح بالمائة في الالف قال فالصواب الرجوع للعرف وبواقفة قولهما عن الرواي انه يختلف باجناس الاموال لكن قوله في البحران اليسير يختلف باختلاف الاموال فربح العشر كثير في النقد والطعام ونصفه يسير في الجواهر والرقيق ونحوهما فيه نظر ولعل ذلك باعتبار عرف زمانه والا فالوجه انه يعتبر في كل ناحية عرف اهلهما انظر عندهم المسافة به ولو باع بضمن المثل وهناك راغب او حدث في زمن الخيار باتى هنا جميع مامر في عدل الرهن وافهم قوله ليس له الى اخره بطلان تصرفه في ثم فرع عليه قوله (فلو باع) بيعاً مشتملاً (على) او هي بمعنى مع (احده هذه الانواع وسلم المبيع ضمنته) للحيولة بقيمته يوم التسليم ولو في المثل لتعديه بتسليمه لمن لا يستحقه بيع باطل فيسترده ان بقي وحيثئذ له يبعه بالاذن السابق وقبض الثمن ويده امانة

عليه وان لم يبق فهو طريق وقرار الضمان على المشتري فيضمن المثل بمثله والمتقوم (٣١٧) بقيمته و اقررت في التفرع اندفع ما قيل كان ينبغي

أن يقول لم يصح ويضمن
(فان) لم يطلق اتبع تعينه
ففي بيع بما شئت أو تيسر
له غير نقد البلد لا بنسيئة
ولا غبن لان ما للجنس
و صرح جمع بجوازه بالغبن
واعتمده السبكي وغيره
لانه العرف ما لم تدل قرينة
على خلافه أو بعه كيف
شتت جاز بنسيئة فقط لان
كيف للحال فشمّل الحال
والمؤجل أو بكم شتت جاز
بالغبن فقط لان كم للعدد
القليل والكثير أو بما
عزوهان جاز غير النسيئة
لان ما للجنس فقرناه بما بعدها
بشمّل عرفا للقليل والكثير من
نقد البلد وغيره و ظاهر كلامهم
أنه لا فرق في هذه الاحكام
بين النحوى وغيره وهو
محمّل لان لها مدلول لا
عرفيا فيحمل لفظه عليه
وإن جملة وليس كما ياتي في
الطلاق في ان دخلت بالفتح
لان العرف في غير النحوى
ثم لا يفرق نعم قياس ما ياتي
في التذرائع لو ادعى الجهل
بمدلول ذلك من أصله صدق
ان شهدت قرائن حاله بذلك
ولو قال لو كيله في شيء أفعّل
فيه ما شئت أو كل ما تصنع
فيه جائز لم يكن اذا في
التوكيل لاحتماله ما شئت
من التوكيل وما شئت من
التصرف فيما أذن له فيه فلا

له بيعه (قوله عليه) أى الثمن (قوله فهو طريق) ليس فيه افصاح صريح لما يضمنه هذا أى الوكيل أو
القيمة مطلقا أو القيمة في المتقوم والمثل في المثل وفي شرح الروض أى والمغنى الافصاح بالثاني حيث قال
فيستردّه ان بقى والاغرم الموكل من شاء من الوكيل والمشتري قيمته في المتقوم ومثله في المثل والقرار على
المشتري اهو وهو متجه وخالف مرفا في شرح الروض وذهب الى غرم الوكيل القيمة مطاوعا وادعى ان الرافعى
صرح به وراجعت الرافعى فلم ارفيه ذلك بل ليس فيه مخالفة لما في شرح الروض اهـ سم (قوله فيضمن المثل) أى
الوكيل أو المشتري فيوافق الحق ما مر عن شرح الروض ويحتمل رجوع الضمير لخصوص المشتري وهو المتبادر
فيوافق ما مر عن مروفي البجيرى عن الزياى والحلي والقلوبى والمعتمدان الوكيل يطالب بالقيمة مطلقا
أى سواء كان باقيا أو تالفا مائليا أو متقوما لا يغيرها لا لحيولة أو اما المشتري فيطالب ببده من مثل أو قيمة ان
كان تالفا لان عليه قرار الضمان فان كان باقيا رده ان سهل فان عسر طوّل بالقيمة ولو مثليا للحيولة اهـ (قوله
وبما قررتّه) أى بقوله وافهم قوله ليس له الخ اهـ ش (قوله اندفع ما قيل الخ) ارتضى المغنى ما قيل وقد يقال
ان كان المراد من الانبغاء الوجوب فالاندفاع ظاهر ولا فلا اذا ما قرره لا يدفع الاولية ثم رأيت في سم ما نضه
قوله كان ينبغي لاشبهة في انبغاء ذلك وما قرره لا يدفع انبغاه لان هذا المنبغى يتضمن بيان البطلان وعبرة
المصنف لا تنفيده اهـ (قوله لم يصح ويضمن) مقول القول (قوله ففي بيع بما شئت) الى قوله و ظاهر
كلامهم في المغنى الا قوله وصرح الى اوبعه (قوله له غير نقد البلد الخ) عبارة للمغنى صح بيعه بالعروض
ولا يصح بالغبن الفاحش ولا بالنسيئة اهـ (قوله وصرح جمع الخ) عبارة النهاية خلافا لجمع منهم السبكي
في تجويزه بالغبن اهـ (قوله لانه العرف الخ) لعيل للجمع المذكور (قوله بنسيئة فقط) أى لا بغبن فاحش
ولا بغير نقد البلد مغنى وعش (قوله للحال) أى الصفة اهـ سم (قوله جاز بالغبن) وبينى ان
لا يفرط فيه بحيث يعدا ضاعة وان لا يكون ثم راغب بالزيادة اهـ عش (قوله فقط) أى لا بالنسيئة ولا
بغير نقد البلد مغنى وعش (قوله للجنس) أى فشمّل النقد والعروض اهـ مغنى (قوله فقرنها الخ)
الاولى فلما قرن بما بعدها أى عزوهان شمل عرفا الخ (قوله لان لها) أى لما تقدم من بما شئت الخ (قوله
ثم لا يفرق) أى في ان دخلت بفتح الهمزة (قوله لو ادعى الجهل) أى الموكل (قوله في التوكيل) أى
في توكيل الوكيل غيره (قوله لاحتمال ما شئت من التوكيل) من اضافة المصدر الى مفعوله أى لاحتمال
كل من القولين المذكورين الاذن في التوكيل والاذن في التصرف المطلق في الموكل فيه (قوله وعليه) أى
على ما قالوه (قوله منه) أى من قوله أفعّل فيه ما شئت الخ (قوله اولا) أى او لا يؤخذ منه ذلك (قوله

وان لم يبق فهو طريق) ليس فيه افصاح صريح بما يضمنه هو أو القيمة في المتقوم أو المثل في المثل وفي شرح
الروض الافصاح بالثاني حيث قال فيستردّه ان بقى والاغرم الموكل من شاء من الوكيل والمشتري قيمته في
المتقوم ومثله في المثل والقرار على المشتري انتهى وهو متجه لان الوكيل بعد غرمه لا يرجع عليه فيما غرمه
له مطلقا وانما يرجع على المشتري فغرمه للوكل لا يكون الا للقبض أو لا للحيولة وخالف مرفا في شرح
الروض وذهب الى غرم القيمة مطلقا وادعى ان الرافعى صرح به وراجعت الرافعى فلم ارفيه ذلك وانما
احال ما هنا على ما قدمه في عدل الرهن اذا باع على احد هذه الوجوه واقصر هناك على غرم القيمة بالنسيئة
لسلك من العدل والمشتري منه ومعلوم انه لا يصح الاخذ بظاهره لان المشتري لا يغم قيمة المثل فتعين حملة
على المتقوم فليس فيه مخالفة لما في شرح الروض فليتأمل فان قلنا انه يغم القيمة مطلقا فمل يرجع في المثل
بها على المشتري لانها التي غرمها او بالمثل لانه الواجب على المشتري فيه نظر (قوله اندفع ما قيل كان
ينبغي الخ) لاشبهة في انبغاء ذلك وما قرره لا يدفع انبغاه لان هذا المنبغى يتضمن بيان البطلان وعبرة المصنف
لا تنفيده (قوله لان كيف الحال) أى الصفة (قوله أو بكم شتت جاز بالغبن) ظاهره ولو مع وجود راغب بزيادة
ويوجه بانه لما اذن في الغبن الفاحش فقد رضى بغير المصلحة فلم تجب المصلحة وان امكنت بخلاف ما لو عين
الضمن دون المشتري وامكنت الزيادة لو جود راغب بها فتجب لانه هناك لم يرض بغير المصلحة بل اعتبرها

بوكل بأمر محتمل كما لا ييب كذا قالوه وعليه فهل يؤخذ منه أن له البيع بعرض أو غبن أو نسيئة أولا

و يتردد النظر في باي شيء
شئت وبمهما شئت ولو
قليل أنهما مثل بما شئت لم
يبعد وان (وكله لبيع
مؤجلا وقدرا الاجل فذلك)
اي يبيعه بالا لجل المقدر
ظاهر وله النقص منه إلا
إذا نهاه او ترتب عليه ضرر
كان يكون لحفظه مؤنة اى
او يترقب خوف كنهب
قبل حلوله كما هو ظاهر او
عين له المشتري كما بحثه
الاسنوى (وان اطلق)
الاجل (صح) التوكيل
(في الاصح وحل) الاجل
(على المتعارف) بين الناس
(في مثله) اى المبيع في
الاصح ايضا لانه المعهود فان
لم يكن عرف راعى الانفع
لموكله ثم يتخير غير ماسر
ويلزمه الاشهاد وبيان
المشتري حيث باع بمؤجل
والاضمن وان سقى ويظهر
اشتراط كون المشتري ثقة
موسرا ولا يقبض الثمن عند
الحلول الا ان نص له عليه
قال جمع او دلت عليه
قرينة ظاهرة كان اذن له
في السقر لبلد بعيد والبيع
فيها بمؤجل (ولا يبيع
لنفسه) وان اذن له وقدر له
الثمن ونهاه عن الزيادة
خلافه لان الرفعة وقوله
اتحاد الطرفين عند انتفاء
التهمة جائز بعيد من كلامهم
لان علة منع الاتحاد ليست
التهمة بل عدم انتظار

فلا يجوز اخ) تفريع على قوله أولا (قوله من ذلك) اى البيع بعرض الخ (قوله من احتمال لفظه)
بيان لما تقرر من احتمال قول الموكل لو كيلة في شيء ما فعل فيه الى اخر الامر من السابقين (قوله ولما فيه)
عطف على لما تقرر اى ولما في التوكيل المذكور من الغرر (قوله قوله ما شئت) اى قوله ما فعل فيه
ما شئت وما بمعناه من قوله كل ما تصنع فيه جائز (قوله والثاني) اى قوله أولا يجوز اخ (قوله انهما مثل
بما شئت) فيصح بيعه بغير نقد البلد لا بنسيئة ولا بغبن (قوله وإن وكله الخ) عطف على قوله فان لم يطلق
الخ قول المتن (ليبيع مؤجلا) هل له البيع حالا حينئذ ينبغي نعم الا لغرض اه سم الاول اى ان يقال
ينبغي ان باقى فيه جميع ما ياتى في مسئلة النقص عن الاجل المعين ويأتى في شرح قول المصنف وان الوكيل
بالبيع له قبض الثمن قول التحفة وإن باعه بحال وصحناه اه ففيه إشارة الى انه اذا باع بحال وقدم
بالناجيل صح في حال دون حال اى على نحو التفصيل الذى اشرنا اليه ثم ريت في الروضة في الصورة الخامسة
من صور الباب الثانى صرح بحكم هذه المسئلة بازيد مما اشرنا اليه فليراجع اه سيد عمر عبارة المغنى
فان نقص عنه اى لا لجل المقدر أو باع حالا صح البيع ان لم يكن فيه على الموكل ضرر من نقص ثمن أو خوف
او مؤنة حفظ او نحوها من الاغراض نعم ان عين له المشتري فيظهر كما قال الاسنوى المنع لظهور قصد المحاباة
كما يؤخذ مما ياتى في تقدير الثمن اه (قوله اى يبيعه) الى قول المتن والاصح في النهاية لا اقوله ويظهر
اشتراط كون المشتري ثقة موسرا (قوله لحفظه) اى الثمن (قوله قبل حلوله) اى حلول الاجل المقدر
(قوله في الاصح ايضا) فيه إشارة الى انه كان الاول اى ان يؤخر قوله في الاصح الى ما بعد قوله وحل على المتعارف
في مثله ليفيد الخلاف في المسئلة الثانية ايضا (قوله نظير ماسر) اى في شرح ليس له البيع بغير نقد البلد
اه كرى (قوله ويلزمه الاشهاد) عبارة شرح المنهج والمغنى والنهاية ويشترط الاشهاد اه قال ع ش
قوله مر ويشترط الاشهاد سكنت عن الرهن سم على حج اقول والظاهر انه لا يشترط لان ذلك قد يؤدى
لا متناع البيع اذ الغالب عدم رضا المشتري به وعليه فلعن الفرق بين هذا وبين بيع الولي مال المولى عليه
حيث اشترط فيه الرهن الاحتياط لمال المولى عليه وافهم قوله ويشترط الخ انه لو لم يشهد لم يصح البيع
فظاهرا انه لو لم تكن الشهود حاضرة وقت البيع لم يصح العقد وان اشهد فيما بعد وعبارة حج ويلزمه
الاشهاد وبيان المشتري حيث باع بمؤجل والا ضمن اه وهو محتمل للاثم بترك الاشهاد مع صحة العقد والضمآن
ومن ثم كتب عليه سم ليس فيه الفصاح بصحة البيع او فساده عند ترك الاشهاد اه وسياق ما فيه ثم
قوله مر ويشترط الاشهاد ينبغي رجوع هذا وقوله وبيان المشتري الخ لمالو باع بمؤجل سواء قدر الموكل
الاجل او اطلق اه عبارة الرشيدى قوله مر ويشترط الاشهاد ومر في البيع انه لو شرط عليه الاشهاد
كان شرطا للصحة اه (قوله وبيان المشتري) اى كان يقول الوكيل للموكل بعته لفلان فلان لم يبيعه له كان
يقول بعته لرجل لا عرفه ضمن اه ع ش وهل يرتفع الضمان بالبيان بعد والا قرب نعم فليراجع
(قوله ولا ضمن) اى القيمة لا البذل فيما يظهر لانها تغرم للحيولة وكتب سم قوله ولا ضمن ليس فيه
إفصاح بصحة البيع او فساده عند ترك الاشهاد اه اقول والذى ينبغي انه شرط لعدم الضمان للصحة
لان الاشهاد إنما يكون بعد تمام العقد لكن نقل عن شيخنا الزياى بالدرس اعتماد أنه شرط للصحة وقال
خلافه حج حيث جعله شرطا للضمان اه فليحرم اه ع ش وتقدم انفا عن الرشيدى ما يفيد انه شرط
لعدم الضمان للصحة وهو الظاهر (قوله وإن نسي) اى الوكيل (قوله لان علة منع الاتحاد) اى فيما

لان الفرض أن المعين ثمن المثل فان فرض انه دونه مع علمه بانه دونه ما يمكن ان يلتزم عدم وجوب الزيادة
ولان تيسرت وفيه نظر اذ ليس هنا اذن في الغبن على الإطلاق ويجوز ان يعين مادون لمجرد عدم الرضا بما دونه
الالرضا به مع امكان ما فوقه بخلاف ما نحن فيه ويحتمل ان يحل جواز الغبن الفاحش مالم يوجد رغبة
بالزيادة وهو ثمن المثل او اكثر والامتنع ووجب البيع بالزيادة فليراجع (قوله في المتن لبيع مؤجلا)
هل له المبيع حالا حينئذ ينبغي نعم لا لغرض (قوله ويلزمه الاشهاد) سكنت عن الرهن (قوله ولا ضمن)

ذكر فلا ينافي ان التهمة قد تكون مانعة مع انتفاء تولى الطرفين اه ع ش (قوله لبق من عداه) شمل
 الوصى والقيم وناظر الوقف فلا يجوز لهم تولى الطرفين اه ع ش (قوله ولو مع مامر) اى عقب قول المتن
 ولا يبيع لنفسه من الغايات (قوله لثلا يلزم تولى الطرفين) اى لان الاب لما يتولى الطرفين في معاملته
 لنفسه مع مولى او لمولى وهما ليس كذلك لان المعاملة لغيره ولا يجوز ايضا ان يوكل وكىلا في احد الطرفين
 ويتولى هو الطرف الاخر ولا وكيلين في الطرفين اخذاءا ياتى في النكاح ان من لا يتولى الطرفين ليس له
 ان يوكل وكىلا في احدهما او وكيلين فيهما نعم لو وكل وكىلا عن طفله كما صرحوا به وتولى هو الاخر لم يبعد
 جوازه اذ اقدر الثمن ونهى عن الزيادة اذ لا تهمة ولا تولى الطرفين لان الوكيل حينئذ نائب طفله لا نائبه كما
 صرحوا بذلك ايضا فليتامل سم على حج وينبغي ان مثل توكيله عن طفله ما لو اطلق فيكون وكىلا عن
 الطفل وقوله ولا يجوز ايضا ان يوكل وكىلا في احد الطرفين اى عن نفسه او يطلق فلا ينافى قوله الا لا نعم
 لو وكل وكىلا وقوله اذ اقدر الثمن اقول لو قيل بعدم اشتراط ذلك لم يكن بعيدا لان الثمن له مرد شرعى
 يرجع اليه وهو كونه حالا من نقد البلد فلا حاجة الى التقدير اه ع ش وقوله وينبغي الخ تقدم عنه فى اوائل
 الباب ترجيح خلافه وقول سم نعم لو وكل الخ اى وان لم ياذن الموكل فى التوكيل (قوله ومن ثم) اى من
 اجل ان العلة تولى الطرفين اه ع ش (قوله واعتاق) ومثل ذلك ما لا يترتب عليه تولى الطرفين ومن ذلك
 ما ياتى من جواز التوكيل فى العفو عن نفسه فى القصاص وحد القذف اه ع ش (قوله من ذكر) اى
 من نفسه او ولده الخ سيد عمر وع ش (قوله اذ لا تولى) اى لعدم اشتراط القبول فى الابرار او الاعتاق (قوله
 ولا نه حر يص الخ) عطف على لثلا يلزم الخ (قوله فى ولاية غيره) اى لفسق ابيه مثلا اه ع ش (قوله وقدر
 الموكل له الثمن الخ) افهم انه لو لم يقدر الثمن او قدر ولم ينهه عن الزيادة لا يجوز البيع له وهو مشكل بان العلة
 فى امتناع بيعه لمن هو فى ولايته تولى الطرفين وهو منتف هنا كما ذكره بقوله اذ لا تولى ولا تهمة وبانه يجوز
 بيعه لايه وابنه البالغ وان لم يقدر الثمن ولم ينهه عن الزيادة ولا نظر للتهمة فى ذلك اللهم الا ان يقال والتهمة
 مع صغر الولد او جنونه اقوى منها فى الاب والابن الكبير الكامل لما جرت به العادة من زيادة الحنو من الاب
 على ابنه الصغير او المجنون فليتامل ثم رايت سم على منهج صرح بالفرق المذكور اه ع ش وقوله
 بان العلة الخ فيه ان من العلة التهمة وهى ليست منتفية هنا وقوله اللهم الخ اى والا قرب الجواز مطلقا كما مر
 عبارة السيد عمر وقوله ونهاه الخ هلا كفى بالتقدير وتضيق قوله الا فى البائع عين الثمن ام لا جواز البيع
 لولى الطفل مطلقا اه (قوله جاز البيع له) ينبغي ان يجوز ايضا البيع لمولىه اذا اذن له فى التوكيل وقدر
 له الثمن ونهاه عن الزيادة اذ لا تولى ولا تهمة بل لو قيل بجوازه حينئذ مطلقا لم يكن بعيدا اذ قال له وكل عني
 فوكل عنه ثم رايت المحشى قال قوله لثلا يلزم تولى الطرفين اى لان الاب الخ اه سيد عمر وقوله اذ اذن له فى
 التوكيل هذا اذا وكله الولي عن نفسه او اطلق واما اذا وكل عن الطفل فلا حاجة الى الاذن فى التوكيل كما مر
 عن سم (قوله جاز البيع الخ) ولو وكله ليهب من نفسه لم يصح لما مر اى من تولى الطرفين او فى تزويج او
 استيفاء حد او قصاص او دين من نفسه فكذلك معنى ونهاية (قوله لا تنفاه ما ذكر) اى من تولى الطرفين
 والتهمة اه ع ش (قوله ولما لم يحز الخ) رد لدليل مقابل الاصح (قوله ان يولى القضاء) نائب فاعل فوض
 و (قوله تولى اصله) فاعل لم يحز (قوله هنا) اى فى البيع (قوله مردا يبنى التهمة) قضية ذلك انه لا يشترط

لبس فيه افساح بصحة البيع او فساد عند ترك الاشهاد (قوله لبق من عداه على المنع) فيه بحث لان
 انتظامها من الاب يدل على انتظامها فى نفسها من غير هولالم ينتظاما منه فتدبره (قوله لثلا يلزم تولى
 الطرفين) اى لان الاب لما يتولى الطرفين فى معاملته لنفسه مع مولى وهما ليس كذلك لان المعاملة لغيره
 ولا يجوز ايضا ان يوكل وكىلا فى احد الطرفين ويتولى هو الطرف الاخر ولا وكيلين فى الطرفين اخذاءا
 ياتى فى النكاح ان من لا يتولى الطرفين ليس له ان يوكل وكىلا فى احدهما او وكيلين فيهما نعم لو وكل وكىلا فى
 احد الطرفين فان التوكيل عن طفله كما صرحوا به وتولى هو الاخر لم يبعد جوازه اذ اقدر الثمن ونهى عن

بقى من عداه على المنع
 (وولده الصغير) او المجنون
 او السفيه ولو مع مامر لثلا
 يلزم تولى الطرفين ومن ثم
 لو اذن فى ابراء واعتاق من
 ذكر صح اذ لا تولى ولا نه
 حر يص طبعا وشرعا على
 الاسترخاء خاص له وشرعا على
 الاستقصاء لموكله فتصادا
 ومن ثم لو انتفيا بان كان
 ولده فى ولاية غيره وقدر
 الموكل الثمن ونهاه عن
 الزيادة جاز البيع له اذ لا
 تولى ولا تهمة حينئذ
 (والاصح انه يبيع لايه
 وابنه البالغ) الرشيد عين
 الثمن او لا تنفاه ما ذكر
 ولما لم يحز لن فوض اليه
 ان يولى القضاء تولى اصله
 او فرعه لان هنا مردا يبنى
 التهمة وهو ثمن المثل

ولا كذلك ثم ويجرى ذلك في وكيل الشراء (٣٢٠) فلا يشتري من نفسه ومجوره وفي الوصي وقم اليتم كاصر حوا به ومثلها ناظر الوقف

وكل تصرف على غيره فلا يبيع ولا يؤجر مثلاً لنفسه ومجوره وان اذن له وعين له البذل نعم لو كان الناظر هو المستحق للوقف فهل ينفذ منه ذلك لانه يجوز له الايجار بدون اجرة المثل او لا لما تقرران الملاحظ الاتحاد وان نهى عن الزيادة كل محتمل وقياس تجوزهم الاتحاد في نحو بيع ماله لفرعه الذي تحت حجره تجوز ما هنا لانه اذا كان هو الناظر المستحق كانت المنافع على ملكه وفي ولايته فيكون كالمو اجر داره من نفسه لمجوره وقبل له الا ان يفرق بان الملك هنا ضعيف بدليل انه لا يبيع له الايجار اذا كان الناظر غيره فلم يجز الاتحاد فيه بخلاف ملكه الحقيقي وعلى الاول تبطل الاجارة بموته نظير ما قالوه فيما لو اجر بدون اجرة المثل (و) الاصح (ان) الوكيل بالبيع بحال (له) قبض الثمن وتسليم المبيع الذي بيده مالم ينه لانهما من توابع البيع وله قطعا القبض والاقباض في نحو الصرف والقبض من مشتر مجهول والموكل غائب عن البيع لثلا يضيع لافي البيع بموجب وان حل الا باذن جديد كامر وهناله تسليم المبيع من غير قبض وظاهر اطلاقهم جريان

تقدير الموكل الثمن فيما اذا كان الصغير في ولاية غيره كما اشرنا اليه في الحاشية السابقة اه سيد عمر وقد تقدم الفرق انفا بين الصغير والكبير (قوله ولا كذلك ثم) اي لانه قد يكون هناك من هو اصالح منهم مامع وجود الشر وطى الكل حتى لو فرض انحصار الامر في احدهما امكن تولية السلطان له اه عش (قوله) ويجرى ذلك (اي نظير قول المتن لا يبيع لنفسه الخ) (قوله فلا يشتري من نفسه ومجوره) اي ولا بالاكثر من ثمن المثل ولا بنسبته ولا بغبن فاحش على قياس ما مر في الوكيل بالبيع اه عش اقول وقوله ولا بنسبته تقدم في شرح لا قدر الثمن في الاصح خلافاً مع توجيهه ثم رايته انه كتب فيما ياتي على قول المتن لا يشتري معيباً مانصه وهل له الشر ادنسيته وبغير نقد البلد حيث راي فيه مصلحة ثم لا فيه نظراً والا قرب الاول اذ لا ضرر فيه على الموكل اه وقوله ولا بغبن فاحش مكرر مع قوله ولا بالاكثر من ثمن المثل (قوله من نفسه) اي مطلقاً (قوله) ومجوره) اي اذالم يوكل وكلاهما عن مجوره اخذاً مما مر انفا عن سم والسيد عمر (قوله وفي الوصي الخ) عطف على قوله في وكيل الشراء (قوله على غيره) اي عن غيره (قوله فلا يبيع الخ) اي ولا يشتري عن نفسه ومجوره (قوله لنفسه) اي مطلقاً وقوله ومجوره اي الا بالطريق السابق عن سم والسيد عمر (قوله وقياس تجوزهم الخ) بالغ مر في التشنيع على هذا (قوله ما هنا) شامل للبيع والايجار من نفسه لنفسه هذا ويمكن ان يفرق بالنسبة للبيع او الايجار من نفسه بانه في البيع من فرعه قائم مقام شخصين نفسه وفرعه فانظم العقد بخلافه هنا ليس قائماً مقام شخصين بل ليس هنا الا شخص واحد حقيقة واعتباراً فلا ينظم العقد فليتأمل سم وقوله حقيقة واعتباراً اما حقيقة فممنوع واما اعتباراً فاحل تأمل لانه من حيث انه ناظر متصرف فيما هو من وظيفة الناظر وغيره من حيث انه مستحق مصرف لربع الوقف وهذا القدر كاف للتعاير الاعتباري فهو من حيشية متولى ومن اخرى متولى عليه والحاصل ان الجامع بين المقيس والمقيس عليه من مسئلة رولى الطفل كون التعاير بين العاقلين اعتباراً او ان اختلف وجه الاعتبار فليتأمل اه سيد عمر (قوله هو الناظر) حق العبارة القلب او حذف هو (قوله بدليل انه) اي الملك هنا (قوله بخلاف ملكه الحقيقي) فيه ان ملكه الحقيقي لا يجوز بيعه ولا ايجاره لنفسه تأمل اه سم (قوله) وعلى الاول) اي الجواز (قوله تبطل الاجارة) كان وجهه انه منهم عند تولي الطرفين فاغتر في حياته لان الحق له لا يمدوه بخلافه بعد موته اه سيد عمر (قوله بحال) الى قوله فاندفع في النهاية (قوله القبض والاقباض) اي لان القبض في المجلس شرط لصحة العقد اه عش (قوله في نحو الصرف الخ) اي كالمطعومات وراس مال السلم اه عش (قوله والقبض) اي قطعاً اه عش (قوله لافي البيع بموجب) عطف على البيع بحال ش اه سم (قوله الا باذن جديد) اي اودلالة القرينة عليه كامر ايضاً اه عش (قوله وهنا) اي في البيع بموجب اه عش (قوله كما مر) اي قبيل قول المتن ولا يبيع لنفسه (قوله من غير قبض) اي وان حل الاجل اه عش (قوله وظاهر اطلاقهم الخ) معتمد اه عش (قوله جريان ذلك) اي عدم جواز قبض الثمن مع جواز تسليم المبيع من غير قبض الثمن (قوله وان باعه) اي ماوكل يبيعه مؤجلاً (قوله وصحجنه) اي على الرجح حيث لا ضرر يلحق الموكل بالحلول اه عش (قوله ويوجه) اي الجريان (قوله ذلك) اي العزل عن القبض والاذن في الاقباض وكذا قوله بذلك (قوله بما اتي به) اي بالبيع

لزيادة اذ لا تهم ولا تولي الطرفين لان الوكيل حينئذ نائب طفله لا نائبه كما صرحوا بذلك ايضاً فليتأمل (قوله) وقياس تجوزهم الاتحاد الخ) بالغ مر في التشنيع على هذا وقوله ما هنا شامل للبيع او الايجار من نفسه لنفسه هذا ويمكن ان يفرق بالنسبة للبيع او الايجار من نفسه بانه في البيع من فرعه قائم مقام شخصين نفسه وفرعه فانظم العقد بخلافه هنا ليس قائماً مقام شخصين بل ليس هنا الا شخص واحد حقيقة واعتباراً فلا ينظم العقد فليتأمل (قوله بخلاف ملكه الحقيقي) فيه ان ملكه الحقيقي لا يجوز بيعه ولا ايجاره لنفسه تأمل (قوله لافي البيع بموجب) عطف على بحال ش (قوله وظاهر اطلاقهم الخ) كذا مر (قوله) ذلك وان باعه بحال وصحجنه ويوجه بان اذن الموكل في التاجيل عزل له عن قبض الثمن واذن له في اقباض المبيع

قبل قبض الثمن فلا يرفع ذلك بما اتي به الوكيل وان كان انفع للموكل ويحتمل خلافاً لان الموكل انما رضى بذلك مع التاجيل لامع الحلول

أو بحال ونهاه قطعا وليس لو قيل في هبة تسليم قطعا لأن عقدها غير ملك فاندفع افتاء بعضهم بأن له التسليم لأنه لا فائدة فيها بدون (ولا يسلمه) أي المبيع (حتى يقبض الثمن) الحال لخطر التسليم قبله (فان خالف) بأن سلمه له (٣٢١) باختياره قبل قبض الثمن (ضمن) للموكل

قيمة المبيع ولو مثليا وان زادت على الثمن يوم التسليم للحيولة فاذا قبضه ردها اما لو اجبره حاكم أي أو متغلب فيما يظهر على التسليم قبل القبض فلا يضمن ثم رأيت الأذرعى قال فان اكرهه ظالم فساكو دعيه فيضمن وعلى ما ذكرته فقد يفرق بأن المسكره هنا شبهة انتقال الملك واثم لا شبهة له بوجه والوكيل بالشراء لا يسلم الثمن حتى يقبض المبيع والاضمن (فاذا وكله في شراء) ولو لمعين جهل الموكل عيبه ومنع السبكي اجراء الاقسام الآتية فيه ضعيف (لا يشترى معيبا) أي لا ينبغي له ما يأتي من الصحة المستلزمة للعل غالبا في اكثر الاقسام وذلك لان الاطلاق يقتضى السلامة واشتراه عامل القراض لان القصد الربح ومنه يؤخذ انه لو كان القصد هنا جاز له شراؤه (فان اشتراه) أي المعيب (في الذمة) ولم ينص له على السليم (وهو يساوى مع العيب ما اشتراه به وقع عن الموكل ان جهل) (الوكيل العيب) اذ لا مخالفة ولا تقصير ولا ضرر لا مكان رده وخرج بالذمة الشراء بمين مال الموكل فانه وان

حالا (قوله أو بحال الخ) عطف على يؤجل اه سم (قوله في هبة) أي عقدها (قوله تسليم) أي للموكل هو ب له بان يقبضه إياه انتهى ع ش (أي المبيع) إلى قوله ثم رأيت في النهاية والمغنى الا قوله أي ومتغلب إلى على التسليم قول المتن (حتى يقبض الثمن) في العباب ولو بايع وكيلان أو وليان اجبرا مطلقا سم على منهج أي سواء كان الثمن معينا أم في الذمة اه ع ش (قوله يوم التسليم) متعلق بقوله قيمة المبيع الخ (قوله فاذا قبضه) أي الموكل الثمن من الوكيل أو المشتري عبارة للمغنى فاذا غرمها ثم قبض الثمن دفعه إلى الموكل واسترد المخرم اه (قوله اما لو اجبره حاكم الخ) عبارة للنهاية والمغنى اما لو اجبره حاكم على التسليم قبل القبض فلا ضمان عليه كما في البحر انه لا شبهة حيث كان يرى ذلك مذهبا بالدليل وتقليدا معتبرا فلو اكرهه عليه ظالم فساكو دعيه فيضمن قاله الأذرعى وهو الأرجه اه قال ع ش بعد ذكره كلام التحفة هنا مانصه واما على ما استوجهه الشارح من الفرق بين اكرهه الظالم واكرهه الحاكم الذي يراه فقد يشكك الحاق المتغلب بالحاكم إلا ان يقال المتغلب يصير كالحاكم لدفعه الفساد المتولدة بالفتن لمخالفته اه وقوله الا ان يقال المتغلب الخ هو الاقرب (المسكرة) بفتح الراء (قوله هنا) أي في تسليم المبيع قبل القبض و (قوله واثم) أي في الوديعة (قوله والا) أي بأن سلمه له باختياره قبل قبض المبيع (قوله والا ضمن) أي القيمة للحيولة قياسا على ما مر له في تسليم المبيع قبل قبض الثمن اه ع ش (قوله ولو لمعين) إلى قول المتن ليس في النهاية الا قوله ولم ينظر إلى الوكيل بطر (قوله عيبه) بياء فباء (قوله ضعيف) عبارة النهاية غير صحيح اه (قوله أي لا ينبغي له) أي لا يحسن له اه ع ش وعبرة للمغنى أي يتمتع عليه ذلك اه (قوله في اكثر الاقسام) احترز بقوله في اكثر الاقسام عمالوا شترى بالعين وكان عالما بالعيب فانه لا يقع لواحد منهما ويحرم لنعاطيه عقدا فاما انتهى زيادى اه ع ش (قوله وذلك) أي عدم اشتراء المعيب (واشتراه الخ) جواب سؤال فكان الاولى زيادة انما عبارة للنهاية وانما جاز لعامل القراض شراؤه الخ قال الرشيدى قوله وانما جاز الخ أي جاز له ذلك دائما به يحصل الفرق بينهما وبين الوكالة اه (قوله ومنه يؤخذ) أي من التعليل (قوله لو كان القصد) اسم كان مستتر عائدا على الربح والقصد خبرها اه سم (قوله جاز له شراؤه) قال في شرح الروض به جزم الأذرعى وغيره اه سم (قوله ولم ينص له على السليم) اما لو نص له على السليم لم يقع للموكل كما قال الاستوى انه الوجه لانه غير ماذون فيه نهاية ومعنى (قوله اذ لا مخالفة) أي لا طلاق الموكل الشراء (ولا تقصير) أي لجهل الوكيل العيب (قوله لا مكان رده) أي ود كل من الوكيل والموكل المعيب (قوله بهذه الشروط) هي عدم النص على السليم وسواها تملأ اشتراه به وجهل الوكيل العيب اه ع ش (قوله رده) أي الاتى اه سم (قوله فالتقييد) أي بقوله في الذمة (قوله عن هذا) أي قوله إلا انه ليس الخ اه ع ش عبارة المغنى ففائدة التقييد ولا بالذمة لاخراج المذكور اخر او هو رد الوكيل فلو قيد الاخير فقط فقال الموكل الرد وكذا الوكيل ان اشترى في الذمة لكان أولى اه قول المتن (وان علمه فلا) أي وإن كان الموكل عيبه قال في شرح الروض نعم ان علم عيب ما عينه وقع له اه وظاهر انه ليس لواحد منهما الرد حيثئذ فلو كان الوكيل فقط جاهلا فوجه انه ليس له الرد لضرر الموكل به فلو رد ثم تبين حال الموكل فيبني فساد الرجوع اه سم قول

أو بحال الخ) كانه عطف على يؤجل من لا في البيع يؤجل (قوله ثم رأيت الأذرعى قال الخ) اعتمده من (ومنه يؤخذ انه لو كان الخ) اسم كان مستتر عائدا على الربح والقصد خبرها (قوله جاز له شراؤه) قال في شرح الروض به جزم الأذرعى وغيره (قوله بهذه الشروط) أي قوله في الشرح ولم ينص الخ وقوله في المتن (وهو يساوى الخ) وقوله ان جهل العيب ش (قوله رده) أي الاتى (قوله في المتن وان علمه فلا) أي وان كان الموكل قد عيبه قال في شرح الروض نعم ان علم عيب ما عينه وقع له اه وظاهر انه ليس لواحد منهما الرد حيثئذ فلو كان الوكيل فقط جاهلا فوجه انه ليس له الرد لضرر الموكل فلو رد ثم تبين حال الموكل فيبني فساد

(٤١) - شروانى وابن قاسم - خامس) وقع للموكل ايضا هذه الشروط الا انه ليس للوكيل رده لتعذر انقلاب العقد بخلاف الشراء في الذمة فالتقييد للاحتراز عن هذا فقط (وان علمه فلا) يقع الشراء للموكل (في الاصح) وان زاد على ما اشتراه به لانه غير ماذون فيه عرفا

المبت (وان لم يساوه) اى سواء كان الشراء فى الذمة أو بالعين اه عس (قوله اذ قد يتعذر الخ) يتأمل تقريره عبارة المغنى وقديره البائع فلا يتمكن الموكل من الرد فيقتصر رده وهى ظاهرة قول المبت (واذا وقع الخ) فى الارشاد ولكل رد لاراض ولا لو كىل ان رضى موكل قال الشارح فى شرحه او قصر فى الرد والشراء فيهما معين او بوصف فى الذمة بخلاف ما اذا رضى وكيل او قصر فلا يعتبر بل للموكل الردان سواء الوكيل او نواه وصدقه البائع والارده على الوكيل اه ثم قال فى شرح الارشاد عطفا على ان رضى موكل واشترى اى الوكيل بعين ماله اى لا يرد الوكيل اه وفى الروض وشرحه مثله اه سم وفى المغنى بعد ذكره مثل ما مر عن الارشاد وشرحه ما نصه فرع لو قال البائع للوكيل آخر الرد حتى يحضر الموكل لم يلزمه اجابته وان أخر فلا رد لتقصيره ولو ادعى البائع عن الوكيل رضا الموكل بالعيب واحتمل رضاه به باحتمال بلوغ الخبر فان حلف الوكيل على نفي العلم ردوان نكل وحلف البائع لم يرد لتقصيره بالنكول فان حضر الموكل فى الصورة الاولى وصدق البائع فى دعواه فله استرداد المبيع منه وفى الثانية وصدق البائع فذاك وان كذبه وقع الشراء للموكل وله الرد خلافا للمغنى والواقع الشراء للوكيل لانه اشترى فى الذمة مالم ياذن فيه الموكل فانصرف اليه اه مغنى (قوله ولو رضى به) اى الموكل بالعيب اى او قصر فى الرد كما مر عن سم والمغنى (قوله امتنع على الوكيل رده) لورده قبل علمه برضا الموكل ثم تبين انه كان راضيا به حين الرد فينبغى ان يتبين بطلان الرد سم على حجج اه عس و مر عن المغنى ما يوافق (قوله بخلاف عكسه) عبارة سم عن شرح الارشاد كما مر انفا بخلاف ما اذا رضى وكيل او قصر فلا يعتبر بل للموكل الردان سواء الخ اه (فلا نلزمه لو منع اربا لا يرضى به الموكل الخ) قد يقال عدم رضا الموكل به بعد الحكم بوقوع العقد له لغو فلا عبرة بعدم رضاه ولا يقع بذلك للوكيل اللهم الا ان يقال ان المراد بعدم رضاه ان يذكر سببا يقتضى عدم وقوع العقد له كاتكار الوكالة بما اشترى به الوكيل او انكار تسمية الوكيل اياه فى العقد او نيته فليتأمل اه عس (قوله ومن ثم) اى من اجل ان العلة تضرر الوكيل (قوله لان منعه) لتعليل لعدم النظر (قوله ولا الى انه الخ) عطف على قوله الى انه لو منع الخ (قوله لانه انما استقل الخ) يتأمل فيه فان الكلام على تقدير منعه من الرد فما معنى استقلاله بالرد حينئذ اه سم وفيه ان المراد بالرد هنا الرد من حيث هو بقطع النظر عن منعه وجوازه (قوله لذلك) اى المشاورة (قوله ولعيب طرا الخ) خبر مقدم لقوله حكم المقارن (قوله فى الرد) اى وعنده اه نهاية قال عس قوله مرفى الرد وعنده اى لافى عدم وقوعه للموكل لانه ما ذون له فى شرائه وقت العقد لسلامته عنده وقد تقدم انه ان كان الشراء بالمعين فلا رد للوكيل او فى الذمة فليكن منها الرده (قوله فان كان الشراء بالعين بطل الشراء) لو تعذر الرد على البائع فى هذه الحالة بان قصر الوكيل ولم يصدق البائع ان الشراء للموكل واخذ الثمن المعين فينبغى اخذ ما سياتى فى مسائل الجارية ان يقال يردده الموكل على الوكيل ويغرمه بدل الثمن وللوكيل بيعه بالظفر

الرد فليراجع (قوله فى المبت والشرح واذا وقع للشراء فى الذمة للموكل فليكن من الموكل والوكيل الرد) فى الروض فان اشتراه فى الذمة ورضى به الموكل او قصر لم يردده الوكيل اه وفى الارشاد ولكل رد لاراض ولا الوكيل ان رضى موكل قال الشارح فى شرحه او قصر فى الرد والشراء فيهما معين او بوصف فى الذمة بخلاف ما اذا رضى وكيل او قصر فلا يعتبر بل للموكل الردان سواء الوكيل او نواه وصدقه البائع والارده على الوكيل اه ثم قال فى الارشاد عطفا على ان رضى موكل واشترى اى الوكيل بعين ماله اى لا يرد الوكيل اه وفى الروض وشرحه مثله فقال لا ان اشترى بعين مال الموكل فلا رد له بالعيب لانه لا يقع له بحال فلا يتضرر به اه (ولو رضى به امتنع على الوكيل رده) لورده قبل علمه برضا الموكل ثم تبين انه كان راضيا به حين الرد فينبغى ان يتبين بطلان الرد (قوله لانه لما استقل بالرد الخ) يتأمل فيه فان الكلام على تقدير منعه من الرد فما معنى استقلاله بالرد حينئذ (قوله فان كان الشراء بالعين بطل الشراء) لو تعذر الرد على

(وان لم يساوه) اى ما اشتراه به (لم يقع عنه) اى الموكل (ان علمه) اى الوكيل العيب لتقصيره اذ قد يتعذر الرد فيقتصر (وان جهله وقع) للموكل (فى الاصح) لعذر الوكيل بجمله مع اندفاع الضرر بثبوت الخيار له (واذا وقع) الشراء فى الذمة لما مر انه ليس للوكيل الرد فى المعين (للموكل) فى صورتي الجهل (فليكن من الموكل والوكيل الرد) بالعيب اما الموكل فلانه المالك والضرر به لاحق نعم شرط رده على البائع ان يسميه الوكيل فى العقد او يوثقه ويصدق البائع ولا رده على الوكيل ولو رضى به امتنع على الوكيل رده بخلاف عكسه واما الوكيل فلانه لو منع اربا لا يرضى به الموكل فيتعذر الرد لسكونه فوربا فيقع للوكيل فيتضرر به ومن ثم لو رضى به الموكل لم يرد كما لم ينظروا الى انه لو منع كان اجنبيا فلا يؤثر تاخيرها لان منعه لا يستلزم كونه اجنبيا من كل وجه ولا الى انه قد يتوخر لمشاورة الموكل لانه لما استقل بالرد لم يضطر لذلك ولعيب طرا قيل القرض حكم المقارن فى الرد كما اعتمده ابن الرفعة وعلم ما مر انه حيث لم يقع للموكل فان كان الشراء

بالعين بطل الشراء

والاوقع الموكل وعند الاطلاق له شرأه من يعتق على موكله فيعتق كما مر ما بين ههنا من كماله وولاءه ولاعتق ونخالفه اقله ولى فيه ذامردودة (وليس للموكل ان يوكل بلا إذن إن تاتي منه ما وكل فيه) لان الموكل لم يرض بغيره نعم (٣٣٣) ولو كله في قبض دين قبضه واولس له مع احد

من عياله لم يضمن كما قاله
الجورى وقيد الاذرى
المرسل معه بكونه اهلا
للتسليم بان يكون رشيدا
وكان وجه اختصار ذلك في
عياله والذي يظهر ان المراد
بهم اولاده وعما اليك
وزوجاته اعتيادا استنابتهم
في مثل ذلك بخلاف غيرهم
ومثله ارسال نحو ما اشتراه
له مع احدهم ويؤخذ من
تعليهم منع التوكيل بما
ذكر انه لا فرق بين وكنك
في بيعه وفي ان يبيعه ولفرق
السبكي بينهما في الاول
يجوز التوكيل مطلقا دون
الثاني فيه نظر هنا للعرف
وان كان صحيحا في نفسه
(ولان لم تات ما وكل فيه
منه) (لكونه لا يحسنه اولا
يليق به) اويشق عليه
تعاطيه مشقة لا تحتل عادة
كما هو ظاهر (فله التوكيل)
عن موكله دون نفسه لان
التفويض لمثل له انما يقصد
به الاستنابة ومن ثم لو جمل
الموكل حاله او اعتقد خلاف
حاله امتنع توكيله كما اظهره
كلام الرافعي واستظهره
الاسنوى وباتى مثله في
قوله (ولو كثر) ما وكل فيه
(وعجز عن الاتيان بكه
فالمذهب ان يوكل) عن
موكله فقط (فما زاد على

واستيفاء ما غرمه من ثمنه سم على حج اه ع ش) والاوقع للموكل (والكلام في العيب المقارن اما الطارىء
فيقع فيه للموكل مطلقا سواء اشتراه بالعين او في الذمة اه ع ش (قوله وعند الاطلاق) اى إطلاق الموكل
التوكيل (قوله شرأه من يعتق الخ) اى وان علم بكونه يعتق عليه ولا نظر الى ضرر الموكل لتقصيره بعد التعيين
وظاهره وان كان الغرض من شرائه التجارة فيه من الموكل وعبارته مر كحج فيما مر بعد قول المصنف
فان وكفه في شرأه عبدا وجب بيان نوعه ولو اشترى من يعتق على الموكل صح وعق عليه بخلاف القراض لمنافاته
موضوعه اه ع ش (قوله لان الموكل لم يرض بغيره) زاد النهاية والمغنى ولا ضرورة كالمدع لا يودع اه
(قوله وارسله) اى الوكيل المقبوض (قوله من عياله) اى الوكيل (قوله لم يضمن كما قاله الجورى) الاوجه
خلافه مر اه سم عبارة النهاية وشمل كلامه ما لو اراد ارسال ما وكل في قبضه من دين مع بعض دينه
فيضمن ان فعله خلافا للجورى اه (قوله وعما اليك) ينبغي ومن يتعاطى خدمته وان لم يكن مملوكا اه سيد
عمر عبارة ع ش وينبغي ان يلحق بمن ذكر خدمته بجارة ونحوها اه (قوله اعتيادا استنابتهم الخ) خبر وكان
(قوله والذي الخ) جملة معترضة (قوله ومثله) اى ارسال ما قبضه من دين وكل في قبضه (قوله مع احدهم)
اى عياله (قوله ويؤخذ) الى المتن في النهاية (قوله بما ذكر) اى بقوله لان الموكل الخ والجار متعلق بالتعليل
(قوله في الاول) وهو وكنك في بيعه (قوله مطلقا) اى احسن الوكيل ما وكل فيه ولا يقبه ولم يعجز عنه اولا
(قوله دون الثاني) وهو وكنك في ان يبيعه ووجهه ان الثاني مشتمل على نسبة البيع للوكيل صريحا ولا
كذلك الاول اه ع ش (قوله فيه نظر) خبر ولفرق السبكي الخ (قوله هنا) يعنى في صيغة التوكيل (قوله
للعرف) اى لعدم الفرق بينهما في العرف (قوله وان كان صحيحا في نفسه) اى بحسب اللغة لانه فرق واضح
بين المصدر الصريح والمؤول به اه كردى وتقدم عن ع ش ما هو احسن من هذا قول المتن (لكونه
لا يحسنه) اى أصلا أما اذا احسنه لكن كان غيره فيه احدثق منه لم يجز التوكيل لان الموكل لم يرض بغيره
اه ع ش (قوله اويشق عليه) الى الفصل في النهاية (قوله انما يقصد الاستنابة) قضيته انه يتعين ذلك في حقه
وان صار اهلا لمباشرته بنفسه اه ع ش وسياق ما فيه (قوله ومن ثم) اى من اجل ان العلة ما ذكر
(قوله امتنع توكيله) اى ولو فعله لم يصح واذا سلم ضمن اه ع ش (قوله واستظهره الاسنوى) عبارة المغنى
وهو كما قاله الاسنوى ظاهر اه (قوله وباتى مثله) اى مثل قوله لو جمل الموكل الخ اه ع ش (قوله عن
مركله الخ) عبارة المغنى حيث وكله في هذه الاقسام فاما يوكل عن موكله فان وكل عن نفسه فالاصح في زيادة
الروضة المبح اه (قوله فقط) فلو وكل عن نفسه لم يصح واطلاق وقع عن الموكل اه نهاية قال الرشيدى
قوله واطلاق الخ لا يخفى جريانه في المسئلة الاولى وكان ينبغي ذكره هناك اه (قوله لانه المضطر اليه) الى المتن
في المغنى (قوله ثم رايت مجليا زيف الخ) اى في الذخائر اه مغنى (قوله القريب الخ) نعت المقابلة (قوله
ولو طرأ العجز لمرض الخ) فان كان التوكيل في حال عله بسفوره او مرضه جاز له ان يوكل نهاية ومغنى
وشرح الروض (قوله لم يجز له ان يوكل) اى وذلك لما تقدم من ان الموكل لم يرض بتصرف غيره لكن قضية
قوله مر ثم ولا ضرورة كالمدع الخ انه لو دعت الضرورة الى التوكيل عند طرو ما ذكر كان خيف تلفه
لوم يبيع ولم يتيسر الرفع الى قاض ولا اعلام الموكل جاز له التوكيل بل قد يقال بوجوبه وهو ظاهر وبقي عكسه
وهو ما لو وكل عاجزا ثم قدر هل له المباشرة بنفسه ام لا فيه نظر والاقرب الثاني اخذ من قول الشارح المار كحج

البائع في هذه الحالة بان قصر الوكيل ولم يصدق البائع ان الشرأه للموكل واخذ الثمن المعين فينبغى اخذها
سياق في مسائل الجارية ان يقال يردده الموكل على الوكيل ويغرمه بدل الثمن والموكل يبيعه بالظفر واستيفاء
ما غرمه من ثمنه (قوله لم يضمن كما قاله الجورى) الاوجه خلافا مر

الممكن) لانه المضطر اليه بخلاف الممكن أى عادة بان لا يكون فيه كبير مشقة لا تحتل غالبا فيما يظهر ثم رايت مجليا زيف
الوجه القائل بان المراد عدم تصور القيام بالكل مع بدل المجهود واعتمد مقابلة القريب مما ذكرته ولو طرأ العجز لمرض
مرض او سفر لم يجز له ان يوكل (ولو اذن في التوكيل وقال وكل عن نفسك ففعل فالثاني وكيل الوكيل) على الاصح لانه مقتضى الاذن

وللوكّل عزله ايضا كما اهتم به وكيل وكيله اذ من ملك عزل الاصل ملك عزل فرعه بالاولى وعبارة اصله تفهم ذلك ايضا الا اعتراض على المتن خلافا لنزع عمه (والاصح) على الاصح (٣٢٤) السابق (انه) اى الثانى (يعزل بعزله) اى الاول ليايه (والعزاله) بنحوه ووجهه وجزؤه

أو عزل الموكل له لانه نائبه
وسيعمل من كلامه فيما يعزل
به الوكيل انه يعزل بغير
ذلك (وان قال وكل عني)
وعين الوكيل او لا ففعل
(فالثاني وكيل الموكل وكذا
ان اطلق) بان لم يقل عني
ولا عنك (في الاصح) لان
توكيله للثالث تصرف
تعاطاه باذن الموكل فوجب
ان يقع عنه وفارق نظيره من
القاضي بان الوكيل ناظر
في حق الموكل لحمل الاطلاق
عليه وتصرفات القاضي
المسلمين فهو نائب عنهم
ولذا نفذ حكمه مستتبه
(وعليه فالغرض بالاستتابة
معاونته وهو راجع له
قلت وفي هاتين الصورتين)
وهما اذا قال عني او اطلق
(لا يعزل احدهما الاخر
ولا يعزل بانزاله) لانه
ليس وكلا عنه (وحيث
جوزنا للوكيل التوكيل)
عنه او عن الموكل (يشترط
ان يوكل امينا) فيه كفاية
لذلك التصرف وان عين له
الثمن والمشتري لان
الاستتابة عن الغير شرطها
المصلحة (الا ان يعين الموكل
غيره) اي الامين فيتابع تعيينه
لاذنه فيه نعم ان علم الوكيل
فسقه دون الموكل لم يوكله
على الاوجه كما يشتري ما عينه
الموكل ولا يعلم عيه والوكيل
يعلمه او عين له فاسقاط اذ فسقه
لم يحجز له توكيله على الاوجه
ايضا وقضية اطلاق المتن

لان التفويض له الخ لكن عبارة شرح المنهج لان التفويض مثل هذا لا يقصد منه عينه اه ومقتضاها انه
 قصد حصول الموكل فيه من جهة الوكيل فينتخير بين المباشرة بنفسه والتفويض الى غيره اه عش وفي
 الجبر مى عن القلوبى قوله بل عن موكله اى فقط بشرط علم الموكل به جزم حال التوكيل والا فلا بد من اذنه وله
 المباشرة بنفسه مع علمه بعجزه اى بتكاف المشقة ولو قدر العاجز فله المباشرة بالاولى لوزال العجز بل ليس له
 التوكيل حينئذ لقدرته اه وهذا هو الاقرب لاسيما في الصورتين الاخيرتين مامر في اشرح (قوله) وللموكل
 عزله اى وكيل الوكيل (ايضا) اى كما أن للوكيل عزله كما أنتمه اى أن الموكل عزله قوله ذلك اى أن
 للموكل عزله (قوله) ايضا اى كعبارة المصنف (قوله على الاصح السابق) ظاهره ان الاصح السابق
 ترتب عليه خلاف هل ينعزل بعزله وانعزاله ولا وليس كذلك بل الحاصل ان الخلاف هل هو في الحالة
 المذكورة وكيل الوكيل او وكيل الموكل فان قلنا بالاول انعزل بعزل الوكيل وانعزاله وان قلنا بالثاني فلا
 وحينئذ فلا بد من العناية بكلام الشارح مر ليصح بان يقال معنى قوله على الاصح السابق اى بناء عليه
 فالاصح مبنى على الاصح ومقابلة على مقابلة اه رشيدى (قوله) او عزل الموكل له اى الاول (قوله) لانه
 نائبه اى الثاني نائب الاول اه عش (قوله) انه ينعزل اى الثاني (قوله) بغير ذلك كيجزونه ولإغنامه
 اه عش (قوله) ودين الوكيل الخ) الاول حذف الواو (قوله) لان توكيله اى الوكيل (قوله) ان يقع
 عنه اى عن الموكل اه عش (قوله) وفارق نظيره الخ رد لدليل مقابل الاصح عبارة النهاية والمغنى
 والثاني ان وكيل الوكيل وكأنه قصد تسهيل الامر عليه كما لو قال الامام او القاضى لثائبه استتب فاستتاب
 فانه نائب عنه لاعن منييه و فرق الاول بان الوكيل ناظر في حق موكله فحمل الخ اذ قال عش قوله فانه
 نائب عنه اى عن النائب وقوله لاعن منييه اى الامام او القاضى اه (قوله) فهو اى نائب القاضى
 وكذا ضمير حكمه الخ (قوله) معاوته اى القاضى وكذا ضمير له (قوله) وهو اى نائبه وكان الاول
 التفريع قول المتن (ان يوكل امينا) شمل ما لو كان الامير رقية او اذن له سيده في التوكيل المذكور وهو
 واضح ثم قضية كلامه أنه لو وكل فاسقا لم يصح وان كان المثل تحت يد الموكل او غيره ولو انما وكل الفاسق في مجرد
 العقد وهو مقتضى كلام الشارح مر الا ترى فيما لو وكل الولي ففسق امكن قال حج ثم توجبها اهدم انعزاله
 بالفسق ان الذى يتجه ان محل مامر من منع توكيل الفاسق في بيع مال المجبور ما اذا تضمن وضع يده عليه
 ولا فلا وجه لمنعه من مجرد العقد له انتهى وهو صريح في جواز توكيل الفاسق حيث لم يسلمه المال اه عش
 (قوله) وان عين الخ) بينا المفعول (قوله) الثمن والمشتري) بفتح الزا نائب فاعله فالاولى في وكالة البيع
 ووكالة الشراء والثاني في وكالة الشراء فقط ويحتمل بعدائه بكسر الراء لثاني في وكالة البيع فقط (قوله)
 اى الامين) الى قوله وحاصله في المغنى (قوله) لم يوكله على الاوجه اعتمدهم وكذا قوله و فرق الاذرى
 الخ اه سم (قوله) او عين الخ) تطف على قوله علم الخ (قوله) انه لا يوكل غير الامين وان قال الخ) وهو
 كذلك نهاية مغنى (قوله) وقال السبكي الخ) عبارة النهاية والمغنى خلافا للسبكي وفارق ما لو قالت لوايها

(قوله والدوكل عزله أيضا كما أفهمه الخ) قال الاسنوى وإذ انما إنه وكيل الوكيل فقد قبل ليس للدوكل مباشرة عزله لأنه ليس بوكيله والاصح الجواز لأنه فرع الفرع فتستثنى هذه المسئلة كذا صرح الرافعي بجميع ما قلناه انتهى (قوله في المتن والاصح أنه يتعزل بعزله وانزاله) قال الاسنوى واعلم ان حاصل كلام المصنف الجزم بان الثاني وكيل الوكيل وحكاية وجهين مع ذلك في انزاله يعني الثاني بزل الوكيل وبانزاله وهذا فاسد في المعنى ومخالف لما قاله الرافعي ايضا من حكاية وجهين في النياية وبناء العزل عليهما كما قلناه عنه انتهى ويحاج بان قوله والاصح أنه يتعزل بعزله وانزاله ليس مفرعاً على قوله فالثاني وكيل الوكيل ولذا لم يصدره بالقاء وانما هو استئناف فلا ينافي انه مفرع على الخلاف في أنه وكيل الوكيل أو الموكل (لم يوكله على الاوجه)

أنه لا يركل غير الامين وان قال له وكل من شئت وقال السبكي الاوجه خلا له كما لو قالت زوجتي من شئت يجوز تزويجها الغير المكفء زوجتي

و فرق الأذرى بأن المقصود هنا حفظ المال وحسن التصرف فيه وغير (٣٢٥) الامين لابتاق منه ذلك وثم وجود صفة

كال هي الكفاءة وقد يتساح بتركها بل قد يكون غير الكفاء أصلم وحاصله أن القياس هو المتبادر وإن أمكن توضيح الفرق بأن المختل هنا بتقدير عدم الأمانة أصل المقصود من الموكل فيه وثم بعض توابعه لا هو فاعتبر ثم مالم يغتفر هنا فان قلت قضية تميز النكاح بالاحتياط أنه إذا جاز ذلك ثم كان قياسا هنا بالاولى قلت محل الاحتياط ان تركت للوكيل اجتهادا او باتيانها باللفظ العام أذنت له في كل أفراد من غير اجتهاد فلا تقصير منه مع سهولة الفاءت كما علم مما تقرر أولا (ولو وكل امينا) في شئ من الصور السابقة (ففسق لم يملك الوكيل عزله في الاصح والله أعلم) لانه اذن له في التوكيل دون العزل

(فصل) في بقية من أحكام الوكالة أيضا وهي مايجب على الوكيل عند التقيد له بغير الاجل ومخالفته للمأذون وكون يده بدامانة وتعلق أحكام العقده (قال بع لشخص معين) هو أعنى قوله معين هنا وفيما بعده حكاية لفظ الموكل بالمعنى فان الموكل لا يقول ذلك بل من فلان وهذا واضح فايراد مثله

زوجني من شئت الخ بأن المقصود الخ (قوله و فرق الأذرى الخ) اعتمده النهاية والمعنى (قوله هنا) أى في التوكيل في المال (قوله وثم) أى في التوكيل في التزويج (قوله وقد يتساح بتركها) أى لحاجة القوت او غيره اه معنى (قوله وحاصله) أى حاصل ما هنا (قوله هنا) أى في التوكيل في المال و (قوله وثم) أى في التوكيل في النكاح (قوله بالاولى) أى لانه ثم لا خيار لها وهنا يستدرك اه معنى (قوله إن تركت) أى المرأة الموكلة (قوله في كل افراد الزوج) (قوله منه) أى الوكيل (قوله مما تقرر أولا) هو قوله وقد يتساح بتركها الخ (قوله في شئ من الصور السابقة) أى حيث وقع التوكيل عن الموكل اه رشيدى (قوله من الصور السابقة) ينبغي استثناء ما إذا واكل عن نفسه باذن موكله لما تقدم ان له حينئذ عزله وإن لم يفسق فاذا فسق اولى فان قيل فينبذ يشكل قوله الصور بصيغة الجمع لان الكلام في صور التوكيل بالاذن بدليل تعليله فلم يبق إلا صورتان مالموافقا لكل عنى ومالموافقا قلت يمكن ان يكون الجمع باعتبار ان كلامهما صورتان نظرا لتعيين الموكل الوكيل وعدم تعيينه ويجوز ان يجعل الكلام في أعم من صرر الاذن ولا ينافيه التعليل لقراءة اذن فيه بالبناء للمفعول أى أذن له ولو من جهة الشرع اه سم أى ولو عبر بصيغة التثنية كفى المعنى وبعض نسخ النهاية لسلم عن الاشكال وتكلف الجواب (فصل في بقية من أحكام الوكالة) (قوله في بقية من أحكام الوكالة) الى قوله ويرد بمنع في النهاية إلا قوله وإلا فالاذن الى انه لو ظهر وقوله وافهم الى ولية اليوم وما نبه عليه (قوله بغير الاجل) أى واما التقيد بالاجل فقد مر حكمه (قوله ومخالفته) عطف على قوله مايجب الخ بتقدير مضاف والاصل وحكم مخالفته فخذف المضاف وأقم المضاف اليه مقامه لان المخالفة ليست من الاحكام اه عش أقول وكذا قوله وكون بده الخ وقوله وتعلق الخ عطفان على قوله مايجب الخ قول المتن (قال بع) ومثل البيع غيره من العقود كالنكاح والطلاق اه عش (قوله بل من فلان) أى بل يقوم من فلان أى مثلا كن هذا ومن فقيه صالح فيما يظهر (قوله تعين) ظاهره انه يبيع منه ويمتنع البيع من غيره وان لم يدفع هو إلا ثمن المثل وإن رغب غيره بزيادة عن ثمن المثل وينبغي ان يحل التعين إذا لم تدل القرينة على عدم إرادة التقيد به وانه لو كان لوم بيع من غيره نهب المبيع وفات على المالك جاز البيع من غيره للقطع برضا المالك بذلك وأن المراد التقيد به في غير مثل هذه الحالة فان قلت قياس ذلك ان الشخص لوم باذن في بيع ماله لاحد فرأى شخص انه لوم يبيعه بغير اذنه نهب وفات على مالكة انه يجوز بيعه قلت فيه نظر والفرق واضح لانه هنا اذن في البيع في الجملة بخلافه هناك فانه لا إذن مطاقا سم على حج أقول وينبغي ان محل المنع إذا لم يغلب على ظنه رضا مالكة بان يبيعه وإلا فلا وجه لل منع وقيل بمنه في عدم صحة بيع الفضولى وغاية الامر ان هذا منه وفرضه في الشخص المعين ليس قيدا بل مثله المكان المدين إذا خرج عن الأهلية فقيه التفصيل المذكور فيجوز له البيع في غيره حيث خيف عليه النهب او التلف لوم يبيعه في غيره مالم يخرج السوق المعين عن الصلاحية مع بقاء الامن في البلد وعدم الخوف على الموكل فيه فلا يجوز بيعه في غير المكان المعين اه عش اه والحاصل ان محل تعين ما ذكره الموكل في التوكيل من نحو المشتري إذا لم تسكن هناك قرينة ملغية للتعين ولا علم الوكيل لرضا الموكل بغيره فعند وجود أحدهما يجوز له المخالفة ويصح العقد للوكيل (قوله لانه قد يكون الخ) ولو امتنع

اعتمده مر وكذا الاوجه الآتى في قوله و فرق الأذرى الخ (قوله في شئ من الصور السابقة) ينبغي استثناء ما إذا واكل عن نفسه باذن موكله لما تقدم ان له حينئذ عزله وان لم يفسق فاذا فسق اولى فان قيل فينبذ يشكل قوله الصور بصيغة الجمع لان الكلام في صورة التوكيل بالاذن بدليل تعليله ولم يبق إلا صورتان مالموافقا لكل عنى ومالموافقا قلت يمكن ان يكون الجمع باعتبار ان كلامهما صورتان نظرا لتعيين الموكل الوكيل وعدم تعيينه ويجوز ان يحول الكلام في أعم من صرر الاذن ولا ينافيه التعليل لقراءة اذن فيه بالبناء للمفعول أى أذن له ولو من جهة الشرع (فصل) في بقية من أحكام الوكالة أيضا الخ (قوله تعين) ظاهره أن يبيع منه ويمتنع البيع من غيره وان على المصنف هو التساهل تعين لانه قد يكون له غرض في تخصيصه كطبيب ماله بل وان لم يكن له غرض أصلا عملا باذنه

المعين من الشراء لم يجوز بيعه لغيره بل تراجع الموكل وينبغي أن يحله ما لم يغلب على الظن أنه لم يرد به بخصوصه بل لسبب البيع منه بالنسبة لغيره اه عش (قوله ولا يصح بيعه لو كيله) اقتصر عليه المغني وسكت عن تقييد ابن الرفعة وقال عش وينبغي أن يحل البطلان إن لم يكن وكيله مثله أو أرفق منه أخذنا بما ذكره فيما لو قال بع من وكيل زيد فباع من زيدا وفي البجيرمي عن الشوري ومعه كما قال الأذري إذا كان المعين ممن يتعاطى الشراء بنفسه بخلاف ما لو كان نحو السلطان ممن يتعاطى الشراء بنفسه فإنه يصح من وكيله اعتبارا بالعرف اه وفي سم ما يوافقه (قوله لو كيله) أي أو عبده وفاقا لم على منعه اه عش (قوله وقيد الخ) أي عدم الصحة عبارة النهاية فلو باع من وكيله لم يصح سواء اتقدم الإيجاب أم القبول ولم يصح بالسفارة أم لا كما شمله كلامهم خلافا لابن الرفعة اه (قوله تقدم الإيجاب) أي طلقا اه سيد عمر (قوله ولم يصح بالسفارة) قيد لتقدم القبول قال في المطلب إذا تقدم قبول الوكيل وصرح بالسفارة كاشتريت هذا منك لزيد فقال بعك صح وإن تقدم الإيجاب ثم قبل الوكيل لم يصح صرح بالسفارة أم لا لأن الإيجاب فاسد اه كردى وفي السيد عمر وعش ما يوافقه وقال الرشيدى قوله رم خلافا لابن الرفعة أي في تقييده البطلان بما إذا تقدم الإيجاب أو القبول ولم يصح بالسفارة أي بخلاف ما إذا تقدم أحدهما وصرح بالسفارة في المتقدم فإنه يصح عنده اه (قوله أي لزيد) أي دون نفس الوكيل اه عش (قوله بطل أيضا) جزم به المغني وشرح المنهج وسكتا عن قول الشارح وإنما يتجه الخ (قوله وإنما يتجه الخ) ولومات زيد بطلت الوكالة كما صرح به الماوردى بخلاف ما لو امتنع من الشراء اذ تجوز رغبته فيه بعد ذلك والأوجه أنه لو قال بع هذا من أيتام زيد ونحو ذلك حل على البيع ولو لم يهره ولا نقول بفساد الوكيل اه نهاية قال عش قوله ولا نقول بفساد الوكيل وعليه فهل يصح البيع من الأيتام ولو بلغوا رشداً فيه ونظر والمتجه الصحة لأنه إنما انصرف للولي للضرورة فإذا كملوا إجاز البيع منهم لزوال السبب الصارف سم على حجب وظاهره وإن كان الولي أسهل في المعاملة منهم وهو ظاهر اه (قوله أو أرفق) الأولى إسقاط الألف (قوله وبه فارق) أي بقوله فالأذن في البيع الخ (قوله ما رعبدل) أي في قوله بل وإن لم يكن له غرض اه سيد عمر (قوله والأذري الخ) أي وبحت الأذري عبارة النهاية فلو باع من وكيله لم يصح نعم لودلت قرينة على إرادة الربح وأنه لا غرض له في التعيين سواء لكون المعين برغب في تلك السلعة كقول التاجر لغلامه بع هذا على السلطان فالمتجه كما قاله الزركشي جواز البيع من غير المعين واعتراض الخ اه قال الرشيدى قوله مر فالمتجه كما قاله الزركشي الخ كان المناسب حيث هو ضعيف عنده كما سيأتي أن يقول قال الزركشي فالمتجه الخ اه (قوله لم يتعين) اعتمده المغني وسم وعش (قوله لا غيره) أي في الجملة وفي الظاهر والإلم يتات قوله لم يتعين فليتأمل اه سم (قوله في البحث) أي بحث الأذري (قوله من أصله) كأنه إنما زاده لتلايسبق الذهن

لم يدفع هو إلا ثمن المثل وإن رغب غيره بزيادة على ثمن المثل لأنه لا عبرة بهذه الزيادة لا متنازع البيع من الراغب بهافى كالعدم فليراجع وينبغي أن يحل المثل إذا لم تدل القرينة على عدم إرادة التقييد به وأنه لو كان لو لم يع من غير نهب المبيع وفات على المالك جاز البيع من غيره للقطع برضا المالك بذلك وأن مراده أن التقييد به في غير مثل هذه الحالة فإن قلت قياس ذلك أن الشخص لو لم ياذن في بيع ماله لأحد فرأى شخص أنه أن لم يبعه بغير إذنه نهب وفات على مالكه أنه يجوز بيعه قلت فيه نظر والفرق ظاهر لأنه هنا أذن في البيع في الجملة بخلافه هناك فإنه لا إذن مطلقاً ثم رأيت أن قولي أو لا ينبغي أن يحله إذا لم تدل القرينة الخ موافق لقول الأذري أنه لو ظهر بالقرينة الخ في الجملة (قوله ولا يصح بيعه لو كيله) قال في شرح المنهج كافي الروضة عن البيان وفي غيرها عن الإصحاح اه وبحت الأذري الصحة فيما إذا كان الموكل ممن يتعاطى الشراء بنفسه كالسلطان وظاهر أنه يصح البيع هنا من نفس الموكل كالسلطان وقال أن قضية الفرق أنه لو جرى العقد على وجه لا يقدر فيه دخول المالك في ملك الوكيل صح (قوله بطل أيضا) اعتمده مر (قوله لا غيره) أي في الجملة وفي

ولا يصح بيعه لو كيله وقيد
ابن الرفعة بما إذا تقدم
الإيجاب أو القبول ولم
يصرح بالسفارة وبحت
البليغني أنه لو قال بع من
وكيل زيد أي لزيد فباع من
زيد بطل أيضا وإنما يتجه
أن كان الوكيل أسهل منه
أو أرفق وإلا فالأذن في
البيع منه وبه فارق ما مر
بعد بل والأذري أنه لو
ظهر بالقرينة أن التعيين
إنما هو لغرض الربح
فقط لكون المشتري ممن
يرغب فيه لا غيره لم
يتعين واعتراض بأنه
لرغبته فيه قد يزيد في
الثمن وهذا غرض صحيح
وأقول في البحث من
أصله نظر

إلى قوله واعترض اه عش (قوله) لانه إنما يتأني على الوجه الآتي الخ) فيه بحث لأن حاصل بحث الأذرعى ان القرينة لودلت على ان المقصود حصول الربح وان المشتري غير منظور اليه لذاته بل لكونه ممن يحصل منه الربح لكونه من جملة الراغبين لم يتعين حينئذ لحصول المقصود بالبيع من غيره إذا رغب في دفع ما يرغب المعين في دفعه لانه لا مزية حينئذ للمعين على غيره وبهذا يندفع قوله لولا ان ذلك المعين قد يزدخ لان المراد ان غيره ايضا يريد ان البيع منه بما يرغب به المعين بحيث لا يتفاوت الحال بين البيع من المعين والبيع من غيره أو يكون البيع من غيره أحظ لكن قد يناق ذلك قوله ممن يرغب فيه لا غيره وإيجاب بان المراد لا غيره في الجملة أو ظاهر أو لا لم يثبت قوله لم يتعين وقوله فأتضح الخ ذلك لان الأذرعى لم يدع ان تعيينه يناق غرضه بل ادعى ان القرينة دلت على ان المعين وغيره سواء في صحة البيع من كل اذارغب غيره بما يرغب هو به أو ازيد والحاصل ان القرينة هنا دلت على إلغاء التعيين فعمل بها وفي مسئلة المكان لم تدل على ذلك فاعتبر التعيين فيها حتى لودلت هناك على الغائه فلا مانع من التزام الغائه فلا فرق بينهما فليتأمل وبما قررناه يظهر اندفاع الاعتراض الذي حكاه بقوله واعترض الخ أيضا اه سم (قوله كيوم) الى قوله كالمو قال في المغنى لا أقوله والفرق الى ولو قال (قوله) ولو في الطلاق) كالعتق اه سم عبارة عش قوله وأوفى الطلاق غاية لتعين للزمان الذي ذكره في التوكيل اه وعبارة المغنى وفائدة التقيد بالزمان انه لا يجوز قبله ولا بعده وذلك متفق عليه في البيع والعتق وأما الطلاق فلو وكاه به في وقت معين فطلق قبله لم يقع أو بعده فكذا على المعتمد اه (قوله ممنوع) خبر والفرق الخ (قوله أول جمعة الخ) دل على أنه قال ذلك قبل دخول يوم الجمعة وبوم العيد وبقي ما لوقاله في يوم الجمعة أو العبد فهل يحمل على بقيته أو

الظاهر أو لا لم يثبت قوله لم يتعين فليتأمل (قوله) لانه إنما يتأني على الوجه الآتي) فيه بحث لأن حاصل بحث الأذرعى ان القرينة لودلت على ان المقصود حصول الربح وان المشتري غير منظور اليه لذاته بل لكونه ممن يحصل منه الربح لكونه من جهة الراغبين لم يتعين حينئذ لحصول المقصود بالبيع من غيره فجاز البيع من غيره إذا رغب في دفع ما يرغب المعين في دفعه لانه لا مزية حينئذ للمعين على غيره وبهذا يندفع قوله لولا ان ذلك المعين قد يزدخ لان المراد ان غيره ايضا يريد ان البيع منه بما يرغب به المعين بحيث لا يتفاوت الحال بين البيع من المعين والبيع من غيره أو يكون البيع من غيره أحظ لكن قد يناق ذلك قوله ممن يرغب فيه لا غيره وإيجاب بان المراد لا غيره في الجملة أو ظاهر أو لا لم يثبت قوله لم يتعين وقوله فأتضح الخ ذلك لان الأذرعى لم يدع ان تعيينه يناق غرضه الخ بل ادعى ان القرينة دلت على ان المعين وغيره سواء في صحة البيع من كل اذارغب غيره بما يرغب هو به أو ازيد والحاصل ان القرينة هنا دلت على إلغاء التعيين فعمل بها وفي مسئلة المكان لم تدل على ذلك فاعتبر التعيين فيه حتى لودلت هناك على الغائه فلا مانع من التزام الغائه فلا فرق بينهما فليتأمل وبما قررناه يظهر اندفاع الاعتراض الذي حكاه بقوله واعترض الخ أيضا لا يقال غاية القرينة لدلالة على عدم تعلق الغرض بخصوص المعين وقد دل قول المصنف وفي المكان وجه اذا لم يتعلق به غرض على التعيين على الصحيح مع عدم تعلق الغرض بخصوص المعين فلا اعتبار مع ذلك بالقرينة لانه لا تناقض لفرق بينهما لان القرينة تدفع احتمال تعلق الغرض باطنا بخلاف قوله المذكور فانه إنما دل على لانه اعتبارا بانتهاء الغرض ظاهرا وبجر ذلك لا يدفع احتمال غرض باطن فاذا دفعته القرينة فينبغي العمل بها وبما يؤيد العمل بها عدم تعيينه إذا قدر الثمن ولم ينع عنه غيره إذ ليس هذا إلا من العمل بالقرينة ولو سلم أنه ليس منه فالعمل يناق معناه فليتأمل (فرع) لو وكاه في البيع لا يتم زيد فهل يصح التوكيل ويحمل على البيع لو ليهم لهم أو يفسد لعدم امكان البيع منهم فيه نظروا المتجه الاول وعليه فهل يصح البيع من الايتام لو بلغوا رشدا فيه نظر ويتجه الصحة لانه إنما انصرف للولي لقصورهم فاذا كملوا جاز البيع منهم لزوال السبب الصارف بخلاف ما لو وكاه لبيع من زيد لا يصح بيعه من وكيله وبالعكس لانه لما تأنى البيع من كل منهما وكان معتادا دل الحال على التقيد بخصوص المذكور (قوله) ولو في الطلاق) كالعتق

لانه إنما يتأني على الوجه الآتي في المكان إلا أن يفرق بأن التعيين ثم لم يعارضه ما يلغيه وهنا عارضته القرينة الملغية له لولا أن ذلك المعين قد يزيد على ثمن مثله وذلك موافق لغرضه وهو زيادة الربح فأتضح أن تعيينه لا يناق غرضه بل يوافقه خلافا للأذرعى (أو) في (زمن) معين كيوم كذا أو شهر كذا تعين فلا يجوز قبله ولا بعده ولو في الطلاق والفرق بينه وبين العتق بانه يختلف باختلاف الاوقات في الثواب بخلاف الطلاق ممنوع بل قد يكون له غرض ظاهر في طلاقها في وقت بخصوصه بل الطلاق أولى لحرمته زمن البدعة بخلاف العتق ولو قال يوم الجمعة أو العيد مثلا تعين أول جمعة

أو عيديلقيه كالقول في الصيف جدا فجاء الشتاء قبل الشراء لم يكن له شراؤه في الصيف الآتي وأفهم قوله الجمعة أو العيد أن يوم الجمعة أو عيد بخلافه وهو محتمل إلا أن يقال الملاحظ فيهما (٣٢٨) واحد وهو صدق المنصوص عليه بأول ما يلقاه فهو محقق وما بعده مشكوك فيه فيتمين

على أول جمعة أو عيديلقيه بعد ذلك اليوم فيه نظر والأقرب الثاني لأن عدوله عن اليوم إلى يوم الجمعة أو العيديلقية على عدم إرادته ببقية اليوم أه عش (قوله أو عيديلقيه) المراد بالعيد ما يسمى عيداً شرعاً كالنظر والاضحى وينبغي أن مثل ذلك ما لو اعتاد قوم تسمية أيام فيما بينهم بالعيد كالنصارى إذا وقع ذلك فيما بينهم فيحمل على أول عيد من أعيادهم يكون بعد يوم الشراء ما لم يصرحوا بخلافه أو تدل القرينة عليه أه عش وقوله الشراء صوابه التوكيل (قوله في الصيف) متعلق بأشترى المقدر وقوله جدا مفعوله ويحتمل أن الظرف متعلق بقال عبارة النهاية كالأول وله لبشترى له جدا في الصيف فجاء الشتاء قبل الشراء لم يكن له شراؤه في الصيف الآتي أه قال عش قوله جدا في الصيف هل صورة ذلك أن يقول الموكل أشترى جدا في الصيف فيحمل على صيف يليه أو هرليه كما هو مقتضى التشبيه أو يكفي وقوع الوكالة في الصيف وإن لم يذكر أه أى لفظ في الصيف عملاً بالقرينة فيه نظر ولا يبعد الثاني أه وقوله عش فيحمل على صيف يليه أى إذا كان وقع التوكيل في الشتاء وقوله أه وفيه أى إذا وقع التوكيل في الصيف وهذا الحمل بشقيه مبنى على أن في الصيف متعلق بشترى وقوله أو يكفي الخ مبنى على أنه متعلق بوكله وقوله الثاني أى قوله ويكفي الخ (قوله وأفهم قولهم) أى المار في قوله ولو قال يوم الجمعة الخ أه سم عبارة الكردى بمعنى أفهم ذكرهما معرفتين أنه لو ذكرهما نكرتين لا يتعين أول جمعة الخ أه (قوله بخلافه) أى فلا يتقيد بالجمعة التي تليه أه عش (قوله فيتعين الأول) أى أول جمعة أو عيديلقيه (قوله ولية اليوم مثله) مبتدأ وخبر (قوله ومن ثم) أى من أجل التقييد بالاستواء (قوله أخفاه) أى المبيع أو البيع عبارة المغنى قد يكون له فيه غرض خفي لا يطلع عليه أه وهى أحسن (قوله نعم لو قدر الثمن الخ) لم يستثنوا نظير هذا في تعيين الزمن فليحرر الفرق وقد يفرق بشدة تفاوت الغرض بالتقدم والتأخر في إزالة الملك سم على حجج وإذا تأملت ما تقدم من قوله سم والحاصل الخ علمت أنه لا فرق بين الثلاثة أه عش (قوله صح البيع الخ) فلا يتعين ذلك المكان كما عبر به الروض أه سم وقال عش قد يشكك صحة البيع مع ما ذكر بما علل به من أن بقصد إخفاءه ومجرد البيع بالثمن المذكور وقد يفوت معه الإخفاء أه عش (قوله قال القاضي اتفاقاً) أى ولو قبل مضى المادة التي يتأتى فيها الوصول إلى المكان المأذون فيه لأن الزمان إنما اعتبر تبعاً للمكان لتوقفه عليه فلما سقط اعتبار المتبوع سقط اعتبار التابع سم على حجج أه عش (قوله مردود بان المانع الخ) قد يتأخر فيه قوله الاتي ويرده بمنع الخ (قوله أن علم ذلك الخ) ينبغي أن يأتى نظير ذلك في تعيين الشخص والزمن أه سيد عمر (قوله فالقرائن مختلفة) أى فيعمل بالقوية دون الضعيفة (قوله بهذا) أى بقوله أن علم ذلك الخ (قوله الثاني) أى قوله أو بقرينة حاله الخ (قوله وهو) أى ما يصرح بأن الخ (قوله فلم يتأت فيه نظر الخ) قد قدمنا عن عش في حاشية قول الشارح نعم لو قدر الثمن الخ أو منعه ترجيح أنه لا فرق

الأول هنا أيضاً ولية اليوم مثله أن استوى الراغبون فيهما ومن ثم قال القاضي لو باع أى فيما إذا لم يعين زمن اليبلا والراغبون نهراً أكثر لم يصح (أو) في مكان معين تعين وإن لم يكن تقدمه أجود ولا الراغبون فيه أكثر لأنه قد يقصد إخفاءه نعم لو قدر الثمن ولم ينه عن غيره صح البيع في غيره قال القاضي اتفاقاً ورد السبكي له باحتمال زيادة راغب مردود بان المانع تحققها لا توهمها (و) في المكان وجه) أنه لا يتعين (أذا لم يتماق به غرض) للموكل ولم ينه عن غيره لأن تعيينه حينئذ اتفاق وانصر له السبكي وغيره وورد بمنع كونه اتفاقاً كيف والأغراض أمرها خفي فوجب التقييد بنص الاذن لاحتمال أن له غرضاً في التعيين بل هو الظاهر المتعين لصون كلام الكامل عن الإلغاء ما أمكن على أن قوله إذا لم يتعلق به غرض للموكل أن علم ذلك بنص الموكل عليه تعين الغاء التعيين اتفاقاً أو بقرينة حاله فالقرائن مختلفة وهذا يزيد اندفاع الانتصار للثاني ثم رأيت ما صرح بأن المراد الثاني وهو قولهم أن

(قوله وأفهم قولهم) أى المار في قوله ولو قال يوم الجمعة الخ (قوله في الملتن تعين) أى فلا يصح البيع في غيره (قوله وإن لم يكن الخ) عبارة الروض وشرحه ولو لم يكن له في ذلك غرض ظاهر انتهى فقوله الاتي وفي المكان وجه إذا لم يتعلق به غرض أى ظاهر (قوله نعم لو قدر الثمن الخ) لم يستثنوا نظير هذا في تعيين الزمن فليحرر الفرق وقد يفرق بشدة تفاوت الغرض بالتقدم والتأخر في إزالة الملك (قوله صح البيع الخ) فلا يتعين ذلك المكان كما عبر به في الروض (قوله صح البيع في غيره قال القاضي اتفاقاً) أى ولو قبل مضى المادة التي يتأتى فيها الوصول إلى المكان المأذون فيه واستشكل بأن اللفظ دل على المسافة وعلى البيع في البلد خرج الثاني لدليل في الأول وهو قياس اعتبار المسافة فيما لو وهبه أو رهنه ما بيده وأوجب أنه إذا لم يحافظ على المنصوص عليه وهو المكان لاتفاء الغرض فيه فكيف يراعى المتضمن وهو الزمان قال شيخنا في الكنز وفيه نظر لأن هذا يختلف لعارض وهذا لامعارض له فكانه قال له به في يوم كذا ويحجب بأنه لم ينص على الزمان ظهر أنه غير

وجد غرض ككثره راغب أو أجدية فقد تعين وإلا فوجهان فإن قلت لم يجر هذا الوجه في الزمن قلت لأن النص بين عليه قد يضطر إليه لاحتياجه لثمة أو لآرادته سفر أعقبه فلم يتأت فيه ما نظر إليه الضيف هنا من أنه قد تقوم قرينة على أنه لا يتعلق به غرض

بين الثلاثة في عدم التعيين عند وجود القرينة الدالة على الغاء التعيين (قوله ومع جواز النقل) الى المتن في النهاية (قوله ومع جواز النقل) اي على هذا الوجه المرجوح وعبارة قسم على حجب هذا فرع الاسنوى على هذا الوجه ويمكن تقريره على الاول ايضا فيما اذا قدر الثمن ولم ينه عن البيع في غيره كما هو قضية كلام الشيخين لكن عبر الشارح في شرح الارشاد بقوله ومتى نقله لغير ما وجب عليه البيع فيه ضمن الثمن والمثمن انتهى فافهم عدم الضمان حيث جاز النقل اذ لا يتعين حينئذ البيع فيه وهو متجه معنى اه ع ش اذ الظاهر ان الضمان فرع جواز النقل وجرد وجوده عادية كتنظيره من القراض للدخالة قال في اصل الروضة بل لو اطلق التوكيل ضمن الثمن والمثمن وان قبضه وعاد به كتنظيره من القراض للدخالة قال في اصل الروضة بل لو اطلق التوكيل في البيع في بلد فليبيع فيه فان نقله ضمن اه وهذا معنى على ظاهر اطلاق المتن بقطع النظر عن الاستدراك المتقدم في شرحه منه وغيره (قوله يضمن الخ) يظهر ان محله حيث لم ينص الماركل على انه لا غرض له في التعيين كما يشير الى ذلك قوله الآتي فقد لا يظهر له غرض ويكون له غرض خفي اه سيد عمر وتقدم عن سم ما حاصله ان القرينة الدالة على الغاء تعيين المكان كالنص عليه (قوله وبفرق الخ) اي على هذا الوجه ايضا اه ع ش اي وعلى الاول ايضا فيما اذا قدر الثمن ولم ينه عن البيع في غيره كما مر آفناع سم (قوله من كل وجه) قد يكون شرطه الحفظ في المكان الخاص لعنى خفي علينا سم على حجب وقد يقال اشتغال المكان الموصوف بها ذكر على معنى خفي بعيد بخلاف الاسواق فان اختلافها في انفسها يكسر فر بما علم الماركل في بعضها معنى خفي على الوكيل اه ع ش (قوله ويكون له غرض الخ) الاول حذف يكون (قوله ولو بقاء) الى قوله والحق في المعنى الا قوله وقد يجاب الى وانما جاز الى قول المتن وان ساوته في النهاية الا ما ذكر (قوله وبه فارق الخ) اي وبفوات الاسم فارق ما نحن فيه البيع عند الاطلاق بالغبن اليسير حيث صح الثاني دون الاول (قوله لانه) اي الغبن اليسير (قوله كونه) اي البيع (قوله بل عليه اذا وجد راغب الخ) عبارة المعنى قوله له يشعر بجواز البيع بالمائة وهناك راغب بن بادة وليس مراد افان الاصح في زيادة الروضة المنع لانه مأمور بالاحتياط والغلبة فلو وجدته في زمن الخيار لزمه الفسخ فلو لم يفسخ انفسخ البيع قياسا على ما مر اه (قوله بل عليه الخ) ينبغي ان هذا بخلاف ما لو قال له الموكل بيع بكم شئت حيث يجوز له البيع بالغبن وان تيسر خلافه لانه جعل القدر الى خيرته مرسى على حجب اقول وقد يتوقف ليه وقال بعدم الفرق كما تقدم عنه ايضا اه ع ش (قوله كما مر) اي في شرح قوله ولا يغبن فاحش اه كرى (قوله ولو من غير جنسها) كما تفرغ ووب اودينار معنى ونهاية (قوله كسكرة بصحاح الخ) قياس ما مر ان محل الامتناع حيث لم تقم قرينة على انه انما عين الصفة لتيسر حال لعدم ارادة خلافها سيما اذا كان غير ما انتفع اه ع ش (قوله قال الغزالي الخ) اعتمدهم راهم عبارة النهاية نعم لو قال بعه منه بمائة وهو يساوي خمسين لم تتمتع الزيادة كما قاله الغزالي اه رياتي عن المعنى ما يوافقه (قوله وانما جاز لو كبله في خلع الخ) اي مع انه نظير بعه لزيد بمائة اه سم فلا محابة الخ عبارة المعنى وذلك قرينة دالة على عدم قصد المحاباة ولذلك قيد ابن الرفعة المنع في الاولى بما اذا كانت المائة دون ثمن المثل لظهور قصد المحاباة

مراد ولذلك لم ينظر اليه انتهى ويحجب ايضا عن كل من اصل الاشكال ومن النظر بان الزمان انما اعتبر تبعا للكان لتوقفه عليه فلما سقط اعتبار المتبوع سقط اعتبار التابع (قوله ومع جواز النقل لغيره يضمن) هذا فرعه الاسنوى على هذا الوجه ويمكن تقريره على الاول ايضا فيما اذا قدر الثمن ولم ينه عن البيع في غيره كما هو قضية كلامه كالشيخين لكن عبر الشارح في شرح الارشاد بقوله ومتى نقله لغير ما وجب عليه البيع فيه ضمن الثمن والمثمن انتهى فافهم عدم الضمان حيث جاز النقل اذ لا يتعين حينئذ البيع فيه وهو متجه معنى (قوله وبفرق الخ) دفع لاشكال الاسنوى (قوله ان المدار ثم على الحفظ الخ) قد يكون شرطه الحفظ في المكان الخاص لمعنى خفي عليه (قوله فتدلا يظلم الخ) هذا منقح في الودعة في الفرق نظر (قوله وبه فارق البيع) اي عند الاطلاق (قوله وله بل عليه الخ) ينبغي ان هذا بخلاف ما لو قال له الموكل بيع بكم شئت حيث يجوز له البيع بالغبن وان تيسر خلافه لانه جعل القدر الى خيرته مرسى (قوله قال الغزالي الخ) اعتمدهم (قوله وانما

مراد ولذلك لم ينظر اليه انتهى ويحجب ايضا عن كل من اصل الاشكال ومن النظر بان الزمان انما اعتبر تبعا للكان لتوقفه عليه فلما سقط اعتبار المتبوع سقط اعتبار التابع (قوله ومع جواز النقل لغيره يضمن) هذا فرعه الاسنوى على هذا الوجه ويمكن تقريره على الاول ايضا فيما اذا قدر الثمن ولم ينه عن البيع في غيره كما هو قضية كلامه كالشيخين لكن عبر الشارح في شرح الارشاد بقوله ومتى نقله لغير ما وجب عليه البيع فيه ضمن الثمن والمثمن انتهى فافهم عدم الضمان حيث جاز النقل اذ لا يتعين حينئذ البيع فيه وهو متجه معنى (قوله وبفرق الخ) دفع لاشكال الاسنوى (قوله ان المدار ثم على الحفظ الخ) قد يكون شرطه الحفظ في المكان الخاص لمعنى خفي عليه (قوله فتدلا يظلم الخ) هذا منقح في الودعة في الفرق نظر (قوله وبه فارق البيع) اي عند الاطلاق (قوله وله بل عليه الخ) ينبغي ان هذا بخلاف ما لو قال له الموكل بيع بكم شئت حيث يجوز له البيع بالغبن وان تيسر خلافه لانه جعل القدر الى خيرته مرسى (قوله قال الغزالي الخ) اعتمدهم (قوله وانما

جاز لو كيله في خلعه بمائة الزيادة لانه غالباً يقع عن شقاق فلا محابة فيه والحق به الملو وكاه في العفو عن القود بنصف الدية لعني بالدية ليصح بها وفيه نظر اذ لا قرينة هنا تنافي قصد (٣٣٠) المحابة بخلاف الخلع وقرينة قتلته لورثته تبطلها بما حته بالعفو عنه لا سيما مع نصفه على

النقص عن البذل الشرعى والشراء كالبيع في جميع ما من نعم في اشترى عبد فلان بمائة يجوز النقص عنها والفرق ان البيع يمكن من المعين وغيره فتمحض النعنين للمحابة والشراء لتلك العين لا يمكن من غير ما لكما فقد يكون تعيينه لاجل ذلك دون المحابة (ولو قال اشترى هذا الدينار شاة ووصفها) بان بين نوعها وغيره مما مر في شراء العبد والالم يصح التوكيل فان ارى بالوصف از يدع امر ثم كان شرط الوجوب رعاية الوكيل له في الشراء للصحة التوكيل حتى يبطل بفقده (فاشترى به شاتين بالصفة فان لم تساوا واحدة) منهما (ديناراً لم يصح الشراء للوكل) وان زادنا على دينار لان غرضه لم يحصل ثم ان وقع بعين الدينار بطل من اصله وفي الذمة ونوى الموكل وكذا ان سماه خلافا لما وقع للاذرعى هنا وقع للوكيل (وان ساوته كل واحدة فالظاهر الصحة) اى صحة الشراء (وحصول الملك فيها للوكل) لحصول مقصود الموكل بزيادة وان لم توجد الصفة التي ذكرها في الزائد على الاوجه وان

حينئذ بخلاف ما اذا كانت ثمن المثل فاكثر اهـ (قوله الحق به الخ) معتمداه عـش (قوله وفيه نظر) اى الالحاق (قوله يبطلها الخ) بمنوع سم على حجاج الى جواز ظنه عدم قدرة المجنى عليه على الزيادة على النصف او عدم الرضا بالزيادة اعم من (قوله والشراء كالبيع) ولو امره ببيع الرقيق مثلاً بمائة فباعها بثوب او دينار صح عند جواز البيع بالزيادة لانه حصل غرضه وذاخير اولو قال اشترى بمائة لا بخمسين جاز الشراء بالمائة وبما بينهما وبين الخمسين لا بماعدا ذلك اربع مائة لا بمائة وخمسين لم يجز النقص عن المائة ولا استكمال المائة والخمسين ولا الزيادة عليهم بالنهي عن ذلك ويجوز ما عداه ولا تبع او لا تشتري باكثر من مائة مثلاً فاشترى او باع ثمن المثل وهو مائة ودونها لاكثر جاز لا ينافيه بالمأمور به بخلاف ما اذا اشترى او باع باكثر من مائة للنهي عنه اهـ نهاية وكذا في المغنى الا قوله مر عند جواز البيع بالزيادة قال عـش قوله لم رصح عند جواز البيع بالزيادة اى بان لم يعين له المشتري ولم ينهه عن الزيادة وقوله لم لا بماعدا ذلك اى ما لم تدل القرينة على جواز الزيادة ايضاً اهـ (قوله نعم) الى المتن في المغنى (قوله مما مر في شراء العبد) اى من ذكر صفته ان اختلف النوع اختلافاً ظاهر او صفته ان اختلف به الغرض اهـ عـش (قوله ولا) اى ان يبين كذلك (قوله ثم) اى في شراء العبد (قوله كان شرطاً) اى الوصف الزائد (قوله حتى يبطل الخ) تفريع على المتن قول المتن (بالصفة) اى المشروطة اهـ معنى اى كل واحدة منهما او احدهما اخذاً بما يأتى (قوله وقع للوكيل) اى ولغت التسمية اهـ عـش قول المتن (وان ساوته) اى اوزادت عليه اهـ معنى (قوله لحصول) الى قول المتن ويد الوكيل في النهاية الا قوله لنفسك الى المتن وقوله وحلف الى المتن وقوله وياتى الى وقد يجب وقوله وبقي الى وكان تضمن (قوله وان لم توجد الصفة الخ) يتامل وجه الغاية مع فرض انها بالصفة كما اقتضاه المتن اهـ سيد عمر (قوله وان توجد الصفة التي ذكرها في الزائد على الاوجه) توقف فيه مر اخذاً بظاهر قول المصنف السابق كغيره بالصفة ولهذا ضرب على هذا الاوجه بعد ان اثبتته لكن قد يؤيدوه وكيل البيع بمائة فباع بمائة وثوب اهـ سم (قوله وان ساوته احدهما) اعتمد المغنى ايضاً (قوله فكذلك) اى فالظاهر الصحة اهـ عـش (قوله ولا ترد عليه) اى لا ترد على المصنف مساواة احدهما فقط حيث يفهم كلامه عدم الصحة فيها (قوله فيها) اى في مساواة احدهما فقط (قوله ويظهر انه الخ) عبارة النهاية والاوجه وقوع شرائها في عقد واحد تقدمت في اللفظ او تاخرت واماحالة تعدد العقد فتقع المساوية للموكل فقط اهـ قال عـش قوله لم تقدمت اى غير المساوية وقوله لم تقع المساوية الخ اى تقدمت او تاخرت واما الثانية فان اشترى اربعين مال الموكل لم يصح اوفى الذمة وقع للوكيل وان سمي الموكل هذا ان ساوته احدهما دون الاخرى فان ساوته كل منهما وقعت الاولى للموكل دون الثانية ثم رايت ما يقتضى ذلك في سم على حجاج نقلاً عن السكندر للبكرى وانه نقله عن الزركشى وقعه السؤال عن شخص اشترى بعين مال الموكل ثم ادعى وقت الحساب انه اشترى لنفسه وانه تعدى بدفع مال الموكل فهل البيع صحيح وعليه فهل هو للوكيل او للموكل او الشراء باطل والجواب عنه انه ان كان

جاز لو كيله في خلعه اى مع انه نظير بعه لزيد بمائة (قوله وفيه نظر الخ) كذا شرح مر (قوله يبطلها الخ) بمنوع (قوله اى صحة الشراء) كلام الشارح الا انى يقتضى صحة شرائها في صفتين ونظرت فيه فلما يأتى ثم رايت في كنز شيتخانى الحسن البكرى ما يوافق النظر حيث قال ولو اشترى الشاتين صفتين والاولى تساوى ديناراً فان للوكيل الاولى فقط قاله الزركشى اهـ رطاه على قياسه انه لو كانت المساوية ديناراً الثانية فقط كانت هي التي للموكل يتامل وجه ذلك ان عقد المساوية ان كان الاول فهي الموكل فيه والثاني غير ماذون فيه وان ساوت شاته ايضاً والثاني دون الاول فالاول غير ماذون فيه (قوله وان لم توجد الصفة التي ذكرها في الزائد على الاوجه) توقف فيه مر اخذاً بظاهر قول المصنف السابق كغيره بالصفة ولهذا ضرب على هذا الاوجه بعد ان كان اثبتته لكن قد يؤيدوه وكيل البيع بمائة فباع بمائة وثوب (قوله في عقد واحد) ظاهره

ساوته احدهما فقط فكذلك ولا ترد عليه لان الخلاف الذي فيها طرق لا اقوال ويظهر انه لا بد من شرائها في عقد واحد او تكون المساوية هي المشتراة اولا (ولو امره بالشراء بمعين) اشترى

اشترى الوكيل بعين مال الموكل بان قال اشترت هذا وهذا سمي نفسه فانه قد باطل اما ما جرت به العادة بين المتعاقدين بان يقول اشترت هذا وبكذا ولم يذكر عينا ولا ذمة فليس شراءا بالعين بل في الذمة فيقع العقد فيه للوكيل ثم ان دفع مال الموكل عمافي ذمته لزمه بدله وهو مثله ان كان مثليا واقصى قيمه من وقت الدفع الى وقت تلفه ان كان متقوما وللوكيل مطالبة البائع للوكيل بما قبضه منه ان كان باقيا وببدله ان كان تالفا وقرار الضمان عليه والحال ما ذكر اه عبارة سم قوله او تكون المساوية الخ قد يدل على جواز شرائها في عقدين وقوعهما للوكيل اذا كانت المساوية هي المشتراة ولا وفيه نظر لان الاذن المطلق لا يتناول الامرة فينتهي بشراء الاول ويكون شراء الثانية غير ماذون فيه فلا يقع الموكل ويجرى هذا فيما اذا ساوت كل واحدة دينارا ثم رابت في كثراني الحسن البكري ما يوافق النظر حيث قال ولو اشترى الشاتين صفتين والاولى تساوى دينارا كان المبرك الاولى فقط قاله الزركشي اه وظاهر على قياسه انه لو كانت المساوية دينارا الثانية فقط كانت هي التي للموكل اه وعبارة الرشيدى بعد حكايته كلام الشارح نصها الظاهر ان الشهاب حج انما قيد بذلك اى او لا بالنسبة لو قوعهما للموكل اى فان كانت غير المساوية هي المشتراة ولا في حالة تعدد العقد لم تقع للموكل ثم ان كانت بالعين لم تصح والوقت للوكيل كاهو ظاهر ولا يخفى وقوع الثانية للموكل اه (قوله اى بعين مال) اى بدليل فاشترى في الذمة فلا اعتراض اه سم (قوله كاشتر بعين هذا) وحينئذ فيتمين على الوكيل الشراء بتلك العين فلو اشترى في الذمة لم يقع للموكل بخلاف ما لو حذف لفظة عين كان قال بهذا الدينار او اشترى بدينار او اشترى كذا فانه يتخير بين الشراء بعين الدينار المدفوع اليه والشراء في الذمة وعلى كل فيقع الشراء للموكل فان نقد الوكيل دينارا للموكل فظاهر وان تقدم من مال نفسه يرى ما للموكل من الثمن ولا رجوع للوكيل عليه ويلزم مرد ما اخذه من الموكل اليه وهذا ظاهر ان تقدمه فارة الجاس اما لو اشترى في الذمة لموكله ودفع الثمن من ماله قبل مفارقة الجاس فمل الحكم كذلك او يقع العقد للوكيل وكأنه سمي ما دفعه في العقد فيه ونظر والا قرب الاول لصحة العقد بمجرد الدايعة وحصول الملك للموكل وقولهم ان الواقع في الجاس كالواقع في صاحب العقد غير مطرد اه عش وقوله ولا رجوع للوكيل الخ سيجى له عن الروض عند قول المتن ويكون الوكيل كضامن ما يخالف اطلاقه (قوله لانه خالفه) الى قول المتن وان سماه في المغنى الا قوله فلا نظر لكونه لم يلزم ذمته بشئ (قوله وان صرح الخ) غايه اه عش (قوله بان قال) الى قوله فانه الخ كان الاولى ذكرا عقب عكسه كافعله المغنى (قوله لانه امره الخ) تعليل لنفي وقوعه للموكل ش سم (قوله فلا نظر الخ) اشارة الى رد دليل المقابل (قوله ولولم يقل بعينه الخ) قد رعن عش انما ما يتعلق به (قوله اى بعينه) كذا في اصله الاول بعين اه سيد عمر (قوله او بشراء في الذمة الخ) عطف على بشراء ثوب الخ وهذا ولا يضر دخول هذا هنا مع دخوله في قوله السابق وكذا عكسه في الاصح لاختلاف الغرض لان المقصود هنا بيان بطلان التصرف وفي السابق عدم وقوعه للموكل اه سم ولا يخفى انه انما يدفع التكرار بالنسبة لما في المتن لا بالنسبة لما في الشرح (قوله وكذا الواضف لذمة الموكل) اى بخلاف ما اذا اضافه للموكل ولم يذكر لفظ الذمة كاسياني في المتن اه رشيدى (قوله بخالفه) اى بان قال له اشترى بالعين او في ذمتك فاضاف لذمة الموكل وقضيته انه لو قال اشترى في الذمة واطلق لم يتمتع الشراء في ذمة الموكل اه عش (قوله او بالشراء بعين هذا الخ) لا يقال

وان قدم غير المساوية فيما اذا عطف احدهما على الاخرى كاشترت هذه وهذه بدينار وهو ظاهر وقوله او تكون المساوية الخ قد يدل على جواز شرائها في عقدين وقوعهما للموكل اذا كانت المساوية هي المشتراة او لا وفيه نظر لان الاذن المطلق لا يذول الامرة فينتهي بشراء الاول ويكون شراء الثانية غير ماذون فيه فلا يقع للموكل ويجرى هذا فيما اذا ساوت كل واحدة دينارا (قوله اى بعين مال) اى بدليل فاشترى في الذمة فلا اعتراض (قوله لانه امره الخ) تعليل لنفي وقوعه للموكل ش (قوله او بشراء في الذمة الخ) عطف على بشراء من ثوب الخ وهذا ولا يضر دخول هذا هنا مع دخوله في قوله السابق وكذا عكسه في الاصح لاختلاف الغرض لان المقصود هنا بيان بطلان التصرف وفي السابق عدم وقوعه للموكل (قوله او بالشراء بعين هذا

هذا مكرر مع قول المتن ولو امره بالشراء بمعين الخ اذ ليس في ذلك تصريح بالوقوع للوكيل اه سم ولا يخفى انه لا يدفع للتكرار بالنسبة لما في الشرح قول المتن (ولم يسم الموكل الخ) اى وقال بعد العقد اشتريته لفلان وكذبه البائع وحلف والابطال اخذا بغيره ايضا ما يصرح به في مسائل الجارية ثم رايت الشارح اشار الى ذلك فيما سياتى اه سم قول المتن (وانما سماء الخ) المنبأ من سابق المتن ولاحقه ويصرح به صنيع اصل الروضة ان هذه المسئلة من فروع المخالفة اى مخالفة الموكل وليست مسوقة لبيان الاختلاف بين الوكيل والموكل اوبينهما وبين البائع وحينئذ فليتأمل قول التحفة لنفسك اوزاد الخ وقوله وحلف البائع الخ فان هذا البيان جميعه انما يلائم فروع الاختلاف الانية في مسئلة الجارية لا فروع المخالفة اه سيدعمر (قوله) لنفسك اوزاد وتسميتك الخ) ينبغي وان لم يقل لنفسك ولا زاد ما ذكر فليتأمل وانظر قوله اوزاد وتسميتك الخ مع تاخر التسمية عنه اه سم وقد يجاب ببعد بتصويره فيما اذا تقدم لفظ المشتري (قوله وحلف البائع الخ) بخلاف ما اذا صدقه فيبطل اه سم (قوله فكذا يقع للوكيل) اى سواء كذبه البائع او لم يصدقه ولم يكذبه فان صدقه بطل الشراء اخذا لذلك كله بما ياتى من مسائل الجارية فراجع تعرفه اه سم قوله لان التسمية غير مشروطة الخ فتدبر فخذ من ذلك صحة ما يقع كثير من اجارة الناظر على الوقف حصه منه ويضيفها البعض المستحقين وتكون الاجارة لضرورة العمارة بان يقول اجرت حصه فلان وهى كذا لضرورة العمارة لتصح الاجارة وتلغز التسمية المذكورة وتقع الاجارة شائعة على الجميع لهذه العلة فتأمل اه رشيدى (قوله في تصديقه) اى تصديق البائع الوكيل (هنا) اى فى مسئلة المتن (ما ياتى) اى من بطلان الشراء (قوله ثم) اى فى مسئلة الجارية (قوله في قبول نحو هبة الخ) قال الزركشى وقياس ما ذكر فى الهبة يجرى مثله فى الوقف الوصية والاعارة والرهن والوديعة وغيرها مما لا عرض فيه اه مغنى وفى سم بعد ذكر مثله عن شرح الروض وقد يدل على ان المراد انه لو قال وقفت عليك او وصيت لك فقال قبلت لموكل كان وقفا على الموكل ووصية له وهو بعيد اذ كيف ينصرف الى الموكل مع قوله وقفت عليك او وصيت لك ويحتمل ان المراد انه اذا قال وقفت على زيد او وصيت له فقال وكيه قبلت له وقع العقد للموكل لحصول القبول من وكيله بخلاف ما لو لم يصرح به فى القبول لا يصح هذا القبول ولا يتم الوقف ولا الوصية بمجرد ذلك اه وقوله وهو بعيد اذ كيف الخ قال عرش عقب ذكره عنه وقياس ما ياتى فى قولنا شمل ذلك ما لو نوى اخذ حصه الوقف والوصية على الوكيل اه (قوله) كان بوكاه فى قبول نحو هبة) اى ولم يصرح الواهب بكونها للوكيل بل قال وهبتك واطلق او وهبتك لموكلك اما لو قال وهبتك لنفسك او وهبتك ونوى كون الهبة للوكيل دون غيره فقال الوكيل قبلت للموكل فينبغى بطلان الهبة لان الوكيل لم يقبل ما اوجبه الموكل ثم رايت فى سم على منتهج نقلا عن الشارح مرعاة ما جئنا اليه اه عرش (قوله والا) الى المتن فى المعنى الا قوله وبه ولى الى وكان تضمن (قوله والا وقع الوكيل)

(ولم يسم الموكل وقع) الشراء (للكيل) دون الموكل وان نواه لانه مخاطب والنية لا تؤثر مع مخالفة الاذن (وان سماء فقال البائع بعثك) لنفسك اوزاد وتسميتك له كذب كما هو ظاهر بما ياتى (فقال اشتريت لفلان) اى موكله وحلف البائع على انه غير وكيل له اخذنا من نظير المسئلة او عينها الا فى مسائل الجارية (فكذا) يقع للوكيل (فى الاصح) وتلغو تسمية الموكل فى القبول لان تسميته غير مشروطة للصحة فاذا وقعت مخالفة الاذن كانت لغوا وياتى فى تصديقه ههنا ما ياتى فى تصديقه ثم وقد تجب تسميته الموكل كان يوكله فى قبول نحو هبة وعارية وغيرهما مما لا عرض فيه والا وقع للوكيل لو وقع الخطاب المملك معه

الخ لا يقال مكرر مع قول المتن ولو امره بالشراء بمعين الخ اذ ليس في ذلك تصريح بالوقوع للوكيل (قوله فى المتن ولم يسم الموكل) اى وقال بعد العقد اشتريته لفلان وكذبه البائع وحلف والابطال اخذا ايضا بما يصرح به فى مسائل الجارية ثم رايت الشارح اشار الى ذلك فيما سياتى (قوله لنفسك اوزاد وتسميتك الخ) ينبغي وان لم يقل لنفسك ولا زاد ما ذكر فليتأمل وانظر لوزاد وتسميتك الخ مع تاخر التسمية عنه (قوله) وحلف البائع الخ) بخلاف ما اذا صدقه فيبطل (قوله فكذا يقع للوكيل) اى سواء كذبه البائع او لم يصدقه ولم يكذبه فان صدقه بطل الشراء اخذا لذلك كله بما ياتى من مسائل الجارية فراجع تعرفه (قوله) وقد تجب تسمية الموكل الخ) فى شرح الروض بعد شرحه ما ذكره الروض فى وكيل المتهب نقلا عن الزركشى ما نصه نعم قياس ما ذكر فى الهبة يجرى مثله فى الوقف والوصية والاعارة والرهن والوديعة وغيرهما لا عرض فيه اه وقد يدل على ان المراد انه لو قال وقفت عليك كذا او وصيت لك به فقال قبلت لموكل كان وقفا على الموكل ووصية له كانه فى الهبة اذا قال وهبتك كذا فقال قبلت لموكل كان هبة لموكله وهو بعيد اذ كيف ينصرف الى الموكل

مالم ينو بالموكل على الوجه
وبقولي المملك علم الفرق
بين ما هنا وما مر في شرح
ويستثنى توكيل الاعمى
وحاصله ان التملك في الهبة
والاباحة في العارية متوقف
على العقد فظاهر اليه ولم
ينصرف عن مدلوله في
المخاطب به الا صار قوي
هو تسمية الموكل وان يتم
له بخلاف ما مر ثم وكان
تضمن عقد البيع المتأق
كان وكل قنا في شراء نفسه
من سيده او عكسه لان
صرف العقد عن موضوعه
بالنية متعذر ولان المالك
قد لا يرضى بعقد يتضمن
الاتفاق قبل قبض الثمن
(ولو قال بعث) هذا (موكلك
زيدا) فقال اشتريته له
فالذهب بطلانه) وان وافق
الاذن وكذا لو حذف له
لعدم خطاب العاقد وانما
تعيين ترك في النكاح لان
الوكيل فيه سفير محض اذ
لا يمكن وقوعه له بحال فان
قال بعثك لموكلك وقال قبضت
له صح جزما (ويدل الوكيل
يدامانة وان كان بجعل)
لان يده نائية عن يد الموكل
ولانه عقد احسان والضمن
منفرد عنه (فان تعدى ضمن)
كسائر الامانة ومن التعدى
ان يضيع منه المال ولا يدرى
كيف ضاع او وضعه بجعل
ثم نسيه (ولا ينعزل بتعدي)
بغير اتلاف الموكل فيه
(في الاصح) لان الامانة
حكم من احكام الوكالة فلا يلزم

شمل ذلك مالم ينو الواهب الوكيل الموكل فتلغو نية الوكيل الموكل ويقع العقد للوكيل وعليه فيفرق
بين نية الوكيل الموكل وتسميته اياه بان التسمية اقوى من النية اه ع ش اقول وشمل ايضا مالم ينو الواهب
الموكل والوكيل نفسه او اطلق وفي وقوعه حينئذ للوكيل بعد لا يخفى فليراجع ثم رايت قال المحشى سم ما نصه
قوله مالم ينو الموكل الخ اخرج نية احدهما فليحجر تفصيله مع ملاحظة ما ذكره الشارح قبيل شرط
الوكيل ثم رايت اشارة لذلك بقوله وبقولي الخ اه (قوله وما مر في شرح الخ) اي من جواز توكيل المستحق
في قبض الزكاة ووقوع المملك له اي للموكل ان نواه الوكيل والدافع او الوكيل ولم ينو الدافع شيئا اه سم
أقول وفي سكوته عن نظير ما استبعدته آنفا تأييد لما قلته من البعد (قوله وحاصله) اي الفرق (قوله
متوقف) اي كبل من التملك والاباحة (على العقد) قد يقال نظير العقد المملك هنا الدافع والقبض المملك
ثم اه سم (قوله اليه) اي العقد (قوله ولم ينصرف) اي العقد (قوله عن مدلوله في المخاطب به) اي
من وقور التملك والاباحة للمخاطب بالعقد اي الاجاب (قوله تسمية الموكل الخ) من اضافة المصدر الى
مفعوله (قوله وكان تضمن الخ) عطف على قوله كان وكذا الخ (قوله كان وكذا الخ) فيجب ان يقول
اشتريت نفسي منك لموكل لان قوله اشتريت نفسي صريح في اقتضاء العتق فلا يندفع بمجرد النية اه مغنى
(قوله او عكسه) اي بان وكل القن اجنبيا ان يشترى له نفسه من سيده فانه يجب ان يصريح باضافته الى القن
فلو اطلق ونوى وقع للوكيل لان المالك قد لا يرضى الخ اه مغنى (قوله لان صرف العقد الخ) تعليل
لقوله كان وكل قنا الخ و(قوله ولان المالك الخ) تعليل لقوله او عكسه اه سم اي فكان الاولى ذكر
علة كل عقبة كما قدمناه عن المغنى (قوله وكذا وحذف له) وانما كان ذكره متعينا في النكاح لان
الوكيل فيه سفير محض اذ لا يمكن وقوعه له بحال اه نهاية (قوله وانما تعين تركه) أي خطاب العاقد
ش اه سم (قوله فان قال بعثك لموكلك الخ) يذنب الصحة ايضا اذا قال بعثك ولم يرد لموكلك لكنه اراد
البيع له او اطلق فقال الوكيل قبضت لموكل فيقع للموكل فان اراد بقوله بعثك البيع لنفس الوكيل
فقال الوكيل قبضت لموكل فيذنب مر البطلان لعدم المطابقة مع اختلاف الغرض وكذا يذنب مر
البطلان فيما لو قال وهبتك ونوى الهبة له فقال قبضت لموكل لما ذكر خلافه في شرح لروض مر اه سم
قول المتن (فان تعدى) كان ركب الدابة وابس الثوب اه محلى اي ومغنى ومن ذلك ما يقع كثيرا من
ليس الدالين للامتنعة اتى تدفع اليهم وركوب الدواب ايضا التي تدفع اليهم لبيعها مالم ياذن في ذلك اولم
تجربه العادة ويعلم الدافع بجرانها بذلك والا فلا يكون تعديا لكن يكون عارية فان تاف بالاستعمال
المأذون فيه حقيقة واحكاما بان جرت به العادة كما مر فلا ضمان والا ضمن بقيمة وقت التاف اه ع ش قول
المتن (ضمن) اي ضمان المغصوب اه ع ش (قوله ومن التعدى) الى قوله ويؤخذ في المغنى والى
قوله اذ الذي يتجوز في النهاية (قوله ومن التعدى الخ) وهل يضمن بتأخير ما وكل في بيعه وجهان اوجهما
عدمه اه مغنى زاد النهاية ان لم يكن مما يسرع فساده واخره مع علمه بالحال من غير عذر اه قال ع ش
مع قوله وفقت عليك أو وصيت لك ويحتمل أن المراد أنه إذا قال وفقت على زيد أو وصيت له فقال وكيه
قبضت له كان وقفا على زيد وصية له لحصول القبول من وكيه بخلاف ما لو لم يصرح به في القبول لا يصح هذا
القبول ولا يتم الوقف ولا الوصية بمجرد ذلك (مالم ينو بالموكل على الوجه) اخرج نية احدهما فليحجر
تفصيله مع ملاحظة ما ذكره الشارح قبيل شرط الوكيل ثم رايت اشارة لذلك بقوله وبقولي الخ (قوله وما مر
في شرح ويستثنى الخ) اي من جواز توكيل المستحق في قبض الزكاة ووقوع المملك له ان نواه الوكيل والدافع
او الوكيل ولم ينو الدافع شيئا (قوله متوقف على العقد) قد يقال نظير العقد المملك هنا الدافع والقبض المملك
ثم (قوله او عكسه) اي بان وكل القن غيره لا يشترى له نفسه (قوله لان صرف العقد الخ) تعليل لقوله وكل
قنا الخ وقوله ولان المالك الخ تعليل لقوله او عكسه ش (قوله وانما تعين تركه) اي خطاب العاقد ش
(قوله فان قال بعثك لموكلك الخ) يذنب الصحة ايضا اذا قال بعثك ولم يرد لموكلك لكنه اراد البيع له او اطلق

من ارتفاعه بطلانها بخلاف الودعة فانها (٣٣٤) محض اتمان فارتفعت بالتعدي اذ لا يمكن مجامعتها وبحث الاذرى وغيره انزاله

قوله مر أو جهه ما عده أى عدم الضمان وعليه فلو سرق أو تلف لا ضمان عليه وإن آخر البيع بلا عذر ثم إن كان الاذن له فى البيع فى يوم معين فارتفعت راجعة فى البيع ثانياً والاباحة بالاذن السابق اه (قوله من ارتفاعه) أى حكم الامانة (قوله بخلاف الودعة الخ) رد لدليل مقابل الاصح (قوله وبحث الاذرى وغيره الخ) اعتمده المغنى (قوله اذ الذى يتجه الخ) عبارة النهائية ولا ينافيه ما مر من ان الولى لا يوكل فى مال المحجور وعليه فاسق لان ذلك بالنسبة للابتداء ويعتبر هنا طر وفسقه اذ يغتفر فى الدوام ما لا يغتفر فى الابتداء اه (قوله من التفصيل) أى بانه ينعزل من حيث بقاء المال بيده ولا ينعزل من حيث التصرف الخالى عن ذلك وقوله والحل أى حمل ما مر على ما ذكره (قوله لان الفسق الخ) لتعليل الرد (قوله ويزول ضمانه) الى الفرع فى المغنى والى التنبيه فى النهاية الا قوله البيع وغيره الى المتن وقوله على المعتمد الى فيطالب (قوله ولا يضمن ثمنه الخ) وتقدم انه لو تعدى بسفوره بما وكل فيه وباعه فيه ضمن ثمنه وان تسلمه وعاد من سفر فيكون مستثنى مما مر ولو امتنع الوكيل من التخليه بين الموكل والمال ضمن ان لم يكن عذراً كالدفع فان كان له عذر ككونه مشغولاً بطعام لم يضمن مغنى ونهاية قال الرشيدى قوله عماء رأى من عدم ضمان ثمن ما تعدى فيه اه (قوله جازله ايداعه الخ) هل هو على اطلاقه او مقيد بما اذالم يخف من ايداعها فى المقصد او الطريق نحو نهبها ولعل الاقرب الثانى اخذنا بما يأتى فى اول الفصل نعم لو علم الوكيل الخ (قوله ولا تعزير الخ) محل تأمل لا سيما اذا كان الايداع المذكور لغير عذر (قوله وليس له الخ) أى فى صورة ما لو قال له واشترى بشمنه كذا اه ع ش (قوله رد الثمن) أى بخلاف القن كما فهم من قوله ولو اشتراه لم يلزمه رده بل له ايداعه عند من ذكر اه رشيدى (قوله حيث لا قرينة تدل الخ) وليس من القرينة على الرد ارتقاء سعر ما اذن فى شرائه عن العادة فله شرائه وان ارتفع سعره وان لم يشتريه لا يرجع بالثمن بل يودعه ثم اه ع ش (قوله لان المالك لم ياذن الخ) يؤخذ من هذا ما ذكره رسم على منتهج من انه لو قال احمل هذا الى المكان الفلانى فبعه فحمله ورده صار مضموناً فى حالة الرد فلو حمل ثانياً اليه صح البيع اه وقضيته انه لا فرق فى ذلك بين ان يتيسر له البيع فى المكان فيتركه ثم يرجع به بلا عذر وبين ما لو تعذر عليه ذلك لعدم وجود مشتر بشمن المثل او عروض مانع للوكيل من البيع وفيه نظر وينبغى انه لا يضمن حين اذ كان عدم البيع

فقال الوكيل قبلت لموكلتى أن يقع للموكل فان اراد بقوله بعثتك البيع لنفس الوكيل فقال الوكيل قبلت لموكلتى فينبغى البطلان لعدم المطابقة مع اختلاف الغرض وكذا ينبغى البطلان فيما لو قال وهبتك ونوى الهبة له فقال قبلت لموكلتى كاذر خلافاً لما فى شرح الروض مر (قوله وبحث الاذرى وغيره الخ) نقله فى شرح الروض عن الاذرى وغيره ثم قال وما قالوه مردود لان الفسق لا يمنع الوكالة وان منع الولاية نعم المانع ابقاء المال بيده اه (قوله اذ الذى يتجه ان محل ما مر الخ) هذا خلاف ظاهر كلامهم ويعتبر فى الدوام ما لا يغتفر فى الابتداء مر (قوله اولى من اطلاق شيخنا ان مقاله الاذرى وغيره مردود) لا يقال الشيخ لم يطلق لان قوله وما قالوه أى الاذرى وغيره مردود لان الفسق لا يمنع الوكالة وان منع الولاية نعم المانع ابقاء المال بيده مصرح بذلك التفصيل فان قوله لان الفسق الخ مصرح ببقاء الوكالة وقوله نعم الخ مصرح بانه لا يبقى المال فى يده فقد صرح بذلك التفصيل فى مقام رد ما ذكره ولا نأفوق هذا كله ممنوع بل قوله لان الفسق الخ صريح فى حمل كلام الاذرى على انه اراد الانزال بالنسبة ابقاء المال فى يده فقط ولو لم ير الشيخ حمله على ما ذكر ورده كان قوله مردود لغو اذ لا رد على ذلك التقدير (قوله ولا يضمن ثمنه الخ) قال فى شرح الروض وتقدم انه لو تعدى بسفوره بما وكل فيه وباعه فيه ضمن ثمنه وان تسلمه وعاد من سفره فيكون مستثنى من قوله فالعوض امانة انتهى (قوله عاد الضمان) مع ان العقدير ترفع من حينه لكن لا تقطع النظر عن اصله بالكلية ولا يشكلى بما لو وكل مالك الماغصوب غاصبه فى بيعه فانه يبرأ ببيعه وان لم يخرج من يده حتى لو تلف فى يده قبل قبض المشتري لم يضمنه وذلك لقوة يد الوكيل بطرو تعديه بخلاف يد الغاصب فاقطع حكمهما بغير ردز الحاشى شرح

اذا وكله الولى عن محجوره لمنع اقرار مال المحجور فى يد غير عدل ويؤخذ من علمه ان الانزال انما هو بالنسبة لاقرار المال بيده لا للمجرد تصرفه الخالى عن ذلك اذا وقع على وفق المصلحة اذ الذى يتجه ان محل ما مر من منع توكيل الفاسق فى بيع مال المحجور ما اذا تضمن وضع يده عليه والا فلا وجه لمناعه من مجرد العقد له وهذا الذى ذكرته من التفصيل والحل اولى من اطلاق شيخنا ان ما قاله الاذرى وغيره مردود لان الفسق لا يمنع الوكالة فتأمله ويزول ضمانه عما تعدى فيه ببيعه وتسليمه ولا يضمن ثمنه لانه لم يتعد فيه فان رد عليه بعيب مثلاً بنفسه او بالحساک عاد الضمان ه (فرع) قال له بع هذه بيلد كذا واشترى بثمنها فتأمل جازله ايداعها فى الطريق او المقصد عند امين من حاكم فغيره اذ العمل غير لازم له ولا تعزير منه بل المالك المخاطر بما له ومن ثم لو باعها لم يلزمه رده بل له ايداعه عند من ذكر وليس له رد الثمن حيث لا قرينة قوية تدل على رده كما هو ظاهر لان المالك لم ياذن فيه فان فعل فهو فى ضمانه حتى يصل لما اسكه (واحكام العقد) البيع وغيره يظهر ان احكام الحل كذلك (تتعلق بالوكيل دون

حيث يشترط) كالرأى والسلم (الوكيل) لانه العائد (دون الموكل) ومن ثم جاز ان يسبح بخيار المجلس وان اجاز الموكل (وإذا اشترى الوكيل) بعين اوفى الذمة (طالبه البائع بالثمن إن كان دفعه اليه الموكل) لتعاق احكام العقده به وله مطالبة الموكل ايضا لانه المالك (والا) يكن دفعه اليه (فلا) يطالبه إن كان الثمن معينا لانه ليس في يده وحق البائع قصور عليه (وان كان) (٣٣٥) الثمن (في الذمة طالبه) وحده به (ان

أنكر وكالته أو قال لأعظمها) لان الظاهر انه يشترى لنفسه (وان اعترف بها طالبه) به (ايضا في الاصح) وإن لم يضع يده عليه (كما يطالب الموكل ويكون الوكيل كضامن) لمباشرته العقد (والموكل كاصيل) لانه المالك ومن ثم رجع عليه الوكيل إذا غرم ولو أرسل من يقتضيه له فاقترض فهو كوكيل المشتري على المعتمد خلافا لما يصرح به كلام الرافعي في تعجيل الزكاة فيطالب وإذا غرم رجع على موكله ﴿تنبيه﴾ ذكر القاضي وغيره واعتمده الانوار وغيره ما يخالف ما تقر من الرجوع على الوكيل وحاصله مع الزيادة عليه ان زيداً لو قال لغيره انط عمراً مائة قرضا على ليدفعه في ديني كذا في عبارة وفي اخبري ادفع مائة قرضا على إلى وكيلي فلان والظاهر ان ليدفعه في ديني في الاولى وإلى وكيلي فلان في الثانية مجرد تصوير فيكتفي ادفع مائة قرضا على فلان فدفع اليه وفي عبارة فدفع اليه وقال خذ قرضا على زيد

المانع لان العرف قاض في مثله بالعود به للموكل اه ع ش قول المتن (حيث يشترط) أي التفاضل ومفهومه انه إذا لم يشترط يعتبر الموكل دون الوكيل وقياس ما مر في جواز قبض الوكيل الثمن الحال جواز قبض المبيع المعين والموصوف الحال لكل من الوكيل والموكل ثم رايت الاذرعى صرح بذلك اه ع ش (قوله بخيار المجلس الخ) عبارة النهاية والمغنى بخيار المجلس والشرط وإن اجاز الموكل بخلاف خيار العيب لارد للوكيل إذا رضى به الموكل اه (قوله وله مطالبة الموكل) بان ياخذ من الوكيل ويسلمه للبائع شرح الروض اه سم على حج اه ع ش (قوله فلا يطالبه الخ) في عدم المطالبة نظر حيث أنكر وكالته وان المعين ليس له بل الوجه المطالبة حينئذ سم على حج اه ع ش قول المتن (إن كان الثمن معينا) ظاهره وإن أنكر وكالته بدليل التفصيل فيما بعده وفيه نظر سم على حج اه ع ش ورشدي قول المتن (إن أنكر) أي البائع اه ع ش (قوله وإن لم يضع يده) أي الوكيل (عليه) أي الثمن (قوله ومن ثم) أي من اجل انه يكون الوكيل كضامن الخ (قوله رجع عليه الوكيل الخ) قال في شرح الروض فلا يرجع عليه الوكيل إلا بعد غرمه وبعد اذنه له في الاداء ان دفع اليه ما يشترى به وامره بتسليمه في الثمن وإلا فالوكالة تنكفي عن الاذن اه وحاصله انه إن لم يدفع اليه شيئا رجع لان الوكالة تتضمن الاذن وإن دفع فان لم يأمره بتسليمه فكذلك والالم يرجع إلا ان اذن له في الاداء على المعتمد الذي جزم به الروض سم على حج (فرع) لو أرسل إلى بزا لياخذ منه ثوبا وما تعلق في الطريق ضمنه المرسل لا الرسول اه عب و: وخدمته جواب حادثة سئل عنها وهي ان رجلا أرسل إلى اخر جرة لياخذ فيها عسلا فلاها ودفعها الرسول ورجع بها فانكسرت منه في الطريق وهو ان الضمان على المرسل ومحل في المستلثين كما هو واضح حيث تلف الثوب والجرة بلا تقصير من الرسول ولما اقرر الضمان عليه ويذهب ان يكون المرسل طريقا في الضمان اه وفي سم بعد نقله الفرع المذكور عن العباب مانصه وظاهره ان الرسول لا يكون طريقا ايضا ويصرح به قول الشارح الا في اوائل العارية وليس طريقا كوكيل السوم وليحرر الفرق بينه وبين وكيل المفترض وقديفرق اخذاما في التنبيه الا في بانه لم يوجد عقد هنا حتى يتعلق به احكامه اه (قوله ولو أرسل) إلى التنبيه في المغنى لا قوله على المعتمد إلى فيطالب (قوله فيطالب الخ) تفريع على قوله فهو كوكيل المشتري والضمير المستتر الرسول (قوله من الرجوع على الوكيل) أي طالبته اه سم (قوله وحاصله) أي حاصل ما ذكره القاضي الخ (قوله في الاولى) أي في العبارة الاولى (قوله وإلى وكيل فلان) الاولى ووكيلي بخذف إلى (قوله فلان) متعلق بادفع (قوله فدفع اليه) تمة لكل من العبارتين (قوله انتهى) أي الحاصل (قوله في الجواب) أي عن الاشكال المذكور (قوله

مر) (قوله في المتن حيث يشترط) أي التفاضل (قوله فلا يطالبه) في عدم المطالبة نظر حيث أنكر وكالته وان المعين ليس له بل الوجه المطالبة حينئذ (قوله في المتن ان كان الثمن معينا) ظاهره وان أنكر وكالته بدليل التفصيل فيما بعده وفيه نظر (قوله في المتن كايطالب الموكل) قال في شرح الروض والظاهر ان ذلك أي مطالبة الموكل وان امره الموكل بالشراء بعين ما دفعه اليه بان ياخذ من الوكيل ويسلمه للبائع انتهى (قوله في المتن ويكون الوكيل كضامن) قال في شرح الروض فلا يرجع عليه الوكيل الا بعد غرمه وبعد اذنه له في الاداء ان دفع اليه ما يشترى به وامره بتسليمه في الثمن وإلا فالوكالة تنكفي عن الاذن اه وحاصله انه ان لم يدفع اليه شيئا رجع لان الوكالة تتضمن الاذن وان دفع فان لم يأمره بتسليمه فكذلك والالم يرجع إلا ان اذن له في الاداء على

فاخذ هو ظاهره أيضا أن لو قال خذ به إلى آخر مجرد تصوير أيضا ثم مات زيد لم يرده عمر ولا دفع أي لان زيدا ملكه قبض وكيله عمرو ولو رثة زيد ولا ضمنه لهم ويتعلق حق الدافع بجميع تركه زيداً لانه من جملة الديون المتعلقة بها وليس للدافع مطالبة الاخذ لانه لم ياخذ لنفسه وانما هو وكيل عن الامر المنتهي بموته وكالة الاخذ ولذا رد على الورثة كما تقر اه فقوهم وليس للدافع مطالبة الاخذ بشكل بما تقرروا لان الرسول يطالب ولا نظر لانزاله بالموت لان الوكيل يطالب ولو بعد الانزال كما يصرح به كلامهم وحينئذ فلك في الجواب طريقان

أحدهما أن هذا اعني قول هؤلاء وليس إلى آخره مبنى على ما ذكر عن الرافعي ثانيتهما الفرق بما يصرح به بصورهم لما هنا بانه وكله في
أعطى عقد القرض فكان كتعاطى عقد (٣٣٦) الشرائع المطالبة للوكيل لانها من جملة احكام العقد وقد قرر ان احكامه تتعلق

بالوكيل وان انعزل ولما
هناك بانه لم يتعاط عقدا
ولما الذي حصل منه مجرد
الاخذ وهو لا يقتضى المطالبة
لغير مالك الماخوذ لانها إنما
ثبتت ثم من جهة كونها من
آثار العقد الذي تعاطاه كما
تقرر وهناك يتعاط عقدا
فلم يوجد سبب للمطالبة
وهذه الطريق اقرب إلى
كلامهم في البابين ومن ثم أشار
اليها للجلال المحقق اليقيني
كما ذكرته في شرح العباب
(ولذا قبض الوكيل بالبيع
الثمن) حيث جوزناه (وتلف
في يده) او بعد دخوجه عنها
(وخرج المبيع مستحقا
رجع عليه المشتري)
بدل الثمن (وإن اعترف
بوكالته في الاصح) لدخوله
في ضمانه بقضه له (ثم
يرجع الوكيل) إذا غرم
(على الموكل) بما غرمه لانه
غره ومحله إن لم يكن منصوبا
من جهة الحاكم والالم يكن
طريقا في الضمان لانه
نائب الحاكم وهو لا يطالب
(قلت والمشتري الرجوع
على الموكل ابتداء في الاصح
والله أعلم) لان الوكيل
مامور من جهة ويده كيده
وعلم من كلامه ان المشتري
مخير في الرجوع على من
شاء منهما وان قرار الضمان
على الموكل ويأتي ما تقرر

الفرق) أي بين مسألة الارسال ومسئلة الامر بالا عطاء (قوله على ما ذكر الخ) أي المرجوح فالبني
عليه كذلك مرجوح (قوله لما هنا) أي في مسألة إرسال من يفرض له (قوله وكله) أي الرسول (قوله
ولما هناك) أي في مسألة الامر بالدفع (قوله ثم) أي في تعاطى عقد القرض و (قوله وهنا) أي في مجرد
الاخذ اه كردد (قوله في البابين) أي باب الوكالة وباب القرض (قوله ومن ثم) أي من اجل
اقربيتها (أشار اليها) أي إلى هذه الطريق و (قوله كما ذكرته) أي إشارة للجلال اليها (قوله حيث جوزناه)
إلى قوله وخرج في المغنى وإلى قوله انتهى في النهاية الا قوله لكن ينقده إلى فان ذكره (قوله حيث
جوزناه) أي بان كان الثمن حالا او وجلا وحل ودلت القرينة على الاذن في القبض كما تقدم اه عش
(قوله او بعد دخوجه عنها) يعني او في يد الموكل عبارة المغنى ولو تلف الثمن تحت يد الموكل والحال
ما ذكر اي خرج المبيع مستحقا في مطالبة الوكيل وجهان اظهرهما كما قال الاذعى مطالبته اه قول الماتن
(وان اعترف) أي المشتري (قوله ومحلّه) أي الرجوع على الوكيل (قوله إن لم يكن) أي الوكيل ش اه سم
(قوله وهو الخ) أي الحاكم اه معنى (قوله ويأتي ما تقرر) أي في وكيل البائع (في وكيل مشتري الخ) قال في
الروض ولو استحق ما اشتراه الوكيل بعد تلفه ولو في يده فلم يستحق مطالبة البائع والوكيل وكذا الموكل
ببدله والقرار عليه أي على الموكل اه وفي شرحه زيادة فائدة حاصلها ذكر خلاف في ان الوكيل إذا سلم الثمن
فما ذكر هل له مطالبة البائع به والمعتمد ان له ذلك مطلقا لانه من آثار الوكالة مر وقال في الروض ايضا
المقبوض بالشراء الفاسد يضمنه الوكيل أي سواء تلف في يده أم في يده وكله يرجع أي إذا غرم على الموكل
انتهى وظاهره الرجوع وإن تعمد الوكيل الاقدام على العقد الفاسد مع العلم بانه فاسد وفيه نظر وينبغي
حينئذ ان لا يتعلق ذلك بالموكل اه سم وقوله وقال في الروض الخ أي والمغنى وقوله ان لا يتعلق ذلك
الخ ينبغي تقييده بما إذا تلف في يد الوكيل بخلاف ما إذا تلف في يد الموكل فيتعلق به مطلقا فليراجع
(قوله في يده) أي او يد الموكل اه اسنى (قوله وخرج بالوكيل الخ) هذا مفر وض في شرح الروض فيما
قبل مسائل الاستحقاق اه سم (قوله والا) أي وان لم يكن للمولى مال (قوله فان ذكره ضمنه المولى) أي
لا المولى وفي نظيره يضمن الوكيل اه سم عبارة عش قوله ضمنه المولى أي في ذمته فلا يلزم للمولى نقده

المعتمد الذي جزم به الروض من الرجوع على الوكيل أي مطالبته (قوله ومحلّه إن لم يكن) أي الوكيل ش
(قوله ويأتي ما تقرر في وكيل) مشتري تألف المبيع في يده ثم ظهر استحقيقه (قوله في الروض ولو استحق ما اشتراه
الوكيل بعد تلفه في يده فلم يستحق مطالبة البائع والوكيل وكذا الموكل والقرار عليه أي على الموكل انتهى وفي
شرحه زيادة فائدة حاصلها ذكر خلاف في ان الوكيل إذا كان سلم الثمن هل له مطالبة البائع به والمعتمد ان له
ذلك مطلقا لانه من آثار الوكالة مر وقال في الروض ايضا القبض بالشراء الفاسد يضمنه الوكيل أي سواء
تلف في يده أم في يده وكله يرجع أي إذا غرم على الموكل اه وظاهره الرجوع وان تعمد الوكيل الاقدام على
العقد الفاسد مع العلم بانه فاسد وفيه نظر وينبغي حينئذ ان لا يتعلق ذلك بالموكل وفي العباب لو ارسله إلى بزاز
ليأخذ منه ثوبا سو ما تلف في الطريق ضمنه المرسل لا الرسول انتهى ونقله في تحريره عن قضية كلام البغوي
والقاضى وظاهر ان الرسول لا يكون طريقا ايضا ويتجه انه طريق ويؤيد مسألة القرض المذكورة
ثم رايت قول الشارح الاتي في أوائل العارية بعد كلام ذكره مافسه وليس طريقا كوكيل السوم
انتهى وفيه تصريح بانه لا يكون طريقا فليحجر الفرق بينهما وبين وكيل المقرض وقد يفرق اخذاما في
التنبيه الذي ذكره الشارح بانه لم يوجد عقد هنا حتى يتعلق به احكامه ليتأمل (قوله وخرج بالوكيل الخ)
هذا مفر وض في شرح الروض فيما قبل مسائل الاستحقاق (قوله فان ذكره ضمنه المولى) أي لا المولى

من
في وكيل مشتري تألف المبيع في يده ثم ظهر استحقيقه وخرج بالوكيل فيما ذكر المولى فيضمن
الثمن ان لم يذكر مواهيه في العقد ولا يضمنه المولى في ذمته لكن ينقده المولى من مال المولى أي إن كان ولا فني مال نفسه فان ذكره ضمنه المولى

والفرق أنه غير نائب عنه بخلاف الوكيل وفي أدب القضاء للغزوي لو اشترى في الذمة بنية أنه لا بنة الصغير فهو للابن والابن في ماله أعني الابن بخلاف ما لو اشترى له بمال نفسه يقع للطفل ويصير كأنه وهبه الثمن أي كما قاله القاضي (٣٣٧) وقال القفال يقع للاب قال في الأنوار وهو

الآو في إطلاق الاصحاب
والسكتب المعبرة اه وفيه
نظر بل الآو في بما يأتي أنه
لو امره عنه ملكه الابن
فيرجع اليه بالفراق لا إلى
الاب كلام القاضي ويفرق
بينه وبين مامر في اشترى
كذا ولم يعطه ثمنًا فاشتراه
له بنيته بمال نفسه يقع له
ويكون الثمن قرصا على
المعتمد بان الاب يقدر
على تمليك ولده فها بلا
بدل بخلاف الوكيل
(فصل في بيان جواز
لو كالة وما تنفسخ به ونحوه)
الوكيل والموكل ودفع الحق
لمستحقه وما يتعلق بذلك
الوكالة ولو جعل مالم
تكن بلفظ الاجارة بشرط
(جائزة من الجانبين) لان
لو وما يضرمها إذ قد يظن
للموكل مصلحة العزل وقد
يعرض للوكيل ما يمنعه عن
العمل نعم لو علم الوكيل أنه
لو عزل نفسه في غيبة موكله
استولى على المال جائز حرم
عليه العزل على الاوجه
كالوصي وقياسه انه لا ينفذ
(فاذا عزله الموكل في حضوره)
بان قال عزلتك (او قال في
حضوره ايضا) رفعت
الوكالة (وابطلتها) ظاهره
انزال الحاضر بمجرد هذا
اللفظ وإن لم ينو به ولا
ذكر ما يدل عليه وان
الغائب في ذلك كالحاضر

من مال نفسه وإنما ينقده من مال المولى عليه إن كان له مال وإلا في ذمته اه (قوله والفرق أنه غير نائب عنه
الخ) عبارة النهاية والفرق ان شراء المولى لازم للمولى عليه بغير اذنه فلم يلزم المولى ضمانه بخلاف الوكيل اه
زاد شرح الروض عقب مثلها والفرق بين ضمان الموكل الثمن وعدم ضمان الطفل له فيما إذا لم يذكره المولى
ان الموكل اذن بخلاف الطفل اه وهذا يعني الفرق الذي ذكره الشارح فاسقط الشارح الفرق للمسئلة
الثانية وجعل الفرق للمسئلة الاولى للثانية (قوله ويصير الخ) معتمد اه عش (قوله كأنه وهبه الثمن)
أي حيث لم يقصد أنه أدى ليرجع عليه وإلا فيكون قرصا للطفل ليرجع عليه اه عش (قوله وهو
الآو في) أي ما قاله القفال (قوله لو امره عنه) أي أعطى الاب المهر عن ابنه الصغير قوله ليرجع) أي المهر
(قوله كلام القاضي) خبر بل الآو في (قوله بينه) أي بين اشتراء الاب لابنه الصغير بمال نفسه حيث يقع
للابن ولا يصير الثمن قرصا عليه (قوله وبين مامر) أي في القرض اه كردى (قوله بمال نفسه) أي
الوكيل (قوله ويقع له) أي للموكل

(فصل في بيان جواز الوكالة) (قوله في بيان) إلى قول المتن رفعت الوكالة في النهاية (قوله وما يتعلق بذلك)
أي كالنكاح اه عش (قوله ولو يجعل) أي قوله وقياسه في المعنى (قوله ولو يجعل) أي وقوع التوكيل بلفظ
الوكالة فان وقع بلفظ الاجارة فلازم سم على منبرج وهو ما خوذ من قول الشارح م مالم تكن بلفظ الخ
وتقدم عند قول المصنف ولا يشترط القبول لفظا انما إذا كانت يجعل اشترط فقول سم على حج قوله ولو يجعل
الخ قياس ذلك عدم وجوب القبول لفظا لانها وكالة لا اجارة اه بخلافه لكن ظاهر قول الشارح مالم
تكن بلفظ الخ ثبوت جميع أحكام الوكالة حيث لم تكن بلفظ الاجارة ومنها عدم اشترط القبول اه عش
وقوله لكن ظاهر قول الشارح الخ محل تأمل (قوله بشرطها) أي الاجارة (قوله نعم لو علم الوكيل الخ)
وينبغي ان مثل ذلك ما لو علم الموكل انه تترتب على العزل مفسدة كالوكل في مال المولى عليه حيث جوزناه
وعلم انه إذا عزل الوكيل استولى على مال المولى عليه ظالم او واكل في شراء ما طهره او ثوب للاستبراء بعد
دخول الوقت او شراء ثوب لدفع الحر او البرد للذين يحصل بسببها عدم الستر بخود تميم وعلم انه إذا
عزل الوكيل لا يتيسر له ذلك فيحرم العزل ولا ينفذ اه عش (قوله حرم عليه الخ) وكذا لو تترتب على عزل
نفسه في حضور الموكل الاستيلاء المذكور سم على حج أي ولو لم يتعزل وإن كان الموكل حاضرا فيما
يظهر اه حج ولعل وجهه انه من باب دفع الصائل وهو المعتمد اه زيا في فتيه في شرح المنهاج الحكم
المذكور بما إذا كان العزل في غيبة الموكل ليس بقيد اه عش (قوله انه لا ينفذ) أي العزل ش
اه سم قول المتن (في حضوره) قيده لقوله بعد فان عزله وهو غائب اه عميرة اه عش قول المتن
(أو أبطلتها) أي أو فسختها أو أزلتها أو نقضتها أو صرفتها نهاية ومعنى (قوله ظاهره) إلى المتن أقره
عش (قوله بمجرد هذا اللفظ) أي رفعت الوكالة أو أبطلتها (قوله وان لم ينو الخ) أي الوكيل
(قوله وان الغائب الخ) عطف على قوله انزال الخ فيفيدان هذا ظاهر المتن ايضا وهذا ظاهر المنع ولو
حذف ان عطف على قوله ظاهره الخ سلم عن المنع (قوله ولم ينو أحدهم) أي ولو ادعى انه نوى بعضهم
وعينه اختص العزل بذلك لانه لا يعلم إلا منه (قوله وعليه) أي الظاهر (قوله ليس له) أي للموكل

وفي نظيره يضمن الوكيل (قوله والفرق أنه غير نائب عنه) الذي في شرح الروض والفرق أن شراء
المولى لازم للمولى عليه بغير اذنه فلم يلزم المولى ضمانه بخلاف الوكيل انتهى (قوله وفيه نظر الخ)
زائد على مر انتهى

(فصل في بيان جواز الوكالة) (قوله ولو يجعل) اعتمدهم وقياس ذلك عدم وجوب القبول لفظا لانها وكالة
لا اجارة (قوله حرم عليه العزل) وكذا لو تترتب على عزل نفسه في حضور الموكل الاستيلاء المذكور (قوله انه

(٤٣) - شرواني وابن قاسم - خامس - وعليه فلو تعدد له وكلاء ولم ينو أحدهم فهل يتعزل الكل لان حذف المعمول
يفيد العموم أو يلغو لابهامه للنظر في ذلك مجال والذي يتجه في حاضر أو غائب ليس له وكيل غيره انزاله بمجرد هذا اللفظ

وتسكون ال للعهد الذهني الموجب لعدم الغاء اللفظ وانه في التعدد ولائية بنعزل الكل لقرينة حذف المعمول ولأن الصريح بحيث امكن استعماله في معناه المطابق له خارجا لا يجوز الغاؤه (واخر جرتك منها العزل) في الحال لصراحة كل من هذه الالفاظ في العزل (فان عزله وهو غائب انعزل في الحال) لانه لم يحتج للرضا فلم يحتج للعلم كالطلاق ويذني للوكل ان يشهد على العزل اذ لا يقبل قوله فيه بعد تصرف الوكيل وإن وافقه بالنسبة المشتري مثلا من (٣٣٨) الوكيل اما في غير ذلك فاذا وافقه على العزل ولكن ادعى انه بعد التصرف ليستحق

الجعل مثلا ففيه التفصيل
الاتي في اختلاف الزوجين
في تقدم الرجعة على انقضاء
العدة فاذا اتفقا على وقت
العزل وقال تصرفت قبله وقال
الموكل بعده حلف الموكل
انه لا يعلمه تصرف قبله لان
الاصل عدمه الى ما بعده او
على وقت التصرف وقال
عز ذلك قبله فقال الوكيل
بل بعده وحلف الوكيل انه
لا يعلم عزله قبله وان لم يتفقا
على وقت حلف من سبق
بالدعوى ان مدعاه سابق
لاستقرار الحكم بقوله فان
جا آعافا لذي يظهر تصديق
الموكل لان جانبه اقوى اذ
اصل عدم التصرف اقوى
من اصل بقاءه لان بقاءه
متنازع فيه ثم رايت شيخنا
جزم بتصديق الموكل ولم
يوجهه (فرع) شهدت
بيننا فلانا القاضي ثبت
عنده ان فلانا عزل وكيله
فلانا عما وكله فيه قبل
تصرفه لم تقبل من غير تعيين
لما عزله فيه اخذا بما في
الروضة عن العزل الى لو كان
يبد ابن الميت عين فقال
وهبنا ابي واقبضنا في
الصحة فاقام باقي الورثة
بيننا بان يرجع فيما وهب

(قوله وتسكون ال للعهد الذهني) ذهنية هذا العهد بالاصطلاح النحوي والافو خارجي بالاصطلاح المعاني
اسم (قوله وانه الخ) عطف على قوله في حاضره الخ ولو اخر قوله لانه عن قوله ولائية لكان اسبك فايراجع
(قوله لانه لم يحتج) الى قوله فان جا آعافا في النهاية (قوله لانه لم يحتج) اي العزل عبارة المعنى والاسنى لا نرفع
عقد لا يعتبر فيه الرضا فلا يحتاج الى العلم كالطلاق وقياسا على ما لو جن احدهما والاخر غائب اه (قوله
فيه) اي العزل و (قوله بعد تصرف الخ) متعلق بلا يقبل (قوله وان وافقه) اي وافق الوكيل الموكل و (قوله
بالنسبة) متعلق بلا يقبل و (قوله من الوكيل) متعلق بالمشتري ش اسم (قوله بالنسبة للمشتري مثلا)
وافظر ماذا يفعل في التمز وكل من الموكل والوكيل معترف بان الموكل لا يستحقه وهل ياتي فيه ما ياتي في الظفر
وهل اذالم يكن قبض الثمن لها المطالبة او لا اهرشيدى اقول والظاهر نعم ياتي في الظفر كما مر عن سم ما يفيد
وان للموكل المطالبة مطعنا وكذا الموكل اذا ادعى انه لم يعلم العزل الا بعد العقد (قوله اما في غير ذلك) اي
اما اقول الموكل في العزل لا بالنسبة لنحو المشتري (قوله فاذا اتفقا الخ) بيان للتفصيل (قوله وقال) اي
الوكيل و (قوله حلف الموكل) اي فيصدق اه ع (قوله عدمه) اي التصرف (الى ما بعده) اي بعد العزل
(قوله حلف الوكيل الخ) اي فيصدق اه ع (قوله وان لم يتفقا الخ) عبارة النهاية فان تنازع في السبق
بلا اتفاق صدق من سبق الخ اه (قوله على وقت) اي لا للعزل ولا للتصرف (قوله من سبق بالدعوى) اي
جاء امعا او لا اه ع (قوله ان مدعاه الخ) عبارة النهاية لان مدعاه الخ (قوله لاستقرار الحكم الخ)
تعليل لما تضمنه قوله حلف اي صدق فقول له بقوله اي بحلفه (قوله فان جا آعافا الخ) عبارة شرح الروض ولو
وقع كلامهما صدق الموكل انتهى اه سم وعليه فالمراد من قوله جا آعافا انهما ادعيا معا ويدل عليه قوله
قبل من سبق بالدعوى دون ان يقول من جاء الى القاضي اولا (قوله فان جاء) كذا في اصله والظاهر جاء
فليتأمل اه سيدعمر أي بالذنية (قوله من اصل بقاءه) أي بقاء جواز التصرف الناشئ عن الاذن اه ع (ش
(قوله لان بقاءه متنازع فيه) قد يقال وعدم التصرف كذلك اه سم (قوله لو كان الخ) بدل من ما في الروضة
(قوله انتهى) اي ما في الروضة (قوله او صدق المتهم الخ) عطف على ثبت اقرار الخ يعني واعتراف الابن
بان اياه لم يهبه غير هذه العين (قوله لو فسر الموكل الخ) ينبغي ان يتأمل لان قوله غير مقبول على المشتري
في اصل العزل فكذا في بيان المبهمة منه بخلاف الابن فان قوله مقبول على الابن في اصل الرجوع فكذا في
تعيينه اه سيدعمر (قوله لم يوكله الخ) لا يخفى ما في هذا العطف ولعل التقدير او قال اي الموكل لم يوكله الخ
(قوله او صدقه الخ) يعني او اعترف المشتري ان الموكل لم يوكله الخ (قوله فيما رجع) الظاهر وهب سم
وسيدعمر (قوله لانه خفي محتمل) اي فان الموصل يستعمل في المعين ولذا عده النجاة من المعارف وفي الدليل
تأمل اه سم اي فان الاصل فيه وفي المعارف باللازم او الاضافة عند عدم قرينة العهد الخارجي الحمل على

ينفذ) اي العزل ش (قوله وتسكون ال للعهد الذهني) ذهنية هذا العهد بالاصطلاح النحوي والافو خارجي
باصطلاح المعاني (قوله وان وافقه) اي وافق الوكيل الموكل وقوله بالنسبة متعلق لا يقبل وقوله من
الوكيل متعلق بالمشتري ش (قوله ففيه التفصيل الاتي الخ) كذا مر (قوله فان جا آعافا الخ)
عبارة شرح الروض ولو وقع كلامهما معا صدق الموكل اه (قوله لان بقاءه متنازع فيه) قد يقال وعدم
التصرف كذلك (قوله لانه خفي محتمل) اي فان الموصل يستعمل في المعين ولذا عده النجاة من المعارف وفي

لا بنه ولم تذكر البيئة ما رجع فيه لم تنزع من يده بهذه البيئة لاحتمال ان هذه العين ليست المرجوع
فيها اه ويؤخذ من تعليله انه لو ثبت اقرار الابن بانها ما رجع في هذه او بانها لم يهبه غير ها او صدق المتهم على هذا ولو ضحيا قبلت الرجوع
لا تنفاه ذلك الاحتمال فكذا يقال في مسئلة الوكالة لو فسر الموكل بهذا التصرف ولم يوكله في غيره او صدقه المشتري على ذلك قببات
بينته وان لم تعين واتمالم بنظروا وعموما فيما رجع لانه خفي محتمل فانه فيه ذلك الاحتمال (وفي قول) لا بنعزل (حتى يبلغه الخبر)

ان عزل قبل بلوغ الخبر عظم ضرر الناس بنص الاحكام وفساد الانسكة بخلاف الوكيل واخذ منه ان المحكم في واقعة خاصة كالوكيل وان الوكيل العام كوكيل السلطان كالقاضي والذي يتجه خلافهما للحاق لكل بالاعم الاغلب في نوعه ولا ينزل وديع ومستعير الا يبلوغ الخبر وفارقا او وكيل بان القصد منه من التصرف الذي يضر الموكل باخراج اعيانه عن ملكه وهذا يؤثر فيه العزل وان لم يعلم به بخلافهما واذا تصرف بعد العزل او الانعزال بوث او غيره جاهلا بطل تصرفه وضمن ماسلمه على الاوجه لان الجهل لا يؤثر في الضمان ومن ثم غرم الدية والكفارة اذا قتل جاهلا العزل كما ياتي قبيل الديات ولا يرجع على المعتمد الا في بما غرمه على موكله وان غره وبهذا اعترض اقتناء الشائى والغزالي فيما اشترى شيئا لموكله جاهلا بانعزاله فتلف في يده فغرم بدله رجوع به على الموكل لانه غره ولهما ان يجيبا بان عدم الرجوع عليه ثم لعله لا تاتي هنا وهي انه محسن ثم بالعفو وايضا فالوكيل ثم مقصود بتوكيله اراقة الدم المطلوب عدمها ومن ثم تاكد نذب العفو ولا يضمن ماتلف في يده بعد العزل من غير تفريط وكالوكيل

الاستغراق (قوله من تقبل) الى التنبيه الاول في النهاية الاول له وان يجيبا الى ولا يضمن (قوله وفرق الاول) اي بين الوكيل والقاضي اه عش (قوله واخذ منه) عبارة النهاية قال الاسنوى ومقتضاه ان الحاكم في واقعة خاصة كالوكيل قال البدرين شبهة ومقتضاه ايضا ان الوكيل العام الخ اه ومثلها في المغنى الا انه اقر كلامهما قال عش قوله ان الحاكم عبارة حج ان المحكم الخ اي الذي حكمه القاضي فلا تخالف بين كلام الشارح مروحج اه (قوله والذي يتجه خلافهما) اعتمده مروحج وكذا قوله ولا ينزل الخ قوله على الاوجه وواجبية هذا في شرح الروض ايضا اه سم (قوله خلافهما) اي فينزل الوكيل العام بالعزل ولولم يبلغه الخبر ولا ينزل القاضي في امر خاص الا بعد بلوغ الخبر اعتبارا بما من شأنه وكل منهما ولكن لا شك ان ما قاله اى الاسنوى وابن شبهة ومقتضى التعليل اه عش عبارة الرشيدى قوله خلافهما لا يخفى ما فيه بالنسبة للثانية لما يترتب عليه من المفساد التي من جعلتها عدم صحة تولية قاض ولاه حيث فوض له ذلك خصوصا اذا وقعت منه احكام اه وقوله التي من جعلتها عدم صحة تولية الخ يمكن دفعه بما مرفى مبحث توكيل الوكيل بالاذن من ان نائب نائب الامام نائب عن الامام لا عن منيبه فلا ينزل بعزله او انزاله (قوله ولا ينزل وديع ومستعير الخ) وفاقا للنهاية والمغنى قال عش وفائدة عدم عزله في الوديع وجوب حفظه ورعايته قبل بلوغ الخبر حتى لو قصر في ذلك كان لم يدفع متلفات الوديع عنها ضمن وفي المستعير انه لا اجرة عليه في استعمال العارية قبل بلوغ الخبر وانها لتلقت بالاستعمال المأذون فيه قبل ذلك لم يضمن اه (قوله بان القصد) اي قصد الموكل بالعزل (قوله منتهى) اي الوكيل اه عش (قوله هذا الخ) اي التصرف اي صحته عبارة النهاية فائز فيه العزل اه بالفاء وهه الا نسب (قوله بخلافهما) اي الوديع والمستعير اه عش (قوله وضمن ماسلمه) ومنه ماله اذن له في صرف مال في شيء للوكيل كينما وزاعة وثبت عزله له قبل التصرف فانه يضمن ماصرفه من مال الموكل ثم ما يبايعه او زرعه ان كان ملكا للوكيل وكان ماصرفه من المال اجرة البناء ونحوه كان البناء على ملك الموكل وامتنع على الوكيل التصرف فيه ولا رجوع له بما غرمه وان كان اشتراه بمال الموكل جاز الموكل له ماله ولو منعه الموكل وتركه ان لم يكلفه الموكل يهدمه وتفرغ مكانه فاركاهه لزمه نقضه وارش نقص وضع البناء ان نقص وما ذكر من التخيير محله ان لم تثبت وكالانه عند البائع فيما اشتراه والاوجب عليه نقضه وتسليمه لبايعه ان طلبه ويجب له على الوكيل ارش نقصه ان نقص اه عش (قوله على الاوجه) وفاقا للمغنى والنهاية (قوله لا يؤثر في الضمان) اي وانما يؤثر في الحرمة (قوله غرم الدية والكفارة الخ) وفاقا للنهاية والمغنى (قوله غرم) اي الوكيل (الدية) اي دية عمد ولا قصاص اه عش (قوله على موكله) اي وان تمكن من اعلامه بالعزل ولم يعلمه اسكن هل ياتهم بعدم اعلامه حيث قدر ويعزر على ذلك فيه نظر ولا يبعد الاثم فيعزر اه عش (قوله وان غره) اي بالتوكيل ثم العزل قبل التصرف بدون اعلامه بذلك (قوله وبهذا) اي بقوله ولا يرجع على المعتمد الا في الخ (قوله لغرم) اي الوكيل (قوله رجوع به الخ) هو محط الاعتراض (قوله ولهما ان يجيبا الخ) قد يقال لكن يبقى ان الرجوع هنا يشكل بضمان ماسلمه الذي هو الاوجه السابق اذ قياس الرجوع هنا عدم ضمان ماسلمه ثم فتأمل وفي الباب (فرع) لو باع الوكيل جاهلا

هذا الدليل تأمل (فرع) في العباب مانصه فرع لو قال لو كيله عزلت احدكم لم يتصرف واحد منهما حتى يمين ولو وكل عشرة ثم قال عزلت اكثرهم انزل ستة واذا عينهم في تصرف الباقيين وجهان انتهى وقوله في تصرف الباقيين اي السابق على التعيين فيما يظهر وقوله وجهان الاصح منها كما قاله شيخنا الشهاب الرملى انه لا ينفذوا علم ان قوله السابق في الوكيلين لم يتصرف واحد منهما يتبعي ان يخرج ماله تصرفا معا فيصح التصرف لانه تحقق تصرف الوكيل منهما مروحج وقد يتوقف فيما صححه شيخنا ان قلنا بشيئ الوكالة من حين التوكيل لان حين التعيين فقط (قوله والذي يتجه الخ) اعتمده مروحج وكذا قوله ولا ينزل الخ وقوله على الاوجه وواجبية هذا في شرح الروض ايضا (قوله ولهما ان يجيبا الخ) قد يقال لكن يبقى ان

فيما ذكر عامل القراض
(ولو قال) الوكيل الذي
ليس قنا للموكل (عزات
نفسى او رددت الوكالة)
او اخرجت نفسى منها او
رفعتها او ابطالها مثلا
(انعزل) حالا وان غاب
الموكل لما مر ان ما لا يحتاج
لرضا لا يحتاج للعلم ولان
قوله المذكور ابطال لاصل
اذن الموكل له فلا يشكل
بما مر انه لا يلزم من فساد
الوكالة فساد التصرف
لبقاء الاذن (وينعزل
بمخرج احدهما عن
اهلية التصرف بموت او
جنون) وان لم يعلم الاخر
به ولو قصرت مدة الجنون
لانه لو قارن منع الانعقاد
فاذا طرا ابطاله و صواب ابن
الرفعة في المرات انه ليس عز لا
بل تنتهى به الوكالة قبل ولا
فائدة لذلك في غير التعالقي
وابداء الزركشى له فائدة
اخرى منظر فيه (وكذا اعما
في الاصح) بقيد السابق
في الشركة نعم وكيلى رعى
الجار لا ينعزل باغما الموكل
لان زيادة في عجزه المشروط
لصحة الانابة وذكرة هذه
الثلاثة على طريق المثال
فلا يرد عليه ان مثلها طرو
نحو فسقه او رقة او تبذيره

بعزله بطل فان سلم المبيع ضمنه فان اشترى كذلك اى جاهلا بعزله وتلف ما اشتراه بيده وغرم الثمن للبائع
رجع به على الموكل وقياس الاولى منعه انتهى اه سم (قوله فيما ذكر) اى في عدم الضمان ولو بعد
العزل اه عش وفي انه اذا تصرف بعد العزل والا لعزل بموت او غيره جاهلا الخ (قوله الوكيل الذي
ليس قنا الخ) اما لو وكل السيد قنه في تصرف مالى فلا ينعزل بعزله نفسه لانه من الاستخدام الواجب نهاية
ومغنى قال عش قوله لم في تصرف مالى هو الغالب ولم يحتج به عن شى وان كان قضيته انه لو وكله في غير
المالى كطلاق زوجته انعزاله اه وقولها مالى شامل لمال مولى السيد وكذا قول عش عن شى شامل
لتربية مولى السيد وقاديه (قوله مثلا) اى كفسختها اه مغنى (قوله حالا) الى قوله وردة الموكل
في المغنى (قوله وان غاب) غاية اه عش (قوله لما مر) اى عقب قول المتن انعزل في الحال (قوله
ابطال لاصل اذن الموكل الخ) عبارة المغنى فان قبل كيف ينعزل بذلك مع قولهم لا يلزم من فساد الوكالة
فساد التصرف لبقاء الاذن اجيب بان العزل ابطال ماصدر من الموكل من الاذن فلو قلنا له التصرف لم ينفذ
العزل شيئا بخلاف المسئلة المستشهد بها فانه اذا فسد خصوص الوكالة لم يوجد ما ينافى في عموم الاذن اه قول
المتن (موت او جنون) (فرع) لو سكر الوكيل ينبغي ان يقال ان تعدى بسكره لم ينعزل والا لعزل
اخذ من قولهم واللفظ الروض ويصح توكيل السكران بمحرم انتهى قال في شرحه كسائر تصرفاته بخلاف
السكران بمباح كدواء فانه كالجنون انتهى وكلامهما في الوكيل لافى الموكل كما هو صريح سياقهما على انه
لو كان في الموكل كان الاخذ بحاله كما لا يخفى اه سم عبارة عش (فرع) لو سكر احدهما بلا
تعدا لعزل الوكيل او بتعدى فاحتمل انه كذلك ويحتمل خلافه لان المتعدى حكمه حكم الصاحي وقال م
بحثا بالاول فليراجع سم على منهج اى فان فيه نظر المامر من صحة تصرفاته عن نفسه وهى مقتضية
لصحة توكله في حال السكر وتصرفه الا ان يقال انما تبطل تصرفاته عن نفسه تغليظا عليه بناء على انه غير
مكلف وموكله ليس محلا للتغليظ والسكران خرج عن الاهلية بزوال التكليف فاشبه المغنى عليه والجنون
اه ولعل هذا هو الظاهر (قوله قبل الخ) عبارة النهاية والمغنى قال الزركشى وفائدة عزل الوكيل بموته
انعزال من ركه عن نفسه ان جعلناه وكيلا عنه انتهى وقيل لا فائدة لذلك في غير التعالقي اه (قوله منظر
فيه) لعل وجه النظر انه ينعزل اى وكيل الوكيل سواء قلنا ان الوكيل ينعزل بالموت او تنتهى به وكالته اه
عش (قوله بقيد السابق الخ) عبارة هناك نعم الاغما الخفيف باز لم يستغرق وقت فرض صلاة لا يؤثر
اه وعبارة النهاية هنا الحاقاله بالجنون كما مر في الشركة اه قال عش قوله مر الحاقاله بالجنون الخ
قضيته انه لا فرق بين طول الاغما وقصره وهو الموافق لما مر في الشركة لسكره في سم على منهج مانصه
(فرع) دخل في كلامه الاغما فينعزل به واستثنى منه قدر ما لا يسقط الصلاة لانعزاله به واعتمده م
اه (قوله لا ينعزل باغما الموكل) كما مر في الحج ومن الواضح انه لا ينعزل بالنوم وان خرج به عن اهلية
التصرف اه مغنى (قوله لهذه الثلاثة) اى الموت والجنون والاغما اه عش (قوله طرونحو فسقه الخ)
عبارة المغنى مالى حرج عليه بسفه او فلس او رقى فيما لا ينفذ منه او فسق فيما العدالة شرط فيه اه (قوله

الرجوع هنا يشكل بضمان ماسله الذى هو الوجه السابق اذ قياس الرجوع هنا عدم ضمان ماسله ثم
فتامله وفي العباب فرع لو باع الوكيل جاهلا بعزله بطل فان سلم المبيع ضمنه فان اشترى كذلك اى جاهلا
بعزله وتلف ما اشتراه بيده وغرم الثمن للبائع رجع به على الموكل وقياس الاولى منعه اه (قوله ابطال لاصل
اذن الموكل) فيه جواب عن استشكل الاسوى احدهما بالاخر (قوله في المتن بموت او جنون الخ)
(فرع) لو سكر الوكيل ينبغي ان يقال ان تعدى بسكره لم ينعزل والا لعزل اخذ من قولهم واللفظ
الروض ويصح توكيل السكران بمحرم اه قال في شرحه كسائر تصرفاته بخلاف السكران بمباح كدواء فانه
كالجنون اه وكلامهما في الوكيل لافى الموكل كما هو صريح سياقهما على انه لو كان في الموكل كان الاخذ بحاله

فما شرطه السلامة من ذلك وردة الموكل ينبغي العزل بها على أقوال مله في ردة (٣٤١) الوكيل وجهان والذي جزم به في المطلب

أو رقه) كافي وكيلى إيجاب النكاح اه سم (قوله فيما شرطه السلامة من ذلك) على ما مر اه نهاية اى
من ان عزله اى الفاسق بالنسبة لنزع المال من يده لالعدم تصرفه ع ش (قوله على أقوال مله)
والراجح الوقف فقوله والذي جزم به الخ ضعيف ع ش (قوله الانعزال برودة الموكل الخ) قدمت اول
الباب عن شرح الروض ان قضية كلام الشيخين عدم الانعزال برودة الموكل انتهى سم على حجج وقول
الشارح دون الوكيل يفيد ان رده لا توجب انعزاله وعليه فيصح تصرفاته في زمن رده عن الموكل اه ع ش
عبارة الرشيدى قوله لالانعزال برودة الموكل اى وهو ضعيف لما علم من جزمه بخلافه قبيله وكأنه انما ساق
كلام المطلب ليعلم منه حكم ردة الوكيل فقط اه (قوله نحو وكيلى) اى كشرليك اه ع ش (قوله
كما مر) يعنى في الوكيل خاصه اه رشيدى اى قبيل قول المصنف ولو قال عزلت الخ (قوله وبخروج
الوكيل الخ) كان وكل عبده ثم باه لسن اذنه له في الحقيقة ليس توكيلا بل استخدام اه ع ش (قوله
عن ملك الموكل) يعنى عنه عطف ما بعده على الوكيل (قوله كان اعتق الخ) اى او اجر كما سياتى اه
رشيدى (قوله ما وكل في بيعه) اى او في الشراء به اه اسنى (قوله او اجر ما اذن في إيجاره) اى او يبيعه كما
بأى اه ع ش عبارة الرشيدى قوله او اجر الخ هذا من صور خروج محل التصرف عن ملك الموكل لالمن خروج
المنفعة كالا يخفى اه (قوله ولو وكله) الى التنبيه في المغنى (قوله ولو وكله في بيع) الى قوله انعزل هو في
الوصية والتدبير وتعلق العتق بصفة ما قال المصنف اى انه الاقرب خلاف ما نقله الزركشى في التدبير عن ابن
كج اه سم (قوله ثم زوج) اى سواء كان الموكل في بيعه عبدا او امة اه ع ش (قوله او اجر) مثال
خروج المنفعة (قوله واقتضى) اى الرهن اه مغنى (قوله انعزل) اى الوكيل (قوله على التصرف) اى البيع
اه مغنى (قوله ان ما كان فيه ابطال للاسم) كطحن الخنطة نهاية ومعنى قال ع ش قوله كطحن الخنطة ظاهره
انه لا فرق بين ان يقول في توكيله وكله في بيع هذه الخنطة او في بيع هذه قال في شرح الروض ما حاصله ان محل
بطالن الوصية بالطحن اذا قال او صيت بهذا الخنطة فلو قال او صيت بهذه مشير الى الخنطة لم تبطل الوصية
بطحنها فيأتى هنا مثل ذلك قال لسن الاوجه خلافه اه ع ش اى ينعزل بطحن الخنطة وان لم يذكر اسمها
واعتمد المغنى عدم الانعزال اذا لم يذكر اسمها (قوله التمثيل الخ) لا وجود له في الموجود من نسخ شرح المنهج
وانما الذى فيها قوله وإيجار ما وكل الخ نعم وجدت هذه اللفظة في بعض النسخ مضروبا عليه فهمى من المرجوع
منه اه سيد عمر (قوله في الاول) اى فى الموضوع الاول من شرح المنهج (قوله فيه) اى فى الموضوع الثانى من
شرح المنهج (قوله وقيدته) اى التزويج (فى شرح الروض بالامة واخرج بها الخ) كان الاولى كما يعلم بمراجعة
الروض ان يقول فى الروض بالامة واخرج فى شرحه بها العبد (قوله التقييد الاول) اى تقييد الاجارة بالامة
(قوله والاطلاق الخ) عطف على التقييد (قوله منهم) اى الشراح (قوله وهذا) اى الاطلاق فى الاجارة
والزواج (قوله هو الذى يتجه) اعتمده شيخى وهو ظاهر اه مغنى (قوله الاول) اى العزل بالاجارة
(قوله والثانى) اى العزل بالزواج (قوله المذكور) اى قبيل التنبيه (وهذان) اى الاشعار بالندم والغالب

كالا يخفى (قوله أو رقه) كافي وكيلى إيجاب النكاح (قوله فيما شرطه السلامة الخ) لقائل ان يقول بالنسبة
للفسق ان كانت ما واقعة على التوكيل آتى في التوكيل الذى شرطه السلامة الخ اقضى اشتراط العدالة في
وكيل ولى المحجور ابتداء ودواما فيخالف ما اختاره فيه فى شرح قول المصنف فان تعدى ضمن ولا ينعزل فى
الاصح إلا ان يؤول هذا بان الانعزال بالنسبة لمجرد بقا المال تحت يده وإن كانت واقعة على التصرف اى فى
التصرف الذى شرطه السلامة كما يجب النكاح فلا مخالفة فيه لما ذكره فليتأمل (قوله والذي جزم به فى المطلب
الانعزال برودة الموكل الخ) قدمت اول الباب عن شرح الروض ان قضية كلام الشيخين عدم الانعزال برودة
الموكل (قوله ولو وكله فى بيعه ثم زوج الى قوله انعزل) هو فى الوصية والتدبير وتعلق العتق بصفة ما قال
البلعيني انه الاقرب خلاف ما نقله الزركشى فى التدبير عن ابن كج (قوله وقياس ما باقى الخ) اعتمده مر

الاجارة والزواج لغير واحد منهم ومن غيرهم وهذا هو الذى يتجه ووجهه أنهم علموا الاول بزوال الولاية وهو موجود فى العبد والامة
والثاني بالاشعار بالندم وبالعقاب المذكور وهذا موجودان فيهما ايضا فالوجه خمس التقييد على أنه لمجرد التمثيل

خلافا لما وقع في شرح الروض وإن أمكن (٣٤٢) توجيهه على بعد بان اشعار تزويجها بالندم أقوى لادائه إلى ملك اولادها الدال على

المذكور (قوله خلافا لما وقع في شرح الروض) الذي وقع فيه انما قال الروض وكذا بتزويج الجارية قال في شرحه وخرج الجارية العبد اه ولم يرد على ذلك وهذا ليس نصافي الخالفة في الحكم لاحتمال انه اراد مجرد بيان قضية العبارة اه سم وفيه ما لا يخفى (قوله لادائه) اي تزويجها اه سم (قوله الدال الخ) اي الاداء المذكور (قوله ولو وكل قنا باذن سيده الخ) بخلاف قن نفسه اذا وكله ولو بصيغة عقد وكذلك ثم اعقته او باعه او كاتبه فانه ينعزل لان اذنه له استخدام لا توكيل فزال بزوال ملكه وقد ذكر ذلك الشارح بقوله السابق وبخروج الوكيل عن ملك الموكل اه (قوله ثم باعه أو أعقته) أي سيده فيهما ش اه سم (قوله لم ينعزل) لكن يعصى العبد بالتصرف إن لم يذن له مشترطه فيه لان منافعه صارت مستحقة له نهاية ومعنى زاد سم بعد ذكر مثل ذلك عن الروض مانصه قال في شرحه وإن نفذ تصرفه اه سم وقال ع ش قوله لكن يعصى الخ لعل محل العصيان إن فوت على المشتري بخلاف نحو إيجاب البيع من غير معارضة كلام يتعلق بالسيد فلا وجه للعصيان به سم على حج اه (قوله ولو وكل اثنين معا ومرتبا الخ) فعلم ان توكيل الثاني ليس عز لا الاول وظاهر انه ينفذ تصرف الاول قبل توكيل الثاني اه سم عبارة المغنى ولا ينعزل بتوكيل وكيلا اخر ولا بالعرض على البيع اه وفيهما كالنهاية ولو عزل احد وكيليه هما لم يتصرف واحد منهما حتى يميز للشك فيه اه (قوله في تصرف) بالتزويج متعلق بكل (قوله لمن فرق) اي بين الخصومة وغيرها (قوله وقبلا) اي لم يزدو احد منهما واما اذا قبل احدهما فقط فهل ينفذ تصرفه فيه نظرا ومقتضى قوله الاتي مالم يصرح بالاستقلال عدم النفوذ فلا يرجع (قوله بعد ان راي ذلك التصرف صوابا) كان الاول ان يذكره قبل بوجبا الخ (قوله لمن يتصرف الخ) متعلق بباذنا ش اه سم (قوله حيث جاز الخ) هل يرجع لقوله او بكل احدهما الاخر ايضا اه سم اقول الظاهر عدم الرجوع (قوله مالم يصرح الخ) ظرف لقوله وجب اجتماعهما الخ (قوله لوليها) بصيغة التثنية (قوله بان اشتراط الخ) هذا انما يصلح للفرق بالنسبة لقوله واذا نزل لوليها بالنسبة لقوله واذا نزل المحجر لاثنين نعم قول به ضمهم الاتي المقصود الخ يصلح للفرق فيهما ثم رابت المحشى قال قوله بان الخ انظره في اذن المحجر انتهى اه سيد عمر وقد يجاب بان نحو القرابة شامل لو كمل المحجر المشروط فيهما العدل والامانة كما أنه شامل لنحو القاضى (قوله ثم) أي فولى النكاح (قوله الاولياء) المراد به ما يشمل الوكلاء (قوله فيه) أي العقد (قوله تنبيهه الخ) عبارة ع ش (تنبيه) لو وكل شخصان تزويج امته واخر في بيعها فان وقع معا يقينا واحتمالا فهما باطلان فيبطل ما يترتب عليهما من تزويج الوكيل او بيعه وإن ترتبا فالثاني يبطل الاول لان مرید التزويج لا يرید البيع وكذا عكسه انتهى حج بالمعنى (قوله وقياسه) اي قياس ان مرید البيع لا يزوج ولا يوكل في التزويج (قوله كفهله) اي التزويج او البيع (قوله فلا يقاس وتكيله في التزويج الخ) أي المشار اليه بقوله السابق ولا يوكل في التزويج اي يعلم ان

رغبته في بقائها ولو وكل قنا باذن سيده ثم باعه او اعقته لم ينعزل ولو وكل اثنين معا او مرتبا في تصرف خصومة او غيرهما خلافا لمن فرق وقبله وجب اجتماعهما عليه بان يصدر عن رايهما بان يتشاورا فيه ثم يوجبا او يقبلا معا او بكل احدهما الآخر أو باذنا بعد أن راي ذلك التصرف صوابا لمن يتصرف حيث جاز لهما التوكيل مالم يصرح بالاستقلال نظير ما ياتي في الوصيين ويفرق بين ما هنا وإذنه لوليها واذن المحجر لاثنين بان اشتراط نحو القرابة ثم يضعف ان ذلك لا اشتراط قصد الاجتماع ويقوى انه لمجرد التوسعة للاولياء في التزويج فاندفع ما لم يجمع من محقق المتأخرين هاتم راي ما يؤيد ما فرقت به وهو قول بعض المقصود في النكاح الاذن والتوسعة (تنبيه) بتردد النظر فيما لو وكل شخصان تزويج امته واخر في بيعها فعدمه فيحتمل ان يقال محل التردد ان وكلهما معا في ذلك ولا كان المتأخر منهما مقصويا لعزل الاول اخذاما تقرر ان مرید البيع لا يزوج اي ولا يوكل في التزويج وقياسه ان الغالب ان مرید التزويج لا يبيع ولا يوكل في البيع ويحتمل ان التوكيل في التزويج أو البيع ليس كفهله فلا يقاس

(قوله خلافا لما وقع في شرح الروض) الذي وقع فيه أنه لما قال الروض وكذا بتزويج الجارية قال في شرحه وخرج الجارية العبد انتهى ولم يرد على ذلك وهذا ليس نصافي الخالفة في الحكم لاحتماله انه اراد مجرد بيان قضية العبارة (قوله لادائه) اي تزويجها ش (قوله ولو وكل قنا باذن سيده الخ) بخلاف قن نفسه اذا وكله ولو بصيغة عقد وكذلك ثم اعقته او باعه او كاتبه فانه لا ينعزل لان اذنه له استخدام لا توكيل فزال بزوال ملكه وقد ذكر ذلك الشارح بقوله السابق وبخروج الوكيل عن ملك الموكل (قوله ثم باعه أو أعقته) أي سيده فيهما ش اه سم (قوله لم ينعزل) لكنه يعصى بالتصرف بغير إذن المشتري قاله في الرض قال في شرحه وان نفذ تصرفه اه وعل محل العصيان ان فوت على المشتري بخلاف نحو إيجاب البيع من غير معارضة كلام يتعلق بالسيد فلا وجه للعصيان به (قوله ولو وكل اثنين معا ومرتبا الخ) فعلم أن توكيل الثاني ليس عز لا الاول وظاهر انه في الترتيب ينفذ تصرف الاول قبل توكيل الثاني (قوله لمن يتصرف) متعلق بباذنا ش (قوله حيث جاز لهما التوكيل) هل يرجع لقوله او بكل احدهما الاخر ايضا (قوله بان اشتراط نحو القرابة

وقوعهما معا أو تسليم أن أحدهما بعد الآخر ليس عز لاله فهل بطلان لاجتماع المقتضى والمانع لان صحة كل عقد منهما تقتضى فسوخ
الوكالة في الآخر ويصح البيع فقط لانه أقوى لازالته الملك أو التناكح فقط استصحابا لاصل دوام الملك أو بصحان لان التعارض بينهما
لا يتحقق الا ان ترتبا كل محتمل لكن بطلانها هو المتبادر (وانكار الوكيل الوكالة (٣٤٣) لنسيان منه لها أو لغرض في الاخفاء)

لها كخوف من ظالم على المال
الموكل (ليس بعزل) لعزله
(فان تعمد ولا غرض) له في
الانكار (انعزل) ويجرى
هذا التفصيل الذي هو
المعتمد في انكار الموكل لها
(واذا اختلفا في أصلها)
كوكلتني في كذا فقال ما
وكنتك (أو) في (صفتها
بان قال وكنتني في البيع
نسيئة أو) في (الشراء
بعشرين فقال بل نقدا)
راجع الاول (أو بعشرة)
راجع للثاني (صدق الموكل
بيمينه) في الكل لان الاصل
معه وصورة الاولى ان
يتخاصم بعد التصرف اما
قبله فلتعتمد انكار الوكالة
عزل فلا فائدة للتخاصمة
وتسميته فيها موكلا بالنظر
لزعيم الوكيل (ولو اشترى
جارية) مثلا وخصت بالذكر
لا متناع الوطء على بعض
التقارير قبل التلطف الاتي
(بعشرين) وهي تساويها
أو أكثر (وزعم ان الموكل
أمره بالشرائها (فقال)
الموكل (بل) انما اذنت في
عشرة) وفي نسخة بعشرة
صدق الموكل بيمينه حيث
لا يئنه لانه اعرف بكيفية
اذنه (و) حيثئذ فاذا

عدم صحة هذا القياس عدم صحة قياس توكيله في البيع بعد توكيله في التزويج
المشار اليه ولا يوكل في البيع بالاولى (قوله وقوعهما معا) اي التوكيلين و (قوله فهل يبطلان) اي
البيع والتزويج المترتبان على التوكيلين (قوله لاجتماع المقتضى) وهو وكالة كل من العاقدين عن مالك
الامة واما المانع فبينة بقوله لان صحة كل الخ (قوله لان التعارض الخ) يتأمل اه سم وجه التامل ان المعية
اولى بالتعارض مع ان الكلام في مطلق العقد بن وقعا معا او مرتبين (قوله منه لها) الى قول المتن بل في عشرة
في النهاية والمعنى الا قوله وخصت الى المتن قول المتن (أو لغرض) ينبغي أن المعتبر في كونه غرضا اعتقاده
حتى لو اعتقد ما ليس غرضا كفي وصدق في اعتقاده كذلك سم على حج اه عش (قوله في انكار
الموكل لها) وما اطلقاه في التدبير من كون جحد الموكل عز لا يحول كما قاله ابن النقيب على ما هنا نهاية ومعنى
أي على قوله وانكار الوكيل الخ عش (قوله للاول) اي لقوله نسيئة و (قوله للثاني) اي لقوله بعشرين
(قوله لان الاصل معه) عبارة المعنى لان الاصل عدم الاذن فيما ذكره الوكيل ولا ان الموكل اعرف بحال الاذن
الصاير منه اه (قوله وصورة الاولى) هي قول المتن واذا اختلفا في اصلها اه عش (قوله فلتعتمد انكار
الوكالة الخ) لا يخفى ان هذا يجري في الصورة الثانية بالنسبة لصفة الوكالة لانفسها (قوله وتسميته فيها) اي
في الاولى اه عش قول المتن (ولو اشترى الخ) من فروغ تصديق الموكل وكان الاولى ان يقول فلوا اشترى
الخ ولعله انما عبر بالواو لانه ليس المقصود بذلك مجرد تصديق الموكل بل فيه تفصيل ما ياتي بعده من بطلان
العقد تارة ووقوعه لوكيل اخرى وهذا لا يتفرع على ماسبق اه عش (قوله وهي تساويها الخ) اما اذا
لم تساو العشرين فينبغي ان يقال ان كان الشراء بعين مال الموكل فباطل والاوقع للوكيل ولا تخالف ولو تنازع
الوكيل والبايع فقال الوكيل المالك للوكيل فالتعدي باطل وقال البايع المالك فالتعدي صحيح فقطضى قولهم اذا
اختلفا في الصحة والفساد صدق في مدعى الصحة ان يصدق البايع اه عش (قوله او اكثر) الاولى فاكثر
قول المتن (وزعم) اي قال اه عش (قوله انما اذنت) قدره بقرينة امره بها لان الامر يستلزم الاذن او
لان الامر بمعنى الاذن ومعنى امره بها اذنه بها اه سم (قوله صدق الموكل بيمينه) اي في انه وكفته في الشراء
بعشرة اه عش (قوله حيث لا يئنه) أي لو احدهما أو لكل منهما يئنه وتعارضتا اه معنى (قوله ان
وكيله خالفه الخ) اي وانه انما اذن بعشرة كما ياتي في الشرح ومر عن عش انفا (قوله او لا) اي لا يكفي بل
لا بد من نفى الاذن بعشرين ايضا ليجمع بين النفي والاثبات كافي التحالف اه كرى (قوله والجامع) اي
بين ما هنا وما مر (قوله دون ما وقع العقد به) يتأمل فهما مختلفان ايضا فيما وقع عقد الوكالة به فليتأمل اه
سم (قوله وهو) اي الاختلاف هنا (قوله المستلزم) اي الاختلاف ثم (قوله وذلك) اي كون كل مدع
ومدعى عليه (يستلزمهما) أي النفي والاثبات أي ذكرهما (قوله وهذا) أي الفرق المذكور (هو
الاقرب الخ) اي فيكون الاقرب الا كنفاء بالخالف على انه انما اذن في الشراء بعشرة اه عش (قوله
بان قال اشتريتها) الى قول المتن وحيث في النهاية الا قوله في الاولى الى المتن وقوله ومحل الى وخرج وقوله لا على

الخ انظره في اذن المحبر (قوله لان التعارض الخ) يتأمل (قوله في المتن ولغرض في الاخفاء) ينبغي
ان المعتبر في كونه غرضا اعتقاده حتى لو اعتقد ما ليس غرضا كفي وصدق في اعتقاده كذلك عند
الامكان (قوله انما اذنت) قدره بقرينة امره بها لان الامر يستلزم الاذن او لان الامر بمعنى الاذن ومعنى
امرهم اذنه بها (قوله ان وكيله خالفه الخ) وظاهر انه يخالف انما اذن بعشرة (قوله دون ما وقع العقد به)

(خالف) الموكل أن وكيله خالفه فيما أذن له فيه كذا ذكره وهى يكفي حلفه على أنه إنما أذن بعشرة أولا لما مر في التحالف انه
لا يكفي ذلك والجامع ان ادعاء الاذن بعشرين او عشرة كادعاء البيع بعشرين او بعشرة الا ان يفرق بان الاختلاف هنا في صفة
الاذن دون ما وقع العقد به وهو لا يستلزم ذكر نفى ولا اثبات وثم فيما وقع به العقد المستلزم ان كلا مدع ومدعى عليه وذلك
يستلزمهما صريحا وهذا هو الاقرب الى كلامهم (فان) كان الوكيل قد (اشترى بعين مال الموكل وسماه في العقد)

اليتم إلى رانما و قوله ولا تسكر إلى المتن (قوله بان قال اشتريتها لفلان بهذا الخ) أى سواء صدقه البائع أو كذبه أو سكت اه بيجرى (قوله والمال له) ليس بقيد بل مثله ما لو سكت عن ذلك أو قال والمال لي اخذا من مفهوم قول الشارح الآتى إذ من اشترى لغيره بمال نفسه ولم يصرح باسم الخ فإنه يقتضى انه حيث صرح باسم غيره والمال له لا ينعقد بيعه لأنه فضولى اه عش (قوله أى الموكل فيه) عبارة المغنى أى المذكور والاولى اشتريتها أى الجارية اه قول المتن (و صدقه البائع) أى فيما لو اشترى بعين المال و ساء بعد العقد شورى اه بيجرى (قوله فيما ذكره) الى قوله و خرج فى المغنى إلا قوله فى الاول إلى المتن (قوله فيما ذكره) لعله راجع أيضا لاولى ولعل معنى تصديقه فيها تصديقه على وجود التسمية فى العقد اه سم (قوله فى الاول الخ) أسقطه المغنى والنهاية قال عش قوله م أو قامت به حجة أى بينة ولعل مستند الحجة فى الشهادة أى فى الثانية قرينة غلبت على ظننا ذلك كعلمها بان المال الذى اشترى به لزيد و سمعت توكله و إلا فمن أين تطلع على انه اشتراه له مع احتمال انه نوى نفسه اه (قوله لأنه ثبت بالتسمية الخ) عبارة المغنى لأنه ثبت بتسمية الوكيل فى الاول و تصديق البائع أو البينة فى الثانية ان المال الخ اه وفى النهاية نحوها (قوله و ثبت يمين ذى المال الخ) فيه ما يأتى عن سم عند قول الشارح وثبت كونه بغير اذنه الخ (قوله ومحل) أى محل البطلان فيما ذكر اه مغنى و يرجع الرشيدى الضمير الى قول الشارح فالجارية لبائعها وعليه الخ (قوله ان لم يصدقه) أى الوكيل (قوله باعتبارفه) أى البائع (قوله فيأتى فيه) أى ان كان البائع صادقا فى اعترافه بذلك والا فلا حاجة إلى التلطف (قوله التلطف الآتى) لعل المراد التلطف بالموكل ليعلمها للبائع لا للوكيل إذ لم يحكم به له ليجتاح لذلك اه سم (قوله و خرج بقوله) أى المصنف (قوله تفصيل يأتى) أى فى كلامه اه سم أى فى شرح وكذا ان اشترى فى الذمة الخ (قوله فى الثانية) هى قول المصنف أو قال بعده الخ (قوله ما لو اقتصر) أى الوكيل (قوله إذ من اشترى لغيره بمال نفسه الخ) فيه شئ مع فرض انه اشترى بعين مال الموكل وايضا فلا يلزم من الاقتصار المذكور انه اشترى بعين مال الموكل وايضا فلا يلزم من الاقتصار المذكور انه اشترى بمال نفسه اه سم (قوله ولم يصرح باسم الغير) فلو صرح باسم الغير فيه وقد ثبت يمين الموكل عدم التوكيل فى ذلك فهو شراء فضولى لا يقال هو هنا صرح باسم الموكل حيث قال اشتريتها لفلان لانا نقول هذه التسمية انما وقعت بعد العقد كما يصرح به قوله فى الثانية و اما العقد فلا تسمية فيه اه عش عبارة الرشيدى أى لان الصورة انه لم يسم الموكل فى العقد و اما ذكره بعده إلا انه اشتراه له بماله اه (قوله يصح الشراء) يستثنى من ذلك ما لو اشترى لابنه الصغير بنية فانه يقع الشراء للابن كما مر اه عش قول المتن (وان كذبه حلف) فان نكل فالقياس ان الوكيل يحلف يمين الرد و يبطل البيع بناء على ان اليمين مردودة كالاقرار لكن قول العباب فان نكل حلف الموكل لا الوكيل و يبطل البيع وان حلف صح البيع للوكيل ظاهر او يسلم الثمن المعين الى البائع ويغرمه للموكل اه يقتضى خلاف ذلك فليحرج و راجع وجه عدم حلف الوكيل إذا نكل البائع و انه هل بيجرى ذلك فيما إذا كان اشترى فى الذمة الآتى اه سم يحذف (قوله وان كذبه البائع) أى فى الصورة الثانية نهاية ومغنى و ظاهر ان الحكم كاذكر فيما إذا كذبه البائع فى

بان قال اشتريتها لفلان
بهذا والمال له (أو قال
بعده) أى الشراء بالعين
الخالى عن تسمية الموكل
(اشتريته) أى الموكل فيه
(فلان والمال له و صدقه
البائع) فيما ذكره أو قامت
حجة فى الاولى بانه ساء
كاذكره (فالباع باطل) فى
الصورتين لأنه ثبت
بالتسمية أو التصديق أن
المال والشراء لغير العاقد
وثبت يمين ذى المال انه
لم ياذن له فى الشراء بذلك
القدر فبطل الشراء و حينئذ
فالجارية لبائعها وعليه رد
ما أخذه للموكل ومحل كما
قال البلقينى ان لم يصدقه
البائع على انه وكيل بعشرين
والافهى باعترافه ملك
للموكل فيأتى فيه التلطف
الآتى و خرج بقوله بعين
مال الموكل ما لو اشترى فى
الذمة ففيه تفصيل يأتى
البطلان فى بعضه أيضا فلا
يردهنا و بقوله والمال له فى
الثانية ما لو اقتصر على
اشتريته لفلان فلا يبطل
البيع اذ من اشترى لغيره
بمال نفسه ولم يصرح باسم
الغير بل نواه يصح الشراء
لنفسه وان اذن له الغير فى
الشراء (وان كذبه) البائع
بان قال له انما اشتريت
لنفسك والمال لك أو
سكت عن ذكر المال كما
هو ظاهر وقال له الوكيل

يتأمل فها نحن لفان أيضا فيما وقع عقد الوكالة به فليتأمل (قوله فيما ذكره) لعله راجع أيضا لاولى ولعل معنى تصديقه فيها تصديقه على وجه التسمية فى العقد (قوله فيأتى فيه التلطف) بالموكل ليعلمها للبائع لا للوكيل إذ لم يحكم به له ليجتاح لذلك اه (قوله تفصيل يأتى) أى فى كلامه (قوله اذ من اشترى لغيره بمال نفسه الخ) فيه شئ مع فرض انه اشترى بمال نفسه (قوله فى المتن وان كذبه حلف على نفي العلم) فان نكل فالقياس ان الوكيل يحلف يمين الرد و يبطل البيع بناء على ان اليمين مردودة كالاقرار لكن قول العباب وان كذبه البائع ولا بينة فليسلك من الموكل والوكيل تحليفه انه لا يعلم وكالته فان ادعى جميعا كفته يمين وان انفرد كل بدعى فلا فان نكل حلف الموكل لا الوكيل و بطل البيع وان حلف صح البيع للوكيل ظاهر او يسلم الثمن المعين الى البائع ويغرمه للموكل اه يقتضى خلاف ذلك فليحرج و راجع

انت تعلم اني وكيل فقال لا اعلم ذلك او بان قال له لست وكيل ولا بيعة بالوكالة (حاف) (٣٤٥) البائع (على نفي العلم بالوكالة) لا على البت

ولا علم نفي العلم بان المال
لغيره خلافا لمن زعمه وانما
فرقت بين الصورتين بفرض
الاولى في دعوى الوكيل
عليه بما ذكر دون الثانية
لان الاولى لا تتضمن نفي
فعل الغير ولا اثباته فتوقف
الحلف على نفي العلم على
ذكر الوكيل لذلك والثانية
تتضمن نفي وكيل غيره له
وهذا لا يمكن الحلف عليه
لانه حاف على نفي فعل الغير
فتعين الحلف فيه على نفي
العلم وبهذا التفصيل
الظاهر من كلامهم يندفع
استشكال الاسنوي للحاف
على نفي العلم الذي اطلقوه
(و) اذا حلف البائع كما
ذكرناه (وقع الشراء
للكيل) ظاهر افيسلم الثمن
المعين للبائع ويغرم بدله
للموكل (وكذا ان اشترى
في الذمة ولم يسم الموكل) بان
نواه وقال بعده اشترته له
وكذبه البائع فيحلف كما مر
ويقع شراؤها للوكيل
ظاهر فان صدقه بطل وزعم
شارح ان ظاهر المتن وغيره
وقوع العقد للوكيل صرح
بالسفارة ولا صدقه البائع
اولا رده الا ذرعى بانه غير
سديد (وكذا ان سماه) في
العقد والشراء في الذمة
(وكذبه البائع في الاصح)
اي في الوكالة بان قال سميته
ولست وكيل عنه وحلف

الصورة الاولى وانكر وجود التسمية في العقد ولم تثبت بيعة (قوله انت تعلم اني وكيل) قال الوكيل انا وكيل
او نحوه وان لم يقل انت تعلم اني وكيل اه عش (قوله ولا بيعة) حال من البائع في قوله وان كذبه البائع فهو
راجع لكل من الصورتين كما فاده الرشيدى (قوله بين الصورتين) وهما قوله بان قال له انما الخ وقوله او بان
قال لست وكيل الخ اه عش (قوله في دعوى الوكيل الخ) اي وجواب البائع بما مر (قوله بما ذكر) اي انت
تعلم اني وكيل اه كرى (قوله فتوقف الحلف الخ) فان الحلف على حسب الجواب وهو انما اجاب بالبت اه
(قوله على نفي العلم) متعلق بالحلف (قوله على ذكر الخ) متعلق بتوقف الخ اي وعلى جواب البائع بما مر
(قوله ذلك) اي ما ذكر (قوله وهذا لا يمكن الحلف عليه) اي بانه رشيدى (قوله وهذا التفصيل) اي قوله
واما فرقت الخ (قوله الذي الخ) نمت للحلف (قوله اطلقوه) اي في الصورتين المذكورتين اه عش (قوله
ظاهرا) الى قوله وزعم الخ في المعنى (قوله فيسلم الثمن المعين الخ) لعل هذا لم يثبت بيعة او اعتراف البائع
انه للموكل والا فالعقد باطل لان فرض المسئلة ان العقد بعين الثمن (قوله بعده) اي الشراء (قوله فيحلف)
اي البائع (كما مر) اي على نفي العلم بالوكالة (قوله فان صدقه الخ) عبارة النهائية والمعنى فان صدقه البائع
بطل الشراء كما قاله القمولى اه قال عش قوله فان صدقه البائع اي في انه نوى الموكل اه (قوله بطل)
لا تماقهما على وقوع العقد للموكل وثبوت كونه بغير اذنه يمينه اه معنى (قوله وزعم شارح) عبارة
النهائية وقول ابن الملقن اه (قوله صدقه البائع) هذا محط الرد (قوله بانه غير سديد) وعليه فيفرق بينه
وبين ما مر من انه لو اشترى بماله نفسه ونوى غيره وقد اذنه حيث يقع للوكيل ثم بانه لما كان الشراء بعين
مال الوكيل ضعف انصرافه للموكل فلم تؤثر نيته وهذا لما كان الشراء في الذمة وقد نوى الموكل ولم يوجد
ما يصرفه عنه للوكيل عمل بنيته وحكم بوقوعه للموكل وقد ثبت انهم باذن فيه فابطل اه عش (قوله
وحلف) عطف على كذبه البائع (قوله كما ذكر) قضيته انه لا يمكن الحلف في هذه على نفي العلم وقد تقدم في
قوله ولا تماقفت الخ ما يقتضى خلافه اه عش وهذا مبنى على جعل ذكر ببناء الفاعل واما اذا جعل ببناء
المفعول فلا مخالفة (قوله وتلغو) في اصله بغير خطه الف بعد تلغوا اه سيد عمر (قوله قدمه) اي في الفصل

وجه عدم حلف الوكيل اذا نكل وانه هل يجري ذلك فيما اذا كان اشترى في الذمة الا في (قوله في الماتن على
نفي العلم بالوكالة) قال الشارح المحلى الناشئة عن التوكيل مشبهة الى رد ما عترض به على المصنف ووجه
الرد انه ليس المراد به الحلف على نفي توكيل مطابق ولا نفي علم مطابق بل نفي وكالة خاصة ناشئة عن توكيل
فيسئلون ان المال لغيره شرح مر (قوله فتوقف الحلف على نفي العلم على ذكر الوكيل له ذلك) فان الحلف على
حسب الجواب وهو انما اجاب بالبت (قوله وبهذا التفصيل الظاهر من كلامهم يندفع استشكال الاسنوي
للحاف على نفي العلم الذي اطلقوه) عبارة الاسنوي في قول المصنف وان كذبه حلف على نفي العلم بالوكالة
ما نصه اعلم ان ما ذكره المصنف قد ذكره الرافعي في شرحه وفسر التوكيد بان يقول انما اشترت لنفسك
والمالك وتبعه على ذلك في الروضة وفيه امر ان احدهما ان التوكيد المذكور ليس هو نفي علم حتى
يحلف قائله على نفي العلم بل صيغة توكيد الحلف انما يكون على حسب الجواب وكلام المصنف موافق لما قاله
الرافعي فان تعبيره بالتوكيد ينفي التفسير بنفي العلم لان النافي للعلم ليس بمصدق ولا بمكذب وعبر في الحارى
الصغير بقوله ولو انكر وهو اخف في الاعتراض الثاني انه مع هذا التفسير لا يستقيم الافتصاف في التحلف
على نفي العلم بالوكالة بل القياس وجوب الحلف عن نفي العلم بكون المال لغيره فانه لو انكر الوكالة ولكن
اعترف بان المال لغيره كان كافيا في ابطال البيع بل اقول لو انكر كون المال لغيره وحلف عليه ولم يتعرض
لوكالة كان كافيا لما ذكرنا ولو صدقه البائع في الوكالة وقال انما اشترت بمالك حلف على الثاني كما دل
عليه كلام القاضي حسين فتلخص ان التوكيد على اقسام فناملها اه (قوله فان صدقه بطل) كما قاله
القمولى شرح مر (قوله في الماتن وكذبه البائع) يمكن ان يرجع قوله وكذبه الخ للمسئلتين لكن يمنع

(٤٤) - شرواني وان قاسم - خامس (كما ذكره الشراء للوكيل ظاهر او تلغو تسميته للموكل وكذا

للموكل بصدقه ولم يكذبه وهذا الخلاف هو الذي قدمه بقوله وان سماه فقال البائع بعثك الخ ولا تكرار فيه

أما التغير للتصوير في بعض الأقسام كما يعلم بتأمل المحلين وأما السكون أعاده هنا استيفاء لأقسام المسئلة (وان) اشترى في الذمة وسماه في العقد أو بعده كما جزم به القمولى وغيره (صدقه) (٣٦) البائع على الوكالة أو قامت بها حاجة (بطل الشراء) لاتفاقها على وقوع العقد للوكيل

الذى قبيل هذا الفصل اه كرى (قوله) أما التغير للتصوير الخ) اقول لا حاجة الى واحد من هذين الامرين لان ما تقدم في مخالفة المعلومة المتفق عليها من الوكيل والموكل وما هنا في مخالفة الغير المعلومة التى ادعاها الموكل وذلك ظاهر من سياق المحلين بادنى تأمل اه سم (قوله) لأقسام المسئلة) اى مسئلة الجارية (قوله) أو قامت بها حاجة) هذا خاص بما اذا سماه في العقد كما يدل عليه قوله السابق أو قامت حجة فى الاولى بأنه سماه الخ لا فيما اذا سماه بعده خلافا لما يوهمه صنيعه هنا وأما تصديق البائع فنافع فى الصورتين اه سيد عمر اقول خص المغنى والنهاية نظيره فى السابق بالصورة الثانية كما مر مع توجيهه ع ش ذلك (قوله) لاتفاقها الخ) اى ولو حكما ليشمل قيام الحجة بالوكالة (قوله) وثبت كونه) انظر لو كان كاذبا فى يمينه وكان الامر فى الواقع كما قال الوكيل هل يكون بطلان الشراء بحسب الظاهر فقط كما هو القياس اه سم اى فى الواقع يقع للموكل فى اى فيه التلطف الا ترى كما هو الظاهر (قوله) هذا) اى بطلان الشراء هنا (قوله) مع ما مر) اى قبل هذا الفصل وقول المصنف وإن سماه فقال البائع بعته الخ (قوله) وقد يجاب الخ) هذا الجواب للمحقق اى زرة العراقى فى مختصر المهمات اه سيد عمر (قوله) على ما ذالم بصدقه البائع) اى ولم يتم بها الحجة اخذنا مما مر آنفا قول المتن (وحيث حكم بالشراء الوكيل) اى مع قوله انه للموكل نهاية وغنى (قوله) ففما اذا اشترى) الى قول المتن ولو قال فى المغنى الا قوله ومثله الى المتن قوله وهل يلحق الى فان لم يجب والى قول المتن وقول الوكيل فى النهاية الا قوله وهل يلحق الى فان لم يجب (قوله) بالعين) اى بعين مال الموكل (قوله) ان صدق) اى الوكيل فى انه اذن له الموكل بعشرين (قوله) ان يرفق الحاكم) ومثله المحكم وكل من قدر على ذلك كما باتى (قوله) ليه قول له) اى الوكيل (قوله) والموكل) عطف على البائع اه ع ش اى وليقول له الموكل (قوله) فيما اذا الخ) عطف على قوله وفيما اذا اشترى بالعين (قوله) وكذبه البائع) الاولى ان يؤخره عن قوله ولم يسمه ليرجع له ايضا (قوله) ان صدق الوكيل الخ) راجع للمعطوفين جميعا (قوله) خيئذ) اى حين اذ وقع للموكل فى اعتقاد الوكيل (قوله) ومثله المحكم الخ) فتقييد الاصحاب بالقاضى لعله لتما كذا الاستحباب والا فهذا من باب الامر بالمعروف المطلوب من كل احد وان لم يظن الا مثالا والا فليتأمل اه سيد عمر قول المتن (ليقول للوكيل الخ) مال الى ان احكام البيع تثبت فى هذا البيع بالنسبة للوكيل فقط دون الموكل اذ لم يتحقق كونه مالكا وهل يتوقف صحة هذا البيع على كون الموكل كان قبضه من الوكيل او لا لان قبض وكيله كقبضه الوجه مر الثانى اه سم (قوله) واغتر العلق الخ) وليس لنا بيع يصح مع التعليق الا فى هذا اه معنى (قوله) بتقدير صدق الوكيل) راجع لتلطف الموكل وقوله وكذبه كانه فى تلطف البائع اه سم اى فقوله واغتر الخ راجع لقول المصنف يستحب الخ ولقول الشارح قبيله فيستحب الخ (قوله) ولو نجز البيع صح) وكذا لو باعها له باكثر من العشرين

اختصاص قوله فى الاصح فى الثانية (قوله) أما التغير للتصوير الخ) اقول لا حاجة الى واحد من هذين الامرين لان ما تقدم فى مخالفة المعلومة المتفق عليها من الوكيل والموكل وما هنا فى مخالفة الغير المعلومة التى ادعاها الموكل وذلك ظاهر من سياق المحلين بادنى تأمل (قوله) وثبت كونه) انظر لو كان كاذبا فى يمينه وكان الامر فى الواقع كما قال الوكيل هل يكون بطلان الشراء بحسب الظاهر فقط كما هو القياس (قوله) او قامت بها حاجة) عطف على البائع ش (قوله) فى المتن ليقول للوكيل ان كنت امرتك بعشرين فقد بعتهما الخ) هل ثبتت فى هذا البيع احكام البيع بالنسبة لسل منها وبالنسبة للوكيل فقط دون الموكل اذ لم يتحقق كونه مالكا فيه نظر وما مر الى الثانى وهل يتوقف صحة هذا البيع على كون الموكل كان قد قبضه من الوكيل او لا لان قبض وكيله كقبضه الوجه الى (قوله) بتقدير صدق الوكيل) راجع لتلطف الموكل وقوله وكذبه كانه فى تلطف البائع (قوله) وبعتك ان شئت) قد يشكل التنظير به بناء على الفرق فيه بين تقديم الشرط واخيره (قوله) ولو نجز البيع صح جزما) وكذا لو باعها له باكثر من العشرين وابقل منها كما هو ظاهر

وثبت كونه بخير اذ نه يمينته واستشكل هذا مع ما مر من وقوع العقد للوكيل اذا اشترى فى الذمة على خلاف ما امر به الموكل وصرح بالسفارة وقد يجاب بحمل ذلك على ما ذالم بصدقه البائع (وحيث حكم بالشراء للوكيل) ففما اذا اشترى بالعين وكذبه البائع ان صدق فالمالك للموكل والا فللبائع فيستحب ان يرفق الحاكم بهما جميعا ليقول له البائع ان لم يكن موكلك امرتك بشرائها بعشرين فقد بعتهما بها فيقبل والموكل ان كنت امرتك بشرائها بعشرين فقد بعتهما بها فيقبل وفيما اذا اشترى فى الذمة وسماه وكذبه البائع ولم يسمه ان صدق الوكيل فبى للموكل والا فبى للوكيل خيئذ (يستحب للقاضى) ومثله المحكم كما هو ظاهر وكذا لمن قدر على ذلك غيرهما فيما يظهر من يظن من نفسه انه لو امر بذلك لا طبع (ان يرفق بالموكل) اى يتلطف به (ليقول للوكيل ان كنت امرتك بشرائها بعشرين فقد بعتهما بها) ويقول هو اشترى (واغتر به) ذلك ليمتكن الوكيل من التصرف فيها لاعتقاده انها للموكل (ولنجل له) باطنا

ان صدق فى انه اذن له بعشرين واغتر العلق المذكور بتقدير صدق الوكيل او كذبه للضرورة على انه تصريح بمقتضى العقد فهو كقوله ان كان ماله كى فقد بعتهما وبعتك ان شئت ولو نجز البيع صح جزما

وليس اقرارا بما قال الوكيل لانه انما أتى به امتثالا للحاكم للصحة وهل يلحق بالحاكم هنا أيضا غيره من مر محل نظر لان القرينة فيه اقوى منها في غيره ثم رأيت غير واحد أطلقوا ان بيع البائع أو الموكل للوكيل ليس اقرارا (٣٤٧) بما قاله ولم يعلموه بذلك فاقضى انه لا فرق وهو

متجه لان قرينة الاحتياط المقصود من ذلك تخرج من اقراره فان لم يجب البائع للموكل لذلك او لم يتطاف

به أحد فان صدق الوكيل فهو كظافر بغير جنس حقه لانها للموكل باطنا فعليه للوكيل الثمن وهو يتمتع من أدائه فله بيعها واخذ حقه من ثمنها وان كذب لم يحل له التصرف فيها بشيء وان اشترى بعين مال الموكل لانها للبائع لبطان البيع باطنا فله بيعها من جهة الظاهر لتعذر رجوعه على البائع بخلافه فان كان في الذمة تصرف فيها بما شاء لانها ملكه لوقوع الشراء له باطنا ولو قال (الوكيل) اتيت بالتصرف المأذون فيه) من بيع او غيره (وانكر الموكل ذلك) (صدق الموكل) بيمينته لان الاصل معه فلا يستحق الوكيل الجعل المشروط له على التصرف إلا ببيته نعم يصدق وكيل بيمينته في قضاء دين ادعاه وصدقه الدائن عليه فيستحق جعل شرط له (وفي قول الوكيل) لانه امينه ولانه قادر على الانشاء ومن ثم لو كان ذلك بعد العزل صدق الموكل قطعا (وقول الوكيل) في تلف المال مقبول بيمينته

أولاً فل منها كما عو ظاهراً هذا وقد يشكل قوله السابق للضرورة ذلاً ضرورة مع امكان التنجيز ويوجب ان المراد بالضرورة الحاجة بان المراد ان ضرورة قصد الحل باطنا يجوز التعليق فليتأمل اه سم (قوله) وليس اقراراً اي بعبه بتعليق او تنجيز اه سم (قوله هنا) اي في عدم الكون اقراراً (ايضا) اي كما الحق في الاستحباب المار (قوله بمن سر) اي المحكم وغيره من قدر على ذلك (قوله لان القرينة) اي قرينة سلب الاقرار (قوله فيه) اي فيما اذا كان الامر قاضيا (قوله في غيره) اي فيما اذا كان الامر غير (قوله بذلك) اي يكون الاتيان بالبيع لا امتثال الحاكم فقط (قوله وهو متجه) اعتمده ع ش (قوله من ذلك) اي البيع (قوله لوقوع الشراء له باطنا) ظاهره وان كان نوى الشراء للموكل او سماه في العقد فليحذر اه سم (قوله فان صدق الوكيل) اي سواء الشراء بعين مال الموكل او في الذمة وسواء كان الشراء في الظاهر باطلا او للوكيل (قوله فعليه للموكل الخ) هذا ظاهره فيما اذا كان الشراء في الذمة واما اذا كان بعين مال الموكل فقد سر حكاه في شرح وقع الشراء للوكيل وقد يتأتى فيه التقاض (قوله بشيء) اي من الوطء ونحو البيع اه معنى (قوله صدق الموكل بيمينته) (فرع) قال الموكل باع الوكيل بغبن فاحش وقال المشتري بل شمن المثل صدق الموكل فان اقاما يمينتين قدم المشتري لان مع يمينته زيادة علم بانتقال الملك اقول فعبية هذا القول بمثابة تصرف الولي والناظر اذا تعرضت يمينتان في اجرة المثل ودونها او ثمن المثل ودونه اه عميرة وقد يقال ما ذكر من تصديق الموكل مشكل بأنه يدعى خيانة الوكيل ببيعه بالغبن والاصل عدمها فاقياس تصديق المشتري لدعواه صحة العقد وعدم خيانة الوكيل ثم رايت في سم على منهج بعد نقله كلام ع قال وقوله صدق الموكل الخ نقله الاسنوي وقال م وهذا مني على ان القول قول مدعي الفساد اه وفي حواشي الروض لو الدال شارح مر مانصه ولو ادعى الموكل او كيله باع بغبن فاحش ونازعه الوكيل او المشتري منه فالاصح تصديق كل منهما انتهى اي من الوكيل والمشتري اه ع ش (قوله فلا يستحق الوكيل الخ) اي ويحكم بطلان التصرف الذي ادعاه وان وافقه المشتري من الوكيل على الشراء منه ع ش وسم (قوله لانه امينه) اي قوله وكذا الوكيل في المعنى وإلى قوله ومن ثم لو كانت في النهاية الا قوله وكذا الوكيل بعد الجحد فارق الى وافى (قوله ومن ثم) اي للتعليل الثاني (قوله وهذا الخ) اي عدم الضمان (قوله غاية القبول) اي فائده (قوله فلنجر الغاصب الخ) اي من يده ضامنة اه معنى (قوله وكذا الوكيل الخ) اي مثل الغاصب في قبول قوله في التلف مع ضمان البذل (قوله صار امينا) اعتمده مر اه سم (قوله فيأتي فيه تفصيله الخ) اي فقول المصنف بيمينته لا غالب قول المتن (في الرد) خرج به ما لو ادعى انه ارسله له مع وكيل عن نفسه في الدفع فلا يقبل لان الموكل لم ياتن الرسول ولم ياذن للوكيل في الدفع اليه فطريقه في براءه ذمته بما بيده ان يستاذن الموكل في الارسال له مع من تيسر الارسال معه ولو غير معين اه ع ش وتقدم استثناء الشارح عياله خلا للذهاب (قوله للعرض الى) قوله لكن بحث السيكي في المعنى (قوله حيث لم تبطل الخ)

هذا وقد يشكل على كلام الشارح قوله السابق للضرورة ذلاً ضرورة مع امكان التخيير ويوجب ان المراد بالضرورة الحاجة بان المراد ان ضرورة قصد الحل باطنا يجوز التعليق فليتأمل (قوله لوقوع الشراء له باطنا) ظاهره وان كان نوى الشراء للموكل او سماه في العقد فليحذر (قوله نعم يصدق وكيل بيمينته او في قضاء دين الخ) هل يصدق وكيل في بيع ادعاه وصدقه المشتري مطلقا او بالنسبة لغير استحقاق الجعل او لا مطلقا فعبية اقتصار الشارح على الاستثناء المذكور وهذا الاخير فيجزل للموكل اخذ الموكل في بيعه ومنع المشتري منه اي والفرض تصديق المشتري على الوكالة وان البيع هو الموكل في بيعه والفرق بينه وبين وكيل قضاء الدين واضح فليراجع (قوله صار امينا) اعتمده مر (قوله حيث لم تبطل امانته) سياق مختصره (قوله)

لانه امن كالأودع اباني لانه تفصيله الا في آخر الوديع ولا ضمان عليه وهذا غاية القبول هنا والافنحو الغاصب يقبل قوله فيه بيمينته لكنه يضمن البذل وكذا الوكيل بعد الجحد ولو تردى فاحث لم الموكل استثناء انصار امينا كالوديع (وكذا) قوله كسائر الامناء الا المرتين والمستاجر (في الرد) للعرض او المعرض على موكله مقبول حيث لم تبطل امانته لانه اخذ الدين لنفع الموكل بانفعاءه بحمل

هو نظير ما مر فيها لو قال
الوكيل اتيت بالنصرف
المأذون فيه وقد مر ان
الوكيل لا يصدق فيه (وقيل
ان كان بجمل فلا) يقبل
قوله في الرد لانه اخذ العين
لمصلحة نفسه ويرده ما مر
وفارق المهرين بان تعلقه
بالمهرين افوى لتعلق حقه
بيده عند تلفه والمستاجر
بذلك ايضا لتعلق حق
استيفائه بالعين وافى
البلقيني بقبول قوله في الرد
وان ضمن كما اذا ضمن
لشخص ما لاعلى اخر فركله
في قبضه من المضمون عنه
فقبضه بيينة او اعتراف
مركله وادعى رده له وليس
هو مسقطا عن نفسه الدين
لما تقرر ان قبضه ثابت وبه
يبرأ مع كون مركله هو
الذي سلطه على ذلك
وكا وكيل فماذا كرجاب
فيقبل دعواه تسليم ما جباه
على من استأجره للجباية اما
لو بطات امانته كان جحد
وكيل يحج قبضه للثمن او
لو كاله فثبت ما جحده ضمنه
للمركل لخيانته ولم يقبل
قوله في تلف ولارد المناقضة
ومن ثم لو كانت صيغة جحد
لا يستحق على شيئا ونحوه
صدق اذا لمناقضة ومحل
ضمانه في الاول ان لم تقم

بيتة بالنف قبل الجحد أو بالرد أو بعد الجحد، وإلا سمعت على المعتمد أن المدعي لو صدقه لم يضمن فكذا إقامة الحججة عليه البيتة (ولو ادعى الرد على رسول الموكل وانكر الرسول صدق الرسول) بمعنى أنه لا تعلم باتمته ومن ثم لم يضمن له إلا الشهادة عليه كوديع امره المالك بالدفع لو كيله وكيل امره موكله بأيداعه إليه عند معين أو مبهم (ولا يلزم الموكل تصديق الوكيل على الصحيح) لأنه يدعي الرد على غيره فلا يثبت عليه

فان صدقه في الدفع لرسوله
 برى على الاوجه ولا نظر
 الى تقريره بعدم اشهاد
 على الرسول (ولو قال)
 الوكيل بالبيع (قبضت
 الثمن) حيث له قبضه
 (وتلف وانكر الموكل)
 قبضه (صدق الموكل ان
 كان) الاختلاف (قبل
 تسليم المبيع) لان الاصل
 بقاء حقه وعدم القبض
 (والا) بان كان بعد تسليم
 المبيع (فالوكيل) هو المصدق
 (على المذهب) لان الموكل
 ينسبه الى تقصير وخيانة
 بتسليمه المبيع قبل القبض
 والاصل عدمه فان اذله
 في التسليم قبل القبض او
 في القبض بعد الحلول فهو
 كما قبل التسليم اذ لا خيانة
 واذا صدق الوكيل في القبض
 وحلف برى المشتري كما
 صححه جمع متقدمون وهو
 ظاهر وقال بغوى لا يبرأ
 واقتصر عليه في الشرح
 الصغير لان الاصل عدم
 القبض ولو قال له موكله
 قبضت الثمن فانكر صدق
 وليس ليس للموكل مطالبة
 المشتري لاعترافه ببراءته
 بقبض وكيله منه نعم له
 مطالبة الوكيل بقيمة المبيع
 ان سلمه لاعترافه بالتعدي
 بتسليمه قبل القبض (ولو)
 اعطاه موكله مالا (وكله
 بقضاء دين) عليه به (فقال
 قضيته وانكر المستحق)

البينة عليه اه معنى (قوله فان صدقه الخ) هل يجري نظير ذلك في قوله السابق ووكيل امره الى المتن حتى
 لو ترك الاشهاد وانكر الوديع المعين او المبيع لا يضمن الوكيل اه سم والا قرب نعم (برى على الاوجه)
 عبارة النهاية والمعنى لم يغرم الوكيل كما قال الاذرى انه الاصح ولو اعترف الرسول بالقبض وادعى التالف
 في يده لم يلزم المالك الرجوع اليه لان الاصل عدم القبض اه قال عث قوله مر وادعى التالف وكذا لو
 ادعى الرد على الموكل فانه لا يصدق لما ذكر من ان الاصل عدم القبض. رديقال يصدق فيه ما لان الموكل
 اتهمه وقوله لم يلزم المالك الرجوع اليه الى الرسول بل يرجع على المدين ولا رجوع للمدين على الرسول
 حيث اعترف بوكالته لانه امين والقول قوله في التالف والدائن هو الظالم للمدين بالاخذ منه والمظلوم لا يرجع
 على غير ظالمه اه وقوله وقديقال الخ وجيه وقال الرشدي قوله مر لم يلزم المالك الرجوع اليه اى
 فيحلف على نفي العلم بقبض رسوله كما صرح به الاذرى اه (قوله الوكيل بالبيع) الى قول المتن ولو وكله في
 النهاية والمعنى الاول هو ظاهر وماسا به عليه (حيث له قبضه) بان وكيل بالبيع مطلقا ومع قبض الثمن
 اه معنى عبارة عث بان كان الثمن حالالا او مؤجلا وحل ودلت القرينة على الاذن في القبض كما تقدم
 قول المتن (وتلف) في يدى او دفعته اليك اه معنى (قوله هو المصدق) اى بيمينه نهاية ومعنى (قوله
 فهو كما قبل التسليم) اى فالمصدق الموكل اه سم (قوله وحلف) اى الوكيل على ما ادعاه من القبض
 والتلف (نقوله وهو ظاهر) خلافا للهاء والمعنى (قوله وقال بغوى الخ) اعتمده مر اه سم (قوله
 لا يبرأ) وهو الاوجه نهاية ومعنى وذلك لان تصديق الوكيل انما ينفي الصنآن عنه ولا يلزم من ذلك
 سقوط حق البائع عث (قوله عليه) اى على نقل مقالة بغوى نهاية ومعنى (قوله قبضت الثمن) فادفعه الى
 اه معنى (قوله نعم الخ) عبارة النهاية والمعنى ولا مطالبة الوكيل بعد حلفه الا ان يسلم الوكيل المبيع
 بلا اذن فانه يغرم الموكل قيمة المبيع للحيلولة لاعترافه الخ اه (قوله لاعترافه بالتعدي الخ) اى حيث
 انكر قبض الثمن مع تسليم المبيع لان حاصل ذلك تسليم المبيع قبل قبض الثمن اه سم (قوله ولو اعطاه)

فان صدقه في الدفع لرسوله الخ هل يجري نظير ذلك في قوله وهو وكيل امره موكله الى معين او مبيع حتى لو ترك
 الاشهاد وانكر الوديع المعين او المبيع لا يضمن الوكيل (قوله برى على الاوجه) اعتمده مر وكانه يفارق
 وكيل قضاء الدين بان المقصود ثم براءة الموكل ولم تحصل بخلافه هنا وفي شرح مر ولو اعترف الرسول
 بالقبض وادعى التالف في يده لم يلزم المالك الرجوع اليه لان الاصل عدم القبض اه فان صدق المالك على
 القبض فيبغي براءة الوكيل كالرسول في المتن (والا) فالوكيل على المذهب (قال في الروض وشرحه فان
 خرج المبيع مستحقا رجع المشتري بالثمن على الوكيل لانه دفعه اليه فقط اى دون الموكل لانكاره قبض
 الثمن وبهذا فارق ما مر في العدة ان المشتري مطالبة كل من الوكيل والموكل بالثمن عند خروج المبيع
 مستحقا فسقط ما قيل ان ما هنا بخلاف ما هناك ولا رجوع للوكيل على الموكل لان يمينه التي دفعت عنه
 الغرم لا تثبت له حقا على غيره وان بان المبيع معيبا ورده المشتري على الموكل وغرمه الثمن لم يرجع به على
 الوكيل لاعترافه بانه لم ياخذ شيئا وكذا عكسه بان رده على الوكيل وغرمه لا يرجع على الموكل والقول
 قوله بيمينه انه لم ياخذ شيئا ولا يلزم من تصديقنا الوكيل في الدفع عن نفسه بيمينه ان يثبت له بها حقا على
 غيره كما مر اهتم ذكر به. هذا ان تغريم المشتري الثمن للموكل اذا رده عليه لا ياتى على قول بغوى انه لا يبرأ
 وهو ظاهر والافكيكف يغرم البائع الثمن اذا رده عليه مع انه لازم له للبائع اذا لم يرده فليتناول (فهو كما قبل
 التسليم) اى فالمصدق الوكيل (قوله وقال بغوى لا يبرأ) اعتمده مر (قوله نعم له مطالبة الوكيل بقيمة المبيع)
 اى للحيلولة (قوله لاعترافه بالتعدي الخ) اى حيث انكر قبض الثمن مع تسليم المبيع لان حاصل ذلك تسليم
 المبيع قبل قبض الثمن (قوله في المتن ولو وكله بقضاء دين فقال قبضته الخ) في الروض وشرحه فصل ولو
 صدق الموكل بقبض دين او استرداد ودعية ونحوه مدعى التسليم الى وكيله المنكر لذلك لم يغرمه اى الموكل
 مدعى التسليم بتركه الاشهاد ويشارك ما لو ترك الوكيل بقضاء الدين الاشهاد حيث يغرمه الموكل بان الوكيل

دفعه اليه (صدق المستحق بيمينه) لان الاصل عدم القضاء فيحلف

ويطالب الموكل فقط (والاظهر انه لا يصدق (٣٥٠) الوكيل على الموكل) فيما قال (الابينة) او حجة اخرى لانه يدفع لمن لم ياتمه فكان حقه

اما الاشهاد عليه ولو واحدا مستورا او اما الدفع بحضرة الموكل فظير ما مر آخر الضمان ومن ثم باتى هنا ما لو اشهد فغابوا وما توارى من انه لا رجوع عليه وما لو ادى في غيبة الموكل وصدقه في الدفع من ان الموكل يرجع عليه ويصدق الموكل بيمينه انه لم يؤد بحضرة ولا عبرة بانكاره وكيه بقبض دين لموكله ادعاء المدين وصدقه الموكل لان الحق له (فرع) في الانوار لو قال لمدينه اشترى عبدا بما في ذمتك ففعل صح للموكل ويرى المدين وان تلف ما وسياى اول الفرع الاقنى ما يوافقوه وهو اوجه من قول الاشراف وغيره انه لا يقع للموكل لان الانسان في ازالة ملكه لا يتصور كونه وكيلا عن غيره لما فيه من اتحاد القابض والمقبض ويرده ما ياتى ثم في تلك الفروع المتعددة ان القابض منه يصير كانه وكيل الاذن فان قلت هل يؤيد الاشراف تضعيفهم قول الفقهاء او قال لغيره اقرضني خمسة وادها عن زكاتي صح بانه مبنى على شذوذه بتجويزه اتحاد القابض والمقبض قلت لا لان قوله اقرضني منع التقدير الذي اوجب في تلك الفروع كون القابض كانه وكيل الاذن ولذا صح اشترى كذا بكذا

الى قوله ولا عبرة في المغنى الا قوله فقط الى الفرع في النهاية (قوله) ويطالب الموكل فقط) اى واذا حلف المستحق طالب الموكل فقط بحقه وليس له مطالبة الوكيل واذا اخذ المستحق حقه من الموكل ضمن الوكيل الماخوذ وان صدقه في الاداء لنقصه بترك الاشهاد ادى به بغيره وسيدكره الشارح به وله وما لو ادى في غيبة الموكل الخ (قوله) او حجة اخرى) عبارة المغنى او بشاهد ويحلف معه اه (قوله) ومن ثم باتى هنا ما لو اشهد الخ) قال في شرح الروض قال المتولى والقول قوله اى الوكيل في الاشهاد انتهى اه سم (قوله) من انه لا رجوع الخ) اى حيث صدقه الموكل في الدفع للمستحق اه ع ش (قوله) ولا عبرة بانكاره وكيه الخ) لعل المراد انه لا عبرة بقول الوكيل بالنسبة لتغريم الدائن المدين ويبقى الكلام في مطالبة الوكيل وفي بعض الهوامش انه لا يطالبه لانكاره القبض اه وعليه فانكار الوكيل له عبرة بالنسبة لدفع المطالبة عنه فليحجر اه رشيدى عبارة ع ش اى فليس للموكل مطالبة الوكيل ولا المدين لتصدقه المدين في دفعه للوكيل وتصدق الوكيل في عدم القبض بخلافه اه (قوله) بقبض الخ) متعلق بكل من الانكار والوكيل (قوله) له اى للموكل (قوله) فرع في الانوار لو قال لمدينه اشترى ابنى شيخنا الشهاب الرملى بخلاف ما في الانوار وموافقة ما في الاشراف ويجرى افتاؤه فيما يوافق ما في الانوار من الفروع الاتية كقول القاضى الاتى لو امر مدينه ان يشتري له بدينه طعاما الخ فالصحيح فيه انه لا يبرأ من الدين وعلى هذا يسقط رد الشارح لما في الاشراف بتلك الفروع م اه سم (قوله) وان تلف) اى العبد في يد المدين بلا تقصير منه (قوله) وهو) اى ما في الانوار (قوله) انه لا يقع للموكل) اى اذا فعل وقع الشراء المدين ثم ان دفعه للدائن رده ان كان باقيا والارد بدينه اه ع ش عبارة قسم عدم الوقوع للموكل ظاهر ان كان بالعين فان كان في الذمة لم يتجه الا الوقوع للموكل واذا دفع الثمن فهل يصح ويكون قرضا على الموكل ويقع التقاض او كيف الحال اه اقول الظاهر نعم يصح ويكون قرضا عليه وكذا يقع التقاض بشرطه فليراجع (قوله) ثم اى في الفرع الاقنى (قوله) في تلك الفروع الخ) يدل من ثم (قوله) ان القابض الخ) اى بائع العبد وهو بيان لما ياتى (قوله) يصير كانه الخ) نظر فيه سم راجعه (قوله) بانه مبنى الخ) متعلق بتضعيفهم (قوله) على شذوذه) اى الفحال (قوله) قلت لا) اى لا يؤيد (قوله) لان قوله) اى قول الامر (قوله) منع الخ) اى لعدم قابض للقرض الصريح (قوله) ولذا) اى لسكون قوله اقرضني منع الخ) (صح اشترى الخ) اى بدون اقرضني اى يصير القابض اى البائع كانه وكيل الاذن وقضية هذا انه لو قال لغيره ادكدا عن زكاتي صح كما مر في باب الضمان ويأتى في الفرع الاقنى ما هو كالصريح في صحته (قوله) لا مانع الخ) اى لان القابض يصير كانه الخ) فلا يؤدى الى اتحاد القابض والمقبض (قوله) منه) اى من تقدير القرض وكذا ضمير به (قوله) لا بالهية الخ) اى بعدم وجود القابض عن جهة الاذن فيها وقد يقال ان البائع فيها ايضا يصير كانه وكيل الاذن الا ان يفرق باشرط القبول في الهبة يلزمه الاحتياط للموكل فاذا تركه غرم بخلاف الغريم اه وسياى ذلك بدون الفرق المذكور قبيل الفرع الاقنى وقوله ويقارق ما لو ترك الوكيل بقضاء الدين الخ بخلاف الوكيل المدعى الرد على رسول الموكل اذا انكر الرسول وصدق الموكل الوكيل فانه يبرأ على الاوجه كما تقدم مع تقريره بترك الاشهاد ومع لزوم احتياطه لموكل فلزوم الاحتياط وحصول التفريط بتركه لا يقتضى الضمان عند التصديق على الاطلاق (قوله) ومن ثم باتى هنا ما لو اشهد فغابوا الخ) قال في شرح الروض قال المتولى والقول قوله في الاشهاد (قوله) فرع في الانوار لو قال لمدينه اشترى عبدا بما في ذمتك الخ) ابنى شيخنا الشهاب الرملى بخلاف ما في الانوار وموافقة ما في الاشراف ويجرى افتاؤه فيما يوافق ما في الانوار من الفروع الاتية كقول القاضى الاتى لو امر مدينه ان يشتري له بدينه طعاما الخ فالصحيح فيه انه لا يبرأ من الدين وعلى هذا يسقط رد الشارح لما في الاشراف بتلك الفروع م اه سم (قوله) وهو اوجه من قول الاشراف وغيره انه لا يقع للموكل) اى عدم الوقوع ظاهر ان كان الشراء بالعين فان كان في الذمة لم يتجه الا الوقوع للموكل ولذا دفع الثمن فهل يصح ويكون قرضا على الموكل ويقع التقاض او كيف الحال (قوله) ان القابض منه يصير كانه وكيل الاذن)

وان لم يعطه شيئا لان تقدير القرض هنا لا مانع منه فعملنا به على الاصح لا بالهبة الضمنية خلافا لمن زعمها (وقيم التيم) دون

من جهة القاضى اذ هو المراد بالقيم حيث اطلق وزعم أن المراد به ما يقيم الاب والجدر دة تسميته بنما اذ هو لأب له ولا جد الوصى باقى فى باب
فتمين ماسر ومثله ولى الجنون والسفيه (إذا ادعى دفع المال اليه بعد البلوغ) والعقل والرشد (يحتاج الى بيعة على الصحيح) لانه لم ياتمه وقبل
فى الاتفاق اللاتق لعمس إقامة البيعة عليه والمشهور فى الاب والجدر كافى المطلب (٣٥١) وجزم به ابن الصباغ انهما كالقيم وهو متجه وإن

خالفه السبكي فجزم بقول
قولهما وبه صرح الماوردى
والامام والحق بهما قاض
عدل امين ادعى ذلك زمن
قضائه ووجه جزمه فى الوصى
بعد قبوله وحكايته هذا
الخلاف فى القيم بانه فى معنى
القاضى لانه نائبه فكان أقوى
من الوصى (وليس لو وكيل ولا
مودع) ولا سائر من يقبل
قوله فى الرد كشرىك وعامل
قراض (ان يقول بعد طلب
المالك لأرد المال الا بالشهاد
فى الاصح) لانه لا حاجة به اليه
مع قبول قوله فى الرد وخشية
وقوعه فى الحلف لا تؤثر لانه
لا ذم فيه يعتد به عاجلا ولا
اجلا (وللغاصب ومن لا
يقبل قوله) من الامناء
كالمرتهن والمستاجر وغيرهم
كالمتعير (فى الرد) او
الدفع كالمدين (ذلك) أى أن
يمسكه للشهاد ويغفر له
امساكه هذه اللحظة وإن
كان الخروج من المعصية
واجبا فورا للضرورة هذا
إن كان عليه بيعة بالاخذ
وإن لا فنقلا عن البغوى اى
وعليه اكثر المرازمة
والماوردى انه لا امتناع
لانه ربما يرفعه للملكى يرى
الاستفصال ومن ثم جزم به
الاصفونى كارجحه الاسوى
واقضى كلام الشرح الصغير
ترجيحه وعن العراقيين انه

دون القرض (قوله من جهة القاضى) الى قوله وجه فى المغنى ولم يقر المتن والمذهب فى النهاية (قوله اذ هو
لاب له ولا جد) مراد من فسر اليتيم هنا بمن لا اب له ولا جد ان قيم القاضى لا يكون الامع فقد هما ولا دخل له
مع وجود الجد الاصل فلا ينافى ما قيل فى قسم الصدقات من انه صغير لا اب له وان كان له جد اه عش (قوله
ماسر) اى قوله من جهة القاضى (قوله ومثله) اى القيم (قوله ولى الجنون الخ) اى من جهة القاضى اه سيد
عمر (قوله لانه) اى اليتيم (قوله وقبل) اى قول القيم (قوله لعمس الخ) متعلق بقيل (قوله والمشهور الخ)
اعتمده مر اه سم اى والمغنى (قوله وهو متجه) معتمده اه عش (قوله وبه صرح الخ) اى بالقبول عبارة
النهاية والمغنى تبع التصريح الماوردى اه (قوله والحق بهما الخ) معتمده اه عش عبارة الرشيدى قوله والحق
بهما اى بالاب والجدا فى القول الذى جزم به السبكي بدليل قوله امين ادعى ذلك زمن قضائه اى والاوجه
عدم القول فى المشبه به اه (قوله ووجه جزمه) اى فى المتن اه رشيدى (قوله وحكايته) عطف على جزمه
(قوله فكان أقوى من الوصى) هذا مردود بان الوصى نائب الاب والجدر هو أعلى مرتبة من القاضى اه
مغنى (قوله ولا سائر) الى المتن فى المغنى (قوله ولا سائر من يقبل قوله الخ) ينبغى ان يقيده ذلك اخذنا مما يأتى فى
مسئلة الغاصب ان محل ذلك فى مجمع عليه اما لو كان فى بخلاف فيه فربما يرفعه لقاض لا يقبل قوله فى الرد فينبغى
ان يجوز له التأخير اه سيد عمر (قوله كشرىك الخ) اى وجاب (قوله لا حاجة الخ) اى لنحو الوكيل (قوله
وخشية وقوعه الخ) رد لدليل مقابل الاصح (قوله عاجلا الخ) بل يندب الحلف فيما لو كان صادقا وترتب
على عدم حلفه فوات حقه اه عش (قوله للضرورة) لانه ربما يطول القابض به ثانيا اه مغنى (قوله
وان كان الخروج الخ) هذا خاص بالغاصب اه كردى (قوله هذا) اى ما فى المتن من الجزم بجواز الامساك
(قوله ولا فنقلا الخ) اى وإن لم تكن عليه بيعة بالاخذ فى الامساك خلاف فنقل الشيخان عن البغوى الخ
(قوله ولا فنقلا عن البغوى الخ) اعتمده مر اه سم وكذا اعتمده المغنى (قوله واقضى كلام الشرح الصغير
الخ) وهو المعتمد اه عش (قوله للملكى يرى الخ) عبارة المغنى لقابض يرى الاستفصال كالمالكى فيسأله هل
هو غصب او لا اه (قوله لتسكنه الخ) قدم رده انفا بقوله لانه ربما يرفعه الخ قول المتن (رجل) اى مثلا
(قوله لاخر) متعلق بقال اه سم قول المتن (بقبض ماله) بكسر اللام (قوله تغليباً) اى للعين على الدين
(قوله بل وحده) اى من غير تغليب اه عش (قوله لانه محق) الى المتن فى المغنى الا قوله حتى لا ينافى الى واذا
دفع وقوله وحلف انه لم يكل وقوله قال المتولى (قوله لانه الخ) اى الرجل (قوله بزعمه) اى الاخر (قوله
على ما اذا ظن الخ) قد يقال هنا قد يستغنى عنه بقوله وصدقه لان معناه وقع فى قلبه صدقه ويحجب بان وقوع

القابض هو بائع العبد فان اريد ان قبضه يقع عن الآذن ثم يحتاج هو الى قبض جديد عن الثمن بشرطه
كان باخذ منه الاذن ثم يرده اليه فواضح وان اريد ان قبضه يقع عن البيع ايضا ففيه اتحاد القابض
والمقبض لانه قبض عن الآذن وقبض من نفسه عن جهة البيع الا ان يقال لما قبض عن الآذن صار
ما ذرنا له فى قبضه عن جهة البيع فهو كالمالك لو دية عنده اذن له فى قبضها عن الثمن فليتامل (قوله
والمشهور فى الاب والجدر الخ) اعتمده مر (قوله ولا فنقلا عن البغوى الخ) اعتمده مر (قوله لاخر)
متعلق بقال ش (قوله نعم ينبغى الخ) اعتمده مر (قوله على ما اذا ظن) قد يقال هذا يستغنى عنه بقوله
وصدقه لان معناه وقع فى قلبه صدقه ويحجب بان وقوع الصدق فى قلبه لا يلزم ان يكون بقرينة قوية (قوله

ليس له الا امتناع وقضية كلامهما ترجيحه وجزم به فى الانوار لتكنه من ان يقول ليس له عندى شىء ويحلف عليه (ولو قال رجل) لاخر عليه او
عنده مال للغير (وكلنى المستحق بقبض ماله عندك من دين) استعمال عندى الدين تغليباً بل وحده صحيح كما يعلم مما يأتى فى الاقرار (او دين وصدقه)
الذى عنده ذلك (فله دفعه اليه) لانه محق بزعمه نعم ينبغى ان يحمل ما ذكر فى العين على ما اذا ظن اذن المالك فى قبضها بقرينة قوية

حتى لا ينافي قولهم لا يجوز دفع العين لمدعي (٣٥٢) وكألة لم يثبتها لانه تصرف في ملك الغير بغير اذنه وحينئذ فلا اعتراض على المتن اظهر

المراد مع النظر لقولهم المذكور واذا دفع اليه فانكر المستحق وحلف انه لم يوكل فان كان المدفوع عينيا استردها ان بقيت والاغرم من شاء منهم ولا رجوع للغارم على الاخر لانه مظلوم بزعمه قال المتولي هذا ان لم يتلف بتفريط القابض والا فان غرمه لم يرجع او الدافع يرجع لان القابض وكيل بزعمه والوكيل يضمن بالتفريط والمستحق ظلمه وماله في ذمة القابض فيستوفيه بخلافه او دين طالب الدافع فقط لان القابض فضولي بزعمه واذا غرم الدافع فان بقي المدفوع عند القابض استرده ظفرا والا فان فرط فيه غرمه والا فلا (والمذهب انه لا يلزمه) الدفع اليه (لا بينة على وكالته) لاحتمال ان الموكل ينكر فيغرمه فان لم تكن له بينة لم يكن له تخليفه لان النكول كالاقرار وقد تقرر انه وان صدقة لا يلزمه الدفع اليه (وان قال) لمن عليه دين (احالي) مستحقه (عليك) وقبلت الحوالة (وصدقة وجب الدفع) اليه (في الاصح) لما ياتي في الوارث بخلاف ما لو كذبه وهناك تخليفه لاحتمال ان يقر او ينكر فيحلف المدعي وباخذ منه واذا دفع اليه ثم انكر الدائن الحوالة وحلف

الصدق في قلبه لا يلزم ان يكون بقرينة قوية اه سم (قوله حتى لا ينافي) اي ما ذكر في الدين (قوله وحينئذ) اي حين الحل المذكور (قوله واذا دفع الخ) راجع الى المتن (قوله فانكر المستحق) اي وكألة الرجل القابض اه رشيدى (قوله استردها) اي المستحق اه سم عبارة المغنى وشرح الرض اخذها واخذها الدافع وسلمها اليه اه (قوله من شاء منهم) اي الرجل والاخر سم وعش (قوله ولا رجوع للغارم الخ) عبارة المغنى ومن غرم منهم لا يرجع على الاخر لا عرفاه ان الظالم غيرهما لا يرجع الاعلى ظالمه اه (قوله فان غرمه) اي المستحق القابض (قوله او الدافع) عطف على ضمير النصب في غرمه (قوله يرجع) وكذا يرجع عليه كافي الانوار ان شرط الضمان عليه اي القابض ان انكر المالك اي وكألة المغنى وشرح الروض (قوله والمستحق ظلمه) اي الدافع (وماله) اي والحال ان مال المستحق الخ (قوله فيستوفيه) اي يجوز للدافع ان يستوفي مال المستحق الذي في ذمة القابض كماله ان يستوفي ماله الاخر (قوله بحقه) اي بدل حقه ظفرا (قوله او ديننا) عطف على غينا (قوله طالب) اي المستحق (قوله فضولي بزعمه) اي المستحق فالمقبوض ليس حقه (قوله استرده ظفرا) عبارة المغنى فله استرداده من القابض لانه مال من ظلمه وقد ظفربه اه (قوله فان فرط فيه الخ) اي لما مر ان القابض وكيل بزعم الدافع والوكيل انما يضمن بالتفريط قال المغنى والاسنى واقره سم هذا كله ان صرح بتصديقه في دعواه وكألة كاهو فرض المسئلة والاى وان لم يصرح بتصديقه بل كذبه او سكت فله مطالبته والرجوع عليه بما قبضه منه ديننا كان او عينيا اه (قوله الدافع اليه) الى الفرع في النهاية (قوله فان لم تكن بيينة) اي والحال انه مكذب له في وكألة اه رشيدى (قوله لم يكن له) اي لمدعي وكألة (قوله لان النكول) اي نكول الاخر عن الحلف (قوله وقد تقرر) اي اتفاق المتن قول المتن (وصدقة) اي صرح بتصديقه اخذ امامنا اتفاقا عن المغنى والاسنى وقد يدل على ذلك اي ان المراد التصديق الظاهري خلافا لما في السبد عمر من ان المراد التصديق الباطني قول الشارح بخلاف ما لو كذبه الخ وقوله لانه اعترف الخ نعم يظهر ان المراد بالتصديق الاتي في مسئلة الوارث التصديق الباطني وان اشعر قوله هناك لانه اعترف الخ بارادة الظاهري والفرق عدم الرجوع هنا مع انكار الدائن الحوالة والرجوع هناك عند تبين حياة المستحق فليراجع (قوله لما ياتي في الوارث) عبارة المغنى لانه اعترف بانتقال الحق اليه اه (قوله وهنا) اي فيما لو كذبه (له) اي لمدعي الحوالة (تحليفه) اي من عليه الدين (قوله واذا دفع) الى قوله ويسن في المغنى الاقوله كافي الشامل الى او وصية (قوله ولا يرجع المؤدى الخ) وانظر هل يقال هنا الا ان شرط الدافع الضمان على القابض ان انكر الدائن الحوالة اخذ امامنا في وكألة والا قرب نعم كما يشعر به كلام المغنى وكلام سم عن شرح الروض هنا (قوله المستغرق) اي بخلاف غيره فان ما يباخذه لا يختص به كاهو ظاهر

استردها) اي المستحق وقوله من شاء منهم اي الرجل والاخر ش (قوله قال المتولي الخ) قال في شرح الروض وزاد صاحب الانوار في الاستثناء فقال الا ان شرط الضمان على القابض وان انكر المالك او تلف بتفريط القابض فيرجع الدافع حينئذ اه (قوله في المتن والمذهب انه لا يلزمه الخ) قال في الروض وشرحه هذا كله ان صرح بتصديقه في دعواه وكألة كاهو فرض المسئلة والاى وان لم يصرح بتصديقه بل كذبه او سكت فله المطالبة اي مطالبته والرجوع عليه بما قبضه منه ديننا كان او عينيا اه وفي شرح البيهجة وان لم يصدقه فحضر المستحق وحلف على نفى وكألة غرم الدافع ثم يرجع هو على القابض لانه لم يصدقه اه وقوله غرم الدافع هو ظاهر في الدين وكذا في العين اذا تلفت لكن له تعريم القابض ايضا فليتا مل (قوله وهنا) اي فيما لو كذبه ش (قوله ولا يرجع المؤدى الخ) اي كما بحثه في شرح الروض (قوله لان ذلك خفي الخ) ولا سيما هي قد تكون لغير الحصر (قوله في المتن قلت وان قال انوار اه وصدقة الخ) قال في الروض وان بان المستحق اي في صورة الوارث والوصى والموصى له حيا وطالبه يرجع على الوارث والوصى والموصى له وجد المحيل الحوالة كجد المحل وكألة اه قال في شرحه لا يخفى ان الدافع مصدق للقابض على ان ما قبضه صار له

اخذ دينه ممن كان عليه ولا يرجع المؤدى على من دفع اليه لانه اعترف بالملك اليه (قلت)

وان قال) لمن عنده عين او دين لميت (انوار اه) المستغرق كما في الشامل وغيره وكانهم لم ينظروا الى ان انا وارثه صيغة حصر

لان ذلك خفي جدا فاندفع ما لابن الهادي او وصيه او موصى له بما تحت يده وهو يخرج من الثلث (وصدقه وجب الدفع) اليه (على المذهب والله اعلم) لانه اعترف له بالملك وامن من للتكذيب وبه فارق ما مرفى الوكيل (فرع) قال لمدينه انفق على اليتيم الفلاني كل يوم درهم من ديني الذي عليك ففعل صح وبرى. على ما قاله بعضهم اخذا مما ياتي في اذن المؤجر للمستاجر في الصرف في العماره واذن القاضى للمالك في هرب عامل المساقاة والجمال وما لو اختلع زوجته بالف واذن لها في انفاقه على ولدها (٣٥٣) وما نقله الاذرعى عن الماوردى

وغيره عن ابن سريج انه لو وكل مدينه في شراء كذا من جملة دينه صح وبرى. الوكيل بما دفعه وبوافقه قول القاضى لو امر مدينه ان يشتري له دينه طعاما ففعل ودفع الثمن وقبض الطعام فلفظ في يده برى. من الدين فصار كانه وكيل البائع تقديرا في قبض مافي ذمة مدينه وان لم يكن البائع معينا كما لو امرت زوجها ان يكيل نفقتها ويدفعها للطاحن فهو من جهتها كالوكيل وان لم يكن معينا ومن ثم لو قال اطعم عن كفارتى عشرة امداد ووصفها جاز وان لم يعين المساكين ولا ينافى ذلك قولهم لو قال لمدينه اسلم ديني في كذا لم يصح لانهم ضيقوا في السلم لكونه محض غرر فلم يكتفوا فيه بالقبض الضمنى ونحوه من الامور التقديرية ولك ان تقول هذا كله لا دلالة فيه لما قاله ذلك البعض لان القابض في مسئلتنا ليس اهلا للقبض إذ اليتيم صغير لا اب له ويؤيد ذلك قول ابن الرفعة

اه رشدى عبارة الحلبي فان كان له مشاركو وصدقه لا يدفع له شيئا لان كل جزء مدفوع يكون مشتركا اه (لان ذلك خفي) ولا سيما هي قد تكون لغيرا الحصر اه سم قول المتن (وجب الدفع) ولما سلمه ثم ظهر المستحق حيا وغرمه جمع الغريم على الوارث والموصى والموصى له بما دفعه اليهم لثبوت كذبهم بخلاف صورة الوكالة لا جوع فيها في بعض الصور كما مر لانه صدقه على الوكالة وانكار المستحق لا يرفع تصديقه وصدق الوكيل لاحتمال انه وكله ثم جحد هذا بخلافه نهاية ومعنى (وايس من التكذيب) اى لان الميث لا يتصور تكذيبه اه سم (قوله وبه) اى بالياس من التكذيب (قوله صح وبرى) ستاق منازعة الشارح في هذه الصورة لعدم صحة قبض اليتيم والمنازعة متجهة مر اه سم (قوله والجمال) عطف على عامل الخ (قوله وما لو اختلع الخ) الوجه في مسألة الخلع ونحوها كالتى بعدها انه خلاف ما نقله عن القاعدة في امتناع اتحاد القابض والمقبض. واما مسألة اذن القاضى فقد يقال للقاضى لا يقاس عليه واما اذن المؤجر في العماره فهو مستثنى لمصلحة بقاء عقد الاجارة ببقاء العين بسبب عمارتها والشارح ناظر لبقاء العقود مر اه سم (وغيره) اى غير الاذرعى (قوله وبوافقه الخ) اى ما نقله الاذرعى الخ (قوله وصار كانه الخ) اى الدائن الامر (قوله فهو) اى الطاحن (قوله من جهتها) الاسبك تاخير عن كالوكيل (قوله ولا ينافى ذلك) اى قول القاضى لو امر مدينه الخ (قوله لانهم ضيقوا الخ) لتعليل لعدم المناقاة (قوله هذا كله) اى قوله ما ياتي في اذن المؤجر الى قوله ولا ينافى ذلك ولا يخفى ان الولد في مسألة الخلع اذا كان الولد فيها محجورا عليه كما هو المتبادر من قول القاضى ما قاله البعض (قوله ويؤيد ذلك) اى عدم الدلالة (عن الاخر) اى المؤجر (قوله وقول القاضى) و (قوله وقوله) اى القاضى عطف على قول ابن الرفعة (قوله في مسألة اليتيم) وقد مر ان مثلها مسألة الخلع اذا كان الولد صغيرا او مجنونا (قوله القابض) اى من البناء والعمال (قوله صارو كيلا) اى صار الرجل وكيلا وكذا الضمير في كونه وفى انه وفى قال يرجع اليه سم (قوله ان المدين لا يبرا الخ) الظاهر اخذاهما مرفى باب الضمان انه يرجع على دائنه الامر بالاتفاق ويتقاضان بشرطه فلا يرجع (قوله لا يقبض صحيح) اى وقبض اليتيم ليس بصحيح (قوله والازرق) عطف على القمولى (قوله بحث القمولى) مفعول يؤيد وقوله قول الانوار فاعله وقوله الوجه صفة بحث القمولى وقوله لان الدافع الخ علة لا وجبة بحث القمولى من بحث

بالحوالة وان المستحق ظلمه فيما اخذه منه فينبغي ان لا يرجع على القابض فتخالف الحوالة الوكالة في ذلك وان قوله اولو طالبعو قول اصله وغرمه ليس على اطلاقهما وان كان تعبير المصنف اولي بل يبغي ان يكون علمهما في العين وان تلفت ما في الدين فينبغي رجوع الغريم على من ذكرناه ان يطالبه المستحق ولم يغرمه لان المقبوض ملكه اه (قوله وامن من التكذيب) اى لان الميث لا يتصور تكذيبه (صحيح وبرى) ستاق منازعة الشارح في هذه الصورة بعدم صحة قبض اليتيم والمنازعة متجهة مر (قوله وما لو اختلع زوجته الخ) الوجه في مسألة الخلع ونحوها كالتى بعدها خلاف ما نقله عن القاعدة في امتناع اتحاد القابض والمقبض. واما مسألة القاضى فقد يقال للقاضى لا يقاس عليه واما اذن المؤجر في العماره فهو مستثنى لمصلحة بقاء عقد الاجارة ببقاء العين بسبب عمارتها والشارح ناظر لبقاء العقود مر (قوله صار وكيلا) اى صار الرجل وكيلا وكذا الضمير في كونه وفى انه وفى قال يرجع اليه وقوله لافى استحفاظه اى عمرو ش (قوله

(٥) - شروانى وان قاسم - خامس) في مسألة العماره وكانهم جعلوا القابض من المستاجر وان لم يكن معينا كالوكيل عن الاخر وكالة ضمنية وقول القاضى وصار كانه وكيل البائع الى اخره وقوله ان الطاحن صار من جهتها كالوكيل فالوجه في مسألة اليتيم ان المدين لا يبرا لان مافي الذمة لا يتعين الاقبض صحيح وفي الروضة لو وكل عمرو رجلا في قبض دينه من زيد فقال زيد له خذ هذا واقض به دين عمرو او ادفعه اليه صارو كيلا لو يد اه وفرع القاضى على كونه وكيلا لو يد انه لو قال لعمرو عند اعطائه احفظ لى هذا فلفظ عند عمرو وكان من ضمان زيد وبحث القمولى انه من ضمان الدافع لعمرو والازرق انه من ضمان عمرو ويؤيد الدفع لعمرو

لا في استحفاظه فكان به
متعد باقول الانوار لودفع
دينارا لاخر ليدفعه لغريمه
فدفعه اليه وقال احفظه لي
فهلك عنده كان من ضمان
الدافع لا الغريم نعم ان
اعترف عمرو ان المال لغير
دافعه ضمنه ايضا والقرار
عليه كما هو ظاهر لا تنفاه
كون الواضع غره حينئذ
(كتاب الاقرار)

هو لغة الاتيات من قرئت
وشرعا اخبار خاص عن
حق سابق على المخبر فان
كان له على غيره فدعوى او
لغيره على غيره فشهادة اما
العصم عن محسوس فهو
الرواية وعن حكم شرعي
فهو الفتوى واصله قبل
الاجماع قوله تعالى شهداء
لله ولو على انفسكم قال
المفسرون شهادة المرأة على
نفسه هي الاقرار وخبر
الشيخين اغد يا انيس الي
امرأة هذا فان اعترفت
فارجمها واركانه اربعة مقر
ومقر له وبه وصيغة انما
(يصح) الاقرار (من مطلق
التصرف) اي المكلف
الرشد كالا امام في مال
بيت المال والسفيه الملحق
به ولو بجناية وقعت منه
حال صباه او جنونه وسيعلم
من آخر الباب اشتراط ان
لا يكذبه الحس ولا الشرع
وما ياتي

الازرق وتفرغ القاضي (قوله لا في استحفاظه) من اضافة المصدر الى المفعول اي عمرو اه سم (قوله
فكان) اي الدافع (به) اي بسبب الاستحفاظ (قوله القرار عليه) اي علي عمرو و ظاهره وان لم
يقصر في الحفظ (قوله كون الواضع) الظاهر الدافع اه سيد عمر
(كتاب الاقرار)

(قوله هو لغة) الي قوله ولو اقر بشي في المعنى الا قوله خاص وقوله كالا امام الى ولو بجناية والى قوله كارجحه
الاذرعي في النهاية الا قوله والسفيه الى وسيعلم وقوله قيل الى المتن وقوله لا خلاف فيه الى وهي (وشرعا
اخبار خاص الخ) يرد عليه اقرار الامام او نائبه او ولي المحجور عليه والجواب ان الامام نائب عن المسلمين
وولي المحجور عليه نائب عنه فكان الاقرار صدر من عليه الحق و (قوله على المخبر) اي لغيره اه عش
(قوله فان كان) اي الاخبار الخاص عن حق سابق (قوله او لغيره على غيره) اي بشرطه اه رشدي
(قوله اما العام) بان اقتضى امر غير مختص بواحد (قوله عن محسوس) اي امر مسموع اه كرى
(قوله وعن حكم شرعي) اي عن امر مشروع اه عش (قوله فهو الفتوى) عبارة النهاية فان كان فيه
الزام لحكم والافتوى اه قال الرشدي قوله مر فان كان فيه الزام لحكم في كون الحكم يقتضى شرعا
عاما نظر ظاهر ولهذا لم يذكره غيره في التيسيم بل في كون الحكم اخبارا نظر ايضا اذا اظهر انه انشاء
كصنع العقود اه (قوله اغد يا انيس) هو انيس ابن الضحاك الاسلمي معدود في الشاميين وهم من قال
انه انيس ابن ابي مردقانه غوى وكذا قول ابن التين كان الخطاب في ذلك لانس ابن مالك لكونه صغيرا
حينئذ انتهى من مختصر شرح مسلم للنووي الطيب ابن عفيف الدين الشهير بابن خزيمة اليماني اه عش (قوله
اي المكلف الرشيد) المراد غير المحجور عليه فلا يرد السكران المعتدى ولا الفاسق ولا من يذربعد رشده
ولم يحجر عليه اه عش (قوله كالا امام) اي والى بالنسبة لما يمكنه انشاءه في مال موليه اه نهاية قال عش
قوله مر بالنسبة لما يمكنه الخ كان اقر بضمن شيء اشتراه له ونمته باق للبائع او انه باع هذا من مال الطفل
على وجه يصح بيعه فيه بخلاف ما لو اقر على موليه بانه اتلف مالا مثلا فلا يصح اقراره بذلك ولمن اتلف
الصبي ماله ان يدعى على الصبي ويقيم عليه شاهد او يقيم اخرا ويخلف مع الولى ولو لم يتيسر له ذلك جاز لولى
الدفع باطنا ومع ذلك لو ظهر الامر ولو بعد بلوغه رجوع عليه به ثم قضية قوله لما يمكنه انشاءه انه لا يصح اقراره
على الصبي بعد بلوغه ورشده بنحو بيع شيء من امواله قبل بلوغه رشده اه (قوله والسفيه) عطف على
الرشيد (قوله الملحق به) اي بالرشيد اه سم وهو السفيه المهمل الذى مر في الحجر اه كرى (قوله ولو
بجناية الخ) غاية راجعة الى المتن عبارة المعنى والروض مع شرحه ولو اقر الرشيد بانه اتلف مالا لا في صغره قبل كماله
قامت به بيعة ومحلها كما يحتمل البلقيني اذا لم يكن على وجه يسقط عن المحجور عليه فان كان كذلك كالمقترض
فلا يؤاخذ به اه (قوله منه) اي من مطلق التصرف (قوله ان لا يكذبه الحس) احتراز عن نحو اقرار المرأة
بصداقها عقب نبوته و (قوله ولا الشرع) احتراز عن نحو داري او ملكي لزيد اه سم (قوله وما ياتي

لا في استحفاظه) من اضافة المصدر الى المفعول

(كتاب الاقرار)

(قوله وعن حكم شرعي) عطف على عن محسوس فهل يشمل يارم زيدا كذا في جواب هل يلزم زيدا كذا
وجوابه انه يشمل لان هذا الحكم لا يختص به وان فرض ان متعلقه لم يتحقق الا فيه لانه لو تحقق في غيره ثبت له
هذا الحكم (واركانه اربعة الخ) زاد بعضهم المقر عنده من حاكم او شاهد وقد ينظر فيه بانه لو توقف تحقق
الاقرار على ذلك لزم انه لو اقر خاليا بحيث لا يسمعه الا الله تعالى ثم بعد مده تبين انه اقر خاليا في يوم كذا لم
يعتد بهذا الاقرار ولم يكن المقر له المطالبة بمقتضاه ولا الدعوى بسببه لفساده وعدم صحته شرعا لعدم وجود
ركنه المذكور والظاهر ان ذلك ممنوع قطعاً قلنا مل (قوله الملحق به) اي بالرشيد (ان لا يكذبه الحس)
احتراز عن نحو اقرار المرأة بصداقها عقب نبوته وقوله ولا الشرع احتراز عن نحو داري او ملكي لو يد (قوله

قريباً لاشترط الاختيار ولو اقر بشئ، وانه مختار فيه لم تقبل بيئته بانه كان مكرهاً الا ان ثبت (٣٥٥) انه كان مكرهاً حتى على اقراره بانه مختار

كما يأتي وسيعلم بما يأتي الخ يعني قول المصنف ولا يصح اقرار مكره (قوله وانه الخ) اي وبانه مختار في ذلك
الاقرار قال ع ش اي وذكر انه الخ هو (قوله كما يأتي) اي في شرح ولا يصح اقرار مكره (قوله ومر)
اي في باب الصلح (قوله والعارية الخ) عطف على البيع اه ع ش (قوله تعيينها) اي تعيين المنفعة
المقر بها بطلب العارية والاجارة ولعل المراد تعيين جهة المنفعة وقدرها (قوله والمغنى عليه) الى المتن
في المغنى (قوله بما يعذر به) كشر بدوام اكرهه على شرب خمر اه غنى (قوله اذ لا حصر الخ) اي دال
حصر كأنما قال سم على حج هذا لا يمنع الاولوية ومفهوم المجرور وان ضاع يعتد به اه والمراد بالمجرور
قول المصنف مطلق التصرف اه ع ش (قوله فان ادعى الصبي الخ) اي ليصح اقراره او ليتصرف في
امواله اه ع ش (قوله الصبي) الى قول المتن وان ادعى في المغنى الا قوله ولا يتنافى الى المتن وقوله احتياطا
الى واذا قول المتن (مع الامكان صدق) ويظهر انه لا بد من المصادقة في سن الامكان او ثبوته بالبينة سيد
عمر (قوله بان بلغ الخ) عبارة الثبوت والمغنى بان كان في سن يحتمل البلوغ وقد مر بيان زمن الامكان في
الحيض والحجرا اه قال ع ش وهو تسع سنين تحديدية في خروج المني وتقريبية في الحيض ولا بد في ثبوت
ذلك من بيينة عليه اه اي مصادقة كأمير أنفا عن السيد عمر (قوله لانه) اي اثبات الحيض بالبيينة
(مع ذلك الخ) اي امكانه وفي تقريب هذا الدليل نظر (قوله ان خوصم الخ) عبارة المغنى وإن فرض ذلك
في خصوصته وادعى خصيصة صباه لفسد معاملته لانه ان كان صادقا فلا حاجة الى اليمين والا فلا فائدة فيها
لان يمين الصبي غير منعقدة اه (قوله عليها) اي اليمين (قوله اعطاء غاز) من المصدر المضاف الى مفعوله (قوله
ادعى) اي بعد القطع ببلوغه كما يأتي (قوله قبل انقضاء الخ) متعلق بالاحتلام (قوله لانه لا يلزم الخ) اي لان
الفرض بلوغه حين التحليف إذ صورة المسئلة انه بالغ بعد انقضاء الحرب مدع انه كان بالغاً قبل انقضائها
فيحلف بعد الانقضاء انه كان بالغاً حينئذ كما صرح بذلك في شرح الروض سم على حج اه ع ش (قوله
واثبات اسم الخ) عطف على اعطاء غاز اه ع ش (قوله لا خصم هنا) اي في دعوى ولد المرتزق الاحتلام
ويحتمل انه راجع الى الغازي ايضا (قوله واذا لم يحلف) اي مدعى البلوغ بما ذكر (قوله لاتنها الخصومة
بقبول قوله اولاً) اي وقت الخصومة بلا يمين ويؤخذ منه انه لو وقعت الخصومة في زمن يقطع بلوغه فيه
فادعى ان تصرفه وقع في الصباح حلف وهو كذلك اه ع ش (قوله ويشترط فيه) اي في اقامتها اه سم (قوله اذا
تعرضت) قد يفهم انه لا يشترط هنا تعرض البيينة للسن وليس بمراءى عبارة النهاية والمغنى ولا بد في بيينة السن
بيان قدره اه (قوله ان تبينه) اي البيينة قدر السن (قوله للاختلاف فيه) لا يقال انما يظهر ذلك إذا كان
ذهب احد الى انه اقل من خمسة عشر ويحتمل ان الامر كذلك على انه يكفي في التمهيل ان الشاهد قد يظن
كفاية دون الخمسة عشر لا نأقول منهم من ذهب الى انه اكثر من خمسة عشر اه سم وفي تقريب هذا

لم تقبل بيئته) معناه لم يثبت اكرهه بالبيينة الا ان شهدت بانه كان مكرهاً حتى على اقراره بانه مختار بدليل قوله
كما يأتي اشارة الى قوله الاتي لم تسمع دعواه حتى تقوم بيئته بانه اكرهه على الاقرار بالطوعية اه وسياق قوله
واذا فصل دعوى الاكرهه صدق فيها ان ثبت قرينة تدل عليه الخ وفي العباب ثم لا تسمع دعواه انه اكرهه على
الاقرار بالا اختيار الا بيئته اه (قوله اذ لا حصر الخ) هذا لا يمنع الاولوية ومفهوم المجرور وان ضعف يعتد
به (قوله ولا يتنافى له امكان البيينة الخ) قد يفهم من هذا الصنيع عدم امكان البيينة على الاحتلام لكن قد يقتضي
ما يأتي عن الانوار خلافه إذ يشترط في السن التعرض له فلم لم تكن البيينة بالاحتلام لزم عدم قبولها اذا لم يبين
نوعه لانها امان تزيد السن وهي لا تقبل فيه بدون بيان والفرض انها لم تبين او الاحتلام وهي لا تقبل فيه
على هذا التقدير اه (قوله وانما توقف عليها) اي على اليمين ش (قوله لانه لا يلزم من تحليفه المحذور) اي لان
الفرض بلوغه حين التحليف اذ صورة المسئلة انه بالغ بعد انقضاء الحرب مدع انه كان بالغاً قبل انقضائها
فيحلف بعد الانقضاء على انه كان بالغاً حينئذ كما صور بذلك في شرح الروض (قوله واثبات) عطف
على اعطاء ش (قوله ويشترط فيه) اي اقامتها ش (قوله للاختلاف فيه) لا يقال انما يظهر هذا ان كان

كان غريباً لا يعرف اسموه اقامتها في الجملة ويشترط فيه اذا تعرضت للسن ان تبينه الاختلاف فيه

كان غريباً لا يعرف اسموه اقامتها في الجملة ويشترط فيه اذا تعرضت للسن ان تبينه الاختلاف فيه

نعم لا يبعد الاطلاق من
فقيه موافق للحاكم في مذهبه
لان هذا ظاهر لا اشتباه
ولا خلاف فيه عندنا وبه
يفرق بين هذا ونظائره
الآتية في الدعاوى وهي
رجلان نعم ان شهدا ربيع
نسوة بولادته يوم كذا
قبلن وثبت بهن السن تبعاً
كما هو ظاهر وخرج
بالاحتلام والسن مالم
ادعاه واطلق فيستفسر كما
رجحه الاذرعى فان تعذر
استفساره اتجه العمل باصل
الصبا وقد يعارض مارجحه
قول الانوار لو شهدا بلوغه
ولم يعيننا نوعه قبل الا ان
يفرق بان عدالتهما مع
خبرتهما اذ لا بد منها قاضية
بأنهما تحققا احد نوعيه
قبل الشهادة به وانما يتجه
بعض الاتجاه ان كانا فقيهين
موافقين لمذهب الحاكم
في البلوغ ومع ذلك القياس
أنه لا بد من استفسارهما
ويفرق بين هذا وما قدمته في
السن بان الاتهام هنا اقوى
(والسفيه والمفلس سبق حكم
اقرارهما) في بايئهما
(ويقبل اقرار) المفلس
بالنكاح والمسكاتب مطلقاً
و(الرفيق بموجب) بكسر
الجيم (عقوبة) كزنا وقود
وشرب خمر وسرقة بالنسبة
للقطع لبعد التهمة فيه لان
النفوس مجبولة على النفرة

الجواب تامل (قوله نعم لا يبعد الاطلاق) اى بان شهادته بالغ بالسن وسكت عن بيان قدره (موافق
للحاكم في مذهبه) ينبغى اوحثي والحاكم شافعي لان السن عند الحنفي اكثر منه عند الشافعي فيلزم من
وجوده عند الحنفي وجوده عند الشافعي فالشاهد الفقيه الحنفي سواء اراد السن عنده او عند الشافعي ثبت
المطلوب سم على حج اه عش (قوله لان هذا) اى سن البلوغ (قوله وبه يفرق) اى بالتعليل (قوله
وهي) اى البينة (قوله تبعاً) اى للولادة (مالو ادعاه) اى البلوغ (قوله كما رجحه الاذرعى) ويمكن حمله على
الندب اذ لا وجه القبول مطلقاً اه نهاية اى فسرهم ام لا عش عبارة سم والاوجه حمل مارجحه على التندب
فان تعذر الاستفسار حكم ببلوغه اخذاً من مسئلة الانوار المذكورة مراه وقوله فان تعذر الاستفسار حكم
ببلوغه اعتمده المغنى ايضا (قوله اتجه العمل باصل الصبا) تقدم آتفاعل النهاية والمغنى وسم خلافة (قوله
مارجحه) اى الاذرعى (قوله قول الانوار الخ) اعتمده النهاية والمغنى (قوله لان يفرق) اى بين الدعوى
المطلقة والشهادة المطلقة (قوله بان عدالتهما الخ) هذا الفرق ليس بشئ اه نهاية قال عش لم يبين مر
وجه الرد للفرق مع انه قد يقال ان الفرق ظاهر قوى في نفسه اه (قوله احد نوعيه) اى من السن والاحتلام
اه عش (قوله وانما يتجه) اى قول الانوار (قوله ومع ذلك) اى الاتجاه المذكور (قوله بين هذا) اى بينة
مطلق البلوغ حيث يجب استفسارهما (قوله وما قدمته الخ) اى بقوله نعم لا يبعد الاطلاق الخ (هنا) اى في
البلوغ المطلق (قوله بكسر الجيم) الى قول المتن وان اقر في النهاية والمغنى (قوله بالنسبة للقطع) اى واما المال
فيثبت في ذمته تالفاً كان او باقياً كما ياتي اه عش عبارة سم قد يستشكل ذلك بان شرط ثبوت القطع دعوى
المالك بالمال ولا ثبات اخذه والرفيق لا تصح الدعوى عليه اذا تلف المسروق وصار في ذمته لانه معسر
وقد يجاب بتصوير القطع بما اذا كان المسروق باقياً فادعى به المالك واثبت اخذه ويكفي في اثبات الاخذ اقرار
الرفيق فيما يظهر ولكن لا يؤخذ منه المال اه وقد يقال ان محل الاشكال المذكور فيما اذا انكر الرفيق
السرقه واما اذا اقرها فلا حاجة الى ثبوت القطع المشروط بما ذكره (قوله وان كذبه السيد) (فائدة)
لا يصح الاقرار على الغير الا هنا وفي اقرار الوارث بوارث اخر قاله صاحب التمتعيز ويضمن مال السرقة في
ذمته ان لم يصدقه السيد يتبع به اذا عتق فان صدقه اخذ المال ان كان باقياً والايبيع في الجناية ان لم يفده السيد
والا يتبع بعد العقد بما زاد على قيمته اذ لا يجمع التعلق بالرقبة مع التعلق بالذمة والدعوى عليه فيما يقبل

ذهب احد الى انه اقل من خمسة عشر ويحتمل ان الامر كذلك على انه يكفي في التعليل ان الشاهد قد يظن
كفاية دون الخمسة عشر لانا نقول منهم من ذهب الى انه اكثر من خمسة عشر (قوله نعم لا يبعد الخ) اعتمده
مر (قوله موافق للحاكم في مذهبه) ينبغى اوحثي والحاكم شافعي لان السن عند الحنفي اكثر منه عند
الشافعي فيلزم من وجوده عند الحنفي وجوده عند الشافعي فالشاهد الفقيه الحنفي سواء اراد السن عنده
او عند الشافعي ثبت المطلوب (قوله وهي) اى البينة ش (كما رجحه الاذرعى) اى من وجهين فثناوى
القاضي احدهما انه يصدق والاوجه حمل مارجحه على التندب فان تعذر الاستفسار حكم ببلوغه اخذاً من
مسئلة الانوار المذكورة مر (قوله لان يفرق بان عدالتهما الخ) قيل هذا الفرق ليس بشئ اه فليتامل
(قوله وسرقة بالنسبة للقطع) قد يستشكل ذلك بان شرط ثبوت القطع دعوى المالك بالمال واثبات اخذه
ولهذا قال الشارح في باب السرقة ما لفظه فعلم ان شرط القطع دعوى المالك او وليه او وكيله بالمال ثم ثبوت
السرقه بشروطها اه والرفيق لا تصح الدعوى عليه اذا تلف المسروق وصار في ذمته لانه معسر وسياتي في
الدعاوى انه لو ادعى ديناً على معسر وقصد اثباته ليطالب به اذا ايسر ان ظاهر كلامهم عدم سماع هذه
الدعوى وان الغزى اعتمده و ذكرنا هناك ان شيخنا الشهاب الرملى افتى به وقد يجاب بتصوير القطع بما اذا
كان المسروق باقياً فادعى به المالك واثبت اخذه ويكفي في اثبات الاخذ اقرار الرفيق فيما يظهر ولكن
لا يؤخذ منه المال قال في التنبيه وان اقر بسرقة مال في يده قطع وفي المال قولاً لان احدهما يسلم والثاني لا يسلم
اه اى الاصح الثاني وبما اذا كان تالفاً وقصد بالدعوى اثبات الاخذ اخذاً ياتي في الدعوى انه بحث

لانه وقع تبعا (ولو اقر) ما ذون له في التجارة او غيره (بدين جنابة لا بوجوب عقوبة) اي هذا (٣٥٧) او قودا كجنابة خطأ او غضب

وانتلاف او اوجبتها كسرقه
وان زعم ان المسروق باق
في يده او يدسيده (فكذب
السيد) في ذلك او سكنت
(تعلق بذمته دون رقبته)
للتهمة فيتبع به اذا عتق اما
اذا صدقه وليس مرهونا ولا
جانبا فيتعلق برقبته ويبيع
فيه الا ان يصدية السيد
بالاقل من المال وقيمته ولا
يتبع بما بقي بعد العتق لان
التعلق اذا وقع بالرقبة
انحصر فيها (وان اقر بدين
معاملة) وهو ما وجب برضا
مستحقه (لم يقبل على السيد)
وان صدقه (ان لم يكن
ما ذونا له في التجارة) بل
يتعلق بذمته يتبع به اذا
عتق لتقصير معاملته (ويقبل)
اقراره بدين التجارة (ان
كان) ما ذونا له فيها القدرته
على الانشاء ومن ثم لو حجر
عليه لم يقبل وان اضاف
لزم من الاذن لعجزه عن الانشاء
حينئذ وانما صح اقرار
المفلس على الغرماء لبقاء
ما يتيقن لهم في ذمته والعبد
لو قبل فات حق السيد
بالكلية اما ما لا يتعلق
بالتجارة كالقرض فلا يقبل
منه واستشكل بانه ان
اقرض لنفسه فهو فاسد او
للتجارة باذن سيده فيمنبغي ان
يؤدي منه لانه مال تجارة ويرد
بان السيد منكرو القرض

اقراره به والافعل سيده لان الرقبة المتعلقة بالمال حقه اه معنى (قوله لا نه وقع) اي المال (قوله كجنابة
خطا) مثله ما لا توجب عقوبة (قوله او غضب) عطف على جنابة الخ (قوله او اوجبتها) عطف على
لا توجب عقوبة عبارة للمعنى اما ما وجب عقوبة غير حد او قصاص ففي تعلقه برقبته اقول اظهره الاتعلق
ايضا قال الاسنوى واحتراز من ذلك الخلاف مع كونهم لم يذكره غير مستقيم اه (قوله وان زعم الخ) انما
اخذه غاية لانه بتقدير كونه باقيا لم يكن ثم دين حتى يثبت في الذمة اه عرش (قوله اما اذا صدقه) اي السيد
(قوله وليس) اي الرقيق و (قوله ولا جانبا) اي جنابة اخرى وقيمتها لو كان جانبا او مرهونا لم يؤثر
تصديق السيد فيقدم حق المرتين والمجنى عليه وعليه فلو انك الرهن او عفا المجنى عليه عن حقه او بيع في
الجنابة او الدين ثم عاد ملك السيد فينبغي ان يتعلق برقبته واخذة للسيد بتصديقه اه عرش (قوله فيتعلق
برقبته الخ) (فرع) في الروض وشرحه كغيرهما انه لو اقر العبد بعد العتق بانتلاف قبله لزمه دون
سيده وان لو ثبت بالبيينة انه كان جنيا قبل العتق لزم السيد الاقل من قيمته والارش اه فانظر هل محل الاول
مالم يصدقه السيدو الا فان كان موسرا حال الاعتاق لزم فداؤه بالاقل او معسر اتبين انه لا اعتاق وان الارش
تعلق برقبته ومحل الثاني اذا كان موسرا حال الاعتاق والاعتاق والارش متعلق برقبته قال مر لا يبعد في
الاول انه اذا صدقه السيد فان كان موسرا نفذ العتق ولو لم الفداء بالاقل وكذا ان كان معسرا لوقع العتق
ظاهرا وتعلق حق الله بالحرية فلا يقبل تصديق السيد في دفعها اه وقال ايضا يتجه ان محل الثاني ما ذكر
انتهى اه سم (قوله وهو ما وجب) الى قولنا ثبت ويصح اقرار المربض في المعنى وكذا في النيابة الا قوله
نعم الى المتن (قوله وانما صح اقرار المفلس الخ) دفع به ما رد على الثاني الاول وهو عدم صحة اقراره من غير
المأذون اه عرش (قوله لهم) اي للغرماء الذين قبل اقراره عليهم بقوله فلان على كذا قبل الحجر اه عرش
(قوله لو قبل) اي اقراره (قوله فلا يقبل منه) اي من العبد على السيد اه عرش (قوله اول للتجارة باذن
سيده الخ) وهو محط الاستشكال (قوله ويرد بان السيد الخ) قضيتان السيد لو اعترف به لزم اه رشيدى
وعبرة عرش مفهومه ان لو صدقه السيد على الاقتراض تعاق بكسبه وما في يده ومقتضى قوله والقرض ليس
الخ خلا له اه اقول بل مفهوم ذلك انه يتعلق بما ذكر فيما اذا اعترف السيد باذنه في الاقتراض وقوله
والقرض ليس الخ اي فيما اذا انكر الاذن فيه وان اعترف بنفس الاقتراض فلا مخالفة (قوله والقرض

البليغى صحة الدعوى بقتل خطأ وشبهه عمد على القاتل وان استلزم الدية مؤجلة اي مع انه لا تسمع
الدعوى بموجب لان القصد ثبوت القتل اه وقد يستشكل ايضا بان ثبوت السرقة بالنسبة للقطع بمجرد
اقراره يلزم منه القضاء بالعلم في حدود الله وهو متنع وقد يجاب بمنع لزوم ذلك لجواز فرض ذلك فيما اذا وقع
الاقرار بحضور البيينة عند القاضي على انه سياق عن البليغى عند قول المصنف في القضاء والاطهر انه يقضى
بعلمه انه لو اعترف في مجلس الحكم بموجب حد ولم يرجع عنه قضى فيه بعلمه وان كان اقراره سر الخبر فان
اعترفت فارجها ولم يبد بحضور الناس اه فان قلنا ما جرى ذلك فيما نحن فيه وسياق في السرقة ثبوت
القطع بشهادة الحسبة فليتام (قوله في المتن ولو اقر بدين جنابة الخ) هـ فرع في الروض وشرحه كغيرهما
انه لو اقر العبد بعد العتق بانتلاف قبله لزمه دون سيده وان لو ثبت بالبيينة انه كان جنيا قبل العتق لزم السيد
الاقل من قيمته والارش اه فانظر هل محل الاول مالم يصدقه السيدو الا فان كان موسرا حال الاعتاق لزمه
فداؤه بالاقل او معسر اتبين انه لا اعتاق وان الارش تعلق برقبته ومحل الثاني اذا كان السيد موسرا حال
الاعتاق والافلا عتق والارش متعلق برقبته وانظر لو جعل حاله حال الاعتاق هل يحكم بنفوذ ذوه او برده هذا
وقد قال مر لا يبعد في الاول انه اذا صدقه السيد فان كان موسرا نفذ العتق ولو لم الفداء بالاقل وكذا ان كان
معسرا لوقع العتق ظاهرا وتعلق حق الله بالحرية فلا يقبل تصديق السيد في دفعها اه وقال ايضا
يتجه ان محل الثاني ما ذكره اه (فرع ثان) في الروض وشرحه ايضا وان اقر العبد بمال وكذبه الاولى
ولم يصدقه السيد اخص اي المال اي نفسه ان لم يكن عيننا وبذله ان كان عيننا ولو باقية بذمته يتبع به اذا

ليس من لوازم التجارة التي يضطر اليها التاجر (٣٥٨) فلم يقبل اقراره به على السيد ولو اطلق الدين لم يقبل ايضا اى الا ان استفسر وفسر

بالتجارة (ويؤدى) ما لزمه
بنحو شراء صحيح لا فاسد لان
الاذن لا يتناول (من كسبه
وما فى يده) لما مر فى باب
واقرار مبعض بالنسبة لبعضه
الغن كالغن فيما مر ولبعضه
الحرك كالحرك فيما مر نعم ما لزم
ذمته فى بعضه الرقيق لا يؤخر
للعق لان له هنا ما لا يخلافه
فيما مر (ويصح اقرار
المريض مرض الموت
لاجنبى) بعين اودين فيخرج
من راس المال اجماعا على
ما قيل نعم للوارث تحليفه
على الاستحقاق فيما يظهر
خلافا للفقهاء ويؤيد ما
ذكرته قسولهم تتوجه
اليمين فى كل دعوى لو اقر
بمطلوبها لزمته وما يأتى فى
الوارث وكون النعمة فيه
اقوى لا ينافى توجه اليمين
(وكذا) يصح اقراره
(لوارث) حال الموت بمال
ومنه اقراره باقبض صداقها
واقرار من لا يرثه الا بآيت
المال لمسلم ولو اقر له بنحو
هبة مع قبض فى الصحة قبل
فان لم يقبل فى الصحة او قال
فى عين عرف انها ملكه
هذه ملك لوارثى نزل على
حالة المرض كما يأتى (على
المذهب) وان كذبه ببقية
الورثة او بعضهم لانه انتهى
الى حالة يصدق فيها الكاذب
ويتوب الفاجر فالظاهر
صدقه واختار جمع عدم
قبوله ان اتهم لفساد الزمان
بل قد تقطع القرائن بكذبه قال

ليس من لوازم التجارة (الخ) قضيته انه لو اضطر الى اقراض ما يصرفه على مال التجارة كان ماتت الجمال التي
تحمل مال التجارة واحتاج الى ما يصرفه فى اجرة الحمل فاقرض ما يصرفه عليه ان ما اقترضه يكون فى ذمته لان
القرض من حيث هو ليس من لوازم التجارة فويبغى انه حيث تعين الاقراض طريقا لذلك وصدقه السيد عليه
او ثبت بينه تعلق بمال التجارة للعلم برضا السيد بذلك قطعا وبقي ما لو لم يكن ما ذناله فى التجارة واضطر لنحو
جوع او بره ولم يتمكن من رجعة السيد الاقرب جواز الاقراض حيث ذباذن القاضي ان وجدوه الا شاهد على
الاقراض ويتعلق ما اقترضه بكسبه ان كان كسوا باقيدم به صاحبه على السيد وجوبه عليه وان لم يكن
كسوبا رجع به على السيد للعلم المذكورة اه ع ش (قوله اى الا ان استفسر الخ) اعتمده مر اه سم
وكذا اعتمده المغنى (قوله لا يؤخر للعق) وفاقا لشرح الروض والمغنى وخلافا للنهابة والده وسم (قوله
فيما مر) اى فى معاملة الرقيق من ان الرقيق لو اشترى مثلا بغير اذن سيده تعلق الضمان بذمته ولا يطالب
بذلك الا بعد العتق لكاه اه ع ش (قوله بعين) الى قوله وفى الجواهر فى النهاية الا قوله فلما طلبها بعد ذلك
(قوله بعين) اى غير معروفة بالمقر لما سياتى من ان المعروفة به ينزل الاقرار بها على حالة المرض اه ع ش
(قوله على ما قيل) عبارة النهاية والمغنى كما قاله الغزالي اه (قوله نعم للوارث الخ) خلافا للمغنى (قوله تحليفه)
اى المقر له فان لكل اى المقر له حلف اى الوارث وبطل الاقرار كما فى ذلك الوارث رحمه الله اه نهاية (قوله
خلافا للفقهاء) اى وفاقا للاذرى كما نقله عنه المزجدي تجريده هذا وقد اثنى شيخنا الشباب الرملى بما قاله
الشارح تبع الاذرى اه سم (قوله لزمته) اى الدعوى يعنى ان كل ما دعى به عليه لو اقر به لزمه اذا انكره
توجه عليه البين (قوله وما يأتى) اى فى قوله لانه انتهى الخ قال ع ش والصواب اى قوله وبقية الورثة الخ
(قوله فيه) اى فى الوارث اى فى الاقرار له (قوله لا ينافى الخ) لان النعمة الموجودة فى الاجنبى كافية فى
توجهها (قوله ومنه) اى من الاقرار لوارث الخ ثم هو الى قوله فان لم يقبل فى المغنى الا قوله واقرار الى ولو اقر
(قوله واقرار الخ) اى فى المرض او غيره اه ع ش وهذا فى الاقرار بالدين على اطلاقه واما فى العين
فى المرض فنقدم منه تقييدها بالا لتكون معروفة بالمقر ويأتى عن الرشيدى والمغنى ما يفيد الاطلاق هنا
ايضا فى هذه الاعصار وهو الظاهر (قوله فى الصحة) مراد اللفظ مقول لم يقبل (قوله ولو اقر له) اى
المريض مرض الموت للوارث (قوله او قال) اى المريض مرض الموت فى عين الخ خرج به ما لو اقر بالعين
المذكورة فى الصحة فتسلم للمقر له لاحتمال بيعها له او هبتها منه مع اقباضها او غير ذلك من طرق التمليك اه
ع ش (قوله نزل على حالة المرض) اى على التبرع فى حالة المرض فيتوقف على اجازة بقية الورثة وخرج
بما ذكره فى الاقرار بالعين المعروفة بالمقر فى حالة المرض ما لو اقر بها فى الصحة فتسلم للمقر له لاحتمال بيعها
له او هبتها منه مع اقباضها او غير ذلك من طرق التمليك اه ع ش (قوله وان كذبه الخ) اى المريض
غاية لقوله وكذا يصح اقراره لوارث بمال على المذهب (قوله لانه انتهى) الى قوله ولا تسقط فى المغنى (قوله
عدم قبوله) اى قبول اقرار المريض مرض الموت لوارث (قوله قد تقطع القرائن بكذبه) هذا اول كلام
الاذرى فكان ينبغي تقديم قول الشارح قال الاذرى عليه قال الاذرى عقب ما نقله الشارح عنه نعم لو اقر
لمن لا يستغرق الارث معه الا بآيت المال فالوجه امضاؤه فى هذه الاعصار لفساد بيت المال اه رشيدى وقوله
نعم الخ نقله المغنى ايضا عن الاذرى وافرده (قوله لمن يخشى الله ان يقضى الخ) اى ولو لم يكن فى البلد غيره
اه ع ش (قوله ان يقضى الخ) فلا زاد او يشهد بذلك (قوله ولا شك فيه) اى فيما قاله الاذرى

عتق الخ (قوله اى الا ان استفسر الخ) اعتمده مر (قوله لا يؤخر للعق الخ) هذا بحثه فى شرح الروض
فقال انه الظاهر وفيه نظر لان لزوم انما هو للجزء الرقيق ولا ملك له الا ان فينتجه التأخير ثم رايت ان شيخنا
الشهاب الرملى اعتمد وجوب تأخير المطالبة الى العتق (قوله نعم للوارث تحليفه) اى تحليف المقر له خلافا
للفقهاء اى وفاقا للاذرى كما نقله عنه المزجدي تجريده هذا وقد اثنى شيخنا الشباب الرملى بما قاله الشارح
تبعا للاذرى (قوله نزل على حالة المرض) اعتمد مر

اذ علم ان قصده الحرمان وقد صرح جمع بالحرمة حيثئذ وانه لا يحل للقر له اخذه (٣٥٩) ولبقية الورثة تحليفه انه اقر له بحق لازم يلزمه

الاقرار به فان نكل حلفوا وقاسموه ولا تسقط اليمين باسقاطهم كما صرح به جمع فلم يطلبها بعد ذلك ويصح اقراره ولو ارثه بنحو نكاح او عقوبة جز ما وان افضى الى مال وفي الجواهر هنا فيما لو كان للمريض دين على وارثه ضمن به اجنبي فافر بقبضه من الوارث وعكسه عدم صحة الاقرار للوارث فظنه بعضهم مبنيا على الصحيح فاعترضه بما ليس في محله (ولو اقر في محته بدين لشخص (وفي مرضه) بدين (لاخر لم يقدم الاول) بل هما سواء كما وثبتا بينة وكما لو ضمن بعد موته بحفر تعدى به وعليه دين لاخر (ولو اقر في محته او مرضه) بدين لشخص (واقر وارثه بعد موته) بدين (لاخر لم يقدم الاول في الاصح) لانه خليفة مورثه ولو اقر في مرضه بدين لزيد ثم بعين لعمرو ومات ولا مال له غيرها سلطت للعمرو (ولا يصح اقرار مكره) بغير حق على الاقرار بان ضرب ليقرب كسائر تصرفاته اما مكره على الصدق كان ضرب ليقرب في قضية اثم فيها فيصح حال الضرب وبعده على اشكال قوى فيه لاسيما ان علم انهم لا يرفعون الضرب عنه الا باخذت مثلا وغاية ما وجهوا به ذلك ان

اه عش عبارة المغني تنبيه الخلاف في الصحة واما التحريم فعند قصد الحرمان لا شك فيه كما صرح به جمع منهم القفال في فتاويه اه (قوله اذ اعلم بالقرائن) ولعل المراد بالمع ما يشمل الظن الغالب (قوله بالحرمة) اي حرمة الاقرار (قوله حيثئذ) اي حين قصد الحرمان (قوله وانه لا يحل) عطف على الحرمة (قوله وانه لا يحل للقر له الخ) اي لكن يقبل ظاهرا ولو حكم به القاضي نفذ حكمه اه عش عبارة الرشدي لا يخفى ان حل الاخذ وعدمه منوط بما في نفس الامر اه (قوله تحليفه) اي الوارث المقر له (قوله) (انه) اي على أن المورث المقر (قوله يلزمه الخ) عبارة المغني كان يلزمه الخ (قوله وان افضى الخ) اي بالعفو او بالموت قبل الاستيفاء اه معنى (قوله وفي الجواهر الخ) خبر مقدم لقوله الا في ما هو مبنى الخ (قوله ضمن به) اي ضمنه به و (قوله فافر بقبضه) اي المريض اه عش (قوله وعكسه) اي كان له دين على اجنبي ضمن به وارثه فافر بقبضه من الاجنبي اه سم (قوله مبنى على ضعيف) عبارة النهاية ولو كان للمريض دين على وارثه ضمن به اجنبي فافر بقبضه من الوارث لم يبرأ وفي الاجنبي وجهان ذكرهما في الجواهر اوجهما برائة الاجنبي وقد نظر بعضهم في عدم برائة الوارث والنظر ظاهر اذ هذا لا يزيد على الاقرار له بدين اه (قوله) (كالو ضمن الخ) اي لو حدث على الميت دين بسبب حفره حيا بشر ان تعدي به وعليه دين اخر لاخر لهما متساويان اه كردي (قوله بدين لشخص) اي او ثبت بدين اه معنى (قوله لانه خليفة) الى قوله قال في المغني والى قوله فقال في النهاية (قوله ولو اقر الخ) ولو اقر الوارث لمشاركه في الارث وهما مستغرقان كروجة وابن افر لها بدين على ابيه وهي مصدقة له ضاربت بسبعة اثمان الدين مع اصحاب الديون قاله البلقيني ولو ادعى انسان على الوارث ان مورثه اوصى له بثلث ماله مثلا واخر بان له عليه ديننا مستغرقا وصدق الوارث مدعى الوصية ثم مدعى الدين المستغرق او بالعكس او صدقهما معا قدم الدين كما لو ثبتا بالينة ولو امر باعتاق اخيه في الصحة عتق وورث ان لم يحجبه غيره او باعتاق عبدي في الصحة راعيه دين مستغرق ليركته عتق لان الاقرار اخبار لا يترع عنها ومغني قال الرشدي قوله مروهما مستغرقان هذا القيد لا يظهر له اثر لانه لو ثبت دين للزوجة بالينة لا بالاقرار فالحكم كذلك لانها لا تأخذ من دينها الذي على الزوج الا ما يخص غيرها من الورثة ويسقط منه ما يخص ارثها كما مر في باب الرهن فلا خصوصية للاقرار في ذلك وبهذا يعلم ما في حاشية الشيخ عش مما هو مبنى على ان الاقرار في ذلك له اثر ولو صور الشارح مر المسئلة بغير المستغرقين لظهر اثره كما لا يخفى (قوله سلطت للعمرو) اي كعكسه لان الاقرار بالدين لا يتضمن حجرا في العين بدليل نفوذ تصرفه فيها بغير تبرع نهاية معنى (قوله بغير حق) اما بحق كان اقرب بشئ مجبول ولم يبينه وطولب ببيانه فامتنع فأكراه على بيانه فيصح اه عش (قوله على الاقرار) متعلق بقول المتن مكره ش اه سم (قوله كان ضرب ليقرب الخ) وظاهر جردان الضرب حرام في الشقين خلافا لمن توهم حله اذا ضرب ليصدق سم على حج وظاهره وان كان الضرب خفيفا وهو ظاهر اه عش وظاهره وان كان هنا لاقربنة قوية وفيه في هذه الاعصار الفاسدة وقفة ظاهرة (قوله فيصح حال الضرب) وبعده يلزمه ما اقر به لانه غير مكره اذ المكره من اكراه على شئ واحد وهذا انما ضرب ليقرب لم ينحصر الصدق في الاقرار ولكن يكره الزامه حتى يراجع ويقر ثانيا واستشكل المصنف قبول اقراره حال الضرب بانه قريب من المكره ثم قال وقبول اقراره بعد الضرب فيه نظر ان غالب على ظنه اعادة الضرب ان لم يقر وقال الاذرى الولاية في هذا الزمان باتيهم من يتهم بسرقة وقتل ونحوهما فيضرونه ليقرب بالحق ويراد بذلك الاقرار بما ادعاه خصمه والصواب ان هذا اكراه سواء اقر في حال ضربه ام بعده وعلم انه لو لم يقر بذلك لضرب ثانيا اه وهذا متعين معنى ونهاية قال عش قوله مرام بعده اي وسواء كان الضارب له حاكم الشرع او السياسة او غيرهما كشاف شيخ العرب وقوله مرام وهذا اي ما ذكره الاذرى متعين وهو المعتمد اه (قوله ذلك) المشار اليه قوله فيصح الخ (قوله في رده)

(قوله ولبقية الورثة تحليفه الخ) كذا شرح م (قوله وعكسه) اي كان له دين على اجنبي ضمن به وارثه فافر بقبضه من اجنبي (قوله على الاقرار) متعلق بقول المتن مكره ش (قوله بان ضرب ليقرب الخ) وظاهر جردان

الصدق لم ينحصر في الاقرار لكن اطل جمع في رد قال ابن عبد السلام في فتاويه مر لو ادعى أنه باع كذا مكرها لم تسمع دعوى الاكراه

والشهادة به إلا مفصلة وإذا نهى ولا وكان قد أقر في كتاب التبايع بالواو اعية لم تسمع دعواه حتى تقوم بنية بانه اكره على الاقرار بالطواعية اه
وإذا فصل دعوى الاكره اصدق فيها ان ثبتت قرينة تدل عليه كحبس بدار ظالم لا على نحو دين وتقييد وتوكل به قال القفال ويسن ان لا يشهد
حيث دلت قرينة على الاكره فان شهد كتب صورة الحال لينفع المكره بذكر القرينة واخذ السبكي بركلام الجرجاني بمره اشادة على
مقيد او محبوس وبه جزم العلاني فقال (٣٦٠) ان ظهرت قرائن الاكره ثم اقر لم تجز الشهادة عليه والاوجه انه عند ظهور ملك

القرائن تقبل دعواه
الاكره سواء اكان
الاقرار للظالم المكره او
لغيره الحامل للظالم على
الاكره وتقديم بينة
الاكره على بينة
اختيار لم يقتل كان مكرها
وزال اكرهه ثم اقر
(ويشترط في المقر له)
تعيينه بحيث يمكن مطالبة
كاشير اليه قوله لخل هند
كعلى مال لا احد هؤلاء
العشرة بخلاف لو احد من
البلد على الف الا ان كانوا
محصورين فيما يظهر ولو
قال واحد منهم اننا المرادولى
عليك الف صدق المقر يمينه
فان كان قال لاحد من
الف فالمسك الدوى عليه
وتحليفه فان حلف لتسعة
فهل تنحصر الالف في العاشر
فياخذ بلامين او يحلف له
ايضا لاحتمال كذبه في
حلفه للذى قبله كل محتمل
ثم رايتهم قالوا ان كان هذا
الظاهر غرابا فسنأى طوائف
والافعبدى حروا وشكلو
انكر الحنث في يمين
احدهما كان اعترافا به في
الاخر فقول له لم احنث في
يمين العبد كقول حنث في
يمين النسوة وعكسه وهذا

أى التوجيه المذكور (قوله والشهادة) أى بالاكره (قوله مفصلة) أى كل من لدعوى والشهادة
(قوله وإذا فصل) أى مدعى الاكره وشاهد (قوله لا على نحو دين) عطف على بدار ظالم (قوله) وتقييد
(الخ) عطف على حبس (الخ) (قوله ان لا يشهد) أى بالاقرار اهره (قوله كتب) أى بين واهل اشادة هذا
إذا كان قوله شهد على ظاهره واهل لو كان معنى تحمل الشهادة وقوله كتب على ظاهره (قوله لينفع المكره)
يفتح الرام (قوله واخذ السبكي الخ) معتمد اهره شر (قوله على مقيد الخ) أى على الاقرار من قبله او محبوس
حال اقراره اهره ع (قوله تعينه) الى قوله فان كان في النهاية (قوله بحيث يمكن مطالبة) أى ولو بولي
اه سم (قوله كعلى مال) مثال للتعين ع (قوله فيما يظهر) وظاهره في هذه الحالة لا يقضه
الحاكم لانه لا يقض مال الغائبين في الذم اللهم الا ان يخشى عليه بحيث وجب المصلحة يقضه وفيه نظر
فليتأمل سم على حج اهره ع (قوله واحد منهم) أى العشرة ش اهره سم (قوله صدق المقر يمينه)
أى انه لم يرد به بالاقرار اهره ع (قوله لاحد من) أى العشرة (قوله فهل ينحصر الالف في العاشر فيما اخذ
بلامين) راجعه الى شيدى وقال لا شارح (قوله واشكل) ولم يتبين الحال وهذا من دخول فولو قال جميعا اذا قال
ان كان هذا الخ واشكل لظهور العطف (قوله ولو انكر الخ) مقولة لو (قوله كقول حنث في يمين النسوة)
أى فيصرون طوائف (قوله وعكسه) أى فيحق العبد (قوله وهذا) أى ولهم المذكور (قوله في ترجيح
الاول) وهو كون العاشر يستحقه بلا بين اهره ع (قوله ولو اقر بعين) الى قوله ولو كان في النهاية (قوله)
بعين لمجبول) خرج بالعين الدين فلا قرار بالمجبول باطل كما رقبيله اهره شيدى أى بقوله بخلاف لو احد
من البلد الخ (قوله لا اعرف مال كى لو احد) وانظر ما وجه التقييد بواحد من اهل البلد ايسره وفي شرح
الروض أى والمغنى اهره شيدى (قوله أى نزع منه ناظر الخ) الذى نقله شيخ الاسلام عن الروضة واصلا
أى القاضى يتولى حفظه سم (قوله وهو وليت المال) هذا ظاهر ان ايسره من معرفة صاحبه سم على حج
ويقبل تفسيره كما يأتى فيما لو اقر لهم ثم فسره اهره ع (قوله ان محله) أى محل النزع (قوله ما لم يدع الخ)
فان ادعى ذلك او قامت عليه قرينة لم ينزع منه اهره ع (قوله في عين) لعل الاولى اسقاط (قوله واخر)
أى يبيد اخر (قوله نصفين) الذى اتى به شيخنا الشهاب الرولى رحمه الله انها تقسم بينهما على حسب

الضرب حرام في الشقين خلافا لمن توهم حله إذا ضرب لصدق (قوله قال القفال ويسن ان لا يشهد) أى
بالاقرار (قوله بحيث يمكن مطالبة) أى ولو بولي (قوله كعلى مال الخ) راجع لقوله تعينه شر (قوله الا
إن كانوا محصورين فيما يظهر) وظاهره في هذه الحالة لا يقضه الحاكم منه لانه لا يقض مال الغائبين في
الذم اللهم الا ان يخشى عليه بحيث وجب المصلحة يقضه وفيه نظر فليتأمل (قوله ولو قال واحد منهم) أى
العشرة ش (قوله نزع منه) قال في شرح الروض فهو اقرار صحيح بخلاف ما يأتى قريباً من انه لو قال على مال
لرجل لا يكون اقرار الفساد الصيغة ويحتمل ان يقال ما تناقوا العين وما هنا كفى الدين كاشير اليه كلامه كاصله
ثم رايت السبكي اجاز به اهره (قوله أى نزع منه ناظر بيت المال) الذى نقله شيخ الاسلام عن الروضة واصلا
ان القاضى يتولى حفظه (قوله وهو وليت المال) هذا ظاهر ان ايسره من معرفة صاحبه (قوله قسمته حصته
بينهما نصفين الخ) الذى اتى به شيخنا الشهاب الرولى رحمه الله انها تقسم بينهما على حسب ما يكيهما (قوله)

ظاهر في ترجيح الاول ولو اقر بعين لمجبول كعتدى مال لا اعرف مال كى لو احد من اهل البلد نزع منه أى نزع
منه ناظر بيت المال لانه اقرار بمال ضائع وهو وليت المال ويظهر ان محله ما لم يدع او تقم قرينة على انه ائطاة ولو كان بيده اثاث في دين واخر
سدسها واخر نصفها فاقرب حصته لها وقال العين لها دون قسمت حصته بينهما نصفين كما هو ظاهر حذرنا من الترجيح بلامرجح وكون
احدهما اكثر من الاخر لا يصلح للترجيح نعم ان قال اردت التوزيع عليهما بحسب حصتهما قبل احتماله ولدى السدس

تجانيه ان لم يصدقه (اياه استحقاق المقر به) - سألوا شرعاً ان لا يقرار بدونه كذب (٣٦١) (الموقال) له على الالف الذي في هذا الكيس

وليس فيه شيء او (لهذه الدابة على كذا) واطاق (فلغو) اما الاول فواضح ويفرق بينهما وبين الف في هذا ولا شيء فيه بان الاقتصار على له على الف مستعمل فكان قوله في هذا ولا شيء فيه متممنا للرفع فالغنى بخلاف الاقتصار على له على الالف غير مستعمل حيث لا عهد فوقه قوله الذي في الكيس بياناً لافراغها من ثم اتجه انه لا فرق هنا بين ذكر الذي وحذفه ثم رأت شيخنا نقل فرقا هذا واضح منه كما يعرف بتأملها ثم هذا في نحو ظاهر واما جريانها في عامى صرف فبعيد والذي يتجه استفساره والعمل بآراءه فان تعذر لم يعمل به لاحتماله ولا قرينة بل قرينة اصل البراءة تؤيد الالف واما الثاني فلا استحالة ملكها او استحقاقها ومن ثم لو كانت مسجلة بنحو وصية او وقف صح لا مكانه (فان قال) على هذه الدابة (بسببها) كذا (وجب) لا مكانه وسببها لا تلاف بعضها او استيفاء منفعاتها ويحمل مالها في كلامه على مالها حال الاقرار لانه الظاهر فان اراد غيره قبل كما لو صرح به ولو لم يقل مالها لم يحمل على مالها حالاً بل يستفسر ويعمل بتفسيره فان مات قبله رجع فيه لوارثه

ملكها ام سم (قوله تحليفه) اى المقر (قوله حسا) الى قول المان وان اسنده في النهاية الا قوله ويفرق الى واما الثاني (قوله حسا او شرعاً) اى بان لا يكذب فيه الحس ولا الشرع اه ع ش عبارة سم قوله حسا وشرعاً فلم ان شرط الاقرار بالمال عدم تكذيب الحس او الشرع فهو كالقرار بالنسب في ذلك لكن قضية ذلك ان يقال وشرعاً بالواو فتأمل اه (قوله له على الخ) يتأمل مناسبة لما فرغ عليه اه سيد عمر اى فان المتنى فيه نفس المقر به لا اهلية استحقاق المقر له اياه (قوله له على الالف الخ) مثال لتكذيب الحس وقوله او لهذه الدابة مثال لتكذيب الشرع اه ع ش (قوله واطاق) اى لو اضافة الى يمكن كالقرار بالمال من وصية ونحوها صح كقوله الماوردى نهاية وغنى واسنى (قوله اما الاول) اى المثال الاول اى وجه الغائه (قوله فواضح) اى لا استحالة لملوكة المعدوم (قوله فكان قوله في هذا ولا شيء فيه الخ) وم ان ولا شيء فيه من كلام المقر وانه قيد وليس كذلك كما هو ظاهر (قوله ومن ثم) المشار اليه قوله فانه غير مستعمل الخ (قوله هنا) اى فى المثال الاول (قوله ذكر الذى) اى الى آخره (قوله هذا) اى ما ذكره من الفرق وكذا قوله ثم هذا (قوله اوضح منه) اى من الفرق الذى نقله الشيخ (قوله فيه) اى فى العامى الصرف (قوله فان تعذر) اى الاستفسار (قوله لم يعمل به) اى بالمثال الاول من العامى الصرف (قوله لاحتماله) اى المثال الاول من العامى الصرف الممكن والمستحيل (قوله استحقاقها) من عطف المسبب على السبب عبارة النهاية والمغنى لا تنفاد اهلية استحقاقها لعدم قابليتها للمالك حالاً ولا لا يتصور منها تعطى السبب كبيع ونحوه بخلاف الرقيق كما سيأتى اه (قوله ومن ثم الخ) عبارة النهاية والمغنى والاسنى ومحل البطلان كما قاله الاذرى فى المملوكة اما الاقرار لخليل مسجلة فلا شبهة الصحة كالقرار بالمقبرة ويحمل على انه من غلة وقف وقف عليها او وصية لها وبه صرح الرويانى واقتضى كلامه انه لا خلاف فيه اه قال ع ش قوله مرفاً لا شبهة الصحة معتمد اه (قوله لو كانت مسجلة الخ) لو قيد هنا بجهة غير ممكنة فينبغى بطلان الاقرار اخذاً بما يأتى فى الاقرار لخلل مندعم ان انفصل التقييد بالجهة الغير الممكنة هنا وهناك فيتجه عدم قبوله للحكم بصحة الاقرار او لا فلا يقبل رفعه بعد ذلك بخلافه مع الاتصال لان الكلام بآخره مراه سم (قوله لهذه الدابة) تقدير هذا مع قوله اى المان بسببها مالها لا يخفى ما فيه من الحزاة سم على حج اقول ومع ذلك فيمكن توجيهه بان قوله لمالكها يدل من هذه الدابة اه ع ش عبارة الرشيدى قوله على هذه الدابة كان الداعى له الى ذكر هذا فى التصوير بجملة افعال المان والافعية الروض كغيره فلو قال على مالها بسببها الف اه على انه قد يتوقف فى هذا التصوير من حيث الحكم والاعراب اه (قوله لا مكانه) الى المتنى فى النهاية لا قوله فان مات الى وليس (قوله وسببها لا تلاف الخ) مبتدأ وخبر (قوله او استيفاء منفعاتها) باجارة او غصب نهاية وغنى (قوله فان اراد غيره) اى كان قال اردت من انتقلت منه الى من هي تحت يده الان وان طالت مدة كونها فى ملك من هي تحت يده اه ع ش (قوله فان اراد غيره قبل) ولما لكها حالاً تحليف المقر ان لم يصدقه اخذاً بما مر فى شرح ويشترط فى المقر له (قوله ولو لم يقل مالها) بان قال على بسبب هذه الدابة اه ع ش عبارة المغنى ومثلها فى سم عن شرح البهجة فان لم يقل مالها

حسا او شرعاً فلم ان شرط الاقرار بالمال عدم تكذيب الحس او الشرع فهو كالقرار بالنسب في ذلك لكن قضية ذلك ان يقال حسا او شرعاً بالواو فتأمل اه (قوله فلا استحالة لملكها او استحقاقها) قال فى شرح الروض نعم لو اضافة الى يمكن كالقرار بمال من وصية ونحوها صح كقوله الماوردى اه (قوله ومن ثم لو كانت مسجلة بنحو وصية الخ) لو قيد هنا بجهة غير ممكنة فينبغى بطلان الاقرار اخذاً بما يأتى فى الاقرار لخلل مندعم ان انفصل التقييد بالجهة الغير الممكنة هنا وهناك فيتجه عدم قبوله للحكم بصحة الاقرار او لا فلا يقبل رفعه بعد ذلك بخلافه مع الاتصال لان الكلام بآخره مراه (قوله لهذه الدابة) تقدير هذا مع قوله اى المان بسببها مالها لا يخفى ما فيه من الحزاة (قوله لم يحمل على مالها حالاً الخ) عبارة شرح البهجة فان لم يقل مالها لم يحمل على مالها بل بسببها لم يلزم ان يكون المقر به مالها فى الحال ولا مالها مطلقاً بان كانت فى يده فانتقلت لانسان شيئاً بل يستل

فما يظهر وليس في هذا إيهام المقر له لأنه لم يربط إقراره بمعين هو هذه الدابة صار المقر له معلوما تبعا كفي به بخلاف ما مر في رجل من أهل هذه البلدان أن عينت ليست سببا للاستحقاق (٣٦٢) فلم يصلح للاستتباع ولو أقر بعين أو دين لحرب ثم استرق أو بعد الرق واستدنه

لحالة الحاربة كما هو ظاهر لم يكن المقر به لسيده أي بل يوقف فان عتق فله وإن مات قنا فوفى (وإن قال الخ لهند كذا) على أو عندي (بارث) من نحو أبيه (أو وصية) له (لومه) لا مكانه والخصم في ذلك ولي الخ ل إذا وضع نعم إن انفصل لا كثر من أربع سنين من حين الاستحقاق مطلقا ولسته أشهر فاكثر من حين ذلك وهي فراش لم يستحق نظير ما ياتي في الوصية له (وإن أسنده إلي جهة لا تمكن في حقه) كله على الف أقرضنيه (فلغو) ذلك الاسناد لاستحائه دون الاقرار لانه وقع صحيحا فلا يبطل ما عقبه به كله على الف من ثمن خر أما لو قال باعني كذا بالف فالأقرار نفسه هو اللغو كباعني خرا بالف وهذا التفصيل الذي ذكرته يجمع بين إطلاق جمع الغاء الإقرار وهو صريح كلام الروضة والماتن وآخرين بالغاء الاسناد وصحة الاقرار وأطالوا في الانتصار له وتوهم ما في الروضة والماتن على أنه يمكن توجيه ما فيهما بإطلاقه بان قرينة حال

واقصر على قوله بسببها لم يلزم أن يكون المقر به مال السكها في الحال ولا مال السكها مطلقا بل يساله ويحكم بموجب بيانه اذ يحتمل أن يكون لغير مال السكها كان تكون انقلت شيئا على إنسان وهي يد المقر اه (قوله فيما يظهر) اعتمده مر اه سم (قوله بخلاف ما مر الخ) أي في شرح ويشترط في المقر له (قوله لانه وان عينت) أي لانه وان عينتها في إقراره لم يجعلها سببا للاستحقاق كالدابة وانما ذكرها لمجرد التعريف وقضيته انه لو جعلها سببا للاستحقاق كالدابة باق فيها أحكامها وهو ظاهر اه رشیدی (قوله ثم استرق) أي الحربي اه ع (قوله فان عتق فله الخ) وهذا اذا كان المدين المقر مسلما فان كان حربيا سقط الدين باسترقاق الدائن لما ذكرنا في السير ان المتبليين الحربيين يسقط الدين باسترقاق احدهما سم على حج اه ع (قوله المتن) (أو وصية) أي مقبولة اه نهاية عبارة المغني أو وصية له من فلان أو غيرها بما يمكن في حقه اه (قوله لا مكانه) إلى المتن في النهاية وكذا في المغني الا قوله نظير إلى الماتن (قوله نعم ان انفصل الخ) عبارة المغني ثم ان انفصل ميتا فلا حق له في الارث والوصية وغيرهما ما أسنده اليه ويكون المقر به لورثة مورثه أو ورثة الموصى أو لغيرهما أسند اليه أو حيا لدون ستة أشهر من حين سبب الاستحقاق كما قاله الاسنوي استحق وكذا ستة أشهر فاكثر إلى أربع سنين ما لم تكن أمه فإشائم ان استحق بوصية فله الكل أو بارت من الاب وهو ذكر فكذلك أو اثني فلها النصف وان ولدت ذكر أو اثني فهو بينهما بالسوية اذا أسنده إلى وصية أو اثنا فان أسنده إلى إرث فاقترضت جهته ذلك فان اقتضت التسوية كولد أم سوى بينهما الثلث وإن اطلق الارث سالتاه عن الجهة وعملنا بمقتضاها فان تعذرت مراجعة المقر قال في الروضة فينبغي القطع بالتسوية قال الاسنوي وهو متجه اه وقوله ثم ان استحق الخ في النهاية مثله قال الرشیدی قوله مر فكذلك أي له الكل حيث كان مستغرا قالوا وارث غيره اه زاد ع (قوله مر وهو متجه معتمدا) (قوله من حين الاستحقاق) أي سببه كالارث والوصية (قوله مطلقا) أي سواء كانت فراشا أو لا اه ع (قوله فلغو ذلك الاسناد لاستحائه دون الاقرار) وفاقا للمغني والمنهج وخلافا للنهية عبارة فلغو أي الاقرار للقطع بكذبه بذلك كذا في الروضة وقطع به المحرر والذي في الشرحين فيه طريقان أحدهما القطع بالثاني على القولين في تعقيب الاقرار بما رفعه والمعتمد الاول ويوجه بان قرينة حال المقر له ملغية للاقرار له إلى آخر ما سياتي في الشرح إلى فان قلت قال ع (قوله مر والمعتمد الاول) هو قوله أي الاقرار للقطع بكذبه اه (قوله كله على الف من ثمن خر) أي قياسا عليه (قوله باعني) أي الخ (قوله وبهذا التفصيل) أي يحمل بطلان الاقرار على تقديم المنافي وحل بطلان الاسناد فقط على تأخير (قوله وهو صريح كلام الروضة والماتن) وفي التعبير بالصراحة مبالغة والمراد انه كالصريح لمزيد ظهوره فلا منافاة بينه وبين ما مر من صرفه الماتن عن ظاهره وحمله على ان اللاغى الاسناد فقط اه سم (قوله وآخرين) أي وإطلاق جمع آخرين (قوله وتقديره) عبارة النهاية وتقديره بالراء بدل الدال قال ع (قوله أي إثبات ما قاله المقر اه) (قوله فعلم به) أي بالاقرار (قوله واسقط منه المبطّل) أي قوله من ثمن خر (قوله

ويحكم بموجب بيانه اه (قوله فيما يظهر) اعتمده مر (قوله ولو أقر بعين أو دين لحرب الخ) كذا شرح مر وهذا اذا كان المدين المقر مسلما فان كان حربيا سقط الدين باسترقاق الدائن لما ذكرنا في السير ان المتبليين الحربيين يسقط الدين باسترقاق احدهما (قوله وبهذا التفصيل الذي ذكرته يجمع بين إطلاق جمع الغاء الاقرار الخ) اعترض عليه بان هذا الجمع غير صحيح لما فيه من تسليم كون اللاغى الاسناد دون الاقرار اه واقول هو اعتراض عجيب فأي محذور في ذلك التسليم في الجملة حتى يقتضى عدم صحة ذلك الجمع فعليك بالتأمل الصحيح نعم قد يستشكل حمل الشارح أو الماتن على ان اللاغى الاسناد مع قوله وهو صريح كلام الروضة والماتن إذ مع صراحته كيف يتأتى حمله على لغو الاسناد والجواب ان في التعبير بالصراحة مبالغة والمراد

المقر له ملغية للاقرار له لولا تقدير احتمال بعيد وتقديره إنما يحسن عند الإطلاق دون التقييد بجهة في مستحيلة بخلاف الف من ثمن خر فانه لا قرينة في المقر له تلغية فعلم به واسقط منه المبطّل وهذا معنى ظاهر يصح الاستمسك به

في الفرق فتغليط المصنف
 في فهمه من كلام المحرران
 الاقرار هو اللغو ليس في محله
 فتأملوه ومن المستحيل شرعا
 ان يقر لقن عقب عتقه بدين
 او عين ويظهر ان محله في
 غير من علمت حرابته وملكه
 قبل لما مر فيه بخلاف من
 احتمل فيه ذلك لندرته فان
 قلت ياتي الحل على الممكن
 وان ندر وهذا ينافي عدم
 ما ذكر مستحيلا شرعا
 قلت يفرق بانه هنا قام مانع
 بالمقر له حالة الاقرار من
 صحة وقوع الملك له بكل
 وجه لعدوه مستحيلا نظرا
 لذلك وثم لم يرق به مانع
 حالة الاقرار كذلك فنظر
 والامكان ملكه وان ندر
 وان ثبت له دين بنحو
 صداق او خلع او جناية فيقر
 به لغيره عقب ثبوته لعدم
 احتمال جريان ناقل حينئذ
 كما ياتي ومن ذلك ايضا
 ان يقر عقب ارثه لآخر
 بما يخصه (وان اطلق)
 الاقرار له ولم يستند الى شيء
 (صح في الاظهر) ويحمل
 على ما يمكن في حقه وان ندر
 كوصية او ارث حملا
 لكلام المكلف على الصحة
 ما امكن هذا ان انفصل
 حيا والا استفسر فان
 مات ولم يستفسر بطل
 الاقرار ويفرق بينه

في الفرق) اي بين مسئلة المتقديس وبين له على الف من ثمن الحر المقدس عليه (فتغليط المصنف الخ)
 وفي سم بعد سرد كلام المحرر مانصه ولا يرتاب منصف يادني تامل في احتمال هذه العبارة لما فهمه
 النووي بل في ظهورها فيه ثم قال والمحدث عنه في السابق واللاحق ليس الا الاقرار ولا شبهة لعاقلي في كون
 ذلك قرينة ظاهرة على ان المراد بالاقرار لغو لا الاستناد فقط فالحكم مع ذلك على النووي بالوهم في هذا
 الفهم هو الوهم اه (قوله ومن المستحيل شرعا الخ) فعلم ان شرط الاقرار بالمال ان لا يكذب به الشرع
 كالحس اه سم (قوله ان محله) اي كون ما ذكر من المستحيل شرعا (قوله قبل) اي قبل الاسترقاق
 (قوله لما سر) اي قبيل قول المتن وان قال لحل هند (قوله ذلك) اي حرابته وملكه الخ (قوله هنا) اي في صورة
 احتمال حرابته وملكه قبل (قوله قام مانع الخ) لعله عدم ثبوت اهلية الاستحقاق له لاني في الحال ولا فيما مضى
 (قوله وثم) اي في صورة علم حرابته وملكه قبل (قوله وان ثبت الخ) عطف على ان يقر الخ ثم هو الى قوله
 ومن ذلك في المغنى والى المتن في النهاية (قوله ان يقر عقب ارثه لآخر بما يخصه) خرج به ما اذا اقر له بعين
 لظاهره بواخذ باقراره وظاهره ايضا انه لا يصح الاقرار فيما ذكره الشارح وان اراد المقر الاقرار
 لاستحالة ان خصوص ما يخصه بالارث للغير لاذ الصورة انه لم يتمير له وبهذا يعلم الفرق بين ما هنا وبين ما سياتي
 في داري التي ورثتها من ابني لفلان وان توقف الشهاب ابن قاسم في الفرق بينهما اه رشيدى (قوله ويحمل)
 الى المتن في النهاية والمغنى الا قوله ويفرق الى اما اذا (قوله والا استفسر الخ) عبارة النهاية والمغنى ولو انفصل
 الحل ميتا فلا شيء له للشك في حياته فيسأل القاضي المقر حسبة عن جهة اقراره من ارث او وصية ليصل الحق
 لمستحقه وان مات قبل البيان بطل كما صرح به البغوي وغيره ولو اقرت حيا وميتا جعل المال للحى اذ الميت
 كالمعدم ولو قال لهذا الميت على كذا في البحر عن والده ان ظاهر لفظ المختصر يقتضى صحة الاقرار
 وانه يمكن القطع بالبطلان لان المقر له لا يتصور ثبوت الملك له اه والاوجه الاول اه قال غش
 قوله مر فيسأل القاضي اي وجوبا فيما يظهر وقوله لمستحقه وهو ورثة ابني الحل ان قال استحقته بارت
 وورثة الموصى ان قال بوصية اه (قوله ان انفصل حيا) اي للدة المعتبرة التي مرت بقوله نعم الخ اه
 مغنى (قوله بطل الاقرار) كذا في شرح الروض عن تصريح البغوي وغيره وقد يقال ينبغى ان يسأل وارثه

انه كالصريح لم يذم ظهوره وهذا لا ينافي امكان صرفه عن ظاهره فتدبر (قوله فتغليط المصنف في فهمه من
 كلام المحرران الاقرار هو اللغو ليس في محله فتأمل) قوله عبارة المحرر مانصه فلو قال لهذه الدابة على كذا
 فلغو ولو قال بسببها المال اكمل الزمها ما اقر به ولو قال لحل فلانة كذا بارت او وصية يلزمه وان اسنده الى جهة
 لا تفرض في حقه فهو لغو وان اطلق فتقولان اصحهما الصحة اه ولا يرتاب منصف يادني تامل في احتمال
 هذه العبارة لما فهمه النووي بل في ظهورها فيه لان سابق قوله وان اسنده الى جهة لا تفرض في حقه فهو
 لغو ولا حقه في بيان ما يلزم من الاقرار وما لا يلزم والمحدث عنه في السابق واللاحق ليس الا الاقرار ولا
 شبهة لعاقلي في كون ذلك قرينة ظاهرة على ان المراد بالاقرار لغو لا الاستناد فقط واما كلام الشرحين فلا
 يوجب ارادة المحرر وما يوافقه الماهو معلوم من كثرة مخالفته لها صريحاً بما حارفتها لغير لازمها الحكم مع
 ذلك على النووي بالوهم في هذا الفهم هو الوهم فتدبر وعلى هذا فاعل سبب اخراج هذا عن تعقيب الاقرار بما
 يرفعه تخصيص ذلك بما يرفع لذاته بان يكون الكلام متنافيا في نفسه بخلاف هذا اذ لا تنافي في الكلام في نفسه
 وانما الخلل لكون المقر له هنا لا يصلح لذلك السبب في الواقع فليتأمل (قوله ومن المستحيل شرعا ان يقر الخ)
 فعلم ان شرط الاقرار بالمال ان لا يكذب به الشرع كالحس (قوله وان ثبت) عطف على ان يقرش (قوله ومن
 ذلك ايضا ان يقر عقب ارثه الخ) لعل محله ما لم يرد الاقرار بها بدليل ما ياتي اول فصل يشترط في المقر به عن
 الانوار في الدار التي ورثتها من ابني لفلان انه اقرار وان كان شاملا للاقرار عقب الارث (قوله فان مات ولم
 يستفسر بطل الاقرار) كذا في شرح الروض عن تصريح البغوي وغيره وقد يقال ينبغى ان يسأل وارثه

ويعمل بتفسيره كافي نظائره اه سم وبخالفه قول الشارح ويفرق بينه الخ (قوله ما قدمته) (أى فى شرح قوله وجب اه كرى عبارة سم كانه قوله السابق فى مسألة الدابة فان مات قبله الخ اه) (قوله بعد الاقرار) متعلق باستدكا هو ظاهر ويدخل فيه قول المصنف السابق بارث او وصية اه سم (قوله كالمو اقرار طفل واطلق) اى فيصح جرمه رشيدى ومغنى (قوله لنحو مسجد) كرباط وقطرة نهاية ومغنى (قوله كمو لحل) اى فيأتى فيه تفصيله المتقدم اه ع ش (قوله ووارثه) ظاهره وان كان المورث مديونا اه سم عبارة المغنى والظاهر كمال شيخنا أن تكذيب وارث المقر له كبتكذبه حتى لو أقر لميت او لمز مات بعد الاقرار فكذبه الوارث لم يصب اه فالواو فى كلام الشارح بمعنى او (قوله فى اصل الاقرار) قال فى شرح الروض ومحل ذلك اذا كذبه فى الاصل لم يقل له على اف من ثمن عبد فقال لا بل من ثمن امة فالاصح لزومه انتهى اه سم (قوله ولكن فى حقه فقط) اما فى حق غيره فتصح كالمو اقرار بجناية على المرحون فكذبه المالك فانه وان لم يصح فى حق المالك صح فى حق المرتن حتى يتوق بارشها مغنى واسنى واقره سم (قوله فى صورة العين) الى قول المتن فازرجع فى النهاية والمغنى (قوله ويرد بان التعارض الخ) والظاهر كمال شيخنا انه ان كان ظانان المال لامة قرله امتنع عايه التصرف والا للاه مغنى (قوله ما ذكره) اى من تحريم التصرف قبل الرجوع وابطاحته بعده (قوله مده صاف الخ) والفاعل المقر له المحذوف اه سم (قوله بنا على الاصح السابق ان اقراره بطل) قد يقال لقائده لهما مع ذلك ولهذا قال فى شرح الروض وهذا لاحاجة اليه لما مرانه بالتكذيب بطل الاقرار انتهى اه سم (قوله اما رجوع المقر له) الى المتن فى النهاية والمغنى (قوله او اقامة الخ) او بمعنى الواو كما بهر به النهاية (قوله به) اى بان المقر به ملك للمقر له (قوله فلا يقبل منه الخ) ظاهره وان بين لتكذبه وجه احتج لا وقياس نظائره ان تسمع دعواه وينته ان بين ذلك اه ع ش (قوله حتى يصدقه) اى المقر المقر له (ثانيا لان نفسه الخ) عبارة الروض وشرحه فان صدقه بعد تكذبه لم ينزع ما اقر به من يده الا باقرار جديد لان نفيه عن نفسه بالمطابقة الخ وقول الشارح كشرح الروض لان نفيه الخ قد يقتضى ان المقر لو نفى عن نفسه بطريق المطابقة كقوله هذا ليس لى بل لزيد قبل ما ذكر منه والظاهر أنه غير مراد اه سم (قوله لان نفيه) أى المقر له (قوله ونفى المقر) اى عن نفسه يعنى الذى تضمنه اقراره للغير اذ يلزم من اقراره بالغير انه ليس له اه رشيدى (قوله فكان اضعف) اى فلهاذا قبلنا رجوعه اه رشيدى (فروع) لو أقرت له امرأة بالنكاح وانكر سقط حقه قال المتولى حتى لو رجع بعد وادعى نكاحها لم تسمع الا ان يدعى نكاحا مجددا وانما احتج لهذا

ويعمل بتفسيره كافي نظائره (قوله وبين ما قدمته) كانه أراد قوله السابق فى مسألة الدابة فان مات قبله الخ (قوله بعد الاقرار الخ) متعلق باستدكا هو ظاهر ويدخل فيه قول المصنف السابق بارث او وصية (قوله لنحو مسجد) كرباط وقطرة (قوله ووارثه) ظاهره وان كان المورث مديونا (قوله لكن فى حقه فقط) قال فى شرح الروض اما فى حق غيره فيصح كالمو اقرار بجناية على المرحون فكذبه المالك فانه وان لم يصح فى حق المالك صح فى حق المرتن حتى يتوق بارشها اه (قوله فى المتن فى الاصح) قال فى شرح الروض ومحل ذلك اذا كذبه فى الاصل فلو قال له على اف من ثمن عبد فقال بل من ثمن امة فالاصح لزومه اه (فروع) قال فى الروض فرع اقام بينة على اقرار غريمه بالاستيفاء و اقام الغريم بينة على اقراره بعد ذلك اى بعد اقامته بينة بعدمه اى الاستيفاء سمعت وطالبه اه قال فى شرحه لانه وان قامت البينة على اقرار الغريم بالاستيفاء فقد قامت ايضا على ان صاحبه كذبه فبطل حكم الاقرار ويبقى الحق على من لومه اه (قوله مصدر مضاف للمفعول) والفاعل المقر له المحذوف (قوله بناء على الاصح السابق ان اقراره بطل) فان قلت فللا فائدة لهذا مع ذاك ولهذا قال فى شرح الروض وهذا لاحاجة اليه لما مرانه بالتكذيب بطل الاقرار اه (قوله فلا يقبل منه حتى يصدقه ثانيا لان نفيه عن نفسه بطريق المطابقة ونفى المقر بطريق الالتزام

السبب الملزم بخلافه هنا ما اذا أسنده لممكن بعد الاقرار ولو على التراخي فيصح جرمه كالمو اقرار طفل واطلق وهو لنحو مسجد كمو لحل وان كذب المقر له بعين او دين ووارثه (المقر) فى اصل الاقرار بطل لكن فى حقه فقط (ترك المال فى يده) فى صورة العين ولم يطالب الدين فى صورته (فى الاصح) لان يده تشعر بالملك ظاهرا والافرار الطارىء عارضه انكار المقر له فسقط ومن ثم كان المعتمدان يده تبقى عليه يدم ملك لا مجرد استحقاق وبحث الزركشى حرمة وطئه لا اقراره بتحريم جميع التصرفات حتى يرجع ويرد بان التفاوض المذكور اوجب له العمل بدوام الملك ظاهر فقط واما باطنا فالمدار فيه على صدقه وعدمه ولو ظنا وحيثئذ يصح ما ذكره بطلاقة (فان رجع المقر فى حال تكذبه) مصدر مضاف للمفعول (وقال غلطت) او نعمدت الكذب (قبل قوله فى الاصح) بناء على الاصح السابق ان اقراره بطل اما على مقابله فلا يقبل اما رجوع المقر له او اقامة بينة به فلا يقبل منه حتى يصدقه ثانيا لان نفيه عن نفسه بطريق المطابقة ونفى المقر بطريق الالتزام

(فصل في الصيغة وشرطها)
لفظ أو كتابة ولو من ناطق
أو إشارة أخرى تشعر
بالإلزام بحق الخيتن (قوله
لزيد) على ألف فيها اظن أو
احسب لغوا فيما علم أو
اشهد صحيح وقوله ليس لك
على شيء ولكن لك على
ألف درهم لم يجب ما بعد
لكن المناقضة ما قبلها لها
وقد يستشكل بأن المعنى
ليس لك على ألف درهم
ويجب بأن التناقض في
تلك اظهر وقوله لامرأة الم
اتزوجك امس أو ليس
قد تزوجتك امس فقات
بلى ثم جدد لم يكن ما قاله
اقرار امرئه على الأصح بل هو
استفهام وقوله لزيد كذا
صيغة اقرار لان اللام
لذلك ثم ان كان ذلك معينا
كلز يده هذا الثوب او خذ به
فان كان يده حال الاقرار او
انتقل اليه لزمه تسليمه لزيد
او غيره كله ثوب او ألف
اشترط ان ينضم اليه شيء مما
باتى كعندي او على لانه مجرد
خبر لا يقتضى لزوم شيء
للخبر ولهذا التفصيل
ذكر كونه صيغة ولم يذكر
اللزوم به نعم ان وصل به ما
يخرجه عن الاقرار كله على
كذا بعدموق او ان فعل
كذا لم يلزمه شيء كما بحثه
الاذرعي والثانية ما خوذة
بما باتى في نحو ان شاء الله انه
ليس من تعقيب الاقرار بما
يرفعه (وقوله على وفي) هي
بمعنى او كالتى بعدها (ذمتي

الاستثناء لانه يعترف في صحة اقرار المرأة بالنكاح تصديق الزوج لها فاحتيط له بخلاف غيره ولو اقر لآخر
بقصاص او حد قدف وكذبه سقط وكذا حدسرة وفي المال ما مر من كونه يترك في يده ولو اقر له بعد فأنكره
لم يحكم بعقده لانه محكوم برقه فلا يرفع الا يبين بخلاف اللقيط فانه محكوم بحجر يته بالدار فاذا اقر ونفاه الماقر
له بقى على اصل الحرية ولو اقر له بأحدى عشرين وعينه فرده وعين الاخر لم يقبل فيما عينه الا
بينة وصار مكذبا فيما عينه له معنى ونهاية

(فصل في الصيغة) (قوله في الصيغة) إلى قوله وقد يستشكل في النهاية قال عس لعل وجه تأخيرها إلى
هنا تقدم كل من المقر والمقر له عليها بالذات وتقديهما في المنهج انه لا يتحقق كون العاقد عقدا إلا بالصيغة
فهي متأخرة في الوجوده متقدمة في الاعتبار اه (قوله وشرطها لفظ الخ) أي كونها لفظا وإلا فاللفظ هو ذات
الصيغة والمراد باللفظ اعم من ان يكون صريحا أو كناية اه عس اقول وكذا المراد بالاشارة اعم من ان
تكون صريحا أو كناية (قوله تشعر الخ) أي المذكورات من اللفظ الخ اه عس (قوله لغو) أي لعدم
اشعارها بالالتزام اه عس اقول قضية ما باتى في شرح ولو قال لي عليك الخ انها يصح ان لو زاد بعد هما ظنا
غالب فليراجع (قوله لم يجب ما بعد لكن) لا يخفى إشكاله ومخالفته لقولهم الاتي في فصل الاستثناء انه لو قال
ليس له على شيء إلا خمسة لزمه خمسة ولا فرق بين الا ولكن من جهة المعنى فان كلهما لم يرفع توهم يتولد من الكلام
السابق نعم لو قال ليس لك على الفان ولكن لك على الف كان عدم الوجوب ممكنا لانه مثل ليس لك على عشرة
الاخسة وسيأتي فيه انه لا يجب شيء لانه بمنزلة ليس لك على خمسة ويحتمل الفرق أي بين ليس لك على عشرة الا
خمس وبين ليس لك على الفان ولكن لك على الف واهله اقرب سم على حج اه عس ولعل وجهه أي اقرية
الفرق ان احاد العشرة تستثنى منها عرق في الاستعمال ويقال له على عشرة الا واحدا مثلا والالف لا تستثنى
من الالفين فافهم ما قبل يقال له على ألف اوله على الفان بدون استثناء اه (قوله لها) الظاهر التذكير
(قوله في تلك) أي في صيغة ليس لك على شيء ولكن لك على الف درهم (قوله لان اللام) إلى قوله نعم في المعنى
الا قوله لانه إلى ولهذا إلى قوله واعتراض في النهاية (قوله او غيره) أي غير معين عطف على معينا ثم اه سم
(قوله لانه مجرد الخ) علة لما يفهمه قوله اشترط ان ينضم الخ من عدم الاقرار عند عدم الانضمام اه
(قوله ذكر كونه صيغة ولم يذكر اللزوم به) يرد عليه ان الالتزام معتبر في مفهوم الاقرار كما مر فصيغة الاقرار
متضمنة للزوم (قوله كله على كذا بعدموق الخ) وفي الروض وكذا أي بلغوا قوله له على ألف ان مت او قدم زيد
اه قال في شرحه سياقي في الباب الثالث ان محل ما هنا اذا لم يقصد التاجيل انتهى اه سم (قوله والثانية) أي
له على كذا ان فعل كذا (قوله هي الخ) أي الواو عبارة عن المعنى تنبيه لو عبر المصنف باو هنا فقال وفي ذمتي كما
عبر به في الروضة وفيما سيأتي فقال ومعى او عندي لكان أو لي ثلثا يتوهم ان المراد الهيبة الاجتماعية (قوله

فيه الخ قد يقتضى ان المقر لو نفي عن نفسه بطريق المطابقة كقوله هذا ليس لي بل لزيد قبل
ما ذكر منه والظاهر انه غير مراد اه

(فصل في الصيغة) (قوله لم يجب ما بعد) لكن لا يخفى إشكاله ومخالفته لقولهم الاتي في فصل الاستثناء
انه لو قال ليس له على شيء إلا خمسة ولا فرق بين الا ولكن من جهة المعنى فان كلاهما للاستثناء في المعنى
بل اطلق اهل الميزان انها اعني لكن حرف استثناء من ناقشهم بانها ليست حرف استثناء اعترف بان
معناها يشابه معنى الا فان كلهما لم يرفع توهم يتولد من الكلام السابق اه نعم لو قال لك ليس على الفان ولكن
لك على الف كان عدم الوجوب ممكنا لانه مثل ليس لك على عشرة الاخسة وسيأتي فيه انه لا يجب شيء لانه بمنزلة
ليس لك على خمسة ويحتمل الفرق ولعله اقرب (قوله او غيره) عطف على معينا (ش) (قوله كله على كذا بعد
موتى او ان فعل كذا لم يلزمه شيء) وفي الروض وكذا أي بلغوا قوله له على ألف ان مت او قدم زيد اه قال في شرحه
وانما لم يستفسر في تعليق المعسر يساره لان حال المعسر يشعر بطلب الصبر عليه المشعر بلزوم ما قاله وسيأتي
في الباب الثالث ان محل ما هنا اذا لم يقصد التاجيل اه (قوله في المتن ومعى وعندي للعين) فان فسر بان في

كل على انفرادها (الدين) المترجم في الدمة لانه المتبادر منه عرفا فان اراد العين قبل في على فقط لا مكانه أي على حفظها (ومعنى) ولدى (وعندي)

كل على انفرادها (للعين) لذلك ويجعل على ادنى المراتب وهو الودعة فيقبل قوله بيمينته في الرد والتلف وقبل بكسر اوله صالح لها كارجاه
واعترضه بنص الام انه كمل اي فيه رف (٣٦٦) عند الاطلاق للدين (ولو قال لي عليك الف) او اقض الالف الذي لي عليك فقال لا يلزم في

تسليمها اليوم لم يكن مقرا
لان الاقرار لا يثبت بالمفهوم
اي لضعف دلالة فيما
المطلوب فيه اليقين او الظن
الغالب وهو الاقرار وبهذا
يتدفع قول التاج السبكي
مضعفاه وهذا بقوله من
يقصر المفاهيم على قول
الشارع ووجه اندفاعه انه
يأتي على الاصح المقرر في
الاصول ان المفهوم يعمل
به في غير اقول الشارع لما
قررت ان الاقرار يخرج عن
ذلك لاختصاصه بمزيد
احتياط ومن ثم اطلق
الشافعي انه لما يؤخذ فيه
باليقين ولا يستعمل الغلبة
لكن مراده ما قررت ان
الظن القوي مباح فيه
باليقين كما صرحوا به في اكثر
مسائله ويؤيد ما ذكرته
قولهم لو قال لي عليك الف
فقال ليس لك على اكثر
من الف لم يلزمه شيء لان
نفي الزائد عليه لا يوجب
اثباته ولا اثبات مادونه ولو
قال لو يد على اكثر مما لك
بفتح اللام لم يكن اقرارا
لواحد منهما بخلاف ما لو
كسر ما فانه اقرار لو يد فان
قلت يؤيد ما قاله التاج قول
لروضة لو قال رضتك
كذا فقال ما اقترحت غيره
كان اقرارا به اه فهذا فيه
ثبوت الاقرار بالمفهوم

كل على انفرادها) اي من على وفي ذمتي وهو مستفاد من قوله اولا هي بمعنى او اوعش (قوله قبل في على
فقط) اي بخلاف ما لو قال في ذمتي فلا يقبل منه ان ذكره منفصلا فيما لو ذكره متصلا على الاوجه اوعش
قول المتن (ومعنى وعندى للعين) فان فسر بانه في ذمته قبل منه لانه غاظ على نفسه وينبغي الحمل على مافي
الذمة ايضا مع قرينة صريحة في ذلك فليتام اه سم (قوله لذلك) اي لانها المتبادرة منه (قوله ويجعل)
الى قوله واعترضنا في المعنى (قوله على ادنى المراتب) عبارة التناهي والمعنى فيحمل كل منهما عند الاطلاق
على عين له بيده فلو ادعى انها ودعة وانها تلفت وانها رددها لصدق بيمينته اه (قوله في الرد والتلف) اي اذا
ادعى ذلك بعد مضى زمن يمكن فيه التلف والرد كما هو واضح رشدي وعش وسيد عمر (قوله بكسر اوله)
اي وفتح ثانيه (قوله صالح لها) اي للدين والعين (قوله كارجاه) وهو المعتمد اه نهاية عبارة المعنى كما
جرى عليه ان المقر تبا لما رجحه الشيخان بحثا نقلهما عن البغوي انه للدين اه وفيما ايضا ولو اتى
بلفظ يدل على العين وآخر يدل على الدين كان قال له على ومعنى عشرة فالقياس انه يرجع اليه في تفسير بعض
ذلك بالعين وبعضه بالدين اه قال الرشدي قوله فالقياس انه يرجع اليه الخ كان المراد ان هذه الصيغة عند
الاطلاق تكون اقرارا بالعين والدين معا لكنه مبهم فيرجع اليه في تفسير مقدار العين ومقدار الدين والا
فوضع الاول للدين والثاني للعين فلا يحتاج في انصرافه اليهما الى الرجوع اليه وظاهر انه لو فسر ذلك بالعين
فقط يقبل اخذا مما مر قبيلة انه يقبل في تفسير على بالعين بل نقل الشهاب ابن قاسم عن الشارح م انه لو فسر
معنى وعندى بمافي الذمة قبل لانه غاظ على نفسه انتهى اه قال عش قوله مر بالعين اي فيقبل دعواه
التلف او الرد للعين التي فسر بها اه اي بشرطه السابق آنفا (قوله او اقض الالف) الى المتن في النهاية (قوله
وهو) اي ما المطلوب الخ (قوله وبهذا) اسم الاشارة راجع الى قوله لان الاقرار لا يثبت بالمفهوم الخ (قوله
مضعفا) اي حال كرن التاج مضعف الكونه لم يكن مقرا (قوله وهذا الخ) مقول قول التاج والمشار اليه كونه
لم يكن مقرا (قوله ان المفهوم الخ) بيان للاصح الخ (قوله لا يستعمل الغلبة) قال ابو على اي ما غلب على
ظن الناس اه معنى (قوله لما قررت الخ) تهليل لقوله انه يتأتى الخ (قوله عن ذلك) اي الاصح المذكور
(قوله فيه) اي في الاقرار (قوله مراده) اي الشافعي (قوله ما ذكرته) اي انه ليس اقرارا اه عش
ويجوز تفسيره بقول الشارح ان الاقرار يخرج الخ (قوله قولهم لو قال الخ) قد يجري التاج ما قاله هنا ايضا
اه سم (قوله لا يوجب) اي بالمتطوق (قوله ولو قال الخ) عطف على لو قال الخ (قوله لم يكن اقرارا) اي
لانه مع فتح اللام صادق بكل ما ينسب لو يد وان لم يكن من جنس ما يقرب كالعلم والشجاعة اه عش (قوله
فانه اقرار لو يد) اي ويقبل تفسيره بما قل اي وان لم يتمول اخذاهما سياقي في شرح قوله ولو اقر بمال او مال
عظيم سم وعش (قوله ما قاله التاج) وهو قوله وهذا بقوله الخ اه عش (قوله الا هو) الظاهر الا اياه
اه سم (قوله ومفهوم هذه الصيغة) وهو ما اقترضت الا هو المشتغل على النفي والاثبات صريحاه (قوله وهو
الخ) اي مفهومها (قوله قولهم) اي في شان الفاظ ذكرها انها اقرارا ما سياقي وغيره اه رشدي (قوله
لان المفهوم من هذه) لقائل ان يقول المفهوم من قولهم هذا ليس هو المفهوم الاصولي الذي كلام التاج
ذمة قبل منه لانه غاظ على نفسه وينبغي الحمل على مافي الذمة ايضا مع قرينة صريحة في ذلك فليتام اه (قوله فانه
كارجاه) اعتمده مر (قوله ويؤيد ما ذكرته) قولهم لو قال الخ) ما قاله التاج هنا ايضا (قوله فانه
اقرار لو يد) اي ويقبل تفسيره بما قل اخذاهما سياقي في شرح قوله ولو اقر بمال او مال عظيم الخ (قوله الا
هو) الظاهر الا اياه (قوله لان المفهوم من هذه) الفاظ عرفا لا اقرارا الخ لقائل ان يقول المفهوم من قولهم
هذا ليس هو المفهوم الاصولي الذي كلام التاج فيه بل المراد بكونه مفهوما من هذه الفاظ انه معناها عرفا

قلت لا يؤيده لان هذا في قوة ما اقترضت الا هو ومفهوم هذه الصيغة وهو ثبوت اقتراضه على المفاهيم
بل قال جمع كثيرون انه صريح بالقياس به مفهوم آخر في حجية فان قلت سياقي قولهم لان المفهوم من هذه
الافاظ عرفا الاقرار وهذا صريح في العمل فيه بالمفهوم مات هذا لا يرد علينا

لأنه في الفاظ اطرد العرف في استعمالها مراداً منها ذلك وهذا لا شك في العمل به وكلا متافيه مفهوم لفظ لم يطرد العرف في قصده منه ولو قال له
احد تينك الصيغتين (فقال) مع مائة او (زن او خذ او زنه او خذه او اختم عليه او (٣٦٧) اجمعه في كيسك) او هو صحاح او مكسرة (فليس

فيه بل المراد من كونه مفهوم ما من هذه الالفاظ انه معناها عرفاً فليتأمل اه سم (قوله) لانه في الفاظ اطرد
للعرف الخ) اي فليس المراد منه المفهوم الاصطلاحي الذي هو دلالة اللفظ في غير محل النطق بل المراد منه ان
هذا اللفظ غلب استعماله في هذا المعنى بحيث صار لا يفهم منه عند الاطلاق الا هذا المعنى لكن قوله وكلا متافيه
في مفهوم لفظ الخ قولاً يوافق ذلك فليحرر اه رشدي (قوله) ولو قال له (اي خطا بالزيد) (قوله) تينك الصيغتين
اي قول المصنف لي عليك الف وقول الشارح اقض الالف الذي لي عليك اه ع ش (قوله) مع مائة الى
قول المتن ولو قال انا مقر في النهاية الا قوله وكذا هما نكلت عندي وقوله او ابرئني منه وقوله اي وثبت ذلك كما
هو ظاهر وقوله لكن رجح الى ولان دعوى وقوله بخلاف ما لو اقتصر على فهم اعدلان (قوله) او ابرئني
منه (بصيغة الامر (قوله) او قضيت اي بدون ضمير المفعول قول المتن (فهو اقرار) (فرع) في
شرح البهجة ولو ادعى بمائة فقال قضيت منها خمسين لم يكن اقراراً بالمائة فقد يريد بالمائة المائة المدعاة
اه وينبغي ان يكون مقراً بخمسين وقد كتب شيخنا البرلسي بهامشه مانضه ظاهر قوله بالمائة انه
يكون مقراً بخمسين اه سم (قوله) وثبت ذلك اي وحلف انه لم يرد الاقرار بل الاستنزاء مر اه سم
(قوله) لم يكن به مقراً اعتمده النهاية ايضا وما لمعني الى ما رجحه الاسنوي من اللزوم وعدم الفرق
(قوله) ولان دعوى الخ) ثم قوله ولان الضمير الخ عطفاً على لان الستة الخ (قوله) دعوى الابراء) اي وطلبه
(قوله) اعتراف بالاصل) عبارة المعنى قد اعترف بالشغل وادعى الاسقاط والاصل عدمه اه (قوله) ولو
حذف الى قوله ولو سال في المعنى (قوله) وكذا الخ) اي لم يكن اقراراً او قال (اقرانه الخ) عبارة المعنى ولو
اقتصر على قوله ابرئني فليس باقرار وكذا قوله لاجل كم وقد اقرانه ابراني او ابرانه او قد استترى في الالف
قاله الفقهاء في فتاويه وهو حيلة الخ ومثل ذلك ما لو قال قد ابرئني من هذه الدعوى فلا يكون مقراً بالحق
اه (قوله) لدعوى البراءة) اي او الاستيفاء (قوله) والحق به) اي باقرانه الخ (قوله) يعود للالف المدعى
به) فلا يقبل قول المقررات به غيرك اه اسنى زاد المعنى كما لا يقبل تفسيره الدراهم بالنافضة اذ لم
يصلها بالكلام وكانت دراهم البلد مائة اذا الجواب منزل على السؤال اه (قوله) ولو سال القاضي الخ)
مفهومه ان قوله عندي من غير سؤال القاضي لا يكون اقراراً اه سم وفيه تأمل (قوله) ولو قال ان شهدا الى
فوله ولو ادعى في المعنى (قوله) او قال ذلك) اي ان لك علي كذا (قوله) فهم اصادقان) قال سم على منبج بعد مثل
ما ذكره وينبغي وفاقاً لمران الحكم كذلك وان كان لا تقبل شهادته كعبد وصي فليست ولعل الفرق بين ان
شهدا على بكذا صدقتهما وبين ان شهدا على فهم اصادقان ان الجواب في قوله فهم اصادقان اسمية مدلولها
الثبوت وهو لا يعلق فيؤول بان المعنى ان شهدا على قبلت شهادتهما لانهما اصادقان ومتى كانا صادقين كان

فليتأمل (قوله) وكذا هما نكلت عندي) ولو طال به بقاء شئ فقال بسم الله لم يكن اقراراً كما افق به شيخنا
الشهاب الرملي شرح مر (قوله) في المتن فهو اقرار) قال في شرح الروض قال في الاصل قالوا ولو قال العمري
فاقرار و لعل العرف يختلف فيه اه (فرع) في شرح البهجة ولو ادعى بمائة فقال قضيت منها خمسين لم
يكن اقراراً بالمائة فقد يريد بالمائة المدعاة اه وينبغي ان يكون مقراً بخمسين وقد كتب شيخنا
البرلسي بهامشه مانضه ظاهر قوله بالمائة انه يكون مقراً بخمسين اه (قوله) اي وثبت ذلك) اي وحلف
انه لم يرد الاقرار بل الاستنزاء مر (قوله) وكذا ابرأني منه واستوفاه مني) عبارة الروض لا قد أقررت
بالبراءة او الاستيفاء اي فليس باقرار وزاد في شرحه لي بعد البراءة ومن بعد الاستيفاء (قوله) لان الضمير في به
يعود للالف المدعى به الخ) قال في شرح الروض اي فلا يقبل قول المقررات به غيرك الخ وهذا قد يقال عوده
لما ذكر لا يمنع الاحتمال الذي قاله الرافعي فامعن التامل (قوله) ولو سال القاضي المدعى عليه الخ) فهوم

الضمير في به يعود للالف المدعى به وحينئذ لا يحتاج الى ان يقول لك وبه اجاب السبكي عن قول الرافعي يحتمل اذا حذف لك انه مقربه لغيره ولو
سال القاضي المدعى عليه عن جواب الدعوى فقال عندي كان اقراراً قاله السبكي ولو قال ان شهدا على بكذا صدقتهما او قال ذلك فهو عندي او
صدقتهما لم يكن اقراراً لانهم يجزمون لان الواقع لا يعلق بخلاف فهم اصادقان

لأنهما لا يكونان صادقين إلا ان كان (٣٦٨) عليه المدعى به الآن فيلزمه ولو قال فلهما عدلان فيما شهدا به فالذي يظن أنه كقولهم فلهما

صادقان لانه بمعناه بخلاف ما لو اقتصروا على فلهما عدلان ولو قال لمن شهد عليه هو عدل او صادق لم يكن اقرارا حتى يقول فيما شهد به ولو ادعى عليه بعين فقال صالحى عما كان لك على كان اقرارا بهم فيطالب ببيانه وفارق كان لك عندى او على الف بانه لم يقع جوابا عن شيء كان باللغو واشبهه ولو ادعى عليه الفا فانكر فقال اشتر هذا منى بالالف الذى ادعيت به كان اقرارا به كعنى بخلاف صالحى عنه به اذ ليس من ضرورة الصلح كونه بيعا حتى يكون ثم ثمن بخلاف الشراء (ولو قال انا مقرر) ولم يقل به (او انا اقر به فليس باقرار) لصدق الاول باقراره بيطلا نه او بالنوحيد ولا احتمال الثانى للوعد بالافراق فى ثانى الحال (ولو قال اليس لى عليك كذا فقال بلى او نعم فافراقوا فى نعم وجه) اذ هي لغة تصديق للنفي المستفهم عنه بخلاف بلى فانها رد له ونفى النفي اثبات ومن ثم جاء عن ابن عباس رضى الله عنهم فى اية الاست لو قالوا نعم كفروا وردوا هذا الوجه بان الافاقير ونحوها محمولة على العرف المتبادر من اللفظ لاعلى دقائق العربية وبه يعلم انه لا فرق بين النحوى وغيره خلافا لمن فرق لكنه

ذلك اقرارا منه باعترافه بالحق بخلاف صدقتهما فان المعنى فيه ان شهدا على نسبةهما للصدق وذلك لا يلزم منه الدلالة على صدقهما اه ع ش اقول تقديره على الفرق المذكور قوله ان قال ذلك فهو عندى فان الجواب فيه اسمية ايضا (قوله) لانهما لا يكونان صادقين) اى على تقدير الشهادة والحاصل ان ثبوت صدقهما على تقدير الشهادة يتوقف على لزوم المدعى به عليه الان اه سم (قوله) فيلزمه اى وان لم يشهدا اه نهاية (قوله) لانه بمعناه) فيه تامل اه سم (قوله) ولو ادعى عليه الخ) ولو قال فى جواب دعواه لا تدم المطالبة وما كثر ما يتقاضى لم يكن اقرارا الانتفاء صراحتة قاله ابن العباد ولو قال فى جواب دعوى عين بيده اشترتها او ملكتها منك او من وكيلك كان اقرارا بالنقض ذلك الملك للمخاطب عرفا ما معنى زائد النهاية ولو طالبه بادامشى فقال بسم الله لم يكن اقرارا كما قفى به والدرج الله تعالى اه قال ع ش قوله مر فقال بسم الله الخ ومثله ما لو قال على الراس والعين بالاولى اه (قوله) وفارق كان لك الخ) عبارة المغنى ولو قال كان لك على الف او كانت لك عندى دار فليس باقرارا لانه لم يعترف فى الحال شيئا والاصل برامة الذمة ولو لا يتافى ذلك ما فى الدعوى من انه لو قال كان فى ملكك امس كان مؤاخذا به لانه ثم وقع جوابا للدعوى وهما بخلافه فطلب فيه اليقين ولو قال اسكنتك هذه الدار حينئذ اخرجتك منها كان اقرارا له باليد لانه اعترف بشيئها من قبل وادعى زوالها ولا يتافى ذلك ما فى الاقرار من انه لو قال كان فى يدك امس لم يؤاخذه لانه هنا قوله بيد صحيحة بقوله اسكنتك بخلافه ثم لاحتمال كلامه ان يده كانت من غضب او سؤم او نحوه اه (قوله) ولم يقل به) الى قوله لا على دقائق فى المغنى والى قوله ولو تعارضت فى النهاية (قوله) ولا احتمال الثانى للوعد الخ) ولا يرد على ذلك قولهم فى لا انكر ما تدعيه انه اقرار مع احتمال الوعد لان العموم الى النفي أسرع منه الى الاثبات بدليل النكرة فانها تسمى فى حين النفي دون الاثبات نهاية ومعنى قول المتن (البس الخ) او هل كافى المطلب نهاية ومعنى قول المتن (فقال بلى الخ) لو وقع نعم وبلى فى جواب الخبر المنفى نحو ليس عليك الخ قال الاسنوى فيتيجه ان يكون اقرارا فى بلى دون نعم كذا فى حاشية سم على المنهج عن شيخه عميرة واقره اه سيد عمر (قوله) انه لا فرق بين النحوى وغيره) هذا واضح عند الاطلاق فلو ادعى النحوى انه اراد المعنى اللغوى وهو تصديق النفي فلا يبعد قبول قوله بيمينه اه سم (قوله) لمن فرق) عبارة النهاية للغزالي ومن تبعه اه (قوله) بينهما) أى النحوى وغيره (قوله) وقد يفرق) اى بين نعم لم ياذ كروا ودخلت بفتح الهزاة (قوله) هنا) اى فى الجواب بنعم (قوله) لحفاته الخ) لاحاجة لدعوى الخفاء المذكور بل يكفى فى الفرق ان نعم كثر فى العرف استعمالها للتصديق اه سم (قوله) بخلافه ثم) اى بخلاف المتبادر فى أنت طالق ان دخلت (قوله) ولعدم الفرق هنا نظر الزركشى فى قول

ان قوله عندى من غير سؤال القاضى لا يكون اقرارا (قوله) لانهما لا يكونان صادقين) اى على تقدير الشهادة والحاصل ان ثبوت صدقهما على تقدير الشهادة يتوقف على لزوم المدعى به عليه الان (قوله) فالذى يظن الخ) كذا شرح مر وهذا قياس ما يأتى (قوله) لانه بمعناه) فيه تامل (قوله) حتى يقول فيما شهد به) لعلمه فى الاولى مبنى على قوله السابق فالذى يظن الخ بل ذلك ما خوذ من هذا لان هذا فى الروض كاصله (قوله) حتى يقول فيما شهد به) قال فى شرح الروض قال فى الروضة قلت فى لزومه بقول عدل يعنى فيما شهد به نظر اه (قوله) وفارق كان لك عندى او على الف الخ) فى شرح الروض قال الرويانى ولو قال لهذا الميت على كذا فظاهر كلام المختصر جواز الاقرار بتقدير كان له على اه فانظر هل يشكل اعتبار هذا التقدير على ما تقرر فى كان لك عندى او على لا فى جواب من انه لا يلزم به شيء او يفرق بنحو ان اعتبار كان هنا ضرورى اذ لا يمكن ملك الميت بعد الموت (انه لا فرق بين النحوى وغيره) وهذا واضح عند الاطلاق فلو ادعى النحوى انه اراد المعنى اللغوى وهو تصديق النفي فلا يبعد قبول قوله بيمينه وليس هو من قبيل تعقيب الاقرار بما يرفعه كما توهم اذ هذه الصيغة من المعنى غير اقرار وان الرفع وهو ارادة المعنى اللغوى مقارن فلارفع كما تقدم فيما لو وجدت قرينة استهزاء فليتأمل (قوله) لحفاته على كثير من النحاة) لاحاجة لدعوى الخفاء على الكثير من أئمة النحو

يشكل بالفرق بينهما فى أنت طالق ان دخلت بفتح الهزاة وقد يفرق بان المتبادر هنا حتى عند النحوى عدم الفرق لحفاته على كثير من النحاة بخلافه ثم ولعدم الفرق هنا نظر الزركشى فى قول ابن عبد السلام ولو لفتى العربى كلبات غريبة لا يعرف معناها لم يؤخذ بها لانه

للم يعرف مدلولها يستحيل عليه قصد ما ورد بان لهذا اللفظ عرفا يفهمه العامي ايضا وكلام ابن عبد السلام في لفظ لا يعرفه العامي أصلا لكن
 الاوجه ان العامي الذي لا يحاطا يقبل منه عوى الجمل مدلول اكثر الفاظ الفقهاء بخلاف المخاطب لا يقبل الا في الحقي الذي لا عرف
 له يصرفه اليه ولو تعارضت بيننا اقرارا زبدوا برأيه فان علم تاخر احداهما فالحكم له والافلاشي. (ولو قال اقض الالف الذي عليك)
 أولى عليك ألف أو ليس لي عليك ألف أو أخبرت ان لي عليك ألفا (فقال نعم) أو جبر أو بلي أو أي (أو أقض غدا أو امهلني يوما) أو امهلني
 وان لم يقل يوما أو يؤخذ منه انه لا يشترط ذكر غدا بعد اقضى (أو حتى اقعدها وافتح السكيس أو اجد) أي المفتاح أو الدراهم مثلا (فاقرار في
 الاصح) حيث لا استناده اخذ انما لانه المفهوم من هذه الالفاظ عرفا (تنبيه) (٣٦٩) ظاهر كلامهم وأصريحه انه لا يشترط نحو

ضمير أو خطاب في اقضى
 أو امهلني ويشكل عليه
 اشتراطه في ابراتي و ابرتي
 أو أنا مقر ومن ثم قال
 الاسنوي في اقضى لا بد من
 نحو ضمير لاحتماله للمذكور
 وغيره على السواء ولك
 ان تقول لم يغفلوا عن
 ذلك بل اشاروا للجواب بان
 المفهوم من هذه الالفاظ
 عرفا ما ذكره فيها ويؤيد
 ذلك ان الوعد بالقضاء
 وطلب الامهال لا يتبادر
 منهما الا الاعتراف وطلب
 الفرق بخلافه في ابراتي لانه
 يحتمل احتمالا قريبا انه مخبر
 عن ابرائه من الدعوى
 عليه بالبطل و ابرتي بالامر
 لانه يستعمل عرفا للاحتياط
 كثيرا الا ترى الى قولهم
 يسن لنحوهريد سفر طلب
 البراء والاستحلال من
 كل من بينه وبينه معاملة
 وانامقر لانه يستعمل كثيرا
 للاقرار بالوحدانية ونحوها
 (فرع) قال الزبيلى لو
 قال اكتبوا زيد على الف

(الخ) عبارة النهاية ولا ينافي ما تقرر قول ابن عبد السلام لولفن العري الخ لان هذا اللفظ يفهمه الخ
 اه (قوله ويرد) أي تنظير الزركشى (قوله لهذا اللفظ) أي نعم (قوله الذي لا عرف الخ) عبارة النهاية
 الذي يحق على مثله معناه اه (قوله والافلاشي) كان وجهه تساقطهم والرجوع لاصل برامة الذمة اه سم
 (قوله أولى عليك ألف أو ليس لي عليك ألف) لا حاجة الى ذكره لسبق ذكر الاول في شرح ولو قال بلي وسبق
 ذكر الثاني في قول المتن ولو قال ليس الخ (قوله وان لم يقل) الاول اسقاط ان (قوله مامر) أي في شرح
 فهو اقرار (قوله ويشكل عليه) أي على عدم اشتراط ما ذكر (قوله اشتراطه في ابراتي وأبرتي) أي منه
 و (قوله وانامقر) أي به (قوله قال الاسنوي الخ) اقره المغنى وكذا النهاية عبارة مع المتن واقض
 غدا ذلك ونحوه مما يخرج عن احتمال الوعد كما يحتمل الاسنوي أو امهلني في ذلك اه قال عرش قوله
 مر أو نحوه أي كقوله اصبر حتى يتيسر أو اذا جاءني مال قضيت اه (قوله عن ذلك) أي عن ورود
 الاشكال المذكور (قوله بخلافه) أي المفهوم (قوله لانه) أي المجيب ب ابراتي (قوله أو ابرتي) عطف
 على ابراتي وكذا قوله انامقرش اه سم (قوله لنحوهريد الخ) أي كالمريض (قوله لم يكن اقرارا)
 اعتمده النهاية (قوله ويوافقه) أي قول الزبيلى (قوله وانا بكذا) أي بالف لزبد على (قوله أو بما في
 هذا الكتاب لم يكن اقرارا) اعتمده المغنى (قوله أي مثلا) أي أو بالمفوض في الصورة الاولى (قوله قالوا)
 أي الجمع المذكور (قوله بخلاف اشدكم) أي بكذا أو بما في هذا الكتاب فيكون اقرارا (قوله)
 انتهى) أي قول الجمع (قوله اقرارا ايضا) اعتمده النهاية ايضا عبارتها ولو قال اشهدوا على بكذا كان اقرارا
 كما أفنى به الغزالي واعتمده الوالد رحمه الله في فتاويه آخر اه (قوله وعبارة فتاويه) الى التنبيه في النهاية
 الا قوله ويبحث الى وافى (قوله وذكر) عطف على قال (قوله شيئا منها) أي من الاملاك (قوله ولا
 سكوته) أي الواقف (عنها) أي الحدود (قوله في الصحة) أي صحة الاقرار (قوله ووافقه) أي الغزالي
 (على ذلك) أي ثبوت الوقف بتلك الشهادة وكذا ضمير النصب في قوله ولا يعارضه (قوله في هذا) أي
 المكتوب مثلا اه ع من (قوله وكان الخ) عطف على قال الخ (قوله عليها) أي المواضع المذكورة
 (قوله أي بحدودها) لم يبين مر وجه عدم المعارضة ولعله ان الشهادة انما امتنت في مسئلة البغوى لان
 المقر لم يبين شيئا من الحدود حتى يشهد به ويجازت فيما أفنى به والده مر لانهم انما يشهدون على مجرد انه
 وقف ما يملكه لم يثبتوا شيئا بخصوصه انه ملكه وعليه فثبت انه ملكه ثبت وقفه وما لا فلا اه عرش وقال

(٤٧) — شرواني وابن قاسم — خامس)

قول جمع متقدمين لو قال اشهدوا على بكذا أو بما في هذا الكتاب لم يكن اقرارا لانه ليس فيه الا الاذن بالشهادة عاياه ولا تعرض فيه للاقرار
 بالمكتوب أي مثلا قالوا بخلاف اشهدكم مضافا لنفسه اه وفي الفرق بين اشهدكم واشهدوا على نظر ظاهر ثم رأت كلام الغزالي صريحا
 في ان اشهدوا على بكذا اقرارا ايضا وعبارة فتاويه لو قال اشهدوا على اني وقتت جميع املاكي وذكر مصرفها ولم يحدد شيئا منها صارت جميع
 املاكي التي يصح وقفها وقفا ولا يصح جعل الشهود بحدودها ولا سكوته عنها ومما شهدوا بهذا اللفظ ثبت الوقف انتهت فهي صريحة كما
 ترى في الصحة مع قوله اشهدوا على الى اخره ووافقه على ذلك أبو بكر الشاشي وأقرهما في التوسط ولا يعارضه قول فتاوى البغوى لو قال
 المواضع التي اثبت اساميا وحدودها في هذا ملك لفلان وكان الشاهد لا يعرف حدودها ثبت الاقرار ولم تجز الشهادة عليها أي بحدودها

وأما على تلفظه بالافرار بالشهادة فالشهادة جائزة كما يصرح به قوله ثبت الافرار وبحث ابن الصلاح أنه لو وجد ذلك أى اشهدوا على من عرف استعماله في الافرار كان اقرارا وافتى به السبكي بان قوله ما نزل في دفترى صحيح يعمل به فيما لو علم انه به حالة الافرار ويوقف ما حدث بعده اوشك قال غيره وفي وقف ما علم حدوده نظرا (٣٧٠) وهو ظاهر (تنبيه) ما يرد على الاولين الزبيلي والذين بعدهم لو قال أقر له على

بالف له على كان اقرارا اجزما فهذا ليس فيه الا الامر بما ذكره وقد علمت انهم جزموا بلزوم الالف له عملا بقوله له على مع كونه وقع تابعا فهو نظير قوله اشهدوا على بالف له على فان قلت هل يمكن الفرق بانه لما صرح هنا بانه انما امر بما ذكره كان ذلك متضمنا للالتزام وما نعمان احتمال ما يحدث فيه بخلاف مجرد اشهدوا بالف له على فإنه لم يوجد فيه ما يتضمن ذلك قلت يمكن لكنه خفي فكان ما ذكره من اللزوم ثم القطع به في تلك المسئلة قاضيا على أولئك بضمف ما سلكوه فتسامله ولو قال لي عليك عشرة دنانير فقال صدق له على عشرة قرار يطلو مكل منهما المكن القرار يطلو مكل (فصل) فيما يتعلق بالركن الرابع وهو المقر (يشترط في المقر) ان يكون ما تجوز المطالبة به (وان لا يكون ملكا للمقر حين يقر لان الافرار ليس ازالة عن الملك وانما هو اخبار عن كونه ملكا للمقر له (فلو قال داري او ثوبي) او داري التي اشتريتها لنفسى لزيد ولم يرد الافرار

الرشيدى قوله مر أى بحدودها هذا هو الدافع للمعارضة فاندفع ما في حاشية الشيخ ع ش اه (قوله) (واما تلفظه) عبارة النهائية وتجوز على تلفظه بالافرار اه (قوله بالشهادة) لا موقع له وقوله فالشهادة اظهار في موضع الاختار (قوله قوله) اى البغوى (قوله وبحث ابن الصلاح) تايد ثان لعدم الفرق (قوله لو وجد) اى صدر (قوله بمن عرف) متعلق بوجد (قوله استعماله) مفعول عرف اى استعمال اشهدوا على وكذا ضمير كان اقرارا (قوله ويوقف الخ) اى عن العمل بذلك فيما علم - دونه بعد الافرار (قوله اوشك فيه) اى فى حدوده (قوله وهو ظاهر) اى بل هو لغو ويجزم بعدم الوقف لان معنى ما نزل اى الذى منزل في دفترى الان وهو لا يشمل ما حدث تنزيهه بعد اه ع ش (قوله والذي بعده) اى الجمع السابق (قوله اقر الخ) بصيغة الامر (قوله بما ذكر) اى بالافرار المذكور (قوله) وقد علمت (أى من قولهم المار آفنا (قوله تابعا) اى نعتا لقوله ألف (قوله فهو) اى قوله أقر له عنى الخ ولعل الاولى وهو بالواو (قوله بما ذكره) اى عن الامر وهو منشأ الفرق (قوله ثم القطع به) اى باللزوم اى ثم جزمهم بالسكون اقرارا (قوله في تلك المسئلة) اى فيما لو قال اقر له عنى الخ (قوله على أولئك) اى الزبيلي والجمع الذين بعده (قوله ولو قال) الى الفصل في النهاية

(فصل يشترط في المقر به) (قوله فيما يتعلق) الى قوله و قول الانوار في النهاية والمغنى الا قوله و يتردد الى اما اذا (قوله بما تجوز المطالبة به) احتراز عن نحو عيادة المريض ورد السلام قول المتن (ان لا يكون ملكا للمقر) لعل المراد من هذا ان لا ياتي في لفظه بما يدل على انه ملك للمقر وليس صحة الافرار وبطلانه دائرن على ما في نفس الامر لانه لا اطلاع لنا عليه حتى نرب الحكم عليه نعم في الباطن العبرة بما في نفس الامر حتى لو قال هذه الدار لزيد ولم تسكن لزيد لم يصح الافرار او داري التي ملكتها لزيد وكانت له في الواقع فهو اقرار صحيح ويجب تاويل الاضافة اه ع ش (قوله وانما اخبار الخ) اى فلا بد من تقدم المخبر عنه على الخبر اه مغنى (قوله ولم يرد الخ) راجع لسلك من الامثلة الثلاثة وسيد ذكر محترزه وكان الاولى تاخير غن قوله او دى الذى على زيد لعمر وكما فعل في النهاية والمغنى قول المتن (فهو لغو) اى بخلاف ما لو قال له على فى داري او مالى الف فلا يكون لغوا بل اقرارا كى اى ما يؤخذ منه ذلك في الفصل الاتى بعد قول المصنف ولو قال له في ميراثى من اى الف الخ اه ع ش (قوله لان ذكر هذا الوصف قرينة الخ) قد يمنع ذلك بل هو للاحتراز عن غير المسكونة من املاكه اه سم عبارة ع ش الاقرب عدم الصحة لان ما ذكره لا يصلح لدفع ما دلت عليه الاضافة والكلام عند الاطلاق فلواراد به الافرار عمل به اه وهو الظاهر (قوله اما اذا اراد الخ) محترز قوله ولم يرد الافرار (قوله بما ذكر) اى من امثلة المتن والشرح (قوله فيصح) لانه اراد بالاضافة اضافة سكنى مغنى ونهاية (قوله كما قاله البغوى) معتمد اه ع ش (قوله بقوله الخ) اى الانوار (قوله ويوجه ذلك) اى عدم الفرق وكون كل منهما اقرارا (قوله ان مراده الشراء الخ) اى او ارادته اشتراها اى ورثها سا بقا وخرجت عن ملكه بناقل اهر شيدى عبارة السيد عمر قوله الشراء والارث في الظاهر الخ انما يحتاج اليه عند فرض انه حال الافرار بالارث والشراء بحيث لم يمس من يمكن فيه النقل

(فصل فيما يتعلق بالركن الرابع الخ) (قوله لان ذكر هذا الوصف قرينة الخ) قد يمنع ذلك بل هو للاحتراز عن غير المسكونة من املاكه (قوله انه اقرارا ان اراده) ظاهره ان كان عقب الارث ويدل عليه قوله في التوجيه الاتى في الظاهر (قوله تبين ان مراده الشراء والارث الخ) فيه ان ذلك لا يختص بمسئلة

(او دى الذى على زيد لعمر وهو لغو) لان الاضافة اليه تقتضى الملك له فتناقى اقراره به لغوه فحمل على الوعد بالهبة ومن ثم والا صح مسكنى او ملجوسى له اذ قد يسكن ويلبس غير ملكه و يتردد النظر في قوله داري التي أسكنها لان ذكر هذا الوصف قرينة على أنه لم يرد بالاضافة الملك أما اذا اراد الافرار بما ذكر فيصح كقائه البغوى وقول الانوار لا اثر للارادة هنا بشكل بقوله ايضا في الدار التي ورثها من أبي فلان انه اقرارا ان اراده اذ لا فرق بين اشتريتها مالا وورثتها ويوجه ذلك بان ارادته الافرار بذلك تبين أن مراده الشراء والارث

والا فالشرامو الارث الماضيان لا ينافيان الاقرار حالا اه (قوله وفيه) أى الانوار (قوله ولو قال) إلى
المتن في النهاية (قوله ولو قال الدين الخ) قال المصنف في فتاويه لو كان بالدين المقر به رهن او كفيل انتقل
إلى المقر له ذلك وفصل الشيخ تاج الدين الفزاري فقال ان اقر ان الدين صار لزيد فلا ينتقل بالرهن لان
صيورته اليه إنما تكون بالحوالة وهي تبطل الرهن وإن اقر ان الدين كان له بقى الرهن بحاله وهذا التفصيل
هو الظاهر مغنى ونهاية (قوله إذ لا منافاة الخ) أى لاحتمال انه وكيل للمطالب عمرو زيد فأنكر فان شاء
عمرو أقام بيئته بأقرار المقر ان الدين الذى كتبه على زيد له ثم يقيم بيئته عليه بالمقر به وإن شاء أقام بيئته عليه
بالمقر به ثم بيئته بالاقرار اه مغنى (قوله ايضا) أى مثل مسكنى او مليوسى لزيد (قوله إلا ان قال الخ)
ظاهره ولو منفصلا فليراجع (قوله وكذا ان اراد الاقرار) أى فيصح وقياسه الصحة فم لو قال دارى التى
هى ملكى لزيد وقال اردت الاقرار لكن فى سم على منهج عن شرح الروض انه لا يصح الاقرار فى هذه
وعن ع ان ظاهر شرح المنهج عدم قبول إرادة الاقرار انتهى ولو قبل قبول إرادته وحمله على إرادة
المجاز باعتبار ما كان أو فى ظاهر الحال لم يبعد اه عش وقوله أن ظاهر شرح المنهج الخ وكذا ظاهر التحفة
فما يأتى عن قريب وصرح المغنى عدم القبول ومع ذلك فما استقر به عش وجيه (قوله بما مر) أى
انفا (قوله ومر) أى قبل فصل الصيغة قبل قول المتن وإن اطلق صح (قوله لا يصرح الاقرار بها الخ)
ظاهره وإن اراد وهو ظاهر لظهور الكذب فيه وافهم قوله دين المهر الخ ان عين ما ذكره كان امرا
او متع عينا يصح الاقرار بها عقب ثبوتها وهو ظاهر كما يفهم من قوله الاقرا ولم يكن بيده ثم صار عمل
بمقتضى الاقرار فليتأمل سم على حج وقوله عمل بمقتضى الاقرار أى الجواز أن تكون العين مضمومة فلم
تدخل فى ملكها اه عش قول المتن (فاول كلامه إقرارا واخره لغو) سياق فى كلامنا على قول المصنف ولو
قال له على الف من ثمن خمر انه لو صدقه المقر له على ذلك فلا شئ على المقر وإن كذبه وحلف لزمه المقر به ما لم يتم
بيئته على المتنافى فلا يلزمه اه فينبغى ان يجرى نظير ذلك هنا بل ينبغى فيما اذا قال دارى لزيد واراد الاقرار
فقامت بيئته بانها ملكة الى حين الاقرار لا يصح الاقرار لانه كذب والمقر لا يستحق بالكذب وقد نقل عن
إشراف الهروى ما يوافق ذلك اه سم وقوله ما لم يتم بيئته الخ وقوله فقد تمت بيئته الخ فيهما وقفة فان إقامة
البيئتين على ذلك مشكل وفى قوة البيئتين على النفي الغير المحصور ثم رايت كتب عليه الرشيدى فيما ساقى ما نصه
قوله مر ما لم يتم بيئته على المتنافى انظر قبوله هذه البيئتين مع انه يحتمل لزمه الالف بسبب اخر فهى شاهدة

الشرامو الارث وكذا قال فى شرح الروض بعدهما ما نصه وكذا لو قال دارى لفلان واراد الاقرار لانه اراد
بالإضافة إضافة فسكنى ذكر ذلك البغوى فى فتاويه اه ثم قال الاذرى بعد نقله كلام البغوى ويتجه ان
يستفسر عند إطلاقه ويعمل بقوله بخلاف قوله دارى التى هى ملكى له للتناقض الصريح اه (قوله ولو
قال الدين الذى كتبه الخ) فلو كان بالدين المقر به رهن او كفيل انتقل الى المقر له بذلك كما فى فتاوى المصنف
لكن الوجه ما نصه التاج الفزاري وهو أنه إن اقر بأن الدين صار لزيد فلا ينتقل بالرهن لان صيورته اليه
إنما تكون بالحوالة وهي تبطل الرهن وإن اقر ان الدين كان له بقى الرهن بحاله شرح مر (قوله لا يصح
الاقرار بها عقب ثبوتها) ظاهره وإن اراده وهو ظاهر لظهور الكذب وافهم قوله دين المهر الخ ان عين
ما ذكره كان امرا او متع عينا يصح الاقرار بها عقب ثبوتها وهو ظاهر كما يفهم من قوله الاقرا ولم يكن بيده ثم صار عمل
بمقتضى الاقرار فليتأمل (قوله فى المتن فاو ل كلامه إقرارا واخره لغو) سياق فى كلامنا
على قول المصنف ولو قال له على ألف من ثمن خمر انه لو صدقه المقر له على ذلك فلا شئ على المقر وإن كذبه وحلف
لزمه المقر به ما لم يتم بيئته على المتنافى فلا يلزمه اه فينبغى ان يجرى نظير ذلك هنا بل ينبغى فيما اذا قال دارى
لزيد واراد الاقرار فان قامت بيئته بانها ملكة الى حين الاقرار لانه لا يصح الاقرار لانه كذب والمقر له لا يستحق
بالكذب وقد نقل عن إشراف الهروى هنا ما يوافق ذلك وعلى هذا ينافى ان يكون قول الروض وشرحه
وان شهدت بيئته هكذا أى بان زيدا اقر بان هذا ملك عمرو وكان ملك زيد الى ان اقر به لم تقبل اه محمولا على

فى الظاهر دون الحقيقة
وفيه أيضا جميع ما عرفى
لفلان صحيح ولو قال الدين
الذى كتبه أو باسمى على
زيد لعمر وصح إذ لا منافاة
أيضا أو الدين الذى على
أو الدين الذى على زيد
لعمر ولم يصح إلا إن
قال واسمى فى الكتاب
عارية وكذا إن أراد
الاقرار فيما يظهر أخذ
بما مر ومران دين المهر
ونحو المتعة والخلع وأرض
الجنانية والحكومة لا يصح
الاقرار بها عقب ثبوتها
وعليه يحمل قول البغوى
محل صحة الاقرار فيما مر
إذا لم يعلم أنه المقر إذ
لا يجوز الملك بالكذب
(ولو قال هذا لفلان وكان
ملكى إلى أن أقرت) به
(فأول كلامه إقرار
وأخره لغو)

بنفي غير محصوراه (قوله في طرح) الى المتن في المغنى لا قوله وأن هذا الى لأن وقوله أو عكسه وفي النهاية
 لا قوله ولم يصح الى وإنما (قوله لاستقلاله) عبارة النهاية والمغنى ويعمل باوله لا شتماله على جملتين مستقلتين
 اه (قوله ومن ثم) اى لاجل الاستقلال (قوله صرح ايضا هذا الخ) اى فيكون إقراراه ع (قوله لانه)
 اى ما ذكر في المتن والشرح و (قوله إقرار الخ) اى في صورتى الشرح و (قوله أو عكسه) اى في صورة المتن
 وهذا على ما هو الظاهر من عطفه على قوله إقرار الخ وقول الكردى اى عكس ما ذكر بان يقول هذا الفلان
 هذا ملكى وهذا ملك زيد وكان لى الى أن أقررت به وحاصل ذلك أنه إذا أتى بجملتين مستقلتين إحداهما
 تضره والاخرى تنفعه تعمل بما يضره وتلغى ما ينفعه اه مبنى على أنه معطوف على هذا ملكى الخ ثم رايت
 فى ع ش ما يوافق ما قدمته عبارة قوله أو عكسه اى وكل منهما صحيح والمراد بعكسه الانكار بعد الاقرار اه
 (قوله ولم يصح الخ) عطف على صرح الخ وظاهره عدم الصحة وإن اراد به الاقرار وتقدم ما فيه (قوله كان حكى
 ما ذكر) بان قال ان زيدا اقر بان هذا ملك عمر و وكان ملك زيد الى ان اقر به شرح الروض وظاهره انه لا فرق
 فى عدم القبول بين كونه يجعل ذلك أخبارا من نفسه أو نقلا عن كلام المقر وقال سم على حج أنه اى ما فى
 شرح الروض محمول على ما لو جعله من نفسه لا حكاية لكلام المقر ثم قال لكن كلام الشارح ظاهر فى خلافه
 فليراجع ومع ذلك فالوجه معنى ما اقتضاه كلام شرح الروض من أنه لو قال قال زيد هذا ملك عمر و وكان
 ملكى الى ان أقررت به كان إقرارا لان هذا نقل لخصوص ما قاله المقر فلا فرق بين كونه صادرا منه او من
 الشاهد اخبارا عنه اه ع ش اقول ويؤيده اى الاوجه المذكورة قول المغنى وفارقت اى البيئية المقر بانها
 تشهد على غيرها فلا يقبل قولها إلا إذا لم يتناقض والمقر يشهد على نفسه فيؤاخذ بما يصح من كلامه اه
 قول المتن (وليكن المقر به الخ) محل ما ذكره المصنف إذا كان فى يده لنفسه فلو كان تابعا عن غيره كناظر
 وقف وولى محجور لم يصح إقراره بغيره ومغنى (قوله من الاعيان) الى قول المتن فلو اقر ولم يكن فى النهاية
 والمغنى (قوله من الاعيان) خرج بتقديره الدين فلا يأتى فيه ما ذكرناه بغيره ومغنى قال ع ش قوله فلا يأتى فيه
 ما ذكر اى لكن لو اقر الوارث فى حياة مورثه بان ما لمورثه على زيد لا يستحقه ثم مات مورثه وصار الدين للمقر
 عمل بمقتضى إقراره فليس له مطالبة المدين أخذ من قول المصنف فلو اقر ولم يكن الخ اه قول المتن (فى يد المقر)
 اى فى تصرفه فلا يرد نحو الغاصب اه رشيدى (قوله أو حكما) اى كالمعار والمؤجر تحت يد غيره اه ع ش
 (قوله مدع الخ) عبارة المغنى لانه إذا لم يكن فى يده كان كلامه ماد عوى عن الغير بغير اذنه وشهادة بغير لفظها
 فلا يقبل اه (قوله وأفهم المتن الخ) عبارة النهاية والمغنى واشترط كونه بيده بالنسبة لأعمال الاقرار وهو
 التسليم لاصحته فلا يقال انه لاغ بالكلمة بل متى حصل بيده لزمه تسليمه اليه كما سياتى (قوله ويستثنى)
 اى عماس فى المتن (قوله لو باع القاضى الخ) اى بسبب اقتضاه نهاية ومغنى وسم (قوله فيقبل) اى فيقبل
 لإقراره لمن نسب صدور التصرف معه مع ان العين المقر بها فى يد المشتري لا فى يد المقر اه سيد عمر عبارة

في طرح آخره فقط
 لاستقلاله ومن ثم صرح
 أيضا هذا ملكى هذا الفلان
 أو هذا الى وكان ملك زيد
 الى أن أقررت لانه إقرار
 بعد إنكار أو عكسه ولم
 تصح هذه التى هى ملكى
 لفلان وإنما لم يقبل قول
 شاهد تناقض كان حكى
 ما ذكر وإن أمكن الجمع
 فيه لانه يحتاط للشهادة
 ما لا يحتاط للاقرار
 (وليكن المقر به) من الاعيان
 (فى يد المقر) حسا أو حكما
 (ليسلم بالاقرار للمقر له)
 لانه مع عدم كونه بيده
 مدع أو شاهد بغير لفظهما
 وأفهم المتن أن هذا شرط
 للتسليم لاصحة الاقرار
 فيصح حتى إذا صار فى يده
 عمل به كما يأتى ويستثنى
 ما لو باع القاضى مال غائب
 فقدم وادعى تصرفا
 قبله فيقبل وما لو باع

أنه اخبارا من عند الشهود ولا حكاية من المقر أمالو حكمه عن المقر بأن شهد وان زيدا أقر بأن هذا العمر و
 وبانه كان ملكه الى الاقرار فليجبه صحة الاقرار لا تناقض فى الشهادة وإنما فيها إثبات التناقض فى المشهود
 به الذى هو الاقرار لكن قول الشارح كان حكى ما ذكر ظاهر فى خلاف ذلك وان الاقرار لا يصح وإن حكى
 الشهود ما ذكر عن المقر فليحرر (قوله وكان ملك زيد الى ان أقررت) هذا يتضمن الاقرار لزيد فى الحال وبه
 يفارق ما يأتى فى كان له على الف قضيته أنه لغو لانه لم يقر بشئ فى الحال (قوله) وإنما لم يقبل قول شاهد تناقض
 كان حكى ما ذكر الخ) عبارة الروض وشرحه وإن شهدت بيته هكذا اى بأن زيدا أقر بأن هذا ملك عمر و وكان
 ملك زيد الى ان اقر به لم تقبل اه وعبارة كذا الاستاذ ولو شهدت بيته ان زيدا اقر لعمر و وكان لزيد الى ان
 اقر فلغو اه وهى ظاهرة فى ان قول الشهود وكان لزيد الخ من عند الشهود لا حكاية عن المقر (قوله فى المتن
 وليكن المقر به فى يد المقر) محل ما ذكره المصنف إذا كان فى يده لنفسه فلو كان تابعا عن غيره كناظر وقف وولى
 محجور لم يصح إقراره بشرح مر (قوله ما لو باع القاضى مال غائب) اى بسبب اقتضاه (قوله فيقبل) اى مع ان

بشرط الخيار فادعاه رجل فاجر البائع في مدة الخيار بأنه ملك المدعى فيه ح اقراره وبفسخ البيع لازله له دخا ومولود وبولده عينائهم اقبضه اياها ثم اقرها الاخر فيقبل على ما في البيان لكن بناءه الاذرعى على صفة ان الرجوع (٣٧٣) يحصل بمجرد التصرف (فلو اقر ولم يكن

في يده ثم صار) في يده (عمل بمقتضى الاقرار) لوجود شرط العمل به فيسلم المقر له حالا (تلبية) يؤخذ من المتن وغيره صحة ما اجبت به في عمر مستطيل الى بيوت أو مجرى ماء كذلك الى أراض لا يقبل قسمة فاجر بعض الشركاء لآخر بحق فيه من صحة الاقرار ووقف الامر لتعذر تسليم المقر به لان يد الشركاء حائلة فان صار بيد المقر ما يمكنه به تسليم الحق المقر به واخذ به والا فلا ولا قيمة هنا للحيلولة لان الشرط ان تكون من المقر وهى هنا من غيره لتعذر القسمة والمرور في حق الغير (فلو اقر بحرية عبد) معين (في يد غيره) أو شهد بها (ثم اشتراه) لنفسه أو ماله بوجه آخر أو استأجره وخص الشراء لأنه الذي يترتب عليه جميع الاحكام الآتية (حكم بحريته) بعد انقضاء مدة خيار البائع ورفعت يد المشتري عنه وتسمية الحر في زعم المقر عيدا باعتبار ظاهر الاسترقاق أو باعتبار ما كان أو باعتبار مدلوله العام أمالوا اشتراه

عش قوله فيقبل منه أى يمينه على القاعدة من أنهم حيث أطلقوا القبول حمل على ما هو بالبين فان أرادوا خلافة قالوا باليمين اه (قوله بشرط الخيار) أى له اولها نهاية ومغنى وسم (قوله وبفسخ البيع) لعل المراد انه يتبين بطلانه لعدم دخوله في ملك المشتري وبقاء ملك البائع عليه فلا يصح بيعه له وان المراد وبفسخ الاثر الذي كان يترتب على العقد لو لم يأت بما يقتضى الانفساخ اه عش وقوله وبقاء ملك البائع عليه الخ لعل المناسب ملك المدعى الخ (قوله لكن بناءه الاذرعى الخ) عبارة المغنى والنهاية لكنه كما قال الاذرعى مفرع على أن تصرف الواهب رجوعا والاصح خلافة اه قال عش قوله والاصح خلافة أى فيسكون قوله لغوا وظاهره وإن ذلت القرينة على صدقه اه (قوله أو مجرى الخ) عطف على عمر (قوله كذلك) أى مستطيل (قوله لا يقبل) أى كل من الممر والمجرى اه عش (قوله من صحة الاقرار الخ) بيان لقوله لما اجبت به (قوله لان يد الشركاء حائلة الخ) قد يشكل على هذا ما قيل من انه يجوز بيع جزء شائع من دار ويصح تسليمه بغير اذن الشريك ولم ينظر لكون يد حائلة الا ان يقال ان الدار يمكن انتفاع الشريكين بهما بما يادوا وقسمتهما او اجاراهما من انتفاعى عليهما بخلاف ما ذكر من الممر والمجرى اه عش اقول لا يظهر هذا الفرق لا سيما اذا كان المقر له من الشركاء فانه ينزل في الانتفاع منزلة المقر ويقوم مقامه (قوله للحيلولة) لتعليل المنفى (قوله ان تكون) أى الحيلولة ش اه سم (قوله والمرور الخ) لا يظهر فيما اذا كان المقر له من الشركاء (قوله معين) الى قول المتن ويصح في النهاية (قوله لنفسه) الى قوله وتسمية الحر في المغنى (قوله لنفسه) سيد كحترزه (قوله بوجه آخر) كالارث ولوصية ه غنى (قوله أو استأجره) وظاهر ان الحكم بحريته في هذه بالنسبة لا متنازع استيفاء منفعة به بغير رضاه اه سم (قوله ورفعت الاولى) رفعت بالقائه (قوله لانه الذى الخ) عبارة المغنى لاجل ثبوت الخيار الاتى في كلامه اه (قوله وتسمية الحر الخ) عبارة المغنى ولو عبر بحرية شخص بدل عبد لكان اولى اثلا بناقض الحرية الا ان يريد كما قال الولي العراقى بالعبد المدلول العام لا الخاص الذى هو الرقاه (قوله أو باعتبار ما كان) يعنى فيما اذا قال اعتقه ماله بوجه قبل الشراء اه رشيدى (قوله أو باعتبار مدلوله العام) وهو الانسان اه عش (قوله اما لو اشتراه بطريق الوكالة) وينبغي ان مثل الوكالة الولاية كإفهامه التقييد بنفسه ثم الكلام في الحكم بالصحة ظاهر اما بحسب نفس الامر فان كان صادقا فمأذ كره من الحرية فالعقد باطل ويأثم بأقدامه عليه اه عش (قوله في اقراره) الى قوله ولا يرد في المغنى الا قوله كان الى صريح (قوله افتداء من جهة المشتري) فلا يثبت له احكام الشراء نهاية ومغنى (قوله من جعله بيعا) الاولى شراء (قوله بالثانية) أى بالضرورة الآتية في المتن (قوله ولا يرد) أى اتيان الخلاف هنا اه عش (قوله على المتن) يمكن جعل قوله الاتى وبيع من جهة البائع على المذهب

المقر به ليس في يد المقر في هذه الصورة (قوله بشرط الخيار) أى له اولها (قوله ان الرجوع يحصل بمجرد التصرف) والاصح خلافة شرح عمر (قوله لا يقبل) أى الممر والمجرى ش (قوله لان يد الشركاء حائلة) قد يقال مجرد هذا لا يقتضى التعذر لا مكان قبض المقر به قبض الجلة باذن الشركاء والا فالحكم كما صرحوا بذلك في قبض حصته يمتنع من مشترك وعبارته في بحث قبض المبيع ولو باع حصته من مشترك لم يجوز له الاذن في قبضه إلا باذن الشريك وإلا فالحكم الخ اه ل يظهر ان اذن الشريك او الحكم شرط لحل القبض دون صحته فان قلت لعل المانع هنا شى آخر فقلت لم يجز له إلا للحيلولة المذكورة نعم إن كان المقر به زائدا على حصته اتجه ما قاله لكن هذا بعيد من عبارته ولا فرق فيه بين ما يقبل القسمة وغيره (قوله ان تكون) أى الحيلولة ش (قوله أو استأجره) وظاهر ان الحكم بحريته في هذه بالنسبة لا متنازع استيفاء منفعة به بغير رضاه (قوله ولا يرد على المتن الخ) يمكن جعل قوله الاتى وبيع من جهة البائع على المذهب راجعا لهذه ايضا

بطريق الوكالة فلا يؤثر لان الاصح أن الملك يقع ابتداء للوكل (ثم ان كانت قال) في اقراره (هو حر الاصل) أو أعتقه ماله بوجه قبل شراء البائع (فشرأه افتداء) من جهة المشتري لان اعترافه بحريته مانع من جعله بيعا من جهةه وبيعه ببيع من جهة البائع ثبت فيه احكامه وكان سكوتها هنا عن ذلك لا اختصاص الخلاف بالثانية لكن صرح في المطالب بان الخلاف ثم يأتى هنا ايضا ولا يرد على اتيان

وكذا ضمير النصب في لا يرتضيه راجعا لهذه ايضا وإن كان خلاف المتبادر سم على حججهم رشیدی (قوله لانه لا يرتضيه) أي فيكون ما هنا افتداء من جهة المشتري وبيعاً من جهة البائع قطعاً أم عش (قوله قد لا يرتضيه) وإذا مات المدعى حريته بعد الشراء فیراؤه الخاص أي كالابن فإن لم يكن فليت المال وليس للمشتري اخذ شيء منه لانه أي ما يآخذه برحمه ليس للبائع كأمروا و اعترف المشتري بأنه كان مملوكا ولم يكن اعتقه مالكة كاعترافه ببحرية اصله لكنه هنا يورث بالولاء بشرطه وياخذ المشتري من تركته أي المدعى حريته أقل الثمن نهاية ومعنى قال عش قوله مر أقل الثمن أي ثمن البائع الاول والبائع الثاني ووجهه ان الأقل ان كان هو الذي وقع به البيع الاول فهو الذي تعدى سيد العبد بقبضه فيؤخذ من تركته دون ما زاد وإن كان الأقل هو الثاني فلان المقر بالحريه لم يغرر إلا هو فلا يآخذ زيادة عليه (فرع) قال الشافعي لو اشترى رضا ووقفه مسجداً إلى مثلاً جاء آخر وادعاه وصدقه المشتري لم تبطل الوقفية وعليه قيمتها أم حواشي شرح الروض أقول وهو ظاهر جلي ما خوذما تقدم من ان الحق اذا تعلق بشاكال لا التفات إلى قول البائع والمشتري اذا اتفقا على بطلان البيع ولا يثبت ما ادعاه الثالث الابنية ولا رجوع للمشتري على البائع بشيء حيث لم يصدقه البائع على الوقفية أم وقوله على الوقفية لعله من تحريف الناسخ . الاصل على ملكية الثالث المثل (فاقتداء) أي فشراؤه حينئذ افتداء نهاية ومعنى (لذلك) اسم الإشارة راجع إلى قوله لان اعترافه الخ أم عش (قوله فيه ما الخ) أي في المشتري والبائع عبارة المغنى تنبيهه اختلف في قوله على المذهب فقال السبكي يرجع إلى البائع والمشتري وقال الاسنوي يعود إلى البائع فقط فان الطريقين فيه ويفوته الخلاف في المشتري فلو قال فاقتداء من جهته على الصحيح كان أحسن وقال ابن النقيب الاول أقرب إلى ظاهر العبارة والثاني أقرب إلى ما في نفس الامر أم (قوله أو في البائع) أي أو على المذهب في البائع أم عش (قوله بناء على اعتقاده) هذا تعليل لقول المتن وبيع من جهة البائع أم رشیدی (قوله أي المجلس) إلى قوله ومن ثم في المغنى (قوله وكذا خيار عيب الثمن) أي فان تعذر رده فله الارش أم عش (قوله دون المشتري الخ) وهنا في النهاية والمغنى فوائد لا يستغنى عنها (قوله لا يرد) أي المشتري (قوله لورد) أي البائع (قوله جاز الخ) التعبير بالجواز يشعر بان له حالة أخرى وانظر ما هي فانه برد الثمن المعين ينفسخ العقد فيعود له المبيع ولو قال فإطلاعه على عيب في الثمن المعين يجوز له استرداد المبيع كان ظاهراً أم عش (قوله استرداد العبد) وكتب بها مش العباب شيخنا الشوبري مانصه قوله استرداد المبيع أي وما كسبه من البيع إلى الفسخ لا يآخذه البائع بل يوقف تحت يده من يختاره القاضي فان عتق فله وان مات فخكه الف كمان رق من الحر بين كما اوضح ذلك الشهاب حجج في الفتاوى انتهى أم عش (قوله بخلاف رده) أي الثمن المعين (قوله بعد عتق المشتري) بفتح الراء (قوله لاتفاقهما) أي البائع والمشتري (قوله ولو اقر) إلى المتن في المغنى (قوله صح شراؤه منه) أي حكم بصحة شراؤه منه ويجب رده لمن قال انه مغصوب منه ان عرف وإلا انتزعه الحاكم منه وينبغي ان يأتي مثل ذلك في كتب الاوقاف فاذا علم بوقفيته أو ليس من العلم ما يكتب هو ام يشهدا لفظ وقف ثم اشترى كان شراؤه افتداء فيجب عليه ردها لمن له ولاية حفظها ان عرف وإلا سلمها لمن يعرف المصلحة فان عرفها هو وابقاها في يده وجب عليه دفعها والاعارة منها على ما جرت به العادة في كتب الاوقاف وفي حواشي الروض ولو اقر بان هذه الدار وقف ثم اشترىها فالحكم كذلك أم عش بخذف (قوله لانه قد يقصد استنقاذه) ولا يثبت الخيار للمشتري كما قاله الامام لانه إنما يثبت لمن يطالب الشراء ملكا لنفسه أو مستتيبه ولو اقر ببحرية لغيره فاستاجر بالزمتة الاجرة أو نكحها الزمة المهر وليس له في الاولى استخدامها ولا في الثانية وطواها الا اذا نكحها باذن أو سببها عنده أو بالولاء كان قال انت اعتقها أو بغير الولاء كان كان اخاها أو سواها في صحة النكاح احلت له الامام لا لا اعترافه ببحريتها قاله الماوردي لكن قال السبكي وغيره

لانه قد لا يرتضيه وإن قال
أعتقه (البائع وإنما يسترقه
ظلماً (فاقتداء من جهته)
أي المشتري لذلك (وبيع
من جهة البائع على المذهب)
فيهما عند السبكي أوفى
البائع فقط عند الاسنوي
بناء على اعتقاده (فيثبت
فيه الخياران) أي المجلس
والشرط وكذا خيار عيب
الثمن (للبائع فقط دون
المشتري لما تقر رانه افتداء
من جهته ومن ثم لا يرد
بعيب ولا ارش بخلاف
البائع إذ لورد الثمن المعين
بعيب جاز له استرداد العبد
بخلاف رده بعد عتق
المشتري في غير ذلك
لاتفاقهما على عتقه ثم ولو
اقر بان ما في يده مغصوب
صح شراؤه منه لانه قد يقصد
استنقاذه

وإن كان خلاف المتبادر (قوله أي متمولا) يمكن ان لا يحتاج لذلك لو قالوا ليست مالا فليتأمل (قوله لانه لا يثبت فيها) يمكن ان يصور ثبوت نحو الحبة بما لو اتفقت له حبات متمولة كانه معلومة الا عيان ثم ابراه

(ويصح الاقرار بالمجهول) [إجماعاً لأن الاخبار عن الحق السابق يقع بجملا ومفصلاً واد (٣٧٥) به ما يعبر المبهم كاحد العبدین (فأذا قال)

ما يدعيه فلان في تركي فهو
حق عينه الوارث او (له على
شيء قبل تفسيره بكل ما
يتمول وان قل) كفلس
لصدق الاسم فان امتنع من
التفسير او نوزع فيه فسباني
فرييا وضبطا امام ما يتمول
بمال يسد مسداً او يقع موقعا
يحصل به جلب نفع او
دفع ضرر او نفع
ضرر ونظريه الاذرعى
ويرد بان المراد بالاول ماله
قيمة عرفا وان قلت جدا
كفلس والحاصل ان كل
متمول مال ولا ينعكس
كحبة بروقولهم في البيع
لا يعد مالاً لا يتمول (ولو)
فسره بما لا يتمول لسكرته
من جنسه كحبة حنطة او
بما) اي بنجس (يحل اقتناؤه
كسكك معلم) لصيد او
حراسة او قابل للتعليم وميته
لمضطر (وسرجين) وهو
الزبل وحق شفعة وحدقذف
ووديعة (قبل في الاصح)
لانه شيء ويحرم اخذه ويجب
رده وخرج بعلى في ذمته فلا
يقبل فيه بنحو حبة حنطة
وكلب قطعاً لانه لا يثبت فيها
(فرع) قال له هذه الدار وما
فيها صح واستحق جميع
ما فيها وقت الاقرار فان
اختلفا في شيء اهو بها وقته
صدق المقر وعلى المقر له
الدية اخذاً من قول الروضة
لواقره بجميع ما في يده او
ينسب اليه صح وصدق
المقر اذا تنازعا في شيء.

ينبغي عدم الصحة إلا أن يكون ممن حملت له الامه لاسترقاق أو لادها كامهم وهو الاوجه ويؤيده ما اُفتي به
شيخى الشهاب الرملى فيمن اوصى باولاد امته لاخر ثم مات واعتقها لوارث فلا بد من تزويجها من شروط
نكاح الامه نهائية ومعنى قول المتن (ويصح الاقرار الخ) ابتداء كان او جوا بالادعى نهائية ومعنى قول المتن
(المجهول) اى لاى شخص كان اه عش (قوله إجماعاً) الى قول المتن: لواقره بمال في النهاية لا قوله ومن
ثم لم يقبل بنحو عيادة وحدقذف (قوله لان الاخبار الخ) الاولى العطف (قوله يقع بجملا الخ) عبارة المغنى
لان الاقرار بالخبر عن حق سابق والشئ يخبر عنه مفصلاً تارة وبجملاً اخرى مالم يجمل به او لثبوته بجملاً
بوصية ونحوها ولا غير ذلك اه (قوله واد) الى المتن في المغنى (قوله به) اى المجهول (قوله عينه الخ) اى صح
وان لم يذكر المقر له شيئاً وعينه الوارث ومع ذلك فهو مشكل لانه فوض امر المقر به للمقر له دون الوارث
فكيف يرجع لتعيينه وقد يجاب بان ما ذكره إقرار امته حالاً لكن المقر به مجهول فلما لم يتوقف صحة الاقرار
على تعيين المقر له رجح لتعيين الوارث اه عش (قوله كفلس) الى قول المتن قبل في الاصح في المغنى (قوله
فسباني قريباً) اى فى الفصل الاقوى بقول المصنف ومتى اقر بمهم الخ اه عش وقوله ويقع وفي النهاية والمغنى
أو يقع الخ باو بدل الواو (قوله نظر فيه) اى الضبط المذكور (قوله ويرد) اى الاذرعى (قوله الاول)
هو قوله مر ما يسدل الخ الثاني وهو قوله مر او يقع الخ لكن في حج التعبير بالواو وعليها فهو عطف تفسير
وان المراد بالاول ما يحصل به جلب نفع اه عش وقولهم في البيع الخ عبارة المغنى ولا يخالف ما ذكره
هنا من ان حبة البرونحوها مال ما قالوه في البيع من انها لا تعد مالاً فان كونها تعد مالاً لعدم تمولها لاني
كونها مالاً كما يقال زيد لا يعد من الرجال وان كان رجلاً اه وعبارة عش قوله اى متمولاً يمكن ان
لا يحتاج لذلك وانما يحتاج لذلك لوقالوا ليست مالا فليتامل سم على حج وجهه ان قولهم لا يعد مالاً لاني
لا عداده اى تسميته في العرف مالا وعدم التسمية في العرف لا ينافي انه مال في نفس الامر وان لم يسم به
لخارته اه (قوله كحبة بر) اى وقع باذنجان وقشرة فستقة او جوزة مغنى ونهاية قول المتن (لا يتمول)
اى لا يتخذ مالا نهائية ومعنى (قوله او قابل الخ) عطف على معلم (قوله وميته الخ) عطف على كلب (قوله وحق
شفعة الخ) عطف على ما يحل اقتناؤه اه وقول المتن (وسرجين) وكذا بكل نجس يقتنى كحبة ميتة يطهر بالادباغ
وخمر محرمة نهائية ومعنى (قوله روديعة) عبارة المغنى وروديعة (قوله لانه الخ) اى كلاماً ذكر عبارة
المغنى لصدق كل منها بالشئ ومع كونه محرماً ما يحرم اخذه ويجب رده والاصل براءة ذمته من غيره اه (قوله في
ذمته) فاعل خرج (قوله فلا يقبل الخ) اى لا يقبل تفسير الشئ في الاقرار بعنوان في ذمته بقوله بنحو حبة
الخ متعلق بضمير المصدر المستتر في يقبل وقدر ما فيه (قوله لانه لا يثبت فيها) يمكن ان يصور ثبوت نحو
الحبة بمال او تلف له حبات يتموله كانه معلومة الا عيان لها ثم ان ابرام المالك بمعاذ حبة معينة فان الظاهر
بقاؤه في ذمته إلا ان يقال مثل هذا نادراً فلا اعتبار به سم على حج اه عش (قوله قال له) اى لوقال شخص لزيد
هذه الخ (قوله جميع ما فيها) اى معها كما هو ظاهر (قوله صدق المقر) اى يمينه حيث لا بدنة اه عش
(قوله او ينسب الخ) وتقديم له عن الانوار انه لوقال جميع ما عرف لى فلان صح اه عش (قوله وقضية)
اى قول الروضة (قوله والمقر له) عطف على المضاف (قوله فيها) اى في الدار (قوله ونحو ذلك) عطف على
نفي العلم الخ اى كعدم استحقاقه لذلك الشئ (قوله ولا يقع منه الخ) اى لان قضية اقرار مورثان فيها شيئاً فلم
يقبل من ورائه ما ينافيه اه رشيدى (قوله انه لا يستحق) اى المقر له (قوله فيها) اى في الدار اه رشيدى
(قوله فيها شيئاً) لعل المناصب شيئاً فيها (قوله به) اى بان المصدق المقر (نفي الخ) عبارة عش قوله مر
وبه اُفتي ابن الصلاح في حج وبه اُفتي ابن الصباغ في نسخة ابن الصلاح اه (قوله وهو اوجه من قول القاضي
المالك بمعاذ حبة معينة فان الظاهر بقاؤه في ذمته إلا ان يقال مثل هذا نادراً فلا اعتبار به (قوله وهو
اوجه من قول القاضي الخ) كذا شرح مر واقتصر في شرح الروض على كلام القاضي ثم قال وكالوارث

أكان بيده حينئذ وقضيته أنه لو اختلف وارث المقر والمقر له صدق وارث المقر لانه خليفة مورثه فيحلف على نفي العلم بوجود ذلك فيها حالة
الاقرار ونحو ذلك ولا يقع منه بخلافه انه لا يستحق فيها شيئاً وبه اُفتي ابن الصلاح وهو اوجه من قول القاضي يصدق المقر له قال ابن الصلاح

الخ) كذا في شرح مرقا وأقتصر في شرح الروض على كلام القاضي ثم قال وكالوارث في هذا المقرر بعد أن أقر الروض على تصديق المقرر في مسئلة الروضة والحق به وراثته فقد فرق بين مسئلة الدار ومسئلة الروضة اه سم عبارة الروض قال ما ينسب الى او ما في يدى لزيد ثم قال لم يكن هذه العين في يدى صدق المقرر بيمينه وعبارة شرحه ومثله وراثته فيما يظهر نعم لو قال هذه الدار وما فيها فلان ثم مات وتنازع وراثته والمقر له في بعض الامتعة وقال الوارث لم يكن هذا في الدار يوم الاقرار وعاكسه المقرر له صدق المقرر لانه اقر له بها وما فيها ووجد المتنازع فيها فالظاهر وجوده فيه يوم الاقرار قاله القاضي في فتاويه وكالوارث في هذا المقرر رشيدى (قوله زوجة) اى مثلا (قوله) ولو كان للقرن زوجة الخ) سياق هذا في الدعوى باسسط مما هنا اه رشيدى (قوله زوجة سا كنة معه) اى فلو كان الساكن معه اكثر من زوجة وجعل في ايديهم بعدد الرؤوس اه ع ش (قوله في نصف الاعيان) اى التي في الدار بخلاف ما فيها كدخلخال ونحوه فانها تختص به لا نفرادها باليد سواء كان ملبوسا لها وقت المنازعة ولا حيث علم انها كانت تتصرف فيه وعبارة الديمري في النفقات تنبيه قال الشافعى رضى الله تعالى عنه اذا اختلف الزوجان في متاع البيت فن اقام البينة على شئ من ذلك فهو له ومن لم يقم البينة فالقياس الذى لا يعذر احد اعندى بالغةلة عنه ان هذا المتاع في ايديهما معا فيحلف كل منهما لصاحبه على دعواه فان حلفا جميعا فهو بينهما نصفين وان حلف احد هما دون الآخر قضى للحالف سواء اختلفا مع دوام النكاح ام بعد الفرق واختلف ورثتهما كهما وكذلك احدهما ووارث الاخر سواء ما يصالح للزوج كالسيف والمنطقة او للزوجة كالحلى والغزل او لهما كالدرهم والدنانير او لا يصالح لهما كالحصص وهما مبان والنبل وتاج الملوك وهما عاميان وقال ابو حنيفة ان كان في يدهما حاسا فهو لهما وان كان في يدهما حيا فافا يصالح للرجل للزوج اولها فلها والذي يصلح لهما فلمما وعند احد وما لك قريب من ذلك واحتج الشافعى بان لرجل قد يملك منافع المارة والمرأة متاع الرجل فلوا استعملت الظنون لحكم في دباغ وعطار تداعيا دباغا او دباغا في ايديهما بان يكون لكل ما يصالح له وفيها اذا تنازع وسرو معسرفى او بان يجعل المورس ولا يجوز الحكم بالظنون انتهى وينبغي ان بما يقتضى الحكم لاحدهما بيده معرفته به قبل التنازع كما بوس الرجل الذى يشاهد عليه في اوقات اتفاعه به ومعرفة المرأة بحلى تلبسه في بيتها وغيره لكن اتفق وقت التنازع ان الحلى والملوس موضوعان في البيت فتستصحب اليد التي عرفت في كل منهما اه ع ش (قوله او كليهما) اى او لم يصلح لواحد منهما سم وع ش قول المتن (بما يقتضى) اى بشئ لا يحل اقتناؤه اه معنى (قوله بوجه) الى قوله وقد يحجب في المغنى الا قوله ومن ثم الى واستشكل (قوله وخمر غير محترمة) وجلد لا يظهر بالدفع وميتة لا يحل أكلها اه معنى (قوله لاحق الخ) اى ليس حقا واختصاصا نهاية ومعنى (قوله وخمر) اى وإن عصرها الذى بقصد الخمرية ع ش ومعنى (قوله قال) اى السبكي (قوله واعترض) اى بحث السبكي (قوله لذي) ومثله المستامن والمعاهد فيما يظهر (قوله لانه يقر عليهما) يؤخذ منه انه لو فسره لحنفى بنزيد قبل منه وهو ظاهر اه (قوله والاوجه ما يحته الخ) اعتمده مرقا اى والمغنى اه سم (قوله وفي عندي شئ) الخ) اى في له عندي الخ اه نهاية (قوله اذ ليس في لفظه ما يشعر بالتزام حق) اذ الغصب لا يقتضى التزاما وثبوت مال وانما يقتضى الاخذ فخر بخلاف قوله على نهاية ومعنى (قوله ومن ثم الخ) لا يظهر هذا التفريع والاولى ولا يقبل الخ (قوله الاستيلاء الآتى) اى الاستيلاء على مال الغير او حق الغير فكيف قيل تفسيره بما ليس بمال ولا حق نهاية ومعنى (قوله وهذا) اى ما لا يقتضى وكذا قوله ذلك الا ترى (قوله) وقد يحجب الخ) حاصل هذا الجواب ان الاشكال مبنى على تفسير الغصب بالمعنى الشرعى ونحن لا نلزمه وننظر الى اللغة والعرف وكل منهما يعد ما ذكر غصبا اه رشيدى (قوله لبعده) الى قوله قال

ولو كان للقرن زوجة سا كنة معه فى الدار قبل قولها فى نصف الاعيان يمينها لان اليد لهما على جميع ما فيها صلح لاحدهما فقط او لكليهما (ولا يقبل بما لا يقتضى كخبر وكل لا نفع فيه) بوجه حالا ولا مالا وخمر غير محترمة لان على ثقة ثبوت حق وهذا لا حق ولا اختصاص وبحث السبكي قبول تفسيره بخبر وخمر اذا اقر لذي لانه يقر عليهما اذا لم يظهر هما ويجب رد ههما له قال لكنهم اطلقوا هنا عدم القبول ولم يفرقوا بين مسلم وذمى واعترض بما فيه نظر والاوجه ما يحته ومن ثم اعتمده الاسنوى وغيره وفى عندي شئ وغصبت منه شيئا يصح تفسيره بما لا يقتضى اذ ليس فى لفظه ما يشعر بالتزام حق ومن ثم لم يقبل بنحو عيادة وحد قذف واستشكل الغصب بانه الاستيلاء الا ترى وهذا غير مال ولا حق وقد يحجب بانه لغة وعرفا يشتمل ذلك فصح التفسير به (ولا يقبل ايضا) (بعيادة) المريض (ورد سلام) لبعده عن الفهم

في هذا المقرر بعد أن أقر الروض على تصديق المقرر في مسئلة الروضة والحق به وراثته فقد فرق بين مسئلة الدار ومسئلة الروضة (قوله او كليهما) اى او لم يصلح لواحد منهما (قوله والاوجه ما يحته الخ) اعتمده مرقا

وشرعا فقد عدهما صلى الله عليه وسلم من حق المسلم على المسلم والشئ الا اعم من الحق هو الشئ المطلق لا الشئ المقرب به الى انه صار خاصا بقربة على ما قاله السبكي ردا لاستشكال الرافعي الفرق بين الحق والشئ مع كون الشئ اعم فكيف يقبل في تفسير الاخص ما لا يقبل في تفسير الاعم واعترض الفرق بان الشافعي رضى الله تعالى عنه لا يستعمل ظواهر الالفاظ وحققها في الاقرار بل قال اصل ما اني عليه الاقرار ان الزم اليقين واطرح الشك ولا استعمال الغلبة وهذا صريح في انه لا يقدم الحقيقة على المجاز ولا الظاهر على المؤول في هذا الباب اه وليس صريحا في ذلك بل ولا ظاهرا فيه كيف وعموم هذا الذي الناشئ عن فهم ان المراد باليقين هنا ما انتفت عنه الاحتمالات العشرة المقررة في الاصول يقتضى ان لا يوجد اقرار يعمل به الا نادر او لا يتوهم هذا ذواب ومن سبب فروع الباب علم ان مراده باليقين الظن القوى بقوله ولا استعمال الغلبة اى حيث عارضها ما هو اقوى منها وحينئذ اتجه فرق السبكي (ولو أقر مال او بمال عظيم او كبير أو كثير) او نفيس أو أكثر من مال زيد المشهور بمال

السبكي في المغنى (قوله في معرض) كجس كذا في المصباح ونقل الشنواني في حواشى شرح الشافعية الشيخ الاسلام انما يكرس المزمع فتح الرأى اه عثم (قوله ويقبل بهما) انظر ما قبل به في له على شئ مما تقدم اه سم (قوله عفا شرعا) معمول لشاع استعماله الخ (قوله والشئ الا اعم الخ) جواب سؤال يظهر مما بعده (قوله لا به صار خاصا) قد يقال هذا لخاص ايضا اعم من الحق اه سم (قوله قاله السبكي الخ) فيه نظر اه سم ويعلم وجه النظر مما مر منه انما (قوله ردا لاستشكال الرافعي الخ) نقل في الحاد من القاضي حسين والدارى به لا يقبل التفسير بهما في الحق كالشئ وهذا موافق لاستشكال الشيخين اه سيد عمر (قوله واعترض الفرق) اى بين الحق والشئ وقال الرشيدى اى فرق السبكي بين الشئ المطلق والشئ المقيد بالاقرار كما يعلم من قول الشارح الاتى وحينئذ اتجه فرق السبكي اه وقوله كما يعلم الخ للنظر فيه مجال (قوله ل قال) اى الشافعي (قوله الغلبة) اى ما غلب على ظن الناس اه مغنى (قوله وهذا الخ) قول الشافعي المذكور (قوله انتهى) اى كلام المعترض (قوله وليس الخ) اى قول الشافعي المذكور عبارة النهاية وما اعترض به الفرق من أن الشافعي لا يستعمل الخ رديع كونه صريحا الخ (قوله في ذلك) اى في انه لا يقدم الحقيقة الخ (قوله وعموم هذا الذي) اى المذكور في قول المعترض ان الشافعي لا يستعمل ظواهر الالفاظ اه رشيدى (قوله هنا) اى وكلام الشافعي (قوله الاحتمالات العشرة) منها عدم احتمال المجاز والاضمار والقل والاشراك والتخصيص والتقييد والنسخ وعدم المعارض العقلى اه عثم وكان الاولى اسقاط لفظة عدم (قوله ومن سبب) اى تتبع (قوله ان مراده باليقين الظن القوى) عبارة المغنى ما يشمل الظن القوى كما قال الهروى وغيره اشافعي لزوم في الاقرار باليقين وبالظن القوى لا بمجرد الظن والشك اه (قوله ويقوله) عطف على باليقين اه سم (قوله وحينئذ) اى حين اذ كان مراد الشافعي ما ذكر (قوله اتجه فرق السبكي) اى السابق وقوله والشئ الا اعم من الحق والشئ المطلق لا الشئ المقرب به اه عثم (فرع) في النهاية والمغنى ولو قال غصبك او غصبك ما لم تعلم لم صح اذ قد يرد نفسه فان قال اردت غير نفسك قل لا نه غاظ على نفسه وان قال غصبك شيئا ثم قال اردت نفسك لم تقبل ارادته وبو اذ اقراره وقضيته ان الحكم كذلك لو قال غصبك شيئا تعلمه وهو ظاهر وبفرق بينه وبين ما مر في غصبك ما لم تعلم ان شيئا سم تام ظاهر في المغايرة بخلاف ما اه قول المتن (وكبير) بوحدة (او كثير) بمثابة وجليل او خطير او افر نهاية ومغنى (قوله او نفيس) اى قوله كان مبهما في المغنى والى قول المتن والمذهب في النهاية الا قوله بناء على الاصح السابق في على شئ وقوله وحينئذ اتجه ما قاله الى المتن (قوله من مال زيد الخ) او عايش به الشهود عليه او حكم به الحاكم على فلان او نحو ذلك نهاية ومغنى (قوله أى المال) الى قوله ولو قال له على في المغنى الا قوله وقم الى لان الاصل ثم قال ويقبل منه ذلك اذا وصف المال بضد ما ذكره كقوله مال حقير او قليل او خسيس او طفيف او نحو ذلك من باب اولى اه (قوله بناء على الاصح السابق الخ) عبارة المغنى فان قيل كيف يحكى الخلاف في قبول التفسير بها اى بحجة بر في قوله شئ

(قوله ويقبل منهما) انظر ما قبل به في له على شئ مما تقدم (قوله أى لا نه صار خاصا) قد قيل هذا لخاص ايضا اعم من الحق (قوله قاله السبكي الخ) فيه نظر (قوله ويقوله) عطف على باليقين ش (فرع) في فتاوى السيوطى ما نصه مسألة اذا قال فلان عندي اقل من ثلاثة دراهم ما يلزمه الجواب مقتضى القواعد انه يلزمه بعض درهم وهو قدر ما يتحول من الدرهم (مسألة) مريض صدر بينه وبين زوجته براءة ادا حقوق الزوجية ولم يستفسر و عن مراده بالحقوق فهل يدخل كسوته في انظار الحقوق او يحل على حال الصداق ومنجمه فقط وهل ينفع قوله لغير الشهو وقبل موته ليس لزوجه عندي سوى حال الصداق ومنجمه الجواب هذه اللفظة في اصلها شاملة لكل حق للزوجة من صداق وكسوة ونفقة ولا يلزم من اطلاقها ارادة جميع مدلولاتها فاذا اطلقها الزوج واراد بعض ذلك قبل منه واذا اخبر قبل موته انه ليس لها عنده سوى الحال والمنجمه نفع ذلك في تفسير هذه اللفظة المطابقة للاقرار اه فليتأمل فيه وفي قوله قبل منه وقوله نفع ذلك

لان الاصل براءة الذمة فيها فوقعه ووصفه بنحو العظم يحتمل انه بالنسبة لتيقن حله أو الشحيح أو لكفر مستحله وعقاب غاصبه وثواب باذله لنحو مضطر ولو قال له على مثل ما في يد زيد أو مثل ما على لزيد كان ميمما جنسا ونزولا قدرافلا يقبل باقل من ذلك عددا لان المثلية لا تحتصل مامر لتبادر الاستبراء عددا منها (وكذا) يقبل تفسيره (بالمستولدة في الاصح) لصحة اجبارها ووجوب قيمتها اذا تلفت ولانها تسمى مالا وبه فارقت الموقوف لانه لا يسماه (لا) بكلب و جلد ميمية) وسائر النجاسات لانها لا تسمى مالا (وقوله له) عندى او على (كذا كقولك له) (شئ) بجامع الابهام فيهما يقبل تفسير هذا بما يقبل به تفسير ذلك مامرو كذا في الاصل مركبة من كاف التشبيه واسم الاشارة ثم نقل عن ذلك وصار يكتفى به عن الميم من العدد وغيره (وقوله شئ) وشئ او كذا كذا كالمولم يكرر) مالم يرد الاستئناف لانه ظاهر في التاكيد (ولو قال شئ وشئ او كذا وكذا) وبظهر ان مثل الواو هنا ما ياتى (وجوب شيان) متفقان ومختلفان لاقتضاء العطف المغايرة وصحح السبكي في كذا درهما بل

كذا أنه اقرار بشئ واحد

ويجزم بالقبول في مال أو مال عظيم ونحوه بل ينبغي أن يعكس ذلك أوجب بانه انما لم يذكر الخلاف هنا لانه لا يخفى ان الجواز هنا مفرع على الاصح السابق اه (قوله وقع باذنجانة) اي بيتها اه كرى (قوله) أي صالح (الاكل) هلاقا مثلا او غيرهم من وجوه الانتفاع لانه حينئذ ايضا من جنس المال سم على حج وقد يقال لمام يكن المقصود منه الا ذلك ولم يصالحه عد غير منتفع به بالمرة اه عش (قوله لان الاصل الخ) لتعليل للمتن عبارة المغنى اما عندنا لاقتصار على المال فلصدق الاسم عليه والاصل براءة الذمة من الزيادة واما عند وصفه بالعظمة ونحوها فلا احتمال أن يرد بذلك بالنسبة الى الفقير أو الشحيح أو باعتبار كفر مستحله الخ واما كونه أكثر من مال فلان فلاحتمال انه من حيث اجل منه او انه دين لا يتعرض للتلف وذلك عين تتعرض له اه (قوله فيما الخ) اي مما فوقه (قوله او مثل ما الخ) وای عطف على مثل الخ اي اوله على مثل ما على لزيد اه عش (قوله فلا يقبل باقل من ذلك عددا) اي وقيل بغير جنسه ونوعه اه عش (قوله مامر) اي الاقل اه رشيدى (قوله لتبادر الاستواء الخ) في كون التبادر في معنى يمنع احتمال غيره بالكلية فظهر لا يخفى اه رشيدى وقد يجاب بان المراد احتمال له نوع قوة لامطلق الاحتمال لما سران الظن القوى ملحق باليقين (قوله منها) أي من المثلية (قوله لصحة اجبارها) الى قوله وصحح السبكي في المغنى الا قوله عندى (قوله اذا تلفت) اي اتلفها اجنبى (قوله) وبه فارقت الموقوف) اي حيث لا يقبل تفسير المال به (قوله وغيره) عطف على المبهم عبارة النهاية عن المبهم وغيره من العدد اه وعبرة عن العدد غيره اه ثم قال ادخلوا في المتن بجزاستعمالها في النوعين اي المبهم وغيره مفردة ومركبة اي مكررة من غير عطف ومعطوفة اه قول المتن (شئ وشئ او كذا كذا) وان زاد على مرتين من غير عطف نهاية ومغنى (قوله) مالم يرد الاستئناف) فان قال أردت الاستئناف عمل به لانه غاظ على نفسه اه مغنى (قوله لانه ظاهر) اي ما بعد الاول (قوله ما ياتى) اي في شرح المذهب انه لو قال كذا وكذا من ثم والفاء حيث اراد بها العطف والا فلا تعدد لما ياتى فيها اه عش (قوله شيان متفقان ومختلفان) بحيث يقبل كل منهما في تفسير شئ نهاية ومغنى قول المتن (او كذا وكذا) وجب شيان في شرح الروض ولو قال كذا بل كذا فيه وجهان احكامهما الماوردى أحدهما يلزم شئ واحد والثاني شيان لانه لا يسوغ رأيت زيدا بل زيدا اذا عني الاول وانما يصح اذاعني غيره اه وقياس تصحيح السبكي الاتي قريبا تصحيح الاول و يؤيد تصحيحه وما صححه السبكي فو لهم واللفظ المروض وان قال درهم بل درهم قدرهم اه قال في شرحه لانه بما قصد الاستدراك فيذكر انه لا حاجة اليه فيعيد الاول اه وبه يندفع قول الشارح ويلزمه الخ اذ لا ياتى هذا التوجيه مع العطف اي بالواو اذ لا يقصد به الاستدراك فليتامل اه سم ووافق النهاية هنا الشارح وخالفه كما لمغنى في شرح قول المصنف لاني ولو حذف الواو قدرهم في الاحوال وجز ما هناك بما مر عن شرح الروض بلا عز وكما ياتى (قوله ويلزمه اي السبكي اه عش (قوله وهو بعيد) اي جريان مثل ذلك في كذا درهما وكذا يحتمل ان مرجع الضمير ما صححه السبكي (قوله او الاضراية) اي الاطالية على قاعدة اذا قول العام بالخاص يراد به ما وراء الخاص عبارة الرشيدى قوله الانتقالية او الاضراية يوهما قسما وليس كذلك بل الانتقالية قسم من الاضراية

فانه ان اراد بذلك منع دعواها عليه فهو ممنوع فليراجع (قوله أي صالح للاكل) هلاقا مثلا او غيرهم من وجوه الانتفاع لانه حينئذ ايضا من جنس المال (قوله في المتن او كذا وكذا) وجب شيان في شرح الروض ولو قال كذا بل فيه وجهان احكامهما الماوردى أحدهما يلزم شئ واحد والثاني شيان لانه لا يسوغ رأيت زيدا بل زيدا اذا عني الاول وانما يصح اذاعني غيره اه وقياس تصحيح السبكي الاتي قريبا تصحيح الوجه الاول ويؤيد تصحيحه وما صححه السبكي فو لهم واللفظ المروض وان قال درهم بل درهم ولو ابل درهم قدرهم اه قال في شرحه لانه بما قصد الاستدراك فيذكر انه لا حاجة اليه فيعيد الاول اه وبه يندفع قول الشارح ويلزمه الخ اذ لا ياتى هذا التوجيه مع العطف اذ لا يقصد به الاستدراك فليتامل (قوله ويلزمه)

لان

ويلزمه مثل ذلك في كذا درهما وكذا وهو بعيد من كلامهم اذ تفسير أحد المبهمين لا يقتضى اتحادهما ولو مع بل الانتقالية أو الاضراية

وإنما المقتضى للاتحاد نفس بل لما يأتى فيها فتقوله درهمان هو مذهب الاتحاد وليس (٣٧٩) كذلك (ولو قال) له عندى (كذا درهمان)

بالنصب تمييز الإبهام كذا (أورفع الدرهم) بدلا أو عطف بيان كما قاله الاستوى وقول السبكي أنه لحن بعيد وإن سبقه إليه ابن مالك فقال تجوز الفقهاء للرفع خطأ لأنه لم يسمع من لسانهم وكأنه بناء على عدم النقل السابق فى كذا وحينئذ يتجه ما قالاه امام مع ملاحظة النقل فلا وجه له بل هو مبتدأ ودرهم بيان أو بدل وله خبر وعندى ظرف له وقيل درهم مبتدأ وله خبر وكذا حال (أو جره) لحناء عند البصر بين أو سكنه ونفا (لزمه درهم) ولا نظر للحن لأنه لا يؤثر هنا وقيل على نحوى فى النصب عشرون لأنها أقل عدد مفرد بين مفرد منصوب ورد بأنه يلزم عليه مائة فى الجر لأنها أقل عدد يجر يميزه ولا قائل به وقول جمع يجب فى الجر بهض درهم إذ التقدير كذا من درهم مردود وإن نسب الأكثرين بأن كذا إنما تقع على الآحاد دون كسورها والمذهب أنه لو قال له على (كذا وكذا) أو ثم كذا أو فكذا وأراد العطف بالفاء ما يأتى فيها مع الفرق بينها وبين بل (درهما بالنصب وجب درهمان) لأنه عتب مبهمين بميز فكان الظاهر أنه تفسير لكل منهما واحتمال التأكيد يمتعه العاطف

لأن بل للاضراب مطلقا وتنقسم إلى انتقالية وإبطالية (قوله) وإنما المقتضى (الخ) كذا فى النهاية وكتب عليه الرشيدى ما نصه قوله مر وإنما المقتضى للاتحاد نفس بل (الخ) تبع فى هذا الشهاب بن حجر لكن ذلك جار على طريقة أن العطف بل لا يوجب إلا شيئا واحدا أو اما الشارح مر فانه سياتى له قريبا اختيار أحد الوجهين القائل بلزوم شيئين وهذا لا يناسبه وقد فرق الشارح كما نقله عن ابن قاسم فى حواشى شرح المنهج بين ما اختاره من لزوم شيئين وبين ما سياتى له فى الفصل الآتى فيما لو قال درهم بل درهم من أنه لا يلزم إلا درهم بأنه فى مسألة الدرهم أعاد نفس الأول بخلاف مسألة كذا فان المعاد فيها صالح لإرادة غير ما يريد به الأول (قوله) لما يأتى (أى فى الفصل الآتى بعد قول المصنف) فان قال ودرهم لزومه درهمان (قوله) فتقوله (أى السبكي) (قوله) هو (الخ) قد يقال إنما ذكر درهم ليدفع توهم التعدد لتفسير الأول قبل ذكر الثانى فيفهم منه الاتحاد إذ لم يذكر درهم بالاولى سم على حجة رشيدى (قوله) له عندى (أى أو على نهاية ومغنى) (قوله) بدلا (أى قوله) وكأنه بناء فى المغنى (قوله) كما قاله الاستوى (أى أو خبر مبتدأ محذوف كما قاله غير نهاية ومغنى) (قوله) فقال (أى ابن مالك) وكذا ضمير فكانه (قوله) من لسانهم (أى العرب) (قوله) وكأنه بناء (الخ) دليله يدل على أنه لم يرد هذا البناء (قوله) السابق (أى فى قوله) ثم نقل عن تلك وصار يكفى به (الخ) (قوله) وعش (قوله) وحينئذ (أى حين عدم النقل عبارة السكردى (أى حين البناء على عدم النقل (قوله) ما قالاه (أى ابن مالك) والسبكي (قوله) فلا وجه له) بل له وجه وجيه بناء على أن العرب ألزمت أن يكون مبيها تمييزا منصوبا كما يشعر به قوله لم يسمع (الخ) وعلى هذا فلا وجه إلا له نعم قد يجاب عن الفقهاء بأنه ليس مقصودهم صحة هذا الاستعمال لغة بل بيان حكمه وإن امتنع لغة فأمل (قوله) بل هو (أى لفظ كذا (قوله) ظرف له) (أى للخبر) (قوله) لحننا) إلى قول المتن والمذهب فى المغنى (قوله) عند البصر بين (أى لأنهم لا يجرون التمييز هنا (قوله) سم (قوله) ولا نظر للحن) عبارة المغنى والجر لحن عند البصر بين وهو لا يؤثر فى الإقرار كما لا يؤثر فى الطلاق ونحوه والسكون كالجاء كما قاله الرافعى (قوله) ورد بأنه يلزم (الخ) إنما يتجه هذا الرد فى نحوى يجوز جر التمييز لا فيمن يمنعه كالبصريين فأمل (قوله) سيد عمر (قوله) يلزم عليه) (أى على تعليله (مائة فى الجراخ) (أى وجوب مائة (الخ) (قوله) إذ التقدير كذا من درهم) كان من على هذا للتبعض (قوله) سم (قوله) بأن كذا) متعلق بقوله مردود (قوله) (قوله) إنما تقع (الخ) يتأمل وجه ذلك فان المفهوم مما سبق أنها بمعنى شئ وهو كما يشمل الآحاد يشمل الأبعاض إلا أن يكون المراد أنها تقع على الأحاد فى الاستعمال أو يثبت أنها إنما نقلت للأحاد دون غيرها (قوله) (قوله) أو ثم كذا (الخ) عبارة المغنى وجزء من ابن المقرئ تبعه للباقيين بأن ثم كالواو (أى والفاء كذلك) (قوله) وأراد العطف بالفاء) ما ثم والواو فلا يحتاجان إلى الإرادة (قوله) (قوله) لما يأتى (أى فى الفصل الآتى فى شرح فان قال ودرهم (الخ) من أنها كثيرا ما تستعمل للتفريع وتزيين اللفظ ومقترنة بجزء حذف شرطه فتعين القصد فيها كما هو شأن المشتركة (قوله) عبارة (عش) أى من أنه يجب فيها درهم واحد لم يرد العطف (قوله) لأنه عقب (أى قوله) كذا يأتى فى المغنى (قوله) ولان التمييز (الخ) عطف على لأنه عقب (الخ) (قوله) ولوزاد فى التكرير) (أى كان يقول على كذا وكذا وكذا (قوله) فكأن نظيره (الآتى) (أى فى قول المصنف) (قوله) وحذف الواو فدرهم فى (الخ) (قوله) (قوله) فيه تأمل إذ لم يتبادر التكرير مع العطف كما أشرنا وإيضالواو يرد التكرير بلا عطف كان مندرجاً فى (الآتى) لا نظير له فعل الصواب (أى فى الفصل الآتى) يقول المصنف ولو قال درهم ودرهم

أى السبكي مثل ذلك (الخ) كذا شرح مر (قوله) فتقوله درهمان هو مذهب (الخ) قد يقال إنما ذكر درهمان ليدفع توهم التعدد لتفسير الأول قبل ذكر الثانى فيفهم منه الاتحاد لم يذكر درهم بالاولى (قوله) وكأنه بناء (الخ) دليله يدل على أنه لم يرد هذا البناء (قوله) النقل السابق (أى قريبا) (قوله) فلا وجه له) بل له وجه وجيه بناء على أن العرب ألزمت أن يكون مبيها تمييزا منصوبا كما يشعر به قوله لأنه لم يسمع وعلى هذا فلا وجه إلا له نعم قد يجاب عن الفقهاء بأنه ليس مقصودهم صحة هذا الاستعمال لغة بل بيان حكمه وأن امتنع لغة فتأمل (قوله) لحننا عند البصر بين (أى لأنهم لا يجرون التمييز هنا (قوله) إذ التقدير كذا من

ولان التمييز وصف فى المعنى وهو يعود لكل ما تقدمه كما يأتى فى الوقف ولوزاد فى التكرير فكأن نظيره (الآتى) (و) المذهب (أنه لورفع أو جره)

بل عدم الصحة إذا كان العطف بـ ثم أو الفاء لانه يلزم عليه حينئذ وجوب درهمين وكذا يلزم هذا على جعله خبرا لصناعة لان عدم المطابقة يستدعي أن يقدر أن درهما خبر عن أحدهما وخبر الآخر محذوف فيلزم وجوب درهمين فالوجه انه بدل أو بيان لهما والخبر الظرف نظير مامر آتفاو أما الجر لأنه وان امتنع ولم يظهر له معنى عند جمهور النحاة لسكتته يفهم منه عرفا أنه تفسير لجملة ما سبق لحمل على الضم وأما السكون فواضح (ولو حذف الواو فدرهم في الاحوال) كلها لا احتمال التأكيدي حينئذ (ولو قال ألف ودرهم قبل تفسير الألف بغير الدراهم) من المال اتحاد جنسه أو اختلاف لانه مبهم والعطف إنما يفيد زيادة عدد لا تفسيراً كالف وثوب قال القاضي ولو قال ألف ودرهم فضة وجب الكل فضة وهو واضح مالم يجرها باضافة درهم اليها ويقي تنوين ألف بل الذي يتجه حينئذ بقاء الألف على إيهامها ولو قال ألف وفضة حنطة بالنصب لم يعد الألف

و درهم لزمه الخ (قوله أما الرفع) إلى قوله كذا في المغنى وإلى قوله والخبر في النهاية لا قوله كذا إلى قوله (قوله إذ يلزمه) أي الرفع مطلقا (عدم المطابقة) أي بين المبتدأ وخبر (قوله حينئذ) أي حين إذ كان العطف بـ ثم أو الفاء (قوله وكذا يلزم هذا) أي وجوب درهمين و (قوله خبر صناعة) أي نحو يا علي ماجرى صاحب القيل (قوله فالوجه انه بدل الخ) فيه بحث اما ولا فلا نسلم انه يلزم على الخبرية صناعة ما ذكره وإنما يلزم ذلك لو اريد انه خبر عن نفسهما وهو ممنوع لجواز ان مراده انه خبر عن ضميرهما المقدر كما يدل عليه قوله أي هما درهم وأما ثانياً لأنه يلزم على البدلية والبيان صناعة أنه بدل أو بيان من أحدهما وبدل الآخر أو بيانه محذوف إذا لم يرد لا يمكن كونه بدلا من مجموعه والمتعاطفين ولا بيانها كما لا يخفى وحينئذ فهو بمنزلة ما لو كرر الدرهم مع العطف وموجب ذلك درهما فتأمل فمما قاله أولى اه سم (قوله انه بدل الخ) أي وكذا الأول مبتدأ والثاني معطوف عليه (قوله نظير مامر انفا) أي في شرح أو رفع الدرهم (قوله واما الجر) إلى قوله واما السكون في المغنى وإلى قوله وقضية التعليل في النهاية (قوله لحمل على الضم) أي الرفع لا على النصب لان الحمل على الرفع هو الأقل المتين انه كردي (قوله وأما السكون فواضح) أي لا يمكن أن التقدير بهما دراهم أحدهم والاولى أي لا يمكن حمله على انه بدل أو بيان لهما (قوله كلها) أي رفعوا ونصبوا وجرأ وسكونا ويتحصل مما تقرر اثنا عشر مسألة لان كذا ما ان وثق بهما فردة أو مركبة أو معطوفة أو الدرهم اما ان يرفع أو ينصب أو يجر أو يسكن ثلاثة في أربعة يحصل ما ذكره الواجب في جميعها درهم إلا إذا عطف ونصب تمييزها فدرهمان ولو قال كذا بل كذا فقيه وجهان أو جهما لزوم شيء ما إذا يسوغ رايته زيد بل زيد إذا عني الأول فان عني غيره صح نهاية ومعنى قال الرشيدى قوله مر أو جهما لزوم شيئين ظاهره مطلقا خصوصا بالنظر للتعليل لكن سيأتى له في الفصل الاتي ما يخالفه في غيره وضع اه عبارة ع ش هذا بخلاف لما يأتي في قوله على ان الوجه في بل اعتبار الخ لان لا يحمل ما هنا على تصديا لاسمائه ان قول ابن تين (قبل تفسير الألف بغير الدراهم) بخلاف الف واربعة دنائير او ثلاثة اثنان او باب فان لكل دنائير أو ثياب ذكره في الروض وكالدنائير الدراهم اه سم (قوله من المال) إلى قوله وقضية التعليل في المغنى لا قوله كالف وثوب وقوله مالم يجرها إلى ولو قال الف وفضة وقوله ولو قال الف درهمين إلى وإن رفعها (قوله من المال) كالف فلس اه معنى (قوله اتحاد جنسه الخ) أي سواء فسر به جنس واحد ام اجناس اه معنى (قوله الف ودرهم فضة) ينصب على انه تمييز لهما اه كردي (قوله وجب الكل فضة) لكن ينبغي ان يجب كون الألف دراهم سم و رشيدى (قوله لم يعد) أي لفظ حنطة (قوله ولو قال الف درهمين) إلى المتيقن قال في الروض او الف درهم او منونين مرفوعين وجب ما عدده الف و قيمته درهم اه قال في شرحه والظاهر انه لو نصبها أو خفضها منونين أو رفع الألف منونان ونصب الدرهم او خفضه أو سكتته كان الحكم كذلك وانه لو رفع الألف أو نصبه أو خفضه ولم ينو نه ونصب الدرهم أو رفعه أو خفضه أو سكتته لزمه الف درهم ولو سكن الألف واتى بالدرهم بالاحوال المذكورة احتمل الامرين وهو إلى الاول اقرب اه سم محذوف وما ذكره من الروض ومن شرحه الى وانه الخ في المغنى مثله (قوله فواضح) أي لزوم

درهم) كان من على هذا للتبعيض (قوله وأولى منه انه بدل أو بيان لهما الخ) فيه بحث اما ولا فلا نسلم انه يلزم على الخبرية صناعة ما ذكره وإنما يلزم ذلك لو اريد انه خبر عن نفسهما وهو ممنوع لجواز ان يراد انه خبر عن ضميرهما المقدر كما يدل عليه قوله أي هما درهم وأما ثانياً لأنه يلزم على البدلية والبيان صناعة انه بدل أو بيان من أحدهما وبدل الآخر أو بيانه محذوف إذا لم يرد لا يمكن كونه بدلا من مجموعه والمتعاطفين ولا بيانها كما لا يخفى وحينئذ فهو بمنزلة ما لو كرر الدرهم مع العطف وموجب ذلك درهما فتأمل فمما قاله أولى (قوله إذ يلزمه) على الخبرية قديم مع بناء على انه خبر عن نفسهما لجواز انه خبر المجموع (قوله في المتن قبل تفسير الألف بغير الدراهم) بخلاف الف واربعة دنائير أو ثلاثة اثنان او باب فان لكل دنائير أو ثياب ذكره في الروض وكالدنائير الدراهم (قوله وجب الكل فضة) لكن ينبغي ان لا يجب كون الألف دراهم (قوله ولو قال الف درهمين او الف درهم بالاضافة فواضح الخ) قال في الروض أو ألف درهم منونين مرفوعين

رفعهما ونونهما اونون
 الاول فقط فله تفسير الالف
 بما لا تنقص قيمته عن درهم
 فكانه قال الف بما قيمة
 الالف منه درهم (ولو قال
 خمسة وعشرون درهما) او
 الف ومائة وخمسة وعشرون
 درهما (فالجميع درهم على
 الصحيح) لان لفظ الدرهم لما
 لم يجب به عدد زائدة تحض
 لتفسير الكل ولان التمييز
 كالوصف وهو يعود للكل
 كما مر وفي نحو خمسة عشر
 درهما يجب الكل درهم
 جزما وقضية التعليل انه لو
 رفع الدرهم او جره لم يكن
 كذلك نعم بحث انه كما ذكر
 في الف درهم منونين
 مرفوعين فيلزمه ما عدده
 العدد المذكور وقيمته درهم
 وعن ابن الوردي انه يلزمه
 في اثني عشر درهما سدسا
 اى ولائية له سبعة دراهم
 لانها تميزان لكل من
 الاثني عشر فيكون كل ميزا
 لنصف الاثني عشر المبهمة
 حذرا من الترجيح من غير
 مرجح ونصفها درهم ستة
 واسداسا درهم او درهما
 وربعا فسبعة ونصف او
 وثلاثا فثمانية او ونصفا
 فتسعة لظير ما تقرر من
 ان نصف المبهم بعد ذلك
 السكسر فان قال اردت ان
 جملة ذلك العدد

الالف من الدرهم في كل منهما اه ع ش عبارة قسم قوله فواضح ينبغي ان مراده لزوم ما عدده الف وقيمته
 درهم في الصورة الاولى والف درهم في الثانية فليراجع ثم رايت عبارة شرح الروض المارة مصرحة بما قلناه
 في الاولى ان صورت برفع الالف منونا ونصب درهما فان صورت برفع الالف بلاثنيون ونصب درهما فهي
 كالثانية كما يستفاد من عبارة شرح الروض المارة ولعل هذا مراد عبارة الشارح فيرجع قوله بالاضافة
 للصورتين لان ترك تنوين الالف ولو مع نصب الدرهم يدل على اضافته اه (قوله اونون الاول فقط) اى رفع
 الالف منونا ورفع الدرهم بلاثنيون قال ع ش اى وسكن الدرهم او رفعه او جره بلاثنيون اه (قوله او الف
 ومائة) او الف ونصف درهم والظاهر كما افاده الشيخ اه في شرح الروض انه لو رفع الدرهم او نصبه في الاخيرة
 كان الحكم كذلك ولا يضر فيه اللحن وانه لو رفعه او نصبه فيها لسكن مع تنوين نصف او رفعه او خفضه في بقية
 الصور لزوم ما عدده العدد المذكور وقيمته درهم اخذنا ما مر في الف ودرهم منونين مرفوعين نهاية ومعنى
 (قوله كما مر) اى انفا في شرح وجب درهما (قوله يجب الكل درهم الخ) لانها اسمان جعلتا اسما واحدا
 فالدرهم تفسير له اهم معنى (قوله وقضية التعليل) اى الثانى وهو ان التمييز كالوصف الخ (انه لو رفع الدرهم او
 جره لم يكن كذلك) اى لم يكن الكل درهم لانه حينئذ لا يكون وصفا فلا يعود للكل واما التعليل الاول فقصيته
 عدم الفرق بين النصب وغيره بل هو غير كاف في التعليل اذ لا تلازم بين عدم وجوب عدد زائدة بدرهما ونصف
 لتفسير الكل اه مصطفى الجوى اقول ولهذا اقتصر النهاية والمعنى على التعليل الثانى (قوله نعم بحث الخ)
 اعتمدته النهاية والمعنى (قوله انه) اى حكم ما لو رفع الدرهم او جره (كما ذكر الخ) اى كالحكم الذى ذكر الخ
 (قوله وعن ابن الوردي) الى قوله واثنى عشر سدسا في النهاية الا قوله اى ولائية له (قوله لانها) اى الدرهم
 والسدس (قوله لكل من الاثني عشر) الوجه حذف لفظ من اه رشيدى (قوله فيكون كل) اى من الدرهم
 والسدس (قوله درهم ستة) الاول بالنصب حال من النصف المضاف والثانى خبر للنصف (قوله واسداسا
 درهم) عطف على درهم ستة (قوله او درهما وربعا فسبعة الخ) عطف على قوله درهما وسدسا سبعة دراهم
 فكان حقه حذف الفاء (قوله او وثلاثا الخ) عطف على وربعا الخ وكذلك قوله او ونصفا الخ عطف عليه (قوله
 لظير ما تقرر) اى بقوله لانها تميزان لكل من الاثني عشر فيكون كل ميزا لنصف الاثني عشر الخ (قوله ان
 جملة ذلك الخ) عبارة النهاية فان اردت وسدس درهم صدق بيمينه لاحتماله وكذلك الباقي قال الوالد رحمه الله
 تعالى وما حكى عنه اى ابن الوردي غير بعيد بل هو جار على القواعد وليكن الاصح ان السكسر في هذه المسئلة
 وجب ما عدده الف وقيمته درهم اه قال في شرحه والظاهر انه لو نصبهما او خفضهما منونين او رفع الالف
 منونا ونصب الدرهم او خفضه او سكنه كان الحكم كذلك وانه لو رفع الالف او نصبه او خفضه او سكنه لزمه
 الف درهم ولو سكن الالف واثني عشر درهم بالاحوال المذكورة احتمل الامرين وهو الى الاول اقرب اه ثم
 ذكر في الروض انه يجب في اقراره بمائة عدد من الدراهم العدد فقط اى دون الوزن قال في شرحه قال
 الاسنوى وقد تقدم ان اقل العددين اثنان والقياس ازوم ماثنى درهم ناقصة ان كان عددا مجرورا بالاضافة
 وكذلك ان كان منصوبا لانه تفسير للمائة الخ ما حكاه عنه وقره وقوله وكذلك ان كان منصوبا بان كان مع عدم
 تنوين مائة فواضح وان كان مع تنوينها خالف قوله السابق او رفع الالف منونا ونصب الدرهم اذ قياسه هنا
 لزوم ما عدده مائة وقيمته درهما فليتامل اه (قوله بالاضافة) كمن المراد فيهما بدليل المنقول عن شرح
 الروض (قوله فواضح) ينبغي ان مراده لزوم ما عدده الف وقيمته درهم في الصورة الاولى والف درهم
 في الثانية فليراجع ثم رايت عبارة شرح الروض المارة مصرحة بما قلناه في الاولى ان صورت برفع الالف
 منونا ونصب درهما فان صورت برفع الالف بلاثنيون ونصب درهما فهي كالثانية كما يستفاد ذلك من
 عبارة شرح الروض المارة ولعل هذا مراد عبارة الشارح فيرجع قوله بالاضافة للصورتين لان ترك تنوين
 الف ولو مع نصب الدرهم يدل على اضافته (نعم بحث انه) اى لو رفع الخ ع ش (قوله وعن ابن الوردي) انه
 يلزمه الخ في العباب ما نصه فرع قال له على اثنا عشر درهما واثنيون برفع الدناق او جره لزوماه ان نصه فقبل يلزمه

ونحوها من الدرهم فيلزمه في الاولى اثنا عشر درهما وسدس درهم وفي الثانية اثنا عشر درهما وربيع درهم وفي الثالثة اثنا عشر درهما وثالث درهم وفي الرابعة اثنا عشر درهما ونصف درهم ومعلوم انه في قوله اثنا عشر درهما وسدس الا حن وهو لا يمنع الحكم هذا ان لم يكن نحوها فان كان كذلك لزمه اربعة عشر درهما اما لو قال اثنا عشر درهما وسدس بالرفع او سدس بالجر فلان ازا عن لزوم اثني عشر درهما وزيادة سدس اه وفي سم بعد ان نقل قوله لم قال الوالد الى ومعلوم مانصه فليتأمل توجه ذلك والظاهر انه يجري ذلك في حالة جر السدس وسكونه فليراجع ثم رايت في الدميري مانصه تنبيهه قال له على اثنا عشر درهما وسدس بالرفع او وسدس بالخفض لزمه اثنا عشر درهما وزيادة سدس واما اذا قال وسدسا بالنصب فالاصح كذلك

ولا يضره اللحن ان لم يكن نحوها وان كان نحوها لزمه اربعة عشر درهما كانه قال اثنا عشر درهما واثني عشر سدسا ثم حكى ما قاله ابن الوردى عن بعض الفقهاء ثم حكى عن المتولى انه يقبل تفسيره بسبعة دراهم وخمسة اسداس درهم والظاهر ان ما قاله او لا هو مستند شيخنا الشهاب الرملي فيما قاله فيكون قائلا بما صححه الدميري من التفصيل بين النحوى وغيره عند النصب اه وقوله ثم حكى عن المتولى الخ يتأمل وجهه (قوله يساوى درهم الخ) اى على ان درهما وسدسا خبر عن ضمير اثني عشر او بدل او بيان للاثني عشر وقد غلط عن الرفع الى النصب (قوله او اثني عشر سدسا) اى او قال اردت اثني عشر سدسا وغلطت في قولى درهما اه كرى (قوله كذا قيل) راجع الى قوله او اثني عشر سدسا الخ (قوله مما تقرر) اى من التعليل بقوله لانهما تميزان لكل من الاثني عشر الخ (قوله ويؤخذ من تعليله الخ) يتأمل وجه هذا الاخذ وقضية ما صححه الدميري في غير النحوى في الاثني عشر ان اللازم هنا ثلاث عشر درهما وسدس درهم اه (قوله جميعه) تاكيد لاسم ان وقوله دراهم حال منه وقوله كذا خبر ان وقوله واسدسا كذا عطف على دراهم كذا قول المتن (دراهم البلد) اى او

ثانية دراهم الادانقا لاحتمال انه عطف ومفسر لا يقتضى فوق اثني عشر وتقديره اثنا عشر من القسمين فيجعل خمسة من العدد واثني وسبعة منه دراهم وقبل يلزمه سبعة دراهم تنزيلا للتفسير على المناصفة فيكون ستة دراهم وستة واثني وهى درهم وقيل يلزمه درهما ونصف وثالث لا تقسام المفسر الى الجنتين فيقنع بدرهم وللباقى واثني اه وقوله فقيل يلزمه ثمانية دراهم الادانقا وجهه ان غاية ما يطلق عليه اسم الدواقي خمسة واذ اذا فهدو درهم فالتعبير بالدواقي قرينة انه اراد ما دون الدرهم اذ لو اراد ما يبلغ درهما اخبر عنه بدرهم اذ لا وجه للعُدول حينئذ وقوله فيقنع بدرهم كان وجهه الاخذ بالاقل ولا يخفى ان ما قاله ابن الوردى في مسئلته يوافق الوجه الثانى في هذه المسئلة دون ما قبله وما بعده وقد قال شيخنا الشهاب الرملي ان ما قاله ابن الوردى هو الاقرب الجارى على القواعد قال لكن الاصح ان السكسر من الدرهم فيلزمه في مثاله اثنا عشر درهما وسدس درهم وعلى هذا القياس اه كذا نقله عنه مر فليتأمل توجه ذلك والظاهر انه يجري ذلك في حالة جر السدس وسكونه فليراجع ثم رايت في الدميري مانصه (تنبيه) قال له على اثنا عشر درهما وسدس بالرفع او وسدس بالخفض لزمه اثنا عشر درهما وزيادة سدس واما اذا قال وسدسا بالنصب فالاصح كذلك ولا يضره اللحن ان لم يكن نحوها وان كان نحوها لزمه اربعة عشر درهما كانه قال اثنا عشر درهما واثنا عشر سدسا اه ثم حكى ما قاله ابن الوردى عن بعض الفقهاء ثم حكى عن المتولى انه يقبل تفسيره بسبعة دراهم وخمسة اسداس درهم والظاهر ان ما قاله او لا هو مستند شيخنا الشهاب الرملي فيما قاله وانه وقع خلل في النقل عنه فيكون قائلا بما صححه الدميري من التفصيل بين النحوى وغيره عند النصب ثم رايت في شرح مر عنه ما حاصله ذلك ولا يرد على ما قاله في النحوى ان اللفظ لا يحتمل لان هذا النوع لان التمييز يتعلق بجميع افراد ما سبق فاذا كان التمييز معطوفا ومعطوفا عليه كان ميمزا لكل فرد من افراد ما سبق كالو ميزت المفرد بمعطوف ومعطوف عليه نحو له على شئ درهما ونصفا فانه يلزم درهم ونصف لتفسير الشئ بهما (قوله ويؤخذ من تعليله الخ) يتأمل وجه هذا الاخذ وقضية ما صححه الدميري في غير النحوى في الاثني عشر ان اللازم هنا ثلاثة عشر درهما وسدس درهم (قوله يلزمه خمسة عشر وسدس) هو في النحوى لا اشكال فيه على قياس ما مر عن

يساوى درهما وسدس درهم صدق بيمينته لاحتماله وكذا الباقي او اثني عشر سدسا صدق بالاولى لانه غلط على نفسه مع احتمال لفظه له كذا قيل وفي تعليقه نظر بل لا يحتمله لفظه بوجه فالذى يتجه انه كالمو اطلق فتلزمه السبعة لما علم مما تقرر انها مدلول اللفظ مالم يصرف عنه لمعنى يحتمله ويؤخذ من تعليله للاثني عشر بما ذكر انه فيما عداها من المركب المزجى كثلثة عشر درهما وسدسا يلزمه خمسة عشر وسدس لان المركب هنا فى حكم المفرد وقدميزه بانه جميعه دراهم كذا واسدسا كذا فلزمه ما ذكر (ولو قال الدراهم التى اقررت بها ناقصة الوزن فان كانت دراهم البلد) الذى اقربه (تامة الوزن)

بان كان كل منها ستة دوانق (فالصحيح قبوله إن ذكره متصلا) بالاقرار لانه في المعنى (٣٨٣) بمثابة الاستثناء. وحيث يذرجع

لتفسيره في قدر الناقص
فان تعذربا نه نزل على اقل
الدرهم (ومنه ان اصله
عن الاقرار) وكذبه المقرله
فيلزمه درهم تامة لان
اللفظ وعرف البلد عنعان
ما يقوله (وإن كانت) درهم
البلد (ناقصة قبل) قوله (ان
وصله) بالاقرار لان
اللفظ أى من حيث الاتصال
والعرف يصدقانه (وكذا
ان اصله) عنه (في النص)
عملا يعرف البلد كما في
المعاملة ويجرى ذلك على
الاجوه في بلد زاد وزنهم
على درهم الاسلام فاذا
قال اردته قبل ان وصله
لا ان فصله (والتفسير
بالمغشوشة كهب بالناقصة)
فان الدرهم عند الاطلاق
محول على الفضة الخالصة
وما فيها من النش بنقصها
فكانت كالناقصة في تفصيلها
المذكور وبحث جمع قبول
التفسير بالفوس وان فصل
في بلد تعاملون بها فيه ولا
يعرفون غيرها ولو تعذرت
مراجعتها حمل على درهم
البلد الغالبة على المنقول
المعتمد ويجرى ذلك في
الكيل مثلا كما هو ظاهر فلو
اقر له بارد بر وبمحل
الاقرار مكيال مختلفة ولا
غالب فيها تعين اقلها مالم
يختص المقربه بمكيال منها
فيحمل عليه لاعلي غيره

القرية اه نهاية (قوله بان كان كل) الى قوله وبه يعلم ان الاشرفي في النهاية لا قوله الانقص منه لان
وصله وكذا في المعنى لا قوله ولو تعذرت الى ولو فسر الدرهم (قوله ويجرى ذلك) اى الخلاف المتقدم بقول
المصنف فالصحيح قبوله الخ (قوله على درهم الاسلام) ووزنه بالحب خمسون شعيرة وخمسا شعيرة وبالذوات
ست وكل دانت ثمان حبات وخمسا حبة اه عرش (قوله فاذا قال اردته) اى درهم الاسلام وفي هذا
الكلام إشارة إلى الحمل عند الاطلاق على درهم البلد الزائدة على درهم الاسلام اه سم وفي النهاية
والمعنى هنا مثل ما في الشرح لكنهما قالوا حين الدخول في قول المصنف السابق ولو قال الدرهم التي الخ
مانصه والمعتبر في الدرهم المقر بها درهم الاسلام وإن كان درهم البلدا كثر وزانها مالم يفسره المقر
بما يقبل تفسيره فعلى هذا لوقال الخ اه فككتب الرشيدى على الاول مانصه قوله مر ويجرى ذلك
على الاوجه الخ هذا يتأني ما قدمه آتفان حمل الدرهم في الاقرار على درهم الاسلام مالم يفسره بغيرها
بما يحتمل وعذره انه خلاف في هذا المتقدم انما الشهاب ابن حجر فان ذلك يختار انه عند الاطلاق
يحمل على درهم البلد الغالب ثم تبعه في جميع ما يأتي مما يتعلق بالمسئلة فوقع في التنازع في مواضع انتهى
(قوله وبحث جمع الخ) عبارة النهاية والمعنى نعم لو غلب التعامل بها اى الفوس ببلد بحيث هجر التعامل
بالفضة واما توخذ وضاع الفوس كالديار المصرية في هذه الازمان فالوجه كما يحتمل به بعض المتأخرين
القبول وان كان منفصلا انتهى قال عرش قوله مر كالديار المصرية الخ اى في زمنه إذ ذلك واما في زماننا
فلا يقبل منه التفسير بها لانها لا يتعامل بها الان الا في المحقرات انتهى (قوله ولو تعذرت مراجعتها الخ) اى
كما هو صريح شرح الروض فيما إذا كانت درهم البلد ناقصة او مغشوشة ولم يفسر الدرهم التي اقر بها فيها
وتعذرت مراجعتها اه سم (قوله حمل على درهم البلد الغالبة) قال الاذرى كافي المعاملات ولانه المتعين
قال في شرح الروض وقضية التوجيه الاول انه لو كانت درهم البلدا كبر من درهم الاسلام كان الحكم كذلك
وقضية الثاني خلافه اه وقضية كلام الشارح انها عند الاطلاق محولة على درهم البلد وان كانت ناقصة او
مغشوشة لكن المتبادر من قول المصنف ولو قال الدرهم التي اقرت بها الخ خلافه اه سم (قوله ويجرى
ذلك الخ) يعنى الحمل على الغالب عند الاطلاق اه رشيدى (قوله فلو اقر له الخ) كانه ليس تفصيلا لما قبله
فتامله اه سم (قوله الانقص منه) الا ان وصله) عبارة النهاية ويحكم عليه بذلك ولو قال اردت غيرها اه
(قوله وفي العقود يحمل) اى يحمل لإطلاق نحو الارادى في العقود (قوله يحمل على الغالب المختص الخ) فان
لم يكن غالب فلا بد من التعيين ولا لم يصح العقد اه سم (قوله كالنقد) كحمل لإطلاق النقد في العقود على
الغالب (قوله في قدر كيل) اى وقيمتها ايضا اه عرش (قوله الدرهم) اى التي اقر بها (قوله او بنس ردى.)
ظاهره ولو انقص قيمة اه سم (قوله قبل مطلقا) اى فصله او وصله كانت درهم البلد كذلك او لا اه عرش
عبارة المعنى ولو فسر هاجن من الفضة ردى او بدرهم سكتها غير جارية في ذلك المحل قبل تفسيره ولو منفصلا

الدميرى (قوله فاذا قال اردته) اى درهم الاسلام وفي هذا الكلام إشارة إلى الحمل عند الاطلاق على درهم
البلد الزائدة على درهم الاسلام (قوله ولو تعذرت مراجعتها حمل الخ) اى كما هو صريح شرح الروض فيما
إذا كانت درهم البلد ناقصة او مغشوشة بان لم يفسر الدرهم التي اقر بها فيها وتعدرت مراجعتها (حمل
على درهم البلد الغالبة) قاله الاذرى قال في المعاملات ولانه المتعين قال في شرح الروض وقضية التوجيه
الاول انه لو كانت درهم البلدا كبر من درهم الاسلام كان الحكم كذلك وقضية الثاني خلافه اه وقضية
كلام الشارح عند الاطلاق محولة على درهم البلد وان كانت ناقصة او مغشوشة لكن المتبادر من قول
المصنف ولو قال الدرهم التي اقرت بها الخ خلافه (قوله فلو اقر له الخ) كانه ليس تفصيلا لما قبله فتامله
(قوله يحمل على الغالب المختص من تلك المسكيبيل) فان لم يكن غالب فلا بد من التعيين والالم يصح العقد
(قوله او بنس ردى) ظاهره ولو انقص قيمة

الانقص منه الان وصله وفي العقود يحمل على الغالب المختص من تلك المكيال كالنقد مالم يختلفا في تعيين غيره فانها حينئذ يتبعان
ويصدق الغاصب والمنلف بيمينته في قدر كيل ما غصبه او تلفه ولو فسر الدرهم بغير سكة البلد او بنس ردى قبل مطلقا وفارق الناقص

كما لو قال له علي ثوب ثم فسر به جنس ردىء أو بما لا يعتاد أهل البلد لبسه اه (قوله بان فيه) أى فى التفسير بالناقص (قوله هنا) أى فى التفسير بغير سكة البلد أو بجنس ردىء (قوله وإنما انعقد البيع بنقد البلد) عبارة النهائية والغنى وبخلاف البيع حيث يحمل على سكة البلد لان اخ اه (قوله والافرار اخبار بحق سابق) أى يحتمل ثبوته بمعاملة فى غير ذلك المحل نهاية ومعنى (قوله وبه) أى بالتعليل (قوله ان الاشرى فى الخ) عبارة سم والنهاية أفتى شيخنا الشهاب الرملى بانه لو اقر باشرى كان مجملا لانه يطلق على الذهب وعلى قدر معلوم من الفضة فيقبل تفسيره بكل منهما متصلا ومتفصلا ويؤيده ان اطلاقه على الذهب ليس عرف الشرع بل هو عرف حادث ولم يختص فيه به بل اطلق على القدر المذكور من الفضة فوجب قبول التفسير به مطلقا ولا يرد عليه ما قاله الشارح لانه أى الشهاب الرملى يمنع انه موضوع للذهب اصالة فليتامل والحاصل انه لا يسلم انه من عرف الشرع ولا انه اصالة للذهب فكان مجملا فوجب قبول التفسير بالفضة مطلقا اه اقول وفى وجوب القبول فيما اذا فقد اطلاقه على الفضة فى محل الافرار وزمنه بالسكية كزماننا نظر ظاهر (قوله هنا) أى فى الافرار و (قوله ثم) أى فى المعاملة (قوله لما تقرر) أى للتعليل المذكور (قوله وفارق بعثك من هذا الجدار الخ) قال فى شرح الروض وذكر الجدار مثال فالشجرة كذلك بل ولو قال من هذا الدرهم الى هذا الدرهم فكذلك فيما يظهر لان القصد التجديد لا التعديد اه وقوله فكذلك الخ هذا ممنوع بالفرق المذكور شرح مر أى والخطيب اه سم قال الرشيدى قوله من هذا الدرهم الخ أى بان كان معينا بدليل الاشارة والتنظير فليراجع اه (قوله ايضا) أى كالمتهنى (قوله بان هذا) أى المبدأ فى مسألة الجدار (قوله من غير الجنس) أى جنس المقر به الذى هو الساحة (قوله بخلاف الاول) أى المبدأ فى مسألة الدرهم (قوله وقضيته) أى الفرق (قوله فى الارض) أى فى الافرار بها (قوله وبفرق بان هذا من المساحات الخ) او يقال المبدأ فى مسألة الدرهم منضبط بخلافه فى مسألة الارض فان دخول جميع ما بقى من الارض بعيد بنا فيه التجديد والبعض مبهم فتعذر ثم رايت الحشى نظرى فى فرق الشارح فقال قوله وبفرق الخ يتناول فيه انتهى سيد عمر (قوله بان هذا) أى المقر به فى مسألة الارض (قوله فانه ليس كذلك الخ) أى ليس المبدأ فى مسألة الدرهم غير محتاج اليه بل هو محتاج اليه لانه مبدأ الالتزام بقوله وما بعده الخ من عطف السبب (قوله ولو قال ما بين درهم الى المثنى

(قوله وبه يعلم ان الاشرى اذا اطلق ينصرف هنا للذهب الخ) أفتى شيخنا الشهاب الرملى بانه لو اقر باشرى فى كان مجملا لانه يطلق على الذهب وعلى قدر معلوم من الفضة فيقبل تفسيره بكل منهما متصلا ومتفصلا ويؤيده ان اطلاقه على الذهب ليس عرف الشرع بل هو عرف حادث ولم يختص فيه بل اطلق على القدر المذكور من الفضة ايضا فوجب قبول التفسير به مطلقا ولا يرد عليه ما قاله الشارح لانه يمنع انه موضوع للذهب اصالة فليتامل والحاصل انه لا يسلم انه من عرف الشرع ولا انه اصالة فى الذهب بل هو عرف حادث مشترك فكان مجملا ووجب قبول التفسير بالفضة مطلقا ثم رايت الشارح اعاد المسئلة فيما يأتى بالبسط والبحث فيه بحالة تامل ويقع فى لفظ العامة التعبير بالدوكلات والافرنى وينبغى انه كالاشرفى فيكون مجملا بين دينار الذهب والقدر من الفضة وهو عشرة انصاف وكذا ينبغى ان الفضة الانصاف فى الديار المصرية فى هذه الازمان يحمل بين الفضة والفلوس لا يطلق ذلك عندهم على الفلوس وعلى الفضة نعم قد تقوم قرينة على ارادة احدهما فيعمل بها وان نحو ثلاثة اواربعة نقرة مختصة بالفلوس لانها لا تطلق فى العرف الا عليها وحيث اقر بمجمل وتعذر استفساره لنحو موته لزم الاقل ولو عبر بنحو ثلاثة هاهنا من غير تقييد فينبغى حمله على الذهب الكبير لانه لا يرد عر فانه العامة لا ذلك بخلاف غير كالسليمى والمغرنى ونحوهما ولو عبر بالدينار فلا يبعد شموله للمثقال والدينار الكبير اما المثلقال فلانه عرف الشرع اما الدينار الكبير فلغلبة استعماله فيه والله اعلم مر (قوله وفارق بعثك من هذا الجدار الى هذا الجدار الخ) قال فى شرح الروض وذكر الجدار مثال فالشجرة كذلك بل ولو قال من هذا الدرهم الى هذا الدرهم فكذلك فيما يظهر لان القصد التجديد لا التعديد اه وقوله فكذلك هذا ممنوع بالفرق المذكور وشرح مر (قوله وبفرق

بان فيه رفع بعض ما اقر به بخلافه هنا وإنما انعقد البيع بنقد البلد لان الغالب فى المعاملة قصد ما يروج فى البلد والافرار اخبار بحق سابق وبه يعلم ان الاشرى اذا اطلق ينصرف هنا للذهب ولا يعتبر فيه عرف البلد لما مر فى البيع انه موضوع للذهب اصالة فلم يؤثر فيه العرف هنا وان اثر فيه ثم لما تقرر وباقى قريبا لذلك مزيد (ولو قال له) (على من درهم الى عشرة لزمه تسعة فى الاصح) كما مر فى الضمان بتوجيهه وفارق بعثك من هذا الجدار الى هذا الجدار فانه لا يدخل المبدأ ايضا بان هذا من غير الجنس بخلاف الاول وقضيته انه لو قال فى الارض من هذا الموضع الى هذا الموضع دخل المبدأ لانه من الجنس والظاهر خلافه وبفرق بان هذا من المساحات الحسية وهى لا تشمل شيئا من حدودها لاستقلالها بايراد العقد عليها من غير محوج الى دخول حدودها بخلاف المبدأ هنا فانه ليس كذلك وما بعده مترتب عليه فيلزم دخوله ولو قال ما بين درهم وعشرة

أولاً عشرة لومة ثمانية قال شارح والحكم هنا وفي الطلاق واليمين والنذر والوصية واحد اه وما ذكره في الطلاق غلط صريح والذي في أصل الروضة أنه لو قال أنت طالق من واحدة إلى ثلاث طالقت ثلاثاً وفرقوا بينه وبين (٣٨٥) المذكورات بأن عدده محصور فالظاهر قصد

استيفائه بخلاف غيره (وان قال) له (على درهم في عشرة) او درهم في دينار (فان اراد المعية لومه احد عشر) أو الدرهم والدينار لان في تاني بمعنى مع كادخلوا في اسم اي معهم واستشكله الاسنوي وغيره بشيئين أحدهما جزءهم في درهم مع درهم بانه يلزمه درهم لاحتمال ان يريد مع درهم لي فعنيته اولى واجاب البلقيني بأن فرض ما ذكر انه لم يرد الطرف بل المعية فوجب احد عشر وفرض درهم مع درهم انه اطلق وهو محتمل الطرف أي مع درهم لي فلم يجب إلا الواحد فالمستلтан على حد سواء وفيه تكلف بتأنيده ظاهر كلامهم في الثاني أنه يلزمه الدرهم مطلقاً أي ما يلزم مع درهم يلزمه كما هو ظاهر واجاب غيره بان نية المعية تجعل في عشرة بمعنى عشرة بدليل تقديرهم جاء زيد وعمر وجمع عمر وبخلاف لفظة مع فان غايتها المصاحبة وهي تصدق بمصاحبة الدرهم وفيه نظر وتكلف وليست الواو بمعنى مع بل تحتملها وغيرها وقد يجب بأن مع درهم صريح في المصاحبة الصادقة بدرهمه ولغيره فليس فيها تصريح بلزوم الدرهم الثاني بل ولا

في المعنى (قوله أو إلى عشرة) أي أو قال ما بين درهم إلى عشرة (قوله والحكم) أي حكم من درهم إلى عشرة اه معنى (قوله هنا) أي في الاقرار (قوله والوصية) أي والابراءه معنى (قوله واحد) وهو دخول الطرف الاول دون الاخير اه معنى (قوله من واحدة الخ) او من واحدة إلى اثنين طالقت طلقتين مر اه سم (قوله او درهم في دينار) إلى الفصل في النهاية إلا قوله فعنيته إلى فلم يجب وقوله في الاول وقوله في الثاني قول المتن (فان اراد المعية) أي بان قال اردت مع عشرة درهم اه معنى وباتى عن السبكي ما يوافقه وإن لم يرتض به الشارح (قوله أو الدرهم والدينار) راجع إلى قوله أو درهم في دينار (قوله واستشكله) أي ما في المتن من لزوم احد عشر درهماً فيما ذكر (قوله فعنيته) أي نية مع (قوله فرض ما ذكر) أي ما في المتن (قوله اطلق) أي لم يرد المعية (قوله فالمستلتان على حد سواء) أي لعند الاطلاق يلزم لهما المرفوع قطوعاً وعند إدارة المعية يلزم فيهما المجرور ايضاً (قوله وفيه تكلف) أي في جواب البلقيني (قوله انه يلزمه الخ) بيان الظاهر كلامهم (قوله واجاب غيره) أي غير البلقيني (قوله بان نية المعية الخ) عبارة المعنى بان تصد المعية في قوله درهم في عشرة بمثابة حرف العطف والتقدير له درهم وعشرة وقوله ظالمية مرادف لحرف العطف بدليل تقديرهم في جاء زيد وعمر وبقولهم مع عمر وبخلاف قوله له على درهم مع درهم فان مع فيه لمجرد المصاحبة والمصاحبة تصدق بمصاحبة درهم بدرهم غير هو لا يقدر فيها عطف بالواو اه (قوله وليست الواو الخ) أي في جاء زيد وعمر و (قوله وقد يجب) أي عن اصل الاشكال (قوله بان مع درهم صريح الخ) اقول ما المانع من انهم ارادوا ابارادة المعية إرادة مع عشرة من الدرهم اه وحيث نذير دفع هذا الاشكال والاشكال الاتي ثم رايته فيما يأتي نقل الجواب بذلك عن السبكي فله الحمد اه سم (قوله له) أي المقر له (قوله ولغيره) أي وبدرهم لغير المقر له (قوله فنية مع بها) أي نية المعية بقية عشرة (قوله قرينة ظاهرة الخ) لا سلم كونها قرينة فضلاً عن كونها ظاهرة لان في تحتمل معاني معنى مع والحساب والظرفية فارادة معنى مع بها احترام عن إرادة بقية المعاني التي لها فكيف يقال ان نية مع قرينة على عدم إرادة معنى مع وكيف يقال لا نهير ادفعها وهي اعم منه المتبين فقد ظهر بهذا منع الملازمة التي ادعاها في الحاصل بقوله إذ لو لا الخ وذلك لان استعمال في معنى مع ليس من باب إخراجها عن مدلولها الصريح بل من باب تخصيص اللفظ بأحد محتملاته الذي لا يقتضي معنى الضم في لزوم لان معنى مع لا يقتضي ذلك وقوله تفيد معنى زائد على الظرفية يقال عليه معنى مع مقابل المعنى الظرفية ولا يقتضي زيادة على مجرد المصاحبة فتأمل بلطف اه سم اقول وقوله لا نسلم الخ لا مجال لعدم تسام ذلك بعد تسلم ما قبله المفرع عليه ذلك وقوله لان في تحتمل معاني الخ ظاهره على سبيل المساواة وهو ظاهر المنع وقوله وكيف يقال لا نهير ادفعها جوابه ان مراد الشارح بقوله ذلك المساواة في المفاد لا الترادف الاصولي وقوله ليس من باب إخراجها عن مدلولها الصريح الخ ظاهر المانع كما هو صريح المعنى عبارته وبأضافته قوله درهم مع درهم صريح في المعية ودرهم في عشرة صريح في الظرفية فاذا نوى بالثانية المعية لومه الجميع عملاً

بأن هذا الخ يتأمل فيه (قوله من واحدة إلى ثلاث طالقت ثلاثاً) أو من واحدة إلى اثنين طالقت طلقتين مر (قوله وقد يجب بان مع درهم صريح الخ) اقول ما المانع من انهم ارادوا ابارادة المعية إرادة مع عشرة من الدرهم اه وحيث نذير دفع هذا الاشكال والاشكال الاتي ثم رايته فيما يأتي نقل الجواب بذلك عن السبكي فله الحمد (قوله فنية مع بها قرينة ظاهرة الخ) لا سلم كونها قرينة فضلاً عن كونها ظاهرة لان في تحتمل معاني معنى مع والحساب والظرفية فارادة معنى مع بها احترام عن إرادة بقية المعاني التي لها فكيف يقال ان نية مع قرينة على عدم إرادة معنى مع وكيف يقال لا نهير ادفعها وهي اعم منه المتبين وقد ظهر بهذا معنى الملازمة التي ادعاها في الحاصل بقوله إذ لو لا الخ وذلك لان استعمال في معنى مع ليس من باب إخراجها عن مدلولها الصريح بل من باب تخصيص اللفظ بأحد محتملاته الذي لا يقتضي معنى الضم في لزوم لان معنى مع لا يقتضي ذلك

لانه يراد بها بل ضم العشرة الى الدرهم فوجب الاحد عشر والحاصل أن الدرهم لازم فيه ما والدرهم الثاني في مع درهم لم تقم قرينة على لزومه والعشرة قامت قرينة على لزومها اذ لو لان نية المعية تنفيد معنى زائد اعلى الظرفية التي هي صريح اللفظ لما اخرجه عن مدلوله الصريح الى غيره فتأمله ثانيهما ينبغي ان العشرة مبهمة (٣٨٦) في الف ودرهم بالاولى واجاب الزركشي بان العطف في هذه يقتضي مغايرة الالف

للدراهم فثبتت على ايهامها بخلافه في درهم في عشرة واجاب غيره بان العشرة هنا عطفت تقديرًا على مبن فتخصصت به اذا اصل مزاركة المعطوف للمعطوف عليه ومن ثم عطف المبين على الالف فلم يخصها وفيه نظر اذ قضيته ان في الف درهم وعشرة تكون العشرة دراهم وكلامهم باياه فالذي يتجه الفرق بان في الظرفية المقترنة بنية المعية اشعارا بالتجانس والاتحاد لا اجتماع امرين كل منهما مقرب لذلك بخلاف الف درهم فان فيه مجرد العطف وهو لا يقتضي بمفرده صرف المعطوف عليه عن ايهامه الذي هو مدلول لفظه ثم زابت السبكي اجاب بان المراد بنية مع بذلك انه اراد مع عشرة دراهم له وجرى عليه غير واحد وعليه فلا يرد شيء من الاشكالين ولا يحتاج لشيء من تلك الاجوبة وهو ظاهر لولا ان ظاهر كلامهم او صريحه انه لم يرد الا مجرد معنى مع عشرة فعليه يرد الاشكالان ويحتاج الى الجواب عنهما بما ذكر (او) اراد (الحساب) وعرفه (فشرة) لانه موجه

ينته ومع ارادته المعية لم يصح تقدير المعية بالمصاحبة لدرهم اخر لان فيه تسخير المجاز وهو ممتنع وايضا امتنع ذلك لان المعية مستفادة لا من اللفظ بل من نيته فلو قدر معه مجاز الاضمار لكسر المجاز واما قوله درهم مع درهم آخر فهو ظاهر في المعية المطلقة فاذا اطلق لم يلزمه الا درهم اه (قوله لانه) اي ما يراد به درهم وهو المصاحبة الصادقة بعشرة له ولغيره (قوله يراد بها) اي الظرفية (قوله بل ضم العشرة) اي بل اراد ضم الخ اه ع ش (قوله ثانيهما) اي ثاني السبكيين (قوله مغايرة الالف للدرهم) في اصله للدراهم اه سيد عمر (قوله بخلافه) اي الامر (قوله عطفت تقديرًا) اي لما تقدم ان نية المعية تجعل في عشرة بمعنى وعشرة (قوله لا اجتماع امرين الخ) وهما الظرفية والمعية (قوله مدلول لفظه) اي لفظه المعطوف عليه اه كردى (قوله رايت السبكي الخ) الوجه التعويل على جواب السبكي لظهور المعنى عليه وكلامهم لا ينافيه بل قواعدهم تقتضيه قطعًا ودعوى ان كلامهم صريح في خلافه غير صحيح قطعًا وانه ظاهر في خلافه لا اثر له بل كلامهم مع ملاحظة المعنى وقواعدهم لا يكون الا ظاهر افيه فاحسن التامل سم على حج اه رشيدى (قوله اجاب بان المراد الخ) تقدم عن المعنى ما يوافقه (قوله بذلك) اي بنى عشرة (قوله او صريحه) ممنوع قطعًا اه سم (قوله الاجر بمعنى مع عشرة) وهو المصاحبة الصادقة بعشرة له ولغيره (قوله في الاول الخ) الوجه اسقاط في الاول وفي الثاني اذ الاول هنا ولا ثاني فتأمل اه سم عبارة النهاية والمغنى والابان لم يرد المعية ولا الحساب بان اطلق او اراد الظرف فدرهم لانه المتيقن اه ومعلوم ان مراد الشارح بالاول قول المصنف فان اراد المعية والثاني قوله او الحساب فاذا بهما ان قول المصنف والاراجع للمعطوفين جميعا

(فصل في بيان انواع من الاقرار) (قوله في بيان) الى قوله ومع سرجها في النهاية (قوله في بيان انواع من الاقرار) اي وما يتبع ذلك كالذي يفعل بالمتنع من التفسير اه ع ش قول المتن (سيف في غمد) ينبغي اوفص في خاتم اه سم قول المتن (في صندوق) بضم الصاد اه مخي (قوله لانه مغاير) الى قوله ومع سرجها في المغنى (قوله لا يدخل الخ) جملة استثنائية بيان لوجه الشبه عبارة النهاية والمغنى لا يكون الاقرار احدهما اقرار بالآخر اه (قوله او خاتم فيه فص) عبارة النهاية والمغنى ومثل ذلك له عندى جارية في بطنها حمل او خاتم فيه او عليه فص او دابة في حافر هانعل او ققمة عليها عروة او فرس عليها سرج لومته الجارية والدابة والققمة والفرس والاحمل والنعل والعروة والسرج ولوعكس انعكس الحكم اه (قوله وامة في بطنها) لم يذكر عكس هذا في القسم الاول مع تصور ملك الحمل دون الام بنحو الوصية وقد ذكره في شرح الروض فقال وحمل في بطن جارية اه سم وقوله في شرح الروض الخ اي والنهاية والمغنى (قوله او شجرة عليها ثمرة)

وقوله يفيد معنى زائد اعلى الظرفية يقال عليه معنى مع مقابل معنى الظرفية ولا يقتضى زيادة على مجرد المصاحبة فتأمل بلطف (قوله ثم رايت السبكي اجاب الخ) الوجه التعويل على جواب السبكي لظهور المعنى عليه وكلامهم لا ينافيه بل قواعدهم تقتضيه قطعًا ودعوى ان كلامهم صريح في خلافه غير صحيح قطعًا وانه ظاهر في خلافه بل لا يكون الا ظاهر افيه فاحسن التامل (قوله او صريحه) ممنوع قطعًا (قوله في الاول الخ) الوجه اسقاط في الاول وفي الثاني اذ الاول هنا ولا ثاني فتأمل

(فصل في بيان انواع من الاقرار الخ) (قوله في المتن سيف في غمد الخ) ينبغي اوفص في خاتم (قوله وامة في بطنها حمل) لم يذكر عكس هذا في القسم الاول مع تصور ملك الحمل دون الام بنحو الوصية وقد ذكره في شرح الروض فقال وحمل في بطن جارية (قوله او شجرة عليها ثمرة) ينبغي بخلاف شجرة بشعرتها ومع ثمرتها

(والا) يرد المعية في الاول بل اراد الظرفية او اطلق ولا الحساب في الثاني او اراده ولم يعرف معناه (فدرهم) لانه اليقين ينبغي (فصل) في بيان انواع من الاقرار وفي بيان الاستثناء (قال له عندى سيف في غمد) بكسر المعجمة وهو غلافه (أو ثوب في صندوق) أو ثمرة على شجرة أو زيت في جرة (لا يلزمه الظرف) لانه مغاير للظروف والاقرار يعتمد اليقين وهكذا كل ظرف ومظروف لا يدخل احدهما في الآخر ولذا قال (او) له عندى سيف او صندوق فيه ثوب (او خاتم فيه فص اوامة في بطنها حمل أو شجرة عليها ثمرة

(لومه الظرف وحده) لما ذكر (او عبد) عليه ثوب او (غلي) راسه عمامة لم يلزمه (٣٨٧) الثوب ولا (العمامة على الصحيح) لان الالتزام لم

ينبغي بخلاف بثمرتها او مع ثمرتها اه سم قول المتن (لومه الظرف وحده) بقى ما لو قال غندى سيف
بغده او ثوب بصندوق وهل يلزمه الجميع كالقول دابة بسرجه او لافيه نظر والا قرب ان يقال
يلزمه المظروف فقط ويفرق بينه وبين دابة بسرجه بان الباء اذا دخلت على الظرف كانت في استعمالهم
بمعنى كثير فتحمل عليه اه ع (قوله لما ذكر) اى بقوله لانه مغاير الخ قول المتن (عمامة) بكسر
العين وضمانا به ومعنى (قوله لان الالتزام) اى الملتزم (قوله لم يتناولها) الاولى الثانية (قوله ثم عين الخ)
اى فسر الخاتم المجمل بخاتم اى معين فيه فص اه سيد عمر (قوله لانه يتناول) اى الخاتم يتناول الفص
(قوله وفارق مامر) يعنى قوله واخاتم فيه فص حيث لم يتناول الخاتم فيه الفص (قوله او امة الخ) عطف على
قوله خاتم ثم الخ (قوله وقال لم ارد الخ) قد يتوهم انه لو لم يقل ذلك دخل الخ لم يرد الخ وليس مراد اى كما يؤخذ من قوله
الانى ومن ثم الخ ولهذا عبر في العباب كالروض بقوله له عندى خاتم او جارية وكانت ذات فص او
حمل دخل الفص لا الخ لانه انتهى (فرع) قال في شرح الروض لو قال هذه الدابة فلان الاحملها صح بخلاف
بعثتها الاحملها انتهى اه سم (قوله ومن ثم) اى من اجل ان الامه لا تتناول الخ (قوله الا الثمرة الخ)
استثناء من الممدطوف عليه (قوله والجدار) اى فبالواقره بارض او ساحة او بقعة اما لو اقر له بدار او بيت
دخلت الجدران لانها من مساها اه ع (قوله فيدخل) اى كل من الثمرة غير المؤبرة الخ (قوله
ثم) اى في المبيع (قوله لاهنا) اى فى الاقرار قول المتن (او دابة بسرجه) او عبد بعمامة نهاية ومعنى
وقياسه ان مثل ذلك ما لو قال له عندى جارية بحملها واخاتم بفصه الى اخر الصور السابقة ع ش و مر
عن سم ما يوافقه (قوله ان عليه طراز) اى ثوب عليه طراز (كذلك) اى كثوب مطرز فيلزم الجميع
(قوله وخالفه غيره) اى ابن الملتن نهاية ومعنى (قوله كعليه ثوب) وخاتم عليه فص اه معنى (قوله
ومع سرجه كسرجه) بخلاف فرس مسرجة كما قال في العباب كالروض وشرحه وغيرهما وان قال
فرس مسرجة او دار مفروشة فله الفرس والدار فقط انتهى وقياسه لزوم العبد فقط في قوله لعبد معمم اه
سم (قوله كسرجه الخ) عبارة شيخنا الزايدى بخلاف ما لو اتى بمع اى فلا يلزمه سوى الدابة اه ع ش
عبارة البجيرى على المنهج قوله لان الباء بمعنى مع قضيت انه لو قال مع سرجه لزمه الجميع وليس مراد بل يلزمه
الدابة فقط ع ش قال العلامة الخطيب وم والفرق انه لما اخرج الحرف عن موضوعه غلط عليه بلزوم
الجميع بخلاف التصريح به انتهى اه (قوله ويفرق الخ) قضيته عدم اللزوم في نحو بسرج اه سم
(قوله وهو) الاولى التانيث (قوله اضافته) اى التاني (اليها) اى الدابة ولو قال الى الاول لسكان انسب
(قوله ابن مثلا) الى قول المتن ولو قال في ميراثى في النهاية (قوله دونه) اى الابن اه ع ش (قوله وهذا
ظاهر) اى الاضافة المذكورة (قوله في تعلق المال) اى الالف (قوله يمنعه) اى الابن اه ع ش (قوله فيها)
اى التركة اى فى شئ منها (قوله انما تعلق بالثالث) يتأمل الحصر اه سم اى فان الوصية بنحو الثالث مانع

(قوله وفارق مامر) يعنى قوله لو خاتم فيه فص ش (قوله وقال لم ارد الخ) قد يتوهم انه لو لم يقل ذلك دخل
الخ لم يرد الخ وليس مراد اى كما يؤخذ من قوله لاني ومن ثم قالوا ولهذا عبر في العباب كالروض بقوله له عندى
خاتم او جارية وكانت ذات فص او حمل دخل الفص لا الخ لانه انتهى (فرع) قال في شرح الروض لو قال هذه
الدابة فلان الاحملها صح بخلاف بعثتها الاحملها اه (قوله في المتن او دابة بسرجه الخ) قال في الروض
او عبد بعمامته (قوله والطرار جزء من الثوب باعتبار لفظه) قد يقتضى انه فيما لو قال له عندى ثوب
مطرز او قال لم ارد الطراز لا يقبل وهو محل نظره وقوله وخالفه غيره وهو متجه الى الامر كذلك وان كان
الطرار بالابرة نظر لانه زائد على الثوب عارض له فيه نظر (وخالفه غيره) اى كان الملتن م ر وقوله وهو
متجه اعتمده م (ومع سرجه كسرجه الخ) بخلاف فرس مسرجة كما قال في العباب كالروض وسرجه
وغيرهما وان قال فرس مسرجة او دار مفروشة فله الفرس والدار فقط اه وقياسه لزوم العبد فقط في قوله
عبد معمم (قوله ويفرق الخ) قضيته عدم اللزوم في نحو بسرج (قوله لانها انما تعلق بالثالث) يتأمل

بالتعلق بالجمع احتمال الوصية لانها انما تعلق بالثالث واحتمال نحو الرهن عن دين الغيرو وجه اندفاع هذا ان الرهن

عن دين الغير لا يتصور عمومها (٣٨٨) من حيث الوضع بقولي وضعا فارق هذا قوله له في هذا العبد ألف فانه

يقبل تفسيره منه بنحو جنابة أو رهن ووجه الفرق ما تقرر أن كلام الوارث هنا ظاهر في التعلق بجميع التركة من حيث ذاتها لا بالنظر لزيادة ما ذكر عليها أو نقصه عنه وذلك لا يوجد إلا في الدين بخلاف نحو الجنابة والرهن فانه إنما يتعلق في الموجود بقدره منه وحيث فلا نظر هنا إلى تفسيره بما يعم الميراث ولا ثم إلى تفسيره بما يخص البعض كله في هؤلاء ألف وفسر بجنابة أحدهم (ولو قال) له في ميراثي كما هو ظاهر أو (في ميراثي من أبي) ألف أو نصفه ولم يرد الإقرار ولا أتى بنحو على (فهو وعد هبة) أي أن هبته ألفا لانه أضاف الميراث لنفسه وهو يقتضي عرفا عدم تعلق دين به وما له باعتدرا لإقرار به لغيره كما سر في مالي لزيد لجعل جزءه منه لا يتصور إلا بالهبة وببحث ابن الرفعة ان محل هذا إذا كانت التركة دراهم وإلا فركله في هذا العبد ألف فيعمل بتفسيره قال الاسنوي وفي كلام الرافعي ما يشير اليه أما غير الخائز إذا كذبه البقية فيغرم في الأولى قدر حصته فقط وأما لو أراد

أيضا من التصرف في شيء من التركة قبل تنفيذها (قوله عن دين الغير) أي دين غير الأب على الأب (قوله) انذافا (هذا) أي احتمال نحو الرهن (قوله من حيث الوضع) أي وإن أمكن عمومها من حيث الانحصار بأن تكون تركة الأب العبد المرهون فقط أه ع ش (قوله فارق هذا) أي ما في المتن (قوله قوله) أي قول الوارث أو المقر أه ع ش (قوله بنحو جنابة) أي جنابة العبد على المقر له أو على ماله جنابة أرشها ألف أه ك ردى (قوله أو رهن) أي كون العبد رهنا بألف على الأب أو المقر (قوله لزيادة ما ذكر) أي لألف (عليها) أي التركة كافي صورة الرهن عن دين الغير (أو نقصه الخ) كافي صورة الوصية أه ك ردى ومثل الزيادة في الأولى والنقص في الثانية المساواة (قوله عنه) الأولى عنها كافي النهاية (قوله فانه) أي نحو الجنابة الخ وكذا ضمير بقدره أه ك ردى (قوله إنما يتعلق الخ) يتأمل سم على حج ولعل وجه التأمل ان أرش الجنابة ودين الرهن يتعلقان بجميع المرهون والجاني لا بقدر الدين أه ع ش (قوله منه) أي من الموجود أه ك ردى (قوله هنا) أي في ميراث أبي الخ (قوله بما يعم الميراث) يعني بنحو جنابة أو رهن يعم الخ (قوله ثم) أي في نحو له في هذا العبد ألف وتوضيح المقام في شرح الروض أه سم عبارة المغني وشرح الروض فان قيل لم يصح تفسيره أيضا بالوصية والرهن عن دين الغير ونحو ذلك كالمو قال له في هذا العبد ألف فانه يصح ان يفسر بذلك اجيب بان قوله في ميراث أبي ألف لإقرار بتعلق ألف بعموم الميراث فلا يقبل منه دعوى الخصوص بتفسيره بشيء مما ذكر لان العبد المقر بجنابته أو رهنه مثلا لو تلف ضاع حق المقر له في الأول وانقطع حتى تعلقه بعين من التركة في الثاني فيصير كالرجوع عن الإقرار بما يرفع كله أو بعضه وقضيته انه لو فسر هنا بما يعم الميراث وأمكن قبل وأنه لو قال ثم وله عبيد له في هذه العبيد ألف وفسر بجنابة أحدهم لم يقبل أه (قوله كله في هؤلاء الخ) مثال للتفسير ثم بما يخص البعض (قوله وفسر الخ) عطف بحسب المعنى على مدخول الكاف (قوله ألف) إلى قوله ويظهر في النهاية والمعنى (قوله أو نصفه) أي نصف ميراثي (قوله بنحو على) أي بما يدل على الالتزام كقوله له على في ميراثي من أبي ألف أو له في مالي ألف بحث لومني أو بحق ثابت مغني وروض (قوله دين به) أي بالميراث (قوله وما لها) أي لنفسه ع ش أه سم (قوله لجعل جزءه) أي لغيره (منه) أي الميراث أه غ ش (قوله وببحث ابن الرفعة الخ) اعتمده مر أه سم عبارة النهاية والمعنى ومحله كاجته ابن الرفعة أه (قوله ان محل هذا) أي محل قول المصنف فهو إقرار على أبيه بدين آخره إلى هنا ليجمع بين متعلقات المسئلة جميعها في محل واحد وإلا فالأولى ان يقدم هذا على بحث الهبة أه ك ردى عبارة ع ش والرشيدى أي كون قوله له في ميراثي من أبي الخ وعد هبة كما يعلم من حج أه وهذا هو المتبادر من المقام وعبارة سم المشار اليه ما ذكر في المسئلتين أه أي مسئلتى المتن وهو لا يفيد (قوله دراهم) لعل المراد بها ما يشمل الدنيا نير فقوله (والأى) أي بأن كانت عروضا (قوله فيعمل بتفسيره) المراد أنه يكون إقرارا بدين متعلق بالتركة ويطلب تفسيره منه فان أسره بنحو جنابة قبل أه ع ش (قوله فيغرم) عبارة النهاية كبعض نسخ الشارح فيتعلق أه (قوله في الأولى) أي في مسئلة له في ميراث أبي الخ عبارة سم قوله فيتعلق في الأولى الخ المراد من هذه العبارة ماسياتي في الفائدة الآتية آخر الفصل بقوله فن فروغها هنا إقرار بعض الورثة على التركة بدين أو وصية فيشيع حتى لا يلزمه إلا قسطه من حيث صحته من التركة أه (قوله في الثانية) أي في مسئلة له في ميراث الخ (قوله فهو إقرار بكل حال) فيلزمه ما قر به كالألف سواء بلغ الميراث قدره أو نقص مسئلة له في ميراث الخ (قوله فانه) إنما يتعلق في الموجود الخ يتأمل وقوله هنا أي في ميراث الخائز وقوله ثم أي نحوه في هذا العبد ألف وتوضيح المقام في شرح الروض (قوله وما لها) أي لنفسه ش وقوله وببحث ابن الرفعة الخ اعتمده مر (قوله فيغرم في الأولى قدر حصته فقط) المراد من هذه العبارة ماسياتي في الفائدة الآتية آخر الفصل بقوله فن فروغها هنا إقرار بعض الورثة على الورثة بدين أو وصية فيشيع حتى لا يلزمه إلا قسطه من حصته من التركة أه (قوله فهو إقرار بكل حال) أي فيلزمه ما قر به كالألف سواء بلغ الميراث قدره أو نقص غنه كما قال في الروض مانصه فان كان بصيغة ملزمة كقوله على في ميراثي أو له في مالي

الصغير ولو أقر في الأولى بجزء شائع صحيح وحمل على وصية قبلها وأجيزت إن زادت على الثلث ولا ينصرف للدين لأنه لا يتعلق ببعض التركة بل بكليها ذكره الاستاذ من تبعه وهو الوجه من تفصيل السبكي بين النصف فيكون وعدمه والثلث فيكون إقراراً بوصية به ويظهر في قوله حتى من تركه أن يصيرها للفلان أنه صحيح لاحتماله الصيرورة الصحيحة بنذر أو نحوه (ولو قال (٣٨٩) له على درهم درهم درهم) واحد

وان كرره ألوفاق مجالس لاحتماله التأكيد مع عدم ما يصرفه عنه واخذ من هذا رد ما يأتي في الطلاق مع رده أيضاً من تقييد إضافة التأكيد بثلاث فاقول (فإن قال ودفع لزمه درهمان) لمكان الواو ومثلها ثم وكذا الفاء إن أراد العطف ويفرق بينهما وبين ثم بأن ثم لمحض العطف والفاء كثيراً ما تستعمل للتفريق وتزيين اللفظ ومقترة بجزء حذف شرطه أي فتفرع على ذلك درهم يلزم له أو إن أردت معرفة ما يلزم من هذا الإقرار فله درهم فتمين التقييد بما كان شأنه المشتركات وقر في غير ذلك لكن ضعفه الرافعي وإنما وقع طلقتان في نظير ذلك لأنه إنشاء وهو أقوى مع تعلقه بالأبضاع المبنية على الاحتياط ويظهر في أنه لا بد فيها من قصد الاستئناف

وان مجرد إرادة العطف بها لا يلحقها بالفاء لأنها مع قصد العطف لا تنافي قولهم فيها لا يلزم معها إلا واحد لأنه بما قصد الاستدراك فستذكر أنه لا حاجة إليه فيعيد الأول (ولو قال درهم ودفع درهم لزمه

عنه كافي الروض اه سم عبارة الكردى قوله بكل حال أي سواء كان حائزاً أو غيره اه (قوله ولو أقر في الأولى) محرز قول المختار الف (قوله بجزء شائع) أي كقوله له في ميراث أبي نصفه أو ثلثه معنى وسم (قوله وحمل على وصية) أي صدرت من أبيه (قوله قبلها) أي الموصى له و (قوله واجيزت الخ) هذا الحل يقتضي أنه لو كان ثم وصايا بالثلث غير هذه لم تشارك المقر له في الجزء الذي عين له لأن الظاهر من قوله له أنه يستحقه ولا يكون كذلك إلا حيث يشار به غيره فيه اه ع وش وقد يقال بل مقتضى هذا الحل مـ وأخذة الوارث بهذا الإقرار مطلقاً فهو ذغير هذه الوصية من الوصايا بالثلث أو أقل الثابتة بالينة فليراجع (قوله واحد) إلى قول المتن ومتى أقر في النهاية (قوله في مجالس) الأولى وفي مجالس بالعطف (قوله من هذا) أي من التعليل (قوله من تقييد الخ) بيان لما يأتي ع ش (قوله لمكان الواو) أي لوجودها فهو مصدر من الكون بمعنى الوجود اه سيدعمر عبارة النهاية والمغنى لأن العطف يقتضي المغايرة اه (قوله ومثلها) إلى قوله ويفرق في المغنى (قوله في فرع الخ) بيان لمعنى التفرع و (قوله وإن أردت الخ) بيان لمعنى الجزاء اه رشيدى (قوله فتعين القصد الخ) أي توقف اللزوم في الفاء على قصد العطف بها (قوله في نظير ذلك) أي نحو أنت طالق فطالق سم وع ش (قوله ويظهر) إلى المتن في المغنى (قوله في بلى الخ) في المغنى والاسنى والنهاية هنا زيادة بسط متعلقة بيل ولكن ومع وفوق وتحت وقبل وبعد راجعها (قوله أنه لا بد فيها من قصد الاستئناف) أي فلا يتكرر الدرهم عند الإطلاق أو إرادة العطف اه ع ش (قوله لا يلحقها بالفاء) أي بحيث يتكرر الدرهم بل لا يلزمه مع ذلك إلا واحداً ع ش قول المتن (ودفع درهم) أي أوزاد على ذلك فإن فيه هذا التفصيل وهو أنه قصد بكل واحد ما يليه قبل وإن قصد به تا كيد ما يليه أو الاستئناف أو أطلق تعداه ع ش (قوله كما مر) أي في شرح لزمه درهمان (قوله بعاطفة) قضيته أنه لو لم يرد ذلك بل أراد تأكيد الثاني مجرداً عن عاطفه وجب ثالث ويوجه بأن المؤكد حينئذ زائد على المؤكد فاشبهه بتوكيد الأول بالثاني اه ع ش عبارة سم قول المتن وكذا أن نوى تا كيد الأول ينبغي أو تا كيد الثاني بلا عاطفه اه (قوله لمنع الفصل) أي بالثاني وعاطفه قول المتن (أو أطلق) أي لم ينبو به شيئاً (قوله لأن العطف الخ) عبارة المغنى لأن تا كيد الثاني بالثالث وإن كان جائزاً لكنه إذا دار اللفظ بين التأسيس والتأكيد كان حمله على التأسيس أولى فعلى هذا لو كرر الف مرة لزمه بعدد ما كرره اه (قوله وفي درهم) إلى المتن في المغنى (قوله لتعذر التاكيد الخ) لاختلاف حرف العطف ولا بد من اتفاقه في المؤكد والمؤكد به اه معنى (قوله وجعل بعضهم) هو شيخنا الشهاب الرملى اه سم (قوله وهذا) أي قوله المذكور (قوله

الف بحق لزمى أو ثابت لزمه سواء بلغ الميراث الف أو نقص عنه لا اعتراض بلزومه اه قال في شرحه بما قرره علم أن قوله بحق لزمى أو ثابت قيد في الثانية فقط اه (قوله بجزء شائع) أي كقوله له في ميراث أبي نصفه أو ثلثه (قوله وإنما وقع طلقتان في نظير ذلك) أي نحو أنت طالق فطالق (قوله ويظهر في بلى الخ) اعتمده مر قال في الروض وإن قال درهم بل درهم أو لا بل درهم فدرهم اه قال في شرحه لأنه بما قصد الاستدراك فتذكر أنه لا حاجة إليه فيعيد الأول اه (قوله في المتن وكذا أن نوى تا كيد الأول) ينبغي أو تا كيد الثاني بلا عاطف (قوله وجعل بعضهم) هو شيخنا الشهاب الرملى (قوله وهذا قد بنا فيه قوله الخ) لا يقال يجاب بمنع المناقاة لأن هذا البعض يجعله مشتركاً بين الأمرين والمشارك موضوع لكل من معنييه فقوله في المحل الآخر أنه موضوع لضرب مخصوص من الذهب لا يتنافى في موضوع أيضاً شيء آخر وهو

بالأولين درهمان) لمكان الواو كما مر (وأمّا الثالث) فإن أراد به تا كيد الثاني بعاطفه (لم يجب به شيء) كالطلاق خلافاً لمن زعم بينهما فرقا (وان نوى الاستئناف لزمه ثالث وكذا أن نوى تا كيد الأول) بالثالث لمنع الفصل والعاطف منه (أو أطلق في الأصح) لأن العطف ظاهر في التناهي وفي درهم ودفع درهم ثم درهم يجب ثلاثة بكل حال لتعذر التاكيد هنا (ومتى أقر بميم كشيء موثوب) وجعل بعضهم منه الأشرى قال لأنه موضوع هو فالقدر معلوم من الذهب والفضة فهو مجمل فيرجع في تفسيره للمقر ثم لو أقر هذا قد بنا فيه قوله في محل آخر أنه موضوع لضرب مخصوص من

الذهب فيحمل في البيع وغيره عليه اه وقد يقال وضعه لمقدار معلوم من الذهب والاصل فيه واما استعماله فيما يعم الفضة ايضا فهو اصطلاح
حادث وقاعدتهم في الاقرار انه (٣٩٠) لا يقبل الا ان وصله به لا ان فصله نعم الغالب الا ان لا يستعمل الا في مقدار معلوم من

وقد يقال في دفع المناقاة بين قوله (قوله وقاعدتهم الخ) أي ومقتضاها أن الاشراف إذا أطلق هنا ينصرف
للذهب كإمرا (قوله انه لا يقبل) أي تفسير الاشراف بالفضة (قوله به) أي الاقرار (قوله الغالب الا ان الخ)
أي في زمن الشارح بخلاف زمنا فان الامر فيه بعكسه (قوله عند الاطلاق) أي عند ذكر الاشراف مطلقا غير
مفسر بشيء (قوله هذا الاستعمال) أي استعماله في مقدار معلوم من الفضة (قوله وكذا الدينار الخ) أي
فينبغي عند اطلاقه في محل اطرده استعماله في مقدار معلوم من الفضة حله عليه (قوله ما مرق في الفلوس)
أي في شرح والتفسير بالمعشوشة الخ (قوله لما أبهمه) أي قول المتن ولو اقر بالف في النهاية (قوله ولم يمكن)
أي قوله وسمعت في المعنى (قوله ولم يمكن معرفته من غيره) كان الأولى تقديمه على المتن كافي المعنى قول المتن
(انه يحبس) هلا قال انه يعزر بحبس او غيره ليشمل كل ما يحصل به التعزير من ضرب او غيره وقد يقال
وجه الاقتصاد على الحبس انه محل الخلاف في كلامهم اه غش أي لجواز التعزير بغيره متفق عليه (قوله
طوباب وارثه) قضية اقتضاه على مطالبة الوارث انه إن امتنع لم يحبس وقد وجهه بأنه لا يلزم من كونه وارثا
عليه بمراد مورثه والمقر له يمكنه الوصول الى حقه بأن يذكر قدر او يدعي به على الوارث فان امتنع الوارث
من الحلف على انه لا يعلم انه مراد المورث ونكل عن البين ردت على المقر له فيحلف بوقوعه بغيره بما ادعاه ثم
رايت في ابن عبدالحق ما يصرح به وفي ما لو لم يعين الوارث ولا المقر له شيئا لعدم علمهما بما اراده المقر له اذا
يفعل في التركة فيه نظروا الا قرب ان القاضي يجبرهما على الاصلاح على شيء لينفك التعاقب بالتركة إذا كان ثم
ديون متعلقة بها وطبها رباها اه غش (ووقف) ببناء المقول (قوله في غوشي) أي في الاقرار بنحو شيء (قوله
تفسيره) أي نحو شيء (قوله بغير المال) أي بالسرجين ونحوه (قوله كإمرا) أي قبيل هذا الفصل (قوله لا
بسماعها) الأولى الثانية (قوله من غيره) أي المقر اه غش (قوله من كذا) أي من الذهب مثلا (قوله
او ما باع به الخ) أي من الذهب مثلا اه رشيد (قوله او ذكر ما يمكن استخراجها بالحساب الخ) راجع
المعنى والاسنى (قوله لم يسمعها) الأولى الثانية (قوله ولم يحبس) هذا ظاهر مادام الحال عليه باقيا فلو تلفت
الصنعة او ما باع به فلان فرسه هل يحبس او لا فيه نظروا الا قرب الاول اه غش (قوله تبييننا صحيحا) أي
وإن فسر بما يقبل منه اه غش (قوله إن شاء) راجع الى المعطوف عليه ايضا (قوله ثم ان ادعى الخ) ظاهر
صنيعه ان هذا زائد على ما في المتن وليس كذلك بل هو تفصيل لقوله ولو بين وكذبه الخ أي افتارة يكون
البيان من جنس المدعى به وتارة لا وحاصل ما ذكره ست صورتان في الجنس واربعة في غيره كما سيأتي
اه بجمري (قوله من جنسه) نعت لواند الخ (قوله فان صدقه على إرادة المائة) كان قال له نعم اردت لك ذلك
اخطأت في الاقتصاد عليها وانما الذي لي عليك مائتان (قوله وان قال بل الخ) أي وان كذبه وقال بل اردت
الخ (قوله انه حلف انه لم يرددها الخ) أي حلف على نفي الزيادة وعلى نفي الارادة لهما ميمنا واحدة لاتحاد
الدعوى اه معنى وفي غش عن الزيادة مثله (قوله فان نكل) أي المقر (حلف) أي المقر له اه غش

المعنى الآخر لا نأقول هذا الجواب برده قوله فيحمل في البيع وغيره عليه اه فتأمل (قوله وقد يقال
وضعه الخ) قد يراد عليه منع تلك الاصاله المبينة على ممنوع ايضا وهو ان اصل استعماله قديم لا حادث بل
اصل استعماله فيه وفيما يعم اصطلاح حادث غير معروف للشرع (قوله به فارق حلف الزوج) أي إذا
نكل زوجه او قوله ان زوجه اراد الاطلاق بالكناية أي مع انها لا اطلاع لها على ارادته وإيضاح ذلك ما في
شرح الروض بعد ان ذكر ان المقر له لا يحلف على ارادته أي المقر له لا اطلاع له عليها بحال أي الارادة
بخلاف الزوجة مع انها لا اطلاع لها على ارادته مع انصه و فرق الامام بانها تدعى عليه انشاء الاطلاق والمقر له
لا يدعى على المقر اثبات حق له فان الاقرار لا يثبت حقا وانما هو اخبار عن حق سابق حتى لو كذبه المقر له لم
يثبت له حق اه (قوله فان صدقه الخ) أي وقال ولي عليك مائة دينار كما هو ظاهر

الفضة فينبغي عند الاطلاق
في محل اطرده فيه هذا
الاستعمال حله عليه لانه
المتبادر منه وكذا الدينار
على نظير ما مرق في الفلوس
واما البيع فنوط بغالب
نقد حله فليرجع فيه
لمصطلح اهله (وطوباب
بالبیان) لما أبهمه ولم
يمكن معرفته من غيره
(فان امتنع منه فالصحيح
انه يحبس) لا متناعه من
واجب عليه فان مات قبل
البيان طوباب وارثه ووقف
جميع التركة ولو في نحو
شيء وإن قبيل تفسيره
بغير المال كما مر احتياطا
لحق الغير وسمعت هنا
الدعوى بالمجهول والشهادة
به للضرورة اذا يتوصل
لمعرفته إلا بسماعها ومن
ثم لو امكن معرفة المجهول
من غيره كان احواله على
معروف كزفة هذه من
كذا او ما باع به فلان
فرسه او ذكر ما يمكن
استخراجها بالحساب وان
دق لم يسمعها ولم يحبس (ولو
بين) المقر اقراره المبهم
تبييننا صحيحا (وكذبه المقر
له) في ذلك (فليبين) المقر
له جنس الحق وقدره وصفته
(ولا يدع) به ان شاء (والقول
قول المقر في نفيه) أي ما
ادعاه المقر له ثم ان ادعى

بزائد على المبين من جنسه كان بين مائة وادعى بمائتين فان صدقه على ارادة المائة ثبتت وحلف المقر على نفي الزيادة (قوله
وإن قال بل اردت المائتين حلف انه لم يرددها وانه لا يلزمه الا مائة فان نكل حلف انه يستحقهما لا انه ارادهما

لان الاقرار لا يثبت حقوا وإنما و اخبار عن حق سابق وبه فارق حلف الزوجة ان زوجها اراد الطلاق بالكسبية لانه انشاء يثبت الطلاق او من غير جنسه كان بين بمائة درهم فادعى بمائة دينار فان صدقه على ارادة الدرهم او (٣٩١) كذبه في ارادتها وقال إنما اردت الدنيا نيران

واقفه على أن الدرهم عليه ثبتت لاتفاقهما عليها وإلا بطل الاقرار بها وكان مدعيها للدنانير فيحلف المقر على نفيها وكذا على نفي ارادتها في صورة التأكيد (ولو أقر بالف ثم أقره بالف) ولو (في يوم آخر) لزمه الف فقط وان كتب بكل وثيقة محكوما بها لانه لا يلزم من تعدد الخبر تعدد الخبر عنه قبل هذا ينقض قاعدة ان النكرة اذا اعيدت كانت غير الاولى ويرد بان هذا مع كونه مختلفا فيه لم يشتهر ولم يطرأ اذ كثيرا ما تعادوهي عين كاهو مقرر في محله ومنه وهو الذي في السماء الهو في الارض اله فلم يعمل بقضيتها لذلك فلا نقض ولا تخالف (ولو اختلف القدر) كان اقر في يوم بالف وفي آخر قبله او بعده بحمسة مائة (دخل الاقل في الاكثر) اذ يحتمل انه ذكر بعض ما قر به (ولو وصفيما بصفتين مختلفتين) تا كيد كانه صحاح في مجلس ومائة مكسرة في اخر (او اسندهما الى جهن) كشم مبيع مرة وبدل قرض اخرى (او قال قبضت) منه (يوم السبت عشرة ثم قال قبضت) منه (يوم الاحد عشرة لوما) أي القدر ان في الصور الثلاث لتعذر

(قوله لان الاقرار الخ) عبارة للمغني لانه لا اطلاع له عليها اه (قوله وبه) أي بكونه اخبارا عن حق سابق اه ع ش (قوله حلف الزوجة) أي اذا نكل زوجها اه سم (قوله او من غير جنسه) عطف على من جنسه (قوله كان بين) أي المقر و (قوله فادعى) أي المقر له (قوله فان صدقه على ارادة الدرهم) أي وقال ولي عليك مائة دينار كاهو مظاهر اه سم (قوله فان واقفه) أي المقر له المقر في صورتي التصديق والتكذيب لكن هل المراد بالماوافقة عدم الرد في شمل السكوت او الموافقة صريحاً وقضية الباب ترجيح الاول وشوري اه بحجري (قوله على أن الدرهم عليه) أي زيادة على الدنانير (قوله وإلا) أي وإن لم يوافقه على ثبوت الدرهم عليه في صورتي التصديق والتكذيب (قوله بطل الاقرار بها) أي بالدرهم وبطل اقراره بالشيء اه حلي (قوله وكان مدعيها) أي في الصور الاربع اه شرح منبرج أي الحاصلة من ضرب صورتي الموافقة وعدمها في صورتي التصديق والتكذيب (قوله للدنانير) أي المائة في صورتي التصديق والمائتين في صورة التأكيد (قوله فيحلف المقر) أي في الصور الاربع اه شرح منبرج (قوله وكذا على الخ) أي ويحلف المقر على نفي ارادة الدنانير المائتين ايضا في صورتي التأكيد أي التأكيد مع الموافقة والتكذيب بدونها فتعرض في هاتين لنفي الدنانير ونفي ارادتها وبقية صورتي التصديق على نفي الدنانير فعلى كل لا تلزمه الدنانير وتلزمه الدرهم في صورتي الموافقة دون صورتي عدمها شيخنا اه بحجري في قول الماتن (ولو بالف) بدون له كذا في اصله وجميع نسخ التحفة أي والمغني وفي نسخ المحلى والنهاية زيادة في الماتن اه سيد عمر قول الماتن (في يوم آخر لزمه) بقي ما لو اتحد الزمن وتعدد المكان مع بعد المكانين كان اقر في اليوم الاول من صفر بانه أقرضني بمصر في اول المحرم الفائت اقر في ذلك اليوم بانه أقرضني بمكة في أول المحرم الفائت والاقرب انه لا يلزمه الا الف وانه يتعذر الاقراض بمصر ومكة في يوم واحد فتسقط الاضافة اليهما اه ع ش (قوله وإن كتب) أي قوله واقفي البلقيني في النهاية لا قوله ومر الى ولو قال وقوله فان امتنع الى الماتن (قوله وإن كتب) غايته (قوله محكوما بها) أي فيها بالاقرار بالف اه ع ش (قوله بان هذا الخ) أي الضابط المذكور (قوله كاهو) أي عدم الاطراد او كون العينة كثيرة الاكليات (قوله ومنه) أي من الكثير (قوله لذلك) أي لعدم اطرادها وبفرض تسليم اطرادها فصرف عن ذلك قاعدة الباب وهو الاخذ باليقين مع الاعتضاد بالاصل وهو برائة الزمة مما زاد على الواحد اه نهاية (قوله ما قر به) أي في احدهما اه معنى (قوله تا كيد) أي قوله مختلفين تا كيد لقوله صفتين اذ لا تتحقق صفتان الا مع الاختلاف (قوله كانه صحاح الخ) أي كان اقر بمائة الخ وكذا امر قوله كشم مبيع الخ (قوله أي القدر ان) أي قوله نعم في المغني (قوله لو اطلق) و منه ما لو اقر بانه نذر له الفائت اقر بان له عليه الفافي حمل المطلق على المقيد سواء سبق اقراره بالقيد او المطلق اه ع ش قول الماتن (من ثمن خمر او كلب الخ) قال في شرح الروض أي والمغني وقضية اطلاقهم انه لا فرق في اللزوم بذلك بين المسلمين والكفار وهو ظاهر لان الكفار اذا اترفوا الينا انما نقرهم على ما نقرهم عليه لو اسلموا اه وهذا فيه تايد للنظر الاتي في مسئلة المالكي والحنفي فتأمل اه سم (قوله ولو جاهلا) عبارة النهاية ولو كافر جاهلا اه قال ع ش قوله مرولو كافر اذ يتوقف فيه اذا كان المقر والمقر له كافرين لعلمنا بالتعامل بالخرف بما بينهم وباعتقادهم حله وقضيته عدم لزوم الالف قياسا على ما لو نكحها بخمر في الكفر واقتضه هائم اسدوا لينا فيه ما ياتي من أن العبرة بعقيدة الحاكم لا نافعول القرينة مخصصة

(قوله وإلا) أي وإن لم يوافقه وقوله نفي ارادتها أي الدنانير ش (قوله تا كيد) أي اذ لا يتحقق صفتان الا مع الاختلاف (قوله في المتن من ثمن خمر او كلب لزمه الالف) قال في شرح الروض وقضية اطلاقهم انه لا فرق في اللزوم بذلك بين المسلمين والكفار وهو ظاهر لان الكفار اذا اترفوا الينا انما نقرهم على ما نقرهم عليه لو اسلموا اه وهذا فيه تايد للنظر الاتي في مسئلة المالكي والحنفي فتأمل (قوله ولو جاهلا) ولو كافر اشرح مر

اتحادهما من ثم لو اطلق مرة وقيد أخرى حل المطلق على المقيد ولم يلزمه غيره (ولو قال) له علي من ثمن خمر مثلا ألف لم يلزمه شيء قطعا او (له على الف من ثمن خمر او كلب) (او الف قضيته لزمه الالف) ولو جاهلا (في الاظهر) الغاء لا آخر نفعه الرافع لما ثبته فاشبهه على الف لا تلزمي

ومقتضاها عدم اللزوم فليس هو من تعقيب الاقرار بما يرفعه وسيأتي ما يصرح بذلك التوقف عن سم في قوله قد يقال اعتبار عقيدة الحاكم الخ وقوله مرجاه لاسيما ما يفيد قبول ذلك منه لو قطع بصدقه ككونه بدو باجلافها نخله حيث لم يذكر ما يمنع من صحة الاقرار اهـ وقوله لاسيما اي في مبحث الاقرار ببيع او هبة ثم دعوى فساد (قوله نعم ان قال كان) ولو صدقه المقر له على ذلك فلا شيء على المقر وإن كذبه وحلف لومه المقر به ما لم تقم بيته على المنافي فلا يلزمه شيء شرح مر اهـ سم قال الرشيدى قوله مر ما لم تقم بيته على المنافي انظر قبول هذه البيته مع أنه يحتمل أنه لو لم يثبت له الالف بسبب آخر فهي شاهدة بنفى غير محصور اهـ وهذا الاشكال ظاهر ويؤيده التامل في كلام الشارح (قوله من نحو خر) اي من ثمن نحو خر (قوله على نفيه) اي على نفي كونه من نحو خر (قوله لورفع) اي غير الشافعى من المالكي او الحنفى (قوله وقد اقر) اي والحال وقد اقر كذلك بان يقول المالكي له على الف من ثمن كلب والخفى له على الف من ثمن نبيذ (قوله لا يلزمه) وظاهر انه ياتي هنا مرفى الاستدراك من تخليف المقر له رجاء ان يراد اليمين اهـ رشيدى (قوله لا نهلم بقصد) حاصله أننا انما الزنا لشافعى لانه ما لم يعتقد بيع ما ذكر لم يقبله في التعقيب المذكور لمنافاته لما قبله بخلاف غيره فانه لما اعتقد بيع ما ذكر قبلناه في التعقيب المذكور لمنافاته في اعتقاده واذ قبلناه الغاء الحاكم لانه لا يلزم عنده ولهذا كان المقر شافعيًا وصدقه المقر له في التعقيب الغاء الحاكم ايضا اهـ سم (قوله حكم رفع الخ) الاولى رفع حكم الاقرار كما في النهاية (قوله وفيه نظر ظاهر لقولهم الخ) قد يقال اعتبار عقيدة الحاكم لا بنا فيه العمل بالقرينة لكن قضيته عدم اللزوم اذا كان المقر كافرا ايضا للقرينة وهو وجه سم على حجج اهـ عـش (قوله ولم ينفعه ذلك الاشهاد) خرج بالا شهاد مالو صدقه المقر له حين الاقرار الاول على انه لا يستحق عنده شيئا ثم اقر له بشيء فينبغي ان يقال ان مضى زمن يمكن لزوم ما اقر به بصدقه المقر له لعدم منافاته تصديق المقر له ان لم يضر ذلك لم يلزمه شيء اهـ عـش (قوله فلغو) كذا في اصل الروض وفي شرحه ما نصه لو قال كان له على الف ولم يكن في جواب دعوى فلغو كما مر لا تنفاد اقراره حالا بشيء ويفرق بينه وبين كان له على الف وقد قضيته بان جملة قضيته وقعت حالا مقيدة لعلى فاقضت كونه معترفا ببلزومها الى ان ثبت القضاء ولا فيبقى اللزوم بخلاف الاولى فانه لا اشعار فيه بلزوم شيء حالا اصلا فكان لغواه فليتامل فيه في نفسه ثم مع مسألة الروض المذكورة فان قضيته بدون الواو حال ايضا الا ان يقال هي مع الواو اقرب للحالية سم على حجج لكن ليس في كلام مر قضيته والفرق عليه ظاهر اهـ عـش وفي الجبرمي عن القليوبي ومثله اي مثل له الف على على قضيته في اللزوم ما لو قال كان له على الف قضيته فان لم يقل في هذه قضيته كان لغواه وهذا صريح بعدم

(قوله نعم ان قال كان من نحو خر وظننته يلزمي) ولو صدقه المقر له على ذلك فلا شيء على المقر وإن كذبه وحلف لومه المقر به ما لم تقم بيته على المنافي فلا يلزمه شيء شرح مر (قوله لا نهلم بقصد حكم الخ) حاصله أننا انما الزنا لشافعى لانه ما لم يعتقد بيع ما ذكر لم يقبله في التعقيب المذكور لمنافاته لما قبله بخلاف غيره فانه لما اعتقد بيع ما ذكر قبلناه في التعقيب لعدم منافاته في اعتقاده واذ قبلناه الغاء الحاكم لانه لا يلزم عنده ولهذا لو كان المقر شافعيًا وصدقه المقر له في التعقيب الغاء الحاكم ايضا (قوله وفيه نظر ظاهر لقولهم الخ) قد يقال اعتبار عقيدة الحاكم لا بنا فيه العمل بالقرينة لكن قضيته عدم اللزوم اذا كان المقر كافرا ايضا للقرينة وهو وجه سم (قوله ولو قال كان له على الف قضيته فلغو) كذا في اصل الروض وفي شرحه مر ما نصه ولو قال كان له على الف ولم يكن في جواب دعوى فلغو كما مر لا تنفاد اقراره حالا بشيء او يفرق بينه وبين كان على له الف وقد قضيته بان جملة قضيته وقعت حالا مقيدة لعلى فاقضت كونه معترفا ببلزومها الى ان ثبت القضاء ولا فيبقى اللزوم بخلاف الاولى فانه لا اشعار فيه بلزوم شيء حالا اصلا فكان لغواه فليتامل فيه في نفسه ثم مع مسألة الروض المذكورة فان قضيته بدون الواو حال ايضا الا ان يقال هي مع الواو اقرب الى الحالية (قوله لا نهلم بقرشيء) حالا يؤخذ منه الفرق بين هذا وما مر في فصل يشترط في المقر به في قول الشارح او هذا الى وكان ملك زيد الى ان اقرت من انه اقرار بعد انكاره وذلك لانه في تلك بقوله الى ان اقرت

نعم ان قال كان من نحو خر وظننته يلزمي حلف المقر له على نفيه رجاء ان يسكل فيحلف المقر فلا يلزمه شيء وبجاء جمع في مالكي يعتقد بيع الكلب وحنفى يعتقد بيع النبيذ انه لورفع لشافعى وقد اقر كذلك لا يلزمه لانه لم يقصد حكم رفع الاقرار فلم يكن مكذبا لنفسه وفيه نظر ظاهر لقولهم العبرة بعقيدة الحاكم لا الخصم ولو اشد انه سيقرب اليك عليه فافر ان عليه فلان كذا لومه ولم ينفعه ذلك الاشهاد ولو قال كان له على الف قضيته فلغو لانه لم يقر بشيء حالا

ومر في شرح أو قضيته ما له تعلق بذلك ولو قال له على ألف أو لا يسكون الواو فلفظ للشك ولو شهد عليه بالف درهم وأطلقا قبل ولم ينظر لقوله
انها من ثمن خمر ولا يجاب لتحليف المدعى وللمعاكم استفسارهما عن الوجه الذي لزومه بالالف فان امتنع لم يؤثر في شهادتهما فيما يظهر كما يعلم بما
بقي بقية في الشهادات في بحث المنتقبة وغيرهما (ولو قال له على الف اخذته انا وفلان (٣٩٣) لزومه بالالف من تعقيب الاقرار بما

يرفعه ولا يتنافيه قوله لم لو قال
غصبنا من زيد الفاقم قال
كنا عشرة افسدنا وخالفه زيد
صدق الغاصب يمينه لانه
هنا ذكر نون الجمع الدالة
على ما وصله به فلا رفع فيه
او (من ثمن) بيع فاسد لومه
الالف او من ثمن (عبدلم
اقبضه اذا سلمه) لي (سليت)
له بالالف وانكر المقر له
البيع وطالبه بالالف
(قبل) اقراره كما ذكر (على
المذهب وجعل ثمنا) لن ترتب
عليه احكامه لان الاخر
لا يرفع حكم الاول ولا بد من
اتصال قوله من ثمن عبد
ويلحق به فيما يظهر كل
تقييد لمطلق أو تخصيص
لعام كاتصال الاستثناء كما هو
ظاهر والابطال الاحتجاج
بالاقرار بخلاف لم اقبضه
وقوله اذا الخ ايضاح لحكم
اقبضه وكذا جعل ثمنا مع
قبل ولو اقر بقبض الف
عن قرض او غيره ثم ادعى
انه لم يقبضه قبل لتحليف
المقر له وافق البلقيني بانه لو
قال لو وجتي في ذمتي الف
عوض كساويها لغا وليس
من تعقيب الاقرار بما يرفع
لان هنا شيئا يرجع اليه
وهو الكساوي ولا يتخيل
انها باعته الكسوة بعد ان
قبضتها لان ذلك ليس

الفرق بين وجود الواو وعدمه (قوله ومر الخ) اي في فصل الصيغة (قوله ولا يجاب) كان هذا خاص بمسئلة
الشهادة لان فيه تكذيبا للشهود فلو قال من ثمن خمر ولم يشهد عليه اعدم الاطلاق فلا يبعد اجابته لتحليف
ثم رايت فيما ياتي ما يفيد ذلك اه سم وقوله فيما ياتي الخ اي في شرح وجعل ثمنا (قوله لم يؤثر الخ) وقد يقال
بالتاثير لجواز ان يعتد الزومه بوجه لا يراه الحاكم اه ع شر اي لاسيما عند وجود قرينة دالة عليه (قوله
لومه بالالف) اي ولا شيء على فلان اه ع شر (قوله بما يرفع) اي يرفع بعضه (قوله وخالفه زيد) اي فادعى
انه غصبه وحده مثلا (قوله صدق الغاصب) اي فلزومه عشر الالف اه ع شر (قوله ذكر نون الجمع الخ)
قياس هذا الفرق تصديق المقر اذا قال له عليه الف ثم قال اخذته انا وفلان مثلا اه سم (قوله الدالة على وصله
به) وعليه فلو قال هنا انا وفلان اخذنا من زيد الف كان كالغاصب فيلزمه النصف اه ع شر (قوله او من
ثمن بيع فاسد) اي ثمن مبيع يبيع فاسد اه ع شر (قوله وصله) اي فسر نون الجمع (قوله او من ثمن
عبد) اي وهذا العبد مثلا اه معني (قوله قبل اقراره) عبارة شرح المنهج قبل قوله لم اقبضه اه (قوله
كما ذكر) اي يكون الالف من ثمن عبد لم يقبضه (قوله ليرتب عليه احكامه) حتى لا يجبر على التسليم الا بعد
قبض العبد اه معني (قوله لا يرفع حكم الاول) بل يخصه بحالة دون اخرى (قوله من اتصال قوله الخ) اي
بقوله له على الف (قوله ويلحق به) اي بقوله من ثمن عبد في اشتراط الاتصال (قوله كاتصال الاستثناء) متعلق
بقوله اتصال من قوله ولا بد من اتصال الخ ومراده بذلك ان ضابطا للاتصال هنا كضابطه الا في الاستثناء.
(قوله ويلحق به الخ) معترض بين المتعلق والمتعلق اه رشيدى (قوله والا) اي وان لم نقل باشتراط الاتصال
(قوله الاحتجاج بالاقرار) اي فائدة الاقرار (قوله بخلاف لم اقبضه) اي ليقبل سواء قاله متصلا أو منفصلا
عنه سم ومعني وشرح منهج و فرق ع شر بان قوله من ثمن عبد خصه بمجهة معوضة للسقوط بموت العبد
فلم يقبل منه الا متصلا ووجب الالف اذ لم يذكره متصلا لاحتمال وجوبها بسبب اخر بخلاف قوله لم اقبضه
فلم يخصه بتلك الجهة المعوضة للسقوط فقبل مطلقا اه (قوله وقوله الخ) مبتدأ (قوله ايضاح الخ) خبره
(قوله وكذا جعل ثمنا مع قبل الخ) اي فقوله جعل ثمنا ايضاح لحكم قوله قبل (قوله قبل لتحليف المقر له) بخلاف
ما لو قال اقرضني الف اذ ادعى انه لم يقبضه فانه يقبل ولا فرق في القبول بين ان يقول ذلك متصلا أو منفصلا وقد
صرح به الماوردي في الحاوي وهو المتمد خلافا لما في الشامل شرح مر وقوله مر فانه يقبل اي لان
القرض يستلزم القبض لانه متحقق قبل القبض كما يعلم من بابه اه سم وقوله مر لما في الشامل اعتمده
المعني عبارته وظاهره اي قول الماوردي انه لا فرق بين ان يذكره متصلا أو منفصلا لكن في الشامل ان قاله
منفصلا لا يقبل وهذا الوجه اه (قوله وافق البلقيني الخ) والقلب الى هذا أميل (قوله لغا) أي الاقرار
بالالف فلا تلزمه الاقرار ببقاء كساويها بدمته اخذنا ما بعده (قوله ولا يتخيل الخ) اي حتى يكون مثل له على
الف من ثمن عبد لم اقبضه (قوله لان ذلك) اي الالف على فرض البيع (قوله ليس عوض الكسوة الخ) فيه
تأمل (قوله وقع لغوا) اي لم يقبل التعقيب به ولم يحمل الالف عليه (قوله ولو ادعى) الى قوله ويظهر في النهاية

صار مقرا في الحال (قوله ولا يجاب الخ) كان هذا خاص بمسئلة الشهادة لان فيه تكذيبا للشهود فلو قال
من ثمن خمر ولم يشهد عليه اعدم الاطلاق فلا يبعد اجابته لتحليف ثم رايت فيما ياتي ما يفيد ذلك (قوله لانه
هنا ذكر نون الجمع الخ) قياس هذا الفرق تصديق المقر اذا قال له علينا الف ثم قال اخذته انا وفلان مثلا
(قوله بخلاف لم اقبضه) اي لا يشترط اتصاله

(٥٠ - شرواني وابن قاسم - خامس)

عوض الكسوة وانما هو ثمن قماش كان كسوة اه وخالفه الزركشي فجعله
من تعقيب الاقرار بما يرفع حتى يلزمه الالف اي وما بدمته من كساويها باق بحاله لان قوله عوض كساويها وقع لغوا على بحث الزركشي
ولو ادعى عليه بالف فقال له على الف من ثمن مبيع لم يلزمه

شيء إلا أن يقول من ثمن مبيع قبضته منه بخلافه على أسام ألف ثمن مبيع لأن على وما بعده ما يفتى أنه قبضه ومن ثم لو قال لم أقبضه لم يصدق (ولو قال له على ألف ان شاء الله) (٣٩٤) أو ان اذامثلا شاء او قدم زيد او الان يشاء او يقدم او ان جاد اس الشهر ولم يرد

التأجيل (لم يلزمه شيء على المذهب) نظير ما يأتي في الطلاق ومن ثم اشترط هنا قصد التعليق قبل فراغ الصيغة كموثم وفارق من ثمن كلب بان دخول الشرط على الجملة يصيرها جزء من جملة الشرط فلزم تغيير معنى الشرط اول الكلام بخلاف من ثمن كلب لانه غير معتبر بل مبين لجملة الزوم بما هو باطل شرعا فلم يقبل (ولو قال ألف لا تلزم لزمه) لانه غير منتظم (ولو قال له على ألف ثم جاء بالف وقال اردت هذا هو وديعة فقال المقر له لي عليك ألف اخر) غير الوديعة وهو الذي اردته باقرارك (صدق المقر في الاظهر يمينه) انه لا يلزمه تسليم ألف اخرى اليه وانما اراد باقراره الا هذه لان عليه حفظ الوديعة فصدق لفظه بها (فان كان قال له ألف في ذمتي أو ديننا) ثم جاء بالف وفسر بالوديعة كما تقرر (صدق المقر له) يمينه (على المذهب) لان العين لا تكون في الذمة ولا ديننا والوديعة لا تكون في ذمته بالتعدي بل بالتلف ولا تلف وفهم قوله ثم جاء انه لو وصله كعلي ألف وديعة قبل وكذا هنا كعلي ألف في ذمتي أو ديننا وديعة وقوله

(قوله إلا ان يقول الخ) كذا شرح مر وفيه لو أقر بقبض ألف عن قرض أو غيره ثم ادعى عدم قبضه قبل لتجليف المقر له بخلاف ما لو قال اقرضني الف انم ادعى انه لم يقبضه متصلا او منفصلا فانه يقبل على المعتمد اه وقوله فانه يقبل اي لان القرض لا يستلزم القبض لانه متحقق عند القرض قبل القبض كما يعلم من بابه (قوله ولم يرد التأجيل) فان قصد التأجيل ولو باجل فاسد فيلزمه ما اقرضه قاله في شرح الروض (قوله ومن ثم اشترط هنا قصد التعليق) ينبغي ان المراد قصد الاتيان بالصيغة اعم من الاتيان بها بقصد التعليق أو مع الاطلاق بخلاف قصد التبرك فليتامل (قوله يصيرها جزء من جملة الشرط) عبارة شرح الروض من الجملة الشرطية ويمكن ان يحمل عليه قوله جملة الشرط (قوله بما هو باطل شرعا) انظره في نحو والف قضية (قوله وهو الذي اردته باقرارك) قيد (قوله في المان فان كان قال في ذمتي أو ديننا الخ) في الروض وشرحه وان قال له عندي ألف وديعة ديننا أو مضاربة ديننا لزمه ألف الف مضموننا عليه اه وفي الروض فصل واذا قال بعثك أو اعطتك أو خالعتك بكذا فلم تقبل فقالت قبلت ضدقت يمينها اه وينبغي ان لا يجب ميمنه واخذة بقوله فلم تقبل ثم قال في الروض آخر الباب ومن ادعى أنه باع من عند نفسه أو من حرا بابه بألف فأنكر وحلف المدعى عليه عتق وسقط المال اه (قوله وكذا هنا) اي في قوله فان كان قال الخ قال مر في شرحه اي فيقبل متصلا لا منفصلا على الوجه اه وقضية قوله يعني الشرح ومثله شرح

أردت هذا أنه لو جاءها بالف وقال ألف التي اقررت بها كانت وديعة وتلفت وهذه بدلها انه يقبل لجواز تلفها بعد بتفريط فيكون بدلها ثابتا في ذمته (قلت فاذا قبلنا التفسير بالوديعة فالاصح انها امانة فتقبل دعواه) ولو بعد مدة طويلة (التلف) الواقع

(بعد) (فسير) (الاقرار) بما ذكر (ودعوى الرد) الواقع بعده ايضا لان هذا شأن الوديعة وخرج بقوله بعد الاقرار الذي هو ظرف للتألف كما
تقرر ولو قال أقرت بها ظانا بقاءها ثم بان لي أو ذكرت تألفا أو أقرت ديتها قبل الاقرار فلا يقبل لانه يخالف قوله على (وإن قال له عدى أو
معنى الف صدق) يمينه في دعوى الوديعة والرد والتألف) الواقعين بعد تفسير الاقرار (٣٩٥) فظير ما تقرر في على (قطعا والله اعلم) إذ

لا إشعار لعندى ومعنى بذمة

ولا ضمان وسيأتي آخر
العارية ما يشكل على ذلك
(ولو أقر بيع) مثلا (أو
هبة وإقباض) بعدها (ثم
قال) ولو متصلا فتم لمجرد
الترتيب (كان) ذلك (فاسدا
واقترت لظني الصحة لم
يقبل) لان الاسم يحمل
عند الإطلاق على الصحيح
ولان الاقرار يراد به
الالتزام فلم يشمل الفاسد
إذ الالتزام فيه نعم ان قطع
ظاهر الحال بصدقه كبدوى
حلف فينبغي قبوله وخرج
بإقباض ماله اقتصر على
الهبة فلا يكون مقرا
بإقباض وان قال خرجت
اليه منها او ملكها مالم تكن
ييد المقر له وذلك لانه قد
يعتقد الملك بمجرد الهبة
وقد يؤخذ منه ان الفقيه
الذي لا يخفى عليه ذلك
بوجه يكون في حقه بمنزلة
الاعتراف بالإقباض وهو
متجه ويظهر أيضا لو قال
ملكها ملكا لازما وهو
يعرف معنى ذلك كان
مقرا بالقبض أيضا (وله
تحليف المقر له) أنه ليس
فاسدا لامكان ما يدعيه ولا
تقبل بينته لانه كذبها
بأقراره (فان نكل حلف

بعد تفسير الاقرار) قضيته أنه لو أضاف التألف أو الرد بعد التفسير إلى ما بينه وبين الاقرار لم يقبل منه والمعتد
خلافه كما نقله سم على منهج عن الشارح م ويمكن جعل الاضافة في كلامه بيانية فيكون التفسير هو
نفس الاقرار اه ع شر و قوله والمعتد خلافه وقال للسيد عمر عبارة البجيرمي الوجه ان يقال اي بعد اقراره
كما لا يخفى شو برى اي لانه يقبل دعواه التألف أو الرد بعد الاقرار ولو قبل التفسير المذكور اه ووافق اسقاط
المغنى لفظ التفسير هنا في قوله الا اني لو اقرت الخ (قوله كما تقرر) اي بقوله لو اتع (قوله او ذكرت) اي
تذكرت (قوله فلا يقبل) قد يتوقف في عدم القبول في قوله بان لي الخ لانه أخبر بأن إقراره بناء على الظاهر
من بقائها اه ع شر (قوله إذ لا إشعار لعندى ومعنى الخ) بل هما مشعران بالامانة اه مخفى قول المتن
(لم يقبل) اي بالنسبة لسقوط الحق وله تحليف المقر له ان كلامه صحيح كما أتى اه ع شر (قوله حلف)
اي غير ملازم لمكان اه كرى (قوله فينبغي قبوله) اعتمده م وكذا قوله وهو متجه اه سم (قوله
وخرج) إلى قوله وقد يؤخذ في المغنى (قوله وإن قال) غايه (قوله خرجت الخ) اي سلمته له وخاصة منها
اه كرى عبارة المغنى والنهاية فلو قال وهبته له وخرجت اليه منه أو ملكه مالم يكن إقرارا بالقبض
لجواز ان يريد الخروج اليه منه بالهبة اه (قوله مالم تكن الخ) ولما فهو إقرار بالقبض اه نهاية زاد المغنى
ولو قال وهبته له وقبضه بغير رضائي فالتقول قوله لان الاصل عدم الرضا عن عليه والاقرار بالقبض هنا
كالأقرار به في الرهن فاذا قال لم يكن إقرارى عن حقيقة فله تحليف المقر له انه قبض الموهوب ولما ذكر
لاقراره تاويل اه قال ع شر قوله فهو إقرار بالقبض فيه ان مجرد الابدال لا يلزم كون القبض عن الهبة
بل يجوز كونه في يد عارية أو غصبا ولم ياذن له بعد الهبة في القبض عنها اه (قوله منه) أى من التعديل
(قوله يكون) اي قوله خرجت الخ اه ع شر (قوله انه) اي المقر بالهبة (قوله ملكها الخ) اي وهبته له
وملكها الخ (قوله معنى ذلك) وهو الاقباض (قوله انه ليس) إلى قول المتن والظاهر في المغنى الا قوله وان
كان إلى يصح وقوله ومثلا إلى المتن وإلى قول الشارح وقضيته في النهاية الا قوله او البر وقوله إن كانت إلى المتن
(قوله بينته) اي المقر (قوله وحكمه) اي بالفاسد اه ع شر (قوله ويرد بانه الخ) واجاب الوالد رحمه الله
تعالى بأن قوله ويرى أى من الدعوى فيشمل حينئذ الدين والدين فلا اعتراض حينئذ على المصنف اه نهاية
زاد سم بعد ذكره جواب الشهاب الرملى المار وبجواب ايضا بان قوله ويرى أى من تبعه ذلك او عهده اه
اقول وهو المراد الجواب الثاني في الشرح إذ غاية بطلان البيع او الهبة البراءة من تبعته (قوله كالثمن) يتأمل
فان الثمن المقر لا عليه اه سم وقد يجاب بان المراد بالثمن قيمة المبيع التألف (قوله الذى باصه) اي في

م وكذا هنا الخ أن يجرى في ذلك قوله قلت الخ (قوله وخرج بقوله الخ) كذا شرح م (قوله ينبغي قبوله)
اعتمده م وكذا قوله وهو متجه (قوله قيل قوله يرى غير مستقيم الخ) اجاب شيخنا الشهاب الرملى
بان قوله ويرى أى من الدعوى فيشمل حينئذ الدين والعين فلا اعتراض حينئذ على المصنف شرح م
اقول يجاب ايضا بان قوله ويرى أى من تبعه ذلك او عهده (قوله كالثمن) يتأمل فان الثمن المقر لا عليه
(قوله في المتن) او غصبها من زيد بل من عمر وسلمت لزيد والظاهر ان المقر بعموم قيمتها (لعمرو) هل
يلزمه مع القيمة أجرة المثل أيضا بناء على أن الغاصب يلزم مع قيمة الحيولة أجرة المثل ولو باع عينا ثم أقر بانه
كان وقفها على زيد فهل يلزمه ان يغرم له بدل ريعه وفوائده لانه حال بينه وبينها بالبيع فيه نظر والزوج غير
بعيد فليراجع (فرع) قال في الروض فرع باع ثم أقر بعد الخيار بالبيع لآخر او بالفصل لم يطل وغرم
الآخر قال في شرحه وخرج ببعده الخيار المذكور ماله أقر في زمنه فيفسخ البيع ورد إلى المشتري

المقر) على التساد وحكمه (ويرى) لان اليمين المردودة كالأقرار قيل قوله يرى غير مستقيم لان النزاع في عين ورد عليها بنحو بيع لافي
دين اه ويرد بانه وإن كان في عين لكنه قد يترتب عليه دين كالثمن فغلب على أنه يصح أن يراد يرى غايه بطل الذى باصه (ولو قال هذه)
الدار أو البر مثلا وهي بيده (لزيد بل) أو ثم ومثلا الفاء هنا وفيما ياتي (لعمرو أو غصبها من زيد بل) أو ثم (من عمرو وسلمت لزيد)

سواء اقال ذلك متصلا بما قبله ام منفصلا (٣٩٦) عنه وإن طال الزمن لا تمتنع الرجوع عن الاقرار بحق آدمي (والاظهر ان المقر يغرم

المحرر والموصول نعت بطل (قوله ذلك) اي بل العمرو قول المتن (يغرم قيمتها الخ) والاقرب انه يلزمه مع القيمة اجرة مثل مدة وضع الاول يده عليها اه ع ش زاد سم ولو باع عينائهم اقربا به كان وقفا على زيد قبل يلزمه ان يغرم له بدل ريعها وفوائدها لانه حال بينه وبينها بالبيع فيه نظرو الزوم غير بعيد فليراجع اه (قوله ومنها ان كانت مثلية) اقتصر في شرح الروض على قوله وقضية التعليل انه لو كان المقر به مثليا غرم القيمة ايضا اه وهو ظاهر ورجع اليهم اه سم عبارة ع ش قوله مر ولو كانت مثلية وفي بعض النسخ ان كانت متقومة ومثلها ان كانت مثلية وقال سم انه رجع عما في ذلك البعض الى هذه النسخة اه وعبارة الجبري على شرح منهج قوله وغرم المقر بدله اي من مثل في المثلي وقيمة في المتقوم وجرى عليه ابن حجر والذي قاله والشيخنا مر في حواشي شرح الروض وجوب القيمة مطلقا وهو الراجح اي لان الغرم للحيلولة لشوبرى فلورجع المقر به ليدام المقر دفعه لعمرو واسترد ما غرمه له وله حبسه تحت يده حتى يرد ما غرمه له اه ع ش اه (قوله وقضيته) اي التعليل (قوله لا غير) اي في كل من المثلي والمتقوم (قوله وقديجاب الخ) ظاهر كلامهم انه لا فرق (قوله بوجه ملك) اي لان الحيلولة باقراره الاول والمقر له الاول قد ملك بهذا الاقرار بخلاف مسألة الا باق فان ملك الآبق لم يثبت لغير مالكة اه سم (قوله هنا) اي في مسألة الاقرار (قوله من تلك) اي من الحيلولة في مسألة الا باق (قوله حكمه) اي تسليحه للمقر له واسترجاع البدل منه وهل له حبسه حتى يرد له ما غرمه ام لا فيه نظرو الاقرب الاول اه ع ش (قوله ويجري) الى قوله ولو قال في المغني والى المتن في النهاية (في غصبتها من زيد الخ) اي قسم لزيد ويلزمه قيمتها لعمرو اه ع ش (قوله منه) اي من زيد (قوله هنا ككل) الى قول المتن ويصح في النهاية الا قوله اخرج الى من الثني وقوله ويظهر الى ويشترط (قوله وهو اخرج الى) المتن في المغني (قوله من الثني) اي ما خوذ منه خبز ثان لقوله وهو (قوله لانه) اي سمي الاخراج المذكور بالاستثناء لانه الخ (قوله لفظه) اي لفظ المستثنى بكسر النون قول المتن (ان اتصل الخ) اي وسمعه من يقربه اه ع ش (قوله وما حكى عن ابن عباس) اي من عدم اشتراط الاتصال اه ع ش (قوله يسير سكوت بقدر سكتة الخ) عبارة المغني الفصل اليسير بسكتة تنفس او عى او تذكر او انقطاع صوت اه (قوله وعى) بكسر

الثمن اه (قوله سواء اقال ذلك متصلا الخ) كذا شرح مر (قوله ومثلها ان كانت مثلية) اقتصر في شرح الروض على قوله وقضية التعليل انه لو كان المقر به مثليا غرم القيمة ايضا اه وهو ظاهر ورجع اليه مر (قوله وقضيته ان المغرب هو القيمة لا غير) في الروض وشرحه ما نصه ومضى انتزعت عين من يدرجل يمين لنكوله ثم اثبت اي اقامها آخر بينه غرم له الرجل القيمة بناء على أن اليمين المردودة كالاقرار اه ولعل غرمه اذا تضرعت العين والا فالبينة اثبتا له فينتزعها عن هي في يده قال في الروض ولو شهد المقر بها لعمرو لم يقبل لانه غاصب اي فهو فاسق قال في شرحه وعلى هذا فقضيته انه ان شهد بذلك بعدنوبته قبلت شهادته اه فانظره مع انه يتهم بدفعه بشهادته غرمه القيمة لعمرو (قوله وقديجاب الخ) ظاهر كلامهم انه لا فرق وقوله بوجه ملك لان الحيلولة باقراره الاول والمقر له الاول قد ملك بهذا الاقرار بخلاف مسألة الا باق فان ملك الآبق لم يثبت لغير مالكة (قوله ويجري الخلاف الخ) قال في شرح الروض قال الماوردي ولو قال غصبتها من زيد وغصبتها من عمرو فهل هو كقوله غصبتها من زيد وعمرو حتى تسلم اليهما فيه وجهان اه ومال السبكي الى المنع قال لانها اقراران بغصبين مستقلين بخلاف ما اذا عطف ولم يعد العامل فانه اقرار واحد لهما معا اه (قوله بنحو اجارة او رهن) قال السبكي وفهم ابن الرفعة من ذلك ان العين المغموصة من يد المستأجر او المرتهن ترد عليه ويبرأ الناصب من الضمان قال بل ذلك مصرح به في كلامهم قلت وهذا صحيح ولا ينافي قولنا انها لا يتخاصمان على احد الوجهين اه ثم قال واطلقوا في قوله غصبتها من زيد بل من عمر وغرم القيمة وذلك يقتضي ان الاقرار بالغصب يتضمن الاقرار بالملك وهنا بخلافه لطريق الجمع ان يجعل لتصوير ثم اذا قر بالملك أو يقال اطلاق الاقرار بالغصب يقتضي الاقرار بالملك لغيره وعلى هذا تنقيد هذه المسئلة بما اذا ذكره متصلا بكلامه اه قال في شرح الروض (قوله على الارجح) اعتمده مر

قيمتها) ان كانت متقومة ومثلها ان كانت مثلية (لعمرو) وان اخذها زيد منه جبر بالحاكم لانه حال بينه وبين ملكه باقراره الاول كما يضمن قنا غصبه فابق من يده وقضيته أن المغرب هو القيمة لا غير إذ لو عادت للمقر سلما له واسترجع القيمة وقد يجاب بأن الحيلولة هنا بوجه ملك فكانت أقوى من تلك فغرمه البدل عملا بتعذر رجوعه للمقر فاذا فرض رجوعه رتب عليه حكمه ويجري الخلاف في غصبتها من زيد وهو غصبها من عمرو فان قال غصبتها منه والملك فيها لعمرو سلمت لزيد لانه اعترف له باليد ولا يغرم لعمرو لاحتمال كونها ملك عمرو وهي في يد زيد بنحو اجارة او رهن ولو قال عن عين في تركة مورثه هذه لزيد بل لعمرو لم يغرم لعمرو على الأوجه والفرق انه هنا معذور لعدم كمال اطلاعه (ويصح الاستثناء) هنا ككل لإخبار وإنشاء لوروده في الكتاب والسنة وهو إخراج مالو لا يدخل بنحو الا كاستثنى أو أحظ من الثني بفتح فسكون أي الرجوع لانه رجع عما اقتضاه لفظه (ان اتصل) بالاجماع وما حكى

ولالتذمروا تقطاع صوت ويضرب يسير كلام أجني كله على ألف الحمد لله الإمامة وكذا استغفر الله ويأفلان على ما أشار إليه في الروضة فإنه لا نقل صحة الاستثناء مع ذلك نظرية قال غيره والنظر واضح في أفلان بخلافه في (٣٩٧) استغفر الله لقول الكافي لا يضرب لأنه لا استدراك

ما سبق ويظهر أنه لا يضرب يسير مطلقا من غير المستثنى كغير المطلوب جوابه في البيع بل أولى ويشترط قصده قبل فراغ الاقرار نظير ما يأتي في الطلاق ولكونه رفعا لبعض ما شمله اللفظ احتاج لنية وإن كان إخبارا ولا بعنى ذلك خلافا للزركشي (ولم يستغرق) المستثنى المستثنى منه فإن استغفره كشرة إلا عشرة بطل الاستثناء إجماعا إلا من شذلتلتنافض الصريح ومن ثم لم يخرجوه على الجمع بين ما يجوز وما لا يجوز إذ لا تنافض فيه ومحل ذلك ان اقتصر عليه وإلا كشرة إلا عشرة إلا أربعة صح ولزمه أربعة لأنه استثنى من العشرة عشرة إلا أربعة وعشرة إلا أربعة ستة أو لان الاستثناء من النفي إثبات وعكسه كما قال (فلو) قاله على عشرة إلا تسعة إلا ثمانية وجب تسعة) أي إلا تسعة لا نلزم إلا ثمانية تلزم فتضم للواحد الباقي من العشرة وطريق ذلك ونظائره ان تجمع كل مثبت وكل منفي وتسقط هذا من ذلك فالباقي هو الواجب فثبت هذه الصورة ثمانية عشر ومنفيها

العين المتعب من القول (قوله ولا تذمروا) هل يقبل اه سم عبارة الشوبري انظر ما لو سكت وادعى واحدا ما ذكر هل يقبل منه ذلك ويصح استثناءه أولا والفرض ان لا قربته اما إذا كانت فأنه يقبل كما هو ظاهر فليحرم اه اقول قد يتبادر من الاستدراك المذكور ان السكوت اليسير بقدر سكتة النفس معتبر مطلقا سواء وجدوا واحدا ما ذكر من الاعذار ام لا نعم عبارة المغني المارة بظاهرها اشتراط وجوده بالفعل وعليه يظهر تردد المحشى (قوله لا تذمروا) أي تذمروا ما يستثنى اه أي كان بقدر سكتة النفس ع ش اه بجري (قوله واقطع صوت) وانظروا لو طال زمنه أو لا ظاهر كلامهم الا ول فلينأمل شوبري اه بجري اه اقول بل كلامهم كالصريح في الثاني (قوله ويضرب يسير كلام الخ) وسكوت طويل نهاية ومغنى (قوله الحمد لله) ومثل ذلك في الضرر الفصل بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم اه ع ش (قوله على ما أشار إليه الخ) يعني في استغفر الله ويأفلان رشيدى ع ش (قوله فإنه) أي صاحب الروضة (قوله مع ذلك) أي استغفر الله ويأفلان (قوله لقول الكافي لا يضرب) وبه أفتى شيخنا الشهاب الرملى اه سم واعتداه المغنى والزبادى (قوله الاستدراك الخ) فكان ملائما للاستثناء فلا يمنع الصحة اه كرى (قوله مطلقا) أي أجنيأ أو لا (قوله من غير المستثنى) بكسر النون أي المقر (قوله كغير المطلوب) أي كالأبض من غير الخ (قوله بل أولى) إذ الارتباط هنا بينهما بخلافه هناك اه سم (قوله قبل فراغ الاقرار) أي ولو مع آخر حرف منه وعند أول حرف مثلا وإن عزبت النية قبل فراغ الصيغة ثم قياس ما تقدم عن سم في التعليق بأن شاء الله في قوله ينبغى الخ ان يكفى هنا بقصد البيان بصيغة الاستثناء قصده واطلق اه ع ش اقول وكلام المغنى كالصريح في الاكتفاء بذلك (قوله ولا بعد الخ) ما فيه من البعد لا ينكر كما يعرف بالتأمل مل وضوح الفرق بين الانشاءات والاخبارات اه رشيدى قول المتن (ولم يستغرق) أي ولو بحسب المغنى كما يأتي في قوله ويصح من غير الجنس الخ (قوله ومحل ذلك) أي البطلان (ان اقتصر الخ) ومحلها ايضا في غير الوصية اما فيها كوصيت له بعشرة إلا عشرة فيصح الاستثناء ويكون رجوعا ذكره السيوطى وغيره اه سم وفي الجبرمى عن ع ش ما يوافقه من غير عزو (قوله اولان الخ) عطف على لانه استثنى الخ قول المتن (وجب) في نسخ النهاية والمغنى لزمه (قوله فتضم للواحد الخ) أي ليكون الواجب تسعة (قوله وطريق ذلك) أي معرفة ما يجب في ذلك (قوله هذان ذاك) أي المنفى من المثبت (قوله اسقطها) بصيغة الامر (قوله ولو زاد عليها الخ) أي فقال إلا سبعة إلا ستة وهكذا الى الواحد (قوله هذا كله الخ) أي وجوب التسعة في مثال المتن والخمسة في مثال الشرح بل رجوع كل استثناء لما يليه إذا ذكر المستثنى بلا عطف واما إذا كانت مع العطف فراجع الجميع للاول ويلغونها ما حصل به المتفرق سواء أعيدت إلا مع العطف أو لا وقس عليه ما إذا عطف بعضها فقط (قوله وفي ليس له على شيء) هذا عام وقوله إلا خمسة خاص و (قوله ليس له على عشرة) هو خاص ويؤخذ من ذلك ضابطا حاصله أنه ان كان المستثنى منه عاما عمل بالاستثناء كالمثال الاول وان كان خاصا النفي الاستثناء كالمثال الثاني وهذا تقييد لقولهم الاستثناء من النفي إثبات أي محله إذا لم يدخل النفي على خاص وإلا فلا يلزمه شيء يجعل النفي متوجها لكل من المستثنى والمستثنى منه زيادى اه بجري اه اقول قد يناقش هذا في تعبير الشارح بالخروج عن

(قوله ولا تذمروا) هل يقبل (قوله لقول الكافي لا يضرب) وبه أفتى شيخنا الشهاب الرملى (قوله ويظهر انه لا يضرب اليسير مطلقا من غير المستثنى الخ) ويظهر ان عدم الضرر هنا وان قلنا بالضرر هناك من غير المطلوب جوابه ايضا انه لا ارتباط هنا بينهما بخلافه هناك (قوله ومحل ذلك ان اقتصر الخ) محله ايضا في غير الوصية اما فيها كوصيت له بعشرة إلا عشرة فيصح الاستثناء ويكون رجوعا ذكره السيوطى في شرح نظم جمع الجوامع وذكره غيره ايضا (قوله وتسقط هذا) أي المنفى وقوله من ذلك أي المثبت (قوله

تسعة أسقطها منها تبقى تسعة ولو زاد عليها الى الواحد كان مثبتا ثلاثين ومنفيها خمسة وعشرين أسقطها منها تبقى خمسة هذا كله ان كرر بلا عطف وإلا كشرة الخمسة ثلاثة أو الخمسة وإلا ثلاثة كانا مستثنين من العشرة فيلزمه درهمان فان كانا لوجعا استغفر كشرة إلا سبعة وثلاثة اختص البطلان بما به الاستفراق وهو الثلاثة فيلزمه ثلاثة وفي ليس له على شيء إلا خمسة

القاعدة ثم رأيت مناقشة السيد عمر الآنية (قوله يلزمه خمسة) قد بوجه بأنه لو لم يرد لإثبات المستثنى كان لغو الكفاية ما قبله على هذا التقدير فتأمل اه سم (قوله إلى المستثنى منه) أي إلى مضمون لفظيها وهو الباقي من المستثنى منه بعد إخراج المستثنى وإلا فحمل عبارته على ظاهرها لا يخلو عن إشكال اه سيد عمر (قوله وإن خرج عن قاعدة الاستثناء الخ) وقد ينافي في خروجه عن القاعدة المذكورة لأن مرادهم كما هو ظاهر أن ذلك هو مؤدى لفظ الاستثناء عند تعين انصباب النفي على المستثنى منه لأنه حينئذ يصح التعبير بالاستثناء عن النفي ما إذا كان المراد في الباقي من المستثنى بعد إخراج المستثنى والنفي داخل على المجموع والمنفي بالحقيقة الباقي المذكور لا كل واحد من المستثنى منه والمستثنى وإن أرم ذلك تعبير الشارح بقوله متوجها الخ لكن بتعين تأويله بما اثر ناليه ولعل حمل العبارة المذكورة على ظاهرها هو الذي أوقعه في قوله وإن خرج الخ فليس ماذكر على هذا التقدير من الاستثناء من النفي بل من الإثبات ثم لو حظ انصباب النفي عليه وهذا الاحتمال وأن لم يكن متيناً لا احتمال العبارة للمعنيين إلا أنه يرجع فيما نحن فيه لبناء القرار على اليقين وأصل برادة الذمة كما أشار إليه بقوله احتياطاً الخ اه سيد عمر (قوله ولا أقل منها) أي لأن دلالة المفهوم ضعيفة لا يعمل بها في الأقاير اه ع ش (قوله ولا يجمع الخ) عبارة المغنى ولا يجمع مفرق بالعطف في المستثنى والمستثنى منه أو فيهما أن حصل بجمعه استغراق أو عدمه لأن أو والعطف وإن اقتضت الجمع لا يخرج الكلام عن كونه ذا مجتلين من جهة اللفظ الذي يدور عليه الاستثناء وهذا يخص لقولهم أن الاستثناء يرجع إلى جميع المعطوفات لا إلى الأخير فقط اه وقوله وهذا يخص الخ ذكره سم عن شرح الروض وأقره (قوله ولا فيهما) كقوله له على درهم ودرهم ودرهم إلا درهم ودرهم فيلزمه ثلاثة لأنه إذا لم يجمع مفرق المستثنى والمستثنى منه كان المستثنى درهمان درهم فيلغوا ه معنى (قوله لا استغراق الخ) لفظ المنهج في استغراق بفي بدل اللام وقضيته كعبارة المغنى المارة أن اللام هنا بمعنى الوقت فالمعنى حينئذ إذا وجد لا استغراق بلا جمع المفرق لا يجمع لدفع ذلك الاستغراق كالمثال الأول وإذا انتفى الاستغراق بلا جمع المفرق لا يجمع لتحصله كالمثال الثاني والثالث ويحتمل أن اللام على بابها فالمعنى لاجل تحصيله كالمثال الثاني والثالث أو لاجل دفعه كالمثال الأول عبارة البجيرمي قوله في استغراق أي لاجل استغراق ففي معنى اللام كما عبر بها م ر أي لاجل دفعه إذا كان الجمع في المستثنى منه أو لاجل تحصيله إذا كان في المستثنى وفيهما اه (قوله فعلى درهم الخ) وكذا على درهمان ودرهم إلا درهم (قوله فعلى درهم الخ) ذكر أربعة أمثلة أخرى للمفهوم كأيدل عليه تعليله ثلاثة للفظ أو لها عدم الجمع في المستثنى منه وثانيها أو ثالثة لعدمه في المستثنى وذكر له مثالين إشارة إلى أنه لا فرق بين أن لا يجوز جمع أصلاً كالأول منها أو يكون جمع جائز مع جمع جائز كالثاني منهما لأن الأولين فيه يجوز جمعهما ولا يجوز جمع الثالث معهما أو إلى أنه لا فرق بين أن يكون جميع أفرادهم مفرقة كالمثال الثاني وبعضها مفرقاً وبعضها مجموراً كالمثال الأول اه بجيرمي (قوله فيلزمه ثلاثة) لأن المستثنى منه إذا لم يجمع مفرقة كان الدرهم الواحد مستثنى من درهم واحد فيستغرق فيلغوا ه معنى (قوله وثلاثة الخ) أي وعلى ثلاثة الخ (قوله لفتى درهم) أي في صورتين (قوله لأن به الاستغراق) أي لأن الاستغراق إنما حصل به فلتغيب فيبقى استثناء اثنين من ثلاثة فيكون الواجب واحداً (قوله لجواز الجمع هنا) أي جميع المستثنى قول المتن (ويصح من غير الجنس) أي جنس المستثنى منه خلافاً للامام أحمد في بطلانه مطلقاً والامام أبي حنيفة في بطلانه في غير المكييل والموزون قليوبى اه بجيرمي (قوله من غير الجنس)

يلزمه خمسة وفي ليس له على عشرة إلا خمسة لا يلزمه شيء. لأن عشرة إلا خمسة خمسة فكانه قال ليس له على خمسة يجعل النفي متوجهاً إلى المستثنى والمستثنى منه وإن خرج عن قاعدة الاستثناء من النفي إثبات احتياطاً للالزام وفي ليس على أكثر من مائة لا يلزمه المائة ولا أقل منها ولا يجمع مفرق في المستثنى منه ولا في المستثنى ولا فيهما لا استغراق ولا لعدمه فعلى درهم ودرهم ودرهم إلا درهم مستغرق فيلزمه ثلاثة وثلاثة إلا درهمين ودرهماً أولاً ودرهماً ودرهماً يلفى درهمان لأن به الاستغراق فيجب درهم وكذا ثلاثة إلا درهمين ودرهماً يلزمه درهم لجواز الجمع هنا إذ لا استغراق (ويصح من غير الجنس) وهو المنقطع (كألف) درهم (إلا ثوباً) لوروده لغة وشرعاً نحو لا يسمعون فيها لغوا إلا سلاماً

يلزمه خمسة) قد بوجه بأنه لم يرد لإثبات المستثنى كان لغو الكفاية ما قبله على هذا التقدير فتأمل اه (قوله ولا يجمع مفرق الخ) قال في الروض فقوله درهمان ودرهم إلا درهمين واجب ثلاثة اه وأقول قضية قاعدة رجوع الاستثناء لجميع المتعاطفات لزوم درهمين فقط لأن المستثنى باعتبار رجوعه للمعطوف عليه صحيح لعدم الاستغراق فتأمل ثم رأيت في شرح الروض عقب قوله ولا يجمع مفرق في المستثنى أو المستثنى منه أو فيهما قال وهذا يخص لقولهم أن الاستثناء يرجع إلى جميع المعطوفات لا إلى الأخير فقط اه (قوله)

(ويبين بثوب قيمته دون الثوب حتى لا يستغرق فان بين بثوب قيمته الف بطل الاستثناء لانه لا بين الثوب بالالف ضار كانه تلفظ به ولومه
الالف وفي شيء لا يشينا يعتبر تفسيره فان فسر بمستغرق بطل الاستثناء لا لالا (و) يصح ايضا (من المعين كذه الدار له لا هذا البيت او هذه
الدرهم) له (لا اذا الدرهم) وكذا الثوب له الا كنه لصحة المعنى فيه اذ هو اخراج بلفظ (٣٩٩) متصل فاشبه التخصيص (وفي المعين وجه

شاذ) انه لا يصح الاستثناء
منه لتضمن الاقرار به املك
جميعها فيكون الاستثناء
رجوعا بخلافه في الدين فانه
مع الاستثناء عبارة عن
الباقى ويرد فرقه بانه تحكم
صرف (قلت ولو قال هؤلاء
العبيد له الا واحدا قبل) ولا
اثر للجمل بالمستثنى كالمو
قال لا شينا (ورجع في
البيان اليه) لانه اعرف
بنيته يلزمه البيان لتعلق
حق الغير به فان مات خلفه
وارثه (فان ماتوا الا واحدا
وزعم انه المستثنى صدق
ييمينه) انه الذي اراده
بالاستثناء (عل الصحيح والله
اعلم) لاحتمال ما ادعاه ولو
قتلوا قتلا مضمنا قبل قطعها
لبقاء اثر الاقرار (فرع)
افق ابن الصلاح بانه لو
قامت بيته على اقراره لزيد
بدين فاقام بيته على اقرار
زيد انه لا يستحق عليه شيئا
وتاريخهما واحد حكم
بالاولى لانه ثبت بها الشغل
وشككنا في الرفع والاصل
عدمه وخالفه غيره فقال

لا يلزمه شيء كامر اي
للتعارض المصنف
لا تصحاب ذلك الشغل وهو
ظاهر ولو اقر بدين لآخر
ثم ادعى اداءه اليه وان نسي

وينبغي ان مثل الجنس النوع والصفة اعمش قول المتن (ويبين الخ) اي ان بينه الخ اعمش (قوله
تلفظ به) اي بالالف (قوله) ولزمه الالف (عطف على جملة بطل الاستثناء وكان الاولى الفرع (قوله
وفي شيء لا شينا الخ) عبارة النهاية والمعنى لو قال له على شيء لا شينا او مال لا مالا او نحوهما فكل من المستثنى
والمستثنى منه يجعل فليفسرهما فان فسر الثاني باقل عما فسر به الاول صح الاستثناء ولا لالا ولو قال له على
الف لا شينا او عكس فالالف والشئ بمجملان فليفسرهما مع الاجتناب في تفسيره عما يقع به الاستغراق ولو
قال له على الف لا ادر هما فالالف بمجمل فليفسره بما فوق الدرهم ولو فسر بما قيمته درهم فادونه كان الاستثناء
لاغيا وكذا التفسير ولو قدم المستثنى على المستثنى منه صح اعمش (قوله) وكذا الثوب (الى قوله فانه في النهاية
قول المتن (لا هذا البيت الخ) ومثله كما هو ظاهر الا ثلثا مثلا (قوله) الا كنه) اي وان كان السكم بصفة بقية
الثوب ولم يصلح لغير المقر له اعمش (قوله فاشبه التخصيص) التخصيص لا يتوقف على الاتصال اعمش
قول المتن (قل) اي استثناء (قوله) ولا اثر (الى الفرع في النهاية والمعنى (قوله) لا شينا) اي له على
عشرة دراهم لا شينا قول المتن (قوله صدق ييمينه) اي اذا كذب المقر له اعمش (قوله) ولو قتلوا قتلا الخ
اي الا واحد او زعم انه المستثنى اعمش (قوله قبل) اي تفسيره (قوله) لبقاء اثر الاقرار (وهو القيمة
ويؤخذ منه انه لو قال غصبتهم الا واحد افاتوا وبقي واحد وزعم انه المستثنى انه يصدق لان اثر الاقرار باق
وهو الضمان نهاية ومعنى (قوله الف) ابن الصلاح الخ) في ادب القضاء للغزى مانصه في ادب القضاء لابن
القاص لو جاء بورقة فيها اقرار زيد وجاء زيد بورقة فيها ابراء من المقر له فان اطلقا او ارضا بتاريخ متحدا
ارخت واحدة واطلقت اخرى لم يلزمه شيء نعم ان ارختا وتاريخا تاريخا او ارضا بتاريخ متحدا
فيه تاييد لقول الشارح الآتي وهو ظاهر (قوله حكم بالاولى) اعتمدهم اعمش (قوله) اي بالبيته الاولى
(قوله) وخالفه (اي ابن الصلاح (قوله) كامر) اي قبيل فصل الصيغة اعمش (قوله التحليف) اي التحليف
المقر له انه لم يؤد اليه (قوله) عامر في الرهن (اي في قول المصنف ولو اقر بالدين ثم قال لم يكن اقرارى عن حقيقة
اعمش (قوله قبلت على ما افق به بعضهم) واعتمدهم اعمش (قوله وفيه نظر) اي في القياس المذكور
(قوله) ثم عمل قبول ادعاء النسيان (اي في نحو مسئلتنا التحليف المقر له (قوله) كما قاله بعضهم) وافق به شيخنا
الشهاب الرملى رحمه الله تعالى اعمش (قوله) سم (قوله) في ادعاء النسيان (قوله) بان يدكر) بيان للمعنى اعمش
كردى (قوله) ولا نسيانا (عطف على عدم الاستحقاق كان يقول بعد الاقرار ولا استحق عليه شيئا ولا نسيانا
اي ولست ناسيا في هذا الاقرار او لا استحق عليه بدعوى النسيان (قوله) لان الخ) اي فاذا التزم ذلك فلا يقبل
دعواه النسيان لان الخ (قوله) حينئذ (اي حين اذ صدر منه ذلك الالتزام (قوله) ونظير ذلك (اي عدم القبول
مع الالتزام وكذلك ضمير وقدينا فيه ويجوز ارجاع ضميره الى ما قاله بعضهم ومآله واحد (قوله) وقدينا فيه
الخ) المناقاة ممنوعة لانه اذا ذكر ولا نسيانا فقد اعترف بعلمه بالحال فلا يقبل منه خلافا ولا كذلك في قولهم

فاشبه التخصيص (التخصيص لا يتوقف على الاتصال (قوله) ولو قتلوا قتلا مضمنا) اي الا واحد او زعم انه
المستثنى (قوله) فرع افق ابن الصلاح الخ) في ادب القضاء لابن القاص لو جاء بورقة فيها اقرار زيد وجاء زيد
بورقة فيها ابراء من المقر له فان اطلقا او ارضا بتاريخ متحدا او ارضا واحدة واطلقت اخرى لم يلزمه شيء
نعم ان ارختا وتاريخا تاريخا او ارضا على اقراره عمل به انتهى اعمش (قوله حكم بالاولى) اعتمدهم اعمش (قوله قبلت على ما افق
به بعضهم) واعتمدهم اعمش (قوله) كما قاله بعضهم) وافق به شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله عليه (قوله) وقدينا فيه

ذلك حالة الاقرار سمعت دعواه التحليف فقط اخذ اعمش في الرهن فان اقام بيته بالاداء قبلت على ما افق به بعضهم لاحتمال ما قاله فلا تناقض
كالو قال لا بيته لى ثم اتى ببيته تسمع وفيه نظر والفرق ظاهر اذ كثير ما يكون للانسان بيته ولا يعلم بها فلا ينسب لتقصير بخلاف مسئلتنا
ثم عمل قبول ادعاء النسيان كما قاله بعضهم مالم يلزم عدم قبول قوله فيه بان يدكر في الفاظ الاقرار بعدم الاستحقاق ولا نسيانا لان دعواه
حينئذ مخالفة لما اقر به اولا ونظير ذلك مالم يحلف لا يفعل كذا عامدا ولا ناسيا ففعله ناسيا فانه يحث وقد ينافيه

اطلاق قولهم لو ابراهم امة وكان له عليه دين سلم مثلاً فادعى انه لم يعلم به حالة الابراة وعلم ولم يرده صدق بيمينته بفرق بينه وبين الخائف بان
الاقرار لا يقبل التزام خلاف ما دل عليه اللفظ لانه اخبار عن حق سابق فكيف يدخل فيه التزام امر مستقبل بخلاف الانشاء فانه يقع في الحال
والمستقبل فانه فيه التزام الحث بما فعله (٤٠٠) نسياناً ولو قال لاحقاً على فلان فقيه خلاف في روضة شريح والراجح منه انه ان قال فيما ظن

المذكور فانه لم يصدر منه الاعتراف بالعلم بالحال حتى يثنى في دعواه المذكورة اسم اقول قد يؤيد المناقاة
والفرق الآتي ويدفع المنع هنا وفيما يأتي قول الشارح الآتي والراجح منه الخ (قوله) بفرق بينه اي الاقرار
المقارن للالتزام المذكور (قوله) فكيف يدخل فيه التزام امر مستقبل قديم مع لزوم دخول المستقبل لان
قوله ولا ناسيا حاصله الاخبار بانه عالم بجميع جهات تلك القضية وتفاصيلها وبانه ليس ناسيا لشيء منها
فيؤخذ بذلك في عدم قبول دعوى النسيان وليس فيه التزام امر مستقبل اه سم (قوله) التزام امر مستقبل
والامر المستقبل هو عدم قبول قوله في النسيان اه كردى (قوله) ولو قال لاحق الخ اي ثم اقام بينه اه
سم (قوله) في روضة شريح نعت لخلاف (قوله) منه اي من الخلاف (قوله) في قاعدة الحصر والاشاعة اي
حصر الاقرار في حصة المقر من المشترك في بعض المواضع واشاعته في جميعه في آخر (قوله) الاول اي الحصر
(قوله) والثاني اي الاشاعة (قوله) كذلك اي قد يغلبونه قطعاً وعلى الاصح (قوله) مثله جمع مثال اي
امثلة كل (قوله) فن فروعا اي قاعدة الحصر والاشاعة (هنا) اي في الاقرار (قوله) اقرار بعض الورثة الخ
ولو اقر لورثته اياه بما لو كان هو احدهم لم يدخل لان المتكلم لا يدخل في عموم كلامه وهذا عند الاطلاق
كقوله السر خسى فان نص على نفسه دخل مغنى ونهاية (قوله) في شيع من الشيع اي يشيع المقر به
في جميع التركة (قوله) فتقيد ببناء المفعول والضمير المستتر لاقرار بعض الورثة (قوله) خلافة اي
البعض (عنه) اي عن مورثه (قوله) حصته اي قدر حصته (قوله) وكافي اقرار الخ عطف على لانه الخ
اي وقياساً على ذلك (قوله) من ذلك اي من اقرار بعض الورثة الخ (قوله) في حصته اي البعض (قوله)
واقرار احد شرى يكن الخ عطف على اقرار بعض الورثة الخ قوله بنصف مشترك بالاضافة (قوله) تعين الاول
فيتعين (قوله) في نصيبه وهو النصف عبارة النهائية والمغنى ولو اقرار احد شرى يكن بنصف الالف المشترك بينهما
لثالث تعين ما اقر به في نصيبه اه قال عس قوله مر في نصيبه اي الخمسة فيستحقه المقر له اه
(وفارق) اي احد الشرى يكن المقر الثالث الخ (قوله) هنا اي في اقرار احد الشرى يكن (قوله) ثم اي في
اقرار بعض الورثة (قوله) بهذا اي باقرار احد الشرى يكن (قوله) نحو البيع الخ اي بيع احد الشرى يكن
بان قال لثالث بعته نصفه وكذا البقية اه كردى (قوله) هنا اي في باب الاقرار (قوله) في العتق
اي في باب العتق (قوله) مقدم كذا في اصله بخطر رحم الله تعالى والظاهر مقدم او يقدم اه سيد عمر (قوله) جزم
ابن المقرى الخ وكذا جزم به النهائية والمغنى (قوله) على التفصيل اي في بعض المواضع حصر وفي بعضها اشاعة
اه كردى (قوله) وهو الحق اي كون الفتوى على الاشاعة (قوله) اي للاستوى
(فصل في الاقرار بالنسب) (قوله) في الاقرار الخ اي وما يتبعه من ثبوت الاستيلاء وارث المستلحق اه
عش (قوله) في الاقرار الى قوله لا امى في النهاية (قوله) بالنسب اي القرابة (قوله) حرام بل من الكبار اه
عش (قوله) كالكذب في نفيه الاول كنفه مع الكذب اي كالاقرار بنفى النسب مع الكذب (قوله) انه
اطلاق قولهم الخ المناقاة ممنوعة لانه اذا ذكر ولا نسياناً فقد اعترف بعلمه بالحال فلا يقبل منه خلافه ولا
كذلك في قولهم المذكور فانه لم يصدر منه الاعتراف بالعلم بالحال حتى يثنى في دعواه المذكورة (قوله) فكيف
يدخل فيه التزام امر مستقبل قديم مع لزوم دخول المستقبل لان قوله ولا نسياناً حاصله الاخبار بانه عالم
بجميع جهات تلك القضية وتفاصيلها وبانه ليس ناسيا لشيء منها فيؤخذ بذلك في عدم قبول دعوى النسيان
وليس فيه التزام امر مستقبل (قوله) ولو قال لاحقاً على فلان اي ثم اقام بينه
(فصل) في الاقرار بالنسب (قوله) بل صح في الحديث انه اي كلا منهما

او فيما اعلم ثم اقام بينه بان
له عليه حقاً قبلت وان لم
يقبل ذلك لم تقبل بينته الا
ان اعتذر بنحو نسيان او
غلط ظاهر (قاعدة)
كثير كلامهم في قاعدة الحصر
والاشاعة وحاصله انهم قد
يغلبون الاول قطعاً وعلى
الاصح والثاني كذلك ولم
يبينوا سر القطع والخلاف
في كل وقد بينته بحمد الله
مع ذكر مثله قبيل المنفعة
فراجعه فانه مهم فن فروعا
هنا اقرار بعض الورثة على
التركة بدين او وصية
في شيع حتى لا يلزمه الا
قسطه من حصته من التركة
لانه خليفة عن مورثه
فتقيد بقدر خلافته عنه
وهو حصته فقط وكافي
اقرار احد مالكي فن بجانيته
واستثنى البلقين من ذلك
مسائل ينحصر الاقرار فيها
في حصته لكن لمذكر آخر
كا يعلم بتأملها او اقرار احد
شرى يكن لثالث بنصف
مشترك بينهما تعين ما اقر
به في نصيبه وفارق الوارث
بانتفاء الخلافة هنا الموجبة
للاشاعة ثم ومن ثم الحقوا
بهذا نحو البيع والرهن
والوصية والصدق والعتق
وما ذكر من الحصر في اقرار
احد الشرى يكن هو ما راجحه

في الروضة هنا لكنه خالفه في العتق ولكون ما في الباب يقدم على ما في غيره غالباً جزم ابن المقرى وغيره بما هنا ولم ينظروا كفر
لقول الاستوى الفتوى على التفصيل لقوة مدركه او على الاشاعة وهو الحق لنقله عن الاكثرين ولا موافقة البلقين له على ان الافة الاشاعة
(فصل) في الاقرار بالنسب وهو مع الصدق واجب ومع الكذب في ثبوته حرام كالكذب في نفيه بل صح في الحديث انه

كفر لكنه محمول على المستحل أو على كفر النعمة إذا (أقر) مكلف أو سكران ذم مختار ولو سفيها فثنا كافرا (بسبب أن الحق بنفسه) بلا واسطة كهذا ابن أبي أواى لا مولى لسهولة البيئة بولادتها وقوله يذفلان ابن لغو بخلاف نحو راسه مما لا يبقى بدونه أخذ أعمار في الكفالة ومثله الجزء الشائع كربعه (اشترط لصحته) أي الإلحاق (أن لا يكذب به الحس) فإن كذبه بان كان (٢٠١) في سن لا يتصور أن يولد لمثله مثل هذا

الولد ولو لوط و قطع ذكره
وانثبه قبل زمن إمكان
العلق بذلك الولد كان
إقراره لغوا (و) أن (لا)
يكذب به (الشرع) فإن كذبه
(بأن يكون معروف النسب
من غيره) أو ولد على فراش
نكاح صحيح لم يصح استلحاقه
ولأن صدقه المستلحق لأن
النسب لا يقبل النقل نعم لو
استلحق قته عتق عليه أن
امكن أن يولد مثله لمثله وأن
عرف نسبه من غيره كما
يأتي فعمل أن المنى بالعان أن
ولد على فراش نكاح صحيح
لم يجوز لاحدا استلحاقه لما فيه
من إبطال حق الثاني أذله
استلحاقه وأن هذا الولد لا
يؤثر فيه قافة ولا انتساب
يخالف حكم الفرائش بل لا
يثنى إلا بالعان رخصة
اثبتها الشارع لدفع الانساب
الباطلة واخذ ابن الصلاح
من هذا المذكور في النهاية
وغيرها افتاءه في مريض
أقر بانه باع كذا من ابنه
هذا فهاهنا فدعى ابن أخيه
أنه الوارث وأن ذلك الابن
ولد على فراش فلان وأقام به
بيته و فلان والابن منكر أن
لذلك بانه يلحق بذي
الفرائش ولا اثر لأقرار
الميت ولا لانكار ذينك
وسمعت دعوى ابن الأخ

كفر) أي كل منهما أه سم وقال الرشدي ضمير أنه راجع للنفي فقط وجعله مقياسا عليه للنص عليه في
الخبر أه هو الظاهر بل قول الشارح كالتحية أو على كفر النعمة كالصريح فيه (قوله أو على كفر النعمة) أي
فإن حصول الولد له نعمة من الله تعالى فإنكاره جعله نعمة تعالى ولا ينظر لما قد يعرض الولد من عقوق
ونحوه أه ع (قوله أو سكران) أي متعددا وعش وعطفه على مكلف لانه عنده غير مكلف و أخذته أنما
هو من باب ربط الأحكام بالأسباب تغليظا عليه قول المتن (أن الحق) لم يشترطوا هنا كون المستلحق وارثا
ولا جازا أه سم (قوله كهذا ابن) أو أنا بوهو أن الأول والى لكون الإضافة فيه إلى المقر أه معني (قوله
لا مولى الخ) أو قال لغنى وخلاف للشباب الرمي والنهاية عبارة لا مولى لسهولة البيئة بولادتها على ما قاله في
الكفالية والأصح خلافه أه أي ليصح إلحاق نسب الأم به ع (قوله بخلاف نحو راسه الخ) خلافا للنهاية
عبارة فالتعريف بينهما مقياسا على الكفالة وهم أه أي فلا فرق بين أن يعش بدونه أو لا في كونه لغوا ع
وأطال سم في رده وانتصار الشارح (قوله فإن كذبه) إلى قوله وأن هذا الولد في المغنى وإلى المتن في
النهاية لا قوله وأخذ إلى أو على فراش قول المتن (معروف النسب) أي مشهوره كما عبر به غيره أه رشدي
(قوله لم يصح الخ) جزا فان كذبه (قوله المستلحق) بفتح الحاء (قوله أن المنى بلعان الخ) أو مثله ولد الأمة ولو
غير مستولد المنى بخلف السيد فليس لغير السيد استلحاقه كما يؤخذ من قوله لم الاتي لانه لو نازعه قبل
النفي الخ بل وكذا لو لم يكن منفيا لانه ملك لسيدها ولا يصح استلحاقه بغير الغير لما فيه من إبطال حق السيد
أه ع (قوله لم يجوز الخ) أي ولم يصح أه نهاية (قوله وأن هذا الولد) أي فعمل أن هذا الولد الذي ولد على
فراش نكاح صحيح (قوله بل لا يثنى) أي حكم الفرائش أو الولد أه ع (قوله من هذا) لعل المشار إليه قوله
أن هذا الولد الخ (قوله بأنه يلحق الخ) متعلق بالافتاء (قوله وسمعت الخ) جواب سؤال غنى عن البيان (قوله
وأن كان) أي ابن الأخ (أثباتا) أي مثبتا (لغير) أي لفلان (قوله الابن) أي ابن المريض المقر (قوله في
قوله) أي المريض المقر (قوله وتقبل بيته) أي الابن (قوله باقرا هذا) أي المريض المقر (قوله أو على
فراش الخ) عطف على قوله على فراش نكاح الخ ش أه سم (قوله أو نكاح فاسد) عطف خاص على
عام إذ الوطء بنكاح فاسد من الوطء بشبهة أه ع (قوله لانه) أي الغير (لو نازعه) أي الواطئ بشبهة
(قوله سمعت دعواه) ظاهره أنه لا يصح استلحاقه قبل نفى صاحب الفرائش وأنه لا بد من بيته فليراجع أه

(قوله أو سكران) أي متعددا (في المتن أن الحق) لم يشترطوا هنا كون المستلحق وارثا ولا حائزا (قوله أو
إني) هذا يفيد أن هذا من الإلحاق بنفسه فليتام فيه (قوله لا مولى) المعتمد عند شيخنا الشباب الرمي للصحة
هنا أيضا (قوله وقوله يذفلان ابن لغو) هو ما صرح به الشيخان في باب الطلاق وأن حكوا فيه وجهين بلا
ترجيح وقوله بخلاف نحو راسه مما لا يبقى بدونه الخ اعترض عليه بانه وهم لأنهم صرحوا بأن ما يقبل التعليق
يصح إضافته لبعض محله وهو شامل لما لا يبقى بدونه أقول أما لو لا فهذا الذي صرحوا به لا يقتضى الوهم
لجواز حمل البعض فيه على ما يبق بدونه وجعل ما لا يبقى بدونه في حكم الكل ولو في بعض المواضع لمعنى يخصه
لنوسمهم فيه وأما ثانيا فالكفالة لا تقبل التعليق لأن الأصح أن التعليق يفسد ما قد جوزوا إضافتها لما لا
يبقى بدونه وهذا يقتضى تخصيص البعض في القاعدة والإلحاق ما لا يبقى بدونه في الكل وله في بعض المواضع
فلو صح الحكم بالوهم لما ذكره لزوم الحكم عليهم بالوهم في مسألة الكفالة ولا سبيل إليه فتامله باضاف (قوله
وأن هذا الولد) أي الذي ولد على فراش نكاح صحيح (قوله أو على فراش الخ) عطف على قوله على فراش

(٥١) - شرواني وابن قاسم - خامس) وبيته وأن كان إثباتا للغير لانه طريق في دفع خصمه ويستحق الابن ما قر له به وأن اتفق نسبه نظرا
للتعيين في قوله هذا وتقبل بيته أنه ولد على فراش المقر ولا وارث له غيره فغيره وكان وجه تقديم بيته أنها ترجحت بأقرار هذا لاسباه أنكار
صاحب ذلك الفرائش وعلى فراش وطء شبهة أو نكاح فاسد لغير استلحاقه لانه لو نازعه قبل النفى سمعت دعواه ولا يجوز استلحاق ولد الزنا

مطلقا (تنبيه) اشتراط أن لا يكذب المرء الحسنى لا اشترع لا يختص برأيه نابل بعدم مائر الا فابر كما علم امر انه يشترط في المقر له اهلية
استحقاق المقر به حسا وشرعا (وان (٤٠٢) ع) يصدق المستحق بفتح الحاء (إن كان اهلا للتصديق) وهو المكلف او السكران لان له حقا

في نسبه وهو أعرف به من غيره وخرج يصدق ماله سكت فلا يثبت النسب خلافا لما وقع لها في موضع نعم ان مات قبل التمكن من التصديق صح وعليه قد يحمل كلامهما ويشترط ايضا ان لا يتنازع فيه والا فسيأتي وان لا يكون المستحق بفتح الحاء قنار عتيقا للغير والالم يصح لاحد استحقاقه الا ان كان بالغاً عاقلا وصدق المستحق ومع ذلك رقة في الاولى باق اي وكذا ولاؤه لمعتقه في الثانية فيما يظهر اذ لافرق بينهما اخذا من تعليمه الاولى بعدم التنافي بين النسب والرق لان النسب لا يستلزم الحرية وهي لم تثبت ثم رايت ما يأتي في اقرار عتيق باخ وهو يؤيد ما ذكرته (تنبيه) وقع بخط فيمن اتى بزوجه المعروفة النسب لقاض وأقر بانها أخته فصدقته وأقرت بانها لاحق لها عليه من جهة مورثها فحكم عليها بذلك ثم بان انها زوجته هل تحرم عليه ظاهر افظا وباطنا أولا ولا وقد الفت في ذلك كتابا حافلا يثبت فيه فساد هذه الاطلاقات وان حاصل المنقول بل الصواب من ذلك انها لا تحرم عليه بمجرد

رشيدى (قوله مطلقا) أى سواء أمكن نسبته من حيث السن أو لا وكان المستحق الواطى أم لا اه ع ش (قوله وهو المكلف) إلى قوله اى وكذا في النهاية الا قوله ان لا يتنازع فيه والا فسياتي (قوله او السكران) اى المتعدى اه سم (قوله وهو اعرف به الخ) اى لان العادة جارية بان الشخص يبحث عن نسبه اه ع ش (قوله فلا يثبت النسب) كذا في المغنى (قوله قبل التمكن) ينبغى او بعده سم على صحيح ويصور ذلك بما اذا استمر المستحق على دعوى منه وينزل ذلك على ما اذا استلحقه وهو ميت اه ع ش (قوله كلامهما) أى في ذلك الموضع اه سم (قوله وأن لا يكون) الى قوله اى وكذا في المغنى (قوله الا ان كان بالغاً الخ) فلو كان ميتا قال شيخنا الشهاب البرلسى اتجه عدم الصحة في العتيق لانه يجتمع عدم التصديق مع ضرر المولى ولم ارف ذلك شيئا اه ومفهوم قوله في العتيق الصحة في الرقيق وكذا مفهوم تعليله ونظر في التعليل بقول الشارح اى وكذا ولاؤه الخ والحاصل ان استلحاق الميت نظير استلحاق الحى غير البالغ العاقل وقد يقال الوجه صحة استلحاق الميت كاستلحاق الحر الميت اه سم بحذف (قوله في الاولى) اى في صورة كون المستحق قنار (قوله في الثانية) اى في صورة كونه عتيقا (قوله او باطنا) الاولى حذف فقط والواو (قوله او لا ولا) اى لا تحرم لا ظاهر او لا باطنا (قوله وان حصل الخ) عطف على فساد (لو فرض الخ) الظاهر الا خصر وجهل نسبها (قوله فانه الخ) تفصيل لقوله الا ان قصد الخ (قوله وان يتعين) عطف على قوله فساد هذه الخ (قوله فيهما) اى في الظاهر والباطن (قوله والحرمة) اى وإطلاق الحرمة (قوله والحرمة فيهما على ما الخ) ان اراد ان الحرمة ظاهر اتوقف على ثبوت قصد الاستلحاق فهو ممنوع منعوا واضحا لان المقرئ اخذ باقراره لحله على استيفاء شرائطه ما لم يثبت خلافه وان اراد انها ثابتة للحمل على قصد الاستلحاق لانه الظاهر من اطلاق الاقرار فلم يثبت ما ادعاه من تقييد إطلاق الحرمة بظاهر اه سم (قوله والحل الخ) اى وإطلاق الحل وهما زادوا الحل ظاهر افظ على ما اذا قصد اخوة الاسلام او اطلق وهو يعتقد اخوة النسب (قوله او سكت) الى قوله ولو استلحق في النهاية والمغنى الا قوله خلافا لابن ابي هريرة (قوله واصر) الاولى تاخير عن قوله او قال

الخ ش (قوله او السكران) اى المتعدى (قوله وخرج يصدق الخ) كذا شرح مر (قوله قبل التمكن) ينبغى او بعده (قوله كلامهما) اى في ذلك الموضع (قوله والالم يصح لاحد استلحقه) اى محافظة على حق الولاء للشديد كما عللوا به لكن قد يقال قياس ما يأتي في استلحاق البالغ العاقل المصدق من بقاء الرق والولاة للسيد الصحة هنا وبقاء ذلك فلا ضرر على السيد إلا ان يفرق بتاكد الاستلحاق فيما يأتي بتصديقه لان له حقا في نسبه (قوله الا ان كان بالغاً عاقلا وصدق) فلو كان ميتا قال شيخنا الشهاب البرلسى فيما كتبه على اخر التنبيه اتجه عدم الصحة في العتيق لانه يجتمع عدم التصديق مع ضرر المولى ولم ارف ذلك شيئا اه فلو عدم ذوالولا عند موته فيحتمل صحة الاستلحاق اذ لا ضرر فيه على احد لا يقال فيه ضرر على بيت المال لانه لو اعتبر ذلك امتنع استلحاق حر الاصل ومفهوم قوله في العتيق الصحة في الرقيق وكذا مفهوم تعليله هذا وينظر في قوله في التعليل مع ضرر المولى بقول الشارح اى وكذا ولاؤه لمعتقه في الثانية فيما يظهر الخ اذ مع بقاء ولائه لمعتقه لا ضرر عليه لكن هذا مفروض مع التصديق ومع الموت لا يتصور تصديق والحاصل ان استلحاق الميت نظير استلحاق الحى غير البالغ العاقل وقد يقال الوجه صحة استلحاق الميت كاستلحاق الحر الميت ولا ضرر على السيد المعتمد لبقاء الولاء كما يحتمل الشارح وكذا الاستلحاق اذا كان حيا ومات قبل تمكنه من التصديق كاستلحاق الحر الاصلى كما سيأتي فليتامل (قوله والحرمة فيهما على ما اذا قصد الاستلحاق) ان اراد ان الحرمة ظاهر اتوقف على ثبوت قصد الاستلحاق فهو ممنوع منعوا واضحا لان المقرئ اخذ باقراره لحله على استيفاء شرائطه ما لم يثبت خلافه وان اراد انها ثابتة للحمل على قصد الاستلحاق لان الظاهر

قوله لها انت او هذه اختى ولو زاد من ابى الا ان قصد استلحاقها وهي بمن يمكن لحوقها بابيه لو فرض جهل نسبها فانه ان صدق باطنا الخ حرمت عليه باطنا قطعاً وكذا ظاهر اعلى خلاف فيه وانه يتعين حمل إطلاق الحل فيهما على ما اذا قصد الكذب واخوة الاسلام او اطلق والحرمة فيهما على ما اذا قصد الاستلحاق وصدق فيه والحل باطنا فقط على ما اذا قصده وكذب (فان كان بالغاً عاقلاً) فكذب (او سكت) واصر

أو قال لأعلم (لم يثبت نسبه) منه (الابنية) أو بمن مردودة كسائر الحقوق ولو تصادقا ثم تراجم لم يبطل النسب خلافا لابن أبي هريرة (وان استلحق صغيرا) أو مجنونا (ثبت) نسبه منه بالشروط السابقة خلافا للتصديق لعسر إقامة (٤٠٣) البينة فيترتب عليه أحكام النسب (فلو

بلغ أو أفق) (وكذبه) لم يبطل استلحاقه له بتكذيبه (في الاصح) لان النسب يحتاج له فلا يندفع بعد ثبوته ولو استلحق أباه المجنون لم يثبت نسبه حتى يفيق ويصدق ويفرق بينه وبين ما ذكر في الابن بان استلحاق الاب على خلاف الاصل والقياس فاحتطأ له أكثر (ويصح ان يستلحق ميتا صغيرا) ولو بعد ان قتله وان نفاه بلعان أو غيره قبل موته أو بعده ولا يبالي بتهمة الارث وسقوط القود لان النسب يحتاج له ومن ثم ثبت بمجرد الامكان (وكذا كبير) لم يسبق منه انكار في حال تكليفه (في الاصح) لان الميت لما تعذر تصديقه كان كالمجنون الكبير (ويرثه) أي المستلحق بكسر الحاء الميت الصغير والكبير لان الارث فرع النسب وقد ثبت (ولو استلحق اثنان بالغان) عاقلا ووجدت الشروط فيهما ما عدا التصديق (ثبت) نسبه (لمن صدقه) منهما لا اجتماع الشروط فيه دون الآخر فان صدقهما أو لم يصدق واحد منهما كان سكت عرض على القائف كما قاله واعترضا بان استلحاق البالغ يعتبر فيه تصديقه ويرد

الخ كما في النهاية (الابنية أو بمن مردودة) ظاهره أنه لا يثبت بالحق القائف بخلاف ما سياتي في قوله ولو استلحق اثنان بالغوا لعل السبب ان القائف انما يعتبر عند المزامحة ونحوها سم وعش (قوله أو مجنونا) أي لم يسبق له عقل بعد بلوغه اخذ من قوله مر الاتي والوجهان جاربان الخ والا قرب ان المعنى عليه لا يصح استلحاقه بل ينتظر إفاقته نعم ان ايس من إفاقته كان حكمه حكم المجنون اه عش (قوله لعسر إقامة البينة) عبارة المعنى لان إقامة البينة على النسب عسر والشارع قد اعتنى به واثبت بالامكان فكذلك اثباته بالاستلحاق إذا لم يكن المقر به أهلا للتصديق اه (قوله لم يثبت نسبه الخ) خلافا للنهية والمعنى عبارة الثاني ولا فرق بين هذا أي وهذا ابني كما افاده شيخنا اه وعبارة سم الاوجه مر ثبوت نسبه مطلقا كما في استلحاق الابن المجنون كما هو مقتضى اطلاقيهم فلا حاجة الى تكلف فرق اه (قوله ولو بعد) إلى قول المتن وحكم الصغير في المعنى الا أنه لم يسبق إلى المتن وكذا في النهاية الا قوله صدقهما (قوله وان نفاه) (فرع) الذي إذا نفي ولده ثم اسلم لا يحكم باسلام المعتني ولو مات هذا الولد وصرقنا ميراثه إلى اقراره والكفار ثم استلحقنا في حكم النسب ويثبت أنه صار مسلما باسلامه ويسترد ميراثه من ورثته الكفار انتهى مر وخطيب والا قرب انه إن لم يكن غسل وجب نبش ماله يهر لغسله والصلاة عليه ونقله إلى مقابر المسلمين وإن كان غسل يصلي عليه في القبر وينبش لدفنه في مقابر المسلمين حفظا له عن انتهاك حرمة بالنش اه عش قول المتن (وكذا كبير) في نسخ المحلى من المتن كثير بالنسب اه سيد عمر (قوله لم يسبق منه انكار الخ) صرح به الارشاد اه سم قول المتن (في الاصح) والوجهان جاربان فيمن جن بعد بلوغه عاقلا ولم يمت لانه سبق له حالة يعتبر فيها تصديقه وليس الان من اهل التصديق نهاية ومعنى (قوله أي المستلحق) تفسير للضمير المستتر (قوله الميت الخ) للبارز قول المتن (لمن صدقه) بقى ماله وصدق احدهما اقام الاخر بينة هل يعمل بالاول او بالثاني فيه نظر والا قرب الثاني اه عش (قوله او لم يصدق واحدا منهما الخ) ظاهره وان كذبهما واستشكله ابن شعبة اه سم عبارة البجيرمي على شرح منبه قوله فان لم يصدق واحدا منهما هذا يصدق بما اذا كذبهما مع أنه لا يعرض على القائف حينئذ فيحمل كلامه على ما اذا سكت كما في مر وعبارة فلو لم يصدق واحدا منهما بان سكت عرض الخ اه وعبارة عش قوله بان سكت بقى ماله كذبهما معا وقضيته انه لا يعرض على القائف وهو ظاهر لكن عبارة حجج تشمل التكذيب اه (قوله واستلحق المرأة الخ) من إضافة المصدر إلى فاعله قول المتن (بأني في اللقيط) سرد سم هنا عبارته التي هناك (قوله فرع) إلى المتن في النهاية الا قوله مختلف وقوله في تجهيزهما وقوله لان إلى المتن (قوله طفل مسلم) بالاضافة وكذا قوله بطفل نصراني ويجوز فيهما التوصيف (قوله مختلف) احتراز عمالو انتسابا معا لو احدهم اه سم (قوله

من إطلاق الاقرار فلم يثبت ما عدا من تقييد إطلاق الحرمة ظاهر اه (قوله في المتن والشرح) الابنية أو بمن مردودة) ظاهره أنه لا يثبت بالحق القائف بخلاف ما سياتي في قوله ولو استلحق اثنان بالغوا لعل السبب ان القائف انما يعتبر عند المزامحة ونحوها (قوله لم يثبت نسبه حتى يفيق الخ) الاوجه ثبوت نسبه مطلقا كما في استلحاق الابن المجنون كما هو مقتضى اطلاقيهم فلا حاجة الى تكلف فرق (قوله لم يسبق منه انكار الخ) صرح به الارشاد (قوله او لم يصدق واحدا منهما) ظاهره وإن كذبهما واستشكله ابن شعبة (قوله في المتن يأتي في اللقيط إن شاء الله تعالى) عبارة المصنف هناك ولو استلحق اللقيط حر مسلم لحقه وصار أولى بربيته وان استلحقه عبد لحقه وفي قول بشرط تصديق سيده وإن استلحقته امرأة لم يلحقها في الاصح او اثنان لم يقدم مسلم وحر على عبد وذمي فان لم يكن بينة عرض على القائف فيلحق من الحق به فان لم يكن قائف أو مجنونا ونفاه عنهم ما والحق بهما امر بالاتساق بعد بلوغه إلى من ميل طبعه اليه منها ولو اقاما بينتين متعارضتين مقطعتا في الاظهر انتهى (قوله مختلف) احتراز عمالو انتسابا معا لو احد

بما يأتى أن قول القائف حكم فلا استلحاق هنا حتى يحتاج للتصديق (وحكم الصغير) الذي يستلحقه اثنان واستلحاق المرأة أو العبد (بأني في اللقيط إن شاء الله تعالى) (فرع) اشتبه طفل مسلم بطفل نصراني وقف امرهما نسباً وغيره الى وجود بينة فقائف فانتساب بعد التكليف مختلف

فان لم يوجد واحد من هذه دام وقف النسب و يتطاف بهما حتى يسلما باختيارهما من غير اجبار فان ماتا قبل الامتناع من الاسلام فكم مسلمين في تجهيزهما السكن دفنهما يكون بين (٤٠٤) مقرر في الكفار والمسلمين او بعده فلا لان احدهما كافرا أصلي والاخر مرتد (ولو قال لولد

أمته هذا ولدى) سواء قال منها ولا ذكره في الروضة كالتنبيه تصوير فقط او تقييد لمحل الخلاف (ثبت نسبه) بالشروط السابقة فيشترط خلوها من زوج يمكن كونه منه كما يأتي (ولا يثبت الاستيلاء في الاظهر) لاحتمال انه ملكها بعد ان جلبت منه بركاب أو شبهة وانما استقر مهر مستفرشة رجل انت بولد يلحقه وان انكر الوطء لان هنا ظاهرا يؤيد دعوها وهو الولادة منه اذا حل من الاستدخال نادرو في مسئلتنا لا ظاهرا على الاستيلاء (وكذا لو قال) فيه (هذا ولدى ولدته في ملكي) لما ذكر (فان قال علقت به في ملكي) أو استولدتها به في ملكي أو هذا ولدى منها وله سنة وهي في ملكي من خمس سنين مثلا (ثبت الاستيلاء) قطعا لا تنفاه ذلك الاحتمال ولا نظري في القطع منها لا احتمال كونه رهنها تيمم ولدا هو هو معسر فبيعت في الدين ثم اشتراها فان في عود استيلاءها قولين مرار الجرح منهما لندرة ذلك وشرط ثبوت الاستيلاء في قرار من سيقنت كتابته اقراره الواقع بعد حررته ان ينتفي احتمال حملها به زمن

في تجهيزهما) أي أما الصلاة عليه فاختلاط المسلم بالكافر اه ع ش (قوله أو بعده) أي بعد الامتناع اه ع ش قول المتن (ولدا مته) أي في حقه وشأنه اه سم قول المتن (ولدا مته) أي غير المازوجة والمستفرشة اه معني (قوله سواء) إلى قول المتن فان كانت الامة في النهاية الا قوله فان الندرة وكذا في المعنى الا قوله وانما إلى المتن وقوله قطعا (قوله ذكره) أي لفظ منها (قوله كالتنبيه) هو لا في اسحق الشيرازي (قوله لمحل الخلاف) أي الا في المتن انفا (قوله كما يأتي) أي انفا في المتن (قوله لاحتمال انه الخ) قضيته ان الولد غير حر الاصل حيث لا شبهة تقتضي الحرية لكنه يعتق بملكه اه سم (قوله مستفرش رجل) بركاب صحيح او فاسد اه ع ش (قوله لان هنا) أي في مسألة المستفرشة و (قوله في مسئلتنا) أي قول المصنف ولا يثبت الاستيلاء اه ع ش (قوله فيه) أي الولد أي في حقه وشأنه اه سم (قوله لما ذكر) أي من قوله لاحتمال الخ اه ع ش (قوله وهي في ملكي الخ) هو قيد خرج به مالولم يلقه وعلم دخوله في ملكه من عشر سنة فثبت النسب ولا يثبت الاستيلاء لاحتمال انها خرجت عن ملكه ببيع مثلا وحملت به ثم اشتراها وهي حامل اه ع ش (قوله لاحتمال الخ) متعلق بالنظر المنفي و (قوله لندرة ذلك) متعلق بنفي النظر (قوله مرار الجرح الخ) وهو نفوذ اه ع ش (قوله لندرة ذلك) الندرة لا تمنع الاحتمال و أي قطع معه اه سم وقد يجاب بان الاحتمال البعيد في الغاية لا ينافي القطع (قوله اقراره) مفعول سبقت و (قوله الواقع) نعت لاقراره و (قوله ان ينتفي الخ) خبر و شرط الخ (قوله ان ينتفي احتمال حملها الخ) أي بان يكون لا أكثر من اربع سنين من وقت الاعتقال فلو ولدته مثلا لتسعة اشهر من وقت الاعتقال لم يلحقه لاحتمال وجوده قبل الاعتقال على ما فهمه قوله ان ينتفي احتمال الخ اه ع ش (قوله فيها) الاولى فيه (قوله بان أقر) إلى قوله وهل في المعنى (قوله بان أقر الخ) او ثبت ببينة ع ش و فلو بان اه بجبري (قوله بان أقر بوطئها) قضيتها انها لا تصير فراشا باستدخال منه المحترم ولا يثبت به نسب الولد و ليس مراد اه ع ش (قوله عن يتعدى النسب منه الخ) لا يخفى ان صريح الصنيع ان من بيان للغير وذلك الغير هو الاب في هذا اخي والجد في هذا عمي فانظر أي واسطة في تعدى النسب من الاب إلى المقر الذي هو ابنه و أي واسطتين في تعديه من الجد إلى المقر اه سم ولك ان تقول ما اشار اليه وان كان هو المتبادر من الصنيع لكن يتعين الخروج عنه حتى يصح بان تجعل من بيان للشخص المفهوم من السياق لان المعنى اذا الحق نسب شخص بغيره فقوله من بيان لهذا الشخص المستلحق بفتح الحاء قيم الكلام على هذا التقدير اه سيد عمر زاد الرشيد والجواب الثاني وهو الاظهر اننا نلتزم من بيان للغير الا ان قوله بواسطة واحدة ليس متعلقا ببيتعدى حتى يلزم الاشكال المذكور بل هو تفصيل لوجوه اللاحق والمعنى حينئذ واما اذا الحق النسب بغيره من يتعدى

(قوله في المتن ولدا مته) أي في حقه وشأنه (قوله لاحتمال انه ملكها الخ) قضيته ان الولد غير حر الاصل حيث لا شبهة تقتضي الحرية لكنه يعتق بملكه (قوله فيه) أي الولد أي في حقه وشأنه (قوله لندرة ذلك) الندرة لا تمنع الاحتمال و أي قطع معه (قوله عن يتعدى النسب منه إلى نفسه بواسطة واحدة الخ) لا يخفى ان صريح هذا الصنيع ان من بيان للغير وذلك الغير هو الاب في هذا اخي والجد في هذا عمي فانظر أي واسطة في تعدى النسب من الاب إلى المقر الذي هو ابنه فانه لا معنى لتعدى النسب بواسطة الا ان النسب يتعدى من الملحق به اليها ثم منها إلى المقر ولم يوجد ذلك هنا و أي واسطتين في تعديه من الجد إلى المقر الذي هو ابنه في هذا عمي فان النسب لم يتعدى من الجد الا إلى اب المقر ثم منه إلى المقر فليس هناك الا واسطة واحدة (قوله عن يتعدى الخ) صريح هذا الصنيع انه بيان للغير وان الغير مرجع هاهنا ولم يظهر استقامة المعنى حينئذ مع قوله بواسطة واحدة وهي الاب الخ فان الاب هو ذلك الغير فنامله الا ان يجاب بانه لا مانع من اتحاد الغير وواسطة وفيه نظر

الكتابة لان الحل فيها لا يفيد امية الولد (فان كانت الامة فرأشاله) بان أقر بوطئها (لحقه) عند الامكان بالفراش النسب من استحاق لخبر الولد للفراش وتصير ام ولد (وان كانت زوجة فالولد الزوج) عند امكان كونه منه لان الفراش له (واستلحاق السيد) له حينئذ (باطل) للحوقه بالزوج شرعا (واما اذا الحق النسب بغيره) من يتعدى النسب منه إلى نفسه بواسطة واحدة وهي الاب

(كهذا أخى أو) بثنتين كالاب والجد فى هذا (عمى) أو بثلاثة كهذا ابن عمى وهل يشترط أن يقول أخى من أبوى أو من أبى أو ابن عمى لا بون
أولاب كما يشترط ذلك فى البيئته كالدعوى أو يفرق بأن المقر يحتاط لنفسه فلا يقر (٤٠٥) إلا لعن تحقيق ومن ثم لو أقر باخوة يجوز

لم يقبل تفسيره باخوة
الرضاع ولا الاسلام كل

يتمثل وظاهر المتن وغيره
يشهد للثاني لكن المنقول

عن القفال وغيره الاول
وأقره الاذرى وغيره بل

جرى عليه الشيوخ وأخبر
الباب الثالث لأنه بعد

التفسير ينظر فى المقر أهو
وارث الملحق به الحائز

أتركه فيصح أو لا فلا يصح
وفى الملحق به اذكر فيصح

اللاحق به أو انى فلا ولا
يمكن ذلك إلا بعد بيان الملحق

به رسوا أقال فلان وارثى
وسكت أو زاد لا وارثى

غيره ولما نقل الجلال
البقنى عن جمع منهم

التاج السبكى ما يخالف
بعض ما مروى بأن قال هذا

وهم سببه عدم استحضار
النقل وفى فتاوى ابن الصلاح

أخذ من كلام القاضى لو
قال ليس لى وارث الا اولادى

هؤلاء وزوجتى قبل لكن
نازعه ابن الاستاذ وأطال

بأن كلام القاضى لا يدل لما
ذكره وبأن الاصح ما قاله

ابن عبد السلام أنه لا يكتفى
قوله فى الحصر بل لا بد فيه

من البيئته ويكتفى قول البيئته
ابن عم لاب مثلاً وان لم

يسموا الوسائط بيته وبين
الملحق به كذا جزم به بعضهم ويتجه أن محله فى فقيهين عارفين بحكم اللاحق بالغير بخلاف عاميين لا يعرفان ذلك فيجب

استفصاها وكذا يقال فى المقر ثم رأيت الغزنى بحث قبول شهادة الفقيه الموافق لمذهب القاضى أى فى هذه المسألة

النسب من ذلك الغير إلى نفسه أما بأن يكون ذلك اللاحق بواسطة واحدة وهى الاب (قوله أو بثلاثة)
ظاهرة أنه لا زيادة على الثلاثة فليست فيه أه سم (قوله ذلك) أى بيان أنه من أبويه مثلاً (قوله أو يفرق) أى
بين المقر والبيئته أه ع (قوله بأن المقر) هذا الفرق لا يفيد عدم اشتراط ما ذكره فتأمل أه سم (قوله
لم يقبل تفسيره) أى حيث ذكره منفصلاً ع وش سم (قوله يشهد للثاني) أى عدم اشتراط البيان وهو
الوجه أه نهاية لكن الرشيدى بسط فى الرد عليه والانتصار لما اختاره الشارح من اشتراط البيان واليه
ميل كلام المغنى (قوله لأنه الخ) تعليل لما يفيد قوله لكن المنقول عن القفال وغيره الاول الخ من ترجيحه
الاول لكن الاوضح الاخصر أن يقول لأن النظر فى المقر لا يمكن إلا بعد بيان الملحق به (قوله أهو وارث
الملحق به الخ) هذا يتجه حيث كان التردد السابق فى هذا ابن عمى وابن أخى وعليه فقوله السابق أن يقول هذا
أخى الخ أى فى قوله هذا ابن أخى الخ أه سيد عمر وما أفاده بقوله هذا يتجه حيث الخ من الحصر محل نظر بل
ظاهر المنع (قوله فيصح) أى الحافه (قوله وفى الملحق به) أى وينظر فى الملحق به الخ (قوله اتى فلا) فيه
ما استعمله سم ونهاية (قوله وسواء أقال فلان الخ) كان المراد سواء فى عدم الاكتفاء باطلاق الاقرار
مر أه سم ورشيدى أى وكان حقه أن يقول وسواء أقال وأنا وارثه وسكت أو زاد ولا وارث له غيرى (قوله
وفى فتاوى ابن الصلاح) إلى قوله لكن الخ أقره المغنى (قوله وزوجتى) أى هذه أه مغنى (قوله قبل) أى
يثبت حصر ورثته فيهم بأقراره فكما يعتمد أقراره فى أصل الارث كذلك يعتمد فى حصر أه مغنى (قوله لكن
نازعه الخ) اعتمده مر أه سم (قوله قوله) أى أقراره المذكور (فى الحصر) أى فى ثبوته والظرف متعلق
بيكتفى (قوله فيه) أى الحصر وثبوته (قوله ويكتفى) إلى المتن فى النهاية (قوله وان لم يسموا) أى الشاهدان
فالمراد بالجمع ما فوق الواحد عبارة النهاية وان لم تسم الخ وهى ظاهرة (قوله بيته) أى المستلحق بفتح الحاء
(قوله فيجب) أى على القاضى (قوله استفصاها) أى عن أسماء الوسائط أه سم (قوله وكذا يقال فى المقر)
هذا يفيد اعتبار زيادة على ما تقدم عن القفال وغيره أه سم (قوله فى هذه المسألة) هى قوله ويكتفى فى

(قوله فى المتن كهذا أخى أو عمى) قال فى شرح البيهجة فانه الحاق للاح بالاب وللعلم بالجدات انتهى فانظر كيف
يكون الاول الحاقاً بواسطة واحدة والثاني بثنتين (أو بثلاثة) ظاهراً أنه لا زيادة على الثلاثة فليست فيه
(قوله أو يفرق الخ) هذا الفرق لا يفيد عدم اشتراط ما ذكره فتأمل (قوله لم يقبل تفسيره باخوة الرضاع)
قال فى الروض فرع لو أقر باخ أو قال أى منفصلاً كما فى شرحه أوردت من الرضاع لم يقبل قال فى شرحه ولهذا لو
فسر باخوة الاسلام لم يقبل واستشكل بقوله العبادى لو شهد أنه أخوه لا يكتفى به لأنه يصدق باخوة الاسلام
واجب بأن المقر يحتاط لنفسه بما يتعلق به فلا يقر إلا لعن تحقيق انتهى (قوله لكن المنقول الخ) والوجه
الثانى شرح مر وقد بينا فى الاول مسألة الاقرار باخوة المجهول المذكور فان قضية قولهم فيها لا يقبل التفسير
باخوة الرضاع ولا الاسلام تصويرها بما إذا لم يقل أخى من أبوى أو ابى مع جزم الروض كغيرها فليست
هى مبنية على الثانى وكيف الحال ثم أوردته على مر فاجاب بأنه لا يلزم من عدم قبول التفسير فيها بما ذكر
صحة الاقرار فيها مطلقاً بل شرط صحته أن يبين بأنه من أبويه مثلاً فإذا أطلق لم يعتد به إلا أن بين بعد ذلك بناء
على المنقول المذكور ولا يخفى ما فى هذا الجواب وعدم الثامه مع الحكم بعدم القبول ومع الاستشكال
والجواب المذكورين فتأمل ثم أوردت ذلك مرة أخرى على مر فاعترف بالاشكال ومنافاة ذلك لمسألة
الاقرار باخوة المجهول المذكور وما إلى الاخذ بها وحل هذا الكلام على نحو الاولوية (قوله أو انى فلا)
فيه ما استعمله (قوله وسواء أقال فلان الخ) كان المراد سواء فى عدم الاكتفاء باطلاق الاقرار مر (قوله
قبل لكن نازعه) اعتمده مر (قوله فيجب استفصاها) المفهوم من هذا السياق أن المراد بالاستفصال
تسمية الوسائط فتأمل (قوله وكذا يقال فى المقر) هذا يفيد اعتبار زيادة على ما تقدم عن القفال وغيره

ولأن لم يهمل ثم نقل عن شريح أنه لو حكم قاض بانه وارثه لا وارث له ذير حمل على المحنة ثم قيده بقاض عالم أي ثقة أمين قال ويقاس به كل حكم
اجله اه وهي فائدة حسنة بتعين (٦٠٦) استحصالها في فروع كثيرة باقية بعضها في القضاء وغيره (فيثبت) وان كان المقر في الظاهر لا وارث

له الا بيت المال على المنقول خلافا للتاج الفراري (نسبه من الملحق به) الذكر لان الوارث يخالف مورثه في حقوقه والنسب منها أما الاتني فلا يصح استلحاقها فوارثها أولى (بالشروط السابقة) فيما إذا ألحقه بنفسه فيصح هنامان السفهه أيضا (ويشترط) هنا زيادة على ذلك (كون الملحق به ميتا) فيمتنع الالحاق بالحي ولو يجوز لانه قد يتأهل فلوالحق به ثم صدق ثبت بتصديقه دون الالحاق وفيما اذا كان واسطنان كهذا عي يشترط تصديق الجدة فقط لانه الاصل الذي ينسب اليه ومن اشترط تصديق الاب أيضا كالغوى فقد أبعد لانه غير وارث وليس الالحاق به وفرعه لم يقع الحاق بقوله حتى يقول يبعد الحاق الفرع بدون الاصل بل السبب في الالحاق تصديق الجدة فقط فاندفع استشكل ذلك وان قال شارح انه اشكال قوى ثم حكى عن السبكي جوابا عنه بما لا يصح (ولا يشترط أن لا يكون) الملحق به (نفاه في الاصح) بل لا يجوز الالحاق به وإن نفاه قبل

البيته أن يقول ابن عم لاب الخ اه ع ش (قوله) وإن لم يهمل أي الفقيه المواق الخ (قوله) ثم قيده الخ (قوله) قل أي الغزي اه ع ش (قوله) اجله أي القاضي (قوله) وهي الخ أي قول الغزي ويقاس الخ والتاثير لوعاية الخبر (قوله) فوارثها أولى خالفه النهاية والمعنى وسما قالوا بعبده ط واللفظ الاول فالمتعمد صحة استلحاق وارثها وفرقوا والد رحمه الله تعالى بين استلحاق الوارث بها وبين استلحاقها بان اقامة البيته تسهل عليهم بخلاف الوارث لاسيما اذا تراخي النسب اه (قوله) فيما اذا أي قوله ومن اشترط في النهاية وكذا في المغني الا قوله فيصح إلى آتني (قوله) اه أي في الالحاق بالذير اه ع ش (قوله) على ذلك أي على الشروط السابقة في الالحاق بنفسه (قوله) لانه أي المجنون عبارة المغني لاستحالة ثبوت نسب الشخص مع وجوده بقول غيره اه وهي شاملة للمجنون وغيره (قوله) فلو الحق به أي بالحي اه ع ش (قوله) ثبت أي نسبه (قوله) وفيما اذا كان واسطنان الخ أي والفرض ان الالحاق بالحي اه سم (قوله) ايضا أي كتصديق الجدة (قوله) لانه أي الاب وكذا في غيره به وضير فرعه (قوله) غير وارث) كان المراد المستلحق بفتح الحاء لوجود أبيه وهو الجد والاخت لا يرث مع وجود الاب اه سم اقول بل المراد ان الاب ليس بوارث للملحق به وهو الجد لكونه حيا (قوله) وليس الالحاق به (و) وفرعه لم يقع معطوفان على خبر ان او حالان من فاعل غير بمعنى المغاير (قوله) حتى يقول مفرع على الثاني (بعد الحاق الفرع) يعني اثبات نسب الاصل وهو الاب بقول فرعه (قوله) بل السبب لعل الانسب ما قبله بل الالحاق بالجد والسبب فيه تصديق فقط عبارة المغني فلو صدق الحي ثبت نسبه بتصديقه والاعتناء في الحقيقة على المصدق لا على المقر اه (قوله) استشكل ذلك راجع للمغني والاشارة الى عدم اشتراط تصديق الاب قول آتني (وارثا) بخلاف غيره كقوة وقائل واجني نهاية ومعنى قول آتني (حائزا) أي ولو ما لا بدليل ماسياقي فيما لو اقر احد الوارثين وانكر الاخر ومات ولم ير ثمة المقر حيث ثبت النسب باقرار الاول ورشيد ومعنى (قوله) وان تعدد فلو مات وخلف ابنا واحدا فاقربا خ اخر ثبت نسبه وورث او مات عن بين وبينات اعتبر اتفاق جميعهم نهاية ومعنى (قوله) فلو اقر بعم الخ) عبارة المغني ودخل في كلامه الحائز واسطة كان اقر بعم وهو حائز تركه اليه الحائز تركه جده الملحق به فان كان قدماء ابو قبل جده فلا واسطة صرح بذلك في اصل الروضة اه (قوله) ومنه

فتأمله (قوله) أما الاتني فلا يصح استلحاقها فوارثها أولى كذاب زم به ابن الرفعة وكاهن ابن اللبانة ل الاسنوي وهذا واضح وابن اللبانة قال انه اظهر قول الشافعي قال الباقية في الظاهر انه في القول الصائري امتناع قبول اقرارها بالولد وقد صرح مروي والموردى بانه يمتنع حتى الاخ الام (تنبيه) وجه الباقية صحة استلحاق الوارث لها مع عدم استلحاقها بان الالحاق بها في الوارث اذا الحاقها جميع ورثتها بها صح والحقا بها بنفسها ليس مبتناه على الوارث بل على مجرد لدعوة الشافعي لا يثبت لحدوة ام لان الاطلاع على الولادة ممكن واما لانه يؤدي الى الالحاق صاحب الفرائض وهذا لا يأتي في الحاق ورثتها بها او داراة الروضة واصلها كقوله هذا الخ ابن أبي وامي وفيه اشارة الى الالحاق بالام وان كان كلاما في اشارة كذا في الناشرى ويؤيد صحة استلحاق وارث المرأة ما يأتي من اعتبار موافقة احد الزوجين اصدق احدهما بالذكر وذلك يتضمن صحة استلحاق وارثها وهو ما عتمد مدعيه خنا الشهاب الرمي وفرق بسبب لوقاه المرأة البيته على الولادة بخلاف وارثها خصوصا مع تراخيها وهو بوضع هذا الفرق ان المرأة تشبه ولادة نفسها وتضبطها وقتها وتضبط الحاضرين عند ولادتها فيسمل عليها اقامة البيته ولا كذلك وارثها لانه لا يحضر الولاد ولا يضبط من يحضرها فيعسر عليه اقامة البيته (قوله) وفيما اذا كان واسطنان أي والفرض ان الالحاق بالحي (قوله) تصديق الجدة فقط اعتمده م (قوله) لانه غير وارث) كان المراد للمستلحق لوجود ابيه

موته بلعان او غيره لانه لو استلحقه لقل فكذا وارثه (ويشترط كون المقر وارثا حائزا) تركه الملحق به حين أي الاقرار وان تعدد فلو اقر بعم اشترط كونه حائزا لتركه اليه الحائز تركه جده ومنه بنت ورثت الكل فرضا وردا بشرطه

لأنه إن لم يرث الميت لم يكن

خليفته وكذا إن لم يستغرق تركته لأن القيام مقامه مجموعهم لخصوص المستحق فيعتبر حتى موافقة أحد الزوجين والمعتق والحق بالورث الحائز إلا ما لم يلقح بميت مسلم وراثته بيت المال لأنه نائب الوارث وهو جهة الإعلام ولو قاله حكما ثبت أيضا لأنه القضاء بعلمه وكونه أيضا لولا عليه ولو أقر عتيق باخ أو علم لم يقبل لأضراره بمن له الولاء الذي لا قدرة له على إسقاطه كاصله وهو الملك أو بآن قتل لأنه قادر على استلحاقه بملك أو نكاح فلم يقدره وولاه علي منعه وقضية قولهم حين الإقرار أنه لو أقر بآن لعنه فثبت آخر أنه لم يبطل إقراره لكن أفتى القفال ببطلانه لأنه بآن بالنية أنه غير حائز ولا بن الرفعة هنا ما أجبت عنه في شرح الإرشاد (والأصح) فيما إذا أقر أحد الحائزين بثالث أو بزوجة للبت وانكره الآخر وسكت (إن المستحق لا يرث) لعدم ثبوت نسبه وبفرض الماتن في هذا الذي دل عليه السياق وصرح به في بعض النسخ يندفع ما اعترض به الفزاري وأطال (ولا يشارك المقر في حصته) ظاهره بآن باطنا أن صدق في اثنين أقر أحدهما بثالث يلزمه أن يعطيه ثلث حصته ولو ادعى على ابني ميت بعين في التركة فصدقه

أي من الوارث الحائز (قوله لأنه الخ) تعليل للمتن (قوله فيعتبر) إلى قوله ولو قاله حكما في المغني وإلى قوله ولا بن الرفعة في النهاية (قوله فيعتبر) أي أقرار مجموع الورثة (قوله أحد الزوجين) صادق بالذكر فقضيته صحة استلحاق وارث الأنثى بها اسم وصورتها أن تموت امرأة وتختلف ابنها وزوجا فيقول الابن لشخص هذا أخى من أمي فلا بد من موافقة الزوج فهذا استلحاق بامرأة وهو رد على ابن اللبان وغيره مر أطفحى وحلي أم بجبري وقوله وغيره أي كالشارح فيما قدمه اتفاقا في شرح قيثبت نسبه من الملاحق به (قوله لأنه) أي الإمام (قوله وهو) أي الوارث (قوله ولو قاله حكما) أي بان حكم بثبوت نسبه منه أم عرش (قوله لأنه) القضاء بعلمه أي بشرط كونه مجتهدا أم عرش أي خلافا للتحفة (قوله وكونه أيضا الخ) عطف على قول المتن كون المقر وارثا الخ (قوله لم يقبل لأضراره بمن له الولاء الخ) هلاصح وبقي الولاء به يندفع الضرر كما قدمه في الإلحاق بنفسه لكن الفرق يمكن أم سم ولعل بأن ضرر عدم إرث عصبه النسب هنا عند تغير المقر وهناك للمقر (قوله وهو) أي الأصل الولاء (الملك) أي كونه مملوكا للسيد (قوله وقضية قولهم حين الإقرار) أي كما سترت قيد المتن به (قوله أنه) أي الآخر (ابنه) أي ابن العم (لم يبطل إقراره) أي المقر بآن لعنه أم عرش (قوله أنه) أي المقر بآن لعنه (قوله غير حائز) هلا قال غير وارث لحجبه بالابن أم سم (قوله ولا بن الرفعة الخ) أقره المغني ثم قال ويصح إلحاق المسلم الكافر بالمسلم وإلحاق الكافر بالمسلم بالكافر أم (قوله هنا) أي في اشتراط كون المقر حائزا حين الإقرار (قوله أجبت عنه الخ) وأجاب النهاية عنه أيضا راجعه (قوله فيما إذا أقر) إلى قوله ولو ادعى في النهاية وكذا في المغني الإقراره وبزوجة للبت (قوله أو بزوجة الخ) انظر ما صورته أم عرش كان مراده ما فائدة عطفه مع الثالث شامل للزوجة قول المتن (لا يرث) وإذا قلنا لا يرث لعدم ثبوت نسبه حرم على المقر بنت المقر به وإن لم يثبت نسبها وأخذة له بأقراره كما ذكره الرافعي ويقاس بالبنت من في معناها وفي عتق حصته المقر لو كان المقر به عند ما من التركة كان قال أحدهما العبد فيها أنه ابن ابينا وجهان أو جههما أنه يعتق لتشوف الشارع إلى العتق وغنى ونهاية وشرح الروض قال عرش قوله مر وفي عتق حصته المقر الخ أي ظاهره وأباطنا وقوله مر أو جههما أنه يعتق أي ولا سرياقه وإن كان المقر موسرا لعدم اعترافه بمباشرة العتق أم (قوله وبفرض المتن الخ) عبارة للمغني والأصح أن المستحق لا يرث كذا في نسخة المصنف كحكاية السبكي قال الشيخ برهان الدين وهو يقتضي أنه مع كون المقر حائزا أن استلحق لا يرث وهذا لا يعرف بل هو خلاف النقل والعقل والظاهر أن هنا سطة هي إمام من أصل المصنف وإمامنا ناسخ وصوابه أن يقول وإن لم يكن حائزا فالأصح الخ كما يؤخذ من بعض النسخ انتهى ويوجد في بعضها فلو أقر أحدا الحائزين دون الآخر فالأصح الخ وهو كلام صحيح ولعله هو المراد من النسخة الأولى ويدل لذلك كما قال الولي العراقي قوله ولا يشارك المقر في حصته فهو قرينة ظاهرة على أن صورة المسئلة أقرار بعض الورثة إذ لو كان المقر حائزا لم يكن له حصته بل جميع الإرث له أم سم (قوله ظاهره بآن باطنا) أي بل يشارك فيها باطنا وظاهره لومات المستحق ولا وارث غيرهما كان للصادق باطنا تناول ما يخصه في أرثته أن تمكن منه أم سيد عمر (قوله يلزمه الخ) أي المقر وكذلك يجب على غير المقر أن يشارك هذا الثالث بثالث ما أخذه أن كان يعلم أنه أخوه وإن كان في الظاهر لا يجب عليه أن يعطيه شيئا فكل من المقر والمكذب حكمهما واحد وإنما خضع المقر وهو الجد والآخر لا يرث مع وجود الأب (قوله أحد الزوجين) صادق بالذكر فقضيته صحة استلحاق وارث الأنثى بها (قوله وكونه) أي المقر (قوله لم يقبل لأضراره بمن له الولاء الخ) هلاصح وبقي الولاء وبه يندفع الضرر كما تقدمه في الإلحاق بنفسه لكن الفرق يمكن (قوله أنه) أي الآخر وقوله ابنه أي ابن العم (قوله أنه غير حائز) هلا قال غير وارث لحجبه بالابن (قوله السياق) أي كقوله المقر في حصته (قوله في المتن ولا يشارك المقر في حصته) قال في الروض لكن يجرم عليه أي المقر بتبنيه أي المقر به وفي عتق حصته أي المقر أن كان أي المقر به من التركة كان قال أحدهما لعبد من التركة أنه ابن ابينا وجهان انتهى وفي

أحد هاتين كان قبل القسمة دفع اليه نصفها وأبعد هاتين كانت بيد المصدق سلها له كلها ولا شيء له على المكذب أو بيد المكذب لم يلزمه شيء. وعلى المصدق نصف قيمتها (و) الأصح (أن البالغ) العاقل (من الورثة لا ينفرد بالاقرار) بل ينظر كمال الآخر فإن أقر فقات غير الكامل وورثته نفذ اقراره من غير تجديد كافي قوله (و) لا صح (أنه لو أقر أحد الوارثين) الحائز بثالث (وأنكر الآخر) أو سكت لم يرث شيئا ولا من حصه المقر لكن ظاهرا فقط كما تقر لان الارث (٤٠٨) فرع النسب ولم يثبت وانما طوابن اقر بكونه ضامنا للعمر وفي الف بالالف

ون لم يثبت على عمرو ولو كذب الضامن لانه لا ملازمة بين مطالبتهما فقد يطالب الضامن فقط لا عسار الاصيل او نذر المضمون له ان لا يطالبه او موت الضامن والدين مؤجل وقد يطالب الاصيل فقط كان ضمن الحال مؤجلا او عسر الضامن او مات الاصيل والدين مؤجل واما النسب والارث فيبينهما ملازمة من حيث انه يلزم من ثبوت الارث بالقرابة ثبوت النسب ولا عكس كما يأتي ونظيره اقراره بالخلع فانه يثبت البيئونة ولا مال لوجودها قبل الدخول وعند استيفاء العدد من غير مال بخلاف وجوبه بالطلاق فانه يستلزمها (و) يستمر عدم ارث المقر به الى موت المنكر او الساكت فان (مات ولم يرثه الا المقر ثبت النسب) بالاقرار الاول وورث لانه صار حائزا وكذا لو ورث غير المقر وصدقه (و) الأصح (أنه لو أقر ابن حائز) مشهور النسب لا ولاية عليه (باخوة مجهول فأنكر المجهول نسب المقر) بان قال أنا ابن الميت واست انت ابنته (لم يؤثر

بالذكر لانه ربما يتوهم أنه لما أقر وجب عليه التشرية في حصته حتى في الظاهر اقر بحجري (قوله فان كان قبل القسمة دفع اليه نصفها) ينبغي انه لو أخر جت القسمة النصف الاخر في حصته المقر لزمه دفعه اليه ايضا لا عتراه به له اه سم وفي تصويره وقفة لانه اذا دفع نصف العين الى المقر له تصير العين مشتركة بينه وبين المكذب ولا ياتي للمصدق تعلقها اصلا فكيف يتصور اخراج القسمة النصف الاخر في حصته (قوله ولا شيء له) اي للمصدق (قوله لم يلزمه) اي المكذب (قوله بل ينظر) الى قوله وانما طوابن في النهاية والمعنى (قوله) كالآخرين الخ) أي بلوغ الصغير وفاقفة المجنون فاذا بلغ الاول وفاق الثاني فوافق البالغ العاقل ثبت النسب حينئذ ولا بد من موافقة الغائب ايضا ويعتبر موافقة وارث من مات قبل الكمال والحضور اه معنى (قوله وورثته) اي ورث المقر فقط غير الكامل (قوله كما تقر) اي في شرح ولا يشارك المقر في حصته (قوله عمرو) اي عن عمرو (قوله ان لا يطالبه) اي الاصل (قوله والدين مؤجل) فيؤخذ من تركه اه سم (قوله بالقرابة) احتراز عن الولاء (قوله كما يأتي) اي بقول المتن وانه اذا كان الوارث الخ (قوله ونظيره) اي العكس او ما ذكر من النسب والارث (قوله بالخلع) يعني بالطلاق البائن (قوله فانه يثبت البيئونة الخ) اي بالاقرار بالخلع (قوله لوجودها الخ) تعليل لثبوت البيئونة بدون مال و (قوله قبل الدخول) اي بالطلاق قبله و (قوله وعند استيفاء) عطف على قبل الدخول و (قوله من غير مال) متعلق بوجود (قوله بخلاف وجوبه) اي المال (قوله بالاقرار الاول) الى قول المتن وثبت في النهاية والمعنى الا قوله ومن ثم غلط المقابل وقوله وهذا الى المتن (قوله لو ورثته) اي ورث المنكر او الساكت اه سم (وصدقه) اي صدق وارث غير المقر المقر (قوله لا ولاية عليه) أي ومن عليه ولا يقدم حكمه في شرح وارثا حائزا (قوله ولو اقرارا) اي الحائز والمجهول اه سم (قوله فأنكر الخ) ولو اقر باخوين مجهولين معا فكذب كل منهما الاخر او صدقه ثبت نسبهما لوجود الاقرار من الحائز وان صدق احدهما الاخر فكذبه الاخر سقط نسب المكذب بفتح الذال دون نسب المصدق ان لم يكونا توأمين والا فلا اثر لتكذيب الاخر لان المقر باحد التوأمين مقر بالاخر ولو كان المنكر اثنين والمقر واحد فلم يقر تخليفهما فان نكل احدهما لم ترد اليامين على المقر لانه لا يثبت بهما نسب ولا يستحق بهما ثلث ولو اقر الورثة بزوجية امرأة قورثهم وورثت كاقرارهم بنسب شخص ومثله اقرارهم بزوج للبراقنة والمعنى (قوله لان الحائز) الى الكتاب في النهاية والمعنى (قوله لابن الخ) ولو اقر به اي

شرحه أن الاول أو وجه لتشوف الشارع الى العتق انتهى (قوله فان كان قبل القسمة دفع اليه نصفها) ينبغي انه لو أخر جت القسمة النصف الاخر في حصته المقر لزمه دفعه اليه ايضا لا عتراه به له (قوله لم يلزمه) اي المكذب ش (قوله او نذر المضمون له ان لا يطالبه) اي ان لا يطالب الاصيل (قوله والدين مؤجل) فيؤخذ من تركته (قوله وكذا لو ورثته) اي ورث المنكر او الساكت وقوله وصدق غير المقر ش (قوله ولو اقرارا) اي الحائز والمجهول بثالث فانكر الخ قال في الروض ولو اقر بهما اي باخوين مجهولين معا فكذب كل منهما الاخر ثبت نسبهما وان صدق احدهما الاخر فكذبه سقط المكذب اي بفتح الذال ان لم يكونا توأمين لان المقر باحد التوأمين مقر بالاخر وقوله ان لم يكونا توأمين قال في شرحه والا فلا اثر لتكذيب الاخر اه (قوله في المتن) كاخ اقر بابن الميت قال في الروض فان اقر به الاخ والزوجة لم يرث معهما

بأن فيه) لثبوتهم شهرته ولا نه لو بطل نسب المجهول فانه لم يثبت الا لارثته وحيازته ولو بطل نسبه ثبت نسب المقر بذلك دور حكيم ومن ثم غلط المقابل ولو اقر بثالث فأنكر نسب الثاني وليس تواما سقط لثبوت نسب الثالث بانفاقهما فاشترط موافقته على نسب الثاني لثبوت به بالاستحقاق وهذا فرق ما قبله (ويثبت ايضا نسب المجهول) لان الحائز قد استلحقه فلم ينظر لاجراءه عن اهلية الاقرار بتكذيبه له (و) الأصح (أنه اذا كان الوارث الظاهر يحجب المستحق) حجب حرمان (كاخ اقر بابن الميت ثبت النسب) للابن لان الحائز ظاهرا قد استلحقه (ولا ارث) له للدور الحكي وهو ان يلزم من اثبات الشيء رفعه اذ لو ورث حجب الاخ فخرج عن كونه وارثا فلم يصح استلحاقه فلم

يرث قاذى ارثه الى عدم
ارثه ولو ادعى المجهول على
الاخ فنسكل وحلف
المجهول ثبت نسبه ثم ان
قلنا اليمين المردودة كالبينة
ورث او كالاقرار وهو
الاصح فلا وخرج
ببحجه مالو اقرت بنت
معتقة للاب باخ لها فيثبت
نسبه لكونها حائزة ويرثانه
اثلاثا لانه لا يحجبها حرمانا
(كتاب العارية)

بتشديد الياء وقد تخفف
اسم لما يمار
وللعقد المتضمن لا باحة
الانتفاع بما يحل الانتفاع
به مع بقاء عينه ليرده من
عار ذهب وجه بسرعة او
من التعاور اى التناوب
لامن العار لانه ياتى وهى
واوية واصلا قبل الاجماع
ويمنعون الماعون قال
جمهور المفسرين هو ما
يستعيره الجيران بعضهم
من بعض واستعارته صلى
الله عليه وسلم فرسا لابي
طلحة فركبه متفق عليه
وادرا من صفوان ابن
امية يوم حنين فقال اغضب
يا محمد فقال لا بل عارية
مضمونة رواه ابو داود
والنسائي وهى سنة قال
الرويانى وغيره وكانت
واجبة اول الاسلام

باب للميت الاخ والزوجة لم يرث معهم لان ذلك اى الدور الحكمى ولومات عن بنت واخت فاقربا بان له
سلم للاخت نصيبها لانه لو ورث لحجبها معنى واسنى (قوله ولو ادعى الخ) اى لو ادعى مجهول على اخ الميت انه
ابن الميت فانكر الاخ ونكل عن اليمين لحلف المدعى اليمين المردودة (قوله مالو اقرت بنت الخ) لعلة تصوير
والافلو ورثت الجميع فرضا وردا فكذلك كما علم بما قدمه وصرح به الناشرى عن الاذرى اه سم
(كتاب العارية)

(قوله بتشديد الياء) الى المتن فى النهاية الاقوله اى حيث الى قال وقوله مع انها فاسدة وكذا فى المغنى الاقوله
المتضمن الى من عاروقه ومصحف الى وكاعارة وقوله مع انها فاسدة (قوله وقد تخفف) وفيها العلة الثالثة عارة
بوزن ناقة نهاية ومعنى (قوله اسم لما الخ) اى شرعا اه عرش وقال الحلبي قوله اسم الخ اى لغوه وشرعا او
لغة فقط اوله لما يعارو شرعا للعقد لكن فى شرح الروض اى والمغنى ما يفيدان اطلاقها على كل من
العقد وما يعار لغوى اه (قوله وللعقد) اى هى مشتركة بينهما وقد تطلق على الاثر المترتب على ذلك من
جواز الانتفاع به وعدم الضمان وهذا مورد الفسخ والانفساخ كما تقدم فظير فى اول البيع اه عرش (قوله
وللعقد المتضمن لا باحة الانتفاع) فهى اباحة المنافع وقال الماوردى هبة المنافع فلورد المستعير ارتدت
على هذا دون الاول فيجوز الانتفاع بعد الرد قال الشارح فى شرح الارشاد كذا قيل وصريح ما ياتى عند
قول المصنف ما لم يته انها ترتد بالرد وهو ظاهر انتهى اه سم (قوله او من التعاور) عبارة المغنى وقيل
من التعاور اه (قوله لامن العار) لا يقال يرده استعارته صلى الله عليه وسلم لانا نقول استعارته لبيان
الجواز لثلاثتهم المنع منها مع وجود العار فيها واستعارته لبيان الجواز لا عار فيها عليه اه سم (قوله
لانه) اى العار (قوله ياتى) بدليل غير ته بكذا انتهى معنى (قوله وهى واوية) فان اصلها عورية انتهى معنى
قال عرش هذا بمجرد لا يمنع لانهم قد يدخلون بنات الياء على بنات الواو كما فى البيع من مدايباع مع ان
البيع بائى والبايع واوى اللهم الا ان يقال انهم لا يفعلون ذلك الا عند الاضطرار اليه اه (قوله واستعارته
الخ) عطف على قوله ويمنعون الخ (قوله متفق الخ) اى هذا الخبر متفق الخ (قوله وادرا) كذا فى اصله

انتهى وقال فى شرحه لو لمات عن بنت واخت فاقربا بان له سلم للاخت نصيبها لانه لو ورث لحجبها ذكره
الاصل (قوله مالو اقرت بنت معتقة للاب الخ) لعلة تصوير والافلو ورثت الجميع فرضا وردا فكذلك كما علم
بما قدمه وصرح به الناشرى عن الاذرى فقال فائدة قال الاذرى بقى ما لترك بنتا وقلنا بالرد ففساد بيت
المال فاستلحق اخاهم لكونه كاستلحاق الابن الحائز مثلا لام لا م ارفيه نقلا والاقر نعم اه (ويرثانه) هو
فى ارث الاخ احد وجهين ووجهه ماذ كره الشارح والثانى لانه لا يمتنع عصبوبة الولاء اى الارث بها قال
فى شرح الروض والاول اوجه ولعل اقتصار الشارح على هذا التصوير لذلك فليتامل

(كتاب العارية)

(قوله وللعقد المتضمن لا باحة الانتفاع) فهى اباحة المنافع وقال الماوردى هبة المنافع فلورد المستعير ارتدت
على هذا دون الاول فيجوز الانتفاع بعد الرد قال الشارح فى شرح الارشاد كذا قيل وصريح ما ياتى عند
قول المصنف ما لم يته انها ترتد بالرد وهو ظاهر فان قلت مرفى الوكالة ان الا باحة لا ترتد بالرد قلت ذاك
فى الا باحة المحض وهذه ليست كذلك اه وكأنه اراد بقوله وصريح ما ياتى الخ ماذ كرهه فيما لوفعل ما منع
منه من نحو الزرع من ان عليه اجرة المثل لا ما زاد على المسمى من اجرة المثل لانه بعد ولعه ان المستحق له كالراد
لما ابيع له اه ويمكن ان يجاب بانه لا دلالة فى ذلك لمطلق الراد ذهنا تفويت للماذون فيه بفعل غيره وبمجرد
الرد ليس فيه ذلك (قوله لامن العار) لا يقال يرده استعارته صلى الله عليه وسلم لانا نقول قد تكون
استعارته لبيان الجواز لثلاثتهم المنع منها مع وجود العار فيها واستعارته لبيان الجواز لا عار فيها عليه وايضا
فهو عليه السلام اولى بالمؤمنين من انفسهم فالولى باهم والهم لعل الكفار اولى فلا عار فى تصرفه فى شىء من اموال
الخلق لان الجميع له ولا ينافيه نحو قوله بل عارية مضمونة لانه من باب التفضل فليتامل وقوله لانه اى

والذي في المعنى والنهاية درعا بالافراد في نسخ المحلى بالجمع كالنخبة اه سيد عمر قوله عبارة ع ش قوله مر
ودرعا الخ اراد به الجنس والا فالماخوذ من صفوان مائة درع اه (قوله وقد تجب الخ) لم يذكر انها قد
تباح اه سم اقول وقد تصور الاباحة باعارة من لا حاجة له بالمعار بوجه اه ع ش (قوله كاعارة نحو
ثوب الخ) ومع الوجوب لا يلزم المالك البذل مجاناً بل له طلب الاجرة ثم ان عقد باجارة ووجدت شروطها
فهى اجارة صحيحة والا فهى اعارة لفظاً واجارة معنى ع ش وقايد ورسوم ولا يضمن العين حينئذ تغليباً
للاعارة ع ش اه بغيرى وياقوفاً ما يتعلق بذلك (قوله مؤذن الخ) ظاهره وان قل الاذى ويذهب تقبيده
بأذى لا يمتثل عادة او يبيع محذور تيمم اخذا عما ياتى عن الاذرى في قوله كل ما فيه احياء مهجة اه ع ش
(قوله ومصحف او ثوب الخ) عبارة الشارح مر في باب صفة الصلاة بعد قول الماتن فان جهل الفاتحة الخ
حتى لو لم يكن بالبلد لا مصحف واحد ولم يمكن التعلم الا منه لم يلزم مالكة اعارةه وكذا لو لم يكن بالبلد لا معلم
واحد لم يلزمه التعليم الا باجرة على ظاهر المذهب كالو احتاج الى السترة او الوضوء ومع غيره ثوب او ماء
فينتقل الى البدل اه وحمل حج الوجوب على ما اذا عار ذلك زمناً لا يقال باجرة اه ع ش وما نقله عن شرح مر
نقل سم عن شرح الروض مثله (قوله عليه) اى على المصحف او الثوب اه رشيدى (قوله لا اجرة لمثله)
اى اما الذى لمثله اجرة فظاهر انه واجب ايضا لكن لا بالمعار بل بالاجارة اه رشيدى (قوله وكذا اعارة
سكين الخ) لا ينافى وجوب الاعارة هنا ان المالك لا يجب عليه ذبحه وان كان في ذلك اضراراً مال لانها
بالترك هنا وهو غير ممتنع لان عدم الوجوب عليه لا ينافى وجوب استعارته اذا اراد حفظ ماله كما يجب
الاستيداع اذا تعين للحفظ وان جاز للمالك الاعراض عنه الى التالف وهذا ظاهر وان توهم بعض الطلبة المناقاة
سم على حج اه ع ش (قوله وكاعارة ما كتب) عبارة المعنى واقتى او عبد الله الزبيرى بوجوب اعارة
كتب الحديث اذا كتب صاحبها اسم من سمعه ليكتب نسخة السماع قاله الزركشى والقياس ان العارية
لا تجب عيناً بل هى او النقل اذا كان الناقل ثقة اه (قوله ما كتب الخ) ما واقعة على نحو الكتاب (قوله
فيه) متعلق بقوله كتب والضمير لما كتب الخ وكذا ضمير منه (قوله او روايته) اى الغير يعنى سند شيخه
(قوله لينسخه) اى غيره اه ع ش (قوله وتحرم) ثم قوله (يكراه) كل منهما معطوف على تجب اه سم
(قوله كما ياتى) اى كاعارة الصيد من المحرم والامة من الاجنبى واعارة الغلمان لمن عرف باللواط اه معنى
(قوله مع انها فاسدة) وعليه فليس هذا من اقسام العارية الناصحة فالا لى التمثيل له باعارة خيل

العارى بئى قد يجاب عنه بانه قد يؤخذ احدهما من الآخر كما قيل ان البيع من الباع (قوله وقد تجب الخ)
لم يذكرها انها قد تباح (قوله ومصحف) على ما جزم به العباب تبعاً للكفاية كذا شرح مر وفيه نظر
وقوله او ثوب توقفت صحة الصلاة عليه في شرح مر على ما سياتى اه وفي شرح الروض في باب صفة الصلاة
قال في الكفاية ولو لم يكن بالبلد لا مصحف واحد ولم يمكن التعلم الا منه لم يلزم مالكة اعارةه وكذا لو لم يكن الا
معلم واحد لم يلزمه التعليم اى باجرة على ظاهر المذهب كالو احتاج الى السترة او الوضوء ومع غيره ثوب او
ماء فينتقل الى البدل اه وفي العباب فى صفة الصلاة ولا تجب اعارةه اى المصحف وان تعين فان غاب مالكة
فيحتمل لزوم اخذها انه كالعارية ويحتمل ان لا يضمنه اه وهذا لا يخفى ان مقتضى وجوب الاعارة فى
الثوب المذكور امتناع الرجوع بعد الاحرام وسياتى فى اول الفصل الاتى من الشرح والحاشية ما يتحصل منه
تفصيل فى الرجوع بعد الاحرام فيحمل ما هنا على ما يمتنع فيه الرجوع عما سياتى لا ما يجوز فيه ايضا الا لا ينظم
مع وجوب الاعادة للصلاة جواز الرجوع بعد الاحرام بها بل ولا قبله فليتأمل فيحمل الوجوب هنا على
ما اذا طلب الثوب لصلاة الفرض فليتأمل (وكذا اعارة سكين الخ) لا ينافى وجوب الاعارة هنا ان المالك
لا يجب عليه ذبحه وان كان في ذلك اضراراً مال لانها بالترك هنا وهو غير ممتنع لان عدم الوجوب عليه لا ينافى
وجوب استعارته اذا اراد حفظ ماله كما يجب الاستيداع اذا تعين للحفظ وان جاز للمالك الاعراض عنه الى
التلف وهذا ظاهر وان توهم بعض الطلبة المناقاة (قوله وتحرم ثم قوله وتكره) كل منهما معطوف على تجب

الاية وقد تجب كاعارة
نحو ثوب لدفع مؤذ كحر
ومصحف او ثوب توقفت
صحة الصلاة عليه اى حيث
لا اجرة له لقله الزمن والا
لم يلزمه بذله بلا اجرة فيما يظهر
ثم رأيت الاذرى ذكره
حيث قال والظاهر من حيث
الفقه وجوب اعارة كل
ما فيه احياء مهجة محترمة
لا اجرة لمثله وكذا اعارة
سكين لنزع ما كول يخشى
موته وكاعارة ما كتب
صاحب كتاب الحديث
بنفسه او مأذونه فيه سماع
غيره او روايته لينسخه منه
كما صوبه المصنف وغيره
وتحرم كما ياتى مع بيان انها
فاسدة وتكره كاعارة مسلم
لكافر كما ياتى واركانها اربعة
معبر ومستعير ومعار
وصيغة (شرط المعبر)

الاختيار كما يعلم مما يأتي في المعلق فلا تصح اعارة مكره اي بغير حق والا كالا كراهيها (٤١١) حيث وجبت محض لما يظهر (وحجة

تدعيه) بان يكون رشيدا
لانها تبين غلظ المنافع فلا تصح
اعارة محجور الا السفيه
لبدن نفسه اذ لم يصد عمله
لاستغنائه عنه بماله على انه
في الحقيقة لا استثناء لان
بدنه في يده فلا عارية والا
المفلس لعين زمانا لا يقابل
باجرة ولا مكاتب بغير اذن
سيده الا في نظير ما ذكر في
المفلس فيما يظهر ويشترط
ذلك في المستبرر ايضا فلا
تصح استعارة محجور ولو
سفيهها ولا استعارة وليه له الا
اضرورة كبره مملك فيما
يظهر او حيث لا ضمان كان
استعار له من نحو مستاجر
ويشترط تعيينه ولو فرش
بساطه لمن يجاس عليه ولو
بالقرينة كما على دكاكين
البرازين بالنسبة لمريد
الشراء منهم لم يكن عارية
بل مجرد اباحة ولو ارسل
صبي المستبرر له شيئا لم يصح
فلو تالف في يده او اتلفه لم
يضمنه هو ولا مرسله كذا
في الجواهر ونظر غيره في
قوله او اتلفه والنظر واضح
اذ لا عارة بمن علم انه رسول
لا تقتضي تسليطه على
الاتلاف فليحمل ذلك على
ما اذا لم يعلم انه رسول
(وما كذا المنفعة) وإن لم يملك
الرقبة لان الاعارة انما ترد
على المنفعة واخذ الاذرعى
منه امتناع اعارة صوفي
وفقيه مسكنهما في رباط
ومدرسة لانهما يملكان

وسلاح لحرقه على ما يأتي اه ح ش (قوله الاختيار) إلى قوله لا في نظير الخ في المغنى إلا قوله كما يعلم مما
يأتي في المعلق وقوله لا يغير حق الى المتن وإلى قوله ولو ارسل في النهاية لا قوله وإلا كالا كراهيها الى المتن وقوله
لا ضرورة الى حيث وقوله ولو بالقرينة لم يكن (قوله فلا عارية) مقتضاه ان شرط تحقق العارية
كونها بيد المستبرر ويؤيده قولهم في التعريف ايرده لكن يتأنيب ما سيأتي في شرح قول المصنف والثالث
يضمن المنفعة فليتامل اه سيد عمر زاد ع ش اللهم الا ان يقال السفيه لا يمكن جعله تحت يد غيره لكونه
حر بخلاف الدابة التي تحمل عليها صاحبها متاع غيره به والله لكان في يد الغير اه وأشار الرشدي الى رد هذا
الجواب بما نصه قوله فلا عارية فيه انهم صرحوا بانها إذا قل انه يده اغسل ثوبه كان استعارة ليدنه اه (قوله
والا المفلس) قد بينا في شأن قضيته انه اراد بالحجور ما يعم المفلس وحينئذ يشكل التفرع في قوله فلا يصح
اعارة محجور لان عدم الصحة من مطلق المحجور لا يتفرع على اعتبار الرشيد لان المحجور بفلس رشيد
فليتامل اه سم اي فكان الاولي اعتبار كون التبرع ناجزا بل الرشيد (قوله لا يغير الخ) ولبدن نفسه مطلقا كما هو
ظاهر اه سيد عمر (قوله لا في نظير ما ذكر الخ) اي في قوله زمانا لا يقابل باجرة اه ع ش (قوله ويشترط)
إلى قوله ويشترط في المغنى إلا قوله الى الضرورة الى حيث (قوله ذلك) اي صحة التبرع عليه اه معنى اي
والاختيار (قوله ولو سفيهها) اي بان كان صبي او مجنون او محجور اعليه بسفه اما المفلس فتصح استعارته
لانه لا ضرر له على الغرماء لانها لو تالفت فالتفاهة لا يراحم المعير الغرماء به بل طاع ش وسيم (قوله ولا
استعارة وولي له) اي ايقاع عقد العارية له بطريق الولاية اما اذا استعار الولي لنفسه ثم استغابه في استيفاء
المنفعة فواضح انه لا محذور فيه لان الضمان حينئذ متعلق بالمستبرر وهو الولي اه سيد عمر (قوله تعينه)
اي المستبرر وكونه مختارا اه نهاية (قوله بل مجرد اباحة) اعتمد مره سم (قوله اذا لا عارة) بمن علم
الخ) انما يتضح في الجاهل بعدم الصحة اما العالم بعدم الصحة فساط كما هو واضح اه سيد عمر (قوله
فليحمل ذلك الخ) اي ما في الجواهر من عدم الضمان اقول فيه نظر ايضا لان الاعارة لا تقتضي تسليط المستبرر
على الاتلاف اي يضمن فيه لا في التالف غاية الامر انها تقتضي المسامحة بالتلف بواسطة الاستعمال المأذون
فيه فليتامل سم على حج ويمكن الجواب بانها وإن لم تقتض التسليط بالاتلاف لكنهما اقتضت بالتسليط
على العين المعارة فاشبهت البيع وقد صرحوا به بان المقبوض بالشراء الفاسد من السفيه لا يضمنه اذا اتلفه
اه ع ش (قوله وإن لم يملك الرقبة) الى المتن في النهاية (قوله واخذ الاذرعى) منه امتناع اعارة صوفي الخ
ان كانت الصورة انه اعار المستحق السكنى في المدرسة او الرباط فلا يتجه الا لجواز لكن هذا ليس عارية وانما
هو اسقاط حق ولعل هذا هو الذي فهمه الشارح مر عن الاذرعى وإن كانت الصورة انه اعار لغير مستحق
فلا يتجه الا المنع ولعله مراد الاذرعى لم يتوارده اه شارح مر على عل واحد لم يبي زاه وروية على
كل منهما ان الفقيه او الصوفي يخرج من المسكن المذكور ويغيره من غير ما كونه يدخل عنده نحو صيف
فالظاهر ان هذا النزاع في جواز اه رشيدى (قوله امتناع اعارة صوفي الخ) كلام شرح الروض مصرح
بالجواز اه سم وعبارة المغنى بعد ذكر كلام الروض والمعتمد انه اى ما عليه العمل من اعارة الصوفي
والفقيه مسكنهما بالرباط والمدرسة وما في معناه لا يجوز كما قاله الاذرعى وغيره اه (قوله

ش) (قوله لان بدنه في يده الخ) قد رددنا عليه ما اذا قصد عمله (قوله وإلا المفلس الخ) قد بينا في شأن قوله
والا المفلس يقتضي انه اراد بالحجور ما يعمه وحينئذ يشكل التفرع في قوله فلا يصح اعارة محجور لان
عدم الصحة من مطلق المحجور لا يتفرع على اعتبار الرشيد لان المحجور بفلس رشيد فليتامل (قوله فلا
تصح استعارة محجور ولو سفيهها) اي كما يكون صبي او مجنون او قد يشمل المفلس والوجه خلافه (قوله بل
مجرد اباحة) اعتمد مر (قوله فليحمل ذلك على ما اذا لم يعلم انه رسول) اقول فيه ايضا نظر لان الاعارة
لا تقتضي تسليط المستبرر على الاتلاف غاية الامر انها تقتضي المسامحة بالتلف بواسطة الاستعمال المأذون
فيه فليتامل (قوله امتناع صوفي الخ) كلام شرح الروض مصرح بالجواز (قوله فان اراد حرمة

الاقتناع لا المنفعة وكان مراده ان ذلك لا يسمى عارية حقيقة فان اراد حرمة

او عادة مطردة في زمته
 تمنع ذلك وكل ملك لها
 اختصاصه بها سيدكره
 في الاضحية ان له اعادة هدى
 او اضحية نذره مع خروجه
 عن ملكه ومثله اعادة كلب
 للصيد واعارة الاب لابنه
 الصغير وكذا المجنون
 والسفيه كبايحه الزركشي
 زمنا لا يقابل باجرة ولا يضر
 به لان له استخدام في ذلك
 واطلاق الرويان حل اعارته
 لخدمة من يتعلم منه لقصة
 انس في الصحيح وظاهر ان
 تسمية مثل هذه المذكورات
 عارية فيه نوع تجوز قال
 الاسنوي واعارة الامام
 مال بيت المال لانه اذا جاز له
 التملك فالاعارة اولى وورد
 بانه ان اعاره لمن له حق في
 بيت المال فهو ايصال حق
 لمستحقه فلا يسمى عارية او
 لمن لاحق له فيعلم بجز لان
 الامام فيه كالولي في مال موليه
 وهو لا يجوز له اعادة شيء منه
 مطلقا ومن ثم كان المعتمدين
 لا يصح بيعه لقن بيت المال
 من نفسه لانه عقد عتاقة
 وهو ليس من اهل العتق
 ولو بعوض كالكتابة لانه
 بيع لبعض بيت المال ببعض
 آخر للملكة كسأبه لولا البيع
 ولا نه يمتنع عليه تسليم ما باعه
 قبل قبض ثمنه وهذا مثله
 لان القن قبل العتق لا ملك
 له وبعده قد يحصل وقد لا
 فلا مصلحة في ذلك لبيت
 المال اصلا ومن هذا اخذ

او عادة (الخ) الانسب وعادة بالواو اه سيد عمر اى كافي النهاية (قوله يمنع ذلك) اى يمنع النص او العادة
 اعارة المسكن اه كرى (قوله وكل ملك لها) الى قوله ورد في المغني الاول كما بحثه الزركشي وقوله قال
 الاسنوي (قوله هدى او اضحية الخ) لو تلف ضمنه المعير والمستعير وليس لنا معير يضمن الا في هذه الصورة
 مر اه سم على حج وسياتي في كلام الشارح مر و مراده ان كلا طرقي في الضمان والقرار على من تلفت تحت
 يده اه ع (قوله مع خروجه) اى المندور من الهدى او الاضحية (قوله ومثله) اى مثل ما ذكر من اعارة
 هدى او اضحية نذره (واعارة الاب لابنه) اى وان يعير الاب ابنته للغير اه رشيدى (قوله ولا يضر به) اى
 بالابن اه مغنى (قوله لان له استخدام في ذلك) قضيته انه ليس للاب استخدام ولده فيما يقابل باجرة او كان يضره
 وهو ظاهر في الثاني وينبغي خلافة في الاول بل هو اولى من المعلم الآتي وتسلم الاول فينبغي للاب اذا استخدم
 من ذكر ان يحسب اجرة مثله مدة استخدام ثم يملكها له عما وجب عليه ثم يصر فيها عليه فيما يحتاجه من نفقة
 وكسوة وما عمت به البلوى ان يموت انسان ويترك اولاد اصفار افتتوا لى امهم امرهم بلا وصاية او كبير
 الاخوة او عم لهم مثلا يستخدمونهم في رعى دواب ما لهم او لغيرهم والقياس وجوب الاجرة على من
 استخدمهم سواء كان اجنبيا او قريبا ولا يسقط الضمان بقبض الام او كبير الاخوة ونحوهما حيث لا وصاية
 ولا ولاية من القاضي اه ع (قوله حل اعارته) اى ولده الصغير و (قوله لخدمة الخ) ظاهره سواء كان ذلك
 يقابل باجرة ام لا لان فيه مصلحة له ومن ذلك بالاولى الفقيه ومعلوم ان ذلك كله اذا اذن له وليه اما اذا لم ياذن له
 او قامت قرينة على عدم رضاه بذلك او كان استخدام بعد اذرا به فلا يجوز له وبقي ما يقع كثير ان المعلم
 باسم بعض من يتعلم منه يتعلم بعض آخر هل يجوز له ذلك لان فيه مصلحة للولد باثاقانه للصناعة بتكرارها ام لا
 فيه نظر والاقرب الاول وينبغي ان ياتي مثل ذلك فيما لو كان الاب هو المعلم اه ع (قوله مثل هذه
 المذكورات) اى اعارة الهدى والاضحية المندورين واعارة الكلب للصيد واعارة الاب لابنه (قوله فيه
 نوع تجوز) عبارة المغني ليست حقيقية بل شبيهة بها اه (قوله فيه نوع تجوز) كانه لعدم ملك المعير المنفعة
 اه سم (قوله واعارة الامام الخ) عطف على قوله اعارة كلب الخ (قوله ورد بانه ان اعاره الخ) نظير هذا التردد
 جار في التملك الصادر من الامام مال بيت المال وقد صرحت الائمة به ولك ان تقول تختار الشق الاول ونمنع
 المحذور المترتب عليه لان الاستحقاق غير منحصر في المذكور بل هو لعموم المسلمين فاذا خص الامام واحدا
 بتمليك واعارة فقد ناب عن الباقي في تخصيص ما يخصهم في المال المتصرف فيه لمن صر له فليتامل اللهم الا ان
 يقال ليس الحق للعموم حتى يكون مشتركا شركة حقيقية بين سائر الافراد بل الحق للجهة فاذا دفع لبعض
 افرادها وقع في محله بالاصالة اه سيد عمر (قوله وهو) اى الولي (قوله منه) اى من مال موليه (قوله
 مطلقا) اى سواء كان ما اعاره يقابل باجرة ام لا اه ع (قوله ومن ثم) اى من اجل ان الامام كالولي (قوله
 كان المعتمد الخ) عبارة النهاية كان الصواب كاقى به الوالد رحمه الله تعالى عدم صحة بيعه الخ اه (قوله من
 نفسه) اى نفس القن اه ع (قوله وهو ليس الخ) اى الامام في مال بيت المال (قوله ولو بعوض
 كالكتابة) غاية لقوله ليس من اهل الخ (قوله لانه يبيع) اى العتق بعوض او الكتابة والتذكير بتاويل
 العقد او لرعاية الخبر (قوله ملكه) اى بيت المال (ا كسأبه) اى قن بيت المال (قوله يمتنع عليه) اى على
 الامام اه ع (قوله وهذا) اى عتقه بعوض وكذا قوله في ذلك (قوله ومن هذا) اى من المعتمد المذكور
 مع عتقه المذكورة (قوله ان اوقاف الاثر لا تجب الخ) والوجه اتباع شرطهم حيث لم يعلم رقيم وفعلوا

فمنوع الخ) وافق على المنع مر وهل يتوقف هذا على اذن الناظر ثم رابت كلام الشارح الآتي الصريح
 في الرجوع لهذه مع منازعتنا وقد يقال اذا توقف اعارة الموقوف عليه على اذن الناظر فغير الموقوف عليه
 المنزل في الموقوف اولى فليتامل (قوله هدى او اضحية نذره) لو تلف ضمنه المستعير والمعير وليس لنا معير
 يضمن الا في هذه الصورة مر (قوله فيه نوع تجوز) كانه لعدم ملك المعير المنفعة (قوله ومن ثم كان المعتمد
 الخ) أفتى به شيخنا الشهاب الرملي (قوله ومن هذا اخذ جمع متأخرون ان اوقاف الاثر كالح) والوجه

ذلك على وجه اقتضاه المصلحة في نظرهم ولم يتبين خطأهم في ذلك لا خراجهم ذلك على وجه مخصوص ولا يلزم من تشبيه الامام بالولي اعطاؤه احكامه من سائر اوجهه وقياس ذلك على اعتاق العبد من نفسه ممنوع شرح مر اه سم قال الرشيدى قوله مر وفعلوا ذلك على وجه الخ هذا يعرف ان وجوب اتباع شروطهم حينئذ ليس من حيثية الوقف اذ الواقع لا يشترط في صحة وقفه مراعاة مصلحة ولا غيرها وانما ذلك من حيث ان لهم الولاية على بيت المال وقد اخرجوا امته ذلك على وجه مخصوص فلا يجوز مخالفتهم بهذا يعلم ان الصورة أن فاعل ذلك ممن له دخل في امور بيت المال فمراده بالاتراك الفاعلين ذلك السلاطين واتباعهم فتنبه اه ولعل ما ذكر في ملوك مصر في زمنهم والافسلاطين الاسلامبول وغالب اتباعهم مطلقا وملك مصر وغالب اتباعهم في زمنه احرار فلا بد من مراعاة شروط وقافهم بخلاف حيث لم يعلم كونهم من مال بيت المال والا فبالشرط المتقدم انفعان النهاية (قوله شروطهم فيها) اي شروط الاتراك في وقافهم (قوله لبقائهم) اي اوقاف الاتراك (قوله لانهم ارقاه له) اي الاتراك الواقفين من السلاطين واتباعهم وفي هذا التعليل نظر ظاهر لان السلاطين العثمانية احرار وليس فيهم شبه الرقبة وكذا أكثر اتباعهم ووزرائهم كما هو ظاهر واما اتباعهم من نحو الجراكسة فهم وان سلمنا انهم ارقاه لكن لا تعلم كونهم ارقاه لبيت المال لاحتمال ان السلاطين اشترؤهم ولا ينقسم بعين مالهم وفي ذمتهم كما هو الظاهر لبيت المال فيصح وبفقد اعتاقهم اياهم والله اعلم (قوله اجارة صحيحة) الى قوله اي والاف في النهاية الا قوله الامدة الى وقفه عليه وقوله على مامر (قوله حلت) اي اوقاف الاتراك (قوله مطلقا) اي اراعى شروطهم ولا (قوله الامدة حياته) هذا مسلم ان دلت قرينة على مباشرة الانتفاع بنفسه كان اوصى ان ينتفع به مدة حياته والافله الاعارة وان قيد بمدة حياته مر اه سم على حجج وقوله والاي كان اوصى له بالمنفعة مدة حياته وينبغي ان مثل الاعارة الاجارة حيث قيدت بمدة او بمحل عمل ثم ان مات الماؤجر اي الموصى له قبل استيفاء المنفعة المعقود عليها انفسخت فيما بقي اه عشر (قوله على مامر) انظر في اي محل مر فان اراد ما تقدم عن الاذرعى ورد عليه ان كلام الاذرعى ليس في الموقوف عليه كيف وقد صرحوا بان منافع الوقف ملك للوقوف عليه يستوفى فيها بنفسه وبغيره باعارة واجارة وانما كلامه فيمن نزل في مكان مسبل اه سم عبارة السكردى قوله على مامر هو قوله امتناع اعارة صوفي الخ اه والاولى قوله فان اراد حرمته فممنوع الخ (قوله اي باذن الناظر الخ) راجع الى قوله وموقوف عليه (قوله وعليه) اي على اشتراط اذن الناظر ان كان غير الموقوف عليه (قوله ان مراده) اي ابن الرفعة (قوله الاعن رايه) اي الناظر ش اه سم (قوله ليشمل) اي كلام ابن الرفعة (كونه) اي الناظر (قوله وذلك للملكهم) اي المستاجر والموصى له بالمنفعة والموقوف عليه (قوله لانه لا يملكها) الى قوله ومنه في المعنى الا قوله قال في المطلب والى قول المتن والمستعار في النهاية الا قوله ومنه الذى الى الذى (قوله الا ان عين الخ) ظاهره البطلان بمجرد الاذن والنتيجة توقفه على الاعارة وبجواب يمنع ان ظاهره ذلك فتأمل اه سم اي اذا المراد الا اذا عين له الثانى واعاره بالفعل عبارة عشر قوله مر الثانى مفهومه انه اذا عينته له واعاره انتهت عاريته وانتفى الضمان عنه اه وفي البجيرمى عن الماوردى انها تبطل بمجرد الاذن لانه خرج بالاذن عن كونه مستعير او صارو كيلا وعن شيخه ان الاول يبراه عن الضمان اه (قوله كان يركب الخ)

اتباع شروطهم حيث لم يعلم رفقهم وفعلوا ذلك على وجه اقتضاه المصلحة في نظرهم ولم يتبين خطأهم في ذلك لا خراجهم ذلك على وجه مخصوص ولا يلزم من تشبيه الامام بالولي اعطاؤه احكامه من سائر اوجهه وقياس ذلك على امتناع اعتاق العبد من نفسه ممنوع شرح مر (قوله الامدة حياته) هذا مسلم ان دلت قرينة على مباشرة الانتفاع بنفسه كان اوصى ان ينتفع به مدة حياته والافله الاعارة وان قيد بمدة حياته مر (قوله على مامر) انظر في اي محل مر فان اراد ما تقدم عن الاذرعى ورد عليه ان كلام الاذرعى ليس في الموقوف عليه كيف وقد صرحوا بان منافع الوقف ملك للوقوف عليه يستوفى فيها بنفسه وبغيره باعارة واجارة وانما كلامه فيمن نزل في مكان مسبل (قوله الاعن رايه) اي الناظر ش (قوله الا ان عين له الثانى) ظاهره

شروطهم فيها لبقائها على ملك بيت المال لانهم ارقاه له فن له فيه حق حلت له على أى وجه وصلت اليه ومن لا لم تحل له مطلقا (فيعبر مستاجر) اجارة صحيحة كما يعلم مما يأتى وموصى له بالمنفعة الا مدة حياته على تناقض فيه وموقوف عليه على مامر ان لم يشترط الواقف استيفاءه بنفسه أى باذن الناظر ان كان غيره وعليه يحكم تقييد ابن الرفعة جواز اعارة الموقوف عليه بما اذا كان ناظرا أى والا احتاج الى اذن الناظر اذ من الواضح ان مراده ان لا يصدر ذلك الا عن رايه ليشمل كونه مستحقا وآذنا للمستحق وذلك للملكهم المنفعة (لا مستعير) بغير اذن المالك (على الصحيح) لانه لا يملكها وانما يملك ان ينتفع ومن ثم لم يؤجر ولا تبطل عاريته الا باذن المالك له فيها ولا يبرأ من ضمانها الا ان عين له الثانى (وله ان يستنيب من يستوفى المنفعة له) كان يركب دابة استعارها للركوب

أشار به لتقييد المتن بأن لا يكون في الاستنابة ضرر زائد على استعمال المستعير اه عش (قوله من هو مثله الخ) مالم يكن عدو للبعر فيما يظهر مر اه سم على حج اه عش (قوله الحاجة) متعلق بقوله بر كب الخ (قوله قال في المطلب وكذا زوجته الخ) الظاهر بقاء كلام المطلب في الزوجة والخادم على اطلاقه والا فلا معنى لاستدرا كد على سابقه ومعنى قوله لان الانتفاع الخ ان انتفاع من ذكر بعد في العرف انتفاعه وان لم يعد منه في الحقيقة عليه نفع بل ربما يتحمل الانتفاعهم مشقة الشراء والاستئجار وان لم يكن واجبا عليه فنفس المعير راضية بصرف منفعة المعار اليهم كما هو مشاهد ثم رابت قول المحشى قوله وحينئذ يكون اى مافي المطلب مثله قوله ولم الحاجة الخ قد يجاب بان المتبادر من قولهم المذكور اعتبار حاجة فائدتها له وكلام المطلب يفيد اعتبار حاجة نحو الزوجة التي فائدتها لها وان كان عليه القيام لها بها وفرق كبير بينهما اه وهو نحو ما كتبناه كما يظهر بتامله اه سيد عمر وقوله الظاهر بقاء كلام المطلب في الزوجة والخادم على اطلاقه اى كما هو ظاهر النهاية والمغنى (قوله منه) اى بما في المطلب (قوله وحينئذ) اى حين اذ اخذ منه ما ذكر (يكون) اى مافي المطلب وكذا ضمير اليه وضمير فائدتها (قوله مطلقا) اى سواء كان أجنبيا أو نحو زوجته ومر عن سم والسيد عمر انما منع وجوب رعاية ما ذكر بالنسبة لنحو زوجته (قوله محرم المعير كينته واخته (قوله حالا) اسقطه النهاية والمغنى ثم قال اما ما يتوقع نفعه كجش صغير فالوجه صحة اعارته ان كانت العارية مطلقا وموقته مدة يمكن ان يصير فيها منتفعا به وتعارق الاجارة بوجود العوض فيها دون العارية اه وزاد النهاية ولا ينافى ذلك قول الرويانى كل ما جازت الخ لقبوله التخصيص بما ذكرناه اه اى بما يتوقع نفعه رشيدى (قوله واستثنى) اى الرويانى (قوله ليس هذا) اى الجش الصغير (قوله الاخراج) اى الاتفاق (قوله والى) الى قوله قال فى المغنى والى قوله وقيل فى النهاية الا قوله قال (قوله او صرح باعارته للترزين الخ) ونية ذلك كافيية عن النصريح كما يحتمل الشيخ لاتخاذ هذه المنفعة مقصدا وان ضعفت نهاية ومعنى قال عش قوله مر ونية ذلك اى منهما اه (قوله او الضرب على طبعه) كما يحتمل فى شرح الروض وفى شرح مر مانصه قال فى الخادم ويؤخذ من قوله او الضرب على طبعها اى الدرام والدنانير جواز استعارة الخط او الثوب المطرز ليكتب ويخط على صورته اه سم (قوله باذنه) اى الغير (قوله لا لمنفعة) اى من قبض (قوله وكان معنى تعليل الضعيف) اى المارانفا (قوله بمن قبض) متعلق بالتعليل (قوله للمنفعة) اى منفعة القابض (قوله ضمننت) بينا المقعول اى كانت مضمونة (قوله لان للفاسد حكم صحيحه) يؤخذ من هذا التعليل ان المراد ضمان العين اذا تلفت بغير الاستعمال المأذون فيه وانه لا ضمان للعين اذا تلفت بالاستعمال المأذون فيه لان ذلك حكم صحيحها واما ضمان المنفعة فقد ذكره بقوله وفى الفاسدة الى قوله لا يضمن أجرة ما استوفاه الخ وبقوله وعلم مما مر أنا حيث الخ وسأذكر ان قضية الروضة ضمان المنفعة بالاجرة فى الفاسدة اه سم (قوله على طبعه) اى صورته اه عش (قوله

البطالان بمجرد الاذن والمتجه توقعه على الاعارة ويحجب بمنع ان ظاهر ذلك فتأمل (قوله من هو مثله او دونه) مالم يكن عدو للبعر فيما يظهر مر (قوله وحينئذ يكون مماثله قوله لم الحاجة فلا يحتاج اليه الخ) قد يجاب بان المتبادر من قولهم المذكور اعتبار حاجة فائدتها له وكلام المطلب يفيد اعتبار حاجة نحو الزوجة التي فائدتها لها وان كان عليه القيام لها بها وفرق كبير بينهما (قوله وجش صغير) قد يتجه صحة اعارته اذا كانت مطلقا وموقته مدة يمكن ان يصير فيها منتفعا به ويفارق الاجارة بوجود العوض فيها ولا يرده عليه ما ذكره الرويانى لا مكان تخصيصه بغير ذلك شرح مر (قوله نعم لو صرح الخ) كذا شرح مر (قوله نعم لو صرح باعارته للترزين) قال فى شرح الروض او نواها فيما يظهر اه (قوله او الضرب على طبعه) اى كما يحتمل فى شرح الروض وفى شرح مر مانصه قال فى الخادم ويؤخذ من قوله او للضرب على طبعها جواز استعارة الخط او الثوب المطرز ليكتب ويخط على صورته اه (قوله وحيث لم تصح العارية فجرت ضمننت لان للفاسد حكم صحيحه) يؤخذ من هذا التعليل ان المراد ضمان العين اذا تلفت بغير الاستعمال المأذون فيه وانه

من هو مثله او دونه الحاجة قال فى المطلب وكذا زوجته وخادمه لان الانتفاع راجع اليه ايضا ومنه يؤخذ انه لا بر كيهما الا فى امر تعود منفعته عليه وحينئذ يكون مماثله قوله لم الحاجة فلا يحتاج اليه لا يقال فائدتها ان له اركابهما وان كانا اقل منه فلا يشمله ما قبله لانا نقول ممنوع لارعية كون نائبه مثله او دونه لا بد منها مطلقا كما يعلم مما يأتى فى المتن الذى يتجه انه اذا استعار لاركاب زوجته فلا نة جاز له اركاب ضررتها التى مثلها او دونهما لم تقم قرينة على التخصيص ككون المسماة محرم المعير (و) شرط (المستعار كونه منتفعا به) حالا انتفاعا بما حاصرا مقصودا فلا تصح اعارة حمار من وجش صغير كما يصرح به قول الرويانى كل ما جازت لاجارته جازت اعارته وما لا فلا واستثنوا فروعا ليس هذا منها والاستثناء معيار العموم وآلة له واما لخدمة اجنبى ونقد لان معظم المقصود منه الاخراج نعم لو صرح باعارته للترزين او الضرب على طبعه صح قالوا وحيث لم تصح العارية فجرت وضمننت لان للفاسد حكم صحيحه وقيل لا ضمان لان ما جرى بينهما ليس بعارية صحيحة ولا فاسدة ومن قبض مال غيره باذنه

ويؤخذ من ذلك أنها مع اختلال شرط أو شروط مما ذكره تكون (٤١٥) فاسدة مضمونة بخلاف الباطلة

قبل استعمالها والمستعير أهل للتبرع وهي التي اختل فيها بعض الأركان كما يؤخذ مما يأتي في الكتابة وفي الفاسدة التي فيها إذن معتبر لا يضمن أجره ما استوفاه من المنافع بخلافه في التي لا إذن فيها كذلك كاستعير من مستأجر لإجارة فاسدة وفي الباطلة ويفرق بأن في تلك صورة عقد فالحق بصحيحه ولا كذلك هذه وفي الأنوار المأخوذ من غير أهل التبرع مضمون بالقيمة والأجرة ومن الفاسدة أعرتك بشرط رهن أو كفيل ذكره الماوردي واعترض بتصريحهم بصحة ضمان الدرك في العارية وأجيب بأن ما هنا في شرط التضمين ابتداء وما هناك في شرطه دواما وفيه نظر والظاهر أن كلام الماوردي مقالة (مع بقاء عينه) فلا تصح إغارة نحو شعبة لو قود وطعام لا كل لأن منفعتهما باستهلاكهما ومن ثم صحت للترتين بهما كالنقد وهذا أغنى استعارة المستعير لمحض المنفعة وهو الأكثر فلا ينافي كونه قد يستفيد عينا من المعار كإعارة شاة أو شجرة أو

ويؤخذ إلى قوله وفي الفاسدة كذا شرح مر وفيه نظر والوجه الضمان لأن الديد ضمان ثم رأيت مر توقف فيه بعد أن كان واقفه ثم ضرب على قوله وحيث لم تصح العارية فجرت إلى هنا من شرحه سم على حجج أه عش ورشیدی وقول سم وفيه نظر والوجه الضمان الخ يحطه قول الشارح بخلاف الباطلة الخ وقوله إلى هنا أي إلى قول الشارح وفي الفاسدة التي الخ (قوله من ذلك) أي قول الشيخين وحيث الخ (قوله قبل استعمالها) مفهومه أنها بعد استعمالها مضمونة ولو بسبب الاستعمال المأذون فيه أه سم (قوله والمستعير أهل للتبرع) أي عليه بعقد كأنه احتراز عن المحجور لنحو صبا أو سفه فلا ضمان عليه ولو بعد الاستعمال فليحرر أه سم وفي المغنى ما يؤيده وعبرة عش قوله والمستعير الخ الأولى والمعير أه (قوله وهي الخ) أي العارية الباطلة (قوله لا يضمن أجره الخ) أي بخلاف بدل العين إذا تلفت كما ذكره فيما سبق بقوله وحيث لم تصح الخ وهذا ساذكر أن الحكم الضمان أه سم (قوله وفي الباطلة) عطف على في التي الخ أه سم زاد السكردى لكن هذه أعم من أن يكون فيها إذن أم لا أه (قوله ويفرق) أي بين الباطلة والفاسدة و (قوله في تلك) أي في الفاسدة و (قوله هذه) أي الباطلة أه كردى (قوله وألحق بصحيحه) قضية الإلحاق عدم ضمان العين إذا تلفت بالاستعمال المأذون فيه فينتج من هذا مع ما ساذكره أن قضية الروضة وجوب الأجرة في الفاسدة أنه في الفاسدة لا تضمن العين إذا تلفت بالاستعمال المأذون فيه بخلاف المنافع والتزمه مر أه سم (قوله من غير أهل التبرع) أي كصبي أه سم (قوله مضمون بالقيمة والأجرة) هذا متعين أه سم (قوله ومن الفاسدة أعرتك الخ) أقره المغنى وصححه النهاية بعبارةها وقول الماوردي أن من الفاسدة الإغارة بشرط رهن أو كفل صحيح والقول بصحتها مفرع فيما يظهر على مقابل الأصح من صحة ضمان الدرك فيها أه (قوله هنا) أي فيما ذكره الماوردي أه نهاية (قوله وفيه نظر) كذا مر أه سم (قول المتن مع بقاء عينه) قال الأسنوى ويدخل في الضابط ما لو استعار قيم المسجد أحجارا وأخشابا يبنى بها المسجد مع أنه لا يجوز كافتى به البغوى لأن حكم العواري جواز استردادها والشئ إذا صار مسجد لا يجوز استردادها أه معنى (قوله فلا تصح) إلى قوله وكاباحة النهاية وإلى قوله وقد يستشكل في المغنى لإقوله كإعارة إلى كإعارة (قوله كإعارة شاة الخ) ينبغي أن مثل هذه المذكورات إعارة الدواب للكتابة منها والمكحلة للإكتحال منها سم على حج ويجوز أيضا إعارة الورق للكتابة وكذلك إعارة الماء للوضوء مثلا ولغسل متاع ونجاسة لا ينجر بها كان يكون واردا والنجاسة حكمية مثلا ولا نظر لما تنشر به

لا ضمان للعين إذا تلفت بالاستعمال المأذون فيه لأن ذلك حكم صحيحها وأما ضمان المنفعة فقد ذكره بقوله وفي الفاسدة إلى قوله لا يضمن أجره ما استوفاه الخ وبقوله وعلم بما مر أنا حيث حكمنا بالفاسد الخ وساذكر أن قضية الروضة ضمان المنفعة بالأجرة في الفاسدة (قوله ويؤخذ من ذلك الخ) كذا شرح مر وفيه نظر والوجه الضمان لأن الديد ضمان ثم رأيت مر توقف فيه بعد أن كان واقفه ثم ضرب على قوله وحيث لم تصح العارية فجرت إلى هنا من شرحه (قوله بخلاف الباطلة قبل استعمالها) مفهومه أنها بعد استعمالها مضمونة ولو بسبب الاستعمال المأذون فيه وقد يستشكل عدم الضمان قبل الاستعمال بانها أولى بالضمان حينئذ من الفاسدة إلا أن يفرق بانها قبل الاستعمال ضعف جانب العارية للبطان ولا تعدى ولا استيفاء بخلافه بعده وقوله والمستعير أهل للتبرع أي عليه بعقد كأنه احتراز عن المحجور لنحو صبا أو سفه فلا ضمان عليه ولو بعد الاستعمال فليحرر (قوله لا يضمن أجره ما استوفاه الخ) أي بخلاف بدل العين إذا تلفت كما ذكره فيما سبق بقوله وحيث لم تصح الخ وهذا ساذكر أن الحكم الضمان (قوله وفي الباطلة) عطف على في التي الخ (قوله فالحق بصحيحه) قضية الإلحاق عدم ضمان العين إذا تلفت بالاستعمال المأذون فيه فينتج من هذا مع ما ساذكره أن قضية الروضة وجوب الأجرة في الفاسدة أنه في الفاسدة لا تضمن العين إذا تلفت بالاستعمال المأذون فيه بخلاف المنافع والتزمه مر (قوله من غير أهل التبرع) أي كصبي (قوله مضمون بالقيمة والأجرة) هذا متعين (قوله والظاهر الخ) كذا مر (قوله كإعارة شاة الخ) ينبغي أن مثل هذه

بئر لاخذ در ونسل أو ثمر أو ماء وكاباحة أحد هذه فانها تتضمن عارية أصلها

وذلك لأن الأصل هو العارية والفوائد (٤١٦) إنما جعلت بطريق الإباحة والتبع فعلم أن شرط العارية أن لا يكون فيها استهلاك المعار

الأعضاء لأنه بمنزلة الأجزاء الذاهبة بلبس الثوب اه ع ش ولا يخفى ما فيه إذ الذاهب من المقيس عين ومن المقيس عليه قوته وخشونته بجير مى أى إلا أن يرید إعارته الأبريق الذى فيه ماء (قوله وذلك) أى صحة الإعارة فيما ذكر (قوله فلم) إلى قوله ولو أعاره فى النهاية (قوله فلم أن شرط العارية الخ) والتحقيق أن نحو الدر ليس مستفاداً بطريق العارية بل بطريق الإباحة والمستفاد من العارية ليس إلا الانتفاع بالأصل في التوصل إلى استيفاء ما يبيع له نهاية ومعنى وسمو إلى هذا التحقيق أشار الشارح بقوله وكاباحة أحد هذه الخ فكان الأولى تأخير عن قوله فلم الخ ثم ذكره مستقلاً بعنوان التحقيق إلا أن يكون العطف للتفسير (قوله لاهما) أى الدر والنسل وكان الأولى لا يابها (قوله لانهما) أى أخذهما (قوله ولا يشترط) إلى المتن في النهاية والمغنى (قوله ولا يشترط تعيين المستعار الخ) تقدم أنه يشترط في المستعير التعيين وسكت عن هذا في المعير وقضيته أنه لا يشترط فيه التعيين كالمعار ولو قال لثنتين ليعرنى أحداً كذا فدفعه له من غير لفظ صح ويحتمل أنه كالمستعير فلا يصح والأقرب الأول ع ش اه بجير مى (قوله إعارتها) أى الأخيرة من المسئلة والعقيفة (لها) أى الأولى من الكافرة والفاسقة عبارة المغنى قال الأذرى وفي جواز إعارته لامة المسئلة للكافرة إلا جنيهاً منها لخدمتها التي لا تنفك عن رؤيتهما معاً نظر وقال الزركشى لا وجه لاستثناء الذمية فإنه إنما يحرم نظر الزائد على ما يبدو في المهنة وفيما وراء ذلك يمكن معه الخدمة انتهى وهذا وجه اه وعبارة النهاية وسيأتى في النكاح حرمة نظركافرة لما لا يبدو في المهنة من مسئلة فيمتنع إعارتها لها في الحالة المذكورة اه قال ع ش في حج أن مثل الكافرة الفاسقة بفجور أو قيادة اه وفي عدم ذكر الشارح مر للفاسقة إشارة إلى أنها ليست كالكافرة فيجوز لها النظر كالعقيفة اه (قوله أو ذكر) عطف على امرأة وما يأتى من قوله أو مالك وقوله أو زوج معطوف على محرم قول المتن (أو محرم) وفي معنى المحرم ونحوه المسووح نهاية ومعنى وينبغي تقييده بعدم بقاء الشهوة فيه (قوله أو مالك) إلى قوله إن كانت في المغنى إلى قوله نعم في النهاية إلا قوله فهو نوع إلى أو زوج وقوله ولو عجزوا شواها وقوله فيما يظهر إلى بخلاف ما لا يتضمن (قوله وكذا) أى مثل المستاجر (قوله لحل وطئه) أى المالك (قوله كذا قاله شارح) إلى قوله أو زوج الخ هذا الحق الشارح واقتصر مر في شرحه على ما قبل هذا الإلحاق اه سم (قوله يكون الولد حراً) أى فيكون منافعه له (قوله بل لخوف الهلاك الخ) وقد يقال حيث كانت الحرمة لما ذكر كان القياس جوازاً عند إذن الموصى له بالمنفعة لرصدها بتلافها على نفسه وقضية إطلاقه خلافه اه ع ش (قوله أو زوج) هل تسقط نفقتها عنه أم لا فيه نظر والأقرب الثاني لتسكته من التمتع أى وقت اراده ولو طلقها ينبغي أن يقال إن كان استعارها لخدمة نفسه بطلت العارية وإن استعارها للتربية ولده مثلاً لا تبطل حيث لم يكن في الانتفاع بها فيما استعارها له خلوة محرمة ولا نظراً لما تقدم من عدم سقوط النفقة ظاهر أن تمتعها وأعرض عن العارية أمالو تمتع بها ملاحظاً للعارية فالأقرب الأول لأنها مسئلة عن جهة العارية ويمكن أن يحمل على هذا ما نقل بالدرس عن الزبائى من أنها لا نفقة لها لأنه إنما تسلمها عن العارية اه ع ش (قوله وذلك) أى جواز إعارته الجارية لخدمة الذكر المذكور (قوله غير صغيرة) أى وأما الصغيرة ففيها تفصيل يأتي عن النهاية (قوله

لأن لا يكون المقصود فيها استيفاء عين ولو أعاره دشة أو دفعها له وملكه درها ونسبها لم تصح الإعارة ولا التملك ويضمنها الأخذ بحكم العارية الفاسدة لاهما لانها بهبة فاسدة وقد يستشكل فساد العارية هنا بصحتها فيما قبلها إلا أن يفرق بأن التملك الفاسد هو الغرض منها هنا فافسدها بخلاف الإباحة ثم فاتها صحيحة فلا موجب للفساد ولا يشترط تعيين المستعار فيكفى خذ ما أردت من دوائى بخلاف الإجارة لأنها معاوضة (وتجوز إعارته جارية لخدمة امرأة) إذ لا محذور نعم يأتي حرمة نظر كافرة لشيء من مسئلة وفاسقة بفجور أو قيادة لعقيفة فعليه تمتع إعارتها لها كالأجنبي وعلى جواز نظر ما يبدو في المهنة منها تجوز العارية (أو ذكر محرم) أو مالك لها بأن يستعير من مستاجر وكذا موصى له بالمنفعة إن كانت ممن لا تحبل لحل وطئه حينئذ بخلاف من تحبل لأنها قد تلد فتسكون منافع ولده للدوصى له فهو نوع من الأرقاق كذا قاله شارح وهو غفلة عما يأتى في الوصية بالمنافع أن المالك إذا ولد لها يكون الولد حراً

المذكورات إعارته الدواة للكتابة منها والمسكحلة للاكتحال منها (قوله فلم أن شرط العارية أن لا يكون الخ) أقول يمكن الاستغناء عن ذلك لأن الثمرة ونحوها هنا ليست مستفادة بطريق العارية بل بطريق الإباحة والمستفاد من العارية ليس إلا الانتفاع بالأصل في التوصل إلى استيفاء ما يبيع له فليتامل ثم رأيت أن الأشموني ذكر ذلك (قوله أو ذكر) عطف على امرأة وكذا قوله أو مالك لها وقوله أو زوج ش (قوله بخلاف من تحبل الخ) هلا طاق صحة إعارته من تحبل للخدمة لأنها لا تستلزم وطأ ولا محذوراً وقد يجاب بأنه قديماً (قوله كذا قاله شارح وهو غفلة إلى قوله أو زوج الخ) هذا الحق الشارح واقتصر مر في

وتلزمه قيمته ليشتري بها مثله وإن حرمة وطئها إن كانت ممن تحبل ليست لذلك بل لخوف الهلاك أو النقص أو الضعف أو زوج قال ابن الرفعة ويضمنها ولو بقية الليل إلى أن يسلمها السيدها أو نائبه وذلك لا تنفك المحذور بخلاف إعارتها وهي غير صغيرة

شيخاها لخدمته وقد تضمن
 نظرا او خلوة محرمة ولو
 باعتبار المظنة فيما يظهر
 فلا يصح على المعتمد لتعذر
 استيفائه المستعار له بنفسه
 شرعا واستنابته غير لان
 الفرض انه استعارها لخدمة
 نفسه المتضمنة نظرا او
 خلوة فالمنع ذاتي خلافا
 لابن الرفعة بخلاف
 ما لا يتضمن ذلك وعليه
 يحمل كلام الروضة نعم
 لامرأة خدمة مريض
 منقطع ولسيدامة اعارتها
 له لخدمته ويتجه حرمة
 اعاره امر لخدمة تضمنت
 خلوة ونظر محرما ولو ان
 لا يعرف بالفجور خلافا
 لما يوهمه كلام بعضهم ولو
 كان المستعير او المستعار
 خشي امتنع فتنفسد اخذا
 بالاحوط وانما جاز ايجار
 حسناء لاجنبى والا يضاء
 له بمنفعتها لانه يملك المنفعة
 فنقلها لمن شاء والمستعير
 لا يعير فينحصر استيفاءه
 بنفسه أى أصالة حتى
 لا ينافى ما مر من جواز انابته
 والاوجه في اعاره فن كبير
 لامرأته كعكسه فيما ذكر
 وعلم بما مرنا حيث حكمنا
 بالفساد فلا أجره خلافا لما
 يوهمه كلام ابن الرفعة
 (ويكره اعاره عبد مسلم
 لكافر) واستعارته لان
 فيها نوع امتحان له ولم
 تحرم خلافا لجمع

ولو عجزوا شوها) الذى صححه فى الروضة جواز اعاره الشوها من الاجنبى الذى يؤمن منه عليها فليحمل
 على غير ما ذكره الشارح اه سم و قوله على غير ما ذكره الاول ما ذكره الشارح على غير ما يؤمن من لا يؤمن
 منه عليها (قوله ولو شيخاها) او مرافقا او خصيا اه نهاية وقوله ولو شيخاها خلافا للمغنى (قوله وقد
 تضمن) بصيغة المضارع من التضمن بخلاف إحدى التامين (قوله فلا يصح على المعتمد) اعتمده مر اه سم
 (قوله واستنابته) عطف على استيفائه اه سم (قوله فالمنع ذاتي) يتأمل اه سم (قوله بخلاف ما لا
 يتضمن الخ) كاستعاره لاجنبى اياها لخدمة اولاده الصغار مثلا فيجوز شيخنا اه شوبرى اه بجير مى
 (قوله لامرأة خدمة مريض منقطع) ومثله عكسه باعاره الذكر لخدمة امرأة منقطعة ويجوز لكل منهما
 النظر بقدر الضرورة اخذاما قالوه في نظر الطبيب المرأة الاجنبية وعكسه اه عش (قوله لامرأة) الى
 قوله وعلم في المغنى الا قوله خلافا لما يوهمه كلام بعضهم وقوله اى اصاله الى والاوجه (قوله ولو كان) الى قوله
 وعلم في النهاية (قوله ولو كان المستعير) اى للجارية (قوله او المستعار) اى والمستعير اجنبى اه سم
 (قوله اى اصاله الخ) انظر اى محل له مع قوله السابق واستنابته غير الخ اه سم (قوله انه كعكسه فيما
 ذكر) قضيته ان يقال ان تضمنت خلوة او نظر محرما ولو باعتبار المظنة لم تصح ولا صححت اه سم (قوله
 وعلم بما مرنا حيث حكمنا بالفساد فلا أجره) اى لان صحيح العارية لا أجره فيه فكذلك فاسدها وقد منع اى
 الملازمة ولا ينافيه ان فاسد العقد كصحيحه في الضمان وعدمه لان المراد ضمان العين وعدمه لا مطلقا وفي
 شرح مرو قضية كلام الروضة وجوب الاجرة في الفاسدة وهو كذلك ويجوز اعاره صغيرة وقبيحة يؤمن
 من الاجنبى على كل منهما لا تنفاد خوف الفتنة كما ذكره في الروضة وهو الاصح خلافا لاسنوى في الثانية
 اه وقوله لم ويجوز اعاره صغيرة الخ لعل قياس ذلك جواز اعاره القن لاجنبى وان لم يكن صغيرا ولا قبيحا
 من صغيرة او قبيحة مع الامن المذكور اه سم قال الرشيدى قوله لم ويجوز اعاره صغيرة وقبيحة الخ صريح
 الاطلاق هنا وتقييد المنع فيما مر بما اذا تضمنت نظرا او خلوة محرمة ان تجوز اعاره القبيحة الاجنبى وان
 تضمنت نظر او خلوة محرمة ولا يخفى ما فيه وفي التحفة انها وغيرها سواء في التقييد وفي بعض نسخ الشارح مر
 مثله فليراجع اه عبارة البجير مى واعتمد الزبادى وساطان تبعها لابن حجر قول الاسنوى اه قول الماتن
 (وتكره) اى كراهة تنزيه كما جزم به الزافعى (اعارة عبد مسلم الخ) اى واجارته نهاية ومغنى قال عث هذا يفيد
 جواز خدمة المسلم للكافر لان المتبادر من الاعاره انه يستخدمه سواء كان فيه مباشرة لخدمته كعصب مام على
 يديه وتقديم نعل له او كغير ذلك كارساله في حوائجه وتقديم في البيع انه يجوز اعاره المسلم للكافر ويؤمر
 بالآلة بده عنه بان يؤجره لغيره ولا يمكن من استخدامه وهو يفيد حرمة خدمة المسلم للكافر وعليه فقد يفرق
 بان الازال في الاجارة اقوى منه في العارية للزومها لكن يرد على هذا ان في جرد خدمة المسلم للكافر تعظيماله
 وهو حرام وقد يقال لا يلزم من جواز الاعارة جعله تحت يده وخدمته له لئلا يكره ان يعيره لمسلم اذن من المالك
 او يستئيب مسلما في استخدامه فيما تعود منفعته اياه فاي تأمل ذلك كله ويراجع وفي عبارة المحلى ما يصرح بحرمة

شرحه على ما قبل هذا الا للاحق (قوله ولو عجزوا شوها لاجنبى) لو شيخاها الخ) الذى صححه فى الروضة
 جواز اعاره الشوها من الاجنبى الذى يؤمن منه عليها فليحمل على غير ما ذكره الشارح (قوله فلا يصح على
 المعتمد) اعتمده مر (قوله واستنابته) عطف على استيفائه (قوله فالمنع ذاتي) يتأمل (قوله وعليه
 يحمل الخ) كذا شرح مر (قوله ولو كان المستعير) اى للجارية (قوله ولو كان المستعير او المستعار
 الخ) اى والمستعير اجنبى (قوله اى اصاله الخ) انظر اى محل له مع قوله السابق واستنابته غير
 الخ (قوله انه كعكسه فيما ذكر) قضيته ان يقال ان تضمن خلوة او نظر محرما ولو باعتبار المظنة لم تصح
 ولا صححت (قوله وعلم بما مرنا حيث حكمنا بالفساد فلا أجره) اى لان صحيح العارية لا أجره فيه
 فكذلك فاسدها وقد منع اى الملازمة ولا ينافيه ان فاسد العقد كصحيحه في الضمان وعدمه لان المراد ضمان
 العين وعدمه لا مطلقا وفي شرح مرو قضية كلام الروضة وجوب الاجرة في الفاسدة وهو كذلك وقد قدمت في

لأنه ليس فيها تملك لشي من منافعه فليس فيها (١٨) تمام استدلال ولا استهانة وتكره استعارة وإعارة فرع أصله إلا أن فصدثر فيه

خدمته اهـ ش (قوله لأنه ليس فيها الخ) يرد عليه أن إجارة المسلم من الكافر لا تحرم مع أن فيها التملك المذكور
اهـ سم (قوله وتكره) إلى المتن في النهاية (قوله استعارة وإعارة فرع أصله) أي الرقيق وتصور الإعارة بأن
يشتري المكتاب أصله فإنه لا يعتق عليه لضعف ملكه وبأن يستأجر الشخص أصله وقوله الاتي وإعارة أصل
نفسه أي الحر فلا تكرار وفي المغني أن استئجار الأصل كاستعارته فيما قبل إلا وبعدها اهـ (قوله إلا أن
قصد) أي في استعارته اهـ سم (قوله فتندب) الاستعارة (قوله واستعارة فرع الخ) لا يخفى مغايرة هذه
أقوله السابق ويكره استعارة فرع الخ إذ ضرورة هذه استعار أصله من نفسه بأن كان أصله حر أو صورة
تلك أنه استعار أصله من سيده بأن كان رقيقا اهـ سم (قوله ليست حقيقة عارية) خبر قوله وإعارة أصله الخ
(قوله فلا كراهة الخ) للسيد عمر هنا إشكال وجواب راجعه (قوله فلا كراهة فيهما) خالف الأسنى والمغني
في الثاني فقالا ويكره أن يستعير أو يستأجر أحدا بوجه وان عللا للخدمة صيانة لهما عن الازدلال نعم إن قصد
باستعارته أو استئجاره لذلك توقيره فلا كراهة فيهما بل هما مستحبان وأما إعارة وإجارة الواو الدنفه لولده
فليس كذلك وهين وإن كان فيهما إغارة على مكروه اهـ (قوله لنحو حرى) كقطع الطريق (قوله وإن سحت)
لعل محل الصحة إذا لم تكن استعارة الحربى الحيل أو السلاح لمقاومة الكافر المصحف إقراره فيه مع المس
والحل والأفلا تصح سم على حج وهو يقتضى أنه إذا لم يغلب على الظن قتاله لنا تحرم الإعارة مع الصحة وهو
مشكل إذا وجه للحرمة حينئذ ومن ثم قال الزياى إذا غلب على الظن عصيانه بما ذكر حرمت الإعارة ولم
تصح والإصحى ولا حرمة اهـ ع ش (قوله فيشعر) إلى قوله ولو قيل في النهاية (قوله أو يطلبه) أي الأذن
بالانتفاع عطف على بالأذن و (قوله أو نحوه) عطف على لفظ (قوله ككتابة) أي مع نية أنه نهاية قول المتن
(كأعرتك) أي هذا أو أعرتك منفعة نهاية ومعنى (لأن الانتفاع) تعليل للذن (قوله كان صريحا) وعليه
فيمكن أن يقال تميز العارية بمعنى الإباحة عنها بمعنى القرض بالقرينة المعينة لو أحدهم ما قال لم توجد فينبغي
عدم الصحة أو يقدح له على القرض بما اشتهر فيه بحيث هجر معه استعماله في العارية لا بقرينة وظاهره أن ذلك
شائع حتى في غير الدراهم كأعرتى دابتك مثلاً اهـ ع ش عبارة الرشيدى قوله م كان صريحا فيه ظاهره ولو
فما يعار كالذابوقد توقف فيه مع قاعدة أن ما كان صريحا في بابه وجد نفاد في موضوعه لا يكون صريحا
ولا كناية في غيره اهـ أقول ويزيل التوقف آخر كلام ع ش المارانفا (قوله بأنه يحتاج للإبضاع) أي فلا
نوقع الطلاق بما اشتهر مطلقا بل بالنية لأنه يلزم من القول بوقع الطلاق القول بحل البضع لا خروجه خلاف
الاحتياط اهـ رشيدى (قوله ولو قيل الخ) أقره ع ش (قوله أن نحو خذه) أي لانتفع به (قوله وإن تأخر) إلى
قوله وقد تحصل في النهاية (قوله وإن تأخر أحدهما عن الآخر) ظاهره وإن طال الزمن جدا ويوجه بأنه حيث
حصلت الصيغة لا يضر التأخير أن لم يوجد من المعبر ما يدل على الرجوع ولا من المستعير ما يدل على الزد اهـ
ع ش عبارة البجيرمى ولا يشترط الفور في القبول والمعتدان العقدين تد بالرد وكون العارية من الإباحة من
حيث جواز الانتفاع ولذلك سحت بلفظ الإباحة فليوبى اهـ (لمن فرق الخ) ولا يشترط اللفظ من جانب المعبر

الرهن ما يعلم منه أنه لا يخالف ذلك قولهم أن فاسد العقود كصحبها في الضمان وعدمه وإن زعم المخالفة
بعض المتأخرين ويجوز إجارة صغيرة وقبيحة يؤمن من الاجنبى على كل منهما الانتفاع خوف الفتنة كذا كره
في الروضة وهو الأصح خلافا لاسنوى في الثانية وقوله ويجوز إجارة صغيرة لعل قياس ذلك جواز إعارة
الغن الاجنبى وأن لم يكن صغيرا ولا قبيحا من صغيرة وقبيحة مع الامن المذكور (قوله لأنه ليس فيها تملك
لشي من منافعه) يرد عليه أن إجارة المسلم من الكافر لا تحرم مع أن فيها التملك المذكور (قوله إلا أن قصد)
أى في استعارته (قوله واستعارة فرع إياه منه) لا يخفى مغايرة هذه لقوله السابق ويكره استعارة فرع أصله
إذ ضرورة هذه استعار أصله من نفسه بأن كان أصله حر أو صورة تلك أنه استعار أصله من سيده بأن كان
رقيقا وهذا ظاهر من عبارته لى كنى نهت عليه لأنه خفى على جماعة من الطلبة (إياه منه) الضمير في منه راجع
لقوله إياه ش (قوله وإن سحت) كذا شرح م ولعل محل الصحة إذا لم تكن استعارة الحربى السلاح أو

فتندب وإعارة أصل نفسه
لفرعه واستعارة فرعه إياه
منه ليست حقيقة عارية لما
مر في السفيه فلا كراهة
فيهما وتحرم إعارة سلاح
وخيل لنحو حرى ونحو
مصحف لكافر وإن سحت
وفارقت المسلم لأنه يمكنه
دفع الذل عن نفسه بخلافها
(والأصح اشتراط لفظ)
يشعر بالأذن في الانتفاع
أو يطلبه أو نحوه ككتابة
وأشارة أخرى فاللفظ المشعر
بذلك بل المصرح به
(كأعرتك أو أعرتى) وما
يؤدى معناهما كاحتك
منفعته وكأركب وأركنى
وخذه لانتفع به لأن الانتفاع
بمال الغير يتوقف على رضاه
المتوقف على ذلك اللفظ
أو نحوه ولو شاع أعرتى
في القرض كما في الحجاز كان
صريحا فيه قاله في الأنوار
وعليه فيفرق بينه وبين
قولهم في الطلاق لا أثر
للإشاعة في الصراحة بأنه
يحتاج للإبضاع ما لا يحتاج
لغيرها وظاهر كلامهم أن
هذه الألفاظ كلها ونحوها
صرائح وأنه لا كناية
للعارية لفظا وفيه وقفه ولو
قيل أن نحو خذه أو أرتقى به
كناية لم يبعد ولا يضر
صلاحية خذه للكناية في غير
ذلك (ويكنى لفظ أحدهما
مع فعل الآخر) وإن تأخر
أحدهما عن الآخر لظن
الرضا حينئذ وسياق أن

الوديعة كذلك خلافا لمن فرق وقد تحصل باللفظ ضمنا كان فرش له ثوبا يجلس عليه كما جرى عليه المتولى واقتضى بخلافه

بخلافه في الوديعة فانها مقبوضة لغرض المالك وغرضه لا يعلم الا بالفظ من جانبه والعارية بالعكس فاكتمت فيها بالفظ المستعير (فرع) لو اضاف شخصا فرش له لينام وقال قم ونم فيه او فرش بساط في بيت وقال لآخر اسكن فيه تمت العارية ويستثنى من اشتراط اللفظ ما اذا اشترى شيئا وسله في ظرف فالظرف معارف الاصح وما لو اكل المهدى اليه الهدية في ظرفها فانه يجوز ان جرت العادة باكلها منه كاكل الطعام من القصعة المبعوث فيها وهو معارف فيضمنه بحكم العارية الا ان كان للهدية عوض وجرت العادة بالاكل منه فلا يضمنه بحكم الاجارة الفاسدة فان لم تجر العادة بذلك ضمنه في الصورتين بحكم الغصب قال الاذرعى ولا خفاء في جواز اعارة الاخرس المفهوم الاشارة واستعارتها بها وبكتابتها والظاهر كما قاله ابن شبة جوازها بالمكاتبية من الناطق كالبيع واولى وبالمراسلة اه مغنى وينبغي ان ينظر في الفرق بين ظرف المشتري وظرف الهدية ذات العوض حيث جعل الاول من قسم العارية والثاني من قسم الاجارة الفاسدة حيث جرت العادة بالاكل منه فليتأمل فان الهدية من جملة الهبة وقد صرحوا بان الهبة ذات الثواب بيع في المغنى اه سيد عمر (قوله قيل والاوجه انه ابا حنيفة) اعتمده النهاية والمغنى (قوله ويؤيد الاول ما ياتي الخ) لك ان تحمل ما ياتي على ما اذا وجد لفظ من احد الجانبين فانهم لم يصرحوا فيه ما ياتي بانه لم يوجد لفظ من احدهما وحيث فلا تايد فيه فليتأمل سم ونهاية (قوله وفي انه لا يشترط الخ) مدطوف على قوله فيمن اركب الخ وعليه فلم يظهر وجه التايد مما ياتي فليراجع وليتأمل اه سيد عمر اقول وصرح النهاية راد على الشارح بانه لا دليل للاول فيما ياتي (قوله وخرج) الى قوله وكذا في النهاية (قوله وكان اذن الخ) و (قوله وكان سلخ الخ) و (قوله وكان اكل الخ) معطوف على قوله كان فرش الخ (قوله وكان اذن له) ظاهره انه من امثلة ما لا لفظ فيها وفيه نظر لان اللفظ بالاذن اهمس (قوله وكان سلخه) الى قوله كافي المغنى الا قوله وقيل اكلها واما (قوله وكذا) عطف على وقبل الخ اهمس يعني كان الظرف امانة قبل اكلها منه بحكم العارية كذلك انه امانة ان كانت الهدية ذات عوض لكن بحكم الاجارة الفاسدة كما في قوله الخ (قوله ان كانت عوضا) وفي سم بعد كلام فالخامس ان الظرف امانة قبل الاستعمال مطلقا ومغضوب بالاستعمال الغير المعتاد مطلقا وعارية بالاستعمال المعتاد ان لم يكن عوض والافموجر اجارة فاسدة اه ويؤخذ من هذا حكم ما يقع كثير ان مراد الشراء يدفع ظرفه لزيات مثلا فيتلف منه وهو انه ان كان التلف قبل وضع المبيع فيه فلا ضمان لانه امانة وان كان بعد وضع المبيع فيه ضمنه لانه عارية فتنبه له ولم يتعرض لحكم الظرف بعد اكل الهدية منه ولا لحكم الدابة قبل حلب اللبن ولا بعده ولا لحكم ظرف المبيع بعد اخذ المشتري المبيع منه وصرح ما ياتي من الضمان بعد انتهاء العارية انه هنا كذلك اه ع وش وقوله وان كان بعد وضع المبيع فيه ضمنه الخ الذي يظهر عدم الضمان فيه فان الزيات وكيه في قبض مباشرة فاسد او يد الوكيل بد امانة (قوله عوضا) اي ذات عوض اه مغنى (قوله اي فرسى) الى قوله بناء في الخليل لمقاتلتنا والسكافر المصحف لقراءته فيه مع المس او الحمل والا فلا تصحح على قياس ما قدمه في استعارة الامة الكبيرة لخدمة نفسه مع نظر او خلوة او يفرق فليحذر (قيل والاوجه انه ابا حنيفة) اعتمده مر (قوله ويؤيد الاول ما ياتي فيمن الخ) لك ان تحمل ما ياتي على اذا وجد لفظ من احد الجانبين فانهم لم يصرحوا فيما ياتي بانه لم يوجد لفظ من احدهما وحيث فلا تايد فيه فليتأمل (قوله وكان اذن له في حباب دابته الخ) ظاهره انه من امثلة ما لا لفظ فيها وفيه نظر لان الاذن باللفظ (قوله وكذا) عطف على وقبل ش (قوله وكذا ان كانت عوضا) استشكل بمسئلة ظرف المبيع وفرق في شرح الروض بانه لما اعتيد الاكل من ظرف الهدية قدر ان عوضها مقابل لها مع منفعة ظرفها بخلافه في البيع فكان عارية فيه على الاصل وعبرة الشارح في شرح الارشاد واما اذا لم يكن هدية تطوع بان كان لها عوض فان اعتيد الاكل منه لم يضمنه بل يلزمه اجرة مثله بحكم الاجارة الفاسدة والا ضمنه بحكم الغصب ثم قال وحيث قلنا بضمانه توقف على استعماله ولا كان امانة وان كان بلا عوض كما صرح به الراغب اه وهو حاصل ما في الروض وشرحه وشرح البهجة وغيرهما فالخامس ان الظرف امانة قبل الاستعمال مطلقا ومغضوب بالاستعمال الغير المعتاد مطلقا وعارية

كلامهما اعتماده قيل
والاوجه انه ابا حنيفة فلا
يضمن الا بالتعدى اه
ويؤيد الاول ما ياتي فيمن
اركب منقطعا دابته من
غير سؤال وتخييل فرق بينهما
بعدمي وفيه انه لا يشترط في
ضمان العارية كونها بيد
المستعير وخرج بلد جلوسه
على مفروش للعموم فهو
اباحة حتى عند المتولي وكان
اذن له في حلب دابته واللبن
للحالب فهي مدة الحلب
عارية تحت يده وكان سلخه
البائع المبيع في ظرف فهو
عارية وكان اكل الهدية
من ظرفها المعتاد اكلها
منه وقبل اكلها واما
وكذا ان كانت عوضا كما
في قوله (ولو قال اعرتسكه)
اي فرسى مثلا (لتعلفه)
او على ان تعلفه (او لتعيرني
فرسك فهو اجارة) لان
فيها عوضا (فاسدة)

لجمل المدوة والعوض مع التعليق في الثانية (توجب اجرة المثل) اذا مضى بعد قبضه من مثله اجرة ولا يضمن لو تلفت كاللواجرة وكلا مهم هذا صريح
في ان مؤنة المستعار ليست على المستعير وهو كذلك صحت العارية او فسدت فان انفق لم يرجع الا باذن الحاكم او اشهاد بنية الرجوع عند فقده
وشد القاضي في قوله انها عليه فعليه (٤٣٠) لا يفسد بشرط كونه يعلمه اموال العين والمدوة والعوض كاعترك هذه شهر من الآن بعشرة

دراهم او لتعير في ثوبك هذا شهر من الآن فقبل فهو اجارة صحيحة بناء على ان الاعتبار بمعاني العقود ورجح لان له مقتضيين ذكر المدوة والعوض وهما اقوى من مجرد ذكر لفظ العارية ولو اعاره ليضمنه باكثر من قيمته فهل هو اجارة فاسدة لان الاكثر يقع في مقابلة المنافع او عارية فاسدة وجهان قيل والاقيس الثاني ولا يبرأ الا بالرد للمال او وكيله دون نحو ولده وزوجته فيضمنانها وهو طريق نعم ببر اكافي الروضة بردها لما اخذها منه ان علم به المالك ولو بنجر نفقة فتركها فيه ولو استعارها ليركبها فركبها ما السكها معه لم يضمن الانصفها ولو قال اعطها لهذا ليبيحني معي في شغلي او اطلق والشغل الامر فهو المستعير او في شغله او اطلق وهو صادق فالراكب ان وكله وليس طريقا كوكيل السوم وان كذب فهو المستعير والقرار على الراكب (ومؤنة الرد للعارية على المستعير) من المالك او نحو مستاجر رد عليه للخبر الصحيح على اليد ما اخذت حتى تؤديه ولا نفقة بضمها لمنفعة

النهاية الا قوله ولو شذالى اموال العين (قوله لجمل المدوة والعوض) اي في كل من الصور الثلاث وجمل العوض في الثالثة بناء على ان الاضافة في فركسك ليست للعهد (قوله مع التعليق في الثانية) ما وجه تخصيصها بالتعليق اه سيد عمر (فرع) يجوز تعليق الاعارة وتأخير القبول في الروضة واصلها انه لو رهنه ارضا واذن له في غراسها بعد شهر فهي بعد شهر عارية غراسا لا وقبله امانة حتى لو غرس قبله فلع اه معنى (قوله اذا مضى) الى قوله بناء في المعنى الا قوله صحت العارية الى وشد القاضي (قوله وكلا مهم هذا) اي قول المصنف ولو قال اعترسك لتعلمه الخ (قوله ليست على المستعير) بل على المعير اه نهاية (قوله وهو كذلك) لانها من حقوق المالك معنى وعش (قوله فان انفق) اي المستعير (قوله عند فقده) اي واخذه دراهم وان قلت اه عش (قوله فعليه) اي قول القاضي (قوله اموال العين) اي المعير اه عش (قوله من الآن) ليس بقيد بل لو اسقطه صح وحمل على اتصال المددة بالعقد كما هو ظاهر شو برى اه بغير من (قوله ورجح) اي كون العقد اجارة صحيحة عند التعيين وكذا ضمير له (قوله ولو اعاره ليضمنه الخ) عبارة للمغنى وشرح الروض واقره سم فرع لو اعار عينا بشرط ضمانها عند تلفها بقدر معين فسد الشرط دون العارية كما قاله المتولي قال الاذرعى فيه ووقفه اه (قوله ولا يبرأ) الى المتن في النهاية الا قوله واطلق والشغل الامر وقوله او اطلق وهو صادق وما انبه عليه (وهو طريق) اي والمستعير طريق في الضمان (قوله لما اخذها) اي لموضع اخذها منه كالا صطل و البيت (قوله فتركها فيه) اي لم يخذها منه ولم يرد ابقاها فيه فلا يشترط منه قصد الترك بل المدار على العلم بعودها لمحلها مع التمكن من اخذها منه اه عش (قوله لم يضمن الانصفها) اي سواء كان مقدما على مالها او رد بقاله اه عش (قوله فهو المستعير) اي الامر (قوله او اطلق) اي والشغل للراكب اخذها ما قبله (قوله وهو صادق) اي والا مر صادق في وقوفه في شغله (قوله فالراكب) اي هو المستعير اه سم (قوله ان وكله) اي وكل الراكب الامر في الاخذ له (قوله وليس الخ) اي الامر (وان كذب) اي الامر في قوله في شغله فهو الخ اي الامر عبارة النهاية والا فهو الخ اه اي وان لم لم يوكله فهو الخ عش (قوله للعارية) الى قول المتن لا باستعمال في النهاية وكذا في المعنى الا قوله وظاهر كلامهم الى ويجب وقوله هو موته وقوله فان اخر الى نعم (قوله او نحو مستاجر) اي كوصى له بالمنفعة اه سم (قوله رد) اي المستعير (عليه) اي على نحو المستاجر اه سم (قوله اما اذارد) اي المستعير من نحو المستاجر (قوله فامؤنة عليه) اي المالك وظاهره لو كان استحقاق المستاجر ببقايا اه عش وقوله وظاهره الخ فيه وفقة ثم رايت ما باتى من تقييد السيد عمر بانقضاء مدة الاجارة والله الحمد (قوله كالورد عليه الخ) اي على المالك ش اه سم (قوله معيره) اي وهو نحو المستاجر اه سم (قوله بين بعد داره هذا الخ) اي المستعير من نحو المستاجر بالنسبة الى دار المالك وكذا الضمان في قوله بانه الى فتامله الا ضمير لم يلزمه للمعير (قوله فيرد الخ) راجع للاخيرين فقط (قوله ضمن مع الاجرة الخ) كانه انما صرح بالضمان مع ان حكم العارية بالاستعمال المعتاد ان لم يكن عوض والا فوجرا جارة فاسدة (قوله ولو اعاره ليضمنه باكثر من قيمته) قال في شرح الروض فرع لو اعار عينا بشرط ضمانها عند تلفها بقدر معين قال المتولي فسد الشرط دون العارية قال الاذرعى وفيه وفقة اه (قوله فالراكب) اي هو المستعير (قوله وليس طريقا كوكيل السوم) كذا شرح م (قوله او نحو مستاجر) اي كوصى له بالمنفعة (قوله رد) اي المستعير وقوله عليه اي المعير وقوله فامؤنة عليه اي على المالك وقوله كالورد عليه اي على المالك ش (قوله معيره) اي وهو نحو المستاجر (قوله ويوجه بانه منزل الخ) قد يقال هذا التوجيه مصادرة لان تنزيله منزلة معير مع بعد داره هو محل الكلام فتامله

نفسه اما اذارد على المالك فامؤنة عليه كالورد عليه معيره وظاهر كلامهم انه لا فرق بين بعد دار هذا عن دار معيره وعدمه ويوجه بانه منزل منزلة معيره ومعيره لو كان في محله لم يلزمه مؤنة فكذا هو فتامله ليدفع به للاذرعى هنا ويجب الرد فور عند طلب معيره او موته او عند الحجر عليه فيرد له فان اخر بعد عليه وتمكنه ضمن مع الاجرة ومؤنة الرد نعم لو استعار نحو مصحف او مسلم فار تدمالكا امتنع رد عليه

بل يتعين الحكم (فان تالف) العين المستعارة أو شيء من اجزائها ومنها ما ركب مالكم اعليها من قطعها ولو تقر بالله تعالى وان لم يساله لانها تحت يده ومن ثم لو ركب مالكم ما لم يضمن إلا النصف ومنها ايضا نحو اكاف الدابة دون ولدها نعم ان تبعها والمالك ساكت وجب رده فوراً والا ضمن كالامانة الشرعية ودون نحو ثياب العبد على الواجهة لانه لم يأخذ (٤٣١) ليستعمل (الاستعمال) ما ذون فيه كان خطا في بره حالة السير قال الغزى

من تبعه وقياسه ان عثورها حال الاستعمال كذلك وظاهره انه لا فرق بين ان يعرف ذلك من طبعها وان لا يظهر تقييده بما اذا لم يكن العثور بما اذن المالك في حمله عليها على ان جمعا اعترضوه بان التعثر يعتاد كثيرا اى فلا تقصير منه وعمله ان لم يتولد من شدة زعاجها والا ضمن لتقصيره وكان جنى العبد او صالت الدابة قتيلا للدفع ولو من مالكم نظير قتل المالك فنه المغصوب اذا صال عليه فقصده فقط (ضمنها) بدلا أو ارشال كنه طريق فقط فيما لو جنى عليها في يده بقيمة يوم التلف في المتقوم ومثله في المثلى كما جرى عليه ابن ابى عصرون واعتمده السبكي وغيره وهو واجه من جزم الانوار بلزوم القيمة ولو في المثلى ان اقتضاء كلام جمع واعتمده بعض الشراح (وان) شرطا عدم ضمانها وبحت الاسنوى ان هذا الشرط لا يفيد كشرط رد مكسر عن صحيح في القرض وفيه نظر لا مكان

الضمان توطئة لقوله مع الاجرة ولا ان الضمان هنا غير الضمان قبل الطالب اذ هو حينئذ ضامن مطلقا حتى لو تالف بالاستعمال الماذون فيه قبل حدوث شيء مما ذكره رشدي (قوله بل يتعين للحاكم) اى ان كان امينا والابقاء تحت يده ان كان كذلك والادفعه لا يضمن بحفظه اعمش (قوله ومنها) اى من العارية اعمش عبارة الكردى اى من العين المستعارة (قوله منقطعاً) اى عاجزاً متجبراً في الطريق (قوله نحو اكاف الدابة) اى المستعارة (قوله دون ولدها) عبارة للمغنى والنهاية ولو استعار حماراً معها جش فمكلم يضمنه لانه لما أخذته لتعذر حبسه عن أمه وكذا لو استعارها فتبعها ولدها ولم يتعرض المالك له بنفى ولا اثبات فهو امانة قاله القاضي افعال عث قوله لم يتعرض المالك له الخ اى وقد علم تبعيته لا مه فأن لم يعلمه وجب رده فوراً والا ضمنه ولعل المراد انه يجب عليه اعلام مالكة اى حيث عدم مسئولية عليه لما ياتى في النصب انه لو غصب حيواناً وتبعه ولده لا يكون غاصبه لعدم استيلائه عليه (قوله والا ضمن الخ) محل ذلك حيث لم يعلم به المالك كما يدل عليه تشبيهه بالامانة الشرعية اعمش (قوله لم يأخذ) عبارة النهاية والمغنى لم يأخذها (قوله نحو ثياب العبد) اى المستعار (قوله ليستعملها) اى الثياب بخلاف نحو الاكاف نهاية ومغنى (قوله ما ذون فيه) الى الماتى في النهاية (قوله كان خطا) مثال للتلف بالاستعمال الغير الماذون فيه وإنما كان هذا من التالف بالغير لانه تالف في الاستعمال الماذون فيه لا به ومنه لو استعار ثوراً لاستعماله في ساقية فسقط في بره فانها يضمنه لانه تالف في حال الاستعمال الماذون فيه بغيره لا به اعمش (قوله وقياسه) اى سقوطها في البر (قوله كذلك) اى يضمن اعمش (قوله وظاهره) اى ما قاله الغزى (قوله لا فرق الخ) اى في الضمان (قوله ويظهر تقييده) اى الضمان اعمش (قوله بما اذن المالك في حمله عليها) اى فهو من ضروريات الاستعمال فالتلف به تالف بالاستعمال ولعل هذا النسب من قول الشارح اى فلا تقصير لان ضمان العارية لا يتقيد بالتقصير كما يصرح به الماتى فلينال اى سيد عمر (قوله اعترضوه) اى القياس عث وكردى (قوله وعمله) اى الاعتراض اعمش (قوله ان لم يتولد) اى التعثر اعمش (قوله فقتلا) اى فيضمنهما المستعير اعمش (قوله من جزم الانوار) اعتمد مر مافى الانوار اعمش (قوله وبحت الاسنوى ان هذا الشرط الخ) واليه يومى تعبيرهما اى الشيخين بان الشرط لغو اعمش (قوله لا يفسدها الخ) والوجه فسادها اعمش اى فيضمن الاجرة لمثلها وبائهم باستعمالها عث قول المتن (ما يمتحق) اى يتلف بالكلية (او ينسحق) اى ينقص كافي المحرر مغنى ونهاية (قوله ما ذون فيه) الى قوله ولو استعار عبدان في المغنى الى الفرع في النهاية (قوله السابق) اى في شرح ومؤنة الرد على المستعير (قوله مطلقاً) اى من تالف العين او نقصانها المفسر بهما الانحاق والانسحاق اعمش (قوله وموت الدابة) اى بر كوب او حمل معتادين اعمش (قوله كان خطا) اى بالاستعمال اعمش (قوله وموت الدابة)

(قوله ومنها) يتأمل هذا الضمير (قوله نحو اكاف الدابة دون ولدها) عبارة الروض وشرحه ولو ولد في يد المستعير فالولد امانة ولو ساقها المستعير فتبعها ولدها والمالك ساكت ينظر قال في شرحه ولو ابدله بقوله يعلم كان اولى اى فانظر ما معنى الرد مع نظر المالك وعمله الا ان يقال لا يلزم من نظره وعمله عليه بمحله بعد فيلزمه اعلامه به لئلا يتمكن من اخذه (قوله كان خطا) تمثيل للنفي (قوله وهو واجه من جزم الانوار) اعتمد مر مافى الانوار ووجهه بتعذر المثل هنا اذ مثل العارية ما يكون موضوعاً بانه معار وذلك بتعذر واذ اعذر المثل وجبت القيمة اعمش (قوله رد المغصوب بانه يضمن بمثله اذا كان مثالياً مع وجود هذا التوجه فيه فليتامل (قوله وبحت الاسنوى ان هذا الشرط لا يفسدها الخ) والوجه فسادها شرح مر (قوله وموت الدابة)

الفرق ولو (لم يفرط) للخبر السابق بل عارية مضمونة (والاصح أنه لا يضمن ما ينسحق) من الثياب أو نحوها (أو ينسحق باستعمال) ما ذون فيه لحدوثه باذن المالك فهو كقتل عبيد والثاني يضمن مطلقاً لخبر على اليد السابق (والثالث يضمن الممتحق) دون المنسحق اى البالى بعض اجزائه لان مقتضى الاعارة الرد ولم يوجد في الاول وموت الدابة كالانحاق وعرجاها وتقرح ظهرها باستعمال ما ذون فيه

وكسر شيف اعاره ليقا تل به كالان سحاق (٤٣٢) ورجوا زاعارة المنذور لكن يصح من كل من المبيع والمستعير مائة من استعمال

ولو استعار عبدا لتنظيف سطح مثلا فسقط من سله ومات ضمنه بخلاف ما اذا استأجره ولا يشترط في ضمان المستعير كون العين في يده بل وان كانت بيد المالك كما صرح به الاصحاب وفي الروضة لوجمل متاع غيره على دابته بسؤال الغير كأن مستعيرا اكل الدابة ان لم يكن عليها شيء ولا لا فيقدر متاعه واستشكل ذلك بقوله من الشيخ اني حامد وغيره لو سخر رجلا ودابته فتلقت البهيمة بيد صاحبها لم يضمها المسخر لانها في يد صاحبها ويجاب بان هذا من ضمان الغصب فيه من الاستيلاء ولم يوجد وما نحن فيه من ضمان العارية وهي لا يشترط فيها ذلك لخصوصها بدونه وهذا اولي من اشارة التمولي الى تضعيف احد الموضعين (فرع) اختلفا في ان التلف بالاستعمال المأذون فيه صدق المعير كما قاله الجلال البلقيني وايداه غيره بكلام البيان ويوجه بان الاصل في العارية الضمان حتى يثبت مسقطه (والمستعير من مستأجره) او موصى له او موقوف عليه بقيد السابق او مستحق منفعة بنحو صدق او صلح او سلم (لا يضم في الاصل) لان يده نائبة عن يد غير ضامنة نعم ان كانت الاجارة فاسدة ضمن لان معيره

الرشيدى ولعل صورته انه حاملا لا ثقيل بالاذن فماتت بسببه بخلاف ما اذا كان خفيفا لا يموت من مثله في العادة فاتفق ومات الماصر حوا به من الفرقين ما اذا تاف بالاستعمال وما اذا ماتت في الاستعمال اه (قوله وكسر سيف الخ) اي انكسار في القتال (قوله ومو) اي في شرح وما كنه المنفعة (قوله اعارة المنذور) اي من الهدى والاضحية (قوله لكن يضم الخ) اي اذا كان ذلك بعد دخول الوقت والتمكين من الذبح والا فلا ضمان على المعير ولا على المستعير لان يد المعير يد المانة كالمستأجر نيه على ذلك ابن العباد اه معنى (قوله كل من المعير والمستعير الخ) اي كل منهما طريق في الضمان والقرار على من تلفت تحت يده اه ع ش (قوله ضمنه) اي لانه تاف في الاستعمال المأذون فيه لابه و (قوله بخلاف ما اذا استأجره) اي لان العين المستأجرة غير مضمومة بخلاف العين المعارة اه سم (قوله بل وان الخ) اي بل يضم وان الخ اه نهاية (قوله وان كانت بيد المالك) قديتهم من هذه العبارة انه يضمها قبل قبضه لايها و ظاهر انه لا معنى له لاذ ليس لنا شيء تضمن فيه العين بمجرد العقد ويتعين ان المراد ان تلفها في يد المالك بعد قبض المستعير وبما حكم العارية او قبل قبضها بالفعل لكن استعمالها المالك في شغل المستعير مضمون سم على حج اه ع ش وقوله لكن استعمالها المالك الخ ينبغي بطاب المستعير (قوله وفي الروضة الخ) تايد لما قبله (قوله كان) اي الغير ش اه سم (قوله شيء) اي لغير الغير (قوله ذلك) اي ما في الروضة (قوله بان هذا) اي ما نقلناه عن الشيخ الخ (قوله وهي الخ) اي ضمان العارية والتايت باعتبار المضاف اليه (قوله صدق المعير الخ) بل يصح للمستعير يمينه كما في به الودرحه الله تعالى لعسر اقامة الدينة عليه ولان الاصل برامة ذمته اه نهاية عبارة الجبرمي والمعتد تصديق المستعير يمينه لعسر اقامة الدينة ولان الاصل برامة ذمته كما قاله مرفي شرحه وهذا يعكس ما لو اقاما يمينين براموى اه (قوله والمستعير من مستأجره او وصى له) قال البلقيني والضابط لذلك ان يكون المنفعة مستحقة لشخص استحقاقا لا زاموا ليست الرقبة فاذا اعار لا يضم المستعير منه اه معنى (قوله او موصى له) الى قول المتن ولو تلفت في النهاية والمغنى الا قوله لان معيره ضامن وقوله لانه فعل مالم يس له (قوله بقيد السابق) وهو قول انه لم يشترط الواقف استيفاءه بنفسه سم وع ش عبارة النهاية بقيديهما السابقين اه قال الرشيدى وقيد الموصى له لعله ان لا تكون ممن تحبل اذا كانت امة واستأجرها مالكمها اه (قوله او مستحق منفعة بنحو صدق الخ) بان اصدق زوجته منفعة او صلح على منفعة او جعل راس مال السلم منفعة فانه اذا اعار مستحق المنفعة شخصا فتلقت تحت يده لم يضم على الاصح معنى ونهاية (قوله ضمن) اي المستعير عبارة النهائية والمغنى ضمن معا والقرار على المستعير كما قاله البغوى اه قال الرشيدى قوله مر ضمنا معا اي ضمان غصب كما هو ظاهر بما ياتي اه (قوله لان معيره ضامن) اي من حيث تعديه بالعارية لان الاذن لم يتناولها اه بجبرمي (قوله فعل مالم يس له) فالتك صار طريقا في

اي بالاستعمال (قوله ضمنه) اي لانه تلف بالاستعمال المأذون فيه وقوله بخلاف ما اذا استأجره اي لان العين المستأجرة غير مضمومة بخلاف العين المعارة (قوله ولا يشترط في ضمان المستعير كون العين في يده) قد يتوهم من هذه العبارة انه يضمها قبل قبضه لايها و ظاهر انه لا معنى له لان العارية لا تزبد على نحو البيع الصحيح او الفاسد مع انه لا ضمان فيه على المشتري قبل القبض بل ليس لنا شيء تضمن فيه العين بمجرد العقد من غير قبض ويتعين ان المراد ان تلفها في يد المالك بعد قبض المستعير وبما حكم العارية او قبل قبضها بالفعل لكن استعمالها المالك في شغل المستعير فيضمن (قوله وان كانت بيد المالك) اي كان استعمالها المالك في شغله (قوله بسؤال الغير كان) اي الغير ش اه ع ش (قوله وهذا اولي الخ) كذا شرح م (قوله صدق المعير كما قاله الجلال البلقيني) خالفه شيخنا الشهاب الرملي فافق بان المصدق المستعير لان الاصل برامة ذمته ولا يرد عليه ان الاصل الضمان لان هنا ضمانين شغل الذمة ورفع اليد فاما الاول فالاصل عدمه واما الثاني فمعناه ان اليد سبب لشغل الذمة اذا حصل التلف بغير الاستعمال المأذون فيه والاصل عدم حصول ما ذكره بمجرد وضع اليد لا يستلزم حصوله فليتأمل (قوله بقيد السابق) وهو قوله ان لم يشترط الواقف استيفاءه بنفسه

ضامن كما جزم به البغوى قال لانه فعل مالم يس له والقرار على المستعير ولا يقال حكم الفاسدة حكم الصحيحة الضمان

في كل ما تقتضيه بل في سقوط الضمان بما يتناول الاذن فقط وألحق بالبقية هو لا (٤٣٣) الثلاثة جلد أضحية منذورة فانه يجوز إعارته ولا

يضمنه مستعيره لا يتناوله
غلى يد غير مالك وكذا
مستعار لرهن تلف في يد
مرتبه لا ضمان عليه
كالراهن وصيد استعيره من
محرم وكتاب موقوف على
المسلمين مثلاً استعاره فقيه
فكلف في يده من غير تقييد
لانه من جملة الموقوف
عليهم (ولو تلفت دابته
في يد وكيل بعثه في شغله او
في يد من سلمها اليه ليروضها)
اي يعلمها المثلث الذي
يسترى به راكبها (فلا
ضمان) عليه حيث لم يفرض
لانه إنما اخذها لغرض
المالك اما إذا تعدى كان
ركبها في غير الرياضة
فيضن كالمسلمة فقه ليعلمه
حرقة فاستعمله في غيرها
ولو باذن المالك (وله
الانتفاع بحسب الاذن) لان
المالك رضى به دون غيره
نعم لو اعادة دابة ليركبها
لموضع كذا ولم يتعرض
للكوب في الرجوع جاز
له الركوب فيه كما نقله
واقره بخلاف نظيره من
الاجارة والفرق ان الرد
لازم للمستعير فتناول
الاذن الركوب في العود
عرفاً والمستاجر لارد
عليه ومنه يؤخذ ان
المستعير الذي لا يلزمه الرد
كالمستاجر ويحمل خلافه
ولو جاوز المحل المشروط
لزمه اجرة مثل الذهاب منه

الضمان حلبي اه بجرى وما واقعة على الاعارة (قوله في كل ما تقتضيه بل في سقوط الضمان الخ) هنا إيجاز
محل عبارة المغنى والنهاية فان قيل فاسد كل عقد كصحيحه فكان ينبغي عدم الضمان اجيب بان الفاسدة
ليست حكم الصحيحة في كل ما يقتضيه بل في سقوط الضمان بما يتناول الاذن بما اقتضاه حكمها اه قال
الرشيدى قوله مر بل في سقوط الضمان بما يتناول الخ اي والاذن إنما تناول استعماله بنفسه كما هو قضية
العقد وقوله مر لا بما اقتضاه حكمها اي وجواز استعمال الغير إنما هو حكم من احكامها ثابت بعد انتهاء العقد
مترتباً على صحته فلا تشار كها فيه الفاسدة اه (قوله هو لا الثلاثة) أى العين المؤجرة أو الموصى بمنفعتها أو
الموقوفة أو ما جعل منفعة صداقاً أو مصالحاً عليها ورأس مال لم (قوله ولا يضمنه مستعيره) وهذا بخلاف
الاضحية نفسها فانها مضمونة على كل من المعير والمستعير كما مر ولعل الفرق ان الاضحية لما كان المقصود منها
ذبحها وتفرقة لحمها اشتهت الوديعة فضمنت على المعير والمستعير بخلاف الجلد فان المقصود منه مجرد الانتفاع
فأشبهه بالمباحات فلم يكن مضموناً على واحد منهما اه ع ش (قوله على يد غير الخ) باضافة اليد الى الغير (قوله
تلف في يد مرتبه) خرج ما لو تلف قبل الرهن أو بعد فكك الرهن نزع من يد المرتبه ليرده على المالك
فيضمنه في الصورتين على ما افهمه كلامه مر اه ع ش (قوله وكتاب موقوف الخ) ولو استعار كتاباً موقوفاً
على المسلمين شرطوا فقه ان لا يعار إلا برهن نحو قيمته فسرقة من حرزه لا يضمن لانه مستحق تلف في يده بلا
تفريط وإن سمي عارية عرفاً قال الماوردى ولا يجوز ان يؤخذ على العارية رهن ولا ضمان فان شرط فيها
ذلك بطلت اه مغنى وقوله بطلت قدر خلافه في التحفة والنهاية (قوله اي يعلمها) الى قوله ومنه يؤخذ في
المغنى الا قوله ولو باذن المالك الى الفرع في النهاية الا قوله المذكور (قوله في غيرها) أى عمالاً يتعلق بالحرفة
اه ع ش (قوله ولو باذن المالك) ينبغي اخذاً عاماً تقييده بما إذا كان التلف بغير الاستعمال المأذون فيه
ثم رايت قال سم قوله ولو باذن المالك اي لانه حينئذ عارية اه والله الحد قول المتن (وله) اي المستعير
(الانتفاع) اي بالمعارف ومغنى (قوله جاز له الركوب الخ) اي وجاهز له الذهاب والعود في أى طريق اراد
ان تعددت الطرق ولو اختلفت لان سكوت المعير عن ذلك رضاه به بأكملها اه ع ش (قوله ان الرد لازم للمستعير
الخ) أى وإذا زعم الرد ففي عارية قبله وان انتهى الاستعمال المأذون فيه فلو استعار دابة لحل متاع معين
فوضعه عنها وربطها في الخان مثلاً الى ان يردها الى مالكها فانت ملاً ضمنها (قوله لارد عليه) ظاهره
إن اطرت العادة بان المستاجر يردها على مالكها ولو قبل بجواز الركوب في العود اعتماداً على ما جرت
به العادة لم يبعد اه ع ش (قوله ومنه) اي من الفرق (قوله يؤخذ ان المستعير الخ) معتمد اه ع ش
(قوله الذي لا يلزمه الرد) انظر اي مستعير لا يلزمه الرد سم على حج أقول هو المستعير من المستاجر
ونحوه من كل مستحق لمنفعة إذا رد على المالك فان الواجب عليه التخليه دون الرد كعيره اه ع ش عبارة
السيد عمرو ولعله المستعير من المستاجر إذا انقضت مدة الاجارة اه (قوله لزمه اجرة مثل الذهاب الخ)
وينبغي ضمان تلفها بالاستعمال حال المجاوزة سم على حج اه ع ش (قوله وله الرجوع منه الخ) اي من
المحل المشروط فلا يركب إلا بعد عوده اليه اه ع ش (قوله بناء على ان العارية لا تبطل الخ) كما لا يتعزل
الوكيل بتعديده بجامع ان كلا منهما عقد جائز ولا يلزمه على هذا اجرة الرجوع ونظير ذلك ما لو سافر بواحدة
من نسائه بالقرعة وزاده مقامه باليد الذي مضى فيه قضى الزائد لدية نسائه ولا تضام لدة الرجوع لو أودعه
ثوباً مثلاً ثم اذن له في لبسه فان لبسه صار عارية وإلا فهو باق على كونه وديعة ولو استعار صندوقاً فجد فيه

(قوله وألحق بالبقية الخ) كذا شرح مر (قوله ولا يضمنه مستعيره) تقدم في إعارة المنذور ضمان كل
من المعير والمستعير ما نقص منه بالاستعمال (قوله فاستعمله في غيرها ولو باذن المالك) اي لانه حينئذ
عارية (قوله ومنه يؤخذ الخ) كذا شرح مر وانظر اي مستعير لا يلزمه الرد (قوله لزمه اجرة مثل
الذهاب الخ) كذا شرح مر وينبغي ضمان تلفها بالاستعمال حال المجاوزة

والعود اليه وله الرجوع منه را كبا كما صححه السبكي وغيره بناء على أن العارية لا تبطل بالمخالفة وهو ما صححه (فرع) قال العبادى وغيره
واعتمده في كتاب مستعار رأى فيه خطأ لا يصلحه إلا المصحف فيجب ويوافقه إفتاء القاضى بأنه لا يجوز رد الغلط في كتاب الغير

وقيدته الرمي بغلط لا يغير الحكم والإلزام والرد وكتب الونف أولى وغيره بما إذا تحقق ذلك دون ما ظنه فايكتب لعله كذا ورد بأن كتابه لعله إنما هي عند الشك في اللفظ لا الحكم والذي يتجه أن المملوك غير المصحف لا يصح فيه شيئا طاعة إلا أن ظن رضا مالك به وأنه يجب إصلاح المصحف ليكن أن لم ينقصه خطه لردائه وأن الوقف يجب (٤٢٤) إصلاحه إن تيقن الخطأ فيه وكان خطه مستصاحبا واما المصحف وذيره وأنه متى تردد في دين

لفظ أو في الحكم لا يصلح شيئا وما اعتد من كتابة لعله كذا إنما يجوز في ملك الكاتب (وإن أعار الزراعة حنطة زرعها ومثلها) في الضرر ودونها بالأولى كالشعير والفول لا أعلى منها كالذرة والقطن (أن لم ينه) فإن نهاه عن المثل أو الادون امتعنا ايضا اتباعا لنبيه وعلم منه ما باصله انه لو عين نوعا ونهى عن غيره اتبع (أو) أعاره (لشعير لم يزرع فوقه) ضررا (كحنطة) بل دونه ومثله وتذكيره لذين خلاف تعريف أصله لم يبين أنه لا فرق في التفصيل المذكور بين أعرتك لزراعة الحنطة أو حنطته وترجيح الاسنوى أنه إذا أشار لمعين منهما أو أعاره لزراعته لا يجوز الانتقال عنه قال ولهذا عرفهما في المحرر فيه نظر والصحيح في الاجارة الجواز فكذا هنا وصرح في الشعير بما لا يجوز فقط عكس الحنطة تفننا ولدلالة كل على الآخر ففيه نوع من انواع البديع المشهورة وحيث زرع ما ليس له زرعه فللمالك قاعه بجانا فان مضت مدة لها أجرة لومه جميع أجرة المثل على المعتمد

دراهم أو غير ما فهمي أمانة عنده كالموطر حث الربح ثوبا في داره فان آتلفها ولو جاهدناها أو تلفت بقتله صيره ضمنها اه مغنى (قوله وقيدته) أي الإلتزام أو عدم جواز الرد (قوله وغيره بما الخ) عطف على قوله الرمي بغلط الخ أي قيد غير الرمي قوله والإلزام بما إذا الخ اه كردى (قوله تحقق ذلك) أي أن يغير الحكم (قوله ورد) أي تقييد الغير بما ذكر (قوله مطلقا) أي تيقن الخطأ أولا كان خطه مستصاحبا ولا (قوله وأنه يجب الخ) أو (قوله وإن الوقف الخ) أو (قوله وأنه متى الخ) كل من هذه عطف على قوله أن المملوك الخ (قوله يجب إصلاح المصحف) أقول والحديث في معناه فيما يظهر سم علي منبج (قوله أن لم ينقصه خطه الخ) ينبغي أن يفهم من يصاحبه حيث كان خطه مناسباً للمصحف وغلب على ظنه إجابة المدفوع اليه ولم تاتحقه مشقة في سؤاله (قوله وكان خطه مستصاحبا) خرج بذلك كتابه الحواشي به واما مشه فلا يجوز وأن احتج اليه بما فيه من تغيير الكتاب عن أصله ولا نظر لزيادة القيمة بفعله لعله المذكرة اه عرش وقوله فلا يجوز الخ أي إلا إذا ظن رضا مالك (قوله سواء المصحف الخ) (فرع) استترادى وقع السؤال عما يقع كثير إن الشريك في فريش توجهها إلى عدو ويقال له وتناف الفرس هل يضمها بذلك أم لا والجواب أنه إن جاءهم العدو إلى بلدتهم وخرجوا للدفع عن أنفسهم وتلفت الفرس بذلك فلا ضمان وإن خرجوا ابتداء وقصدوا العدو وعلى نية قتال وتلفت ضمنها لأن الشريك لا يرضى بخروج الشريك بها على هذا الوجه بخلاف الحالة الأولى قائما المعتادة عنده في الانتفاع (فرع آخر) أن مستعير الدابة إذا نزل عنها بعد ركوبه لها برسامها مع تابعه فميركها في العود ثم تناف بغير الاستعمال المأذون فيه فهل يضمها المستعير أم التابع فيه انظر والا قرب أن الضمان على المستعير لأن التابع وإن ركبها فهو في حاجة المستعير من إيهالها إلى محل الحفظ اه عرش (قوله وما اعتيد الخ) عطف على قوله متى تردد الخ أو قوله المملوك الخ ولو أعاдан ليكن حسنا (قوله في ملك الكاتب) وينبغي أو عند ظن الرضا اه سيد عمر (قوله في الضرر) إلى قول المأتن وإذا استعار في النهاية وكذا في المغنى إلا أنه اعتمد ما رجحه الاسنوى من منع الانتقال عند الإشارة إلى معين (قوله بالأولى) أي المفهوم بالأولى وهو راجع للدون (قوله كالشعير والفول) تمثيل للدون ش اه سم قال عرش والأقرب أنه إذا استعار لشعير لا يزرع فولا بخلاف عكسه اه (قوله والادون) في أصله أو الادون اه سيد عمر (قوله وعلم منه) أي من قول المصنف أن لم ينه (قوله لذين) أي الحنطة في المسئلة الأولى والشعير في الثانية (قوله لزراعة الحنطة الخ) أي مثلاً (قوله وترجيح الاسنوى أنه الخ) وهو المتجه اه مغنى (قوله منهما) أي الحنطة والشعير (قوله بما لا يجوز الخ) أي بقوله لم يزرع فوقه و (قوله عكس الحنطة) أي بقوله ومثلها اه مغنى (قوله نوع من انواع الخ) وهو الاحتياك اه عرش (قوله فللمالك قاعه بجانا الخ) وللدستعير حينئذ أن يزرع ما ذله فيه ولا يكون هذا رجوعاً عن ذلك من المعير وفي كلام شيخنا والمستعير لا يملك شيئا فهو يعدوله عن الجنس كالرأد لما أبيع له اه حلى (قوله على المعتمد) وقبل يلزم ما بين زراعة البر مثلاً وزراعة الذرة اه مغنى (قوله إذا كانت) الأولى التذكير كافي غيره (قوله لو صرح به) كان يقال أعرتك هذه الأرض لتزرع فيها أقل الأنواع

(قوله كالشعير) تمثيل للدون ش (قوله لومه جميع أجرة المثل) على المعتمد اه مر (قوله في المأتن صح في الاصح) قال الاسنوى والثاني لا يصح لتفاوت المزروع ثم قال والاطلاق ان يقول أزرعها أو أعرتك لتزرع أو للزراعة أو نحو ذلك فاما إذا قال لتزرع ماشئت فهذا عام لا مطلق فيصح ويزرع ماشاء هكذا جزم به القاضي والامام وغيرهما اه فالخاصل أنه أن أتى باطلاق صح على الاصح أو بعموم صح جزم ما وحيث صح في الحالين زرع ماشاء لكنه يتقيد فيهما بالمعتاد كما في الاجارة بل أولى

(ولو أطلق الزراعة) أي الاذن فيها كأعرتك للزراعة أو لتزرعها (صح في الاصح ويزرع ماشاء) لا إطلاق للفظ وإنما لم يلزمه الاقتصار على اخف الأنواع ضررا لأن المطلقات إنما تنزل على الأقل إذا كانت بحيث لو صرح به اصح وهذا لو صرح به لم يصح لأنه لا يؤلف على حد الأقل ضررا فيؤدي إلى النزاع والعقد قصان عن ذلك قاله البلقيني جوابا عن قولهما لو قيل لا يزرع إلا أقل الأنواع ضررا الكان مذهبنا

وقال الاذرعى يزرع ما عهد زرعه هناك ولو نادرا ولو قال اتزرع ماشئت زرع ماشاء جزما (واذا استعار لبناء او غراش فله الزرع) لانه اخف (ولا عكس) لان ضرره مما كثر (والصحيح انه لا يغرس مستعير لبناء وكذا العكس) (٤٢٥) لاختلاف الضرر فان ضرر البناء في ظاهر

الارض أكثر من باطنها والغراس بالعكس لا تتشاور عروقه وما يغرس للنقل في عامه ويسمى الشتل كالزرع وإذا استعار لوارحدا ماذكر ففعله ثم مات او قلعه ولم يكن قد صرح له بالتجديد مرة بعد اخرى لم يجز له فعل نظيره ولا إعادته مرة ثانية الا باذن جديد (و) الصحيح (انه لا يصح اعارة الارض مطلقا بل يشترط تعيين نوع المنفعة) قياسا على الاجارة نعم ان قال لتنتفع بها كيف شئت او بما بدا لك صح وينتفع بما شاء على الوجه كما في الاجارة وقيل بما هو العادة ثم وبه جزم ابن المقرئ وهو نظير مامر عن الاذرعى في اطلاق

الزراعة وذكر الارض مثال لما ينتفع به بجهتين او أكثر كالدابة اماما ينحصر الانتفاع به في جهة واحدة كبساط لا يصلح للفرش فلا يحتاج في اعارته الى بيان الانتفاع ويستعمل في ذلك بالمعروف قال في المطلب وكذا لو كان يمكن الانتفاع بجهات لكن إحداها هي المقصودة منه عادة اه (فصل في بيان جواز

ضرر اه بجيرى (قوله وقال الاذرعى الخ) اعتمده النهاية والمغنى وسم (قوله ولو قال اتزرع ماشئت) هذا عام لا مطلق (قوله زرع ماشاء جزما) يتقيد ايضا بالمعهود كالاجارة بل اولى مر وحاصل ما هنا انه ان اتى باطلاق صح على الاصح او بعوم صح جزما وحيث صح في الحالين زرع ماشاء لكنه يتقيد فيهما بالمعتاد كما في الاجارة بل اولى اه سم وقوله بالمعتاد اى ولو نادرا قول الماتن (فله الزرع) اى ان لم ينهه نهاية وهو غنى قول الماتن (ولا عكس) اى اذا استعار للزرع فلا يبنى ولا يغرس اه غنى قول الماتن (وكذا العكس) اى لا يبنى مستعير لغراس اه غنى (قوله لا اختلاف الضرر) الى قوله قال في المطلب في المغنى والى الفصل في النهاية (وما يغرس للنقل الخ) قال السبكي وسكتوا عن البقول ونحوها بما يجز مرة بعد اخرى ويحتمل إلحاق عروقه بالغراس كما في البيع لان يكون مما ينقل اصله فيكون كالفسيل الذى ينقل اه غنى (قوله ويسمى الشتل) عبارة المغنى ويسمى للفسيل بالفاء وهو صغار النخل اه وظاهر ان الفسيل ليس بقيد (قوله كالزرع) وينبغى تقييده بما اذالم اطل المدة التى يبقى فيها الشتل قبل نقله على مدة الزرع المعتادة ولما فبعد انقضاء مدة الزرع يقلع مجانا كما يشمله قوله مر الا ترى أن زرع غير المعين بما يبطى ما كثر منه كفى نظيره الخ اه عش (قوله ففعله) اى الواحد وكذا خبر موت وصير النصب في قلعه وإعادته (قوله او قلعه) اراد به ما يشمل الهدم (قوله لم يجز الخ) اى فى الاعارة المطلقة التى فيه الكلام بخلاف المؤقتة كما يأتى (قوله فعل نظيره) راجع لكل من صورتي الموت والقلع (قوله ولا إعادته) راجع لصورة القلع فقط (قوله كفى الاجارة) ومقتضى التشبيه تقييده بما كان معتادا فغير مأمور وباجز من المقرئ اه نهاية وقوله ومقتضى التشبيه تقييده الخ وهو المعتمد غنى وعش (قوله وقيل بما هو العادة ثم) اعتمده مر اى والمغنى اه سم (قوله كالدابة) تصاح الركوب والحمل اه غنى اى والحراسة (قوله الى بيان الانتفاع) اى بيان جهته (قوله ويستعمل في ذلك الخ) اى فان استعمله في غيره كان غفلى به ضمن اه عش (قوله وكذا) اى لا يحتاج الى بيان جهة الانتفاع (لو كان) اى المعارو (قوله لكن احداها الخ) اى فينتفع بها وبمثلها ومادونها اخذا بتمام

(فصل في بيان جواز العارية) (قوله في بيان جواز) الى قول الماتن الا اذا فى النهاية إلا ان اوله على انه يصح الى ولو استعمل (قوله بعد الرد) اى انتهاء العارية بالرجوع مطاقا او بانقضاء المدة فى المؤقتة وإن كانت فى يد المستعير اه عش (قوله وحكم لا اختلاف) اى وما يتبع ذلك كوجوب تسوية الحفر واعراض القاضى اه عش (قوله وارتفاق من المستعير) اى شأنها ذلك فلا ينافى انه قد يستعير من هو غنى عن الارتفاق به لوجود غيره فى ملكه اه عش (قوله فمعنى رده قطعه) لا يخفى ان العقد الواقع فيما مضى لا يتصور قطعه الان فان اراد بقطعه ابطاله فالعقد بعد صحته لا يرد عليه الا بطلان واسترداد العارية ليس ابطالا لها وان اراد به انتهاءه فالعقد ينتهى بمجرد فراغه وان لم يسترده العارية فالصواب ان يراد بالعارية العلقمة المترتبة على العقد فانها التى تنقطع بالاسترداد ونظيره ما حقه قناه فى محله ان المراد بالبيع الذى يوصف بالاجارة والفسخ العلقمة الحاصلة بالعقد فانفس العقد فله وذلك لا تجوز فيه فيه ممنوع لما تين من عدم تصور القطع فضلا عن

(قوله وقال الاذرعى الخ) اعتمده مر (قوله زرع ماشاء جزما) ويتقيد ايضا بالمعهود كالاجارة بل اولى مر (قوله ثم مات) اى الواحد ش (قوله وقيل بما هو العادة ثم) اعتمده مر (فصل فى بيان جواز العارية الخ) (قوله فمعنى رده قطعه) لا يخفى باذنى تامل صحيح ان العقد الواقع فيما مضى لا يتصور قطعه الان فانه ان اراد بقطعه ابطاله فهو غير صحيح اذ العقد بعد صحته لا يرد عليه الا بطلان واسترداد العارية ليس ابطالا له وان اراد به انتهاءه فالعقد ينتهى بمجرد فراغه وان لم يسترده العارية فالصواب على هذا

(٥٤ - شروانى وابن قاسم - خامس) وحكم الاختلاف ه هى جائزة من الجانبين كالوكالة فحينئذ (لكل منهما)

اى المعير والمستعير (رد العارية) المطلقة المؤقتة قبل فراغ المدة (متى شاء) لانها مبررة من المعير وارتفاق من المستعير فلا يلىق بها الا لزام والرد فى المعير بمعنى رجوعه المعير به فى اصله وغيره على انه يصح ابقاؤه على حقيقة بان يراد بالعارية العقد فغنى رده قطعه وذلك لا تجوز فيه

في التجوز المذكور فتأمله اه سم (قوله بعد الرجوع جاهلا) وخرج به ما لو استعمل العارية بعد جنون المبيع غير عالم به فعليه الاجرة لانه بعد جنونه ليس اهلا لالاباحة اه حواشي شرح الروضاي ولا ينسب اليه تقصير بعدم الاعلام ومثل الجنون اغماؤه او وته قتلوه اه لاجرة، ظلقا بالطلان الاذن بالاغماو الموت اه عش (قوله فلا جرة عليه) وانظر لو استعمل المكار بعد انقضاء المدقة العارية ماؤة قمة جاهلا بانه ضاها هل هو كاستعماله بعد الرجوع في المطلقة حتى لا تلزمه اجرة او لا ويفرق على حجب وقديقال الاقرب الفرق فان الاستعمال في المؤقة بعد فراغ المدقة لم يتناول له الاذن اصلا وجهله انما يفيد عدم الاثم كالمستعمل مال غيره جاهلا بكونه ماله وينبغي ان مثل المستعير المستعمل بعد انقضاء المدقة وارثه في وجوب الاجرة ثم ما تقرر من ان المنافع غير مضمونة حيث استوفاه جاهلا بالرجوع يقتضي ان البائع لو اطلع على عيب في الثمن المعين ففسخ ولم يعلم بذلك المشتري فاستعمل المبيع جاهلا لم يضمن ما استوفاه من المنافع بخلاف الاعيان كاللبن فانها مضمونة عليه وكذا يقال في المشتري لو اطلع على عيب في المبيع ففسخ العقد ولم يعلم به البائع واستعمل الثمن المعين واستوفى منافعه ويجرى مثل ذلك في نظائره اه عش (قوله كاس) اي في شرح ومؤنة الرد اه كردى (قوله اذ لم يسلطه الخ) خبر ومحل قولهم الخ (قوله ولم يقصر) اي المالك و (قوله اعلامه) اي المستعير اه عش (قوله فرجع) اي المبيع اه عش وكذا ضمير لومه (قوله نقل متاعه الخ) فلو لم يفعل فتنقل هل يضمن محل نظروا الاقرب لاقيا ساعلي ماصرحوا به فيما لو مات رفيقه اثناء الطريق فترك متاعه ولم يحمله وان امكن الفرق فليتا مل فان تغريمهم مؤنة الحفر الا في مسئلة القبر يؤيد الفرق اه سيد عمر أقول والفرق ظاهر فالأقرب الضمان وسيأتي عن عش ما يفيد (قوله ان مثله) اي المتاع (قوله نفسه) اي المستعير (قوله اذ اعجز عن المشي الخ) ويقبل قوله في ذلك ان دلت قرينة على ما ادعاه اه عش ولعل الاقرب ان يقال ان لم تسكبه القرينة (قوله من نحو موت) عبارة النهاية ففساها بموت احد العاقدين او جنونه او اغماؤه او الحجر عليه بسفه وكذا الحجر فاس على المبيع كما يجزئها شئ يخ قال عش قوله مر او الحجر عليه بسفه اي على احدهما وقوله وكذا الحجر فاس لكن تقدم ان المالك تجوز له اعادة عين من ماله زمنا لا يقابل باجرة وعليه فينبغي انه اذا كان الباقي من المدة مثلا كذلك انها لا تنفسخ اه عش (قوله وعلى وارث المستعير الخ) عبارة النهاية وحيث انفسخت او انتهت وجب على المستعير او ورثته ان مات رد ما فور اكامر ولم يطلب المبيع فان اخر الورثة لعدم تسكنهم ضمنت في التركة ولا اجرة ولا اضمنوا مع الاجرة ومؤنة الرد في هذه عليهم وفيما قبلها على التركة فان لم تسكن لم يلزمهم سوى التخلية وكالورثة في ذلك وليه اي المستعير لو جن او حجر عليه بسفه اه (قوله مع مؤنة الرد) اي دون الاجرة نهاية اي للعين المعارة في مدة التاخير عش (قوله)

ان براد بالعارية العلقية المرتبة على العقد فانها التي تنقطع بالاسترداد ونظيره ما حققناه في محله ان المراد بالبيع الذي يوصف بالا جازة والفسخ العلقية الحاصلة بالعقد لا نقص العقد فقوله وذلك لا تجوز فيه ممنوع لما تبين من عدم تصور قطع العقد فضلا عن نفي التجوز المذكور فتأمله (ولو استعمل المستعار او المباح له منافعه) انظر لو استعمل المكار بعد انقضاء المدقة في العارية المؤقة جاهلا بانقضاءها هل هو كالمستعمل بعد الرجوع جاهلا فلا جرة عليه أو يفرق بانه هنام قصر والمالك لم يسلطه على ما بعد المدقة ولا قصر بالاعلام للاستغناء عنه بمعرفة انقضاء المدقة فيه نظروا يؤيد الفرق إطلاق ما يأتي في التنبيه الا في قبيل قول المصنف وفي قوله القطع فيها بما اذا رجع من قوله ولزوم الاجرة فيه (فلا جرة عليه) اعتمده مر وكذا قوله الا في لومه الخ (قوله وحجر) شامل للحجر على المستعير بسفه وعليه فيحتمل ان محله حيث تضمن العارية بان لا تسكون استعارتها من نحو مستاجر والحجر بالفلس وينبغي تخصيص هذا بالمعبر (وعلى وارث المستعير الرد فوراً) ظاهره وجوب الرد فوراً على المالك وان استعار من المستاجر فلا يكتفى الرد عليه لكن قدمت في الاقرار عند قول المصنف ولو غصبها من زيد الخ ان المصسوب من المستاجر أو المرتين برده عليه ويرأ الغاصب فيحتمل ان المستعير من المستاجر ووارثه كذلك (وعلى وارث المستعير) وكالوارث في ذلك وليه لو جن او حجر عليه

ولو استعمل المستعار او المباح له منافعه بعد الرجوع جاهلا فلا جرة عليه كما مر ومحل قولهم أن الضمان لا يختلف بالعلم والجهل اذا لم يسلطه المالك ولم يقصر بترك اعلامه ولو اعاده لمحل متاعه الى بلد فرجع اثناء طريقها لومه لكن بالاجرة نقل متاعه الى ما من وينبغي ان مثله في ذلك نفسه اذا عجز عن المشي أو خاف واستفقد من جوازها كالوكالة انفساها بما تنفسخ به الوكالة من نحو موت وجنون واغماو وحجر وعلى وارث المستعير الرد فوراً فان تعذر عليه رد ما ضمنت مع مؤنة الرد في التركة فان لم تسكن تركه فلا شيء عليه غير التخلية عند بقائها وان لم يتعذر

ضمنها الوارث الخ) أى فى ماله كما هو ظاهر اه رشىدى (قوله ضمنها الوارث الخ) لعل محله اذا وضع يده عليها ولا توقف عليه وصورها الى مستحقها ووجهه انه خليفة المورث فيلزمه ما يلزمه سم على حجج والمهم قوله ولا توقف الخ انه لو توقف ردها على وضع يده عليها فاخذها ايردها على مالها فالتفت لم يضمنها كالتفت قبل وضع اليد عليها وهو ظاهر اه غش أقول ما نقله عن سم وما زاده عليه كل منهما محل تأمل فان موضوع المسئلة تاخير الوارث ردها بعبارة مع تمكنه عليه وهذا التأخير موجب للضمان سواء وضع يده عليها ام لا وتوقف الرد على الوضع ام لا (قوله ومراخ) أى فى شرحه ووجه الرد على المستعير قول المتن (الا اذا عار الخ) عبارة النهاية والمراد بجواز العارية جوازها اصاله والا فقدر عرض لها لا لزوم من الجانبين او احدهما كما اشار اليه بقوله الا اذا عار الخ اه (قوله ودفن) الى قول المتن واذا عار في النهاية الا قوله خلافا لاناوار وقوله والا اذا عاره دابة الى واذا عار ثوبا وقوله اما اذا الى نعم وقوله في الجلة وكذا فى المغنى الا قوله ولو يؤخذ منه الى واذا عار كفنا وقوله ويظهر الى قوله والا اذا عار ثوبا وقوله الا اذا عاره جذا على وكذا (قوله ودفن فيه محترم) عبارة المغنى لميت محترم وقوله المستعير اه (قوله محترم) وهو كل من وجب دفنه ليدخل فيه الزانى المحصن وتارك الصلاة والذي اه عرش قول المتن (فلا يرجع) أى المعير فى موضعه الذى دفن فيه ويمتنع على المستعير ردها فى لازمة من جهة ما اه معنى قول المتن (حتى يندرس) قضيته امتناع الرجوع مطلقا فيمن لا يندرس كالنبي والشهيد مر اه سم ويعلم الاندراس بعضى مدة يغلب على الظن اندراسه فيباح عرش (قوله بان يكون اذن الخ) تصوير لصورة الرجوع اه عرش (قوله فالعارية) أى المطلقة (انتهت) أى بدفن ميت (قوله وذلك لانه الخ) تعليل للمتن (قوله ولا يرد عليه) أى على المصنف (قوله عجب الذنب) بفتح المهملة وسكون الجيم بعدها موحدة ويقال لها نجم ايضا بالميم عوضا عن الباء وهو عظم لطيف فى اصل الصلب وهو راس العصعص وهو مكان راس الذنب من ذوات الاربع وفى الحديث انه مثل خبة الخردل وكل ابن آدم ياكله التراب الاعجب الذنب منه خلق ومنه يركب اه بجيرى (قوله فانه وان لم يندرس الخ) الاخصر الا واضح فانه لم يندرس لان الكلام الخ (قوله فى الاجزاء التى تحس الخ) قضيته ان كل ما لا يحس من الاجزاء كعجب الذنب سم على حجج اه عرش (قوله بان العرف غير قاض به) عبارة النهاية وحكم الورثة حكم مورثهم فى عدم الرجوع ولا اجرة لذلك محافظة على حرمة الميت ولقضاء العرف بعدم الاجرة والميت لا مال له اه (قوله منه) أى من القبر المعار (قوله نحو سبع) كالسيل (قوله ولم يوجد الخ) ظاهره انه مع وجود ما ذكر لا يعاد اليه وان احتاج الى حفر اطول زمنا من اعادته اه سم أى خلافا لظاهر النهاية والمغنى حيث قالوا واللفظ للثاني ان السيل ان حمله الى موضع مباح يمكن دفنه فيه من غير تاخير مع اعادته اه قال عرش قوله مر من غير تاخير أى عن مدة ارجاعه للاول بان كان مساويا او اقرب اه (قوله وللمالك سقى) عبارة النهاية وللمعير سقى شجرة المقبرة ان امن ظهور شىء من الميت وضرره اه أى وان حدثت

بسفقه شرح مر (قوله ضمنها الوارث) لعل محله اذا وضع يده عليها وان لم يتعد (قوله ضمنها الوارث) ظاهره وان لم يضع يده عليها ولا توقف عليه وصورها الى مستحقها ووجهه انه خليفة المورث فيلزمه ما يلزمه (قوله فى المتن حتى يندرس) قضيته امتناع الرجوع مطلقا فيما لا يندرس كالنبي والشهيد ولو عار كفنا فينبغى امتناع الرجوع بوضع الميت عليه وان لم ينف عليه لان فى اخذه بعد الوضع اذرا بالميت ويتجه عدم الفرق فى الامتناع بين الثوب الواحد والثلاث بل والحس بخلاف ما زاد مر (فرع) الارض المستعارة للدفن هل تضمن بتلفها او تلف بعضها بغير الماذون فيه قضية اطلاقهم ضمان العارية ضمانها بما ذكره عليه فبل الضمان على الوارث او فى تركه لميت او يقال ان اعارها للميت فى التركة وان استعارها الوارث ليدفنه فيها فعلى الوارث فيه نظرو قد لا يتصور ان يكون المستعير الضامن لا الوارث اذا لميت لا يتصور ان يكون قابلا ولا ملتصقا (قوله فالعارية انتهت) فلا حاجة للرجوع (قوله لان الكلام فى الاجزاء التى تحس) قضيته أن كل ما لا يحس من الاجزاء كعجب الذنب (قوله وقضية المتن الخ) اعتمده مر (قوله ولم يوجد غيره

ضمنها الوارث مع الاجرة
ومؤنة الرد ومراة يحجب الرد
فور عند نحو موت المعير
(الا اذا عار لدفن) ودفن
فيه محترم (فلا يرجع حتى
يندرس اثر المدفون) بأن
يصير ترابا فيرجع حينئذ
بان يكون اذن له فى تكرير
الدفن والا فالعارية انتهت
وذلك لانه دفن يحق وفى
النفس هناك حرمة ولا يرد
عليه عجب الذنب فانه وان لم
يندرس الا ان الكلام فى
الاجزاء التى تحس وهو
لا يحس وقضية المتن انه
لا اجرة له وان رجع وهو
كذلك خلافا لاناوار
ويفرق بينه وبين ما مر فى
الرجوع فى الطريق بان العرف
غير قاض به هنا لتوطن
النفس فيه على البقاء الى البلاء
ولو اظهره منه نحو سبع ولم
يوجد غيره اقرب منه او
مساو له اعيد اليه قبرا لانه
صار حقه الى اندراسه من
غير مقابل والمالك سقى لم
يضر بالميت اما اذا رجع
قبيل الدفن أى مواراته
بالتراب ومثلها فيما يظهر
سد للحد بل وخشية تهر به
بنقله من هذا القبر وان لم
يوار فيجوز كما نقله عن
المثولى واقراه واعتمده

الشجرة بعد الدفن لجواز تصرفه في ظاهر الارض بما لا يضر الميت ع ش (قوله بما في الشرح الصغير) قال شيخنا الشهاب الرمي ان المعتمد ما في الشرح الصغير اه سم وكذا اعتمدته النهاية والمغني (قوله) بمجرد وضعه في القبر) بل يتجه امتناع الرجوع بمجرد ادلائه وان لم يصل الى الارض القبر لاز في عودته من هواء القبر بعد ادلائه ازراء به سم على حجب وقوله بمجرد ادلائه الى اودالاه بعضه فيما يظهر في ما لو وضع في القبر بالفعل ثم اخرج منه لغرض ما كتبه وسعة القبر او اصلاح كفته مثلا فلل له الرجوع ام لا فيه انظر والا قرب ان باقى فيه ما قيل فيما لو اظهره سبل او سبع اه ع ش (قوله لولى الميت) اى وارثه اه ع ش (قوله) لا مكان الزرع بلا حرث) ويؤخذ منه انه لو اعاره لغراس او بناء من لازمه التكريب اى الحرث ورجع بعده غرم له اجرة الحفر وهو وكذلك اه نهاية (قوله في الجملة) قضية هذا القيد انه لا يلزم مؤنة الحرث وان لم يكن الزرع بدون الحرث في خصوص تلك الارض المعارة لنحو عارض بها لكن هذا الجواب لا يخفى في الاسلام في شرح الروض بدون تقييد هذا القيد ونصيته لزوم ماؤنة في هذه اله ورقة المفروضة فليتأمل اه سم اقول الزوم في هذه الصورة قياس ما مرنا فاعن النهاية في الغراس والبناء (قوله) لانه لا غرم فيه الخ) قد يمنع بان مجرد الاذن غرر اه سم (قوله وان الخ) (قوله) على قوله انها الخ (قوله) يلزمه مؤنة الحفر الخ) والمراد بالماؤنة ما يقابل الحفر عادة لا ماصرفه المستدير على الحفر اه ع ش وفي النهاية: هنا زيادة بها وتفصيل راجعه (قوله) ولا يرجع فيه الخ) (ويؤخذ) امتناع الرجوع بوضع الميت عليه وان لم ياف عليه لان في اخذه بعد الوضع عليه ازراء بالميت ويتجه عدم الفرق في الامتناع بين الثوب الواحد والثلاث بل والخمس بخلاف ما زاد مر سم على حجب وقوله لم رواه الخ ياف الخ اى بخلاف هوبه عليه من غير وضع فلا يتنع الرجوع اه ع ش وقد يقال ان فيه ازراء بالميت نظير ما مر في الرجوع بعد الادلاء (قوله) وخرجت اى الدار اى مفتتها شرا (قوله) لو نذر المعير مدة اى ان يعيره مدة معلومة كسنة (قوله) والا اذا رجع معير سفينة اى فيلزمه الصبر الى اقرب مامن ولو مبدا السير حتى يجوز له الرجوع اليه ان كان اقرب مر اه سم (قوله) وبحت ابن الرفعة انه لا الاجرة في هذه الخ) يوافقه ما تقدم في الرجوع في اثناء الطريق وظاهر مر العبارات المذكورة في هذا المقام انه حيث قيل بوجوب الاجرة لا يتوقف وجوبها على عقد بل حيث يرجع وجب له اجرة كل مدة مضت ولا يعبرم رانه حيث وجبت الاجرة صارت العين امانة لانه وان كانت عارية صار لها حكم المستاجرة سم على حجب (قائدة) كل مسئلة امتنع على المعير الرجوع فيها تجب له الاجرة اذا رجع الا في ثلاث مسائل اذا اعاره الدفن فيها ومنه اعاره الثوب للتكفين فيه واذا اعار الثوب للصلاة الفرض ومنه اعاره سيفا للقتال كما يفيد ذلك كلام سم على منهج ونقل اعتماد مر فيه اه ع ش ولا يخفى ان تفصيل المستثناة ليس مطلقا لاجمالها (قوله) وبحت ابن الرفعة الخ) اعتمدته النهاية

الخ) ظاهره انه مع وجود ما ذكر لا يعاد اليه وان احتاج الى حفر اطول من مامن اعادته (قوله) بل قال انه لم ير احدا صرح بما في الشرح الصغير الخ) قال شيخنا الشهاب الرمي ان المعتمد ما في الشرح الصغير (قوله) من امتناع الرجوع بمجرد وضعه في القبر) بل يتجه امتناع الرجوع بمجرد ادلائه وان لم يصل الى ارض القبر لان في عودته من هواء القبر بعد ادلائه ازراء به فليتأمل (قوله) نعم يغرم) اعتمدته مر (قوله) لا مكان الزرع بلا حرث) ويؤخذ منه انه لو اعاره لغراس او بناء من لازمه التكريب ورجع بعده غرم له اجرة الحفر وهو كذلك شرح مر (قوله في الجملة) هذا القيد يقتضى انه لا يلزم مؤنة الحرث وان لم يكن الزرع بدون الحرث في خصوص تلك الارض المعارة لنحو عارض لكن هذا الجواب لا يخفى في الاسلام في شرح الروض بدون تقييد هذا القيد ونصيته لزوم ماؤنة في هذه الصورة المفروضة فليتأمل (قوله) ويؤخذ منه الخ) اعتمدته مر (قوله) لانه لا غرم خيئت) قد يمنع بان مجرد الاذن غرر (قوله) والا اذا رجع معير سفينة بها امتعة معصومة وهى في اللجة وبحت ابن الرفعة

الاذرى بل قال انه لم ير احدا صرح بما في الشرح الصغير من امتناع الرجوع بمجرد وضعه في القبر نعم يغرم مؤنة الحفر لولى الميت لانه غرم ولا طم على الولي وفارق هذا ما لو رجع بعد الحرث وقبل الزرع لا تلزمه مؤنة الحرث على المعتمد لانه لم يغرمه لا مكان الزرع بلا حرث في الجملة بخلاف الدفن لا يمكن بلا حفر ويؤخذ منه انها لو انفسخت بنحو جنون المعير لم تلزمه مؤنة الحفر لانه لا غرم خيئت وان من اعاره ارضا لحفر بشر فيها ينتفع بما فيها ثم طمها يلزمه مؤنة الحفر كالقبر والا اذا اعار كفنوا وكفن فيه فان الاصح بقاءه على ملكه ولا يرجع فيه حتى يندرس ايضا والا اذا قال اغير وادارى بعد موتى لو يد شهر او خرجت من الثلث فليس للوارث الرجوع وكذا لو نذر المعير مدة وان لا يرجع الى مدة كذا والا اذا رجع معير سفينة بها امتعة معصومة وهى في اللجة وبحت ابن الرفعة

والمغنى (قوله) انه الاجرة) اى يستحق الاجرة من حين الرجوع مغنى ونهاية اى فى السفينة فقط ع ش
عبارة الحلبي اى من حين الرجوع بالقول الى ان تصل الى الشط اه (قوله دابة او سلاحا) او نحو ذلك
اه مغنى (قوله) ويظهر ان ياتى مران فاعن ع ش خلافه (قوله) ولا إذا اعار ثوبا للستر الخ لم يطرد
هنا بحث ابن الرفعة ويوجه بقصر الزمان عادة مر اه سم (قوله) لكن يرد ذلك الخ فيه نظر لجواز حمل
قول المجموع المذكور على ما اذا لم يصرح بان الاجارة لصلاة الفرض بان اطلقها او قيدها بكونها للصلاة بدون
تقييد بالفرض بخلاف ما اذا صرح بما ذكر فيمتنع الرجوع ولا اجرة وعلى هذا الحمل مشى شيخنا الشهاب
الرملى اه سم عبارة النهاية والمغنى واللفظ للثاني والاولى كما قال شيخى انه ان استعاره ليصلى فيه الفرض
فهى لازمة من جهتهما او اطلق الصلاة فهى لازمة من جهة المستعير فقط ان احرم فيها بفرض وجائزة من
جهتهما ان احرم بتفعل ويحمل ما ذكر على هذا التفصيل اه (قوله) وقياسه اى الستر (ذلك) اى النزاع
وما عطف عليه (قوله) ولا إذا اعار دارا لسكنى معتد الخ وكذا لو استعار ستره يستتر بها فى الخلوة فهى
لازمة من جهة المستعير فقط نهاية ومغنى قال الرشيدى قوله مر فى الخلوة اى ومثاها غير ما بالاولى اه (قوله)
كأنى قبلها) انظر ما معنى وجوب الاجرة فيها مع جواز الرجوع للمعير إلا ان يقال جواز رجوعه بمعنى
وجوب الاجرة فليراجع اه سم (قوله) وكذا لو اعار ما يدفع الخ وقياس ما سرت ثبوت الاجرة ايضا اه شرح
مر اه سم اقول ويفيه ايضا قول الشارع وكذا لو اعار الخ اى وكذا لا يرجع مع استحقاق الاجرة لو اعار
الخ (قوله) ما يدفع الخ كالة لاسق محترم نهاية وسلاح ونحوه كما هو مبين فى كتاب الصيال مغنى (قوله) نحو

المذكورة فى هذا المقام انه حيث قبل وجوب الاجرة لا يتوقف وجوبها على عقد بل حيث رجع وجب له
اجرة مثل كل مدة مضت ولا يبعد انه حيث وجبت الاجرة صارت العين امانة لانها وان كانت عارية صار لها
حكم المستاجرة فان قلت عدم الاحتياج هنا الى عقد يخالف ما ياتى فى البناء والغراس من احتياج كل من التملك
والا بقاء بالاجرة الى عقد قلت قد يفرق بالنسبة للتملك بانه لا يثنى انتقال العين عن ملك شخص الى ملك اخر
بغير ائتمار ونحوه بغير عقد واما وجوب الاجرة لا تلاف منفعة ملك الغير فغير بعيد واما الا بقاء بالاجرة فقد
يقال لا فرق بينه وبين ما نحن فيه فى انه ان وقع عقد وجب المسمى والا وجب اجرة المثل لا تلاف المنفعة لسكر
سا ذكر عن فتوى الشارع اعتبار العقد فيما ياتى (قوله) ولا إذا اعار ثوبا للستر او الفرش على نجس لم
يطرد هنا بحث ابن الرفعة ويوجه بقصر الزمان عادة مر (قوله) فيمتنع الرجوع على ما بحثه الاسنوى لحرمه
قطع الفرض) وقع السؤال عمال السلم من الفرض ثم تبين بطلانه فهل للمعير الرجوع والمنع من الاعادة
واقول لا وجه لهذا السؤال لان العارية غير لازمة وإنما يمنع الرجوع حال الصلاة لحرمه التلبس بالثوب
وقد انقطع بالخروج منه وإنما يتجه السؤال عمال لم يصرح بالرجوع ولم يقنع إلا الصلاة واحدة وقد تبين
بطلان صلاته فهل له اعادتها بدون اذن جديد او لا لان الاذن لم يتناول الصلاة واحدة وقد فعلها وان لم تجز فيه
نظرو لا يبعد ان يكون الثانى اقرب وقد يؤيده ما قالوه فى الاستئجار لعمل مدة ان زمن الطهارة والصلاة
المكتوبة والرابعة مستثنى وان الاجير لو صلى ثم قال كنت محدثا قال القفال لا تمنعه من الاعادة لكن نسي طهر
الاجرة بقدر الصلاة الثانية وتمنعه من الثالثة لانه تمتعت اه ووجه التايد ان الاجير ما ذن له عرفا وشرعا
ندر الصلاة بالخروج منه ولاذن اعادتها عند الحاجة اليها بدليل سقوط الاجرة وإنما جازت الاعادة لحرمه الفرض
والحرمه هنا لا يتوقف على الستر فليتأمل (قوله) لكن يرد ذلك الخ فيه نظر لجواز حمل قول المجموع
المذكور على ما اذا لم يصرح بان الاعادة لصلاة الفرض بان اطلقها او قيدها بكونها للصلاة بدون تقييدها
بالفرض بخلاف ما اذا صرح بما ذكر فيمتنع الرجوع ولا اجرة وعلى هذا الحمل مشى شيخنا الشهاب الرملى
(قوله) فهى لازمة من جهة المستعير فقط) وكذا فى اعارة ستره يستتر بها فى الخلوة شرح مر (قوله) فى هذه
اعتمده مر (قوله) كأنى قبلها) انظر ما معنى وجوب الاجرة فى التى قبلها مع جواز الرجوع للمعير إلا ان
يقال جواز رجوعه بمعنى وجوب الاجرة فليراجع وكذا لو اعار ما يدفع الخ وقياس ما سرت ثبوت الاجرة ايضا

انه الاجرة فى هذه كمالو
رجع قبل انتهاء الزرع
ولا إذا اعاره دابة او سلاحا
للفرض والتقى الصفان
ويظهر ان ياتى فيه بحث
ابن الرفعة ولا إذا اعار ثوبا
للستر او الفرش على نجس
فى مفروضة فيمتنع الرجوع
على ما بحثه الاسنوى لحرمه
قطع الفرض ويوافقه قول
البحر ليس للمعير الاسترداد
ولا للمستعير الرد إلا بعد
فراغ الصلاة لكن يرد ذلك
قول المصنف فى مجموعهم
رجع المعير فى اثناء الصلاة
زرعه ونفى على صلاته ولا
عادة عليه بخلاف وقياسه
ذلك فى المفروش على
النجس إلا ان عليه الاعادة
وعلى الاول يظهر انه يلزمه
بعد الرجوع الاقتصار على
اقل مجزى من واجباتها ولا
إذا اعار دارا لسكنى معتد
فهى لازمة من جهة المستعير
فقط ولا إذا اعاره جدعا
ليسند به جدارا ما تلافلا
يرجع على الوجه وفاقا
للبحر نعم يتجه ان له الاجرة
فى هذه كأنى قبلها وكذا لو
اعار ما يدفع به عما يجب
الدفع عنه او ما يتي نحو

برد مهلك أو ما ينقذه غريفا (وإذا أعار للبناء أو) لغرس (الغراس ولم يذكر مدة ثم رجع) بعد أن بنى أو غرس (إن كان) المعبر (شرط القلع بجانا) أى بلا بدل (لزمه) عملا بالشرط (٤٣٠) فإن امتنع فللمعبر القلع ويلزم المستعير أيضا تسوية حفر أن شرطها والافلا و صوب السبكي

ومن تبعه حذف بجانا كما فعله النص والجمهور وكذا الشيخان في الاجارة فذكره غير شرط للقلع بل للقلع بلا ارش ولو اختلفا في وقوع شرط القلع بجانا صدق المعبر كما يحتمل الاذرى كالو اختلفا في أصل العارية لان من صدق شيء صدق في صفته وقال غيره يصدق المستعير لان الاصل عدم الشرط واحترام ماله وهذا الوجه ولا ينافيه ما مر عن الجلال البلقنى كما هو ظاهر بادن تأمل (والا) يشرط عليه القلع (فإن اختار المستعير القلع) أراد به ما يعم الهدم بقرينة ذكره بعدهما (قلع) بلا ارش لانه مملوك وقد رضى بنقصه (ولا يلزمه تسوية الارض في الاصح) لان الاعارة مع علم المعبر بان للمستعير ان يقلع رضا بما يحدث من القلع (قلت الاصح تلزمه والله أعلم) لانه قلع باختياره ولو امتنع منه لم يجبر عليه فيلزمه اذا قلع ردها الى ما كانت عليه وهو المراد بالمنسوبة حيث أطلقت فلا يكلف ترابا اخر لو لم يكف الحفر ترابا وبحت السبكي وغيره ان محله في الحفر الحاصلة بالقلع قال الاذرى وكلام

برد) كالخر (قوله غريفا) أو حرى بقا ويقاس بذلك ما في معناه اه معنى (قوله بعد أن بنى أو غرس) بقى مالور رجع قبلهما فليس له فعلهما قال في الروض فان فعل عالما وجاهلا برجوعه قلع بجانا وكلف تسوية الارض اه ولا يبعد ان تلزمه الاجرة وهو ظاهر عند العلم بالرجوع انتهى سم على حج اه ع ش أى وأما عند الجهل بالرجوع فقد مر اول الفصل انه لو استعمل المستعير بعد الرجوع جاهلا فلا جرة عليه فهل يقلع بجانا حينئذ فليراجع ثم رايت ما يأتى عن المعنى انه يقلع بجانا قول المتن (إن كان الخ) الاولى فان الخ بالغاء كفى المنهج (قوله بقرينة ذكره) أى القلع (بعدهما) أى البناء والغراس قول المتن (بجانا) أى أو سكت عن ذكر بجانا فيلزمه القلع في صورتين بلا ارش كما افهمه قوله مر واحترز بمجانا عمالو شرط القلع وغرم ارش النقص اه ع ش عبارة المعنى مع المتن ان كان المعبر بشرط عليه القلع فقط او شرطه بجانا اه (قوله أى بلا بدل) أى بلا ارش لنقص محلى ومعنى (قوله عملا) الى قوله و صوب في النهاية والمعنى (قوله) فللمعبر القلع) واذا احتاج القلع الى مؤنة صرفها المعبر باذن الحاكم فان لم يجده صرف بنية الرجوع وأشهد على ذلك ع ش اه بجرى (قوله ان شرطها) مع قول المتن قلت الخ يعلم منه وجوب التسوية في صورتين فيما اذا شرط القلع والتسوية وفيما اذا لم يشرط القلع واختاره المستعير اه سم (قوله والافلا دخل فيه مالو اختار المعبر القلع وطلبه من المستعير ففعله فلا يلزمه تسوية الحفر لانه لم يفعله اختيارا اه ع ش (قوله يصر السبكي الخ) اجاب عنه النهاية والمعنى بان المصنف احتز به أى بمجانا عمالو شرط أى المعبر القلع وغرامة الارش فانه يلزمه اه (قوله بل للقلع بلا ارش) أى فلا ارش مع تركه خلافا للنهاية والمعنى (قوله ولو اختلفا) الى قوله وقال غيره في النهاية والمعنى (قوله بجانا) أى أو يبدل نهاية ومعنى (قوله صدق المعبر) اعتمده النهاية والمعنى (قوله ما مر الخ) أى قبيل قول المتن والمستعير من مستاجر (قوله بلا ارش) الى قول المتن وان لم يتخرف المعنى الا قوله وهو المراد بالى وبحت والى قوله وقضيته في النهاية (قوله ردها الى ما كانت عليه) أى بان يعيد الاجزاء التى انفصلت منها فقط اه ع ش (قوله وهو) أى الراد المذكور (قوله فلا يكلف الخ) بل للمالك منعه منه ثم ظاهره انه لا يلزمه ارش النقص لانه بالاستعمال المأذون فيه (قوله الحفر ترابا) بنصب الاول ورفع الثانى (قوله وبحت السبكي الخ) اعتمده النهاية والمعنى (قوله أن محله) أى صاحب المصنف (قوله بخلاف الحاصلة في مدة العارية الخ) أى وهى تحمل ما فى المحرر وهذا الحل متعين اه معنى (قوله لحدوثها) أى فلا تلزم تسويتها لحدوثها الخ (قوله لزمه ضم الزائد) أى وارش نقصه إن نقص اه ع ش قول المتن (بين ان يبقية باجرة) هل يتوقف ذلك على عقد ايجار من ايجاب وقبول أم يكفى مجرد اختيار لمعبر فتلزمه الاجرة بمجرد الاختيار والوجه الجارى على القواعد انه لا بد من عقد ايجار كما فى به الشارح مع

شرح مر (قوله بعد أن بنى أو غرس) بقى مالو رجع قبلهما فليس له فعلهما قال في الروض فان فعل عالما وجاهلا برجوعه قلع بجانا وكلف تسوية الارض اه ولا يبعد ان تلزمه الاجرة وهو ظاهر عند العلم بالرجوع (قوله أى بلا بدل) عبارة المحلى أى بلا ارش لنقصه اه (قوله ان شرطها مع قول المتن الاتى قلت الاصح الخ) يعلم منه وجوب التسوية في صورتين فيما اذا شرط القلع وشرطها وفيما اذا لم يشرط واختاره المستعير (قوله بجانا) او بالبدل شرح مر (قوله صدق المعبر الخ) اعتمده مر (قوله فى المتن بين ان يبقية باجرة) هل يتوقف ذلك على عقد ايجار من ايجاب وقبول أم يكفى مجرد اختيار المعبر فيلزم بمجرد الوجه الجارى على القواعد انه لا بد من عقد ايجار ثم رايت الشارح بسط الكلام عليه في فتوى واستدل به كلامهم هو ظاهر فيه وقد يقال ان عقد فلا كلام والا وجبت اجرة المثل (قوله قال السنوى واقرب ما يمكن سلوكه ما مر الخ) تقدم في باب البيع في باب المداهى قول الشارح ويقع غرس وبناء المشتري هنا أى في البيع الفاسد

الاصحاب مصرح بهذا التصوير بخلاف الحاصلة في مدة العارية لاصل الغرس والبناء لحدوثها بالاستعمال وهو ظاهر ولو حفر زائدا على حاجة القلع لزمه طم الزائد جزما (فان لم يتختر) القلع (لم يقلع بجانا) لوضعه بحق (بل للمعبر الخيار) لانه المحسن ولانه مالك الارض وهى الاصل (بين ان يبقية باجرة) مثله واستشكلت بان المادة مجهولة قال السنوى واقرب ما يمكن سلوكه

ما مرقى بيع حق البناء دائماً على الأرض بغرض حال بلفظ بيع أو إجارة فينظر لما شغل من (٤٣١) الأرض ثم يقال لو أوجر هذا لنحو بناء

دائماً بحال كم يساوي فإذا قيل كذا أو جنباه وعليه يتجه أنه لا إبدال ما قلع لأنه بذلك التقدير ملك منفعة الأرض على الدوام (أو يقلع) أو يهدم البناء وان وقف مسجداً (ويضمن ارش نفسه) وهو قدر ما بين قيمته قائماً ومقلوعاً ولا بد من ملاحظة كونه مستحق الإخذ لنقص قيمته حينئذ وقضية ضمانه ذلك أن مؤنه القلع أو الهدم عليه أيضاً واعتمده في التدريب كالكفاية فإنه لما نقل فيها عن الإمام أن الظاهر من كلام المعظم أنها على المستعير قال وفي كلام الأصحاب ما يدل على أنها على المعير كما عليه ما ينقصه القلع وهو متجه جداً اهـ لكنه ناقض نفسه في المطالب فإن ظاهر كلامه أنها على المستعير كالمستاجر وتبعه شارح حيث رد الأول بأن المؤنة في نظيره من الإجارة على المستاجر فالمستعير أولى منه أما إجارة نقل النقص فعلى مالكة قطعاً ولو أريد تملك البعض وإبقاء البعض فالوجه كما بحثه الزركشي عدم إيجابه لكثرة الضرر على المستعير إذ ما جاز فيه التخيير لا يجوز تبعضه اهـ (قوله نقل النقص) أي ونقل المغروس اهـ بجري (قوله بعقد) إلى قوله وينبغي في النهاية والمغنى قول المتن (أو يملكه) ولو لم يرض المستعير بذمة المعير أجبر المعير على التسليم أو لا وعلى الوضع تحت يد عدل قلبه أي بجري (قوله وهو الأصح) أي جواز تملكه بقيمة (وما في المتن) أي من تخصيصه بالتبعية بإجارة والقلع (فيتخير بين الثلاثة) عبارة النهاية والمغنى فالعتمد تخييره بين الأمور الثلاثة بل نقل بعضهم الاتفاق على ذلك اهـ وفي البجيري ومثل المعير في التخيير المذكور المشتري شراء فاسد إذا بنى أو غرس على المعتمد ولا يقال هو كالمغاصب لأنه يضمن ضمانه لأننا نقول المالك هو المسلمطه على ذلك كالمعير هنا فتنبه لذلك فكثيراً يغافل فيه تأمل شوبرى اهـ وقوله ولا يقال الخ رد على عرش حيث ذكر ما قبله عن سم عن البغوي ثم قال وقد تقدم في الشارح من أن حكمه حكم الغصب فيقلع مجاناً اهـ (قوله الأول) أي التبعية بأجرة المثل قوله شريك الخ أي في الأرض فإن لم يرض الشريك بالإجارة عرض الحاكم عنهما مغنى ونهاية (قوله) أو الثاني) أي القلع وغرامة الأرض (قوله فيه نقص) يعني في البناء أو الغراس بسبب القلع نقص (قوله

بسط واستدلال من كلامهم بما هو ظاهر فيه وقد يقال أن عقد فلا كلام وإلا وجبت إجارة المثل سم على حج لكن قول الشارح لأنه بذلك التقدير ملك منفعة الأرض الخ قد يخالفه اهـ عرش أقول عبارة النهاية صريحة في عدم العقد كما بنى وقوله كذا شارح لأنه بذلك التقدير الخ كالصريح فيه (قوله ما مرقى بيع حق البناء) أي في الصلاح (قوله فينظر لما شغل الخ) ينبغي أن ينظر كيف يتأتى ذلك بالنسبة للأرض الموقوفة ابتداء أو بعد الإجارة اهـ سيد عمر أقول ويؤخذ حكمه من قول الشارح الآتي ولو وقف الأرض تخيير أيضاً لكن لا يفعل الأول إلا إذا كان الخ (قوله كم يساوي) الأول بك الخ (قوله وعليه يتجه الخ) أي على قول الأسنوي وأقرب الخ ثم هذا ظاهر بناء على ما صور به وتقدم عن العباب في باب الصلاح أي من طرق التبعية بالإجارة أن يتوافقا على تركه في كل شهر يكذا أو يغتفر ذلك للحاجة كالخراج المضروب على الأرض وعليه فلو قلع غراسه أو سقط بناؤه لم يسأل له أعادته اهـ عرش (قوله أنه لا إبدال ما قلع الخ) أي ولو من غير الجنس حيث لم يزد ضرره على الأول اهـ عرش وكذا الإجارة ما بين المغروس إن كانت الإجارة لجميع الأرض فإن كانت بمحل المغروس فقط فلا اهـ (قوله وان وقف مسجد) وينبغي أن يبنى بانقضاءه مسجد آخر إن أمكن على ما يأتي في نظيره فبالو أنهدم المسجد وتعدرت أعادته اهـ عرش (قوله لأنه بذلك التقدير ملك منفعة الأرض الخ) لأن المالك لما رضى بالإجارة وأخذها كان كأنه أجره لأن إجارة مؤبدها نهاية قال الرشدي قوله لمكانه أجره الخ صريح في أنه لا يحتاج هنا إلى عقد ولعل الفرق بينه وبين ما مرقى في البيع أن هناك ابتداء انتفاع فلا يجوز من غير عقد بخلاف ما هنا فودوام انتفاع كان ابتداءه بعقد العارية (قوله وهو قدر ما بين الخ) فلو كانت قيمته مستحق الأبقاء عشرة ومستحق القلع تسعة ومقلوعاً ثمانية لزمه واحد فإذا تملكه لزمه تسعة اهـ بجري (قوله ولا بد من الخ) راجع لقوله قائماً (قوله مستحق الإخذ) أي القلع اهـ عرش (قوله أنها على المستعير كالمستاجر) جزم به العباب واعتمده مر اهـ سم عبارة النهاية والظاهر كما قاله ابن الرفعة أن مؤنة القلع على صاحب البناء والغراس كالأجارة حيث يجب فيها ذلك على المستأجر أما إجارة نقل النقص فعلى مالكة قطعاً ولو أريد تملك البعض وإبقاء البعض فالوجه كما بحثه الزركشي عدم إيجابه لكثرة الضرر على المستعير إذ ما جاز فيه التخيير لا يجوز تبعضه اهـ (قوله نقل النقص) أي ونقل المغروس اهـ بجري (قوله بعقد) إلى قوله وينبغي في النهاية والمغنى قول المتن (أو يملكه) ولو لم يرض المستعير بذمة المعير أجبر المعير على التسليم أو لا وعلى الوضع تحت يد عدل قلبه أي بجري (قوله وهو الأصح) أي جواز تملكه بقيمة (وما في المتن) أي من تخصيصه بالتبعية بإجارة والقلع (فيتخير بين الثلاثة) عبارة النهاية والمغنى فالعتمد تخييره بين الأمور الثلاثة بل نقل بعضهم الاتفاق على ذلك اهـ وفي البجيري ومثل المعير في التخيير المذكور المشتري شراء فاسد إذا بنى أو غرس على المعتمد ولا يقال هو كالمغاصب لأنه يضمن ضمانه لأننا نقول المالك هو المسلمطه على ذلك كالمعير هنا فتنبه لذلك فكثيراً يغافل فيه تأمل شوبرى اهـ وقوله ولا يقال الخ رد على عرش حيث ذكر ما قبله عن سم عن البغوي ثم قال وقد تقدم في الشارح من أن حكمه حكم الغصب فيقلع مجاناً اهـ (قوله الأول) أي التبعية بأجرة المثل قوله شريك الخ أي في الأرض فإن لم يرض الشريك بالإجارة عرض الحاكم عنهما مغنى ونهاية (قوله) أو الثاني) أي القلع وغرامة الأرض (قوله فيه نقص) يعني في البناء أو الغراس بسبب القلع نقص (قوله

التخيير بالتملك والقلع ولا ما في المتن فيتخير بين الثلاثة وقد تبين الأول بأن بنى أو غرس شريك باذن شريك ثم رجع أو الثاني إذ لم يكن فيه نقص أو أحد الأولين فقط. بأن وقف المستعير البناء أو الغراس فيمتنع التملك بالقيمة خلافاً لابن الصلاح ولو وقف الأرض

تخير ايضا لكن لا يفعل الاول إلا إذا كان اصلح للوقف من الثاني ولا الأخير إلا إذا كان في شرط الواقف جواز تحصيل مثل ذلك البناء والغراس من ريعه وينبغي أن يقيد بهذا (٤٣٣) قول ابن الحداد في ارض وقفت بعد البناء فيها باجارة يقطع البناء مجانا وخالفه الروياني فرأى

أنه قبل مضي مدة الاجارة لا يطالب بالقطع وكذا بعدها إلا ان شرط عليه والادفع المتولى قيمته ان رأى فيه الحظ لان الوقف ورد بعد استحقاق البناء أى فطوره بعد الاجارة المتضمنة للقطع بالارض أو التملك لا يغير حكمها ولو كان على الشجر ثمر لم يبد صلاحه فلا تخيير ثم لا بعد الجذاذ كما في الكفاية عن الامام والقاضى كما في الزرع لان له أمدا ينتظر قال الاسنوى لكن المنقول في نظيره من الاجارة هو التخيير ثم ان اختار التملك تملك الثرة أيضا إن كانت غير مؤبرة والا بقاها إلى أو ان الجذاذ وإن أراد القلع غرم أرض نقص الثمرة أيضا وإذا اختار ماله اختياره لزم المستعير موافقته فان أبى كلف تفرغ الارض مجانا لتقصيره (فان لم يتخير) المعبر شيئا ما ذكر (لم يقطع مجانا) ان بذل المستعير الاجارة (لا انتفاء الضرر) وكذا ان لم يبدلها في الاصح (لان) المعبر مقصر بتركه الاختيار راض بالتلاف منافعه (ثم) عليه (قيل ببيع الحاكم

أو أحد الأولين) وهما التبقية بالاجارة والقطع مع غرامة الارش (قوله تخيير) أى بين الثلاثة معنى ونهاية (قوله) لكن لا يفعل الاول الخ) عبارة النهاية والمعنى وشرح الروض لكن لا يقطع بالارض إلا إذا كان اصلح للوقف من التبقية بالاجارة (قوله) وينبغي ان يقيد بهذا قول ابن الحداد الخ) يحتمل ان معنى ذلك ان قول ابن الحداد المذكور دل على تعيين القلع فيقيد بما إذا لم يكن الاول وهو الابقاء بالاجارة اصلح للوقف ولم يكن في شرط الواقف جواز الأخير وهو التملك بالقيمة وإلا لم يتعين القلع فليتأمل نعم قول ابن الحداد مجانا مشكلا إلا ان حمل على ما إذا شرط القلع مجانا سم (قوله باجارة) متعلق بالبناء (قوله فطوره) أى الوقف (قوله حكمها) أى الاجارة (ولو كان على الشجر) إلى المتن في النهاية (كما في الزرع) مقتضاه ثبوت التخيير فيه وليس كذلك بل يلزمه تبقيته إلى الحصاد كما سيأتى في قول المصنف وإذا أعار ارض الزراعة فراجع الخ ويمكن ان يقال ان المعنى كما يمنع القلع حالا في الزرع في التشبيه مساحته اه عش أى فالتشبيه في مطلق التأخير وإن كان المؤخر في المشبه التأخير وفي المشبه بالقطع اذ لا خيار فيه كما يأتى في المتن (قوله) لكن المنقول في نظيره من الاجارة هو التخيير) أى في الحال سم على حج ونقل سم على منهي عن الشارح مر اعتماده اه عش عبارة البجيرى المعتمد ثبوت الخيار الآن ثم ان كانت الشجرة غير مؤبرة تملكها تبعاً إن اختار التملك ولا أبقاها إلى أو ان الجذاذ كما في نظيره من الاجارة شوبزى اه (قوله) تملك الشجرة ايضا) أى مملكتها تبعاً اه سم (قوله) ابقاها الخ) وينبغي وجوب الاجارة كافي الزرع عش وسم (قوله) وان أراد القلع الخ) (فرع) لو قطع شخص غصناله ووصله بشجرة غيره فثمره الغصن لما ملكه لا المالك الشجرة كما لو غرسه في ارض غيره ثم ان كان الوصل باذن المالك فليس له قلعها مجانا بل يتخير المالك بين ان يقيه بالاجارة او يقطعه مع غرامة ارض النقص ولا يملكه بالقيمة وإن قلنا فيما مر انه يملك بالقيمة البناء والغراس للفرق الواضح اه معنى (قوله) وإذا اختار الخ) راجع إلى المتن السابق ودخول في المتن الآتي قول المتن (ان بذل) بالمعجمة أى أعطى نهاية ومعنى أى التزم ذلك وليس المراد دفعها بالفعل فيما يظهر عش (قوله) ثم عليه) يعنى على الاصح وكان الاولى الاظهار اه رشدي (قوله) على الكيفية السابقة الخ) سيأتى ما فيه قول المتن (والاصح انه يعرض غنهما) والاوجه كافي البحر عدم لزوم الاجارة مدة التوقف لان الخيرة في ذلك اليه أى المعبر خلافا

بجهل المدة فلا حاجة إلى ارتكابه حينئذ مع الاستغناء عنه بالقطع الذى لا يضر المستعير مع عدم النقص وفيه نظر فهلا اغتفر هذا الجهل كما اغتفر في بيع راس الجدار أو إيجاره لوضع الجذوع والبناء وبفرق بالحاجة هناك لا هنا (لكن لا يفعل الاول الخ) الذى في شرح الروض لكن لا يقطع بالارض إلا إذا كان اصلح للوقف من التبقية بالاجارة انتهى وفي شرح مر وبحث في الاسعادان المعبر لو كان ناظر لم يتعذر عليه التملك لنفسه ثم بعد انتقال الاستحقاق في الارض لغيره بمن ليس وارثا يبقى باجارة المثل ويمكن رد بان التملك بالقيمة إنما هو تبع لملك الارض حيث انتفى ملكها لوقفها امتنع على الناظر التملك وإنما جاز التملك من ريع الوقف لانه يصير بذلك وقفا تبعاً للارض انتهى فليتأمل قوله يصير الخ (قوله) وينبغي ان يقيد بهذا قول ابن الحداد الخ) يحتمل ان معنى ذلك ان قول ابن الحداد المذكور دل على تعيين القلع فيقيد بما إذا لم يكن الاول وهو الابقاء بالاجارة اصلح للوقف ولم يكن في شرط الواقف جواز الأخير وهو التملك بالقيمة وإلا لم يتعين القلع فليتأمل نعم قول ابن الحداد مجانا مشكلا إلا ان حمل على ما إذا شرط القلع مجانا (قوله) لكن المنقول في نظيره من الاجارة هو التخيير) أى في الحال مر (قوله) تملك الثمرة ايضا) أى مملكتها تبعاً (قوله) ولا أبقاها الخ) ينبغي بالاجارة فراجع (قوله) في المتن ثم قيل ببيع الحاكم الخ) في العباب وعلى المستعير اجارة مدة التوقف انتهى وفي شرح مر والاوجه كافي البحر عدم لزوم الاجارة مدة التوقف لان الخيرة في ذلك اليه خلافاً للامام اه

الارض وما فيها) من بناء وغراس (ويقسم بينهما) على الكيفية السابقة في رهن الام دون ولدها فصلا للخصومة (والاصح) أنه يعرض عنهما حتى يختارا شيئاً (لان) المستعير لا تقصير منه فكيف يجبر على إزالة ملكه والمعبر وان قصر لكن الضرر عليه فقط واجبار الحاكم إنما هو لازالة الضرر المتعدى للغير كبيع مال مدين امتنع عن الوفاء

وقوله يختار المكي عن خطه هنا وعن أصله أكثر نسخ الشرحين بنا فيه اسقاط الالف من خطه في الروضة و صحح عليه واستحسنه السبكي وصوبه الاستوى لان اختيار المعبر كاف في فصل الخصومة و يرجع الاذعى اثباتها لانه الموافق لتعديري جمع بانه يقال لها انصر فاحق تصطلحا على شئ ولا نه قد يختار المعبر ما لا يجبر عليه المستعير ولا بواقفه اه والوجه صحة كل من التعبيرين اما الاول فلان المعبر هو الخير ولا فصيح اسناد الاختيار اليه وحده وقد صرح ابن الرفعة وغيره بانه اذا عاد و طلب شيئا من الخصال الثلاث اجيب كالا ابتداء وان اختار شيئا من غير الثلاث و وافقه المستعير انفصل الامر والاستمرار الاعراض عنهما على انه مع حذف الالف (٤٣٣) يصح الاسناد لاحدهما الشامل للمستعير

لانه اختار ماله اختياره كالقلم
بجائنا انفصلت الخصومة ايضا
واما الثاني فلان المعبر وان
كان هو الاصل لكن لا يتم
الامر عند اختيار غير الثلاث
للايموافقة للمستعير فصح
الاسناد اليهما (و) في حالة
الاعراض عنهما الى
الاختيار يجوز (للمعبر
دخولها والاتقاء بها) لانها
ملكه وله الاستناد الى بقاء
المستعير وغراسه والاستقلال
بها وان منعه كإمري الصالح
وتخيل فرق بينهما غير صحيح
و اطلاق جمع امتناع الاستناد
اليه محمول على ما يضر ولو
أدنى ضرر حالا او مالا
(ولا يدخلها المستعير بغير
اذن) من المعبر (لتفرج)
وغيره من الاعراض النافذة
كالاجنبي وهي مولدة قيل
لعلمهم انفراج المهم اي
انكشافه (ويجوز) دخوله
(للسقي والاصلاح) للبناء
بغير الة اجنبية ونحوهما
كاجتناء الثمر (في الاصح)
صيانة للملك عن الضياع
فان عطل بدخوله منفعة
تقابل باجرة لزمته اما اصلاح
البناء بالة اجنبية فلا يمكن
منه لان فيه ضررا بالمعبر

للامام نهاية ومعنى (قوله وقوله يختار) الى المتن في النهاية (قوله وعن أصله) أي عن المحرر (قوله بنا فيه
الخ) خبر وقوله يختار الخ (قوله ورجع الاذعى اثباتها الخ) وهذا الوجه اهم معنى (قوله ما لا يجبر عليه الخ)
اي شيئا غير الثلاث المارة (قوله اما الاول) اي الاسقاط اي صحته (قوله اذا عاد) اي بعد التوقف (قوله
شيئا من غير الثلاث) اي كالقلم بجائنا (قوله الشامل) اي شئ لا بدليا لا عموميا (قوله واما الثاني) اي الاثبات
أي صحته (قوله لا يتم الامر عند اختيار غير الثلاث) أي كالقلم بجائنا وقد يقال وكذا من الثلاث لانه لو أبقى
المستعير الموافقة كلف تفرغ الارض فلم يتم الامر بمجرد اختيار المعبر فليتامل اه سم (قوله وفي حالة
الاعراض الخ) وانظر حكم الدخول قبله وبعد الرجوع والظاهر انه لا فرق شوري اه بجري مي (قوله لانها
ملكه) الى قول المتن والعارية المؤقتة في النهاية وكذا في المغنى الا قوله قيل وقوله اما صلاح البناء الى المن (قوله
لانها ملكه الخ) قضية هذا التعليل أن للمعبر ما ذكر وان لم يرجع فانظر لم اقتصر و اعلى ذكر ذلك في حال
الرجوع اه سم وقد يوجد الاقتصار اخذ من قول الشارح الاتي وتخييل فرق الخ بان حالة الرجوع هي
محل توهم المنع لما ياتي عن المغنى (قوله وتخييل فرق) بان المعبر حجر على نفسه بعدم اختياره فلذا منع بخلاف
الاجنبي اهم غنر (قوله النافذة) اي الحقيرة (قوله كالاجنبي) اي قياسا عليه (قوله وهي مولدة) اي لفظة
تفرج ليست عربية والذي في كلام العرب على ما يستفاد من المختار الفرجة بفتح الفاء التفصص من المهم اه
عش عبارة القاموس والفرجة مثلثة التفضي من المهم اه (قوله لعلمهم ان انفراج المهم الخ) كما قاله المصنف
في تحريره ولو قال بدلها بلا حاجة لكان اولي اهم غنر قوامتن (للسقي) للغراس والاصلاح له وللبناء اه
معنى (قوله بغير الة اجنبية) لعل المراد بهذا القيد الاحترار عما يمكن اعادته بدونه كالجديد من الخشب
والآجر أما نحو الطين بما لا بد منه لا صلاح المهدم فالظاهر أنه لا يعد اجنبيا اه عش (قوله ونحوهما) عطف
على السقي (قوله لزمته) فلا يمكن من الدخول الا بهما نهاية ومعنى و شرح الروض (بخلاف اصلاحه بالته
كان الخ) اي فيجوز ذكر ان الخ قال عش وهذا التوجيه يقتضي امتناعه اي السقي لانه قد يجز الى ضرر بالمعبر
كافي الاصلاح بالالة الاجنبية فكان الاولى توجيه جواز السقي بنحو الاحتياج اليه اه (قوله وبثبت للمشتري
الخ) عبارة المغنى فان باع المعبر الثالث تخير المشتري كما كان يتخير البائع وان باع المستعير كان المعبر على
خير ته اه وفي البجير مي واذا اشترى من المستعير ياتي فيه ما تقدم ان كان شرط القلم له الخ اه (قوله نعم له) اي
للمشتري من كل منهما (قوله وقيل الخ) فيه اعتراض على المصنف بان كلامه يفهم ان المعبر يبيعه لثالث
قطعا وليس مرادا (قوله للضرورة) لم يظهر وجود الضرورة هنا لتمكن كل منهما من بيع ملكه بشئ
(قوله لا يتم الامر عند اختيار غير الثلاث) أي كالقلم بجائنا وقد يقال وكذا من الثلاث لانه لو أبقى المستعير
الموافقة كلف تفرغ الارض فلم يتم الامر بمجرد اختيار المعبر فليتامل (قوله لانها ملكه) قضية هذا التعليل
ان للمعبر ما ذكر وان لم يرجع فانظر لم اقتصر و اعلى ذكر ذلك في حال الرجوع (قوله فان عطل بدخوله
منفعة تقابل باجرة لزمته) كذا في الروض قال في شرحه فلا يمكن من الدخول الا بها انتهى واعتمده
مر (قوله جاز للضرورة) اعتمده مر

(٥٥ - شرواني وابن قاسم - خامس)

لانه قد يختار التملك أو النقص مع الغرم فيز بد الغرم عليه من غير حاجة
اليه بخلاف اصلاحه بالته كان سقي الشجر يحدث فيها زيادة عين وقيمة (ولكل) منهما (بيع ملكه) من صاحبه وغيره وبثبت للمشتري من كل
ما كان لبايعه وعليه ما ذكر نعم له الفسخ ان جهل الحال (وقيل ليس للمستعير يبيعه لثالث) لان ملكه غير مستقر اذ للمعبر تملكه ورد بان
غايته انه كشقة مشفوع وقيل ليس للمعبر ذلك ايضا لجهل بامد البناء والغراس ولو اتفقا على بيع الكل لثالث بشئ واحد جاز للضرورة

ووزع كامر (والعارية المؤقتة كالمطلقة) في جميع ما مر فيها رجع قبل انقضائها لان التاقية وعد لا يلزم وقيل لا يجوز الرجوع حينئذ وإلا لم يكن للتاقية فائدة او بعده وباقى معنى (٤٣٤) الرجوع حينئذ كالمدة كما يجوز ان يكون للقلع يجوز ان يكون لمنع الاحداث او

لطالب الاجرة (تنبيه) مستقل نعم تنصور الضرورة بما اذا لم يوجد من يشتري مال كل على حدته و أجاب بعضهم بان المراد بالضرورة قطع الزرع اه بجرى (قوله ووزع كامر) اى عقب قول المصنف ويقسم بينهما عبارة النهاية فيوزع الثمن على قيمة الارض مشغولة بالغراس او البناء وعلى قيمة ما فيها وحده اى مستحق القلع فحصة الارض للمعير وحصة ما فيها للمستعير كذا جزم به ابن المقرئ و جزم به صاحب الانوار والحجازى وقدم المصنف في الروضة كلام المتولى القائل بالتوزيع كافى الرهن اه وفى المغنى نحوها قال عرش قوله كما جزم ابن المقرئ معتمد اه وفى البجيرمى وهذا اى ما جزم به ابن المقرئ ومن معه هو المعتمد زبادى فلو باع الجميع بثلاثين وقيمة الارض مشغولة وحدها عشرة وقيمة ما فيها مستحق القلع خمسة كان للمعير عشرون والمستعير عشرة اه قول المتن (والعارية المؤقتة) لبناء وغراس او غيرهما نهاية ومغنى (قوله رجع قبل انقضائها) اى سواء رجع الخ عبارة النهاية والمغنى اذا انتهت المدة او رجع قبل انقضائها اه (قوله وقيل الخ) فيه اعتراض على المصنف من حيث افهامه الاتفاق فى المسئلة (قوله او بعده) اى الانقضاء عطف على قبل انقضائها (قوله وباقى معنى الرجوع الخ) اشارة الى قوله الآتى اى انتهت بانتهاء المدة سم وكردى (قوله حينئذ) اى حين اذا انقضت المدة (قوله وذكر المدة) الى التنبيه فى النهاية (قوله كما يجوز ان يكون للقلع يجوز الخ) اى فلا يمنع التخيير اه سم (قوله اذا اعير لهما) الى قوله او فيهما فى المغنى (قوله ولم يذكر) ببناء المفعل (قوله فله فعلمها) اى للمستعير فعل البناء والغراس (قوله لكن لا يفعلها الامرة واحدة) كذا فى شرح الروض اه سم فان قلع ما بناه او غرسه لم يكن له اعادته الا باذن جديد الا ان صرح بالتجديد مرة بعد اخرى ذكره الشيخان فى الكلام على الزرع اه مغنى (قوله وغيرهما الخ) اى البناء والغراس (قوله وان قيد الخ) وهذا محط الاشكال (قوله كرر المدة بعد اخرى الخ) اى وغير الغراس والبناء فى معناهما اه مغنى (قوله مالم تنقض الخ) فان فعله عالما او جاهلا بوجوه او بعد انقضاء المدة قلع مجانا وكلف تسوية الارض كالفاصب فى حالة العلم وكذلك ما نبت بحمل السيل الى ارض غيره فى حالة الجهل اه مغنى (او فيهما الخ) عطف على قوله فى البناء والغراس فقط (قوله ولزوم الاجرة) عطف على منع الخ (قوله فيه) اى فى الانتفاع (قوله بخلافه) اى الانتفاع جاهلا بالرجوع (قوله اى المؤقتة) الى قوله اى اعلامه فى المغنى والى قول المتن (الاصح فى النهاية) (قوله بعد المدة) ذكر هذا القيد وجب استدراكا لانه فسر الرجوع بالانتهاء بانتهاء المدة فحاصل معنى اذا رجع اذا انقضت المدة فصار التقدير فى قول له القلع بعد المدة اذا انقضت المدة ولا يخفى قبحه اه سم (قوله وجوابه) اى جواب تمثيل ذلك القول (قوله مامر قبيلة) اى فى قوله وذكر المدة يجوز ان يكون المنع الاحداث الخ اه سم (قوله مطلقا) اى بلا تعيين مدة (قوله بخلاف ما اذا لم ينقص) اى بالقلع فانه يكافى قلعه وان لم يعتد قلعه قصيلا (قوله كامر) اى فى اول الفصل (قوله المصنف فالصحيح الخ) (قوله انه لم يحدد الخ) اى ان لم يعتد قلعه قصيلا (قوله كامر) اى فى اول الفصل (قوله

قوله كالمطلقة وقول الشارح فى جميع ما مر فيها مشكل لانهم ان ارادوا التشبيه فى البناء والغراس فقط كما يدل عليه حكاية القول الآتى ورد عليهم انه اذا اعير لهما ولم يذكر مدة فله فعلمها مالم يرجع لكن لا يفعلها الامرة واحدة وغيرهما مثلهما فى ذلك وان قيد بمدة كرر المدة بعد الاخرى مالم تنقض او يرجع او فيهما وفى غيرهما ورد عليهم منع الانتفاع بعد المدة ولزوم الاجرة فيه بخلافه فى المطلقة وكانهم وكلوا هذا التفصيل الى محله فى الكتب المبسطة (وفى قول له القلع فيها) اى المؤقتة بعد المدة (مجانا اذا رجع) اى انتهت بانتهاء المدة لان فائدة التاقية القلع بعد المدة وجوابه مامر قبيلة (وإذا عارل زراعة) مطلقا (فرجع قبل ادراك الزرع) فالصحيح ان عليه الابقاء الى الحصاد ان نقص بالقلع قبله لانه محترم وله امد ينتظر بخلاف ما اذا لم ينقص كما يحتمل ابن الرفعة لانتهاء الضرر هذا ان لم يحدد قصيلا كقمح اماما يحدد قصيلا كياقلا فيكلف قلعه فى وقته المعتاد (و) الصحيح (ان له الاجرة) اى اجرة

مدة الابقاء وقت الرجوع لا تنقضاء الاباحة به فاشبه ما اذا عار دابة ثم رجع اثناء او الطريق فعليه نقل متاعه الى ما من باجرة المثل كامر (فلو عين مدة) للزراعة (ولم يدرك) الزرع (فيها لتقصيره بتأخير الزراعة)

أو بنفسها كان كان على الأرض نحو سبل أو نأج ثم زرع بعد زواله ما لا يدرك في بقية المدة أو زرع غير المدين بما يطبق ما أكثر منه (فلق مجانا) لما
تقرر من تقصيره ويلزمه أيضا تدبيرة الأرض إما إذا لم يقصر فلا يبق مجانا كما لو اطاق سواء كان عدم الإدراك لنحو بردام لقصر المدة المعينة
(ولو حمل السيل) أو نحو الهوام (بذرا) بمجموعة أي ما يصير مبدورا ولو نوافذ أو حبل (٢٣٥) يعرض مالكة عنها (إلى أرض) لغير مالكة

(فثبت فهو) أي النابت
(لصاحب البذر) لانه
عين ماله وإن تحول لصفة
أخرى فيجب على ذي
الأرض فالحاكم رده
إليه أي إعلانه به كما في
الامانة الشرعية أما
ما عرض مالكة عنه وهو
من يصح إعراضه لا كسفيه
فهو لذى الأرض أن قلنا
بزوال ملك مالكة عنه بمجرد
الإعراض (تنبيه)
سيعلم بما يأتي قبيل الاضحية
جواز اخذ ما ياتي بما
يعرض عنه غالبا ويؤخذ
منه أن ما هو كذلك يملكه
مالك الأرض هنا وإن لم
يتحقق إعراض المالك عنه
وحينئذ فالشرط أن لا يعلم
عدم إعراضه لأن لا يعلم
إعراضه خلافا لما يوهبه

كلامهم هنا فأنما له (والأصح
أنه يجبر) أي يجبره المالك
ولو من غير رفع الحاكم
بأن يتولى قلعه بنفسه نظير
ما مر في الصلح خلافا لابن
الرفعة (على قلعه) لأن المالك
لم ياذن فيه فاشبه ما إذا
انتشرت أغصان شجرة
لغير إلى هواء داره ولا
أجرة للمالك الأرض على
مالك البذر لمדתه قبل القلع
وإن كثر كما جزم به في
المطلب لعدم الفعل منه
ومن ثم لزومه تسوية

أو بنفسها) أي الزراعة عطف على تأخير الخ ع ش اسم أي وقوله كان كان الخ مثال له عبارة المغنى وشرح
المنهج وإن قصر بالزرع ولم يقصر بالتأخير كان كان الخ اه (قوله أو زرع الخ) عطف على قوله كان على
الأرض الخ قول الماتن (فلق مجانا) أي وإن لم يكن المقلوع قدرا ينتفع به اه ع ش (قوله من تقصيره) أي
بتأخير الزرع في الصورة الأولى وبأصل الزرع في الثانية وبزرع غير المدين في الثالثة (قوله لنحو برد) أي
كرو مطروا كل جراد أو دود ثم ثبت من أصله ثانيا ع ش ومغنى (قوله أم قصر المدة الخ) ولأن الماتن تبطل
العارية في هذه لا مكان لإبدال الزرع بغيره مما هو دونه قابو أي به بجرى (قوله أم قصر المدة المعينة)
ظاهره وإن كان المعير جاهلا بالخال والمستعير عالما به وداس وفيه بعد اه رشدي (قوله أو نحو الهوام) كذا
في أصله اه سيد عمر أي كالتأخير (قوله أي ما يصير مبدورا) فيه تجوز وجهين اه مغنى أي إطلاق
المصدر على المقول وسمية الشيء بما يصير إليه اه زيادى (قوله ولو نوافذ أو حبل) عبارة للمغنى شمل إطلاقه
ما لو كان المحمول لا قيمة له كخبة أو نوافذ يعرض عنها مالكة اه هو الأصح كما في زيادة الروضة اه (قوله فيجب
على ذي الأرض الخ) عبارة للمغنى وفي النهاية فيجب رده إليه أن قصر وعلمه ولا يذره إلى القاضي لانه نائب
الغائب ويحفظ المال الضائع اه عبارة سم قوله فيجب الخ عبارة للروض لزومه ردها للمالك وإن غاب
فالمقاضي اه فليتأمل ما ذكره الشارح اه (قوله أما ما عرض) إلى قوله أن قلنا في المغنى لا أقوله لا كسفيه
(قوله بمجرد الإعراض) وهو الرجوع اه ع ش (قوله ويؤخذ منه) أي من ذلك الجواز (قوله وحينئذ فالشرط
الخ) اعتمدهم اه سم (قوله أن لا يعلم الخ) قديقال هذا يشمل ما يشك فيه هل هو ما يعرض عنه غالبا أو لا
وفي ملكه نظر فالوجه أن الشرط علم الإعرض أو علم كون الموجود ما يعرض عنه غالبا مع الشك في
الإعراض سم على حجج اه ع ش وقد يمنع دعوى الشمول بأن مرجع ضمير عدم إعراضه في الشرح قوله
ما هو كذلك المشار به إلى قوله ما يعرض عنه غالبا قول المتن (والأصح أن يجبر الخ) ظاهر إطلاقه وإن كان
البذر ما يعرض عنه غالبا وهل ذلك مقيد حينئذ بما إذا لم يدع المالك الإعراض عنه فإيراجع (قوله لأن
المالك) إلى قوله وقضية ذلك في النهاية (قوله ولا أجرة) إلى قوله وقضية ذلك في المغنى (قوله لمדתه) أي بقام البذر
اه ع ش (قوله قبل القلع) مفهومه الوجوب لمدة القلع سم على حجج ويذغنى أن يباحق بمدة القلع. ولو تمكن من القلع
وأخره أخذ ما مر في وارث المستعير من أنه إذا تأخر مع التمكن لم يمتد له لا جرد اه ع ش أقول وقول سم مفهومه
الوجوب فيه وقفة إذا التبادر من القلع تمامه لا الشروع فيه ومن الغاية طول زمن القلع بل التعديل الاتي
كالصريح في عدم الوجوب فإيراجع (قوله ومن ثم) أي من أجل التعديل بذلك (قوله تدبيرة الخ) أي
برد الاجزاء المنفصلة منها فقط اه ع ش (قوله لانه) الأولى النابذ (قوله وقضية ذلك) أي التعديل (قوله
من فعله) مفهومه أنه لو أجبره المالك أو الحاكم لا يلزمه ما ذكر سم على منج ووجه بأنه لم يحصل منه
في الأصل تعدد ثم رأيت الأذرع صرح بالمقوم المذكور اه ع ش قول المتن (ولو ركب الخ) عبارة بالمنج
ولو قال من يده عين اعترفتي فقال مالكة الجرك أو ذهبتى وضعت مدتها لأجرة صدق اه قول المتن
(فقال أجرتكها) في مالو ادعى واضع اليد بعد تلف العين لأجرة والمالك ادعى العارية عكس كلام المتن

(قوله أو بنفسها) أي الزراعة عطف على تأخير ش (قوله فيجب على ذي الأرض فالحاكم رده الخ) عبارة
الروض لزومه ردها للمالك وإن غاب للمقاضي اه فليتأمل ما ذكره الشارح (قوله وحينئذ فالشرط الخ) اعتمده
مر (قوله أن لا يعلم الخ) قديقال هذا يشمل ما يشك فيه هل هو ما يعرض عنه غالبا أو لا وفي ملكه نظر فالوجه
أن الشرط علم الإعراض أو علم كون الموجود ما يعرض عنه غالبا مع الشك في الإعراض (قوله قبل القلع)

الحفر الحاصلة بالقلع لانه من فعله وقضية ذلك أنه لو كان وصوله لأرض الغير من فعل مالكة كان بذره فيما يظن أنه ملكه فبان غير
ملكه لمتمه الأجرة وهو متجه وسئل عن سبل نقل تراب وحجارة أرض عليا إلى سفلى هل يجبر مالك العليا على إزالته ذلك فأجبت
بأنه يجبر أخذا بما ذكر هنا في محمول السيل وفي انتشار الأغصان (ولو ركب دابة وقال للمالكها أعزنتها فقال أجرتكها)

مدة كذا بكذا ويجوز كارجحه السبكي إطلاق الاجرة بناء على الاصح الا ان الواجب اجرة المثل (او اختلاف مالك الارض وزارعها فالمدد المالك على المذهب) لافي بقاء (٤٣٦) العقد ولو بقي بعد المدة بل في استحقاق الاجرة او القيمة بتفصيلهما الا ان الغالب اذنه

في الانتفاع بمقابل فيحلف لكل ميتا يجمع نفيها وانباتا انه ما عاره بل اجره ويستحق اجرة المثل ان وقع الاختلاف مع بقائها وبعد مضي مدة لها اجرة فان وقع قبل مضي تلك المدة صدق مدعى العارية بيمينه قطعا لانه لم يتلف شيئا حتى يجعل مدعى السقوط بدله او بعد تلفها ومضى مدة لها اجرة فان كانت القيمة دون الاجرة او مثلها اخذها بلا يمين لان اتفاقها على وجوب قدرها ولا يضر الاختلاف في الجهة ويحلف للرائد في الاولى (وكذا) يصدق المالك فيها (لو قال) الراكب او الزارع (أعرتني وقال المالك بل غصبته مني) وقد مضت مدة مثلها اجرة والعين باقية لان الاصل انه لم ياذن فيحلف وله اجرة المثل (فان تلفت العين) قبل ردها تلفا تضمن به العارية (فقد اتفاقا على الضمان) لها لان كلاما من المعار والمغصوب مضمون (لكن) بوجه الاستدراك فيه خلافا لمن زعم انه لا وجه له بان قوله اتفاقا على الضمان يقتضى مساواة ضمان العارية لضمان الغصب الذي سيذكره وما قبله من ذكر الاختلاف يقتضى تخالفهما وانه

فالمدد واضح اليد لان الاصل عدم ضمان واضع اليد وعدم العارية عرش ولو ادعى المالك العارية وذو اليد الغصب صدق المالك بيمينه ايضا فان لم تنلف العين ولم يضر زمن لمثله اجرة فلا شيء سوى ردها وان مضى ذلك فذو اليد مقر بالاجرة لمنكرها وان تلفت ولم يضر ذلك الزمن فان لم يرد أقصى القيم على قيمة يوم التناف فهي للمالك وان زاد فذو اليد مقر به لمنكره وان مضى زمن لمثله اجرة فهو مقر به لمنكرها ايضا ولو ادعى المالك العارية وذو اليد المدعى صدق المالك بيمينه ان تلفت العين واستعمل اذو اليد والافعلي قياسا ما مر انه يصدق بلا يمين فليؤى على الجلال اه بغير مسمى (قوله مدة كذا) الى المتن في النهاية (قوله) اطلاق الاجرة) يعنى الاقتصار على اجر تسكها (قوله الا اني اخ) اى في قوله ويستحق اجرة المثل (قوله ان الواجب اجرة المثل) وقيل المسمى وقيل الاقل منهما هم معنى (قوله لان الغالب اخ) عبارة النهاية اذا الغالب انه لا ياذن في الانتفاع بمذكرة الا بمقابل اه (قوله فيحلف اخ) فان نكل المالك لم يحلف الراكب ولا الزارع لانهم يادعيان الاعارة وليست لازمة وقيل يحلفان للخاص من الغرم مغنى وساطان (قوله لكل) اى من المدعين في مسئلتى الدابة والارض اهرشيدى (قوله ما عاره) اى المذكور من الدابة والارض (قوله ان وقع الاختلاف) قيد لقول المصنف فالمدد المالك اه كردي ويجوز رجوعه لقولى الشارح فيحلف اخ ويستحق اخ (قوله مع بقائها) اى الدابة اه مغنى وقال عرش اى العين اه وهو احسن (قوله بيمينه) اى لا احتمال ان ينكل فيحلف مدعى الاجرة فثبت اه سلطان اى لانه عقد لازم اه بغير مسمى (قوله او بعد تلفها) عطف على قوله قبل مضي اخ (قوله او بعد تلفها) اى بغير الاستعمال المأذون فيه اه شرح منهج وسيندره الشارح في مسئلة الغصب فكان المناسب ذكره هنا ايضا (قوله ومضى مدة اخ) فان لم تمض مدة لها اجرة فالراكب مقر بالقيمة لمنكرها مغنى ونهاية فبرده اه مغنى اى فبقى في يده الى ان يعترف المالك بها فيدفع اليه بعد اقراره له بما اقياسا على ما لوقر شخص بشئ للآخر فانكره اطفئى اه بغير مسمى (قوله فان كان القيمة اخ) عبارة المغنى فالراكب مقر بالقيمة لمنكرها هو ويدعى الاجرة فيعطى قدر الاجرة من القيمة بلا يمين ويحلف للرائد فيما اذا زادت على القيمة اه (قوله لا تنافهما على وجوب قدرها) قضيتها ان التناف بغير الاستعمال المأذون فيه والافلا اتفاقا اه سم وتقدم عن شرح المنهج التصريح بذلك (قوله في الاولى) اى في صورة الدون فيقول والله ما عرنتك بل اجرتك لاجل ثبوت الزائد وما قدر القيمة فقد انفق عليه كما مر (قوله يصدق المالك) الى قول المتن لكن في المغنى الى قوله الاصح في النهاية (قوله تلفا تضمن به اخ) اى بان كان التلف بغير الاستعمال المأذون فيه اه عرش (قوله لمن زعم انه اخ) وافقه المغنى عبارة ته وقول المصنف لكن الخ مسئلة مستقلة وهو ان العارية هل تضمن بقيمة يوم التناف فلا وجه للاستدراك اه (قوله بان قوله الخ) متعلق بقوله بوجه الخ (قوله يقتضى مساواة الخ) لا حاجة في الاستدراك للاقتضاء بل يكفي مجرد التوهم كما صرحوا به اه سم (قوله وما قبله) اى وان ما قبل قوله اتفاقا الخ (قوله من ذكر الاختلاف) اى بين المالك والراكب او الزارع في الاعارة والغصب (قوله تخالفهما) اى الضمانين وكذا ضمير قوله الا اني اتحادهما (قوله وانه الخ) اى ويقتضى ان تخالفهما (قوله التخالف الخ) نعت لقوله ما تضمن به الخ (قوله وما فيها) اى في العارية اى فيما تضمن به عطف على قوله ما تضمن به الخ (قوله على المعتد) واعتمد النهاية والمغنى والشهاب الرملى انها تضمن بالقيمة مطلقة متقومة كانت او مثلية عبارة البجيرمى على شرح المنهج قوله اذا المعار يضم بقيمة اى ولو مثليا على الرجوع وكذا المستام يضم بقيمة وقت تلفه ولو مثليا

مفهوماه الوجوب لمدة القلع (قوله ويجوز كارجحه السبكي الخ) اعتمده مر (قوله لا تنافهما على وجوب قدرها) قضيتها ان التلف بغير الاستعمال المأذون فيه والافلا اتفاقا (قوله يقتضى مساواة ضمان العارية الخ) لا حاجة في الاستدراك للاقتضاء بل يكفي مجرد التوهم كما صرحوا به (قوله ان كانت متقومة

متفق عليه فين تخالفهما بذلك ما تضمن به العارية عنا الخالف لما سيذكره في ضمان الغصب وما فيها من الخلاف المشتمل على بيان اتحادهما على وجه (الاصح ان العارية تضمن بقيمة يوم التناف) ان كانت متقومة والافلا للمثلى على المعتد

والمغصوب ضمن ان يقيم من يوم القبض الى يوم التلف والفرق ان هذه تعددة ظاهية بالنظر لا زيادة وجدت في بدخلاف المستعين
فتنظر لاول وقت ضمانها وهو وقت التلف (لا تضمن العارية) (باقضى القيم ولا ٣٧) (يوم القبض) خلافا لما قبل الاصح (فان كان

ما يدعيه المالك) بالغصب
(اكثر) من قيمة يوم التلف
(حلف الزيادة) انه يستحقها
وما يساويها وما دونها
فياخذه بلا يمين لا تفاقمها
عليه نظير ما مروى في الروضة
لوقال المالك غصبتي وذو
الياد ودعني حلف المالك
لانه يدعى عليه الاذن
والاصل عدمه واخذ القيمة
ان تلف والاجرة ان مضت
مدة لها اجرة ومحلها ان لم يوجد
من ذي اليد استعمال والا
صدق المالك بلا يمين فان
قلت يخالف هذا ما مر في
الاقرار ان من اقر بالف
وفسرها بالوديعة قبل اى
سواء اقال اخذتها منه ام
دفعها الى على المعتمد ولم
ينظر لدعوى المقر له
الغصب قلت يفرق بان
لاف لم تثبت الا باقراره
ففسد في صفة ثبوتها
ويؤيده قولهم من كان
القول قوله في اصل الشئ
كان القول قوله في صفته
ومن تكلم على هذه القاعدة
واطال التاج السبكي في
قواعده ولانه لا اصل هنا
يخالف دعواه الوديعة
بخلافه فيها نحن فيه فانه
لما علم ان يده على العين
اقتضى ذلك ضمانه اذ هو
الاصل في الاستيلاء على مال
الغير فدعواه الاذن مخالفة
لاصل الضمان الناشئ عن

على الرجح والحاصل ان المتلفات اقسام ثلاثة ما يضمن بالمثل مطلقا وهو القرض او القيمة مطلقا وهو ما
ذكر او المثل ان كان مثليا واقصى القيم ان كان متقوما وهو المغصوب والمقبوض بالشراء العاسد شوبرى اه
(قوله والمغصوب الخ) اى المنقوض وهو معطوف على قول المصنف الاصح ان العارية الخ (ان هذا) اى الغاصب
(قوله وقت ضمانها) اى العارية قول المتن (حلف الزيادة) اى يمينها تجمع نفيا وثباتا كما سبق قال ع
و ينبغي ان يحلف للاجرة التى يستحقها فى مدة وضع يده عليه اعبارة شرح المنهج ويحلف للاجرة مطلقا
ان مضت مدة لها اجرة اه قال الجبير مى قوله ويحلف للاجرة مطلقا اى سواء كانت زائدة على القيمة او لا
ويصح تفسيره ايضا بما اذا كانت قيمته وقت التلف هى اقصى القيم او اقل منه فيكون الاطلاق فى مقابل قوله
فان كان ما يدعيه الخ اه (قوله انه يستحقها) الى الكتاب فى النهاية الا قوله ومن تكلم الى ولانه وقوله وسياق
اخر القراض ما يتعلق بذلك (قوله نظير ما مر) اى فى شرح على المذهب (قوله لوقال) الى قوله ومحل
فى المخفى ثم قال ولوقال المالك غصبتي والراكب اجر حتى صدق المالك بيمينته لان الاصل بقا واستحقاق
المنفعة فيسترد العين ان كانت باقية وياخذ القيمة ان تلفت واذا مضت مدة لها اجرة اخذ قدر المسمى
بلا يمين لان الراكب مقر له به ويحلف الزائد عليه ولو ادعى المالك الاجارة وذو اليد الغصب فان لم تلف
العين ولم تمض مدة لها اجرة صدق ذو اليد بيمينته فان مضى فاما المسمى وذو اليد مقر له باجرة
المثل فان لم يرد المسمى عليها اخذه بلا يمين والا حلف الزائد ولو ادعى المالك الوديعة وذو اليد الغصب فلا
معنى للنزاع فيما اذا كانت العين باقية ولم تمض مدة لها اجرة فان مضت فذو اليد مقر بالاجرة كمنكرها وان
تلفت قبل مضى مدة لها اجرة فان لم يرد اقصى القيم على قيمة يوم التلف اخذ القيمة بلا يمين والا فالزائد مقر
بها وذو اليد لمنكرها وان مضت مدة لها اجرة فالاجرة مقر بها وذو اليد لمنكرها (خاتمة) لو اختلف
المعير والمستعير فى رد العارية فالقول قول المعير بيمينته لان الاصل عدم الرد مع ان المستعير قبض العين لمحض
حظ نفسه اه (قوله ومحل) اى تصديق المالك بيمينته (قوله والاصل صدق المالك بلا يمين) اى لانها بتقدير
كونها وديعة صارت بالاستعمال للمغصوب اه ع (قوله هذا) اى تصديق المالك فيما اذا ادعى
الغصب وذو اليد الوديعة (قوله الى) اى المقر (قوله ثم) اى فيما مر (قوله ومن تكلم الخ) خبر مقدم لقوله
التاج الخ (قوله ولانه الخ) الاولى وبانه الخ بالباء (قوله هنا) اى فيما مر فكان الاولى هناك بالكاف (قوله
اقتضى الخ) خبر ان وقوله ذلك ضمانه فاعله ففعله والمشار اليه كون يده على العين (قوله فدعواه الخ) جواب
لما (قوله فادعى الدافع القرض الخ) ومثل ما لو ادعى الاخذ لهبة والدافع القرض فيصدق الدافع فى ذلك
ولا رقى فى ذلك بين ان يكون للدافع به المام لكونه خادمه مثلام لا اه ع (قوله وقال الاخر بل وكالة
الخ) وعلى قياسه لو ادعى الدافع او وارثه البيع والاخذ الوكالة او القرض او الشركة او نحوها مما لا يقتضى
الضمان صدق الدافع لكن بالنسبة للزوم البدل الشرعى ولو اختلفا فى قدر البدل صدق الغارم اه ع

الخ الذى جزم به فى الانوار واعتمده مر انها تضمن بالقيمة مطلقا (فى المتن حلف الزيادة) ينبغي ان يخالف
للاجرة اذا لم تكن زيادة ويستحقها (ضعف قول البغوى) وافق مر على ضعفه واعتمد تصديق الدافع اه

(تم الجزء الخامس ويليه الجزء السادس اوله كتاب الغصب)

الاستيلاء والاصل عدم الاذن فصدق المالك وبهذا يعلم ضعف قول البغوى لو دفع غيره الفاهم لكت فادعى الدافع القرض والمدفوع
اليه الوديعة صدق المدفوع اليه وسياق اخر القراض ما له تعلق بذلك ثم رايت ما يرد كلام البغوى وهو قول الانوار عن منهاج القضاة لوقال
بعد تفله دفعته قرضا وقال الاخر بل وكالة صدق الدافع اه

﴿ فهرست الجزء الخامس من حواشي تحفة المحتاج بشرح المنهاج ﴾
 ﴿ للعلامة شهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمي المكي رحمهم الله تعالى ﴾

صحيفة	صحيفة
٢٢٦ باب الحوالة	٢ كتاب السلم
٢٤٠ باب الضمان	٣٠ فصل في بيان أخذ غير المسلم فيه عنه
٢٥٧ فصل في كفالة البدن	ووقت أدائه ومكانه
٢٦٧ فصل في صيغتي الضمان والكفالة	٣٥ فصل في القرض
٢٨١ كتاب الشركة	٥٠ كتاب الرهن
٢٩٤ كتاب الوكالة	٦٢ فصل في شروط المرهون به ولزوم الرهن
٣١٤ فصل في بعض أحكام الوكالة	٧٩ فصل في الأمور المترتبة على لزوم الرهن
٣٢٥ فصل في بقية من أحكام الوكالة	١٠٣ فصل في الاختلاف في الرهن وما يتبعه
٣٣٧ فصل في بيان جواز الوكالة	١١٠ فصل في تعلق الدين بالتركة
٣٥٤ كتاب الاقرار	١١٩ كتاب التفليس
٣٦٥ فصل في الصيغة	١٢٧ فصل في بيع مال المفلس وقسمته
٣٧٠ فصل يشترط في المقر به النخ	وتوابعهما
٣٨٦ فصل في بيان أنواع من الاقرار	١٤٣ فصل في رجوع نحو بائع المفلس
٤٠٠ فصل في الاقرار بالنسب	١٥٩ باب الحجر
٤٠٩ كتاب العارية	١٧٦ فصل فيمن يلى الصبي
٤٢٥ فصل في بيان جواز العارية	١٨٧ باب الصلح
(تمت)	١٩٧ فصل في التراجع على الحقوق